



Bibliotheca Alexandrina



0542555









# المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

فبراير  
سنة ١٩٥٣

السنة الثالثة والثلاثون

العدد  
السادس

• ان منكم منفرين فأبكم ما صلى بالناس فليجتوز فإن فيهم المريض  
والكبير وذا الحاجة • (حديث شريف)

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان  
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

المطبعة الحديثة العامة  
معرضه قديم وشعرا

١٦ شارع ضريح سعد بالاعزنية  
لليون ٢٩٢١٧

# بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والمنشورات الآتية :

- |    |  |     |
|----|--|-----|
| ٣٦ | حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية .                  | عدد |
| ٣  | أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف ( القضاء المدني ) .    |     |
| ٢  | حكيمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف ( القضاء التجاري ) . |     |
| ٢  | حكيمين صادرين من قضاء الأحوال الشخصية .                    |     |
| ١  | حكما صادرا من قضاء المحاكم العسكرية .                      |     |
| ٢  | حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية ( القضاء المدني ) .   |     |
| ١  | حكما صادرا من قضاء المحاكم الكلية ( القضاء التجاري ) .     |     |
| ٢  | حكيمين صادرين من قضاء الضرائب .                            |     |
| ٤  | أحكام صادرة من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة .           |     |
| ١  | حكما صادرا من قضاء المحاكم الكلية ( قضاء الجنب ) .         |     |
| ٢  | حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية ( قضاء الجنب ) .     |     |
- بحث متى يبدأ سقوط الحق في جريمة استعمال الطرق الاحتيالية للتهرب من الضريبة المستحقة لحضرة الأستاذ دكي خير الأبو تيجي المحامي لدى محكمة النقض ووكيل مجلس الدولة سابقا .
- ما يطلبه المحامون بحث لحضرة الأستاذ راجب حنا المحامي .
- بحث نظرية الأشغال العمومية في القانون الإداري لحضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة ميت غمر .
- مرسوم بقانون رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن ضمان مندوبي الإصلاح الزراعي لدى بنك التسليف الزراعي والتعاوني .
- مرسوم بقانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم المباني .
- مرسوم بقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي .
- اعلان دستوري من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش .

مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن أجور الري من الآلات الرافعة التي يديرها الأهالي والمقامة على النيل والترع العامة والمساقى .

مرسوم بقانون التعبئة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ .

مرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها .  
مرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حل الأحزاب السياسية .

مرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٣ باعتبار المراسيم بقوانين الصادرة منذ ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٢ قائمة .

مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ بمزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان .

مرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والتجارة في المواد السامة .

مرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٣ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٩ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ بمزاولة مهنة الطب البيطري

مرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ بمزاولة مهنة التوليد .

إعلان دستوري من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

مرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن .

مرسوم بتعديل المرسوم الصادر في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بتشكيل اللجان الفرعية المنصوص عليها في المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي وبيان إجراءات الاستيلاء وتقدير قيمة المنشآت وغيرها .

قرار وزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ بالإستيلاء على جزء من محصول القمح الذي يحصلد في صيف ١٩٥٢ .

قرار وزاري رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٢ بالإستيلاء على جزء من محصول أرز سنة ١٩٥٢ .

قرار وزاري رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٤ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبري .

قرار وزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ .

قرار وزاري رقم ٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض حريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح

الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل وبإلغاء المادة ٨ من القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية .

التفسير التشريعي بشأن بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي .

بمجموعة التفسيرات التشريعية والعادية التي أقرتها اللجنة العليا للإصلاح الزراعي حتى جلسته

١٨/١١/١٩٥٢ .

مشور رقم ١١ في بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ إلى مكاتب الشهر العقاري ومأموراتها ومكاتب التوثيق وفروعها والمكاتب الهندسية .

مشور رقم ١٣ في بتاريخ ١/١٠/١٩٥٢ .

#### لجنة تحرير المجلة

كمال سليم إبراهيم - حسن محمد العشماوي - نصيف زكي - أحمد السادة

من غير أعضاء مجلس النقاية

من أعضاء مجلس النقاية

## قضايا محكمة النقض الجنائية

( رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد  
فهي إبراهيم وكيل المحكمة وحسن اسماعيل المصطفى وفهم إبراهيم عوض وإبراهيم  
خليل المستشارين ) .

متحققة ولو لم يكن هناك موجب لتحرير  
المحضر الذي دفع المال للامتناع عن تحريره .

### المسألة

« حيث إن أوجه الطعن تتمثل في القول  
بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون  
إذ دان الطاعن بواقعة لا عقاب عليها ذلك لأن  
الواقعة التي أراد الطاعن تحرير محضر غائبة  
عنها للمجنى عليه لا يعاقب عليها القانون ومن  
ثم كان امتناع الطاعن عن تحرير ذلك المحضر  
مقابل استيلائه على الرشوة ليس عملا من  
أعمال وظيفته - كما أخطأ الحكم إذ قضى برفض  
الدفع الذي تمسك به الطاعن من بطلان القبض  
والتفتيش وجاء رده قاصرا إذ قال إن التفتيش  
حصل برضاء الطاعن وأنه هو الذي أخرج  
النقود من جيبه وهذا الذي قاله الحكم يتناقض  
مع الثابت بأوراق الدعوى - وبضيف الطاعن  
أن المحكمة غاقت قواعد الإثبات في تقديرها  
لأدلة الدعوى إذ قضت بإدانتها بناء على أقوال  
متناقضة يحوطها الشك الذي يجب أن يفسر  
دائما لمصلحة المتهم .

٣٤٩

٢٣ أبريل سنة ١٩٥١

رشوة . متى تتحقق الجريمة ؟ دفع المال مقابل  
الامتناع عن عمل غير حق . لا يمنع تحللها . مثال .  
موظف تموين .

### المبدأ القانوني

إن جريمة الرشوة تتحقق متى قبل  
المرتشى الرشوة مقابل الامتناع عن عمل من  
أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق . وإذا  
فإذا كان الغرض الذي من أجله قدم المال  
إلى الموظف ( مفتش بوزارة التموين ) وهو  
عدم تحرير محضر لمن قدمه وكان تحرير المحضر  
ي تدخل في اختصاص هذا الموظف بوصف  
كونه مفتشا بوزارة التموين ومن عمله التفتيش  
على محلات الباعة لمراقبة تنفيذ القوانين  
الخاصة بالتسعير الجبري وتحرير المحاضر  
لخالفيها بصفته من رجال الضبطية القضائية  
في هذا الشأن فإن جريمة الرشوة تكون

برضائه وأنه هو الذى أخرج ما يجيبه طائعا  
مختاراً ، لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من  
منازعة في هذا الشأن لا يدور في حقيقة الأمر  
أن يكون جدلاً في تقدير الأدلة في الدعوى  
عما يستقل به قاضى الموضوع فإن الطعن لا يكون  
له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير  
أساس ويتعين رفضه موضوعاً ،

( القضية رقم ١٤٦ سنة ٢١ ق ) .

٣٥٠

٢٣ أبريل سنة ١٩٥١

اختلاس أشياء عجوزة . حكم . تسببه . إهانة  
متهم في تبديد حاصلات عجوز عليها لوزارة الأوقاف  
دون بيان الموظف الذى كان سيقوم بالبيع ولا صفة  
مندوب وزارة الأوقاف . قصور .

#### المبدأ القانوني

الحارس لا يلزم بتقديم المحجوز إلا لمن  
كانت له صفة في إجراء البيع ، فإذا أذانت  
المحكمة حارساً بتبديد محمولات محجوز عليها  
لصالح وزارة الأوقاف دون أن تبين في  
الحكم الموظف الذى كان سيقوم بإجراء  
البيع ولا صفة مندوب وزارة الأوقاف في  
ذلك فهذا الحكم يكون قاصراً .

#### الحكمة

وحيث إن عما يتعاه الطاعن على الحكم  
المطعون فيه أنه دانه بتبديد حاصلات محجوزة  
لصالح وزارة الأوقاف على أساس أنه لم يقدم  
هذه الحاصلات في اليوم المحدد للبيع مع أنه لم  
يكن موجوداً في ذلك اليوم لمرضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة  
الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة  
التي دان بها الطاعن وذكر الأدلة التي استخلصت  
المحكمة منها ثبوت وقوعها منه وهي من شأنها  
أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك  
وكان من المقرر قانوناً أن الرشوة تتحقق إذا  
قبلا المرئى مقابل الامتناع عن عمل من أعمال  
وظيفته ولو ظهر أنه غير حق . ولما كان ما قاله  
الحكم بهذا الصدد صحيحاً إذا ما دام الغرض  
الذي من أجله قدم المال إلى الموظف هو عدم  
تحرير محضر لمن قدمه وكان تحرير المحضر يدخل  
في اختصاص هذا الموظف بوصف كونه مفتشاً  
بوزارة القوين ومن عمله التفتيش على محلات  
الباعة لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بالتسعين  
الجرى وتحرير المحاضر لخصائها بصفته من  
رجال الضبطية القضائية في هذا الشأن فإن  
جريمة الرشوة تكون متحققة ولو لم يكن هناك  
موجب لتحرير المحضر الذى دفع المال للامتناع  
عن تحريره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض  
لدفاع الطاعن الخاص بالدفع بطلان التفتيش  
ورد عليه رداً سديداً في قوله : إنه ثابت من  
الإطلاع على محضر البوليس المؤرخ ١٣ من  
فبراير سنة ١٩٤٩ الذى حرره مأمور قسم  
عابدين أن تفتيش المتهم تم برضائه وبقبوله  
وقد أيد هذه الواقعة الضابط مصطفى عبدالعزيز  
أفندى الذى شهد في التحقيقات وأمام المحكمة  
أن تفتيش المتهم تم برضائه وموافقته . وحيث  
إن هذا الذى أنبته المأمور في محضره وشهد  
به الضابط أمام المحكمة قد أيدته المتهم تأييداً  
صرحاً إذ أقر في جبراته صريحة عند سؤاله أمام  
النيازة أنه أخرج النفود لحضرة الضابط وفي  
هذا ما يقطع في الدلالة على أن المتهم إنما فُتس

أن التفتيش وقع قبل ذلك في الصباح المبكر  
بدليل أن أحد المتهمين كان نائماً والآخر نائمًا  
من نومه . أما رفض الحكم المطعون فيه للدفع  
بإعلان التفتيش استناداً إلى أن الأوراق ليس  
فيها ما يؤيده فاستناد غير صحيح لأن الأوراق  
فيها ما يؤيده إذ أن المستفاد من وجود الطاعة  
والتمتع الآخر عند إجراء التفتيش أحدهما نائم  
والآخر ينهض من نومه بدل على أن التفتيش  
وقع في الصباح الباكر أى قبل استصدار  
الإذن به .

د وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عني  
بالرد على هذا الدفع رداً سليماً في المنطق  
والقانون وقال إن الأوراق ليس فيها ما يؤيده  
فتناقض هذا القول على الصورة الواردة في  
في الطعن من أن التفتيش حصل قبل صدور  
الإذن به جدل موضوعي لا تقبل آثاره أمام  
محكمة النقض .

د وحيث إن الوجهين الثاني والثالث  
يتصلان في أن الحكم المطعون فيه أعطى إذ  
استند إلى رؤية الضابطين للطاعة وهي تلقى  
بالمخدر إلى ابنها مع أنه لا يصح الاستناد في  
الادانة إلى هذه الواقعة لأنها لا تدل على حالة  
من حالات التلبس المبينة في القانون وأن الإذن  
بتفتيش منزل ابنها لا يبيح تفتيشها هي وفضلها  
عن ذلك فإن المنزل الذي صدر الإذن بتفتيشه  
لم يكن منزل ابنها .

د وحيث إن ما تثيره الطاعة في هذا الوجه  
مردود لأن رؤية الضابطين لها وهي تلقى بالمخدر  
هو في صحيح القانون تلبس بجرمة إحراز  
مواد مخدرة . أما القول بأن الإذن بتفتيش  
منزل ابنها لا يبيح تفتيشها هي وفضلها عن أنه  
قول غير صحيح على إطلاقه فإن تفتيشها هي قد

د وحيث إن الحكم الابتدائي أسس إدانة  
الطاعن على أنه لم يقدم القطن المخجوز في اليوم  
المحدد للبيع وهو يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .  
وأضاف الحكم المطعون فيه لذلك أن مندوب  
وزارة الأوقاف (الحاجرة) أثبت في ذلك  
اليوم أنه لم يجد المتهم وهو الحارس وبحسب عن  
الزراعة المخجوز عليها فلم يجدهما وهذا وذلك  
من غير أن تبين المحكمة الموظف الذي كانت  
سيقوم بإجراء البيع ولا صفة مندوب وزارة  
الأوقاف في ذلك ولما كان الحارس لا يلزم بتقديم  
المخجوز إلا لمن كانت له صفة في إجراء البيع  
فإن الحكم يكون قاصراً ويتعين لذلك نقضه .

د وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم  
المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي  
أوجه الطعن .

( القضية رقم ٣٤١ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة  
وحضور الأستاذ أحد حسي بدلا من الأستاذ إبراهيم  
خليل المستشار ) .

٣٥١

٢٣ أبريل سنة ١٩٥١

مواد مخدرة . تلبس . رؤية ضابط البوليس المتهمة  
وهي تلقى بالمخدر . حالة تلبس .

المبدأ القانوني

إن رؤية ضابط البوليس المتهمة وهي  
تلقى بالمخدر — ذلك تلبس بجرمة إحراز  
المخدر .

الحكمة

د حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن  
يتحصل في أن التفتيش وقع باطلاً لأن الإذن  
به صدر في الساعة ١٠ و ٥٠ صباحاً في حين

للفش والتدليس حتى كانت تفصل فيه على ضوء ما تسببته من الوقائع فلا يجوز له أن يثيره أمام محكمة النقض .

٣ - لاشأن الطاعن في التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل في مسكن غيره .

### المحكمة

و حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دأبه بإحراز الخدر جاء معيياً لخطئه في تطبيق القانون ذلك بأن الإذن الصادر بالتفتيش وقع باطلاً لما شابته من غش وتدليس إذ أن الضابط قد تقدم بطلب ذكر فيه أن المتهم يقيم بمسكن خاص مستقل فصدر الإذن على هذا الأساس وفي هذه الحدود على أن لا يتعدى إلى محل مخدومه الذي يعمل طرفه و كمراسلة ، مع أن الواقع أنه يقيم بمسكن مخدومه و بقرعة المطبخ ، وهي ملحقة بالمسكن وليست مستقلة فلا تعتبر مسكناً خاصاً به و يضيف الطاعن أن ضابط المباحث كان قد استصدر إذناً من النيابة ينتج التفتيش في ميعاد ينتهي في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٠ إلا أنه تقدم ثانية للنيابة في ٢٢ من نفس الشهر بطلب تجديد هذا الإذن بناء على أنه لم يتمكن من تنفيذه في الميعاد المحدد له فأذنت النيابة بالتفتيش مع أن عدم التنفيذ في المدة الأولى يدل على أن تحرياته كانت على غير أساس مما كان مقتضاه أن يقدم مسوفاً لطلبه الجديد فيقوم بتحريات جديدة يبنى عليها الإذن الأخير . أما وهذا لم يحصل فإن الإذن الجديد يكون باطلاً ، ثم إن ما ذكرته المحكمة الاستئنافية من أن هذا الإذن يعتبر امتداداً في غير محله إذ أن ذلك لا يكون إلا أثناء قيام الإذن الأول

وقع صحيحاً بعد ظهور حالة التدليس السابقة .  
وأما القول بأن المنزل الذي صدر الإذن بتفتيشه لم يكن منزل أبناً فلا يصدر أن يكون سجلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .  
و حيث أنه لما تقدم بكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( القضا رقم ٣٤٢ سنة ٢١ بالجمعية السابقة ) .

٣٥٢

٢٣ أبريل سنة ١٩٥١

١ - إذن تفتيش . الظروف التي انقضت إصدار إذن التفتيش الأول هي التي ترتب عليها إصدار الإذن الثاني . لمعتبر الإذن الثاني إذناً جديداً أو امتداداً للإذن الأول . لا يهم ! .

ب - الداع بطلان التفتيش لفش والتدليس . عدم إيداعه أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إيداعه أمام محكمة النقض .

ج - تفتيش . لا يجوز للطاعن التحدث عن تفتيش حاصل في مسكن غيره .

### المبادئ القانونية

١ - متى كان الواضح من حكمي محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الدرجة الثانية أن الظروف التي انقضت إصدار إذن التفتيش الأول كانت هي التي ترتب عليها إصدار الإذن الثاني فإنه لا يكون هناك تعارض بين حكم محكمة الدرجة الأولى الذي وصف هذا الإذن بأنه إذن جديد وبين حكم محكمة الدرجة الثانية الذي أيده لأسبابه وزاد عليه فاعتبر الإذن الثاني امتداداً للإذن الأول .

٢ - مادام الطاعن لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية الدفع ببطلان إذن التفتيش



ويكون بذلك ما أثاره الدفاع في غير محله ،  
وأضافت المحكمة الاستئنافية إلى ذلك قولها  
« إن الإذن الثاني على ما استبان لها من  
استمرارها واقعة الحادث إنما كان امتداداً  
للإذن الأول الصادر بناء على بواحي جديدة  
هي التحريات التي قام بها ضابط المباحث والتي  
رأت النيابة صلاحيتها لصدور هذا الإذن  
وامتداده . لما كان الأمر كذلك وكان الواضح  
من حكمي أول وثاني درجة أن الظروف التي  
اقتضت إصدار الإذن الأول كانت هي التي  
ترتب عليها إصدار الإذن الثاني فإنه لا يكون  
هناك تعارض بين الحكمين سواء وصف الإذن  
الثاني بأنه امتداد للأول أو إذن جديد ،  
ويكون ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص في  
غير محله . وأما ما يشيره عن بطلان الإذن  
بسبب الغش والتدليس فردود بأنه لم يشر الأمر  
أمام المحكمة الاستئنافية حتى كانت تحققة وتفصل  
فيه على ضوء ما يتبين لها من الوقائع . ومن  
جهة أخرى فالطاعن لم يدع أن المل الذي وقع  
فيه التفتيش ليس مسكنه وإن كان يقول إنه  
لاحق بسكن عذومه . ولما كان لا شأن له في  
التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل في مسكن  
غيره ، فإن ما يشيره من ذلك لا يكون مقبولا  
على أية حال .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير  
أساس ويتمين رفضه موضوعاً . »

( القضية رقم ٣٤٣ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٣٥٣

٢٣ أبريل سنة ١٩٥١

تحرير :

١ - صاحب المل . مسؤولته من المالحات التي  
يجع في محله . الحكم بالقرابة فقط . محله . تعدد مصالح

وقبل انتهاء مدته ، كما أن هذا القول يتعارض  
وما أوردته المحكمة الابتدائية من هذا الإذن  
مع أن المحكمة الاستئنافية أبدت الحكم الابتدائي  
لأسبابه .

« وحيث إن الحكم المظنون فيه بين الواقعة  
في قوله : « إنها تنحصر في أنه بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٠  
استصدر الضابط فؤاد عبد الشافي أفندي ضابط  
مباحث قسم محرم بك إذناً من النيابة بتفتيش  
المتهم وتفتيش مسكنه لما ثبت له من التحريات  
المحمارة في المخدرات ونظراً لأن الضابط لم  
يتمكن من تنفيذ الإذن في الأجل المحدد له فقد  
استصدر بتاريخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٠ إذناً  
آخر بالتفتيش وانتقل في مساء يوم صدور  
الإذن الأخير لمكان بالطريق جهة الأبراهيمية  
ومعه كل من البوليس المسمى عبد الحكيم  
رمضان وعبد الرحمن مصطفى وعبد الله قنصوه  
حيث وجدوا المتهم وأجرى الضابط ضبطه  
وقام بتفتيشه وجد مجيب بطلونه الآيين ورقة  
وجد بداخلها خمس قطع من الحشيش ثم انتقل  
الضابط أثر ذلك لمسكن المتهم فمثر مجيب معطاف  
وجدته على مشجب على حلبة من الصفيح وجد  
بداخلها ست قطع من الحشيش ، ولما تعرض  
لما دفع به الطاعن من البطلان قال : « وحيث  
إن الحاضر معه دفع بطلان التفتيش مستنداً  
في ذلك إلى أن الضابط لم يقم بتنفيذ إذن النيابة  
الأول بالتفتيش فقد سقط ويتمين على الضابط  
بعد ذلك أن يقوم بتحريات جديدة تبرر  
صدور إذن جديد من النيابة مرتكناً في ذلك  
إلى حكم صدر من محكمة النقض بتاريخ ٥ ديسمبر  
سنة ١٩٤٩ . وحيث إن النيابة العمومية وقد  
أصدرت إذنها الثاني بالتفتيش بما يدل على أنها  
اقتضت عند إصدارها ذلك الإذن أن الظروف  
التي اقتضت إصدارها إذنها الأول لم تتغير

التمم . ذلك لا يكفي لقول بتصرفها .

ب — استخدام مواد التورين في غير الغرض الذي صرحت من أجله أو استخدامها في مصنع آخر . لا يتطلب توفر قصد جنائي خاص .

### المبادئ القانونية

١ — إن الشارع إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يكون « صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون وبمعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة انحصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون » فقد دل بذلك على أن الأصل هو معاقبة صاحب المحل بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون لمدير المحل الذي وقعت فيه المخالفة . فإذا كانت المخالفة عقوبتها الحبس والغرامة معاً فإنه ما لم يثبت صاحب المحل أنه كان متسذراً عليه منع وقوع المخالفة انطبقت الفقرة الأولى من المادة ٥٨ المذكورة . وإذا طبقت المحكمة على صاحب المحل هذه الفقرة معتمدة في ذلك على أقواله في التحقيقات التي يستفاد منها أنه كان المهيمناً الفعلي على ما يدور في مصطنعه الذي وقعت فيه المخالفة وعلى مصانعه الأخرى ولم تميز بما ذكره من تعدد مصانعه واتساع أملاكه .

بما لا يعتبر دليلاً على استحالة المراقبة ، فإنها تكون قد استعملت سلطاتها التقديرية في أمر متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها .

٢ — إن القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة استخدام مواد التورين في غير الغرض الذي صرحت من أجله أو استخدامها في مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه في البطاقة بل تحقق الجرمين بمجرده وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم عالم به دون حاجة إلى البحث عن البواعث التي دفعت الخالف لارتكاب الفعل المنتهى عنه بمقتضى صريح نص المادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

### المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن تحصل في القول ( أولاً ) بأن الطاعن دفع بأنه يملك ١٣ مصنعاً غير الأراضي الزراعية مما يتسدر عليه معه الاشراف عليها جميعاً وإذا فقد جعل لكل مصنع مديراً مسئولاً وليس له إلا الاشراف العام بما يقتضاه أنه بمرض صحة الوقائع موضوع المحاكمة لا يسأل إلا في حدود ما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في المادة ٥٨ منه وإذن فكان يجب الحكم عليه بالغرامة المنصوص عليها في تلك المادة دون الحبس — أما والحكم المطعون فيه قد قضى عليه بالعقوبتين معاً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وإذ لم يرد على هذا الدفاع الجوهري يكون قد شابهه القصور . ( وثانياً ) بأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالمادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

« وحيث إن ما يشهده الطاعن في طعنه مردود (أولاً) بأن الشارح إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن « يكون صاحب المجل مستولاً مع مديره أو القائم على إدارته من كل ما يقع في المجل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة . اقتصرمت العقوبة على الغرامة المهيئة في المراء من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ، فقد دل بذلك على أن الأصل هو معاقبة صاحب المجل بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون لمدير المجل الذي وقعت فيه المخالفة وهي في واقعة هذه الدعوى الحبس والغرامة معاً ما لم يثبت هو أنه كان متعذراً عليه منع وقوع المخالفة فمتدلل وعندئذ فقط يحق له التمسك بالعدر المبين في القانون والذي على مقتضاه يعني من عقوبة الحبس دون الغرامة . ولما كان المستفاد من الأدلة التي أوردها الحكم أن المحكمة أطرحت دفاعه المشار إليه في الطعن واعتمدت فيما اعتمدت عليه في ادائته على أقواله في التحقيقات التي يستفاد منها أنه كان المهين الفعل على ما يدور في مصنعه الذي وقعت فيه المخالفة وعلى مصانعه الأخرى وكان ما يذكره الطاعن من تعدد مصانعه واتساع أملاكه لا يعتبر دليلاً على استحالة المراقبة فإن المحكمة إذ طبقت الفقرة الأولى من المادة ٥٨ المذكورة وعاقبت على مقتضاها تكون قد استعملت سلطتها التقديرية في أمر متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومن ثم فلا خطأ في القانون ولا قصور إذ أن دفاع الطاعن موضوعي لا يلزم له رد صريح خاص — بل الرد عليه يكون مستفاداً من الحكم

أخذاً بظاهر لفظهما قد أخطأ إذ أن محكمة التشريع هي عدم التلاعب في مواد القوين ورقابة حسن توزيعها على الناس بحيث لا تهرب إلى الخارج ولا يخفى بها عن طريق يبيعها في السوق السوداء لفريق من السكان دون الفريق الآخر وهذه المحكمة متتقية في واقعة هذه الدعوى ويؤكد هذا النظر القرار الصادر من وزير القوين رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ والذي ألغى العمل بالمادة الخامسة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي كان يجب بمقتضاها على أصحاب المحلات والمصانع أن يعطروا مراقبة القوين المختصة في فترات معينة في السنة من الوفورات المتبقية لديهم من مواد القوين ومقبوم ذلك أن لصاحب المصانع المتعددة أن يستخدم مواد القوين المخصصة لها كوحدة قائمة بنقض النظر عن خصصات كل مصنع بذاته وله في سبيل حسن سير العمل وحسب الظروف المحيطة به أن يستعمل مواد القوين المخصصة لمصنع ما في مصنع آخر له أيضاً ما دامت العملية سليمة في ذاتها بعيدة عن التلاعب في تلك المواد . و (ثالثاً) بأن الدفاع عن الطاعن طلب تحقيق نقص مقدار السكر ودفع بأن سبب هذا النقص يرجع إلى أن كمية كبيرة من رجاجات المياه الغازية أهدمت لعدم صلاحيتها للاستهلاك لمعيب طراً على الآلات لم يثبت له العمل إلى حينه وأن كمية أخرى بلغ ثمنها ٥٥٠ جنيهات بيعت وفقدت فواتير بيعها وأرصدت في دفتر اليومية ولكن مفتش القوين رفض احتساب كمية السكر التي استلزمه صنعها وكتبته اللازمة لصنع الرجاجات الثالثة والمحكمة اعتمدت على أقواله ولم تمن بتحقيق دفاع الطاعن في هذا الصدد وهذا منها إخلال بحقه في الدفاع .

مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم . وتنص المادة الثانية على أنه لا يجوز إنشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . فإذا كان الحكم إذ كان الطاعن بهاتين المادتين قد اقتصر على القول بأن أجرى تسوير قطعة الأرض موضوع الدعوى في منطقة غير مقسمة دون أن يبين ما إذا كانت باقي الشروط المشار إليها في المادتين المذكورتين قد توافرت فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

### المحكمة

« حيث إن بما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى لأن شروط المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ غير متوافرة إذ هي لا تنطبق إلا على الأرض المعدة للتقسيم بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو التاجير أو للتحكير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى القطع غير متصلة بطريق قائم . والثابت في محضر الانتقال أن قطعة الأرض موضوع الدعوى هي عبارة عن أرض مفروسة بها غيل ولا يوجد بها مبان أخرى خلاف السور فليس هناك تقسيم فضلاً عن عدم توافر الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون .

« وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه أجرى تسوير قطعة الأرض المبينة بالمحضر في منطقة غير مقسمة مخالفاً بذلك المواد ٢٠١ ، ٢٠٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وقضى بإدائته على أساس ثبوت الواقعة

بالإدانة على أساس الفقرة الأولى من المادة المذكورة لأدلة الثبوت التي أوردتها الحكم (ثانياً) بأن القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة استخدام مواد القوانين في غير الغرض الذي صرقت من أجله أو استخدامها في مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه في البطاقة بل تتحقق الجريمة بمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم عالم به وذلك دون حاجة إلى البحث عن البواعث التي دفعت المصالح لارتكاب الفعل المنهي عنه بمقتضى صريح نص المادتين ١٢ ، ١٣ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والتسعين طبقاً للحكم المطعون فيه على واقعة الدعوى (وثالثاً) بأن الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه في الوجه الثالث من الطعن وفنده في منطقتين شديديتين وإذا فلا تكون المحكمة قد أحلت بدافع الطاعن في شيء .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( القضية رقم ٣٤٨ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٣٥٤

٢٣ أبريل سنة ١٩٥١

تنظيم ، إدانة المتهم لجرده تسوير قطعة أرض في منطقة غير مقسمة دون بيان توافر شروط المادتين ٢٠١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . قصور .

### المبدأ القانوني

إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ تنص على أنه في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة «تقسيم» على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتاجير أو للتحكير لإقامة

## المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول : بأن الحكم المستأنف في محله بالنسبة لثبوت التهمة وتقدير العقوبة بالنسبة للتهمة عدل المتهم السادس فلان فيتعين تأييده قبلهم ، ولم يبين ما إذا كان قد أخذ بالأسباب التي بنى عليها ذلك الحكم الذي أيده أو أن هناك أسباباً أخرى غيرها ، رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم الابتدائي بناء عليها ، فهذا الحكم يكون خالياً من بيان الأسباب التي أقيم عليها بما يعيبه ويستوجب نقضه .

## الحكمة

« حيث إن مما تنميه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه خلا من بيان الأسباب التي بنى عليها فهو معيب صيهاً جوهرياً يستوجب نقضه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه اقتصر على القول : بأن الحكم المستأنف في محله بالنسبة لثبوت التهمة وتقدير العقوبة بالنسبة للتهمة عدل المتهم السادس بطرس يورنان فيتعين تأييده قبلهم ، ولم يبين ما إذا كان قد أخذ بالأسباب التي بنى عليها ذلك الحكم الذي أيده أو أن هناك أسباباً أخرى غيرها رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم الابتدائي بناء عليها ولذا فإن الحكم يكون خالياً من بيان الأسباب التي أقيم عليها بما يعيبه ويستوجب نقضه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

( القضية رقم ٣٥١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

وأن قطعة الأرض موضوع التهمة لا تتصل بطريق قائم وكل ما هنالك طريق خصوصي ضيق يفصل ما بينها وبين الأراضي الزراعية المحيطة بها أقر الطاعن أنه أنشئ للزور منه والوصول إلى أرضه وأرض جيرانه وإن هذا الطريق لا يزال ملكاً خاصاً .

« وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ تنص على أنه في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة تقسيم على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو للتأجير أو للتحكير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم وتنص المادة الثانية على أنه لا يجوز إنشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . لما كان ذلك كان الحكم المطعون فيه إذاً دأب الطاعن بالمادتين السالف ذكرهما قد اقتصر على القول بأن الطاعن أجرى تسوير قطعة الأرض موضوع الدعوى في منطقة غير مقسمة دون أن يبين ما إذا كانت باقي الشروط المشار إليها في المادتين المذكورتين قد توافرت ولذا فإن الحكم يكون قاصر البيان متعيناً نقضه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

( القضية رقم ٣٤٩ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور الأستاذ إبراهيم خليل بدلا من الأستاذ أحمد حسي المستشار ) .

٣٥٥

٢٣ أبريل سنة ١٩٥١

حكم استئنافي ، عدم بيان أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي التي أيده . قصور .

٣٥٦

٢٣ أبريل سنة ١٩٥١

دفاع . الاعتذار عن الحضور بالمرض وتبرير ذلك  
بشهادة مرضية . رفض التأجيل دون مرض لهذا الغرض .  
إخلاق بحق الدفاع .

### المبدأ القانوني

المرض من الأعذار القهرية . فإذا  
ما حضر عن المتهم عمام وقال إنه مريض  
وقدم للمحكمة شهادة بذلك فإنه يكون لإماماً  
على المحكمة أن لم تر تأجيل الدعوى أن تقول  
كاتبها في العذر الذي أبداه المحامي وعززه  
بالشهادة المرضية فإن هي لم تفعل كان حكمها  
معيباً لإخلاله بحق الدفاع .

### المحكمة

د حيث إن وجه الطعن يتحصل في القول  
بأن الطاعن لم يحضر بجلسته المعارضة في الحكم  
القياني الاستثنائي وقدم محاميه شهادة تدل على  
أنه مريض . إلا أن المحكمة لم تعمل على هذه  
الشهادة فانسحب المحامي وحكمت المحكمة في  
الدعوى دون أن تبين الأسباب التي من أجلها  
لم تعمل عليها . وهذا منها إخلال بحق الدفاع  
يعيب الحكم .

د حيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر  
الجلسات أن محامياً حضر عن الطاعن وقال إنه  
مريض وقدم شهادة للمحكمة بذلك إلا أنها  
قضت في الدعوى بقبول المعارضة شكلاً وفي  
الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه  
دون أن تشير إلى العذر الذي أبداه محامي  
الطاعن ولا تحدث عن الشهادة المقدمة منه .  
ولما كان المرض من الأعذار القهرية وكان حق

الدفاع مكفولاً بالقانون فقد كان لإماماً على  
المحكمة أن لم تر تأجيل الدعوى أن تقول كلها  
في العذر الذي أبداه محامي الطاعن وعززه  
بالشهادة المرضية . أما وهي لم تفعل فإن الحكم  
المطعون فيه يكون معيباً لإخلاله بحق الطاعن في  
الدفاع مما يستوجب نقضه .

د وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن  
ونقض الحكم المطعون فيه .

( القضية رقم ٣٥٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٥٧

٨ مايو سنة ١٩٥١

١ — وصف التهمة . الزيادة في بيان الطريقة التي  
حصلت بها واقعة التزوير كما تضمنها أمر الإحالة .  
لا يعد تقييداً في وصف التهمة .

ب — تزوير منقوش . لإعداد المتهم الورقة المنقولة منها  
صورة للذكر الطعون بتزويرها وتقديمها للشيخ صورة  
منها . مخالفة الصورة الرسمية للأصل الثابت . ذلك  
مناه وتوقع التزوير حال التعرير . كون الصورة  
نقلت من أصل مزور قبل تحريرها . لا يهم .

ج — تزوير في أوراق رسمية . ركن الضرر .  
توافره بمجرد المبت بها .

### المبادئ القانونية

١ — إذا كان ما انتهت إليه المحكمة في  
صدد ذكرها واقعة الدعوى لم يعد كونه  
زيادة في بيان الطريقة التي حصلت بها هذه  
الواقعة كما تضمنها أمر الإحالة وكما كانت  
معروضة على بساط البحث فذلك لا يعد  
تقييداً لوصف التهمة المحال بها المتهم ومن ثم  
فلا إخلال بحق الدفاع .

٢ — إن حصول واقعة الدعوى

التدليل على الأفعال المسكونة لاشتراك الطاعن في التزوير وفي بيان الطريقة التي حصل بها فعل التزوير ، وإلى غلطته في تطبيق القانون على واقعة الدعوى ذلك أنه يستلزم في التزوير المعنوي الذي تنطبق عليه المادة ٢١٣ أن يحصل تغيير الحقيقة وقت تحرير الورقة المزورة والثابت في واقعة الدعوى أن العنايط سلم إلى العسكري ورقة عريفية متضمنة صورة محرقة للذكرة المدونة بدفتر الأحوال وأنه من هذه الورقة نقل العسكري صورة طبق الأصل كما هو مدون فيها وإذن فلا يكون قد حدث وقت تحرير الصورة أى تغيير للحقيقة الثابتة في الورقة المنقول عنها وإنما التغير قد حصل حال تحرير هذه الورقة الأخيرة وقبل تسليم تحرير الصورة المطعون بتزويرها فالفاعل الأصلي لهذا التغير هو محرر الورقة المنقول عنها لا العسكري الذي نقل عنها نقلاً صادقاً أميناً . كما أن ركن الضرر لم يتوفر لأن الصورة المطعون فيها لمسذكرة الأحوال لم يكن من شأنها أن تؤثر في الدعوى التي رفعها الطاعن على المحنى عليه بأشهاد إغلاسه ، وبفرض حصول التزوير فإن تفسيراً لم يقع على البيانات الجوهرية التي أعدت مذكرة الأحوال لإثباتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجناية الاشتراك في التزوير المعنوي التي دان الطاعن بها واستند في ذلك للأسباب التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى إدانته عليها . لما كان ذلك ولم يكن صحيحاً ما يقول به الطاعن من أن المحكمة — إنما دانته على أساس واقعة لم ترد بأمر لإحاطته إليها . ذلك أن ما انتهت إليه في حكمها من أن الطاعن قد قدم ورقة تتضمن صورة المذكرة بعد أن

بالكيفية المبينة بالحكم وهي أن الطاعن أعد الورقة المنقولة عنها صورة المذكرة المطعون بتزويرها وقدمها لنسخ صورة منها باعتبارها مطابقة للأصل الثابت بدفتر أحوال القسم — ذلك لا يعنى أن التزوير لم يرتكب حال تحرير الصورة المطعون بتزويرها لأنه ما دامت الصورة الرسمية قد جاءت مخالفة للأصل الثابت بدفتر الأحوال فقد وقع تزويرها حتى حال تحريرها ولا يغير من ذلك كونها نقلت من أصل آخر مزور من قبل تحريرها .

٣ — إن مجرد العبث بالأوراق الرسمية يتوافر به ركن الضرر في جريمة التزوير لما فيه من تقليل الثقة بها باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والاعتماد بما فيه .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تنحصر في قول الطاعن أن الحكم المطعون فيه قد أخل بمحققه في الدفاع ذلك أنه يبين من مقارنة ما تضمنته أمر إحاطته على محكمة الجنايات بما جاء في الحكم أن المحكمة قد أضافت إلى وقائع التهمة الواردة في أمر الإحالة واقعة جديدة وهي أنه أومضها بطم القسم بصحة الصورة العريفية التي نقلت عنها الصورة الرسمية المطعون بتزويرها ، وأنما عدلت الوصف الوارد بأمر الإحالة من اشتراك في تزوير مادي بما تنطبق عليه المادة ٢١١ من قانون العقوبات إلى اشتراك في تزوير معنوي مما تنطبق عليه المادة ٢١٣ — ثم دانته الطاعن على هذا الأساس دون تبيينه الدفاع عن الطاعن إلى هذه الإضافات ووقائع التهمة وذلك التغير في وصفها القانوني هذا إلى قصور الحكم في

في بيان الأسباب أو خاطئاً في تطبيق القانون .  
ويكون الطعن فيه على هذه الصورة على غير  
أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( القضية رقم ١١٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية .  
حفرات الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة  
وأحمد حسني وحنن اسماعيل الهضيبي ولهم إبراهيم  
موض ومحمد فهد المشتارين ) .

٣٥٨

٨ مايو سنة ١٩٥١

دفاع . طلب تحليل المواد المنوية التي وجدت بملاص  
الجنجى عليه معرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة المنهم .  
طلب غير منتج . رفضه . لا إخلال فيه بحق الدفاع .

#### المبدأ القانوني

من الحقائق العلمية المسلم بها أن أحداً لم  
يستطع من فحص المواد المنوية إثبات أن لها  
فصائل تختلف وحداتها عن الأخرى . فطلب  
الطاعن تحليل المواد المنوية التي وجدت  
بملاص الجنجى عليه في جريمة هناك عرض  
لمعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة المنهم  
طلب غير منتج فإذا ما رفضته المحكمة وعولت  
على ما في الدعوى من أدلة فلا تثريب عليها .  
في ذلك .

#### المحكمة

د حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن  
بتحصيل في أن المحكمة دانت الطاعن ببناء على  
شهادة الشهود التي كانت سماعية لانتج شيئاً  
وشهادة الغلام الجنجى عليه . وهو طفل صغير  
شهادته تؤخذ على سبيل الاستدلال ولا تصلح  
دليلاً على الطاعن والحكم قد أخطأ في الأخذ بها .

أحدث فيها تغييراً بالحذف والإضافة موهما أنها  
مطابقة للأصل فنسخ الموعلف — حسن النية —  
عباراتها في ورقة مدموغة اكتسبت الرسمية  
بتوقيع المأمور عليها وختمها بختم قسم البوليس  
والحفاظة فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض  
والمساعدة . ما انتهت إليه المحكمة من ذلك لم  
يعد كونه زيادة في بيان الطريقة التي حصلت بها  
واقعة الدعوى وتضمنها أمر الإحالة وكما كانت  
معروفة على بساط البحث . وكان لمحكمة  
الجنايات بمقتضى المادة ٤٤ من قانون تشكيل  
محاكم الجنايات أن تغير وصف الأفعال المبينة  
في أمر الإحالة بغير سبق تعديل التهمة بشرط  
أن لا تحكم بعقوبة أشد من المنصوص عليها  
في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر  
الإحالة بل كان يبين من الإطلاع على محضر  
الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قد سلم في مرافعته  
باعتبار الفعل تزويراً معنوياً مما تنطبق عليه  
المادة ٢١٣ من قانون العقوبات ، وكان حصول  
الواقعة بالسكينة المبينة بالحكم المطعون فيه وهي  
أن الطاعن أعد الورقة المنقولة عنها صورة  
المذكورة المطعون بتزويرها وقدمها لنسخ صورة  
منها باعتبارها مطابقة للأصل الثابت بدفتر  
أحوال القسم لا يفي أن التزوير لم يرتكب حال  
تحرير الصورة المطعون بتزويرها لأنه مادامت  
الصورة الرسمية قد جاءت غائفة للأصل الثابت  
بدفتر الأحوال فقد وقع تزويرها حتاً حال  
تحريرها ولا يغير من ذلك نقلها من أصل آخر  
مزور من قبل تحريرها — لما كان كل ذلك ،  
وكان مجرد العبث بالأوراق الرسمية يتوافر به  
ركن الضرر في جريمة التزوير لما فيه من تقليل  
الثقة بها باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون  
تصديقه والأخذ بما فيه فإن الحكم المطعون فيه  
لا يكون قد أخل بحق الدفاع ولا هو جاء قاصراً



### المبدأ القانوني

يشترط لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون متوياً السوء والاضرار بمن بلغ في حقه . فإذا كان الحكم لم يعن إقامة الدليل على ثبوت علم المتهم بكذب الوقائع ، وكان الطاعن قد أشار في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية إلى المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات بناء على أن القذف والاعتبار قد وقعا في عريضة الدعوى مما يشمله حكم المادة المذكورة فسكت الحكم عن التعرض لذلك ، فهذا يكون قصوراً يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

### الحكم

• حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بجريمتي البلاغ الكاذب والقذف جاء باطلاً قصوره . ذلك لأن المحكمة لم تستظهر توفر القصد الجنائي لديه فلم تقم الدليل على أنه كان يعلم بكذب الواقعة حين رفع دعواه المباشرة كما أنها رتبوا قضاءها بإدائته في تهمة القذف على ثبوت الادانة في التهمة الأولى دون أن تبحث توافر أركانها ومع أن ما وقع منه كان في عريضة دعوى مما يشمله حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات التي تقضى بعدم العقاب على ما يسند أحد الأشخاص لخصمه في الدفاع الشفوي أو المكتابي أمام المحاكم .

• وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة ثم قال : • وحيث إنه استناداً إلى ما ورد بأسباب الحكم المعارض فيه ما لا يتعارض مع

• وحيث إن ذلك كله جادل موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .

• وحيث إن الوجه الثاني يتحصل فيما يقوله الطاعن من أنه طلب من المحكمة تحليل المواد المنوية التي وجدت بملابس المتهم عليه لمعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة المتهم أم لا فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وعلت ذلك بعلّة غير مقبولة .

• وحيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه أن الدفاع عن المتهم صلب بحث الفصائل التي شوهدت بملابس المتهم عليه والتي ثبت من تحليلها أنها آثار لحوادث منوية مع الفصائل المنوية التي للمتهم ليتبين ما إذا كانت للمتهم من عدمه وإن المحكمة لا ترى عملاً للأخذ بهذا الدفاع نظراً لما في القضية من أدلة قاطعة يثبت التهمة وقد سبق بيانها .

• وحيث إنه من الحقائق العلنية المسلم بها أن أحداً لم يستطع من لحص المراد المنوية لإثبات أن لها فصائل تختلف وحداتها عن الأخرى فطلب الطاعن إذن غير متيج وتكون المحكمة على حق في رفضه والتعويل على ما في القضية من أدلة أخرى ويكون هذا الوجه على غير أساس .

• وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

( القضية رقم ١٤٤ لسنة ٢١ بالهيئة السابقة وحضور الأستاذ أحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة بدلاً من الأستاذ محمد غنيم المستشار ) .

٣٥٩

٨ مايو سنة ١٩٥١

بلاغ كاذب . . القصد الجنائي . متى يمتنع ؟ دفاع المتهم بأن القذف والإشهار وقعا في عريضة دعوى . عدم التعرض له . قصور .

لذلك . وفي هذا قصور يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( القضية رقم ٢٢٣ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد فيسى إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حسى ولهم إبراهيم موسى وإبراهيم خليل ومحمد ظهير السفاران ) .

٣٦٠

٨ مايو سنة ١٩٥١

محال مرمومة . محل لبيع التبغ واللفافات . حيازة صاحبه فيه جهاز استقبال دون رخصة . عقابه .

#### المبدأ القانوني

إنه لما كانت المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاصة بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي ينشأها الجمهور من المحال العمومية ، وكان محل المتهم المعد لبيع التبغ واللفافات ، من هذا القبيل ، فإن حيازة صاحبه زاديو فيه دون رخصة تكون معاقباً عليها .

#### الحكم

وحيث إن الطاعنة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه حين قضى ببراءة المظنون عنده من حيازته جهازاً لاسلكياً يحمله بدون رخصة ، قد بنى على خطأ في تطبيق القانون ذلك

ما تقدم تكون التهمتان المستندان إلى المتهم ثابتين قبله إذ أن تهمة القذف ثابتة في حقه من وصفه المدعىين بالحق المدعى بالنصب الذي لم يثبت في حقه على النحو المشار إليه في الجنة رقم ٢٠٣٠ سنة ١٩٤٧ بتدر دمنور كما أن ركن العلانية متوافر من تداول صحيفة الدعوى المذكورة في قلم المحضرين كما أن تهمة البلاغ الكاذب متوافرة الدليل قبله أيضاً من ابلاغه كذباً عند المدعىين بالحق المدعى بأنهما استوليا بطريق الاحتيال على مال الجمعية وأن أولها لم يتفق مصاريف الانتقال التي استلها من أموال الجمعية واختلسها لنفسه بمساعدة المدعى المدعى الثاني الأمر الذي لم يثبت في حقه على النحو الذي قررته المحكمة في الجنة ٢٠٣٠ سنة ١٩٤٧ سائلة الذكر ومن سوء قصده في التبليغ ضدتهما بتجريك الدعوى العمومية قبلهما من باب التفسير متجاوزاً قرار مجلس إدارة الجمعية الذي فوضه للطالبة بحق الجمعية على ما أشار إليه الحكم المستأنف ومن نية الاضرار بهما بتقديمهما الدعاكة والتفسير بهما ووقوفهما موقف الاتهام ، ومن ثم يكون الحكم المعارض فيه في محله ويتعين تأييده . ولما كان يشترط لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون متوياً سوء والاضرار بمن بلغ في حقه ، وكان الحكم لم يمن بإقامة الدليل على ثبوت العلم بكذب الوقائع لديه - لما كان الأمر كذلك . وكان الطاعن من جهة أخرى قد أشار في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية إلى المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات بناء على أن القذف والإخبار قد وقعا في عريضة الدعوى وهي ما تفصله حكم المادة سائلة الذكر فسكت الحكم عن التعرض

النص على المحال التي أعدت للموسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس. لهذا الغرض يلازم بينهم . بحيث إن المحل المذكور لا يمكن اعتباره من أي نوع من نوصي المحال العمومية المشار إليها إذ أن المقصود بالنوعين المذكورين المحال العمومية التي ينشأها الجمهور لقضاء بعض الوقت بقصد استمتاع الموسيقى أو لقضاء غرض من الأغراض التي نص عليها القانون رقم ٣٨ أما مثل المحل موضوع الجريمة فانه لا يهد من المحال العمومية المقصودة بالقانون ولذلك لا يمكن أن تطبق عليه أي من مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ومن ثم فتسكون التهمة غير متوافرة أركانها ويتعين براءة المتهم . ولما كانت المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ الخاصة بالمحال العمومية حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكور تعتبر المحال التي يفتاها الجمهور من المحال العمومية وكان محل المتهم المدعى ببيع « التبغ والفاغات » — على ما جاء بالحكم — من هذا القبيل فإن الواقعة — إن ثبتت — يكون معاقباً عليها ما دام يكفي للمقاب — كما هو صريح النص بأن يكون المحل بما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

( القضية رقم ٣٠٢ لسنة ٣١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حسني وحسن اسماعيل المصنبي ومحمد أحمد غنيم المستشارين ) .

أن المحكمة اعتبرت أن محل المتهم ليس من المحال التي ينشأها الجمهور في حكم المسادة ٤٤ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ بحجة أن المشرع إنما قصد بهذا النص المحال التي تعد للموسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس لهذا الغرض يلازم بينهم مع أن هذا التفسير غير صحيح إذ يكفي للمقاب أن يكون المحل بما ينشأه الجمهور ويمكن دخوله بغير تمييز بين الناس .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستثنائي لأسبابه قال : « حيث إن القانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يوليو سنة ١٩٤١ قسم المحال العمومية إلى نوعين النوع الأول يشمل المطاعم والمقاهي ومحال تعاطي المشروبات على اختلاف أنواعها وعلى العموم المحال المخصصة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل كما يشمل النوع الثاني الفنادق والوكالات ، والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور . وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من القانون آنف الذكر نصت على أنه لا يجوز في المحال العمومية العزف على الموسيقى بأية كيفية كانت ولا حيازة جهاز استقبال ولا الرقص ولا الغناء ولا ترك الغير يقومون بذلك إلا بترخيص من المحافظة أو المديرية ثم جاءت بعد ذلك المادة ٤٤ من القانون ذاته ونصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٣٨ تعتبر المحال التي يفتاها الجمهور محال عمومية . وحيث إنه واضح من المحضر أن المتهم صاحب محل لبيع التبغ والفاغات ولما كان القانون قد نص في المادة ٤٤ على تطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٣٨ على المحال التي ينشأها الجمهور إنما يقصد تطبيق هذا

شرعه القانون هو أن تكون المحاكمة في مواد الجنع على درجتين .

• وحيث إن هذا الوجه مردود بأن ركن الخطأ الذي استظهرته المحكمة الاستئنافية وهو الاسراع وعدم تنبيه المجنى عليه بالزمارة لا يضيف جديداً إلى التهمة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة وهي قيادة الطاعن السيارة بحالة ينجم عنها الخطر بل هو بيان وتحديد لعناصر تلك التهمة ذاتها وقد ترفع الطاعن وأبدي دفاعه في شأن السرعة إذ قال إنه كان يسير بسرعة عادية .

• وحيث إن الوجه الثاني يحصل في القول بأن محكمة ثاني درجة لم ترد على أسباب محكمة أول درجة الذي قضى ببراءة الطاعن وتخلصت إلى نتيجة لا تؤدى إليها ما ذكرته من أدلة ثم أنها منسخت الوقائع في سبيل إقامة الدليل على وقوع الخطأ من الطاعن واستدل على ذلك بأمر هو من صميم المسائل الفنية التي يجب الاستعانة فيها برأى ذوي الخبرة ولم تأخذ بتقرير الخبر الفنى ولا بأقواله أمام محكمة أول درجة مع أنه كان يجب مناقشة ذلك الخبر أو نذب خبر آخر كي تستبين وجه الحق في الدعوى .

• وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن وأورد الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوت وقوعها منه وتعرض لتقرير الخبر الفنى وأقواله في التحقيقات وأمرحها للاعتبارات التي ذكرها ولما كان للمحكمة أن تعتمد على ما تطعن إليه من عناصر الدعوى وتطرح ما عدها وكان الرد على أدلة البراءة التي أخذت بها محكمة أول درجة مستفاداً من الحكم بالإدانة للأسباب التي ذكرها الحكم فإن الطعن لا يكون له محل .

٣٦١

٨ مايو سنة ١٩٥١

وصف التهمة . محاكمة المتهم بتهمة قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فتسبب في قتل شخص . استظهار أن ركن الخطأ هو الاسراع وعدم تنبيه المجنى عليه بالزمارة . هذا بيان وتحديد لعناصر التهمة .

### المبدأ القانوني

إذا استظهرت المحكمة الاستئنافية في جريمة قتل خطأ أن ركن الخطأ هو الاسراع وعدم تنبيه المجنى عليه بالزمارة فذلك ليس فيه إضافة جديدة إلى التهمة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة وهي قيادة الطاعن للسيارة بحالة ينجم عنها الخطر بل هو بيان وتحديد لعناصر تلك التهمة .

### الحكم

• وحيث إن حاصل الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بتهمة تسببه من غير قصد ولا تمعد في قتل المجنى عليه وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه إستناداً إلى وقائع جديدة في تصوير ركن الإهمال بأن سهره في قيادته لسيارة بسرعة كبيرة ينجم عنها الخطر ولم يستعمل آلة التنبيه فعدم المجنى عليه وكانت الدعوى قد رفعت على الطاعن دون تحديد الخطأ الذي وقع منه بل جاء عاماً مجعلاً بأن قاد سيارة ينجم عنها الخطر ولم يلاحظ الطريق الملاحظة الواجبة وهذا التعديل الذي أدخلته محكمة ثاني درجة على التهمة فيه إهدار لقاعدة أساسية هي وجوب تقييد تلك المحكمة بالوقائع التي كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة وإخلال بحق الطاعن في الافادة من حق

و حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس وتعين رفضه موضوعاً ،

(الفضية ٣٥٣ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية  
حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد  
فهمي إبراهيم وكيل المحكمة وحنان إسماعيل الهادي  
ولههم إبراهيم عوض وإبراهيم خليل المستشارين ) .

275

١٤ مايو سنة ١٩٥١

خطاب بالتحيل والإكراه . الذوبة بين الفاعل  
المسادي والمعرض . كلاهما فاعل أصل .

## المبدأ القانوني

إن القانون حين نص في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات على عقاب وكل من خطف بالتجديد والإكراه طفلاً لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره ، قد سوى بين الفاعل المادى والفاعل الأدبى (المعرض) للجريمة واعتبر كليهما فاعلاً أصلياً ، وإن فتي استغلت المحكمة في حكمها أن الطاعن هو المدبر لتلك الجريمة الأدلة والاعتبارات التى أوردتها والتى لها أصلاً في التحقيقات التى أجريت في الدعوى فلا تصور بعد في حكمها .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو أن الدفاع عنه محمم أمام المحكمة بأن الاعتراف الصادر منه في التحقيقات كان وليد إكراه وتهديس . وكذلك كان اعتراف المتهمين الآخرين ، وطعن على أدلة الإثبات الأخرى بأنها لا تؤدي لذمنا إلى الإدانة فضلا عن كونها

وليدة تليق العدة الخصومة ذكرها بينه وبين الطاعن... ولكن المحكمة لم تكن بتحقيق هذا الدفاع الجوهري، ولم ترد عليه، بل اتممت على اعتراف الطاعن المشوب، في حين أنها أطرحت اعترافات المتهمين الآخرين، وهذا منها تناقض وقصور يعيب الحكم المطعون فيه مما يستوجب نقضه.

وحيث إنه لما كان الثابت في محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن المتهمين المعترفين بالتحقيقات الأولية أصرروا على اعتزالهم أمام المحكمة عدا الطاعن الذي أنكر اعترافه ودفعه بأنه كان وليد إكراه ، كما دفع بحاميه بأنه كان وليد تدليس ، وكانت المحكمة قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه في إدانة هذا الطاعن إلى اعتراف المتهمين الآخرين عليه وهى اعترافه هو المفصل في أسباب محضر النيابة ، ثم تعرضت لدفاعه بشأن هذا الاعتراف ففندته في منطق سليم للأدلة والاعتبارات السديدة التى أوردتها . وكان الحكم حين دان الطاعن بخطف الحق عليه كرها قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة وذكر الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع تلك الواقعة منهوى من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان التناقض المشار إليه في وجه الطعن ليس له وجود ، فإن الجدل الوارد في وجه الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن الوجه الأول من الطعن  
المقدم من الطاعن السادس يتحصل في القول  
بأن الحكم المطعون فيه لم يبين الفعل الإيجابي  
الذي قام به الطاعن من أفعال التنفيذ في جريمة  
الخطف والذي اعتبره على مقتضاه فاعلا أصليا  
في تلك الجريمة ، بل كل ما أورده من أدلة  
يشير إلى أنه شريك مع الفاعلين الأصليين .

بين الواقعة التي دان بها الطاعن بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي أحده عليها . وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع تلك الواقعة منه . وهي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . ثم تعرض للدفاع الطاعن ففنده الأدلة والاعتبارات السديدة التي أوردها . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان المتهمون المعترفون في التحقيقات الأولية قد أصرروا جميعاً على الطاعن الثاني على اعترافهم أمام المحكمة وكانت المحكمة قد فندت ما رجمه الطاعن الثاني بصدد اعترافه على الوجه المبين في الرد على الطعن المقدم منه ، فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون مقبولاً لأنه في حقيقته نقاش في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحنة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

( القضية رقم ١٤٨ سنة ٢١ في المهيئة السابقة ) .

٣٣٣

١٤ مايو سنة ١٩٥١

حكم . تسليبه . بيان نص القانون الذي طالب مقتضاه . واجب .

المبدأ القانوني

يشترط سلامة الحكم الصادر بالعقوبة أن يشمل على نص القانون الذي أنزلت المحكمة بموجبه العقاب على المتهم .

المحكم

وحيث إن الطاعن بنى على الحكم المطعون فيه أنه خلا من الإشارة إلى نص القانون الذي عاقبه على مقتضاه .

ولما كان الحكم قد خلا من بيان نوع هذا الاشتراك وماهيته ، وخلا كذلك من الاستدلال على أن جريمة الخطب تمت بناء على هذا الاشتراك ، فإنه يكون قاصر البين بما يستوجب نقضه .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن هو المدبر لتلك الجريمة . وهو المهرض على ارتكابها للأدلة والاعتبارات السالفة التي أوردها والتي لها أسماها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان القانون حين نص في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات التي طبقها الحكم على عقاب كل من خطف بالتخيل والاكره طفلاً لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره ، وقد سوى بين الفاعل المادي والفاعل الأدبي ( المهرض ) الجريمة . واعتبر كليهما فاعلاً أصلياً . وإذن فإن الحكم لا يكون به قصور .

وحيث إن حاصل باقي أرجحة الطعن المقدمة من هذا الطاعن هو أن المحكمة قد اعتبرت في إدانته على أقوال المتهمين المعترفين ، في حين أنها أطرحت بصدد متهمين آخرين قصصتهم لهم بالبراءة . على أن ما عول عليه من ذلك ومن الأدلة الأخرى التي ساقها لثبوت الادانة لا تؤدي عقلاً وبذاتنا إلى النتيجة التي رتبنا عليها — هذا وقد عول الطاعن في دفاعه على أن الاعترافات التي أسندت إلى المتهمين الآخرين المعترفين كانت نتيجة تعذيب وإكراه ولكن المحكمة نفتت عن ذلك الدفاع ولم ترد عليه . ولم ترد كذلك على ما أثاره الدفاع عنه ، مما كان من شأنه أن يهدم أدلة الاتبات في الدعوى .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد

— إذا كان ذلك وكان الواضح من الحكم أيضاً أن الطبيب الشرعى وهو الخبير الفنى لم يد رآيه في سبب الارتجاج الذى نشأت عنه الوفاة وأرجأ ذلك إلى ما بعد معاينة ملابس المجهى عليه ، وأن الطاعن تمسك باستدعاء الطبيب لما اقتضته في هذا الأمر فرفضت المحكمة ، فهذا منها لإخلال بحق الطاعن في الدفاع إذ هي برفضها هذا الطلب قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى في مسألة فنية علق الطبيب نفسه رأيه فيها على معاينة الملابس ، وهذا لا يجوز .

## المحكمة

• حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أدخل بحقه في الدفاع إذ دانه بجرمة الضرب المفضى إلى الموت استناداً إلى أنه ضرب المجهى عليه بقضبة خشب على رأسه وأن هذه الاصابة هي التى سببت الوفاة دون باقى الاصابات التى حدثت بجسم المجهى عليه في حين أنه ورد بتقرير الصفة التشريحية أن الوفاة نشأت عن ارتجاج المخ ، ولم يبد الطبيب الشرعى رأيه في سبب هذا الارتجاج ، وأرجأ ابتداءه في ذلك إلى ما بعد معاينة الملابس . وقد طلب الطاعن إلى المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لسؤاله عن سبب الاصابة لحق التقرير من بيانه ، فلم تجبه المحكمة ، ولم ترد عليه . وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس ادانة الطاعن على ما قاله من : أنه ظاهر من الاطلاع على الأوراق أن موضع المؤخدة في هذه الدعوى هو إصابة الرأس وحدها التى نشأت عنها الوفاة إذ أن الاصابات

• وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه مع بيانه الواقعة التى دان الطاعن بها ، إلا أنه جاء خلواً من الإشارة إلى نص القانون الذى عاقبه بموجبه . ولما كان يشترط لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة أن يتضمن على نص القانون الذى أنزلت المحكة بموجبه العقاب على المتهم ، فإن الحكم يكون باطلاً متعيناً نقضه .

• وحيث إنه لما تقدم يتمين قبول الطاعن ونقض الحكم المطعون فيه .

( القضية رقم ١٦٢ لسنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور الأستاذ أحمد حسن بدلا من الأستاذ حسن اسماعيل المصطفى السشار ) .

٣٦٤

١٤ مايو سنة ١٩٥١

دفاع . طلب تحقيق مسألة فنية . رفضه والصل في هذه المسألة برأى المحكمة . لإخلال بحق الدفاع .

## المبدأ القانونى

إذا كان الحكم قد أسس ادانة الطاعن على ما قاله من أنه : ظاهر من الاطلاع على الأوراق أن موضع المؤاخدة في هذه الدعوى هو إصابة الرأس وحدها التى نشأت عنها الوفاة إذ أن الاصابات الأخرى التى وجدت بالجسم لم تحدث إلا كدمات لا تصل مطلقاً بواقعة الوفاة ، ثم قال : إنه لا محل للبتة لتعليق إبداء الرأى فيها يختص بهذه الإصابة على معاينة الملابس ، بحجة أن المجهى عليه كان حاسر الرأس وأن الارتجاج نشأ عن إصابة الرأس بالضربة التى أحدثها الطاعن

الجريمة المنصوص عليها في المصنف ١/٢٦٧ من قانون العقوبات .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين «دان الطاعن» بمواقعة أتي بغير رضاها، جاء باطلا لقصوره وقيامه على ما لا تنتجها التحقيقات ولخطئه في تطبيق القانون، وإخلاله بالدفاع . ذلك بأن المدافع عنه قد تمسك بأن الواقعة إنما حصلت برضا المجنى عليها مستنداً إلى ظروف الحادث واستحالة تصديق رواية المجنى عليها إلا إذا كانت راضية فتنقض المحكمة بإدائته دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهري ثم إن المجنى عليها قد اضطربت في أقوالها ، فذكرت أنها استيقظت عندما نام المتهم جوارها على السرير ، وكانت مستيقظة وقت أن كان يحمل لباسها ، ووقت أن هم بالمواقعة ، ثم ذكرت أن اللباس كان بين رجلها ، كما أن حانها كانت بالخارج ، وكذلك زوجها وأن السلم كان مستنداً إلى الحائط بحيث يسهل استعماله في النزول إلى عدها ، مما يقطع جميعه أن الفعل إنما تم بالرضا والانفاق وإنما اتهمت المتهم كذباً بعد ذلك عندما شمرت بقيام ابنتها التي كانت تنام بجوارها ، يؤيد ذلك مخالفة الطبيب الشرعي لها إذ لم يثبت من التحليل وجود مواد متوية بجسمها أو ملابسها وكانت قد قالت إنه قد أمضى بها ، وهذه الوقائع كلها لا تؤدي إلى ما استخلصته المحكمة من حصول الواقعة بالإكراه ، ويضيف الطاعن أن الواقعة كما أثبتا الحكم لا تكون الجنائية الموصوفة وإنما هي جنحة زنا لو أراد الزوج المحاكمة . ذلك بأن المجنى عليها كانت مستيقظة قبل الفعل ، فلم

الأخرى التي وجدت بالجسم لم تحدث إلا كدمات لا تتصل مطلقاً برواقعة الوفاة . ثم قال : إنه لا محل البتة لتعليق إبداء الرأي فيما يختص بهذه الإصابات على معاناة الملائش بحجة أن المجنى عليه كان حاسر الرأس ، وأن الارتجاج نشأ عن إصابة الرأس بالضربة التي أحدثها الطاعن ، ونفي احتمال حصول الارتجاج من الوقوع على الأرض . ولما كان الواضح من الحكم أن الطبيب الشرعي وهو الخبير الفني لم يبد رأيه في سبب الارتجاج الذي نشأت عنه الوفاة ، وأن الطاعن تمسك باستدعاء الطبيب لمناقشته في هذا الأمر ، فإن المحكمة إذ رفضت لإجابته وأحلت نفسها محل الخبير الفني في مسألة فنية رأى الطبيب نفسه إرجاء إبداء رأيه فيها إلى ما بعد معاناة الملائش ، تكون قد أخلت بدفاع الطاعن إخلالاً يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(الغضبة رقم ١٦٥ سنة ٢١ في الحقيقة السابقة) .

٣٣٥

١٤ مايو سنة ١٩٥١

مواقعة أتي بغير رضاها . دخول المتهم إلى المجنى عليها في سريرها على صورة ظنته معها أنه زوجها ، سكرتها تحت هذا الظن . لا تأثير لذلك في توافر الجريمة .

### المبدأ القانوني

مضى كانت الواقعة الثابتة هي أن المتهم إنما توصل إلى واقعة المجنى عليها بالتخديعة بأن دخل سريرها على صورة ظنته معها أنه زوجها فلأنها إذا كانت قد سكنت تحت هذا الظن فلا تأثير لذلك على توافر أركان



إلى موافقة المجنى عليها بالخديعة بأن دخل في سريرها على صورة ظلت معها زوجها ، فإذا كانت قد سكنت تحت هذا التأثير وفي مثل هذه الظروف ، فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٧ / ١ من قانون العقوبات .

و حيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( القضية رقم ١٦٦ سنة ٢١ بالهيئة الداعية ) .

٣٣٦

١٤ مايو سنة ١٩٥١

١ - قتل . لية القتل . القول بوارها . موضوعي .

ب - سبق الإصرار و لية القتل . عدم توفر أحدهما لا يستتبع عدم توافر الآخر .

المبادئ القانونية

١ - أن توفر نية القتل أمر موضوعي لمحكمة الموضوع القول الفصل فيه من غير معقب .

٢ - إن سبق الإصرار و نية القتل ركنان للجناية مستقلان ، فعدم توفر أحدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر .

المحكمة

و حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الدفاع عن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المادة الواجبة التطبيق على الواقعة هي المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ذلك لأن الحوادث لا يبدو أن يكون ضرباً اقضى إلى الموت ، جاء رد المحكمة على ذلك قاصراً .

تكن نائمة ، فالفضل بذلك قد وقع بالرضا وأنه يعتبر كذلك حتى ولو ظنت أن الذي يأتيها هو زوجها إذ أن النوم وحده هو الذي يعتبر في مقام الإكراه ، كما أن التهمة لم تكن موجبة عليه إلا على أساس أنه واقعا وهي نائمة . فلم تكن الصورة الأخرى قائمة بما لا يصح معه الحكم بها دون لفت نظره إلى تعديل التهمة .

و حيث إن النسبابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم بأنه واقف أخرى بغير رضاها بأن فاجأها أثناء نومها وخلع سروالها وأوجع قضيبه في فرجها ، فقصت المحكمة بإدائته ، وبينت في الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بقولها : « إنها تتحصل في أنه بينما كانت المجنى عليها نائمة في حجرة بمنزلا ومعهما ابنتها زينب وابن أخ زوجها محمد خليل واستيقظت من النوم إذ شعرت بمن يخلع لباسها ويراقها فظننت بادىء الأمر أنه زوجها ونادته باسمه قائلة : يا علي يا علي ، فلما لم يجيبها شكت في الأمر وتذهب من غرفة النوم وتبينت من كان يراقها ، فإذا به المتهم عبد الحيد مهدي سرسوية فأمسكت به وانهارت عليه ضرباً وصرخت مستغيثة واستيقظت ابنتها زينب ومحمد علي خليل واشتركا معها في ضربه وضبطه . - ولما كانت المحكمة قد ذكرت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت هذه الواقعة ، وتعرضت لدفاع الطاعن ولندته ، وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن يكون محاولة للجدالة في تقدير أدلة الدعوى وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه . أما ما يثيره عن التطبيق القانوني فردود بأن الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم إنما توصل

تأجيل القضية دون سماعهم .  
سماعهم . لإخلال بحق الدفاع .

### المبدأ القانوني

إذا كان الظاهر من أوراق الدعوى أن الحكم الابتدائي صدر ضيائياً ثم قضى في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن وأمام المحكمة الاستئنافية طلب الطاعن إعلان شهود نفي فأجيب إلى هذا الطلب وأجلت الدعوى أكثر من مرة حضر في خلالها هؤلاء الشهود ومع ذلك لم تسمعهم المحكمة وبالجلسة الأخيرة حضر الطاعن ولم يحضر محاميه لمحجرات القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات ولم يثبت بمحضر الجلسة شيء عن شهود النفي وأصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف وردت على الطلب الذي قدمه محامى الطاعن في مذكرته بقولها إن محامى الطاعن طلب إعادة القضية إلى المرافعة لسماع هؤلاء الشهود وإنما لا ترى لإجابة الطلب لعدم الاستدلال عليهم وإن الطلب غير جدى ، فذلك مع ما هو ثابت من أن الشهود حضروا جلسات عدة وأن القضية أجلت دون سماعهم يكون إخلالاً بحق الطاعن في الدفاع .

### الحكم

وحيث إن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أدخل بحقه في الدفاع . ذلك لأنه بعد أن خضعت محكمة ثالثة درجة له بإعلان شهود النفي الذين استشهدهم في التحقيقات

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجنائية القتل العمد التي دان الطاعن بها ، مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . ومن هذه الأدلة قوله : « إن نية القتل متوفرة لدى المتهم من استماله الفأس وضربه المجنى عليه بسنّها وبشدة في مقتل منه محدثاً برأسه تلك التسكور المهيئة بتقرير الصفة التشريعية والتي فُتقاً عنها ازهاق روحه في الحال ، وفي هذا ، ارد الكافي على ما أثاره الدفاع من انعدام تلك النية . ولما كان توفر نية القتل أمراً موضوعياً لمحكمة الموضوع فيه القول الفصل من غير معقب ، فيكون الجدل على الصورة الواردة في الطعن جهلاً موضوعياً لا تقبل لإثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الثاني والآخر يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه متناقض . إذ قال بعدم توفر دكن سبق الإصرار ، وما قاله في هذا الخصوص بنفي توفر نية القتل .

وحيث إن ما يثيره الطاعن من ذلك مردود بأن سبق الإصرار ونية القتل ركنان للجناية مستقلان ، وعندم توفر أحدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر ، وما قاله الحكم في نفي سبق الإصرار لا يثنى نية القتل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( القضية رقم ١٦٩ سنة ٢٦ في الهيئة السابقة ) .

٣٣٧

١٤ مايو سنة ١٩٥١

دلاع . شهود . إعلان المتهم شهود . نفي بترخيص من المحكمة الاستئنافية . حضور الشهود عدة جهات .

٣٣٨

١٤ مايو سنة ١٩٥١

دفاع . تمسك المقيم في التبدد بأنه لم يكن يعلم يوم البيع وطلب ضم أوراق لإثبات ذلك . إدانته دون إشارة إلى هذا الدفاع . قصور .

## المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد لبيع المحجوز وصمم على طلب ضم الأوراق الخاصة بهذا الإعلان فقصت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه التي أوردتها والتي كانت خلوا من الإشارة إلى ما يفيد ثبوت هذا العلم لديه ، وكانت إدانة الطاعن قد بنيت على أساس أن المحضر عند ما انتقل في اليوم المحدد للبيع لم يجد المدين المحجوز عليه ( الطاعن ) ولا الحارس كما لم يجد المحصول المحجوز فإن هذا الحكم يكون قاصراً .

## المحكمة

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بالاشتراك في تبديد ماله المحجوز دون أن يرد على دفاعه من أنه لم يعلم باليوم المحدد للبيع ولا يحميه إلى طلب ضم الأوراق الخاصة به لتبئين حقيقة دفاعه .

وحيث إن الطاعن على ما يبين من محضر الجلسة قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع ، وصمم على طلب ضم الأوراق الخاصة بهذا الإعلان ، فقصت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً بالأسباب التي

لم تنفذ هذا القرار ولم تسمع هؤلاء الشهود مع أنهم حضروا وأجلت الدعوى أكثر من مرة دون سماعهم ، وفي الجلسة الأخيرة لم يحضر محاميه ، فمحجرت القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . وإذ طلب المحامي بالمذكرة لإعادة القضية إلى المرافعة لسماع الشهود ، لم تجب المحكمة هذا الطلب بمقولة إن البوايس لم يستدل عليهم ، وإن الطاعن لم يحضرهم أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة ثاني درجة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الحكم الابتدائي صدر غيابياً ، ثم قضى في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، وأمام المحكمة الاستئنافية طلب الطاعن إعلان شهود نفى ، فأجيب إلى هذا الطلب ، وأجلت الدعوى أكثر من مرة حضر في خلالها هؤلاء الشهود ، ومع ذلك لم تسمعهم المحكمة ، وبالجلسة الأخيرة حضر الطاعن ، ولم يحضر محاميه ، فمحجرت القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات ، ولم تثبت بمحضر الجلسة شيء من شهود النفي ، والمحكمة أصدرت الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف ، وردت على الطلب الذي قدمه محامى الطاعن في مذكرته بقولها إن محامى الطاعن طلب إعادة القضية إلى المرافعة لسماع هؤلاء الشهود ، وأنها لا ترى لإجابة الطلب لعدم الاستدلال عليهم . وأن الطلب غير جدى — لما كان ذلك وكان الثابت بمحاضر الجلسات على ما تقدم بيانه أن الشهود حضروا في جلسات عدة ، وأجلت القضية دون سماعهم ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع عما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

( القضية رقم ٣٠٤ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

## الحكم

« وحيث إن حاصل وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اعتمد في إدانة الطاعن على شهادة حسن عبد الرحيم الخطيب وعقيلة بنت محمد كيلاني ثم عاد فاستبعد شهادتهما حين تحدث عن الأدلة بصدد متهم آخر قضى له بالبراءة . وهذا منه تناقض يعيبه . »

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت التهمة على الطاعن قد اعتمد على شهادة حسن عبد الرحيم الخطيب من أنه رأى الطاعن يعتدي على المجنى عليها بالضرب . وما لبث حين تحدث عن شهادة هذا الشاهد بصدد متهم آخر قضى ببراءته أن قال : « وبسؤال حسن عبد الرحيم الخطيب قرر أن المتهم الأول (الذي قضى الحكم ببراءته) ضرب عبد العال بماسورة من الحديد فأصابه في رأسه ويكذب هذا الشاهد في هذا الخصوص المجنى عليه نفسه الذي قرر أن هذا الشاهد حضر بعد اصابتهم فوجدهم مضروبين » ، ثم أ طرح أقواله وأقوال الشاهدة عقيلة محمد كيلاني في شأن هذا المتهم للنقض في أقوالها ، مع أنه اعتمد على أقوالها في إدانة الطاعن . »

« وحيث إنه وإن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد على قول للشاهد ، وأن تطرح قولاً آخر له ، إلا أن هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها على ما جاء بالحكم عن شهادة حسن عبد الرحيم الخطيب ، ذلك لأنه بعد أن أسس إدانة الطاعن على رؤية هذا الشاهد إياه في مكان الحادث يعتدي على المجنى عليها ، عاد فتق حضوره في مكان الحادث وقت أن أصيب جميع المصائبين ، وأسس على ذلك قضاءه ببراءة المتهم آخر ، فإن هذا تخاذل وتناقض يعيبان الحكم بما يستوجب نقضه . »

أوردها والتي كانت خلوا من الإشارة إلى ما يفيد ثبوت هذا العمل لديه . ولما كانت المحكمة قد أدانت الطاعن على أساس أن المتضرع عندما انتقل في اليوم المحدد للبيع لم يجد المدين المحجوز عليه « الطاعن » ولا الحارس ، كما لم يجد المحصول المحجوز — فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً لعدم بيانه توفر علم الطاعن باليوم المحدد للبيع .

« وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن . »

( القضية رقم ٣٧٠ سنة ٢١ في الصفحة السابقة ) .

٣٦٩

١٥ مايو سنة ١٩٥١

إثبات . الاعتماد على قول للشاهد وأطرح قول آخر له . لا يصح ذلك مع التضارب لباأبته الحكم من هذه الأنوال .

## المبدأ القانوني

إنه وإن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد على قول للشاهد وأن تطرح قولاً آخر له إلا أن هذه القاعدة لا تنطبق إذا كان الحكم بعد أن أسس إدانة المتهم على رؤية شاهد إياه في مكان الحادث يعتدي على اثنين من المجنى عليهم عاد فتق حضوره في مكان الحادث وقت أن أصيب جميع المصائبين وأسس على ذلك قضاءه ببراءة المتهم آخر ، فإن هذا تخاذل وتناقض يعيبان الحكم بما يستوجب نقضه .

موجوداً — بفرض صحة ما جاء بالشهادة من ذلك وبفرض أن الحكم في الواقع لم يختم إلا بعد الثمانية الأيام فإنه لم يحصل من تأخير ختمه أى ضرر للطاعن ما دام هو لم يطلب الاطلاع عليه أو أخذ صورة منه إلا يوم ٢٤ ديسمبر وفي ذلك اليوم كان الحكم مودعاً في قلم الكتاب .

### المسألة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه لم يختم في الثمانية الأيام التالية لصدوره .

« وحيث إن الشهادة المقدمة من الطاعن تأييداً لطعنه مؤرخة يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقد جاء بها أن الحكم قد ختم منذ يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ . ولما كان الطلب الذي قدمه الطاعن لقلم الكتاب مؤرخاً في يوم ٢٤ ديسمبر فإنه لذلك لا يكون له أن ينشئ على الحكم عدم تحريره والتوقيع عليه قبل ذلك إذ أنه بفرض صحة ما جاء بشهادة قلم الكتاب من أن الحكم لم يودع إلا يوم ٢١ ديسمبر وهى ما لم تعد لإثباته بل يجب أن تكون مقصورة على ما إذا كان الحكم محتوماً ومودعاً بالقلم بحيث يمكن لصاحب الشأن الاطلاع عليه والحصول على صورة منه أو أنه عند طلب صاحب الشأن لم يكن الحكم موجوداً — بفرض صحة ما جاء بالشهادة من ذلك وأن الحكم في الواقع لم يختم إلا بعد الثمانية الأيام فإنه لم يحصل من تأخير ختمه أى ضرر للطاعن ما دام هو لم يطلب الاطلاع عليه أو أخذ صورة منه إلا يوم ٢٤ ديسمبر وفي ذلك اليوم كان الحكم مودعاً في قلم الكتاب .

منهم آخر وهذا منه تناقض وتخاذل يعيبانه بما يستوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتمين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ،

( القضية رقم ٣٧٦ سنة ٢١ ق رئاسة ومضوية حضرات الأساندة احمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد فهمى إبراهيم وكيل المحكمة وحسن اسماعيل المظبى وفهمى إبراهيم عوض وإبراهيم خليل المستشارين ) .

٣٧٠

٢١ مايو سنة ١٩٥١

نقض . شهادة مؤرخة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن الحكم ختم منذ يوم ٢١ منه . لاجدوى منها للطاعن ما دام هو لم يطلب الاطلاع على الحكم إلا يوم ٢٤ ديسمبر .

### المبدأ القانوني

إذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن مؤرخة يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقد جاء بها أن الحكم ختم منذ يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وكان الطلب الذى قدمه الطاعن إلى قلم الكتاب مؤرخاً في يوم ٢٤ ديسمبر فإنه لذلك لا يكون له أن ينشئ على الحكم عدم تحريره والتوقيع عليه قبل ذلك إذ أنه بفرض صحة ما جاء بشهادة قلم الكتاب من أن الحكم لم يودع إلا يوم ٢١ ديسمبر وهى ما لم تعد لإثباته إذ يجب أن تكون الشهادة مقصورة على ما إذا كان الحكم محتوماً ومودعاً بالقلم بحيث يمكن لصاحب الشأن الاطلاع عليه والحصول على صورة منه أو أنه عند طلب صاحب الشأن لم يكن الحكم

مفاجرة بين فريقين وقد أصيب هو فيها بالعديد من الإصابات ثم إنه قد تمسك بهذا الدفاع صراحة بالمذكرة المقدمة منه للحكمة الاستئنافية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تصدى له بالبحث والحكم . ويضيف الطاعن أنه أشار في مذكرته أيضاً إلى الأدلة القائمة في الدعوى ونافسها وبين أوجه التناقض الواقع فيها و قدم الأدلة التي تؤكد هذا الدفاع وهذه المطاعن إلا أن المحكمة دأته دون أن تتعرض لهذا الذي أدلى به أو تشير إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها. ومضى كان الأمر كذلك وكان ما أورده المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص وهو جدل موضوعي يتصل بتقدير الأدلة وطرح عن رقابة محكمة النقض . أما ما يشير إليه عن الدفاع الشرعي فردد بأنه لم يتمسك به أمام المحكمة الاستئنافية حتى يصح له النسي على الحكم لهذا السبب كما أنه ليس في الوقائع التي ذكرتها المحكمة في حكمها ما يدل على قيام حالة الدفاع الشرعي لديه . وأما ما يقوله من تمسكه بالدفاع الشرعي في المذكرة التي قدمها بعد المرافعة فردد بأن المرافعة على ما يبين من محضر الجلسة — كانت قد انتهت في الدعوى وأجلت المحكمة القضية للنظر بالحكم دون الترخيص بتقديم مذكرات فهي لا تكون ملزمة بأن ترد على ما يقدمه المتهم بعد ذلك من طلبات كان في وسعه إبدائها واتمسك بها أثناء المرافعة .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( القضية رقم ٢٣٦ سنة ٢١ في الجلسة السابقة ) .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( القضية رقم ٢٣١ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية حضرات الأسانذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد حسن وحسن اسماعيل الحنفي وفهيم ابراهيم عوض وابراهيم خليل السشارين ) .

٣٧١

٢١ مايو سنة ١٩٥١

دفاع شرعي . عدم تمسك التهم به . الوقائع المذكورة في الحكم لا تلبيد لثبته . تمسك التهم به في مذكرة قدمها بعد انقضاء المرافعة . لا يأنهت إليه .

المبدأ القانوني

مادام المتهم لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بقيام حالة الدفاع الشرعي ، وما دامت الوقائع التي ذكرتها المحكمة في حكمها ليس فيها ما يدل على قيام هذا الظرف فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض ولا يجديه تمسكه بقيام هذا الظرف في مذكرة قدمها بعد أن انتهت المرافعة في الدعوى وأجلت القضية للنظر بالحكم دون الترخيص بتقديم مذكرات إذ المحكمة لا تكون ملزمة بأن ترد على ما يقدمه المتهم بعد انتهاء المرافعة من طلبات كان في وسعه التمسك بها أثناء المرافعة .

الحكم

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه جاء باطلاً لتصوره ذلك بأن المحكمة أغفلت بحث قيام حالة الدفاع الشرعي لديه مع أن واقعة الدعوى ترشح لقيامها إذ أنها كانت

٣٧٢

٢١ مايو سنة ١٩٥٢

حكم . تبينه . ضرب أقصى إلى الموت . إداة للمتهم على أساس أن تقرير الصفة التشريعية أثبت أن جميع الضربات ساهمت في الوفاة فهو مسئول عنها مع الجناة الذين لم يكشف عنهم التحقيق . ماورد بالتقرير لا يبعد هذه النتيجة . حكم معين النقص لاستناده إلى غير سند .

### المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه ضرب المجنى عليه بمصاعلي رأسه وأحدث به إصابة كما أثبت أن آخرين لم يكشف عنهم التحقيق ضربه أيضاً على رأسه ومواقع أخرى من جسمه ثم أدان المتهم في جريمة الضرب المفضي إلى الموت على أساس أن تقرير الصفة التشريعية أثبت أن جميع الضربات ساهمت في وفاة المجنى عليه فهو مسؤول عن أحداث الوفاة وكان ما جاء بتقرير الصفة التشريعية هو أن سبب الوفاة نزيف المخ من عدة كسور شرجية ومنخسفة بعظام الرأس وتمزق بالأم الجافية مما لا يؤدي إلى ما ذهب إليه الحكم من أن جميع الضربات ساهمت في أحداث الوفاة ولا يمكن استنتاج هذه النتيجة منه ، فهذا الحكم يكون قد استند إلى غير سند ويتمين نقضه .

### المحكمة

د حيث إن الوجه الأول من أوجه العلن يتحصل فيما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه أثبت عليه أنه ضرب المجنى عليه بمصاعلي رأسه أحدث به إصابة وأن آخرين لم يكشف

عنهم التحقيق ضربه أيضاً على رأسه ومواقع أخرى من جسمه — وأن الحكم ذكر — سكي يدين الطاعن على تلك الضربة — أن تقرير الصفة التشريعية أثبت أن جميع الضربات ساهمت في وفاته وعلى ذلك يكون الطاعن مسؤولاً مع الجناة الذين لم يتوصل التحقيق لمعرفةهم ، عن إحداث الوفاة . ويقول الطاعن إن هذا خطأ لأنه لم يرد بتقرير الصفة التشريعية ما يفيد أن جميع الضربات ساهمت في إحداث الوفاة .

د وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه وجد المجنى عليه ثلاث جروح رضوية بالجبهة اليمنى لفروة الرأس وجسد بأحداها كسر مضاعف منخفض وجرح رضوي بالجبهة اليسرى للرأس وكدمات رضوية على الصدر والبطن والظهر والكبف وتبين من تقرير الصفة التشريعية أنه د برقع فروة الرأس وجدت العظام مرفوعة من الجدارية اليمنى وجزء من الصدغية وجزء من الجدارية اليسرى بصككين مستطيلين تقريباً على جانبي الحد الأوسط للرأس في مساحة قدرها ٤ × ٧ سنتيمترات و ٤ × ٥ سنتيمترات مع وجود كسر شرعي بالجدارية اليسرى ومنفرع إلى الصدغية اليسرى وبرقع عظام الرأس تبين أن الأم الجافية مقطوعة في أعلا قذ الرأس وأنه يمكن حدوث الإصابة السابقة من الضرب بمصاعلي أوعدة عصى خفيفة وأنه أكثر من شخص واحد وكان أشد الضرب على الرأس مع استعمال القوة نظراً لتعدد الجروح ولوجود الكسور الشرجية والمنخسفة وكلها تقريباً منفرعة إلى جميع عظام الرأس مما أدى إلى قطع الأم الجافية وأن سبب الوفاة هو نزيف المخ من عدة كسور شرجية ومنخسفة بعظام الرأس وتمزق بالأم الجافية، ثم قال : ولأنه ثبت من تقرير الصفة التشريعية

هذا القتل تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر ، فالجدل في كون التجمهر الجنائي متوافراً أم لا لا محل له .

### الحكم

و حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخضاً إذ طبق المادتين ٢ و ٣ من قانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ على واقعة الدعوى ذلك لأن هذا القانون على ما بين من نصوصه ومن مذكرته الإيضاحية ، لا يعاقب في مادتيه المذكورتين إلا على التجمهر الذي يؤلف من مبدئه خصيصاً لغرض إجرائي من الأغراض المذكورة في المادة الثانية منه أما إذا كان التجمهر بدأ مشروعاً كما هو الحال في هذه الدعوى للقيام بواجب وطني هو انتخاب عضو لمجلس النواب فإنه إذا وقعت جريمة في خلال هذا الاجتماع ولو تعدد مرتكبوها فلا تعتبر أنها وقعت في تجمهر غير مشروع . وإذا كان ما وقع هو أن الفريق المنافس لفريق الطاعنين أطلق أثناء عملية الانتخاب أعيرة نارية خارج بناء المدرسة التي كانت لجنة الانتخاب متعقدة فيها كان من أمرها قتل رجل من فريق الطاعنين فاندفع بعض الناس إلى فناء المدرسة للاحتجاج بها من المذقوقات النارية وثار نفر من فريق الطاعنين فقتلوا المجنى عليه فإن ما قاله الحكم من توافر أركان التجمهر الجنائي لا يكون سديداً فضلاً عن تناقضه في الاستدلال على هذا النظر ولأنه قضي لسلل المتهمين بالبراءة فيجاء الطاعنين ولا يمكن أن يكون اثنان قد تجمهروا بالمعنى المقصود بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤

و حيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعنان من ذلك فالحكم المطعون فيه حين دأبهما بالجرائم التي آخذاً عليهما قد بين الواقعة بما توافر فيه

أن جميع الاصابات التي وجدت بالمجنى عليه قد ساهمت في وفاته .

و حيث إن ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن سبب الوفاة هو نزيف المخ من عدة كسور شرجية ومنخفضة بعظام الرأس وتمزق بالألم الجذفية لا يؤدي إلى ما ذهب إليه الحكم من أن جميع الضربات ساهمت في إحداث الوفاة ولا يمكن استنتاج هذه النتيجة منه ولذلك يمكن الحكم المطعون فيه قد استند إلى غير مستند .

و حيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن وتقص الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

( القضية رقم ٢٣٧ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

٣٧٣

٢١ مايو سنة ١٩٥١

تجهر . تجمع لغرض مشروع . وقوع تجمهر غير مشروع في أعقابيه بيان ذلك في الحكم . الجدل في كونه تجمهراً جنائياً أم لا . لا يقبل .

### المبدأ القانوني

مق استخلصت المحكمة أن تجمهراً غير مشروع وعلى رأسه الطاعنان وقع في أعقاب التجمع المشروع للانتخاب ، وكان الغرض من ذلك التجمهر هو الأخذ بالثأر وارتكاب الجرائم وأن الطاعنين كانا يعلمان الغرض من ذلك التجمهر وأن المتجمهرين في سبيل تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر اقتحموا باب المدرسة بعد أن كسروه واعتدوا على رجال الضبط الذين وقفوا في سبيلهم ثم اقتحموا حجرة الانتخاب وقتلوا المجنى عليه ووقع



ليدل على أن الغرض من التجبر كان لارتكاب جريمة وأن قتل المجنى عليه قد وقع بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجبر وكان المتهمان الثاني والثالث يملكان بالغرض المذكور وقبست أن ابتدؤا بتجبرون

وحيث إن القول بأن المتهمين دخلوا المدرسة احتفاء من ضرب الرصاص هو قول غير مقبول إذ أن الذي يريد الاحتفاء والرصاص يتناهل حوله يبحث عن مكان يسرع إليه النجاة بنفسه ولا يذهب لمسكن يحتاج فيه إلى مقاومة رجال البوليس ومدافعهم وتحتاج منهم إلى الانتظار حتى تكسر الأبواب ثم إذا فرض جدلاً وكان هذا القول صحيحاً بالنسبة لبعض الأشخاص الأبرياء فإنه غير صحيح بالنسبة للمتهمين الذين هرعوا إلى غرفة الانتخابات قاصدين التأثير . وبين من ذلك أن المحكمة استخلصت أن تجبراً غير مشروع وعلى رأسه الطاعنان وقع في أعقاب التجمع المشروع للانتخاب وكان الغرض من ذلك التجبر هو الأخذ بالتأثير وارتكاب الجرائم وأن الطاعنين كانوا يملكان الغرض من ذلك التجبر وأن المتهمين في سبيل تنفيذ الغرض المقصود من التجبر اقتعدوا باب المدرسة بعد أن كسروه واعتدوا على رجال الضبط الذين وقفوا في سبيلهم ثم اقتحموا حجرة الانتخاب وقتلوا المجنى عليه وقد وقع هذا القتل تنفيذاً للغرض المقصود من التجبر ومتى كان الأمر كذلك فإن البطل على الصورة الواردة بالظن لا يكون له عمل .

وحيث إن مؤدى الوجه الثاني من الظن هو أن الحكم المطعون فيه تأسس على أن الغرض المقصود من التجبر ومن الاندفاع إلى المدرسة وإلى غرفة الانتخاب كان لارتكاب جريمة هي الاعتداء على المجنى عليه . واعتبر الطاعنين على هذا الأساس مسئولين كشركيين في جريمة القتل

جميع العناصر القانونية لتلك الجرائم وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها متما وهي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ثم تعرض لما أثاره الطاعنان في هذا الوجه فرد عليه في قوله : إن الدفاع عن المتهمين (الطاعنين) دفع التهمة بأن الواقعة ليست تجبراً معاقباً عليه إذ أن المتهمين اجتمعوا لتأدية واجب يفرضه عليهم القانون وهو الانتخاب ، وأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ يأخذ عن الجرائم التي تقع متى كان المتجبرون يدلون بالجرائم التي يرتكبونها أو اجتمعوا لأجلها كاشتراط القانون وقوعه في مكان عام . وحيث إن المحكمة ترى أن الفاعلين لجريمة قتل محمد حسن عبد الجواد والاعتداء على الضابط والعسكري وقد كانوا أكثر من خمسة وقد ثبت أنهم تجبروا وتجمعوا أمام المدرسة للانتخاب وهو طريق عام من طرق بلدة بيج وحقيقة كان هذا التجبر بريئاً مسموحاً به عندئذ إلا أنه عندما قتل نصر على حامر تجبر المتهمان مع اقربائهما أمام باب المدرسة بفكرة أخرى وغرض آخر وهو الاعتداء على محمد حسن عبد الجواد انتقاماً لقتل قريبهم فكسروا باب المدرسة واعتدوا على الضابط والعسكري واقحموا حجرة الانتخاب بهذه التية وضربوا المجنى عليه حتى قتلوه لجميع الأشخاص الذين يتألف منهم هذا التجبر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائياً بصفتهم شركاء إذ يدلون بالغرض المذكور وأن كسره باب المدرسة واقتحامهم حجرة الانتخاب بعد قتل قريبهم لم يكن إلا للاجرام والاعتداء والانتقام لا للتوبيخ أو اللوم ثم إن هجوم هذا العدد من المتهمين دفعة واحدة لناحية موحدة هي باب المدرسة ثم كسره واتجاههم بعد ذلك لناحية خاصة وهي حجرة الانتخاب ثم ضرب المجنى عليه وحده

الدفاع حقه على مظنة أن المحكمة ستقتضي  
براءته .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتمحصل في القول  
أولاً : بأن الدفاع عن الطاعنين طالب من  
المحكمة استدعاء نائب المأمور الذي تلقى البلاغ  
عن الحادث لسماح أقواله ولكن المحكمة التفتت  
عن هذا الطلب وكانت تقاطع بحامي في مرافعته  
بما فهم منه أنها ستقتضي للطاعنين بالبراءة فلم  
يوف الدفاع حقه وهذا وقد دين الطاعنين بأدلة  
لا تؤدي إلى ما رتب عليها . وثانياً : بأن  
المحكمة أخطأت في ذكر الباعث على هذه الجناية  
حين قالت إن والد المجهي عليه سبق أن أتهم في  
قتل عمر فرجاني أحد أولاد حومة الطاعنين مع  
أن من أتهم في هذه الحادثة هما عما المجهي عليه  
وليس والده . كذلك أثبت الحكم نقلاً عن  
إطلاع النيابة على قضية سابقة أن الطاعنين سبق  
اتهامهما بالاعتداء على والد المجهي عليه بالضرب  
الذي نضأت عنه عاعة مستدجمة ولا تزال القضية  
منظورة وهذا لا يستفاد منه سبق الاصرار لأن  
والد المجهي عليه هو الأولي بالحقد على الطاعنين  
لسبق اعتدائهما عليه ولا يمكن أن يستخلص من  
ذكر هذه الواقعة العكس على أن ظروف  
وملابسات الواقعة تنفي عن الطاعنين توافر  
ظرفي سبق الاصرار والترصد . وثالثاً : بأن  
المحكمة اعتمدت في الادانة على أقوال طفلة  
صغيرة تناقرت أقوالها مع ماورد بالقرير الطبي  
الشرعي إذ قررت أن كلا من الطاعنين ضرب  
المجهي عليه مرة واحدة في حين أن ذلك التقرير  
أثبت وجود ثلاث إصابات برأس المجهي عليه  
وهذا منها خطأ في الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ دان

التي وقمت طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤  
دون حاجة إلى ثبوت مساهمتها واشتراكها في  
القتل العمد طبقاً للقواعد العامة غير أنه عاد  
فذكر من العبارات ما يؤخذ من أنه اعتبر  
الطاعنين فاعلين أصليين أو شريكين في جريمة  
القتل بمقتضى قواعد القانون العام وأورد من  
العبارات ما يفيد اقتناع المحكمة بثبوت نية القتل  
لديهما . وهذا منه تناقض وغموض يبيح فضلاً  
عن أن المحكمة تكون بذلك قد أضافت واقعة  
جديدة لم ترفع بها الدعوى دون أن تليه الدفاع  
إليها .

وحيث إن العبارات التي يصر إليها الطاعنين  
لا يؤخذ منها أن المحكمة قد أخذت الطاعنين  
كفاعلين أصليين أو شريكين للفاعلين في جريمة  
القتل التي وقمت تطبيقاً للجأدي الاشتراك العادية  
بل أن الواضح في الحكم أنه أخذها باعتبارهما  
شريكين تطبيقاً لقانون التجسس ولذا فإن الجدول  
الوارد بالاطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على  
غير أساس وبمعين واضع موضوعاً .

( القضية رقم ٢٣٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

### ٣٧٤

٢١ مايو سنة ١٩٥١

دفاع . ادعاء التهم انه لم يستوف دفاعه على مظنة  
أن المحكمة ستقضي ببراءته . لا يقبل .

### المبدأ القانوني

ما دام محضر الجلسة خالياً عما يؤيد زعم  
الطاعن أن المحكمة حجرت على حريته في  
الدفاع أو أنها منعت بحامي من استيفاء  
مرافعته فلا يقبل منه ادعاؤه أنه لم يوف ذلك

وكان الثابت من التقرير الطبي الشرعي أن برأس المجنى عليه أصابتين ولم تبين المحكمة ما إذا كانت كلتا الاصابتين قد ساهمتا في موت المجنى عليه أو أن إصابة واحدة فقط هي التي نشأت عنها تلك النتيجة وذلك مع أنها استبعدت ظرف سبق الاصرار قائلاً لا تكون قد بيئت أساس مساءلتها معاً من النتيجة التي حدثت ويكون الحكم قاصر الأسباب متعيناً نقضه .

### الحكم

د حيث إن حاصل وجه طعن هذا الطاعن هو أن المحكمة قد أغفلت دفاعه فلم تتحدث عنه في الحكم المطعون فيه ولم تشر إليه مع أن محاميه قد قدم أدلة الاتهام بالجلسة ثم إن الطاعن نفسه لم يكتم إنكار التهمة بل استشهد بشهادتي نفي على أنه حين وقع الحادث كان يتأذى من مكانه وقد اكتفى الحكم بالقول إن الطاعن أنكر التهمة دون أن يتعرض لدفاعه وشهادته شهود فيه ومع أن المدافع عنه قد لفت المحكمة إلى أن البلاغ المقدم من المجنى عليه قد خلا من ذكر إسمه كتمهم وإلى تناقض أقوال المجنى عليه وشهادته مع ما ورد بالتقرير الطبي بصدد وصف الاصابات والآلة المفلول باستعمالها في الاعتداء فإن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الدفاع (لحام وهذا منه قصور آخر .

وحيث إن ما يجادل فيه الطاعن من ذلك مردود بأن الدفاع المشار إليه موضوعي يتعلق بتقدير الأدلة بما لا يلزم له رد صريح خاص بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بإدائته اعتداءً على أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة .

الطاعنين بضرب المجنى عليه ضرباً أفغى إلى الموت مع سبق الاصرار والترصد قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة بما في ذلك ظرفا سبق الاصرار والترصد وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه وهي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ومن كان الأمر كذلك . وكان عنصر الجلسة خلواً مما يفيد أن الطاعنين قدما بطلب سماع الشاهد المشار إليه كما أنهما لم يعلنا له الحضور بالطريق الذي رسمه القساؤون فإن ما يثيرانه في هذا الشأن لا يكون مقبولا أما الخطأ في ذكر الباحث فإنه بغير ض حصوله لا أثر له على سلامة الحكم ، ولما كان عنصر الجلسة خلواً مما يفيد دعم الطاعنين أن المحكمة خبرت على حرمتها في الدفاع أو أنها منعت محاميهما من استيفاء مرافعتهم - فإنه لا يقبل منهما الزعم بأنهما لم يوفيا ذلك الدفاع حقّه بمظنة أن المحكمة ستقضي ببرائتهما .

د وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( القضية رقم ٢٤٣ سنة ٢٦ في الجلسة السابقة ) .

٣٧٥

٢١ مايو سنة ١٩٥١

ضرب أفغى إلى الموت إدانة متهمين في هذه الجريمة على أساس أن كلا منهما ضرب المجنى عليه على رأسه . ثبوت أن المجنى عليه أصابتين في الرأس . عدم بيان ما إذا كانت الوفاة لثقتين من الضربتين أو من ضربة واحدة . استبعاد ظرف سبق الاصرار . ذلك قصور .

### المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أدين متهمين بالضرب الذي نشأت عنه وفاة المجنى عليه على أساس أن كلا منهما ضرب المجنى عليه على رأسه ،

ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لطعن الطاعنين وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن — ولما كان الطاعن الرابع قد قرر الطعن ولم يقدم أسباًبا لطعنه إلا أنه لوحدة الواقعة التي دين بها مع الطاعنين الثاني والثالث ولحسن سير العدالة ترى المحكمة قبول الطعن المقدم منه ونقض الحكم بالنسبة إليه كذلك .

( القضية رقم ٢٦٣ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٣٧٦

٢١ مايو سنة ١٩٥١

اجراءات . أخذ رأى المقي . المحكمة غير مقيدة بهذا رأى . إثبات . أحكام الاعدام ليس لها طرق خاصة للإثبات .

## المبدأ القانوني

إن كل ما أوجبه المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أن تأخذ المحكمة رأى المقي قبل إصدار الحكم بالاعدام ولكنها غير مقيدة بهذا رأى إذا أجاز لها القانون أن تحكم دونه إذا ما فات الميعاد من غير أن يبدية . فتنى ما اتخذت المحكمة هذا الاجراء كان حكمها سليماً لا مطعن عليه . وذلك النص لا يجعل الأحكام الاعدام طريقاً خاصاً في الإثبات غير الطرق المرسومة لغيرها من الأحكام .

## المحكمة

د حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بالقتل العمد مع سبق الاصرار جاء باطلاً لتصوره وتخذهل أسباًبها وخطئه في تطبيق القانون وتأويله ذلك بأن

د وحيث إنه لما تقدم يكون طعن هذا الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه ومضوا .

د وحيث إن الطعن المقدم من الثاني والثالث قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

د وحيث إن مما يعيبه هذان الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه دانهما بالضرب الذى نشأت عنه وفاة المجنى عليه على أساس أن ما ثبت لدى المحكمة هو أن كلا منهما ضرب المجنى عليه على رأسه دون أن تتحرى المحكمة من منهما هو الذى أحدث الإصابة الميئنة مع أنها استبعدت ظرف سبق الاصرار .

د وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على أربعة متهمين من بينهم الطاعنان بأنهم ضربوا المجنى عليه ضرباً نشأت عنه وفاته وكان ذلك مع سبق الاصرار . والمحكمة استبعدت هذا الظرف ورفضت براءة أحد المتهمين وبإدانة متهم آخر بجمحة الضرب ودانت الطاعنين بالضرب المفضى إلى الموت باعتبار أن كلا منهما ضرب المجنى عليه على رأسه — ولما كان الثابت من التقرير الطبي الشرعى أن برأس المجنى عليه إصابتين وكان الحكم قد أقام قضاءه على أساس أنه ثبت لدى المحكمة أن كلا من الطاعنين أحدث بالمجنى عليه إصابة من هاتين الإصابتين دون أن يبين ما إذا كانت كلتا الإصابتين قد ساهمتا في موت المجنى عليه أو أن إصابة واحدة فقط هي التى نشأت عنها تلك النتيجة . لما كان الأمر كذلك . وكانت المحكمة قد استبعدت ظرف سبق الإصرار ولم تبين أساس مساءلة المحكوم عليهما معاً عن النتيجة التى حدثت . فإن الحكم يكون قاصراً عن بيان الأسباب التى تجمله مما يعيبه ويستوجب نقضه .

د وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن

الاعدام شأنها خاصا ليس لغيره من الأحكام  
فيجب على القاضي أن يراعى فيه القانونين  
الشرعي والوضعي وإن القول بغير ذلك فيه  
تعطيل للنص منصوص القانون ولأنه ينبنى  
على ما تقدم أن القاضي مقيد برأى المفتي إذا  
ما اتجه حكمه إلى الاعدام وتكون المحكمة إذا  
ما خالفت ذلك قد أخطأت خطأ يوجب حكمها  
عنا بنقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة  
الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها  
واستظهر نية القتل وسبق الإصرار ومعنى كان  
الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة له سند  
ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها  
فإن ما يقوله الطاعن في هذا الخصوص لا يكون  
له محل إذ أنه لا يخرج من حقيقته عن محاولة  
المجادلة في تقدير أدلة الدعوى وهو ما تستقل  
به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه . أما  
ما يثيره في شأن رأى المفتي فردود بأن كل  
ما أوجبه المادة ٩٤ من قانون تشكيل محاكم  
الجنائيات هو أن تأخذ المحكمة رأى المفتي قبل  
إصدار الحكم بالاعدام ولكنها غير مقيدة بهذا  
الرأى إذ أجازها القانون أن تحكم دونه إذا  
ما قات الميعاد من غير أن يبدئه بكل ما أوجبه  
القانون أن يرسل القاضي الأوراق إلى المفتي  
ليأخذ رأيه . فإذا ما اتخذت المحكمة هذا  
الاجراء قيل حكمها بالاعدام كان حكمها سليما  
لا معطن عليه وهذا النص لا يجمل لأحكام  
الاعدام طريقا خاصا في الاثبات غير الطرق  
المرسومة لغيرها في الأحكام .

وحيث أنه لما تقدم جميعه يكون الطعن  
على غير أساس ويبين رفضه موضوعا .

( القضية رقم ٣٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

المدافع عنه تمسك بأن الواقعة إنما هي ضرب  
أفضى إلى الموت ، لم تتوافر فيه نية القتل إلا أن  
المحكمة لم تأخذ بدفاعه واستدل على هذه النية  
بأدلة وإن صلتها لا يثبتها إلا أنها تصلح أيضا  
لإثبات أنه لم يكن بقصد القتل وأنه إذا  
ما اضيف إلى ذلك ما ورد بالقرار الطلي عن  
بعض الاصابات وأنها تحصل أثناء المفاجرة  
وسقوط المني عليها على الأرض كان ما ذهب  
إليه المحكمة عن ثبوت جريمة القتل دون الضرب  
في غير محله . ثم أنها استندت إلى شهادة بعض  
الشهود في التحقيق الابتدائي مع أنهم عدلوا  
عنها بالجلسة وفي سبيل تقرير أخذها بما جاءت  
بمبرات غير مستساغة منها ما مجرد الاستنتاج  
كان أن ما ذكرته من أدلة على ثبوت حقيق  
الاصرار لا يؤدي إلى هذا الثبوت ويضيف  
الطاعن أن الأوراق قد أحيلت إلى المفتي  
ليبدى رأيه فقال إنه على فرض الأخذ بشهادة  
شاهدة الرؤية الوحيدة رغم عدم بلوغها السن  
التي تجعلها أهلا لإسماع الشهادة فإن نصاب  
الشهادة لم يتم وشهادة غيرها مبنية على السماع فلا  
يعول عليها . والمحكمة قد عرضت لرأيه فلم  
تجادل فيه من الناحية الشرعية ولكن قالت إن  
هذا أن تأخذ في الاثبات بالأدلة المادية والفنية  
كما تأخذ بأقوال الشهود وبالفرائض غير مقيدة  
في ذلك بأدلة بذاتها ويقول الطاعن أن ما ذهب  
إليه المحكمة وإن كان صحيحا فيما يقضى فيه إلى  
حد الاشتغال الشاقة المؤبدة ، إلا أنه غير  
صحيح في القصاص إذ يجب على القاضي أن  
يراعى فيها أيضا أحكام الشريعة التي لا تحجب في  
القصاص الأخذ بالقرائن الضعيفة المعبر عنها  
بالشبهات وذلك بدليل ما نصت عليه المادة  
٩٤ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات من  
وجوب أخذ رأى المفتي وهذا معناه أن الحكم

فأطلب التأجيل لاستحضار شهادة ، ولكن المحكمة أصدرت الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانة الطاعن لأسبابه دون أن تشير إلى هذا الدفاع مع أنه جوهرى فى قيام التهمة أو صدم قيامها ولذا فإن حكمها يكون قاصراً متعياً نقضه .

و حيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( القضية رقم ٣٩١ سنة ٢٩ فى الهيئة السابقة ) .

٣٧٨

٢١ مايو سنة ١٩٥١

تفتيش . جسدية التحريات وكفائتها للاذن فى اجرائها . تقديرها متروك للنيابة تحت إشراف المحاكم .

المبدأ القانونى

إن تقدير جدية التحريات وكفائتها للاذن فى التفتيش أمر متروك للنيابة تحت مراقبة المحاكم فتحى قررت المحكمة أنها كافية فلا سلطان لأحد عليها لأنه تقدير موضوعى لا شأن لمحكمة النقض به .

( القضية رقم ٣٩٥ سنة ٢٩ فى الهيئة السابقة ) .

٣٧٩

٢١ مايو سنة ١٩٥١

حجز تحفظى . وجوب احترامه ، لم يقض بإطلاقه .

المبدأ القانونى

الحجز التحفظى واجب الاحترام ولو لم يحكم بتثبيته مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بإطلاقه .

٣٧٧

٢١ مايو سنة ١٩٥١

دفاع . دفاع جوهرى يؤثر فى قيام التهمة . وجوب تحقيقه . لإفلاله . تصور . مثال فى جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول قمح .

المبدأ القانونى

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستثنائية أن محامى الطاعن الذى أدين ابتدائياً فى تهمة عدم توريده نصيب الحكومة من محصول القمح قد دفع التهمة عن نفسه بأنه وإن كان إيصال توريد القمح المطلوب منه مؤرخاً بعد الميعاد المحدد للتوريد يوم واحد إلا أن التوريد كان قد حصل فى الواقع قبل ذلك وطلب التأجيل لاستحضار شهادة ، ولكن المحكمة لم تشير إلى هذا الدفاع فى حكمها مع كونه دفاعاً جوهرياً يؤثر فى قيام التهمة أو عدم قيامها ، فإن حكمها يكون قاصراً متعياً نقضه .

الحكم

و حيث إن مما يشاء الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع التهمة أمام المحكمة الاستثنائية بأنه وإن كان إيصال توريد القمح المطلوب منه مؤرخاً بعد الميعاد المحدد يوم واحد إلا أن التوريد كان قد حصل قبل ذلك .

و حيث إن الثابت بمحضر جلسة المحكمة الاستثنائية أن محامى الطاعن قال : إن المتهم ورد يوم ٢٩ والموظف يعمل إيصال ويعطيه فى اليوم الثانى أو الثالث ، ثم قال : والتوريد الفعلى يوم ٢٩ فيكون التوريد قبل الميعاد

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويبتين رفضه موضوعاً .

( القضية رقم ٤٠١ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٣٨٠

٢١ مايو سنة ١٩٥١

رشوة . القانون يساقب عليها ولو كان العمل المقصود منها جريمة .

المبدأ القانوني

إن القانون يعاقب على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت إلى الموظف كي يقارنهما في أثناء تأدية وظيفته وفي دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة .

المحكمة

« حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثالث قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث إن معنى الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً في بيان العمل الذي بعد أعمال وظيفة الجني عليه والذي قدمت من أجله الرشوة وإن ما قاله الحكم من ذلك لا تتحقق معه الأركان القانونية لذلك الجريمة لأن العمل الذي طلب إليه القيام به هو جريمة سرقة ولا يمكن أن تدخل الأعمال الإجرامية في اختصاص الموظف بل يجب لكي تنوافر جريمة الرشوة أو الشروع فيها - أن يكون العمل الذي يطلب من الموظف أداءه داخلاً في اختصاصه كعمل وظيفي لا كعمل شخصي في مكننته أدائه أثناء مباشرة وظيفته وإذن فالحكم إذ

المحكمة

« حيث إن معنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بتبديد الزراعة المحجوزة والاشتراك فيه جاء مخالفاً للقانون ذلك بأنهما دافعا أمام المحكمة بوجود المحجوزات وأنهما قاما بوفاء الدين المحجوز من أجله قبل أن يصدر حكم للدائن بتثبيت الحجر وقيل اتخاذ إجراءات البيع فلم يكن أوطأ مكلفاً بتقديم شيء حتى تصبح مساءلته بسبب مجزئه عن هذا التقديم كما أن الدائن لم يلحقه ضرراً إذ استوفى دينه ومن جهة أخرى فقد قرر بالجلسة أنه بلغ دون انتظار الحكم له بتثبيت الحجر مما كان مقتضاه عدم مساءلتهما عما يكونان قد اتخذاه من إجراءات لصيانة محصول الزراعة إلا أن المحكمة دانتما لمجرد ما وقع منهما من ضم ونقل للمحصول .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الادعى قال : « إن التهمة ثابتة قبل المنهم الأول من اعترافه بعدم الحصول والتصرف فيه دون استصدار أمر بالضم كما أنها بالنسبة للتمتع الثاني ثابتة من مرافقته للدارس واتفاقه معه على بيع المحصول ، ويبين من ذلك أن المحكمة إنما عرلت في ادانة الطاعنين على تصرفهما في المحجوزات لاعلى عدم تقديمها للبيع ولذا فإن ما يثيرانه في هذا الشأن يكون في غير محله . أما ما يقولانه عن الوفاء بالدين وتثبيت الحجر التحفظي فردود بأن الحكم قد استظهر أنه لم يكن إلا بعد وقوع التبديد ، كما أن الحجر التحفظي واجب الاحترام ولو لم يحكم بتثبيته ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطالانه .

الموظف كي يقارنها أثناء تأدية وظيفته وفي دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة فان ما يشهده الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن الأول بجرمة السرقة باكره دون أن يبين الدليل على قيام العسلة بين استعمال العنف وبين الاستيلاء على الاقرار الذي سرق من المجنى عليه إذ أن العنف المزهوم لم يكن من شأنه شل مقاومة المجنى عليه كما أنه لم يقدم دليل على وجود تفاهم سابق بين الطاعنين الأول والثاني على سرقة الاقرار حتى يمكن مساءلة أولهما عن السرقة وقد كان دوره قاصراً على استعمال العنف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين أن المجنى عليه التقى بالطاعنين الأول والثاني في يوم الحادث ثم انتحيا به مكاناً خلف سيارات الجيش البريطاني التي كانت تقف في أحد الشوارع المجاورة لشارع عماد الدين وقدم اليه أولها مبلغ ثلاثين جنيهاً ثم تألبا عليه عندما امتنعا عن إعطائها الاقرار فانتزعا من جيبه كرهاً وبعد أن أحدثا به جرحاً في رقبته فقرأ هار بين وقد استخلص الحكم من تلك الوقائع استخلاصاً سائفاً اتفاق الطاعنين على سرقة الاقرار في حالة الامتناع عن تسليمه وأن الاكره الذي وقع إنما كان الغرض منه ارتكاب السرقة التي تمت . لما كان ذلك فان ما يشهده الطاعن الأول في هذا الشأن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

( القضية رقم ٤٠٣ سنة ٢١ في الجريدة السابقة ) .

اعتبر الواقعة شروما في رشوة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التي أستخلص منها ثبوتها ثم تحدث عن دخول العمل الذي قدمت الرشوة من أجله في أعمال وظيفة الطاعن في قوله :  
وبما أن كلاماً من مدير ضرائب القاهرة والأمور الأول لضرائب الأزبكية قرأ أن صلاح الدين معصاني رياض أنندي كاتب الصادر والوارد يستطيع بحكم عمله الحصول على أية ورقة من أي ملف من ملفات الممولين وأنه في مقدوره الوصول إلى تلك الملفات وأنه له بمقتضى توزيع الأعمال أن يتسلسلها وقت تصدير المكاتبات ليرفق بكل منها صورة الكتاب المرسل بعد تصدير الأصل وله أيضاً أن يطلب أي ملف لاستكمال كل نقص في عمله ، وترى المحكمة أن في هذا الإيضاح الوافي ما يكفي لتحديد اختصاص موظف الضرائب وأن الرشوة التي قدمت إليه إنما كانت لأداء عمل من أعمال وظيفته . أما القول بوجود اختصاص الموظف بكل العمل دون أن يساهم فيه أحد غيره فان في اعتناق هذا القول ما يجر إلى إباحة الرشوة إذ المعلوم أن إدارة الأعمال تتطلب لحسن سيرها توزيع كل مسألة على عدة رجال فيختص كل منهم بأداء جزء معين منها وقد لا توجد مسألة واحدة بذاتها يتمها كلها موظف واحد على أن القانون لم يشترط سوى أن يكون العمل من أعمال الوظيفة وما دامت كلفة عمل جاءت مطلقة فهي لا تقيد بقدر معين من العمل ولا بنوع خاص منه . ولما كان هذا الذي قاله الحكم صحيحاً في القانون وكان القانون يعاقب على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت الى



ثم إنه قد اعترف وكان من شأن هذا الاعتراف تسهيل القبض على باقي المتهمين مما كان مقتضاه اعفائه من العقاب عملاً بالمادة ٢١٠ من قانون العقوبات كما أنه دافع بأنه لا يبين من تقرير قسم التزييف والتزوير أن الأوراق المضبوطة بالعزبة التي كان بها مطابقة للأوراق المتداولة بالقاهرة وطلب تحقيقاً لذلك استدعاء الطبيب الشرعي لإجراء المعاينة إلا أن المحكمة لم تحبب الطلب ولم ترد عليه . ويقول الطاعن الثاني إنه دفع بأن لا شأن له في الأمر وأنه إنما كان في زيارة شقيقه الطاعن الأول واستند إلى أقوال هذا الأخير وأقوال باقي المتهمين بالجلسة إلا أن المحكمة أطرحته هذا الدفاع بناء على ضبطه مع الأول في مكان واحد واعتراف المتهمين الآخرين عليه ووجود ملابس وأوراق له في المسكن ولما ذكره الطبيب الشرعي عن الآثار التي وجدت بأخفوه مع أن هذا الذي أوردته المحكمة لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها كما أنها لم توضح الاعتراف الذي أشارت إليه ولم تصد لما وقع من هؤلاء المتهمين من إنكار بالجلسة ولأن تقرير الطبيب الشرعي إنما جاء على سبيل الاحتمال مما لا يصح أن تقام عليه الأحكام فضلاً عن أنه لم يبين ما إذا كانت الأبحاث المضبوطة مما تدخل في صناعة الأوراق التي تم صنعها وترويجها أو في صناعة الأوراق الأخرى التي لم يتم صنعها والتي ضبطت في السكن الذي وجد هوفيه مصادفة . ويقول الطاعن الثالث إنه دافع بأن الواقعة بالنسبة إليه لا تكون جريمة تامة بل هي من قبيل الأعمال التحضيرية التي لا عقاب عليها إذ أن الأوراق المضبوطة بالسكن كانت غير كاملة ينقصها الكثير مما لا يمكن معه أن يخفى شأنها على الناس كورقة للتداول من فئة العشرة قروش ولكن

٣٨١

٢٢ مايو سنة ١٩٥١

تقليد أوراق العملة :

١ - يمكن أن يكون حجم مشابهة بين الصحيح والزائف . كون التقليد ظاهراً . لا يؤثر .  
ب - الإغفاء من العقوبة . شرطه أن يكون الجاني قد أرشد ممن يورثه من الجناة الآخرين .

## المبادئ القانونية

١ - يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح . ولا يقتض في ذلك أن يكون التقليد ظاهراً ما دامت المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس وأنه قد خدعهم فعلاً .  
٢ - إن شرط الإغفاء من العقوبة في جريمة تقليد أوراق العملة أن يكون الجاني قد أرشد ممن يعرفه من باقي الجناة .

## الحكم

وحيث إن الطاعن الرابع وإن قرر الطعن في الحكم إلا أنه لم يقدم أسباباً له فطعن لا يكون مقبولاً شكلاً .

وحيث إن طعن الطاعنين الآخرين قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بتقليد أوراق من أوراق العملة المصرية من فئة العشرة قروش الصادرة من عوينة الحكومة ، جاء باطلاً لحظته في تطبيق القانون ونقصه وإخلاله بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن الأول إن ما أسند إليه لا يبدو كونه من الأعمال التحضيرية إذ لم تكن الأوراق قد تم صنعها

المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس وأنه قد خدعهم فعلاً — أما ما يقوله الطاعنان الأول والثالث من الاعفاء من العقوبة فردود بما أورده الحكم من أن القبض كان عن غير سبيل اعتراهما عما لا محل معه للاعفاء كما أن شرط هذا الاعفاء من العقوبة أن يكون الجاني قد أرشد عن يعزفه من باقي الجناة وهو ما لم يحصل من الطاعنين . أما ما يقوله الطاعنان الأول عن استدعاء الطبيب الشرعي للعضادة فلا وجه له ما دامت المحكمة قد استظهرت أن الأوراق جميعاً سواء منها ما كل تقليده وروج أو لم يروج وسواء منها ما قلده جزئياً وما ضبط بالقاهرة أو بمسكن المتهمين متائلة طبعاً كلها بالاكشبات والأحبار المضبوطة على ما هو ثابت بالتقارير الفنية على التفصيل الذي أورده .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

( القضية رقم ٢٣٥ سنة ٢١ ق رئاسة عضوية حضرات الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحد حلى وحسن اسماعيل المضيبي ولهم إبراهيم عوض وإبراهيم خليل المستشارين ) .

٣٨٢

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

إلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صادر بإجماع القضاة . يصبح معه الحكم بإطلا يستوجب نقضه .

المبدأ القانوني

إذا صدر الحكم من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر

المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وأوردت لذلك أسباباً مبناها مجرد الاحتمال . ومن جهة أخرى فهي إن صحت في حق المتهمين الآخرين الذين روجوا الأوراق المزيفة فإنها غير صحيحة بالنسبة إليه هو ، لأن ما ضبط بالسكن لم يكن قد تم تقليده بل كان ينقصه الكثير ولم يثبت بطريقة قاطعة أن الأوراق كلها طبعت بالاكشبات والأحبار المضبوطة لديه بل ذكرت المحكمة ذلك من طريق الاحتمال لا على سبيل اليقين . ويعتبر الطاعنون أن الطبيب الشرعي قد أبان حالة الأوراق المضبوطة وذكر ما بها من شوائب تجعلها بعيدة عن أن تكون شبيهة بالورقة الصحيحة وهذا يجعل أمرها ظاهراً لا يمكن أن يكون محل خدعة فلا ينطبق على الفعل حكم المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات التي لا تعاقب إلا على التقليد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعنين وقنده . ولما كان الأمر كذلك وكان ما أورده المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن ما يثير الطاعنون في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً أمام محكمة النقض إذ لا يخرج في حقيقته عن محاولة المجادلة في تقدير الأدلة في الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها عما تستل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه . هذا ولا محل أيضاً لما قالوه من حكم ما ضبط غير كامل التقليد أو أثر ما شوهد بالأوراق من شوائب ما دام أن المحكمة قد استظهرت أن الأوراق كلها — سواء ما ضبط بالقاهرة أو بغيرها من صنع الطاعنين . كما أنه يكفي للعقاب على التقليد أن يكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهراً ما دامت

٣٨٣

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

## إجراءات المحاكمة في الجلسة :

١ - الأصل أن إجراءات المحاكمة تستند إلى التطبيق الشفوي الذي يجريه المحكة في الجلسة ، غير أنه يجوز الاستناد إلى ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر أخرى .

ب - وللمتهم الحق في أن يطلب من المحكة أن يسبح في مواجهته من سمع في التحقيقات الابتدائية ، أو أن يطلب تلاوة أقوالهم ، أو مناقشة ما ورد في التحقيقات الابتدائية ، فإن لم يفعل لا يصح له النص على الحكم بالطلاق .

## المبدأ القانوني

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبقى على التحقيق الشفوي الذي يجريه المحكة بنفسها في الجلسة ، وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم ، مادام سماعهم ممكناً ، إلا أن هذا لا يمنع المحكة من أن تعتمد إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على الشهود ومحاضر المعاينة وتقارير الأطباء والخبراء ، لأن هذه العناصر جميعها تعتبر هي الأخرى من عناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث في الجلسة سواء من جهة الإثبات أو من جهة النفي . وعلى الخصوم أن يعرضوا لمناقشة ما يريدون مناقشته منها ، أو أن يطلبوا من المحكة أن تسمع في مواجهتهم من سمعوا التحقيقات الابتدائية ، أو أن تتلو أقوالهم الواردة فيها ، فإذا هم لم يفعلوا فلا يصح لهم النص عليها بأنها استندت في حكمها إلى أقوال وردت في تلك التحقيقات دون أن تسمعها أو تأمر بتلاوتها .

بإجماع آراء القضاة . كان من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلاً فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون . والمحكمة النقض طبقاً لنص المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لأنه بني على مخالفة للقانون .

## الحكم

و حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكة أول درجة ، دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة . خلافاً لما تقتضيه المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة . . . فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها . ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكة ، وكان من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلاً فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون - لما كان ذلك . وكان لهذه المحكة طبقاً لنص المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون ، أو على خطأ في تطبيقه ، أو في تأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من غير حاجة للعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن ، .

( القضية رقم ٧٧١ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكة وإبراهيم خليل ومحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين ) .

دون أن تسمحها أو تأمر بتلاوتها ، ومن ثم يكون الظن على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

( القضية رقم ٧٧٢ سنة ٧٢ في الجريدة السابقة ) .

٣٨٤

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — الأحوال التي يجوز فيها النيابة وللمتهم الاستئناف في قضايا الجناح وردت على سبيل المحصر في المواد ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

ب — العبرة في تحديد طلبات النيابة هي بما اوردته في الجلسة من طلبات .

### المبادئ القانونية

١ — يبين المشرع ، على سبيل المحصر في المواد ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، الأحوال التي يجوز فيها للمتهم وكذلك للنيابة العمومية الاستئناف . وإن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المحالفات والجناح لا يجوز استئنافه . وقد جاءت المادة ٤٠٢ في فقرتها الأولى والثانية صريحة في التفرقة بين مناطق حق المتهم في الاستئناف الذي جعله المشرع تابعاً لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علقه على ما يتبدى من طلبات . وكان التعبير بعبارة « إذا طلبت النيابة الحكم » إنما ينصرف إلى ما تطلبه النيابة ، في الواقع ، من المحكمة سواء كان هذا الطلب قد ضمنته ورقة تكليف المتهم بالحضور أو أبدته شفاهاً بالجلسة .

### المحكمة

د حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم خالف القانون باعتدائه على أقوال الشهود وتقارير الأطباء الواردة بالتحقيقات من غير أن تتلى علناً بجلسته المحاكمة فإن المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية وإن نصت على أن القاضي يحكم حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، إلا أنها قررت ، مع ذلك ، أنه لا يجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه بالجلسة .

د حيث إن قانون الاجراءات الجنائية لم يستحدث جديداً في شأن المحاكمات الجنائية ، ولم يخرج في الواقع عن شيء مما كانت أحكام محكمة النقض قد استقرت عليه في ظل قانون تحقيق الجنائيات الملغى ، وهو أنه ، وإن كان الأصل في هذه المحاكمات أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة ، وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم ، مادام سماعهم ممكناً ، إلا أن هذا لا يمنع المحكمة من أن تعتمد إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الإثبات الأخرى ، كالأقوال الشهود ، ومحاضر المعاينة ، وتقارير الأطباء والخبراء ، لأن هذه العناصر جميعها تعتبر هي الأخرى من عناصر الدعوى المدروسة على بساط البحث في الجلسة سواء من جهة الإثبات ، أو من جهة النفي ، وعلى الخصوم أن يعرضوا لمناقشة ما يريدون مناقشته منها ، أو أن يطلبوا من المحكمة أن تسمع في مواجهتهم من سمعوا في التحقيقات الابتدائية ، أو أن تتلو أقوالهم الواردة فيها ، فإذا هم لم يفعلوا ، فلا يصح لهم التمسك علماً بأننا استندت في حكمنا إلى أقوال وردت في تلك التحقيقات

وقضت بغرامة في حدود العقوبة المقررة بها وأن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على جواز استئناف النيابة الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في المخالفات والجنح إذا طلبت المحاكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته — ذلك على ما تقول النيابة في الطعن بأن المشرع إذ نص في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجوز للنيابة أن تستأنف الأحكام الصادرة في المخالفات والجنح إذا طلبت المحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات فإنه لم يقصد بذلك أن يقول للنيابة سلطة طلب مقدار معين من عقوبة معينة ليرتب جواز استئنافها للمحكم على عدم اجابته طلباتها لما في ذلك من مجافاة لطبيعة الدعوى الجنائية والأسس التي يقوم عليها نظام العقوبة في قانون العقوبات من ترك الحرية للقاضي في تقدير العقوبة حسب وقائع كل دعوى في نطاق الحدود المقررة للجريمة بالقانون، بل إن كل ما يجوز للنيابة إبدائه هو بيان ظروف الدعوى وما يستدعي منها تشديد العقاب دون أن يحل لها أن تتجاوز ذلك إلى تحديد ما يحكم به من عقوبة معينة فتطلب قدراً معيناً من الغرامة أو مدة معينة من الحبس، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ المشار إليها قد جمعت مناهج جواز استئناف المتهم هو العقوبة المقضى بها بينما جعلته بالنسبة للنيابة منوطاً بطلباتها فإن التفسير الصحيح هو أن النيابة إذا طلبت تطبيق مادة تنص على غرامة يزيد حدتها الأقصى على خمسة جنيهات فإنها تعتبر أنها طلبت المحكم بغرامة تزيد على خمسة جنيهات والقول بغير ذلك يجعل

إنه وإن كانت اللجنة المؤلفة لتعديل قانون الإجراءات الجنائية قد اقترحت القيود على حق الاستئناف سواء بالنسبة للتهمة أو للنيابة على الجرائم البسيطة وهي التي كان يجوز إصدار العقوبة فيها بأمر جنائي وأطلقت حق الاستئناف بالنسبة للنيابة والمتهم فيما لا يجوز إصدار العقوبة فيها بأمر جنائي، كما اقترحت بأنه لا يجوز للنيابة أن تستأنف أي حكم صادر بالبراءة بغير نظر إلى طلباتها في الجلسة — غير أن مجلس النواب والسيوخ قد انتهيا إلى تعديل النص على ضوء ألا وجه للفرقة بين الجرائم التي يجوز إصدار العقوبة فيها بأمر جنائي والتي لا يجوز فيها ذلك، وعُدل النص بما يسرى بين الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في قضايا الجنح، ثم صدر القانون بما رآه المجلسان.

٢ — يتضح من ذلك أن اللجنة التي استحدثت هذه النصوص قد ذكرت صراحة في مذكرتها — أن العبرة في طلبات النيابة هي بما تقدمه في الجلسة.

### المحكمة

د حيث إن مبنى الطعن هو أن المحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن حكم صادر من المحكمة الجزئية بتغريم المتهم مائة قرش تطبيقاً للمادة (٢٤١) من قانون العقوبات تأسيساً على أن النيابة لم تطلب في الجلسة سوى تطبيق المادة المشار إليها وقد طلبتها المحكمة

معيار الاستئناف مختلفاً بالنسبة إلى النياية عنه بالنسبة إلى المتهم مما يترتب عليه نتيجة مجيبة هي إجازة الاستئناف للتهم في أحوال لا يجوز ذلك للنياية فيها .

« وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية إذ تحدث عن الاستئناف في السباب الثاني من الكتاب الثالث الخاص بطرق الطعن في الأحكام قد نص في المادة ٤٠٢ على ما يأتي : « يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنب (١) من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصايف أو بغرامة تزيد على خمسة جنينيات (٢) من النياية العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصايف أو الغرامة تزيد على خمسة جنينيات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته » ، والواضح من هذا النص ومن نصوص المادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ التي صدرت بمبادرة « يجوز الاستئناف ... » ومن نص المادة ٤٠٥ التي صدرت بمبادرة « لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية .. » ، أن المشرع قد بين على سبيل المحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجنب فإنه لا يجوز استئنافه . ولما كانت العبارات التي استعملها في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناهج حق المتهم في الاستئناف الذي جعله المشرع تابعاً لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النياية الذي علقه على ما تبديه من طلبات وكان التعبير بمبادرة « إذا طلبت الحكم » إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمته ورقة تكليف المتهم بالحضور أو أبدته شفاهياً بالجلسة . ولو أراد المشرع

أن يجعل حق النياية في الاستئناف مترتباً على الحد الأقصى للعقوبة المقررة في النص التي تطلب معاقبة المتهم بمقتضاه لما أجزأه النص على ذلك بمبادرة يسيرة صريحة لا تحتاج إلى التأويل والتفريع الذي تذهب إليه النياية . على أنه لو أخذ بنظرية النياية من أن لها أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنينيات مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها لكانت النتيجة أن يفتح باب الاستئناف للنياية في أحوال هو مغلق فيها في وجه المتهم الذي لا يجوز له الاستئناف إلا إذا كانت الغرامة المحكوم بها عليه تزيد على خمسة جنينيات ، وهذه النتيجة لا يمكن أن يكون المشرع قد قصد بها ويكون الاستدلال ببراءة نتيجة التفرقة بين مناهج حق المتهم والنياية في الاستئناف ساقطاً ، إذ لا شك في أن التوسيع على المتهم في الاستئناف في أحوال لا يقبل فيها استئناف النياية أولى من العكس الذي يرى إلى التوسيع على النياية في أحوال لا يجوز للتهم فيها أن يستأنف . هذا إلى أن نص القانون صريح في المعنى الأول دون الثاني لما كان كل ذلك فإن ما ساقته النياية في الطعن لا يكون له محل .

« وحيث إنه لا يجدي في هذا المقام القول بأن تقدير العقوبة من شؤون قاضي الموضوع وأن ليس للنياية أن تعتدى على ما خصه به القانون من حرية التقدير فإنه ليس مما يؤثر في هذه الحرية أن تبسط النياية للقاضي ظروف الدعوى الموجبة في رأيها التشديد العقوبة أو الحكم بنوع من العقوبات المقررة في القانون للجريمة أو بعقوبة لا تقل عن قدر معين من الغرامة أو عن مدة معينة من الحبس . ليس ذلك مما يؤثر في حرية القاضي مادام له هو أن

يقضى بما يراه وما دام القانون قد رتب حقه في الاستئناف على ذلك .

وحيث إنه باستقراء الأعمال التحضيرية لقانون الإجراءات الجنائية يتبين أن اللجنة المؤلفة لتعديل القانون كانت قد اقترحت هذه القيود على حق الاستئناف سواء بالنسبة للنهم أو للنيابة ولسكنها قصرت ذلك على الجرائم البسيطة وأن يكون المقياس هو عين المقياس الذى اتبع في صدد الاوامر الجنائية أما الجرائم التى لا يجوز اصدار العقوبة فيها بأمر جنائى فقد رأت اطلاق حق الاستئناف بالنسبة للنيابة والنهم فيكون للنهم أن يستأنف كل حكم من هذه الأحكام ، كما يجوز للنيابة أن تستأنف أى حكم صادر فيها بالبراءة أو الإدانة ، وبغير نظر إلى طلباتها في الجلسة ، ( على ما عبرت به اللجنة ) فلما عرض المشروع على البرلمان رأى مجلس الشيوخ ألا وجه لهذه التفرقة وحل

النص بما يسوى بين الأحكام في الجنب الصادرة من المحاكم الجزئية ووافق مجلس النواب على ذلك ، ثم صدر القانون بما رآه المجلس ويتضح من ذلك أن اللجنة التى استحدثت هذه النصوص قد ذكرت صراحة في مذكرتها أن العبرة في طلبات النيابة هى بما تبديه في الجلسة وأن التفرقة في المقياس بين حق النهم وحق النيابة في الاستئناف مقصود به من واضعى النصوص .

وحيث إنه مع صراحة النص وانفاقه مع الغرض الذى أفصح عنه الأعمال التحضيرية للقانون لا يكون هناك محل للاجتهاد الذى تذهب إليه النيابة ولا الاستئناس بالتشريعات الأجنبية ويتمين لذلك رفض الطعن .

( الفضية رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٢ في الجلسة السابقة ) .

## قضاء محكمة الاستئناف القضاء المدني

٣٨٥

محكمة استئناف القاهرة

١٤ مايو سنة ١٩٥١

تسوية الديون العقارية . قرار اللجنة بشأنها . يشمل الأموال موضوع التسوية وما يؤول بعد ذلك من ديون سابقة على القرار .

المبدأ القانوني

قرار لجنة تسوية الديون العقارية على المدنيين الذين قبلت التسوية معهم حصانة في أموالهم ليس فقط بالنسبة للأموال التي كانت موضوع التسوية بل وكل مال آخر قد تؤول ملكيته إليهم عاقب التسوية بأي سبب من أسباب الملكية وذلك عن الديون السابقة عليه .

الحكم

حيث إنه لاختلاف بين الطرفين في أن المستأنف عليهم يدانئون المستأنف بأحكام قدموها اللجنة للتسويات العقارية فأمرت باستبعاد ديونهم وقررت في ٢٣/٩/١٩٤٥ قبول التسوية نهائياً فأصبح النزاع مقصوراً على تحديد أثر قرار اللجنة في هذه الديون فإن المستأنف عليهم اتخذوا الأحكام الصادرة بها أساساً للاختصاصات المطالب بإبطالها .

وحيث إن النزاع يدور حول تفسير المادة ٢٦ من القانون الرقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون الرقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بتسوية الديون العقارية وتنص هذه المادة على أن قرار لجنة تسوية الديون العقارية يكون مبرئاً لذمة المدين من كافة الديون التي تزيد على ٧٠ ٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار . ويعتبر ذلك القرار منياً لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية ويستثنى من ذلك الدائنون المتأزنون الناشئة ديونهم بسبب التكاليف الزراعية الخاصة بزراعة سق ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ فيجوز لهم التنفيذ على ثمار العين فقط . وكانت هذه المادة في القانون الرقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ تقضى بأنه لايجوز للدائنين المخفضة ديونهم ولا الدائنين السابقة ديونهم على ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ والذين لم يحدد لهم نصيب في التسوية إتخاذ أية إجراءات على العقارات التي انتفعت بالتسوية أو على ثمراتها ويستثنى من ذلك الدائنون المتأزنون الناشئة ديونهم بسبب التكاليف الزراعية الخاصة بزراعة سق ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ فيجوز لهم التنفيذ على ثمار العين فقط .

ولما اتجهت التية بتذليل الصعوبات التي تجلت عند تنفيذ القانون السابق قدمت الحكومة



الأغلبية المذكورة أن يكون نص المادة السادسة والعشرين كما يأتي :-

يكون قرار لجنة تسوية الديون العقارية مبرراً لذمة المدين من كافة الديون التي تزيد على ٧٠٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار ويعتبر ذلك القرار منهياً لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية .

غير أن أغلبية اللجنة رأت أن المدين يمكنه أن يستفيد من تخفيض الديون إذا قام بتسديدها وفقاً لأحكام مشروع القانون المقدم من حضرة النائب المحترم الاستاذ أحمد محمد أباطه . والذي أقرته اللجنة إذا ما قام بتسديد ما عليه من ديونه المخففة في المدة المحددة بمشروع القانون المعروف بعد إبراء ذمته فيما زاد على ذلك . وفي هذا تفهيم على الوفاء وحسب على السداد الكامل الذي يعتبر الحل الحاسم لهذه المشكلة .

وبناء على ذلك رأت أغلبية اللجنة إبقاء المادة السادسة والعشرين كما هي مذكورة بالفان ١٢ سنة ١٩٤٢ دون إدخال أي تعديل عليها سوى إضافة سنة ٤٣ و ٤٤ بالنسبة للديون الممتازة حيث إن المقصود من هذا القانون التنظيم لا التعديل كما قررت الحكومة .

أما لجنة المالية بمجلس الشيوخ فروت أن النص الذي اقترحت عليه لجنة المالية بمجلس النواب وأقره ذلك المجلس يعطى المدينين الذين تقبل التسوية معهم حصانة في أموالهم ليس فقط بالنسبة للأموال التي كانت موضوع التسوية بل وكل مال آخر قد يؤول ملكيته اليهم بعد التسوية بسبب ميراث أو هبة أو وصية أو غير ذلك . ومن أجل هذا ولأسباب أخرى رأت اللجنة عدم قبول التعديل الذي أقره مجلس

مشروعاً بتعديل بعض أحكامه وشغفت هذا المشروع بمذكرة جاء فيها أن النص المقترح للمادة السادسة والعشرين لم يعدل شيئاً من أحكامها غير أنه يبين بطريقة عملية لاثير شكا في أن المنع من اتخاذ إجراءات على العقارات التي انتفعت بالتسوية أو على ثمراتها إنما يكون بالنسبة للأجزاء المستندة من الديون مرفقاً لأحكام التوزيع أما بالنسبة لباقي الديون سواء منها ما هو غير قابل للتخفيض أو ما خفص طيفاً للقواعد المنصوص عليها بالمادة الخامسة فإن للدائن حق اتخاذ الإجراءات عليها وفقاً لأحكام القانون .

ولما عرض المشروع والمذكرة المرافقة له على لجنة الشئون المالية بمجلس النواب رأت أغلبية اللجنة أن تعتبر التسوية متنتية لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ .

وأنه لا يجوز لدائن أيأ كان سواء أصابه نصيب في التوزيع أو لم يصبه أن يرجع مستقبلاً على المدين بأي دين سابق على التاريخ المذكور فيما عدا المبالغ التي قررتمها التسوية لأنه من غير المعقول أن يجوز للمدين أملاً كما جديدة أو يبقها في حيازته وهو يعلم أنها ستكون عرضة للتنفيذ عليها فلا شك أنه سيحتاط الأمر ويفوت على الدائنين فرصة التنفيذ عليه لذلك كان من الضروري النص على إبراء ذمة المدين من هذه الديون حتى لا يكون في التأخير أو التأجيل مثاراً لمنازعات جديدة مستقبلة .

وقد أخذت بعض الدول كرومانيا وسويسرا وبلجيكا وأمريكا بهذه النظرية وخفصت الديون جميعاً الى نسبة مئوية معينة وأبرأت ذمة المدين مما زاد على هذه النسبة وعلى ذلك اقترحت

ب - حكم قرارات السلطة الادارية للنادى . متى يجوز طلب تمويض منها .

### المبادئ القانونية

١ - يجب أعمال قوانين النوادي ما دامت لا تنص على أمر مخالف للنظام العام أو للأداب .

٢ - قرارات السلطة الادارية للنوادي نهائية لا تتعرض لها المحاكم ما دامت تصدر في حدود قوانينها بعد بحث وروية غير مشوبة بالغش أو التدليس منزهة عن الهوى والعسف .

### المحكمة

... ومن حيث إنه فيما يتعلق باختصاص القضاء وسلطته على القرارات التي تصدرها نوادي السباق فان محكمة الدرجة الاولى قد تعرضت لذلك بما فيه الكفاية سواء في حكمها التمييزي المؤرخ في ١٦ يونيو سنة ١٩٤٨ أو في حكمها المستأنف الذي فصل في موضوع الدعوى - وهذه المحكمة تقرر محكمة الدرجة الاولى على ما ذهبت اليه في هذا الصدد طالما أن قوانين نوادي السباق لا تنص على أمر مخالف للنظام العام أو للأداب ما دامت قراراتها تصدر في حدود هذه القوانين بعد بحث وروية غير مشوبة بالغش أو التدليس منزهة عن الهوى والعسف فليس للقضاء العادى أن يتعرض لها ، وقد استقرت على ذلك أحكام القضاء .

ومن حيث إنه بناء على الأسباب المتقدمة وعلى الأسباب التي بنى عليها حكم محكمة الدرجة الاولى التي تأخذ بها هذه المحكمة يتعين رفض الاستئناف .

النواب ووافقت على نص المادة السادسة والعشرين كما ورد في مشروع الحكومة .

ولسكن مجلس الصيوخ لم يجاز لجنة المالية وقبل التعديل الذي اقترحه للجنة المالية بمجلس النواب وأقره ذلك المجلس وبذلك أصبح قرار لجنة تسوية الديون العقارية مبرراً لخدمة المدين من كافة الديون التي تزيد على ٧٠٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار الذي أنهى كل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية وأسبغ على المدينين الذين قبلت التسوية منهم حصانة في أموالهم ليس فقط بالنسبة للأموال التي كانت موضوع التسوية بل وكل مال آخر قد يؤول ملكيته اليهم عقب التسوية بأى سبب من أسباب الملكية وذلك عن الديون السابقة عليها .

وحيث إنه يخاف مما تقدم أن قرار لجنة التسوية قد أبرأ ذمة المستأنف من الديون التي عليه المستأنف عليهم واستبعدت تلك اللجنة وأصبحت علاقته بهم بالنسبة لهذه الديون منتهية فما كان يحق للمستأنف عليهم أن يحصلوا على الاختصاصات موضوع النزاع ويتعين المحكم ببطالان تلك الاختصاصات وبمحو تسجيلها .

( استئناف جورجي مرزوق موسى وحضر عنه الأستاذ فريد أنطون ضد السيدة مائدة صليب سيداروس من نفسها وبمعتها وآخرين وحضر عن الثاني الأستاذ عباد سلامة وعن الأخير الأستاذ البير بزران رقم ٤١٤ لسنة ٦٧ في رئاسة عضوية حضرات الأستاذة صافى العجيزى وكيل المحكمة ومحمد عبد الله السعدنى وأحمد الجاروم الششارين ) .

٣٨٦

### محكمة استئناف القاهرة

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - تطبيق القوانين الخاصة بالنوادي . نادى الفرسان الجوى كلوب .

٣٨٧

محكمة استئناف القاهرة

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - ربيع . صريضة . العلو دون السفلى .

ب - وضع اليد . وقف . جواز ملكة  
بعض المدة .

المبادئ القانونية

١ - جرى العرف على إطلاق لفظة  
« الربيع » على العلو دون السفلى فإذا قصد  
بهذه اللفظة المنزل أو الدار برمتها فلا بد من  
قيام الدليل القاطع على ذلك .

٢ - للوقف بحكم كونه شخصاً اعتبارياً  
— أن يتملك بوضع اليد المدة الطويلة  
إذ لا يوجد في القانون ما يحرمه من هذا  
الحق .

المحكمة

« ... وحيث إن وقائع النزاع وأسباب  
الاستئناف مفصلة في صدر هذا الحكم وفي الحكم  
المستأنف وفي صحيفة الاستئناف .

وحيث إن المستأنف اعترض على محكمة  
أول درجة بأنها أطلقت لفظة الربيع على العلو  
دون السفلى وادعى أن كلمة الربيع تشمل العلو  
والسفل معاً وأن هذا ما قصده المتعاقدان وذلك  
الاقتراض غير سديد لأن الربيع لغة هو البيت  
والمنازل والدار والبيت اسم لسقف واحد له  
دهليز والمنازل اسم لما اشتمل على بيت وصحن  
مسقوف ومطبخ يسكنه الرجل بعائلته والدار  
اسم لما اشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير  
مسقوف وتسمى دوازة البابانسة ويطلق

وجاء بالحكم الابتدائي رقم ٧١/٢٠٨٤ ق  
محظ الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٤٩ المؤيد  
بالحكم الاستئنافي المذكور .

وحيث إن المادة ١٦٧ من نفس القانون  
تنص على أن قرارات المحكمين ومدوني المحكم  
كلوب تعتبر نهائية مع حفظ الحق في استئنافها  
ولكن لا يجوز عرضها على القضاء إلا في حالة  
الغش أو سوء التصرف .

وحيث إن مثل هذه الأحكام التي  
لا تمنح والمبادئ القانونية العامة في المسؤولية  
فلا يسع المحكمة أن تطبقها بنفسها وحرمانها من  
الإشراف القانوني على تصرف الأشخاص  
المنوبين نحو أعضائهم ومساعدتهم والجمهور  
بنوع عام .

وحيث إنه نظراً لاعتبارات متعلقة  
بالنظام العام قد قرر القضاء المختلط أن كل  
قرار تعسفي يتخذه المحكم كلوب أو مندوبو  
السباق يفسخ لأن ترفع بشأنه دعوى التعويض  
وعلى المحكم كلوب أن يثبت للمحكمة أنه لم يتخذ  
قراره باستخفاف واستهانة وأنه اطلع على  
جميع العناصر التي أدت إلى تقرير القرار  
وبذلك تسد يدفع عنه طلب التعويض هذا  
وحكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٩/٥/١٩٣٢  
بموجودة ٤٤ صفحة ٣٣٣ » .

(استئناف إيزاك هندال وحضر عنه الأستاذ  
زهير جرائه ضد المحكم كلوب وحضر عنه الأستاذ أحمد  
صفوت رقم ١٠٧١ سنة ١٩٦٦ ق برئاسة عضوية  
حضرات الأستاذة وابت إبراهيم وحامد الهيمى وعبد  
أبو الوفا المتقارنين) .

الشوايين — بانفاق المتعاقدين على تعيين المبيع بأنه ، طيبة ، ود تطل ، على الشارح الأعظم بدل على أن المبيع انصب على العلو دون السفلى .

أما المقعد الثالث المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٨٩٩ الصادر من محمود صبحى الوارث لعائشة والبايع للستائف فانه يحيل في الحدود والمعامل على المقعد السابق وأما عقد القسمة المقدم من الستائف والمؤرخ سنة ١٢٧٥ هجرية والمحرم بين ورثة الشورجى فقد أشار في الصحيفة الثانية منه الى ما يؤكد التفرقة بين الربيع والوكالة والدكاكين ، إذ انصبت القسمة على أعيان تشمل ربيع ووكالة ودكاكين ، وهذا قاطع في أن مدلول كل لفظة من هذه الألفاظ الثلاثة يختلف عن مدلول الأخرى .

وعلى هذا تكرر الحدود الواردة في هذه المستندات الأربعة غير قاطعة الدلالة على صحة ما ذهب إليه الستائف بل قد تؤدي إلى العكس .

وحيث إنه فضلا عما تقدم فإن تصرفات الستائف في القضيتين ١٧٢٩ سنة ٣٩ مستعجل مصر و ٢٥٠ سنة ١٩٤٠ مستعجل مصر تقطع بأن ملكيته مقصورة على العلو دون السفلى إذ الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى ٢٥٠ سنة ١٩٤٠ مستعجل مصر أنه في سنة ١٩٣٩ أقام الستائف دعوى طرد ضد فاطمة اسماعيل إحدى ساكنات ربع الشوايين وحصل نزاع في الملكية رفع بسببه الستائف دعوى الحراسة رقم ١٧٢٩ سنة ١٩٣٩ مستعجل مصر واستصدر حكما في ٢٢/٨/١٩٣٩ بتعيينه حارسا ونفذ في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بتسليم

المهربون لفظة الوكالة على الخان وهو المحل الذى يساسس فيه التجار مهتهم وينزل فيه المسارون بامتعتهم .

وقد جرى العرف على إطلاق لفظة الربيع على العلو دون ما تحته ( تحت الربيع ) وقال زهير بن أبى سلى :

ولما عرفت الدار قلت لربما

الأخم صباحاً أيما الربيع واسلم

فاذا قصد المتعاقدان إطلاقه على المنزل أو الدار برمتها فلا بد من قيام الدليل القاطع على ذلك وفي هذه الدعوى جاءت مستندات تملك الستائف خالية من هذا الدليل بل تدل على عكس ما يدعيه الستائف .

حكم مرسى المزار الصادر في ١٠ يناير ١٨٩٣ فرق بين الربيع والوكالة عند تحديد الحد الغربى للربيع المبيع إذ حدده بوكالة الأوقاف والوكالة تنصرف الى كامل البناء علواً وسفلاً .

وعقد شراء عائشة عيش مورثة محمود صبحى البائع للستائف المقدم لهذه المحكمة والمؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٨٩٦ تضمن بيع عقارين أحدهما عبارة عن جميع كامل المكان المهر عنه بالبيع من جملة بيوت الربيع المعروف سابقاً بربع الليمون — والآن يعرف بربع القوة والمحدد من الجهة الشرقية وسفلاً وعلواً ، بشارع العقادين ويستفاد من هذا التعبير أن العرف جرى على التفرقة بين السفلى والعلو ، وإلا لما احتاج المتعاقدان الى النص عليهما صراحةً والمفاد الثانى عبارة عن كامل المكان المعروف ، بالعلبة ، الساكن بخط الشوايين المعروف بربع الليمون والمطل ، على الشارح الأعظم ويحده من الشرق وسفلاً وعلواً ، شارع العقادين والبحرى وسفلاً وعلواً ، شارع

صبي وارت عاقبه بميش .

وحيث إنه يخلص من كل ما تقدم أن  
المستأنف محرز عن تقديم الدليل على ملكيته  
الدكاكين موضوع النزاع وقد ادهى الوزارة  
بتبعية هذه الدكاكين للاوقاف المشمولة بنظارتها  
على الوجه المبين بقرار الخبير الثاني وقدمت  
مالديها من الأدلة على ذلك واستبنت لها الملكية  
نهائياً بوضع يدها المدة الطويلة المكسبة للملكية  
بصفقتها وقد استقر قضاء محكمة النقض على جواز  
أن يتملك الوقف بوضع اليد المدة الطويلة  
انقضت في ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٨ في القضية رقم ٧  
سنة ١٧ قضائية بأن الوقف يحكم كونه شخصاً  
اعتبارياً له أن يرفع بأحكام القانون المدني في  
خصوص التقادم المكسب للملك . إذ ليس في  
هذا القانون ما يحرمه من ذلك . وإذا كان  
التقادم المكسب هو في حكم القانون قرينة قانونية  
قاطعة على ثبوت الملك لصاحب اليد كان توافر  
هذه القرينة لمصلحة جهة الوقف دليلاً على أن  
العين التي تحت يدها متوقفة وفقاً صحيحاً ولو لم  
يحصل به إشهاد .

والمستأنف محرز في أن الملكية لا تسقط  
إطلاقاً ولكنها تنتقل لأرضع اليد . وهو معترف  
بجلسة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨ أمام محكمة أول  
درجة بالصحيفة ٣ من مذكرته المقدمة بتمرة ٤٢  
ملف تلك المحكمة أنه لما عاد سنة ١٩٢٤ إلى  
مصر من الحجاز حيث كان سفيراً في مدريد  
وجد الاوقاف واضحة يدها على الاعيان ، ولما  
كانت هذه الدعوى لم ترفع إلا في ٢٢ يونيو  
سنة ١٩٤٩ والدعوى السابقة عليها كانت  
مقصورة على الربع الذي كانت تستأجره فاطمة  
اسماعيل من المستأنف ، ومع أن الوزارة تدعى  
والظاهر يؤيدها ، أنها تضع اليد قبل هذا التاريخ  
فانه يكون قد مضى باعترافه من سنة ١٩٢٤

العين موضوع النزاع إلى الحارس وهي الجزء  
العلوي فاعتقدت الوزارة أن التنفيذ يشمل الجزء  
العلوي والدكاكين التابعة للاوقاف المشمولة  
بنظارتها فرقت الدعوى ٢٥٠ سنة ١٩٤٠  
مستعمل مصر تطلب عدم صحة حكم الحراسة  
عليها وإلغاء محضر التسليم فقرر المستأنف أمام  
تلك المحكمة أن حكم الحراسة لا ينصرف  
ولا ينصب على غير الجزء الذي كان يوجره  
إلى فاطمة اسماعيل وهو الجزء العلوي من الربع  
دون سواء وأنه لم يستلم شيئاً سواء .

وحيث إن استناد المستأنف إلى أن  
ما اشتراه هو ٩٠ متراً بينما مساحة العلو  
لا تتجاوز ٤٤ متراً فاستناد واه لأن المباني قد  
يهدم جزء منها خصوصاً وقد مضى على مستنداته  
حوالي الستين سنة كما أن استناده على دفعه  
للعوائد غير مجد لأن قسيمة العوائد المقدمة منه  
ليس فيها ما يقطع بأنها تنصب على هذا العقار  
بالذات كما قالت محكمة أول درجة بحق ولو صح  
أنه قام بدفع العوائد لعل فإن هذه الواقعة لا تنفي  
وضع اليد للوزارة ولا تكسب الملكية .

وحيث إن ما ذهب إليه المستأنف في  
الفتح الثاني من السبب الأول في الاستئناف من  
أن دعوى وضع اليد ما كانت تحتل عرض  
الملكية فإن محكمة أول درجة لم تؤاخذ على  
أنه لم يشر للملكية في دعوى وضع اليد وإنما  
أخذت عليه تنازله من ادخال الدكاكين في  
دعوى الحراسة وقررت التنفيذ على الربع دونها  
كما تقدم .

وحيث إنه فيما يختص بالسبب الثاني فإن  
عقد شراء عاقبه بميش الذي قدمه المستأنف  
لأول مرة لهذه المحكمة شأنه كشأن حكم مرسوم  
المراد غير قاطع في الدلالة على ملكية الدكاكين  
وكذلك العقد الصادر للمستأنف من محمود

ما لا يتعارض معه من أسباب الحكم المستأنف  
بتعين تأييد هذا الحكم .

( استئناف محمد توفيق بهجت الشوربجي وحضر  
عنه الأستاذ حسن عبد الجواد نائباً عن الأستاذ رئيس  
فرعون ضد وزير الأوقاف بصفته وحضر عنه الأستاذ محمد  
رجب رقم ٣٣٨ سنة ٦٧ في رئاسة ومضوية حضرات  
الأسانذة صادق المجيزي وكيل المحكمة ومحمد الديواني  
واسماعيل أبو الفتوح المستشارين ) .

لغاية رفع الدعوى الحالية أكثر من خمسة عشر  
سنة على وضع يد الوزارة بصفتها نظراً على  
الأوراق التي تمثلها وفق ما ينته للخبر الثاني  
وهي مدة كافية لتسكها بتلك الصفة الدكاكين  
المتنازع عليها بمعنى المدة .

وحيث إنه بناء على ما تقدم وصل

## قضاء محكمة الاستئناف

القضاء البحري

إدارة قضايا الحكومة لعدم إعلان المستأنف  
صحيفة دعواه أمام محكمة أول درجة لإدارة  
قضايا الحكومة بحقها باطله طبقاً للبادة ٢٤  
مرافعات .

٤ — هذا البطلان نسبي وليس من  
النظام العام ولم تدفع به مصلحة الضرائب  
وما كان يجوز لمحكمة أول درجة أن تقضي  
بهذا البطلان من تلقاء نفسها م ٣/٩٥ إذ هي  
تقضي من تلقاء نفسها طبقاً لهذه المادة  
بالبطلان إذا كان متعلقاً بالنظام العام وهو  
في هذه الحالة ليس كذلك .

( استئناف الحاج عبد الله أحمد البودي وحضر عنه  
الأستاذ عبد العزيز رياض ضد مأمور ضرائب الجيزة  
وحضر عنه الأستاذ إبراهيم حلي رقم ٦٠ هـ بحجاري  
سنة ٦٨ في رئاسة ومضوية حضرات الأسانذة محمد  
اللاخط وكيل المحكمة وحسن داود وأحمد الجسام  
المستشارين وحضور حضرة الأستاذ اسماعيل نجيب وكيل  
النيابة ) .

٣٨٨

محكمة استئناف القاهرة

١٠ أبريل سنة ١٩٥٢

١ — موايد . عدم مراعاتها . بطلان .

ب — إعلان دعاوى الحكومة إلى قسم القضايا .  
غائقة . بطلان نسبي .

المبادئ القانونية

١ — المادة ٢٤ مرافعات قد رتب  
البطلان على عدم مراعاة الموايد  
والاجراءات المنصوص عليها في مواد  
ذكرتها من بينها المادة ١٤ مرافعات برمتها .

٢ — أي تعديل للسادة ١٤ مرافعات  
يفترض فيه أنه كالأصل خاضع للبطلان  
المنصوص عليه للبادة ٢٤ مرافعات .

٣ — صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠  
معدلاً البتدين الأول والثالث من المادة ١٤  
مرافعات ومحتماً لإعلان صحف الدعاوى إلى

٣٨٩

محكمة استئناف القاهرة

٢٩ مايو سنة ١٩٥٢

١ - فوائد قانونية . أساس الحكم بها . المسؤولية التقصيرية . علاقة مصلحة الضرائب بالمولين يحكمها القانون العام .

٢ - ب - تقرير الضرائب . حق أعمال السلطة العام . لا تخضع لأحكام القانون الخاص .

٣ - مسئولية مصلحة الضرائب أساسه . إساءة استعمال الحق .

د - رأى الله والقضاء الفرنسي . عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد المبالغ المحكوم بردها وكذلك ق ١٤٠ لسنة ١٩٣٩ .

المبادئ القانونية

١ - أساس الحكم بالفوائد القانونية هو المسؤولية التقصيرية - وبما لها التعهدات بين الأفراد - وسواء أكانت تلك التعهدات مدنية أو تجارية وهذه المسؤولية التقصيرية تحكمها نصوص القانون الخاص بنوعيه المدني والتجاري . أما علاقة مصلحة الضرائب بالمولين فهي علاقة يحكمها القانون العام - إذ التشريع الضرائبي ما هو إلا نوع من القانون العام شأنه شأن التشريعات الإدارية والجنائية .

٢ - وعلى ذلك فقيام مصلحة الضرائب بتقدير الضرائب المستحقة على المولين هو من أعمال السلطة العامة ولا يجوز إخضاع هذه الأعمال لأحكام القانون الخاص ومن ثم فلا مجال لتطبيق قواعد المسؤولية التعاقدية .

٣ - لا مجال للقول أيضاً بوجود مسئولية تقصيرية على مصلحة الضرائب إذا لم يثبت أنها قد تجاوزت الحق في استعمال حقها في تقدير الضريبة وتحصيلها أو أنها تعسفت في استعمال حقها هذا .

٤ - قد انعقد الاجماع في فرنسا فقهاً وقضاء على عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد المبالغ التي يحكم عليها بردها .

٥ - نصت المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه لا يجوز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين .

( استئناف ورثة المرحوم فارس أطلون معمر وحضر عنهما الأستاذ فارس اسماعيل عبد المقصود لالبا من الأستاذ أطلون صفيح ضد مصلحة الضرائب وحضر عنها الأستاذ حسن قاسم رقم ٤٤ تجاري سنة ٦٧ ق بالحيفة السابقة ) .

## قضاء الأحوال الشخصية

٣٩٠

محكمة استئناف القاهرة

٢٠ مايو سنة ١٩٥٢

وصى . لا يمكن أن يكون قديراً على إدارة أموال  
القاصر . لا بد من توافر الناحية العاطفية لدى الوصى .

المبدأ القانوني

لا يكفي أن يكون الوصى قديراً على إدارة أموال القاصر بل أن هناك ناحية عاطفية نفسية يجب مراعاتها عند تعيين الوصى وهي تتطلب وجود انسجام روحي وتبادل مودة وثقة بين الوصى وبين القاصر وخصوصاً في حالة تقدم هؤلاء القاصر في السن وإدراكهم لما يدور حولهم وليس شؤونهم .

المحكمة

وحيث إن موضوع النزاع وأسباب الاستئناف قد فصلت في صدر هذا الحكم وبين منها ومن ملف الدعوى أن المرحوم الدكتور على محمد سبيع توفي في ١٩٥١/٥/٩ عن تركه قدرها ٨٥ قدانا تقريباً وزوجة وثلاثة أولاد من المذكور أحدهم قد بلغ سن الرشد وقد رشت الزوجة نفسها للرعاية على ولديها القاصرين واضترض على هذا الترشيع أعمام القاصر استناداً إلى أن لزوجته المتوفى أولاداً من زوج سابق تقوم بالاتفاق عليهم بما يحضى معه

تصرفها في ميراث القاصرين تصرفاً قد يسى .  
إليهما إلا أن محكمة الدرجة الأولى لم تأخذ بوجهة النظر هذه وقررت بتاريخ ١٩٥١/٦/٥ تعيين المستأنف عليها السيدة ملكة عثمان سليط وصيه على ولديها القاصرين وأشارت في أسباب حكمها إلى أنه وإن كان أقارب المتوفى قد رشعوا عبد الحيد افندى سبيع للرعاية على القاصرين إلا أن المحكمة ترى أن والديهما أحق بالرعاية عليهما لعدم تقدم أحد بطن جدي بشأن وصايتها .

وبتاريخ ١٩٥١/٦/٦ قدم السيد سبيع وأخوته تظلياً من قرار المحكمة نظراً لعدم إعلانهم ترشيح والدة القصر وصية وبالمجلس المحددة للبث في ذلك وطلباً فيه من النيابة استئناف هذا القرار لأنه لا يجوز استئنافه إلا من النيابة العامة طبقاً لنص المادة ١٠٢ من قانون المحاكم المحسنية حتى يتمكنوا من الادلاء أمام المحكمة المحسنية العليا بجميع أوجه اعتراضاتهم على تعيين والدة وصية على ولديها .

وحيث إن النيابة العامة استأنفت هذا القرار بتاريخ ١٩٥١/٦/٢٧ وقدمت مذكرة بأسباب استئنافها ذكرت فيها أنه بما أن بعض أفراد العائلة من هم أمر القصر لم تتح لهم الفرصة لبدء دفاعهم عند نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وبالتالي يكون القرار المستأنف قد صدر دون أن تكون جميع العناصر اللازمة للفصل في الدعوى ماثلة تحت نظر المحكمة . كما أنه قد تقدم حضرة السيد سبيع



بهما ضرراً أدبيا بليغا دون مقتضى إذ لم يكن من المصلحة إثارة كل تلك المطامع والمطالب لأمور حدثت في سنة ١٩٢٦ وقد مضى عليها مدة طويلة كفيّة بإزالة آثارها وخاصة وأن الوصية تزوجت أعامهم في سنة ١٩٢٩ أى بعد هذه الحوادث يفضع سنوات واستمرت الزوجية إلى حين وفاة أخيه في سنة ١٩٥٩ ولم يقع منها خلال هذه المدة الطويلة ما قد يكون سبباً في عدم تعيينها وصية على أولادها أو عزلها من الوصاية .

« وحيث إنه لا يوجب السيدة الوصية أنها تكون لنفسها ٢١ فدانا فإن هذا يدل بالعكس على نشاطها وحسن إدارتها واقتصادها . كما أن ملكها هذا يجعلها في غير حاجة إلى المساس بأموال القصر فيما لو أرادت الانساق على أولادها من زوجها السابق وفيه ضمان لحسن إدارتها لشئون القصر المالية .

« وحيث إن ادعاء المعارضين أن من الصعب على الوصية إدارة أملاك القصر الكائنة في مركز أجا مديرية الدقهلية لأننا نقيم في القاهرة يدحضه حسن إدارتها لملكها الخاص البالغ ٢١ فدانا ، كما يدحضه أن حصة القاصرين لا تزيد عن ٤ فدانا تقريبا وهي مساحة من السهل إدارتها لمن تعود على إدارة أملاكه الخاصة القريبة منها ولين كون نفسه ثروة خاصة أنشأها بمجهوده وباقتصاده .

« وحيث إن التعقيقات التي قامت بها النيابة الحسنية أثبتت أن المتوفى كان في منازعات مالية مع أخوته السيد سبيع وعبد الحميد سبيع حتى سنة ١٩٢٩ كما أن أحدهما وهو عبد الحميد محمد سبيع يستأجر الى الآن ١٢ فدانا من أرض المورث المتوفى وهناك نزاع

عم القصر بطلب قبوله الترشيح للوصاية وإزاء ذلك يكون من المتعين عرض الموضوع على المحكمة العليا للفصل فيه بما تراه بعد اطلاعها على ما يديه أقارب القصر من دفاع وعلى ضوء ما استجد من طلب عم القصر المرشح للوصاية .

« وحيث إن عمى القصر عبد الحميد محمد السبيع والسيد محمد سبيع ووالدة المورث السيدة فاطمة إبراهيم سعيد قالوا في جلسة المرافعة إنهم يعترضون على تعيين الوالدة وصية على أولادها لأن عائلتهم وهي عائلة محافظة لا توافق على طريقة معيشة الوصية وأن المفروض في الوصى أنه يربى القصر تربية صالحة وأن الوصية غير أمينة لأنها كانت لنفسها ٢١ فدانا من زوجها في الفترة التي قضتها معه وأن تأثيرها على زوجها المتوفى كان سيئاً وأن زوجها به كان تكبة عليه . وأضافوا أنه من الناحية الأدبية الخاصة بالسيدة فالأوراق المقدمة منهم تدل دلالة واضحة على سوء سلوكها .

وقد قدم المعارضون حافظة تحوى تعقيقات خاصة بطلاقها من زوجها الأول حصلت منذ أكثر من ربع قرن وتشمل أموراً تمس والد القصر وتسمى إلى ذكره .

« وحيث إن المحكمة لا توافق على الطريقة التي اتبعها هؤلاء المعارضون فإن الخصومة القائمة بين الوصية وبينهم لا تبطل لهم إثارة أمور تفل بشرقهم جميعا وتمس عرض أخيه المتوفى ووالد القصر وخلقه — والنفق في هذه الدخوى ما كان يستلزم هذا الاسفاف فلو كان غرض المعارضين الحقيقي هو الدفاع عن مصلحة القاصرين فإنهم بمصلحتهم هذا قد أضروا

قداناً وهذا القدر لا يحتاج الى إشراف على الوصية بعد ان ثبت حسن إدارتها وكفايتها لهذه الإدارة وخصوصاً أن هذه الألمان تستغل بطريق الإيجار لا بطريق الزراعة المباشرة .

وحيث إنه بناء على ما ذكر وعلى أسباب القرار المستأنف يكون هذا القرار في محله ورئتين تأييده .

( استئناف نياحة الجيزة الكلية الحسبية ضد السيدة ملكة عثمان سليط بصفتها وحضر عنها الأستاذين على أيوب وفكري مكرم حبيب رقم ٣٣ سنة ١٩٥١ حين على برهانة وعقوبة حضرات الأساتذة صادق الجيزي وكيل المحكمة ومحمد الديواني وإسماعيل أبو الفتوح المستشارين وحضور سفيرة الأستاذ عبد الحليم فتح الله سليمان وكيل نيابة الاستئناف ) .

٣٩١

محكمة استئناف القاهرة

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - زوجية . ما يجوز حولها . لا يؤخذ به إلا إذا خلص من الغواب .

ب - قانون الشكل . لا يتناول إلا عناصر الشكل الخارجية .

المبادئ القانونية

١ - الزوجية رباط مقدس يتصل اتصالاً وثيقاً بعقيدة الزوجين فإذا ثار حوله نزاع فلا يمكن إقراره إلا إذا خلص من الشوائب التي يرتب عليها قانون أحد الزوجين البطلان سواء تعلقت هذه الشوائب بموضوع الزواج أو بشكل العقد .

٢ - القانون الذي يسرى على الشكل لا يتناول إلا عناصر الشكل الخارجية أما الأوضاع الجوهرية في الشكل وهي التي تعتبر

قائم بينه وبين الوصية عن نفسها وبصفتها وابنها البالغ عادل محمد سبيع بخصوص هذه الإيجارة مما لا يستقيم معه تعيين أحد هذين الأخوين للوصاية على أولاد المتنازع منها .

وحيث إن أولاد المتوفى وهم البالغ الرشيد عادل محمد سبيع والقاصر عصام محمد سبيع الذي بلغ سن الثانية عشر عاماً أي السن التي تسمح له بإدارة أملاكه والقاصر مجدى وسنه حوالى الرابعة عشر قد وافقوا جميعاً على أن تكون والديهم هي الوصية وصادقوا في تعيين أحد من أحبابهم وصياً عليهم .

وحيث إنه لا يمكن أن يكون الوصي قديراً على إدارة أموال القاصر بل أن هناك ناحية عاطفية نفسية يجب مراعاتها عند تعيين الوصي وهي تتطلب وجود انسجام روحي وتبادل مودة وثقة بين الوصي وبين القاصر وخصوصاً في حالة تقدم هؤلاء القاصر في السن وأدراكهم لما يدور حولهم وليس بشئونهم .

وحيث إنه بعد أن سادت العلاقات بين الوصية والقصر وبين عائلة المتوفى فانه من الأكرم للجميع وحفظاً للبقية الباقية من أوامر الأسرة وكرامتها ألا يكون هناك احتكاك بين الطرفين فان الزمن كفيل بأن تحصن العلاقات بينهم إذا حسنته أجميع وإذا امتنع تضارب المصالح ولم يبق بين القصر وبين أحبابهم إلا العلاقة الزوجية التي تربط أفراد العائلة ببعضها .

وحيث إن السيدة الوصية ملكة عثمان سليط كانت قد وافقت في التحقيق على تعيين محمود سبيع مشرفاً ولم تتردد على ذلك في جلسة المرافعة إلا أن المحكمة لا ترى موجباً لتعيين مشرف لأن أحد القاصرين له حق إدارة أملاكه فوراً إن أراد ونصيب القاصر الباقي لا يريد من عشرين

ضده أمام محكمة أول درجة رغمًا من إعلانه بالنيابة العامة باعتبارها محلاً مختاراً لغير المعلوم لهم محل إقامة بالمملكة المصرية . وقد علم من مذكرة السفارة البريطانية بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٥١ أنه عاد إلى المملكة المتحدة بعد انتهاء مدة خدمته في المعسكرات وأنه لا ينوي أن يدفع الدعوى التي وجهت إليه .

Hackett does not intend to depend the proposed action before the Cairo Court of first instance.

وبعد سماع أقوال النيابة العامة قضت محكمة أول درجة غيابياً في أول يناير سنة ١٩٥٢ برقن دعوى المستأنفة مع إلزامها بالمصروفات .

ومن حيث إن السيدة انتيجوني استافروبولو استأنفت هذا الحكم بصحيفة أعلنت في ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٢ رددت فيها طلباتها والأوجه التي تتمسك بها في صحيفة دعوها الابتدائية وأضافت إلى ذلك أن القانون اليوناني وصف الزواج الذي يتم على الصورة سالف الذكر بأنه عديم الوجود أى أنه باطل من بدئه ومن تلقاؤه نفسه شأنه في ذلك شأن المعاشرة العرفية غير الشرعية .

ومن حيث إنه بنص المادة ١٢ من القانون المدني المصري يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج إلى قانون كل من الزوجين . أما فيما يتعلق بالإجراءات الشكلية فقد طبقت المادة ٢٠ من نفس القانون القاعدة العامة القائلة بمخضوع شكل العقود بين الأحياء . ومنها عقود الزواج لحمل إبرامه .

"locus regit actum"

ومن حيث إن الدعوى على هذا الوجه يتجاوزها رأيان . رأى أخد به الحكم المستأنف وهو يقضى باعتبار الزواج في الكنيسة الانجليكانية من العقود التي تقرها الأوضاع

ركناً في انعقاد التصرف فلا يسرى عليها إلا القساون الذي يرجع إليه الفصل في التصرف من حيث الموضوع .

### المحكمة

ومن حيث إن الوقائع تحصل في أنه بتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٩ عقد المستأنف عليه ريتشارد هاكلت البريطاني الجنسية ومن أفراد الجيش البريطاني المعسكر في قائد زواجا دينياً على المستأنفة انتيجوني استافروبولو أمام كنيسة القديس جورج الانجليكانية للجيش البريطاني بالعباسية بالقاهرة طبقاً للطقوس المقررة لهذه الكنيسة التابع لها الزوج ديانة وملة ومذهباً . والمسلم به أيضاً من واقع المستندات التي أودعت بملف الدعوى أن المستأنفة يونانية الجنسية وأنها مسيحية تنسب إلى الكنيسة الرومية الأرثوذكسية وبصحيفة مؤرخة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أقامت المستأنفة الدعوى على المستأنف ضده أمام محكمة القاهرة الابتدائية طلبت فيها - أولاً - الحكم بانهدام الزواج بينهما - ثانياً - باعتبارها حرة طليقة في أن تتزوج وقت ما تشاء ومن تشاء وإلزام المستأنف ضده بالمصروفات ومقابل انعاب المحاماة . وقالت شرحاً لدعواها إنها تخضع لصحة زواجها إلى التشريع اليوناني وقد حتمت المادة ١٣٦٧ من القانون المدني اليوناني عقد الزواج على يد كاهن من طائفة الروم الأرثوذكس وإلا اعتبر الزواج كأنه لا وجود له inexistant؛ ولما كان زواج المستأنفة من المستأنف ضده لم يتم طبقاً لتلك الأوضاع فلا مفر من اعتباره باطلاً . وقد نصت المادة ١٢ من القانون المدني المصري على أنه يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج إلى قانون كل من الزوجين . ولم يحضر المستأنف

الشكلية في مصر طالما أن الزوجين مسيحيان وإن اختلفا ملة ومذهباً. ورأى آخر دافعت عنه المستأنفة وهو يقول بأنعدام رابطة الزوجية بيننا وبين المستأنف ضده استناداً إلى أن الزواج على يد قسيس رومى أرثوذكسى من الشروط الجوهرية التى يؤدى إغفالها إلى إنعدام الزواج ذاته وهى شروط موضوعية نص عليها القانون المدنى اليونانى وحتم القانون المصرى تطبيقها فى مادتهما السالف يابها .

د ومن حيث إن رأى الأول ينحصر فى أنه يكفى لتوافر الشكل المقرر لصحة الزواج بين مسيحيين وإن اختلفا مذهباً وكنسية أن يعقد فى كنيسة أحدهما وإن كان ما يحته القانون اليونانى من ضرورة عقد الزواج بمرفة كاهن أرثوذكسى من الشروط الموضوعية فإن صفة هذه الشروط لاقتد بطبيعتها الى العقود التى ترم خارج اليونان لأنها تخضع فى صدر شكلها القانونى لحل إبرامها .

د ومن حيث إنه وإن كانت المحاكم المختلطة قد درجت فى عدد من أحكامها على اقرار العقود التى تتم بين مسيحيين فى كنيسة أحد الزوجين وإن اختلفا فى العقيدة المذهبية وتباينا فى الجنسية فإن السبب الرئيسى فى ذلك انما يرجع الى الرغبة فى تسير ما انتهت اليه تلك العقود من نتائج والتفاوضى ما قد يشوبها من أوجه النقص ابقاء على كيان الأسر بعد أن تعددت تلك العقود تعدداً يلغى النظر وقد يكون للكثير من تلك الأحكام ما يبررها من موضوع المنازعات التى فصلت فيها سيما اذا كان الزوج أو الزوجان حسنى النية أو كان القانون الأجنبى لا يهتم إقامة شعائر دينية للزوج .

د ومن حيث إنه مهما تكن تلك الاعتبارات

فالثابت أنها لا تلغى الحالة التى نحن بصدها ذلك أنه حتى اذا كان عقد الزواج بين طرفى النزاع لا يصيبه نقص من ناحية الشكل الذى أيرم به فإن إبرامه على الصورة سالفة الذكر يرتطم بقواعد قانونية فرضها النظام العام فى بلاد اليونان ونصت عليه المادة ١٣٦٧ مدنى يونانى من شأنها القضاء على كيان هذا الزواج إذ لا يكفى أن يتوافر خضوع العقد من حيث الشكل لقانون محل إبرامه بل يجب أيضاً التساؤل عما اذا كانت الدولة التى ينتمى إليها أحد الزوجين تعتبره متزوجاً أم لا. فاذا كان الجواب بالنفى وجب الحكم بطلان العقد أو بالانعدام تبعاً لما ينص عليه قانون الزوج أو الزوجة ولعل ما يقرب هذا النظر إلى الأذهان اقتراس زواج مصرية مسلمة من فرنسى غير مسلم فى فرنسا طبقاً للشكل المتبع فى تلك البلاد وهو الزواج المدنى من يد الموظف المكلف بإبرامه والواقع أن عقداً كهذا قد يكون صحيحاً فى ظاهر شكله إلا أن الحكم فى مصر بل وفى فرنسا ذاتها لا تلبث أن تقضى بطلانه لخالفته لما رسمه النظام العام فى مصر من تحريم زواج المسلمة من غير مسلم وقد أشار الأستاذ فاليرى فى كتابه عن القانون الدولى الخاص ( نبذة ٧٣٩ ) إلى أن عدداً من الفرنسيات تزوجن قبل الحرب العالمية الأولى من طلبة بلغاريين أو روسيين وكان الزواج مدنياً وفقاً للنظام المتبع فى فرنسا إلا أنهن فوجئن بعد ذلك باختيار زوجيهن باحلالاً فى البلاد التى ينتمى إليها أزواجهن لأن العقد المدنى لم تقبى الطقوس الدينية التى تقتطرها قوانين تلك البلاد وإلا كان العقد باطلاً ويقول فاليرى إنه وإن كانت الأحكام التى قطعت بالبطان قد هوجمت من مصادر كثيرة فإنها مع ذلك قد بنيت على أسس لا ريب فى سلامتها إذ

د ومن حيث إنه وإن كانت المحاكم المختلطة قد درجت فى عدد من أحكامها على اقرار العقود التى تتم بين مسيحيين فى كنيسة أحد الزوجين وإن اختلفا فى العقيدة المذهبية وتباينا فى الجنسية فإن السبب الرئيسى فى ذلك انما يرجع الى الرغبة فى تسير ما انتهت اليه تلك العقود من نتائج والتفاوضى ما قد يشوبها من أوجه النقص ابقاء على كيان الأسر بعد أن تعددت تلك العقود تعدداً يلغى النظر وقد يكون للكثير من تلك الأحكام ما يبررها من موضوع المنازعات التى فصلت فيها سيما اذا كان الزوج أو الزوجان حسنى النية أو كان القانون الأجنبى لا يهتم إقامة شعائر دينية للزوج .

د ومن حيث إنه مهما تكن تلك الاعتبارات

التي يترتب عليها قانون أحد الزوجين البطلان سواء تعلقت هذه الشرائب بموضوع الزواج أو بشكل العقد . وقد نص المصارع المصري في المادة العشرين من القانون المدق على أن العقود ما بين الأحياء ( ومنها عقود الزواج ) تخضع في شكلها لقانون البلد الذي تمت فيه . ويجوز أيضا للقانون الذي يسرى على أحكامها الموضوعية كما يجوز أن تخضع لقانون موطن المتعاقدين أو قانونهما الوطنى المشترك .

وتعليقا على هذه المسألة قالت المدكرة التفسيرية إنه يراعى أن اختصاص القانون الذى يسرى على الشكل لا يتناول إلا عناصر الشكل الخارجية أما الأوضاع الجوهرية في الشكل وهي التي تعتبر ركنا في انعقاد التصرف كالرسمية في الزمن التأمين فلا يسرى عليها إلا القانون الذى يرجع اليه الفصل في التصرف من حيث الموضوع وقد أبرزت هذا المعنى لجنة مجلس الصيرخ لتنصت على أن المقصود هو الشكل الخارجى لا الشكل الجوهرى ( تراجع صفحتى ٢٩٦ و ٢٩٨ من مجموعة الأبحاث التحضيرية للقانون المدنى ) .

وسواء أكانت المادة ١٣٦٧ من القانون المدنى اليونانى متعلقة بالموضوع أم بالشكل فإنها تقضى بوجوب تمام عقد الزواج بمعرفة كاهن أرثوذكسى وإلا اعتبر غير قائم ولا وجود له فالمادة تنص على إجراء جوهرى يؤثر في كيان العقد فلا بد من إخضاعه للقانون الذى يسرى على أحكامه الموضوعية طبقا للفقرة الثانية من المادة العشرين المشار إليها .

وحيث إنه بناء على ما تقدم يتعين الغاء

أنه إذا كان الروس أو البلغارى لا يعتبر متزوجا في بلاده فلا سبيل لمعاملته بهذه الصفة في فرنسا وخلص الفقيه من ذلك إلى أنه وإن كان الزواج المدنى صحيحا بالنسبة للفرنسيين إذ لا يملق المشرع الفرنسى أهمية قانونية على الطقوس الدينية التي تعفيه إلا أنه يشترط بالنسبة للأجانب في فرنسا تصادبا من البطلان . أولا — أن يرم وفقا للأوضاع الشكلية المفروضة على الفرنسيين . ثانيا — أن يعترف قانون الزوجين بصحته حتى إذا كانت أحد الزوجين فرنسيا فإذا اشترط القانون الأجنبى عقد زواج دينى وجب إبرامه وفقا للطقوس التي يتطلبها ذلك القانون .

ومن حيث إنه قد أغفل طرفا النزاع عقد زواجهما على يد كاهن من الروم الأرثوذكس بغد إبرامه أمام الكنيسة الانجليكانية فلا مناص من اعتبار زواجهما لا وجود له طبقا للسلادة ١٣٦٧ من القانون المدنى اليونانى .

ومن حيث إنه فضلا عن ذلك فقد ثبت من مجمل عناصر الدعوى أن المستأنف ضده هجر المستأنفة منذ أمد طويل بعد أن بنى بها ووضع من مذكرة السفارة البريطانية ألا دفاع له قبل المستأنفة مما يقطع بعدم إدراكه مدى المسؤولية التي اضطلع بها عند ما أقدم على الزواج ويشعر بأنه لا يمانع في الحكم بطلانه بينما تستهدف المستأنفة من دعواها التحرر من زواج ثبت فشله وتفضى ديانتها بطلانه ولم يتثبت الزوج بيناته ولم يمانع في إعدام أثره .

وحيث إن الزوجية رباط مقدس يتصل إتصالا وثيقا بعقيدة الزوجين فإذا تار حوله نزاع فلا يمكن إقراره إلا إذا خلص من الشرائب

عها الأستاذ محمد سري ضد السر ريهارد هاكت  
رقم ٢٧ سنة ١٩٩٠ في رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة  
صادق الجيزي وكيل المحكمة ومحمد الديواني وحلى  
مكرم عبيد المسعودين وحضور الأستاذ جميل خانكي  
وكيل نيابة الاستئناف .

الحكم المستأنف والحكم بالعدم لإرجاء الزوجة  
بين الطرفين واعتبار المستأنفة حرة طليقة  
ويوسعها أن تزوج بمن تريد .

( استئناف السيدة النيجوني استافروبول وحضر

## قضاء المحاكم العسكرية

٣٩٢

٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢

وزير الداخلية بأن يمهّد بهذه السلطة لسواء  
ولما يحق له بمقتضى السلطة المخولة له أن  
يرخص لأولئك الحكام العسكريين كل في  
منطقته بتفتيش الأشخاص والمنازل ولم  
بحسب مقتضيات العمل أن يستعينوا على  
القيام بذلك التفتيش بمردوسيهم من رجال  
الضبطية القضائية وفي حالة ما يتعذر على  
أولئك الحكام أن يشتركوا مع مردوسيهم  
أشتركا فعليا في إجراء هذا التفتيش فأقل  
ما يجب على أولئك الحكام أن يتمثلوا  
بالسلطة العادية التي أجاز لها القانون العام  
الإذن بهذا التفتيش وهي النيابة العمومية  
فيتبعون الضوابط التي وضعها القانون  
وما استقر عليه قضاء محكمة النقض لصدور  
إذن التفتيش من النيابة بأن جعل هذا الإذن  
مقيدا بما يقتضي أن يكون هناك من تحقيق  
أو بلاغ جدي هن واقعة محددة تكون جنائية  
أو جنحة وتسد إلى شخص معين بقدر  
يقتضي ضرورة تصدي التحقيق لحريته أو  
حرم مسكنه في سبيل تعرف حقيقة صلته  
بالجريمة وأن يكون الإذن مكتوبا وموقعا

١ — تفتيش . المحافظ أو المدير . ليس له هذا  
السلطان طبقا لقانون الأحكام العرفية .

ب — تفتيش . إذن التفتيش الصادر من المحافظ  
أو المدير . على الأقل يجب أن يكون مسنود للمعروض  
القانونية لأمر النيابة بالإذن بالتفتيش .

### المبادئ القانونية

١ — إن المحافظين والمديرين ولو أن  
السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية  
وهو الحاكم العسكري العام قد عينهم حكاما  
عسكريين في مناطقهم بالأمر العسكري رقم ٣  
الصادر بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٦ إلا أن قانون  
الأحكام العرفية لم يخولهم سلطة الترخيص  
بتفتيش المنازل أو الأشخاص المنصوص  
عليها في ذلك القانون كما أن الحاكم العسكري  
العام لم يمهّد بهذه السلطة إلا لوزير الداخلية  
بالأمر العسكري رقم ١٥ الصادر في ٥ فبراير  
سنة ١٩٥٢ .

٢ — إن قانون الأحكام العرفية لم يخول

مروره ذلك اليوم بتلك الناحية بدورية برئاسة حضرة الأمور قصد الى منزل هذا المتهم بأرشاد شيخ الحفراء وفي رفقته الخفران الثاني المصري وإبراهيم أحمد النجار وطرق الباب ففتحت والدته المتهم والمراقع نظرها عليهم ورأتهم يدخلون المنزل اعتراضهم بقولها : انتم قادمون لإلقاء بندقية في البيت ، ولما قاموا بتفتيش المنزل عثروا على بندقية ولقاعة بداخلها أربع طلقات بجانب صندوق خشبي بالحجرة المجاورة للباب الخارجي كما عثروا أيضا على ست طلقات بالحجرة المجاورة لها وأن المتهم كان متغيبا فأرسل ذلك الضابط في طلبه ثم باشر التحقيق بأن أخذ أقوال ذينك الخفرين وشيخ الحفراء بما يطابق ما قرره آنفا ثم سأل والدته المتهم فقررت بأن أحدأ منهم هو الذي أحضر تلك البندقية معه ووضعها في مكان ضبطها وسأل زوجة المتهم فأكدت معرفتها بتلك البندقية وبعدئذ باشرت النيابة التحقيق فشهد قيسه كل أولئك الشهود بما قرروه في تحقيق ذلك الضابط ثم سئل المأمور فشهد بأنه قام في تلك الليلة بدورية مكبرة على رأس قوة من الضابط والخفرين المذكورين وبعض مساكر البوليس ولما مروا بناحية أخطاب علم بأن المتهم يحرر سلاحا بدون ترخيص فكلف ذلك الضابط بتفتيش منزل هذا المتهم فانتقل اليه وبعد أن غاب نحو ساعة عاد إلى المأمور ومعه بندقية وعشر طلقات وأبلغه بأنه وجدها في منزل المتهم - وسئل هكذا الضابط فشهد بمثل ما أثبتته في محضره .

ثم سئل المتهم بعد أن حضر وقدم نفسه للنيابة وقرر أنه كان غائبا في ناحية دملاش التابعة لمركز بلقاس وأنكر حيازته لتلك البندقية والذخيرة لإتكارأ باتا . وثبت من تقرير الطبيب الشرعي الذي قام بفحص تلك المضبوطات أن

عليه بإمضاء من أصدره وأن ينص فيه على تنفيذه في خلال مدة معينة فإن فقد شرطا من هذه الشروط وقع باطلا .

### المحكمة

• من حيث إن النيابة العسكرية العليا اتهمت المذكور بأنه في يوم ٩ مارس سنة ١٩٥٢ الموافق ١٣ جماد الثاني سنة ١٣٧١ هـ بدائرة مركز أجا .

أولا : أحرز سلاحا ناريا بندقية ذات ماسورة مشمعة بدون ترخيص .

ثانيا : أحرز ذخيرة وطلقات ، مما تستعمل في أسلحة نارية بدون ترخيص .

• وحيث إنه بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٨ أحالته على المحكمة العسكرية العليا لمحاكمته بالمواد ١٩٥١/٢٠٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجنحة المنصوص عليها في المواد ١٠٥ و ١٢٠ من القانون سالف الذكر والبند ٢ من الجدول ( ب ) الملحق بهذا القانون .

• وحيث إنه بمجلسة اليوم سمعت الدعوى كما هو مبين تفصيلا بمحضر الجلسة .

• وحيث إن الوقائع التي كشفت عنها التحقيقات التي بوشرت في هذه القضية تتحصل في أنه بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٥٢ الساعة ٨.٣٠ مساء حرد الملازم محمد عبد المنعم جابر ضابط مباحث مركز أجا محضراً أثبت في ديباجته أنه علم من التحريات السرية أن المدعو السيد العيسوي الشليطي من ناحية أخطاب يحرر سلاحا ناريا بدون ترخيص . وأنه د بناء على أمر المديرية الخاص بالإذن بالتفتيش عن السلاح غير المرخص بأمر الحاكم العسكري ، وللمناسبة

هذه السلطة إلى وزير الداخلية وقد صدر فعلاً الأمر العسكري رقم ١٥ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٥ بتحويل وزير الداخلية سلطة هذا الترخيص ومن ثم تكون هذه السلطة مخولة لكل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية فقط دون أن ينص القانون على مايجوز لوزير الداخلية أن يعهد بهذه السلطة لسواه من رجاله فليس له إذن إلا أن يرخص لهم بأوامر كتابية أو شفهية بتفتيش الأشخاص أو المنازل في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل ويتعم على من يصدر له هذا الترخيص من وزير الداخلية أن يقوم بتنفيذه بنفسه وإنما له بالطبع أن يستعين بما يستلزمه الأمر من رجاله ليشركهم معه في ذلك التفتيش على أن يكونوا بقيادته وتحت إشرافه الفعلي — وفي غير هذه الحالة الاستثنائية لا يجوز تفتيش المنازل أو الأشخاص إلا في الأحوال التي بينها قانون الإجراءات الجنائية مع مراعاة القواعد التي نص على اتباعها أيضاً في هذه الأحوال وإلا كان التفتيش باطلاً بل ومعاقباً عليه طبقاً للسادة ١٣٨ من قانون العقوبات التي نصت على أنه : إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بمهمة عمومية اعتداءً على وظيفته منزل شخص من أفراد الناس بغير رضائه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون — أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيناً مصرية ، وذلك لأن حرمة المنازل من الحريات العامة التي كفلها الدستور بنفس صريح فنصت المادة ٨ منه بأن : للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، كما أن الدستور وإن كان أباح الحكم العرفي إلا أنه لم يرد إلا نظاماً

البلدية من الطراز الايطالى ومشخصة وكذلك الطلقات وأنها كلها صالحة للاستعمال .

وأرسلت النيابة في طلب أمر المديرية المشار اليه في ديباجة محضر الضابط فتبين منه أنه عبارة عن خطاب صادر من المدير بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢ إلى المأمور وهذا نصه : « إلحاقاً لتعليماتنا بخصوص البحث عن الأسلحة غير المرخصة وضبطها ولأن هذا الموضوع يحتاج إلى متابعة واهتمام من جانبكم شخصياً فقد رأينا بما لنا من السلطة كحكم عسكري المديرية أن نأذن لكم ولحضرات وكيل المأمور والضباط جميعاً بالتفتيش عن الأسلحة على أن لا يترك ذلك للصف ضباط أو رجال الخفر فيراعى تنفيذ هذه التعليمات » .

وفي الجلسة أمام المحكمة حضر الخبر النجاشي محمد المصري وشهد بجهوه ماقرره في التحقيق ولم يحضر باقي شهود الاثبات وعم المأمور والضابط والخبر الآخر ابراهيم أحد التجار فتليت أقوالهم علناً وأمر المتهم على الانكار ودفع حاميهِ بعلان التفتيش وجميع الاجراءات المترتبة عليه اصدور الإذن به من المدير مخالفاً للقانون ثم طلب الحكم ببراءة المتهم .

« وحيث إنه قد صدر بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٦ مرسوم بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد وعين هذا المرسوم رئيس الوزراء للقيام بالسلطات الاستثنائية المنصوص عليها في القانون رقم ١٥ سنة ١٩٣٣ بنظام الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له وتضمنت هذه السلطات الترخيص بتفتيش الأشخاص أو المنازل في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل وأجله ذلك القانون أيضاً القيام بهذا الترخيص بإعلان أو بأوامر كتابية أو شفهية كما أباح له أن يعهد



العام الإذن بهذا التفتيش وهي النيابة العمومية فيتعين الضوابط التي وضعها القانون وما استقر عليه قضاء محكمة النقض لصدور إذن التفتيش من النيابة بأن جعل هذا الإذن مقيداً بما يقتضى أن يكون هناك تحقيق أو بلاغ جدى عن واقعة محدودة تكون جنائية أو جنحة وتُسند إلى شخص معين بقدر يقتضى ضرورة تصدى التحقيق لحريته أو حرمانه من سبيل تعرف حقيقة صلته بالجريمة وأن يكون الإذن مكتوباً وموقفاً عليه بأمر من أصدره وأن ينص فيه على تنفيذ في خلال مدة معينة فإن فقد شرطاً من هذه الشروط وقع باطلاً — ومن ثم فإن كان صون الأمن والنظام العام في مدة الحكم العرفي يقتضى أولئك الحكام العسكريين أن يتدبروا بعض أعوانهم لتفتيش المنازل والأشخاص في عدة جهات من مناطقهم في وقت واحد مثلاً فليس أقل ما يجب على أولئك الحكام أن يتبعوا القواعد الموضوعة لسلطة النيابة في مثل هذا الذنب وهي القواعد السالف ذكرها حتى لا يخرج أحدهم عن النطاق الذي رسمته السلطة التشريعية للمحافظة على حرمة المنازل وحرية الأشخاص وإلا أصبح سلطان الحاكم العسكري من هذه الوجهة سلطاناً مطلقاً رهيباً لا حد له ولا حاصم منه وهذا ما ياباه الدستور وما يتناقض مناقضة حرجية الأمر التي أراد الدستور أن يقوم عليها الحكم العرفي.

وحيث إنه مما تقدم يكون ما استند إليه الضابط عن الإذن له من المذبر بتفتيش منازل من يهرزون أسلحة بدون ترخيص بناء على السلطة المخولة له كحاكم عسكري الميدانية هو أمر مبنى على أساس غير صحيح ومخالف لجميع القوانين وعلى رأسها الدستور ويكون قيام

استثنائياً محتاجاً وجعله مقيداً بما رسمه له القانون من حدود لا يصح أن يتعداها ولا أن يتحلل منها . وقد صدر قانون الأحكام العرفية يؤكد هذا المعنى إذ رسم حدود الحكم العرفي في اختصاصات استثنائية معينة أعطاهها للحاكم العسكري العام وعددها واحداً بعد الآخر على سبيل الحصر ووضع قيوداً على هذه الاختصاصات فلا يجوز مخالفتها بل ولا التوسع في تطبيقها بطريق القياس أو الاستثناء ، لأن الاستثناء لا يقاس عليه وإلا جاء متعارفاً مع الدستور مجافياً للغاية التي توخاها فيكون من أجل ذلك باطلاً .

وحيث إنه يخلص مما تقدم أن المحافظين والمذبرين ولأن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية وهو الحاكم العسكري العام قد عينهم حكماً عسكريين في مناطقهم بالأمر العسكري رقم ٣ الصادر بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٦ إلا أن قانون الأحكام العرفية لم يعظم سلطة الترخيص بتفتيش المنازل والأشخاص المنصوص عليها في ذلك القانون كما أن هذا الحاكم العسكري العام لم يعهد بهذه السلطة إلا لوزير الداخلية بالأمر العسكري رقم ١٥ الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٥٢ .

ثم إن قانون الأحكام العرفية لم يحول وزير الداخلية بأن يعهد بهذه السلطة لسواه وإنما يحق له بمقتضى السلطة المخولة له أن يرخص لأولئك الحكام العسكريين كل في منطقته بتفتيش الأشخاص والمنازل ولهم بحسب مقتضيات العمل أن يستعينوا على القيام بذلك التفتيش بمرءوسيه من رجال الضبطية القضائية وفي حالة ما يتعذر على أولئك الحكام أن يشتركوا مع مرءوسيه اشتراكاً فعلياً في إجراء هذا التفتيش فأقل ما يجب على أولئك الحكام أن يتشاوروا بالسلطة العادية التي أجاز لها القانون

وقائع الدعوى السابق إيصاحها أن كل الأدلة القائمة قبل المتهم تنحصر في محضر ذلك التفتيش وشهادة محررة والمخبرين اللذين كانوا يعاونانه عند العثور على البندقية والذخيرة المضبوطة في أثناء التفتيش .

ومن ثم تكون التهمة المنسوبة للتهمة قائمة على أساس باطل ولا دليل عليها إلا ماله علاقة بذلك التفتيش الباطل فيتعين الحكم ببراءة المتهم عملاً بالمادتين ٣٨١ و ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية مع الحكم أيضاً بمصادرة تلك البندقية والذخيرة المضبوطة لأنها غير مرصص بها وذلك عملاً بالمادة ٣٠/٧ من قانون العقوبات والمادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ الخاص بأحرار وحمل السلاح .

( القضية رقم ٤ أجا سنة ١٩٥٢ ورقم ١٢٠ سنة ١٩٥٢ عسكرياً علياً رئاسة ومضوية حضرات الأساتذة محمد عبد الواحد علي وعثمان رمزي وسيد فهم السهائيل والقائم مقام أركان حرب نصر فريد والقائم مقام أركان حرب محمد حسن البطاش وحضور الأستاذ صلاح سيف مثل النيابة العسكرية العليا ) .

الضابط بهذا التفتيش بناء على ذلك الزعم الباطل قد وقع باطلاً أيضاً قانوناً .

د وحيث إنه من المسلم به قضاء وفقاً أنه إذا حصل التفتيش بصفة غير قانونية فيكون محضر التفتيش وما ينتج عنه من ضبط أشياء باطلاً ولا يجوز الاستناد إليه أمام المحكمة بل أنه لا يجوز أيضاً الاستشهاد بمحضر المحضر على الوقائع التي يكون قد دونها في محضره فإن البطلان الذي يلحق التفتيش يلحق أيضاً بشهادة من قام وضبط الأشياء المعنوعة ومن ثم يكون الدفع ببطلان التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات من قاموا به هو دفع في محله ويتمين قبوله .

د وحيث إن بطلان التفتيش وإن كان لا يترتب عليه سحاً براءة المتهم بل كل ما يقتضيه هو استبعاد الأدلة المستمدة منه وعدم الاعتداد بها في الإثبات فإذا كانت هناك أدلة أخرى لا شأن للتفتيش بها فإن الإثبات بمقتضاها يكون صحيحاً ولا شائبة فيه - إلا أنه يستخلص من

## قضاء المحاكم الكلية

### القضاء المدني

قابل للاستئناف ، فنزع المدين في حصة  
الحالة ، فقضت المحكمة بإلزام كل وارث  
برد ما تسلمه من المحول إليه ، كان لكل منهم  
مستقلاً الحق في الاستئناف ، وإن نقص  
نصيبه في الدين عن نصاب الاستئناف ،  
ولا يفوت عليه حقه هذا رضاء بقية الورثة  
المحكوم عليهم بالحكم المستأنف ، لأن هذا  
الرضاء المفوت يجب أن يكون سابقاً على  
صدور الحكم المستأنف لا لاحقاً له ( ترتيباً  
على نص المادة ٤٣ مرافعات ) .

بالحكم

و حيث إن المستأنف عليها الأولى - دلت  
فرعياً - بعدم جواز الاستئناف لفة النصاب -  
وستدها في ذلك أن الطلب المستأنف لا يتجاوز  
قيمه ٣٢٥٠ قرشاً ومن ثم لا يجوز استئنافه  
وفقاً لنص المادتين ٥١ و ٣٩٤٤ مرافعات .

و حيث إن المستأنف أجاب على ذلك بأن  
المستأنف عليها الأولى رفعت الدعوى المستأنفة  
ابتداءً عليه وعلى المستأنف عليهم من الثاني  
الآخر بطلبات ثلاث تستند جميعاً إلى سبب  
قانوني واحد ( عقد رهن حيازي رقم ٢١  
فبراير سنة ١٩٢٧ ) ومن ثم يقدر نصاب  
الاستئناف بمجموع هذه الطلبات الثلاث بمجمعة  
وفقاً لنص المادة ٤١ مرافعات ، لا بالطلب  
المستأنف وحده ، وبمجموع هذه الطلبات تزيد  
كثيراً عن النصاب النهائي للقضاء الجزئي .

و حيث إن واقعة الدعوى تخص في أن المستأنف

٣٩٣

محكمة شين الكوم الابتدائية

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢

- ١ - استئناف . طلبات متعددة . كلية لتدريها .
- ب - استئناف . السبب القانوني الواحد .
- ج - استئناف . جزء من حق متنازع فيه .
- نطاقه .

### المبادئ القانونية

١ - تنص المادة ٤١ مرافعات على  
أنه « إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة  
ناشئة عن سبب قانوني واحد ، كان التقدير  
باعتبار قيمتها جملة ، فإذا كانت ناشئة عن  
أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار كل  
منها على حدة » . وحاصل هذا النص أنه  
يجب النظر إلى السبب القانوني المنشئ للحق  
المطالب به فإن كان واحداً كان الطلب واحداً  
وإن تعددت موضوعاته . وإن كان متعدداً  
كانت الطلبات متعددة .

٢ - السبب القانوني : و هو الواقعة  
التي يستمد منها المدهي الحق في طلبه ، فهو  
مصدر الحق ، سواء كان هو العقد أو الإرادة  
للفردية أو العمل مشروعاً أو غير مشروع .  
أو الإثراء بلا سبب قانوني .

٣ - إذا حول ورثة ديناً لمورثهم ،

عليه الثاني ( بمقالة إن دين الرهن هذا غير قابل للتحويل فالزمت برقع الدعوى المستأنفة تطالب فيها بصفة أصلية (١) الدين الرهن بكامل الدين وملحقاته أن صحت الحوالة وبصفة احتياطية (٢) بالزام المحيلين إليها يرد ما تسله كل منهم ومن بينهم المستأنف إذا تبين أن هذه الحوالة باطلة مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم معجل النفاذ وبغير كفالة .

« وحيث إن محكمة أول درجة أجازت المستأنف عليها الأول إلى طلبها الاحتياطي بشرطيه فالزمت المستأنف بمبلغ ٣٢٥٠ قرشاً مع المصاريف المناسبة كما ألزمت المستأنف عليها الآخرين بمثل هذا المبلغ وملحقاته - وطرحنا الطلب الأصلي - بآنية حكمها هذا على أنه تبين لها من مطالعة عقد الرهن الحيازي ، بأنه غير قابل للتحويل ، ومن ثم يثبت على المستأنف رد ما تسله من المستأنف عليها الأول وبغير وجه حق في مقابل هذا التحويل الباطل وكذلك المستأنف عليها الآخرين - فاستأنف المستأنف في الميعاد - ناهياً على الحكم المستأنف بأنه جانب الصواب ولأن عقد الرهن الحيازي لم يذكر فيه أن دين الرهن غير قابل للتحويل ومن ثم يكون قابلاً له . أما المستأنف عليها الآخرين فقد رضينا بهذا الحكم ولم يستأنفاه .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على عقد الرهن الحيازي المسجل أنه تم في ١٩٢٧/٧/٢١ ما بين مورث المستأنف عليه من الثالث للسابع المرحوم حسن عخير داود بصفته دائن مرتين وبين المستأنف عليه الثاني بصفته مدين رهن وقد ارتهن الأول من الثاني ٩ أسهم و٨ أقراريط أطيافاً ذراعية ملحقة بناحية ميت الكوم مركز تلا موضحة الموقع والحدود والمعام به في مقابل

عليها الأولى اقامت الدعوى المستأنفة ابتداء أمام محكمة تلا الجزئية على المستأنف وباقي المستأنف عليهم من الثاني الأخير بصحيفتها المعلقة بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٥٠ يطلب الحكم لها أولاً وبصفة أصلية بالزام المستأنف عليه الثاني ( أحمد محمد الدرين ) بمبلغ ٦٥٠٠ قرش مع المصروفات . ثانياً وبصفة احتياطية ( ١ ) بالزام المستأنف بمبلغ ٣٢٥٠ قرشاً مع المصروفات المناسبة ( ٢ ) بالزام المستأنف عليهما الآخرين بمبلغ ٣٢٥٠ قرش مع المصروفات المناسبة كذلك مع شمول الحكم في الحالتين بالنفاذ المعجل وبغير كفالة وقالت شرعاً لدعواها إنه بموجب عقد رهن حيازي مسجل رقم ٢١ لبرابر سنة ١٩٢٧ ارتهن المرحوم حسن عخير داود مورث المستأنف عليهم من الثالث إلى السابع من المستأنف عليه الثاني ١٦ س ٨ ط أطيافاً ذراعية ملحقة بناحية ميت الكوم مركز تلا منووية في مقابل دين مقبوض قوامه ٦٥٠٠ وقد وضع الدائن المرتين يده على العين المرهونة حتى وفاته ومن بعده قام المستأنف عليهما الثالث والرابع من ورثة الدائن المرتين بتحويل نصيبهم في هذا الدين وقدره النصف للمستأنف عليهما الأولين اللذين قاما بدورهما بتحويله للمستأنف عليها الأولى بموجب قرار مؤرخ ١٩٤٩/٩/٣ وكذلك قام بقية الورثة وهم المستأنف عليهم الخامس والسادسة والسابعة بتحويل نصيبهم فيه ويقدر بالنصف كذلك للمستأنف الذي حوله بدوره للمستأنف عليها الأولى بموجب إقرار مؤرخ ١٩٤٩/١١/٤ ، وبذلك أصبحت المستأنف عليها الأولى المتسلطة على دين الرهن بتمامه ولما أرادت وضع يدها واستغلال العين المرهونة تعرض لها الدين الرهن ( المستأنف

الأصل المرفوض لبيان نصاب الاستئناف وفقاً لنص المادة ٤١ مرافعات لا يقوم على أساس ، لأن الطلب الأصلي الموجه من المستأنف عليها الأولى للاستئناف عليه الثاني سنده القانوني فقد ألغى الرهن الموقع عليه منه ، أما سند المستأنف عليها الأولى في مطالبة المستأنف بالمبلغ موضوع هذا الاستئناف فرد أنه استولى منها بغير وجه حق على هذا المبلغ في مقابل تحويله إليها جانب من دين غير قابل للتحويل ، وشتان بين السببين القانونيين في المطلبين الأصلي والاحتياطي .

وحيث إنه وإن كان الطلب المستأنف في ذاته غير قابل للاستئناف إلا أنه شطر من طلب احتياطي يجمع بينهما وحدة السبب ويريد بحرمها على العدد الأقصى للنصاب الاتحائي للقضاء الجزئي ، وبيان ذلك أن المستأنف عليها تطلب في طلبها الاحتياطي كل من المستأنف والمستأنف عليهما الآخرين بردهما استولوا عليه منها بغير وجه حق بتحويلهم إليها دين غير قابل للتحويل فثبت لبيان نصاب الاستئناف بالنسبة للطلب الاحتياطي بشرطه قيمتهما مجتمعة لوحدة السبب فيهما وقيمة الطلب الاحتياطي بشرطه مبلغ ٦٥٠ قرش أي أكثر من النصاب النهائي للقضاء الجزئي ، وبذلك يكون كل شطر منه قابلاً للاستئناف مستقلاً عن الآخر وإن نقص في ذاته عن نصاب الاستئناف وفقاً لنص المادة ٤١ مرافعات لوحدة السبب في الشطرين .

وحيث إنه لا يرد على ذلك بأن بعض المقتضى عليهم في أحد هذين الشطرين وهم المستأنف عليهما الآخرين رضياً بهذا الحكم ولم يستأنفوا بالنسبة لما قضى عليهما به وبذلك يهبط رصيد الدين المتنازع في قابليته للتحويل إلى مبلغ ٣٢٥٠ قرش نصيب المستأنف الذي

دين مقبوض قوامه ٦٥٠٠ قرش أتفق على سداده عند الميسرة — ولم يشار فيه لا تصريحاً ولا تليحاً على قابلية هذا الدين للتحويل أو عدم قابليته له — ولا يتحمل المقام هذا ترجيح أحد الرأيين على الآخر — لأن هذا الحكم قاصر على الدفع الخاص بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب المثار من المستأنف عليها الأولى — ولا يتناول صميم الموضوع .

وحيث إن نص المادة ٤١ مرافعات صريح في أنه إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة من سبب واحد — كان التقدير باعتبار قيمتها جملة — أما إذا كانت ناشئة من أسباب قانونية مختلفة — كان التقدير باعتبار كل منها على حدة ، وحاصل هذا النص أنه يمتنع النظر إلى السبب القانوني الملتصق للحق المطالب به — فإذا كان واحداً — كان الطلب واحداً ، وإن تعددت موضوعاته وإن كان متعدداً كانت الطلبات متعددة وعليه إذا كانت الطلبات المتعددة تستند كلها إلى سبب قانوني واحد جمعت هذه الطلبات وأعتبرت قيمة الدعوى مجموعها .

وحيث إن السبب القانوني الواحد هو الواقعة التي يستند منها المدعي الحق في طلبه فهو الحق ، سواء كان هو العقد أو الإرادة المنفردة أو العمل مشروطاً أو غير مشروط أو الإلزام بلا سبب قانوني (راجع شرح قانون المرافعات الجديد الدكتور عبد المتعم الشرفاوي بند ١٦٨ والمرافعات للدكتور محمد حامد فهمي بندي ١٧٢ و١٧٣ والمرافعات للشياوي ١٣ بند ٦١٣ والمرافعات لأبو هيف بند ٥٦٨) .  
وحيث إنه على ضوء هذه المبادئ القانونية السليمة يتبين أن ما ينادى به المستأنف من ضرورة ضم طلبه المستأنف إلى الطلب

٢١ من قانون نزح الملكية للنفقة العامة أن الطعن في تقدير الخير قد سمح به لكل من طلب نزح الملكية والمنزوعة ملكيته في شأن تقدير الثمن أو التعويضات — وأن من أراد منهم الطعن في ذلك وجب عليه رفعه في الميعاد وبالطرق المرسومة في القانون.

٢ — إن الاستيلاء الفعلي على العقار يقوم مقام القرار الوزاري المنصوص عنه بالمادة ١٨ من قانون نزح الملكية رقمه سنة ١٩٠٧ — إذ أن المقصود بقرار الوزير أن يكون إعلاناً بتام الإجراءات وبده الحكومة في وضع يدها على العين المستولى عليها . فإذا كان الاستيلاء قد حصل بالفعل فلا يمكن أن يكون هذا الفعل المادي بأقل أثراً من الاعلان الواجب أن يسبقه والذي يكون الاستيلاء نتيجة له .

٣ — إذا استولت الحكومة على عقار ثم استصدرت مرسوماً بنزع الملكية وجب إلزامها بمقابل الربع من تاريخ الاستيلاء إلى تاريخ صدور المرسوم بنزع الملكية لأنها تعتبر في تلك الفترة في مركز الناصب بغير سبب قانوني . أما عن المدة التي تلي المرسوم أو الاتفاق على التسليم فإن يدها تصبح شرعية ولا يصح إلزامها بالربع إنما تلزم بالفوائد القانونية للثمن ومن تاريخ المطالبة الرسمية فقط وذلك في حالة عدم إيداعه خزينة المحكمة أعمالا لنص المادة ١٧ من قانون نزح الملكية المذكور .

لم يقبل هذا الحكم ، وبذلك يصبح هذا النصيب المتبقى من الدين المتنازع فيه ، فلا يجوز استئنافه وفقاً لنص المادة ٣٤ مراقبات ، لأن المبررة هي بالحالة التي كانت عليها الدعوى حتى صدور الحكم ، فرفض بعض المحكوم عليهم هذا الحكم ، لا يفوت على المتضرر منهم حقه في الاستئناف ، لأن الرضاء المغفوت هو الذي يقع قبل صدور الحكم لا بعده .

و حيث إنه لذلك يتعين رفض الدفع المقدم من المستأنف عليها بصددهم جواز الاستئناف لقلة النصاب وجوازه .

و حيث إنه بالنسبة للاستئناف من حيث القانون فقد استوفى شرائطه القانونية الأخرى ومن ثم يتعين قبوله شكلاً .

( قضية الفيج سيد عبد العزيز التي ضد نصبة محمد خليل وآخرين رقم ٣١ من سنة ١٩٥٢ برئاسة ومضوية حضرات الأساندة محمد أحمد الريان وكيل المحكمة وعبد الحميد السيد عبد الوهاب وعبد الرحمن عوض زين الدين القاضيين ) .

٣٩٤

محكمة بنها الابتدائية

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — خير . تقدير أملاك متزوج ملكيتها . الطعن فيه . لمطالب نزح الملكية والمنزوعة ملكيته . لمرط مراعاة الواويعد .

ب — الاستيلاء الفعلي على العقار يقوم مقام القرار الوزاري المنصوص عنه بالمادة ١٨ من قانون نزح الملكية .

ج — ربح العقار المنزوع ملكيته . لإزام الحكومة به من تاريخ الاستيلاء إلى تاريخ صدور المرسوم .

د — ثمن العين المنزوع ملكيتها . وقت نزح الملكية لا وقت صدور المرسوم .

المبادئ القانونية

١ — المفهوم من أحكام المادتين ٢٠

الشان واما بضم الحكومة إلى المال العام  
عقاراً مملوكاً لأحد الأفراد دون أن تتخذ  
الاجراءات المنوه عنها في قانون نزع  
الملكية المذكور .

( قضية فاطمة هاشم صالح امام ضد مدير مصلحة  
السكك الحديدية رقم ٥٥ سنة ١٩٥٢ وثلاثة وعضوية  
حضرات الاساتذة محمد حسن علي وكيل المحكمة ومصطفى  
الاسيوطي ومصطفى البنداري القاضيين ) .

٤ - العبرة في تقدير ثمن العين المنزوع  
ملكيتها هي بوقت نزع الملكية لا بوقت  
صدور المرسوم .

٥ - إن نزع الملكية للنفعة العامة كما  
يكون باتفاق مباشر باتباع القواعد والإجراءات  
التي قررها قانون نزع الملكية للنفعة  
العامة . يمكن أن يكون أيضاً بطريق غير  
مباشر باتفاق الحكومة مباشرة مع أصحاب

## قضاء المحاكم الكلية القضاء التجاري

٢ - في حالة بيع العروض وغيرها  
من المنقولات طبقاً للسادة ٤٦١ مدني إذا  
اتفق على ميعاد لدفع الثمن وتسليم المبيع  
يكون البيع مفسوخاً بدون حاجة إلى إنذار  
رسمي إذا اختار البائع ذلك فإذا اختار البائع  
الفسخ ليس له أن يعود ويطالب بالثمن .

٣ - يترتب على فسخ العقد لعدم دفع  
الثمن وسحب البضاعة في الميعاد المتفق عليه  
أن للبائع الحق في طلب التعويض ويشمل  
هذا التعويض الفرق بين السعر المتفق عليه  
والسعر في اليوم الذي كان يجب أن يسلم  
فيه المشتري الشيء المبيع .

( قضية شركة أمطان خورمي بنانكي ضد موسى  
زكي وآخر رقم ١٠٧/١٩١٧ سنة ١٩٥٢ وثلاثة  
وعضوية حضرات القضاة أحمد قيس وعبد العزيز  
خطا وعبد طنطاوي ) .

٣٩٥  
محكمة طنطا الابتدائية  
٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - وكيل العمولة . حمل باسمه الحساس . هو  
المستوله عنه خصصاً .  
ب - بيع العروض بشرط ميعاد الثمن . فسخ البيع  
في حالة التأخير دون تلبية .  
ج - فسخ العقد لعدم دفع الثمن . ينول للبائع  
حق التعويض .

المبادئ القانونية

١ - إذا أجرى الوكيل بالعمولة العمل  
باسمه الخاص فإن آثار الأعمال تنصرف  
إلى الوكيل بالعمولة دون الموكل فالوكيل  
بالعمولة هو الذي يصبح دائماً ومديناً للغير  
الذين تم التعاقد معهم كأن الوكيل بالعمولة  
أجرى هذه الأعمال لحسابه الخاص وينبئ  
على ذلك أنه هو الذي يطالب بضمن المبيع  
وبتسليم البضائع .

## قضا الضرائب

الضريبة في الحالة الأولى العمل أما وعاءها في الحالة الثانية فهو دخل رأس المال والعمل معاً .

٤ — إن ما ذكر بالمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ إنما جاء على سبيل المثال لا الحصر .

### الأسباب

وحيث إن الوقائع تتلخص في أن مأهوية ضرائب عابدين أول رأيت إخضاع دخل الخرج إلى ضريبة الأرباح التجارية قائلة إن المهن الواردة بالمادة ٧٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ والقرارات الوزارية اللاحقة ومنها القرار ٢٥ سنة ١٩٤٠ وردت على سبيل الحصر لا المثال وقد ردت أرباحا للطاعن في إخراج فيلم ليلى بنت الأغنياء سنة ١٩٤٦ بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وحددت رأس المال الافتراضي ٣٠٠٠ جنيه عملاً بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ١٩٤١ سنة ١٩٤١ وأخطرت بالفوز رقم ١٩ في ١١/٢٢/١٩٥١ بخطاب موصى عليه بعدم الوصول .

وحيث إن الطاعن بنى طعنه على أن القضاء قد استقر على إدخال عدد من المهن ومنها مهنة الإخراج في عداد المهن غير التجارية وأن لجنة التقدير في عهدتها قضت في هذه الحالة الخاصة بأن نشاط هذا الممول بالذات من تمثيل وإخراج يدخل في مجال المهن غير التجارية وقد سبقت محاسبته عن نشاط سنة ١٩٤٦ وأن أحكام القانون تقضى بإجراء المحاسبة عن المدة الواحدة على أساس جميع فروع النشاط كله .

٣٩٦

لجنة طعن الضرائب بالقاهرة

١١ مارس سنة ١٩٥٢

- ١ — إخراج . مهنة تختلف عن الأعمال التجارية .
- ب — عرج . مصدر دخله كسب العمل .
- ج — ملباس الثفرة بين المهنة التجارية وغيرها .
- د — م ٧٢ من قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مثال .

### المبادئ القانونية

١ — مهنة الإخراج تختلف كل الاختلاف في طبيعتها عن الأعمال التجارية فبينما تعتمد الأولى على خبرة واسعة في فن التمثيل ومحاولة تبليغ الفكرة التي تدور حولها قصة المؤلف إلى جمهور النظارة على هيئة صور تتحرك على الشاشة للقيام بتمثيل أدوار القصة وصوت ينسجم مع تلك الصور دون الإخلال بمجهر فكرة المؤلف إذاً بالثانية وهي الأعمال التجارية تعتمد على الجهد والمال جنباً إلى جنب مع ما في ذلك من المخاطرة بالمال واحتمال ضياعه .

٢ — مصدر دخل المخرج هو كسب العمل وهل لا يعتبر ربحاً وإنما يعتبر مقابل أتعاب للخدمات التي يؤديها .

٣ — إن ضابط التمييز بين الخاصين لضريبة المهن الغير تجارية وبين الخاصين لضريبة الأرباح التجارية هو أن وعاء



المشرع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أقساماً لمخص الكتاب الأول بالضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة ومخص الكتاب الثاني بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومخص الكتاب الثالث بالضريبة على كسب العمل وجعل الباب الأول منه مخصصاً بالمرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات والباب الثاني مخصصاً بأرباح المهن غير التجارية وحدد الضريبة عليها على أساس مجموع القيمة الإجمارية .

وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم فإن مهنة الطاعن كمخرج تعتبر من المهن الغير التجارية .

وحيث إن مصلحة الضرائب ربطت على الطاعن ضريبة على أرباح المهن الغير تجارية من سنة ١٩٤٦ كما يبين من النموذج رقم ٤ ضرائب .

وحيث إنه يبين من مطالعة مستندات الطاعن أنه قام بإسداد الضريبة المستحقة عليه على أساس القيمة الإجمارية من السنة المذكورة .

وحيث إنه لما سبق بيانه يكون الطعن في محله رديعاً قبوله .

( قضية . . . . . ضد مأمورية ضرائب مابدين رئاسة وعضوية حضرات الأساندة حين لجى القاضي وديعى اسكندر ويوسف حين أبو سالم العضوين الحكوميين ) .

٣٩٧

لجنة طعن الضرائب بالقاهرة

أول أبريل سنة ١٩٥٢

١ - انقطاع . ماورد في ٣٨٣ و ٣٨٤ على سبيل المثال .

ب - المطالبة القضائية . منها . كل إجراء قانوني يتضمن إظهارية الدائن في تحسكه بمحقه ضد من كسرى القادوم في مصلحته .

ج - ليست المطالبة ماصرة على التكليف بالحضور أمام محكمة تألف من قضاة .

وحيث إن مهنة الإخراج تختلف كل الاختلاف في طبيعتها عن الأعمال التجارية فينبأ تعتمد الأولى على خبرة واسعة في فن التقييم ومحاولة تبليغ الفكرة التي تدور حولها قصة المؤلف إلى جمهور النظارة على هيئة صور تتحرك على الشاشة للقيام بتشثيل أدوار القصة وصوت ينسجم مع تلك الصور دون الإخلال بجوهر لفكرة المؤلف إذا بالثانية وهي الأعمال التجارية تعتمد على الجهد والمال جنباً إلى جنب مع ما في ذلك من الخطارة بالمال واحتمال ضياعه ومن ثم فصدور دخل المخرج كسب العمل وهو لا يعتبر دمجاً وإنما يعتبر مقابل أتعاب للخدمات التي يؤدها وأن ضابط التميز بين الخاصين لضريبة المهن الغير تجارية وبين الخاصين لضريبة الأرباح التجارية هو أن وعاء الضريبة في الحالة الأولى هو العمل أما وعائها في الحالة الثانية فهو دخل رأس المال والعمل معاً .

وحيث إن ما ذكر بالمادة ٧٢ من مهن إنما كان على سبيل المثال بدليل ما جاء بتقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ من المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ من أن المسادة المذكورة ولم تعدد كافة المهن غير التجارية بل اقتصر على ذكر الأكثر انتشاراً منها وأنها حددت المهن الخاضعة للضريبة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، وأن قرار وزير المالية الذي يصدر بإضافة مهنة جديدة إلى المهن الواردة بالمادة ٧٢ هو قرار تفسيري كاشف يرتد أثره إلى الماضي ( مراجع حكم محكمة النقض في القضية ١٧٤ سنة ١٩٠٩ القضائية في ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ) .

وحيث إنه لما كان لكل نوع من أنواع الضرائب ذاتية مستقلة تتميز بها عن غيرها فقد قسم

## المبادئ القانونية

١ - أسباب الانقطاع الواردة بالمادتين ٣٨٣ و ٣٨٤ مدني ليست على سبيل الحصر بل على سبيل المثال .

٢ - لم يقصد المشرع بالمطالبة القضائية معناها الحرفي المتعارف عليه إنما كل اجراء قانوني يتضمن إظهار نية الدائن في تمسكه بحقه ضد من تسرى التقادم في مصلحته .

٣ - ليست المطالبة قاصرة على التكليف بالحضور أمام محكمة تتألف من قضاة بالمعنى الذي قصده قانون استقلال القضاء بل يجب

أن تمتد إلى المطالبة التي يتضمنها كل تكليف بالحضور أمام أية هيئة عهد إليها المشرع بنظر خلاف معين ومن اختصاصها إصدار قرار أو حكم ملزم يمكن التنفيذ بمقتضاه تمشياً مع ما تطورت إليه النظم الاجتماعية والاقتصادية واستحدثت من القوانين الحالية .

٤ - إحالة الموضوع إلى لجنة الطعن بناء على طلب الطاعن يعتبر قاطعاً للتقادم لأن هذه الإحالة تتضمن قطعاً تمسك المصلحة بحقها والتمسك بالحق قاطع للتقادم .

( قضية . . . . ضد مأورية غراب مابدين رئاسة ومعدية حضرات الأساندة حسين تاجي القاضي ومعد عبد النعم يس ومعدل بسبلي العضوين الحكوميين ) .

## قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

٣٩٨

## محكمة القاهرة الابتدائية

٣١ مارس سنة ١٩٥٢

١ - قضاء مستعجل . لا يخرط أهلية التقاضي أمام القضاء العادي .

ب - مجبور عليه لسله أو لضعف قواه العقلية أو فاسر قبل بلوغه ثمانية عشر عاماً في أحوال الضرورة القصوى وبعد بلوغها له أن يلجأ للقضاء المستعجل .

## المبدأ القانوني

لا يستلزم القضاء المستعجل توافر الشروط اللازمة لأهلية التقاضي أمام القضاء العادي . فيجوز لكل من المجبور عليه للسله أو لضعف في قواه العقلية وللقاصر قبل

بلوغه سن الثماني عشرة سنة في أحوال الضرورة القصوى وبعد بلوغها أن يلجأ إلى القضاء المستعجل ويطلب الحكم له بالأجراءات الوقتية التي يراها كما يجوز رفع الدعوى عليه في هذا النطاق . والذي لا يجوز هو التنفيذ ضده إذ لا بد فيه من إدخال الوصي أو القيم . وفرق بين التقاضي والتنفيذ .

## المحكمة

و حيث إن الوقائع تقتض في أن مورد المستأنف عليهم المرحوم سدره بشاي أجر إلى المرحوم حسن جمال الدين مورد المستأنف وإلى قاضل م ر س صاغة قطعة

إثباتاً لدعواه شهادة الدراسة الابتدائية التي تفيد أن المستأنف مولود في سنة ١٩٣٣ كما تقدم نسخة من عقد الإيجار الخاصة بمورثه وشريكه فاضل مرسى صالح وثابت يظهر هذا العقد أن فاضل مرسى صالح قد تنازل عن حقه في عقد الإيجار المذكور إلى مورث المستأنف وأب مورث المستأنف سليم قد وافق على هذا التنازل ثم عدل البند الأول من عقد الإيجار يجعل قيمة الإيجار ثلاثة جنيهات حتى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ وتجدد لمدة أخرى بفضمة جنيهات شهرياً ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

وحيث إن محكمة الدرجة الأولى قضت بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ - أولاً - بإثبات تنازل المدعي عن خلاصة المدهى عليها الثانية - ثانياً - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها - ثالثاً - ألزمت المدعي عليه الأول بإخلاء العين المبينة بصحيفة التفاتح الدعوى وتسليمها للمدعي مع إزائه المصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرشاً مقابل أتعاب المحاماة وقد بنت قضاءها على أنه لا يشترط للتقاضى أمام القضاء المستعجل توافر أهلية كاملة سواء لأن طبيعة الاستعجال وما يجب اتخاذها من إجراءات سريعة لدفع الخطر الطارئ تتعارض مع المطالبة بأهلية التقاضى العادية ولأن أحكام القضاء المستعجل لا تؤثر على الموضوع أو أصل الحق الذي يبقى دائماً سليماً بالرغم من صدورهما وانتهى من ذلك إلى رفض الدفع وقبول الدعوى ثم تناول الحكم المستأنف الدفع بعدم الاختصاص مقررأ أنه بنى على سببين - أولاً - أن عقد الإيجار يتضمن إقامة مباني في الدين المؤجرة - وثانياً أن مدة الإيجارة لم تنته بعد وتطرق إلى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة قائلاً إن له أن يبحث أوجه النزاع التي يثيرها المدعى عليه

أرض قضاء مينة بصحيفة اقتراح الدعوى ونص في البند الأول من عقد الإيجار المذكور بأن الإيجار الشهري ثلاثة جنيهات مصرية من السنة الأولى التي تبدأ من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ وخمسة جنيهات من السنة التي تليها وتتجدد من تلقاء نفسها على أساس خمسة جنيهات شهرياً ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وبتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ تنازل فاضل مرسى صالح عن نصيبه في الإيجار إلى المرحوم حسن جمال الدين مورث المستأنف ووافق مورث المستأنف عليهم على هذا التنازل وبتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٥١ أخطر مورث المستأنف عليهم المستأنف بعدم رغبته في تجديد العقد بعد نهاية مدته في نهاية أغسطس سنة ١٩٥٠ وبوجوب تسليم العين في الميعاد المذكور . وبصحيفة معلنة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ أقام هذه الدعوى ضد المستأنف والسيدة بثينة حسن جمال الدين طالباً إلزامهما بإخلاء العين المؤجرة المبينة بصحيفة الدعوى وطردهما منها وتسليمها له مع إلزامها بالمصروفات والأتعاب وشغل الحكم بالنفاذ المؤقت وبلاكفالة وبنسخة الحكم الأصلية .

وقدم إثباتاً لدعواه عقد الإيجار والانذار سالف الذكر . وبجلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥١ تنازل الحاضر عن مورث المستأنف عليهم عن خلاصة السيدة بثينة جمال الدين وب نفس الجلسة دفع الحاضر عن المستأنف بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى أهلية لأن المستأنف قاصر وأنه مشمول بوصاية والدته السيدة حسيه محمد كما دفع أيضاً بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة على أساس أن الأرض أقيمت عليها مبان وأن عقد الإيجار غير محدد المدة ومن ثم تكون مدته لم تنته بعد . وبذا تصبح محكمة قضاء الأمور المستعجلة غير مختصة أيضاً . وقدم

أولاً — إن القول بأن القضاء المستعجل لا يتطلب شرط الأهلية الكاملة. لا يؤخذ به على إطلاقه ولا يسوغ حرمان القصر من الدفاع بواسطة من يمثلهم قانوناً وهو الوصي إذ لم يؤخذ بهذا المبدأ إلا لدفع خطر داهٍ وليس الأمر في هذه الدعوى كذلك.

ثانياً — إن الإنذار باطل لأنه لم يوجه للوصية ووجه للقاصر.

ثالثاً — إن البند الثالث من العقد فسخه الاتفاق اللاحق الذي وافق بمقتضاه مورث المستأنف عليهم على انفراد مورث المستأنف بالإيجار والذي لم يحدد مدة.

دوحيث إن هذه المحكمة قضت بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ بانقطاع سير الخصومة لوفاة المستأنف عليه إلا أن المستأنف حركها بصحيفة معلنة في ١٩٥٢/٢/٢٦.

دوحيث إن الحكم المستأنف في محله للأسباب التي تأخذ بها هذه المحكمة وتجهلها أسباباً لها وتضيف إليها أنه من المبادئ المسلم بها أن التقاضي أمام القضاء المستعجل لا يتطلب توافر الشروط اللازمة لأهلية التقاضي أمام القضاء العادي فيجوز لكل من المحجور عليه السفه أو الضعف في قواه العقلية أو للقاصر بعد سن الثامنة عشرة سنة أو حتى قبل ذلك في أحوال الضرورة القصوى أن يلجأ إلى القضاء المستعجل ويطلب الحكم له بالإجراءات الوقفية التي يراها. كما يجوز أيضاً للغير أن يرفع الدعاوى المستعجلة على عديم الأهلية في نطاق ما تقدم دون احتياج لتوافر شروط أهلية التقاضي العادي في المدعى عليه، وإنما الذي لا يصح فقط هو التنفيذ في مواجهة شخص عديم الأهلية وعلى ذلك يبطل التنفيذ الحاصل

في دعوى الإخلاء لا ليفعل في موضوعها وإنما ليتبين ما فيها من الجذوهي تقوم على أساس من الاختيار أم قصد بها شل اختصاصه ومنعه من نظر الدعوى وتطرق من ذلك إلى القول بأنه وإن كان عقد الإيجار قد تضمن التصريح للمستأجر بأقامة مبان على العين المؤجرة إلا أن هذا لا يغير من الحقيقة الواقعة وهي أن الأرض المؤجرة هي أرض قضاء وأن القانون رقم ١٢٩ سنة ١٩٤٧ قد استثنى الأرض القضاء من تطبيق أحكامه عليها ولا يغير من ذلك إقامة المستأجر مبان أو منشآت عليها وأنه بالنسبة للسبب الثاني من أسباب الدفع بعدم الاختصاص فإن موافقة مورث المستأنف عليهم الواردة بظهر نسخة عقد الإيجار المقدمة من المستأنف والتي نص فيها على أن الإيجارة تبقى سارية لفساية ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٠ وتحدد لمدة أخرى من أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ فإن هذه العبارة دالة بلفظها على أن الإيجارة معددة بمدة نهايتها آخر أغسطس سنة ١٩٥٠ وأنه حتى على فرض التسليم بأن العقد غير محدد المدة فإن البند الثالث من عقد الإيجار قد رسم طريقة انقائه ويحصل ذلك بالتنبيه من أحد الطرفين على الآخر قبل نهاية السنة بشهرين على الأقل. وقد نهى مورث المستأنف عليهم على المستأنف في أول مايو سنة ١٩٥١ بعدم رغبته في تجديد العقد بعد نهاية مدته في آخر أغسطس سنة ١٩٥١ وانتهى الحكم من ذلك إلى أن الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس ويستين رفضه.

دوحيث إن المستأنف أقام استئنافه بغية الحكم له بقبوله شكلاً وفي الموضوع طلب أصلياً بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى واحتياطياً بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها وأسس استئنافه على ما يأتي :

ومن حيث إن المستأنف قد دفع الدعوى باعتبار الحجر كان لم يكن لعدم تجديد يوم البيع خلال ٦ شهور من تاريخ توقيع الحجر إذ أن الحجر قد توقع في ١٣/٧/١٩٥٠ ولم يطلب بيع المحجوزات إلا في ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٢ واستند في ذلك إلى المادة ١٩٩ مرافعات وقد طلب المستأنف عليه رفض الدفع وتأيد الحكم المستأنف .

ومن حيث إن لا خلاف بين الطرفين في أن الحجر المتوقع بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٥٠ هو حجر تحفظي قضى بتثبيته بموجب محضر الصالح المؤرخ في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ والمصدق عليه من المحكمة بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ومن حيث إن البحث يدور الآن فيما إذا كانت م ١٩٩ مرافعات تنطبق على الحجر التحفظي أم أنها قاصرة على الحجر التنفيذي وبالرجوع إلى قانون المرافعات يتبين أنه أشار في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الأول إلى الحجر التنفيذي وبين إجراءات التنفيذ الخاصة به وتحديد يوم البيع ثم أفرد للحجر التحفظي الفصل الرابع من الباب المذكور فنص في م ٢٥٥ مرافعات على أن تتبع في الحجر التحفظي القواعد والإجراءات المنصوص عليها في الفصل الأول عدا ما تعلق منها بتحديد يوم البيع مما يستفاد منه صراحة أن كل ما يتعلق بتحديد يوم البيع في الحجر التنفيذي لا يسرى على الحجر التحفظي والعلة في ذلك ظاهرة إذ أن الدائن عند توقيع الحجر التحفظي لا يملك التنفيذ ببيع هذه المحجوزات إلا بعد ضرورة هذا الحجر تنفيذا ما عدا المسائل التي ينص عليها القانون صراحة فيكون البيع بأمر خاص من قاضي الأمور الوقية كما هو الحال في حالة تعرض المحجوزات للنهب وما مائل ذلك .

في مواجهة شخص قاصر أو محجور عليه دون إدخال الوصي أو القيم عليه ومن ثم وجب عدم الخلط بين رفع الدعوى من عديم الأهلية أو عليه أمام القضاء المستعجل وبين التنفيذ عليه (راجع قضاء الأمور المستعجلة لرابب باشا نبذة ١٣٠ و ١٣١ ص ١٠٩) .

وحيث إن الحكم المستأنف قد حالقه التوفيق فيما قضى به ومن ثم يتمين تأييده .

وحيث إن المستأنف قد خسر استئنافه وبذا يتمين إلزامه بمصروفاته شاملة أتعاب المحاماة طبقا لنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

( قضية رشاد جال الدين ضد ورثة سدره بغاي رقم ٢٤ سنة ١٩٥٢ م مصر رئاسة ومضوية حضرات الأساندة عبد الستار خليفة المناوي وكيل المحكمة ومحمد صادق الرشيدى وحسين عوض برنى القاضين ) .

٣٩٩

محكمة المنيا الابتدائية

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢

حجر تحفظي . عدم خضوعه للمادة ١٩٩ مرافعات إلا من وقت حلول الدين المحجوز به كله أو بعضه .

المبدأ القانوني

الحجر التحفظي الذي صار تثبيته لا يصبح تنفيذا ولا يخضع لحكم المادة ٥١٩ مرافعات إلا من وقت حلول الدين المحجوز به كله أو بعضه .

الحكم

من حيث إن الموضوع قد تناول الحكم المستأنف فلا محل لترديده .

ما تستظهره المحكمة من ظاهر محضر الصلح .  
 ومن حيث إنه لذلك يكون الدفع باعتبار الحجر كأن لم يكن في غير محله ويتعين رفضه وتكون محكمة أول درجة قد أصابت في قضائها برفض الاشكال ويكون حكمها واجب التأيد ولا محل للدعوى ما أثاره الخصوم من ناحية اعتبار محضر الصلح بعد التصديق عليه حكماً أو عقداً .

ومن حيث إن المستشكل قد خسر استئنافه فيلزم بمصرفاته همل بالمادتين ٣٥٧ و ١٦٦ مرافعات .

( قضية ديمري يوسف والدس ضد شاكر جرجس بسطس وآخر رقم ١٧٠ سنة ١٩٥٢ رئاسة وعضوية حفترات الأساندة عبد الوهاب محمد الطياوي وكيل المحكمة وأحمد عبد الحميد الشريف ومحمد عمو أبو يوسف المفاضين ) .

#### ٤٠٠

#### محكمة القاهرة الابتدائية

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

جلس مل . اختصاصه في تحديد أنواع الأحوال الشخصية . قانون قدرى باشا .

القانون الواجب التطبيق الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس أو قواعد العدل والانصاف .

#### المبدأ القانوني

إن المادة ١٦ من لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس الصادرة في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ قصدت أن يكون العبرة في تحديد أنواع الأحوال الشخصية بما جاء بكتاب الأحوال الشخصية الذي نشر مع قوانين المحاكم المختلطة وقانون قدرى باشا ، أما القانون الواجب التطبيق

و حيث إنه لما تقدم لا يكون الحجر التحفظي عاصماً لحكم م ٥١٩ إلا عند ما يصبح تنفيذياً وعندئذ يبدأ في البحث في كيفية ومدى تطبيق م ٥١٩ مرافعات .

ومن حيث إن الحجر التحفظي موضوع الدعوى قد توقع بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٥٠ ثم سارت الدعوى بشأن الدين وتثبت الحجر التحفظي إلى أن انتهت الدعوى بالتصديق على محضر الصلح المقدم من الطرفين بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وفيه اتفق في البند الرابع من هذا الصلح على أن الدين المستحق قبل المستأنف يدفع على أقساط أولاً في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ كما نص في البند الخامس منه على قيام الحجر وأن يصبح تنفيذياً .

ومن حيث إن حقيقة النزاع تنحصر في تاريخ صيرورة هذا الحجر تنفيذياً أو تاريخ تصديق المحكمة على محضر الصلح أم تاريخ آخر وما هو هذا التاريخ ؟

ومن حيث إنه بالرجوع إلى البند الرابع من محضر الصلح تبين أن الطرفين اتفقا على سداد الدين على أقساط يستحق القسط الأول في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ ومن ثم لا ينشأ حق الدائن في التنفيذ إلا عند حلول القسط الأول أى أن الحجر يظل حجراً تحفظياً حتى تاريخ حلول أول قسط ٥ مارس سنة ١٩٥٢ ومن ثم ينقلب إلى حجر تنفيذي متى صار كذلك وجب تطبيق أحكام م ٥١٩ مرافعات باعتباره حجراً تنفيذياً من ذلك التاريخ وتبدأ مدة الستة شهور المنصوص عليها في م ٥١٩ مرافعات أما قبل ذلك أى قبل حلول ميعاد الاستحقاق فيظل الحجر حجراً تحفظياً وصيرورته تنفيذياً تزجله حتى يحل ميعاد القسط الأول بمقتضى محضر الصلح الذي أصبح سندا تنفيذياً وهذا

لأنهما من الطلبات الموضوعية التي يأنى الفصل فيها على المساس بالموضوع وقضت بالاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل فيه استناداً إلى أنه بالنسبة للأقباط الأرثوذكس يرجع إلى الأمر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ واللائحة الداخلية لمجالسهم الصادر لها قرار وزارة الداخلية بتاريخ ١٦/١١/١٩٢٠ التي قررت في المادة ٢٣ منها أن تحكم المجالس المليية في مواد الأحوال الشخصية بحسب قانون الأحوال الشخصية القبطي الأرثوذكسي وإلا فبمقتضى قواعد العدل والانصاف وأنه من مؤدى ذلك ألا يقضى في مسائل النفقات في هذه المجالس طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقالت محكمة أول درجة فيما يتعلق بإعلان الحكم الملى إنه ظاهر من أصل الإعلان أنه قد اشتمل على الصيغة التنفيذية .

ومن حيث إن المستأنفين أقاما هذا الاستئناف وطلبوا فيه إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بطلبائهما المفصلة في عريضة دعوتهما الابتدائية واستندا في ذلك إلى أن كتاب الأحوال الشخصية لقدرى باشا الذى يتضمن أحكام الشريعة الإسلامية هو الواجب التطبيق في أحوال النفقات ونصوص اللائحة الصادرة في ١٦ / ١١ / ١٩٢٠ فإنه فيما يتعلق بإعلان الحكم الملى فإن العبرة بالصورة المعلنة لا بأصل الإعلان .

ومن حيث إن دفاع المستأنفين حسبا هو ظاهر من عريضة استئنافهما ومذكراتهما والمرافعة الشفوية التي تمت في القضية بتلخيص في أن المادة ١٦ من لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس الصادرة في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ قد جعلت الفصل في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة لأبناء الملة وفقاً

إذا كانت المسألة من مسائل الأحوال الشخصية فلم تتعرض له هذه المادة . بل تعرضت له المادة ٢٣ من لائحة الاجراءات الداخلية للمجالس المليية . وجعلت المرجع إلى الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس وإلا فقواعد العدل والانصاف .

### المكرر

ومن حيث إن الاستئناف رفع وقيد في الميعاد من حكم قابل له واستوفى عريضته شكلاً القانوني فهو مقبول شكلاً .

ومن حيث إن وقائع الدعوى مبنية تفصيلاً بالحكم المستأنف رقم ١٦٩٣ لسنة ١٩٥٢ مستعجل القاهرة وتجعل في أن المستأنف عليها الأولى طالبت المستأنفين أمام المجلس الملى الفرعى للأقباط الأرثوذكس بنفقة أقارب وقد قضى لما المجلس الملى ابتدائياً واستئنافياً بهذه النفقة ولما أرادت التنفيذ بها استشكل المستأنفان ودفعا الدعوى المستأنفة وطلبوا فيها عدم الاعتداد بالحكم الملى السابق وإيقاف تنفيذه إذ أن المجلس الملى خرج على حدود ولايته ولم يطبق أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالنفقات وذلك أعمالاً لنص المادة ١٦ من الأمر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ مما يتعين معه الحكم بعدم الاعتداد بحكم المجلس الملى المذكور كما طلبا القضاء بطلان إعلان الحكم الملى لعدم اشتغال الصورة المعلنة على صيغة الأمر بالتنفيذ مع إلزام المستأنف عليها الأولى بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقد قضت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بالنسبة لطلي هدم الاعتداد بالحكم الملى وبطلان إعلانه

الأردن وذلك تحكيمها قواعد الشريعة الإسلامية هو قول لا سند له من القانون ويكون ما ينعمه المستأنفان على حكم المجلس الخلى من عدم الزامه قواعد الشريعة الإسلامية في غير محله .

ومن حيث إن ما أثاره المستأنفان بشأن بطلان إعلان الحكم الخلى إليهما لعدم اشتغال صورة إعلانهما على الصيغة التنفيذية فضلاً عن أن أصل الإعلان ثابت به الصيغة التنفيذية فإن الصورة المسجلة إليهما قد اشتملت على الحكم المراد تنفيذه وهو حكم استئنافي وثابت أن الصورة التنفيذية تسلمت للمستأنف عليها الأولى للتنفيذ بمقتضاها ضد المستأنفين كما أنه ثابت بالصورتين المملكتين للمستأنفتين أنه قد تصدق من محافظة القاهرة على الحكم لحيازته الشكل القانوني وشموله بالنفاذ وقد أصبح بذلك الإعلان صحيحاً طبقاً للمادة ٦٠٠ مرافعات ومن ثم فإن القول رغم ذلك بأن الصيغة التنفيذية لم ترد في صورتى الإعلان يكون غير ذى اعتبار .

ومن حيث إنه لما تقدم ولما جاء بالحكم المستأنف من أسباب مسببة ترى المحكمة الأخذ بها وتعملها أسباباً لها فيكون الاستئناف في غير محله ويتعين رفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف .

ومن حيث إن المستأنفين وقد خسروا هذا الاستئناف فيتمتع إليهما مبروراته شاملة مقابل أتعاب عمارة للمستأنف عليها الأولى عملاً بنص المادتين ٣٥٦ و٣٥٧ مرافعات .

( قضية مهيل ناشد وآخر ضد: فليم سليم رقم ٧٣١ سنة ١٩٥٢ س مصر رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة عبد الستار خليفة المناوى وكيل المحكمة ومحمد صادق الرشيدى وحسين عوض برفق الناشدين )

لاحكام الشريعة الإسلامية الواردة بكتاب قدرى باشا .

ومن حيث إن المادة ١٦ السابق الإشارة إليها تنص على أنه من وظائف المجلس الخلى النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذى صار نشره في قوانين المحاكم المختلطة - أما مسائل الارث . الخ . وظاهر من هذا النص بجلاء أن المادة قد نصت على أن يكون العبرة في تحديد أنواع الأحوال الشخصية لما جاء بكتاب الأحوال الشخصية الذى صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة فيرجع لمعرفة ما إذا كان الخلاف المعروض من مسائل الأحوال الشخصية من عدمه لكتاب الأحوال الشخصية لبيان ذلك وتقرير ما إذا كان النزاع يدخل ضمن مسائل الأحوال الشخصية أم لا . أما القانون الواجب التطبيق إذا ما كانت المسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن هذه المادة لم تعرض له ولم تشر إليه بأى إشارة .

ومن حيث إنه فضلاً عما تقدم فإن الظاهر من نص المادة ٢٣ من لائحة الاجراءات الداخلية للمجالس المحلية للأقباط الأرثوذكس المصدق عليها من وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ والمندرجة بالوقائع المصرية بالعدد ١٠٣ الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وإن المجالس المحلية تحكم في مواد الأحوال الشخصية بحسب قانون الأحوال الشخصية القبطى الأرثوذكسى وإلا فبمقتضى قواعد العدل والانصاف ، ومن ثم فإن القول بعد ذلك بأن مسائل الأحوال الشخصية بين الأقباط



٤٠١

## محكمة القاهرة الابتدائية

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - قانون بلد المتوفى . مناهل . تطبيق طبقا  
للمادة ٩٣٩ و ٩٤٦ من قانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١  
ب - القانون اليوناني غير خاضع للموافقة المذكور.  
ج - م ٩٩ مرافعات . بطلان . لا محل لتطبيقها  
هند طلب تعيين مدير مؤقت للتركة .

## المبادئ القانونية

١ - إذا كان بلد المتوفى لا يوجب  
تعيين مدير للتركة أو تثبيت منفذ وصيته  
فإن المادة ٩٣٩ من القانون رقم ١٢٦  
لسنة ١٩٥١ الخاص بأحوال الأجانب  
الشخصية لا تنطبق، ذلك لأنها نصت في عبارة  
واضحة صريحة على أن تعيين مديرى التركات  
أو تثبيت منفذى الوصية أو تعيينهم حيث  
يقضى قانون بلد المتوفى بذلك من اختصاص  
المحكمة الابتدائية الكان في دائرتها محل  
افتتاح التركة . فعبارة حيث يقضى قانون بلد  
المتوفى بذلك تنصرف الى ما قبلها من التعيين  
والتثبيت . فلا تنطبق من طريق عكس  
المفهوم - حيث لا يقضى قانون بلد المتوفى  
بذلك .

٢ - ولا محل أيضاً لتطبيق المواد  
اللاحقة الى هذه المادة لغاية المادة ٩٤٦ لأنها  
وجدت لتواجه الأوضاع التى تستلزمها  
قواعد الإرث فى بعض القوانين وعلى  
الأخص الشرائع الانجلوسكسونية التى  
تعتق مبدأين هامين هما حرية المورث التى  
تكاد تكون كاملة فى التصرف فى التركة بطريق  
الوصية واختيار منفذ لها وخضوع التركة

لنظام يقرب من نظام التصفية وقيام منفذ  
أو مدير على شئون التركة يكون تعيينه بمعرفة  
القاضى . أما الشرائع الأخرى التى لا تدبر  
بها تين القاعدتين فلا ينطبق عليها نص هذه المواد

٣ - إن القانون اليونانى غير خاضع  
للموافقة لأنه خارج عن نطاق  
الانجلوسكسونية وما شاكلها فلا يخضع  
التركة للتصفية بل يعمل علاقة الورثة بالتركة  
علاقة الملاك على الشيوع كل بنسبة نصيبه .  
ومن ثم لا يوجب تثبيت منفذ الوصية بمعرفة  
القاضى . ويكفى قبول منفذ الوصية المهمة  
أو رفضها بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التابع  
لها محل التركة بحضور يحضر بذلك (مادة ٢٠١٩  
يونانى) . وعلى ذلك فلا محل لتعيين مدير  
مؤقت وفقاً للمادة ٩٦٧ من القانون رقم ١٢٦  
لسنة ١٩٥١ إذ لا محل لتطبيقها أيضاً فى  
الشرائع التى لا تخضع لنظام تعيين مدير للتركة  
أو تثبيت منفذ الوصية .

٤ - لا محل لتطبيق المادة ٩٩ مرافعات  
التي ترتب البطلان على غدم تدخل النيابة  
فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو  
بالجنسية - لا محل لتطبيقها فى اتخاذ اجراء  
مؤقت كطلب تعيين مدير مؤقت للتركة  
لأن هذا لا يمس المسائل الموضوعية المتعلقة  
بالأحوال الشخصية أو الجنسية . كما أن  
المادة ١٠٦ مرافعات لم ترتب البطلان على  
مخالفة اعتبار النيابة آخر من يتكلم .

( قضية السيدة ترندفيل أكبلا وآخرين ضد  
استنكر سرباكس من نفسه وبصفته وآخرين  
رقم ١٠٨٠ سنة ١٩٥٢ من مصر بالهيئة السابقة ) .

## قضاة المحاكم الكلية

### قضاء الجنج

خاضعة لسلطان القضاء ولا تأثير لها على حق النيابة في جواز الاستئناف من عدمه .

٤ - فيما عدا حالات الاختصاص وغالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله فإن الحالة الوحيدة التي تحرم فيها النيابة من استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنج هي ما إذا كان أقصى حد منصوص عليه في المادة المطلوب توقيع عقوبتها خمسة جنجيات فقط دون غيرها فالحكم الذي يصدر بالترامه مهما قلت يكون ملزماً لها .

٥ - في استئناف النيابة للجنج المحكوم فيها بخمسة جنجيات أو ما قل عنها تفرج على المتهم الذي لم يجر له القانون الاستئناف وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ ج ١ . فيستعيد ما فاتته من دفاع وللحكمة أن تؤيد الحكم أو تلتفيه أو تعدله ضده أو لمصلحته .

#### المحكمة

د حيث إنه تحقق للحكمة صحة إعلان المتهم لجلسة اليوم وتختلف رغم ذلك عن الحضور فيها بشير مسوخ مشروع فلها حق القضاء في غيبته عملاً بنص المادة ٢٣٨ ج ١ .

د وحيث إن النيابة العامة وأجهت كال الرسمي زبدان الشيرر بأن غيبته الاتهام بأنه بناحية سيجر من أحيان مركز طنطا بمديرية

٤٠٢

محكمة طنطا الابتدائية

١٤ مايو سنة ١٩٥٢

١ - عقوبة . طلب النيابة تطبيق إحدى مواد قانون العقوبات . القصد منها . أقصى العقوبة .

ب - استئناف . مناهل . الحد الأقصى للعقوبة بصرف النظر من العقوبة المحكوم بها ولو قلت عن جنجيات .

ج - لا تملك النيابة حق تحديد الجزاء أو التدرج فيه .

د - حالة عدم جواز الاستئناف .

ه - استئناف النيابة في الجنج المحكوم فيها بأقل من خمسة جنجيات . حق التهم في الاستفادة .

#### المبادئ القانونية

١ - متى طلبت النيابة العامة توقيع العقوبة على المتهم وفقاً لنص قانوني معين فإن المفروض حتماً إبتغائها الحكم بأقصى العقوبة المنصوص عليها على الواقعة موضوع المحاكمة .

٢ - العقوبة المحددة في مادة الاتهام هي طلبات النيابة التي يجب أن يقاس بها جواز الاستئناف من عدمه دون النظر إلى ما تقتضيه المحكمة فضلاً ولو قل عن خمسة جنجيات في مواد المخالفات والجنج .

٣ - لا تملك النيابة حق تحديد الجزاء أو التدرج فيه أو التحكم في معايره أو تطلب جنساً معلوماً أو تعزيراً محدوداً فذلك أمور

حتى يحرمه قانوناً مؤقتة بداية بترجيح الاتهام في أول مرحلة له وتعلق به حق المتهم فعلاً بإعلانه به فلا يسوغ الموائبة عليه كره أخرى إذ ذلك بمثابة تحديد للاتهام .

وحيث إن المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات وهي قوام الاتهام في الدعوى المطروحة حددت العقوبة بالحبس مدة تزيد عن سنة أو حرمانه لا تتجاوز عشرة جنبيات وهي طلبات النيابة التي يجب أن يقاس بها جواز الاستئناف من عدمه دون النظر إلى ما تقضي به المحكمة فعلاً.

وحيث إن الحالة الوحيدة التي تحرم فيها النيابة من الاستئناف هي إذا كان أقصى حد منصوص عليه في المادة المطلوب توقيع عقوبتها خمسة جنبيات فقط دون غيرها فإن الحكم الذي يصدر بالغرامة بمقتضاها مهما قلت يكون ملزماً لها ما دام أنه لم يصدر بعدم الاختصاص ولم يكن معقياً للحكم بالاختصاص إذا لم يكن للحكمة ولاية الحكم في الدعوى أو لم يكن على وقوع مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

وحيث إنه على هدى ما تقدم من البيان بكون القول بأن استئناف النيابة غير جائز قانوناً . إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بعقوبة خمسة جنبيات أو ما قل عتاً فيه جفاء للقانون وخروج على نصوصه وتأويل لها فيما لا تحتمله فلا يمكن الأخذ به على إعطائه إلا في الحدود السابق بيانها لمخصوصاً إذا لوحظ أن فيه تفريراً على المتهم الذي وقع في حرج ولم يجر له القانون الاستئناف وفقاً للفقرة الأولى من م ١٤٠٢ ج . فقد يستعيد ما فاته من دفاع وبدمعه بما استجد من ظروف فيستفيد ويعدل الحكم أو يلغى لصالحه فإدام أن الاستئناف إرفوع من

الغريبة ضرب في اليوم الخامس من شهر أغسطس سنة ١٩٥١ السيد مصطفى دراز فأحدث به الإصابات الموضحة بالقرار الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوماً وطلبت عقابه بالمادة ١٢٤٢/١ من قانون العقوبات فدانت محكمة جنح مركز طنطا غيباً بتفريجه ١٥٠ قرشاً في يوم ٢٨ من شهر نوفمبر سنة ١٩٥١ فعارض في هذا الحكم وتقدم لخطر معارضته جلسة يوم ٥ من شهر مارس سنة ١٩٥٢ وفيها لم يحضر فقضى باعتباره كأن لم تكن فارضى الحكم وأصبح نهائياً وسدد الغرامة المحكوم بها فعلاً إلا أن النيابة استجفت فاستأنفته في يوم ٤ من شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ لعدم ورود افادة الشفاء طالبة لتعديد العقوبة .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية أجازت النيابة العامة استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنبيات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته .

وحيث إن النيابة متى طلبت توقيع العقوبة على المتهم وفقاً لنص قانوني معين فإن المفروض حتى ابتغاها الحكم بأقصى العقوبة المنصوص عليها على الواقعة موضوع المحاكمة لأنها لا تملك تحديداً لجزاء أو التدرج فيه أو تقديره أو التحكم في معايير تلك أمور خاصة لسلطان المحكمة تهيمن عليها وفق أهوائها وما تستقر عليه عقيدتها كما أنه ليس من حقها عقب صدور الحكم بالادانة ببراءة خمسة جنبيات أو ما دونها إذا لم يلك رادعاً في نظرها أن تطلب عند تقريرها بالاستئناف فيه المزيد حسباً معلوماً أو تقريراً محدوداً فذلك الرغبات إن صحت وهي

وجهه فبرى من على دابته أرضاً وأن عصياً ما لم تستعمل وفي هذا التعارض مبالغة في المبالاة يفرغ الثقة من اعتماد قوله لحقيقة الحال تتفق مع ما يجمله شهود الالبات إذ المدوس أن المراك استمر أوارده باعتراف الجميع بين جمهرة من الناس فلا يبعد أن يكون ما بالمجنى عليه نتيجة لسقوطه على طلال من الطوب حدا بصاحب العمل أن يشيع شبهة انتقامه فيدفع بمعامله ليكيل الاتهام للنهم انتقاماً منه ومن عائلته مما سلف بينهم . فادامت الشكوك والريب تحيط بهالة الحسد فان المحكمة لا تتراح البتة الى ادانة المتهم ولا يظلم ريك أحداً فلا دليل مقنع على التهمة بل هي خليط من الشبهات تدرك بحسبها وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم المستود اليه هدياً بقضاء الفقرة الأولى من المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية وكفى بالله حسيباً .

( القضية النيابة العمومية ضد كمال الرسي زيدان رقم ٩٠٧ جنح استئناف سنة ١٩٥٢ برئاسة ومضوية حضرات القضاة محمود الشيخ وأحمد لؤاد وكال عام وحضور حضرة الأستاذ جميل مرسي وكيل النيابة ) .

النيابة العامة فلم المحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تبدله ضد المتهم أو لصلحته ( المسادة ١/١٤١٧ ج ) .

وحيث إنه على قيس من وضع هذا التفسير يكون استئناف النيابة جائزاً قانونياً ولا مأخذ عليها فيه .

وحيث إن المحكمة استقضت من استقراها لواقعات الدهوى وما غاظها من ظروف وسادها من ملاسات أن المجنى عليه السيد مصطفى دراز يعمل أجيراً لدى محمد شعبان مرجان الذي احتدم الخصام بينه وبين عائلة المتهم فيما سبق وفي يوم الحادث أبلغ هو ضد كل من مرسي محمد زيدان وعبد الرحيم مرسي زيدان وأبو خيخه مرسي زيدان وهو المتهم متهماً لإثام باعتهائهم على المجنى عليه وضربهم له مستشهداً بكل من الحسيني شريف والى موسى موسى شرف الدين وعبد القادر الشاهد وقد أيداه المجنى عليه فيما حكاه وزاد عليه أن الجميع ضربه وأن المتهم انحال عليه بعضاً فلما سئل الشهود كذبوهما هذا الأخير فقد روى والمحقق يحاوره أن المتهم لطم المجنى عليه على

## قضاء المحاكم الجزئية

### قضاء المجمع

لتعديل المادة ١٧٨ من قانون العقوبات  
بمقتضى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ تشير  
إلى نطاق آخر واسع غير توجيه مثل تلك  
العبارات .

( لفتية النيابة ضد محمد كامل تولى رقم ١٨٤١  
سنة ١٩٥١ وقاسم حشرة القاضي محمد أسعد محمود  
وحضور حضرة الأستاذ أحمد الدويلى وكيل النيابة ) .

٤٠٤

### محكمة روض الفرج الجزئية

٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢

١ - إذاعة . مفتش الإذاعة . لا يجوز له دخول  
منزل وتفتيشه بغير إذن النيابة .  
ب - التصدى على مفتش إذاعة دخل منزل بغير  
إذن النيابة . لا يعتبر تصدى على موظف أثناء تأدية  
وظيفته .

### المبادئ القانونية

١ - مأمورى الضبطية القضائية  
( مفتش الإذاعة ) ليس لهم الحق فى دخول  
المنازل وتفتيشها بدون إذن النيابة وإذا  
حصل منهم هذا يعتبر تعدياً على حرمة السكن .  
٢ - إذا حصل التعدى على أحد هؤلاء  
الموظفين أثناء هذا التفتيش فلا يعتبر هذا  
تعدياً على موظف أثناء تأدية وظيفته طبقاً  
لنص المادة ١٣٣ ع ١ بل يعتبر الموظف العمومى  
قد تجاوز حدود وظيفته .

٤٠٣

### محكمة روض الفرج الجزئية

١٠ أبريل سنة ١٩٥٢

١ - إلفاظ الغزل فى الطريق العام . اعتبارها سباً  
طبقاً للمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات .  
ب - المادة ١٧٨ ع الخاصة بانتهاك حرمة الآداب  
وحسن الأخلاق . معناها . مدى تطبيقها .

### المبادئ القانونية

١ - توجيه شخص لإحدى السيدات  
فى الطريق العام عبارات الغزل والإعجاب  
يعتبر سباً معاقباً عليه بالمادة ٣٠٦ من قانون  
العقوبات لأن هذه الألفاظ تغدش المجنى  
عليها فى شرفها واعتبارها وتجرح كرامتها .  
٢ - المقصود من المادة ١٧٨ من قانون  
العقوبات هو حماية الناس كافة من هناك  
اعتبارهم الأدبى العام أو مثلهم الجماعية العليا  
عن طريق الاستهانة بالمبادئ الأخلاقية  
التقليدية وتقويض القواعد التى تواضعت  
الجماعة على التسليم بإجلالها وإعزازها والتمسك  
بها . مثل تأليف كتاب أو إلقاء خطاب يحيد  
البغاء مثلاً .

٣ - إلقاء عبارات الغزل فى الطريق  
العام لا يمكن اعتباره انتهاكاً لحرمة الآداب  
وحسن الأخلاق إذ أن المذكرة الإيضاحية

### المحكمة

و من حيث إن واقعة الدعوى تحمل حسبا أبلغ بها الأستاذ سيد حسن جامع المفتش بالإذاعة اللاسلكية بعد ظهر يوم ٢٦ من إبريل سنة ١٩٥١ من أن من بدعى منير حبيب أيوب المقم بالطابق الرابع من المنزل رقم ١٨ بشارع مسرة يحوز جهاز مذيع لديه لم يحدد ترخيصه منذ ١٥ من مايو سنة ١٩٤٧ فذهب لتفتيش شقته يوم ٢٩ من مارس سنة ١٩٥١ غير أنه حيل بينه وبين دخول الشقة في ذلك اليوم وعاود الكرة في صبيحة يوم التبليغ فتصدى له المتهم الأول بدعى حبيب أيوب ومنعه من التفتيش ومن دخول الشقة رغم أنه أهله بخصميته وأبرز له الأمر الذى يحول له إجراء التفتيش ونعته بقوله « يا قاتل الأدب يحرأى يا مجرم أنت بتدخل الشقة ولم تقم بعمل أميرى .. » كما قالت له المتهمة الثانية أمينة على العجوى وهى عادم فى الشقة المقابلة « أمشى اخرج بره يحرأى ازاى تدخل الشقة أنت عاود ترقمهم ، فاضطر الى الذهاب مستنجداً بمأمور قسم روض الفرج واستصحب معه الجاويش أحمد مصطفى عفيف والعسكرى على عبد الرحمن غير أنه منع ومن معه من دخول الشقة أيضاً فاضطر الى اقتحامها عنوة وقشوا الشقة فلم يجدوا فيها الجهاز المراد ضبطه . واستطرد المبلغ الى القول بأن المتهم الأول منعه من فتح دولاب أثناء التفتيش وكانت تبدو عليه سيات الشر والتحدى . وشهد الجاويش أحمد مصطفى عفيف أنه توجه برقصة مفتش الإذاعة المبلغ وزميله الجنسندى على عبد الرحمن لتفتيش الشقة المراد تفتيشها فوقف فى وجههم المتهم الأول ولم يسلم بحقهم فى دخول الشقة فاضطروا الى دخولها بالقوة وإجراء التفتيش وحدث أن دخلوا غرفة فيها أحد أجهزة

المسرة والتليفون ، حاول المتهم الأول أن يمنع المفتش من فتح إحدى دوليبها ولمح فى عينيه رغبة باذية للإعتداء وقابلت الضاهد إحدى النسوة - ولم يستطع الارشاد عنها - وقالت له « إنت شاويش مغفل .. » وأضاف الشاهد أن المتهم الأول أنهل تليفونياً بشقيقه الأستاذى رمى حبيب الهامى وأبلغه نبأ التفتيش وقد طلب ذلك الأخير الاتصال بأحد الفاتمين على إجرأته فاتصل الشاهد به وحدثه الهامى فى جفوة فاضطر الضاهد الى إنهاء المحادثة دون رد عليه وأثبت محرر محضر جمع الاستدالات فى محضره أنه أرسل غير مرة فى طلب المتهمين لسؤلها فامتنعوا عن الحضور .

و حيث إنه حدث بتاريخ ٢٨ من إبريل سنة ١٩٥١ أن تقدم الأستاذ رمى حبيب الهامى وهو شقيق المتهم الأول بيلاغ يقول فيه إن مفتش الإذاعة المبلغ حضر لمنزله فى يوم ٢٦ من إبريل سنة ١٩٥١ ومعه أحد رجال البوليس لتفتيش الشقة التى يسكنها الهامى فأبت عليه والدته وشقيقته دخولا فى غيبة أحد من الرجال فالتفت أن عاد وبصحبته اثنين آخرين من جنود البوليس واعتدى على والدته وشقيقته بالسب والضرب وأخذ يفتش فى الأدراج الصغيرة وفى الأدواى النحاسية ويعبر محتويات الدواليب والأدراج وعلب المصاغ مهدداً من فى المنزل بأنه سيقبض عليهم فوراً ويسلمهم مكباين بالحديد الى النيابة . ونسب الى مفتش الإذاعة أنه ارتكب عدة جرائم يصاقب عليها قانونا لدخوله منزلا معداً للسكنى بدون وجه حق وإجراء تفتيش منزل بدون إذن النيابة وأساء استعمال سلطته وظيفته .

و حيث إن النيابة العامة تولت التحقيق

الذي كان يرافقه ويثا استطاع استحضار جنديين آخرين لمساوئته على اقتحام الشقة وأن المتهم الأول قد حضر من الخارج بعد إذ منعه سيدتان من الدخول .

واستطرد مفتش الإذاعة إلى القول بأن الرخصة التي قدمها المحامي خاصة بمذباح محل تجارة شقيقه متير حبيب لا بمنزله وأنه وفق أخيراً إلى العثور على المذباح المراد ضبطه في عنوان جديد بإسراع صالح كرم رقم ١٨ . واعتصم المفتش على تدعيم حقه في تفتيش المنازل على فتوى أصدرها المستشار القضائي لمصلحة تفرغات وتليفونات الحكومة بتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٣٩ أبان فيها أن لمفتش الإذاعة وغيرهم من الموظفين المضار بهم في المسادة ١٦ من المرسوم الصادر بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٢٦ السلطة في تفقد ولخص جميع التراكمات والأجهزة اللاسلكية وضبطها إذا وجدت بحالة مخالفة لنصوص هذا المرسوم بغير حاجة للرجوع إلى النيابة للحصول على إذن منها وأضافت تلك الفتوى أنه يمكن طلب القوة اللازمة من البوليس عند الضرورة لضبط الأجهزة التي توجد في حالة مخالفة عند التعرض لهم .

وحيث إن محمد محمد القلعاوي وهو الجندى المرافق لمفتش الإذاعة شهد بأن مفتش الإذاعة ما كاد يطرُق باب الشقة حتى منعه إحدى النسوة من الدخول ومع ذلك فقد دخلت الشقة سوياً فوجهت إليهما النسوة بالمنزل - ولا يعرفن - عبارات واتهم حرامية ولصوص واتهم ولادكيب ، ونفى أن أحداً من رجال البوليس أو مفتش الإذاعة اعتدوا على قاطني المنزل . وكرر الجاريش أحمد مصطفى عفيف ماسبق أن سرده ووصف التفتيش الذي قام به

فقرر الأستاذ زمري حبيب المحامي أنه كان قد علم من والدته أن أحد مفتشي الإذاعة حضر إلى المنزل للبحث عن جهاز مذياع يملك لشقيقه متير حبيب أيوب ولم يحدد ترخيصه منذ سنة ١٩٤٧ فألمته أنه ترك المنزل وأصبح يشغل آخر في شارع التربة البولاقية رقم ١٩٩ حيث يوجد محل تجارته . وفي يوم الحادث اتصل به المنزل لتليفونيا وأخبره بأن مفتش الإذاعة عاود الحضور ومعه ثلة من رجال البوليس وأنهم اقتحموا الشقة وأخذوا في تفتيشها فملا محاول أن يتغام مع أحد الجنود تليفونيا دون جدوى فهرول من فوره إلى المنزل وطمأن مفتش الإذاعة حضر مع أحد رجال البوليس بقصد البحث عن المذباح فلما حاولت والدته وشقيقته منعه اقتحم الشقة وأمر الجندى المرافق له بالبقاء فيها ومراقبة الموجودين بها وعدم السماح لهم بتهرب المذباح منها ريثما ذهب هو إلى قسم روض الفرج واستصحب جنديين آخرين وقام بتفتيش الشقة عنوة وبغير رضا من أهلها وبطريقة تعسفية إذ أمان والدته المريضة ودفعها من فوق الفراش بحجة تفتيش الحشوية ووجه إليها وإلى شقيقته عبارة : أنا راجع أوديك في داهية وأحط في أيديكم الحديد وأوديك النيابة بأحرامية يا نصايين يبقى عندكم رادبو بستمعلوه من سنة ١٩٤٧ ما تدفعوش الفلوس إلى عليكم . . . وكان يبحث في الأدراج الصغيرة والأواني النحاسية وحاول كسر أدراج مكتبه بل بحث في المطبخ عن المذباح المزعوم ولم يسفر بحصته عن شيء . وزاد المحامي على ذلك أن لمفتش الإذاعة شقيقه بمنوانه الجسد يد ترخيصاً قدمه . أما مفتش الإذاعة فقد ردد ماسبق ذكره في البوليس ونفى أنه قش في أماكن لا يعقل وجود المذباح فيها وفصل أنه اضطر لإبقاء الجندى الأول

حرر عن هذه الواقعة باطلا ولا يصح الاعتداد به أو بما تضمنه . بل يكون مفتش الاذاعة قد ارتكب الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٢٨ من قانون العقوبات .

« وحيث إنه يتم المحكمة - بأدى ذى بدء أن تعرض للتركز القانوني بين التشريعات المرسوم الذي يتدرج به مفتش الاذاعة وينتج بتقوى المستفاد القضائي تفسيراً لإحدى مواد وظاهر للوهلة الأولى من استقراء ديباجة ذلك المرسوم أن الذي أصدره هو الملك بعد الاطلاع على القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٦ الخاص بالتلغراف اللاسلكي ونظراً لتقدم المواصفات اللاسلكية الكهربائية واتساع نطاقها بما أصبح معه ضرورياً وضع نظام لتلك المواصفات فواضح إذن أن هذا المرسوم من قبيل التشريعات القانونية الصادرة من السلطة التنفيذية بقصد تنفيذ القوانين وتوضيع أحكامها . وبعبارة أخرى فهو في واقع الأمر إحدى الوسائل التنفيذية أو التنظيمية التي قصدها المادة ٣٧ من الدستور والتي تقتضي بأن الملك يضع الوسائل اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها .

« وحيث إنه إذا كان من المبادئ المسلم بها في نطاق العلاقة بين القانون واللائحة أن اللائحة تخضع للقانون وهذا ينتج من أن السلطتين التشريعية والتنفيذية ليستا على قدم المساواة في المركز فاللائحة تخضع للأولى بسبب الارتباط الوثيق بين البرلمان والشعب ومن ثم فيطبق تدرج الأعمال القانونية مع التدرج المعنوي فتخضع اللائحة للقانون . والقانون المادي يخضع بدوره للدستور . ويتربط على ذلك أنه من الواجب أن تلتزم اللائحة بمبنى القانون وبوجهته

مفتش الاذاعة بأنه كان دقيقاً وأنه لم يترك مكاناً الا ونقب فيه حتى أنه بحث في حلية فيياكية من الخيار . وقرر الجنسدى على عبد الرحمن جبر أنه حين ذهب مع زميله القيا جنديا آخر ليس من قوة القسم بدخول الشقة وأن المفتش قلب ورقة الخيار على الأرض وقلب في الأوراق النحاسية . وأضاف أن المفتش كان يبیب بسكان الشقة دفع القيمة المتأخرة عليهم في سنوات أربع .

« وحيث إن النيابة العامة طلبت عقاب المتهمين بدينج حبيب أيوب وأمينه على المعنى طبقاً للمادة ١٣٣ من قانون العقوبات لانهما أهانا بالقول سيد حسن جامع أفندى مفتش الاذاعة أثناء تأدية وظيفته بأن وجب اليه الالفاظ الواردة بالمحضر .

« وحيث إن المتهمين جعلاعمدتهم في المذكرة المقدمة منهما أن الدستور نص على أن للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وأن المرسوم الصادر في مايو سنة ١٩٢٦ الخاص بالأجهزة اللاسلكية لا يبيح لمفتش الاذاعة دخول المنازل لتفتيشها والبحث عن الأجهزة فيها بدون إذن النيابة وأن المادتين ١٦ و ١٧ منه تبيحان لهم فقط دخول المحلات العمومية وما شابهها وأن كتاب المستفاد القضائي لمصلحة السلك الحديدي يجب أن يفسر في هذا النطاق والا لو فهم من المرسوم عكس ذلك أو كان يقصد فعلا عكس ذلك أى يبيح لموظفي الاذاعة الحق في دخول المنازل بدون إذن النيابة فيكون قد خالف قانون الاجراءات الجنائية بل الدستور نفسه وعلى ذلك يكون باطلا طبقاً لقاعدة شرح القوانين ويجب على المحكمة استبعادها ويكون دخول مفتش الاذاعة غير قانوني والمحضر الذي



فصلت الأجهزة اللاسلكية وحددت بما جاء في القانون رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٠٦ الذي صدر ذلك المرسوم تنفيذاً له نجد أن ذلك القانون الصادر في ١٢ من مايو سنة ١٩٠٦ خاص باحتكار التلغراف اللاسلكي ومكون من مادة واحدة تنص على أن يكون التلغراف بلا سلك احتكاراً للحكومة. ولا يجوز تركيب أدوات التلغراف بلا سلك أو استخدامه في نقل المخابرات إلا للحكومة أو برخصة منها. فقد يبدو للوهلة الأولى أن تلك اللائحة التنفيذية لم تلزم من القانون أو ووجه الذي صدرت تنفيذاً له إذ أن القانون قاصر على التلغراف اللاسلكي لحسب بينما المرسوم تجاوز ذلك إلى تركيب واستعمال أجهزة المواصلات بواسطة الموجات الأثيرية وهذه الأجهزة منها ما يفاير التلغراف اللاسلكي فكان هذه اللائحة قد عاقلت ما وصف به العميد هورديو خصوصها للقانون بقوله «إن اللائحة أسيرة القانون فهي تخضع له ولا يجوز أن تتعدى مداه» : حين استطردت إلى مواضع أخرى لم يعشها القانون مع أن حكمة ذلك أن السلطة التشريعية تضع الخيوط الأساسية والمبادئ العامة وتترك تفصيل جزئياتها للسلطة التنفيذية التي تشرع قواعدهما القانونية بلائحة تقوم بتنفيذ وتنكدة القانون فلا يحق لللائحة أن تتعدى ما جاء بذلك القانون أو أن تتناول مسائل جديدة هي من طبيعة اختصاص المشرع ولا يمكن للسلطة التنفيذية أن تتعرض لها ابتداء.

وحيث إن هذا الرأي وإن ظهر سديداً بادي الرأي فإن قليلا من التعمق ومن استكشاف النصوص قد تؤدي إلى الرأي العكس والذي يمكن القول بمقتضاه إن أجهزة المواصلات الأثيرية يمكن أن تندرج من احتكار التلغراف

كما لتناول مسائل ابتداء هي من طبيعة اختصاص المشرع .

وحيث إنه إذا كانت المادة ١٧ من المرسوم الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٠٦ الخاص بتعيين القيود التي يمكن بمقتضاها الترخيص بتركيب واستعمال أجهزة المواصلات بواسطة الموجات الأثيرية في القطر المصري تنص على أن «للموظفين المشار إليهم في المادة السابقة السلطة في تفقد ولحص جميع التركيبات والأجهزة اللاسلكية الكهربائية والأنايب الإلكترونية المركبة في أي محل كان أو في المحطات اللاسلكية الكهربائية المنشأة على الأرض أو على ظهر السفن في المياه المصرية أو الطيارات الخاططة أرضاً مصرية أو الأجهزة الخرونة أو المروحة للبيع في المخازن والمستودعات وذلك ليتأكدوا من أن الاجراءات المنصوص عليها في هذا المرسوم والشروط المبينة بالتصاريح والرخص مراعية ومعمول بها . ولم أيضا السلطة في ضبط هذه الأجهزة والأنايب الإلكترونية والتراكيب إذا وضعت أو وجدت بحالة مخالفة لنصوص هذا المرسوم أو للشروط المبينة في التصاريح والرخص ... إلخ » قبلني تدبر المقصود من تلك المادة وهل خولت لمنشئ مصلحة التلغرافات والتليفونات المنصوص عليهم في المادة السادسة عشرة حق تفتيش المنازل على ما في ذلك من جفاف الدستور ولقواعد قانون الاجراءات الجنائية وهي ما فيه من إهدار حرمة المساكن وجعلها مباحة لمؤلاء الموظفين دون استلزام لإذن النيابة ؟ أم أن واضح هذه المادة كان يرمى إلى هدف تشريعي آخر له قيوده ونظمه غير حق التفتيش مما سنفصله فيما يلي .

وحيث إنه إذا قارنا نص تلك المادة التي

الحقيقة فيه فيليني القول بأن فكرة دخول المنزل أو المحل منفصلة تماما عن فكرة التفتيش . فإن كان حقا يتضمن التفتيش الدخول إلا أن مجرد الدخول لا يعتبر تفتيشا وعلى الأخص إذا لم يكن يقصد به البحث عن عناصر الحقيقة . وليس هذا القول بدعا فانه لا يعتبر تفتيشا دخول رجال الضبطية القضائية المحلات المفتوحة العامة أو المخصصة لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظتها أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق ومن ذلك القبيل ما جاء بنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحلات المموية من جواز دخول رجال البوليس في المحلات المموية بقصد إثبات ما يقع مخالفا لنصوص ذلك القانون . وما نصت عليه المادة الخامسة من قانون المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة من أنه يجوز تفتيش هذه المحلات بمرقة مندوب الإدارة المكلفين بتحقيق ما إذا كانت أحكام اللوائح والاحتياطات المأمور بها لأجل الراحة والصحة والأمن العام معمولا بها . وما جاء في المادة ٢٢ من لائحة بيوت العاهرات الملغاة من اجازة دخولها لرجال البوليس نهائيا عند حصول مشاجرة أو تعد أو أي أمر آخر يغل بالأمن العام أو لأجل ضبط من يكون بها من الجانين . من يبحث البوليس عنهم أو عند الاستغاثة بهم وكذلك المادة ٧ من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٢ من يوليو سنة ١٩١١ بخصوص التيارات لحق البوليس بمقتضى هذه اللوائح قاصرة على دخول هذه المحلات للأغراض المبينة بها ولكنه لا يمتد الى تفتيشها . ويجب عدم الخلط إذ لكل منها أحكام خاصة (نقض ٤ من مارس سنة ١٩٣٥ بمجموعة القواعد القانونية

بلا سلك إذ جاء في ديباجة ذلك المرسوم أنه « رؤى غير ذلك إتخاذ التدابير اللازمة في القطر المصري لضمان تطبيق نصوص الاتفاقية الدولية للتغراف اللاسلكي المبرمة بلندن في ٥ من يوليو سنة ١٩١٢ ونصوص لاحقة العمل الدولية الملحقة باتفاقية "تغراف الدولية المبرمة بسان بطرسبرج وأعيد النظر فيها بباريس في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ » . وهذا قاطع الدلالة في أن نصوص هذه اللائحة لم تتجاوز النطاق المرسوم لها في القانون .

وحيث أنه ينبغي إذن التحقق من الغاية التي تهدف اليها نص المادة السابعة عشرة التي أثبتنا نصها آنفا بعد إذ أوضحنا أنه لا يمكن اعتبارها محاولة لحق التفتيش على ما فيه من مخالفة صريحة للقوانين وثورة على حرمة المسكن التي كفلها الدستور . وهذا الهدف التشرىي قد غاب عن فعلته الفتوى التي يلوح بها مفتشو الادعاء ويستندون اليها كلما حاول أحد المواطنين أن يرد عاديهم وأن يجمع دماره . على أن بيان هذه الغاية يحتاج الى بعض التفصيل في هذه التفرقة الدقيقة بين حق التفتيش وحق الدخول وبيان مدى القواعد والضوابط التي تنظم هذا الحق الأخير وتطبيقات العملية في حق الفقه والفناء .

وحيث إن التعريف الدقيق للتفتيش لا يقصد به إلا البحث وضبط عناصر الحقيقة وليس دخول المنزل أو المحل ركنا من أركانه فقيود التفتيش لم يصبح القصد منها حماية المسكن فقط بل حماية مستردع السر إينا وجد . ولئن خلا التشريع المصري عما يدل على قصد الضارح بالحماية بالقيود التي وردت على حق التفتيش أو دخول المنزل في ذاته أم البحث عن عناصر

ج ٣ رقم ٣٤٣ ص ٢٤٢ . ونقض ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤١ بمجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٩٨ ص ٣٧٩ ) .

وحيث إنه ليس ثمة من شك في أن مجاء المادة السابعة عشرة من المرسوم آنف الذكر من تقويل بعض الموظفين صفة رجال الضبطية القضائية وإعطائهم الحق في عقد ولحق جميع الأجهزة والتراكيب اللاسلكية إنما يشير إلى حق الدخول لاحق التفتيش : على أن هذا الحق غير مطلق كما تقدم بل أن له أحكاما خاصة تبين حدوده وتعين مداخلة وتبين نظمه وشرائعه من ذلك أنه ليس لرجال الضبطية القضائية دخول هذه المحال إلا في الاوقات التي يسمح فيها للجمهور دخولا على الوجه الذي يسمح له به . في الحالة التي نحن بصددها ليس لمفتشي الاذاعة اقتحام المنازل صوة وبرفقة نفر من رجال البوليس بمجة البحث عن مذياع بدون ترخيص فإدام المسكن مغلقا غير مفتوح للجمهور فلا يباح لمفتشي الاذاعة ولوجه على غير رغبة من قاطنيه بل أنه اذا منعه صاحب المنزل من الدخول فعليه أن يعود فورا من حيث أتى لاجتناب إلى النيابة صاحبة السلطة في إعطاء إذن التفتيش اذا ما كانت لدى المفتش تحريات خاصة جدية كرخصة لم تجدد باسم صاحب المسكن أو وجود تركيبات هوائية ظاهرة أو سماع صوت المذياع بوضوح يلبس من خارج المسكن طبقا للشروط والاوزاع التي يستلزمها قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لا مضاحة أيضا في أن دخول مفتشي الاذاعة اذا ما سمع لم بالدخول إنما هو

مقيد بالفرض الذي قصد به وهو مراعاة تنفيذ اللوائح المعمول بها . وترتيباً على هذا الشرط لا يجوز لمفتشي الاذاعة أن يبحث عن المذياع في أماكن لا يعقل وجوده فيها كالأواني النحاسية أو داخل الأدراج والدواليب إذ أن المذياع في هذه الأماكن لا يمكن الاطادة منه أو التفتيش بما يصدر عنه من أصوات . وفي كلمة أخرى فإن مفتشي الاذاعة لم دخول كافة الأماكن التي توجد فيها الأجهزة اللاسلكية للتحقق من صحة الاجراءات المثبتة وهدم مخالفتها لشروط الترخيص في ذلك النطاق لحسب فإذا ما تعارض ذلك مع حرمة المسكن فيجب الاذعان لتلك الحصانة التي تسيغها عليها القوانين العامة .

وحيث إنه بتطبيق تلك المبادئ السليمة السالفة على الدعوى الحالية نجد أن مفتشي الاذاعة قد تجاوز ما يبيحه له القانون بل أنه ليبدوا أنه قام بالتفتيش على نحو غير سائغ حيث جاء على لسان بعض الاشهاد أنه كان يبحث عن المذياع في ورقة بها بعض طعام الخييار .

وحيث إنه إذا ما تقرر ذلك فيكون الاعتداء المنسوب صدره الى المتهمين - على فرض حصوله - مبررا بتجاوز مفتشي الاذاعة حدود الحق الممنول له طبقا للرسوم ويترتب من ثم القضاء ببراءة المتهمين عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

( قضية النيابة ضد بدع حبيب وأيوب وأخري رقم ٢٩٦٤ سنة ١٩٥١ جنح روس الفرج رئاسة حضرة القاضي محمد أحمد محمود وحضور الأستاذ أحمد الدوياتي عضو النيابة ) .



## بحث متى يبدأ سقوط الحق

في جريمة استعمال الطرق الاحتيالية للتهرب من الضريبة المستحقة

لمضرة الأستاذ زكي غير الويلوني

الحامى لدى محكمة النقض ووكيل مجلس الدولة سابقاً

(١)

تمهيد :

تضارب القضاء في تعيين بدء سريان مدة السقوط في جريمة استعمال الطرق الاحتيالية بذهبت التهرب من الضريبة المستحقة المنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فذهبت بعض المحاكم إلى اعتبار مبدأ هذه المدة تاريخ تقديم الافرار الغير الصحيح من الممول عن ارباحه الى مصلحة الضرائب ثم سار البعض الآخر وراء الراى القائل بأن العبرة بتاريخ اكتشاف مااشتمل عليه ذلك الافرار من تدليس لهذا يجب اعتبار بدء سريان مدة سقوط هذه الجريمة منذ تاريخ هذا الاكتشاف .

وقد نشر أخيراً في العدد الأول من مجلة الضرائب بحث مسهب عن هذا الموضوع بى على القول بأن سقوط الحق في هذه الجنحة لا يبدأ إلا من تاريخ اكتشاف الشئ والتدليس الواقع في الافرار المقدم من الممول إلى مصلحة الضرائب .

ثم أصدرت محكمة النقض أخيراً بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢ حكماً لم ينشر بعد في القضية رقم ٤٥٤ سنة ٣١ قضائية وأخذت بهذا المبدأ .

ولسنا في حاجة الى الاشارة بوجوب الرجوع إلى القواعد العامة المقررة في تعيين مبدأ سقوط الدعاوى العمومية اطلاقاً وتطبيقها على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ لا معنى لأن تخرج أو تشل عن القواعد المقررة قانوناً للجرائم الأخرى مادام الشارح لم يخصها بنفس يعد استثناء من هذه الأحكام العامة .

ومرد هذا البحث بيان نوع هذه الجريمة هل هي جريمة وقتية أى يتم ارتكابها فوراً بمجرد تقديم الافرار الذى يشوبه التدليس إلى مصلحة الضرائب أو أنها جريمة مستمرة .

وأهمية ذلك ظاهرة للبيان لأنه إذا كانت هذه الجريمة وقتية تسرى مدة السقوط ابتداء من وقوع الفعل الذى كون الجريمة . وبالعكس ذلك إذا كانت مستمرة فتبدأ مدة السقوط من تاريخ

آخر عمل من الأعمال المكونة للجريمة - مثال ذلك جريمة القتل أو الضرب أو السرقة فإن مريان مدة السقوط تبدأ من تاريخ الفعل الذي ارتكبه المتهم بخلاف جريمة حبس إنسان بدون وجه حق فإن سقوط الدعوى العمومية لا يبدأ إلا من تاريخ انتهاء فعل الحبس لأن الحبس والحرمان من الحرية فعل لا ينتهى ارتكابه فوراً بل يستمر طالما أن المحقق عليه محروم من حريته بفعل المتهم .

والمناط في هذا كله تعريف الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة والفرق بينهما للحكم على ما إذا كانت الجريمة التي نحن بصدها تعتبر وقتية أو مستمرة .

### تعريف الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة :

غير خاف أن تشريعتنا الجنائية اشتقت في جميع مبادئه الأساسية وأصوله من التشريع الجنائي الفرنسي ولهذا يتعين الرجوع إلى ما ذهب إليه الفقهاء الفرنسيون في بيان الفارق بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة .

قال العلامة جاردو في كتابه شرح قانون العقوبات الفرنسي الجزء الأول ص ٢٤٦ ما ترجمته أنه :  
« يجب للحكم على ما إذا كانت الجريمة تندرج تحت نوع الجرائم الوقتية أو الجرائم المستمرة تحليل تشريعيها القانوني ولا أعرف أساساً قانونياً للفرق بينهما خيراً من هذا . ولهذا يمكن التحقق مما إذا كانت الجنائية أو الجنحة أو المخالفة مستمرة أو وقتية من درس عناصرها المكونة لها ، فالسرقة مثلاً تتكون قانوناً من اختلاس الشيء المملوك للغير لا من حفظه وسجبه ، وكذلك جريمة تعدد الزواج ( في فرنسا ) والتي تتكون من فعل واحد وهو عقد الزواج الثاني قبل انقضاء الزواج الأول لا المعيشة مع زوج آخر معيشة مخالفة للقانون » .

وقال جرسون في كتابه - التعليقات على قانون العقوبات المادة الأولى ص ٥٠ بند ٤٨ :

« تبدو أهمية التفرقة بين الجرائم الوقتية والجرائم المستمرة في سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية أو الدعوى الخاصة ، في الجرائم الوقتية يبدأ السقوط من تاريخ ارتكاب الفعل الذي يعاقب عليه القانون ، وفي الجرائم المستمرة يبدأ السقوط من اليوم الذي انتهى فيه الفعل الجنائي بعض النظر عن التاريخ الذي بدأ فيه وأن تطبيق هذه القواعد يؤدي إلى وجوب اتباع الحل العمل في مسألة تقسيم الجرائم إلى وقتية أو مستمرة وذلك بالبحث ودرس التعريف القانوني لكل جريمة بالذات وأتينا لا نقطع بأن الجنائية أو الجنحة أو المخالفة جريمة وقتية أو مستمرة إلا من طريق درس العناصر المكونة لكل منها » .

وقد أفاض في هذا البحث العلامة دودنيه دى فابر ، في كتابه الحديث القانون الجنائي والنشريات المقارنة ص ١١١ بند ١٧١ فقال :

« إن الجريمة الوقتية هي التي تتم في فترة من الوقت بارتكاب فعل يستغرق برهة قصيرة وبالعكس ذلك الجريمة المستمرة التي تتكون من حالة إجرامية قابلة لأن تمتد أمدها كثيراً أو قليلاً »

مثل جريمة الحبس بدون وجه حق التي تستمر طالما ان المحبوس يحرم من حريته أو جريمة حل النياشين والألقاب بدون حق أو جريمة إخفاء الأشياء المسروقة .

وبحسب الاحتراس من الخلط بين الجريمة المستمرة والجريمة الدائمة (Delit permanent) لأن الجريمة الدائمة يجوز أن تكون وقتية أيضاً بمعنى انها يجوز أن يتم ارتكابها في برهة وجيزة . ولكن يترتب عليها أن تتخلف عن الجريمة حالة قد تطول رغم أن الفعل الجنائي قد تم وقوعه وانتهى . ومن هذا القبيل فعل المالك الذي يبنى منزله بارتفاع أعلى من المرخص به قانوناً فإن هذه جريمة وقتية ولو أنها دائمة الأثر ولهذا يبدأ سريان مدة السقوط بالنسبة لهذه الجريمة من تاريخ وقوع فعل التعلية المخالف للوائح .

( راجع هذا المبدأ في حكم محكمة النقض الفرنسية المنشور في مجلة سيرى سنة ١٩٣٢ جزء أول ص ١٠٠ ) .

وقد أخذ شراح قانون العقوبات المصري هذه القواعد الصحيحة لجاء في موسوعة المبادئ الجنائية لجندى عبد الملك جزء ٣ ص ٣٠ ما يأتي :

« الجريمة الوقتية هي التي ترتكب دفعة واحدة في برهة من الزمن ، والجريمة المستمرة هي التي يستغرق ارتكابها زمناً قصيراً أو طويلاً . وجاء أيضاً في بندي ٣١ و ٣٤ والجريمة الوقتية تنتهي بوقوع الفعل أو الترك المعاقب عليه مهما كان الزمن الذي صرف في تحضيره أو تنفيذه ومهما كانت النتائج التي ترتبت عليه وهذه صفة معظم الجرائم . ولعمرة ما إذا كانت جريمة ما من الجرائم الوقتية أو من الجرائم المستمرة يجب الرجوع إلى تعريفها القانوني فبعض الأركان المسكونة لكل جنابة أو جنحة أو مخالفة هو الذي يعين ما إذا كانت وقتية أو مستمرة . وجاء في هذا المرجع الأمثلة الآتية على الجرائم المستمرة : « جريمة التشرذم وجريمة الاختفاء من العسكرية وإدارة محل بدون رخصة » . والأمثلة على الجرائم الوقتية « خطف الأطفال وخيانة الأمانة وهرب المسجونين إلى غير ذلك » .

وقد اضطرر قضاؤنا العالي على هذه المبادئ السليمة لجاء في حكم محكمة النقض الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٣١ في قضية الطعن رقم ١١٥٥ سنة ٤٨ قضائية والمشار إليه في الموسوعة الجنائية جزء ٦ ص ٣١ ما يأتي :

« إن جريمة الامتناع عن تسليم طفل لمن له حق حضائته شرطاً يعتبر من قبيل الجرائم المستمرة استمراراً متتابعاً أو متجدداً بمعنى أن الأمر المعاقب عليه فيها يتوقف استمراره على تدخل إرادة الجاني » .

وفي الحكم الصادر أيضاً من محكمة النقض في أول فبراير سنة ١٩٤٣ ( المنشور في مجموعة محمود صر ص ١٢٠ جزء ٦ ) قالت محكمتنا العليا ما يأتي :

« انه للتمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة يجب الرجوع إلى الفعل الذي يعاقب عليه القانون . فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل كانت وقتية . أما إن استمرت

الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة والعبرة بالاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه بتدخلا متتابعاً متجدداً . فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم ( وهو شيخ بلد ) قد وقع على كشف لعائلة نفر القرعة أثبت فيه على غير الحقيقة أنه وحيد والديه في حين أن له أخاً شقيقاً أسقط اسمه من الكشف بقصد تخفيض نفر القرعة المذكور من الخدمة العسكرية فإن الفعل المسند إلى المتهم يكون تم وانتهى بالتوقيع على كشف عائلة النفر المقصود إعفاؤه من الاقتراح على صورة تؤدي إلى تحقيق الغرض المنشود إذ المتهم بعد ذلك لم يتدخل في عمل من شأنه إعفاء النفر من القرعة .

وفي آخر حكم محكمة النقض في هذا الصدد وهو الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ والمنشور في مجلة المحاماة العدد الأول سنة ٣١ ص ٣٥ قالت المحكمة : « لما كان الفيصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كانت الجريمة تم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل كانت وقتية ، أما إن استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن تكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه بتدخلا متتابعاً متجدداً . فإذا كانت الواقعة أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص وعارفاً عن خط التنظيم فإن الفعل المسند إليه يكون قد تم وانتهى من جهته بإجراء هذا البناء مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت الجريمة مستمرة فإن الحكم يكون قد أخطأ في القانون » .

ونخلص مما تقدم بيانه من أقوال الفقهاء ومن القاعدة التي جرت عليها محكمتنا العليا أنه للتمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة يجب الرجوع إلى تعريفها القانوني والبحث في عناصرها التي تتكون منها والمناطق في ذلك التمييز هو طبيعة الفعل ، فالفعل في الجريمة الوقتية يتم ويرتكب دفعة واحدة وفي برهة من الزمن بعكس الفعل في الجريمة المستمرة ، فإنه يستغرق زمناً في ارتكابه . وفوق ذلك يجب مراعاة الفيصل الذي رسمته محكمة النقض في أحكامها المشار إليها نفاً وهو أن في الجريمة المستمرة تتدخل إرادة الجاني بتدخلا متتابعاً متجدداً ، ففي مخالفة إدارة محل بدون رخصة تتدخل إرادة المتهم في إدارة المحل إدارة مستمرة مخالفة للوائح ، وكذلك الحال في جريمة التشرد فإنها حالة مخالفة للقانون تستلزم إصرار المتهم على الاستمرار فيها .

° ° °

جريمة استعمال الطرق الاحتيالية للتخلص من أداء الضريبة . جريمة وقتية وليست مستمرة :

ورد النص الآتي في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

« تعاقب كل مخالفة لأحكام المواد ٩ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٢ مكررة ٤٣ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٨٠



من هذا القانون بفرامة لا تزيد على ألفي قرش وزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار لا يقل عن ٢٥ ٪ منه ولا يزيد على ثلاثة أمثاله .

ويعاقب بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيها والزيادة المشار إليها في الفقرة السابقة على كل مخالفة لأحكام المواد ١٠ و ١٣ و ٢٣ و ٢٤ من هذا القانون .

ويعاقب بالعقوبة والزيادة المشار إليهما في الفقرة السابقة كل من استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وذلك باغواء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة .

ويتمين الآن تعريف هذه الجريمة ودرس عناصرها القانونية للتحقق مما إذا كانت من الجرائم الوقتية أو المستمرة .

أما العناصر المكونة لهذه الجريمة والمنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم يمس ( أولا ) العنصر المادي وهو استعمال الطرق الاحتيالية . ( ثانيا ) أن تكون هذه الطرق احتيالية باغواء مبالغ تسرى عليها الضريبة أو محاولة ذلك . ( ثالثا ) العنصر المعنوي وهو توفر قصد التخلص من أداء الضريبة لدى المتهم .

أما الركن الأول وهو استعمال الطرق الاحتيالية فإن المقصود من كلمة « استعمال » إنما هو الارتكاب أي ارتكاب الطرق الاحتيالية ولهذا لا يجب الخلط بين لفظة « الاستعمال » في هذا المقام وكلمة « الاستعمال » في عبارة « استعمال الورقة المزورة » فالأول شاسع بينهما معنى وقانوناً ويبان ذلك أن استعمال الطرق الاحتيالية معناه ارتكاب فعل الاحتيال وهذا الفعل يتم وينتهي بمجرد ارتكابه ودليل ذلك أن في جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات قد ورد النص على عقاب من يتوصل إلى الاستيلاء على مال الغير . وجاء النص في هذه المادة هكذا « أو باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة .. الخ » وفي المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات ورد النص على عقاب من ينتهز فرصة احتياج وضيف وهوى نفس شخص لم يبلغ سنه الحادية والعشرين . ويحصل منه على كتابة « أيا كانت طريقة الاحتيال التي استعملها » وفي المادة ٣١٣ فقرة ٤ من قانون العقوبات ورد النص على عقاب السرقة إذا اقترنت بظرف « استعمال مفاتيح مصطنعة » .

ولا يختلف إثنان في أن جميع هذه الجرائم التي يكون فعل الاستعمال عنصراً من عناصرها على هذه الصورة هي جرائم وقتية وتم بمجرد ارتكاب الفعل وذلك لأن كلمة « استعمال » أو « استعمال » بمعنى ارتكب .

ولا نزاع أيضاً في أن الإجماع استقر على أن جريمة النصب هي جريمة وقتية ويتم وقوعها بمجرد أن يستعمل الجاني طريقه الاحتيالية ولم يقل أحد بأنها جريمة مستمرة .

ويخلص مما تقدم يبان أن الركن المادي وهو فعل استعمال الطرق الاحتيالية الذي يجب توافره

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إنما هو فعل يتم وينتهي بمجرد ارتكاب هذه الطرق .

وبعكس ذلك جريمة استعمال الأوراق المزورة فإنها قد تكون أحيانا جريمة مستمرة إذا تابع الجاني فعل الاستعمال وجده والفرق بين عبارة « الاستعمال » في الجرائم السالف ايضاحها . وفي جريمة استعمال الورقة المزورة أن لفظة « الاستعمال » في الجريمة الأخيرة لا يمكن تفسيرها بالارتكاب فلا يصح أن يقال ارتكاب الورقة المزورة بدلا من استعمال الورقة المزورة فلفظة « استعمال » في هذه الجريمة لها معنى يختلف عنه في الجرائم السالف ذكرها ومعناه قانونا الاستمرار في التمسك بالورقة المزورة والاستناد إليها والدفاع عنها أمام القضاء أو غير ذلك وسيأتي شرح هذه المسألة شرحا وافيا .

أما المنصر الثاني للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو أن تكون الطرق احتيالية باخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة أو محاولة ذلك . وهنا نلاحظ أن الشارع لم يكن موافقا في استعمال عبارة « اخفاء مبالغ » لأن هذه العبارة معضلة وقد تؤدي إلى اللبس بالاخفاء المادى كأن يخفى الجاني شيئا ماديا مسروقا وأخير ذلك الأمر الذى يستلزم حثا استمرار الفعل المتواصل للاحتفاظ بالشئ المادى الذى يخفيه الجاني ، وأمكن عبارة « اخفاء المبالغ » بعيدة كل البعد عن هذا المعنى ومعناها الظاهر الذى لا يحتاج إلى شرح أو تفسير هو اخفاء الحقيقة وذلك بهدم ذكر المبالغ أو عدم بيانها على حقيقتها في الإقرار المقدم أو محاولة ذلك — ومن هذا يتضح جليا أن عبارة « اخفاء المبالغ » ليس المقصود بها الاخفاء المادى والحسب بل المعنوى أى إسقاط المبالغ وعدم ذكرها وذكر بيانات غير صحيحة في الإقرار وهذا لامحالة فعل وقتى يتم ويقع وينتهى بمجرد ارتكابه ويستحيل تصور أنه فعل مستمر .

أما المنصر الثالث وهو الركن المعنوى فإن قصده التخلّص من أداء الضريبة هو القصد والباعث لارتكاب الجريمة وهو لا يدل على شئ من الاستمرار بل يقترن بالفعل المادى بطبيعة الحال ويدور معه وجوداً وهدماً .

وما تقدم بيانه يمكن وضع الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعبارة أوضح من التزام المعنى الذى قصده الشارع وهى كالآتى :

« يعاقب بالعقوبة والزبادة المشار إليها في الفقرة السابقة كل من ارتكب طرعا احتيالية التخلّص من أداء الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها ، وذلك باخفاء الحقيقة وعدم ذكر المبالغ الصحيحة التى تسرى عليها الضريبة ، أو محاولة ذلك » .

وبهذه العبارات يتضح جليا أن الجريمة المذكورة ليست لإجريمة وقتية تقع وتم وتنتهى فوراً . هذا ما كان من تحليل عناصر الجريمة وتعريفها القانونى ، ولو استندنا إلى المناط الذى وضعتة بحكمة النقص وهو التبصل في التفريق بين الجرائم الوقتية والمستمرة لقطعنا وجهاً بأن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إنما هى جريمة

وقية لأرباب فيها ، وذلك لأن محكمة النقض اضطرت في أحكامها على الأساس الذي وضعتهُ لتبين الجريمة المستمرة أنها الجريمة التي تدخل إرادة الجاني في استمرارها تدخلًا متتابعًا مجددًا مثل إدارة محل هومي بدون رخصة ، فإن إرادة الجاني تستكرر وتتجدد دائمًا لاستمرار هذه الإدارة المخالفة للقانون ، وكذلك جريمة حبس الشخص بغير حق فإن إرادة المتهم متدخلة تدخلًا متتابعًا وتتجدد لاستمرار حرمان المجنى عليه من حريته وهكذا. أما في جريمة استعمال الطرق الاحتيالية التي هي عبارة عن إسقاط بعض المبالغ في الإقرار المقدم إلى مصلحة الضرائب للتخلص من الضريبة فإن الفعل فيها يتم بمجرد وقوعه وينتهي ارتكابه بمجرد حدوثه ولا يصح القول بأن إرادة الممول تتدخل تدخلًا متتابعًا متكررًا وتجدد في استعمال الطرق الاحتيالية كما في حالة حبس الشخص بدون وجه حق — إذ أن الممول قد تم ارتكابه فعله بمجرد أن قدم الإقرار إلى مصلحة الضرائب بما فيه من بيانات غير صحيحة .

ولبيان ذلك تساءل ما هي الأفعال الأخرى التي تنقص إتمام هذه الجريمة بعد أن قدم المتهم الإقرار المشتعل على البيانات بالمبالغ المستحقة — وكيف يتصور تدخل إرادته بعد ذلك تدخلًا متتابعًا متكررًا بعد وقوع هذا الفعل ؟

إن هذه الجريمة تشبه من بعض الوجوه الجريمة التي هي موضوع حكم محكمة النقض الصادر في أول فبراير سنة ١٩٤٣ والمشار إليه آنفاً وهي الفعل الذي أسند إلى شيخ البلدة بأنه وقع على كشف لمائة نفر القرعة وأثبت فيه على غير الحقيقة أنه وحيد والده بقصد تخليص نفر القرعة ، فقد قضت محكمة النقض أن هذه جريمة وقتية لاستمرة لأن الفعل المسند إلى المتهم قد تم وانتهى بالتوقيع على كشف عائلة النفر المقصود أعفائه من الاقتراع .

وروجه الشبه قائم بين تلك التهمة والجريمة موضوع هذه التهمة من حيث أنها جريمة وقتية لأن الممول قد تمت جريمته وانتهت بمجرد تقصيده الإقرار إلى مصلحة الضرائب الذي يشمل حل البيانات الغير الصحيحة بقصد التخلص من الضريبة .

وما يتصل أيضاً بهذا البحث من بعض الوجوه جريمة تقديم البلاغ الكاذب فانه لا عقاب على هذه الجريمة إلا إذا ثبت كذب البلاغ بطريقة قاطعة . فبل يبدأ سريان مدة السقوط من تاريخ تقديم البلاغ الكاذب أو من تاريخ ثبوت كذب البلاغ وهل تعتبر الجريمة وقتية بمجرد تقديم البلاغ أم مستمرة إلى يوم ثبوت كذب البلاغ ؟ إن الرأي بين العلماء قد استقر أخيراً على أن مدة السقوط فيها تبدأ من تاريخ تقديم البلاغ ويقول د جارو ، في كتاب شرح قانون العقوبات جزء ٦ ص ٢١ بند ٢٣٤٣ :

« إن مبدأ سريان مدة سقوط جنحة البلاغ الكاذب يجب أن يحاسب من تاريخ وصول المکتوب المشتعل على البلاغ إلى السلطة الحكومية لا من يوم ثبوت كذب الوقائع المدونة فيه » . وقال العلامة جارو أيضاً في هامش هذا المرجع مامعناه « لقد قالوا إن كذب الوقائع هي عنصر جوهري في تكوين جريمة البلاغ الكاذب ، وأن البلاغ الكاذب لا يعتبر كذلك إلا من

يوم ثبوت الكذب ، ولكن في هذا القول خلطاً ظاهراً بين كذب البلاغ وبين إثبات ذلك الكذب ، وإثبات ذلك البلاغ ليس عنصراً من عناصر الجريمة بل أن العنصر الجوهرى هو ارتكاب الكذب في الوقائع المبلغ عنها ، لجريمة البلاغ الكاذب تم وتوافر عناصرها إذن بمجرد أن يقدم البلاغ إلى القضاء أو الجهة الإدارية عن الوقائع المكذوبة .

وخلاصة القول إن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ جريمة وقتية لا جريمة مستمرة ويستتبع هذا أن مدة سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية من هذه الجريمة تبدأ من تاريخ تقديم الإقرار من الممول عن حساباته الذى يشتمل على ذكر بيانات غير صحيحة بقصد التخلص من أداء الضريبة .

### الرد على أصحاب الرأى المخالف :

أولاً — قالوا إن المادة ٤٨ من هذا القانون فرضت على الممول أن يقدم إقراراً صحيحاً شاملاً لمجموع أرباحه وأن إثبات رقم الأرباح ليس خاصاً بلهية الممول حتى يثبت ما يرى لإثباته من بيانات بل يجب أن يكون بياناً حقيقياً متفقاً مع واقع الأمور وأنه لو استبعدنا لكل مول أن يذكر في إقراره ما شاء له هواه لكان الالتزام بتقديم الإقرار عبثاً لا طائل منه . ولهذا فن يقدم إقراراً غير صحيح إنما يغفل بالالتزام بتقديم الإقرار ويعتبر شأنه كشأن من لم يقدم إقراراً أثبتة وقد جرى القضاء على اعتبار من امتنع عن تقديم الإقرار مرتكباً لجريمة مستمرة تغل ما دام الإقرار وما دام الحق في الضريبة قائماً .

ولكن هذا تفسير لا يتماشى مع المنطق القانونى إذ لا يصح لا قانوناً ولا منطقاً اعتبار جريمة الامتناع عن فعل شيء كجريمة ارتكاب الفعل فالأولى جريمة سلبية عضو والأخرى جريمة تم بارتكاب الفعل ارتكاباً إيجابياً والفرق شاسع بين الأمرين لا يحتاج إلى إيضاح لجريمة الامتناع عن تقديم إقرار الممول وهى جريمة سلبية أهم عنصر فيها أن يحسم الممول عن تقديم الإقرار في المدة المقررة قانوناً ، وطالما أنه لم يقدم فالامتناع المخالف للقانون قائم وبالتالي تكون الجريمة مستمرة . ولكنه في اليوم الذى يقدم فيه الإقرار تزول جريمة الامتناع من الوجود ذوالاً تاماً وسواء في ذلك أكان إقراره صحيحاً أم غير صحيح . ومن هذا يتضح جلياً كيف أن فعل تقديم الإقرار يذهب بجريمة الامتناع عن التقديم ويؤدى إلى ذوالها . فالامتناع عن تقديم الإقرار وتقديم الإقرار فعلان متناقضان مادياً ومتنافران قانوناً . ولا يمكن إقامة وجه الشبه بينهما لأن حكم كل منهما يناقض حكم الآخر فقياس فعل تقديم الإقرار الغير الصحيح على الامتناع عن تقديم الإقرار قياس غير صحيح منطقياً وقانوناً إذ كيف يصح في الأدهان القول بأن جريمة تقديم الإقرار الذى يشتمل على بيانات غير صحيحة هو امتناع عن تقديم الإقرار مع أن الواقع ينقض هذا تقضاً باتاً إذ أن الإقرار قدم فعلاً وحققاً .

ويستندون في هذا الوجه أيضاً إلى ما ورد في نص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن الممول يظل ملزماً بتقديم الإقرار المشار إليه ولو كان تحديد الأرباح حاصلًا بطريق

التقدير ، ولكن هذا النص مقصور على مد مدة الالتزام بتقديم الإقرار ليس إلا ولا شأن له بمد مدة التقادم في البدعى العمومية ، والعمل بهذا النص لا يمنع من سقوط الحق في رفع البدعى العمومية من يوم تقديم الإقرار إذا قدم فعلاً رغم أن تحديد الأرباح كان حاصلًا بطريق التقدير . ومن هذا يتضح جلياً أن النص الوارد في المادة ٤٩ لا يقدم ولا يؤخر في مد سريان مدة السقوط اعتباراً من تاريخ تقديم الإقرار .

ثانياً — يقولون أيضاً إن القضاء جرى على اعتبار جريمة استعمال الأوراق المزورة جريمة مستمرة نظراً لحالة الاستمرار فيها قائمة ما دام استعمال الورقة المزورة والاصرار عليها قائماً ، وعلى أساس هذا النظر يكون استعمال الأقرار غير الصحيح بتقديمه للأمرية وما اقترن ذلك من استعمال أوراق أخرى غير صحيحة — شأنه في ذلك شأن استعمال الأوراق المزورة الذي هو جريمة مستمرة إذ لا فارق بينهما من حيث طبيعة الفعل وطبيعة الورقة — ويعتبر الممول مصراً على هذا الاستعمال طالما الحق في الضريبة وفي تحصيلها لا زال قائماً .

ونلاحظ على هذا القول الملاحظات الآتية : (١) أن القضاء لم يجر كقاعدة مطردة على اعتبار جريمة استعمال الأوراق المزورة جريمة مستمرة لأن هذا يتوقف على طبيعة فعل الاستعمال . فتارة تكون جريمة وقتية وتارة جريمة مستمرة فإذا تقدم الجاني إلى أحد البنوك وصرف الشيك المزور مع عليه بالتزوير . فيعتبر استعمال الورقة المزورة في هذه الصورة جريمة وقتية قد تمت وانتهت بمجرد تقديم الشيك وصرفه ولا يعتبر الاستعمال هنا جريمة مستمرة لأنه لا محل لتدخل إرادة الجاني بعد أن قدم الشيك . وبعد أن قبض الجاني قيمته — كذلك إذا سلم الجاني القيد المزور للتسجيل فيعتبر أنه استعمل ورقة مزورة وتنتهى جريمة الاستعمال بارتكاب هذا الفعل وبالعكس هذا إذا قدم أحد الخوصم المستند المزور أمام المحكمة ثم ترفع على أساس التمسك بالحكم عنده فاستأنف الحكم وتراجع أمام محكمة الاستئناف مستنداً إلى هذا المستند وظل في مراجعته ومذكراته يرتكن إلى هذا المستند المزور فيعتبر في هذه الحالة استعمال الورقة المزورة مستمراً لأن إرادة الجاني تدخلت تدخلًا متتابعاً — كما نقول بحكمة النقص — في جميع مراحل البدعى بالتمسك بهذا المستند والاستناد إليه — هذا هو الفارق بين جريمة استعمال الورقة المزورة الوقتية وبين المستمرة وقد قال العلامة جادو في شرح قانون العقوبات جزء ص ١٤

« إن جريمة التزوير هي أصلاً جريمة وقتية ولكن جريمة استعمال الأوراق المزورة قد تكون إما جريمة مستمرة أو جريمة وقتية تبعاً لطريقة ارتكاب الفعل » .

وفي هامش هذا المرجع ضرب العلامة جادو مثلاً لجريمة الورقة المزورة الوقتية بالشيك المزور الذي يقدمه الجاني إلى البنك ويقبض قيمته وينصرف . كما ضرب مثلاً آخر لجريمة استعمال الورقة المزورة المستمرة بتقديم عقد الوصية المزور والاستناد إليه في دعوى مدنية .

لهذا لا يصح القول بأن القضاء جرى على اعتبار جريمة استعمال الأوراق المزورة جريمة مستمرة في كل حال .

ويقول المرحوم أحد أمين في كتابه شرح قانون العقوبات ص ٢٩٢ : جريمة التزوير جريمة وقتية تتم بمجرد ارتكابها . أما جريمة الاستهلال فقد اختلفت في وصفها وتضاربت فيها أحكام المحاكم فمن بعض الأحيان قضى بأنها جريمة مستمرة وحكم في أخرى أنها وقتية .

وتطبيقاً لهذه القاعدة التي فصلناها يجب اعتبار جريمة التحايل من الممول الذي استعمل الطرق الاحتيالية بتقديم الاقرار الغير الصحيح جريمة وقتية لا ريب فيها . لأن الجريمة تتم ارتكابها بمجرد تقديم الاقرار الغير الصحيح وهذا الفعل يشبه فعل تقديم الشيك المزور إلى البنك إذ لا محل لتدخل إرادة الممول بعد ذلك إرادة إيجابية متتابعة متكررة .

ثالثاً — يستند أصحاب الرأي المخالف إلى عبارة « إخفاء المبالغ » الواردة في نص المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويقولون إن الاخفاء بطبيعته محل يتجدد ويستمر شأنه في ذلك الاخفاء المعاقب عليه ولكن فاتهم أن الفرق شاسع بين إخفاء الحقائق والبيانات وهو مجرد الكذب في الأوراق أو إثبات وقائع غير صحيحة . وهذا فعل وقتي يتم فوراً . وبين الاخفاء المادى كإخفاء الجاني من وجه القضاء أو إخفاء جثة القتيل ، أو إخفاء الأشياء المسروقة فكل هذه صور من الاخفاء الواقع على الأشياء المادية الحسية الذي يستلزم استمرار فعل الاخفاء وتدخل إرادة المتهم بتدخل متتابعة لبقاء هذه الأشياء مخفية في حياته . أما الاخفاء الوارد في نص الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إنما هو إخفاء معنوي وهو تغيير الحقائق والبيانات الصحيحة الخاصة بالأرباح وهذا فعل وقتي لا يجب أن يقاس على إخفاء الأشياء المادية .

والفرق ظاهر بين الاخفاء للشيء المادى الحسى الذي يعبر عنه علماء الفقه الفرنسى بكلمة *Récèlement* وبين إخفاء البيانات الصحيحة وهو المعروف بلفظة *Dissimulation*

ولا شك في أن الذي جرى إلى عدم التفريق بينهما هو اتحاد اللفظ العربى « إخفاء » ، وإطلاقه على كلا الفعلين ، بينما أن الفرق في المدلول القانونى شاسع جداً فإخفاء الشيء المسروق أو الأشخاص المحاربين من وجه القضاء أو إخفاء جثة القتيل لا بد لوقوعه من تدخل إرادة الجاني تدخل متتابع مستمر في نقل وحفظ الشيء المسروق في محل محجوب وسره عن مالكة أو عن صيون الناظرين فأرادة الجاني المتجددة المستمرة وسعيه المتواصل في هذه الأفعال هو العامل الأول في ارتكاب جريمة إخفاء الشيء المسروق وكذلك في إخفاء جثة القتيل وفي إيذاء المحارب إلى غير ذلك . أما في جريمة إخفاء البيانات الصحيحة *Dissimulation* ، فالفعل يقع بمجرد إخفاء الحقيقة بواسطة دمج البيانات الكاذبة في الاقرار والميزانيات والحسابات المقدمة ولا يتطلب الأمر سعياً من المتهم ولا إرادة متجددة مستمرة بعد ما أوضحه في الاقرار المقدم منه — لهذا كان وجه الشبه معدوماً بين الفعلين .

وقال العلامة هن في كتابه شرح قانون العقوبات البلجيكي جزء أول ص ٢٧٤ :  
« إن إخفاء شخص أو شيء مضاف منع اكتشافه أو ظهوره أو العثور عليه ويكون هذا المنع

مصحوبا بالقصد الجنائي ، والاخفاء يتطلب أولا نقل الشخص أو الشيء من محله ثم حجب وسره أو تغييره بحيث لا يمكن معرفة محله ، وفي هذه الحالة يكون الاخفاء في مبدئه فعلا وقتياً ولكنه يتجدد باحداث نقل جديد للشخص أو الشيء الخفي وبأفعال تستر جديدة وهذا هو ما تتكون منه جريمة الاخفاء ، يضاف اليه فعل آخر هو حفظ وحيازة الشخص أو الشيء الخفي وإبقائه بعيداً عن عيون السلطات الحكومية أو عن الأشخاص الذين لهم مصلحة في ظهور هذا الشخص أو الشيء ، وفي هذا يتضح كيف أن الجريمة تمتد وتستمر بعد ارتكاب أول فعل .

وهذا التحليل الدقيق لمعنى الاخفاء الحسى والمادى الذى أصبح عنه هذا المؤلف بكل جلاء يظهر البون الواسع بين إخفاء الأشخاص والأشياء وإخفاء البيانات الصحيحة في الاقرارات أو إخفاء الحقيقة في الحسابات هذا الفعل الذى يقع بمجرد سرد البيانات الكاذبة وكتابتها ثم تقديمها .

ولا يستلزم عقلا القول بأن إخفاء البيانات الصحيحة يتم بأفعال أخرى تصدر من المتهم لسترها أو حجبها وعدم إظهارها عن ذوى المصلحة أو نقلها من هيون المراقبين إلى غير ذلك مما لا يتفق طبعاً مع فعل الاخفاء المعنوى .

وإننا نرد هنا بعض الجرائم التى أجمع الفقه والقضاء في فرنسا ومصر على اعتبارها جرائم مستمرة .

١ - جريمة حمل السلاح ضد الوطن. - ٢ - حمل السلاح بدون رخصة - ٣ - حمل نفعان أو كسوة بدون وجه حق - ٤ - قيادة جيش بدون حق - ٥ - التدخل في أعمال المواطنين العامة - ٦ - رئاسة عصاة مسلحة - ٧ - جميع الجرائم التى تتكون من فعل التآمر والاجتماع غير المشروع - ٨ - الاتفاقات الجنائية - ٩ - حجب الأشخاص وحبسهم بدون وجه حق ، (ولكن خطفهم هو فعل آخر يعتبر جريمة وقتية) - ١٠ - إخفاء الأشخاص كإخفاء الجواسيس أو الأطفال بدون حق شرعى أو إخفاء الأشياء المسروقة - ١١ - إدارة محلات القمار - ١٢ - إدارة محلات التسليف - ١٣ - حيازة مكاييل وموازين مزيفة - ١٤ - حيازة وعرض ما كولات ومشروبات مفسوشة - ١٥ - عرض صور غيلة بالآداب في واجهات المحلات التجارية - ١٦ - إحداث حفر في الطريق العام وسفله بالأشياء التى تلقى فيه ... الخ .

وراضع من هذا البيان استحالة قيام وجه الشبه بين هذه الأفعال وفعل إخفاء الحقيقة وذكر البيانات الغير الصحيحة في الميزانيات والحسابات والاققرارات التى تقدم من المدول إلى مصلحة الضرائب ، لأن تلك الأفعال تتطلب تدخل إرادة المتهم تدخل مستمراً مجدداً كما قالت محكمة النقض وبندعم هذا الشرط انعداماً كلياً في إخفاء البيانات الصحيحة كما سلف الإيضاح .

(يلتبع)

## ما يطلبه المحامون

بحث لحفزة الأستاذ راجب حنا المحامي

- ٢ -

### تعديل قانون الضرائب للمهن غير التجارية

لقد جع صوت المحامين وتقييم ومجلس نقابتهم في المطالبة بتعديل قانون الضرائب للمهن غير التجارية - أي المهن الحرة ذات السر - منذ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بفرض الضريبة على إيرادات الفعل بعد أن كانت مفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أساس المظاهر الخارجية .

وفي العدد السابق من المجلة قلنا إن أول ما يطلبه المحامون هو تعديل هذا القانون تعديلا يوفق بين مصلحة الخزنة وبين سرية المهنة ، وقلنا إن المحامين يطلبون ذلك - في الحاح واجماع - لا للهروب من أداء الضرائب كبقية من المواطنين - إذ هم أول من يحرصون على أداء نصيبهم من الضرائب للدولة كاملا - بل هم يطلبون فرض الضريبة على أي أساس حكى ولو زادت به أعبائهم في ظل القانون الحالي ؛ محافظة على سر المهنة ولتجنبهم المسكاره والمتاعب التي يلاقونها باضطرابهم إلى مسك دفاتر وتعيين أسرار موكلهم للافشاء - وهي أسرار لا يتعلق بالمال لغيب - بل تتصل بشرف الأفراد وأعراضهم - وما يستتبعه ذلك من ضياع أوقاتهم والمساس بكرامتهم . . . .

ونأسف إذ نقرر أن هذا الطلب العادي ذهب صرخة في واد ولم يلق من جميع الحكومات ما هو جدير به من عناية . وليس ذلك فقط بل ما هو أدهى وأمر كان مضاعفة الضريبة على أرباح المهن الحرة قبل أن يحل ميعة العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي قرر فرض الضريبة على أساس الإيراد الفعلي ١

ذلك أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي صدر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٠ ليعمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ كان يحدد الضريبة على الوجه الآتي :

٢ ٪ عن الـ ١٢٠ جنيا الأولى

٣ ٪ عن الـ ١٨٠ جنيا الثانية

٤ ٪ عن الـ ٢٠٠ " " "



٥ ٪ من الـ ٣٠٠ جنبها التالية

٦ ٪ من الـ ٤٠٠ " " "

٧ ٪ مما زاد على ذلك

وبتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٧٤ بتعديل سعر الضريبة إلى ١٠ ٪ وعلى أن يسرى هذا السعر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ ١١ وهي طفرة كبيرة جداً لا مبرر لها ، لا سيما إذا لوحظ أن مضاعفة الضريبة وإلغاء التدرج الذي كان منصوباً عليه بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تم قبل أن تؤدي الضريبة عن السنة الأولى التي فرضت فيها الضريبة على أساس الإيراد الفعلي وهي سنة ١٩٥١ ١١.

ولم يمس على هذه الزيادة الفاحشة غير سنة واحدة حتى صدر المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٣ بزيادة سعر الضريبة إلى ١١ ٪ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ ولا حول ولا قوة إلا بالله ...

أرأيت كيف يعامل المحامون والأطباء وغيرهم من أصحاب المهن الحرة معاملة قريبة من معاملة التجار ١١ مع أن رأس مال الأولين هو حقوقهم وأذعابهم وأعضائهم وهي تخرق وتغني بمرور الزمن بينما رأس مال التجار يزيد ويتضاعف ١١ .

وبعد فالمحامون عاصم وأصحاب المهن الحرة عامة يأملون من الحكومة تقدير الاعتبارات الهامة التي أشرنا إليها والعمل على تعديل القانون بفرض الضريبة على أرباح المهن الحرة على أي أساس حكيم من الأسس التي أشرنا إليها في العدد السابق من المجلة بما يرفع الحرج والعقيق الذي يلاقيه من تطبيق القانون المالي ويحقق مصلحة الخزنة في وقت معاً .

وقبل أن نختم هذه الكلمة نشير إلى اهتمام المحامين جميعاً أشد اهتمام هذه المسألة وإلحاحهم في ضرورة الإسراع بحسبها بتعديل القانون . وقد بدأ هذا الاهتمام جلياً في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمحامين الذي عقد في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ وطالبوا فيه مجلس النعابة في إلحاح بمواصلة السعي لدى الحكومة لتعديل القانون في أقرب وقت ممكن .



وفيما يلي نص المذكرة التي وضعها مجلس نقابة المحامين وقدمها حضرة الأستاذ النقيب إلى الحكومة في هذا الصدد .

## مذكرة

## بوجهة نظر مجلس نقابة المحامين

## في الضريبة المفروضة على أصحاب المهن الحرة ذوات السر

١ — لما صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كانت هناك نظريتان حول فرض الضريبة على أصحاب المهن الحرة (المهن غير التجارية) الأولى وجوب فرض الضريبة على الإيراد الحقيقي بعد خصم المصروفات . والثانية فرض الضريبة على أساس المظاهر الخارجية التي تجعل أساسا لإيجار مسكن ومكتب صاحب الشأن . وسادت النظرية الثانية لاعتبارات أدبية واجتماعية في مقدمتها المحافظة على أسرار يقتضى الصالح العام صيانتها من العبث بها .

ففرض الضريبة على أساس المظاهر الخارجية لم يكن ملحوظا فيه إذا تمييز المحامى أو الطبيب عن غيرهما من أفراد الناس بل كان ملحوظا فيه ما لعمليهما من مميزات خاصة تنصل بشرف الناس وأهراضهم وبكيان الأسرة .

٢ — ومما قيل بأن عمل التاجر قد تحيط به أسرار لها شأنها فإن هذه الأسرار تتعلق بالمال فقط أما أسرار الطبيب والمحامى فهى أسرار تمتد إلى ما هو أهم من المال بكثير . ومن أجل هذا فرض القانون عقوبة عليها إذا أفشى السر .

٣ — وعلى ذلك فلا يستحسن — للصالح العام — فرض الضريبة على المحامى أو الطبيب على أساس الإيراد الفعلى لأن الأخذ بهذا النظام من مستلزمات مسك دفاتر وتقديم إقرارات تخضع لرقابة مصلحة الضرائب والظمن في تقديرها أمام القضاء إذا لزم الأمر وتكون النتيجة مهما بولغ في الاحتياط أن تنبش الأسرار التي كان يجب أن تبقى سرا .

٤ — وإذا كانت المصلحة تقتضى أن تفرض الضريبة على أساس المظاهر الخارجية فإن محل الانتقاد ليس ناتجا من هذا الأساس بل منشاء أن قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ فرض أن الإيراد يوازي القيمة الإيجارية السنوية للمكتب والسكن . ومن الممكن إزالة سبب الشكوى باقتراض أن الإيراد السنوى يساوى ثلاثة أمثال أو أربعة أو خمسة أمثال القيمة الإيجارية السنوية للسكن .

٦ — ولقد استحدثت المشرع الفرنسى نظاما خاصا بفرض الضرائب على أصحاب المهن الحرة ذوات السر وطبق هذا النظام بقانون صدر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ونص في المادة ( ٨١ ) من قانون الضرائب المباشرة على الآتى : « يحدد الريع الخاص للضريبة بالنسبة للأطباء والجرّاحين

وجراحي الأسنان والقابلات والمحامين بنظام التحديد الحكيم . على أنه يحق لأصحاب الشأن أن يقدروا الخوض لنظام فرض الضريبة عليهم على أساس الريح الفعل .

وما يجدر لفت النظر اليه أن معظم المحامين والأطباء في فرنسا فضلوا دفع الضريبة على أساس نظام التحديد الحكيم بحافطة على أسرار مهنتهم .

٦ - على أن نظام التحديد الحكيم في فرنسا أساسه أن يتفق صاحب الشأن مع مصلحة الضرائب على الرقم الذي يمثل جرافاً دخله السنوي من مهنته .

وسبق هذا الاتفاق مفاوضات بين الطرفين لمحاولة تحديد الرقم ثم صدر قانون في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ مفاده أنه لا يجوز لمأمور الضرائب أن يفصل في التحديد الحكيم إلا بعد أخذ رأي مندوب النقابة التي ينتسب لها صاحب الشأن . وإذا صدر الاتفاق بعد ذلك تعين الخوض لفرض الضريبة على أساس الإرادة الصحيح .

٧ - وإذا كان المشرع الفرنسي قد لجأ الى نظام التحديد الحكيم مراعيًا ما للهن الحرة ذوات السرم من أوضاع خاصة لها صلة بالصالح العام فاه أولى بنا في مصر أن نتبع نظاما كهذا أو نظاما قريباً منه لاعتبارات كثيرة لا محل لذكرها .

وبرى مجلس النقابة وأقراة الجمعية العمومية على رأيه أن أساس التقدير الحكيم أو التقدير الجراحي يجب أن ينص عليه في القانون نفسه منعا للمفاوضات العلوية بين صاحب الشأن ومصلحة الضرائب وقد نتج هذه المفاوضات وقد تفشل كما أن هذه المفاوضات بين آلاف من المحامين والأطباء وبين مصلحة الضرائب تستلزم بذاعة وجود عدد كبير من الموظفين تكلف مرتباتهم الدولة مبالغ كبيرة هي في هفى عن صرفها .

وأساس التقدير الجراحي الذى نقترحه والذي يتعين النص عليه في مواد القانون أن يفترض المشرع أن الدخل السنوي يوازي أربعة أو خمسة أمثال القيمة الإيجارية السنوية للسكن أو أربعة أو خمسة أمثال نصف القيمة الإيجارية السنوية للسكن والمكتسب معا .

ومن الممكن أن تتفاوت النسبة بين محامى النقض والاستئناف والمحاكم الابتدائية كما أن من الممكن أن تتفاوت النسبة عشمياً مع المدة التي قضاه الشخص في مهنته .

ويعتقد المحامى أن تقديره على هذا الأساس أو قريباً منه هو تقدير يقرب جداً من الحقيقة بالنسبة للغالبية العظمى من أصحاب المهن الحرة ذوات السرم .

وإذا قيل بأن البعض قد يتجاوز إرادته الحد الذى فرضه القانون فإن هذا البعض هده قليل جداً بالنسبة للمجموع ويصح أن يصحى بهذا العامل الأخير في سبيل وضع أساس ثابت يخضع له الجميع وحتى تبقى للهن ذوات السرم حريتها .

والشاهد بالنسبة لمعظم الناس أن الشخص كالموظف مثلاً يسكن في العادة بربع أو نجس

مرتبته . فإذا افترض أن دخل الحامى أو الطبيب يوازى أربعة أو خمسة أمثال القيمة الإيجارية السنوية لمسكنه لما كان وضع كهذا أمراً يثير دهشة .

واقتراض تقدير الإيراد على أساس خمسة أمثال القيمة الإيجارية السنوية للمسكن هو نظام أخذ به المشرع الفرنسى بالنسبة للأجانب الذين يسكنون فى فرنسا ويمكن أن أملاكهم فى الخارج فافترض أن دخلهم يوازى خمسة أمثال القيمة الإيجارية السنوية لمسكنهم ويحصل منهم الضريبة على هذا الأساس .

٨ — على أن من الجائز أن يتضرر صاحب الشأن من فرض الضريبة على هذا الأساس الحكيم مقدراً أن دخله السنوى لا يصل إلى النسبة سائلة الذكر . ومن المصلحة فى مثل هذه الحالة أن يعطى له الخيار — أما أن يخضع لنظام فرض الضريبة على أساس الإيراد الفعلى أو يقبل التقدير الحكيم على الأساس الذى يحدده القانون .

ونعتقد أن الغالبية الكبرى ستفضل النظام الآخر محافظة على سر المهنة ولو لحق بها ضرر مادي أو أدبى من هذا الوضع .

٩ — وإذا اختار صاحب الشأن الخضوع لنظام فرض الضريبة على الإيراد الفعلى تعين أن يتضمن القانون من النصوص ما يحفظ للمهنة سريتها وكرامتها وذلك للأصالح العام .

فى فرنسا مثلاً يلزم الحامى الذى يختار فرض الضريبة على أساس الإيراد الصحيح إلا بمسك دفتر لا تقيد به سوى أرقام الإيرادات اليومية مجردة عن أى بيان تفصيلى ولا يلزم بمسك دفتر به قسائم مسبلة تسلم أصولها للعملاء على خلاف ما هو مقترح فى مشروع القانون المعروض الآن .

وتعين أن ينص فى القانون على أنه إذا حصل خلاف بين صاحب الشأن وبين مصلحة الضرائب وجب أن يعرض الأمر على لجنة خاصة تمثل فيها المصلحة بمندوب عنها كما تمثل النقابة التى يتبعها صاحب الشأن بمندوب عنها وتُسند رئاسة اللجنة إلى أحد رجال القضاء وأن يرجع إلى هذه اللجنة فى كل خلاف بحيث لا يكون للمصلحة حق تفتيش المكاتب أو المسكن .

ولا يسمح أن تفرض الضريبة إلا على العمليات الناتجة من مباشرة المهنة نفسها لا على العمليات التى لاتصل بالمهنة كما إذا دخل النجاشى مثلاً إيراد من يبيع بعض كتبه أو يبيع بعض أثاث مكتبه .

كل هذه الأمور يصح أن تدخل فى تقدير المشرع إذا اختار صاحب الشأن الخضوع لفرض الضريبة على أساس الإيراد الفعلى .

أما إذا قبل صاحب الشأن الخضوع لنظام التحديد الحكيم على الأساس الذى يحدده القانون فإن الأمر يكون واضحاً .

١٠ — يتضح مما تقدم أن وجه المصلحة ظاهر إذا أخذ بنظام التحديد الحكيم على أساس يحدده القانون نفسه .

وعن النسبة المئوية التي تؤخذ على الأيراد المحكى أو على الأيراد الفعلى — إذا ما اختاره صاحبه — يتعين أن يدخل في التقدير أن رأس مال المحكى أو الطبيب هو عقله وفكره وأن رأس المال هذا يقف بمزور الزمن بخلاف رأس مال التاجر مثلاً فكلاً استمر كلما زادت قيمته .

وفي البلاد الأخرى يفرقون عادة بين ربح العمل وربح المال ويفرضون على الأول نسبة مئوية أقل من النسبة التي تفرض على الثاني .

ويرى مجلس النقابة أن تكون النسبة المئوية في حدود لا تتجاوز سبعة ونصف في المائة من الأيراد المحكى أو الأيراد الفعلى في حالة ما إذا إختار صاحب الشأن هذا الوضع الأخير .

تقيب المحامين

( يتبع )

عمر عمر

## بحث

## نظرية الأشغال العمومية

## في القانون الإداري

لمحاضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي

وكيل نيابة ميت غمر

## ١ — تمهيد :

من نتائج اعتراف القانون للدولة والأشخاص الادارية الأخرى بالشخصية المنوية أن يصبح لها ذمة مالية بمعنى أنه في وسعها أن تكون دائنة ومدينة فتعاقد مع الأفراد أو مع بعضها ويترتب على مثل هذه العقود آثارها الطبيعية ومن بينها عقود شراء العقارات اللازمة لها .

كما أنه من نتائج اعتراف القانون الإداري للشخص الإداري أى الدولة والأشخاص الادارية الأخرى بالسلطة العامة *La puissance publique* أن غول لها حق نزع ملكية عقارات الأفراد للنفعة العامة .

الأنه في أغلب الأحيان تكون تلك العقارات التي تصفها الدولة بالرضا أو تنزع ملكيتها جبراً عن الأفراد - غير متمشية مع الفرض الذي تنبئ الدولة استعجالها من أجله فيتمتع عليها اجراء بعض أشغال *travaux* على هذه العقارات من تعديل أو اصلاح أو بناء . كما أن المشروعات العامة المنشأة يجب صيانتها .

ولقد خصص القانون الإداري لمثل هذه الأشغال من بناء وتعديل واصلاح وصيانة نظاماً قانونياً يختلف عن النظام القانوني المقرر في القانون الخاص كما سمي هذا النظام بنظام الأشغال العمومية .

## ٢ — فكرة التخصيص :

ولكن ما السبب الذي دعا القانون إلى تخصيص الأشغال العمومية بنظام قانوني غير النظام المطبق بين الأفراد ؟ إنها فكرة المصلحة العامة فالمعروف أن للفرد حرية مطلقة في اختيار الطريقة التي تروق له في اجراء أشغال على عقاراته الخاصة فله أن يجرها بنفسه أو بمعرفة مقاول

entrepreneur يتعاقد معه بالشروط التي يراها ذلك أنه وحده الذي يتحمل التكاليف المالية نتيجة اختياره وتقديره - أما الشخص العام إذا أجرى مثل هذه الأشغال بشروط مجعقة فإن مجموع الممولين هم الذين سيتحملون نتيجة هذا الاجماع وقد يكون كبيراً بصدد أشغال صرمية واسعة النطاق لأجل هذا ألزم القانون الإداري الشخص العام أساساً باتباع طريقة معينة هي طريقة المراءد "L'adjudication" الذي هو اختياري للأفراد . وفي هذا أول اختلاف بين القانون الإداري والقانون الخاص .

كما أن ضمان حسن تنفيذ تلك الأشغال التي قد تكون أشغالا في غاية كبيرة من الأهمية كبناء كوبري يقتضى أن يخول القانون الإداري للشخص العام سلطة الرقابة والإشراف على المقاول الذي يباشر تلك الأشغال التي قد تمكنه من إلزام المقاول بإجراء أعمال لا تدخل في قائمة الشروط وفي هذا اختلاف أيضاً مع القانون المدني الذي لا يترف بذلك في إعلانات الأفراد ويمكن لتبرير ذلك أن نتصور النتيجة الصارخة لتهدم كوبري بعد بئانه بسبب سوء تنفيذ الأشغال العمومية . وأخيراً فإن المشروع العام إذا ما تم انقضاؤه لا يمكن للبلدك المهابرين له أن يطالبوا بهدمه إذا ما أوجد ضرراً لهم بسبب عيوب في انشاءه وكل ما لهم أن يطلبوا تعويضاً عما لحقهم من ضرر تقدره المحاكم على أسس تخالف الأسس المقررة في القانون المدني .

### ٣ - تعريف:

مخلص مما تقدم أنه يتعين علينا أن نعرف ما هي الأشغال العمومية Les travaux publics حتى يكون هناك مجال لتطبيق هذا النظام القانوني الخاص المستند من القانون العام دون القانون الخاص .

ويمكن تعريف الأشغال العمومية بأنها تلك الأشغال التي تجرى لصالح الأشخاص الإدارية العامة بصدد بناء أو تعديل أو إصلاح أو صيانة مال عقارى في سبيل المصلحة العامة .

ويقصد بالأشخاص الإدارية العامة تلك الأشخاص المتمتعة بالصخصية المنصوية وهي الدولة والمديريات والمدن والقرى والمؤسسات العامة فيخرج من ذلك الأشغال التي تجرى لصالح الهيئات الخاصة ولو كانت في سبيل المصلحة العامة ولا يهم ما إذا كانت تلك الاعمال تجرى لصالح الشخص العام مباشرة أو لصالحه بطريق غير مباشر بسبب تدخل أفراد مثل الملتزمين أو المقاولين الذين يعملون لصالح الشخص العام ويخضعون لإشرافه ورقابته ويجب أن تكون تلك الأشغال واقعة على عقار سواء لبنائه أو تعديله أو إصلاحه أو صيانه أما إذا كانت بصدد منقول كما إذا أرادت الإدارة صنع أشياء منقولة فالمقد الذي تبرمه مع الغير يسمى بمقد التوريد أو مقاوله التوريد marché de fournitures الذي يخضع لنظام قانوني خاص يختلف عن عقد التوريد في القانون الخاص وإن كان يشابه الأشغال العمومية من بعض نواحيه . ومثال الأشغال العمومية الواقعة على عقار بنا كوبري . وصف شارع أو طريق . بناء مستشفى أو مدرسة . صيانة قناطر . تقوية خزانة مياه الخ . . .

إلا أنه يجب أخيراً أن تكون هذه الأشغال لتحقيق المصلحة العامة لا مصلحة مالية لحسب ولعل في اشتراط وجوب المصلحة العامة تبريراً كافياً لتلك السلطات الاستثنائية المخولة للإدارة في هذا النظام .

وإفكرة المصلحة العامة كافية وحدها بالانضمام إلى الركنين السابقين لتحقيق الأشغال العمومية دون اشتراط أن تكون هذه الأشغال لمقاربات الدومين العام فيمكن إجراء أشغال تعتبر عمومية على مقاربات الدومين الخاص للشخص الإدارى العام كما لا يشترط أن تكون هذه الأشغال بصدد مرفق عام service public فيمكن إجراء أشغال تعتبر عمومية على مقاربات مرافق لا تمت إلى العمومية بصلة كالنشاء أو إصلاح دور العبادة وهي ليست من المرافق العامة .

#### ٤ — وسائل تنفيذ الأشغال العمومية :

وسائط إجراء الأشغال العمومية ثلاثة هي الريجى La régie والالتزام أو الامتياز La concession والمقاولات Marché des travaux publics وتلجأ الدولة إلى الوسيلة الأولى في حالات نادرة إذ ليس لديها المواد الأولية اللازمة كما تنقصها القدرة السكانية لإدارة مثل هذه الأشغال . أما وسيلة الالتزام فتستعمل في الأشغال التي يصحبها استغلال للبشرى العام entreprise publique استغلالاً قد يتعرض فيه الملتزم لمخاطر مالية أما طريقة المقاول فهي أكثرها شيوعاً ، وكى تتمكن الإدارة من مباشرة الأشغال العمومية في أنظام الريجى وكى تمارس حقها فى الرقابة والإشراف على تلك الأشغال التى يجرىها الملتزم أو المقاول يجب أن يكون لديها هيئة من الفنيين م المهندسون .

#### • — الريجى :

وهى وسيلة تلجأ إليها الإدارة فى حالات نادرة كحالة عدم العثور على مقاول لإداء الأشغال العمومية أو حالة هجر المقاول عن تنفيذ التزاماته أو فى حالات الاستعجال التى لا تسمح بإجراء مراد أو حالة الأشغال العامة التى لا يعرف بداية تكليفها المالية على وجه التحديد — كما تلجأ إليها الإدارة فى أشغال صيانة المقاربات وعلى العموم المرافق التى تحتاج دائماً لأشغال عمومية . وطريقة تنفيذ هذه الوسيلة بمعرفة عمال الإدارة نفسها الذين تستأجرهم لهذا الغرض وبواسطة المراد التى تشتريها لهذه الأشغال .

#### ٦ — الالتزام :

وهو عبارة عن أن الملتزم يباشر الأشغال العمومية فيستأجر العمال ويشتري المواد الأولية إلا أنه لا يتقاضى مبلغاً معيناً من الإدارة نظير ذلك كما فى حالة المقاول وإنما يحصل على ثمار عمله ورأساماله وتنظيمه من المتفعين بالمشروع العام أى المستعملين للرفق العام الذى أنشأ مشروعه وأداره بمعنى أنه يستغل المشروع لمدة معينة من الزمن وهذا النظام يحتوى فى نفس



الوقت التزاما لمرافق عام إذ أن الملتزم يأخذ على عاتقه انشاء المشروع العام وإدارة المرافق العام كما في التوام شركة ترام القاهرة .

#### ٧ - المقاول

والمقاول اتفاق بين الشخص الادارى والمقاول يلتزم الثاني بموجبه باجراء أشغال معينة نظير مبلغ معين . وهذه الوسيلة تستعمل عادة لتنفيذ الأشغال العمومية الهامة مثل بناء مستشفى أو مدرسة . والمقاول عقد إدارى يحتوى على كافة أركان العقد إلا أنها ليست من عقود القانون الخاص وإنما هي عقد من عقود القانون العام تتميز بأحكام خاصة فى طريقة إبرامها وفى الآثار المترتبة عليها .

#### ٨ - خاتمة :

هذه نظرة سريعة حول نظرية الأشغال العمومية فى القانون الادارى من حيث فكرتها وتاريخها ووسائل تنفيذها وسنبعث فى الاعداد القادمة إن شاء الله عقدي الالتزام والمقاول باعتبارهما من العقود الادارية contrats administratifs وكذا مسئولية الادارة من الاضرار الناشئة من إجراء الأشغال العمومية والله ولى التوفيق ؟



العدد السادس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(١) - قضاء محكمة النقض الجنائية
٣٤٩	٨٧١	٢٣ أبريل ١٩٥١
٣٥٠	٨٧٢	د د د
٣٥١	٨٧٣	د د د
٣٥٢	٨٧٤	د د د
٣٥٣	٨٧٥	د د د
٣٥٤	٨٧٨	د د د
٣٥٥	٨٧٩	د د د
٣٥٦	٨٨٠	د د د

رشوة . متى تتحقق الجريمة ؟ دفع المال مقابل الامتناع عن عمل غير حق . لا يمنع تحققها . مثال . موظف تموين .

اختلاس أشياء محبوزة . حكم . تسببه . إدانة المتهم في تبديد حاصلات محبوز عليها لوزارة الأوقاف دون بيان الموظف الذي كان سيقوم بالبيع ولا صفة مندوب وزارة الأوقاف . قصور . مواد مخدرة . تلبس . رؤية ضابط البوليس المتهمه وهي تلقى بالخدور . حالة تلبس .

١ - إذن تفتيش . الظروف التي اقتضت إصدار إذن التفتيش الأول هي التي ترتب عليها إصدار الإذن الثاني . اعتبار الإذن الثاني إذناً جديداً أو امتداداً للإذن الأول . لا يهم .

٢ - الدفع بطلان التفتيش للفش والتدليس . عدم إبداءة أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إبداءه أمام محكمة النقض .

٣ - تفتيش . لا يجوز الطاهر التحدث عن تفتيش حاصل في مسكن غيره .

تموين : ١ - صاحب المحل . مسؤوليته عن المخالفات التي تقع في محله . الحكم بالغرامة فقط . محله . تعدد مصانع المتهم . ذلك لا يكتفى للقول بتعدد مراقبتها .

٢ - استخدام مواد القوین في غير الغرض الذي صرفت من أجله أو استخدامها في مصنع آخر . لا يتطلب توفر قصد جنائي خاص .

تنظيم . إدانة المتهم لمجرد تسوير قطعة أرض في منطقة غير مقسمة دون بيان توافر شروط المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . قصور .

حكم استئنافي . عدم بيان أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي أبدته . قصور .

دفاع . الاعتذار عن الحضور بالمرض وتعميد ذلك بشهادة

العدد السادس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
٣٥٧	٨٨٠	٨ مايو ١٩٥١
مرضية . رفض التأجيل دون تعرض لهذا العذر . لإخلال بحق الدفاع .		
١ - وصف التهمة . الزيادة في بيان الطريقة التي حصلت بها واقعة التزوير كما تضمنها أمر الإحالة . لا يعد تقييماً في وصف التهمة .		
٢ - تزوير معنوي . إعداد المتهم الورقة المنقولة عنها صورة المذكرة المطعون بتزويرها وتقديمها لنسخ صورة منها . مخالفة الصورة الرسمية للأصل الثابت . ذلك معناه وقروح التزوير حال التحرير . كون الصورة نقلت من أصل مرور قبل تحريرها . لا يتم .		
٣ - تزوير في أوراق رسمية . ركن الضرر . توافره بمجرد العبث بها .		
٣٥٨	٨٨٢	د د د
دفاع . طلب تحليل المواد المنوبة التي وجدت بملايس الجني عليه لمعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة المتهم . طلب غير منتج . رفضه . لإخلال فيه بحق الدفاع .		
٣٥٩	٨٨٣	د د د
بلاغ كاذب . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ دفاع المتهم بأن القذف والإخبار وقما في جريمة دعوى . عدم التعرض له . قصور .		
٣٦٠	٨٨٤	د د د
حال عمومية . محل لبيع التبغ واللفافات . حيازة صاحبه فيه جهاز استقبال دون رخصة . عقابه .		
٣٦١	٨٨٦	د د د
وصف التهمة . عاكة المتهم بتهمة قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فتسبب في قتل شخص . استظهار أن ركن الخطأ هو الاسراع وعدم تنبيه الجني عليه بالزمارة . هذا بيان ولتحدد لاعتراض التهمة .		
٣٦٢	٨٨٧	١٤ مايو ١٩٥١
خطف بالتحويل والإكراه . التسوية بين الفاعل والمادى والمحرض . كلاهما فاعل أصلي .		
٣٦٣	٨٨٨	د د د
حكم . تنبييه . بيان نص القانون الذي عاقب بمقتضاه . واجب .		
٣٦٤	٩٨٨	د د د
دفاع . طلب تحقيق مسألة فنية . رفضه والفصل في مهنته		

العدد السادس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
دلم المحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		المسألة برأى المحكمة . إخلال بحق الدفاع .
٣٦٥	٨٩٠	١٤ مايو ١٩٥١
		مواقعة أثى بغير رضاها . دخول المتهم إلى المجنى عليها في سريرها على صورة غلته معها أنه زوجها . سكوتها تحت هذا الظن . لا تأثير لذلك في توافر الجريمة .
٣٦٦	٨٩١	د د د
		١ - قتل . نية القتل . القول بتوافرها . موضوعي .
		٢ - سبق الإصرار ونية القتل . عدم توفر أحدهما لا يستتبع عدم توافر الآخر .
٣٦٧	٨٩٢	د د د
		دفاع . شهود . إعلان المتهم شهود نفي بترخيص من المحكمة الاستئنافية . حضور الشهود عدة جلسات . تأجيل القضية دون سماحهم . الحكم في الدعوى دون سماحهم . إخلال بحق الدفاع .
٣٦٨	٨٩٣	د د د
		دفاع . تمسك المتهم في التبيد بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع وطلبه ضم أوراق لإثبات ذلك . إدانته دون إشارة إلى هذا الدفاع . قصور .
٣٦٩	٨٩٤	١٥ مايو ١٩٥١
		إثبات . الاعتناء على قول للشاهد وإطراح قول آخر له . لا يصح ذلك مع التضارب فيما أثبتته الحكم من هذه الأقوال .
٣٧٠	٨٩٥	٢١ مايو ١٩٥١
		نقض . شهادة مؤرخة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن الحكم ختم منذ يوم ٢١ منه . لا جدوى منها للعائن ما دام هو لم يطلب الإعلاء على الحكم إلا يوم ٢٤ ديسمبر .
٣٧١	٨٩٦	د د د
		دفاع شرعي . عدم تمسك المتهم به . الوقائع المذكورة في الحكم لا تفيد قيامه . تمسك المتهم به في مذكرة قدمها بعد إقفال المرافعة . لا يلتفت إليه .
٣٧٢	٨٩٧	د د د
		حكم . تسليبه . ضرب أفضى إلى الموت . إدانة المتهم على أساس أن تقرير الصفة التشريعية أثبت أن جميع الضربات ساهمت في الوفاة فهو مسئول عنها مع الجناة الذين لم يكشف عنهم التحقيق . ما ورد بالتقرير لا يفيد هذه النتيجة . حكم متعين النقض لاستناده إلى غير سند .

العدد السادس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
٣٧٣	٨٩٨	٢١ مايو ١٩٥١
تجهمر . تجهمر لفرض مشروع . وقوع تجهمر غير مشروع في أعقابيه بيان ذلك في الحكم . الجدل في كونه تجهمراً جنائياً أم لا . لا يقبل .		
٣٧٤	٩٠٠	د د د
دفاع . ادعاء المتهم أنه لم يستوف دفاعه على مظنة أن المحكمة ستقضى ببراءته . لا يقبل .		
٣٧٥	٩٠١	د د د
ضرب أقصى إلى الموت . إدانة متهمين في هذه الجريمة على أساس أن كلا منهما ضرب المجنى عليه على رأسه . ثبوت أن المجنى عليه إصابته في الرأس . عدم بيان ما إذا كانت الوفاة نتجت عن الضربتين أو عن ضربة واحدة . استبعاد ظرف سبق الإصرار . ذلك قصور .		
٣٧٦	٩٠٢	د د د
إجراءات . أخذ رأي المفتي . المحكمة غير مفيدة بهذا الرأي . إثبات . أحكام الإعدام ليس لها طرق خاصة للإثبات . دفاع . دفاع جوهري يؤثر في قيام التهمة . وجوب تحقيقه . إغفاله . قصور . مثال في جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول قح .		
٣٧٨	٩٠٤	د د د
تفتيش . جدية التحريات وكفايتها للإذن في إجراءاته . تقديرها . تروك للنيابة تحت إشراف المحاكم .		
٣٧٩	٩٠٤	د د د
حجز تحفظي . وجوب احترامه ما لم يقض بإطلاقه .		
٣٨٠	٩٠٥	د د د
رشوة . القانون يعاقب عليها ولو كان العمل المقصود منها جريمة .		
٣٨١	٩٠٧	٢٢ مايو ١٩٥١
تقليد أوراق العملة : ١ - يكفي أن يكون ثمة مشابهة بين الصحيح والزائف . كون التقليد ظاهراً . لا يؤثر .		
٢ - الإيعاف من العقوبة . شرطه أن يكون الجاني قد أُرشد عن يعرفه من الجناة الآخرين .		
٣٨٢	٩٠٨	١ أكتوبر ١٩٥٢
إلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صادر بإجماع القضاة . يصبح معه الحكم باطلاً يستوجب نقضه .		

العدد السادس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٨٣	٩٠٩ ٦ أكتوبر ١٩٥٢	لإجراءات المحاكمة في الجلسة : ١ - الأصل أن اجراءات المحاكمة تستند إلى التحقيق الضموى الذى تجرب به المحكمة في الجلسة ، غير أنه يجوز الاستناد إلى ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر أخرى .
		وللنهم الحق في أن يطلب من المحكمة أن يسمع في مواجهته من سمع في التحقيقات الابتدائية ، أو أن يطلب تلاوة أفواههم أو مناقشة ما ورد في التحقيقات الابتدائية ، فإن لم يفعل لا يصح له النemy على الحكم بالبطان .
٣٨٤	٩١٠ ٩ ديسمبر ١٩٥٢	١ - الأحوال التي يجوز فيها النيابة وللنهم الاستئناف في قضايا الجرح وردت على سبيل الحصر في المواد ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية . ٢ - العبرة في تجديد طلبات النيابة هي بما تقدمه في الجلسة من طلبات .
		(٢) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
٣٨٥	٩١٤ ١٤ مايو ١٩٥١	تسوية الديون المقارية . قرار اللجنة بشأنها . يشمل الأموال موضوع التسوية وما يؤول بعد ذلك من ديون سابقة على الفراق .
٣٨٦	٩١٦ ٢٨ فبراير ١٩٥٢	١ - تطبيق القوانين الخاصة بالوادي . نادى الفرسان الجوكى كروب . ٢ - حكم قرارات السلطة الادارية النادى ، متى يجوز طلب تعويض عنها .
٣٨٧	٩١٧ ١٩ نوفمبر ١٩٥٢	١ - ربيع . تعريفه . العلو دون السفلى . ٢ - وضع اليد . وقف . جواز تملكه بمضى المدة .
		(٣) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجارى)
٣٨٨	٩٢٠ ١٠ أبريل ١٩٥٢	١ - مواعيد . مراعاتها . بطان .

العدد السادس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصحبة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٢ — إعلان دعاوى الحكومة إلى قسم القضايا ، مخالفته . بطلان نسي .
٣٨٩	٩٢١	٢٩ مايو ١٩٥٢
		١ — فوائد قانونية . أساس الحكم بها . المسؤولية التقصيرية . علاقة مصلحة الضرائب بالمواطنين يحكمها القانون العام .
		٢ — تقدير الضرائب . حق احوال السلطة العام . لا تخضع لأحكام القانون الخاص .
		٣ — مسؤولية مصلحة الضرائب . أساسه . إساءة استعمال الحق .
		٤ — رأى الفقه والقضاء الفرنسى . عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد المبالغ المحكوم بردها وكذلك ق ١٤٠ لسنة ١٩٣٩ .
		(٤) قضاء الأحوال الشخصية
		وصى . لا يمكن أن يكون قديراً على إدارة أموال القاصر . لا بد من توافر الناحية العاطفية لدى الوصى .
٣٩٠	٩٢٢	٢٠ مايو ١٩٥٢
		١ — زوجية . ما يثور حولها . لا يؤخذ به إلا إذا خلص من الشوائب .
٣٩١	٩٢٤	١٨ نوفمبر ١٩٥٢
		٢ — قانون الشكل . لا يتناول إلا عناصر الشكل الخارجية .
		(٥) قضاء المحاكم العسكرية
		١ — تفتيش . المحافظ أو المدير . ليس له هذا السلطان طبقاً لقانون الأحكام العرفية .
٣٩٢	٩٢٨	٨ نوفمبر ١٩٥٢
		٢ — تفتيش . إذن التفتيش الصادر من المحافظ أو المدير . على الأقل يجب أن يكون مستوف للشروط القانونية لأمر النيابة بالإذن بالتفتيش .
		(٦) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
		١ — استئناف . طلبات متعددة . كيفية تقديرها .
٣٩٣	٩٣٣	١٨ نوفمبر ١٩٥٢
		٢ — استئناف . السبب القانوني الواحد . تعريفه .



العدد السادس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المعينة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
٣٩٤	٩٣٦	٣١ ديسمبر ١٩٥٢
		٣ - استئناف . جزء من حق متنازع فيه . نطاعة .
		١ - غدير . تقدير أملاك مزروع ملكيتها . الطعن فيه .
		لطالب نزاع الملكية والمزروعة ملكيته . بشرط مراعاة المواعيد .
		٢ - الاستيلاء الفعلي على العقار يقوم مقام القرار الوزاري
		المنصوص عنه بالمادة ١٨ من قانون نزاع الملكية .
		٣ - ريع العقار المزروع ملكيته . لإرام الحكومة به من
		تاريخ الاستيلاء إلى تاريخ صدور المرسوم .
		٤ - ثمن العين المزروع ملكيتها . وقت نزاع الملكية لا وقت
		صدور المرسوم .
		(٧) قضاء المحاكم الكلية ( القضاء التجاري )
٣٩٥	٩٣٧	١٩ ديسمبر ١٩٥٢
		١ - وكيل بالعمولة . عمل باسمه الخاص . هو المسئول
		عنه شخصياً .
		٢ - بيع العروض بشرط ميعاد اثنى . فسخ البيع في حالة
		التأخير دون تلبية .
		٣ - فسخ العقد لعدم دفع اثنى . يحول للبائع حق التعويض .
		(٨) قضاء الضرائب
٣٩٦	٩٣٨	١١ مارس ١٩٥٢
		١ - إخراج . مهنة تختلف عن الأعمال التجارية .
		٢ - عفرج . مصدر دخله كسب العمل .
		٣ - مقياس التفرقة بين المهنة التجارية وغيرها . وماء الأولى
		العمل وماء الأخرى دخل رأس المال .
		٤ - م ٧٢ من قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مثال .
٣٩٧	٩٣٩	أول أبريل ١٩٥٢
		١ - انقطاع . ما ورد في م ٣٨٣ و ٣٨٤ على سبيل المثال .
		٢ - المطالبة القضائية . معناها . كل إجراء قانوني يتضمن
		إظهارية الدائن في تمسكه بحقه ضد من تسرى التناقد في مصلحته .

المعد السادس	فهرست	الستة الثالثة والثلاثون
رقم المسجلة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٣ - ليست المطالبة قاصرة على التكليف بالحضور أمام محكمة تتألف من قضاة .
		(٩) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٣٩٨	٩٤٠ ٣١ مارس ١٩٥٢	١ - قضاء مستعجل . لا يشترط أهلية التقاضي أمام القضاء العادي .
		٢ - محجور عليه للسفه أو لضعف قواه العقلية أو قاصر قبل بلوغه ثمانية عشر عاماً في أحوال الضرورة القصوى وبعد بلوغها له أن يلجأ للقضاء المستعجل .
٣٩٩	٩٤٣ ٢١ أكتوبر ١٩٥٢	محجور تحفظي . عدم خصومه للبادة ٥١٩ مرافعات إلا من وقت حلول الدين المحجوز به كله أو بعضه .
٤٠٠	٩٤٤ ٥ نوفمبر ١٩٥٢	مجلس دلي . اختصاصه في تحديد أنواع الأحوال الشخصية . قانون قدرى باشا .
		القانون الواجب التطبيق الأحوال الصحية للأقباط الأرثوذكس أو قواعد العدل والانصاف .
٤٠١	٩٤٧ ٢١ نوفمبر ١٩٥٢	١ - قانون بك المتوفى . مناطه . تطبيقه طبقاً للبادة ٩٣٩ و ٩٤٦ من قانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ .
		٢ - القانون اليوناني غير عارض للبراد سالفه الذكر .
		٣ - م ٩٩ مرافعات . بطلان . لا محل لتطبيقها عند طلب تعيين مدير مؤقت للتركة .
		(١٠) قضاء المحاكم السككية ( قضاء الجنيح )
٤٠٢	٩٤٨ ١٤ مايو ١٩٥٢	١ - عقوبة . طلب النيابة تطبيق إحدى مواد قانون العقوبات . القصد منها . أقصى العقوبة .
		٢ - استئناف . مناطه . الحد الأقصى للعقوبة بصرف النظر عن العقوبة المحكوم بها ولو قلت عن ٥ جنيحات .

العدد السادس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الاحكام
		٣ - لا تملك النيابة حق تحديد الجواز أو التدرج فيه .
		٤ - حالة عدم جواز الاستئناف .
		٥ - استئناف النيابة في الجنيح المحكوم فيها بأقل من خمسة جنحيات . حق المتهم في الاستفادة .
		(١١) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنيح)
٤٠٣	٩٥١	١٠ أبريل ١٩٥٢
		١ - ألفاظ الغزل في الطريق العام . اعتبارها سباً طبقاً للمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات .
		٢ - المادة ١٧٨ ع الخاصة بانتهاك حرمة الآداب و حسن الأخلاق . معناها . مدى تطبيقها .
٤٠٤	٩٥١	٢٣ سبتمبر ١٩٥١
		١ - إذاعة . مفتش الإذاعة . لا يجوز له دخول منزل وفتيشه بغير إذن النيابة .
		٢ - التمدي على مفتش إذاعة دخل منزل بغير إذن النيابة . لا يعتبر تعدى على موظف أثناء تأدية وظيفته .
	٩٥٩	
		بحث من يبدأ سقوط الحق في جريمة استعمال الطرق الاحتيالية للهرب من الضريبة المستحقة لحضرة الأستاذ زكي خير الأيوبيجي المحامي لدى محكمة النقض ووكيل مجلس الدولة سابقاً .
	٩٧٠	
	٩٧٦	
		ما يطلبه المحامون بحث لحضرة الأستاذ راجب حنا المحامي .
		بحث نظرية الاشغال العمومية في القانون الإداري لحضرة الأستاذ احمد رفعت خفاجي وكيل نيابة ميس خمر .



# المحاسبة

## مجلة قضائية شهرية

نصرة نقابة المحامين

مارس  
سنة ١٩٥٣

السنة الثالثة والثلاثون

العدد  
السايق

إنك لا تعرف الأمور ما لم تعرف أشباهها . ولا عواقبها ما لم تعرف  
أقدارها . ولن يعرف الحق من يجهل الباطل . ولا يعرف الخطأ من يجهل  
الصواب . وكيف يعرف السبب من يجهل المسبب ؟

« الجاحظ »

جميع المخبرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان  
إدارة مجلة المحاسبة وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

الطبعة الثانية ١٦ من خروج سنة

للهيئة ٢٩٢١٧

# بيـان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والأوامر العسكرية الآتية :

٢٥	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية .	مدد
٥٢	حكما صادرا من قضاء محكمة القضاء الإداري .	
٨	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية ( القضاء المدني )	
١	حكما صادرا من قضاء المحاكم الجزئية ( قضاء المدني )	
	ما يطلبه المحامون بمقتضى لائحة الأستاذ راجب حنا المحامي وكيل النقابة .	
	بحث متى يبدأ سقوط الحق في جريمة استعمال الطرق الاحتمالية للتهرب من الضريبة المستحقة	
	لخضرة الأستاذ زكي خير الأبوتيجي المحامي لدى محكمة النقض ووكيل مجلس الدولة سابقا.	
	بحث في تفسير المادة ٣٥٥ عقوبات لخضرة الأستاذ عبد الباقي دكروري القاضي بمحكمة	
	القاهرة الابتدائية .	
	مرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي	
	ص ٤١٩	
	قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ خاص بالمناجم والمهاجر ص ٤٢١	
	قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف ص ٤٤٠	
	قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بإلغاء بعض مواد قانون العقوبات المصرى الصادر بالقانون	
	رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وإضافة مواد جديدة إليه ص ٤٥٧	
	قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرض ص ٤٦٣	
	قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ خاص بطرح البحر وأكله ص ٤٦٤	
	قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن	
	نظام موظفي الدولة ص ٤٦٩	
	قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون الخاص بمجلس الدولة ص ٤٧٥	
	قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢	
	بانشاء وتنظيم لجان قضائية للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ص ٤٧٨	
	قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة	
	١٩٥٢ في شأن إصدار قرض لأداء ثمن الأراضي المستولى عليها وسندات ص ٤٨٠	

قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي ص ٤٨٢

قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والرسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ ص ٤٨٧

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادتين جديدتين برقم ٧٩ مكرراً و ٧٩ ثانية إلى قانون العقوبات ص ٤٨٩

أمر عسكري رقم ٥٧ بأحالة جرائم الرشوة إلى المحاكم العسكرية ص ٤٩٢

أمر عسكري رقم ٥٨ بتنظيم تصدير النقود والذهب وغيرها إلى السودان ص ٤٩٣

أمر عسكري رقم ٥٩ بوضع الحراسة على بنك حمص ص ٤٩٥

أمر عسكري رقم ٦٠ بتحويل المدير العام لسلح الحدود بعض السلطات في مناطق الحدود ص ٤٩٦

أمر عسكري رقم ٦١ بأحالة الجرائم المتعلقة بالنقد إلى المحاكم العسكرية ص ٤٩٧

أمر عسكري رقم ٦٢ بتعديل بعض أحكام الأمر رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٣ بوضع الحراسة على بنك حمص ص ٤٩٩

أمر عسكري رقم ٦٣ بتعديل الأمر رقم ٣٥ بإجباب الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الأراضي المصرية ص ٥٠١

قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مقادير صفقات المواد الغذائية عند التعامل مع الجيش البريطاني ص ٥٠٢

قرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ بتحديد وزن الرغيف ص ٥٠٢

قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن سكر الماكينة المعبأ في باكوات ص ٥٠٣

قرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ ص ٥٠٤

قرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٣ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القرار رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن حظر نقل الأسمت إلى بعض السلطات والمديريات بدون ترخيص ص ٥٠٥

قرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز ص ٥٠٦

قرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٤ ص ٥٠٨

قرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٣ بإضافة حكم جديد إلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسمير الجبري ص ٥٠٩

قرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٣ بإضافة فقرة جديدة إلى القرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٢ بتحديد

الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها ص ٥١٠  
 قرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد  
 الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن  
 هذه الأسعار ص ٥١٠  
 قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن  
 استخراج السميد ص ٥١١  
 قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد تسليم مواد القوين والإعلان عن تاريخ  
 وصولها ص ١٢  
 قرار رقم ٥١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد الأرباح في تجارة الأقمشة القطنية المستوردة ص ٥١٣  
 قرار رقم ١ و ٢ لسنة ١٩٥٣ بشأن تفسير بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي  
 ص ٥١٤  
 قرار بإنشاء نيابة أمن الدولة .

### لجنة تحرير المجلة

كمال مليم إبراهيم — حسن محمد السماوي — نصيف زكي — أحمد الحارثي

من أعضاء مجلس النقاية : من أعضاء مجلس النقاية



مارس

سنة ١٩٥٣

# المحاماة

العدد السابع

المسألة الثالثة والثلاثون

## قضايا المحاكمات النقص الجنائي

( رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حسني وحسن اسماعيل الهضيبي وفهمي إبراهيم عوض وإبراهيم خليل المستشارين ) .

### المبدأ القانوني

لأنه وإن كان سماع شهود الإثبات أمراً واجباً قانوناً لا تملك المحكمة الالتفات عنه والاكتفاء بالتحقيقات الأولية التي أجراها البوليس لما في ذلك من منافاة لقاعدة شفووية التحقيق إلا أن عمل ذلك أن يكون هذا السماع ميسراً . أما إذا استحال حضور الشاهد بسبب عدم الاستدلال عليه أو لسبب غيره فإنه ليس ما يمنع المحكمة من التحويل على شهادته المدونة بالتحقيقات .

( القضية رقم ٢٥٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٤٠٧

٢٨ مايو سنة ١٩٥١

دفاع . تأجيل القضية الحكم مع ضم أوراق . الحكم في الدعوى استناداً إلى هذه الأوراق دون اطلاع التهم عليها . إخلال بحق الدفاع .

### المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد مدت أجل الحكم في الدعوى أسبوعين مع ضم أوراق ثم

٤٠٥

٢٨ مايو سنة ١٩٥١

القبض . التقرير به بعد الميعاد . لا يجزى في قبوله أن الطاعن كان مقيد الحرية وأن محاميه قدم طلباً في الميعاد لإرسال الأوراق إليه كي يقرر الطعن قبل فوات الميعاد .

### المبدأ القانوني

لا يجزى الطاعن في تقريره الطعن بعد الميعاد أنه كان مقيد الحرية وأن محاميه قدم طلباً في الميعاد بإرسال الأوراق إلى الطاعن كي يقرر الطعن قبل فوات الميعاد ، وذلك لأنه كان في وسعه أن يقرر بالطعن أمام كاتب السجن في الدفتر المعد لذلك في الميعاد القانوني .

( القضية رقم ٢٢٠ سنة ٢١ ق ) .

٤٠٦

٢٨ مايو سنة ١٩٥١

سماع الشهود . متى يكون واجباً ؟ استعانة حضور القاعد . لا يمنع من التحويل على شهادته في التحقيقات .

يكون توفى أو تعذر على النيابة إعلانه لعدم  
الاعتناء إليه كان من الجائز للمحكمة أن تبني  
حكمها على التحقيقات الأولية . فإذا كانت  
النيابة قد قررت أنها لم تستدل على الشاهد  
وكان المتهم لم يبد استعداده للارشاد عنه ،  
فاعتمدت المحكمة على أقواله في التحقيقات  
فلا وجه للنفي على حكمها أنها بنته على شهادة  
شاهد لم يسمع أمامها .

( القضية رقم ٤٥٩ لسنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

#### ٤١٠

٢٨ مايو سنة ١٩٥١

استئناف . حكم بالتأييد في معارضة . ميعاد استئناف  
يبدأ من يوم صدوره .

#### المبدأ القانوني

الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد يبدأ  
ميعاد استئنافه من يوم صدوره لا من يوم  
إعلانه .

( القضية رقم ٤٦٠ لسنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

#### ٤١١

٢٨ مايو سنة ١٩٥١

لإجراءات . الأصل في المحاكمة الجنائية أن تكون  
بناء على ما تجر به المحكمة من تحقيقات بالجلسة . إلغاء  
المسكة الاستئنافية حكم البراءة وقضاؤها بالأداة دون  
سماع شهود مع عدم سماع المحكمة الابتدائية في الأخرى  
شهوداً . عيب في الإجراءات .

#### المبدأ القانوني

الأصل في المحاكمات الجائية أن تبني على

بالجلسة المحددة للحكم أصدرت حكماً مستندة  
إلى تلك الأوراق دون أن تعطى المتهم فرصة  
الإطلاع عليها مع سبق تسمكه بأنه لا يعرف  
محتوياتها فذلك منها إخلال بحقه في الدفاع .  
( القضية رقم ٢٨٦ لسنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

#### ٤٠٨

٢٨ مايو سنة ٥١

تموين . باجر تجزئة . تحرير فاتورة ناقصة البيانات  
التي يتطلبها القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ .  
لا عقاب عليه .

#### المبدأ القانوني

إن تاجر التجزئة وهو معنى من كتابة  
فاتورة بالبيع ما دام لم يطلب إليه المشتري  
تحرير فاتورة لا عقاب عليه من باب أولى  
إذا كتبها ناقصة البيانات التي يتطلبها القانون  
في المادة ٢٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠  
كلها أو بعضها لأن تحرير الفاتورة إنما يقصد  
منه في هذه الحالة غرض خاص لتاجر  
التجزئة .

( القضية رقم ٣٠٩ لسنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

#### ٤٠٩

٢٨ مايو سنة ١٩٥١

شاهد . تقرر ما لانه لعدم الاعتناء إليه . للتمه  
لم يبد استعداده للارشاد عنه . الاعتناء على أقواله في  
التحقيقات الأولية . جائز .

#### المبدأ القانوني

مق كان إعلان الشاهد غير ممكن كان

بصريان قانون الرسوم في المواد المدنية وحدها، إذ أن حكم المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ لا يمكن أن يسرى على حالته لعدم النص على ذلك فلا يبقى سوى الحكم العام الخاص بالدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية .

### الوقائع

بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨ أصدرت محكمة مصر الابتدائية هيئة استئنافية حكماً غيابياً في قضية اللجنة المستأنفة رقم ٤٨٧٩ سنة ١٩٤٨ بتأييد الحكم المستأنف القاضي بتفريم المتهم خمسين قرشا وإلزامه بأن يدفع جنياً بصفة تعويض لعبد الفضيل محمد عبد النور المدعى بالحقوق المدنية نظير ما أصابه من إصابات نتيجة ضرب المتهم له . مع إلزام هذا المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية ثم عارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بتأييد هذا الحكم التأيي مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية .

وبناء على ما تقدم قام قلم الكتاب بتحرير قائمة بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٩ بقيمة الرسم المطلوب من المتهم ومقداره ٢ جنيه . فعارض المتهم في هذه القائمة بعد إعلانها إليه على اعتبار أن الرسم المستحق عليه هو مائة مليم وهو الرسم النسبي على مبلغ ١ جنيه المحكوم عليه به المدعى بالحقوق المدنية .

نظرت محكمة مصر الابتدائية هذه المعارضة وقضت فيها بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد التقدير الوارد بتلك القسامة مع إلزام المعارض

ما تجر به المحكمة بنفسها من تحقيقات بالجلسة وتسمع شهادة الشهود في مواجهة المتهم كلما كان ذلك ممكناً . فإذا كان الشاهد من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أن الدعوى أجلت أكثر من مرة لسماع شهود الاقبات والنفي بناء على طلب الدفاع ثم قضت في الدعوى بالبراءة دون أن تنفذ تلك القرارات ، وكان الظاهر من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أنها هي الأخرى لم تسمع شهوداً ثم ألغت حكم البراءة وقضت بالادانة فإن حكمها يكون مبنياً على بطلان في الاجراءات .

( القضية رقم ٤٦٢ سنة ٢١ ل الهيئة السابقة ) .

### ٤١٣

٢٩ مايو سنة ١٩٥١

رسوم . محكوم عليه . طعن في الحكم من جهة الدعويين الجنائية والمدنية . رفض طعنه وإلزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية . تسوية هذه المصاريف يكون طبقاً للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ .

### المبدأ القانوني

إنه لما كان القانون لم يوجب أداء رسم إذا ما طعن المحكوم وكان طعنه عاماً يشمل الدعويين الجنائية والمدنية ، فانه إذا رفض طعنه وحكم بالزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، لا تسوى هذه المصاريف إلا طبقاً للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التي تقضي

بالمصاريف قطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق  
التقص الخ .

### الحكم

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم  
المطعون فيه حين قضى برفض المعارضة المرفوعة  
منه في قائمة الرسوم وتأيد هذه القائمة . قد  
أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ذلك . بأن  
الرسوم المستحقة عليه والتي قضى الحكم بإلزامه  
بها إنما هي رسوم نسبية تؤخذ بنسبة المبلغ  
المحكوم به فقد نصت المادة ١٨ من القانون  
رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ على أن الرسوم الخاصة  
بالمواد المدنية في الدعاوى الجنائية التي ترفع إلى  
المحاكم الجنائية يطبق عليها نصوص القانون  
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ إلا أن المحكمة خلطت  
بين الرسوم التي تحصل مقدما والرسوم التي  
لا تحصل كذلك مع أن الأول هي التي يقوم  
بدفعها المدعي بالحق المدعى والتي لا يجوز أن  
تنقص عن الرسم المقرر للقضية الجنائية وأنه  
لو أراد المشرع أن يجري على الرسوم كافة  
هذا القيد الأخير لما فاته النص على ذلك صراحة  
أما وهو لم يفعل وأشار إلى « ما يحصل مقدما »  
فانه يكون قد أراد بذلك إقصاء والتخصيص  
وبناء على ما تقدم يكون الرسم المستحق عليه  
٢٠٠ مليم فقط نصف ما من الحكم الغيابي  
والنصف عن حكم المعارضة وذلك كحكم المادة  
٥٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

وحيث إن النيابة العامة قد اهتمت الطاعن  
بضرب آخر فتدخل الجني عليه مطالبا بمبلغ  
٢١ جنينا على سبيل التعويض . فقضت محكمة  
أول درجة بتفريم المتهم ٥٠ قرشا وإلزامه بأن  
يدفع للدعي بالحق المدعي المدنية جنينا واحدا على

سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة  
بلا مصروفات جنائية فاستأنف المحكوم عليه  
( الطاعن ) فقضت المحكمة الاستئنافية غاييا  
برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف مع  
إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية ولما أن  
عارض في هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية  
برفض المعارضة وتأيد الحكم الغيابي مع إلزام  
المتهم ( الطاعن ) بالمصاريف المدنية — حرر  
قلم الكتاب بناء على ما تقدم قائمة بمبلغ ٣ جنيه  
قيمة الرسوم المطلوبة من المتهم بناء على هذا الحكم  
الصادر بإلزامه بالمصاريف وأعلمته بها . فعارض  
في هذه القائمة طالبا تعديلا إلى مبلغ ٢٠٠ مليم  
طبقا للمادة ٥٤ من القانون الخاص بشأن  
الرسوم القضائية في المواد المدنية . وقضت  
المحكمة برفض المعارضة وتأيد التقدير الوارد  
بتلك القائمة بناء على أن الرسوم الواجبة في حالة  
الطاعن هي التي يقررها القانون رقم ٩٣  
لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم في المواد الجنائية  
وهي بذاتها التي قدرها قلم الكتاب بالقائمة  
وأعلن المتهم بها .

وحيث إن المادة الأولى من القانون  
رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم في المواد  
الجنائية وإن قررت فرض رسم ثابت على  
القضايا الجنائية التي تقدم للعالم بفئات عينتها من  
بينها ٢٠٠ قرش على قضية اللجنة المستأنفة  
ونصف ذلك على المعارضة التي تقدم في أحكام  
الجنح إلا أن المادة ١٨ من هذا القانون أوردت  
حكم رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية  
فقالت بتطبيق نصوص قانون الرسوم القضائية  
المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي  
ترفع إلى المحاكم الجنائية مع مراعاة بعض أمور  
ذكرتها منها ما هو خاص بالمدعي بالحق المدعي المدنية  
وما هو خاص بطن المتهم بالمعارضة أو

أن يسرى على حالته لعدم النص على ذلك فلا يبق سوى الحكم العام الخاص بالدعوى المدنية التي ترفع للحكمة الجنائية وهو ما أشار إليه المشرع بوضوح بصدد المادة ١٨ المذكورة . لما التحدي بما ورد في المادة ٢٥٧ جنائيات أو بما ذكر بالفقرة ٦ من المادة ١٨ من النص على الرسوم المدنية وحدها وأن مودى ذلك أنه في غيرهما يطبق الرسم الثابت المفروض فانه في غير محله إذ لا تساهد عليه عبارة النصوص ولو كان القانون قد أراده لما فاته أن يعنى بإيراده صراحة وبخاصة وهو بصدد تنظيم باقى الرسوم في المواد الجنائية وأمام محاكمها .

د حيث إنه على هذا الفهم تكون الرسوم المستحقة في حالة الدعوى هي ما أشارت إليه المادة ٤٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المراء المدنية ويكون الحكم إذ جرى على غير ذلك محطنا ويتمين لذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح بتعديل القائمة إلى مبلغ مائتى مليم .

( القضية رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠ ق رئاسة ومضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وأحمد فهمى إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حسى وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم المستشارين ) .

٤١٣

٢٩ مايو سنة ١٩٥١

كول . الل غور بغير ترخيص . المادة ٢٣ من الرسوم الصادر في ٧ يولية سنة ١٩٤٧ . حكما مقصور على منتجات الصناعة المحلية دون المستوردة من الخارج .

المبدأ القانونى

إن الرسوم الصادر في ٧ يولية ١٩٤٧

الاستئناف أو النقض فقالت في الأولى إنه لا يجوز أن ينقض الرسم الذى يحصل مقدما عن الرسم المقرر للقضية الجنائية طبقا لأحكام القانون وعلى أن يلزم المدعى بأدائه مقدما بمجرد الادعاء . بذلك كما قالت في الثانية إن الرسوم تحصل طبقا لأحكام قانون الرسوم أمام المحاكم المدنية إذا ما كان الطعن قاصرا على الحكم الصادر في الدعوى المدنية . ولما كان مفاد هذه النصوص أن الأصل في رسوم الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية أن تتبع في شأنها قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية . وإنما يلزم المدعى بالحقوق المدنية برسم ثابت لرضته المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ وأحالت إليه الفقرة الأولى من المادة ١٨ من هذا القانون كما نصت الفقرة ٢ من المادة المذكورة على الزامه بأدائه مقدما بمجرد الادعاء . ونصت المادة ٣ على طريقة احتساب رسوم الاعلانات التي يطلبها هو أو المسئول مدنيا ونصت المادة ٤ على ما يودعه المدعى مقدما من أمانة على ذمة أتعاب ومصاريف الخبراء وغيرهم ، وظاهر أن هذا الذى أورده الشارع إنما هو تنظيم لتحصيل الرسوم على أن يتم تسويتها ثانيا عند الحكم في الدعوى فيعين فيه الملزم بما ومدى هذا الالتزام . ولما كان الأمر كذلك وكان القانون لم يوجب أداء رسم إذا ما طعن المحكوم عليه وكان طعنه عاما يشمل الدعويين الجنائية والمدنية ، فانه إذا رفض طعنه وحكم بالزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية فانها لا تسوى إلا طبقا للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ والتي تقضى بمرئان قانون الرسوم في المواد المدنية وحدها ، إذ أن حكم المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ لا يمكن

٤١٤

٢٩ مايو سنة ١٩٥١

تنظيم . عدم استظهار ماعية الأعمال التي اقتضت  
المحكمة بتسحيحها على لغة الخالف . قصور .

## المبدأ القانوني

إن الشارع إذ نص في المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ على أن دكل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للائحته التنفيذية يعاقب عليها بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش ويجب الحكم فيها فضلاً عن الغرامة بتصحیح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة حسب الأحوال ، قد دل بذلك على أن الأصل هو أن يحكم بالغرامة في حدود ما نصت عليه تلك المادة على كل مخالفة للقانون أما تصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال فلا يقضى به بمجرد وقوع المخالفة في ذاتها بل يقتضى هذا شيئاً آخر هو أن يكون البناء قد أقيم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو أحكام الأمر العالی الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل لأحكام التنظيم من حيث الخروج به عن خط التنظيم أو إقامته على ارتفاع أو أبعاد أو مقاسات بالمخالفة لما أمر به أو نهى عنه القانون - أما إذا كانت المخالفة تنحصر في إقامة البناء قبل الحصول على الرخصة التي يقضى القانون بالحصول عليها من القائمين على التنظيم قبل الشروع في البناء وكان البناء قد روعي في إقامته التزام خط التنظيم وليس

هو - أسوة بالمرسوم السابق عليه الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ والذي حل هو محله - خاص برسم الانتاج على حاصلات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهو الرسم المقرر بمقتضى القانون رقم ٣ سنة ١٩٣٠ بشأن رسم الانتاج على حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٤ سنة ١٩٣٢ وقد صدر تنفيذاً لها المراسيم الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ و ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ و ٧ يولية سنة ١٩٤٧ . وإذن لما جاء بالمادة ١٣ من المرسوم الصادر في ٧ يولية سنة ١٩٤٧ بخصوص نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر مقصور على منتجات الصناعة المحلية دون المواد المستوردة من الخارج .

وعلى ذلك إذا كانت المحكمة لم تستظهر في حكمها إن كانت الخور محل التهمة المعروضة عليها مستوردة من الخارج - كما دفع الطاعن بذلك أمامها - أو أنها من الصناعة المحلية ، واكتفت بقولها إن نص المادة ١٣ من المرسوم عام يشمل النوعين فهذا منها ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ويكون حكمها قاصراً في البيان متعيناً نقضه .

( القضية رقم ١٤٠٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة واحد فهمى إبراهيم وكيل المحكمة واحد حسن وحسن إسماعيل المصطفى ولهم إبراهيم عوض المستشارين ) .

هو أن يحكم بالغرامة في حدود ما نصت عليه تلك المادة على كل مخالفة للقانون إما تصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال فلا يقضى به بمجرد وقوع المخالفة في ذاتها بل يقضى هذا شيئاً آخر هو أن يكون البناء قد أقيم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو أحكام الأمر المالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل لأحكام التنظيم من حيث الخروج به عن خط التنظيم أو إقامته على ارتفاع أو أبعاد أو مقاسات بالمخالفة لما أمر به أو نهى عنه القانون أما إذا كانت المخالفة تنحصر في إقامة البناء قبل الحصول على الرخصة التي يقضى القانون بالحصول عليها من القائمين على التنظيم قبل الشروع في البناء وكان البناء قد روعي في إقامته التزام خط التنظيم وليس فيه في ذاته مخالفة للإرتفاعات أو الأبعاد أو المواقع التي فرضها القانون وجب أن يقتصر الحكم القاضي بالإدانة على الغرامة وحدها إذ لا يوجد عندئذ من الأعمال ما يستوجب التصحيح أو الاستكمال أو الهدم تنفيذاً لما يقضى به القانون — وعلى كان ذلك مقررًا — وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ماهية الأعمال التي قضى بتصحيحها على نفقة المخالف فانه يكون قاصر البيان معيها واجبا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم .

( القضية رقم ٩٩ سنة ٢٦ في الجريدة السابقة ) .

٤١٥

٢٩ مايو سنة ١٩٥١

ضرب أقصى الى حافة . ضرب الحق عليه بمطواة في أدله . سقوطه على الأرض مباشرة بسبب ذلك واصطدام رأسه بالأرض وإصابته بالشلل مما اقتضى إجراء عملية ترمية . مسؤولية التهم من هذه النتيجة . في عمله .

فيه في ذاته مخالفة للارتفاعات أو الأبعاد أو المواقع التي فرضها القانون وجب أن يقتصر الحكم القاضي بالإدانة على الغرامة وحدها إذ لا يوجد عندئذ من الأعمال ما يستوجب التصحيح أو الاستكمال أو الهدم تنفيذاً لما يقضى به القانون . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ماهية الأعمال التي قضى بتصحيحها على نفقة المخالف فانه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن تمسك أمام محكمة ثاني درجة بأنه وإن كان قد بقي الحائط موضوع الدعوى دون الحصول على رخصة بإقامته إلا أن ذلك لا يتطوّل على مخالفة لقانون التنظيم من حيث موقع الحائط في ذاته . وطلب تحقيق دفاعه هذا . يسؤال مهندس التنظيم فأجابته المحكمة هذا الطلب وسمعت ذلك المهندس إلا أن الحكم لم يبين وجه المخالفة لقانون التنظيم وعلى الرغم من ذلك القصور فقد أبدى الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي الذي قضى بتصحيح الأعمال وبالتالي إزالة الحائط مع أن الإدارة لا يجوز القضاء بها إلا إذا كان ثمة مخالفة للقانون ولم تكن المحكمة بالرد على دفاع الطاعن مع أهميته .

وحيث إن الصارح إذ نص في المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٨ على أن لكل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للائحته التنفيذية يعاقب عليها بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش ويجب الحكم فيها فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة حسب الأحوال . فقد دل بذلك على أن الأصل

## المبدأ القانوني

ما دامت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم ضرب الجني عليه بمطواة في أذنه فسقط على الأرض مباشرة بسببها ونتج من هذا السقوط اصطدام رأسه بالأرض فانقطع شريان به أدى إلى الضغط على المخ وإصابته بالشلل مما اقتضى لإجراء عملية التزوية فالتهم مسئول عن هذه النتيجة .

( القضية رقم ١٤٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٤١٦

٢٩ مايو سنة ١٩٥١

دفاع . طلب ندم غير لتحقيق دفاع هام . وجوب إجابته أو رفضه بناء على أسباب مبررة .

## المبدأ القانوني

إن طلب ندم غير لتحقيق دفاع جوهري هو من الطلبات الهامة لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار وجه الحق فيها . فإذا لم تر المحكمة لإجابته لعدم حاجة الدعوى إليه وجب الرد عليه في الحكم بما يبرر رفضه فإذا هي لم تفعل كان حكمها معيباً لتقصيره في البيان .

## المحكمة

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن الدفاع عنه كان قد طلب من المحكمة ثاني درجة ندم غير فني له خبرة بالماكينات التي تسير بها قطارات الترام وخبرة خاصة بمخطوط سيرها وما يتبعها من مفاتيح

التحويل ونحوها لتحقيق ما دفع به من أنه بصفة كونه محللياً كان قد أجرى عملية التحويل صحيحة ولكن السرعة التي قاد بها المتهم الآخر وهو السائق للترام جعلت التحويل يضطرب ونشأ من ذلك حصول الإنحراف عن الاتجاه الصحيح إلى الاتجاه الذي أدى إلى الاصطدام ولكن المحكمة لم تبحث هذا الطلب ولم ترد عليه في الحكم .

وحيث إن الثابت في مفردات القضية التي أمرت هذه المحكمة بضمها لتحقيق وجه الطعن أن محامى الطاعن تقدم بالطلب المعار إليه في مذكرته الختامية أمام محكمة ثاني درجة ولكن المحكمة لم تبحث هذا الطلب ولم تمن بالرد عليه في الحكم المطعون فيه بل اكتفت بتأييد الحكم الابتدائي لإيجابه ولما كان طلب ندم غير هو من الطلبات الهامة لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار وجه الحق فيها فإذا لم تر المحكمة لإجابته لعدم حاجة الدعوى إليه وجب الرد عليه في الحكم بما يبرر رفضه وإذ هي لم تفعل كان الحكم معيباً قاصراً للبيان .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

( القضية رقم ٢٣٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٤١٧

٢٩ مايو سنة ١٩٥١

أ - إجراءات . استدعاء شخص تصادف وجوده بالجلسة وسماحه دون تخليفه باليمين . عدم الاعتراض على ذلك . الاعتراض عليه أمام محكمة التفتيش . لا يجوز .

ب - تزوير في أوراق رسمية . رخصة قيادة سيارة ( سواقى حموى ) . التفتيش في بياناتها لتكون الرخصة غير مقصورة على سيارات الركوب ( التاكسى )



توزيع معائب عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات .

### المبادئ القانونية

١ - إنه بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات يجوز للحكمة أنشاء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص . فإذا هي استعملت هذا الحق فاستدعت شخصاً تصادف وجوده بالجلسة ولم تحلفه التين . ولم يعترض الطاعن على هذا الاجراء أمامها فلا يصح له أن يشيره أمام محكمة النقض .

٢ - إن المادة ١٧ من لائحة السيارات المعدلة بالقرار الصادر في سبتمبر سنة ١٩٣٠ تنص على أنه لا يجوز لأحد أن يقود سيارة ما لم يكن حائزاً لرخصة . كما تنص المادة ٤٠ من اللائحة المذكورة على أنه لا يجوز لأحد أن يقود سيارة معدة للاجرة أو لنقل البضائع أو لأى استعمال صناعى أو زراعى أو تجارى آخر إلا بتصريح خاص يرفق بالرخصة المنصوص عليها في المادة ١٧ ، وأن هذا التصريح الخاص لا يعطى إلا إذا كان الطالب بالغا من العمر ٢١ سنة كاملة وأثبت لإدارة السيارات كفاءة فنية وعملية خاصة . وهذا وذلك مفادة أن التغيير الذى يحصل في رخصة قيادة سيارة بمحو كلمة أجرة بعد عبارة « رخصة سواقى عمومى » ومحو نفس الكلمة بعد كلمة « سائق » في خاتمة صناعه المتهم ، وذلك حتى لا تكون الرخصة

مقصورة على قيادة سيارات ركوب والتاكسى ، هذا يكون تزويراً حاصلًا في البيانات التى أعدت هذه الورقة لإثباتها معاقباً عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات .  
( القضية رقم ٣٦٩ سنة ٢١ في المجلد السابق ) .

### ٤١٨

٤ يونيو سنة ١٩٥١

إثبات . شاهد . سلطة القاضى فى الاعتماد على أقوال شاهد ولو كان قريباً أو كان هو المحقق عليه نفسه .

### المبدأ القانونى

إن القانون لم يقيد القاضى بأدلة معينة بل خوله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة تقدم إليه . فله أن يعتمد على أقوال شاهد متى اطمأن إليها ولو كان قريباً للمجنى عليه أو كان هو المجنى عليه نفسه .

( القضية رقم ٢٥٨ سنة ٢١ في رئاسة ومضوية حضرات الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واهمى إبراهيم وكيل المحكمة وحسن اسماعيل المضيفي ولهم إبراهيم عوض وإبراهيم خليل السلفارن ) .

### ٤١٩

٤ يونيو سنة ١٩٥١

تمريض . بمرته التهم لالعلم خطأ من جابه . القضاء عليه بالتهم تأسيساً على الدورية التعاقبية . لا يصح .

### المبدأ القانونى

إن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية هو اختصاص استثنائى لا يقوم إلا إذا كان التهم مبنياً على ذات

الموجبة قبل المتهم ومحمد أفندي فبهي جاد الله بصفته مدير الشركة المصرية للنقل على الطريق باعتباره مسئولاً مدنياً بالتضامن مع المتهم فان المدعين بالحق المدعى تربطهم بالمتهم وبالشركة صاحبة السيارة التي كانت تنقلهم وقت إصابتهم رابطة قانونية هي عقد النقل لما كان متولى النقل le transporteur يلتزم أن ينقل المسافرين من محطة القيام إلى محطة الوصول ضامناً سلامته وقد بما كان الرأي السائد في فرنسا يقضى بأن الناقل لا يضمن سلامة المسافرين في غير حالة الاتفاق الصريح وعلى ذلك ما كان يحكم للمسافر بتعويض عن إصابته أثناء السفر حتى يقوم الدليل على أن إصابته ترجع إلى خطأ وقع فيه الناقل لكن القضاء الفرنسي لم يلبث أن عدل هذا الرأي حتى لقد أجمع الآن على أن متولى النقل يلتزم بحكم العقد وفي غير حاجة إلى نص صريح لضمان سلامة المسافر فهو يضمن أن يصل المسافر إلى محطة الوصول سليماً معافى كما كان في محطة القيام والنتيجة الحتمية لهذا الالتزام أن متولى النقل يسأل عن إصابة المسافر بمجرد وقوعها أثناء السفر وبغير أن يكون المسافر في حاجة إلى أن يقدم دليلاً على خطأ الناقل أثناء النقل وعلى الناقل إذا أراد خلاصاً من التبعة أن يثبت أن الحادث يرجع إلى قوة قاهرة أو يرجع إلى خطأ المسافر نفسه وكثرة العباء يؤيد هذا الرأي وهو الذي يسير عليه القضاء في مصر، ولما كانت المحكمة قد برأت المتهم من تهمة الإصابة الخطأ المستندة إليه لا إندفاع أى خطأ من جانبه، وكان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية هو اختصاص استثنائي لا يقوم إلا إذا كان التعويض مبنياً على ذات الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية. فان الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بالتعويض على المسؤولية

الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية .  
وإذن فإذا كان الحكم مع قضائه ببراءة المتهم من تهمة الإصابة الخطأ المستندة إليه لا إندفاع أى خطأ من جانبه قد قضى عليه بالتعويض مؤسساً قضاءه هذا على المسؤولية التعاقدية الناشئة عن عقد النقل فانه يكون قد خالف القانون لأن الفعل الذى رفعت عنه الدعوى لم يكن هو عقد النقل بل كان الخطأ الذى نشأ عنه الحادث .

### الحكم

وحيث إن بما بنى عليه الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القسانون إذ مع قضائه ببراءة المتهم لعدم وقوع خطأ منه فانه قضى بالزامه هو والطاعن متضامنين بالتعويض المدعين بالحقوق المدنية تأسيساً على أن هؤلاء تربطهم بالمتهم ( سائق السيارة ) والشركة التي يمثلها الطاعن رابطة قانونية هي عقد النقل الذي يلتزم به متولى النقل أن ينقل المسافر من محطة القيام إلى محطة الوصول ضامناً سلامته دون حاجة إلى شرط صريح وأن الناقل يسأل عن إصابة المسافر بمجرد وقوعها أثناء السفر وبغير أن يكون المسافر في حاجة إلى تقديم الدليل على وقوع خطأ من الناقل أثناء النقل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة سائق السيارة التي كانت تنقل المدعين بالحقوق المدنية تأسيساً على أن خطأ ما لم يقع منه وأنه لم يكن له من سبيل لتفادى وقوع الحادث ثم عرض للدعوى المدنية وقضى فيها بمسؤولية السائق المذكور متضامناً مع المسئول عن الحقوق المدنية فقال وحيث بالنسبة للدعوى المدنية

٤٢٢

٤ يونيو سنة ١٩٥١

وصف التهمة ، سلطة المحكمة في تعديله ، حددها :

المبدأ القانوني

لمحكمة الجنايات أن تعدل وصف التهمة

على ضوء ما تستظهره من واقعة الدعوى

دون حاجة للفت نظر الدفاع ما دام هذا

التعديل لا يعدو وصف الوقائع المسندة إلى

المتهم وليس فيه إسناد تهمة عقوبتها أشد من

تلك الواردة بأمر الإحالة .

( القضية رقم ٢٩٠ سنة ٢١ في بالهيئة السابعة ) .

٤٢٢

٤ يونيو سنة ١٩٥١

حال هومية ، غليز ، حيازة جهاز استقبال فيه

بدون ترخيص ، مغالط عليه .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨

لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد

حظرت حيازة أجهزة الاستقبال في المحال

العمومية إلا بترخيص خاص ، وقد نصت

المادة ٤٤ من القانون المذكور على أنه فيما

يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ المذكورة تعتبر

المحال التي يفتشاها الجمهور من المحال العمومية .

وإذن فالمحل المدعى به هو ما يجري عليه

حكم هذه المادة إذ هو مما يمكن دخوله بغير

تمييز بين الناس (١) .

(١) صدر مثل هذا الحكم في الطعن رقم ٢٩٨

س ٢١ وفي الطعن رقم ٣٠٠ س ٢١ في هذه الجلسة .

التعاقبية الناشئة عن عقد النقل يكون قد عالج  
القانون ، لأن الفعل المرفوعة به الدعوى لم يكن  
هو عقد النقل وإنما هو الخطأ الذي نشأ عنه  
الحادث .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون  
فيه والحكم بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر  
الدعوى المدنية .

( القضية رقم ٢٩٠ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية  
محضرات الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد  
نهي إبراهيم وكيل المحكمة واحد حتى ونهي إبراهيم  
موض وإبراهيم خليل المستشارين ) .

٤٢٠

٤ يونيو سنة ١٩٥١

حكم ، خلو ورقته من بيان التاريخ الذي صدر فيه ،  
بطلانه .

المبدأ القانوني

لأنه لما كانت ورقة الحكم من الأوراق

الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره

والا بطلت لفقدائها عنصراً من مقومات

وجودها قانوناً ، وكانت هذه الورقة هي

السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على

الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي

أقيم عليها فبطلانها يستتبع بطلان الحكم

ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد

بوجوده بكامل أجزائه مثبت لمنطوقه

وأساببه ، فإذا كانت ورقة الحكم المطعون فيه

قد أغفلت بيان التاريخ الذي صدر فيه فانها

تكون باطلة ويبطال معها الحكم ذاته .

( القضية رقم ٢٩١ سنة ٢١ في بالهيئة السابعة ) .

## المحكمة

وحيث إن النيابة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه حين قضى ببراءة المطعون ضده في تهمة حيازته جهاز استقبال يحمله بدون رخصة جاء باطلاً وذلك بأن المحكمة قد أسست قضاءها على أن محل المتهمة « محبر » ليس من المحال التي ينشأها الجهور في حكم القانون إذ لم يعد للوسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس لهذا الغرض بلا تعيين . مع أن المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ صريحة في إجهاد حكمها على مثل محل المتهمة إذ يكفي أن يكون المحل مما يمكن دخوله بغير تعيين بين الناس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال « وحيث إن القانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يولييه سنة ١٩٤١ قسم المحال العمومية إلى نوعين النوع الأول يشمل المطاعم والمقاهي ومحال تعاظم المشروبات على اختلاف أنواعها ومحال العموم المحال المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاظمها في نفس المحل كما يشمل النوع الثاني الفنادق والوكالات والبليسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجهور . وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من القوانين آتف الذكر نصت على أنه لا يجوز في المحال العمومية العزف على الموسيقى بأى كيفية كانت ولا حيازة جهاز استقبال ولا الرقص ولا الغناء ولا ترك الغير يقومون بذلك إلا بترخيص من المحافظة أو من المديرية ثم جادت المادة ٤٤ بعد ذلك من القانون ذاته ونصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تعد المحال التي ينشأها الجهور محال عمومية .

وحيث إنه واضح من المحضر أن المتهمة

خباز أو صاحب محبر ولما كان القانون قد نص في المادة ٤٤ على تطبيق أحكام المواد ٢٨ و ١٨ و ١٩ على المحال التي ينشأها الجهور إنما يقصد تطبيق هذا النص على المحال التي أعدت للوسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس لهذا الغرض بلا تعيين بينهم . وحيث إن المحل لا يمكن اعتباره من أى نوع من نوعي المحال العمومية المشار إليها إذ أن المقصود بالنوعين المذكورين المحال العمومية التي ينشأها الجهور لقضاء بعض الوقت بقصد استماع الموسيقى أو لقضاء غرض من الأغراض التي نص عليها القانون رقم ٣٨ أما مثل المحل موضوع الجريمة فإنه لا يعد من المحال العمومية المقصودة بالقانون المذكور إذ أنه لم يعد لمثل الأغراض التي قصدها القانون وكذلك لا يمكن أن يطبق عليه أى من مواد القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤٨ ومن ثم فتكون التهمة غير متوافرة أركانها ويتعين براءة المتهمة . ولما كانت المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاصة بالمحال العمومية قد حظرت حيازة أجهزة الاستقبال في المحال العمومية إلا بترخيص خاص وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٣٨ المذكورة تعتبر المحال التي ينشأها الجهور من المحال العمومية كان المحل المعد محبراً مما يجرى عليها حكم هذه المادة إذ هو مما يمكن دخوله بغير تعيين بين الناس . ويكون الحكم إذ جرى على غير ذلك خطأً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته للفضل في الموضوع على هذا الأساس .

( القضية رقم ٢٩٦ لسنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ووحيد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة ووحيد حسن وحنان اسماعيل الحفني ومحمد أحمد غنيم المستشارين ) .

إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

( القضية رقم ٣١٠ سنة ٢١ فى رئاسة ومضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وأحمد فهمى إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حسنى ولهم إبراهيم عوض وإبراهيم خليل المستأدين ) .

٤٢٤

٤ يونيه سنة ١٩٥١

إجراءات : واجب المحكمة فى استظهار حقيقة الدعوى . ليس عليها أن ترجع الى حكم هيئة صادر فيها .

المبدأ القانونى

إن المحكمة إنما تتعرض للواقعة كما تبينتها هى وعلى ما تستظهره من التحقيقات التى تجرئها بنفسها أو من الأوراق فليس عليها أن تتعدى هذا النطاق وترجع إلى غيره من مثل الحكم الغيايى الصادر فى الدعوى أو التحقيقات الابتدائية لتتقصى ما عساه يكون قد فات الخصوم أنفسهم أن يشيروا إليه أو يتمسكوا به أو على ما رأت المحكمة من جانبها أن تلتفت عنه فلم تدخله فيها خلصت إليه من حقيقة الواقع فى الدعوى .

( القضية رقم ٣٢٣ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٤٢٥

٤ يونيه سنة ١٩٥١

دفاع . طلب التأجيل لرض التهم . ثبوت قيامه . يصح تأجيل المحاكمة . ومن التأجيل لجره تكراره . لا يصح .

المبدأ القانونى

المرض حذر فحوى ، فيتعين على المحكمة

٤٢٣

٤ يونيه سنة ١٩٥١

إجراءات : المحكم فى القضية بناء على محاضر ضبط الواقعة التى أجراها البوليس فقط . يبطل لأجراءات المحاكمة .

المبدأ القانونى

الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبقى على التحقيقات الشفاهية التى تجرئها المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيها الشهود ما دام سماهم ممكناً . فإذا كان الثابت أن المحكمة الابتدائية والمحكمة الاستئنافية لم تجرئ أى تحقيق ولم تسمع شهوداً أصلاً بل بنتا الحكم على محاضر ضبط الواقعة التى أجراها البوليس فإن إجراءات المحاكمة تكون باطلة .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت فى الدعوى دون أن تسمع شهود الإثبات أو النفى .

وحيث إنه لما كان الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبقى على التحقيقات الشفاهية التى تجرئها المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيها الشهود مادام سماهم ممكناً وكان الثابت فى محاضر الجلسات أن المحكمة الابتدائية والاستئنافية لم تجرئ أى تحقيق ولم تسمع شهوداً أصلاً بل بنتا الحكم على محاضر ضبط الواقعة التى أجراها البوليس فإن إجراءات المحاكمة تكون باطلة .

وحيث إنه لما تقدم . يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة

قد صار نهائياً وقد تمت النيابة الدعوى إلى قاضى الاحالة فأحالها إلى محكمة الجنايات فانه يكون على هذه المحكمة أن تنظرها وتفصل فيها حسبما يتبين من حقيقتها أما باعتبارها جنحة فتقتضى في موضوعها أو تقتضى بعدم قبولها إن اتضح لها أن الواقعة جنائية لعدم جواز رفع دعوى الجنائية بهذا الطريق . أما الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها فذلك خطأ في تطبيق القانون .

( القضية رقم ١٧٨٩ سنة ٢٠ ق رئاسة ومضوية حضرت الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد بهى ابراهيم وكيل المحكمة واحد حسن ولهم ابراهيم عوض وابراهيم خليل الششارين ) .

## ٤٢٧

١٤ يونيو سنة ١٩٥١

وصل التهمة . إضافة واقعة جديدة الى الواقعة للرغبة بها الدعوى . لا يصح . مثال .

### المبدأ القانونى

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه وضع عمداً ناراً في ذرعة القصب المحصور المملوك له والموجود بالقيط وقد أحدث عمداً حال وضعه النار في هذا القصب ضرراً لغيره بأن امتدت النار من قصبه إلى بقية القصب المجاور والمملوك لفلان وآخرين الخ . فأضافت المحكمة إلى هذه التهمة وبدون أن تلفت نظر الدفاع واقعة جديدة هي أنه أحدث عمداً حال وضعه النار في هذا

مق ثبت لديها قيامه أن توجهل محكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه . فإذا رفضت المحكمة التأجيل لمجرد تكراره دون أن تقدر العذر الذى أدلى به بحامى المتهم فانها تكون قد أدخلت بحقه في الدفاع .

( القضية رقم ٤٤٩ سنة ٢١ ق بالمعية السابقة ) .

## ٤٢٦

١٤ يونيو سنة ١٩٥١

دعوى مباشرة . قضاء محكمة الجنب بعدم الاختصاص لشبهة الجنائية . إحالة الدعوى الى محكمة الجنايات . قضاء هذه المحكمة بعدم جواز نظرها لسبق صدور قرار من النيابة بحفظ الدعوى العمومية . خطأ .

### المبدأ القانونى

إن حق رفع الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانون لمن يدعى حصول ضرر له من جنحة أو مخالفة رغماً من قرار النيابة العمومية بحفظ الدعوى العمومية متى سلك هذا الطريق أصبح وجباً على المحكمة التي ترفع إليها بالطريق القانونى أن تقول كلمتها في الدعوى حسبما يتبين لها من نظرها ، فإذا كانت المحكمة قد قضت فيها بعدم الاختصاص لقيام شبهة الجنائية كان هذا صحيحاً في القانون إذ أن مجرد قيام هذه الشبهة لديها يوجب القضاء بعدم اختصاصها بغض النظر عن مآل الدعوى بعد نظرها أمام محكمة الجنايات والكشف عن حقيقة التكليف القانونى لها وإذا كان الحكم الصادر من محكمة الجنب بعدم الاختصاص

المرورة وما يرافها من أوراق بعد فض  
المظروف الذي كان يحتويها - ذلك عمل  
من أعمال التحقيق لا يسوغ إجراؤه بغير  
حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيه  
وليطلع المتهم إلى أن الورقة موضوع  
الدعوى هي التي أبدى دفاعه على أساس  
معرفة بها .

٣ - إذا كان الثابت بمحضر الجلسة  
وبالحكم المطعون فيه أن المتهمين تمسكوا  
بعدم قبول الدعوى المدنية استناداً إلى  
حصول صلح فيها فنازعت المدعية المدنية في  
صحة هذا الدفاع وتمسكت من جانبها ببطلان  
الصلح وأصررت على قيام دعواها فقضت  
محكمة أول درجة بانتقضاء الخصومة في  
الدعوى المدنية ، فاستأنفت المدعية هذا  
الحكم ، ومحكمة ثاني درجة لم تعتبره حكماً  
بل اعتبرته مجرد إثبات تنازل المدعية عن  
دعواها فقضت بعدم جواز الاستئناف  
وأبقت الفصل في قيمة عقد الصلح وأثر عدم  
تصديق المحكمة الحسنية على ما اشتمل عليه  
بشأن نصيب القصر في قيامه أو بطلانه  
للمحكمة المدنية فهذا يكون خطأ في القانون  
لأن محضر الصلح لم يعرض على محكمة الجنتح  
من المتهمين إلا كدليل يؤيد الدفع بعدم  
قبول الدعوى المدنية وهو دفع كان يتعين  
على المحكمة أن تفصل فيه حتى إذا ما أصدرت  
في شأنه حكماً كان ذلك الحكم قابلاً  
للاستئناف وما دام الحكم الابتدائي قد

القصب ضرراً لغيره وهم الدائنون الحاجزون  
ثم أدانته بها فانها تكون قد أخلت بحقه في  
الدفاع .

( القضية رقم ٤٠٤ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

## ٤٢٨

١٤ يونيو سنة ١٩٥١

١ - إثبات . شاهد . رفض المحكمة سماعه لأنه  
سوف يقول لها أقوالاً معينة . لا يصح .  
ب - إجراءات . الاطلاع على الورقة على الدعوى  
بعد قفل باب المرافعة وتعيين القضية للحكم . لا يجوز .  
ج - استئناف . حكم بانتفاء الخصومة على أساس  
مقد صلح متنازع في صحته . جواز استئنافه .

## المبادئ القانونية

١ - لا يجوز للمحكمة أن ترفض طلب  
سماع شاهد بدعوى أنه سوف يقول لها إذا  
ما سئل أقوالاً معينة أو أنها سوف تنتهي  
على كل حال إلى حقيقة معينة بغض النظر  
عن الأقوال التي يدلي بها أمامها - ذلك  
لأنها في هذه الحالة إنما تبنى حكمها على  
افتراضات تفترضها وقد يكون الواقع غير  
ما افترضت فيدلي الشاهد بشهادته أمامها  
بالجلسة بأقوال من شأنها أن تغير النظر  
الذي بدا لها قبل أن تسمعه كما أن تقدير  
المحكمة لشهادة الشاهد لا يقتصر على الحكم  
على أقواله المجردة بل وبالمناقشات التي تدور  
حول شهادته أثناء الادلاء بها وكيفية أدائه  
لشهادته .

٢ - إن اطلاع المحكمة على الورقة

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المظنون فيه لم يذكر شيئاً عن حصول إصابات بالجمي عليه نشأت عن التصادم بالسيارة التي كان يقودها المتهم وأن الوفاة حدثت نتيجة لتلك الإصابات فإنه يكون قد أغفل الاستدلال على ركن جوهرى من أركان جريمة القتل الخطأ هو رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر الواقع، وهذا قصور يعيبه .

( القضية رقم ١٧ هـ سنة ٢١ ق بالحيفة السابقة ) .

صدر بإتهاء الخصومة استناداً إلى محضر الصلح على الرضخ من المنازعة في صحته فإنه يكون من حق المدعية أن تستأنفه ولذا تنكب الحكم المظنون فيه ذلك واعتبر أن المدعية بالحق المدنى قد تنازعت عن دعواها في حين أن تنازلاً لم يصدر عنها أمام المحكمة فإنه يكون معيباً متعيناً نقضه .

( القضية رقم ٤٨٥ سنة ٢١ ق بالحيفة السابقة ) .

٤٢٩

١٤ يونيو سنة ١٩٥١

لقل خطأ . رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر .  
لإغفال بيانها . قصور .



## مجلة الزول

# محكمة القضاء الإداري

٤٣٠

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠

بجولة الرهايا فإن قواعد الجنسية تعتبر من أوق المسائل صلة بالقانون العام .

٢ - أثر الجنسية في الحقوق يتناول الحقوق العامة والسياسية كما يتناول الحقوق الخاصة ولعل أثره في الحقوق الأولى أبلغ وأخطر .

٣ - استناد الحكومة إلى المادة ٩٩ من قانون المرافعات الجديد لا يفتى في تأييد ما ذهب إليه من عدم اختصاص هذه المحكمة بنظر مسائل الجنسية ذلك لأن النص المذكور لا يعنى غير المحاكم العادية التي تعرف نظام النيابة العامة وتطبيقه مقصور على ما يعرض من منازعات الأحوال الشخصية ومنازعات الجنسية على هذه المحاكم بصفة تبعية ولا يترتب عليه سلب الجنسية والفصل فيها كما أثير بشأنها نزاع أثناء نظر الدعاوى المطروحة عليها .

٤ - إن محكمة القضاء الإداري وإن كانت تطبق نصوص قانون المرافعات إلا أنها لا تطبق من هذه النصوص إلا ما يتفق ونظامها كما جاء به قانون مجلس الدولة . أما ما يتعارض منها مع هذا النظام فإنها لا تطبقه ولا تعمل به . ولما كانت ولاية النيابة

١ - جلسة . مرفها . لواحد . تعلقا بالقانون العام .  
ب - جلسة . أرها في الحقوق العامة والسياسية والخاصة .  
ج - اختصاص محكمة القضاء الإداري . مسائل الجنسية .

د - اختصاص محكمة القضاء الإداري . قانون المرافعات ومدى تطبيقها له . فيما يتفق مع نظامها . ولاية النيابة العمومية . مقصورة على المحاكم العادية .  
هـ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . قانون الجنسية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٠ . المراحل التعريبية له تدل صراحة على اختصاص هذه المحكمة بمسائل الجنسية .

و - قبول الدعوى . قرار سابق على قانون إنشاء مجلس الدولة . طلب إلغائه . عدم قبول القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . عدم سريانه على الماضي بالنسبة إلى طلبات الإلغاء . قانون . عدم سريانه على الماضي إلا بنص خاص . مادة ٢٧ من الدستور .

ز - قرار إداري سابق على قانون إنشاء مجلس الدولة . قرار لاحق بعد العمل بالقانون مؤيد لسابق ولم يغير المركز القانوني . يعتبر الملحق في الواقع منصباً على القرار الأول . عدم قبوله .

### المبادئ القانونية

١ - إن الجنسية كما عرفها رجال الفقه ، هي العلاقة السياسية والقانونية التي تربط الفرد بدولة ما ولما كانت الدول تتكون من رعايا وكانت الجنسية هي الرابطة التي تربطها

### القضائي .

٧ - إذا كان هذا القرار الضمني قد جاء مطابقاً ومؤيداً للقرار السابق بحيث لم يغير من المركز القانوني الذي استقر للدعي بموجب هذا القرار فإن الطعن فيه يكون غير مقبول لأنه طعن موجه في الحقيقة إلى القرار السابق الصادر قبل العمل بقانون مجلس الدولة .

( القضية رقم ٥٥١ لسنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساندة عبد الرزاق أحمد الشويهي رئيس المجلس وعبد عبد السلام وعبد الرحمن الجبري وبدوي حوده وحسين أبو زيد المستشارين ) .

٤٣٩

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٠

حرية الاتجار . استيراد وزارة الزراعة لسكامل الحصة التي خصت مصر ويصحبها وسيط بسعر التكلفة . ليس في ذلك احتكار أو قيد على حرية الاتجار . ليس في ذلك مخالفة لقرار المالية رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٨ برغم الجفر من الاستيراد .

### المبدأ القانوني

إن استيراد وزارة الزراعة لسكامل الحصة التي خصت بها مصر من وزارة الطعام البريطانية التي كانت مستولية على جميع كميات تقاوى البطاطس في بلادها لتوزيعه مباشرة وبغير وسيط على المزارعين بسعر التكلفة عمل مشروع يدخل في نطاق اختصاصها ولا يعتبر من قبيل الاحتكار التجاري ومن ثم لا يعتبر تقييداً لحرية الاتجار المكفولة للمصريين بحكم الدستور ما دامت السلعة التي عملت الوزارة على استيرادها لمصلحة

مقصورة على المحاكم العادية دون هذه المحكمة فإن نص المادة ٩٩ من قانون المرافعات عاقل أمام القضاء الإداري ، يؤيد هذا النظر أن النص المذكور لم يقصر تدخل النيابة على قضاء الجنسية وإنما أوجب هذا التدخل أيضاً في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بنظرها جهات قضاء مستقلة عن المحاكم العادية وهي المحاكم الشرعية والمجالس المالية التي تمتد إليها ولاية النيابة العامة ، وليس محقولا ولا مقبولا أن واضع النص قد عفى بطلان الأحكام الصادرة من هذه الجهات في مسائل الأحوال الشخصية إذا لم تتدخل النيابة فيها .

٥ - تبين من تفصي المراحل التشريعية التي مر بها قانون الجنسية الجديد رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ أن المشرع قد أقر صراحة وبوضوح اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر مسائل الجنسية .

٦ - لا تسرى على القرارات السابقة على القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ أحكامه التي استندت بها بشأن إلغاء القرارات الإدارية وذلك طبقاً للمادة ٢٧ من الدستور التي تقضي بعدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك . بنص خاص وإذا لم يتضمن قانون إنشاء مجلس الدولة مثل هذا النص الخاص فلا يجوز المساس بما صدر قبله من قرارات إدارية لم تكن مستهدفة للإلغاء بالطريق

٤٣٢

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠

- ١ - أجنى (١). إيجاده . بعد انتهاء الامتيازات الأجنبية . ليس له التمسك بقانون الإقامة والمرسوم بإبعاد الأجانب .  
ب - أجنى . إيجاده . حق لجهة الإدارية . لا مطلب من المحكمة . شرطه .

المبادئ القانونية

- ١ - إنه بعد انتهاء الامتيازات الأجنبية بمقتضى معاهدة مونتريه وانقضاء فترة الانتقال فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ استمادت الحكومة كامل حقوقها فى شئون إبعاد الأجانب ومن ثم فلا وجه للدعى فى التمسك بقانون الإقامة والمرسوم الخاص بإبعاد الأجانب .  
٢ - إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن للحكومة الحق فى إبعاد الأجانب بلا معقب عليها مادام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة أو مخالفة القانون .

( القضية رقم ١٣٢ سنة ٤ فى رئاسة وعضوية حضرات الأساندة عبد الرزاق السنهورى رئيس المجلس ومحمود صابر المقارى ومحمد عبد السلام ومحمد الرحمن الجسرى وبدوى حموده المستشارين ) .

٤٣٣

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

- ١ - مصلحة عامة . حق الحكومة بإعبارها مهيئة عليها فى إصدار القوانين التى تكفل رعايتها وأن تعهد لنفسها الإشراف والرقابة . الحكومة مباشر هنا سلطة إدارية تنظيمية . مهنة الهامة . تنظيها .  
ب - محامين . حق الحكومة فى الإشراف عليهم بواسطة لجان الكيد ومجالس التأديب . هو مباشرة (١). أنظر الحكم رقم ٤٣٠ ص ١٠٠٧ من هذا العدد

الجماعة كان مستولى عليها فى بلاد إنتاجها وكانت تباع بطريق الخصص خروجاً على قاعدة الأنجار الحر - لأن فى ذلك حماية للزراعين المصريين من أن يحتكر بعض أفراد تلك الحصة الممنوعة أو جزءاً مهماً منها يستغلونه بفاحش الربح وآية ذلك أن المدعى يقول فى صحيفة دعواه إنه كان يستقضى ربحاً عن كل طن مبلغاً لا يقل عن عشرة جنيهات مع أن سعر شراء الطن أربعة عشر جنيهاً فقط تسليم ميناء الشحن ويتضح من كل ما تقدم أن المدعى عليها لم تتخذ القرار المعلنون فيه بطريقة إيجابية أو سلبية بقصد إعانت المدعى أو الإضرار به عن طريق إساءة استعمال السلطة - ولا بقصد الاحتكار والجري وراء الكسب التجارى - كما أن ليس فى تصرفها هذا مخالفة لقرار رفع الحظر عن الاستيراد رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٨ الذى أصدرته وزارة المالية ما دام الثابت أن لاصفة لها ولا اختصاص فى إصدار تلك الرخص - كما يتضح أن المدعى قد أقدم على الصفقة التى أدت للخسارة رغم علمه بظروفها وتمسك الحكومة المصرية بجميع الحصة - ولو كان قد التزم حدود ما انتزاه أولاً من عدم مزاحمة حكومة بلاده على الصفقة لما حاق به ضرر .

( القضية رقم ١٩٥ سنة ٣ فى رئاسة وعضوية حضرات الأساندة محمود صابر المقارى ومحمد عبد السلام وبدوى حموده المستشارين ) .

كما خول لوزير العدل حق الطعن في انتخاب مجلس النقابة .

٢ - إن الحكومة وهي تبأشر حقها في الإشراف على المحامين بواسطة اللجان والمجالس المتقدم ذكرها وعلى الوجه المبين في القانون إنما تبأشر سلطة إدارية . والقرارات التي تصدرها لجآن القيد بالجدول ليست إلا قرارات إدارية وما دام مبنى قرار لجنة القيد بالجدول هو التحقق من استيفاء الطالب للشروط المقررة في القانون ثم الأمر بقبضه بناء على ما يقدمه لها من بيانات فالأمر ليس فصلاً في خصوصية حتى يصح اعتباره عملاً قضائياً .

٣ - إن قانون نقابة المحامين قد أضفى على النقابة وهيئاتها ومنها لجنة القيد نوعاً من السلطة العامة وخولها حقوقاً من نوع ما تختص به الهيئات الإدارية العامة مما يترتب عليه اعتبار قراراتها إدارية قابلة للطعن فيها أمام هذه المحكمة .

٤ - إذا كان الطلب المتقدم من المدعى بقيد اسمه في الجدول الخاص بمحامي محكمة النقض ما زال ولم يصدر في شأنه قرار إداري نهائي فمن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى طلب الإنشاء في محله ويتمين قبوله .

٥ - ليس للبدعي الحق في طلبه التعميض عن عدم قيد اسمه في الجدول الخاص بمحامي محكمة النقض لأنه لم يصدر بعد قرار ما كما سبق بيانه . وإذن يكون

سلطانها الإدارية . قرارات لجآن القيد بالجدول قرارات إدارية وليست فصلاً في خصوصية .

ج - نقابة المحامين وهيئاتها ومنها لجنة القيد قانونها قد أضفى عليها نوعاً من السلطة العامة وخولها حقوقاً مما تختص به الهيئات الإدارية العامة . قراراتها إدارية . قبولها للطعن أمام هذه المحكمة .

د - قبول الدعوى . طلب القيد بالجدول الخاص بمحامي محكمة النقض . عدم صدور قرار إداري نهائي في شأنه . عدم قبول دعوى الإنشاء .

هـ - طلبات التعميض عن عدم القيد في الجدول الخاص بمحامي محكمة النقض . عدم صدور قرار إداري نهائي في طلب القيد يحمل طلب التعميض على غير أساس . رفضه .

### المبادئ القانونية

١ - للحكومة باعتبارها المهيمنة على المصالح العامة أن تصدر من القوانين ما يكفل لمراقبة هذه المصالح وأن تجعل لنفسها إشرافاً ورقابة على كل مهنة حرة بالقدر الذي تراه محققاً للصحة العامة وهي إذ تفعل ذلك إنما تبأشر سلطة إدارية تنظيمية ولما كانت مهنة المحاماة ذات ارتباط وثيق بالنقض لذلك كان من الضروري وضع القوانين لتنظيم الاشتغال بها ثم إحكام الرقابة على المحامين وتصديد حقوقهم وواجباتهم صيانة للمصالح العام وقد قامت الحكومة بمبتمتها في هذا الصدد فوضعت القوانين الكفيلة بإشرافها عليها كان آخرها القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الذي حدد الشروط الواجب توافرها فيمن يمارس هذه المهنة وحقوق المحامين وواجباتهم كما بين مسائل الإشراف على أعمالهم وطرق تأديبهم وكيفية تشكيل لجآن القيد بالجدول ومجالس التأديب

بالهامأة ونص في المادة ١٩ منه على أنه لا يشتغل  
بالهامأة أمام محكمة النقض إلا من قيد اسمه  
بالجدول الخاص بحامي النقض والإبرام  
وتشكل لجنة قبول المحامين من أربعة من  
مستشاري المحكمة يكون من بينهم الرئيس  
والوكيل أو من يمثل محلها ومن النائب العام  
أو الأنوكاتور العمومي ومن النقيب ووكيل  
النقيب أو من يمثل محلها من أعضاء مجلس  
النقابة وتقدم طلبات القيد من المحامين الذين  
اشتغلوا فعلا سبع سنوات أمام محكمة الاستئناف  
ولم تصدر عليهم خلال هذه المدة عقوبة تأديبية  
بالوقوف لمدة سنة أو أكثر إلى هذه اللجنة لتختار  
من بينهم من يقيسون بجدول المقتضين أمام  
محكمة النقض والإبرام ويجوز للجنة أن تقبل  
المرافعة أمام النقض من قضى في الاشتغال  
بالهامأة وقت العمل بهذا القانون خمسة عشر  
عاماً أمام المحاكم الابتدائية وثلاث سنوات أمام  
محاكم الاستئناف فنقل الاختصاص من يد الجمعية  
العمومية لمستشاري النقض إلى لجنة إدارية  
وما دام أن الشروط متوفرة فيه فكان الواجب  
على اللجنة أن تقبل طلبه ولكن اللجنة جرت  
على تحديد عدد المطلوبين من المرشحين للنقض  
وليس لهذا التحديد أي أساس قانوني والطالب  
يحمل طعنه على قرار اللجنة في أمرين اثنين  
الأول مخالفة القانون. والثاني إساءة استعمال  
السلطة طبقاً لما هو وارد بالفقرة الأولى من  
المادة السادسة من قانون إنشاء مجلس الدولة  
وأنه أدخل المدعي عليه الثالث ليكون المحكم  
في مواجهته. وطلب إلغاء القرار الصادر بجلسته  
٢٢/٣/١٩٤٨ من لجنة الجدول البعامين أمام  
محكمة النقض والإبرام وأحقية الطالب لدرج  
اسمه في هذا الجدول والإبرام المدعي عليهما  
الأولين بصفتيهما بأن يدعيا يطريق التضامن

طلب التعويض بنى على غير أساس فيتعين  
لذلك رفضه .

## الوقائع

أقام المدعي هذه الدعوى بصفتها المودعة  
سكرتيرية المحكمة بتاريخ ١١/٤/١٩٤٨ فأتت  
بأنه تخرج في كلية الحقوق في يونيو سنة ١٩٢٤  
وقيد اسمه بجدول المحامين في هذا التاريخ - وفي  
يناير سنة ١٩٢٧ تقرر قبوله للدفاع أمام المحاكم  
الابتدائية وفي سبتمبر سنة ١٩٢٩ تقرر قبوله  
أمام محكمة الاستئناف العليا وبمحكم قانون الهامأة  
رقم ٢٦ الصادر في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩١٢  
كان يترافع في قضايا النقض أمام دائرة  
النقض القضائية حيث كانت دائرة ضمن دوائر  
محكمة الاستئناف وكانت النقض قاصراً على  
القضايا الجنائية دون المدنية واستمر يباشر  
حقوقه أمام دائرة النقض في سنوات ١٩٢٩  
و ١٩٣٠ إلى ٢ من مايو سنة ١٩٣١ حيث صدر  
القانون رقم ٦٨ الخاص بإلغاء محكمة النقض  
والإبرام ونص هذا القانون في الفصل الثاني في  
المحامين أمام محكمة النقض على مادة جديدة  
أضيفت إلى المادة العاشرة من القانون رقم ٢٦  
لسنة ١٩١٢ واعتبرت عشرة مكررة ونصها  
كالتالي :

« لا يشتغل بالهامأة أمام محكمة النقض إلا من  
أدرج اسمه بالجدول الخاص بمحكمة النقض  
والإبرام وكل محام اشتغل فعلاً مدة سبع  
سنوات أمام محكمة الاستئناف ولم تصدر عليه في  
خلال هذه المدة عقوبة تأديبية بالإيقاف يجوز  
لمحكمة النقض قيد اسمه بناء على طلبه وبناء على  
ذلك قدم طلبات عدة من سنة ١٩٣١ لقيد اسمه  
في جدول المحامين أمام محكمة النقض ولكنه  
لم يوفق إلى أن صدر القانون رقم ١٣٥ الخاص

فيها هذه الصفة لا تدخل في نطاق القرارات الإدارية التي يجوز الطعن فيها وطلب إلغاؤها أمام القضاء الإداري .

د ومن حيث إن للحكومة باعتبارها المهيمنة على المصالح العامة أن تصدر من القوانين ما يكفل لها رعاية هذه المصالح وأن تجعل لنفسها إشرافاً ورقابة على كل مهنة حرة بالقدر الذي تراه عتقاً للمصلحة العامة وهي إذ تفعل ذلك إنما تبشر سلطة إدارية تنظيمية ولما كانت مهنة المحاماة ذات ارتباط وثيق بالقضاء لذلك كان من الضروري وضع القوانين لتنظيم الاشتغال بها ثم إحكام الرقابة على المحامين وتحديد حقوقهم وواجباتهم صيانة للمصالح العامة وقد قامت الحكومة بمهمتها في هذا الصدد فوضعت القوانين السكفيلة بإشرافها عليها كان آخرها القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الذي حدد الشروط الواجب توافرها فيمن يمارس هذه المهنة وحقوق المحامين وواجباتهم كما بين مسائل الإشراف على أعمالهم وطرق تأديتهم وكيفية تشكيل لجان القيد بالجدول ومجالس التأديب كما خول لوزير العدل حق الطعن في انتخاب مجلس النقابة .

د ومن حيث إن الحكومة وهي تبشر حقها في الإشراف على المحامين بواسطة اللجان والمجالس المتقدم ذكرها وعلى الوجه المبين في القانون إنما تبشر سلطة إدارية والقرارات التي تصدرها لجان القيد بالجدول ليست إلا قرارات إدارية وما دام أن مبنى قرار لجنة القيد بالجدول هو التحقق من استيفاء الطالب للشروط المقررة في القانون ثم الأمر بقيده بناء على ما يقدمه لها من بيانات فالأمر ليس فصلاً في خصومة حتى يصح اعتباره عملاً قضائياً .

د ومن حيث إنه فضلاً عما تقدم فإن قانون نقابة المحامين قد أضحى على النقابة وهيئتها

والتكافل مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات وأتاب المحاماة وذلك في مواجهة المدعى عليه الثالث ثم عدل طلباته في مذكرته بالنسبة للمدعى عليه الثالث كخصم أصل ووجه إليه طلباته بطريق التضامن والتكافل مع المدعى عليهما الأول والثاني ، وطلب الحاضر من المدعى عليهما الأول والثاني الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ومن باب الاحتياط الكلي رفضها موضوعاً وقال شرحاً لذلك إن القرار المطعون فيه ليس قراراً إدارياً وقرار اللجنة نهائي طائفي يستند إلى نصوص القانون الصريحة في المادة ١٧ والتي تنص على أن طلبات القيد تقدم إلى لجنة القيد لتختار من بينهم من يقبلون بجدول المشتغلين أمام محكمة النقض فتناط القيد اختيار اللجنة أما الشروط الواردة في القانون فلتقديم الطلب لا القيد .

وبعد أن تم وضع التقرير في الدعوى عين لنظرها جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وفيها نل التقرير وسعت ملاحظات الطرفين كما هو مبين بالخصر وتأجلت جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ للنظر بالحكم ثم أعيدت البرافعة لجلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ فإلى جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وأخيراً لجلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأرجىء التعليق بالحكم فيها إلى جلسة اليوم .

المحكمة

١- عن الدفع بعدم الاختصاص :

د من حيث إن مبنى هذا الدفع أن لجنة قيد المحامين بالجدول الخاص بمحكمة النقض ليست سلطة إدارية من سلطات الحكومة بل هي هيئة تنظيمية طائفية للمحامين والقرارات الصادرة

٤٣٤

٣٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

١ - أعمال السيادة . تعريفها .

ب - جنسية (١) . تعريفها . من أعمال السيادة .  
من تعريف لها . لا يعنى النزول عن السيادة . واجب  
على الحاكم تطبيقه . القرارات التي تصدر تنفيذاً لهذا  
الفرع . الدواجيم تحت الأعمال العادية للحكومة دون  
أعمال السيادة . قرار إداري سلمي بالامتناع عن إعطاء  
شهادة بالجنسية المصرية . دخوله ضمن الأعمال العادية .  
بعده عن أعمال السيادة .

ج - جنسية . ليست نوعاً من الأهلية . لا تعد  
من مسائل الأحوال الشخصية . هي وثيقة الصلة بالقانون  
الصام .

د - قانون الجنسية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .  
الراحل التعديلية له . تلصق عن اختصاص حكمة القضاء  
الإداري بنظر مسائل الجنسية . قبول الدعوى .

هـ - قبول الدعوى . قرار إداري سابق على  
قانون إنهاء مجلس الدولة . الظلم منه ثم رفع الدعوى  
قبل الفصل في الظلم وبعد العمل بقانون . قبولها .

و - جنسية . مادة ٣٤ في اتفاقية لوزان .  
حق الاختيار . تفرعه قبل نفاذها . فضلاً عن عدم  
قبول الحكومة الأجنبية له وعدم اعتبارها المدعى من  
رهايها وكان كل ذلك قبل قانون الجنسية الصادر في  
١٩٢٦/٥/٢٦ . يعتبر طلب الاختيار غير قائم ولا  
ينتج أثره .

ز - جنسية . عتاني الأصل . محافظته على الأمانة  
في مصر من سنة ١٩٠٥ لآن . وعدم اختياره جنسية  
أجنبية غير الجنسية العثمانية . اعتبار مصرى الجنسية .  
امتناع وزير الداخلية عن إعطائه شهادة بذلك . في غير  
عمله . إلغاؤه .

### المبادئ القانونية

١ - أعمال السيادة هي الأعمال التي  
تتصل بالسياسة العليا للدولة والإجراءات التي

(١) أنظر الحكم رقم ٤٣٠ ص ١٠٠٥ . الحكم  
رقم ٤٣٢ ص ١٠٠٩ من هذا العدد .

ومنها لجنة التقيد نوعاً من السلطة العامة وغورها  
حقوقاً من نوع ما تختص به الهيئات الإدارية  
العامة مما يترتب عليه اعتبار قراراتها قرارات  
إدارية قابلة للطعن فيها أمام هذه المحكمة .

د ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الدفع  
في غير محله ويتمين لذلك رفضه .

ب - عن الدفع بعدم القبول :

د ومن حيث إن حاصل هذا الدفع أن  
الطلب الذي قدمه المدعى بقيد اسمه بالجدول  
الخاص بمحامي حكمة النقض ما زال قائماً أمام  
اللجنة ولم يصدر في شأنه قرار ما .

د ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على  
محضر لجنة قبول المحامين أمام حكمة النقض  
بجلستها المنعقدة في ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٨  
موضوع الطعن أن اللجنة لم تصدر قراراً في طلب  
المدعى بقبوله أو رفضه .

د ومن حيث إن المدعى قرر بملحة ٢٨  
من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بأن أرسل كتاباً لرئيس  
اللجنة في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ برجوعه  
البيت في طلبه .

د ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن الطلب  
المقدم من المدعى ما زال ولم يصدر في شأنه  
قرار إداري نهائي ومن ثم يكون الدفع بالنسبة  
لطلب الإلغاء في محله ويتمين قبوله .

د ومن حيث إنه عن طلب الترميض فليس  
للمدعى الحق في طلبه لأنه لم يصدر بعد قرار ما  
كما سبق بيانه وإذن يكون طلب الترميض يفي  
على غير أساس فيتمين لذلك رفضه .

( القضية رقم ٣٩٢ سنة ٢ في بالهبة السابقة ) .

وكانت الجنسية هي الرابطة بمولاه الرعايا فإن قواعد الجنسية تنبثق من أوثق المبادئ صلة بالقانون العام وهذا التعريف ينبثق عن الجنسية شبه أنها تدخل في دائرة الأحوال الشخصية.

٤ — يبين من تقصى المراحل التشريعية التي مر بها قانون الجنسية الجديد رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ أن المشرع قد أقر في صراحة ووضوح اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر مسائل الجنسية . وقد جرى بذلك قضاء هذه المحكمة في غير هذه القضية .

٥ — الدفع بأن جنسية المدعى قد استقر أمرها في سنة ١٩٣٧ وهذا سابق على تاريخ العمل بقانون مجلس الدولة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ الذي لا ينطلف أثره على الماضي فيما استحدثته من حق طلب إلغاء القرارات الإدارية مردود بأن حالة المدعى لم تستقر في سنة ١٩٣٧ وأن القرار الذي صدر في شأنه للبدعي كان في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٢ وأن المدعى تظلم من هذا القرار ورفع دعواه قبل الفصل في تظلمه وبعد العمل بقانون مجلس الدولة ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتمين لذلك رفضه .

٦ — إن المادة ٣٤ من اتفاقية لوزان تعطي الحق للثانيين الذين تزيد سنهم عن ١٨ سنة ويكون أصلهم من أحد البلاد التي فصلت عن تركيا ولو كانوا مقيمين خارج بلادهم الأصلية عند نفاذ المعاهدة أن يختاروا في مدة ستين الرعية السائدة في بلد

التي تتخذها الحكومة بما لها من السلطة العليا للحفاظ على سيادة الدولة وكيانها في الداخل والخارج .

٢ — لا جدال في أن الجنسية وهي العلاقة القانونية بين الفرد والدولة تدخل في صميم المسائل المتعلقة بسيادة الدولة التي لها مطلق السلطان في تعيين من يكون متمتعاً بجنسيتها ومن لا يكون وفي فرض ما نشاء من التكاليف والتبذير على مواطنيها وبديهي أن الدولة حينما تسن تشريعاً ينظم الجنسية ويعرف كميتها ويحدد شرائطها ويرسم الإجراءات اللازمة لإثباتها أو الحصول عليها لا تنزل عن سيادتها لأنه ينبثق منها ويصدر عنها ويتمين احترامه وتنفيذه ومن واجب المحاكم تطبيقه وليس في ذلك أي مساس بسيادة الدولة وما تضمنه الحكومة من قرارات تنفيذاً لهذا التشريع يندرج في أعمال الحكومة العادية ولا يعتبر من الأعمال المتعلقة بالسياسة العليا للدولة والقرار المطعون فيه بالامتناع عن إعطاء شهادة بالجنسية المصرية لا يعدو أن يكون من القرارات الإدارية المتعلقة بتنفيذ قانون الجنسية ولهذا فهو بعيد عن أعمال السيادة .

٣ — القول بأن الجنسية هي نوع من الأهلية فتكون بذلك مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يختص بها القضاء العادي مردود بأن الجنسية كما عرفها رجال الفقه هي العلاقة السياسية والقانونية التي تربط الفرد بدولة ما ، ولما كانت الدولة تتكون من رعايا



بالجنسية المضرة في غير محله ويتعين لذلك إلغاؤه .

( القضية رقم ٥١٦ سنة ٢ في بالحياة السابقة ) .

٤٣٥

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

١ - نقابات المهن . نقابة المهن الهندسية . عدم دخولها في نطاق المؤسسات العامة . تعتبر من أشخاص القانون العام . قراراتها إدارية . الطعن أمام هذه المحكمة في قراراتها . اختصاص .

ب - القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية . أمضى عليها ما يجعلها من أشخاص القانون العام . نتيجة ذلك . قراراتها إدارية تخص هذه المحكمة بنظر الطعن فيها بدعوى الإلغاء . وليس الدفع بعدم الاختصاص .

ج - نقابة المهن الهندسية . وصاية وزير الأوقاف وإشرافه عليها . مداه . حله في الرقابة على أعمالها وتصرفاتها والمساهمة في نشاطها إلى حد يبرر توجيه الدعوى إليه بشأن هذه التصرفات .

د - نقابة المهن الهندسية . قرار مجلس النقابة برفض طلبات التليد بسجلاتها . قبوله للطعن يعطى للمعارضة أمام لجنة الممارضات . قرار هذه اللجنة نهائي . يستفاد من ذلك أن قرار مجلس النقابة غير نهائي فلا يبل الطعن أمام هذه المحكمة وإنما يجوز الطعن في قرار اللجنة النهائي .

هـ - نقابة المهن الهندسية . المعارضة في قرار مجلس النقابة الصادر بتصحيح قيد اسم المهني باعتباره مهنيًا مساعدًا لا مهنيًا . موافقة المجلس على طرح هذه المعارضة على اللجنة المختصة بنظر الممارضات . مضي عام ونصف العام دون معدها . من حق المهني طلب إلغاء امتناع النقابة من معدها .

المبادئ القانونية

١ - إن الرأي الراجح فقهاً وقضاً في شأن التكييف القانوني لنقابات المهن

الأصل إذا كانوا ينسبون بجنسهم لغالبية السكان في البلد المذكور وبشرط قبول حكومته وقد وضعت المعاهدة موضع التنفيذ في ١٩٢٦/٨/٣١ وعليه يكون طلب الاختيار قد قدم في ٢٦ من يناير سنة ١٩٢٦ سابقاً على تاريخ نفاذ اتفاقية لوزان فضلاً عن أن الحكومة السورية لم تقبله ولم تعتبر المدعى من رعاياها وكان طلبه أيضاً قبل صدور قانون الجنسية الأولى في ١٩٢٦/٥/٢٦ ومن ثم يكون طلب الاختيار غير نافذ ولم ينتج أثره .

٧ - إذا كان لا جدال في أن المدعى عثمان الأصل وقد أقام في القطر المصري من سنة ١٩٠٥ وحافظ على تلك الإقامة حتى الآن وثبت مما سبق بيانه أنه لم يختز أية جنسية أجنبية أخرى غير جنسيته العثمانية واستمر محافظاً على هذه الصفة للآن وقد تولت المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بيان من يعتبر عثمانياً فنصت على أنهم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان ثم يستمر محافظاً على هذه الصفة إلى ١٩٠٥/٣/١٩ تاريخ نشر هذا المرسوم وهذا متوافر في المدعى ومن ثم يكون مصري الجنسية بحكم القانون طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وتكون دعواه بنيت على أساس سليم من القانون وامتناع وزير الداخلية من إعطائه شهادة

٣ - إن وصاية وزير الأشغال أو إشرافه على النقابة يخوله حق الرقابة على أعمالها وتصرفاتها والمساهمة في نشاطها إلى حد يبرر توجيه الدعوى إليه بشأن هذه التصرفات ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة غير قائم على أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

٤ - يبين من الاطلاع على المادتين ٢٦ و ٢٧ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ أن قرار مجلس النقابة برفض طلبات التقييد بسجلاتها قابل للطعن بطريق المعارضة أمام اللجنة المختصة بنظر المعارضات وقد نصت المادة ٢٧ على أن قرار هذه اللجنة في المعارضة نهائى عما يدل على أن قرار مجلس النقابة المعلنون فيه غير نهائى وبالتالي فهو غير قابل الطعن بدعوى الإلغاء أمام هذه المحكمة وإنما يجوز هذا الطعن في قرار اللجنة النهائى .

٥ - إذا كان يبين من الاطلاع على ملف المدعى أنه عارض حقيقة في القرار الصادر من مجلس النقابة واختار عضواً من أعضاء مجلس النقابة لتثيله في اللجنة المختصة بنظر المعارضات وقد عرض الأمر على مجلس النقابة فوافق على طرح المعارضة على اللجنة منذ عام ونصف عام تقريباً ولكن هذه اللجنة لم تتعقد بعد فظل أمر المدعى معلقاً طيلة هذه الفترة . فيكون المدعى محقاً في طلب إلغاء امتناع النقابة عن عقد اللجنة المختصة بنظر المعارضة في القرار الصادر من مجلس النقابة بتصحيح قيد اسمه باعتباره

Ordres professionnels ومنها نقابة المهن الهندسية أنها وإن لم تدخل في نطاق المؤسسات العامة Etablissements publics وهي المصالح الإدارية العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة عن الدولة إلا أنها تعتبر من أشخاص القانون العام Personnes morales du droit public ذلك لأنها تجمع بين مقومات هذه الأشخاص فأنشأها يتم بقانون أو مرسوم أو بأية أداة تشريعية أخرى وأغراضها وأهدافها ذات نفع عام ولها على أعضائها سلطة تأديبية ولغزلاء الأعضاء دون سواهم حق احتكار مهنتهم فلا يجوز لغيرهم مزاولتها واشتراك الأعضاء في النقابات أمر حتى ولها حق تصصيل رسوم الاشتراك في مواعيد دورية منتظمة - ويترتب على ذلك أن قراراتها تعتبر قرارات إدارية مما يجوز الطعن فيها بدعوى الإلغاء أمام القضاء الإدارى .

٢ - يخلص من مجموع أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية أنه قد أضنى على النقابة وهيئتها نوعاً من السلطة العامة وخواها حقوقاً من نوع ما تختص به الهيئات الإدارية العامة مما يترتب عليه اعتبارها شخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام ومن ثم تكون قراراتها إدارية قابلة للطعن فيها بدعوى الإلغاء أمام هذه المحكمة ويكون الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على أساس من القانون متعيناً رفضه .

مهندساً مساعداً لا مهندساً .

### الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعها سكرتيرية المحكمة في ٢ من أغسطس سنة ١٩٤٨ بطلب الحكم بإلغاء وعلان قرار مجلس نقابة المهندسين القاضي بتعديل قيد اسمه إلى مهندس مساعد بدلاً من مهندس والذي امتنع المدعى عليه الثاني عن تحديد جلسة لنظر المعارضة فيه وأحقيقته في القيد مهندساً بسجل المهندسين مع إلزام المدعى عليهما بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وقال بياناً لدعواه إن قانون المهن الهندسية رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ نص في المادة ٦٩ على حكم وقفي يوجب على كل مهندس أو مهندس تحت التمرين إلح أن يطلب إلى مجلس النقابة في خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون إدراج اسمه في السجل ويجب أن يتضمن البيانات الآتية : اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل إقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها وتاريخ مزاولته المهنة وتنفيذاً لهذا النص قدم طلباً في ٦ مايو سنة ١٩٤٧ بقيد اسمه ومعه حوالة بريد بمبلغ ٢ جنيه مقررراً أن المبلغ رسم القيد المقرر بصفة مبدئية مع حفظ حقه في المطالبة باعتباره مهندساً إذا كان القانون يسمح بذلك لأن رسم قيد المهندس خمسة جنيهات — وقد طلبت إليه النقابة بكتابها المؤرخ ١٠ من مايو سنة ١٩٤٧ تقديم شهادته أو صور فوتوغرافية منها فأرسلها لإيها .

وفي شهر ديسمبر سنة ١٩٤٧ أرسلت إليه النقابة كتاباً يفيسد أن شعبة الهندسة المدنية بالنقابة تحققت من شروط قبوله في عضويتها

طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون وعلا بالمادة ٢٦ قرر مجلس النقابة قيد اسمه في السجل برقم ١٥٩٥ وتنفيذاً لهذا الكتاب أرسل الطالب إلى النقابة ماعلته من رسوم ومنها بقية رسم قيده كمهندس وقد أرسلت إليه النقابة البطاقة الخاصة به بوصفه مهندساً وظلت تحاطبه على هذا الاعتبار .

وفي ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ أرسلت إليه سكرتيرية شعبة المهندسين المدنية كتاباً يفيد وقوع خطأ في قيد اسمه بسجل النقابة وأن مجلس النقابة قرر تصحيح هذا الخطأ بقيد مهندساً مساعداً بدلاً من مهندس وسحب البطاقة التي سلمت إليه بوصفه مهندساً واستبدالها بأخرى خاصة بمساعد مهندس — اعترض المدعى على هذا القرار واستمسك بحقه بوصفه مهندساً وأرسل النقابة خطابات وأنداراً فيها اعتراضه فعرضت النقابة الأمر على مستشارها القانوني فقرر أنه إذا كان المدعى يصر على أن مؤهلاته تسلكه ضمن المهندسين فإن تصحيح الخطأ بالنسبة له يعتبر رفضاً لقيده مهندساً ويجب تبليغه قرار التصحيح مبيناً به الأسباب التي بقي عليها وإفهامه أن من حقه أن يعارض في هذا القرار باعتباره قراراً برفض قيده في سجل المهندسين بالتطبيق للمادة ٢٧ من القانون .

لم يوافق المدعى على هذا الرأي لأن اسمه قيد ولكن تمحيي مع النقابة طلب بيان أسباب هذا القرار فلم ترسلها إليه فعارض في القرار طالباً عقد اللجنة المختصة لنظر معارضته مع استمساكه بطلانه شكلاً وموضوعاً واختار حضراً من قبله لينتله باللجنة ولكن النقابة لم تترك ساكتاً فلجأ إلى إقامة هذه الدعوى بطلب إلغاء قرار مجلس النقابة السالف الذكر .

وقدم تأييداً لاختصاص محكمة القضاء

وقد استعمل المدعى هذا الحق ولكن وزير الأشغال امتنع عن تحديد ميعاد لعقد اللجنة لنظر المعارضة وهذا الامتناع هو الذى تمينه المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة التى تجعل فى حكم القرارات الإدارية رفض السلطة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتقاؤه وفقا للقوانين واللوائح .

٩ - إن هذا الامتناع من جانب الوزير ومن جانب اللجنة التابعة لوزارته فيه إصدار لحقه عما يجيز له الاتجاه إلى مجلس الدولة طالبا إلغاء الامتناع الذى منس حقه المكتسب .

وقال تأييدا للدعوى فى موضوعها إن الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ تنص على أنه يعتبر مهندسا فى حكم هذا القانون من حصل على درجة بكالوريوس فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية أو دبلوم مدرسة الهندسة الملكية أو دبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا (قسم العمارة) أو على شهادة أخرى تتفق وزارة المعارف ووزارة الأشغال بعد أخذ رأى مجلس النقابة على اعتباره ما عدا ذلك لإحدى الشهادات المشار إليها .

ثم تقضى الفقرة الثالثة من هذه المادة باعتبار المهندس المساعد مهندسا إذا مارس بعد تخرجه أعمالا هندسية يعتبرها وزير الأشغال بعد أخذ رأى مجلس النقابة كافية لمنحه لقب مهندس وذلك لمدة لا تقل عن عشرين سنوات ، ولما كان حاصل على شهادة البكالوريا سنة ١٩٢٩ وشهادة معهد المهندسين البريطانيين بلندن سنة ١٩٣٤ كما أنه مارس أعمالا فنية بعد تخرجه سنة ١٩٣٤ أى منذ أكثر من عشر سنوات فقد تقدم الى النقابة يطلب قيد اسمه مهندسا وأيد هذا الطلب بتقديم مؤهلاته وقررت النقابة قبوله مهندسا بعد فحص هذه المؤهلات والتحقق من توافر شروط

الادارى بنظر الدعوى الصحيح الآتية :

١ - إن نقابة المهن الهندسية تعمل بمقتضى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ وهو قانون من قوانين الدولة وقد حدد شعبها وشروط القيد وقيد بها بغيره لاتعدادها كما أنها تعمل تابعة ومسترشدة ومقيدة بوزارة الأشغال .

٢ - تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون على جواز إنشاء شعب أخرى للنقابة بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير الأشغال بعد أخذ رأى مجلس النقابة .

٣ - تحفل المادة الثالثة وزير الأشغال سلطة تقدير الشهادات والأعمال الكافية لمنح لقب مهندس وغيره .

٤ - نصت المادة ٢٧ على أن يكون نظر المعارضة فى القرارات الصادرة برفض القيد من اختصاص لجنة مشكلة من وزير الأشغال والنقيب وأحد أعضاء المجلس الذى يختاره المعارض .

٥ - تنص المادة ٧٢ على عقاب كل من يزاول عملا من الأعمال الهندسية المبينة بالمادة السابعة ولم يكن من المهندسين أو المهندسين تحت التمرين . الخ .

٦ - تنص المادة ٧١ على أن وزير الأشغال هو الذى يحدد ما يباشره المهندسون تحت التمرين ورجالهم من أعمال .

٧ - تنص المادة ٧٣ على إلزام الوزراء بتنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

٨ - خولت المادة ٢٧ من يصدر قرارا برفض قيد اسمه حق المعارضة فى هذا القرار فى خلال ثلاثين يوما أمام لجنة مشكلة من وزير الأشغال وآخرين .

النقيب ثم الخطاب المرسل اليه من النقابة بشأن تصحيح الخطأ الذي وقع في قيد اسمه واعتباره مهندساً مساعداً بدلاً من مهندس والتطلبات والإنذار التي أرسلت إلى النقابة بشأن هذا القرار .

وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ أودعت الحكومة ونقابة المهندسين مذكرة بدفاعهما وطلبتهما أصلياً الحكم بعدم قبول الدعوى لرفضها بعد الميعاد - واحتياطياً عدم قبولها لرفضها على غير ذي صفة ومن باب الاحتياط رفضها مع إلزام المدعى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وقالت عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها بعد الميعاد إن المدعى أخطر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بالقرار المطعون فيه الصادر بتصحيح الخطأ الذي وقع في قيد اسمه بسجل المهندسين وباعتباره مهندساً مساعداً بدلاً من مهندس فأندرت النقابة في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ محتجا على هذا القرار متطلبا منه ولكنه لم يرفع هذه الدعوى إلا بعد انقضاء الميعاد القانوني المحدد لرفضها وهو أربعة شهور تبدأ من تاريخ تقديم الإنذار يضاف إليها شهران آخران إذا أنه رفضها في ٢ من أغسطس سنة ١٩٤٩ .

وقالت عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذي صفة إن علاقة وزير الأشغال بالنقابة لا تصدر أمرين :

أولها : اختصاصه بالطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في قرارها باعتقاد مجلس النقابة .

وثانيهما : وبإسالة اللجنة التي تفصل في المعارضات المقدمة بشأن طلبات القيد بسجل

القيد كمهندس وليس من حق مجلس النقابة بعد صدور هذا القرار أن يعدل عنه بحجة وقوع خطأ في قرار قيده مهندساً وهذا القرار ( أي قرار قيده مهندساً مساعداً بدلاً من مهندس ) باطل أصلاً لصدوره عن لايمكده ومجازاة لرأى النقابة يكون القرار باطلاً شكلاً أيضاً لأنه خلا من الأسباب التي يفي عليها ولم يعان اليه القرار بأسبابه طبقاً لنص المادة ٢٧ من القانون . وأضاف إلى ما تقدم أنه قد اكتسب حقاً في قيد اسمه مهندساً بمقتضى القرار السابق وقد داول حله سنة كاملة على هذا الاعتبار فلا يجوز لمجلس النقابة المساس بهذا الحق واستند في ذلك إلى حكم لهذه المحكمة صادر في القضية رقم ٣٠٩ سنة ١ قضائية جاء به أنه لا يجوز لجهة الإدارة سحب القرارات الفردية المخالفة للقانون إلا بشرط أن يحصل هذا السحب في ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة فإذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة نهائية تعصمه من أي إلغاء أو تعديل من جانب الإدارة وأصبح لصاحب الشأن حق مكسب فيما تضمنه القرار بحيث يعتبر الإخلال بهذا الحق بقرار لاحق مخالف للقاءون تعيب القرار الأخير وتبطله .

وقدم المدعى بحافظة مستنداته صورة من الطلب الذي تقدم به إلى النقابة يطلب قيده عضواً بها ثم الكتب المتبادلة بينه وبينها في هذا الشأن ومنها كتاب النقابة إليه المتضمن أن شعبة الهندسة المدنية بالنقابة تحققت من شروط قبوله في عضويتها وأن مجلس النقابة قرر قيد اسمه بسجل المهندسين تحت رقم ١٥٩٥ كما قدم صورة شسمية من بطاقة العضوية باعتباره مهندساً وإبصالات رسوم القيد وطاقات أخرى خاصة بدعوته لعضو الجمعية العمومية وللحضور انتخاب

يعتبر من القرارات التنظيمية التي تنظم حالة طائفة المهندسين وتفرق بين حملة الشهادات العليا منهم وحملة الشهادات المتوسطة وليس هذا القرار من القرارات الفردية التي يجب مراعاة ميعاد الستين يوما في سحبها أو إلغائها .

وفي ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ عقب المدهى على دفاع المدهى عليهما بملزمة أودعها سكرتيرة المحكمة قاتلا عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد إن المدهى عليهما يستمسان بأن القرار المطعون فيه هو قرار برفض طلب القيد مما تسرى عليه أحكام المادة ٢٧ من قانون النقابة ولذا يكون له الحق في المعارضة في هذا القرار في خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ إعلانه بالقرار متضمنا أسبابه - وقد أغفلت النقابة إعلانه بالأسباب فأصر على وجوب ذلك ودفع بطلان القرار لخلوه من الأسباب وطلب عقد لجنة المعارضة للفصل في هذا الطلب ولكن المدهى عليهما لم يحدد ميعادا لمقد اللجنة مما اضطره لرفع هذه الدعوى فلما رفعها أرسل المدهى عليهما إليه خطا يا مؤرخا ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ يطلبان فيه سرعة موافاتها باسم العضو الذي يختاره من حضرات أعضاء مجلس النقابة - وكان جوابه على هذا الخطاب أنه سبق أن اختار في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ العضو المذكور . وخلص المدهى من ذلك إلى القول بأنه ماض في الميدان القانوني ولم تعرض معارضته على اللجنة المختصة وإذا كان القانون قد حدد طريقا وميعادا للتنظيم أمام لجنة معينة فإن ميعاد رفع الدعوى بطلب إلغاء القرار التنظيمي منه يظل مفتوحا مادامت اللجنة المختصة بنظر التنظيم لم تصدر قرارها واستند في ذلك إلى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة التي تنص على أن ميعاد رفع الدعوى

المهندسين وهذه العلاقة هي نوع من الإشراف أو الرقابة على النقابة لضمان حسن سيرها - أما رئيسها الفعلي فهو النقيب المسئول عن تصرفاتها كما أنه يمثل النقابة في اللجنة مسالفة الذكر وخلصت من ذلك إلى أن وزير الأشغال غير مسئول عن أعمال النقابة وتصرفاتها وبالتالي لا يصح توجيه الدعوى إليه بسبب تصرف النقابة .

وقالت عن موضوع الدعوى إن المدهى تقدم في ٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ بطلب لقيد اسمه بسجل المهندسين قاتلا إنه حصل على دبلوم عضوية معهد المهندسين البريطانيين بلندن فقبل الطلب وقيد بسجل المهندسين وتبين بعد ذلك أن مؤهلاته لا تجيز هذا القيد - فاستطلعت النقابة رأي مستشارها القانوني في هذا الأمر فأفتى بأن الخطأ في القيد لا يرتب عليه حق في منح العضو لقب مهندس مادامت شروط هذا اللقب لم تتوافر له - وأنه يمكن تصحيح الخطأ في السجل وتسحب بطاقة العضوية منه وتستبدل بها بطاقة جديدة على أساس أنه مساعد مهندس وفي ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ وافق مجلس شعبة الهندسة المدنية التي يتبعها المدهى على هذا الرأي كما وافق عليه مجلس النقابة وأبلغ إلى المدهى لتنفيذه تنظما منه بإصدار وجهه إلى النقابة - وطلب إلغاءه وإلغاء ما ترتب عليه من آثار وفاته أنه من حق النقابة تصحيح ما يقع من خطأ في القيد بسجلاتها . وذلك بنقل أى عضو من سجل المهندسين إلى سجل المهندسين المساعدين إذا ما تبين لها أن المؤهلات الحاصلة عليها لا تجيز قيده مهندسا أما ما يذهب إليه المدهى من أنه قد اكتسب حقاً باقتضاء أكثر من ستين يوماً منذ قيده بسجل المهندسين دون إلغاء هذا القيد لردود بأن قرار إلغاء قيده بسجل المهندسين

وانتهى إلى طلب الحكم له بطلباته السابقة .  
وقد أحيلت الدعوى إلى أحد حضرات  
المستشارين لوضع تقرير فيها وبعد وضعه حدد  
لنظرها جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٠ وفي هذه  
الجلسة قرر الحاضر عن المدعى أن الدعوى  
تقوم على شقين الأول بطلان قرار النقابة  
والغائه والثاني امتناع وزير الأشغال عن  
تحديد جلسة لنظر المعارضة . ودفع الحاضر عن  
النقابة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى  
لأن نقابة المهندسين هيئة حرة وليست جهة  
إدارية كما دفع بعدم قبول الدعوى لأن القرار  
المطعون فيه غير نهائي وأجلت الدعوى بناء على  
طلب الحكومة إلى جلسة ١٤ من ديسمبر سنة  
١٩٥٠ ثم حورت للنظر بالحكم جلسة اليوم .

المحكم

#### (١) عن الدفع بعدم الاختصاص :

« من حيث إن مبنى هذا الدفع أن نقابة  
المهن الهندسية التي أصدرت القرار المطعون فيه  
هيئة حرة وليست جهة إدارية بما يجوز الطعن في  
قراراتها بدعوى الإلغاء أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إن الرأي الراجح فقها وقضاء  
في شأن التكييف القانوني لنقابات المهن  
Ordres professionnels ومنها نقابة المهن  
الهندسية إنما لم تدخل في نطاق المؤسسات  
العامة Etablissements publics وهي المصالح  
الإدارية العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة عن  
الدولة إلا أنها تعتبر من أشخاص القانون العام  
Personnes morales du droit public  
ذلك لأنها تجمع بين مقومات هذه الأشخاص  
فإنشائها يتم بقانون أو مرسوم أو أية أداة  
تشريعية أخرى وأغراضها وأهدافها ذات نفع

ينقطع سريانه في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية  
التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية  
وأضاف إلى ذلك أنه يطلب أيضا إلغاء امتناع  
المدعى عليها عن تحديد ميعاد لعقد اللجنة هذا  
الامتناع المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من  
المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة والذي يعتبر  
في حكم القرارات الإدارية .

وقال عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها  
على غير ذي صفة أن انصوص قانون النقابة  
تجعل المدعى عليها أصحاب السلطة في الشؤون  
المتنازع عليها في الدعوى ولو صرح جملدا أن  
سلطة وزير الأشغال على النقابة لاتعدو أن  
تكون نوما من الوصاية عليها لضمان حسن سيرها  
فإن هذا القول يستوجب توجيه الدعوى إلى  
الوصي لأنه ذو شأن وله سلطة الإشراف  
والرقابة هذا إلى أن إدارة القضاء التي تمثل  
الحكومة لدى القضاء قد تقدمت بالدفاع عن  
وزارة الأشغال وعن النقابة معا مما يدل على  
أن الجهتين صاحبتا شأن على السواء وقال عن  
الدفاع في الموضوع إنه لم يقع خطأ في قيد اسمه  
على أساس الشهادات التي قدمها واعتبرتها وزارتا  
المعارف والأشغال والنقابة معادلة لدبلوم كلية  
الهندسة وأضاف إلى ذلك أنه لما أراد سداد  
اشتراك النقابة عن سنة ١٩٤٩ طلبت إليه لجنة  
القنصل الفرعية أن يدفع مبلغ ٢ جنيه وهو  
اشتراك المهندسين فدفعه فعلا إلى تلك اللجنة ولما  
لم ترسل إليه النقابة إيصال السداد بعد وقد  
أرسلت لجنة بور سعيد تستفسر من النقابة عن  
طريقة إرسال الدعوات إلى المدعى مادام قد  
دفع رسما مقداره جنيهان فردت النقابة قائلة  
بوجوب دعوتيه على اعتباره مهندساً طبقاً للفقرة  
الأخيرة من المادة الثالثة من قانون النقابة —  
ولم يسمح له بأخذ صورة من هذا الخطاب

— وتؤلف هيئاتها التأديبية من درجتين يشترك في هيئة الدرجة الأولى مهندس من إحدى الوزارات الفنية وأستاذ من كلية الهندسة بإحدى الجامعات المصرية ويكون كلاهما من هيئة المهندسين المنتهين كما يشترك في هيئة الدرجة الثانية إثنان من مستشاري محكمة استئناف مصر — وفصلان ذلك تقوم بالتحقيق لجنة يشترك فيها نائب من قسم قضايا وزارة الأشغال — والمقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها هي بالإنذار والتوبيخ والایقاف عن العمل مدة لا تتجاوز سنة وبحسب الإسم من سجل النقابة .

( خامسا ) أن لوزير الأشغال نوما من الوصاية أو الإشراف على النقابة فقد جعل له حق الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية وفي قرارها باعتماد تأليف مجلس النقابة ( م ٢٠ ) .

وأوجب القانون في المادة الخامسة عشرة صدور اللائحة الداخلية للنقابة بقرار منه بعد تصديق الجمعية العمومية عليها وهو عضو في اللجنة المختصة بنظر المعارضات في القرارات التي تصدر من مجلس النقابة برفض طلبات القيد بسجلات المهندسين على اختلاف درجاتهم ( م ٣٧ ) كما نص القانون على أن تحديد الأعمال التي يباشرها المهندسون تحت التمرين والأعمال التي يباشرها المهندسون المساعدون يكون بقرار من وزير الأشغال بعد أخذ رأى مجلس النقابة ( م ٧١ ) وكذلك وكل إليه تسجيل طلبات القيد في السجلات حتى يتم انتخاب أول مجلس للنقابة ( م ٧٠ ) وأحلّه في هذه الحالة محل مجلس النقابة في تقدير الشهادات المعادلة .

( سادسا ) أنه أوجب على كل عضو أن يدفع رسما مقررًا لقيدته في السجل ورسم اشتراك سنوي وأجاز لمجلس النقابة شطب اسم العضو

عام ولها على أعضائها سلطة تأديبية ولهاؤلاء الأعضاء دون سواهم حق احتكار مهنتهم فلا يجوز لغیرهم مزاولتها واشتراك الأعضاء في النقابات أمر حتى ولها حق تحصيل رسوم الاشتراك في مواعيد دورية منتظمة — ويترتب على ذلك أن قراراتها تعتبر قرارات إدارية مما يجوز الطعن فيها بدعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على نصوص القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية :

( أولا ) أنه أقر للنقابة بالخصخصة المعنوية منذ إنشائها ( م ٤ ) .

( ثانيا ) أنه أوجب على جميع طوائف المهندسين أن يقيدوا أسماءهم بسجلات النقابة وجعل مزاوله المهنة حقا خالصا لمن قيدت أسماؤه بهذه السجلات دون سواهم فلم يسمح لغيرهم من الأعمال الهندسية إلا ما يحدده وزير الأشغال بقرار يصدر منه بعد أخذ رأى مجلس النقابة وهي أعمال لا خطر ولا أهمية لها ( المواد ٢٦ ، ٦٩ ، ٧١ ) كما نص على عقاب من يزاول الأعمال الهندسية من غير المقيدين بالسجل وكذلك من يتدخل لقب مهندس أو مهندس تحت التمرين أو مهندس مساعد ( م ٧٢ ) .

( ثالثا ) أن أحكامه تهدف في مجموعها إلى رفع شأن مهنة الهندسة والمحافظة على كرامة رجالها وحسم ما يقع بينهم من خلاف بسبب مهنتهم وتسوية ما ينشأ بينهم وبين أصحاب الأعمال من منازعات ( م ١٥ ، ٢٩ ) .

( رابعا ) أن للنقابة على أعضائها سلطة تأديبية إذا ما ارتكبوا أمورا غلظة بشرقيهم أو ماسة بكرامة مهنتهم أو أهملوا في تأديبة واجبههم



هذه المحكمة ويكون الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على أساس من القانون متعيناً رفضه .

(ب) عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذي صفة :

• من حيث إن مبنى هذا الدفع أن صلاية وزير الأشغال بالنقابة لا تندو اختصاصه بالطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في قرارها باعتماد انتخاب مجلس النقابة ثمّ رياسته للجنة المختصة بالفصل في المعارضات المقدمة من قرارات رفض طلبات التقيّد بسجلات المهندسين وهذه الصلة هي نوع من الإشراف أو الرقابة على النقابة لضمان حسن سيرها — أما رئيس النقابة الحقيقي المستول عن تصرفاتها فهو التقيّد ولذا يكون توجيه الدعوى إليه لا إلى وزير الأشغال .

• ومن حيث إن وصاية وزير الأشغال أو إشرافه على النقابة يخوله حق الرقابة على أعمالها وتصرفاتها والمساهمة في نشاطها إلى حد يبرر توجيه الدعوى إليه بشأن هذه التصرفات . ومن ثمّ يكون الدفع غير قائم على أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

(ج) عن الدفع بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطعون فيه غير نهائي ولتجاوز الميعاد المحدد لرفع الدعوى :

• من حيث إن هذا الدفع يقوم على وجهين : ( الوجه الأول ) إن القرار المطعون فيه غير نهائي فهو غير قابل للطعن .

( الوجه الثاني ) إن المدهي أعلن هذا القرار في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ ولكنه تراخى في رفع الدعوى حتى يوم ٢ من أغسطس سنة ١٩٤٩ بعد انقضاء الميعاد المحدد لرفعها .

• ومن حيث إنه بالنسبة إلى الوجه الأول

الذي يتخلف عن أداء هذا الرسم بعد انقضاء شهر من تاريخ تكليفه بالسداد .

( سابعاً ) أنه أنشأ طابع تمغة مختلف القيمة وأرجب لصقه على أوراق معينة بحيث لا يجوز التعامل بهذه الأوراق إلا إذا كان طابع التغة ملصوقاً عليها ( م ٥٥ ) .

( ثامناً ) أنه جعل لمجلس النقابة حق تقدير أتعاب المهندسين إذا لم يتفق عليها ويصدر الأمر بتنفيذ قرار التقدير من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو القاضي الجزئي بحسب الأحوال ( م ٣٣ ، ٣٤ ) .

( تاسعاً ) أوجب القانون على عضو النقابة أن يؤدي يميناً أمام هيئة مؤلفة من ثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس النقابة من بين أعضائه بأن يؤدي حمله بالأمانة والشرف وأن يحافظ على سر المهنة ويحترم قوانينها وتقاليدها .

( عاشرأ ) اعتبر القانون المعاشات والمرتبات الشهرية والإعانات الوقيّة التي تقررها النقابة نفقة لا يجوز تحويلها أو الحجز عليها أو التنازل عنها للغير على غرار ما هو مقرر بشأن مرتبات الموظفين العموميين .

( حادي عشر ) اعتبر القانون مجلس النقابة فيما له من اختصاص سلطة إدارية بالمعنى المقصود في المادتين ٣٠٤ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات أي في صدد جريمة البلاغ الكاذب .

• ومن حيث إنه يخص من مجموع هذه الأحكام أن القانون قد أحق على النقابة وهيئاتها نوعاً من السلطة العامة وخولها حقوقاً من نوع ما تقتضيه الهيئات الإدارية العامة بما يترتب عليه اعتبارها شخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام ومن ثمّ تكون قراراتها إدارية قابلة للطعن فيها بدعوى الإلساء أمام

من تحديد جلسة لنظر المعارضة المقدمة منه ومبنى هذا الطلب الأخير أنه عارض في القرار الصادر من مجلس النقابة بتصحيح قيد اسمه واعتباره مهندساً مساعداً لا مهندساً واختار من بين أعضاء مجلس النقابة عضواً قتيلاً في اللجنة المختصة بنظر المعارضات ولكن هذه اللجنة لم تنعقد بعد ورغم طلباته المتكررة .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على ملف المدعى أنه عارض حقيقة في القرار المذكور واختار عضواً من أعضاء مجلس النقابة قتيلاً في اللجنة المختصة بنظر المعارضات وقد عرض الأمر على مجلس النقابة فوافق على طرح المعارضة على اللجنة منذ عام ونصف عام تقريباً ولكن هذه اللجنة لم تنعقد بعد فظل أمر المدعى معلقاً طيلة هذه الفترة .

ومن حيث إن المدعى طلبهما لم يدفعاً الدعوى في شرطها هذا . بأى دفع .

ومن حيث إنه يبين عما تقدم أن المدعى عفى في طلب إلغاء امتناع النقابة عن عقد اللجنة المختصة بنظر المعارضة في القرار الصادر من مجلس النقابة بتصحيح قيد اسمه على النحو سالف الذكر ومن ثم يعين قبول هذا الطلب .

( القضية رقم ٥٠٤ سنة ٣ في المهيئة السابقة ) .

٤٣٦

٢٣ يناير سنة ١٩٥١

تسجيل . عقد القصة . ليس شرطاً لحساب ملكية الرشح لمضوية لجنة الشكايات وغيرها من المناصب التي يشترط فيها نصاب مالي . حكم هذه المحكمة لا يجوز لولة القىء المحكوم ليه في موضوع الملكية . عقد القصة . مقرر وكاشف للملكية . تسجيل . لحجة على الغير فقط .

لقد استبان من وقائع الدعوى أن المدعى عارض في القرار المطعون فيه طبقاً لأحكام المادة ٢٧ من القانون واختار أحد أعضاء مجلس النقابة مثلاًه في اللجنة المختصة بنظر المعارضات وهي تولف من وزير الأشغال والنيقوب وعضو يختاره المعارض من أعضاء مجلس النقابة وقد وافق المجلس على طرح المعارضة المقسمة من المدعى على اللجنة المذكورة ولكنها لما تنعقد بعد رغم استعجاله ذلك مراداً .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على المادتين ٢٦ ، ٢٧ من القانون أن قرار مجلس النقابة برفض طلبات القيد إسجلاً قابل للطعن بطريق المعارضة أمام اللجنة سألغة الذكر وقد نصت المادة ٢٧ على أن قرار هذه اللجنة في المعارضة نهائى مما يدل على أن القرار المطعون فيه غير نهائى وبالتالي فهو غير قابل للطعن بدعوى الإلغاء أمام هذه المحكمة — ولأنما يجوز هذا الطعن في قرار اللجنة النهائي .

ومن حيث إنه يخلص من ذلك أن هذا الوجه مقبول وأن القرار المطعون فيه غير قابل للطعن أمام هذه المحكمة ومن ثم يكون الدفع قائماً على أساس سليم من القانون متعيناً قبوله بالنسبة لطلب إلغاء القرار الصادر من مجلس النقابة بتصحيح قيد اسم المدعى واعتباره مهندساً مساعداً لا مهندساً — ولا ترى المحكمة بعد ذلك موجباً لبحث الوجه الثاني من وجهى الدفع .

( ٥ ) عن الموضوع :

ومن حيث إن المدعى لم يجزى . يطلب إلغاء القرار الصادر من مجلس النقابة بتصحيح قيد اسمه وهو قرار غير قابل للطعن كما تقدم بل أضاف إليه طلب إلغاء امتناع المدعى عليهما

## المبدأ القانوني

المواعيد التي عينها لذلك واشترط أن يكون الأداء في محل الجهة المنوط بها تحصيله ، ومنع مهلة من قام به سبب من الأسباب التي تمنعه عن الأداء في الميعاد المعين وهذه المهلة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الاستحقاق وهي ميعاد سقوط غير قابلة للامتداد ، وقد راعى المشرع ضرورة أداء الرسوم في مواعيدها باعتبارها داخلة ضمن المبالغ المقدرة لهذا النوع من إيرادات الدولة المدرجة في ميزانيتها وحرصاً على الصالح العام ، ولذلك وضع جزاء شديداً على المختلف بأن جعل الرسم الإضافي في حالة عدم الأداء في ميعاد الاستحقاق مساوياً لثلث الرسم السنوي ولو كان التأخير في قسط واحد ، وقد يربو هذا الرسم الإضافي على القسط نفسه كما هو الشأن في الدعوى الحالية .

٢ - فضلاً عن ورود الشيك بعد الميعاد القانوني فإنه لا يعتبر أداة وفاة مبررة للذمة لحاؤه من توقيع الساحب ، وهو هذه المثابة لا يدعو أن يكون ورقة يضاء ليست لها أية قيمة مالية ولا تلتفت المحكمة إلى ما أثاره المدعي من أن عدم توقيعه كانت نتيجة سهو غير مقصود أو أن الموظف المختص أخطأ في تسليم الشيك دون مراجعة بياناته لأن القانون اشترط أن يحمل الرسم إلى محل الجهة المنوط بها التحصيل في المواعيد التي عينها لذلك ولم يتم المدعي بما أوجبه القانون فعليه أن يتحمل نتيجة خطئه .

( القضية رقم ٤٢٣ سنة ٤ في الصفحة السابقة ) .

لا عبرة بعدم تسجيل عقد القسمة لأن بحث ملكية المرشح لمصوبة لجنة الشياعات وغيرها من المناصب التي يشترط فيها توافر نصاب مالي يختلف عن بحث الملكية أمام المحاكم المدنية فليس من شأن محكمة القضاء الإداري أن تفصل في موضوع هذه الملكية ولا يجوز حكمها قوة الشيء المحكوم به في هذا الصدد وحسبها استظهار الأدلة والقوانين الظاهرة والتعويل على ما تستخلصه منها - يضاف إلى ذلك أن ملكية المدعي للنصاب المالي الذي تنسره عليه الحكومة غير طارئة بل إن مصدرها الميراث وقد آلت إليه ملكيته بطريق الميراث من والده فهو عقد مقرر وكاشف للملكية لا منشئ لها فتسجيله لا يكون واجباً إلا من ناحية الحجية على الغير .

( القضية رقم ٣٣٧ سنة ٣ في الصفحة السابقة ) .

## ٤٣٧

٣٠ يناير سنة ١٩٥١

١ - رسم الدفعة . أدائه . مقدماً وفي المواعيد التي عينها القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ .  
ب - شيك خلوه من توقيع الساحب . لا يعتبر أداة وفاة . رسم الدفعة . مكان أدائه . في محل الجهة المنوط بها التحصيل .

## المبادئ القانونية

١ - إن المشرع أوجب طبقاً لنصوص المادتين ٢ ، ٧ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم دفعة المعدل بالقانون رقم ٢٨ ، ١٤٤ لسنة ١٩٤٤ أداء الرسم مقدماً وفي

## ٤٣٨

٦ فبراير سنة ١٩٥١

١ - جنسية (١). من مسائل القانون العام . اختصاص جهات القضاء المختلفة بنظرها بقضية فرعية . محكمة القضاء الإداري لا تطبق هنا من نصوص قانون المرافعات إلا ما يتفق مع نظامها وقانونها . النص على تخيل النيابة . متعطل أمام هذه المحكمة . إقرار قانون الجنسية الجديد لهذا النظر .

ب - جنسية مصرية . بيوثها لأحد الأمراء من قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . اكتساب الأبن هذه الجنسية . التجهس بجنسية أخرى أو الالتحاق بجيش أجنبي . لا يقطع الجنسية المصرية إذ لا بد ذلك من مرسوم بإسقاطها .

ج - جنسية . ارتداد عن الدين الإسلامي . لا أثر له على الجنسية المصرية . الدين ليس شرطاً من شروطها .

## المبادئ القانونية

١ - إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على اعتبار الجنسية من مسائل القانون العام التي تختص بنظرها . والفصل فيها جهات القضاء على اختلافها كما أثير بشأنها نزاع أثناء نظر الدعوى المطروحة عليها . ومحكمة القضاء الإداري وإن كانت تطبق نصوص قانون المرافعات إلا أنها لا تطبق من هذه النصوص إلا ما يتفق ونظامها كما جاء به قانون مجلس الدولة أما ما يتعارض منها مع هذا النظام فإنها لا تطبقه ولا تعمل به ولما كانت ولاية النيابة مقصورة على المحاكم العادية دون هذه المحكمة فإن المشرع في

(١) أنظر الأحكام رقم ٤٣٠ من ١٠٠٧ رقم ٤٣٢ من ١٠٠٩ من ٤٣٤ من ١٠٢٣ من هذا العدد .

المادة ٩٩ من قانون المرافعات لا يعنى غير المحاكم العادية التي تعرف نظام النيابة ومن ثم يكون هذا النص متطعلاً أمام القضاء الإداري ، ويؤيد هذا النظر أن النص المذكور لم يقصر تدخل النيابة على قضايا الجنسية إنما أوجب هذا التدخل أيضاً في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بنظرها جهات قضاء مستقلة عن المحاكم العادية وهي المحاكم الشرعية ، والمجالس المالية التي لا تمتد إليها ولاية النيابة العامة وليس معقولاً أن واضع النص يعنى بطلان الأحكام الصادرة من هذه الجهات في مسائل الأحوال الشخصية إذ لم تتدخل النيابة فيها وفصلاً عن ذلك فإنه يبين من تقصى المراحل التشريعية التي مر بها قانون الجنسية الجديد رقم ١٥٠ سنة ١٩٥٠ أن المشرع قد أقر في صراحة ووضوح اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر مسائل الجنسية وهو اختصاص مستمد أصلاً من قانون مجلس الدولة ومن القاعدة القانونية التي تقضى أن قاضي الأصل هو قاضي الموضوع .

٢ - إذا كانت جنسية الأمير المصرية ثابتة له قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ فلم تكن إشارة هذا المرسوم إلى جنسية أعضاء الأسرة المالكة المصرية إلا من قبيل تقريرها وكشفها - ترتب على ذلك أن ابن الأمير يكتسب الجنسية المصرية عن والده طبقاً للبادة السادسة من المرسوم بقانون سالف الذكر . ويجنس الأمير بالجنسية البريطانية على ما جاء بأقوال

محومية من النوع الأول .

ج - قرار إدارى . صدور صحيحاً . عدم سجنه .

### المبادئ القانونية

١ - إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى المعدة للبناء ، على ما يؤخذ من عنوانه ومن مذكرته الإيضاحية إنما يهدف إلى أن تكون الأحياء المعدة للسكنى متمشية مع ما تتطلبه قواعد العمران من إنشاء طرق للواصلات وتزويد السكان بمياه الشرب والإنارة وإعداد وسائل تصريف المواد القذرة وغير ذلك من القواعد التى تكفل النظام الحديث والصحة والتجميل ، فالمنشع حرص فى هذا القانون على أن يجعل للسلطة القائمة على أعمال التنظيم الهيئة والإشراف على مشروعات التقسيم للوصول بها إلى الأغراض التى وضع من أجلها على ما جاء فى مذكرته الإيضاحية ، على ألا يخل ذلك بأحكام القوانين واللوائح الأخرى خصوصاً ما تعلق منها بالصحة والأمن العام وبإلزام البوليس وبأحكام التراخيص فى المجال العمومية .

٢ - إن قرار محافظ القاهرة فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤١ تنفيذاً للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ هو فى الواقع لائحة محلية صادرة تنفيذاً لقانون قائم بذاته ويجب قبل إصدارها أن تراعى تلك الجهات الإدارية الاعتبارات المحلية المتعلقة بالأمن وراحة الجمهور وأن يرجع فى شأنها إلى المجالس الإقليمية فى المدن والقرى وهى مجالس المديريات والمجالس

الحكومة لا يسقط عنه الجنسية المصرية ذلك أنه لم يحصل على مرسوم بالإذن له فى التخل عن الجنسية المصرية والتجنس بالجنسية البريطانية طبقاً لأحكام المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وهى عين الأحكام التى وردت فى قانون الجنسية الثمانية الصادر فى سنة ١٨٦٩ وكذلك شأن التحالف بالجيش البريطانى دون ترخيص من الحكومة المصرية فإنه لا يسقط عنه الجنسية المصرية بقوة القانون وإنما يصلح سبباً لإسقاطها عنه بمرسوم وفقاً لأحكام المادة ١٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

٣ - القول بارتداد المدعى عن الدين الإسلامى مردود بأن الدين ليس شرطاً من شروط الجنسية المصرية تلك الجنسية التى يتضمنى تحت لوائها ويستظل بظلها المسلمون وغيرهم من ذوى الملل والأديان الأخرى .  
( القضية رقم ٢ لسنة ٤ فى الهيئة السابقة ) .

٤٣٩

٣٠ فبراير سنة ١٩٥١

١ - أراضى البناء . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . السلطة القائمة على أعمال التنظيم . لها الهيئة والإشراف على مشروعات التقسيم لتحقيق أغراض القانون مع عدم الإخلال بأحكام اللوائح الأخرى .

ب - علات محومية . قرار محافظ القاهرة فى ١٩٤١/١١/٤ . هو لائحة محلية تنفيذاً لقانون قائم بذاته . مراعاة الاعتبارات المحلية المتعلقة بالأمن وراحة الجمهور والرجوع للمجالس الإقليمية قبل إصدارها . مرسوم التقسيم طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لا يمكن وحده لتعيين الأحياء التى يجوز فيها فتح حال

قضائي ولذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص بدعوى أن قرارات هذه اللجنة لها صفة الأحكام وهذه المثابة تخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري ، في غير محله متعباً رفقه .

٢ - إن الإزالة حسب المادة ٣٧ من لائحة الترع والجسور لا تعتبر عقوبة جنائية ، بل هي تعويض مدني ، وهي تعويض عيني عن المخالفة التي ارتكبت ، فيجوز الحكم بها على ورثة المتهمة حتى بعد سقوط الدعوى العمومية .

( القضية رقم ٤٣٦ سنة ٤ ق المحلة السابقة ) .

٤٤٩

٢٢ مارس سنة ١٩٥١

١ - جنابات عسكرية . نوان . قرارات المجالس العسكرية . لا تحوز قوة الشيء القضي به أمام المحاكم المدنية . ولا عكس .

ب - محاكمة عسكرية . علة اشتغالها .

ج - مجلس عسكري . هو سلطة تأديبية .

د - جزاءات تأديبية . ليست معدة أو مينة . اختلافها بحسب القوة التي تفرض عليها وطبيعة عملها وأهميتها . كون الجزاء التأديبي مماثلاً في معياره أو مقداره لجزاء الجنائي . فذلك لا يمنع من الاحتفاظ لها بسننها وطاهاها .

هـ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . الطلبات التي يقدمها الموظفون الممويون بإلغاء القرارات النهائية لسلطات التأديبية . كالة للموظفين العموميين . همومها المدنيين منهم والمسكريين . مؤدى ذلك بالنسبة إلى رجال الجيش . هموم القرارات الصادرة من المجالس العسكرية وما في حكمها .

و - جيش . تحقيق . الضابط المحقق . تعينه .

ز - جيش . محاكمة . نائب الأحكام . ليس

البلدية والقروية المختلفة إذ أن موافقة هذه المجالس واجبة مقدماً في مثل هذه الأحوال ( مادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بوضع نظام لمجالس المديرية ومادة ١٨ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية ) وعلى ذلك فلا يمكن القول بأن مرسوم التقسيم يكفي وحده لتعيين الأحياء التي يجوز فيها فتح المحال العمومية من النوع الأول .

٢ - من قواعد الفقه الإداري الصحيحة المصدرة لأمرها القانوني تبقى نافذة بمجرد صدورهما ولا يجوز سحبها بأي حال من الأحوال .

( القضية رقم ٣٤٠ سنة ٣ ق المحلة السابقة ) .

٤٤٠

٢٠ مارس سنة ١٩٥١

١ - لجنة مخالفات الترع والجسور . لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي . الطعن في قراراتها . اختصاص .

ب - لائحة الترع والجسور . لإزالة . لا تعتبر عقوبة جنائية بل هي تعويض مدني عيني . جواز الحكم بها على الورثة حتى بعد سقوط الدعوى العمومية .

المبادئ القانونية

١ - لجنة مخالفات الترع والجسور هي لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي وقد نصت المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص

٢ - إن العلة في اشتراع نظام المحاكم العسكرية وتخويل سلطة خاصة للرجال العسكريين في التصرف في الجنايات التي تقع من رجال الجيش هي حسبما جاء في البند الأول من قانون الأحكام العسكرية والتوصل إلى حفظ حالة ضبط وربط الجيش في نظام تام - وهذا النظر ظاهر صراحة في الجنايات المتعلقة بالخدمة العسكرية البعثة ومستفاد دلالة في الجنايات الملكية ، ذلك أن البند ١٦٩ الذي يتحدث عن الجنايات الملكية جعل عقاب مرتكبها « الجواز الذي يفرضه قانون الأحكام العسكرية لكونه أنى عملا يضر بحسن الانتظام والضبط والربط العسكري » كما أن البند ٢٠٤ قد نص على أن الجناية الخاصة بالهئية العمومية أو الأشخاص المملكين لا ينطبق عليها هذا الوصف إلا إذا عادت بضرر على الضبط والربط العسكري يؤكد ذلك أيضا ما جاء في ختام البند ٢٢ الذي يتحدث عن الجنايات التي يجوز للقومندان التصرف فيها إيجازيا من أنه يدخل في هذه الجنايات السلوك المضطرب بالضبط والربط وحسن الانتظام العسكري ويندرج تحت هذه الجناية معظم الجنايات الصغرى التي يرتكبها العسكري سواء أكانت عسكرية أم ملكية.

٣ - إن النظر الصحيح للمجالس العسكرية هي أنها سلطات تأديبية تجمع خصائص التأديب وعناضره وميزاته يؤيد هذا النظر ويدعمه أن الشارع إذ يخضع جميع

جزءا من هيئة المجلس العسكري . ليس للمتهم أن يمدح عليه . وظيفته .

### المبادئ القانونية

١ - الجنايات العسكرية على نوعين : نوع يتعلق بالخدمة العسكرية والنظام العسكري إذ حسبما ذكر في البند الثاني من قانون الأحكام العسكرية « إن جنائيات كثيرة من الجنايات العسكرية الجسيمة لا تندرج القوانين الملكية جنائيات مثال ذلك مخالفة الأوامر ، و « عدم الانقياد » و « السكر في الخدمة » و « نوم الديده بان في نقطته » و « الغياب » وما أشبهها - ونوع يقع بالمخالفة للقوانين الملكية فللمجالس العسكرية النظر في كلا النوعين ( بند ٤٤ ) - وكما تجوز المحاكمة عن الجنايات الملكية أمام المجالس العسكرية تجوز المحاكمة عنها أمام المحاكم المدنية ( بند ١٦٩ ) . وبالنسبة إلى حججية القرارات التي تصدرها المجالس العسكرية في الجنايات الملكية نص البنود ٣٦ و ٤٦ من القانون على أن ثبوت جنابة المتهم أمام مجلس عسكري لا يفقيه من المحاكمة عليها أمام مجلس ملكي - أي لدى المحاكم المدنية مما يفيد أن قرارات المجالس العسكرية لا تخور قوة الشيء المقضي به أمام المحاكم المدنية بينما ينص البند ٤٦ على أنه إذا ما ثبتت براءة المتهم أو إدانته أمام مجلس ملكي لا تجوز محاكمته ثانية أمام مجلس عسكري مما يجعل لأحكام المحاكم المدنية الحججية الكاملة لدى المجالس العسكرية .

الحكومة من أن طبيعة النظام العسكري تحول دون خضوع قرارات المجالس العسكرية لرقابة محكمة القضاء الإداري لما تقتضيه من ضرورة التنفيذ الفوري العاجل لأغناء له ولا حجية فيه ذلك أن هذه القرارات حسب الرأي الذي انتهت إليه المحكمة واجبة التنفيذ شأنها في ذلك شأن سائر القرارات الإدارية عدا تلك السلطة المخولة في المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة لوقف تنفيذها بشروطها وقيدوها ومواعيدها .

٦ - الضابط المحقق كما عرفه البند ١٩ من قانون الأحكام العسكرية هو الضابط الذي يكون قد خضع شهادة الشهود بصفة قضائية وتوصل إلى معرفة حقيقة الدعوى وأمكنه أن يبدي رأيه فيها .

٧ - لا يجوز للتهم أن يعترض على تعيين نائب الأحكام لأنه ليس جزءاً من هيئة المجلس ومساع ذلك حسباً أو ضمنه البند ٥٨ من قانون الأحكام العسكرية أنه مستشار قانوني لكل من له ارتباط بالحكمة فلمجلس وللدعوى وللتهم حق استشارته في أية مسألة قانونية تعرض لأهم أثناء المحاكمة بل للتهم أن يدعو شاهداً فيها يرى الاستشهاد به عليه .  
( القضية رقم ٣٧٤ سنة ٣ ق بالمقعة السابقة ) .

٤٤٤

٢٧ مارس سنة ١٩٥١

١ - ترخيص . محل مغلقي الراحة . وجود ما يبرر الموافقة على التوقف . على الجهة الإدارية أن تبين الطالب بما تراه من اشغالات وإجراءات .

الهيئات ذات النظام العسكري فيما يتعلق بالضبط والربط العسكري للمحاكمات العسكرية يقرر في وصفها ويان الغاية منها أنها مجازاة تأديبية .

٤ - لا يجوز التحدي بأن بعض الجوازات التي توقعها المجالس العسكرية هي من نوع ما تقتضي به المحاكم المدنية مما يرفع عن هذه الجوازات صفة التأديب لا وجه للتحدي بذلك لأن الجوازات التأديبية ليست محددة أو معينة بل هي تختلف باختلاف الفئة التي تفرض عليها وطبيعة عملها وأهميتها فيتنوع بتنوع المهام التي تقع منها ويبلغ أثرها وخطورتها وليس ثمة ما يمنع أن يجعل الشارع الجزء التأديبي أمثالا في ميعاره أو مقداره للجزاء الجنائي ولا جدال في أن من الجنايات العسكرية ما هو بالغ الأثر فادح الخطر والضرر فطوع الأخذ في أجرنتها بمقاييس الأجرية الجنائية وصراحتها مع الاحتفاظ لها بسمتها وطابعها .

٥ - إنه وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، وكلة الموظفين العموميين تشمل بلا ريب المدنيين منهم والعسكريين ، فإن مؤدى هذا النص ومنصرفه في شأن رجال الجيش إنما هو إلى القرارات الصادرة من المجالس العسكرية وما في حكمها . أما ما نثوره



الإدارة - لا يجتم من التمي عليه بأنه مشوب بإساءة استعمال السلطة لإلغاء القرار الإداري .

### المبدأ القانوني

لا اعتداد بما تتحدى به الحكومة من أن منح الترخيص لبيع المشروبات الروحية أو رفضه عملاً بالمادة ١٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ من إطلاقات الإدارة التي تترخص في تقديرها بلامعقب عليها من محكمة القضاء الإداري مادام المدهي يستند في طلب إلغاء القرار بشأن عدم الترخيص له إلى أنه مشوب بسوء استعمال السلطة وهو عيب يسوغ إلغاء أى قرار إداري مهما كانت صفته وسواء أكان من الإطلاقات أم من غيرها .

( القضية رقم ٥٣ سنة ٥ ق بالهيئة السابعة ) .

٤٤٤

١٠ أبريل سنة ١٩٥١

١ - مدة الخدمة السابعة . مبدؤ حكومة السودان . قرار مجلس الوزراء في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ ، ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ . مجال كل منهما . الأول مقصور فيه أثر ضم مدة الخدمة على الماضى والثانى يجمله شاملاً للأقدمية وتحديد الرابع .

ب - مدة الخدمة السابعة . شرط الحصول على مؤهل دراسي . إعطاء مبدؤ حكومة السودان من هذا العرط .

### المبادئ القانونية

١ - أن لكل قرار من قرارى مجلس الوزراء الصادر أحدهما في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ بشأن مبدؤ حكومة السودان والآخر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بشأن

ب - ترخيص . عدم متجه بمجهة تحرير حضر عاتلة للمطالب في شأن القوة والآلات . مردود بأن تسليم الرخصة لا يحول دون المحاكمة الجنائية .

### المبادئ القانونية

١ - أنه وقد توافر لدى الوزارة كافة العناصر التي تبرر طلب المدعى في الموافقة على الموقع توطئة للحصول على الرخصة ( لتشغيل ورشة نجارة ) طبقاً للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ ولائحته التنفيذية وفقاً لطلبه ورسوماته فقد كان لزاماً عليها أن تعلن المدعى بالشروط التي ترى لزوماً لتقريرها والإجراءات التي تتعلق بالصحة العامة ، أو بالراحة ، أو بالأمن العمومي ، وقد كان في مكتبها وهي تنفذ القانون أن تزيل ما عرى إلى المدعى من مخالفة .

٢ - لا يصح رفض الترخيص بمقولة إن رفض الموافقة على الموقع بعد الستين يوماً المقررة قد بنى على المخالفة المنسوبة إلى المدعى في شأن القوة والآلات ، ذلك لأن الرخصة متى صدرت موافقة للوصفات الثابتة بالطلب والرسم والمعاينة الأولى لم تكن تمنع من مؤاخذه المدعى عن أية مخالفة يرتكبها ضد شروط الرخصة ، وأن تسليم الرخصة إليه لا يعفيه من المؤاخذه الجنائية وما يترتب عليها من عقوبات تبعية .

( القضية رقم ٣٨٥ سنة ٣ ق بالهيئة السابعة ) .

٤٤٣

٢٧ مارس سنة ١٩٥١

محلات عمومية . ترخيص . القول بأنه من إطلاقات

بالوظيفة المعادلة لوظائفهم السابقة بحكومة السودان ومن هذه الشروط شرط الحصول على مؤهل دراسي اكتفاء بما حصلوا من خبرة ودراية أثناء عملهم بحكومة السودان .

( القضية رقم ٣٠٦ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة عمود صابر العقارى وعمد عبد السلام وبدوى حوده المستشارين ) .

٤٤٥

٢٥ أبريل سنة ١٩٥١

١ - قرار إداري ساهى . عدم اعتماد مدرسة ضمن المدارس المعانة في نظام المجانية . اختصاص بطلب التوظيف عنه .

ب - مدارس حرة . إقامتها . ليستمعة بل حق .  
ج - مدارس حرة . التفرير ودرجتها للأعلاء . عدم خضوعه لرعاية الحكومة .

### المبادئ القانونية

١ - إذا كان المدعى يستند في دعواه إلى أن وزارة المعارف تعسفت معه إذ لم تقرر اعتماد مدرسته ضمن المدارس المعانة في نطاق المجانية اعتباراً من أول العام الدراسي ١٩٤٧ / ١٩٤٨ رغم إعداد مدرسته لذلك إعداداً كاملاً ورغم اتباعه نظام المجانية الكاملة لحرمته بذلك من حقه في الحصول على الإعانة المقررة له طبقاً لقانون التعليم الحر ومثل هذا التصرف من جانب وزارة المعارف لو صح هو بمثابة الامتناع عن اتخاذ قرار كان واجباً عليها اتخاذه طبقاً للقوانين واللوائح مما يصح مساءلتها بالتعويض عنه أمام محكمة القضاء الإداري طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة السادسة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة

حساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتوحيد الماهية - مجالاً لتطبيقه يختلف عن مجال الآخر فبينما يقتصر أثر ضم مدد الخدمة السابقة طبقاً لقرار ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ على المعاش فقط فإن قرار ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ يفسح من نطاق هذا الأثر فيجمله شاملاً الأقدمية وتحديد الراتب أيضاً - فلا تعارض بينهما - يؤيد هذا النظر أن القرار الأخير قد خلا من أى نص يحرم سريانه على من انتفع بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ من مبعدى حكومة السودان الذين التحقوا بخدمة الحكومة المصرية كما خلا هذا القرار الأخير من أى نص يحرم سريانه على من انتفع بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة وأثر هذا الضم في الأقدميات والترقيات والعلاوات وقد اتبعت وزارة المالية هذه القاعدة في شأن زملاء المدعى من مبعدى حكومة السودان فطبقت عليهم كلا القرارين .

٢ - إن دفاع الحكومة المبني على أن قرار مجلس الوزراء في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ يشترط للإفادة من أحكامه أن يكون الموظف حاصلًا على مؤهل دراسي والمدعى غير حاصل عليه مزدود بما جاء بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يناير سنة ١٩٣٦ من إعفاء المبعدين سياسياً من حكومة السودان من الشروط التي يستلزمها القانون للانتحاق

٤٤٦

٨ مايو سنة ١٩٥١

شيك . عدم صرفه . إلغاء الساحب مع المصرف على التفاضل من حقه عدم الصرف . حرقه إثر ذلك . يعتبر أداء جديداً . رسوم السيارات . مادة ٧ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ . إبطال حكمها بشأن استحقاق الرسم الإضافي هنا .

### المبدأ القانوني

إن أداء قيمة الشيك الذي تم بعد اتفاق المدعى مع مصرفه على أن يتفاضل عن حقه عدم الصرف في بادية الأمر ، يعتبر أداء جديداً في تاريخ متأخر ولا يزال أثر الرخص الأول الذي كان بمثابة إعلان من البنك المسحوب عليه بأن هذا الشيك لا يملك قلم المرور مقابل الوفاء . ومن ثم ينطبق حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ في شأن استحقاق الرسم الإضافي .

( القضية رقم ٥٨٨ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساندة عمود صابر الدقاري ومحمد عبد السلام وعبد الرحمن الجبري المستشارين ) .

٤٤٧

١٥ مايو سنة ١٩٥١

١ - جلسة (١) . إبعاد . منازعة بشأنها . اختصاص . لا محل للقول بأنها من أعمال السيادة ما دامت تحكمها قوانين .

ب - أجنى . إصاده . مناقشات أو أعمال محضرة لإحدى المعاهدات . التمسك بها . من حق الدول صاحبات الشأن . لا الأفراد . تنفيذ هذه المحكمة بالنصوص العربية . رسوم الإبعاد في ١٩٣٨/١/٢٢ . انتهاء مفعوله .

(١) أنظر الأحكام رقم ٤٣٠ من ١٠٠٧ ، ٤٣٢ من ١٠٠٩ ، ٤٣٤ من ١٠١٣ ، ٤٣٨ من ١٠٢٦ من هذا العدد .

١٩٤٩ - كان الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

٢ - إن قول وزارة المعارف بأن الإعانة التي أجازها قانون التعليم الحر هي بمثابة منحة . تمنحها الوزارة أو تمنحها كيفما شئت مردود عليه بأن هذه الإعانة قد نظمت بقانون فأصبحت حقاً ثابتاً كسائر الحقوق يقيم به كل من ساهم في معاونه وزارة المعارف على أداء رسالتها التعليمية على الوجه المرسوم في قانون التعليم الحر ومن غير المستساغ أن تستحث وزارة المعارف الأفراد والهيئات على معاونتها في نشر التعليم بالجهان ثم تستقل بحرماتهم بما رتبته لهم القانون من مقابل .

٣ - إذا كانت درجة مدرسة المدعى قد تحددت أخيراً عام ١٩٤٩ / ١٩٥٠ بالدرجة الثالثة وأجبت إعانة خاصة على هذا الأساس فيعين اتخاذ هذا التقدير للدرجة أساساً لتحديد إعانة التعويض التي يستحقها المدعى مقابل أجور الخدم ومصاريف المياه والنور والنظافة وإصلاح الأثاث وهي الإعانة التي أشارت إليها الفقرة الثالثة من منشور وزارة المعارف الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ إذ لا سبيل إلى الجدل في الدرجة الحقيقية التي كانت تستحقها مدرسة المدعى ما دام القرار الصادر في هذا الشأن لا يفتضح لرقابة المحكمة باعتباره من الشؤون الفنية التي تستقل بها وزارة المعارف .

( القضية رقم ٣٠٣ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساندة جعفي إبراهيم حمري وعبد الحميد التهامي وسيد علي الدقاري المستشارين ) .

## المبادئ القانونية

١ — القول بأن الفصل في مواد الجنسية والإبعاد متنع على هذه المحكمة باعتبار أن هذين الموضوعين يتعلقان بأعمال السيادة الوارد ذكرها بالمادة ٧ من قانون مجلس الدولة غير سديد ما دام أن مواد الجنسية تحكمها قوانين الجنسية والتشريعات الخاصة بها بما في ذلك القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى يتمسك به المدعى وكذلك الحال فيما يختص بإبعاد الأجانب التى يحكمها مرسوم الإبعاد الصادر فى سنة ١٩٣٧ وقانون جوازات السفر وإقامة الأجانب رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ — فكل طلب أو منازعة تقوم حول الجنسية المصرية أو إبعاد الأجانب يجب أن يبت فيها وفقاً لنصوص القوانين والتشريعات سالفة الذكر من الجهة الإدارية المختصة والقرارات التى تصدر فى شأنها تعتبر من القرارات الإدارية التى تختص هذه المحكمة بالفصل فيها وفقاً للفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون إنشاء مجلس الدولة .

٢ — قول المدعى إن النص الفرنسى لأحد ملحقات معاهدة مونترو كان يحتم على الحكومة المصرية أن تقصر الإبعاد على من يحكم عليهم فى تهم معاقب عليها بأكثر من ثلاث سنوات وأن من حقه أن يتمسك بالنص الفرنسى للمعاهدة كما تقتضى به نصوصها فقد اتضح للمحكمة من مراجعة التصريح الصادر من الحكومة الملكية المضرة فى هذا

الشأن بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٣٧ أنه قد ورد بالجند الرابع منه أن إبعاد الأجنبي يكون فى حالة ما إذا كان قد حكم بإداته فى جنابة أو فى جنحة يعاقب عليها القانون بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر — وهذا التصريح هو الملحق رقم ٤ لمعاهدة مونترو التى وافق عليها البرلمان واتى صدر على مقتضاها مرسوم سنة ١٩٣٨ ولا ترى المحكمة أن المدعى أن يتمسك لديها بالمناقضات أو الأعمال التحضيرية لإحدى المعاهدات الدولية لأن ذلك من حق الدول صاحبة الشأن والعبء أمام المحاكم بالقانون الذى يصدر بتنفيذ المعاهدة — ولا تلتفت المحكمة إلا إلى النصوص العربية هذا إلى أن الخوض فى موضوع الإبعاد بعد ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ أصبح عديم الجدوى وغير ذى موضوع بعد انتهاء فترة الانتقال وانتهاء مفعول مرسوم الإبعاد لسنة ١٩٣٧ بانتهاها .

(القضية رقم ٥٦٠ سنة ٣ فى رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة عبد الرزاق أحمد الشورى رئيس المجلس ومحمود صابر النصارى ومحمد عبد السلام وعبد الرحمن الجبرى وبدوى حموده المستشارين) .

٤٤٨

٥ يونيه سنة ١٩٥١

أ — طلب الأستاذ . رخصة . حق الوزير فى إلحاقها فى ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ .

ب — طلب الأستاذ . قرار النقابة بطلب الاسم . وجوب صدوره من الهيئة التأديبية .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ١٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ كانت تجهيز للوزير لإنشاء رخص طب الأسنان المعطاة وفقاً للسلطة ١٥ وله حق إجراء هذا الإنشاء في أي وقت كان لأسباب تتعلق بتعاطي الصناعة فلم تحدد هذه المادة جرائم أو مخالفات ولم تعدد عقوبات تتناسب مع ما يقع من الأطباء ؛ وأدى هذا الإجهام إلى شعور الوزارة بوجوب أخذ تعهدات كتابية على ممارسي المهنة بما يجب أن يتمتعوا عنه اعتماداً على ما للوزير من سلطة غير محدودة في إنشاء الرخصة إذا أقدم الطبيب على مخالفة التعهد الكتابي مع أن الجرائم لا تثبت والعقوبات لا تقرر على الأفراد بناء على تعهدات كتابية مما يتناقض مع ما يقضي به الدستور من تساوي المصريين في الحقوق والالتزامات ومن جعل الدعوى العمومية في يد النيابة والدعوى التأديبية في يد سلطات أخرى تقابلها لا يتحرك الاتهام إلا عند وقوع جريمة تستدعي عقاباً.

٢ - إذا كان قرار نقابة الأطباء يشطب اسم المدعى لم يصدر من الهيئة التأديبية وبعد إجراء التحقيق والمحاكمة وفقاً لنصوص القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ فيكون هذا القرار مخالفاً للقانون .

( القضية رقم ٦٧٩ سنة ٤ في رئاسة ومضوية حضرات الأساتذة محمد عبد السلام ومحمد الرحمن الجبري وبدوى إبراهيم حموده المشطارين ) .

٤٤٩

٧ يونيو سنة ١٩٥١

١ - قبول الدعوى ، منازعة في راتب ، قيامها على مخالفة القرار لقاعدة قانونية وعرفاً متبعاً ، قبول .  
ب - ترقية ، ليست حقاً ، لا تملك المحكمة القضاء بها .  
ج - قرار إداري بالتعطيل ، سابق على قانون إنشاء مجلس الدولة ، لا تملك المحكمة المساس به .  
د - طالب بشفة ، الدرجة التي عين فيها بعد موته .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان أساس المنازعة في راتب المدعية هو أن الحكومة عالت قاعدة قانونية وعرفاً متبعاً يقضي بوضع أمثالها بعد العودة من البعثة في الدرجة الخامسة فاعتدت بذلك على حقها الذي تستمده مباشرة من القانون لا من القرار الصادر بتسوية حالتها سالف الذكر الذي لا يحول قانوناً دون اختصاص هذه المحكمة بولايتها الكاملة بنظر المنازعة المذكورة ، إذ ليس لمثل هذا القرار أية حجة فيما تدعيه المدعية من حقوق مستمدة من القانون - فيكون الدفع بعدم الاختصاص وهو في حقيقته دفع بعدم القبول على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

٢ - إذا كانت المدعية تطالب باعتبارها في الدرجة السادسة من سنة ١٩٢٩ على أساس أنه كان واجباً ترقيتها إلى تلك الدرجة من ذلك التاريخ أسوة بزميلاتها اللاقي لم يوفدن بالبعثة ورفقن إليها ، وذلك عملاً بنص

شاغللات وظائف مقرر لها الدرجة الخامسة وأن الأمر يقتضى تمييزهن عن زميلاتهن اللاتي لم يسافرن بالبعثة وليس فى لائحة البعثات أو قوانين التوظيف أية قاعدة من هذا القبيل إلا ما نصت عليه المادة ٨٢ من لائحة بعثة التعليم المصرية المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ من منح أعضاء بعثة التدريس درجة خاصة بعد عودتهن إذا ما عينوا للتدريس فى المدارس الثانوية أو العالية — وقد اتضح أن هذا النص لا ينطبق عليها لأنها عينت عقب عودتهن من البعثة فى مدرسة ابتدائية — وهى وإن نديت بعد ذلك لتعمل فى مدرسة ثانوية — غير أن هذا التدب لا يجعلها مستحقة لتلك الدرجة الخاصة لأن النص مقصور على حالة التعيين فقط .

(القبض رقم ٣١٥ سنة ٤ فى رئاسة ومضرة حضرات الأسانذة محمد عفت وحسين أبو زيد وعلى أبو النيط السقارين) .

٤٥٠

١٢ يونيه سنة ١٩٥١

١ — قرار تنظيى عام . الملن عليه بطريقتين :  
(١) مباشر (٢) غير مباشر .

ب — عملية نقل الأشخاص والبضائع بطريق السكة الحديد . حمل تجارى بطريقته . فرض رسم بدلى على عجلات السكة الحديد . جواز . ملتم لمرفق عام . فرض ضرائب أو رسوم عليه . جواز .

ج — رسم بدلى . المجلس البدلى المختص بفرضه . الواقع فى دائرته القطار . القول بازدواج الرسم . لاعله

د — فرضة بدلية . حقيقتها رسم وليست ضريبة .

هـ — ضريبة إضافية على الأرباح التجارية والصناعية لصالح المجالس البلدية والقرية . فرضها لا يخاضع مع

المادة ٩٧ من لائحة بعثة التعليم المصرية ، فإن المحكمة لا تستطيع إجابة المدعية إلى طلبها هذا طالما أن الترقية المذكورة لم تكن حقاً للبدعية وفرضاً لازماً على الحكومة إيجابتها إليها ، وإنما هى سلطة تستعملها لاختيار الصالحين للترقية من موظفيها ، وليس لهذه المحكمة غير الرقابة على ما تصدره السلطة الإدارية من القرارات فى هذا الخصوص عندما يطلب أصحاب الشأن إلغائها لمجاورة السلطة أو مخالفة القانون .

٣ — إذا كان القرار الصادر فى سنة ١٩٢٩ بتخلى المدعية فى الترقية إلى الدرجة السادسة صادراً قبل إنشاء مجلس الدولة بزمان طويل فلا تمتد إليه ولاية هذه المحكمة لأن ما استحدثه قانون إنشاء المجلس المذكور من حق الطعن بالإلغاء على القرارات الإدارية لا ينطبق أثره على الماضى فلا يحق لذلك طلب إلغاء القرارات الإدارية السابقة عليه . ولذلك كان القرار المذكور منشأً لمركز قانونى للبدعية لا تملك المحكمة قانوناً المساس به ، ويجب عليها احترامه .

٤ — لا محل لما تطالب به المدعية من وضعها فى الدرجة الخامسة منذ عودتها من البعثة بعد أن استبان للمحكمة أنه لا صحة لقولها بأن هناك قاعدة قانونية وعرفاً يقتضى يوضع العائدات أمثالها من البعثة فى الدرجة الخامسة . إذ أن قرارات مجلس الوزراء بتمتع زميلاتنا الدرجة المذكورة لم ترجع ذلك إلى قاعدة تنظيمية أمره بذلك وإنما إلى كونهن

فرض رسوم بلدية على المحلات التجارية . الجلب بينهما .  
جوازها .

### المبادئ القانونية

١ - من المسلم قانوناً أن لكل من يتضرر من قرار تنظيمى عام أو قرار لائعى أن يقوم بأحد إجراء من الأول بالطعن عليه بالطريق المباشر بطلب إلغائه فى الميعاد المقرر قانوناً والثانى الطعن بالطريق غير المباشر وذلك بطلب إلغاء القرار الإدارى الصادر تطبيقاً له ارتكاً إلى عدم مشروعية القاعدة القانونية الواردة فى القرار الإدارى العام - ويكون ميعاد الطعن فى الحالة الأولى سنتين يوماً من تاريخ نشر القرار التنظيمى العام - وفى الثانية ستين يوماً كذلك من تاريخ إعلان القرار لصاحب الشأن .

٢ - (١) لما اختلف فيه قانوناً أن عملية نقل الأشخاص والبضائع بطريق السكك الحديدية التى تقوم بها الشركة المدعية هى عمل تجارى بطبيعته كما نصت على ذلك المادة الثانية من القانون التجارى - كما أن ممارسة هذا العمل تجعل القائم به فى نظر القانون تاجراً - وتضفى على المحلات التى يباشر فيها نشاطه المذكور صفة المحل التجارى - ولما كانت محطات السكك الحديدية هى المكان المعد لمباشرة عملية النقل المذكورة إذ فيها يجتمع المسافرون لركوب القطارات وتودع البضائع لصحتها ونقلها بالقطارات بعد أن تبرم عقود

(١) ينال المبادئ ٣٠٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٤ حكمت هذه الدائرة فى القضية رقم ٢٦٥ لسنة ٢ القضائية بالجلسة ذاتها .

النقل الخاصة بها - فانها بهذه المثابة تدخل فى عداد المحلات التجارية كما يعرفها القانون - وإن كان المعنى اللغوى الذى تعارف عليه الناس للمحل التجارى لا يستسيغ اعتبارها منها ولكن العبرة فى هذا المجال بالترريف القانونى للمحل التجارى لا المعنى المتعارف عليه لغة - ومن ثم يصح للجان البلدية والقروية فرض الرسوم على محطات السكك الحديدية باعتبارها محلات تجارية عملاً بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ - ولا يؤثر فى ذلك كون الشركة تباشر نشاطها بمقتضى التزام منحه إياها الحكومة وغولت بمقتضاه حق الانتفاع بالطرق والكبارى بدون مقابل وتدفع مقابله أتاوة للحكومة - إذ لا صلة بين الإلزام الممنوح لها لاستغلال المرفق العام والأتاوة التى تؤديها الحكومة مقابل هذا الاستغلال وبين خصوها للضرائب والرسوم التى تفرضها الحكومة أو الهيئات الإقليمية - ولا تعارض بين الأمرين - إذ لا يجيز الدستور إعفاء أحد من الضرائب فى غير الأحوال المبينة فى القانون - وليس هناك أى نص فيه يعنى الشركة المدعية من أداء الضرائب والرسوم كما أنها لم تدع بأن عقد التزامها تضمن نصاً من هذا القبيل .

٣ - قول المدعى إنه لا يصح تكليفه بأداء الرسوم إلا من الهيئة البلدية للبلدية التى بها موطن الشركة ومركزها الرئيسى فقط دون الهيئات البلدية للبلد الأخرى التى

٥ - فرض الضريبة الإضافية على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لصالح المجالس البلدية والقروية طبقاً للمادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ لا يتعارض مع فرض رسوم بلدية على المحلات التجارية إذ أجاز الشارع الجمع بينهما لتنمية موارد المجالس البلدية - ولا يتصور أن يؤدي هذا لإفلاس الشركة كما يزعم المدعى - مادام أن استحقاق الضريبة الإضافية منوط بوجود ربح لها - وما دام أن الرسوم البلدية يقاتلها دائماً خدمات تقوم بها المجالس لمنفعة الشركة.

( القضية رقم ٥٥٥ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة عيد الرزاق أحمد السهوري رئيس المجلس ومحمد صابر الفاردي ومحمد مفت وعبد الرحمن الجبري وبدوي إبراهيم حوده المستشارين ) .

## ٤٥١

٢٦ يونيو سنة ١٩٥١

- ١ - أعمال السيادة ، تمريرها .
- ب - أعمال السيادة ، قرار إداري تنفيذاً لقانون أو لائحة ، لا يعد حمل سيادة .
- ج - اختصاص محكمة القضاء الإداري ، صنف ، تصرفات الإدارة في تعطيلها أو إلغائها أو المعارضة في صدورهما ، اختصاص .
- د - تطبيق مباشر ، النصوص الدستورية ، صلاحيتها لذلك .
- هـ - حقوق المصيرين السامة وواجباتهم ، تنفيذ الدستور لحرية المصير بالنسبة إليها .
- و - حرية عامة ، قيد عليها ، لا يكون إلا بتفريع
- ز - حرية الصحافة ، مكفولة بالدستور ، تنظيمها بقانون .
- ح - صنف ، إلغاؤها بالطريق الإداري ، لا يجوز دستوراً قبل أن يصدر التفريع للنظم لها الاجراء .

توجد لها فروع بها - لأن ذلك معناه ازدواج الرسم - هذا القول غير صحيح قانوناً مادام أن وعاء الرسم هو العقار الكائن في دائرة المدينة - لا الشركة بصفتها شخصاً معنوياً - ولذلك فإن بلدية المدينة الواقع في دائرتها العقار هي وحدها التي تستطيع قانوناً فرض رسم عليه - دون أي بلدية أخرى حق التي بها موطن الشركة - مما لا يتصور معه بعد ذلك وقوع ازدواج الرسم على العقار ذاته .

٤ - لا صحة لما ينهض المدعى على القرار المطعون فيه من مخالفته للقانون بمقولة إن حقيقته قرار بفرض ضريبة لا يجبر الدستور فرضاً إلا بقانون - وإن القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ إذ خول المجالس البلدية والقروية فرض هذه الرسوم وهي تخفى ضرائب - قد وقع باطلاً لمخالفته الدستور هو والمرسوم الصادر تنفيذاً له في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بوضع أسس لفرض تلك الرسوم - لا صحة لذلك لأن الفرائض التي تجبها الهيئات البلدية من سكان المدن التي تمثلها - فرائض حصلت لها للانفاق على صيانة وتحسين مرافق المدينة التي حصلت من سكانها وحدها وتقابلها منافع وخدمات تؤديها تلك الهيئات لهم مما يباعد بينها وبين الضريبة بمعناها القانوني ويجعلها في الحقيقة رسماً - لأنها تقابل منافع وتوزع بين المنتفعين على أساس ما يعود عليهم من المنفعة .



تصدر عن سلطان الحكم لاعن سلطة الإدارة والضابط فيها معيار موضوعي يرجع فيه إلى طبيعة الأعمال في ذاتها لا إلى ما يحيط بها من ملائسات عارضة . بهذا جرت المادة السابعة من قانون مجلس الدولة .

٢ - القرارات الإدارية العادية التي تتخذ تنفيذاً للقوانين واللوائح ليست من أعمال السيادة في شيء ، ومادام هناك نص يتضمن ما يجب اتخاذه من الإجراءات أو ما يلزم توافره من الشروط لإتمام عمل من أعمال الإدارة ، فالقرار الإداري الذي يصدر بالتطبيق لهذا النص يندرج في دائرة أعمال الحكومة العادية حتى لو كان هذا القرار إنما هو تطبيق لإجراء يعتبر من أعمال السيادة كما هو الشأن في القرارات الفردية التي تتخذ تنفيذاً للأحكام العرفية .

٣ - إن تصرفات الإدارة في تعطيل الصحف أو في إلغائها أو في المعارضة في صدورها إنما هي أعمال إدارية يجب أن تجري على مقتضى أحكام الدستور والقوانين واللوائح ، فكل قرار تتخذه الإدارة في هذا الشأن يعتبر قراراً إدارياً عادياً يدخل في اختصاص هذه المحكمة النظر في أمره أو بطلانه وللمحكمة حق الرقابة على الإدارة فيه ، لنرى هل صدر متفقاً مع أحكام الدستور والقوانين واللوائح ، خالياً من التمسك ، فتحكم بصحته ، أو هو قد صدر متعارضاً مع هذه الأحكام أو انطوى على تمسك في استعمال السلطة ، فتقتضي بطلانه .

ط - صحت . مصادرتها . عدم وجود تعريض يجوز ذلك .  
ي - أعمال السيادة . اختلاطها في بعض التطبيقات مع نظرية أعمال الضرورة . المميز بين الطرفين .  
ك - ضرورة . شروط قيامها .  
ل - أعمال الضرورة . خضوعها لرقابة القضاء في جميع الأحوال .

### المبادئ القانونية

١ - إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن أعمال السيادة هي تلك الأعمال التي تصدر من الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة إدارة ، فتباشرها بمقتضى هذه السلطة العليا لتنظيم علاقاتها بالسلطات العامة الأخرى داخلية كانت أو خارجية ، أو تتخذها اضطراراً للحفاظ على كيان الدولة في الداخل أو للدود عن سيادتها في الخارج . ومن ثم يغلب فيها أن تكون تدابير تتخذ في النطاق الداخلي أو في النطاق الخارجي ، إما لتنظيم علاقات الحكومة بالسلطات العامة الداخلية أو الخارجية في حالي الهدوء والسلام ، وإما لدفع الأذى والشر عن الدولة في الداخل أو في الخارج في حالي الاضطراب والحرب ، فهي تارة تكون أعمالاً منظمة لعلاقة الحكومة بمجلسي البرلمان ، أو منظمة للعلاقات السياسية بالدول الأجنبية . وهي طوراً تكون تدابير تتخذ للدفاع عن الأمن العام من اضطراب داخلي ، أو لتأمين سلامة الدولة من عدو خارجي ، وذلك كإعلان الأحكام العرفية أو إعلان الحرب أو المسائل الخاصة بالأعمال الحربية . وهذه وتلك إنما هي أعمال وتدابير

ترد عليها قيوداً تقررها القوانين .

٧ — إن حرية الصحافة هي إحدى هذه الحريات العامة التي كفلها الدستور . ولنا كانت حرية لا يقتصر أثرها على الفرد الذي يتمتع بها ، بل يرد إلى غيره من الأفراد وإلى المجتمع ذاته . لذلك لم يطلق الدستور هذه الحرية ، بل جعل جانب التنظيم فيها أمراً مباحاً ، على أن يكون هذا التنظيم بقانون .

٨ — إن إلغاء الصحف بالطريق الإداري لا يجوز دستورياً قبل أن يصدر التشريع الذي ينظم هذا الإجراء ، وأن الاستثناء الذي أضافته اللجنة التشريعية هو خطاب من الدستور إلى المشرع لا إلى الإرادة ، وقد قصد به إلى تمكين المشرع من أن يصدر في الوقت المناسب التشريع المناسب لمناهضة الدعايات التي تتهاجم أسس النظام الاجتماعي كالدعايات البلشفية ، ما في ذلك من شك ، وهذا هو على وجه التحقيق ما عنته اللجنة التشريعية بالاستثناء الذي أضافته ، وهذا هو الذي قاله وزير الحفانية في مذكرته التفسيرية التي قدم بها الدستور .

٩ — إن المشرع المصري ، في التشريعات التي أصدرها بعد صدور الدستور لتنظيم حرية الصحافة ، لم يشأ حتى اليوم أن يترخص فيما رخص له فيه الدستور من إصدار تشريع يبيح المصادرة الإدارية للصحف المصرية لضرورة تقضيها وقاية النظام الاجتماعي . وهذا هو عين ما فعله في قانون الاجتماعات ، فلم يقرر فيه أى تدبير إداري يتخذ لوقاية

٤ — إن النصوص الدستورية لأشك في صلاحيتها للتطبيق المباشر ، وهي تطبق باطراد ، كما هو الأمر في عدم جواز إبعاد المصرى المنصوص عليه في المادة السابعة من الدستور ، وفي عدم رجعية القوانين من غير نص خاص المقرر في المادة السابعة والعشرين وفي غير ذلك من النصوص الدستورية الكثيرة التي تطبق تطبيقاً مباشراً كلما قامت الأسباب لتطبيقها .

٥ — يستخلص من النصوص الواردة في الدستور في باب حقوق المصريين العامة وواجباتهم الأعمال التحضيرية للجنة الدستور أن هذه النصوص التي تقرر الحقوق العامة للمصريين إنما هي خطاب من الدستور للشرع يقيد فيه من حرية المشرع نفسه ، فإذ يقرر الدستور الحرية العامة ويبيح للشرع تنظيمها من غير نقض أو انتقاص ، وطوراً يطلق الحرية إطلاقاً لا سبيل له إلى تقييدها أو تنظيمها ولو بشرع .

٦ — إن الحريات العامة في مصر ، إذ أجاز الدستور تقييدها ، لا تقيد إلا بتشريع . وهذا هو أيضاً المبدأ الذي انعقد عليه إجماع رجال الفقه الدستوري ، فقد قرروا أن ضمانات الحقوق ، هي نصوص دستورية تكفل لأبناء البلاد تمتعهم بحقوقهم الفردية ، وهي تسمو إلى مرتبة القوانين الدستورية ، فتكون معصومة لاسطغان للشرع عليها إلا إذا أجاز الدستور تنظيمها بنص خاص ، وفي هذه الحالة يتعين أن تكون القيود التي

هذه الأركان فليست هناك ضرورة، ويكون العمل الصادر من الإدارة في هذه الحالة موجبا للمستولية إذا كان عملا ماديا، وباطلا إذا كان قرارا إداريا.

(الضحية رقم ٨٧ سنة ٥ ق رئاسة ومضوية حضرات الأساندة عبد الرزاق احمد السنهوري رئيس المجلس وحيدى ابراهيم سمري ومحمد هفت والسيد ابراهيم الدبوانى وحسين أبو زيد السبهارين).

### ٤٥٢

٣١ يوليه سنة ١٩٥١

١ - طلب وقف تنفيذ . نتائج بمعدن تداركها .  
ب - طلب وقف تنفيذ . قول الحكومة بزياد صفة الاستعمال ، مردود بأنه ليس لها أن تستفيد من تصرفها . ليس لأحد الإفادة من تصرفه أو فعله .  
ج - حق الاجتماع . ليس منحة من الإدارة . هو حق أصيل . لا يقتضى طلباً من صاحب الشأن . ولا يلزم لشوقه قرار إداري . سلطة الإدارة في منع الاجتماع أو فضه . استثنائية . رقابة المحكمة .

### المبادئ القانونية

١ - إذا كان القرار المطلوب وقف تنفيذه يقف في سبيل استعمال حق مشروع قرره القانون وأكده الدستور لغاية سامية أفصح عنها قانون الاجتماعات في ديباجته وهي تيسير اشتراك الناس في الحياة العامة للبلاد فبتعطيل هذا الحق الذي هو إحدى الحريات العامة ومنع استعماله في هذه المناسبة الوطنية إلى أن يفصل في الدعوى موضوعاً ، إنما هو أمر يفوت الغاية المقصودة من الاجتماع ويجعل نتائج القرار المطعون فيه مما يتعدن تداركها .

٢ - لا وجه لما تدفع به الحكومة من

النظام الاجتماعي . بل ترك الأمر في هذا كله للقانون العام ، وهو هنا قانون العقوبات .

١٠ - إذا كانت نظرية أعمال السيادة تحتلط في بعض تطبيقاتها بنظرية أعمال الضرورة ، إلا أنه يجب التمييز بين النظريتين ، فلاعمال السيادة نطاق غير نطاق أعمال الضرورة ، ولكل من النظريتين أركان تختلف عن أركان النظرية الأخرى .

١١ - إن القضاء المصرى الإداري والعادى - قد جرى على أن الضرورة لا تقوم إلا بتوافر أركان أربعة : ( أولاً ) أن يكون هناك خطر جسيم مفاجئ يهدد النظام والأمن . ( ثانياً ) أن يكون عمل الضرورة الذى صدر من الإدارة هو الوسيلة الوحيدة لدفع هذا الخطر . ( ثالثاً ) أن يكون هذا العمل لازماً حتماً فلا يزيد على ما تقتضى به الضرورة . ( رابعاً ) أن يقوم بهذا العمل الموظف المختص فيما يقوم به من أعمال وظيفته . وهذه الأركان جميعاً ترجع إلى أصلين معروفين يقنعان بأن الضرورات تبيح المحظورات وأن الضرورة تقدر بقدرها . على أن الضرورة إذا عرض لها المشرع في بعض حالاتها ، فنظم أحكامها في هذه الحالات ، فلا يجوز للإدارة الخروج على هذه الأحكام .

١٢ - إن أعمال الضرورة تخضع في جميع الأحوال لرقابة القضاء ، ليرى ما إذا كانت أركان الضرورة متوافرة حتى يقوم حق الضرورة ويتبنى المستولية . فإذا لم تتوافر

٤ — إذا لم يكن للحكومة منع الاجتماع للأسباب التي تدرعت بها من قبل واستظهرتها المحكمة فذلك لا يغل بحقها في منع الاجتماع إذا ظهرت أسباب جديدة حقيقية وخطيرة تبرر هذا المنع وفقاً للقانون وتكون في ذلك خاضعة لرقابة هذه المحكمة .

( القضية رقم ١٣٢٠ سنة ٥ ق دائرة قلب التنفيذ  
رئاسة حضرة الأستاذ السيد طي السيد وكيل المجلس ) .

٤٥٣

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١

١ — دولة . حقها في صيانة كيانها وحماية أفراد شعبها ومجتمعها .  
ب — (١) إبعاد أجنبي . ارتكابه جريمة الاضرار بالربا الفاحش . جواز الإبعاد .

### المبادئ القانونية

١ — من المسلم بصفة عامة أن للدولة حق صيانة كيانها وحماية أفراد شعبها ومجتمعها من كل ما يضره ولكل دولة الحق في تقدير ما يعتبر ضاراً بشؤونها الداخلية والخارجية وما لا يعتبر — ولها حق اتخاذ التدابير المناسبة لكل مقام في حدود واجبات الإنسانية وما تعترف عليه دولياً .

٢ — جريمة الإفراض بالربا الفاحش تكفي وحدها لتبرير إبعاد الأجنبي .

( القضية رقم ١٦٦ سنة ٤ ق رئاسة ومضوية  
حضرات الأساتذة عبد الرزاق أحمد السنهوري رئيس  
المجلس ومحمد صابر المنقاري ومحمد عبد السلام وعبد الرحمن  
الجاربي وبديوي إبراهيم حوده للشطارين ) .

(١) انظر الأحكام رقم ٤٣٠ من ١٠٠٧، ٤٣٢ من ١٠٠٩، ٤٣٤ من ١٠١٣، ٤٣٨ من ١٠٢٦، ٤٤٧ من ١٠٣٣ من هذا العدد .

أن طلب وقف التنفيذ قد أصبح غير ذي موضوع لوال الاستعجال بعد أن فات يوم ١١ من يولييه سنة ١٩٥١ ومنع الاجتماع فيه — لا وجه لذلك لأن المدعين قد اتبعوا جميع الإجراءات التي يتطلبها قانون الاجتماعات فأخطروا سعادة المحافظ في الميعاد بحسب الشروط وحل مقتضى البيانات المنصوص عليها في المادة الثانية منه ، فلما أخطروا بأن الحكومة قررت منع الاجتماع تقدموا في ٩ منه بطلب وقف هذا القرار . فاذا كانت الحكومة هي التي حالت بتصرفها دون عقد الاجتماع في اليوم الذي كان مزعماً عقده فيه ، فإنها لا يمكنها أن تستفيد من تصرفها هذا إذ لا يجوز للشخص أن يستفيد من تقصيره أو من فعله الذي حرم به خصمه من استعمال حقه .

٣ — إن حق الاجتماع ليس منحة من الإدارة ، تمنحها أو تمنحها كما تشاء ، بل هو حق أصيل للناس اعترف به القانون وأكده الدستور ، وإذا فهو لا يقتضي طلباً من قبل صاحب الشأن ولا يلزم لنشره صدور قرار الإدارة بالترخيص فيه ، وإنما هو مستمد من القانون فقط يجب عليه إن أراد استعماله أن يحظر الإدارة بزمان الاجتماع ومكانه وغير ذلك من البيانات التي نص عليها القانون وسلطتها في منع الاجتماع وفي فضه هي سلطة استثنائية وهي تخضع لرقابة المحكمة لتتعرف ما إذا كان استعمالها مطابقاً للقانون نصاً وروحاً أم إنه ليس كذلك .

باعتبارها محلات تجارية عملاً بنص المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية . —

(القبضه رقم ٤٨٣ سنة ٤ في الجلسه السابعه ) .

٤٥٥

٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ — حكم بطلانه حسب المادة ٣٤٦ مرافعات . لعدم إيداع مسوده . علته .

ب — حكم . استنفاد المحكمه لسلطتها بصدوره . للمحكمه تصحيح الأخطاء الماديه وتفسير النفوس والإجرام . أسباب تلوينها أو تكتنيتها قبل توقيع النسخه الأصلية . جوازها . شرطه .

ج — حكم . طلب بطلانه لعدم إيداع مسوده . لا يكون بدعوى أصليه . وإنما بالطرق المقرره للمعلن في الأحكام . استنفاد هذه الطرق أو عدم قبول الحكم لأي معلن . لا إنفاء .

د — حكم . طرق المعلن . محده . عيب في الشكل متعلق بالإصدار أو التسبب أو التحرير أو البيانات الواجب ذكرها في الحكم أو لا يتناوله من إجراء باطل . لا سبيل للمعلن بدعوى بطلان أصليه .

ه — حكم . الطفره بين الباطل والمردود . حكم غير مسبب أو لم تكتب أسبابه في الإيداع . حكم موجود وإنما مسبب يبطله . المعلن فيه . كبليله .

### المبادئ القانونية

١ — إن بطلان الحكم المنصوص عليه في المادة ٣٤٦ مرافعات قد رتبته القانون على عدم إيداع مسوده الحكم المشتعلة على أسبابه موقفاً عليها من الرئيس والقضاء ميئاً بها تاريخ إيداعها ؛ وعلة ذلك كما جاء في المذكرة الإيضاحية هو افتراض أن القضاء قد نطقوا

٤٥٤

٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ — (١) رسم بلدى . حقيقته . رسم وليس ضريبة .

ب — عمل تجارى . عملية نقل الأشخاص أو البضائع بالسكك الحديدية أو بالسيارات . عمل تجارى بطبيعته . فرض رسم بلدى على المحلات التي يباشر فيها القائم بها نشاطه باعتبارها محلات تجارية .

### المبادئ القانونية

١ — إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الرسوم التي تحصلها الهيئات البلدية من سكان المدن التي تمثلها إنما هي فرائض تفرضها على هؤلاء السكان نظير ما تؤديه إليهم من منافع وخدمات وتخصص حصيلتها للإنفاق على صيانة مرافق المدن ورعايتها وتحسينها ؛ فهي في حقيقتهما رسوم تقتلف كل الاختلاف عن الضرائب بمعناها القانوني .

٢ — استقر قضاء هذه المحكمة كذلك على أن نقل الأشخاص أو البضائع بطريق السكك الحديدية أو السيارات العامة عمل تجارى بطبيعته طبقاً للمادة الثانية من القانون التجارى كما أن ممارسة هذا العمل يجعل القائم به في نظر القانون تاجراً وتضفي على المحلات التي يباشر فيها نشاطه هنا هو صفة المحل التجارى ومن ثم يجوز للمجالس البلدية والقروية فرض الرسوم على هذه المحلات

(١) يمثل هذين المبدأين حكمت هذه الدائرة في القضية رقم ١٥٦ لسنة ٥ القضائية بجلسته ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ .

طرق الطعن هذه أو كان الحكم غير قابل لأن يطعن فيه بأى طريق منها كما هو الشأن فى أحكام محكمة النقض أو أحكام محكمة القضاء الإدارى ، كان الحكم بمنجاة من أى إلغاء أو سحب وهذه النتيجة من النتائج المرتبة على طبيعة تلك الأحكام بحكم كونها لا تقبل التعقيب .

٤ - حصر الشارح طرق الطعن فى الأحكام فى دائرة محدودة ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة ، فلا سبيل إلى سحب أحكام القضاء أو إصلاحها مهما كانت معينة إلا بالتظلم منها بطريق الطعن المناسب لها ، فإن كان الطعن فى الحكم بإحدى هذه الطرق غير جائز أو غير مجد ، أو كان قد استغلق ، فلا سبيل للتخلص منه ، ولو كان باطلاً لم يعب شكله فيه متعلق بإصداره أو تسببه أو تحريره أو البيانات الواجب ذكرها فيه أو كان مبنياً على إجراء باطل لم يسقط الحق فى طلب إبطاله ، لا سبيل لذلك بدعوى بطلان أصلية أى بدعوى مبتدأة ، ولا بدفع بالبطلان يقدم فى دعوى قائمة كما يطعن فى العقود مثلاً ، وذلك طبقاً للقاعدة القانونية المقررة من قديم الزمان ، وهى أنه لا بطلان فى الأحكام .  
Voies de nullité n'ont

lieu contre les Jugements

٥ - لئن فرق بعضهم بين الأحكام الباطلة Jugements nuls وهى التى يعتبرها القانون موجودة ومنتجة كل آثارها مالم يقض ببطلانها بإحدى طرق الطعن المقررة

بالحكم قبل أن يتداولوا فى أسبابه ويتفقوا عليها وتستقر عقيدتهم على أساس فيها ، وأن حكمهم إذن يكون قد خلا من هذه الضمانة التى يحرص عليها الشارع .

٢ - إنه وإن كان الأصل أن المحكمة تستنفذ سلطتها إزاء ما قضت به بمجرد صدور الحكم فلا تملك الرجوع فيه أو تعديله ، وإنما وسيلة ذلك هو الطعن فى الحكم بإحدى طرق الطعن المقررة قانوناً للطعن فى الأحكام . إلا أنه يجوز للمحكمة حتى بعد توقيع النسخة الأصلية لإصلاح ما وقع فى منطوق حكمها من أخطاء مادية كتابية أو حسابية وتفسير ما وقع فيه من غرور وإيهام (م ٣٦٤، ٣٦٥ مرافعات) كما أنه من المقرر فقهاً وقضاه أنه يجوز قبل توقيع النسخة الأصلية تصحيح الأسباب أو تكميلها بما يقويها ويبردها وضوحاً وجلاءً أو ما يرفع تناقضها ، بشرط عدم المساس بجوهر الحكم ذاته .

٣ - لا شبهة فى أن بطلان الحكم لم إبداع مسودته المشتعلة على أسبابه عقب تلاوته لا يكون بدعوى أصلية وإنما يكون بطريق الطعن فى الحكم بالطرق القانونية قانوناً للطعن فى الأحكام ، وهذا هو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الجديد إذ قالت : « وفى عن البيان أن التمسك بهذا البطلان يكون بطريق الطعن فى الحكم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض بحسب القواعد والإجراءات المقررة لذلك ، ويرتب على هذا أنه إذا استغلق

متضامتين بدفع مبلغ عشرين ألف جنيه إلى آخر طلباته .

وفي ١١ من مايو سنة ١٩٥٠ وبعد حجب القضية للحكم عدة مرات أصدرت الدائرة الثالثة بمحكمة القضاء الإداري حكماً برفض الدعوى وإلزام رافعيها بالمصروفات والأتعاب . وأنه لما كان نظام مجلس الدولة خاصاً في إجراءاته لقانون المرافعات المدنية ولما كانت المادة ٣٤٦ مرافعات تنص على وجوب إيداع مسودة الحكم المستقلة على أسبابه موقعاً عليها من الرئيس والقضاة عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلاً ولما كانت المادة ٣٤٧ قد نصت على وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي يبنى عليها وإلا كان باطلاً فإن المدهي قد ذهب للاطلاع على الحكم يوم ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠ طبقاً للبادة ٣٤٨ مرافعات ، فلم يمكنه قلم الكتاب بحجة نسخ مسودة الحكم فذهب في يوم ١٤ منه للاطلاع فلم يجد الحكم بـسكربتة المحكمة ولقد وعد الكتاب المختص المدهي بإحضار الحكم من منزل حضرة رئيس الدائرة المذكور إليه كتابة الأسباب وفي أثناء وجود المدهي في السكربتة أحضر أحد السعاة من الخارج مظروفاً سلمه إلى أحد الكتبة وأوضح أن بداخله الحكم مما يدل على أنه لم يكن مودعاً بملف الدعوى ولا حظ المدهي وجود إضافات وزيادات بها مشبعة الحكم زيادة على الأسباب المدونة في المسودة وبذلك تكون مسودة الحكم بصيغتها النهائية التي ارتفعتها المحكمة ووقع أعضاؤها عليها لم تودع طبقاً للقانون فطلب المدهي إزاء عدم إيداع مسودة الحكم إيداعاً قانونياً طلب من السكربتارية إعطاء شهادة بعدم الإيداع في الميعاد فرفضت فلجأ في الحال وفي تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ١٤ من

لذلك قانوناً وبين الأحكام المدعومة Jugements inexistantes وهي التي تتميز بغير موجودة وغير منتجة لأي أثر قانوناً كالحكم الذي لم يدون أصلاً بالكتابة أو الصادر من غير قاض أو صدر ضد شخص لا وجود له قانوناً فأجازوا الطعن في هذا النوع الأخير بالبطان بدعوى أصلية أو بدفع في دعوى قائمة ، فلا شك في أن الحكم غير المسبب أصلاً أو الذي لم تودع أسبابه في الميعاد ليس حكماً معدوماً وإنما هو حكم موجود وإن كان معيباً بعبء يطله ، فلا يجوز الطعن فيه إذن بالبطان بدعوى أصلية أو بدفع في دعوى قائمة وإنما لاسيل إلى ذلك إلا بالطعن فيه بإحدى الطرق المقررة للطعن في الأحكام العادية كانت أو غير عادية ، فإن استغلت أو كان الحكم غير قابل للمثل هذا الطعن فقد أصبح بمنتهى من أي حجب أو إلغاء وكان الطعن فيه بدعوى البطان غير جائز القبول .

## الوقائع

أودع المدهي مريضة الدعوى والمذكرة وحافظة المستندات سكربتية المحكمة في ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٠ وحاصل الوقائع حسبما هو مستفاد من هذه الأوراق أن المدهي قد رفع الدعوى رقم ٦٨٥ لسنة ٣ قضائية طلب فيها الحكم بالإفراج عن كتابه والفرقان لابن الخطيب ، وإلغاء وعلان القرار الصادر من مجلس الوزراء في أول أغسطس سنة ١٩٤٨ القاضي بالمصادرة مع إلزام المدهي عليهم

مايو سنة ١٩٥٠ إلى سعادة رئيس المجلس فلم يجده فلجأ لحضرة وكيل المجلس للرأى والتشريع وشرح له بواسطة حمايته ما تم فوعده بالنظر في هذا الأمر صباح اليوم التالى بالمجلس ولم يكثف المدعى بهذا بل اتصل بسعادة رئيس المجلس بمنزله فلم يجده فاتصل به فى صباح يوم ١٥ من مايو سنة ١٩٥٠ بالمنزل تليفونياً طالباً التحقيق وصدور الأمر بإعطائه شهادة بعدم الإيداع فطلب إليه أن يبسط شكواه كتابة ويقدمها إليه بالمجلس فذهب المدعى إلى المجلس فى صباح يوم ١٥ من مايو سنة ١٩٥٠ لتقديم الشكرى غير أنه قد لاحظ عند دخوله المجلس أن الكتاب الختمين أمامهم مسودة الحكم الأصلية والمبيضة التى برأسها الإضافات والزيادات ومبيضة أخرى يكتبونها بعد إضافات الأسباب الجديدة فأبلغ المدعى ذلك لحضرة وكيل المجلس لمحكمة القضاء الإدارى الذى أمر رئيس أئمة بتسكين وكالة المدعى من الاطلاع على مسودة الحكم فسلمها الكاتب المختص بضع ورقات من المسودة من صفحة ١٥ - ٢٢ ولما طلبت الباقى ذم الكاتب أنه بمنزل رئيس الدائرة فاتصل المدعى مراراً بمنزل حضرته فلم يجده وأبلغ فوراً إلى سعادة رئيس المجلس لتلغرافياً وإلى حضرة الوكيل شفويًا وتلغرافياً وإلى حضرة رئيس الدائرة تلغرافياً وأن المدعى قام بكل ما فى الوسع لإثبات الوقائع التى من شأنها أن تجعل الحكم باطلا قانوناً وانتهى إلى طلب القضاء وبإعلان الحكم الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٥٠ من الدائرة الثالثة بمحكمة القضاء الإدارى فى القضية رقم ٢٨٥ لسنة ٢ قضائية مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ولما تودع الحكومة ردما فى الميعاد أحيلت القضية إلى هذه الدائرة وندب أحد مستشاريها لوضع تقرير فيها لمجده

للمناقشة فى الدعوى جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وفيها طلب الحاضر عن الحكومة التأجيل الرد بمذكرة فأجلت القضية لجلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وفيها طلب وكيل المدعى ضم الشكاوى الخاصة بالحكم المطعون فيه والموجودة بسكرتيرية المحكمة وضم القضية الأصلية كما طلب الحاضر عن الحكومة التصريح بالاطلاع وتقديم مذكرة وطلب الطرفان أن يكون التأجيل واسعاً وكلفت المحكمة الطرفين بأن يتبادلا مذكراتهما فى مدى انطباق نصوص قانون المرافعات الخاصة بإيداع منطوق الحكم وأسبابه على الأحكام الصادرة من هذه المحكمة وتقرر ضم القضية الأصلية والشكاوى المنه عنها وخصص الطرفين فى تبادل المذكرات وقدمت الحكومة مذكرة دفت فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى أو بعدم جواز نظرها ودفاعها فى ذلك أن أحكام هذه المحكمة لا يجوز طلب الحكم بإبطالها لأن المحكمة التى تصدرها أعلى محكمة إدارية لا تعقب عليها محكمة أخرى والطعن بالإعلان يجب تقديمه للمحكمة التى تمالك التعقيب والأصل عدم الطعن فى الأحكام بالإعلان وما يخرج عن ذلك الأصل استثناء يجب تعقيقه وأن الحكومة ترى أن أحكام قانون المرافعات تسرى على محكمة القضاء الإدارى بالقدر الذى يلائم طبيعة النظام ولذلك لا يسرى نظام الإعلان المستحدث على أحكام هذه المحكمة ورد المدعى على ذلك بأن الدفع بعدم الاختصاص يستدعى وجود محكمة أخرى . وبما أنه لا توجد محكمة أعلى تختص بنظر الدعوى فيكون هذا الدفع فى غير محله . .

وأما عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى فقد قال المدعى إن القانون صريح فى وجوب الإيداع فى الميعاد ولم يستثن من ذلك أحكام



أحكامها . وهل يمكن اعتبار الحكم باطلا بدون صدور حكم بذلك لأنه لا توجد المحكمة التي تملك التمسيد أم يكون الحكم الباطل صحيحا لأنه لا يوجد معقب على أحكام هذه المحكمة .

ولقد نفذ القرار بضم القضية الأصلية والأوراق والشكاوى المنوّه عنها في حريضة الدعوى وفي جلسة المناقشة .

وبعد وضع التقرير في الدعوى عين لنظرها جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالهضر ثم أرجىء النطق بالحكم آخرأ إلى جلسة اليوم .

#### الحكم

د من حيث إن المدعى يستند في دعوها إلى أنه كان قد رفع الدعوى رقم ٦٨٥ لسنة ٣ قضائية طالبا فيها الحكم بالإفراج عن كتابه والفرقان لأين الخطيب، وإلغاء القرار الصادر من مجلس الوزراء في أول أغسطس سنة ١٩٤٨ القاضي بمصادرة الكتاب المذكور مع إلزام الحكومة بتعويض قدره عشرون ألف جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — وأنه في ٦١ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت الدائرة الثالثة

بهذه المحكمة برفض الدعوى مع إلزام المدعى بمصروفاتها وذلك بعد أن حجرت القضية للحكم غير مرة وأنه لما كانت القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية هي التي تسرى في شأن الإجراءات التي تتبع أمام محكمة القضاء الإداري ، وكانت المادة ٣٤٦ من القانون المذكور تقضي بوجوب إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة عقب النطق به وإلا كان باطلا وكانت المادة ٢٤٧ منه تقضي بوجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي يبنى عليها وإلا كان

هذه المحكمة أو محكمة النقض وهما قائمتان عند صدور القانون وقد استثنى القانون في عدة مواضع لم يكن من بينهما إيداع الأحكام بالنسبة لهذه المحكمة أو محكمة النقض وقانون مجلس الدولة صريح في اتباع قانون المرافعات كما أن محكمة النقض وهي لا معقب عليها تراعى إيداع الأحكام في الميعاد طبقا للقانون .

أما عن الطعن بالبطان لا يجوز تقديمه إلا إلى محكمة تملك التمسيد فقد قال المدعى أنه يسلم بذلك إلا أنه رغم هذا يقول إنه أمام حكم واجب البطان بنص القانون فإذا كانت كل محكمة لا معقب على أحكامها لا يجوز الحكم ببطان أحكامها فإن هذا معناه أنها في حل من الخروج على القانون ولا مناص عندئذ من أن تنظر ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الطعن بطلانه على أن الدائرة التي أصدرت الحكم تدل على ما لبست الدعوى على أنها كانت راقية في اتباع أحكام قانون المرافعات عند إيداع حكمها بدليل إيداع مسودته وما استتبع ذلك من سحب المسودة من الملف وتغيير كثير من الأسباب الأمر الذي استوجب رفع هذه الدعوى .

ولقد أقرت محكمة النقض مبدأ التمسيد على الأحكام في القضية رقم ٩٦ لسنة ١٩٥١ قضائية إذا أخطأت في إحالة الدعوى بعد نقض حكمها إلى المحكمة الابتدائية وكان الواجب أن تحال إلى المحكمة الجزئية فقد تمت النيابة إلى محكمة النقض تقريراً بذلك فتمت جلسة أخرى سمعت فيها مرافعة النيابة ونقضت ما قضت به أول الأمر وبذلك حافظت على نصوص القانون دون مساس بالعدالة . على أن طلب البطان ليس استثناءا حتى يلزم تقديمه لمحكمة أعلى وليس في القانون ما يمنع محكمة القضاء الإداري من النظر في بطان

من رئيس الدائرة وأعضائها قد ودمت عقب تلاوته مباشرة ، وأن المدعى إنما كان يشكو في واقع الأمر من عدم تمكنه من الاطلاع عليها اطلاعا كاملا ؛ ولكن كانت حلة ذلك أنه كان جاريا نسخها وهي مطولة ليتم هذا النسخ بدوره في الميعاد القانوني وقد كان هذا يقتضى مراجعة رئيس الدائرة لما يتم نسخه من المسودة أولا بأول على أصل هذه المسودة وهي عديدة الصفحات على أن أحكام محكمة القضاء الإداري لا يجوز طلب الحكم بطلانها لأنه لا معقب عليها من محكمة أخرى والعلن بالبطلان ، لا يكون بدعوى أصلية وإنما يجب تقديمه بإحدى طرق الطعن المقررة للعلن في الأحكام إن كان ذلك ممكنا ، وهو ممتنع في هذا الشأن قانونا بالنسبة إلى أحكام محكمة القضاء الإداري .

ومن حيث إنه قد بان للمحكمة من الأوراق أن مسودة الحكم المشتعلة على وقائمه وأسبابه ومنطوقه موقعا عليها من رئيس الدائرة التي أصدرته ومن أعضائها قد أودعت عقب تلاوته بجملة ١١ من مايو سنة ١٩٥٠ طبقا للمادة ٣٤٦ مرافعات وقد أشر الكاتب المختص بذلك وعلاها على ملف الدعوى تحت رقم ١٧ . وغاية الأمر أن نسخة الحكم الأصلية التي يوقعها رئيس الجلسة وكاتبها طبقا للمادة ٣٥٠ مرافعات اشتملت على زيادة بعض العبارات التي لم تكن بالمسودة وحذف بعضها الآخر الذي كانت موجودا بها وهي التي حصلها المدعى في مذكرته الختامية ولذا ينحصر مقطع النزاع في هذه الدعوى في التفتيشين الآتيتين : الأولى ، هل من شأن هذا التعديل في أسباب الحكم بالزيادة أو الحذف بطلانه ؟ والثانية هل يجوز طلب البطلان بدعوى أصلية ؟

ومن حيث إنه بالنسبة إلى النقطة الأولى

باطلا فقد ذهب المدعى إلى سكرتيرية المحكمة في يوم ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠ للاطلاع على مسودة الحكم فلم يتمكن من ذلك بحجة نسخ هذه المسودة فذهب في اليوم التالي فبرعه الكاتب المختص بإحضار الحكم من منزل حضرة رئيس الدائرة وخلال الحديث ورد الحكم وقد لاحظ المدعى أن هامش المبيعة إضافات لا أصل لها في المسودة فطلب من سكرتيرية المحكمة شهادة بعدم إدراج المسودة في الميعاد فرفضت فشكا إلى رئيس المجلس الذي طلب إليه أن ييسر شكواه كتابة فذهب في يوم ١٥ من مايو سنة ١٩٥٠ إلى المجلس لتقديمها غير أنه لاحظ أن أمام الكتبة مسودة الحكم المبيضة التي هامشها الإضافات ومبيضة أخرى يكتبونها بعد إضافة أسباب جديدة فأبلغ ذلك إلى وكيل المجلس طالبا تمكنه من الاطلاع فأمر وكيل المجلس بتمكنه من ذلك فسلمه الكاتب المختص ورقات من المسودة من صفحة ١٥ - ٢٢ وأخبره أن باقي أوراق الحكم لدى حضرة رئيس الدائرة فسجل ذلك تلغرافيا إلى رئاسة المجلس . وخلص المدعى من ذلك إلى أن مسودة الحكم بصيغتها النهائية التي يجب أن ينتهي إليها أعضاء المحكمة لم تودع عقب تلاوة الحكم وأنهم لو يوقعوها كما أنه لم يبين بها تاريخ إدراجها كما يقضى بذلك القانون ، وأن إغفال ذلك من شأنه بطلان الحكم ، حتى ولو نهائيا ولا معقب عليه من محكمة أخرى ، فإذا امتنع الطعن بالبطلان بإحدى الطرق المقررة قانونا للعلن في الأحكام كما هو الحال في أحكام محكمة القضاء الإداري كان لا مندوحة من إنفاذ حكم القانون وتقرير هذا البطلان بدعوى أصلية .

ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بأن مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعا عليها

على المادة ١٤٨ تحت عنوان تصحيح الأحكام  
بنذة ٣ وما بعدها) ، والتعديل الذي أدخل  
على أسباب الحكم لا يعدو أن يكون (إما إضافة  
بعض العبارات أو حذفها عما رددته الحكم نقلا  
عن كتاب المدعي الذي كان محل المعارضة بما  
يجعل النقل أكثر مطابقة للأصل المنقول عنه  
أو أكثر ملائمة مع السياق ، وإما تقوية  
الأسباب بما يزيدهما وضوحا وجلاء ،  
ولا تريب في ذلك مادام لا ينطوي على أي  
مساس بجمهور الحكم في ذاته أو خروج عن  
الأساس الذي استقرت عليه عقيدة المحكمة في  
النتيجة التي انتهت إليها .

ومن حيث إنه بالنسبة إلى النقطة الثانية  
فلا شبهة في أن بطلان الحكم بعدم إيداع مسودته  
المشتملة على أسبابه عقب تلاتوته لا يكون بدعوى  
أصلية وإنما يكون بطريق الطعن في الحكم بالطرق  
المقررة قانونا للطعن في الأحكام . وهذا هو  
ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون  
المرافعات الجديد إذ قالت « وفي عن البيان  
أن التمسك بهذا البطلان يكون بطريق الطعن في  
الحكم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض بحسب  
القواعد المقررة لذلك ، وتترتب على هذا أنه  
إذا استفلضت طرق الطعن هذه أو كان الحكم  
غير قابل لأن يطعن فيه بأية طريق منها كما هو  
الشان في أحكام محكمة النقض أو أحكام محكمة  
القضاء الإداري ، كان الحكم بمنجاسة من أي  
إلغاء أو سحب وهذه نتيجة من النتائج المترتبة  
على طبيعة تلك الأحكام بحكم كونها لا تقبل التعقيب ،  
ولذا لم يثبت رأي الشارح فتح الباب لسحب  
مثل هذه الأحكام فإنه ينص على ذلك صراحة كما  
فعل فيما يتعلق بأحكام مجلس الدولة بالنسبة إلى  
طريق التماس إعادة النظر ، وفيما يتعلق بأحكام  
محكمة النقض في الحالة التي نص عليها في المادة  
٣١٤ من قانون المرافعات الجديد ، وهي بطلان

يجب التنبيه إلى أن بطلان الحكم المنصوص عليه  
في المادة ٣١٤ مرافعات قد رتبته القانون على  
عدم إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه  
موقعا عليها من الرئيس والقضاة مبنيا بما تاريخ  
إيداعها وعلة ذلك كما جاء في المذكرة الإيضاحية  
هو اقتراض أن القضاة قد نطقوا بالحكم قبل  
أن يتداولوا في أسبابه ويتفقوا عليها وتستقر  
عقيدتهم على أساس فيها ، وأن حكمهم إذن  
يكون قد خلا من هذه الضمانة التي يحرص عليها  
الشارح ، ولقد بان عما سلف ذكره ، أن  
مسودة الحكم مشتملة على أسبابه قد أودعت  
فعلا عقب تلاتوته ، فليس ثمة وجه لبطلانه لهذا  
السبب ، كما لا وجه لبطلانه لاشتغال نسخة الحكم  
الأصلية على بعض عبارات لم ترد بالمسودة  
وعلى حذف عبارات أخرى كانت بها ، إذ  
القانون لا يرتب على مثل ذلك بطلان الحكم  
ذاته كما نطق به قضائته بناء على الأسباب التي  
دونوها في مسودته المودعة عقب تلاتوته ،  
على أنه وإن كان الأصل أن المحكمة تستنفذ  
سلطانها إذا ما قضت به بمجرد صدور الحكم فلا  
تملك الرجوع فيه أو تعديله ، وإنما وسيلة ذلك  
هي الطعن في الحكم بإحدى طرق الطعن المقررة  
قانونا للطعن في الأحكام . إلا أنه يجوز للمحكمة  
حتى بعد توقيع النسخة الأصلية لإصلاح ما وقع  
في منطوق حكمها من أخطاء مادية كتابية أو  
حسابية وتفسير ما وقع فيه من غموض وإجمال  
( م ٣٦٤ ، ٣٦٥ مرافعات ) كما أنه من المقرر  
فقها وقضاء أنه يجوز قبل توقيع النسخة الأصلية  
تصحيح الأسباب أو تكميلها بما يقويها ويبردها  
وجنوحا وجلاء أو بما يرفع تناقضها بشرط  
عدم المساس بجمهور الحكم ذاته ( راجع كاديه  
وشوفو الطبعة الخامسة الجزء الأول / ١٠٤ )  
وشرح دالوز الجديد لقانون المرافعات الفرنسي

لا سبيل لذلك بدعوى بطلان أصلية أى بدعوى مبتدأة ولا بدفع بالبطلان مقدم فى دعوى قائمة كما يطعن فى العقود مثلا ، وذلك طبقاً للقاعدة القانونية المقررة من قديم الزمان ، وهى أنه لا بطلان فى الأحكام Voies de nullité n'ont lieu contre les jugements بعضهم بين الأحكام الباطلة Jugements nuls) وهى التى يعتبرها القانون موجودة ومنتجة كل آثارها مالم يقض ببطلانها بإحدى طرق الطعن المقررة لذلك قانوناً ، وبين الأحكام المجدومة Jugements inexistantes وهى التى تعتبر غير موجودة وغير منتجة لأى أثر قانوناً كالحكم الذى لم يدون أصلاً بالكتابة أو الصادر من غير قاض أو صدر ضد شخص لا وجود له قانوناً فأجازوا الطعن فى هذا النوع الأخير بالبطلان بدعوى أصلية أو بدفع فى دعوى قائمة ، ولا شك فى أن الحكم غير المسبب أصلاً أو الذى لم تودع أسبابه فى الميعاد ليس حكماً معدوماً وإنما هو حكم موجود وإن كان معيباً بسبب يطله ، فلا يجوز الطعن فيه إذن بالبطلان بدعوى أصلية أو بدفع فى دعوى قائمة وإنما لا سبيل إلى ذلك إلا بالطعن فيه بإحدى الطرق المقررة للطعن فى الأحكام عادية كانت أو غير عادية ، فإن استغفلت أو كان الحكم غير قابل لمثل هذا الطعن فقد أصبح بمنجى من أى سبب أو إلغاء وكان الطعن فيه بدعوى البطلان غير جائز القبول .

( القضية رقم ٤٨٤ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساندة السيد على السيد وكيل المجلس وحمى ابراهيم حمى ومهد المجيد التهاى وسيد على الدماوى والسيد ابراهيم الديوانى المستفادين ) .

الحكم لعدم صلاحية القاضى للأسباب المذكورة فى المادة ٣١٣ . وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية فى هذا الخصوص « وزيادة فى الاصطيان والتعويض السبعة القضاء نص على أنه إذا وقع هذا البطلان فى حكم صدر من محكمة النقض والإبرام جاز للمتهم أن يطلب منها سحب الحكم وإعادة نظر الطعن وهذا استثناء من الأصل العام الذى يجعل أحكام محكمة النقض بمنجى من الطعن لما أنها هى عاصمة المطاف .

د ومن حيث إنه وإن كانت الأحكام من أعمال الإنسان وهو غير معصوم فقد يرد عليها الخطأ أو السهو وقد يفسدها الغرض أو الجهل مما يستوجب أن تتاح للمتهم وسائل سحبها أو إصلاحها ، ولذا نظم الشارع تلك الوسائل فى صورة طرق الطعن العادية وغير العادية وهى المعارضة والاستئناف واتساق إعادة النظر والنقض والطعن من يتعدى إليه الحكم ، إلا أن المصلحة العامة تقتضى من جهة أخرى وضع حد للنزاع حتى تستقر الحقوق نهائياً وتعتبر الأحكام حجة بما قضى به وحائز لقوة الشيء المحكوم فيه نهائياً فيفترض فيها بقرينة لا تقبل الدفع أنها عنوان للحقيقة وصدرت بناء على إجراءات صحيحة . ولذلك حصر الشارع طرق الطعن فى الأحكام فى دائرة محدودة ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة ، فلا سبيل إلى سحب أحكام القضاء أو إصلاحها ، مهما كانت معيبة إلا بالنظم منها بطريق الطعن المناسب لها ، فإن كان الطعن فى الحكم بإحدى هذه الطرق غير جائز أو غير مجسد ، أو كان قد استغلق فلا سبيل للتخلص منه ، ولو كان باطلاً لعبى شكلي فيه متعلق بإصداره أو تنسيبه أو تحريره أو البيانات الواجب ذكرها فيه أو كان مبنياً على إجراء باطل لم يسقط الحق فى طلب إبطاله ؛

د - اختصاص حكمة القضاء الإداري . اختصاصاً بالفصل في المنازعات الخاصة بقرود الأشغال العامة وقرود التوريد الإدارية . منازعة بشأن حبة أرض نظام عليها حكمة ومال . ارتباطها بقدر من قرود الأشغال العامة . اختصاص .

هـ - عقد إداري . حق الإدارة في تعديل شروطه أو إنهائه . قرارها هنا بمثابة القرار الملزم أو التنظيمي العام . جواز سحبه في أي وقت .

و - اختصاص حكمة القضاء الإداري . عقد إداري عام . مدى الاختصاص . حوله كل ما يفرغ من المنازعة . عقد التذيد بجماعة الستين يوماً .

ز - عقد إداري . عقد المساهمة في مشروع ذي نفع عام . حق الإدارة في انقضاء من العقد . لا يعتبر هناك خطأ مماقدي . حق التبرع . يتركز في استرداد الحبة وما أنفقته .

### المبادئ القانونية

١ - إذا كانت العلاقة القانونية التي قامت بين المدعي والحكومة مصدرها في الحقيقة العقد الذي عرض فيه المدهون أن يلتزموا بالمساهمة في نفقات إنشاء مبنى لمحكمتين الوطنية والشرعية عن طريق حبة قطعة أرض مبلغ من المال ، وهذا العقد هو ما يسمونه في فرنسا *l'offre de concours* أي عرض المساهمة في نفقات مشروع ذي نفع عام ، وهو عقد إداري يتعهد بمقتضاه شخص برضائه واختياره بأن يشترك في نفقات مشروع من مشروعات الأشغال العامة أو المرافق العامة ، وقد يصدر من أحد الأفراد أو من أحد الأشخاص الإداريين كالحكومات الإقليمية أو المؤسسات العامة ، وقد يكون المتعهد ذا مصلحة في تعهده أو خير ذي مصلحة فيه وقد يكون بعوض ، أو

٤٥٦

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - أجنبي . إقامة . رفض مدها . حوزة أو القبض عليه . شرطه .

ب - قبض . غير قانوني . تمويض .

### المبادئ القانونية

١ - إن مجرد رفض طلب الأجنبي مدة إقامة لا يؤدي إلى احتجازه أو القبض عليه ولا يلجأ إلى هذا الإجراء إلا بعد أن يثبت للإدارة امتناعه أو سوء نيته .

٢ - إذا كان الأمر الصادر باحتجاز المدعي وامتناع الحكومة عن الإفراج عنه لم يقوموا على سند من القانون أو من الواقع فن ثم يكون حق المدعي في طلب التمييز ثابتاً .

( القضية رقم ٣٢١ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة محمد عبد السلام وعبد الرحمن الجبري وبدوي عوده المستشارين ) .

٤٥٧

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - عقد إداري . عقد مساهمة في مشروع ذي نفع عام . تعريفه . صورته .

ب - عقد إداري . عقد المساهمة في مشروع ذي نفع عام . خصائصه . التفرقة بينه وبين الحبة للدولية . منازعة بشأنه . تحرير منازعة إدارية .

ج - عقد إداري . تميزه عن العقد المدني . تطبيق الصلعة العامة على الخاصة .

(١) أنظر الأحكام رقم ٤٣٠ من ١٠٠٧ ، ٤٣٢ من ١٠٠٩ ، ٤٣٤ من ١٠١٣ ، ٤٣٨ من ١٠٢٦ ، ٤٤٢ من ١٠٣٣ ، ٤٥٣ من ١٠٤٢ من هذا العدد .

المنازعات الناشئة عن هذا العقد تعتبر المنازعات إدارية باعتبارها متفرعة عن عقد إداري .

٣ - إن العقود الإدارية تتميز عن العقود المدنية بطابع خاص مناطه احتياجات المرفق العام الذي يستهدف العقد الإداري تسييره ، وتغليب وجه المصلحة العامة ، على مصلحة الأفراد الخاصة فينبما تكون مصالح الطرفين في العقود المدنية متوازنة ومتساوية ، إذ هي في العقود الإدارية غير متكافئة إذ يجب أن يعلو الصالح العام على المصلحة الفردية الخاصة ، وهذه الفكرة هي التي تحكم الروابط الناشئة عن العقد الإداري ، ويترتب عليها أن للإدارة سلطة الإشراف والتوجيه على تنفيذ العقد ، وأن لها دائماً حق تغيير شروط العقد وإضافة شروط جديدة بما قد يترامى لها أنه أكثر اتفاقاً مع الصالح العام دون أن يتحدى الطرف الآخر بقاعدة « أن العقد شريعة المتعاقدين » بشرط ألا يصل التعديل إلى حد فسخ العقد الأصلي كلية ، وإلا جاز للطرف الآخر وبشرط أن يكون له الحق في التعويضات إذا اختللت الموازنة في الشروط المالية كما يترتب عليها كذلك أن للإدارة دائماً سلطة إنهاء العقد إذا قدرت أن هذا يقتضيه الصالح العام وليس للطرف الآخر إلا الحق في التعويضات إن كان لها وجه ، وهذا على خلاف الأصل في العقود المدنية التي لا يجوز أن يستقل أحد الطرفين بنفسها

بتمحض تبرعاً ، وقد يكون مبتدأ من تلقاء المتعهد أو مثاراً من جانب الحكومة كما لو عرضت على إحدى المدن إنشاء مدرسة بها بشرط مساهمتها في نفقاتها فساهمت فيها وقد تكون المساهمة بمبلغ من المال أو بشيء عيني كأرض أو غيرها ، وقد يكون التمهيد منجراً وقد يكون مشروطاً .

٢ - مهما اختلفت صور هذا العقد وتباينت أوصافه ، فهو يقوم على المساهمة الاختيارية في مشروع ذي نفع عام ، ومن هذا تظهر خصائصه الأساسية ( الأولى ) أنه عقد يتميز بذلك عن الاستيلاء وعن نزع الملكية للنفعة العامة إذ كلاهما يتم جبراً . ( والثانية ) هي أنه عقد إداري ويترتب على ذلك أن العرض لا يسقط بوفاء المتعهد قبل قبول الإدارة ، بل يجب على الورثة سحبه وذلك على خلاف ألوية المدنية التي يسقط عرضها بوفاء الراغب قبل قبولها من جانب الموهوب له بغیر حاجة إلى سحبها من جانب ورثته ، وعلّة التمسدد في العقد الإداري هو لانهاله بالمصلحة العامة . ويترتب على تلك الخصیصة أيضاً أنه يجوز للإدارة أن تتحالف من قبولها للعرض إذا قدرت بعد هذا القبول أنه لا يتفق مع الصالح العام كما لو ظهر لها أن تنفيذ المشروع يكلفها نفقات طائلة أو أنه عديم النفع أو لا يحقق الصالح العام على غير الوجوه أو أن المشروع على وجه آخر أوفى بهذا الغرض ، كما يترتب عليها أن

أو إنها تها دون إرادة الطرف الآخر .

٤ - طبقاً للادة الخامسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة تختص هذه المحكمة بالفصل في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة وعقود التوريد الإدارية اختصاصاً مطلقاً شاملاً لكل المنازعات وما يتفرغ منها، وعلى هدى ما تقدم يتبين أن المنازعة موضوع الدعوى إلغاءً وتمويصاً، إنما نشأت عن العقد الإداري الذي تعهد فيه المدعون في المساهمة في نفقات مشروع من مشروعات الأشغال العامة هو مشروع إنشاء مبنى لمحاكمة عن طريق هبة الأرض التي تقام عليها ومبلغ من المال، فهي منازعة وثيقة الارتباط بعقد من عقود الأشغال العامة هو تشييد هذا المبنى بحيث تعتبر خاصة به وبالتالي تندرج فيما تختص المحكمة بنظره بمقتضى المادة المشار إليها ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص في غير محله متعيناً رفضه .

٥ - إن حق الإدارة في تعديل شروط العقد الإداري أو إنهاؤه يرتكز على سلطتها الضابطة للاحية العقد المتعلقة بالصالح العام الذي يجب دائماً تغليبها على الصالح الخاص، فركز الفرد من هذه الناحية بمثابة المركز اللاتمهي، وقرار الإدارة في هذا الخصوص هو بمثابة القرار اللاتمهي أو التنظيمي العام وهذا جائز سحبه في أي وقت .

٦ - إن اختصاص المحكمة بنظر المنازعات

الخاصة بالعقود الإدارية العامة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ هو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعات وجميع ما يتفرغ منها وبهذه المثابة تنظر المحكمة ما يكون قد صدر بشأن تلك العقود من إجراءات أو قرارات وذلك باعتبارها من العناصر المتفرغة عن المنازعات الأصلية في حدود اختصاصها الكامل بالنسبة إلى هذه المنازعات طالما لم يسقط أصل الحق بمضى المدة بفرض التجدي بيماء الستين يوماً الخاص بدعوى الإلغاء فقط دون غيرها من سائر المنازعات التي تختص المحكمة بنظرها .

٧ - للإدارة ، في عقد المساهمة في نفقات مشروع عام ، الحق دائماً في أن تتحلل من العقد إذا ارتأى لها بعد قبولها للغرض أنه في غير الصالح العام كما لو ظهر أنه عديم النفع أو أن عرضاً آخر هو أقرب لتحقيق الصالح العام ، إذ الإدارة لا تلزم قبل العارض بتنفيذ المشروع في ذاته إذا قدرت عدم ملائمة تنفيذه ولا يكون ذلك منها خطأ تعاقبياً يستتبع مسئوليتها وإلزامها بأى تمويض بسبب ذلك ، وكل ما يلتزم هو أن يسترد هبته وما أنفقه أو تكبده في سبيل تنفيذ غرضه قبل أن تعلنه الإدارة بإنهاء عقده .

( القضية رقم ٢١٣ سنة ٤ ق رئاسة ومضوية حضرات الأساندة السيد علي السيد وكيل المجلس ونجفي إبراهيم سري وعبد المجيد التهاى وسيد علي المرأوى والسيد إبراهيم الديوانى السلفانين ) .

٤٥٨

٢٤ يناير سنة ١٩٥٢

١ - شخصية معنوية . ثبوتها لرابطة المهندسين  
حملة دبلوم الهندسة التطبيقية العليا .

ب - قبول الدعوى . صلة لرافها . رابطة  
المهندسين حملة دبلوم الهندسة التطبيقية العليا . طلبها  
لإلغاء قرار ترقية فيما تضمنه من تعظيم . لاعتسك .

ج - قواعد الانصاف . عدم إيجابها ثقل ذوى  
المؤهلات العالية المعينين باليونية قبل صدورها ، إلى  
درجات شخصية . طريقة تسوية حالتهم .

د - ترقية . أقدمية . اكتسابها بقواعد إنشائية  
بعد الترقية . لأجال لفعل بالنضج .

المبادئ القانونية

١ - إن الشخصية المعنوية قد ثبتت  
لرابطة المهندسين حملة دبلوم الهندسة التطبيقية  
العليا على مقتضى نصوص القانون رقم ٤٩  
لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية  
والمؤسسات الاجتماعية ووفقاً لأحكامه  
ومجئلت بوزارة الشؤون الاجتماعية باعتبارها  
مؤسسة اجتماعية .

٢ - طلب إلغاء الترقية إلى الدرجات  
الخامسة المنسقة فيما تضمنته من تخطى حملة دبلوم  
الهندسة التطبيقية العليا لا يقبل من الرابطة  
ذلك أن هذا القرار لم يمس سوى أوضاع  
شخصية ومراكز قانونية خاصة ببعض أفراد  
الرابطة ، ومن ثم لم يكن جائزاً لرابطة  
باعتبارها شخصاً معنوياً مستقلاً عن شخصية

أعضائها أن تنصب نفسها للدفاع عن هذه  
الأوضاع والمراكز ، بل لكل فرد على حدة  
المطالبة بإصلاح وضعه والدفاع عن مركزه  
فى نطاقه وحسب ظروفه وملاساته ومن ثم  
يتعين عدم قبول الدعوى بالنسبة إلى هذا  
الطلب .

٣ - إن قواعد الإنصاف لم توجب  
نقل ذوى المؤهلات العالية ، المعينين باليونية  
قبل صدورها إلى درجات شخصية بما هو  
مقرر لمؤهلاتهم بدليل أنها نصت على طريقة  
تسوية حالتهم بمنحهم أجوراً توازى الماهية  
المقررة لمؤهلاتهم تراد بمقدار العلاوات التى  
ينالها زملاؤهم المعينون على درجات - كما  
أنها لم تقرر شيئاً فى توزيع ذوى المؤهلات  
الفنية العالية بين الكادرين الفنى العالى  
والعادى - مما ترك الأمر فيه للسلطة  
الإدارية ترخص فيه بما تراه متفقاً مع  
أوضاع الميزانية ومحققاً للصالح العامة -  
ومن ثم يكون طلب المدعى تقرير حقه  
وزملائه فى وضعهم بالكادر الفنى العالى  
وبالدرجة السادسة من بدء تعيينهم على مقتضى  
تلك القواعد لاجته فيه ولا سند له .

٤ - إذا لم يكسب المدعى الأقدمية التى  
يتحدث عنها ويبنى عليها استحقاقه الترقية  
إلا بعد صدور القرار المطعون فيه وبقاعدة  
إنشائية جديدة فمن ثم لم يكن وجه لادعائه  
التخطى وترتيب نتيجة عليه .



الاطلاع على قانون الرابطة أنها أسست في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ من المهندسين الحاصلين على دبلوم الهندسة التطبيقية العليا والغرض منها صيانة حقوق أعضائها والعمل على ترقية مستواهم المادى والأدبى والثقافى وتوفير الأسباب التى تخلق الاطمئنان والصدالة لخريجى الهندسة التطبيقية العليا فى مختلف الوظائف وسجلت باعتبارها مؤسسة اجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية فى ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٧ طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية - ومن ثم فقد ثبتت لها الشخصية المعنوية على مقتضى نصوه ووفقا لأحكامه - كما أن المدعى قدم قرار مجلس إدارة الرابطة الصادر فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بالموافقة على إنابته فى رفع هذه الدعوى عن الرابطة وتمثيلها فيها .

ومن حيث إنه لانه لأنواع فى أن الرابطة ، باعتبارها راعية لمصالح أعضائها جميعا ، لما صفة فى رفع هذه الدعوى بالنسبة الى طلب تقدير الحق فى ومنهم بالكادر الفنى العالى ، وبالدرجة السادسة من بدء تعيينهم فى الحكومة ، وهو موضوع الطلب الأول ، لأن هذا الطلب من العموم والشمول بحيث يهم الأعضاء ويرجع أثره اليهم جميعا ، ويدخل فى صميم الأغراض التى أسست من أجلها - ومن ثم يتعين قبول الدعوى بالنسبة إلى هذا الطلب - أما فيما يتعلق بالطلب الثانى ، وهو طلب إلغاء قرار الترقية إلى الدرجات الخامسة والمسقة فيما تضمنه من تخطى حلة دبلوم الهندسة التطبيقية العليا فتقر المحكمة أن هذا القرار لم يمس سوى أوضاع شخصية ومراكز قانونية خاصة ببعض أفراد الرابطة ، ومن ثم لم يكن جائزا للرابطة باعتبارها شخصا معنويا مستقلا عن شخصية أعضائها أن

## المحكمة

عن الدفع بعدم الاختصاص :

« من حيث إن قوام هذا الدفع أن المدعى يرى بطلانته إلى أن تصدر المحكمة قرارا إداريا بوضعه مع زملائه بالكادر الفنى العالى وفى الدرجة السادسة من بدء تعيينهم ومنهم الترتيبات المترتبة على ذلك فى حين أنها لا تملك ذلك من نفسها كما لا تملك لإزام جهة الإدارة بإجرائه .

« ومن حيث إنه استبان للمحكمة من أوراق الدعوى أن المدعى إنما يؤسّس دعواه على أمرين : أولها - المطالبة بوضعه هو وزملائه بالدرجة السادسة وبالكادر الفنى العالى من بدء تعيينهم وتسوية حالتهم على هذا الأساس باعتبار أن ذلك حق لهم قرره قواعد الانصاف وتأباه الحكومة عليهم فالمحكمة أن تقضى لهم به فى حدود اختصاصها المقرر فى شأن المرتبات ، وثانيها - إلغاء قرار الترقية فيما تضمنته من تخطيهم فى الترقية حسب اختصاصها المقرر فى الإلغاء . ومن ثم يكون الدفع فى غير محله متعيّنا ورفضه .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

« ومن حيث إن مبنى هذا الدفع أن رابطة المهندسين حلة بدبلوم الهندسة التطبيقية العليا التى يقول المدعى إنه يمثلها ، ليست لها شخصية معنوية تفوقها حق التقاضى ، ولولاها حق التقاضى فهو مقصور على الدفاع عن المصالح المشتركة لأعضائها ، ولا يمتد إلى المطالبة بحقوق شخصية لكل منهم - هذا فضلا عن أن المدعى لم يقدم ما يثبت نيابته عن الرابطة وتمثيله لها .

« ومن حيث إنه قد بان للمحكمة من

شيئا في توزيع ذوى المؤهلات الفنية العالية بين الكادرين الفني العالي والمادى - مما ترك الأمر فيه للسلطة الإدارية تترخص فيه بما تراه متفقاً مع أوضاع الميزانية ومعقفاً للصحة العامة - ومن ثم يكون طلب المدهى تقرير حقه وزملائه في وضعهم بالكادر الفني العالي وبالدرجة السادسة من بدء تعيينهم على مقتضى تلك القواعد لا حجة فيه ولا سند له .

د ومن حيث إنه وإن كانت الحكومة قد قررت بعد ذلك نقل المدهى وزملائه إلى الكادر الفني العالي ورد أقدميتهم في الدرجة السادسة إلى تاريخ تعيينهم الأول فإنما كان ذلك على أساس آخر بعد أن توافرت لديها الدرجات السادسة بالكادر الفني الصالى بيناية المصلحة في ١٩٤٩ - ١٩٥٠ . وتنفيذاً لقرارى مجلس الوزراء في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ الأول يضم نصف المدة التى قضوها باليومية في أقدميتهم بالدرجة السادسة . والثاني يضم المدة كلها .

د ومن حيث إنه عن الطلب الثانى وهو إلغاء القرار الصادر في سنة ١٩٤٧ بالترقية إلى الدرجات الخامسة المتسقة فيما تضمنته من تخفى المدهى في الترقية - فإن المدهى ينسب على هذا القرار مخالفته للقانون ؛ إذ تخطاه في الترقية رغم استحقاقه لها بالأقدمية المطلقة في حدود النسبة المقررة لها - ولما أن كان المدهى لم يكسب هذه الأقدمية التى يتحدث عنها ويبنى عليها استحقاقه الترقية إلا بعد صدور القرار المطعون فيه وبقاعدة إنشائية جديدة كما تقدم لم يكن وجه لادعائه التخطى وترتيب نتيجة عليه .

تتصب نفسها للدفاع عن هذه الأوضاع والمراكز ، بل لكل فرد على حدة المطالبة بإصلاح وضعه والدفاع عن مركزه في نطاقه وحسب ظروفه وملاياه . ومن ثم يمتنع عدم قبول الدعوى بالنسبة إلى هذا الطلب فيما عدا ما تعلق منه بالمدهى خاصة .

### عن الموضوع :

د ومن حيث إنه بالنسبة إلى الطلب الأول فإن سند المدهى فيه قواعد الانصاف الصادرة في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ لما يرى من أنها تؤهله وزملائه إليه وتؤيد استحقاقهم له - والحكومة تشكر هذا السند وتقضه ، ذلك أنه لما صدرت قواعد الانصاف كان هو وزملاؤه معينين بوظائف مهندسين باليومية بمصلحة السكة الحديد ، وقد سويت حالتهم بالتطبيق للبند الرابع عشر من تلك القواعد الواردة بالكتاب الدورى رقم ف ٣٣٤ - ٣٠٢ بتاريخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، فنحوا أجوراً توازي الماهية المقررة لمؤهلاتهم ، ثم زيدت بمقدار العلاوات التى منحت لزملائهم المعينين على درجات ، فاستوفوا كل حقوقهم التى قررت لهم تلك القواعد .

د ومن حيث إنه استبان المحكمة من مراجعة قواعد الانصاف واستقصائها أنها لم توجب نقل ذوى المؤهلات العالية ، المعينين باليومية قبل صدورهم إلى درجات شخصية مما هو مقر لمؤهلاتهم بدليل أنها نصت على طريقة تسوية حالتهم بمنحهم أجوراً توازي الماهية المقررة لمؤهلاتهم تزداد بمقدار العلاوات التى ينالها زملاؤهم المعينون على درجات - كما أنها لم تقر

مستولة عن مدة الحرمان من وسيلة الارتزاق .

( القضية رقم ٣٨٣ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة محمد عبد السلام وعبد الرحمن الجبوري وكامل بطرس المصري المستشارين ) .

٤٦٠

٢٩ يناير سنة ١٩٥٢

١ - مرض عقل . حجز . مجلس الرابطة . هيئة إدارية . قراراته . الطعن فيها . اختصاص .  
ب - مرض عقل . وضع الرض تحت الملاحظة .  
المادة الخامسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ .  
جاء تطبيقها .

### المبادئ القانونية

١ - إن المادة الثانية من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية وقد نصت على أن مجلس المراقبة يشكل من وكيل وزارة الصحة بصفته رئيساً ومن مدير قسم الأمراض العقلية والمحامى العام وكبير الأطباء الشرعيين وموظف كبير من وزارة الداخلية وآخر من وزارة الشؤون وأستاذ الأمراض العصبية بجامعة قواد الأول ومندوب من قسم قضايا الصحة وأحد كبار أطبائها وكبير أطباء مصلحة السجون بصفة أعضاء والمجلس يحكم تشكيكه هذا هيئة إدارية لعدم توافر الشروط الشكلية والموضوعية للهيئات القضائية فيه ومن ثم فإن قراراته تخضع لرقابة هذه المحكمة

ومن حيث إنه لكل ما تقدم تكون الدعوى على غير أساس من القانون متبنا رفضاً .

( القضية رقم ١٢٦ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة محمد ساسي مازن ومحمد طفت وحسين أبو زيد وعلى أبو النيط وعلى من منصور للمستشارين ) .

٤٥٩

٢٩ يناير سنة ١٩٥٢

رخصة . رخصة قيادة . تجديد . مادة ٤٠ من لائحة السيارات ( لفرة ثالثة ) . المنع الواردة بها على سبيل المحصر . جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . ليست منها . نس قانوني . تفسيره في مواد العقوبات . لا يجوز التوسع فيه . تمسح من عدم التجديد .

### المبدأ القانوني

إن نص الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من لائحة السيارات من الوضوح بحيث لا تتحمل الاختلاف في التفسير إذ أنها بعد أن نصت على عدم جواز الترخيص لمن حكم عليه في مواد جنائية أى جنابات انتقلت إلى التحديث عن الجمع التي تمنع من الترخيص وبالتالي التجديد فقصرت هذا المنع على من يرتكب بعضاً منها فقط على سبيل المحصر وهي جنح السرقة والتعصب وخيانة الأمانة ولم تورد ذكر إخفاء الأشياء المسروقة ، ومن المقرر قانوناً أنه لا يصح التوسع في تفسير النصوص القانونية في مواد العقوبات إذ لا جريمة بغير نص - ومن ثم لم يكن هناك مقتضى للامتناع عن تجديد رخصة القيادة للدعى وتكون الحكومة

## المبادئ القانونية

١ - إن الجنسية كما عرفها رجال الفقه ، هي العلاقة السياسية والقانونية التي تربط الفرد بدولة ما ولما كانت الدول تتكون من رعايا وكانت الجنسية هي الرابطة التي تربطها هؤلاء الرعايا فإن قواعد الجنسية تعتبر من أوثق المسائل صلة بالقانون العام وكون المحاكم المدنية في فرنسا مختصة دون سواها بنظر مسائل الجنسية لا يعنى أنها متعلقة بالقانون الخاص ذلك لأن المحاكم المدنية كثيراً ما تنظر مسائل من صميم القانون العام .

٢ - إن استناد الحكومة إلى المادة ٩٩ من قانون المرافعات لا يعنى في تأييد ما ذهب إليه من عدم اختصاص المحكمة بنظر مسائل الجنسية - ذلك أن النص المذكور لا يعنى غير المحاكم العادية التي تعرف نظام النيابة العامة وتطبيقه مقصور على ما يعرض من منازعات الأحوال الشخصية والجنسية على هذه المحاكم بصفة تبعية ولا يترتب عليه سلب محكمة القضاء الإدارى أو أية جهة قضائية أخرى اختصاصها بنظر مسائل الجنسية والفصل فيها كلها أثير . بشأنها نزاع أثناء نظر الدعاوى المطروحة عليها - وعلمة القضاء الإدارى وإن كانت تطبق نصوص قانون المرافعات إلا أنها لا تطبق من هذه النصوص إلا ما يتفق ونظامها كما جاء به قانون مجلس الدولة أما ما يتعارض منها مع هذا النظام

ووجود عنصر قضائى فى المجلس لا يغير من طبيعته .

٣ - إن المادة الخامسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ لا تنطبق إلا فى حالة ما إذا قامت شبهة عند الطبيب لدى الكشف على الشخص المشتبه فيه ولم يستطع البت برأى ، أما فى حالة المدعى فإن الطبيب قد بت فى أمره وقرر أنه مصاب بمرض عقلى ومن ثم فليس هناك من دواعى لوضعه تحت الملاحظة .

( القضية رقم ١٥٧ سنة ٤ فى الهيئة السابقة ) .

٤٦١

٥ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - جلستى ١٦١ . تعرضها . فواعدها . من مسائل القانون العام . محاكم مدنية . تعرضها لهذه المسائل كثيراً .

ب - اختصاص محكمة القضاء الإدارى . مسائل الجنسية . اختصاص . الاستناد إلى المادة ٩٩ من المرافعات للقول بعدم الاختصاص . لا يعنى . قانون المرافعات . ما يطبق منه أمام هذه المحكمة .

ج - جنسية . شرط اعتبار الطوائف الدينية فى الفقرات الأربع الأولى من المادة الأولى من الأمر المالى الصادر فى ٢٩ يولية سنة ١٩٥٠ من المصريين .

د - جنسية . دعوى حثائية . ثبوت جنسية أخرى . يعنى إعدام الزمومية .

(١) أنظر الأحكام رقم ٤٣٠ من ١٩٥٧ ، ٤٣٢ من ١٩٥٩ ، ٤٣٤ ، ١٠١٣ من ٤٣٨ ، ١٠٢٦ من ٤٤٧ من ١٠٣٣ ، ٤٥٣ من ١٠٤٧ ، ٤٥٦ من ١٠٥٩ . من هذا المعنى .

٤٦٢

٥ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - قرار إدارى تنظيى . الطعن عليه . بطريقين (١) مباشر (٢) غير مباشر . عند التطبيق على الحالات الفردية .

ب - أعمال السيادة . مرفىها . إحالة أعمال عمدة على عمدة آخر . لا يعد منها .

ج - مصلحة فى الدعوى . بالنسبة إلى طلبات الإلغاء . كفاية المساس بمصلحة مادية أو أدبية .

د - مصلحة فى الدعوى . إحالة عمدة بلدة إلى عمدة آخر . توافر المصلحة لأهالى البلدة فى العدم .

هـ - عمدة . إحالة أعمالها على عمدة قرية أخرى حتى استثنائى لوزير الداخلية بعد موافقة لجنة الشكايات مجرد التنافس على العمدة . لأموره .

### المبادئ القانونية

١ - إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على جواز الطعن فى القرارات التنظيمية العامة بأحد طريقين إما بالطريق المباشر أى بطلب إلغائها فى الميعاد أو بالطريق غير المباشر فى أى وقت عند تطبيقها على الحالات الفردية أى بطلب عدم الاقتداء بها مخالفتها القانون وذلك عند الطعن فى القرارات الفردية بالإلغاء .

٢ - إن أعمال السيادة لا تنصرف إلا إلى الأعمال التى تتصل بالسياسة العليا للدولة والإجراءات التى تتخذها الحكومة بما لها من سلطان الحكم للحفاظ على سيادة الدولة وكيانها فى الداخل والخارج ولا يعتبر من هذا القبيل القرار المطعون فيه المتضمن لإحالة

فإنها لا تطبقه ولا تعمل به ، ولما كانت ولاية النيابة مقصورة على المحاكم العادية ولا تمتد إلى هذه المحكمة فإن نص المادة ٩٩ من قانون المرافعات عاطل أمام القضاء الإدارى . كما يبين من نقص المراحل التشريعية التى مر بها قانون الجنسية الجديد رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ أن المشرع قد أقر فى صراحة ووضوح اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر مسائل الجنسية .

٣ - يبين من نص المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٠ أن اعتبار الطوائف الدينية بالفقرات الأربع الأولى من المصيرين مفيد بشرط عام نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة مؤداه ألا يكونوا من رعايا الدول الأجنبية أو تحت حمايتها .

٤ - إن إثبات الجنسية النسوية الأصلية للدعى باعتباره أحد أفراد أسرة نمسوية الأصل لا يتفق مع دعوى الرعوية العثمانية التى يستند إليها فى طلب اعتباره مصرى سواء طبقاً للفقرة الثانية من الأمر العالى أو الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٩ بشأن الجنسية المصرية التى تشترط الرعوية العثمانية .

( القضية رقم ٤٥٧ سنة ٢ ق رئاسة ومضوية حضرت الأستاذة عبد الرزاق احمد الشنهورى رئيس المجلس ومحمد عبد السلام وعبد الرحمن الجبرى وندوى حموده وكامل بطرس المصرى المنفردون ) .

الشياعات في إحالة أعمال عمدة قرية على عمدة قرية أخرى لا تستند إلى دليل مقنع وليس لها أصول ثابتة في الأوراق وهي في ذاتها لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها القرار فإن مجرد التنافس والتنازع على العمدة لا ينبغي أن يكون من شأنه أن يمنع جهة الإدارة من القيام بواجبها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعيين عمدة للبلدة كما أن تنافس المرشحين أمر مألوف فهو في ذاته لا يهدد كيان الأمن العام .

( القضية رقم ٢٨٨ سنة ٥ ق بالحكمة السابقة ) .

٤٦٣

٥ فبراير سنة ١٩٥٢

- ١ — رسم بلدى . صفته . فريضة على السكان .
- ب — رسم بلدى . عملية نقل الأشخاص والبضائع بطريق السكة الحديدية أو بالسيارات العامة . حمل تجارى طبيعته . فرض الرسم عليها بهذه الصفة .

### المبادئ القانونية

- ١ — إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الرسوم التي تحصلها الهيئات البلدية من سكان المدن والقرى التي تمثلها إنما هي فرائض تفرضها على هؤلاء السكان نظير ما تؤديه اليهم من منافع وخدمات وتخصيص حصيلتها للاتفاق على صيانة مرافق المدن والقرى ورعايتها وتحسينها .

- ٢ — استقر قضاء هذه المحكمة على أن نقل الأشخاص والبضائع بطريق السكك

أعمال عمدة قرية على عمدة قرية أخرى عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ لأن مثل هذا القرار يندرج في دائرة أعمال الحكومة العادية . ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم القبول الذي هو في حقيقته دفع بعدم الاختصاص .

٣ — لا يشترط في المصلحة المسوغة لطلب الإلغاء أن تقوم على حق أهله القرار الإدارى بل يكفي أن يمس القرار مصلحة مادية أو أدبية للدعى ولو كانت مصلحة محتملة .

٤ — إذا كان المدعون من أهالى البلدة التي أحيلت أعمال عمدها على عمدة بلدة أخرى ولهم بها أملاك وقد اقترن هذا بأن المدعى الأول هو العمدة السابق للبلدة وبأن المدعين الثانى والثالث مرشحان للعمدة ، ومتى كان مساق دعواهم والغاية التي يهدفون إليها هو الدفاع عن مصلحة لهم شخصية أثر فيها القرار المطعون فيه تأثيراً مباشراً كان القول بانتفاء المصلحة الشخصية للمدعين لا سند له من الواقع .

٥ — إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون العمد والمشايخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ تنص على أنه يجوز لوزير الداخلية بصفة استثنائية وعند الضرورة القصوى وبعد أخذ موافقة لجنة الشياحات أن يحيل بصفة مؤقتة أعمال عمدة قرية على عمدة قرية أخرى . وإذا كانت الأسباب التي أدخلت بها لجنة

لأحداث فجوة وانبعاج لا يتفقان مع التنظيم ،  
يكون باطلاً لأنه لا يدخل ضمن وظيفة البلدية  
واختصاصها فض المنازعات الخاصة بل  
وظائفها في هذا الشأن هو التنظيم الهندسي  
للبلدية .

( القضية رقم ١٢٦ سنة ٤ في الهيئة السابقة ) .

٤٦٥

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - ميعاد السنين يوما . بدؤه . من النعم  
أو الإعلان أو العلم الحقيقي .

ب - مصلحة في الدعوى . طعن الاتحاد النسائي  
في قرار إداري استند في ترك المدعية في التصيين إلى عدم  
ملاءمة تمثيلها لأوثقها . توافر المصلحة .

ج - قرار إداري . مناسبة إصداره . ترخيص  
الهيئة الإدارية . شرطه .

د - وظائف عامة . قصر بعضها على الرجال دون  
النساء . يدخل في مناسبة إصدار الأمر الإداري .  
لا مقرب من المحكمة . شرطه .

### المبادئ القانونية

١ - ميعاد رفع الدعوى طبقاً للمادة  
١٢ من قانون مجلس الدولة هو ستون يوماً  
من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب  
الشأن به وقد استقر قضاء هذه المحكمة على  
أنه في حالة عدم نشر القرار أو عدم إعلانه  
فلا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ العلم بقرار وأن  
المعول عليه في ذلك هو العلم اليقيني لا الظني  
ولا المفترض .

٢ - إن الاتحاد النسائي جمعية تقوم  
على الدفاع عن حقوق المرأة الاجتماعية

المحديدية أو السيارات العامة عمل تجاري  
بطبيعته طبقاً لأحكام المادة الثانية من القانون  
التجاري كما أن ممارسة هذا العمل تجعل القائم  
به في نظر القانون تاجراً وتضفي على المحلات  
التي يباشر فيها نشاطه هذا صفة المحل التجاري  
ومن ثم يجوز للمجالس البلدية والقروية فرض  
الرسوم على هذه المحلات باعتبارها محلات  
تجارية عملاً بنص المادة ٢٣ من القانون  
رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس  
البلدية والقروية .

( القضية رقم ٧٣٨ سنة ٥ في الهيئة السابقة ) .

٤٦٤

١٨ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - زوائد التنظيم . أملاك خاصة . حق الشفعة  
فيها .

ب - زوائد التنظيم . وعد بالبيع فيها . إعادتها  
إلى خط التنظيم . عدم اتفاق ذلك مع الخط . حاله  
فرض المنازعات الخاصة . خروجه عن وظيفة البلدية .

### المبادئ القانونية

١ - إذا كان إنشاء خط التنظيم قد  
تخلف عنه القطعة موضوع النزاع فإنها تصبح  
من الأملاك الخاصة التي يصح التصرف فيها  
ويكون للمالك المجاور لها حق الشفعة العادي  
المقرر في القانون المدني للجار الملاصق .

٢ - القرار الصادر من وزير الشؤون  
البلدية بإلغاء زوائد التنظيم لغرض المنازعة  
والتنازع بشأنها يبد أن صدر لمصلحة أحد  
المتنازعين وعد بالبيع وكان في إعادتها

لهذه المحكمة أية رقابة على المناسبات التي تحصل  
الإدارة على تقدير الملائمة أو عدم الملائمة  
في إصدار قرارها أو على الاعتبارات التي  
تراعها في ذلك إلا إذا قام الدليل المقنع على  
أن هذه الاعتبارات تنطوي في ذاتها على  
إساءة استعمال السلطة.

٤ — قصر بعض الوظائف كوظائف  
مجلس الدولة أو النيابة أو القضاء على الرجال  
دون النساء لا يعدو هو الآخر أن يكون  
وذاً لمناسبات التعيين في هذه الوظائف تراعى  
فيه الإدارة بمقتضى سلطتها التقديرية شئ  
الاعتبارات من أحوال الوظيفة وملابسها  
وظروف البيئة وأوضاع العرف والتقاليد  
دون أن يكون في ذلك لاحظ من قيمة المرأة  
ولا نيل من كرامتها ولا غرض من مستواها  
الأدبي أو الثقافي، ولا غرض لنبوغها وتفوقها  
ولا لإجحاف بها، وإنما هو مجرد تغيير الإدارة  
في مجال تترخص فيه للملائمة التعيين في وظيفة  
بذاتها بحسب ظروف الحال وملابسها كما  
قدرتها هي. وليس في ذلك إخلال بمبدأ  
المساواة قانوناً — ومن ثم فلا معقب لهذه  
المحكمة على تقديرها ما دام خلا من إساءة  
استعمال السلطة.

( الفضية رقم ٣٣ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية  
حضرات الأساتذة السيد علي السيد وكيل المجلس وحيد  
إبراهيم سمري وسيد علي الدماوي والسيد إبراهيم  
الديواني ومحمد ذكي الشفارين ) .

والسياسة وإذا كان القرار المطعون فيه قد  
استند في ترك المدعية في التعيين في وظائف  
مجلس الدولة الفنية إلى عدم ملائمة تمييزها  
بسبب أنوثتها فإنه يكون للاتحاد ولا شك  
مصلحة محققة في التدخل دفاعاً عن مبادئه  
وقياماً على أداء رسالته .

٣ — لا جدال في أنه في غير الأحوال  
التي تقيد فيها سلطة الإدارة التقديرية بنص  
في قانون أو لائحة أو بمقتضى قاعدة تنظيمية  
عامة التزمها يصبح التقدير من إطلاقات  
الجهة الإدارية تترخص فيه بمحض اختيارها  
فتستقبل بوزن مناسبات قرارها وبمقتضى  
ملائمة أو عدم ملائمة إصداره بما لا معقب  
عليها في هذا الشأن من محكمة القضاء الإداري  
ما دام لم يثبت أن قرارها ينطوي على إساءة  
استعمال السلطة .

أما ما يذهب إليه الدفاع عن المدعية من  
أن التقدير للملائمة يجب أن يقوم على أسباب  
معقولة وأن هذه الأسباب تخضع لرقابة  
المحكمة حتى تثبت أن جهة الإدارة تجاوزت  
حدود السلطة التقديرية المخولة لها، فإنه يتنافى  
مع حرية الإدارة في مباشرة سلطتها التقديرية  
ويهدم استقلالها في تقدير مناسبات الأمر  
الإداري وملائمة إصداره وهو أمر تأباه  
قواعد القانون الإداري التي استقرت على  
أنه لا وسيلة للتحقيق على هذه السلطة  
إلا بسبب إساءة استعمال السلطة وأنه ليس



٤٦٦

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - أملاك الدولة الخاصة - التصرف فيها - تطبيق القواعد المدنية - الإجراءات والأوامر السابقة عليه كوضع شروط البيع - تحرير قرارات إدارية - الطعن عليها - اختصاص

ب - ميعاد الستين يوما - نظم - استعراذ المكاتب بشأنه - بقاء الميعاد مفتوحا

ج - حرية دبلية - إقامة الشعائر الدينية - كفلها الدستور

### المبادئ القانونية

١ - يجب التفرقة بين التصرف في أملاك الدولة الخاصة والمراحل التي تسبق هذا التصرف ففيها يتعلق بالتصرف ذاته تستوى الحكومة بالأفراد في تطبيق القواعد المدنية ، أما ما يسبق التصرف من الإجراءات التي تتخذها الحكومة والأوامر التي تصدرها كوضع شروط البيع فكل هذه القرارات إنما تصدرها السلطة الإدارية بما لها من الولاية العامة والعلن فيها تختص به هذه المحكمة ولاشك في أن قرار رفض الترخيص ببناء كنيسة لمخالفته لشروط البيع هو قرار متفرغ عن هذه الشروط ومؤسس عليها فتختص بنظره محكمة القضاء الإداري ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس سليم من القانون ويتعين رفضه .

٢ - الدفع بعدم القبول لأن قرار وزارة الداخلية برفض الترخيص صدر في ١٧ من أكتوبر ١٩٤٦ وقد علم به المدعى في

٣١ منه وتظلم منه وكان يتعين عليه رفع دعواه خلال ستين يوما من تاريخ نفاذ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة أي في ميعاد نهائيه ٢ من أبريل ١٩٤٩ وقد رفعت الدعوى بإيداع صحيفة في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٠ أي بعد فوات الميعاد - هذا الدفع غير صائب إذ ثبت من الاطلاع على ملف المادة المقدم من الحكومة أن المدعى بعد أن تقدم بتظلمه من القرار المطعون فيه أعقبه بعدة شكاوى متتالية وقد تبودلت المكاتب بينه وبين الحكومة ومحافظة القنال والمستفاد من تبادل هذه المكاتب أنه حتى تاريخ رفع الدعوى لم تكن الوزارة قد أصدرت قرارها في التظلم وأنها كانت تنتظر رأي مصلحة الأملاك التي لم تكن قد أبدت رأيا ومن ثم تكون الدعوى قد رفعت في الميعاد ويكون الدفع في غير محله فيتعين لذلك رفضه .

٣ - إن إقامة الشعائر الدينية لكل الطوائف قد كفلها الدستور في حدود القوانين والمادات المرعية .

### الحكم

عن الدفع بعدم الاختصاص :

١ - من حيث إن الحكومة دفعت بعدم الاختصاص لأن النزاع في هذه الدعوى يدور حول احترام القيود الواردة بمقتضى البيع الذي تم بين مصلحة الأملاك والجمعية الخيرية القبطية وقرار المصلحة المطعون فيه ليس قراراً إدارياً

وقد تبودلت المكاتبات بينه وبين الحكومة وحفاظة القتال والمستفاد من تبادل هذه المكاتبات أنه حتى تاريخ رفع الدعوى لم تكن الوزارة قد أصدرت قرارها في التظلم وأنها كانت تنتظر رأى مصلحة الأملاك التي لم تكن قد أبدت رأياً ومن ثم تكون الدعوى قد رفعت في الميعاد ويكون الدفع في غير محله فيتمين لذلك رفضه .

### عن الموضوع :

د من حيث إن المدعى يتنحى على القرار المطعون فيه أنه خالف القانون لأن حرية إقامة الشعائر الدينية قد كفلها الدستور كما أن تمسك الإدارة بضرورة موافقة الجيران على بناء الكنيسة أمر لا يقره القانون وهو مشوب بسوء استعمال السلطة .

د ومن حيث إنه استبان من الاطلاع على الأوراق وملف المادة أن الجمعية بعد أن اشترت قطعة الأرض من مصلحة الأملاك بمقدار مسجل في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٦ تقدمت بطلب إقامة كنيسة عليها وقد طلبت وزارة الداخلية من محافظة القتال في ٢٧ يونيو ١٩٤٦ إجراء التحريات اللازمة عن هذا الطلب فردت المحافظة بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بأنه لما كان قد ورد من مصلحة الأراضي المشتركة أن الاشتراطات الخاصة ببيع أراضي بور فواد لا تعبر للجمعية تخصيص أرضها إلا لإنشاء عمارة للإستغلال ونظراً لقلة عدد العائلات في بور فواد فأنها ترى الاكتفاء في الوقت الحاضر بالكنيستين الموجودتين ببور سعيد. وقد قررت الوزارة في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ رفض الترخيص للأسباب التي استندت عليها المحافظ . وفي أول مارس سنة ١٩٤٩ أرسل مندوب

وإنما هو إجراء مدني لا تختص محكمة القضاء الإداري بطلب إلغائه .

د ومن حيث إن هذا الدفع مردود بموجب التفرقة بين التصرف في أملاك الدولة الخاصة والمراحل التي تسبق هذا التصرف فلما يتعلق بالتصرف ذاته تستوى الحكومة بالأفراد في تطبيق القواعد المدنية ، أما ما يسبق التصرف من الإجراءات التي تتخذها الحكومة والأوامر التي تصدرها كوضع شروط البيع فكل هذه القرارات إنما تصدرها السلطة الإدارية بما لها من الولاية العامة والظن فيما تختص به هذه السلطة ولا شك في أن قرار رفض الترخيص ببناء الكنيسة مخالفته لشروط البيع هو قرار متفرع عن هذه الشروط ومؤسس عليها فتختص بنظره محكمة القضاء الإداري ومن ثم يكون الدفع على غير أساس سليم من القانون ويتعين رفضه .

### عن الدفع بعدم القبول :

د من حيث إن معنى هذا الدفع أن قرار وزارة الداخلية برفض الترخيص صدر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وقد علم به المدعى في ٣١ منه وتظلم منه وكان يتعين عليه رفع دعواه في خلال ستين يوماً من تاريخ نفاذ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة أي في ميعاد انتهت في ٢ أبريل سنة ١٩٤٩ وقد رفعت الدعوى بأيداع صحيفة في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٠ أي بعد فوات الميعاد ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد .

د ومن حيث إن هذا الدفع غير صائب إذ ثبت من الاطلاع على ملف المادة المتقدم من الحكومة أن المدعى بعد أن تقدم بطلبه من القرار المطعون فيه أعقبه بعدة شكاوى متتالية

المبيعة وهو في الوقت ذاته إقرار منها بأن الملاك المجاورين هم أصحاب الشأن فيما لو عايف المدعى الشروط فلا حق لها بمدة في ذلك الاعتراض .

« ومن حيث إن جميع الملاك هذا واحداً قد وافقوا على بنساء الكنيسة وظاهر من اعتراض هذا المالك أنه غير جاد فهو لم يبين السبب الذي من أجله يعترض على طلب الجمعية ولا يمكن أن يقول إن ذلك يعرض بمصلحته فهذا قول مبهم فامض لا يعتد به .

« ومن حيث إنه ليس في التعليقات نص يمكن إتخاذ تكتة لمنع بناء الكنيسة بسبب قلة عدد أفراد الطائفة إذ لا تتضمن التعليقات حداً أدنى لعدد الأفراد الذين يحق لهم طلب إقامة كنيسة ومن ثم يكون تعال الإدارة بهذا السبب لا سند له من القانون .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون قرار رفض الترخيص في إلغاء الكنيسة قد بني على أساس غير سليم من القانون ويعين لذلك إلغائه .

« ومن حيث إنه عن طلب الترميم فإن المحكمة لا ترى محلاً للحكم به لانقضاء سوء النية من جانب المدعي عليها ولأن المحكمة لم تبين الضرر الذي ترتب على القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين رفض هذا الطلب .

( الفضية رقم ٢٦٩ سنة ٤ ق وثلاثة وعضوية حضرات الأساتذة عبد الرزاق السهوي رئيس المجلس ومحمد عبد السلام وعبد الرحمن الجبري وبدوى حوده وكامل بطرس المصري المستشارين ) .

الحكومة لدى مصلحة الأملاك المشتركة كتاباً إلى مندوب مجلس إدارة مدينة بورفؤاد يتضمن فتوى قسم الرأي ولم ير هذا القسم ما يحول دون الترخيص للجمعية في إقامة الكنيسة وقد أخطرت مصلحة الأملاك المشتركة بحفظ القرار في ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٩ بأن الموضوع عرض على مجلس إدارة المدينة بجلسته المنعقدة في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ ورأى إخطار الجمعية بأن يرخص لها في بنساء الكنيسة على أن تراعى جميع الشروط الواردة بدفتر المشارطات مع تقديم رسومات وإقرار موقع عليه من جميع الملاك المجاورين بالموافقة على بنساء الكنيسة . وقد تقدمت الجمعية بإفراد موقع عليه من جميع الملاك المجاورين هذا من يدهي و أرسلت إرنست اشتاين . فقد أرسل كتاباً في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٦ يتضمن عدم موافقته وتوقفت الوزارة عن استصدار مرسوم ملكي بالترخيص في إقامة الكنيسة .

« ومن حيث إنه يخلص من البيان السابق ذكره أن القرار برفض الترخيص استند إلى سببين ( الأول ) أن مصلحة الأملاك البائسة اشترطت أن يقام على الأرض المبيعة بنساء للسكنى ( والثاني ) قلة عدد أفراد الطائفة القبطية بمدينة بورفؤاد وعدم موافقة أحد الملاك على إقامة الكنيسة .

« ومن حيث إن إقامة الشعائر الدينية لكل الطوائف قد كفلها الدستور في حدود القوانين والمعادات المرعية .

« ومن حيث إن مصلحة الأملاك المشتركة قد وافقت على بناء الكنيسة بشرط موافقة الجيران ، ويعد هذا تنازلاً منها عن الشرط الخاص بوجود بناء منزل للسكنى على الأرض

٤٦٧

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - (١) قسم التعرّيج بمجلس الدولة . اختصاصه مطلق . فيما عدا الراسم الفردية .

ب - قسم التعرّيج بمجلس الدولة . اختصاصه دون غيره بمسألة التفريمات .

ج - قانون مجلس الدولة . المادة ٢٥ منه . كفالة عملية لتنفيذ المادة ٣٧ من الدستور . عدم تعارضها معه .

د - قسم التعرّيج بمجلس الدولة . عرض اللوائح والقرارات التنفيذية عليه . إجراء جوهرى . مخالفته . بطلان .

هـ - ضرورة . تمييزها . مخالفة النص بمرس اللوائح والقرارات على قسم التعرّيج . وفاة المحكمة .

و - مادة ٣٧ من الدستور . كلة القوانين التى وردت بها . مقصود بها القوانين بمعناها الحقيقى .

ز - أثر رجعى . مناه . قرار إدارى . سرهانه على عهده أبرمت ليله . تضمنه معنى الأمر الرجعى . عدم جوازها فى القرارات الإدارية .

ح - بورصة العقود . أخذ رأى لجنة البورصة فى تشكيل لجنة الاستئناف . إجراء جوهرى . مخالفة . بطلان .

ط - مصلحة فى الدعوى . تمسك تاجر القطن . بطلان تشكيل لجنة الاستئناف . توافر المصلحة .

## المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة فى بيان اختصاص قسم التشريع بالمجلس قد ورد مطلقاً معنى الوجوب ، إلا ما استثناء من المراسيم التى تتعلق بمحالات فردية .

(١) يمثل المبادئ السبعة الأولى حكمت هذه الدائرة فى القضية رقم ٤٨٩ لسنة ٤ القضائية بالجلسة ذاتها ويمثل البدأين ٨ و ٩ حكمت فى القضية رقم ٥٨٦ لسنة ٤ القضائية بالجلسة ذاتها .

٢ - إن التعبير فى قانون مجلس الدولة بلفظ « يتولى » ، و « يختص » ، ليس المقصود منه مجرد توزيع الاختصاصات بين هيئات المجلس المختلفة . بل المقصود هو إعطاء هذه الهيئات وحدها دون غيرها ، الولاية والاختصاص فى جميع المسائل التى عدتها الخصوص .

٣ - إن المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة ليست إلا كفالة عملية لتنفيذ المادة ٣٧ من الدستور ، فهى ليست استحداثاً لحكم جديد . ومن ثم لا يصح القول بأنها أضافت على الدستور حكماً لا يجوز أن يكون ملزماً . ولما كان فى ذلك تعديل للدستور ، بل الصحيح أنها تؤكد حكم الدستور وتكفل نفاذه .

٤ - إن عرض اللوائح والقرارات التنفيذية على قسم التشريع ليس لإجراء واجباً فحسب ، بل هو أيضاً لإجراء جوهرى ، فيتمين القول بأن جزم الإخلال بهذا الإجراء الجوهري هو البطلان .

٥ - إن ما تأخذ به هذه المحكمة من بطلان اللوائح والقرارات التنفيذية التى لا تعرض على قسم التشريع ليس من شأنه أن يقيم أمام الإدارة صعباً لا تستطيع تذليلها ، أو يعرقل من سير التشريعات القرعية ، فإن الواقع من الأمر أن الكثير من هذه اللوائح والقرارات يعرض فعلاً على قسم التشريع . وما يسر عرضها جميعاً وجو

على عقود أبرمت في تاريخ سابق على تاريخ العمل به يتضمن معنى الأثر الرجعي، فالعقود تسرى في شأنها - سواء في ذلك ما تعلق بتكوينها أو بصحتها أو بتنفيذها أو بالآثار التي تترتب عليها - القوانين والقرارات التنظيمية النافذة وقت إبرامها . فإذا صدرت قوانين وقرارات جديدة فإنها لا تسرى إلا من وقت العمل بها على العقود التي تبرم من هذا الوقت . وتستبقى القوانين والقرارات القديمة سارية على العقود التي أبرمت قبل ذلك . وأي إخلال باستبقاء سريان القوانين والقرارات القديمة على هذا النحو (Survivance de la loi ancienne) يعتبر إعمالاً للقوانين والقرارات الجديدة بأثر رجعي . وهذا إن جاز في القوانين بنص خاص فيها ، فإنه لا يجوز في القرارات التنفيذية .

٨ - أخذ رأي لجنة البورصة في تشكيل لجنة الاستئناف هو - كما تراه المحكمة - إجراء جوهري يترتب على الإخلال به بالطلان .

٩ - للطاعن ، على خلاف ما تذهب إليه الحكومة ، مصلحة في التمسك بالطلان للإخلال بهذا الإجراء الجوهري لأنه من تجار القطن وصلته بـ لجنة الاستئناف صلة مستمرة وبهذه صفة تشكيلها على الوجه الذي عينه القانون حتى يطمئن للأحكام التي تصدرها .

إجراءات مبسطة في هذا القسم لإنجاز ما يعمل منها طابع الاستعجال في وقت مناسب . ثم إن ما تقتضيه الضرورة استثناء للملأساته خاصة كسرية لا يجوز إفشاؤها أو فرصة لا يستطاع نفوذها ، يخضع لحكم هذه الضرورة طبقاً للنظرية المعروفة ، على أن تقدر الضرورة بقدرها ، وعلى أن يخضع تقديرها لرقابة هذه المحكمة .

٦ - (١) إن المادة ٢٧ من الدستور ، إذ تنص على أنه لا تجري أحكام القوانين إلا على ما يقع تاريخ نفاذها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ، ما لم ينص على ذلك بنص خاص ، ولم تقصد كما ذكرت الحكومة في دفاعها أن يدخل في مدلول القوانين والقرارات الإدارية التنظيمية بل عن القوانين التي يقرها البرلمان . ويبدو هذا واضحاً إذا لوحظ أن المادة ٢٧ قد وردت بعد المادة ٢٥ وهذه تعرض للقوانين التي يقرها البرلمان ، فتتص على أنه لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك ، ثم تقتض المادة ٢٧ القيد الوارد على سريان القوانين التي قررها البرلمان وصدق عليها الملك . فتتص على عدم رجوعيتها إلا بنص خاص فيها .

٧ - إن سريان القرار المطعون فيه

(١) قانون مكس هذا الباب في القضية رقم ١١٧ لسنة ١ القضائية بجملة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

## الوقائع

أقام المدعى الدعوى بصحيفة أودعها  
سكرتيرة المحكمة في ٩ أغسطس سنة ١٩٥٠  
يطلب الحكم :

أولاً - ومن باب أصل بطلان القرار  
الوزاري المؤرخ ١٠ يونيو سنة ١٩٥٠ والمنشور  
في العدد ٥٧ مكرر من الوقائع الرسمية بكامل  
أجزائه وفي انصراف آثاره إلى العمليات التي  
تم قبتها قبل صدوره إلى العمليات اللاحقة على  
حد سواء .

ومن باب احتياطي بطلان القرار  
المذكور بكامل أجزائه وفي انصراف آثاره إلى  
العمليات التي تم قبتها قبل صدوره وإلى  
العمليات اللاحقة على حد سواء . ومن باب  
احتياطي بطلان القرار المذكور بكامل أجزائه  
وذلك في انصراف آثاره إلى العمليات التي تم  
قبتها قبل تاريخ صدوره .

ثانياً - بطلان قرار وزير المالية بتشكيل  
لجنة الاستئناف من إسماعيل بك ذكي محمد  
وآخرين وذلك لعدم أخذه رأي لجنة البورصة  
أولاً ، ولأن المصلحة العامة لم تكن رائدة في  
اختيار أعضاء هذه اللجنة .

وذلك مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات  
ومقابل أتعاب المحاماة .

وقال بياناً للدعوى إن المادة ٥٧ من  
اللائحة الداخلية تقسم الأقطان ببورصة البضاعة  
الحاضرة للأقطان وبذرة القطن ( بورصة مينا  
البصل ) تنص على ما يأتي :

« تشكل لجنة الاستئناف من خمسة أعضاء  
من بينهم الخبراء الثلاثة الرسميون المحلفون  
الذين يعينهم وزير المالية بعد أخذ رأي لجنة

بورصة مينا البصل وعضوان يعينان بالاقتراع  
بمعرفة رئيس لجنة البورصة من الكشف الشامل  
لائحي عشر اسماً المنصوص عليه في المادة ٤٦  
مكررة . »

وتنص المادة ١٤٠ من اللائحة سالفه الذكر  
على ما يأتي :

« تشكل لجنة الاستئناف من خمسة أعضاء  
من بينهم الخبراء الثلاثة الرسميون المحلفون الذين  
يعينهم وزير المالية بعد أخذ رأي لجنة بورصة  
مينا البصل وعضوان يعينان بالاقتراع بمعرفة  
رئيس لجنة البورصة من الكشف الشامل  
لائحي عشر اسماً المنصوص عليه في المادة ٣٩ . »

وقد أصدر وزير المالية في ١٠ يونيو  
سنة ١٩٥٠ قراراً تضمن أمرين :

الأول - عدم جواز تسليم القطن المعاد  
كبسه كبساً مائياً . والثاني - تعديل تشكيل  
لجنة الاستئناف في أعمال الجبيرة - تلك اللجنة  
التي نصت على تشكيلها المادتان سالفتا الذكر  
والجزء الأول من هذا القرار موضوع طعن  
مستقل من المدعى وآخرين .

أما الجزء الثاني فقد تعرضت له المادتان  
الثانية والثالثة من القرار المذكور حيث نصت  
المادة الثانية على ما يأتي :

تعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من  
اللائحة سالفه الذكر على ما يأتي :

ومادة ٤٧ فقرة أولى - تشكل لجنة الاستئناف  
من خمسة أعضاء من الخبراء الرسميين المحلفين  
يعينهم وزير المالية بعد أخذ رأي لجنة بورصة  
مينا البصل . »

ونصت المادة الثالثة من القرار على ما يأتي :  
تعديل الفقرة الأولى من المادة ١٤٠ من

اللائحة المشار إليها على الوجه الآتي :

١- تشكيل لجنة الاستئناف من خمسة أعضاء من الخبراء الرسميين الخلفين بعينهم وزير المالية بعد أخذ رأى لجنة بورصة مينا البصل .

وبين من هذا التعديل أن سلطة وزير المالية في اختيار أعضاء لجنة الاستئناف كانت مقصورة على ثلاثة فقط فأصبحت مطلقة وصار له الحق في اختيار الأعضاء الخمسة الذين تشكل منهم هذه اللجنة . وتدل الظروف والملايسات التي أحاطت بالقرار المطعون فيه أنه قد صدر تحقيقا لأغراض لا تمت للصالح العامة بسبب مما يجعله مشوبا بعيب إساءة استعمال السلطة . يضاف إلى ذلك أن نظرية الحق المكتسب كانت توجب النص على عدم سريان القرار المطعون فيه إلا بالنسبة إلى العمليات التي سبقت قيامه ولا تالية لأجل العمليات التي سبق قبدها فلا تغير ولا تعديل في النظم والأحكام التي نصت العمليات في ظلها والتي يجب أن تظل حاضرة لها منذ نشأتها إلى نهايتها يؤيد ذلك نص المادة ٢١ من اللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان فقد نصت في فقرتها الأخيرة على ما يأتي :

« ولا يجوز أن تتناول التغيرات التي تدخل على النص غير العمليات التي سبقت قيامها لأجل تالية لأجل العمليات التي سبق قبدها » فن أقدم على عملية في ظل نظام معين كسب حقا في أن تتم العملية في ظل هذا النظام . ولما كان القرار المطعون فيه قد تناول معاملات ثم قبدها قبل تاريخ صدوره فإنه يكون ماسا بالحقوق المكتسبة وبالتالي يكون باطلا بطلانا أصليا .

وأخيرا فقد نص هذا القرار في مادتيه ثمانية والثالثة على وجوب أخذ رأى لجنة البورصة مينا البصل في اختيار أعضاء لجنة

الاستئناف ولكن وزير المالية خالف هذا النص واختار أعضاء هذه اللجنة ومن بينهم اسماعيل زكي حمدون أخذ رأى لجنة البورصة . وقد باشرت لجنة الاستئناف عملها رغم قيام هذا العيب في تشكيلها وكان التحيز رائدا في عملها مما يدل على أن تعديل تشكيلها على الوجه المبين بالقرار كان يهدف إلى خدمة مصالح خاصة .

وفي ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ أودعت الحكومة مذكرة بدفاعها . وأحاطت في ذلك إلى دفاعها في قعتين روبري غوري والدماطي ضد وزارة المالية .

وبالرجوع إلى القضية الأولى تبين أن الحكومة قدمت مذكرة في خصوص موضوع تلك القضية الذي يختلف عن موضوع هذه الدعوى . أما القضية الأخرى فقد قدمت الحكومة فيها مذكرة حاصلها أولا : أن القرار المطعون فيه لا يس الحقوق المكتسبة ولا المراكز الثابتة . ذلك أنه لم يسبق في خلال العشر السنوات الماضية أن أعيد كبس القطن كبسا جديدا وبالتالي لم يحدث في تلك الفترة الطويلة السابقة على صدور القرار المطعون فيه أن سلم قطن معاد كبسه مائيا بتنفيذ الغليارة ولذا لا يصح قول المدعين إنهم كانوا يعولون عند إبرام العقود السابقة على القرار على تنفيذ هذه العقود بتسلم قطن معاد كبسه كبسا مائيا لأن هذا النوع من القطن لم يكن في أفق التعامل فليس بمركز قانوني ثابت أدخل به المطعون فيه .

ولقد نظمت المواد من ٣٦ إلى ٤٥ من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في بورصة البضاعة كيفية فض المنازعات التي يثيرها الخلاف بشأن صلاحية القطن للتسليم فنصت على إنشاء لجنة من الخبراء للفصل في هذه المنازعات ونظمت المواد من ٤٦ إلى ٥٠ إجراءات

بالصالح العام الذي يجب تغلبه على الصالح الخاص .  
وتفصيل ذلك أنه لو صح جدلاً إن القرار  
المطعون فيه يمس علاقات نشأت قبل صدوره  
فإن ذلك أمر مشروع جاز متى كان القرار  
يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ، لأن المصالح  
الخاصة لا تفضل على المصالح العامة .

ولقد لمست الحكومة إثر ارتفاع أسعار  
عقود القطن الآشوتى استحقاق شهرى يونيه  
وأغسطس اندفاع بعض التجار نحو جمع فضلات  
من هذا القطن ينقلونها من الاسكندرية إلى  
الحاج المنشرة في الريف ويعيدون كبسها كبساً  
مائياً بعد أن انتهى موسم العمل في هذه المكابس  
باتقضاء موسم الحليج ولعلاج هذه الحالة  
التي قد تسمى إلى سمعة القطن المصرى لأنها  
تتطوى على الغش رأت الحكومة منع تسلم القطن  
المعاد كبسها مائياً تنفيذاً لفيلاية أى قطن  
معد للتصدير وخاصة فإن مقدار هذا القطن  
لم يتجاوز ٢٦٠٠٠ قنطار ٠,٥ ٪ من جلة  
محصول هذا النوع من القطن الذى يبلغ خمسة  
ملايين ومائة ألف قنطار — ولا جناح على  
الحكومة إن هي قررت عدم صلاحية هذا القطن  
للتسليم لما يشوبه من مظنة الغش لأنها إنما تهدف  
بذلك إلى تحقيق مصلحة عامة ومثل هذا القرار  
يسرى على ماسبقه ومالحقه من تصرفات .

وأما — إن انطاف أثر التشريع على  
الماطى جائز بنص صريح في التشريع نفسه .  
وتفصيل ذلك أن المادة ٢٧ من الدستور  
تجيز سريان القانون على الماطى وذلك بنص  
صريح من القانون نفسه . وقد صيدر القرار  
المطعون فيه في ١٠ يونيه سنة ١٩٥٠ وتضمن  
نصاً يقضى بإسريانه على استحقاقات شهر يونيو  
وما بعده . فلو صح جدلاً أن القرار قد أتى  
بحكم جديد غير متعلق بالنظام العام فإنه يسرى

استئناف هذا الحكم كما يلى المادة ٥١  
الأحوال التي يرفض فيها القطن كله .

وخلصت الحكومة من ذلك إلى القول بأن  
قرار لجنة الخبراء الاستئنافى ذو قوة نهائية من  
الإثبات ولم يأت القرار المطعون فيه بتجديد  
إذ ينص على وجوب تقديم شهادة بأن القطن  
لم يسبق رفضه فإن القطن الذى يسبق رفضه بحكم  
نهائى من لجنة الخبراء لا يجوز تقديمه من جديد  
بعد صدور هذا الحكم . وحكمة هذا النص في  
القرار هي منع الاحتيال على أحكام اللائحة  
وشرف التعامل لأن من يقدم قطناً سبق رفضه  
لا يعرضه بهذا الوصف وإنما يخفيه طمعا في  
اختلاف وجهة النظر في شأن صلاحية أو عدم  
صلاحية القطن .

ثانياً — إن القرار المطعون فيه منغلح لحكم  
العرف التجارى ولحكم المواد ١١٠ و ١١١ و ١٦٠  
من اللائحة الداخلية لبورصة مينا البصل ذلك  
أن العرف قد جرى على عدم جواز تسلم عقد  
من ٢٥٠ قنطاراً معبأً من أكثر من عبرتين  
ولو كانت من رتبة واحدة وحكمة ذلك أن تعدد  
العبرتين يكثر من أعمال الخبث وتنفيد العقود  
كما أنه لا يحقق الانسجام في التيلة بين أجزاء كل  
٢٥٠ قنطاراً . ولهذا الانسجام أهميته لدى  
أصحاب المضارل لأنه أساس عمليق القول  
و الصباغة . وهذا الذى جرى به العرف من  
المادتين ١١ و ١٦٠ من اللائحة سابقة الذكر .

وخلصت الحكومة من ذلك إلى القول بأن  
القرار المطعون فيه إذ ينص على عدم صلاحية  
القطن المعاد كبسها مائياً للتسليم إنما يهدف  
إلى منع الاحتيال على العرف التجارى وعلى  
نص اللائحة .

ثالثاً — إن القرار المطعون فيه متعلق



البورصة. وهذا الرأي مردود بأن المشرع لم يكن في حاجة إلى وضع نص بهذا المعنى لأن النص في التشريع هو عدم الرجعية الملم إلا أن يكون تشريع البورصة من قبيل التشريع المتعلق بقواعد متصلة بالنظام العام فيكون بهذا الوصف سارياً على الماضي بغير حاجة إلى نص على أن هذا النص إنما يهدف إلى استثناء حالة التغيرات في مذكرات العقود من الأصل العام وهو الرجعي. وأما كان تأويل قصد المشرع من هذا النص فإنه يصدر مرسوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ الذي غول وزير المالية حق تعديل اللائحة بغير الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة ٢١ سالفة الذكر فإن وزير المالية يكون في حل من شرط عدم الرجعية المشار إليه في هذه المادة ويصبح ذاك في وضع قواعد اللائحة وتحديد مدى سريانها من حيث الزمان وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة أما دعوى إساءة استعمال السلطة فردودة بأن وظيفة الحاكم توجب عليه أن يستمع إلى شكاية التكاكين والاستجابة إلى ما هو جدير بالاستجابة من طلباتهم. وقد كان هذا شأن وزارة المالية في صدد القرار المطعون فيه كما كان هذا شأنها في قرارات سابقة أصدرتها لمصلحة فريق المدعين ومنهم المدعون وقد صدرت هذه القرارات بناء على طلبهم وبعد الاقتناع والاطمئنان إلى عدالة هذا الطلب.

وانتهت الحكومة إلى طلب رفض الدعوى مع إلزام المدعين بالمصروفات ومقابل إعقاب المخاماة.

وبعد وضع التقرير عين نظرهما جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ وفيها أحال المدعى على الدفاع الوارد في القضية رقم ٤٨١ سنة ٤ قضائية كما أحالت الحكومة على دفاعها الوارد في القضية سالفة الذكر وتداولت القضية في

على الماضي لإعمالا للنص الصريح. وليس ثمة فرق في هذا الصدد بين التشريع الذي يصدر عن السلطة التشريعية وبين اللائحة الصادرة بتفويض هذه السلطة. لأن كلا التشريع واللائحة من الناحية الموضوعية يتضمن قاعدة سلوك ولا يؤدي اختلاف الشكل إلى اختلاف الحكم. وإذا صح القول بأن البرلمان وحده هو صاحب الحق في تقرير الأثر الرجعي للتشريع فإنه إذ يفوض السلطة التنفيذية في إصدار تشريع إنما يفوضها كافة سلطاته في التشريع ومنها سلطة تقرير الأثر الرجعي. ولقد صدرت اللائحة العامة للبورصة بمرسوم عملاً بالتفويض المقرر في المواد ٧٢ وما بعدها من قانون التجارة كما صدرت اللائحة الداخلية بقرار من وزير المالية بمقتضى التفويض المقرر في المادة ٤٧ من اللائحة العامة.

وأخيراً صدر قرار وزير المالية المطعون فيه بناء على التفويض المخول له بمقتضى المرسوم الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩. وهناك سوابق عديدة لرجعية الأثر في التشريعات ولوائح البورصة مثال ذلك قرار وزير المالية بالاكتفاء بتقديم البائمين خطاب ضمان من أحد البنوك بدلاً من دفع الفروق وقراره الصادر بوضع حد أدنى لأسعار يوليو وأغسطس والمرسوم بقانون رقم ١٣١ الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ بتعديل شروط بيع القطن التي يتفق على تحديد أثمانها فيما بعد.

وقد استند المدعون إلى نص المادة ٢١ من اللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة التي تقضي بعدم جواز تعديل نص مذكرات العقود في غير العمليات التي ستجرى لأجل تأجيل لأجل العمليات التي ثبت قيدها. وذا في هذا النص ما يؤيد فكرة عدم رجعية آثار تشريع

القانونية تشترك مع الجهات القديمة التي ثبت لها اختصاص من قبل . وهي الوزارات التي كانت تعد اللوائح والقرارات . فلم يخص المشرع قسم التشريع دون الأقسام الفنية بالوزارات باختصاص الصياغة . ولا تخصيص إلا بمخصص العام يؤخذ على أحلافه . وصيغة النص صيغة مبينة . وليست صيغة أمرة ولا ناهية . وإنما هي تقول : يتولى . قسم التشريع اختصاص الصياغة . وكان هذا هو فهم المشرعين على ما هو ظاهر من الأحوال التحضيرية . فأتت الوزارة صاحبة الشأن عرضه على قسم التشريع عرضته وما لم تعرضه لا يكون باطلا لعدم العرض ، وكما أن الفتوى طلبها اختياري . كذلك تقديم اللائحة أو القرار لقسم التشريع لصياغته هو أيضا اختياري . أما إذا كان القرار باطلا لسبب آخر . فحكمه القضاء الإداري رغبة عليه وتستطيع المحكمة بإلغائه . ويجوز في هذه الحالة وحدها إبطال القرار من ناحية الشكل إذا لم يكن قد عرض على قسم التشريع . ولكن مادام القرار صحيحا من ناحية الموضوع فقد تبين أنه لم يقع أي ضرر من جراء عدم عرضه على هذا القسم والبطلان إنما يقوم على الضرر ولما كان الضرر في هذه الحالة منتفيا . فلا يصح الحكم بالبطلان .

ومن حيث إن الفصل في هذا الوجه يقتضى استعراض ما يتعلق به من نصوص قانون مجلس الدولة وما أقرت به هذه النصوص من أحوال تحضيرية . حتى تبين لفكرة من كل ذلك هل قصد المشرع أن يجعل عرض اللوائح والقرارات التنفيذية على قسم التشريع أمراً واجبا ، فإذا تكشف للحكمة وجه الوجوب تعين النظر فيما يترتب على هذا الوجوب من جزاء .

الجلسات إلى أن نظرت بجملة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ حيث صمم الطرفان على طلباتها فقررت المحكمة النطق بالحكم إلى جلسة اليوم ورخصت للحكومة في تقديم مذكرة تكميلية في الأسبوعين الأولين والسدس الرد في الأسبوعين التاليين .

### المحكمة

( أولا ) عن بطلان قرار وزير المالية الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٠ لعدم عرضه على قسم التشريع :

ومن حيث إن المدهى يتمسك ببطلان القرار المطعون فيه بحجة أنه لم يعرض على قسم التشريع مجلس الدولة . ويستند في ذلك إلى أن المادة ٣٥ من قانون المجلس قد أوجبت عرض جميع اللوائح والقرارات التنفيذية على قسم التشريع ليتولى صياغتها فيكون القانون قد وضع بذلك شرطا شكليا لصحة هذه اللوائح والقرارات . ولم يضع هذا الشرط عبثا . بل أراد به أن يجنب اللوائح الإدارية مواطن الخطأ . ومن ثم فإن عدم استيفاء هذا الشرط يكون جزاؤه البطلان وهذا المبدأ قضت محكمة القضاء الإداري في قضية سابقة .

ومن حيث إن الحكومة تطلب رفض هذا الوجه من وجوه الطعن وتذهب إلى أن عدم عرض القرار المطعون فيه على قسم التشريع بمجلس الدولة لا يوجب بطلانه وتستند في ذلك إلى أن المشرع لم ينص على البطلان كجزاء على عدم العرض . ولا بطلان إلا بنص بل إن المشرع لم يقل بوجوب العرض أصلا وإنما اقتصر على إنشاء قسم التشريع بمجلس الدولة كجهة جديدة ذات اختصاص في الصياغة

ذاته ، فقل هذا في المادة ٣٦ عندما فرق بين  
د مشروعات القوانين والمراسيم والوائح  
والقرارات التنفيذية التي يتولى قسم التشريع  
صياغتها ، فأطلق العبارة في شأنها فوجب عرضها  
جميعاً على هذه الجمعية ، وبين مشروعات  
القوانين التي يرى رئيس أحد مجلسي البرلمان  
إحالتها إليها فصرح في النص بالألا يعرض من  
المشروعات إلا ما يرى أحد الرئيسين عرضه ،  
وفعل هذا أيضاً في المادة ٣٧ إذ قرر اختصاص  
الجمعية العمومية لمجلس الدولة « بإبداء الرأي  
سبياً في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية  
التي تعال إليها بسبب أهميتها من رئيس مجلس  
الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس  
أحد مجلسي البرلمان أو من رئيس مجلس الدولة ،  
وفعل هذا أيضاً في المادة ٣٩ ، إذ قرر  
اختصاص إدارة الرأي بإبداء رأيها وفي المسائل  
التي يطلب الرأي فيها من رئاسة مجلس الوزراء  
والوزارات والمصالح المختلفة ، وفعل هذا أخيراً  
في المادة ٣٣ ساقفة الذكر ، إذ قرر اختصاص  
قسم الرأي بجمعها بإبداء الرأي في المسائل التي  
تعال إليها بسبب أهميتها من رئيس مجلس  
الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس  
مجلس الدولة أو التي يرى أحد مستشاري قسم  
الرأي عرضها عليه ويكون رأيه في ذلك سبباً .  
ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن التعبير  
في قانون مجلس الدولة بلفظي « يشوئ »  
« يختص » ليس المقصود منه مجرد توزيع  
الاختصاصات بين هيئات المجلس المختلفة بل  
المقصود هو إعطاء هذه الهيئات ، وحدها دون  
غيرها ، الولاية والاختصاص في جميع المسائل  
التي حددتها النصوص .

ومن حيث إنه مما يؤكد هذا النظر  
ما ورد في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون

ومن حيث إن الفقرة الثانية من المادة ٣٥  
من قانون مجلس الدولة ، وهي في صدد تعداد  
ما يختص به قسم التشريع بالمجلس ، تنص على  
أن هذا القسم يتولى كذلك صياغة المراسيم عدا  
ما يتعلق منها بمحالات فردية وصياغة اللوائح  
والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم ،

ومن حيث إن هذا النص قد ورد مطلقاً في  
معنى العموم وفي معنى الوجوب ، إلا ما استثناء  
من المرسوم التي تتعلق بمحالات فردية .

ورد مطلقاً في معنى العموم ، فهو لم يميز بين  
طائفة وأخرى من المراسيم التنظيمية واللوائح  
والقرارات التنفيذية ، بل جعلها جميعاً مما يعرض  
على قسم التشريع .

وردد مطلقاً في معنى الوجوب ، لجعل ولاية  
القسم تتناول إلزاماً صياغة هذه المراسيم والوائح  
والقرارات . وإذا أثبت النص ولاية هيئة في  
عمل معين تعين ألا يتم هذا العمل إلا عن طريق  
هذه الولاية .

ومن حيث إنه مما يزيد هذا النظر وضوحاً  
أن المشرع في المادة ٣٣ من قانون مجلس  
الدولة حدد ما يختص به قسم الرأي بجمعها على  
النحو الذي حدد به اختصاص قسم التشريع ولم  
يزد في التصدير لهذا الاختصاص على أن قال  
ويبدأ قسم الرأي بجمعها رأيه في المسائل الآتية ،  
وهي عبارة لا تريد في معنى الوجوب عن العبارة  
التي صدر بها اختصاص قسم التشريع ، ومع ذلك  
فالإجماع منعقد على وجوب عرض المسائل  
المذكورة في النص على قسم الرأي بجمعها .

ومن حيث إنه يتضح من استعراض  
نصوص قانون مجلس الدولة أن المشرع لم يرد  
أن يخص مسائل دون أخرى بالعرض على هيئة  
من هيئاته إلا وهو بصرح بذلك في النص

تجنب هذا الاصطدام . فإذا لم تتجنبه وتعارض تشريعها الفرعى مع التشريعات الرئيسية ، كان لزاما على مجلس الدولة فى محكمته الإدارية أن يزيل هذا التعارض بإلغاء ما تعارض من تشريع الإدارة مع تشريع البرلمان أو مع أحكام الدستور .

ومن حيث إن المناقشات البرلمانية التى دارت فى خصوص المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة لا تقل عما تقدم ذكره فى دلالتها القاطعة على معنى وجوب عرض اللوائح والقرارات التنفيذية على قسم التشريع ، فقد كان مجلس النواب يناقش النص على أساس هذا الوجوب، حتى أن وزير العدل كان يعارض فى أن للقرارات التنفيذية حكم اللوائح فى هذا الصدد خشية ضياع الوقت لأن القرارات التنفيذية طابها السرعة وقد أعطى القانون للوزير المختص حق إصدارها، كما أن الحال لا تستدعى إرساها إلى قسم التشريع حتى لا تمطل أسابيع . . . أما اللوائح فلا مهمتها ولا أنها ملتبسة بالقوانين ومشملة على أحكام القوانين منفذة لأحكام القوانين فبذلك يجب أن تعرض على قسم التشريع . .

ولكن مجلس النواب لم يأخذ برأى وزير العدل فى التمييز بين القرارات التنفيذية واللوائح بل أقر اقتراحاً أوجب عرض الطائفتين جميعاً على قسم التشريع .

ومن حيث إنه يخلص من كل ذلك أن اللوائح والقرارات التنفيذية وما يدخل عليها من تعديلات يجب عرضها كلها على قسم التشريع بمجلس الدولة ليتولى صياغتها القانونية ، ويتمين الآن النظر فى الجزاء الذى يترتب على هذا الوجوب .

الخاص بإنشاء مجلس الدولة الذى صدر فى ٧ من أغسطس سنة ١٩٤٦ تعليقا على المادتين ١٠ و ١١ من هذا المشروع ، وهما المادتان اللتان تقابلان المادة ٣٥ من القانون الحالى وتطابقهما فى الحكم ؛ فقد جاءت عبارات هذه المذكرة قاطعة فى وجوب عرض اللوائح والقرارات التنفيذية على قسم التشريع ؛ وكاشفة للحكمة التى توخاها المشرع من ذلك إذ تقول المذكرة ما يأتى — والمادتان ١٠ و ١١ تتناولان اختصاص قسم التشريع ، ولعل أم ما يستحق النظر فى هذا الاختصاص هو العمل على أن يكفل للتشريع الدقة وحسن الصياغة وكال التسيق . . . وتنص المادة الحادية عشرة على أن قسم التشريع يختص بإعداد المراسم إلا ما كان منها متعلقاً بمحالات فردية ، وكذلك اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسم ذلك أنها ليست سوى تشريعات فرعية منتظمة أو منفذة لتشريع رئيسى ، فوجب عرضها على قسم التشريع حتى يضمن عدم تضادها مع التشريعات الرئيسية التى تصدر منتظمة أو منفذة لها . .

ومن حيث إنه يبين من هذه العبارات أن المشرع قد قصد إلّا وجوب عرض اللوائح والقرارات التنفيذية كافة على قسم التشريع لحكمة ظاهرة، هى أن يجعل مجلس الدولة رقابة على الإدارة وهى تمارس اختصاصها الاستثنائى فى التشريع . فالإدارة بحسب الدستور لا تملك التشريع إلا فى حدود مرسومة وفى نطاق حدود ويجب فوق ذلك أن تلتزم فى تشريعها ألا تصطدم بأحكام الدستور أو بنصوص القوانين التى أقرها البرلمان . ومجلس الدولة فى هيئته ، وقسم التشريع والجمعية العمومية لقسمة رأى والتشريع ، هو الذى يبنى الإدارة إلى

خطير لا يجوز التأويل فيه ، وقد حرص المشرع على توفير هذا الضمان لشرعيته الرئيسية حتى يكفل لها الاحترام الواجب ، فلا يتسببها تشريع فرعي أو يتضمن إعفاء من تنفيذها أو تعطيلها أو تعديلا فيها ، ويكون ذلك لا عن طريق العلاج وحده بتولاه محكمة القضاء الإداري ، بل أيضاً عن طريق الوقاية بتزايها قسم التشريع . وأراد المشرع بهذا الضمان أن يؤكد حكم المادة ٣٧ من الدستور وأن يكفل لهذا الحكم تطبيقه العملي .

د ومن حيث إنه يبين من ذلك أن المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة ليست إلا كفالة عملية لتنفيذ المادة ٣٧ من الدستور ، فهي ليست استحداثاً لحكم جديد ، ومن ثم لا يصح القول بأنها أضافت على الدستور حكماً لا يجوز أن يكون ملوماً ، ولذا كان في ذلك تعديل للدستور بل الصحيح أنها تؤكد حكم الدستور وتكمله نفاذه .

د ومن حيث إنه يخلص عما تقدم أن عرض اللوائح والقرارات التنفيذية على قسم التشريع ليس لحسب إجراء واجباً ، بل أيضاً لإجراء جوهرى . فيتعين القول بأن جزاء الإخلال بهذا الإجراء الجوهري هو البطلان .

د ومن حيث إن ما تأخذ به هذه المحكمة من بطلان اللوائح والقرارات التنفيذية التي لا تعرض على قسم التشريع ليس من شأنه أن يقيم أمام الإدارة صعباً لا تستطيع تذليلها أو يعرقل من سير التشريعات الفرعية ، فإن الواقع من الأمر أن الكثير من هذه اللوائح والقرارات يعرض فعلاً على قسم التشريع . وما يسر عرضها جميعاً وجود إجراءات مبسطة في هذا القسم لإنجاز ما يعمل منها طابع الاستعجال في وقت مناسب . ثم إن ما تقضي الضرورة استثنائه

د ومن حيث إن عرض اللوائح والقرارات التنفيذية على قسم التشريع لا يمدو أن يكون أمراً متعلقاً بالاختصاص أو بالشكل ، وهو على كل حال إجراء واجب يحتمه القانون .

د ومن حيث إنه لم يرد نص صريح في الجزء الذى يترتب على الإخلال بهذا الإجراء الواجب وفيها إذا كان الجزاء هو البطلان .

د ومن حيث إن القول بأن البطلان لا يكون إلا بنص قد أصبح قولاً مهجوراً ، ولم يمد هو الرأى المعمول به ، وبخاصة في دائرة القانون العام .

د ومن حيث إنه منذ سكوت المشرع عن الجزء الذى يترتب على مخالفة إجراء واجب يتعين استخلاص هذا الجزء من روح التشريع ومن المحكمة التي توخاها المشرع في جملة الإجراء واجباً . فإذا تبين أن هذه المحكمة من شأنها أن تحمل الإجراء جوهرياً ، وجب أن يكون الجزاء على الإخلال بهذا الإجراء الجوهري هو البطلان .

د ومن حيث إن المحكمة التي توخاها المشرع في إعجاب عرض اللوائح والقرارات التنفيذية على قسم التشريع واضحة كل الوضوح في المذكرة الإيضاحية التي سلفت الإشارة إليها ، فهذه اللوائح والقرارات التنفيذية كما تقول المذكرة ، ليست سوى تشريعات فرعية منظمة أو منفذة للتشريع رئيسي ، فيجب عرضها على قسم التشريع حتى يضمن عدم تصادمها مع التشريعات الرئيسية التي تصدر منظمة أو منفذة لها .

د ومن حيث إن تقرير المحكمة على هذا النحو لا يدع مجالاً للشك في أن العرض إجراء جوهرى ، فبأن أن تكون التشريعات الفرعية غير متعارضة مع التشريعات الرئيسية أمر

من الدستور يجب أن يكون التشريع ذا أثر رجعي إذا ورد نص خاص بذلك وقد ورد هذا النص في القرار المطعون فيه ، ولا فرق في هذا الصدد بين تشريع برلماني وقرار يصدر بتفويض من تشريع برلماني ، والبرلمان إذا فوض السلطة التنفيذية في إصدار تشريع يكون بذلك قد غرخوا كل سلطاته في التشريع ومنها سلطة تقرير الأثر الرجعي ويصدق هذا بنوع خاص في الواقع التي تصدر بتفويض من المشرع متضمنة جميع أحكام الموضوع كلية وتفصيلية فإنها تكون بمثابة القانون ذاته ولا تكون بمثابة اللائحة المفصلة لأحكام القانون. وهذا هو شأن اللائحة العامة لبورصة ميناء البصل فقد صدرت بمرسوم عملا بالتفويض المقرر في المواد ٧٢ وما بعدها من قانون التجارة ، ثم صدرت اللائحة الداخلية بقرار من وزير المالية بناء على التفويض المقرر في المادة ٤٧ من اللائحة العامة ثم صدر قرار وزير المالية المطعون فيه بناء على التفويض المعلن له بمقتضى المرسوم الصادر في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ ، وكأها تفويضات تحول حق إصدار أحكام كلية . فيكون شأنها شأن التشريع الصادر من البرلمان من حيث جواز النص فيها على رجعية القانون . وإذا كانت اللائحة العامة لبورصة ميناء البصل قد نصت في المادة ٢١ على أن التغيرات التي تدخل على نص مذكرات العقود لا يكون لها أثر رجعي فلما أرادت بذلك استثناء هذه الحالة دون غيرها في جواز النص على الرجعية ، على أن مرسوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ الذي غرخوا وزير المالية سلطة تعديل اللائحة بغير الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة ٢١ سالف الذكر قد أحل وزير المالية حتى من هذا الاستثناء ، وأصبح يحق له أن يضع قواعد اللائحة ويحدد مدى

للملاسات خاصة ، كسرية لا يجوز إشاؤها أو  
فرصة لا استطاع تفويتها ، يخضع لحكم هذه  
الضرورة طبقاً للنظرية المعروفة ، على أن تقدر  
الضرورة بقدرها ، وهى أن يخضع تقديرها  
لرقابة هذه المحكمة .

« ومن حيث إن هذا المبدأ الذي تقرره المحكمة في هذه القضية قد جرى به قضاء سابق لها ، وألفت به الجمعية العمومية لمجلس الدولة .

« ومن حيث إن القرار المطعون فيه الصادر من وزير المالية في ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٠ لم يعرض على قسم التشريع ، ولم تثبت الحكومة أن هناك ضرورة اقتضت عدم عرضه على هذا القسم ، فينتج الحكم بطلانه . »

(ثانياً) عن الأمر الجمعي في قرار وزير المالية الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٠ :

ومن حيث إن المدعى ينشئ فوق ذلك على قرار وزير المالية المطعون فيه - بفرض التسليم جدلا باتفاقا وجوب عرضه على قسم التشريع - مخالفته للستور لصدوره مرتد الاثر إلى الماضي، فقد صدر في ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٠ ونص فيه مع ذلك على أن أحكام المادة ٥٥ مكررة الواردة به تسري على استحقاقات شهر يونيو أي على عقود أبرمت في تاريخ سابق على تاريخ العمل به، فيكون قد أخل بشروط هذه العقود وقوض الأساس الذي أقيمت عليه والتقابل المتأقدي في الالتزامات والحقوق الذي كان ملحوظا بين أطراف هذه العقود وقت إبرامها، وعالف بذلك الأصول القانونية المقررة التي لا تحين استناد القرارات الإدارية إلى الماضي.

ومن حيث إن الحكومة قد ردت في  
مذكرتها دفاعا عن الأثر الرجعي بأن المادة ٣٧

« ومن حيث إن سريان القرار المطعون فيه على عقود أبرمت في تاريخ سابق على تاريخ العمل به يتعين معنى الأثر الرجعي ، فالمعقود تسرى في شأنها — سواء في ذلك ما تعلق بشكوبها أو بصحتها أو بتنفيذها أو بالأثار التي تترتب عليها — القوانين والقرارات التنظيمية النافذة وقت إبرامها . فإذا صدرت قوانين وقرارات جديدة فإنها لا تسرى إلا من وقت العمل بها على العقود التي تبرم من هذا الوقت . وتستطبق القوانين والقرارات القديمة سارية على العقود التي أبرمت قبل ذلك . وأي إخلال باستبقاء سريان القوانين والقرارات القديمة على هذا النحو ( *Survie de la loi ancienne* ) يعتبر إخلالاً للقوانين والقرارات الجديدة بأثر رجعي ، وهذا إن جاز في القوانين بنص خاص فيها ، فإنه لا يجوز في القرارات التنفيذية للأسباب المتقدم ذكرها .

« ومن حيث إنه لا يعتد بما ذهب إليه الحكومة من أن القرار المطعون فيه ، فيما تضمنته من أحكام متعلقة بعدم جواز تسليم القطن المعاد كسبه في الغليارة ، لم يستحدث قاعدة جديدة ، بل كشف عن قاعدة قديمة كان معمولاً بها قبل صدوره وجري بها حرف البورصة منذ أنشئت ، فهو على هذا الوجه نص مقرر لا نص منشىء . ومن ثم لا يكون سريانه على العقود التي أبرمت قبل نفاذه إخلالاً به بأثر رجعي — لا يعتد بما ذهب إليه الحكومة من ذلك ، فإنها لم تؤيد هذا الادعاء بأي دليل ، ولو صح ما تقوله لما اقتضت الحال من جانب أصحاب بيوت القطن المشتريين إنداز وزارة المالية رسمياً بوجوب إصدار قرار بمنع تسليم القطن المعاد كسبه وبسريان هذا القرار بأثر رجعي على استحقاقات شهر يونيو سنة ١٩٥٠ وقد أجازتهم

سريانه من حيث الزمان حسبما تقتضيه المصلحة العامة .

« ومن حيث إن المحكمة وإن كانت تستطيع الاكتفاء بما قرره من بطلان قرار ١٠ يونيو سنة ١٩٥٠ في جميع نصوصه فتستغنى بذلك عن البحث في الأثر الرجعي لهذا القرار ، لا ترى مع ذلك مانعاً من الفصل في هذا الوجه من وجوه الطعن .

« ومن حيث إن المادة ٢٧ من الدستور ، إذ تنص على أنه « لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها . ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله » ، ما لم ينص على ذلك بنص خاص ، لم تقصد كما ذكرت الحكومة في دفاعها أن يدخل في مدلول القوانين القرارات الإدارية التنظيمية ، بل عتقت القوانين التي يقرها البرلمان ويبدو هذا واضحاً إذا لوحظ أن المادة ٢٧ قد وردت بعد المادة ٢٥ وهذه تعرض للقوانين التي يقرها البرلمان ، فتتص على أنه « لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك » ، ثم تضع المادة ٢٧ القيد الوارد على سريان القوانين من حيث الزمان ، أي القوانين التي يقرها البرلمان وصدق عليها الملك ، فتتص على عدم رجوعيتها إلا بنص خاص فيها . وبهذا المبدأ صدر حكم من الدوائر المختصة بهذه المحكمة ، مبنيًا على الأسباب الواردة في هذا الحكم .

« ومن حيث إنه لا حاجة فيما ذهب إليه الحكومة استناداً إلى نظرية التفويض ، فإنه ما دام أن الأثر الرجعي لا يجوز أن يكون إلا في قانون يقرره البرلمان وبنص خاص فيه فلا يصح للبرلمان أن يفوض أية سلطة أخرى في تقرير هذا الأثر .

والاحتفاظ بأسواقه .

« ومن حيث إن المحكمة بعد أن أخذت بالوجهين السابقين من وجوه الطعن ، لم تعد في حاجة إلى بحث هذا الوجه الثالث . والأمر فيه بعد ذلك ، متروك للحكومة تقوم بواجبها وفقا لما تواجه من ظروف وملايسات ، لا سيما بعد أن أهابت بها لجنة الشؤون المالية في تقريرها المشار إليه أن تسرع إلى علاج هذه الحالة غير الطبيعية للسوق المصرية محافظة على مصالح البلاد .

( رابعا ) عن بطلان قرار وزير المالية الخاص بتعديل تشكيل لجنة الاستئناف :

« ومن حيث إن الدعي قد طلب بطلان قرار وزير المالية بتشكيل لجنة الاستئناف من اسماعيل زكي حمد وآخرين وذلك ( أولا ) لعدم أخذه رأى لجنة البورصة ( ثانيا ) لأن المصلحة العامة لم تكن رائدة في اختيار أعضاء هذه اللجنة ، وأسس ذلك على أن المادة ٤٧ من اللائحة الداخلية لبورصة مينا البصل معدلة بالقرار الصادر من وزير المالية في ١٠ يونيه سنة ١٩٥٠ نصت على أن « تشكيل لجنة الاستئناف من خمسة أعضاء من الخبراء الرسميين المحلفين بينهم وزير المالية بعد أخذ رأى لجنة بورصة مينا البصل » وكذلك نصت المادة ١٤ معدلة من اللائحة المذكورة على ذلك . وما دام أن المادة المعدلة نصت على وجوب أخذ رأى لجنة البورصة في اختيار أعضاء لجنة الاستئناف وقد عاين وزير المالية هذا النص وباشرت لجنة الاستئناف عملها رغم قيام هذا العيب في تشكيلها فيتمتع الحكم بإلغائه فضلا عن أن هذه اللجنة كان رائدها التعيز في عملها مما يدل على أن تعديل تشكيلها على الوجه المبين بالقرار كان يهدف إلى خدمة مصالح خاصة .

الحكومة ، بعد امتناع فردد ، إلى ما طلبوه .

« ومن حيث إنه لا خلاف في أنه لم يكن يوجد نص قانوني يمنع من تسليم القطن المعاد كسبه كسبا مائيا في الغليارة قبل صدور القرار المطعون فيه ، ولم تستتب المحكمة أن هناك عرفاً جرى به التعامل في البورصة يمنع من ذلك ، وقد جاء في أقوال الخبراء والشهود أمام المحكمة الجنائية ما يبنى وجود هذا العرف ، هذا إلى أن الحكومة قد رخصت للبائعين في إعادة كبس أنظمتهم بإشرافهم وتحت رقابتها ، وهي تعلم أنهم إنما يقصدون من إعادة الكبس تكوين النطن في « لونات » قابلة للتسليم . ولو أن ذلك كان ممنوعا ، لما رخصت به الحكومة ، ولما وضعت لتنظيمه تعليمات وإجراءات كافية بإتمام إعادة الكبس على وجه سليم .

« ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن القرار المطعون فيه قد استحدث قاعدة جديدة وجعل لها أثرا رجحيا إذ تنص على العقود التي أبرمت قبل نفاذها ، فيكون هذا القرار فضلا عن بطلانه في حكمه بعدم جرحه على قسم التشريع بمجلس الدولة باطلا أيضا فيما نص عليه من أثر رجعي عاين فيه الدستور .

( ثالثا ) عن التعسف في استعمال السلطة :

« ومن حيث إن هذا الوجه من وجوه الطعن يتصل بما لوحظ في بورصة العقود من احتكار صنف من القطن الأشعري ، إذ ارتفع سعره ارتفاعا فاحشا نتيجة هذا الاحتكار غير المشروع . وقد اضطربت السوق المصرية على أثر ذلك اضطرابا أشارت إليه لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب في تقريرها عن السياسة العامة لمزاينة الدولة ، ونهت إلى ما يحدث من ضرر جسيم بتجارة القطن وحسن سمعته



عليهم أحد ، وأن مجرد ذكر أسمائهم في القرار لا يسقط عنهم سابق مصفهم كخبراء محلفين بل هو ليس إلا تعديداً لأسماء هيئة الخبرة في شكلها الجديد وذلك الدفاع مردود بأن تعديل المادة ٤٧ إذ أوجبت أخذ رأى لجنة البورصة قبل تعيين أعضاء لجنة الاستئناف فقد سرى هذا على كل تعيين وكل تشكيل يحدث بعد ذلك وكان يتعين اتباعه فيما تم من تشكيل اللجنة المذكورة إذ كان من الغشمل أن يكون لدى لجنة البورصة اعتراضات رجعية على تشكيل لجنة الاستئناف على الوجه السابق الذكر لظروف وملابسات خاصة وكان من الجائز أن يتأثر قرار وزير المالية بهذه الاعتراضات .

ومن حيث إن الطاعن — على خلاف ما تذهب إليه الحكومة — مصلحة في التمسك بالبطان للإخلال بهذا الإجراء الجمهوري لأنه من تهازل القطن وصلته بلجنة الاستئناف صلة مستمرة وجهه صحة تشكيلها على الوجه الذي عينه القانون حتى يظلم الأحكام التي تصدرها .

ومن حيث إنه متى قرر ذلك يكون القرار المطعون فيه قد جاء مخالفاً للقانون ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه . ولا محل بعد ذلك للنظر في الوجه الآخر الذي يشير إليه المدعى من جهة عدم ملائمة اختيار هؤلاء الأعضاء .

( القضية رقم ٥٨٩ سنة ٤ في بابنية السابقة ) .

٤٦٨

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢

١ — (١) مؤسسة عامة . مرجعها . مجال نشاطها . امتدادها في العصر الحديث .

(١) يمثل هذه البابية حكمت هذه الدائرة في القضايا رقم ٦٤٧ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ لسنة ٤ في ١٣ ، ١٦ لسنة ٤ في بابنية ذاتها .

ومن حيث إن قرار وزير المالية المتضمن تعديل تشكيل لجنة الاستئناف باطل في جميع أجزائه كما سبق القول لعدم عرضه على قسم التشريع بمجلس الدولة وقد ترتب على بطلانه بطلان القرار المطعون فيه لاستنادهما إليه ، وما ينشأ على باطل فهو باطل .

ومن حيث إنه حتى لو سلم جدلاً بصحة قرار وزير المالية فإنه يتعين الفصل فيما إذا كان تشكيل لجنة الاستئناف قد وقع صحيحاً أو باطلاً طبقاً لأحكام هذا القرار .

ومن حيث إن الحكومة لم تقدم أى دليل على أن وزير المالية قبل إصداره قراراً بتعيين الاستاذين هاشم حموده وصيد المير محمد صالح خيرين رسميين محلفين في لجنة الاستئناف قد أخذ في هذا التعيين رأى لجنة البورصة كما يقتضى بذلك نص المادة ٤٧ معدلة كما أنه لم يصدر قرار بعد أخذ رأى لجنة البورصة في تعيين الثلاثة الأعضاء الآخرين وهم الأستاذة اسماعيل زكى حمد وأحمد فرغلي والمستتر جون ووكر على خلاف ما يقتضيه نص المادة ٤٧ معدلة وهذا بالرغم من أن أخذ رأى لجنة البورصة في تشكيل لجنة الاستئناف هو — كما تراه المحكمة — إجراء جمهوري يترتب على الإخلال به البطلان فيكون تعيين هؤلاء الأعضاء قد وقع مخالفاً للقانون .

ومن حيث إنه لا يغير من هذا النظر ما أورده الحكومة في دفاعها من أن العضوين الأولين كانا معيّنين خيرين محلفين مساعدين في البورصة وإذا اكتفت اللجنة أن تحيط علماً برأيتهما إلى خيرين محلفين في لجنة الاستئناف أو قول الحكومة بأن الثلاثة الآخرين سبق أن عرضت أسمائهم عند تعيينهم خبراء محلفين في البورصة وقد مارسوا هذه الوظيفة ولم يعترض

مع احتفاظها بحق الإشراف عليها تصفى عليها من الحقوق والامتيازات ومظاهر السلطة ما يعينها على تأدية رسالتها .

٢ - يخلص من مجموع تشريعات بورصة مينا البصل أنها تختص بالإشراف على تداول حاصلات البصل وتحديد أسعارها وفقاً لقانون العرض والطلب حتى تنهض التجارة وخاصة تجارة القطن على أساس ثابت فيأمن الزراع والتاجر والغزال شر تقلبات أسعاره ، فهي تقوم على إدارة مرفق اقتصادى عام من أهم مرفق الدولة وقد خولت هيئتها ولجانها المختلفة سلطة وحقوقاً مستمدة من القانون العام من نوع ما تختص به الهيئات الإدارية العامة .

٣ - إن نصوص اللائحتين الداخلية والعامه لبورصة مينا البصل وإن خلت من الاعتراف لها بهذه الشخصية فإن عناصرها وأركانها قد توافرت في ثنايا هذه النصوص - ذلك أن البورصة حقوقاً وذمة مالية مستقلة عن حقوق أعضائها وأموالها وعن حقوق الدولة وأموالها - وهذه الأموال مخصصة لتحقيق الأغراض المشروعة التي أنشئت من أجلها - وللبورصة رئيس يمثلها وينوب عنها في علاقاتها بالغير وفي التقاضى يؤيد هذه الشخصية ويؤكد ما أن المشرع قد اعترف بها لبورصات المعقود بالاسكندرية في المادة الثانية من المرسوم الصادر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٨ بالتصديق على لائحته العامة وقرن هذا الاعتراف بالنص على أن تتولى إدارة

ب - بورصة مينا البصل . اختصاصاتها .  
ج - بورصة مينا البصل . توافر الشخصية المعنوية لها .  
د - بورصة مينا البصل . قرارات الأجان والهيئات القائمة على إدارة عثرتها . قرارات ادارية . اختصاص .

### المبادئ القانونية

١ - إن المؤسسات العامة أشخاص إدارية أو مصالح عامة ذات شخصية معنوية تقوم على إدارة مرفق أو مرافق عامة معينة محدودة ويؤخذ من هذا التعريف أنها تقوم على عنصرين :-

( أولها ) مصلحة عامة تقوم على إدارة مرفق أو مرافق عامة معينة محدودة .

( ثانيها ) أن تكون هذه المصلحة ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة - ولم تعد المصالح العامة محصورة في نطاقها التقليدى وهو النطاق الإدارى الضيق الذى كان مالوفاً في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - ذلك أن حاجات الأفراد أخذت تنمو وتنوع كلها تقدمت الجماعه في طريق الرقى والحضارة وقد اقتضى ذلك إنشاء مرافق ومصالح مختلفة النظم والأغراض لسد هذه الحاجات المختلفة ومنها حاجات اقتصادية وأخرى ثقافية وصحية واجتماعية أوجبت على الدولة أن تتجاوز ميدان نشاطها الإدارى البحت إلى ميادين أخرى كانت وقفاً على النشاط الفردى - وقد كثرت إنشاء هذه المرافق والمصالح الجديدة في صورة مؤسسات عامة لأنها أيسر تحقيقاً لتلك الأغراض المختلفة وخاصة وأن الدولة

هذا السعر لإعادة الخصم والحكم بأن الأساس الذي يجب أن تتخذ لجنة القطن لتحديد سعر إعادة الخصم هو سعر العقود في الشهر المعمول به الساعة الواحدة. بعد الظهر من اليوم التالي لتاريخ الرفض مضافاً إليه ربع ريال قيمة العلاوة المقررة بالاتفاق بين لجنة البورصة والحكومة منذ ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠ والمتفق على سرانها على فليارات شهر يونيه سنة ١٩٥٠ مع إلزام المبدى عليها بالمصرفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وقالت بياناً للدعوى إنها تمارس تجارة القطن منذ زمن بعيد في ظل الأحكام والقواعد المبينة في اللائحة العامة للبورصة التي صدر بها مرسوم بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣١ واللائحة الداخلية لقسم الألفان وقد صدر بها قرار وزاري في نفس هذا التاريخ - وقد ظل التعامل في البورصة يجري وفق هذه الأحكام مما أكسب السوق المصرية سمعة طيبة في البلاد الأجنبية التي تستهلك القطن المصري - وفي أواخر سنة ١٩٤٩ بدأ لفريق من المتعاملين في السوق يستمر وراء ييتين مصريين للتصدير أن يحتكر التعامل في القطن فهدد أفراد هذا الفريق اتفاقاً سرياً بينهم على أن يحتكروا صنف الأشعوى وأخذوا في تنفيذ هذا الاتفاق فاضطربت السوق المصرية اضطراباً شديداً أشارت إليه لجنة الشئون المالية بمجلس النواب في تقريرها عن السياسة العامة المالية والاقتصادية لميزانية الدولة سنة ١٩٥٠ وأهابت بالحكومة أن تسارع إلى علاج الأمر عافضة على مصالح المنتجين الزراعيين وعلى تجارة القطن المصري بوجه عام وسمته في الخارج والاحتفاظ بأسواقه ورغم ذلك مضى المحتكرون في تنفيذ اتفاقهم فقاسروا بأسعار البورصة ورفعوا أسعار القطن الأشعوى إلى حد خييال حتى يتسنى لهم قبض فروق الأسعار

أموالها وتكون لها أهلية التقاضي وقد حولت بورصة مينا البصل مثل هذه الحقوق كما أن كلتا البورصتين تم إحداهما الأخرى وتحدان شكلاً ونظاماً وهدفاً مما يدل على أن الشارع إنما تدارك في تشريع بورصة العقود الصادر في سنة ١٩٤٨ ما سنه عنه في تشريع بورصة مينا البصل الصادر سنة ١٩٣١ من الاعتراف لها صراحة بالشخصية المعنوية.

٤ - إن عناصر المؤسسات العامة ومقوماتها قد توافرت في بورصة مينا البصل فتكون القرارات الصادرة من اللجان والهيئات القائمة على إدارة شئونها ومنها لجنة القطن ولجنة البورصة، هي قرارات إدارية قابلة للطعن بدعوى الإلغاء أمام هذه المحكمة ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على أساس سليم من القانون متعيناً رفضه.

## الوقائع

أقامت المدعية هذه الدعوى بصحيفة أودعتها سكرتيرية المحكمة مع المذكرة الشارحة في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ تطلب الحكم بإلغاء القرار الصادر من لجنة القطن بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٥٠ بتحديد سعر إعادة الخصم للقطن المرفوض في فليارة يونيه سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٧٥ و ١٥٤ ريالاً للقطار والقرار الصادر من لجنة البورصة بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٥٠ بتأييد القرار سالف الذكر وكذا القرارين الصادرين من لجنة القطن بتاريخ ١٣ يولييه و ٢٧ يولييه سنة ١٩٥٠ بتأييد

التحسين في الإنذار - والقرار الصادر بتشكيل هذه اللجنة موضوع علم خاص أمام هذه المحكمة لمخالفته للقانون وعدم اتباع الشكل الذي رسمته اللائحة لإجراء هذا التشكيل . ولأن أعضاء اللجنة قد اعتبروا بمن تربطهم بالمتحكرين صلة قرابة أو مودة أو صلات مالية - وقد روى في هذا الاختيار لتحقيق رغبة المتحكرين حتى ترفض اللجنة لهم أكبر كمية ممكنة من الأقطان التي قدمت وتسلبوا فعلا وعجزوا عن بيعها لانصراف عملاء مصر الدائمين عن الشراء إثر اضطراب السوق المصرية وانعدام الثقة فيها.

وقد قدمت المدعية في الفليارتين الأولى والثالثة من شهر يونيه سنة ١٩٥٠ بعض مقادير من القطن تنفيذا لعقود أبرمت في بورصة العقود وسلبت هذه الأقطان إلى شركة التجارة في المحاصيل بصفتها المتسلسلة النهائية . وهي إحدى الشركتين المتحكرتين وأجريت في شأن هذه المقادير أحوال الخبرة التي تنص عليها لائحة بورصة ميناء البصل ثم أسفر الأمر عن قرار لجنة الاستئناف برفض لوائح مقدمة في الفليارة الأولى وأخرى مقدمة في الفليارة الثالثة وتنص المادة ٣٠ من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في بورصة ميناء البصل على الحكم الواجب الاتباع في هذه الحالة بقولها .

د إذا حكم الخبراء بأن قسما (لوتو) من القطن غير صالح للتسليم فيجب استبداله - في مدى يومين - بقطن من نفس الصنف .

فإذا حكم بأن القطن موضوع تحت الطلب بدلا من الأول وهو أيضا غير صالح للتسليم حررت به فاتورة جديدة على حساب مصدر الإذن بسر الجود بضاعة حاضرة مضاعفا إليه ٢ في المائة من قيمة الفاتورة بصفة جزاء .

وقد بلغت حوالى عشرين جنيتها في القطار الواحد - وتمييدا للاحتفاظ بهذه الفروق وهي تبلغ في مجموعها ملايين الجنيات سعوا إلى عدم تسليم الأقطان في المواعيد المحددة له - ذلك لأنهم لو تسلبوها التزموا وفقا لقواعد لائحة البورصة بدفع ثمن الأقطان على أساس آخر سعر بلغه الثمن بفعلهم ومن شأن ذلك ضياع الأرباح التي ربحوها بسبب الاحتكار - وقد حفرهم على سلوك تلك السبل أنهم تسلبوا في فليارات على غير ما كانوا يتوقعون كيات من القطن ناء بها كالمهم، إذ تعدر عليهم سداد ثمنها ويحبس عن طريق التصدير إلى الخارج - قيدا أو يتلمسون الأسباب للنسكول عن تسليم أكبر كمية ممكنة من الأقطان في المواعيد المحددة ولما كان تحقيق هذا الغرض غير ميسور إلا بإجراء استثنائي تتخذه الحكومة لمصلحتهم فقد لجأوا إليها يلتمسون لديها الوسيلة لتحقيق أغراضهم ولكن وزير المالية رفض ذلك بادية الأمر فعمد المتحكرون إلى إنذار الحكومة ولجنة البورصة في ٤ يونيه سنة ١٩٥٠ طالبين إصدار قرار بعدم جواز تسليم الأقطان التي كانت في الأصل عدة لوطات مكبوسة كبسا مائيا وأعيد كبسا، ويتعديل تشكيل هيئة الخبراء الاستثنائية التي يقتصر اختصاصها على الفصل في الخلاف حول تحديد الرتب والصنف بحيث تكون مشكلة من خبراء محلفين يمينهم الحكومة - وعقب توجيه هذا الإنذار انعقد مجلس الوزراء في ١٠ يونيه سنة ١٩٥٠ وتمخض بحثه عن قرار أصدره وزير المالية في نفس هذا التاريخ ونشر في عدد غير اعتيادي من الوقائع الرسمية صادرة في اليوم المذكور ونص على نفاذه من تاريخ نشره - وقد أجبنا الحكومة في هذا القرار جميع طلبات المتحكرين التي تضمنها إنذارهم بالف الذكر ومنها تعديل تشكيل لجنة الاستئناف على

تسرى على قرارات يوتيه فيكون سعر إعادة الخصم ١٥٤٠٧٥ ريالاً للقطار بما يترتب عليه ألا يرد المحتكرون إلى البائعين شيئاً من فروق التصفيات التي استولوا عليها فضلاً عن استيلائهم على الغرامة المقررة في المادة ٣٠ سائلة الذكر وهي تزيد على ستة ريالاً عن القطار الواحد - وأخيراً وبعد تأجيلات عديدة اجتمعت لجنة القطن في ١٠ يولييه سنة ١٩٥٠ وهدد مندوب الحكومة بالتدخل واستعمال حق الفيتو إذا لم يوافق قرار اللجنة رغبة المتسولين وفي نهاية الأمر عرض رئيس الجلسة اقتراحاً بتحديد سعر إعادة الخصم بمبلغ ١٥٤٠٧٥ ريالاً للقطار فوافق عليه سبعة أعضاء ولم يوافق عليه ثمانية فاعتبروا بمنتهى عن التصويت مع أنه لم يطلب إليهم إبداء رأيهم وقد تظلموا من ذلك فيما بعد واضعوا على هذا القرار دون جدوى - وتظلمت المدعية من هذا القرار إلى لجنة البورصة صلاً بالمادة ١٢ من اللائحة العامة لبورصة ميناء البصل وطلبت تعديله حتى يكون مطابقاً لحكم المادة ٣٠ من اللائحة المذكورة ولكن لجنة البورصة قررت في ٢٧ يولييه سنة ١٩٥٠ رفض التظلم .

وتنسى المدعية على هذه القرارات مخالفة القانون إذ تجاوزت الحدود والأسس المقررة بالمادة ٣٠ من اللائحة الداخلية لبورصة ميناء البصل كما خالفت الأوضاع التي استقر عليها العمل في البورصة منذ وجدت وذلك بقصد حماية المتسولين لهذه الأقطان بدون حق .

فقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ سائلة الذكر على أن لجنة القطن في تقديرها سعر إعادة الخصم تتخذ أساساً لها أعلا سعر للوجود من البضاعة الحاضرة في الساعة الواحدة بعد الظهر من أول يوم للعمل يلي تاريخ الرفض النهائي ولم يكن سعر ١٥٤٠٧٥ ريالاً للقطار

غير أن الجزء يزداد إلى ٤ في المائة في حالة ما إذا لم يتم البائع باستبدال القسم المحكوم بأنه غير صالح للتسليم في أثناء المهلة المهيئة وكذا إذا حكم بأن القطن الذي يعرضه للبيع بدلاً من القسم المذكور هو أدنى من الجود فير بأكثر من نصف رتبة ولجنة القطن في تقديرها سعر إعادة الخصم تتخذ أساساً لها أعلا سعر للوجود من البضاعة الحاضرة في الساعة الواحدة بعد الظهر من أول يوم للعمل يلي تاريخ الرفض النهائي .

وعلى أثر صدور قرار لجنة الاستئناف برفض التواتات سائلة الذكر قامت الشركة المتسولة بإخطار المدعية بأن إعادة الخصم سيتم على أساس سعر عقد أغسطس في اليوم التالي لتاريخ الرفض وأنها طلبت إلى لجنة القطن تحديد العلاوة التي تضاف إليه .

ولما كان هدف المحتكرين هو عدم تسلم القطن مع الاحتفاظ بالفروق التي حصلوا عليها وكان سعر استحقاق أغسطس سنة ١٩٥٠ منخفضاً بحيث لا يتبع لهم الاحتفاظ بهذه الفروق فقد عمدوا إلى الاستمالة على اللجنة بمندوب الحكومة فلم يمس هذا أن يسائر أهواءهم فصموا على نقله بقرار من وزير المالية إلى وظيفة مدير حسابات وزارة الصحة وحل محله مندوب آخر ليظهرهم في اللجنة ويستعمل حق الفيتو إذا لزم الأمر ثم طلبوا يؤيدهم في ذلك مندوب الحكومة أن تكون إعادة الخصم على أساس سعر مقداره ١٥٤٠٧٥ ريالاً للقطار الواحد بدعوى أن السعر الأدنى الذي اتفقت عليه الشركات المحتكرات لبيع كميات البضاعة الحاضرة التي استحوذوا عليها عن طريق الاحتكار هو ١٥٤٠٧٥ ريالاً للقطار الواحد يضاف إليه ربع ريال قيمة العلاوة التي سبق تمديدتها بالاتفاق مع الحكومة منذ شهر أبريل على أنها العلاوة التي

تضاف الى سعر أغسطس للجود بضاعة حاضرة ولكنها أغفلت ذلك وجوزت سلطتها من تحديد سعر العلوة الى تحديد سعر القنطار مع أن المادة ٣٠ لا تهيئ لها سوى تحديد سعر العلوة التي

تضاف الى سعر العقود في اليوم التالي لتاريخ الرقص يدل على ذلك تحديد الساعة في نص المادة فهو قاطع في أن المقصود هو اتخاذ سعر الساعة الواحدة بعد الظهر في بورصة العقود أساساً لتحديد سعر إعادة الخصم يضاف اليه أعلأ سعر لعلوة الجود من البضاعة الحاضرة - وقد خلعت بورصة البضاعة الحاضرة من لوحة أو سجل يثبت الأسعار بالثوقيت ولما تجري العمليات فيها على أساس سعر العقود في نفس اليوم مضافا اليه أو محصوما منه قيمة العلوة - فقصده الصانع من تحديد الساعة واضح كل الوضوح وبه يبين في جلاء أنه يقصد السعر الرسمي الثابت في بورصة العقود في الساعة الواحدة بعد الظهر حيث تثبت الأسعار بالثوقيت ويكون المقصود من قول المادة أعلأ سعر للجود من البضاعة الحاضرة هو أعلأ سعر للعلوة التي تضاف الى سعر الساعة الواحدة بعد الظهر للعقود فيقرر بذلك السعر الحقيقي للبضاعة الحاضرة المتعامل عليها إذ أن العلوة في كل يوم سعر أعلأ وسعر أدنى - وقد جرت عمليات إعادة الخصم على هذا الأساس منذ إنشاء البورصة الى آخر مايو سنة ١٩٥٠ وأقرب مثل لذلك ما اتبع في فليارات شهر أبريل إذ احتسب سعر إعادة الخصم على أساس سعر عقود شهر يونيه باعتباره الشهر المعمول به في الوقت الذي يجب تحديد سعر إعادة الخصم فيه طبقاً لأحكام اللائحة .

على أن اللجنة لم تصح أن لها حق تحديد سعر القنطار قد جاوزت أحكام القانون أيضاً إذ أنها ملزمة بأن تتخذ سعر اليوم التالي ليوم

في أول يوم للعمل على تاريخ الرقص النهائي ولا في أي يوم من الأيام هو سعر الجود من البضاعة الحاضرة كما تدل على ذلك النشرات الرسمية التي تصدرها لجنة البورصة .

وفضلاً عن ذلك قد بينت هذه القرارات على أسس مخالفة للقانون وذلك أن اللجنة في سبيل تبريرها السعر المذكور ذهبت الى آخر سعر لعقود يونيه في بورصة العقود إذ أن السعر يبلغ في ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٠ قفل الساعة الواحدة بعد الظهر ١٥٤٥٠ ريالاً للقنطار الواحد يضاف إليه نصف ريال وهو مقدار العلوة للجود بضاعة حاضرة في بورصة ميناء البصل طبقاً لاتفاق الحكومة ولجنة البورصة منذ ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠ لكن اللجنة اعتبرت أن هذه العملية الآجلة التي ترجع الى يوم ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٠ هي سعر الجود بضاعة حاضرة في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٠ ٦٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ والأيام التالية لذلك فتتخذ أساساً لسعر إعادة الخصم - وهذا النظر فاسد لا سند له من القانون بل هو مخالف لحكم القانون إذ تفهض المادة ٢٩ من اللائحة العامة لبورصة ميناء البصل بأن تكون قرارات لجنة القطن طبقاً لأحكام اللائحة فهي لا تملك الخروج على هذه الأحكام وإلا كان قرارها باطلاً .

ولم تكن مهمة اللجنة عسيرة فقد كانت مقصورة على تحديد قيمة العلوة التي تضاف الى سعر الساعة الواحدة بعد الظهر من أول يوم للعمل على تاريخ الرقص النهائي وكان الأمر مبروراً عليها والطران متفقان على أساس سعر إعادة الخصم على النحو السابق وكان المقعد المتداول في هذا الوقت هو عقد أغسطس والسعر في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٠ هو ١٠٣ ريالاً للقنطار وفي يوم ٦ أغسطس ٨٢ ريالاً ولم يكن عليها بعد ذلك إلا أن تتخذ قيمة العلوة التي

مع إلزام المدعية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وقالت يانا للدفع بعدم الاختصاص إن القرار الذي تهدف الدعوى إلى إلغائه لم يصدر من جهة حكومية وإنما صدر من لجنة البورصة أو لجنة القطن وكلتاهما جهة أنفأها القانون للفصل فيما يقع بين المتعاملين في البورصة من خلاف ولكنهما ليستا من جهات الإدارة وبالتالي لا يكون القرار الصادر منهما قراراً إدارياً مما يجوز الطعن فيه بدعوى الإلغاء أمام هذه المحكمة .

وفي يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٥١ أودعت المدعية مذكرة ثانية تمقيباً على دفاع الحكومة وقالت رداً على الدفع بعدم الاختصاص إن المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة نعت على اختصاص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في مسائل معينة منها الطلبات التي تقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية والقرار الإداري هو كل قرار صادر من سلطة إدارية وكانت له الصفة الإدارية .

والسلطات الإدارية التي تمتلك إصدار قرارات إدارية تشمل في الأشخاص المتويزة العامة وهي في القانون المصري فئتان :

الأشخاص الإقليمية والمؤسسات العامة وهذه أشخاص معنوية إدارية تقوم بإدارة مرفق عام أو مجموعة معينة من المرافق العامة وهي جزء من الإدارة لأنها من أشخاص القانون الإداري . والقرارات الصادرة من القائمين على إدارتها تعتبر قرارات إدارية صادرة من جهة إدارية وقابلة الطعن بدعوى الإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري والمرافق العامة التي

الرفض النهائي أساساً لتحديد السعر ولم يكن سعر ١٥٤٧٥ ريالاً هو سعر البضاعة المخاضرة في اليوم التالي ليوم الرفض النهائي بل إن البضاعة المخاضرة لم تبلغ هذا السعر في يوم من الأيام ، واللجنة إذ تستند إلى سعر العقود ثم ترد السعر إلى آخر سعر في فليارة يوينه وهو يوم ٢٢ من هذا الشهر تكون قد جاوزت حكم القانون فليس سعر هذا اليوم هو سعر اليوم التالي لتاريخ الرفض النهائي وإنما هو سعر سابق على الرفض بعدة أيام في بعض الأحوال وبشهور في أحوال أخرى .

وقد قيل في تبرير القرارات المطعون فيها إن بائع القطن قد قبض في الفليارة الثالثة ثمناً مقداره ٥٤٠٠٠ ريالاً للقطنار وليس من العدل أن يعاد الخسار بسعر أغسطس وهو سعر يقل عن السعر الذي قبضه البائع فعلاً عند تقديم القطن . وهذا القول ينطوي على مغالطة ظاهرة ذلك لأن ثمن البيع في كل عقد أجل من عقود يوينه كان يتراوح بين ٨٠٠٠٠ ريالاً للقطنار الواحد فلو فرض أن بائعاً باع بهذا السعر الأخير ثم ارتفع سعر القطن من ٨٠ ريالاً إلى ١٥٤٥٠ ريالاً فإن هذا البائع ظل يدفع الفروق إلى المشتري كلما ارتفع السعر فكأنه أدى إلى المشتري ٧٤٥٠٠ ريالاً عن كل قطنار فإذا قام بتسليم القطن في ميعاد الاستحقاق على أساس سعر ١٤٥٠٠ ريالاً فهو يسترد ما دفعه من فروق ومقدارها ٧٥٥٠٠ ريالاً ثم عن القطن ومقداره ٨٠ ريالاً فإن هذا الثمن باق على حاله دون تغيير .

وفي ٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ أودعت الحكومة مذكرة بدفاعها وطلبت أصلياً الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطياً برفضها موضوعاً

الدفع بقولها إن البورصة تقوم على مرفق مالي اقتصادي يتقرر فيه مصير الثروة القومية للبلاد فهي مؤسسة عامة وتعتبر القرارات الصادرة منها أو من لجنتها وهيئاتها المختلفة قرارات إدارية قابلة للطعن بدعوى الإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري .

« ومن حيث إن الخلاف بين طرفي الخصوم يدور حول التكييف القانوني لبورصة مينا البصل - هل هي مؤسسة عامة كما يقول المدعي فتكون القرارات الصادرة من لجنتها قرارات إدارية قابلة للطعن بدعوى الإلغاء أمام هذه المحكمة أم أنها مؤسسة خاصة لا تملك إصدار هذه القرارات هل ما ترى الحكومة .

« ومن حيث إن المؤسسات العامة أشخاص إدارية أو مصالح عامة ذات شخصية معنوية تقوم على إدارة مرفق عام أو مرافق عامة معينة محدودة ويؤخذ من هذا التعريف أنها تقوم على عنصرين - ( أولهما ) مصلحة عامة تقوم على إدارة مرفق أو مرافق عامة معينة محدودة ( والثاني ) أن تكون هذه المصلحة ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة - ولم تعد المصالح العامة محصورة في نطاقها التقليدي وهو النطاق الإداري الضيق الذي كان مألوفاً في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ذلك أن حاجات الأفراد أخذت تنمو وتتوسع كلما تقدمت الجماعة في طريق الرقي والحضارة وقد اقتضى ذلك إنشاء مرافق ومصالح مختلفة النظم والأغراض لسد هذه الحاجات المختلفة ومنها حاجات اقتصادية وأخرى ثقافية وجمعية واجتماعية أوجبت على الدولة أن تتجاوز ميدان نشاطها الإداري البحث إلى ميادين أخرى كانت وفقاً للنشاط الفردي - وقد كثر إلغاء هذه المرافق والمصالح الجديدة في

تقوم المؤسسات العامة على إدارتها متنوعة فنما مرافق التعليم والتأهيل الاجتماعي والصحة والمرافق الاقتصادية والمالية وتعتبر البورصات من أهم مؤسسات هذا النوع الأخير وهي من دعائم البلاد الاقتصادية التي يتقرر فيها مصير الثروة القومية للبلاد ، ونظامها ذو أثر خطير في الهيئة الاجتماعية والحياة الاقتصادية وليس في وسع الحكومة أن تقف مكتوفة الأيدي غير مكترثة بما يدور فيها من عمليات تتناول أهم محاصيل البلاد ويترتب على ذلك أن القرارات الصادرة من الهيئات القائمة على شئون البورصة تعتبر قرارات إدارية قابلة للطعن فيها بدعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري .

وقد أحيلت الدعوى الى أحد حضرات المستشارين لوضع تقرير فيها وبعد وضعه حددت نظرها جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥١ وفي هذه الجلسة والجلسات التالية سمعت الدعوى على الوجه المبين بمحاضر الجلسات ثم جهزت للحكم في الدفع بعدم الاختصاص جلسة اليوم .

المحكمة

عن الدفع بعدم الاختصاص :

« من حيث إن مبنى هذا الدفع أن القرار المطعون فيه ليس قراراً إدارياً مما يجوز الطعن فيه بدعوى الإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري ذلك لأنه صادر من لجنة البورصة وهذه ليست جهة من الجهات الإدارية التي تملك وحدها حق إصدار القرارات الإدارية ولا يغير من وصفها هذا اشتراك مندوب الحكومة في أعمالها لأن مهمته لا تعدو مجرد النصيحة أو المشورة فلا يشترك في المداولات ولا في إصدار القرارات . « ومن حيث إن المدعية أجهلت على هذا



صورتها الحالية بالمرسوم الصادر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ الذي اعترف لها بالشخصية المعنوية وانتهت الثانية إلى صورتها الحالية التي صدر بها قرار من وزير المالية في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٨ .

أما بورصة مينا البصل فقد صدرت لائحتها العامة بمرسوم في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣١ وصدرت لائحتها الداخلية في نفس التاريخ المذكور بقرار وزير المالية رقم ٧٩ لسنة ١٩٣١ .

ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على نصوص اللائحتين العامة والداخلية لبورصة مينا البصل :

( أولاً ) إن كل عضو من أعضاء البورصة ملزم بتقديم تأمين مقداره مائة جنيه عند التحاقه بها وذلك فضلاً عن اشتراك سنوي مقداره ثلاثون جنيهاً فإذا لم يسدد هذا الاشتراك بعد ثلاثة أشهر من أول مارس من كل سنة ورغم تكليفه بالسداد يشطب اسمه من قائمة أعضاء البورصة ( المواد من ١ - ٨ ) من اللائحة العامة .

( ثانياً ) إن لجنة البورصة تتولف من اثنين وثلاثين عضواً من طوائف مختلفة لإدارة أعمال البورصة ومراقبة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بها واتخاذ ما تقتضيه الظروف من الإجراءات طبقاً لأحكام القوانين واللوائح . وقد خولت هذه اللجنة حق وضع اللوائح الداخلية لتنظيم عمليات القطن والبذرة التي تجرى في البورصة ، وتنظيم عمليات التسليم والتسلم المتعلقة بكمثرات القطن والبذرة التي تتم في بورصة البضاعة المنسأة ، كما خولت حق اختيار نماذج القطن والبذرة ووضع شروط متناهلة لكل العمليات التي تجرى في البورصة

صورة مؤسسات عامة لأنها أبسر تحقيقاً لتلك الأراضى المختلفة وعاصمة فإن الدولة مع احتفاظها بحق الإشراف عليها تعفى عليها من الحقوق والامتيازات ومظاهر السلطة ما يمنها على تأدية رسالتها .

ومن حيث إنه يتعين الرجوع إلى تشريعات البورصة واستقصاء تاريخها لمعرفة إن كانت قد استوفت أم لم تستوف عناصر المؤسسات العامة التي سلف ذكرها .

ومن حيث إن البورصات نشأت في مصر في القرن الماضي في صورة مؤسسات خاصة تولت أمورها شركات خاصة وهي شركة البوستة الخديوية بالنسبة إلى بورصة العقود وشركة المحاصيل العمومية بالإسكندرية بالنسبة إلى بورصة مينا البصل وكانت كلتا البورصتين غير خاضعة لأي إشراف أو رقابة من جانب الدولة حتى سنة ١٩٠٩ حين صدر القانون رقم ٢٣ لهذا العام بتعديل المواد من ٦٦ - ٧٢ من القانون التجاري وقد نصت المادة ٧١ من هذا القانون على أنه لا يسوغ فتح أى بورصة للتجارة بدون تصريح من الحكومة - وكل بورصة تفتح بغير هذا التصريح تغفل بالطرق الإدارية - ويجب أن يكون في كل بورصة لجنة تناط بها الإدارة ومأمور أو مأمورون من قبل الحكومة لمراقبة تنفيذ اللوائح كما نصت المادة ٧٢ على أن أى عمل في البورصة لم يتم طبقاً للأمر حال لا يعتبر صحيحاً قانوناً - وأوجبت المادة ٧٥ في الأمر العالي سالف الذكر أن يشمل على الأخص تشكيل لجنة إدارة البورصة وبيان اختصاصها وقد صدرت مع هذا القانون في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ أول لائحة عامة لبورصة العقود مقترنة بلائحة داخلية ثم عدلت اللائحتان مراراً حتى انتهت الأولى إلى

التنفيذ بالإجراءات والقواعد القانونية هذا ما نحن عليه في لوائح البورصة ، وقرار التحكيم غير قابل لأي معارضة ويعتبر واجب التنفيذ بمجرد إعلانه إلى الطرفين المتنازعين . وفي حالة عدم الخضوع لقرار لجنة التحكيم تمهيد لجنة البورصة العضو الخارج على قرار اللجنة إلى مجلس التأديب ولا تمنع هذه الإحالة من تنفيذ قرار لجنة التحكيم الذي يعتبر ملزماً للطرفين ( المادتان ٣٧ و ٣٨ للاتحة العامة ) .

( سادساً ) تنتخب الجمعية العمومية كل سنة ستة من أعضاء البورصة يشكل منهم مجلس تأديب ويختص هذا المجلس بإصدار قرارات تأديبية فيما يقع من أعضاء البورصة مخالفاً للقوانين واللوائح ، والعقوبات التأديبية هي الإنذار والغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسمائة وشطب الاسم ويجوز استئناف القرارات الصادرة بغرامات تزيد على عشرين جنيهاً أمام لجنة البورصة كما يجوز استئناف قرار الشطب أمام الجمعية العمومية للبورصة ( المادتان ٣٩ و ٤٠ من للاتحة العامة ) .

( سابعاً ) أن الحكومة مندوباً لدى بورصة مينا البصل مهمته الإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح وتحجب دعوته لحضور اجتماعات الجمعية العمومية وجلسات لجنة البورصة ومجلس التأديب ولجان التحكيم على ألا يشترك في إصدار القرارات وله حق حضور جلسات اللجان المختلفة المشكلة بالبورصة وأهم حقوقه وأبرزها هو حق الاعتراض على قرارات لجنة البورصة التي يراها مخالفة للقوانين المعمول بها أو للاتحة البورصة ويترتب على هذا الاعتراض وقف تنفيذ القرار الصادر إلا إذا رفعت لجنة البورصة استئنافاً أمام غرفة المفوضية بالمحكمة التجارية المختلطة بالإسكندرية وصدر حكمها

وتختص بالفصل نهائياً في القرارات التي تصدرها هذه اللجان كل منها في دائرة اختصاصها ( المادة ٩ من للاتحة العامة ) ولها فضلاً عن ذلك حق اقتراح تعديلات على لاتحة البورصة ( المادة ٢١ من للاتحة العامة ) ويقوم رئيس مجلس البورصة بتنفيذ قراراتها وله حق تمثيلها في الدعاوى ( مادة ١٥ من للاتحة العامة ) .

( ثانياً ) إن لجنة البورصة تؤلف كل عام من لجتين تسمى إحداها لجنة القطن والأخرى لجنة البذرة وتختص كلتاهما بالإشراف على أعمال قسمي القطن والبذرة بالبورصة طبقاً لأحكام للاتحة كما تختصان بالاشتراك مع مكتب الاحصاء والنشر المنشأ في مينا البصل بتحديد سعر الأصناف المختلفة لكل من القطن والبذرة حسب الفاذج المقررة وذلك مرة واحدة على الأقل في كل أسبوع ( المواد من ٢٩ - ٣٢ من للاتحة العامة ) .

( رابعاً ) تشكل لجنة البورصة في أول كل عام لجنة تسمى لجنة تحديد فروق الأثمان وتؤلف من خمسة عشر عضواً منهم اثنان من الخبراء المحلفين يعينهما وزير المالية ومندوب لجنة بورصة البضائع المسألة ومهمة هذه اللجنة تقرير فروق الأثمان بين أصناف القطن ورتبه المختلفة وكذلك مقدار التخفيض حسب أحكام للاتحة الداخلية لقسم الأقطان ( المواد ٣٤ - ٣٦ من للاتحة العامة ) .

( خامساً ) تنتخب لجنة البورصة كل عام سبعة من أعضاء البورصة تؤلف منهم لجنة تحكيم القطن وخمسة أعضاء آخرين تؤلف منهم لجنة تحكيم البذرة وتختص هاتان اللجستان بالفصل في جميع المنازعات التي تقع بين أعضاء البورصة بشأن الأحوال التي يارسونها دون

على تداول حاصلات البلاد وتحديد أسعارها وفقاً لقانون العرض والطلب حتى تنهض التجارة وعاصمة تجارة القطن على أساس ثابت ليأمن الزارع والتاجر والفزأل شر تقلبات أسعاره فهي تقوم على إدارة مرفق اقتصادي هام من أهم مرافق الدولة وقد خولت هيئاتها ولجانها المختلفة سلطة وحقوقاً مستمدة من القانون العام من نوع ما تختص به الهيئات الإدارية العامة - فهي تجمع بين سلطة فرض الرسوم والاشتراكات على أعضائها والمتنازعين أمامها وسلطة وضع اللوائح واقتراحها لتنظيم عمليات القطن والبذرة وعمليات التسليم والتسلم المختلفة المتعلقة بمقود القطن والبذرة ثم سلطة إصدار قرارات إدارية في شئون خطيرة وسلطة تأديب أعضائها وبياسر هذه السلطة مجلس التأديب وله حق توقيع عقوبات صارمة منها غرامة أقصاها خمسمائة جنيه والضبط. - وللحكومة على البورصة إشراف بارد يبدو في صور عديدة فإنشاؤها لا يجوز إلا بتصريح من الحكومة في صورة مرسوم ولا تختار الداخلية تصدر بقرار من وزير المالية ولها مندوب في البورصة يجب اشتراكه في اجتماعات الجمعية العمومية وجلسات لجنة البورصة ومجلس التأديب ورجال التحكيم وله حق حضور جلسات اللجان كافة وقد خول حقاً خطيراً بعد أزد مظهر من مظاهر إشراف الدولة على البورصة وهو حق الاعتراض على قرارات لجنة البورصة التي يراها مخالفة للقوانين المعمول بها أو للائحة البورصة - ويتربط على الاعتراض وقف تنفيذ القرار الصادر إلا إذا رفعت اللجنة استئنافاً عنه أمام غرفة المشورة بالمحكمة المختلطة بالإسكندرية (التي كانت قائمة عند صدور اللائحة) وعندئذ يحكمها بوجوب تنفيذ القرار - وكل إجراء يتخذ ندم

بوجوب تنفيذ القرار وكل إجراء يتخذ ندم اعتراض مندوب الحكومة يكون باطلاً ولا أثر له (المادتان ٤٤ و ٤٥ من اللائحة العامة).

(ثامناً) يختار وزير المالية كل سنة ثلاثين خبيراً من كشف يشمل أربعين اسماً تقدمه لجنة القطن وتؤلف منهم لجنة الخبراء للقيام بأعمال الخبرة في أحوال المنازعات الخاصة بصنف القطن المعروض أو برتبته ويقوم بأعمال الخبرة الابتدائية ثلاثة خبراء ينتخبهم رئيس لجنة القطن بالاقتراع (٣٦ و ٣٧ من اللائحة الداخلية) وتستأنف قرارات الخبراء أمام هيئة الخبراء الاستئنافية التي تؤلف من اثني عشر عضواً يختارهم وزير المالية كل سنة من كشف يشمل ستة عشر اسماً من أعضاء البورصة تقدمه لجنة القطن وتشكل لجنة الاستئناف من خمسة أعضاء من بينهم خبراء ثلاثة رسميون مخلفون بينهم وزير المالية بعد أخذ رأى لجنة البورصة (المادتان ٤٦ مكررة و ٤٧ من اللائحة الداخلية).

(تاسعاً) فرضت اللائحة الداخلية رسوماً مختلفة عن أعمال التحكيم وأعمال الخبرة الابتدائية والاستئنافية في المنازعات المختلفة التي سبق ذكرها وغيرها من المنازعات الخاصة بالخلاف على رتبة القطن أو تيلته كما فرضت رسوماً أخرى على الشهادات التي تثبت صلاحية القطن للتسليم - وتقسم بعض هذه الرسوم بين وزارة المالية بنسبة عدد خبرائها المخلفين الذين اشتركوا في العمل وبين الخبراء الآخرين.

ولصندوق البورصة على جميع هذه العمليات رسم نسبي مقرر.

ومن حيث إنه يخلص من مجموع هذه الأحكام أن بورصة مينا البصل تختص بالإشراف

وومن حيث إنه يخلص عما تقدم أن عناصر المؤسسات العامة ومقوماتها قد توافرت في بورصة مينا البصل فتكون القرارات الصادرة من اللجان والمهيات القائمة على إدارة شئونها ومنها لجنة القطن ولجنة البورصة هي قرارات إدارية قابلة للظمن بدعوى الإلغاء أمام هذه المحكمة ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا رفقته .

( الفضية رقم ٦٤٨ سنة ٤ في بالهيئة السابقة ) .

٤٦٩

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢

- ١ - موائد المباني . تقدير الأجرة . كيبته .
- ب - موائد المباني . أجرة التسل . القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . التزامه هنا .
- ج - موائد المباني . وعاء الضريبة .
- د - موائد المباني . أجرة التسل . إلتاها .

### المبادئ القانونية

١ - إن المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بعوائد الأملاك تنص على أن تقدير الأجرة يكون إما بحسب الأجرة الواردة في عقود الإيجار إذا وجدت عقود وكانت صادقة وإما بالقياس على البيوت المجاورة التي تكون أجزائها معروفة مع مراعاة مقدار اتساع البيوت وصقها ومنافعها وبالمجلة يكون التقدير بحسب ما يمكن الحصول عليه من أجرة .

٢ - إن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

اعتراض مندوب الحكومة يكون باطلا ولا أثر له - وثمة مظهر آخر من مظاهر إشراف الدولة على البورصة يتمثل في حق وزير المالية في الاشتراك في تاليف بعض لجان البورصة سواء باختيار أعضائها من بين مرشحين تقدمهم إليه لجنة القطن أو بتعيين خبراء محلفين في هذه اللجان - وأخيراً فإن لوزارة المالية حق معلوما في بعض الرسوم التي تحصلها البورصة عن أعمال الخبرة التي يقوم بها خبراءها وذلك بنسبة عدد الخبراء المحلفين الذين اشتركوا في هذه الأعمال .

ومن حيث إنه بالنسبة إلى الشخصية المعنوية لمؤسسة البورصة فإن نصوص لائحةها الداخلية والعامة وإن خلت من الاعتراف لها بهذه الشخصية فإن عناصرها وأركانها قد توافرت في ثنايا هذه النصوص - ذلك أن للبورصة حقوقاً وخدمة مالية مستقلة عن حقوق أعضائها وأموالها وعن حقوق الدولة وأموالها - وهذه الأموال مخصصة لتحقيق الأغراض المشروعة التي أنشئت من أجلها - وللبورصة وليس يمثلها وينوب عنها في علاقاتها بالغير وفي التقاضي يؤيد هذه الشخصية ويؤكد لها أن المشرع قد اعترف بها لبورصات العقود بالاسكندرية في المادة الثانية من المرسوم الصادر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٨ بالتصديق على لائحته العامة وقرن هذا الاعتراف بالنص على أن تتولى إدارة أموالها وتكون لها أهلية التقاضي وقد خولت بورصة مينا البصل مثل هذه الحقوق كما أن كلنا البورصتين تتلحذاهما الأخرى وتتحدان شكلاً ونظماً وهدفاً مما يدل على أن الشارع إنما تدرك في تشريع بورصة العقود الصادر في سنة ١٩٤٨ ماسئها عنه في تشريع بورصة مينا البصل الصادر سنة ١٩٣١ من الاعتراف لها صراحة بالشخصية المعنوية .

١٩٥٠ لأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد أوجب عدم إضافة أية زيادة على القيمة الإيجارية للثل في سنة ١٩٤١ أكثر من ٦٠٪ بالنسبة إلى مكاتب البنك و ١٣٪ لسكن الوكيل وقد كانت القيمة الإيجارية للثل في سنة ١٩٤١ ٢٠ جنيتها وبإضافة الزيادة القانونية تكون العوائد المستحقة هي مبلغ ١٧ ملياً و ٢٩ جنيتها.

ومن حيث إنه يبين من ملف المادة المقدم من الحكومة أن المبنى ملك البنك عبارة عن بدروم يشتمل على غرفتين تعلوه ثلاثة أدرار الأول مكون من صاليتين وأربع غرف والمنافع وبكل من الدورين الثاني والثالث خمس غرف وصالة والمنافع وبالسطح خمس غرف والمنافع ومن الجهة القبيلة للبنك منارة وجراج وقد قدرت العوائد في سنة ١٩٤١ على أساس أجر المثل بمبلغ ٢٠ جنيتها من ذلك مبلغ ٥٠٠ مليم و ٥ جننيات لسكن الوكيل وبتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قدرت اللجنة العوائد عن سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٥٠٠ مليم و ٤ جنيتها على أساس أجر المثل أيضاً وباعتبار عوائد الدور الأول والبدروم مبلغ ٢٠ جنيتها والدور الثاني ١٢ جنيتها والثالث ١٠ جننيات والجراج بمجنيه وغرف السطح بنصف جنية ولما تظلم المدعي من هذا التقدير قرر مجلس المراجعة في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ تخفيض العوائد إلى ٤٠ جنيتها وذلك بحمل عوائد الدور الأول والبدروم ١٩ ج والدور الثاني ١١ ج والثالث ٥٠٠ مليم و ٨ ج وبقاء تقدير اللجنة على حاله بالنسبة لغرف السطح والجراج وقد ثبت من محضري جرد سنة ١٩٤١ وسنة ١٩٥٠ أن المبنى لم يطرأ عليه تغيير ما منذ سنة ١٩٤١ .

ومن حيث إن المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ الخاص

الذي لا يزال سارياً من شأنه أن يجعل أجرة المثل في سنة ١٩٥٠ لا يصح أن تزيد على أجرة المثل في أول أبريل سنة ١٩٤١ إلا بمقدار النسبة المئوية التي نص عليها ولا يعتد بما تقوله الحكومة من أنه إنما يطبق في العلاقة ما بين المؤجر والمستأجر لا في العلاقة ما بين الممول ومصلحة الضرائب، وأن هذه المصلحة لا تنطبق بهذا القانون في تقديرها لأجرة المثل عن سنة ١٩٥٠ ، لا يعتد بهذا القول لأن قانون عوائد المباني يفرض على الممول نسبة مئوية من الأجرة التي يحوز له أن يتقاضاها يستوى في ذلك أن يكون الممول قد أجر المقار المملوك له أو أن يكون قد شغله بنفسه .

٣ - إن وعاء الضريبة في عوائد المباني هو ما يحصل عليه الممول فعلاً أجرة للملك إن كان موجراً أو ما يمكن أن يحصل عليه لو أجره إن كان غير موجر .

٤ - إن أجرة المثل في أول أبريل سنة ١٩٤١ يحوز لإثباتها بجميع طرق الإثبات لأن قانون عوائد المباني لم يشترط طريقاً معيناً للإثبات .

#### الحكم

ومن حيث إن المدعي ينشئ على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون لأن مجلس المراجعة قدر عوائد الأملاك في سنة ١٩٥٠ على المبنى الذي يشغل الأول منه فرع البنك الأهلي بالفيوم والدور الثاني سكن وكيل الفرع بأربعين جنيتها وهذا يزيد على القيمة الإيجارية للثل في سنة

« ومن حيث إنه لا يعتد بما تقوله الحكومة من أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إنما يطبق في العلاقة ما بين المؤجر والمستأجر لا في العلاقة ما بين الممول ومصلحة الضرائب . وأن هذه المصلحة لا تنطبق بهذا القانون في تقديرها لأجرة المثل عن سنة ١٩٥٠ ، لا يعتد بهذا القول لأن قانون عوائد المباني إنما يفرض على الممول نسبة مئوية من الأجرة التي يجوز له أن يتقاضاها إذ التقدير طبقاً لهذا القانون يكون « بحسب ما يمكن الحصول عليه من أجرة » .

« ومن حيث إنه يستوى في ذلك أن يكون الممول قد أجر العقار للمالك له أو أن يكون قد شغله بنفسه . ففي الحالة الأولى يكون التقدير على أساس الأجرة المتفق عليها في عقد الإيجار وفي الحالة الثانية يكون التقدير على أساس أجرة المثل وفي الحالتين لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل عن الأجرة في أول إبريل سنة ١٩٤١ إلا بمقدار النسبة المئوية المشار إليها . ذلك أن المالك إذا كان شاغلاً للعقار ثم أخلاه ورغب في تأجيره . لم يجوز له أن يزيد في الأجرة عن الحد المقرر قانوناً ، وفي هذه الحالة تقدر العوائد على أساس هذه الأجرة . ومن غير المعقول أن يتغير هذا الأساس إذ بقي المالك شاغلاً للعقار .

« ومن حيث إنه يبين من ذلك أن ولاء الضريبة في عوائد المباني هو ما يحصل عليه الممول فعلاً أجرة للملك إن كان مؤجراً أو ما يمكن أن يحصل عليه لو أجره إن كان غير مؤجر .

« ومن حيث إن القول بغير ذلك واتخاذ أساس أعلى للتقدير يترتب عليه إخلال خطير بالتوازن بين ما يتقاضاه الممول أو ما يمكن أن يتقاضاه أجرة للملك وبين ما يدفعه لمصلحة

بعوائد الأملاك تنص على أن تقدير الأجرة يكون إما بحسب الأجرة الواردة في عقود الإيجار إذا وجدت عقود وكانت صادقة وإما بالقياس على البيوت المجاورة التي تكون أجزائها معروفة مع مراعاة مقدار اتساع البيوت وصفتها ومنافعها وبالجمله يكون التقدير بحسب ما يمكن الحصول عليه من أجرة .

« ومن حيث إن تقدير العوائد في هذه القضية كان بطريق القياس على البيوت المجاورة أي على أساس أجرة المثل لأن المالك وماله هم الذين يشغلون العقار فليس ثمة عقود إيجار يمكن اتقاضيها أساساً للتقدير .

« ومن حيث إن مجلس المراجعة قد قدر عوائد سنة ١٩٥٠ بمبلغ أربعين جنيهاً على أساس أجرة المثل في سنة ١٩٥٠ ، وأسقط من حسابها أجرة المثل في سنة ١٩٤١ .

« ومن حيث إن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نص في المادة الرابعة منه بأنه لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر إبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار ٢٠ في المئة بالنسبة إلى المحال العامة أو المحال المؤجرة لأغراض تجارية أو صناعية إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل تزيد على خمسة جنيهاً ، وبمقدار ١٢ في المئة بالنسبة إلى المساكن إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز عشرة جنيهاً .

« ومن حيث إن هذا القانون الذي لا يزال سارياً من شأنه أن يجعل أجرة المثل في سنة ١٩٥٠ لا يصح أن تزيد على أجرة المثل في أول إبريل سنة ١٩٤١ إلا بمقدار النسبة المئوية السابق بيانها .

الضرائب — ولا يمكن أن يكون المشرع قد قصد إلى هذه النتيجة غير العادلة .

ومن حيث إنه يخلص عما تقدم أن مصلحة الضرائب ، عند إعادة النظر في التقدير لتحديد أجره المثل عن سنة ١٩٥٠ ، يتعين عليها أن تنفيذ بأجرة المثل في أول أبريل سنة ١٩٤١ بعد إضافة النسبة المثوبة المقررة في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٧ إذ أن الأجرة في هذه الحدود هي وحدها الأجرة التي يستطيع الممول أن يحصل عليها ولا يجوز له أن يحصل على أكثر منها .

ومن حيث إن أجره المثل في أول أبريل سنة ١٩٤١ يجوز إثباتها بطرق الإثبات كافة لأن قانون عوائد المباني لم يشترط طريقاً معيناً للإثبات .

ومن حيث إن عوائد المباني التي كانت مقدرة في سنة ١٩٤١ تصلح أن تكون قرينة على مقدار أجره المثل في أول أبريل سنة ١٩٤١ لأن هذه العوائد قد قدرت فعلاً على أساس أجره المثل تنمسياً مع ما تقتضيه أحكام قانون عوائد المباني . والقرينة على كل حال قرينة قضائية قابلة للإثبات العكس من جانب مصلحة الضرائب ومن جانب الممول . وهذا بخلاف ما كانت عليه العوائد في قانون رقم ٤ لسنة ١٩٢١ إذ جعلت بعد إضافة نسبة مثوبة إليها — قرينة قانونية غير قابلة لإثبات العكس .

ومن حيث إن عوائد المباني عن فرع البنك الأهلي بمدينة الفيوم قد قدرت في سنة ١٩٤١ بمبلغ عشرين جنيهاً . مع ذلك مبلغ خمسة جنيهات ونصف عن سكن وكيل البنك فتكون أجره المثل في أول أبريل سنة ١٩٤١ هي أربعة عشر جنيهاً ونصف عن مكاتب الفرع وملحقاتها وخمسة جنيهات ونصف عن السكن .

ومن حيث إن المدعى قد تمسك في تحديد أجره المثل في أول أبريل سنة ١٩٤١ بعوائد المباني التي قدرت في سنة ١٩٤١ . ولم تقدم الحكومة دليلاً على يدحض هذه القرينة فلا يسع المحكمة إلا الأخذ بها .

ومن حيث إنه يبنى على ذلك أن أجره المثل في سنة ١٩٥٠ تكون بإضافة ٦٠ في المئة على أجره المكاتب وملحقاتها في أول أبريل سنة ١٩٤١ وإضافة ١٢ في المئة على أجره السكن في هذا التاريخ ، فتكون أجره المثل عن المبني بجمعه هي مبلغ ٣٦٠ مليم و ٢٩ جنيهاً ، وهذا ما يتعين على مجلس المراجعة أن يلتزمه في التقدير .

ومن حيث إن مجلس المراجعة لم يلزم هذا الأساس ، فإن قراره يكون مخالفاً للقانون ومن ثم يتعين إلغاؤه .

( القضية رقم ٥٤٢ سنة ٥ في رئاسة وعضوية حضرات الأساندة عبد الرزاق أحمد الشهوري رئيس المجلس ومحمد عبد السلام ومحمد الرحمن الجبري وبدوي حوده وكامل بطرس للصكري للسفارين ) .

٤٧٠

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢

- ١ — قرار إداري . أسبابه . رقابة المحكمة .
- ب — وظيفة القضاء . ما يتطلب فيها وما يجب لها .
- ج — نقاش قضائي . مهمته . واجبه .

المبادئ القانونية

- ١ — لامشاحة أن للمحكمة الرقابة والإشراف على الأسباب التي تستند إليها الجهات الإدارية في اتخاذ قراراتها . سواء ما اشتملت عليه القرارات ذاتها أو ما أدلت

٤٧١

٣ مارس سنة ١٩٥٢

شواطيه . أكشاك الاستحمام . منحوس منها .  
نزول منه . عدم جوازها . تقاضى البلدية من هذا  
النزول . لا أمر له .

### المبدأ القانوني

إن رخصة أكشاك الشواطيه شخصية  
طبقاً للفقرة الأولى من المادة العاشرة من  
لائحة تنظيم شواطيه الاستحمام بمدينة  
الاسكندرية الصادرة في ٢٦ من يونيو  
سنة ١٩٤٤ ، فإذا صدرت الرخصة لشخص  
فلا يجوز له أن ينزل عنها لأى سبب كان كما  
لا يجوز للبلدية أن تتقاضى عن شغل أكشاك  
الاستحمام بغير المرخص له ويكون ما يستند  
إليه المدعى من أنه الشاغل الفعلى للكابين على  
غير أساس سليم .

( القضية رقم ١٠٦٥ سنة ٥ ق رئاسة ومضوية  
حضرته الأستاذة عمود صابر القارى وعبد الهيد  
التهامى وعلى على منصور وعبد العزيز البيللاوى وحسن  
أبو علم المستشارين ) .

٤٧٢

٤ مارس سنة ١٩٥٢

مقد توريد . عقد توريد بطاطين . نزاع بشأنه .  
خصم الحكومة جزءاً من الثمن . اختصاص .

### المبدأ القانوني

لا جدال في أن العقد المبرم بين الحكومة  
وبين المدعى بشأن توريد بطاطين يعد من  
محمود التوريد وكل نزاع يترتب على هذا

به الإدارة تعليلاً لها وكشفاً عن مكنوناتها  
كما تتحقق من صحة هذه الأسباب وسلامتها  
وتستبين مدى أثرها وإلتاحتها في القرار الذى  
بنى عليها أو جعلت علة له وذريعة إليه .

٢ — إن وظيفة القضاء على قدر ما يتطلب  
فيمن يلونها من صفات الكمال وأخذهم أنفسهم  
بأوفى الفضائل والنأى بها عن مواطن الشبهات  
وعلى ما يقتضيه جلال الوظيفة وسمو رسالتها  
من شدة المسائلة وعسر الحساب — على  
قدر ما فى هذا وذاك فإن القاضى به وجوب  
معاملته بالنصفة والعدل حرى بأن تصان  
كرامته ويحفظ عليه وقاره فيؤخذ فى أمره  
بالظفة ويجرى حسابه على أساس من السعيات  
والتقولات .

٣ — يجب أن تكون مهمة التفتيش  
القضائى قائمة على الإصلاح والهداية  
والاستبصار لا على التسلط والاستغلاء  
والاستكبار وأن يبلغ القاضى على أى حال  
بالتقرير الذى يوضع عنه ليحيط به خبراً  
وليتسنى له الاعتراض عليه والأيدوع التقرير  
ملفه إلا بعد بحث اعتراضاته وتمحيصها  
والوقوف على وجه الحق فيها ، وتلك هى  
الحفظة الأصلية الحكيمية والطريقة العادلة  
القوية ، فلا يقع جزاء أو حساب إلا عن  
بيئة وبصيرة ، وهذا ما جرى عليه الشارح  
وقرره فى كثير من المناسبات .

( القضية رقم ٥٠٥ سنة ٥ ق رئاسة ومضوية  
حضرته الأستاذة محمد سالى مازن وعبد الفتى وحسين  
أبو زيد وعلى أبو الفيط وعبد الحكيم فراج المستشارين ) .



غير المسببة أنها صدرت صحيحة في حدود المصلحة العامة ، وعلى من يطالب بإلغائها لعبإ إساءة استعمال السلطة أن يقيم الدليل على ذلك . فان أخفق ظلت القرارات سليمة منتجة لآثارها القانونية . ووجب على الموظف المفصول ترك الوظيفة نهائياً . أما إذا كان الأمر متعلقاً بطلب تعويض عن تلك القرارات كما هو الحال في خصوصية هذه الدعوى ، فانه يكفي أن يتضح من الأوراق أنها صدرت إما بغير مسوغ وبغير أن يأتى الموظف المفصول ما يستوجب إقصاءه عن الوظيفة التي يشغلها أو في وقت غير لائق - وقواعد العدالة وهي من أصول الفقه الإداري توجب تعويض الموظف المفصول في هذه الحالة الأخيرة عن الأضرار التي لحقت به بسبب قرار الفصل أو الإحالة إلى المعاش إذا كان قد صدر بدون سبب وبغير مسوغ وفي وقت غير لائق وليس ثمة تعارض بين الأخذ بأحكام هذه القواعد وبين صيانة المصلحة العامة التي تقف عند الحيولة دون إرجاع الموظف المفصول إلى عمله .

٢ - من المسلم أن للحكومة ممثلة في هيئة مجلس الوزراء السلطة المطلقة في اختيار الموظفين الذين تراه أهلاً لمعاونتها - ومن الجائز أن تترك في المدعى هذه الأهلية لفصلته . غير أنه ما دام قد تبين من ملف خدمته أنه لم يقع عليه جزاءات ولم ينسب إليه من الأمور ما يشبهه أو يندش اعتباراً به فان قرار إحالته إلى المعاش يكون قد صدر بغير

العقد من أول تكوينه إلى آخر نتيجة في تصفية جميع العلاقات والحقوق والالتزامات التي نشأت عنه يدخل في اختصاص هذه المحكمة فإذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب قيمة ما خصمته الحكومة من ثمن البطاطين التي وردها المدعى فهذا لا شك نزاع في الثمن ويدخل في اختصاص المحكمة الفصل فيه ولا وجه للتحدى بأن عملية التوريد تمت قبل إنشاء مجلس الدولة ما دام الحق المطالب به لم يسقط .

( القضية رقم ٣٦٥ سنة ٥ في رئاسة ومضوية حضرات الأسادة محمد عبد السلام وعبد الرحمن الجبوري وكامل بطرس المصري للمستشارين ) .

٤٧٣

٦ مارس سنة ١٩٥٢

١ - (١) قرار إداري . قرار إحالة إلى المعاش . غير مسبب . الفراض منه . إثبات العكس لطلب إلغاء القرار على مدعيه . لا يشترط ذلك في حالة طلب التعويض عنه .

ب - موظف . اختياره . مجلس الوزراء . سلطاته المطلقة . فصل . متى بعد غير لائق ويستحق تعويض عنه .

ج - تعويض . من ضرر مادي . قياسه .  
د - تعويض . من ضرر أدبي . شرطه . ثبوت إساءة استعمال السلطة أو المساس بشخص المفروز .

المبادئ القانونية

١ - اطرد قضاء هذه المحكمة على أن المفروض في قرارات الإحالة إلى المعاش

(١) يمثل هذه المبادئ . حكمت هذه الدائرة في القضية رقم ١٢٧ لسنة ٥ في وجعل المبادئ الثلاثة الأولى حكمت في القضية رقم ١٥٠ لسنة ٥ في الجلسة ذاتها .

المبادئ القانونية

١ — ما استند إليه المدعى من أن مجلس الوزراء قد أنشأ له حقاً ذاتياً في التعويض بإصداره القرار بإعادته إلى الخدمة في ٥ من مارس سنة ١٩٥٠ باعتباره ممن اضطهدوا سياسياً ثم بقراره الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ بإقرار مبدأ التعويض للموظفين الذين فصلوا أو استقالوا لأسباب سياسية أو بسبب تطبيق المرسوم بقانون إلغاء التعيينات والترقيات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية ثم بقراره الأخير في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بترك تقدير التعويض للحاكم ، ما يستند إليه في ذلك مردود بأن ما يقرره مجلس الوزراء في هذا الشأن خاضع لرقابة هذه المحكمة من ناحية انطباقه على الواقع من جهة ومن ناحية كونه وجهاً قانونياً لمسئولية الحكومة عن التعويض من جهة أخرى .

٢ — الإكراه لا يكون نتيجة لعمل مشروع .  
٣ — لا يملك مجلس الوزراء تقرير مسئولية الحكومة على خلاف أحكام القانون فان فعل ذلك فقراره لا يكون ملزماً لهذه المحكمة مادام لا يوجد وجه قانوني لمسئولية الحكومة لأن فيه خروجاً على القانون لا تملكه السلطة التنفيذية .

(ال قضية رقم ١٤١ سنة ٥ ق بالحكمة السابقة) .

مسوخ وفي وقت غير لائق دون قيام أسباب جدية به تدعو لإبعاده عن وظيفته — ومن ثم يكون قراراً مستوجباً لتضمين الحكومة عن الأضرار التي لحقت به .

٣ — الضرر المادي الذي أصاب المدعى إنما يقاس بمقدار ما كان يقتضيه فعلاً من مرتب لو بقي في الخدمة وبمراعاة ظروفه مثل اشتغاله بالمهام مدة الفصل .

٤ — لا محل لما يطالب به المدعى من تعويض عن الضرر الأدبي إذ لم يثبت أن الحكومة أساءت استعمال سلطتها في قرار إحالته إلى المعاش . أو أنها قصدت المساس بشخصيته .

( القضية رقم ١٢٣ سنة ٥ ق وثالثة وعضوية حضرات الأستاذة محمد عفت وحسين أبو زيد وملي أبو الفيت السمارين ) .

٤٧٤

٦ مارس سنة ١٩٥٢

١ — (١) تعويض عن فصل . قرار مجلس الوزراء في ٥ مارس سنة ١٩٥٠ بالإقرار بحق الموظفين الذين فصلوا أو استقالوا لأسباب سياسية أو بسبب تطبيق المرسوم بقانون إلغاء الاستثناء وقراره في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بترك تقدير التعويض للحاكم . و رقابة المحكمة هذين القرارين من ناحية انطباقهما على الواقع والقانون .

ب — الإكراه . لا يكون نتيجة لعمل مشروع .  
ج — مجلس الوزراء . لا يملك تقرير مسئولية الحكومة على خلاف أحكام القانون .

(١) يمثل هذه المبادئ حكمت هذه الدائرة في القضية رقم ٩٥ لسنة ٥ القضائية بجملة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٢ .

أو مساسه بسمعته متى كانت المحكمة تستطيع أن تستشف من تصرف الوزارة معه بعد عليها بما يشكو منه مدى مجاوزتها لحدود سلطتها في النقل كان قوله بأنه محل اضطهاد مشكوك فيه .

( القضية رقم ١٤٢ سنة ٥ في الحقيقة السابقة ) .

٤٧٦

١١ مارس سنة ١٩٥٢

مقوبه . حكم وقف تنفيذها . نفي خمس سنوات على صدوره . أثره . بمثابة رد اعتبار .

المبدأ القانوني

إن انقضاء الخمس السنين المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون العقوبات دون أن يصدر حكم بإلغاء وقف التنفيذ تسقط العقوبة المحكوم بها ويمحو ما ترتب عليها من آثار جنائية وعقوبات تبعية فهو بمثابة رد اعتبار يقع تحتما بقوة القانون بمجرد انقضاء الفترة المذكورة دون صدور حكم بإلغاء وقف التنفيذ ولما كان المظلمون ضده قد حكم عليه بالحبس ثلاثة شهور مع وقف التنفيذ في جريمة تبديد سنة ١٩٤٣ وقد انقضت منذ هذا العام مدة تجاوز الخمس سنين دون أن يصدر حكم بإلغاء وقف تنفيذ هذه العقوبة فإن الحكم يعتبر عديم الأثر في أهليته لتولى وظيفة العمدية .

( القضية رقم ١٣٤٠ سنة ٥ في رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة عبد الرزاق السنهوري رئيس المجلس ومحمد عبد السلام وعبد الرحمن الجبري وبدوي حمود وكامل بطرس المصري المستشارين ) .

٤٧٥

٦ مارس سنة ١٩٥٢

١ - استقالة . شرطها . صدورها عن رغبة صحيحة  
ب - إكراه . شروط وقوعه . تصرفات غير مفروعة .  
ج - لل . متى لا تملك السلطة الإدارية .

المبادئ القانونية

١ - إن الاستقالة التي يحتج بها على الموظف ، هي تلك التي تصدر منه عن رغبة صحيحة ورضاء طليق - أما إن كانت مشوبة بعيب من عيوب الرضا كالإكراه فلا يحتج بها عليه ويكون قبولها بمثابة الفصل المخالف للقانون .

٢ - لا يصح القول بأن هناك إكراهاً مفسداً لرضاء الموظف بالاستقالة إلا إذا وقعت تصرفات غير مشروعة من جانب السلطة الادارية من شأنها الضغط على إرادته فترغمه على ترك الوظيفة دفعا لما عساه يصيبه من أذى في صحته أو ماله أو شرفه واعتباره ، وعلى ذلك فتي كانت تصرفات الجهة الإدارية إزاء الموظف مشروعة وصادرة في حدود سلطتها وبغير تعسف ، فإنه لا يمكن أن يتولد عنها إكراه مفسد لرضاء الموظف إذا ما قدم استقالته بسببها .

٣ - إذا كان الثابت من ملف خدمة المدعى أنه موظف قابل للنقل وأن الوزارة نقلته الى بنى سويف ثم الى قنا في حدود سلطتها المخولة لها بالقانون . فلم يبد منه أى تعظم أو شكوى من تعارض ذلك مع حالته الصحية

٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ . قيوده . سبب صحيح يبرره .

ب — موظف . فصله . إدارياً . حق الحكومة في عدم ذكر الأسباب . من لا يصح لها التمسك به .

ج — قرار إداري . شرطه . أن يستند في الواقع إلى دواعي ولو خلا من ذكر أسبابه . رقابة المحكمة .

د — تحقيق إداري ، خلوه من كلفالات التحقيق القانوني وضماناته . وهي الأخص سؤال الموظف ومواجهته بما هو ملسوب إليه وتمسكته من الدفاع ومناقشة شهود الأبحاث وطلب شهود قبي . تحقيق جنائي . وجود عيوب تقويه . عدم سلامة النتائج التي انتهى إليها . بطلان القرار .

ه — تزوير . شرطه .

### المبادئ القانونية

١ — إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس المقصود من تفويض الحكومة بمقتضى المادة الرابعة عشرة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ سلطة فصل كبار الموظفين المعيّنين بمرسوم بدون توسط المحكمة التأديبية العليا ، أن تستعمل هذه الرخصة بدون قيد أو شرط فتفصل من تشاء وكيف تشاء ، حسبما تريد وتهوى ، وأن تتحلل من الضمانات المقررة للوظائف تطميناً لهم على مصائرهم حتى ينصرفوا إلى أداء أعمالهم بتفوس ثابتة هادئة . بل استعمال هذه الرخصة منوط بأن يقوم الفصل على سبب صحيح يبرره وإلا فقد أساسه القانوني وكان بالتالي مخالفاً للقانون كما يجب أن يكون في حدود المصلحة العامة . فان تنكبت الإدارة هذه الغاية وانحرفت عن الجادة وفصلت الموظف كبيراً أو صغيراً لدوافع

٤٧٧ .

١٨ مارس سنة ١٩٥٢

محاكمة إدارية . إجراءاتها . صدورها بدافع من إساءة استعمال السلطة . تقع باطله . عضو البرلمان . رتبته . حدودها .

### المبدأ القانوني

إذا بان من الوقائع أن جميع إجراءات المحاكمة قد أجريت تحت دافع يعيبها وهو إساءة استعمال السلطة تحت تأثير عضو مجلس النواب فإنها تقع باطله — ولا يقدر في ذلك القول بأن وظيفته النيابية قد تبجح له مثل هذا التدخل لصالح العام . ذلك لأن عنصر المصلحة العامة غير متوافر هنا ولأن النائب في عرف القواعد الدستورية عضو في الهيئة التشريعية يمثل جميع المواطنين ، ورتبته ضمن الهيئة التشريعية على رجال الإدارة وأعمالهم إنما يأتي عن طريق المسؤولية الوزارية بالسؤال والاستجواب في غير إقحام الشخصيات فليس له أن يتدخل في أعمال رجال السلطة التنفيذية وهي سلطة أخرى منفصلة يحق لرجالها الرقابة لضمان حرية تصرفاتهم من تدخل ذوي النفوذ ، خصوصاً من رجال حزب الغالبية المتولى زمام الحكم .

( الفقرة رقم ٩٦ سنة ٥ في الهيئة السابقة ) .

٤٧٨

١٩ مارس سنة ١٩٥٢

١ — موظف . فصله . الحق المتول للحكومة بمقتضى المادة ١٤ من الأمر العالي الصادر في

حتى ولو صدر خلواً من ذكر أسباب أن يكون مستنداً في الواقع إلى دواع قامت لدى الإدارة حين أصدرته وإلا كان القرار باطلاً لفقدانه ركناً أساسياً هو سبب وجوده ومبرر إصداره فإذا تكشفت هذه الدواعي بعد ذلك على أنها كانت هي السبب الذي دعا الإدارة إلى إصداره ، كان للحكمة بمقتضى رقابتها القضائية أن تتحرى مبلغها من الصحة فإن ظهر أنها غير صحيحة ولو ظلت الإدارة بحسن نية أنها صحيحة فقد القرار أساسه القانوني الذي يجب أن يقوم عليه وكان مشوباً بمبب مخالفة القانون . أما إذا كانت الإدارة قد أصدرت القرار وهي تعلم أن هذه الأسباب غير صحيحة وإنما استهدفت غاية أخرى غير الصالح العام كان القرار مشوباً بالانحراف وإساءة استعمال السلطة إلى جانب مخالفة القانون .

٤ - إذا كان يبين من الواقع أن التحقيق الإداري لم تكن فيه كشافات التحقيق القانوني ولا ضماناته خلوه من مقومات كل تحقيق صحيح يمكن الاطمئنان قانوناً إلى سلامة نتائجه ، وبوجه خاص استدعاء الموظف وسؤاله ، ومواجهته بما هو مأخوذ عليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه ، وإتاحة الفرصة له لمناقشة شهود الإثبات وسماع من يريد إظهارهم من شهود النفي . وغير ذلك من مقتضيات حق الدفاع . هذا إلى جانب ما اكتنف التحقيق من ظروف

لائمت للصحة العامة بصفة . كان قرارها منطقياً على الانحراف مشوباً بإساءة استعمال السلطة بما يبيحه ويبطله .

٢ - إذا كان القانون لم يوجب على الحكومة ذكر أسباب الفصل الإداري . فذلك لحكمة تشريعية ظاهرة أريد بها تحقيق الصالح العام ، هي كما تقول الحكومة نفسها الحرص على كتمان حرمات الإدارة ضناً بدعائها أن تدافع وأستارها أن تنتهك وصيانة لأسرار الدولة وحفظاً لأفكار كبار الموظفين بتجنيدهم مهابة المحاكمات التأديبية إبقاء لطية الحكومة ، فإذا سارت الإدارة بعد فصل الموظف في تحقيق إداري شمل كل ما استرأت فيه ضنده وانتهت منه إلى طلب التحقيق معه جنائياً في أمور نسبتها إليه ثم أعلنت نتائج التحقيق الإداري فالجنائي ، فليس لما أن تتوارى أمام هذه المحكمة عند الظن في قرار الفصل عن بيان أسبابه ومناقشتها فيها بحجة أن من حقها كتمانها ما دامت هي نفسها قد كشفت عنها بمسلكها وطلبت التحقيق فيها وأذيعت نتائج هذا التحقيق فخرجت بذلك عن الحكمة التشريعية المقصودة من الكتمان ؛ إذ يكون مسلك الإدارة أمام المحكمة والحالة هذه مسلك المجادلة بشخير النصوص في غير ما أعدت له واستمالها في غير مقصودها وهو ما لا يجوز قانوناً .

٣ - المفروض في كل قرار إداري ،

تقرى أسبابها في كل تهمة على حدتها ، أن هذه التهم ، إدارية كانت أم جنائية ، لم تستخلص استخلاصاً سائفاً من أصول صحيحة في الأوراق بل انزعجت انزعاجاً من مقدمات تأبأها ولا تؤدي إليها وكيف تكييفاً غير سليم قانوناً مع إغفال لحقائق ثابتة وشهادة عدول تنقض تلك التهم وتدحضها ، وعلى ذلك فلا يخلو الحال من أمرين : إما أن الإدارة حين فصلت المدعى كانت تظن بحسن نية مآخذ تستدعي فصله لم تبين معاملها وقتئذ فسارت في التحقيق الذي أجرى فيما بعد لكشفها . وإما أنها كانت تعلم أن ليس عليه من مآخذ قد تستوجب فصله وإنما جاءت إحالة إلى المعاش وليدة البواعث التي فصلها في دفاعه بدلالة القرائن التي ذكرها . فإن كانت الأولى كان القرار فاقداً سبب وجوده ومبرر إصداره وكان مشوباً بعيب مخالفة القانون . وإن كانت الثانية كان مشوباً بالانحراف وإساءة استعمال السلطة إلى جانب مخالفة القانون ، وكان في الحالين باطلاً حقيقاً بالإلغاء كما يكون المدعى محقاً في أن يموض عما أصابه من ضرر مادي وأدبي بسبب هذا القرار .

٥ - لكي يكون ثمة تزوير يجب أن يقع تزوير الحقيقة في محرر بقصد التزوير .

( القضية رقم ١٧٦ سنة ٤ ق رئاسة ومضوية حضرات الأنسادة السيد على السيد وكيل المجلس وحبيبي إبراهيم سمري وسيد على الدمراوى والسيد ابراهيم الديوانى ومحمد ذهي السلفارين ) .

وملاحظات شاذة حسبها صرح بذلك بعض الشهود من كبار موظفي الوزارة . أما التحقيق الجنائي ، فقد بدأ على أساس بلاغ من وزير التموين لما تراءى له أن التحقيق الإداري المذكور قد تكشف عنه وقد تولاه عضوا النيابة اللذان باسرا التحقيق الإداري فلما خشى المدعى أن يتأثرا في التحقيق الجنائي بما سبق أن تورط فيه في التحقيق الإداري الذي أذيع على الناس منبثاً بإدائته في عديد من التهم الجنائية والإدارية الخطيرة التي لم يواجه بها ولم يسأل عنها طلب الى النائب العام أن يضع التحقيق في أيد محايدة لم تنقيد برأى سابق فيتخرج في مثل هذا الطلب ويتسلم من ولايته ليعرضه على الوزير الذي يؤثر بحفظه ، ثم يحرم المدعى بعد ذلك من ضمانات أساسية بدونها لا يمكنه الدفاع عن نفسه وفي مقدمتها حق الاطلاع وحق الكلام ، فيمنع من الاطلاع على أوراق التحقيق الإداري بحجة أنه مستبعد يستند إليه المحقق في تحقيقه ويحجبه الشهود بأقوالهم فيه . كما يمنع المدعى من حق الكلام حين يريد الطعن في هذا التحقيق والنمى على تصرفات الوزير الذي فصله وبين أوجه إساءته استعمال سلطته وتعامله عليه في التحقيق الإداري حتى ينتج نتيجة تغطي إحالة المدعى إلى المعاش ، وتلك ولا شك عيوب تنور كلا التحقيق الإداري والجنائي بحيث لا يمكن معها الاطمئنان قانوناً إلى سلامة النتائج التي انتهى إليها . فإنه يتضح من تقصى تلك النتائج ومن

٤٧٩

٢٥ مارس سنة ١٩٥٢

١ - (١) مخالفات الترع والجسور . الأمر العالي الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ . يفرقه بين نوعين من المخالفات . اختصاص اللجنة . جنائي بحث . لا تختص بالحكم بالتعويضات .

ب - مخالفات الترع والجسور . مخالفة تستحيل فيها إعادة الشيء إلى أصله . العقوبة التي يجوز الحكم بها .

ج - محاكمة . مناهضة . إقحام متهم بغير إجراءات . عدم جوازها .

### المبادئ القانونية

١ - يتضح من مراجعة نصوص المواد ٣٢ و ٣٦ و ٣٧ من الأمر العالي الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمساق : (أولاً) أن المشرع قد فرق بين حالتين : (١) مخالفات يلزم فيها إعادة الشيء إلى أصله (٢) مخالفات لا يلزم فيها إعادة الشيء إلى أصله للاستحالة أو لعدم الضرورة - (ثانياً) قضى في النوع الأول من المخالفات بأن تختص اللجنة بالحكم على المخالفين بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى شهرين وبغرامة توازي بالأقل مصاريف إعادة الشيء إلى أصله ولا تتجاوز هذه الغرامة ضعف تلك المصاريف أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(ثالثاً) أما النوع الثاني من المخالفات فيكون للجنة الحكم فيه بالحبس أيضاً من خمسة عشر يوماً إلى شهرين وبالغرامة سالفه

(١) أنظر الحكم رقم ٤٤٠٠ من ١٠٢٨ من هذا

العدد .

الذكر بشرط ألا تزيد على مبلغ عشرين جنيتها أو بإحدى العقوبتين - وما تقدم ينصح أن اختصاص اللجنة اختصاص جنائي بحث ولا اختصاص لها في الشؤون المدنية كالحكم بالتعويضات وهي وإن كانت مخولة حق تقدير الغرامات الجنائية التي تقضى بها على أساس تقدير مصاريف إعادة الشيء إلى أصله فإنها إذ تفعل ذلك إنما تقضى بعقوبة جنائية ولا تقضى بتعويض .

٢ - إذا كانت القرارات المطعون فيها والصادرة في جنح موضوعها التعدي على مياه الري والاتساع بها على خلاف القانون هي من مخالفات الري التي تستحيل فيها إعادة الشيء إلى أصله بعد أن أغرق الماء في الأرض ومن ثم تكون تلك المخالفات من النوع الثاني الذي لا يصح للجنة أن تتجاوز فيه الحكم بالحبس لحد شهرين والغرامة لحد عشرين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ولا حجة فيها ورد بأسباب هذه الأحكام وما ورد بدفع الحكومة من أن الغرامة قدرت بواقع الفدان وفقاً لمشور وزير الداخلية المؤرخ في ٢ مايو سنة ١٩١٦ لأن المخالفة واحدة تتحدد بفعل المرتكب لها مهما بلغت مساحة أطيانه - ولأن القانون صريح في عدم جواز تعدي حد العشرين جنيتها وكذلك منشور الوزير سالف الذكر وكذلك لا حجة فيما تقول به الحكومة من أن الغرامة تشمل التعويض عن ثمن المياه باعتبارها ما يجب رده والتعويض عن خسائر

المدعى الثانى فى الحكم دون أن يوجه إليه اتهام .

ومن حيث إن الحكومة تطلب رفض الدعوى بناء على أنه فيما يتعلق ( بالوجه الأول ) أن المدعى الأول أحمد مصطفى قنارى موظف طرف المدعى الثانى الخواجه أبو سيولى مانول ليدس وقد وجه إليه الاتهام بصفته ناظر زراعة الخواجه المذكور المستأجر لمزرية السب رحمة شديد وثبتت اللجنة من مراجعة أوراق إعلانه للجلسة أنه قد أعلن بمكتب إدارة أعمال الثانى وقد تمهد هذا الأخير للجنة بتبليغه الإعلان - وفيما يتعلق بالوجه الثانى أن اللجنة - لم تتجاوز الحد المقرر للغرامة لأنها قدرت تقديرًا مناسبًا لقيمة الجريمة المادية أى مساحة الأرض التى رويت أو الفائدة التى تعود منها على المخالف تطبيقًا لمشور وزير الداخلية الصادر فى ٢ مايو سنة ١٩١٦ الذى حدد الحد الأدنى للغرامة بواقع جنيه مصرى واحد عن كل فدان يروى فى غير مواعيد المناوبة - وجنيتين عن كل فدان شراقى فى الوقت الممنوع وثلاثة جنيهات عن كل فدان شراقى فى دور البطالة وفى أثناء الوقت الممنوع وأن مجموع الغرامة قد روى فيه التعويض المادى الناتج عن الضرر الذى أصاب الصالح العام بسبب اختلاس المدعىين مياه الرى إضرارًا بالمتنفعين الآخرين ويتضمن فى نفس الوقت عنصر إعادة الشئ إلى أصله وهو هنا ثمن الماء ومقابل ارتفاع المدعى بها بغير حق وقالت عن الوجه الثالث أن المدعى الأول مستخدم بسيط بأجر زهيد وقد حرره المدعى الثانى لارتكاب هذه المخالفة ولتحمل الحكم الجنائى الذى يصدر فيها وأنه يستر خلفه وهو الذى يؤول إليه الغنم وحده زراعة نامية يحصدنها فلزم الحكم عليه بالتضامن لأنه هو الذى استفاد من الزراعة .

المتنفعين والأضرار التى لحقت الصالح العام - لأن اختصاص اللجنة مقصور على العقوبة الجنائية أما التعويضات فإنه يكفلها دائماً القضاء المدنى العادى .

٣ - إن مناط المحاكمة وجواز الحكم يكون بتحرير محضر المخالفة وتوجيه الاتهام إلى المخالف وإعلانه للحاكم إعلاناً قانونياً وصدر الحكم على المتهم بعد إعطائه فرصة العلم بالتهمة والمدافعة عن نفسه فى شأنها فى حين أن المدعى الثانى لم يوجه إليه أى اتهام عن هذه الجنب بل وجهت الإدارة الاتهام ضد مستخدمه وحده وهى عالمة بذلك فلم يكن يسوغ للجنة أن تتحصه بغير إجراءات .

### المحكمة

ومن حيث إن المدعىين يطلبان الحكم بإلغاء الثلاثة أحكام الصادرة من لجنة مخالفات الترع والفسور بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٠ فى الجنب (١) رقم ٢٨ سنة ١٩٤٩ قلوبية بتفريم الأول بضمانة الشاقى مبلغ ٣٠٠ جنيه (٢) رقم ٣٠ سنة ١٩٤٩ قلوبية بتفريم الأول بضمانة الثانى مبلغ ١٥٠ جنيناً (٣) رقم ٣٥ سنة ١٩٤٩ قلوبية بتفريم الأول بضمانة الشاقى مبلغ ٢٤٠ جنيناً ، وببيان دعوامهما (أولاً) على أن الأول لم يعلن إعلاناً صحيحاً لجلسة المحاكمة فوقعت جميع إجراءاتها باطلاً (ثانياً) أن اللجنة قد جاوزت سلطانها فى الحد المقرر لتقدير عقوبة الغرامة وهو عشرون جنيناً المقررة فى المادة ٣٢ من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ . (وثالثاً) وأن اللجنة قد أخطأت



عن الوجه الأول

« من حيث إنه قد بان للحكمة من الاطلاع على محاضر جلسة المحكمة أن اللجنة قد جفت بنفسها كيفية إعلان المدعى الأول وحصول هذا الاعلان فعلا وانتهت إلى قرار يصح به تجاوز عما كنهه غيايا .

« ومن حيث إن لائحة الإجراءات الصادرة بتاريخ ١٦ يولييه سنة ١٨٩٨ من وزير الداخلية بتدبير إجراءات المحكمة أمام هذه اللجنة تنص في مادتها التاسعة والعاشره على أنه إذا لم يحضر المتهم في الجلسة الأولى يمتنع على اللجنة أن تحقق من صحة إعلانه فإذا ثبت لديها أن إجراءات الإعلان قد تمت صحيحة تجري المحكمة وتصدر الحكم غيايياً ولا يجوز المعارضة فيه . وقد قامت اللجنة بهذا الإجراء .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون هذا الوجه في غير محله متعيناً ولفظه .

عن الوجه الثاني

« الخاص بتجاوز لجنة مخالفات الرى الحد المألوف لما في الحكم بالغرامة وهو عشرون جنيباً فقط بأن حكمت على الأول بعقوبة الثاني بأن يدفع مبلغ ٣٠٠ جنبيه من المخالفة الأول ١٥٠ جنيباً في الثانية و٢٤ جنيباً في الثالثة .

« ومن حيث إنه يتضح من مراجعة نص المواد ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ من الأمر العالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ . (أولاً) أن المشرع قد فرق بين حالتين (١) مخالفات يلزم فيها إعادة الشيء إلى أصله إعادة مادية (٢) ومخالفات لا يلزم فيها إعادة الشيء إلى أصله للاستعالة أو لعدم الضرورة . (ثانياً) قضى في النوع الأول من المخالفات بأن تختص اللجنة بالحكم على المخالفين بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى

شهرين وبغرامة توازي بالأقل مصاديف إعادة الشيء إلى أصله ولا تتجاوز هذه الغرامة ضعف تلك المصاديف أو بإحدى هاتين العقوبتين . (ثالثاً) أما النوع الثاني من المخالفات فيكون للجنة الحكم فيه بالحبس أيضاً من خمسة عشر يوماً إلى شهرين وبالغرامة سائلة الذكر بشرط ألا تزيد عن مبلغ عشرين جنيباً أو بإحدى هاتين العقوبتين . وما تقدم يتضح أن اختصاص اللجنة اختصاص جنائي بحت ولا اختصاص لها في الشئون المدنية كالحكم بالتعويضات وهي وإن كانت مغفلة حق تقدير الغرامات الجنائية التي تقضى بها على أساس تقدير مصاديف إعادة الشيء إلى أصله فإنها إذ تفعل ذلك إنما تقضى بعقوبة جنائية ولا تقضى بتعويض .

« ومن حيث إن القرارات المطعون فيها صادرة في جنح موضوعها التمدد على مياه الرى والانتفاع بها على خلاف القانون إلا أنها من مخالفات الرى التي يستعمل فيها إعادة الشيء إلى أصله بعد أن أغرق الماء في الأرض ومن ثم تكون تلك المخالفات من النوع الثاني الذي لا يصح للجنة أن تتجاوز فيه الحكم بالحبس لحد شهرين والغرامة لحد عشرين جنيباً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ومن ثم تكون اللجنة قد تجاوزت سلطاتها - ولا حاجة فيما ورد بأسباب هذه الأحكام وما ورد بدفع الحكومة من أن الغرامة قدرت بواقع الفدان وفقاً للمشور وزير الداخلية المؤرخ ٢ مايو سنة ١٩١٦ لأن المخالفة واحدة تتحدد بفعل المرتكب لها مهما بلغت مساحة أطلانه - ولأن القانون صريح في عدم جواز تعدد حد العشرين جنيباً وكذلك منشور الوزير سالف الذكر وكذلك لا حاجة فيما تقول به الحكومة من أن الغرامة تشمل التعويض عن ثمن المياه باعتبارها ما يجب رده

معدومه المدعى الثاني المذكور - الذى تعهد بالتنبية عليه لحضور المحاكمة - وأن اللجنة لما قضت على المتهم الأول الموظف بالغرامة ألزمت معدومه المدعى الثاني بأن يدفع تلك الغرامة بصفته ضامناً ويرد. حكماً هذا بأن المدعى الأول هو المنتفع الحقيقي الذى استفاد من المخالفة وأنه إنما يسخر مصادمه لتحمل أعباء المسؤولية الجنائية والمدنية دونه .

ومن حيث إن مناهج المحاكمة وجواز الحكم يكون بتحرير محضر المخالفة وتوجيه الاتهام إلى المخالف وإعلانه للمحاكمة إعلاناً قانونياً وصدر الحكم على المتهم بعد إعطائه فرصة العلم بالتهمة والمدافعة عن نفسه في شأنها في حين أن المدعى الثاني لم يوجه إليه أى اتهام من هذه الجنب بل وجهته الإدارة الاتهام ضد مستخدمه وحده وهى عالة بذلك فلم يكن يسوغ للجنة أن تقحمه بغير إجراءات .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم على المدعى الثاني قد وقع باطلاً أيضاً لمخالفته القانون ويتمين إلغاؤه .

( القضية رقم ٥٠٨ سنة ٤ ق وثلاثة عضوية حضرات الأساتذة عبد الرزاق السنهورى رئيس المجلس ومحمد عبد السلام وعبد الرحمن الجبرى وبدوى حموده وكامل بطرس المصرى المستشارين ) .

## ٤٨٠

٢٥ مارس سنة ١٩٥٢

١ - اختصاص محكمة القضاء الأولى . قرار من محافظة مصر بفسط شخص وإيداعه . الطعن عليه . بتغير قراراً إدارياً يخضع لمراقبة المحكمة .

(١) أنظر الأحكام رقم ٤٣٠ من ١٩٠٧ ، ٤٣٢ من ١٩٠٩ ، ٤٣٤ من ١٩١٣ ، ٤٣٨ من ١٩٢٦ ، ٤٤٧ من ١٩٣٣ ، ١٠٣٤ من ١٩٤٢ ، ٤٥٦ من ١٩٥١ ، ٤٦١ من ١٩٥٨ من هذا العدد .

والتعويض عن خسائر المتنفذين والأضرار التى لحقت الصالح العام - لأن اختصاص اللجنة قاصر على العقوبة الجنائية أما التعويضات فإنه يكفلها دائماً القضاء المدنى العادى علاوة على ما احتاط به المشرع في شأن ما يجب رده في المادة ٣٧ من الأمر العالى سالف الذكر التى تنص على أنه فضلاً عن محاكمة المخالف عن المخالفات المتقدم ذكرها يلزم في كل حال بإعادة الشيء إلى أصله فإذا امتنع فالمحكومة تجزى الأعمال اللازمة على نفقته خاصة وتحصل قيمتها منه بالكيفية المقررة في الأمر الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ - أى بغير احتياج إلى حكم بذلك من اللجنة ، وكذلك لا حجة فيما تقول به الحكومة من أن الحكم قد قصد به الردع وزجر الغير من الاعتداء على المياه إضراراً بأصحاب الحق في الانتفاع ، ذلك أن اللجنة تملك دائماً أن تحكم بالمجلس مع الغرامة في الحدود المقررة وفي ذلك ما يمكن للردع .

ومن حيث إنه يتضح مما تقدم أن اللجنة قد طبقت القانون تطبيقاً خاطئاً تتجاوزها الحدود المقرر لاختصاصها في الحكم بالغرامة ولا تملك هذه المحكمة تعديل الحكم قانوناً وإنما تملك إلغاؤه لو فوجوه باطلاً - والمحكومة وشأنها في السير في المحاكمة في البيعاد إذا شئت .

## عن الوجه الثالث

١ - اختصاص بإقحام المدعى الثاني في المحاكمة بغير أن يوجه إليه اتهام .

ومن حيث إنه قد بان للمحكمة أن محاضر جنح مخالفات الرى موضوع النزاع قد خرجت ضد المدعى الأول وحده مع وصفه بأنه ناظر زراعة الخواجة أبستولى ليدس مستأجر عزبة السبى وجهه شديد وأعلن المذكور في مواجهة

٤٨١

٣١ مارس سنة ١٩٥٢

جنسية مصرية . زوجة أجنبية . حق إعادتها رغم تجديد إقامتها وقبل اكتسابها الجنسية المصرية .

المبدأ القانوني

لا محل لما تتحدى به المدعية من أن تعليمات وزارة الداخلية الصادرة في سنة ١٩٥١ تعطى الزوجة الأجنبية الحق في الإقامة ستة أشهر تتجدد وتجري قرارات كل مرة لأن إعمال هذه التعليمات يكون عندما لا يقع اعتراض من وزارة الداخلية على إقامة المرأة الأجنبية في هذه الحالة تمتع إقامة لمدة ستة أشهر تكون فيها تحت رقابة الوزارة فإذا أسفرت التحريات عن نتائج غير مرضية في أى وقت قبل أن تكتسب المرأة الأجنبية الجنسية المصرية كان من سلطة وزارة الداخلية أن تطلب إليها مغادرة الأراضي المصرية عملاً بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ .

( القضية رقم ١٤٧١ لسنة ٥ في رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة محمود صابر العقارى ومبدالجيد التهاى وعمل هل منصور ومبد النور البيلاوى وحسن أبو علم المستشارين ) .

(١) أنظر الأحكام رقم ٤٣٠ من ١٠٠٧ ، ٤٣٧ من ١٠٠٩ ، ٤٣٤ من ١٠١٣ ، ٤٣٨ من ١٠٢٦ ، ٤٤٧ من ١٠٣٣ ، ٤٥٣ من ١٠٤٢ ، ٤٥٦ من ١٠٥١ ، ٤٦١ من ١٠٥٨ ، ٤٨٠ من ١١٠٤ من هذا العدد .

ب - حرية شخصية . حظر الإقامة في جهة . عدم جوازها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

ج - متعهدون ومغليه فيهم . القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤ . عدم تحويله الإدارة حتى الإبعاد . تحويله القضاء فقط عند الحكم بالمرافعة تعيين الجهة التي تم فيها .

المبادئ القانونية

١ - الدفع بعدم القبول لأن ضبط المدعى وتحويله إلى أسوان كان إجراء قضائياً استلزمه ظروف ضبطه في حالة تشرد وهذا التصرف القضائي يخرج عن ولاية المحكمة - هذا الدفع غير صائب لأن أمر الضبط والإبعاد إنما صدر من محافظة مصر على حد قول المحكمة في مذكرتها وهي سلطة إدارية ويعتبر قرارها قراراً إدارياً مما يخضع لرقابة المحكمة .

٢ - إن الدستور في مادته السابعة ينص على أنه لا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة في جهة ما ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون .

٣ - إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم لا يحجر للإدارة حق إبعاد متشرد إلى مكان معين وإنما أجاز للقضاء في حالة الحكم بالمرافعة أن يعين الجهة التي يراقب فيها المتهم .

( القضية رقم ٩٦٥ سنة ٥ في الجلسة السابقة ) .

## قضاة المحاكم الكلية

### القضاء المدني

تكمل بعضها بعضاً فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٩٤٥ مدني تكمل النقص في المادة ٩٤٢ ويوضح الحكم في حالة دفع المشتري لجزء من الثمن وقد ذكر هذا النص أن الشفيع لا يستفيد من تأجيل جزء من الثمن إلا برضاء من البائع وهذا يعني أن يدفع الشفيع الجزء الذي دفعه المشتري من الثمن فإن رضى البائع بتأجيل الباقي استغناء هو من ذلك - ولا يلزم ببقاء الثمن عند طلب البائع .

٤ - القول بوجوب دفع الشفيع لكامل الثمن ولو كان المشتري قد دفع جزءاً منه فقط فيه إهدار لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٤٥ .

٥ - اعتبر القانون المدني أن الشفيع يحل محل المشتري بمجرد إعلانه رغبة في الشفعة وقضى بذلك على النظرية التي قال بها حكم محكمة النقض الصادر في ١٠/٣١/١٩٤٦ في النقض رقم ٨٥ سنة ١٥ ق إذ انتهى رأى لجنة تعديل القانون في جلسة ١١ مارس سنة ١٩٣٨ إلى الموافقة على أن الشفيع يملك الثار ويلزم بالفوائد من تاريخ إعلان رغبته في الشفعة .

٦ - ليس في القانون ما يسقط حق الشفيع في طلب الشفعة ما دامت قد توافرت له شروطها بمقولة إن طلبه غير جدى أو أنه سيتصرف في العين المشفوعة بعد الحكم فيها .

٤٨٢

أول يناير سنة ١٩٥٢

### محكمة شبين الكوم الكلية

١ - علة . عدم وجوب إيداع الشفيع لسكل الثمن إذا كان المشتري قد دفع جزءاً منه فقط . الفقرة الثانية من المادة ٩٤٥ مدني تكمل النقص في المادة ٩٤٢ وهي تحيز الشفيع الاضطلاع بالأجل الممنوح للمشتري برضاء البائع .

ب - شفيع . توافرت له شروط العلة . الادعاء بأنه يفتقر لحساب غيره . لا يسقط حقه قانوناً .

### المبادئ القانونية

١ - للفصل في الخلاف حول وجوب إيداع الشفيع لكل الثمن عند طلب الشفعة أو إيداع الجزء الذي دفعه المشتري فقط - يتعين الرجوع إلى الأعمال التحضيرية للقانون المدني وتفسير النصوص على ضوءها .

٢ - دارت المناقشة في لجان وضع القانون المدني ومراجعة اللجان البرلمانية حول ضرورة الإيداع أو الاكتفاء بالعرض الحقيقي وانتهى الأمر إلى وجوب إيداع كامل الثمن .

٣ - هذه المناقشات كانت تفترض حالة دفع المشتري لكامل الثمن ولم تتعرض لبحث حالة دفع المشتري لجزء من الثمن فقط . ولما كانت المواد المتعلقة بموضوع قانوني واحد

استعادها لدفع مبالغ فصولا من مصاريف قانونية أو ملحقات فقد أُنذرتما بذلك في ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٠ وعرضت مبلغ الخصمات جنبه المدفوعة فلما لم يقبلها أودعتها خزينة المحكمة في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٠ برقم ٦٩ روميه وذلك لمضى تطلب الحكم لها بأحققتها لأخذ العين المبيعة بالشفعة نظير ثمن قدره ١٥٠٠ جنيه أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي مع المصاريف القانونية والملحقات إن وجدت ومع إلزام المدعى عليهما الأولين بالمصاريف والأتايب وشمول الحكم بالنفاذ المبجل وبغير كفالة .

وحيث إنه بمجلس ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ حضر حضرة وكيل المدعى عليهما الأولين وقرر بوفاء أو طأ أثناء التأجيل كما قرر أنه يحضر عن ورثته بتوكيل بعد إذ قدم الاعلام الشرعى المثبت للوفاة وللوراثة .

وحيث إن المدعية قدمت يدأ لدعواها إنذارها المعلن للخصوم بطلب الشفعة في ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٠ وصورة طبق الأصل من محضر إيداع مبلغ الخصمات جنبه في ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٠ ومعلناً للمدعى عليهما الأولين في ٢ يولييه سنة ١٩٥٠ كما قررت المحكمة ضم الدعوى ١٧٩ سنة ١٩٥٠ كلى شبين الكرم وهي التي كانت مراوغة من المعلن اليها الأولين ضد عثمان محمد محمد القفاص وآخرين بطلب حصة ونفاذ عقد البيع موضوع الشفعة وقد حكم لها بذلك وتبين من مراجعة أوراق تلك الدعوى أن العقد كان أصلا في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ بين السيد وديده والسيد مريم باثمين وبين عثمان محمد القفاص مشتري وأن الثمن ١٥٠٠ جنيه ودفع منه ٥٠٠ جنيه وأجل الباقي للتصديق على العقد النهائي وفي ذيل هذا المقد تسأل من المشتري إلى المدعى عليهما الأولين ( أصلا ) في مقابل استلامه منهما مبلغ الخصمات جنبه السابق دفعها

## المحكمة

وحيث إن من عدا المدعى عليه الثاني وورثة المدعى عليه الأول لم يحضروا رغم إعلانهم قانوناً ويجوز الحكم في غيبتهم عملاً بالمادتين ٩٥ و٩٦ فقرة أولى مرافعات ولأن الحكم الذي يصدر غير قابل للمعارضة بنص المادة ٩٤٣ مدنى ٣٨٦٦ مرافعات .

وحيث إن المدعية رفعت هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للمرحوم الحاج عبد المقصود ابراهيم عرفه وللباق المدعى عليهم بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٥٠ قالت فيها إنه بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٥٠ وصل إلى المدعية إنذار من المدعى عليهما الأولين ( في ذلك الوقت وهما المدعى عليه الثاني حالياً ومورث عبد العليم عبد المقصود ومن معه من المدعى عليهم ) يقولان ليه إن المدعى عليه الثالث اشترى من المدعى عليهما الرابعة والخامسة منزلاً مريض الحدود والمعالم بالصحيفة بموجب عقد بيع ابتدأ مؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ بثمان قدره ١٥٠٠ جنيه وأنه بموجب عقد بيع مؤرخ ٤ مارس سنة ١٩٥٠ باع المدعى عليه الثالث هذا المنزل اليهما نظير ثمن قدره ١٦٠٠ جنيه دفع منها ٦٠٠ جنيه على أن يدفع باقى الثمن للبائعين الأصليين عند التوقيع على العقد النهائي — وقال في هذا الإنذار إنهما ينبغي أن على المدعية باعتبارها شقيقة — بإظهار رغبتهما فى الأخذ بالشفعة نظير قيامها بسداد مبالغ من عن المصاريف والرسوم والسمسرة وإلا سقط الحق وقالت المدعية في صحيفة دعواها أيضاً إن المدعى عليهما الأولين ( إذ ذاك ) وإن سلم لها بحق الشفعة إلا أنها لم يذكرها الحقيقة فيما يتعلق بالثمن لأن حقيقته ١٥٠٠ جنيه والمدفوع ٥٠٠ جنيه أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي مع

لإمكان التحلل من عقد البيع الصادر منها بطريقة غير مباشرة ( ص ٢ من المذكرة الأولى ) ويظهر أن القصد هو القول منقمة الباعين لأنهما اثنان وليس واحدة ) وقالوا شرحاً لترتيب السقوط على عدم إيداع الثمن أن المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ مدني جديد قد بينت الإجراءات الواجب اتباعها لمن يريد المطالبة بالشفعة وترتب على عدم اتخاذ أي إجراءات منها سقوط حق الأخذ بالشفعة لأن المشرع بعد إذا انتهى من بيان هذه الإجراءات انتقل إلى آثار الشفعة بعد صدور الحكم ونص في المادة ٩٤٥ على حلول الشفيع محل المشتري - أي أن هذا الحلول لا يكون إلا بعد الحكم والحكم لا يكون إلا باستيفاء الإجراءات التي التزمها القانون وأبدوا رأيهم هذا بأنه فوق صراحة النص فإن المذكرة الإيضاحية للقانون في باب الشفعة قد أوجبت على الشفيع أن يودع الخزينة مبلغاً مساوياً للثمن الحقيقي الذي حصل به البيع وقالوا إن المناقشات التي دارت حول هذه النقطة بين لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب ولجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ قد انتهت إلى ضرورة إيداع كامل الثمن والا وجب الحكم بسقوط حق الشفيع وذلك بدفع الآراء التي قيلت بالاكتفاء بالعرض الحقيقي أو إيداع جزء من الثمن فقط . وقالوا أن هذا السقوط من النظام العام . وقالوا أيضاً لا محل للاعتداد في هذا الصدد وبأن الشفيع محل المشتري في كافة حقوقه والتزاماته قبل البيع . وأنه تطبيقاً لهذه النظرية - للشفيع أن يدفع مقدار ما دفعه المشتري من الثمن لا كامل ، الثمن - لصراحة النص - ولأنه من الإجراءات - ولأنه من غير المقبول أن يلغى المشرع بنص المادة ٩٤٢ بالحكم الذي

على أن يدفع الألف جنيه الباقية للبائعين الأصليين مباشرة وهذا التنازل مؤرخ ١ مارس سنة ١٩٥٠ كما تبين أيضاً أن المشتريين المرحوم الحاج عبد المقصود إبراهيم عرفه وعبد العليم عرفه وقد أودعا في ٣٠ فبراير سنة ١٩٥١ باقي الثمن وقدره ١٠٠٠ جنيه برقم ٦ يومه شبين الكوم على ذمة البائعين بشرط تقديم عقد شطب الرهن التأميني من الدائن المرتين الأستاذ ساسي محفوظ وصدر الحكم النهائي بصحة ونفاذ عقد البيع .

وحيث إن المدعى عليهما الأولين ( إذ ذاك ) قدما الإنذار الصادر منهما . بتشكليف المدعية بإظهار الرغبة في الشفعة إذا أرادت وهو مؤرخ ١٩ يونيو سنة ١٩٥٠ وقد جاء فيه أن الثمن ١٦٠٠ جنيه دفع منه ٦٠٠ جنيه والباقي عند التوقيع على العقد النهائي وذلك بخلاف السمسرة والرسوم الأخرى وقد جاء في هذا الإنذار بتشكليف المدعية وأخرى إذا كانت لها رغبة ( بإخطار الطالب بذلك ودفع الثمن وجميع المصاريف والرسوم والسمسرة وما إليها ) كما قدما إقراراً بمن يدفع حافظ محمود حسن الجاويش بأنه سمسار الشفعة واستلم منهما ٤٠ جنيه باعتبار ٢٠ من ٢٠ عن الثمن وهو ١٦٠٠ جنيه .

وحيث إن المدعية قالت إنها قد اتخذت كافة الإجراءات التي يطلبها القانون من إظهار الرغبة وعرض لها دفعه المشتريين من الثمن ثم إيداع له ورفع الدعوى وقبدها في المدة القانونية . وطلبت أن يقضى لها بالشفعة .

وحيث إن المدعى عليه الثاني والفريق الأول من المدعى عليهم وهم ذرعة المدعى عليه الأول الذي توفي ، دفعوا بسقوط حق المدعية في الأخذ بالشفعة لعدم إيداعها كامل الثمن طبقاً لنص المادة ٩٤٢ مدني ولأن الدعوى ليست جذبية وإنما قصد بها منقمة البائنة الأصلية

الشفيع نفسه وأنه وإن كان القانون لم ينص على ذلك صراحة إلا أن القاعدة القانونية أن التحايل نوع من التش. وأن التش يقصد التصرفات ويعطلها — وأنه لا يؤثر في عدم هذه الجدية وإرسالهم إنداراً للمدعية لأنهم يستولون الشكل القانوني لا أكثر — وقالوا إن لهم إثبات عدم جدية الطلب وبصورته بكافة الطرق بما فيها البيئة والقرائن — وأنهم قد أثبتوها قسلاً بما ذكر من قرائن وموقف البائعتين ضدّها في دعوى حصة ونفاذ عقد البيع المنضمّة لهذه الدعوى واستندوا من رأى إلى كتاب كامل مرسى سالف الذكر وما به من أحكام .

وحيث إن المدعية دعت على هذا الدفع أنه يتعين لتفسير عرض المشرح منصوصه التشريعية ربط جميع النصوص ببعضها وأن نص المادة ٩٤٥ بأن الشفيع يحمل محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته قبل البائع وأنه بمجرد هذا الحلول يؤول كل ارتباط قانوني بين البائع والمشتري ويحل الشفيع محل المشتري إلى البائع وبذلك لا يكون للشفيع من حقه من الحقوق سوى حقه بل من حق البائع الذي تقوم العلاقة بينه وبين الشفيع بمجرد إظهار الرغبة في الشفعة — وقالت إن حق الحلول وإن ذهب بعض الشراح إلى أنه لا يكون إلا بعد صدور الحكم فإن البعض الآخر قد رأى أن الحق الذي يحكم به يعتبر مكتسباً من يوم وجوده لا من يوم القضاء به واستندت في ذلك إلى نص المرجع الذي استند إليه المشترون وهو كتاب كامل مرسى — وقالت إن نص الفقرة الأولى من المادة ٩٤٥ يؤيدها في ذلك وأنه لو لم يعتبر الشفيع مالكا من يوم إظهار الرغبة لما حق له أن يطلب إزالة البناء أو الغراس الذي يقيمه

انطوى عليه نص المادة ٩٤٥ ولو قسر هذا التفسير — ولأن الملك لا يثبت للشفيع إلا بالتراضي أو بحكم القاضي . وما دام القانون قد اعتبر في المادة ٩٤٤ مدنى الحكم الذى يصدر بالشفعة سند الملكية للشفيع فإن هذا الحلول لا يكون إلا بعد صدور الحكم وقد استندوا في تأييد رأيهم هذا كذلك إلى بعض الآراء الفقهية الواردة بالجزء الثالث من كتاب الدكتور كامل مرسى في الحقوق العينية . كما استندوا إلى رأى محكمة الاستئناف بدواثرها المجتمعة في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٣ ( وليس سنة ١٩٤٢ كما ذكر سهرأ في المذكرة الثانية ) وإلى حكم محكمة التفض الصادر في ٣١/١٠/١٩٤٦ رقم ٨٥ سنة ١٥ قضائية وهذا الرأى مع الأحكام التي تدعّمه يذهب إلى أن حكم الشفعة ناقل لذلك وليس مقرر لأحق الملكية .

وقد انتهى الفريق الأول من المدعى عليهم (دعوة المدعى عليه الأول) والمدعى عليه الثاني إلى القول بأنهم قد أودعوا خزانة المحكمة مبلغ الألف جنيه الباقية من الثمن وهذا أصبح لا مضاعفة للبائعتين في هذه الدعوى ولا يجوز لها بالتالى لإجازة التأجيل في بقاء هذا الباقي من عدمه .

وقال المذكورين في بيان السبب الثانى الدفع بسقوط حق المدعية في طلب الشفعة أن حق الشفعة شخص للشفيع لا يجوز له استخدامه لمنفعة الغير وأن هذه الدعوى غير جدية إذ أن المدعية رفضت خدمة الست وديده مرقص البائعة الأصلية ولعلمهم يتصدون البائعتين السيدة وديده والسيدة مريم ) للتحلل من البيع بطريق غير مباشر باعتبار أن المدعية زوجة أخ السيدة وديده وقالوا إنه ما دام حق الشفعة حتى استثنائى شخصى يجب أن يكون جدياً ومصلحة

— ولقد كان الخلاف دائرا في لجان وضع القانون ومراجعتهم واللجان البرلمانية حول هذا الموضوع — وهل يكفي فيه العرض الحقيقي — أو إيداع جزء من الثمن — أم لا بد من إيداع الثمن بجمعه وهل يكون السقوط جوازيا للقاضي أم وجوبيا يتحكم الحكم به — وأنهى الرأي أخيرا إلى وجوب إيداع الثمن بالكامل وإلا سقط الحق في الصفقة — غير أن هذه المناقشات جميعا إنما دارت وهي تفترض أن المشتري قد دفع الثمن كله ولم يبق في ذمته شيء للبائع أو لغيره من الدائنين أصحاب الحقوق المسجلة ولذلك أوجبت على الشفيع إيداع كل الثمن لحين الفصل في الدعوى أما حالة دفع المشتري لجزء من الثمن فإن هذه المادة لم تتعرض لها ولا لمبحثها ولم تشر إليها من قريب ولا من بعيد لا في نصها ولا في الأعمال التحضيرية الخاصة بها — ولما كانت المواد القانونية المنظمة لموضوع واحد إنما تكمّل بعضها بعضا ويفسر بعضها بالاستعانة ببعضه البعض الآخر — فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٩٤٥ مدني ما يكمل النقص في المادة ٩٤٢ وما يوضح الحكم في حالة دفع المشتري لجزء من الثمن ولا تعارض مطلقا بين النصين لأن نص المادة ٩٤٢ إنما يذكر حكم الحالة عند دفع المشتري لكل الثمن ونص المادة ٩٤٥ يذكر للحكم عند دفعه بعض الثمن فقط إذ قرر أن الشفيع لا يفسد من تأجيل الثمن إلا برضا البائع فالقول بأن أعمال نص المادة ٩٤٥ بهذه الصورة يلغى نص المادة ٩٤٢ ويحتمل المشرع يبدو في صورة الحازل هو قول غير صحيح — بل الصحيح أن الأخذ برأي المشتريين في هذه الناحية فيه تصوير المشرع بالباث إذ كيف يقبل العقل إذا ما أزمنا الشفيع بإيداع كامل

المشتري إذ أنه وهو مالك له كل الحقوق في البناء والفراس — وأنه لذلك لا يطلب من الشفيع أن يودع أكثر مما دفع المشتري — وأن ما استلزمته المادة ٩٤٢ من إيداع كامل الثمن إنما قصد به الحالة التي يكون المشتري قد دفع فيها كل الثمن فعلا وأنه كذلك يكون إيراد هذا الدفع ليس من حق المشتري بل من حق البائع — وما دام البائعتان لم تتسكبا به فليس للمشتري أن يتسكك .

وحيث إن المدعية قالت عن الدفع بعدم جدية دعواها بأن المشتريين معترفان بما بهذا الحق في إندارهما المرسل لها — وأن عرض ابن البائعة بذاته للجزء المدفوع من الثمن على المشتريين ثم إيداعه ليس فيه دليل على الصورية لأنه ابن أعياها وهي كبيرة في السن ولذلك وكلته في العرض والإيداع — وأن هذا القول من جانب المشتريين لا يستند نص في القانون فضلا عن أن هناك أحكام كثيرة قضت بكمه وانتهى المدعية إلى طلب رفض هذا الدفع بشقيه .

وحيث إنه للفصل في الخلاف بين الشفيع وورثة المشتري الأول والمشتري الثاني حول وجوب إيداع كامل الثمن ولو لم يدفع المشتري إلا بعضه من عدمه يتعين الرجوع إلى الأعمال التحضيرية للقانون المدني الجديد وتفسير النصوص على ضوءها والحكم وفقا لما يظهر من هذا التفسير مع ملاحظة أن الدفع بسقوط حق الشفيع لعدم الإيداع ليس من النظام العام — ( نقض في ٢ / ٤ / ١٩٣٦ الحاماة السنة ١٧ العدد الأول ص ٧٢ بند ٣٩ ) فأما عن المادة ٩٤٢ مدني فإن فقرتها الثانية صريحة في وجوب إيداع كل الثمن الذي حصل به البيع في خراة المحكمة خلال ثلاثين يوما من إعلان الرغبة بقبول رفع دعوى الشفعة وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة .



النار ويلزم بالفوائد من تاريخ إعلان رغبته في الشفعة ( مجموعة الأعمال التفسيرية للقانون المدني — الجزء السادس — هامش ص ٤٣٣ وما بعدها ) .

وحيث إن هذا يتضمن أن القانون المدني الجديد قد اعتبر الشفعين حالا محل المشتري منذ إعلان رغبته في الشفعة ويترتب على هذا وعلى ما سبق إيضاحه أن إيداع المدعية للجزء الظاهر من أوراق الدعوى أن المشتريين دفعوا في حينه هو إيداع صحيح وأن عدم إيداع باقي الثمن الذي لم يكن قد دفع بعد لا يسقط حقها في طلب الشفعة .

وحيث إنه من السبب الثاني للدفع بالسقوط وهو القول بعدم جدية المدعية في دعوها وأنها مسخرة من قبل الباتنتان لاسترداد الصفة بطريق غير مباشر فإن المحكمة تلاحظ من الناحية الموضوعية أن صفة المدعية كجارة لمقارها حق الشفعة في العقار المبيعة صفة غير منكورة وأن المشتريين أنذراها في حينه لتطلب الأخذ بالشفعة إن أرادت — وإذا كان الفريق الأول من المدعى عليهم والمدعى عليه الثاني يقولون إن مورت الأولين — والمدعى عليه الثاني أنذراها استيفاء الشكل وقطع خط الرجعة عليها — فإن هذا القول لا ينفي حقها وأما القول بأنها ستار للباتنتين ليمر أن ابن أحدهما هو الذي عرض المبلغ وأودعه فإن هذا لا ينقض دليلا على عدم الجدية لما هو ملاحظ من قرابته للبدعية — هذه القرابة قد اعترف بها المشترون في مذكراتهم بل اعسل المدعية لو كانت تسير في إجراءاتها لمصلحة الباتنتين لاستعانت بأجنى لمرض المبالغ وإيداعه نقاديا منها مثل هذا القول .

الثنى وحكم له وأصبح المبلغ الذي كان مؤجلا من حق البائع . كيف يقبل العقل أن البائع يرفض في هذه الحالة استلام باقي المبلغ ويرضى بالتقسيم — بل أن الحكم بهذا فيه إلغاء النص على حق البائع في أن يمنح الشفعين الأجل السابق منحه للمشتري — مادامنا قد ألزمت الشفعين بإيداع كل الثمن — حتى المؤجل منه — قبل رفع الدعوى .

وحيث إنه فيما يتعلق بقول المشتريين إن حق البائع في منح الأجل إنما يتأق بعد الحكم للشفعين وأنه أثر من آثار الشفعة لا يصبح إلا بعد أن تتمتع أولا بالإجراءات التي تؤدي إلى الحكم ومن بينها دفع كامل الثمن — وأن حلول الشفعين محل المشتري يعتبر به صدور الحكم وليس قبله — وفيما يتعلق باستدلالهم على ذلك بحكمة النقض السابق الإشارة إليه فإن الأعمال التحضيرية للادة ٩٤٥ قد قطعت في هذا وأغنت عن الرجوع إلى ما سبقها من آراء أو أحكام ذلك أن لجنة تعديل القانون المدني في جلسة ١١/٣/١٩٣٨ قد تداركت في حلول الشفعين محل المشتري وتمييز هذا الحلول . فقال المسير فان أكر إنه يرى أن الشفعين يعتبر مالكا من التاريخ الذي يعلن فيه رغبته واقترح المسير علينا وضع نص يكسب الشفعين الحق في النار ويلزمه بالفوائد الثمن ابتداء من تاريخ إعلان رغبته في الشفعة — بل لقد غالى الأستاذ صليب سمي وطلب إعطاء الشفعين الحق في النار من تاريخ البيع — وقال المستر جراهام بعبارة صريحة أن الرأي الذي أخذت به محكمة النقض مخالف للنصوص وأن هناك عللا لاعتبار الشفعين مالكا من تاريخ إعلان رغبته وأيد الأستاذ عبد الفتاح السيد وجهة نظر المستر جراهام — وانتهت اللجنة إلى الموافقة على أن الشفعين يملك

واستئناف ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ الهامة  
السنة السادسة رقم ١٩٣ ص. ٢٤١) .

( قضية الست لله حين حنا ضد ورثة الرحوم  
الحاج عبد القصور ابراهيم عرفة وآخرين رقم ٢٠٥  
سنة ١٩٥٠ رئاسة ومضوية حضرات الاساتذة محمد  
احمد حافظ رئيس القائرة وصالح حنفي وابراهيم غنيم  
القاضيين ) .

## ٤٨٣

٢٠ مايو سنة ١٩٥٢

### محكمة القاهرة الابتدائية

القاعدة الأصلية . أحكام مرسى المزايا قبل الطعن  
بطريق الدعوى الأصلية . الاستثناء حالة مرسى قاضى  
البيع لمائة فرعية وفصله فيها صراحة أو ضمنا . حالة  
تعلق حق الغير على العين المبيعة .

### المبادئ القانونية

١ - إن حكم مرسى المزايا إذا ما كان  
قاصراً على مجرد إيقاع البيع لا يعتبر حكماً  
بالمعنى القانونى الصحيح ومن ثم فلا يخضع  
للقاعدة المعروفة والتي لحواها ألا يقبل الطعن  
في الأحكام بالبطلان بدعوى عادية مبتدأ  
( أو بدفع ) كما يطعن في العقود ومن ثم  
تكون القاعدة الأصلية في شأن الطعن في  
أحكام مرسى المزايا أنها قابلة للطعن فيها  
بطريق الدعوى الأصلية .

٢ - إن المبدأ السابق يرد عليه استثناء  
وهو عدم جواز الطعن في أحكام مرسى  
المزايا بطريق الدعوى الأصلية وذلك إذا  
عرض على قاضى البيوع مسألة فرعية عارضة  
عن اختصاصه وفصل فيها صراحة أو ضمناً

وحيث إنه فضلاً عن ذلك فليس من  
نصوص القانون ما يستلحق المدعية في  
الشفعة بفرض صحة ما ذهب إليه المشترون من  
عدم جدية دعواها وأما القول بأن الفسخ يفسد  
التصرفات - فالأمر فيه غير ما ذهب إليه  
المشترون في مذكرتهم إذ القصد فيه أنه عند  
التعاقد إذا لجأ أحد الطرفين إلى غش الطرف  
الآخر لجله على التعاقد - أو في بعض شروط  
التعاقد أو موضوعه فإن هذا الغش يطل هذا  
التصرف لأنه لو كان الأمر مبروراً عليه  
على حقيقته لما رضى بالتعاقد أو بالتصرف  
- وعمل هذا فن حق المدعية أن تطلب الشفعة  
ولو كانت تقصد بعد أن يحكم لها بها أن تباع  
العين لغيرها أو تتنازل عنها للبائعتان الأصليتين  
( كامل مرسى المرجع السابق ص ١٥٧  
قرة ٣٠٢ والأحكام بالهامش ) .

وحيث إنه لذلك يكون هذا السبب الثانى  
الذى أسس عليه الدفع بالسقوط في غير محله  
هو الآخر ويضمن رفض هذا الدفع على الأساسين  
الذى بنى عليهما .

وحيث إنه رغم هذا فقد استبان المحكمة  
أن المشتريين قد دفعوا مبلغ ألف جنيه على ذمة  
البائعتين في صحة ونفاذ العقد المنضمة ومن ثم  
فقد أصبح هذا المبلغ من حقهما دون البائعتان  
وترى المحكمة أن تكلف المدعية في إيداع هذا  
المبلغ في خزانة المحكمة على ذمة دائميته في خلال  
أسبوعين من تاريخ صدور هذا الحكم وذلك  
تحقيقاً للمدالة وحتى يكون الثمن المقول به مودعاً  
كله عند نظر موضوع الدعوى وذلك طبقاً لما  
صارت عليه أحكام القضاء .

( استئناف ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣  
الهامة السنة الثالثة رقم ٢٠٠ ص ٢٦٦ )

شيان بأن يدفعوا من مال تركه مورثهم مبلغ ٦٩٧ جنياً و٦٥٩ ملياً منها مبلغ ٦٠٠ جنيه على سبيل التعويض من نزاع الملكية بغير حق ومبلغ ٩٧ جنياً و٦٥٩ ملياً وهو ما أظهره الخبر في ذمتهم مع حفظ حق المدعين كاملاً في الربيع الذي حرموا منه من وقت نزاع الملكية في ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٠ حتى التسليم .

ثانياً - إلزام المدعى عليهم عدا الأخير بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشغل المحكم بالنفاذ المعجل وبالكفالة .

ومن حيث إنه ثبانا لهذه الدعوى قرر المدعون في صحتها والمذكرات المقدمة منهم أنه بموجب عقد رهن رسمى مورخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ومسجل برقم ٥٢٩٢ بمحكمة مصر المختلطة استدان المدعى عليه الأول ومورثة إاق المدعين من جورج شيان مورث المدعى عليهم مبلغ ستائة جنيه ورهنا له نظير ذلك حصة قدرها ١٤ ط في المنزل رقم ١ و٣ بشوارع ابن الرشيد المملوك لها على الصريح مع أختها المدعى عليها الأخيرة التي تملك القدر الباقي من هذا المنزل وقد نص في عقد الرهن على أن تسدد الفوائد كل سنة أشهر وأن يستحق الدين جميعه بعد معنى أربع سنوات من تاريخ إبرامه أي في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٠ (راجع صورة العقد المقدم من المدعين) إلا أن المدعين الراضين لم يتمكنوا من دفع الدين في ميعاد استحقاقه مما قربت عليه أن تنجا الدائن المرتين إلى إجراءات نزاع الملكية ولكن يجعل إجراءات نزاع الملكية من اختصاص المحكمة المختلطة اقترض من شركة تملى ومطال الأجنبية مبلغ ٥٤ جنياً بضمانة هذا الرهن وذلك بموجب عقد رسمى في ١٢/١١/١٩٢٨ وبذلك تمكن الدائن من مباشرة إجراءات نزاع الملكية أمام المحكمة المختلطة وخلال ذلك كان

أو إذا كان الحكم مشوباً بميب شكلي .

٣ - إنه حتى في الأحوال التي يجوز فيها الطعن في أحكام مرسى المراء بطريق الدعوى الأصلية فإن هذا الجواز مشروط بالأيتعلق بالعين المبيعة حتى للغير .

٤ - إن طالب التنفيذ يجب أن يكون حذراً يقطاً عند شروعه في إجراءات التنفيذ لما يقرب عليه من خروج الملك من صاحبه فلا يصح له التنفيذ بما يزيد كثيراً على الدين أو بمبالغ أكثر من المبالغ المستحقة أو بدين سبق له استيفاؤه فإن فعل ذلك كان عتقاً وحق عليه التعويض .

#### المحكمة

ومن حيث إن المدعين بصفتهم رفعوا هذه الدعوى على المدعى عليهم طالبين الحكم :

أولاً - بإراءة ذمتهم من مبلغ ٦٠٠ جنيه وملحقاته وموضوع هذا الزعم التامني السابق صدوره من المدعى عليه الأول ومورثة باقي المدعين لصالح المرحوم جورج شيان بتأديخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٦ بقلم القود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة والمقيد برقم ٥١٩٢ ومسجل في أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ برقم ٥٠٠٧ مع شطب كافة التسجيلات التي ترتبت لصالح الدائن المذكور وملحقاته من بعده على العقار موضوع هذا الرهن والتصريح لرئيس قلم الرهن والمدعى عليه الأخير بإجراء هذا الشطب .

ثانياً - تسليم العقار موضوع عقد الرهن السالف الذكر إلى المدعين .

ثالثاً - إلزام المدعى عليهم ورثة جورج

المدينان يقومان بسداد الدين فكان الدائن يؤجل الاجراءات أو يلجأ إلى ما من شأنه شطب الدعوى . وظل المدينان يقومان بالسداد حتى امتلكت الدين جميعه في ١٠/٨/١٩٣٩ ولكن حدث أن توفي الدائن الأصل وحل محله زوجته السيدة هبيجة شيبان، فجلدت اجراءات نزح الملكية رغم شطب الدعوى في سنة ١٩٣٦ وحدد البيع يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وفي هذه الجلسة حضر محامى الدين وقرر أن الدائن قد استوفى دينه وطلب التأجيل لعمل الحساب إلا أن محامى طالبة البيع أمر على إيقاف البيع وبناء على ذلك أوقع القاضى البيع فرسا العقار على طالبة البيع بمبلغ ٦٥٠ جنيناً وسجل حكم مرسى المزارد بقلم مرسوم محكمة مصر المختلطة إلا أن السبت هبيجة شيبان طالبة التنفيذ والى رسا عليها المزارد قررت بتاريخ ٢٣/١/١٩٤٠ وبمقتضى كتاب المحكمة أن شراها العقار كان باسم السيدة نعيمة مصطفى المدعى عليها الأخيرة على ذلك (راجع هذا الإقرار بقضية البيع رقم ٣٦٣ سنة ٥٥ قضائية وهي المضمومة إلى هذه الدعوى) وعلى ذلك أصبحت نعيمة مصطفى هى المالكة للعقار وقد استندت العقار بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وإذا أيقاع البيع رغم اعتراض المدينة هبيجة مصطفى شرشر لجأ المدينان إلى رفع هذه الدعوى طالبين الحكم بالطلبات المتوه عنها فأصدرت هذه المحكمة بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ حكماً قضى بتدب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين وقد باشر الخبير ما أموريته وقدم تقريره الذى انتهى فيه إلى أن الباقي في ذمة المدعى عليهم بعد سداد الدين وفوائده في ١٠/٨/١٩٣٩ هو مبلغ ٩٧ جنيناً و٦٥٩ ملياً (راجع تقرير الخبير) لظن بعض ورة الدائن في بعض

الإيصالات المقدمة من المدينين بالتزوير بما ترتب عليه إيقاف الفصل في الدعوى الأصلية وسارت دعوى التزوير الفرعية سيرها الطبيعي وانتهت بالحكم فيها نهائياً في ٢٧/٥/١٩٥١ بزفعتها (راجع دعوى التزوير المضمومة) وقبل الفصل في دعوى التزوير رأى المدينان رفع دعوى حراسة طالبين وضع العقار المرهون تحت الحراسة لإدارته وقد صدر في هذه الدعوى حكم نهائى بتعيين السيدة نعيمة مصطفى حارسة على هذا العقار (راجع صورة الحكم المستأنف المرفق بدعوى الحراسة المضمومة) وإذا انهاء الفصل في دعوى التزوير الفرعية رأى المدينان تمجيل الدعوى الأصلية طالبين الحكم لهم بطلباتهم المتوه عنها في صدر هذا الحكم .

ومن حيث إن المدعين في تقرير طلب الحكم لهم بهذه الطلبات المتوه عنها قررنا أن الدين الذى يسببه اتخذت اجراءات التنفيذ العقارى قد تم سداؤه قبل إتمام هذه الاجراءات وقبل جلسة المزارد التى حكم فيها بإيقاع البيع وأنه متى كان الأمر كذلك كانت الاجراءات باطلة ومنها حكم مرسى المزارد لانعدام الدين المبرر لها وتكون التسجيلات التى تمت لمصلحة الدائن ومنها تسجيل حكم مرسى المزارد باطلة لا يترتب عليها حق للدائن ولا خلفائه ومنهم السيدة نعيمة مصطفى المدعى عليها الأخيرة .

ومن حيث إن أحداً من المدعى عليهم من ورة الدائن لم يدفع الدعوى بدفع ما .

ومن حيث إن المدعى عليها الأخيرة (نعيمة مصطفى) دفعت الدعوى بالنسبة لطلب بطلان حكم مرسى المزارد وتسليم العقار بأن المدين لا يجوز له الظن في حكم مرسى المزارد بطريق الدعوى الأصلية ما دام قد قوت على

إلا على الأحكام التي تقطع في خصومة أو تفصل في نزاع .

ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم تكون القاعدة الأصلية في شأن الطعن في أحكام مرسى المزداد أنها قابلة للطعن فيها بطريق الدعوى الأصلية إلا أن هذه القاعدة يرد عليها قيدان :  
القيد الأول - إذا أثير أمام قاضي البيوع مسألة فرعية incident خارجة عن اختصاصه طبقاً لنص المادة ٩٩٢ من قانون المرافعات المختلط المطبق على وقائع هذا النزاع وقيل فيها صراحة أو ضمنياً في حكم في هذه الحالة يكون هذا قضاء منه في خصومة ويكون ما صدر منه حكم بالمعنى القانوني للأحكام .

القيد الثاني - إذا كان الحكم مشوباً بعيب شكلي  
Pour vice de forme du jugement même. ذلك أنه في هاتين الحالتين لا يجوز الطعن في حكم مرسى المزداد من المدين بطريق الدعوى الأصلية لأن مجال الطعن بالاستئناف في الحكم في الحالتين مفتوح أمامه إذ في الحالة الأولى يكون قد فصل في نزاع موضوعي وبالتالي فهو حكم بالمعنى القانوني خاضع للاستئناف طبقاً للقواعد المادية وغير خاضع للطعن فيه بطرق الدعوى الأصلية وفي الحالة الثانية يكون قابلاً للاستئناف طبقاً لنص المادة ٦٩٨ من قانون المرافعات المختلط . فإذا ما تقاضى صاحب المصلحة وسد على نفسه المسالك التي أباحها له القانون فللوم عليه فضلاً عن أنه في الحالة الأولى يكون الطعن بطريق الدعوى الأصلية عند تفويت طريق الطعن المادي تعد لقوة الشيء المقضي فيه عن كان طرفاً في الحكم .

ومن حيث إنه حتى في الأحوال التي يجوز فيها للمدين أن يطلب إبطال حكم مرسى المزداد

نفسه طرق المعارضة المهيئة بإجراءات التنفيذ العقارية في مراحل مختلفة من هذه الإجراءات وما دام قد فُوت على نفسه أيضاً الطعن في حكم مرسى المزداد بطريق الدعوى الأصلية فإن هذا الجواز مشروط بعدم تأخير الطعن في حق الغير الذي رسا عليه المزداد .

ومن حيث إنه يجب على المحكمة والنزاع مستر بين طرفي الخصومة حول جواز الطعن في حكم مرسى المزداد بطريق الدعوى الأصلية أو عدم جوازه وهل يؤثر هذا الطعن إذا أُجيب على الغير الذي رسا عليه المزداد نقول إنه يجب على المحكمة أن تتصدى لهذا البحث لترسي وقائع هذا النزاع على دعائهم من قويم قواعد القانون .

ومن حيث إن الفصل في هذه النقطة يتوقف على طبيعة حكم مرسى المزداد وعلى مدى مرسومه القانون من طرق للطعن فيه .

ومن حيث إنه من المسلم به فقها وقضاء أن حكم مرسى المزداد ليس حكماً في الواقع إذا ما كان قاصراً على مجرد إيقاع البيع المشتري ولم يفصل في أية خصومة وفي هذه الحالة لا يكون له من الأحكام إلا الاسم ولا يعدو أن يكون محضراً لبيان ما تم من إجراءات في جاسة البيع وإثبات حصوله إن رسا عليه المزداد .

ومن حيث إنه متى كان هذا هو تكليف حكم مرسى المزداد القاصر على مجرد إيقاع البيع لاسكن القول عن يقين أنه لا يخضع للقاعدة المعروفة والتي لحرامها الا يقبل الطعن في الأحكام بالبطالان بدعوى مادية مبتدأة (أو بدفع) كما يطعن في العقود وهذه القاعدة هي المعبر عنها

Voies de nullité n'ont lieu contre les jugements. ذلك أن هذه القاعدة لا تسمى

الرسمية للدكتور محمد حامد فهمي هامش ص ٣٩٦ رقم ٢) ولا يهم في جواز استئناف القضاء الصادر بإجراء البيع ورفض طلب التأجيل أن يكون هذا القضاء ضمنيًا (راجع مؤلف محمد حامد فهمي المراجع السابق ص ٣٧٧) فإذا ما قوت المدين على نفسه طريق الطعن بالاستئناف فلا يجوز له أن يلجأ إلى طلب بطلان الحكم من طريق الدعوى الأصلية وإلا كان في هذا تحدياً لقوة الشيء المقضى فيه كما سبق القول .

ثانياً - إنه من الثابت أيضاً أن العين المبيعة قد سار مرادها على المدعية عليها الأخيرة نعيمة مصطفى وهي لا شك من الغير وقد تعلق حقها بالعين المبيعة إذ أن الراسي عليها المواد قررت أنها اشترت العقار بطريق التوكيل عن المدهي عليها الأخيرة نعيمة مصطفى وقد قبلت هذه الأخيرة ذلك ومن ثم فقد برئت ذمة المشتري الظاهر وأصبحت نعيمة مصطفى الملتزمة بجميع الالتزام المترتبة على الشراء طبقاً لنص المادة ٦٥٨ من قانون المرافعات المخطط ومن ثم وعلى هذا الأساس تعتبر من الغير إذ تكن طرفاً في الإجراءات ولا يجوز حيالته وقد تعلق حقها بالعين المبيعة أن يلجأ المدين إلى طلب حكم مسمى المصادرات بطريق هذه الدعوى طبقاً لما استقر عليه قضاء المحكمة العليا في هذا الصدد وهو ما سبق التنويه إليه .

ومن حيث إن ما جاء بمذكرة المدهي عليها الأخيرة من تملك العقار بالتقادم احتسب فإن هذه المحكمة لا توافق عليه لما هو مقرر من أن هذا التقادم لا يقوم إلا على سبب صحيح ومن المسلم به أن السبب الصحيح يجب أن يكون صادراً من غير مالك لأنه لو كان صادراً من مالك لما كان هناك حاجة إلى التقادم والثابت في هذه الدعوى أن المدهي عليها الأخيرة تلقى

بطريق الدعوى الأصلية لانقضاء دين طالب التنفيذ أو لبطلان سببه فإن هذا الجواز مشروط بالألا يتعلق بالعين المبيعة حتى للغير بأن تكون العين قد رسا مرادها على غير الدائن أو أن يكون هناك دائنون آخرون أعلنوا المدين بئنيبه نوع الملكية أو دائنون من أبواب الديون المسجلة كانوا طرفاً في الاجراءات وعلى هذا استقر قضاء محكمة النقض (راجع حكم النقض الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بمجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٣٢٩ رقم ١٢٧ وحكم النقض الصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠ المنشور في مجموعة أحكام محكمة النقض السنة الأولى صفحة ٢٦٠ رقم ٧٠ ومن هذا الرأي أيضاً المرحوم الدكتور عبد الحميد أبو حيف في مؤلفه طرق التنفيذ والتحفظ بتد ١٠٣٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و جلالتون ج ٤ رقم ١٣٥٢ صفحة ٦٩٤ - ٦٩٥) ومن حيث إنه بانزال حكم هذه القواعد القانونية على وقائع هذه الدعوى تبين أنه ليس للذمين أن يعلنوا في حكم مسمى المراد من طريق الدعوى الحالية وذلك لما يأتي :

أولاً - إن الثابت في عصر جلسة المراد أن وكيل أحد المدينين حضر وقرر أن الدين المنفذ من الجلسة قد استوفاه الدائن وأنه لذلك يطلب تأجيل البيع حتى يتم المحاسبة وأمام إصرار طالبة البيع على إتمام البيع وقع القاضي وقرى المحكمة أن قضاء البعوض بإيقاع البيع متفاضياً عن طلب التأجيل المنوه عنه قد فصل في مسألة موضوعية خارجة عن اختصاصه وهي أن المدين لم يسد الدين. ومضى كان الأمر كذلك كان هذا الحكم قابلاً للاستئناف بالطرق العادية لأن الحكم الصادر برفض طلب التأجيل يجوز استئنافه شأنه شأن الحكم برفض طلب الايقاف (راجع مؤلف تنفيذ الأحكام والسندات)

د ومن حيث إنه عن طلب التعويض فإنه من المسلم به أن التنفيذ القهرى هو الوسيلة التى رسمها القانون ليصل بها صاحب الحق إلى حقه وهذا التنفيذ واجب لكل حكم أو عقد رسمى عليه الصيغة التنفيذية إلا أنه يجب على طالب التنفيذ أن يكون حذراً بقطاً عند شروعه فى هذه الإجراءات لأنها إجراءات تلتصق بمزاج الملك عن صاحبه فإذا شاب هذه الإجراءات خطأ من جانب طالب التنفيذ كان مسئولاً عن التفكير عن خطأه بتعويض الضرر منه وإذا كان من المسلم به أن الدائن يجب ألا ينفذ على أموال مدينه بما يزيد كثيراً على الدين (استئناف مخطوط فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ م ٥١ ص ٨٩) كما أنه لا يصح له التنفيذ بما بلغ أكثر من المبالغ المستحقة (استئناف مخطوط ٢٢ مايو سنة ١٩٠٧ ص ٢١٧) فإنه من باب أولى يعتبر خطأً إذ نفذ على أموال مدينه بدين سبق له استيفاءه إذ يكون التنفيذ فى هذه الحالة بلا سند .

د ومن حيث إن الثابت من تقرير الخبير أن دين الدائن كان قد انقضى فى ١٠/٨/١٩٣٩ ومع أن وكيل أحد المدين قرّر هذا فى جلسة المراد إلا أن وكيل الدائنة أصر على البيع ومثل هذا الاصرار على التنفيذ رغم وفاة الدين يعتبر خطأً يستحق التضمين .

د ومن حيث إنه وإن كان المدين لم يطلع فى هذه الدعوى فى الوصول إلى طلبه الخاص بطلان الإجراءات فإن ذلك يتعلق بحق الغير بالعقار المبيع وهذا لا يؤثر فى طلب التعويض الذى يبقى لمن حصل عليه التنفيذ منذ من باشر التنفيذ وخاصة إذا كان خطأه واضحاً فى مثل هذه الدعوى بأن باشر تمام إجراءات التنفيذ فى وقت كان دينه قد انقضى (راجع طرق

ملكية العين من المدين المالك كما هو مقرر فى فقه المرافعات من أن الرأسى عليه المراد فى البيع الجبرى تلقى الملكية من المدين ومن ثم فلا يصلح حكم مرسى المراد فى خصوصية هذه الدعوى لى يعتبر سبباً صحيحاً .

د ومن حيث إنه على أساس ما تقدم يكون طلب المدعون الخاص بشطب التسجيلات وتسليم العقار لا أساس له من القانون ذلك أن طلب شطب التسجيلات إن اشتمل على طلب قيد الرهن فإن حكم مرسى المراد يظهر العقار من كل الرهون الباقية ويكون هذا الطلب تحصيل حاصل وأما بالنسبة لطلب شطب تسجيل حكم مرسى المراد وتسليم العقار فقهر صائب على الأساس المنزه عنه وهو عدم جواز الطعن فى حكم مرسى المراد فى خصوصية هذه الدعوى لتفويت طريق الطعن فيه ولتعلق حق الغير به ومن ثم يتعين رفض هذا الطلب الخاص بشطب التسجيلات وتسليم العقار .

د ومن حيث إنه عن طلب براءة الذمة فإن الثابت من تقرير الخبير المنتدب فى هذه الدعوى أنه باق فى ذمة المدعى عليهم هذا الأخيرة للمدعين بعد سداد الدين وفوائده فى ١٠/٨/٢٩ ٦٥٩ م ٩٧ ج .

د ومن حيث إن أحداً من المدعى عليهم لم يطلع على تقرير الخبير فى هذا العدد وتكون ذمة المدعين بريئة من دينهم قبل المدعى عليهم هذا الأخيرة ويتمين إجابة المدعين إلى طلبهم الخاص ببراءة ذمتهم .

د ومن حيث إنه عن مبلغ ٦٥٩ م ٩٧ ج الذى دفعه المدهون زيادة عن الدين الذى كان فى ذمتهم فإنه يدفع مالا يجب لهم استرداده ومن ثم يتعين الحكم لهم بهذا الاسترداد .

٤٨٤

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢

محكمة الفيوم الابتدائية

عقد بمبداى - التفريق بين الالتزامات الأساسية والإلتزامات التبعية عدم تنفيذ أحد الطرفين الإلتزاماً ثانوياً لا يجيز للطرف الآخر أن يمتنع عن تنفيذ التزامه .

## المبدأ القانونى

ليس كل عدم تنفيذ من جانب أحد الطرفين فى العقد التبادلى يمين للطرف الآخر أن يمتنع عن تنفيذ التزامه بل يجب التفريق بين الإلتزامات الأساسية أو الجوهرية وهى التى كانت سبباً حافزاً للتعاقد وبين الإلتزامات التبعية أو الثانوية التى لم يكن الحصول عليها عنصراً حافزاً فى إرادة المتعاقدين فإذا تعهد المؤجر بمرث الأرض ولم ينفذ التعهد فلا يجوز للمستأجر الامتناع عن سداد الإيجار بحجة إخلال المؤجر بتمهده لأن فى مقدور المستأجر أن يمرث الأرض بغير وساطة المؤجر وكان القرض الأساسى من تعاقد استلام الأرض المؤجرة وزادتها وقد تم له ذلك .

## الحكم

وحيث إن المدعى طلب توقيع الحجر التحفظى على ما يوجد بالعين المؤجرة والقضاء بإلزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٧٥٠ م و ١٤٢٢ ج والفوائد من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد والمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة وتثبيت الحجر التحفظى وشمل

التنفيذ والتحفظ للرخوم أبو هيف من ٦٨٨ بند ١٠٤٨ ومؤلف تنفيذ الأحكام والسندات الرسمية الدكتور محمد حامد فهمى من ٤٥٨ الجامش تحت رقم ١) .

ومن حيث إن هذا الخطأ من جانب طالب التنفيذ ترتب عليه حصول ضرر بالمدينين وهو خروج العقار من ملكهم دون حق ومن ثم يكون لهم الحق فى طلب التعويض وقد كان خير تعويض لهم فى هذا الصدد هو عدم خروج العقار من ملكهم إلا أنه أمام استحالة ذلك لتعلق حق الغير به يمتنع الحكم لهم بشن هذا العقار كارسا به المزداد . ولما كان المدهون قد طلبوا مبلغ ستائة جنيه فزى المحكمة الحكم لهم بهذا المبلغ تعويضاً عن العقار الذى خرج من ملكهم دون حق .

ومن حيث إنه عن مصاريف الدهوى فانه وإن كان المدهون قد خسروا بعض طلباتهم إلا أن ذلك لم يكن راجعاً إلى عدم مشروعية طلباتهم فى مواجهة ورثة طالب التنفيذ بل كان ذلك لتعلق حق الغير بالعين المبيعة ومن ثم ترى المحكمة إلزام ورثة طالب التنفيذ بالمصاريف جميعها عملاً بنص المادة ٣٥٧ - ٣٥٨ من قانون المرافعات .

ومن حيث إنه من النفاذ فلا محل له قانوناً .

( قضية حنفى مصطفى محمد شرش وآخرين ضد ورثة الرخوم جورج شفيان وآخرين رقم ٣٨١ سنة ١٩٤١ كل معمر رئاسة وعضوية حضرات القضاة حافظ بدوى وحافظ هريدى ومصطفى كبره ) .



قلم الجوازات بمديرية القيوم في ١٩٥٢/٩/٨ عن طلب الحكم بأحقية لمواش حموت عليها وزارة المالية ضد الدكتور كمال علوي وحدد لنظرهما جلسة ١٩٥٢/١٠/١٢ وبمجلسه ١٩٥٢/٩/٢٣ وأضاف محاميا المدعي طلبا آخر إلى الطلبات الأصلية وهو الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ في ١٩٥١/٨/٨ وإخلاء العين وتسليمها للدمي بالحدود المينة بالعقد المذكور وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وبمجلسه اليوم قصر طلباته على مبلغ ٩٤٣ ج وتثبيت الحجر التحفظي على ما يعادل هذا المبلغ مع فسخ عقد الإيجار وإخلاء العين وتسليمها وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وتنازل عن بقية الطلبات مؤقتا وقدم عقد الإيجار .

وقد تبين من الاطلاع عليه أنه مزيل بتوقيع المدعي عليه بتاريخ ١٩٥١/٨/٨ من إيجار ١٠٨ ف بإيجار سنوي قدره ١٢٥٠ ج لمدة سنتين تبدأ من ١٩٥١/١٠/١ وتنتهي في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

وحيث إن المدعي عليه طلب رفض الدعوى فبازداد على ٨١٦ م ٥٠٠ ج لأنه سدد باقي الإيجار إلى ناظر عربة المدعي ولم يخل بالتزامه فضلا عن أن المحصول لا يزال باقيا بالأرض المؤجرة وأن المادة ١٥٧ مدو تشترط الأعداد إلا إذا نص حراصة على الاعفاء منه ولم يذكر في العقد أن العقد ينفسخ من تلقاء نفسه ولا بد من تنبيهه كما أنه لم يتأخر في الإيجار لأنه معذور لأن الأرض بها فجر إعترف به المدعي نفسه فضلا عن وجود هذا العجز فان المدعي تمهد بمحرت الأرض ولم يتفقد تمهده .

وحيث إنه عن المبلغ الذي أقر به المدعي عليه فإن المدعي وافق عليه وقصر طلبه عليه

الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقال شرحا لدعواه إن المدعي عليه استأجر منه ١٠٨ ف لمدة سنتين تبدأ من ١٩٥١/١٠/١ وتنتهي في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإيجار قدره ١٢٥٠ ج سنوياً تدفع على قسطين متساويين أولهما في مايو والثاني في أول أغسطس من كل سنة ، وأنه لم يسدد سوى مبلغ ٢٥٠ م ٥٦ ج قيمة ٦ كسوف أردب فولسها للدمي فيكون المتأخر عليه ٧٥٠ م ١١٩٣ ج ونظراً لأن البند الخامس من عقد الإيجار نص على أن لا يزرع المدعي عليه قطناً أكثر من مقررات الحكومة وقد عالج المدعي عليه هذه الأمر وزرع ١٠ ف قطناً زيادة عن المقرر فهو ملزم بدفع غرامة قدرها ١١٠ ج وهي ضعف الإيجار عن كل فدان يزرع قطناً كما أنه يلزم طبقاً لنص البند نفسه بدفع ما هيأت الحفراء المنوط بهم حراسة المحصول وقدرها ٣٠ ج لغاية الآن بخلاف ما يستجد وهو ملزم طبقاً للبند السابع من العقد بتطوير المراوى والمصارف ولكنه لم يفعل ويقدر المدعي قيمة هذا العمل بمبلغ ١٠٠ ج لأن وهو ملزم أيضا بزيادة مقررات الحكومة من القمح سنوياً مسدة الإيجار وإن يسلم المؤجر القمح الناتج من الأرض بالسعر الرسمي الذي تقررته الحكومة خصماً من الإيجار المستحق عليه ولم ينفذ المدعي عليه هذا البند فلم يسلم الطاب ٧٥ أردب قح بالسعر الرسمي وهي قيمة الحيازة المطلوبة عن القدر استعجار المدعي عليه وقدم عقد الإيجار وتبين من الاطلاع عليه أنه مزيل بتوقيع المدعي عليه بتاريخ ١٩٥١/٨/٨ وقد نص على جميع البيانات التي ذكرها المدعي بالبريضة كما قدم بريضة دعوى استرداد أمتعتها محمود فاضل إلى مدير مصلحة الأموال المقررة والدكتور كمال علوي ورئيس

الأرض استناداً إلى أن طالب الفسخ لا بد أن يكون قد نفذ التزامه هو ( بند ٣٨٣ من المرجع السابق وبند ١٨٥ من الموجز الأستاذ السهري) لا يفقيه أن المدهى لم يحرث الأرض طبقاً لتعهد في العقد لأنه ليس كل عدم تنفيذ من جانب أحد الطرفين في العقد المتبادل يحين للطرف الآخر أن يمتنع عن تنفيذ التزامه بل يجب التفريق بين الالتزامات الأساسية أو الجوهرية وهي التي كانت سبباً حافزاً للعقد وبين الالتزامات التبعية أو الثانوية التي لم يكن الحصول عليها حصراً ظاهراً في إرادة المتعاقدين ( بند ٣٥٠ من كتاب الالتزامات للدكتور حلي بهجت بدوي) فإذا تعهد المؤجر بحرث الأرض فإنه ملزم بتنفيذ التعهد فلا يجوز للمستأجر الامتناع عن سداد الإيجار بحجة إخلال المؤجر. بتعهد لأن في مقدور المستأجر أن يحرث الأرض بغير وساعة المؤجر وكان الغرض الأساسي من تعاقده استلام الأرض المؤجرة وزراعتها وقد تم له ذلك وبالتالي يكون قد ثبت على المدهى عليه إخلاله بالتزامه وإذا تعين الحكم بفسخ العقد وإلزام المدهى عليه بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها تطبيقاً للبادة ١/١٥٧ مدني فإن في القضاء بالفسخ ما يخالف أحكام قانون تحديد الملكية الذي لا يحرم المستأجر الماطل من إخراجهم من الأرض المؤجرة .

« وحيث إنه عن المصاريف فيتميز إلزام المدهى عليه بالمناسب منها طبقاً للبادتين ٣٥٧ و٣٥٨ مرافعات » .

( قضية الدكتور محمد علوي ضد قيس يوسف رقم ٢١٩ سنة ١٩٥٢ على اليوم رئاسة ومضوية حضرات الأساتذة محمد ناصر سليم البصري وكيل المحكمة وعبد العزيز الموزي ونصي السبيعي القاضيين ) .

بجلسة اليوم فيتميز الحكم بهذا المبلغ دون الغوايد لأنه لم يصمم عليها في طلباته الأخيرة بل المفهوم أنه تنازل عنها ضمن ما تنازل عنه مؤقتاً .

« وحيث إن إجراءات الحجر توقفت وفقاً للواد ٦٠٦، ٦٠٥، ٦٠٤، ٦٠٣ مرافعات فيتميز الحكم بصحتها على ما يعادل المبلغ المحكوم به .

« وحيث إنه عن طلب التنفيذ المعجل بغير كفالة لم يرد في محله طبقاً للبادة ١/٤٧٠ مرافعات لأن الحكم يهي على سند عرفي لم يصحده المحكوم عليه .

« وحيث إنه عن الاعتذار فإن المدهى قبل أن يضيف إلى طلباته طلب الفسخ والاخلاء والتسليم بجلسة ١٩٥٢/٩/٢٣ كان قد أخطر المدهى عليه بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٠ بسداد الإيجار المطلوب منه في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلانه وإلا يصبح العقد مفسوخاً .

« وحيث إن عقد الإيجار من العقود المتبادلة فإذا لم يتم المستأجر ( المدهى عليه ) بتنفيذ ما عليه من التزام كان للوَجَر ( المدهى ) أن يطلب الفسخ بصرف النظر عما إذا كان العقد نص على ذلك أو لم ينص ومع ذلك فقد نص البند الثالث من العقد المبرم بين الطرفين على أنه في حالة تأخير السداد يكون للوَجَر الحق في الفسخ ولا يعني المدهى عليه من الفسخ أن المدهى عليه أقر بأن بالأرض المؤجرة مجزأة فإنه إذا كان في حل من عدم سداد إيجار الجزء الناقص من الأرض فلا حذر له في عدم سداد إيجار الجزء الذي استأله واضطلع به وأقر أخيراً بمبلغ إيجاره كما أنه لا يفقيه من الفسخ قوله بعدم قيام المدهى بتنفيذ التزامه بحرث

سار فيها المترض ضده حالا بأمر من القاضي محل الدائن المسجل صالح أسعد عوض هو عقد الرهن القاضي عن نصف المنزل ملك المترضة المبين الحدود والمعالم بهذا العقد والمحرم أمام مكتب توثيق المنيا بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٠ والموقع عليه بأعضاء الدائن الراهن بصفته والدائن المرتهن (المترض ضده) والذي جاء فيه أن لييب خليلي (وهو زوج المترضة) بصفته وكيلًا رسميًا عن السيدة رحمه أرب اسحاق بموجب توكيل رضى صادر من محكمة المنيا الجزئية بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ تحت رقم ٣٧٢ قد رهن هذا القدر إلى ابراهيم عبد النبي نولوى رهناً تأمينا نظير مبلغ ٣٠٠ جنيهًا استلها الراهن بصفته وقت تحريره.

وحيث إن المترضة قدمت ضمن مستنداتها (رقم ٢ ملف) صورة شسمية لهذا التوكيل الصادر منها إلى لييب خليلي (تصديقات محكمة المنيا الجزئية ٣٧٢ سنة ١٩٤٧ بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧) وقد جاء فيه أنها وكلته للرافعة عنها أمام جميع المحاكم وفى سحب النقود من أى جهة كانت وإجراء كل ما يمكن لإجراؤه نيابة عنها أمام جميع المصالح والجهات وكذلك فى مستترى القفارات والمنقولات لحسابها وفى بيع جميع أملاكها من منازل وأطيان ومنقول ومكتسبات وكذا البيع والرهن وقبض الثمن بالنيابة عنها ويعتبر كشمسها وله أن يجرى عمل كل ما يمكن لإجراؤه ولو لم يذكر فى هذا التوكيل إلى آخر ما جاء فيه.

وحيث إن المترضة بينت فى مذكرتها بحملة اليوم وسردت خمسة أسباب لاعتراضها وجاء فى السبب الأول منها أن شيخ البلد سلبها إعلانا من ابراهيم عبد النبي نولوى فالتضج أنه

٤٨٤

## محكمة المنيا الابتدائية

٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢

اعتراضا على قائمة شروط البيع . للدائن ٧٠٢  
و ٧٠٢ من القانون المدنى الجديد . وجوب الوكالة الخاصة فى كل عمل ليس من أعمال الادارة وبوجه خاص فى البيع والرهن والتبرعات .

## المبدأ القانونى

يشترط قانوناً لصحة الرهن أن يكون النائب وكيلًا عموماً له سلطة التصرف فى العقار المرهون وأن يكون الموكل أهلاً للتصرف فى ذلك العقار وأن يكون قد وكل الوكيل فى ذلك توكيلاً خاصاً (المادة ٧٠٢ من القانون المدنى الجديد) . وإذن فلا يكتفى التوكيل العام المرسل مهما كان رسمياً ومهما كانت صيغة التوكيل صريحة ببيع جميع أملاك الموكل أو رهنها ولو أقر الموكل فى تاريخ إنشاء الرهن استمرار سريانه أمام مكتب الشهر العقارى طبقاً للمادة ٢٢ من قانون الشهر العقارى لتأكيد من سلامة هذا التوكيل .

## المحكمة

و من حيث إن عملى المترضة قرر أمام قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٥٢ باعتراضها على قائمة شروط البيع فى القضية ١٩٥١/٣٢ المودعة بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٥ لأسباب ذكر فيها بطلان عقد الرهن لصدوره من غير ذى صفة لعدم صدور توكيل رسمى من المترضة بالرهن إلى لييب خليل .

وحيث إن أساس إجراءات البيع التى

يحكمها القانون المذني الجديد إذ تمت في ظله حيث قررت إنه لا بد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الإدارة وبوجه خاص في البيع والرهن والتبرعات... إلخ كما قررت أن الوكالة الخاصة من نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولو لم يمين عمل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من التبرعات .

ولما كان الرهن ليس تبرعا فينبادر إلى الذهن أنه يمكن وفقاً للبادة ٧٠٢ مدني فقرة ثانية مجرد التوكيل بالرهن دون أن يخصص فيه العين الموكول برهنها إلى الوكيل غير أنه لما كانت المادة ٧٠٠ مدني جديد تشترط في الوكالة توافر الشكل الواجب في العمل القانوني محل الوكالة . ولما كان الشكل الواجب في الرهن الرسمي يتكون من أمرين هما (أولاً) تحرير ورقة رسمية به (ثانياً) اشتغال هذه الورقة على البيانات التي يخصص بها الرهن (المادة ١٠٣١ و ١٠٣٥ / ٢ مدني جديد) . وجب القول بأن التوكيل بالرهن يشترط فيه إلى جانب حصوله بورقة رسمية أن يخصص فيه عمل الرهن ولا يجوز الاعتراض على ذلك لعدم نص المادة ٧٠٢ مدني فقرة ثانية لأن الرهن له نصوص خاصة توجب التعيين وقد أحالت المادة ٧٠٠ مدني على هذه النصوص . ومن المسلم به أن النص الخاص يفسخ العام (الدكتور سليمان مرقص التأمينات العينية طبعة سنة ١٩٥١ صفحة ٢٩ بند ٢٤ ،

وحيث إنه بناء على ما تقدم فلا يمكن التوكيل المطلق كالحال في هذه الدعوى كما أن اعتراف المعارض بتوقيعها باستمرار سرهانه كما بان من صورة التوكيل المقدم وأشار إليه المعارض. ضده لا يغير من الأمر شيئاً ولذلك فلا يمكن التوكيل بالرهن بصيغة عامة بل يجب

إعلان عقد رهن تأميني مؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ منسوب صدوره إلى لبب خليل قليني بوصفه وكيل عنها بالتوكيل رقم ٣٧٢ سنة ١٩٤٧ تصديقات محكمة المنيا الجزئية بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٤٧ وانها بادرت بإثذاره منبهة عليه بطلان عقد الرهن المشار إليه لأنها لم توكل أحداً به . لأن هذا الرهن يجب أن يعمل به توكيل رسمي خاص صادر من مكتب توثيق الشهر العقاري وهي جهة الاختصاص بمقتضى القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري .

وحيث إن المعارض ضده قد رد على ذلك في مذكرته لجلسة اليوم أيضاً بأن صيغة التوكيل الصادر منها صريحة في أنها وكلت لبب خليل قليني ببيع جميع أملاكها وكذلك البيع والرهن وقبض الثمن وأنه أشرف على هذا التوكيل بأنه نظرت بيع مشروع ١٢٢٠ سنة ١٩٤٩ في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ وعلى ذلك العبارة الآتية (أقر أن هذا التوكيل ما زال سارياً رحمه أيوب) ختم في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ وكان هذا التوكيل الذي يعطى حق التصرف الكلية كأنه يمتلكات الموكلة عندما عرض على مكتب الشهر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ استلزم مكتب الشهر العقاري طبقاً للبادة ٢٢ من قانون الشهر العقاري التأكد من سلامة هذا التوكيل إنما أن الموكلة اعترفت بصحته وانها أقرت عقد الرهن .

وحيث إنه يشترط قانوناً لصحة هذا الرهن أن يكون النائب وكيلاً مخولاً له سلطة التصرف في العقار المرهون وأن يكون الموكل أهلاً للتصرف في ذلك العقار وأن يكون قد وكل الوكيل في ذلك توكيلاً خاصاً وقد نصت على ذلك المادة ٧٠٢ مدني جديد (والدهوى الحالية

العام وحالاته وردت على سبيل الحصر فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها واللعنة أن تقضى بالبطالان من تلقاء نفسها.

### المبادئ القانونية

١ - العقود المترددة بين البيع والإيجار يكون للبائع حق توقيع الحجر التحفظي الاستحقاق ما دام محتفظاً بالملكية إلى أن يستوفي الثمن بعكس ما إذا لم يحتفظ بالملكية بدليل أنه لم يطلب فسخ البيع بل طلب تنفيذ العقد ليقضى ما بقى في ذمة المشتري من الأقساط وواضح أن هذا الطلب لا يستقيم مع الاحتفاظ بالملكية فيكون البائع قد نقض بنفسه الأساس الذي بني عليه الحجر.

٢ - النصوص المنظمة للحجر التحفظي من النظام العام لأنها تتعلق بنقل ملكية الأموال من يد إلى أخرى ولكونها ترمى إلى حماية الدائن والمدين كل منهما من الآخر وقد وردت حالات هذا الحجر على سبيل الحصر فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وكل اتفاق من هذا القبيل فهو باطل وللحكمة أن تقضى بالبطالان من تلقاء نفسها .

### الحكم

« حيث إن المدعى يطلب - بعد توقيع الحجر التحفظي - القضاء بإلزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٤٥٠ جنيهاً والمصاريف والأتعاب وتثبت الحجر التحفظي وجعله نافذاً وشمل الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة وقال شرحاً لدعواه إنه بعدد تاريخه ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ اشترى منه المدعى عليه ما كينة حرث نافله قوة ٣٨ حصان ومخراش بثمان قدره

أن يكون التوكيل برهن معين يبين فيه العقار المراد رهنه والدائن الذي يراد تقرير الرهن ضماناً لوفاء كمال لا يمكن أن يكون التوكيل رسمياً ولو خص بالذكر تفويض الوكيل في الرهن ما دام لم يعين المرهون أو الدين المضمون تعييناً كاملاً .

« وحيث إنه لما تقدم يكون السبب الأول بأوجه الاعتراض مقبولا قانوناً ولا ترى المحكمة من أجل ذلك بحث الأوجه الأخرى .

« وحيث إن صالح أسعد عوض حضر جلسة ١٧/٢/١٩٥٢ وطلب قبوله خصماً منضماً للدعوى في طلباتها ولا ترى المحكمة مانعاً من إجابته إلى طلبه .

« وحيث إنه لذلك يتعين أجابة المعترض إلى الحكم بأيقاف إجراءات البيع وإجراءات التنفيذ على المنزل موضوع الدعوى لحين الفصل في أوجه البطلان الموضوعية مع الزام المعترض عنده بالمصرفات عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

( قضى الست رحمه أيوب اسحق ضد إبراهيم عبد الله نزلوا وآخر رقم ٣٣ سنة ١٩٥١ مازة بيوع رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة حسن سلامة رئيس المحكمة ومحمد عبد المنعم جزاوي ومحمد زهدي مفيد القاضيين ) .

٤٨٦

٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢

### محكمة الفيوم الابتدائية

١ - حجر تحفظي استعقال بموجب عقد متردد بين البيع والإيجار . عدم احتفاظ البائع بالملكية حتى يستوفى إلى الأقطار لا يعطيه الحق في توقيع الحجر الاستعقال .

ب - النصوص المنظمة للحجر التحفظي من النظام

الطلبات أو ليدي تمسك بتوجيه العين ما يحصل المحكمة في حل من أطراح العين المذكورة والفصل في الدعوى على أساس الطلبات المدعلة سيما ولم يقبل المدعي العين فيتين لإزام المدعي عليه بالمبلغ الذي أقر به المدعي أخيراً وهو ٣٨٠ جنيا .

و حيث عن طلب التنفيذ المعجل بشير كغالة ففى حله طبقاً للمادة ٤٧٠ / ١ / مراجعات لأن الحكم بنى على سند عرق لم يجهده المحكوم عليه .

و حيث عن الحجر التحفظي الذي أوقفه المدعي فإنه لا يدخل تحت أية حالة من الحالات التي نصت عليها المادتان ٦٠١ و ٦٠٢ / مراجعات وقد وصفه بحاشي المدعي عليه بجملة اليوم بأنه حجر استحقاق .

و حيث إن العقد المبرم من الطرفين من العقود المتعددة بين البيع والإيجار وقد تعرض التقنين الحديث لتنظيم هذه العقود فنصت المادة ٤٣٠ مدني على أنه إذا كان البيع مؤجل الثمن جاز للبائع أن يشترط نقل الملكية إلى المشتري موقوفاً على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم البيع . . . الخ وفي هذه الحالة يكون للبائع حق توقيع الحجر التحفظي الاستحقاق تطبيقاً للمادة ٦٠٣ / مراجعات مادام محتفظاً بالملكية إلى أن يستوفي الثمن ولكن المدعي حسب طلباته بالعريضة لم يحتفظ بالملكية بديل أنه لم يطلب قسح البيع بل طلب تنفيذ العقد ليقض ما بقي في ذمة المدعي عليه ( المشتري ) من الأقساط وواضح أن هذا الطلب لا يستقيم مع الاحتفاظ بالملكية .

و حيث إن الحجر الاستحقاق هو الحجر الذي يوقفه مالك المنقولات عليها تحت يد حائزها

٧٩٠ جنيا دفع منه وقت التماقد مبلغ ٢٤٥ جنيا والباقي وقدره ٥٤٥ جنيا تمهد المشتري بسدادها مع أقساط مينة بالعقد يستحق القسط الأول منها في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ والثاني في ١٠ مارس سنة ١٩٥٢ والثالث في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ والرابع في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢ واشترط بالبند السابع من العقد أن التأخير في سداد أي قسط في ميعاده يجعل للبائع الحق في المطالبة بجميع الأقساط كما نص البندان الثاني والرابع من العقد على حق امتياز البائع على الملكية حتى سداد باقي الثمن وقدم عقد بيع بالإيجار مع الاحتفاظ بحق الملكية تاريخه ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ مذيّل بتوقيع منسوب للدهي عليه باع بمقتضاء المدعي مع احتفاظه بحق الملكية لغاية سداد كامل الثمن وملحقته إلى المدعي عليه الملكية الموصوفة بالعريضة بثمان قدره ٧٩٠ جنيا يسدد منها ٢٤٥ جنيا فوراً حين التوقيع على العقد والباقي يسدد بموجب كيالات تستحق الأخيرة منها في يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وإذا خلف المشتري أحد الشروط المنق عليها بهذا العقد للبائع الحق في أن يلجأ إلى قاضي الأمور الوقفية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تحفظية الخ .

و حيث إن المدعي عليه قرر أنه ليس في ذمة المدعي سوى مبلغ ١١٥ جنيا وبناء على طلبه قضت المحكمة بتعديداً بقبول توجيه ابن الحاشمة إلى المدعي بالصيغة الآتية : ( أحلف بأنه العظيم أنني لم يسلف من المدعي عليه ٤٣٠ جنيا بعد ال ٢٤٥ جنيا بل لا يزال في ذمة مبلغ ٥٤٥ جنيا ) وهذا قد قرر المدعي أنه له في ذمة المدعي عليه ٣٨٠ جنيا فقط ونظراً لأن المدعي عليه لم يكن حاضراً وقت هذا القرار أجلت الدعوى ليعلم المدعي بالطلبات المدعلة وتم الاعلان ولكنه لم يحضر لمناقشة في هذه

- ج - هل تعتبر شركة الأنبيوس معروفاً عاماً لا يجوز لقضاء وضع أموالها تحت الحراسة ؟  
 د - هل يجوز المسك بوضع مجموع أموال الفنين تحت الحراسة ؟  
 هـ - شروط دعوى الحراسة في ظل الفنين المدني الجديد .

### المبادئ القانونية

- ١ - يختص قاضي الموضوع بالنظر في المسائل المستعجلة التي تعرض عليه بطريق التبعية للزراع المطروح عليه دون تعليق على نظر هذا الزراع فعلاً . واختصاصه في هذا الشأن اختصاص أصلي يملكه مع قاضي الأمور المستعجلة على أساس المساواة بينهما .  
 ٢ - يملك المساهمون حق مقاضاة مديري شركة المساهمة التي يعملون أسهمها حتى ولو أورد النظام الأساسي لهذه الشركة قيداً على هذا الحق ، إذا ما أصابهم ضرر شخصي بسبب سوء الإدارة ، فللجمعية العمومية للمساهمين إنابة وكيل عنها في رفع دعوى المسؤولية عليهم *L'action sociale ut universi* والمساهم حق رفع دعوى فردية لتعويضه عن الضرر الذي يصيبه في مثل هذه الحالة *L'action sociale ut singuli* دون انتظار لنتيجة التصفية .

- ٣ - ليست شركة الأنبيوس مرفقاً عاماً بالمعنى المقصود بهذا اللفظ في القانون الإداري وإنما هي مشروع خاص ذو نفع عام *Entreprise privée d'intérêt général* لأن السلطة العامة لا تملك الكلمة العليا في إدارتها ولا تشترك اشتراكاً فعلياً في توجيهها

إلى أن يرفع الدعوى باستردادها .

و حيث إن المدعى لم يتمسك بملكته للباينة والمحرث المبيعين للدعى عليه بل المفهوم حسب ما سبق بيانه أنه اقر للدعى عليه بهذه الملكية فيكون قد نقض بنفسه الأساس الذي بني عليه الحجر .

وحيث إن النصوص المنظمة للحجر التحفظي من النظام العام لأنها تتعلق بنقل ملكية الأموال من يد إلى أخرى ولكونها ترمي إلى حايه الدائن والمدين كل منهما من الآخر وقد وردت حالات هذا الحجر على سبيل الحصر فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، وكل اتفاق من هذا القبيل لغير باطل وللحكمة أن تقضي بالبطالان من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصم ( بند ٢٤٩ من طرق التنفيذ والتحفظ للدكتور إبي هيف وبند ٥١٩ من قواعد تنفيذ الأحكام والمقود الرسمية للدكتور رمزي سيف ) ولذا يكون الحجر الذي أوقفه المدعى باطلاً ويتمتع رفض طلب الحكم بصحته وإلزام المدعى بمصاريفه أما عن مصاريف المبلغ المحكوم به فيلزم المدعى عليه بالنسبة لهذا المبلغ وذلك عملاً بالمواد ٣٥٦ / ٣٥٧ / ٣٥٨ مرافعات .

( قضية عبد العظيم أحد السال ضد إبراهيم حسن محمد العباس رقم ٢٦٢ سنة ١٩٥٢ م على القيمة رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة محمد ماهر سليم البكري وكيل المحكمة وعبد العزيز المورلي وقصى السبكي القاضين ) .

٤٨٦

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

### محكمة القاهرة الابتدائية

- ١ - اختصاص محكمة الموضوع بنظر المسائل المستعجلة .  
 ب - حق اختصاص المساهمين برفع دعوى المساهمة .

لشركة ترام القاهرة للحكم عليهما في مواجهة باقي المدعى عليهم وهم حضرات وذر الشئون البلدية والقروية ووزير الشئون الاجتماعية ووزير المالية ومدير بلدية القاهرة .

أولاً — وبصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي على موجودات شركة الامنيوس العمومية المصرية وعلى السيارات التي في حيازتها وعددها ١٤٠ سيارة وتكليفه باستلام الخطوط رقم ٢ و ٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٣ و ١٤ وسائر ممتلكاتها إن وجدت مع أحقيته في الاستيلاء على ربع هذه الخطوط وإيداعه خزانة محكمة القاهرة الابتدائية بعد خصم المصاريف الضرورية للإدارة الحسنة واستمرار حراسته إلى أن يفصل في النزاع الموضوع بحكم نهائي. نافذ المفعول ثم رد القضية للتخصير للحكم .

ثانياً — بثبوت ملكية شركة الامنيوس العمومية المصرية إلى السيارات الموضوعة بالمطلب الأول وإلزام شركة الترام بالمصاريف المناسبة لذلك .

ثالثاً — بإلزام الشركتين المدعى عليهما الأولى والثانية بأن تدفعا للنقابات المدعية مبلغ ٣١٢٠٤ جنيهها وبرادة ذمة المدعين الثلاثة الأول مما عدا ذلك مع المصروفات المناسبة لهذا المبلغ .

رابعاً — بتعيين مصف قضائي لأعمال شركة الامنيوس العمومية المصرية لتصفية أعمالها قانوناً ومراجعة حساباتها من السبعة عشر سنة الأخيرة مع حفظ حق المدعي الرابع في مناقشته هذا الحساب وإلزام الشركتين المدعى عليهما متضامتين بتبجته الصحيحة الخالية من الضوابط.

خامساً — بإلزام الشركتين متضامتين بالمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة .

وليس لما الرأى النهائي في تمويلها أو التصرف في أموالها كما لا تملك البت في مصيرها بصفة نهائية وليس لهذه السلطة مندوبون في مجلس إدارة الشركة يملكون حق الاعتراض على القرارات التي يصدرها .

٤ — إن الرأى القائل بعدم جواز وضع جميع أموال المدين تحت الحراسة قد عدل عنه الفقه والقضاء منذ زمن بعيد — تحت تأثير التطور الحديث الذي يرمى إلى تقييد الحقوق الفردية في سبيل مصلحة المجموع Socialisation du patrimoine وقد أجاز ذلك صراحة نص المادتين ٧٢٩ ، ٧٣٠ من القانون المدني الجديد

٥ — إن مجرد توافر الاستعجال الذي يبرره الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائزه والمصلحة محققة كانت أو محتملة يكفي لقبول طلب الحراسة — أما توافر النزاع السابق فلم يعد في ظل القانون المدني الجديد شرطاً من شروطها (١)

### المحكمة

وحيث إن المدعين أقاموا هذه الدعوى بصفاتهم المبينة قرين كل منهم عند الأستاذ على شكرى بصفته مدير الشركة الامنيوس العمومية المصرية والأستاذ أندريه شريدان بصفته مديراً

(١) استؤنف هذا الحكم تحت رقم ٩٠٥ ، ٩٠٦ سنة ٦٩ قضائية بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بمحكمة استئناف القاهرة دائرة حضرات إسكندر حنا دميان وحسن عبد الوهاب الشفيق وعمود مرسى الشعارين .



أولا - على تقرير إمانة سنوية لها بدلا من الحصول على الإتاوة المستحقة لها في الأرباح وضريبة الأرباح العنافية والتجارية .

وثانيا - على رفع أجر الركوب من خمس مليات كما كان مشروطا عند التعاقد إلى سبع مايات ثم إلى ثمانية ثم إلى عشرة مليات لركاب الدرجة الثانية مع نسبة تقابل ذلك بالنسبة لركاب الدرجة الأولى - وقد أدت سياسة شركة الترام في إدارة شركة الامنيوس بعد أن تسلطت عليها إلى عدم ربح مال للساهمين ومستخدميها وأدت هذه السياسة كذلك إلى إشاعة القلق في نفوس العمال لما لهم في ذمة الشركة من مبالغ منها حصة المقيم الثامن عن سنة ١٩٥٢ وقدرها ٦١٠٠٠ ج ومبلغ ٤٨١٥٢ جنيهها رصيد هذه الحصة عن الأربع سنوات المنتهية في ديسمبر سنة ١٩٥١ وذلك بخلاف مبلغ ١٣٥٢ ج قيمة تأمينات حصلتها من الكسارية عند تعيينهم ومبلغ ٧٠٠ ج قيمة المودع بحصة الجراءات والمتفق في شروط التعاقد على صرفه في شئون العمال وقد تجمع لديهم بمدياقام الشركة بإعلانهم في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ برغبتهم في التوقف عن العمل ابتداء من مساء يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وباستغنائهم عنهم جميعا - من الأسباب المعقولة ما يخشى منه خطر أعاجله على بقاء أموال الشركة تحت يد مدبريها الحاليين مما حملهم إلى دفع هذه الدعوى طالبين وضع أموال شركتهم تحت الحراسة القضائية ورشعوا لذلك حضرة وزير الشئون البلدية والقروية المدعي عليه الثالث أو حضرة مدير بلدية القاهرة المدعي عليه السادس في حالة اعتذاره .

وحيث إن الدقاع عن شركتي الامنيوس والترام قد طلب الحكم أصليا .

وحيث إن شاكر المعصراني قد طلب قبول خصما في الدعوى بصفته مساهما في شركة الامنيوس العمومية المصرية وانضم في دفاعه إلى زميله المدعي الرابع محمد فوزي عبد المجيد .

وحيث إنه تبيانا للطلب الأول الخاص بالحراسة والمعرض وحده حاليا على هذه المحكمة استطرد بحامى المدعين موضحا أن عملية النقل المشترك بالسيارات قد أعطيت للشركة الأولى منذ أكثر من عشرين سنة بموجب دفتر شروط فأقبل الجبور على شراء أسهمها سواء عند الاكتتاب أو بطريق الشراء بالبورصة وقد صادفت عند البداية نجاحا عظيما بفضل خدمة عاملها ومستخدميها الذين يمثلهم المدعون الثلاثة الأول حتى أشرفت شركة الترام على مؤسستها من منافستها الخطرة فأقدمت على شراء أسهمها فأصبحت مالكة لـ ٩٦ ٪ من حصة الأسهم وتسلطت عليها وسارت في توجيهها سيرة غير حميدة للتخلص من الالتزامات الناشئة عن العقد - ففي سبيل التخلص من تسليم موجودات الشركة للحكومة عند نهاية أجل الالتزام عدت شركة الترام إلى شراء السيارات التي تستعملها شركة الامنيوس باسمها هي وقامت بتأجيرها لها بالأجر الذي قررت عليه وفي سبيل التخلص من دفع الإتاوة والضرائب المستحقة للحكومة عن أرباح الشركة - اتبعت شركة الترام سياسة التذبذب في المصاريف والتنفقات - فعينت لشركة الامنيوس مديرين من الأعيان والمحاسبين ورجال النفوذ ونفروا كثيرا من المهندسين الأجانب والكتبة وما يلزمهم من سعاة وفراشين يزيد عددهم عن حالة العمل بالشركة ويبلغ مجموع ما يتقاضوه سنويا مبلغ ١١٣٧٢٤ ج لتجعلها في حالة ظاهرة من الأعسار وتحقيقا لمآرب أخرى أهمها حل الحكومة .

وقال إن الإحاطة بموضوع نزاع الخصومة هو أساس اختصاص محكمة الموضوع بنظر الطلبات المستعجلة التي ترفع إليها بصفة تبعية وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت الدعوى الموضوعية مطروحة أمام المحكمة وسرت موضوعها — ولما كان اختصاص محكمة الموضوع في هذه الحالة استثنائياً بمنها فلا يجب التوسع فيه — ولما كان هذا الاختصاص متعلقاً بالنظام العام لأنه اختصاص نوعي فإنه يجب على المحكمة أن تحكم به ولو لم يطلب ذلك منها عملاً بنص المادة ١٣٤ من المرافعات — كما استشهد الدفاع بأراء الفقه الفرنسي والمصري في هذا العدد .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد :

أولاً — لم يقل أحد بأن اختصاص محكمة الموضوع بنظر الأمور المستعجلة التي ترفع إليها بطريق التبعية اختصاص استثنائي .

١ — نص المادة ٩٤ من المرافعات ليس فيه ما يشير إلى ذلك وإنما جعل البدعي الخيار عند قيام دعوى الموضوع إن شاء رفع الطلب المستعجل مستقلاً إلى قاضي الأمور المستعجلة وإن شاء رفعه إلى محكمة الموضوع بطريق التبعية — ويستفاد ذلك من نص الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أن هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضاً هذه الأمور إذا رفعت لها بطريق التبعية .

ب — والاختلاف القائم بين الشراح في هذا العدد لا يستفاد منه أن اختصاص محكمة الموضوع اختصاص استثنائي بل العكس هو الصحيح — فقال البعض بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر دعوى الحراسة أثناء نظر دعوى الموضوع أمام المحكمة الموضوعية ولقد ساد هذا الرأي في فرنسا حيناً من الزمن

أولاً — بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر طلب الحراسة واحتياطياً .

ثانياً — بعدم قبول الدعوى من المدعي الرابع والخم المتدخل بصفتها مساهمين .

ثالثاً — بعدم قبول الدعوى من المدعين الثلاثة الأول بصفتهم ممثلين للنقابات عمال وموظفي شركة الأمينيوس — أو بصفتهم الشخصية .

رابعاً — بعدم قبول الدعوى قبل المدعي عليها الثانية شركة الترام وإلزام المدعين جميعاً بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة لكل من المدعي عليهما الأولى والثانية بالتضامن والتكافل.

أولاً عن الدفع بعدم الاختصاص :

استند الدفاع عن شركتي الأمينيوس والترام في إبداء هذا الدفع إلى نص المادة ٩٤ من قانون المرافعات الذي يجعل القضاء المستعجل من اختصاص القاضي الجزئي خارج دائرة المحكمة التي بها مقر المحكمة الابتدائية ومن اختصاص قاضي فرد يندب في مقر المحكمة الابتدائية وإلى أنه أجهن استثناء رفع الأمور المستعجلة إلى محكمة الموضوع إذا رفعت لها بطريق التبعية — وقال إن هذا الاختصاص الاستثنائي يستلزم سبق رفع دعوى الموضوع وطرحها على المحكمة المختصة إذا ما استجد الطلب المستعجل بعدئذ — ولما كانت الشركتان لم يعلنا بعد بأي طلب موضوعي فيكون رفع طلب الحراسة قد رفع إلى هذه المحكمة قبل أوانه وبالتالي فلا يكون لها ثمة اختصاص بنظره — واستدل على صحة هذا النظر بأن المشرع قد رأى أن محكمة الموضوع تكون أقدر من سواها في هذه الحالة على الفصل في الطلب المستعجل عليها سلفاً بموضوع النزاع وتزورها بما قدم لها فيه من مستندات ومذكرات .

بذلك كل خلاف في هذا الشأن ( راجع الحراسة القضائية في التشريع المصري للدكتور عبد الحكيم فراج طبعة ثانية ٢٧٩ ) .

فيظهر مما تقدم أن اختصاص محكمة الموضوع بنظر دعوى الحراسة التي ترتع إليها تبعاً للنزاع الأصل ليس اختصاصاً استثنائياً كما ذهب إلى ذلك الدفوع عن الشركتين المدعى عليهما وإنما هو اختصاص أصيل يشاركها فيه قضاء الأمور المستعجلة على أساس المساواة بينهما .

٣ - أما المحكمة التي ذهب الدفوع إلى أنها أساس اختصاص محكمة الموضوع في مثل هذه الحالة فلا تتفق مع قصد الشارع من جهة ولا مع أصول فقه قانون المرافعات من جهة أخرى . فالشارع الذي أباح اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر دعوى الحراسة رغم عدم غرض موضوع النزاع عليه لم يفترض في محكمة الموضوع أنها أجوز منه على الفصل فيها قبل سيرها لغور موضوع النزاع وإحاطتها بتفصيلاته وإحاطة تامة خصوصاً وأن ذلك يتنافى مع ما نص عليه الشارع من اشتراط الفصل في الأمور المستعجلة بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق نفسه .

وحيث إن الثابت من مطالعة عريضة الدعوى المعلقة للشركتين المدعي عليهما الأول والثانية بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ما يقطع بأن المدعين قد وجها إليها عدة طلبات موضوعية لا تستطيع المحكمة التعرض لها الآن بغير مخالفة لقانون المرافعات الذي يقضى بضرورة مروءة على قاضي التحضير لاستيفاء مستندات الخصوم قبل إحاطتها للرافعة .

وحيث إنه متى كان طلب الحراسة من المسائل المستعجلة التي يتشغل عليها من فوات الوقت وتنظر مباشرة بغير تحصيل ومتى كان

استناداً إلى نص المادة ١٧١ من قانون المرافعات الفرنسي التي تجيز الدفع بالإحالة لارتبساط الدعوى بدعوى أخرى ثم عدل عنه بعد ذلك لفساد هذه الحجة لأن قاضي الدعوى الموضوعية يطلب منه الفصل في موضوع الحق ذاته أما في الدعوى المستعجلة فلا يطلب منه إلا إجراء وقتياً بحثاً مع عدم المساس بالحق نفسه مما يقطع باختلاف كل من الدعويتين في الهدف والموضوع لحمل ذلك قريباً آخر من الفقهاء للتخفيف من حدة هذا الرأي والمناذرة بعدم اختصاص القضاء المستعجل مبدئياً بنظر دعوى الحراسة أثناء قيام النزاع الموضوعي وبجواز اختصاصه استثناء في حالة الاستعجال الشديد ثم عدل عن هذا الرأي بمدن عدم سلامة المعيار الذي يقوم عليه إذ ما هو فيصل التفرقة بين الاستعجال البسيط والاستعجال الشديد فضلاً عن أن في ذلك تخصيصاً بغير تخصيص لم يرد له ذكر في القانون ومن ثم استقر الفقه والقضاء في فرنسا على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة مع اختصاص محكمة الموضوع بشرط توافر الاستعجال استناداً إلى أن النص العام الوارد في المادة ٨٠٦ من قانون المرافعات الفرنسي والذي يحول القضاء المستعجل الفصل في جميع حالات الاستعجال لا يسمح بأن يخرج من تطبيقه الحالات التي يكون فيها الخصوم قد رفعوا دعوى بالفعل أمام قاضي الموضوع فيكفي لاختصاصه أن يقرر قاضي الأمور المستعجلة صراحة ثبوت الاستعجال - وأن تكون الاجراءات التي يأمر بها لا تمس أصل الحق ( محكمة النقض الفرنسية - الدائرة المدنية - في ٤ مايو سنة ١٩١٠ والتعليق على هذا الحكم بمجلة سيريه ١٩١٢ - ١ - ٥٨٢ ) وهذا الرأي الأخير هو الذي ساد الفقه والقضاء المصري والذي اتخذه إليه المشرع في قانون المرافعات الجديد بالنص على ذلك صراحة في المادة ٤٩ منه فقطع المشرع

ثبت وقوع خطأ من المديرين أن تثيب عنها وكلا من بينها أو من الخارج في رفع دعوى المسؤولية عليهم *L'action sociale ut universi*

على أن حق رفع الدعوى يسقط إذا كانت الجمعية العمومية قد وافقت على تصرفات المديرين وأقرتهم وأعطتهم مغالفة *quits* وذلك ما لم يكن هناك غش أو تصرفات أخرى غير قانونية منحت الجمعية العمومية من الوقوف على حقيقة تصرفات المديرين - أما دعوى المساهم الفردية *L'action ut singuli* والتي يحق له رفعها إذا أصابه ضرر من تصرفات المديرين كأن أصدروا نشرة صوروا فيها مركز الشركة على غير حقيقتها فاستهوا ذلك إلى شراء أسهمها مثلاً فإن الأصل فيها الإباحة حتى ولو حرمه منها نظام الشركة مغالفة ذلك للنظام العام ولا يجب المساهم في هذه الحالة على الانتظار حتى الانتهاء من تصفية الشركة لتتبين نتيجة إدارة المديرين لها ومعرفة ما إذا كانت سيئة أو حسنة خصوصاً إذا كانت بوادر سوء الإدارة قد ظهرت بسبب ما حل بالشركة من تصرفاتهم من غشارة بل ويجوز للمساهم فوق ذلك مطالبة المديرين بالقيمة الإسمية للأسهم التي اشتراها إذا نقصت قيمتها بسبب سوء الإدارة .

وحيث إنه متى ثبت ذلك يكون الدفع بعدم قبول هذه الدعوى منهم للسبب المشار إليه غير سديد ويتعين رفضه أيضاً .

ثالثاً - عن الدفع بعدم قبول الدعوى من المدعين الثلاث الأول بصفتهم ممثلين لنفقات محال وموظفي شركة الامتنيوس أو بصفتهم الشخصية كدائنين للشركة .

أفصح الدفاع عن الشريكتين المدعى عليهما عن الأساس الذي بنى عليه هذا الدفع فقال في مرافعتهم إن موضوع الدعاوى التي تقيمها

اختصاص هذه المحكمة بنظرها غير معلن على نظر الموضوع فعلاً كما سلف البيان فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون في غير محله وواجباً رفضه .  
ثانياً - عن الدفع بعدم قبول الدعوى من المدعى الرابع والخم المتدخل بصفتهم مساهمين .

استند الدفاع عن الشريكتين المدعى عليهما في إبداء هذا الدفع إلى نص البند ٥ من نظام شركة الامتنيوس الذي يقضى .

Les contestations touchant l'intérêt général et collectif de la société ne peuvent être dirigées contre le conseil ou contre un ou plusieurs de ses membres qu'au nom de la masse des actionnaires et en vertu d'une déclaration de l'assemblée générale.

وترجمته أن الدعاوى والمنازعات التي تمس المصالح العام للشركة أو مصالح مجموع المساهمين لا يقبل توجيهها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً أو إلى واحد من أعضائه أو أكثر إلا باسم مجموع المساهمين وبعد مداولة الجمعية العمومية فيها .

وحيث إن هذا النص قاصراً هو ظاهر على المنازعات الماسة بالمصالح العامة للشركة أو بمصالح مجموع المساهمين بينما يدعى المدعى الرابع والخم المتدخل أن ضرراً أصاب كلا منهما خاصته بسبب سوء إدارة الشركة التي يحملان بعض أسهمها بعد تسلط شركة الترام عليها ومن ثم يكون هذا النص مسموفاً في غير موضعه إلا أن المحكمة ترى من واجبها بحث القيمة القانونية لثل هذا القيد إذا ما تسبب مديري الشركة في إلحاق ضرر لها أو لأحد المساهمين .

وحيث إن المسلم به في فقه القانون التجاري أن الجمعية العمومية للمساهمين إذا

أنفسهم والمؤجرة فقط إلى شركة الامنيوس تحت الحراسة القضائية لمدة تنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بحجة صورية الملكية والايجار بينا الاجماع منمقد في الفقه والقضاء على أن التعرض لبحث صحة العقود وصورتها يعتبر مساسا باطل الحق يمتنع على القضاء المستعجل بنص القانون .

وحيث إن الثابت من مذكرة المدعين ومن مراعاة الدفاع عنهم أن شركة الترام كانت ولا زالت صاحبة المصلحة الأولى في إقار شركة الامنيوس وأنها اشترت جميع الأسهم تقريباً خدمة لها وأن الحراسة لن يقصد بها تفويت حقها في الإيجار المستحق لها من السيارات التي تستغلها شركة الامنيوس وذلك لحين الفصل في ملكية هذه السيارات من محكمة الموضوع وأن اختصاصها في هذه الحالة قصد به الحصول على حكم الحراسة في مراجعتها حتى لا تثير إشكالا لدى تنفيذها ومن ثم يكون اختصاص المدعين لها على أساس من الواقع والقانون معاً .

#### خامساً — عن الموضوع

استند المدعون في طلب الحراسة إلى المادة ٧٣٠ من القانون المدني نصها : يجوز للقضاء أن يأمر بالحراسة (١) في الأحوال المشار اليها في المادة السابقة إذا لم يتفق ذور الشأن على الحراسة (٢) إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزه . (٣) في الأحوال الأخرى المنصوص عليها في القانون .

وهذا النص يبيح الأمر بالحراسة بمجرد توافر شرط المصلحة في المنقول أو العقار ووجه مصلحة المالك في طلب الحراسة ظاهر

التقابات في مثل هذه الأحوال يجب أن تصل بما يجمع جميع المتضمنين تحت لوائها بينما الحال في هذه الدعوى ليس كذلك إذ هي تنصب على حقوق شخصية مستحقة لكل عامل بقدر معين خاص به فلا يجوز للتقابات المطالبة بها طبقاً لنص المادة ١٦ من قانون التقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ والمدعون الثلاثة بصفته الشخصية كدائنين للشركة حق كل منهم في المسكافات والتأمينات والجزاءات المترتبة لهم في ذمة الشركة ضليل لا يحول طلب وضع الحراسة على جميع أموال الشركة فضلاً عن أن الديون المدهى بها غير مستحقة الأداء حالاً والحراسة في نظره هي إجراء وضع أصلاً لحماية الحقوق العينية وليس وسيلة من وسائل التنفيذ فلا يصح للدائن العادي أن يطلب وضع مال مدينه تحت الحراسة القضائية كما لا يجوز له الاتفاق معه على ذلك .

وحيث إن مثل هذا القول لا يمتنع به في مقام الدفع بعدم القبول وإنما يكون موضعه عند التدليل على عدم ملائمة الاجراء المطالب بالتناوله وستناوله المحكمة بعدئذ عند التعرض لمناقشة الاجراء نفسه .

#### رابعاً — عن عدم قبول الدعوى قبل شركة الترام المدعى عليها الثانية .

استند الدفاع من شركة الترام في إبداء هذا الدفع إلى نص المادة ٣٤ من القانون التجاري التي تقضى برفع الدعوى على الشركة ممثلة في شخص مديرها ولا ترفع على مساهم مهما كان نصيبه ولو كان يحمل أغلبية الأسهم وهي بصفته مساهمة لا يجوز اختصاصها في دعوى الحراسة وتظل خارجة عن موضوع النزاع ثم قال إنه براد وضع سياراتها المسلم لها بملكيتها من المدعين

لأن لم تنفذ شيئاً في موضوع إرساء مناقصة الترام هذا المرفق على شركة أخرى وهذه الحالة سيترتب عليها نكبة للعالم قلّسبب شركة الترام سياراتها ويتوقف العمل بعدئذ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ ويخرج العالم بغير عمل وبغير مكافآت أو مرتبات متأخرة .

٣ — إن الشركة تحصل الملمم الثامن ولا تودع حصيلته خزانة الدولة وفقاً لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن .

٤ — إن الشركة عليها مبالغ ضخمة للحكومة من أتاوات وعرائب وهذه المبالغ تراحم حقوق العالم ولهذا يجب المحافظة على جميع موجودات الشركة .

٥ — إن الشركة تستعمل ١٤٠ سيارة علم العالم أخيراً أنها ليست مملوكة لها وإنما تؤجرها من شركة الترام . كل ذلك إضراراً بالعالم وبالمساهمين وبالحكومة نفسها .

٦ — إن حقوق العالم وهي تقدر بعشرات الآلاف تجعل من حقهم تتبع أرباح الشركة التي دخلت إلى خزائنها بجهودهم قد سرهت إلى خزانة شركة الترام عن طريق عمليات تجارية وهي استئجار السيارات بأجرة ثمرو على ثمنها أضعافاً وغير ذلك من التصرفات المنطوية على إضعاف مائة الشركة — وسيكشف عنه المصنف عند مراجعته الدفاتر .

٧ — إن الشركة مستمرة في صرف المرتبات الباهظة للسديرين والمهندسين والفراشين لإقفار المرفق وإظهاره بمظهر الغير قابل للحياة وأن الحراسة هي أنجح علاج لوقف سوء الإدارة .

كما استند المساهمان المدني الرابع والخم للتدخل إلى النص . سالف الذكر لتدعيم طلب

لا خفاء فيه لأنهم يداينون الشركة بمبالغ ضخمة سبق بيانها بإيجاز عند سرد وقائع الدعوى وتعتبر أموال الشركة ضماناً عاماً لهم يستوفون منه حقوقهم إتياعاً لنص المادة ٢٣٤ من القانون المدني القائل بأن أموال المدين جميعاً ضامنة للوفاء بديونه ، كما أن للعالم علاوة على ذلك ضماناً خاصاً على منقولات الشركة وعقاراتها بحكم ما لهم من حق أو امتياز مقرر بموجب نص المادة ١١٤١ من القانون المدني ويكون للحقوق الآتية امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار المبالغ المستحقة للخدم والكتابة والعالم وكل أجور آخر من أجور ورواتبهم من أي نوع كان من السنة الأشهر الأخيرة .

كما أوضح العالم الأسباب المعقولة التي تجمعت لديهم والتي باتوا يخشون معها خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يده حائزه وهو شركتي الترام والأمينيوس فيما يلي :

١ — إن عقد الإلتزام ينتهي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أي بعد أيام معدودات وليس لديها مال ظاهر يفي بديون العالم وحقوق الحكومة من ضرائب وأتاوة وهذا ظاهر ولم تثبت الشركة أن لديها مالا يفي بسداد ديون العالم فوراً تطبيقاً للمادة ٢٣٩ من القانون المدني الواردة في باب إحصار المدين ونصها :

« إذا ادعى الدائن إحصار المدين فليس عليه إلا أن يثبت مقدار ما في ذمته من ديون وعلى المدين نفسه أن يثبت أن له مالا يساوي قيمة الديون أو يزيد عليها . »

٢ — إن الشريكتين المدني عليهما أخطرتا الحكومة بعدم الرغبة في تسير الخطوط كما أخبرتاهما برغبتهما في التنازل فوراً عن بعض الخطوط لشركات . وأفراد في حين أن الحكومة

أولاً - بعدم قبول دعوى الحراسة على مرفق عام .

ثانياً - بعدم جواز وضع أموال المدين كلها تحت الحراسة .

ثالثاً - بعدم توافر أركان دعوى الحراسة

١ - لعدم وجود نزاع .

ب - لانعدام المصلحة .

ج - لانعدام ركن الخطر .

أولاً - من عدم قبول الحراسة على مرفق

شرح الدفاع عن الشريكتين هذا الوجه من وجوه الدفاع بقوله إن شركة الأمينيوس إنما تدير مرفقاً عاماً بامتياز منوح لها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمراقف العامة وهو ما يسلّم به المدعون ومادام الأمر كذلك بأن الشركة المدعى عليها تكون نائبة عن الدولة في إدارة هذا المرفق بمقتضى شروط عامة محددة في عقد الامتياز وأغصها هو مراقبة لسياره وإدارته وله في ذلك سلطة واسعة فلما أن تعدل أركان تنظيم هذا المرفق وقواعد استغلاله وتعديل أجور استعماله رفعا وخفضا ومن ثم فليس الأفراد أن يتدخلوا في إدارته كما لا يجوز لهم التدخل في إدارة مرفق عام تديره الحكومة أو أحد فروعها لأن الحكومة بما لها من حق الاشراف والمراقبة والتدخل تعتبر حارسه عليه باسمرار ومن ثم فلا يجوز أن يهدد بحراسته إلى الغير لأن الحارس يستمد سلطته من المحكة فلا يخضع لأوامر الحكومة في ذلك . والحكومة هي المهيمنة على المرافق العامة لا المحاكم تبعاً لمبدأ فصل السلطات فهي المسئولة وحدها عن تنظيمها ومراقبة إدارتها .

« وحيث إن هذا القول من جانب الدفاع

الحراسة لأنهما يحكم ملكيتهما لبعض أسهم الشركة أصبحا من أصحاب المصلحة في موجوداتها المنقولة والعقارية التي سوف تم تصليتها عند انتهاء أجل الامتياز ولها مصلحة محقة في استرداد الـ ١٤٠ سيارة اشركتهم من الطعن في تصرفات شركة الترام صاحبة أغلبية الأصوات في إدارة الشركة بحكم تملكها الـ ٩٦٪ من الأسهم تلك الأغلبية التي ملكتها من تعيين المديرين وأعضاء مجلس الإدارة الذين يتصرفون وفقاً لمصلحتها فقط ولا تقبل الاعتراض على المساهمين بأن قرارات المديرين ومجلس الإدارة حجة عليهم لأنهم أصحاب الحق في التصرف وفقاً للمادة ١٦٦ من القانون المدني - ذلك لأن نفس هذه المادة تقتضي التغلب على اعتراضات الأقلية أن تكون تصرفات الأغلبية بعيدة عن الغش بقولها « للشريك المنتدب للإدارة بنص خاص في عقد الشركة أن يقوم بالرغم منه من معارضته سائر الشركاء بالأصالح الإدارية وبالتصرفات التي تدخل في فرض الشركة متى كانت أعماله وتصرفاته خالية من الغش - كما أن المادة ١٧٥ مدني تقول في فقرتها الثانية « بأنه يجوز الخروج على قرارات أصحاب الاغلبية لتجنب خسارة جسيمة لا تستطيع الشركة تعويضها ، فضلاً عن أن نص المادة ٢١٥ مدني تقضي بأنه « على الشريك أن يمتنع عن أي نشاط يلحق الضرر بالشركة أو يكون مخالفاً للفرض الذي أُلصقت لتحقيقه وعليه أن يبذل من العناية في تدبير مصالح الشركة ما يبذله في تدبير مصالحه الخاصة » وقد ثبت أن شركة الترام قد اشترت أسهم شركة الأمينيوس لثقلتها وتأمين منافستها - وقد أصبحت .

« وحيث إن الدفاع عن الشريكتين المدعى عليهما قد دفع الدعوى موضوعاً .

الذكر فانه لا يوجد خلاف بين الفقهاء حول تحديد العناصر أو المميزات الرئيسية المرافق المصانة. والتي إذا ما توافرت في مشروع ما اكتسبت صفة المرفق العام وهي :

١ - يجب أن يكون المشروع من المشروعات ذات النفع العام *entreprise d'intérêt Public* ولا يلزم لذلك أن يكون هدف المشروع تقديم خدمات مادية للجمهور بل يجوز أن تكون المنفعة العامة التي يؤذيها المرفق هي تلك التي ترتب على قيام المرافق العامة في ذاتها كإكاداة لتنظيم الدولة كمرقق البوليس والجيش والقضاء والتعليم .

٢ - ألا يكون الغرض من المشروع مجرد تحقيق الربح *Gain lucratif*

ولا يتناقض في هذا الشرط مع وجود المرافق الصناعية والتجارية لأن تلك المرافق وإن كانت تحقق أرباحاً إلا أن هدفها الرئيسي هو النفع العام لا تحقيق الربح الذي يعتبر مجرد أثر من الآثار المترتبة على طبيعة المرفق وكونه يقوم بأعمال صناعية أو تجارية تشبه الأعمال التي تقوم بها المشروعات الخاصة وتقتضى منه أن يسلك في سبيل تحقيق أغراضه أساليب مشابهة للأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة بما في ذلك تحقيق الربح وليس معنى ذلك أن تكون المنافع والخدمات التي تقدمها المرافق العامة بمثابة إذ للسلطة العامة أن تملك انتفاع الجمهور بخدمات المرافق العامة على دفع رسوم معينة دون أن يعتبر ذلك إخلالاً بشرط النفع العام أو عدم استهداف الربح .

٣ - لكي يعبر المشروع الذي يستهدف النفع العام مرفقاً عاماً يجب أن يكون عازماً في إدارته للسلطة الحاكمة أي أن تكون الكلمة

لا يخلو من مبالغة يدفع المحكمة الى محاولة تعريف المرفق العام أو إلى توضيح مميزات الرئيسية على الأقل .

أما عن تعريف المرافق العامة فإن كلمة فقهاء القانون العام لم تجتمع بعد في فرنسا ومصر على تعريف جامع مانع لها فبينما يعرفها الأستاذ Rolland في دويوسه التي قاماها على طلبية قسم الدكتوراه بكلية الحقوق بجامعة باريس في السنة الدراسية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ بأنها مشروعات خاضعة للتوجيه الأعلى للسلطات الحاكمة بقصد توفير الحاجات ذات النفع العام وتلفاً نتيجة لعدم كفاية أو لعدم وجود مشروعات عامة تحقق هذه الأغراض وتخصف في نطاق لا يتجاوز حداً أولي معيناً لنظام قانوني خاص . نرى الأستاذ De Laubadère الأستاذ بكلية حقوق مونييه يعرفها بأنها : كل مشروع تقوم به هيئة عامة ويهدف إلى سد حاجات ذات نفع عام . بينما يعرفها الدكتور وحيد رافت في مصر بأنها الهيئات والمشروعات التي تعمل باطراد وانتظام تحت إدارة الدولة أو أحد الأشخاص الإدارية الأخرى المباشرة أو تحت إدارتها العليا لسد حاجات الجمهور والقيام بإدارة الخدمات العامة والقانون الإداري الجزء الأول سنة ١٩٣٩ ص ٢٣٨ وعرّفها الدكتور فؤاد مهنا بأنها مشروعات تفتتها الدولة أو تشرف على إدارتها وتعمل بانتظام واستمرار مستعينة بسلطات الإدارة لتزويد المجتمع بالحاجات ذات النفع العام لا بقصد الربح بل بقصد المساهمة في صيانة النظام وخدمة المصالح العامة ودروس القانون الإداري طبعة سنة ١٩٤٧ وكتاب القانون الإداري المصري والمشاركون طبعة ١٩٥٢ ص ٨٩ .

وبالرغم من اختلاف التعاريف مبالغة



وليس لها الرأى النهائي فى تمويلها أو التصرف فى أموالها ولا تملك البت فى مصير المشروع بصفة نهائية وليس لها فى مجلس إدارة الشركة مندوبون يرددون حق الاعتراض على القرارات التى يصدرها ومن ثم يصح القول بعدم جواز وضع أموالها تحت الحراسة قولا بمتزده الشك فى أكثر من ناحية ( القانون الإدارى للدكتور فؤاد مينا ص ١١٤ ) .

ثانيا - عن عدم جواز وضع أموال الشركة كلها تحت الحراسة .

أعترض الدفاع عن الشريكين على ما طلبه المدعون من وضع أموال شركة الأمتيوس تحت الحراسة تردبدا رأى قديم عدل عنه الفقه والقضاء من زمن بعيد . وكان المنادون به يستندون إلى حجتين .

١ - حجة قانونية - لأن حق الانسان فى إدارة ماله واستعماله هو أحد الحقوق المدنية التى يتعلق القمع بها واستعمالها بالنظام العام فهو جزء متمم لحائته الشخصية وأهليته لا يجوز الاعتداء عليه إلا فى الحالات وبالإجراءات التى ينص عليها القانون والقانون لا ينقص من حق الفرد فى إدارة ماله والتصرف فيه إلا فى حالات العته أو البله أو السفه أو ضعف القوى العقلية التى تثبتها المحكمة المختصة ومن ثم فلا يجوز أن يحمل القضاء المستعجل نفسه محل ذلك المحكمة فى هذا الاختصاص .

٢ - حجة اجتماعية - فقد رأى أصحاب هذا الرأى أن فى وضع مجموع أموال المدين تحت الحراسة اعتداء على الحالة الاجتماعية الحديثة التى تكفلها الدساتير للفرد بل ورأى الفرنسيون فيه بعثا للأخطابات المصومة Lettres de cachet التى كان يصدرها ملوكهم

العليا فى إدارته هذه السلطة - ولا يكفى فى هذا المقام أن يكون للسلطة العامة حق الرقابة على المشروع كأن يكون لها حق تعيين الشخص الذى يتولى إدارته أو حق التفتيش على أعماله وحساباته أو حق الموافقة على النظام الداخلى للمشروع لأن هذا كله يدخل فى حقوق البوليس التى تتمتع بها الدولة كقاعدة عامة لإدارة المشروعات الخاصة على اختلاف أنواعها وإنما يشترط أن تكون السلطة العامة هى التى تدبر المشروع بنفسها بواسطة عاملها وموظفيها أو أن تشارك اشتراكا فعليا بواسطة مندوبيها فى تلك الإدارة مع الاحتفاظ لهؤلاء المندوبين بالرأى الأعلى كما هى الحالة فى المرافق العامة التى تدار بواسطة الاستغلال المختلط أو أن يكون لها الحق المطلق فى تعديل نظام المرفق وتوجيهه وكما هو الشأن فى بعض المرافق التى تدار بطريق الامتياز .

وحيث إنه وإن كان الامتياز عقداً طرفاه السلطة العامة مانحة الامتياز وأحد الأفراد أو إحدى الشركات صاحبة الامتياز وموضوعه إدارة مرفق عام فإنه يلاحظ أن المتعاقد صاحب الامتياز يظل شخصا عاديا يسمى وراء الربح ويوظف أمواله فى استغلال المرفق سعيا وراء هذه الغاية فلا يعتبر موظفا عموميا أو يرقى لدرجة الشخص العام وتظل علاقاته مع موظفيه والغير عدا السلطة العامة خاضعة لأحكام القانون الخاص .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن شركة الأمتيوس عبارة عن مشروع خاص ذو نفع عام entreprise d'intérêt public وليست مرفقا عاما بالوضع المتعارف عليه فى فقه القانون العام لأن السلطة العامة لا تملك الكلمة العليا فى إدارته ولا تشارك اشتراكا فعليا فى توجيهه

أن الحراسة على مجموع المال جائزة بالتراضي وعن طريق التقاضي ولا يعترض على ذلك بأن المشرع قد أغفل النص على مجموع المال بجانب المنقول والعقار المنصوص عليها في صدر الفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون المدني إذ يجب حمل سكوته على جوازها في هذه الحالة كما توفرت شروط النص وذلك تحقيقاً لسياسة المشرع في جعل النص عاماً وشاملاً ولورود أحوال الحراسة فيه على سبيل المثال وقياساً على حكم الفقرة الأولى من نفس المادة وجرياً على ما دمج عليه القضاء من جواز وضع أعيان التراكب والشركات والمتاجر والأوقاف وأموال المدين المعسر تحت الحراسة القضائية.

ثالثاً - عن عدم توافر أركان دعوى الحراسة .

دفع الحاضر عن الشريكتين بعدم توافر أركان دعوى الحراسة في الدعوى الحالية لانعدام النزاع وانعدام الخطر وانعدام المصلحة .

١ - عن انعدام النزاع - ذكر الدفاع أن النزاع ركن أساسي في دعوى الحراسة وأنه لا يقصد به النزاع على الحراسة بل النزاع السابق عليها - والذي تطلب الحراسة بناء عليه نزاع قضائي معروض على المحاكم وهو أمر غير ثابت في هذه الدعوى إلا ما يختص بحصيلة المليم الثامن والذي لم يحكم للدعوى به بعد واستند في ذلك إلى عدة أحكام بإلا حظ عليها جميعاً أنها صدرت قبل صدور القانون المدني وقانون المرافعات الجديدين والذين لا يتطلبان في دعوى الحراسة غير الاستعجال الذي يبرره الخطر والمصلحة - فالحراسة لا يشترط لقيامها الآن توافر النزاع بل مجرد

القدامى ليقتفوا بها استعمال حق أحد الرعايا في إدارة أمواله الخاصة - أما اليوم فلا يملك أحد مثل هذا الحق ولا يجوز أن تحمي أموال الشخص رغم إرادته إلا عن طريق إجراءات الحجر عليه .

إلا أن الرد على ذلك لم يمد هيراً بعد أن تطورت فكرة الملكية وعدلت طريق الإنتاج وأثر منهجه والوظيفة في توزيع الثروات تأثيراً مباشراً في فكرة العدالة التي ترمى إلى أن تكفل لكل ذي حق حقه فلم يعد حق الملكية Domunum مطلقاً قياساً على حق الحاكم في السلطة Imperum الذي كان تخول له سيادة مطلقة لم تكن لتلحق احتراماً أو تول مستثلية ومن ثم انهار معنى السيادة في حق الملكية كما انهارت من حق الحاكم في السلطة وأصبحت الملكية وظيفة اجتماعية تمهدا مصلحة الغير فاقول بعدم جواز وضع مجموع أموال المدين الظالم والعاجز عن إدارتها تحت الحراسة القضائية يلتزم مع التطور الحديث الذي يرى إلى تنفيذ حق الشخص في ماله إذا اقتضت ذلك مصلحة المجتمع

Socialisation du patrimoine

وحيث إن المشرع المصري قد أخذ بهذا المبدأ الأخير في القانون المدني الجديد فنص في المادة ٧٣٩ على أن الحراسة عقد يعهد الطرفان بمقتضاه إلى شخص آخر بمنقول أو مجموع من المال يكون في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت فيشكل هذا الشخص بحفظه وإدارته ويرده مع غلته المقبوضة إلى من يثبت له الحق فيه - ثم أورد في المادة ٧٣٠ بأنه يجوز للقضاء أن يأمر بالحراسة في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة إذا لم يتفق ذوو الشأن على الحراسة فيفهم من ذلك

يكنى أن تكون عملة قياساً على ما جرت عليه المحاكم في فرنسا في مثل هذه الحالات إذا جازت الحراسة كإجراء تحفظي على بعض أموال المدعى عليهم المحتكين في دعوى مسئولية مدنية لم ترفع بعد كما حكم في حالة اللجنة التي يرتكبها القاصر الذي اتخذت ضده إجراءات جنائية بأنه يجوز للجنة عليه أن يطلب وضع أموال والده هذا القاصر المسئول عنه مديناً أو على أموال والدته المسئولة عنه مديناً في حالة وفاة والده وفاء لما قد يستحق له من تعويض (راجع حكم محكمة نانسى ٢١ أبريل سنة ١٩٤٨ دالود سنة ١٩٤٨ - ٤٩٥) وكذلك الحراسة القضائية للدكتور فراج ص ١٢٢).

ج - انعدام ركن الخطر - ذهب الدفاع عن شركة الأمنيوس إلى عدم جدوى الحراسة التي تفرض على أموال الشركة مدة الأيام القلائل الباقية على انتهاء أجل الامتياز بل وذهب إلى أن تعيين الحارس سيبريد من نفقات الإدارة ولن تستطيع الإقلال منها ولقد في سبيل ذلك إلى كافة الأسباب أوردتها المدعون تبريراً للخطر العاجل الذي يتهددهم.

د - وحيث إن الحاضر عن المدعين لم يطلب توقيت الحراسة بنهاية الأجل المحدد للالتزام وإنما حدده بتسوية النزاع الموضوعي قضاءاً ورضاءاً وتمسك بتعيين الحارس على هذا الأساس.

هـ - وحيث إن المحكمة ترى من الجهة الأخرى أن ما لا يدرك كله لا يترك كله وأن الحراسة التي يطلبها العمال كإجراء تحفظي سيكون لها أثر في صيانة بعض حقوقهم إن لم تكفل لهم صيانتها جميعاً.

و - وحيث إن عبارات الإعلان الصادر من

الخوف من الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائزه مع توافر المصلحة لطالبا وتقديرها من المحكمة بقرار القضاء بها (راجع حكم محكمة مصر ١٩٥٢/٣/١١ بحامدة ٣٣ ص ١٠٤).

ب - عدم انعدام المصلحة - ذهب الدفاع هنا إلى عدم وجود مصلحة للمدعين تبرر طلبهم الحراسة لأنهم ليسوا دائتين كما أن الحراسة ليست وسيلة للتنفيذ أو لإكراه المدعين على الوفاء به إنما هي إجراء ترمي الفكرة فيه إلى قصد أسمى من ذلك يتعلق بالنظام الاجتماعي والاقتصادي فلا تقبل الدعوى بها إذا كان الغرض منها مجرد ضمان وفاء الدين سواء أكان رافعها دائناً أو مدينناً متضامناً - كما أنهم ليسوا أصحاب مصلحة في أموال المؤسسة لأن المصلحة لا تكون إلا لمن له حقه في المال أو حق في وضع يده عليه أو إدارته أو حق في إرادته.

د - وحيث إن الدفاع قد استطرد في المرافعة قائلاً إن الشركة ليست مدينة للعمال في أى مبلغ مرتباً كان أو مكافأة وأثبتت نيابة عن شركة الأمنيوس استعدادها لدفع كافة المكافآت التي تستحق لهم في آخر ديسمبر الحالي.

و - وحيث إن المدعين قد ردوا على ذلك من قبل موضوعين مدى مالهم في ذمة الشركة إلا أن المحكمة لا ترى التعرض للحجج جميعاً مكففة بما تسل به شركة الأمنيوس من التشغيل ذمتها بالمكافآت المستحقة لهم قانوناً بمناسبة احترامها لإيقاف أعمالها وتزى طبقاً لنص المادة الرابعة من قانون المرافعات الاكتفاء بالمصلحة المحتملة لأن الغرض من الحراسة في حالة هذه الدعوى رفع ضرر محقق بهم - فليس بشرط أن تكون المصلحة في دعوى الحراسة محققة بل

٧٣٠ من القانون قبل حذف هذه العبارات بمعرفة لجنة المراجعة .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن أركان دعوى الحراسة الموجهة من العمال إلى شركة التأمين متوافرة جميعاً بتحقق المصلحة وتوافر الخطر وأن تعيين حارس قضاى على أموال الشركة لا يتعارض مع تنفيذ أمر لإدارى صادر من السلطة الإدارية وأن وضع مجموع أموال المدين تحت الحراسة أمر جائز قانوناً ومن ثم يكون طلب الحراسة الموجه من العمال في محله وواجباً الأمر به .

وحيث إن حضرة وزير الشؤون البلدية والقروية لم يبد اعتراضاً على ترشيحه للحراسة فترى المحكمة تعيينه حارساً لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق هذا الحكم .

وحيث إن الأمر ليس كذلك بالنسبة للطلب الموجه من المدين الرابع وألغى التدخل بصفتها مساهمين لفألاً نصيبهما من جهة ولمد استطاعة المحكمة الفصل في طلبها بغير التعرض لتصرفات مجلس إدارة الشركة لمعرفة ما إذا كانت قد تمت صحیحاً أو قد شأها الفش فضلاً عن أن سكوتها مدة طويلة على موقف الشركة منها يبعد عن طلبهما عنصر الاستعجال الواجب توافره للحكم في طلب الحراسة ومن ثم يتعين رفض طلب الحراسة المبدى منهما مع إلزامهما بالمصاريف المناسبة .

وحيث إن المدين عليهما الأول قد خسرت دعوى الحراسة المرفوعة من المدينين الثلاثة الأول ومن ثم يتعين إلزامها بمصاريفها طبقاً لنص المادة ٣٥٧ مرافعات .

وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون في هذه الحالة عملاً بنص

شركة التأمين بوس لها ما ومستخدماً بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٨ تلقى الرعب في نفوس قارئيه . فقد جاء به نتيجة لتفاقم خسارة استغلال شبكة خطوط أوتوبيسات الشركة بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الشركة والأخص لدى الحكومة - فإن مجلس الإدارة يأسف لإبلاغ ما يأتي بجمع المستخدمين والعمال :

(١) أن الشركة لن تقدم بطلب تجديد ترخيص الاستغلال الذي ينتهي أجله في اليوم الحادى والثلاثون من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٢ .  
(٢) وعليه تحيط الشركة علم مستخدميها وعمالها أنها سوف توقف أعمالها مساء يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وستستغنى مع الأسف الشديد على جميع المستخدمين والعمال .

(٣) ستدفع المرتبات والأجور المستحقة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ كالمعتاد وتشرح فوراً بعد ذلك في حساب مكافأة نهاية الخدمة .

وحيث إن العمال وقد أعلنوا أخيراً بنفيهم الشركة وحالتها لم يكن في وسعهم إلا الالتجاء إلى القضاء ليقضى لهم بحقوقهم بعد إتيانها والتحفظ على أموال الشركة لحين الفصل في تلك الحقوق بعد أن كشفت لهم شركتهم عن حالتها التي يرى لها والتي تقر فيها صراحة بعدم تملكها للسيارات التي تقوم بتشغيلها .

وحيث إن أمر تقدير الخطر متروك للقضاء وقد جاء نص المادة ٧٣٠ من القانون المدني عاماً مطلقاً في هذا المقام بحيث يتسنى للمحاكم أن تواجه به أحوال الحراسة التي يحشى فيها صاحب المصلحة خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حازنه فيختلصه أو يتلفه أو يغير فيه مادياً أو معنوياً ( يراجع المادة ١٠١٦ من المشروع التمهيدى للقانون المدني المقابلة للمادة

التيك الذي أصدره أو بإصدار الأمر إلى المسحوب عليه بعدم دفعه وإلا تعرض للمسئولية الجنائية — فكيف يمكن تفسير ذلك ؟

٣ — يجب على المسحوب عليه الشيك الامتناع من صرفه إذا حدثت لديه معارضة في الوفاء — والمعارضة تجوز من كل ذي مصلحة . ومعارضة الساحب لا تجوز إلا في حالي ضياع أو سرقة الشيك فقط . مقاسا على الأحكام الخاصة بالكسبالية — والمعارضة تجوز على أية صورة من الصور ويكون من أثرها امتناع المسحوب عليه عن الوفاء انتظاراً للفصل فيها مع ترتيب كل آثار حجر ما للمدين لدى الغير في هذه الحالة (١) .

#### المحكمة

وحيث إن المدعى فرنسيس جرجس أقام الدعوى رقم ١٥٩٦ سنة ١٩٥١ على القاهرة بصحيفة قال فيها إنه تقدم لبنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة لصرف شيك رقم ٧١٤٠٦ بمبلغ ٥٠٠ ج من حسابه الجاري به بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥١ فرفض البنك الصرف بحجة أن هناك شيك رقم ٧١٤٠٥ كان قد حرره هو المدعى عليه الثاني بمبلغ ٤٩٠ جنيهًا على نفس البنك ثم اضطرت لإصدار أمر بإيقاف صرفه لأسباب خاصة وبالرغم من ذلك أصر البنك على موقفه مما دفعه إلى إنذاره رسميًا بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ بأنه لا يجوز له أن يحتجز قيمة ما له تحت يده مادام لم يصدر أمر حجر من الجهة المختصة (١) لم يثبت هذا الحكم .

المادة ٤٦٦ / ١ مرات فلا ترى المحكمة محلاً للنص عليه في متعلق حكماً .

( قضية صاوي أحد صاوي من نفسه وبصفته وآخرين ضد شركة التأمينات العمومية المصرية وآخرين رقم ٢٤٣٥ سنة ١٩٥٢ كل مصر برئاسة عضوية حضرات القضاة حافظ هريدي وممغان كبره ومحمد الفلش ) .

#### ٤٨٧

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

#### محكمة القاهرة الابتدائية

١ — ما هي طبيعة الشيك من الناحية القانونية .  
ب — ما هو أثر الأمر الصادر من الساحب إلى المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع .  
ج — ما هو الاجراء الواجب على المسحوب عليه اتخاذ في هذه الحالة الأخيرة .

#### المبادئ القانونية

١ — يعتبر الشيك دائماً أداة وفاء والوفاء به يعد كالوفاء بالنقود فيعتبر تسلم الدائن للشيك وفاءً صحيحاً من جانب المدين ولكنه وفاء معلق على شرط دفع قيمته فعلاً — فإذا تحقق الشرط استند أثره إلى الوقت الذي نشأ فيه الالتزام ولا فيكون للدائن الخيار في رفع الدعوى المترتبة على الشيك أو الدعوى المترتبة على الحق الذي من أجله أنشئ الشيك .

٢ — يجب أن يكون للشيك مقابل وفاء Provision قائماً من قبل وقابلاً للمسحب بكونه محققاً ومستحق الأداء . وأن يقبل المسحوب عليه وفاء الشيك ، ويستتبع ذلك عدم أحقية الساحب في إمكان استرداد مقابل

أرشف بتوقيع الحجر التحفظي على ما للساحب تحت يد بنك المسحوب عليه بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ بينا قام البنك من جانبه باخطار الساحب بإيقاف صرف البنك الصادر منه لصالح محمد جمال عطيه بناء على تعليقاته وبمحججه قيمة هذا الشيك مضافا إليها ١٠ ٪ للمصاريف المترتبة على ذلك من حسابه طبقا للمتبوع في البنوك المحلية إلى حين دفع الشيك أو إلغائه مع ضرورة إبراز الشيك في هذه الحالة ليتسنى له الإفراج عن المبلغ المحجوز لحسابه — ولما لم يرق ذلك في نظر الساحب انذر البنك بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ بوجود رفع أمر الحجر الذي أصدره بمخالفته للقانون عملا بإياه مسئولية عمله هذا إذا أصر عليه .

د وحيث إن الفصل في هذا النزاع يتطلب بحث الأمور الآتية :-

أولا — ما هي طبيعة الشيك من الناحية القانونية .

ثانيا — ما هو أثر الأمر الصادر من الساحب إلى المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع .

ثالثا — ما هو الإجراء الواجب على البنك اتخاذه في هذه الحالة الأخيرة .

أولا — عن طبيعة الشيك من الناحية القانونية .

لم ترد كلمة الشيك في القانون التجارى المصرى إذ جبر عنها المادة ١٩١ بأنها أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الإطلاع أو الأوراق المتضمنة أمرا بالدفع .

Assignment à vue ou simples mandats de paiement ;

ووردت هذه الكلمة لأول مرة في التشريع المصرى في المادة ٣٣٧ من قانون المقربات

ولما تقدم بعد ذلك إليه طالبا صرف الشيك رقم ٧١٤٠٨ بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٥١ بمبلغ ٥٠٤ جنيها و ٤ مليا قيمة رصيده الدائن رفض كذلك قرفع دعواه طالبا إلزام المدعى عليه الأول ( بنك باركلز ) في مواجهة المدعى عليه الثاني محمد جمال الدين عطيه بأن يدفع له مبلغ ٥٠٤ جنيها و ٤ مليا والفائدة القانونية من المطالبة الرسمية للسداد مع المصاريف والأتعاب والنفاذ مع حفظ حقه في طلب التمرين بدعوى مستقلة — كما أن محمد جمال الدين عطيه قد رفع الدعوى ٤٦٨ سنة ١٩٥٢ عند كل من فرنسيس جرجس المصرى وبنك باركلز طالبا إلزام الأول بأن يدفع له مبلغ ٤٩٠ جنيها قيمة الشيك الذى حرره له بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٥١ على المدعى عليه الثانى والذى أصدر أمره إليه بإيقاف صرفه مع الحكم بصحة المحجور التحفظي الموقع على ما للدين تحت يد البنك بما يوازى قيمة الشيك سالف الذكر مع إلزام المدعى عليه الأول بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة والنفاذ .

د وحيث إن المحكمة قد أمرت بضم كل من المدعويين الأخرى ليصدر فيهما حكم واحد لاتحاد موضوعهما .

د وحيث إن الوقائع التى لا نزاع عليها من الخصوم تلخص في أن فرنسيس جرجس قد حرر بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٥١ الشيك رقم ٧١٤٠٥ لصالح محمد جمال عطيه على بنك باركلز بمبلغ ٤٩٠ جنيها وفى نفس اليوم طلب إلى البنك إلغاء أمر الدفع فأعاد البنك الشيك المذكور للمستفيد لأن الدفع موقوف بأمر الساحب فيأدر المستفيد بإندار البنك منبها عليه بمحجج قيمة الشيك الصادر لصالحه وعدم صرفها إلى الساحب حتى يفصل القضاء في النزاع ثم

أما الوفاء بالشيك فليس كذلك لأنه طريقة عملية للوفاء جائزة قانوناً إذا ارتضاها الدائن فضلاً عن أن المادة ٢٢٧ من القانون التجاري تقضى بصحة وفاة الديون الحالية إذا تم وفاقها بنقود أو بأوراق تجارية ولا جدال في أن الشيك يدخل في عداد الأوراق التجارية ومن ثم كان الوفاء بالشيك بمدل الوفاء بالنقود فيعتبر تسلم الدائن للشيك وفاء صحيحاً من جانب المدين ولكنه وفاء معلق على شرط دفع قيمة الشيك فعلاً فإذا دفع قيمة الشيك اعتبر الوفاء حاصلًا في الوقت الذي قبل فيه الدائن تسلم الشيك حملاً بالأثر الرجعي للشرط الموقوف تطبيقاً للمساعدة الواردة في صدر الفقرة الأولى من المادة ٢٧٠ من القانون المدني ونفساً وإذا تحقق الشرط استند أثره إلى الوقت الذي ينشأ فيه الالتزام... الخ، أما إذا لم تدفع قيمة الشيك فيكون للدائن الخيار في رفع الدعوى المترتبة على الشيك أو الدعوى المترتبة على الحق الذي من أجله أشبه الشيك دون أن يكون له الحق في الجمع بينهما أو أن يستولى على ما يريد على حقه.

ثانياً — عن أثر الأمر الصادر من المصاحب إلى المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع.

تبين مما تقدم أن الشيك يعتبر أداة وفاء وليس أداة ائتمان ويستتبع ذلك أن يكون له مقابل وفاء Provision يجب أن يكون قائماً أي موجوداً من قبل وأن يكون قابلاً للسحب بكونه محققاً وهستحق الآداء أو معيئاً بنقود وأن يقبل المسحوب عليه وفاء الشيك وهذا بدوره يستتبع عدم أحقية المصاحب في إمكان استرداد مقابل الشيك الذي أصدره أو بإصدار الأمر إلى المسحوب عليه بعدم دفعه وإلا تعرض للمسئولية الجنائية — فإذا يفسر ذلك من الوجهة القانونية ؟ يمكن القول بأن ذلك راجع إلى

المصدر في سنة ١٩٣٧ التي نصت على عقاب من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل السحب أو سكان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لائناً بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع، والقانون التجاري لم يعن بتعريف الشيك وكل ما ورد فيه بخصوص الأوراق الواجبة الدفع لدى الإطلاع لا يعدو ثلاث مواد خاصة بيميناد تقديم هذه الأوراق للمسحوب عليه (١٩١ م) وكيفية إثبات رجوع الحامل (١٩٢ م) وأحوال سقوط حق الحامل على المصاحب (١٩٣ م) ومن ثم كان من المتعين الالتجاء إلى أحكام الكيالة باعتبارها الشريعة العامة للأوراق التجارية — فقال البعض بحق إن الشيك هو في الحقيقة كيالة مستحقة الوفاء لدى الإطلاع مع فارق ظاهر وهو أن الكيالة قد تستعمل كأداة ائتمان تسرى على المحقوق الأجله بينما الشيك يستعمل لسحب نقود مستحقة لدى الطلب سواء في مكان إنشائه أو في مكان آخر ولذلك اعتبر أداة وفاء فقط.

فلا يثير أية مسألة متعلقة بالائتمان — والشيك وظيفة نقدية باعتباره أداة لسحب النقود ما بين المصاحب والمسحوب عليه وباعتباره أداة صالحة لتسوية الحقوق الناشئة بين المصاحب والمستفيد وما بين المستفيد وحمل الشيك المتعاقبين ولكن ما هي الماهية القانونية لعملية الوفاء للدائن الذي قبل استلام الشيك بدلاً من النقود. ذهب بعض الفقهاء إلى أن هذه العملية هي وفاء بغير الشيء المتفق عليه Action en paiement

إلا أن هذا الرأي ليس بالراجح فقها لأن الوفاء بمقابل عملية استثنائية تفترض مدناً مأزوماً لا يستطيع وفاء دينه بنقود فيسعى لدى دائسته لعله على قبول الوفاء بشيء خلاف المتفق عليه

الخاصة بالكبيالة في هذا الشأن وتحصل هذه المعارضة على أية صورة فيجوز إجازتها بإرسال خطاب عاды إلى المسحوب عليه كما يجوز أن تقع في صورة حجر ما للدين لدى الغير باعتباره دائنا لسارق الشيك أو لمن حذر عليه ولا يجوز للساحب المعارضة في غير هاتين الحالتين وإلا اعتبر سوء النية وعرض نفسه للعقاب — ويكون من أثر المعارضة أن يتمتع المسحوب عن الوفاء انتظارا للفصل فيها وترسى في هذه الحالة كل آثار حجر ما للدين لدى الغير .

وحيث إنه بانزال القواعد المتقدمة على وقائع هذه الدهوى تتضح الحقائق الآتية :

أولا — إن معارضة رئيس جرحس الساحب لدى البنك في وفاء قيمة الشيك الصادر لمحمد جمال عطية معارضة غير صحيحة لصدورها في غير جاتي الضياع والسرقة ولا يبرها إبعاد سوء النية عن نفسه اعتبارا على أن الشيك الذي طلب إيقاف صرفه يستند إلى معاملة سابقة تعهد المستفيد فيها بتوريد ٢٠ طنا من الحديد نظير مبلغ ١٠٠٠ جنيه دفع منها ٥٠٠ جنيها عند التعاقد بتاريخ ١٩٥١/٢/٢١ لتسليمه نصف الكمية وسلم له الشيك لتوريد النصف الآخر لأن الثابت من مراجعة المستند المقدم منه يدل على قيام الصادر له الشيك بتوريد عشرة أطنان من الحديد من أصل الكمية المتعاقد على توريدها بعقد الاتفاق المبرر بينهما وقد تمت المحاسبة بينهما على أساس خصم جنيه واحد عن كل طن فأصبح الثمن المستحق هو ٤٩٠ جنيها وهي القيمة التي صدر الشيك بشأنها والتي أقر المستفيد عندئذ بقبضها دون انتظار لوفاء البنك لقيمة الشيك ويدل على ذلك اتحاد تاريخ هذا الإيصال مع تاريخ إصدار الشيك الموقوف صرفه بأمر الساحب .

ملكية الحامل لمقابل الوفاء ومن ثم فليس للساحب أن يسترد هذا المقابل أو أن يلغى الأمر الصادر منه بحبس المقابل لدى المسحوب عليه قياسا على تملك حامل الكبيالة لمقابل وفائها كما يمكن القول بأن الساحب يوكل المسحوب عليه في دفع مبلغ للبستفيد وإنه إذا كان الوكيل في الأصل قابلا للعزل إلا أن المتفق عليه فقها وقضاء هو أن الوكالة لا تنتهي بإرادة الموكل المنفردة إذا كانت مقررة لمصلحة الوكيل أو لمصلحة الغير وبما لا جدال فيه أن الشيك يحصل وكالة مقررة لمصلحة المستفيد أو الحامل وتحريم سحب مقابل الوفاء أو الرجوع في أمر الدفع تعتبر تسبيلا لتداول الشيك وضمانا لحالة الشيك المتعاقبين .

ثانيا — عن الإجراء الواجب على البنك

اتخاذ في حالة صدور أمر بعدم دفع قيمة الشيك

إذا كان القانون ينهى الساحب عن سحب مقابل وفاء الشيك أو عن إصدار أمر للمسحوب عليه بعدم دفعه فإنه يتعين بحث الإجراء الذي يتعين على البنك المسحوب عليه الشيك باتخاذ في حالة المعارضة لديه في الوفاء — لاشك في أن الواجب على البنك في مثل هذه الحالة الامتناع عن الدفع إذا حصلت معارضة صحيحة في الوفاء . والمعارضة تجوز طبقا للقواعد العامة من كل ذي مصلحة لمنع المسحوب عليه من الوفاء كدائني الساحب أو دائني الحامل أو من وكيل تقليسة كل من الساحب أو الحامل كما تجوز المعارضة من الساحب أو الحامل لما هو أثر المعارضة المقدمة من أولها ؟ إن عدم جواز الرجعة في المقابل الواردة في المادة ٣٣٧ عقوبات تستلزم منع كل معارضة من الساحب يترتب عليها حبس المقابل وإنما يجوز له المعارضة فقط في حالي ضياع أو سرقة الشيك قياسا على الأحكام



٤٨٨

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

محكمة القاهرة الابتدائية

١ - دفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى . نص  
المادة ١٨ من قانون نظام القضاء . أعمال السيادة .  
ماهيتها . مداها .

ب - حق الحكومة في إصدار القوانين والأعمال  
المتصلة بهذا الحق هو من أعمال السيادة . الفرق ما بين  
الأعمال المتصلة بأعداد القوانين وحمل السلطة التنفيذية  
في وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

ج - لائحة البوصلة . إجراءات وضما . عمل  
إدارى .

المبادئ القانونية

١ - بجمع الفقه والقضاء على أن  
المقصود بأعمال السيادة هي تلك التي تنظم  
العلاقة بين مختلف السلطات العامة التشريعية  
والتنفيذية والقضائية والأعمال التي تصدر  
عن الدولة باعتبارها من أشخاص القانون  
الدولى العام وفي اجلة فإنها الأعمال التي  
تتصل بسلامة الدولة الخارجية والداخلية  
التي يجب أن تسمو على كل اعتبار آخر أو  
التي تحكم روابط ذات صفة سياسية ظاهرة .

٢ - الأعمال التي تمارس الحكومة  
بواسطة حقها في إصدار القوانين هي من  
أعمال السيادة أما حمل السلطة التنفيذية  
الخاص بوضع اللوائح اللازمة لتنفيذ  
القوانين فليس منها وإنما هو عمل إدارى  
حتى بالنسبة للوائح العمومية الصادرة من  
السلطة التنفيذية بناء على تفويض من البرلمان  
فإنها تعتبر عملا إداريا .

ثانياً - إن المستفيد قد لجأ إلى المطالبة  
بقيمة الشيك الصادر لصالحه لإقراره سلفاً بقبض  
من الحديد الذي قام بتوريده في الإيصال المقدم  
من الساحب وهذا من حقه قانوناً وإذا كان  
للساحب وجه في المطالبة بهذا المبلغ بطريقة  
أو بأخرى فليس له أن يعارض المسحوب عليه  
في الوفاء بقيمة الشيك التي تعلق بها حق المستفيد .

ثالثاً - إن البنك بامتناعه عن صرف قيمة  
الشيك للمستفيد وعن صرف الرصيد للساحب لم  
يرتكب أى خطأ يستلج مسئولية لهذا الإجراء  
يقضى به عليه العرف المستقر لدى البنوك في  
هذه الحالات كما قد أملاه عليه حرصه كوكيل  
مسئول على التوفيق بين مصلحة موكله ومصلحة  
المستفيد الذي تعلق حقه بمال الأصل لديه -  
فضلا عن أن معارضة المستفيد لديه ترتب نفس  
الآثار التي ترتبها حجر الدين لدى الغير وبالتالي  
عن تسليم المال للدين .

و حيث إنه بالتأسيس على ما تقدم يتعين  
الحكم بإلزام فرنسيس جرجس بأن يدفع  
للمدعى قيمة الشيك الصادر منه لصالحه بتاريخ  
٢٣/٢/١٩٥١ وقدرها ٩٠٠ جنيه مع الحكم  
بمسححه الحجز المرقع لصالحه تحت يد بنك  
باركليز بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥١ وجعله  
نافذا لاستيفائه الشرائط القانونية ويتعين بالتالى  
إلزام البنك بأن يدفع فقط لفرنسيس جرجس  
ما زاد عن المبلغ المحكوم به آنفاً وهو باقى  
رصيد الدائن لديه .

( قضية الأستاذ محمد جمال الدين عطية ضد فرنسيس  
جرجس المصرى وآخر رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٢  
كلى مصر والقضية المرفوعة من فرنسيس جرجس  
المصرى ضد مدير بنك باركليز والمدعى رقم ١٥٩٦  
سنة ١٩٥١ كللى مصر رئاسة عضوية حضرات القضاة  
حافظ مرسى ومصطفى كبره ومحمد الفللى ) .

وهي ما تسمى بالقبليارة يجب أن لا تزيد من لوطين وذلك يستدعي إعادة كبس القطن المذكور وجعله لوطين بدلاً من أربعة خصوصاً وأن رتبة فرزته تسمح بذلك فيصبح أحد اللوطين من رتبة فولى جود إلا ثمن والثاني من رتبة جود وربيع وكلا الرتبين صالحه للتسليم في مواعيد القبليارة التي تكون في يوم ٢ أو ١٢ أو ٢٢ من شهر يونيو سنة ١٩٥٠ حسب رغبة البائع - وتمهداً لذلك اتصل المدعي بالمحج الذي به القطن ليقدم طلباً إلى تفتيش منع خلط القطن بالهيرة بإعادة كبس القطن المذكور كبساً مائياً وتقديم المحج بطلب إلى التفتيش المذكور في ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠ عن مائة بالة ضمنها أقطانه هو . وفعل ذلك تمهداً لتسليم القطن في قبليارة ١٢ أو ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٠ حيناً يتم إعادة كبسه حيث لا يوجد في القانون ما يمنع عملية إعادة كبس القطن بتوحيد اللوطات خصوصاً وأن رتبته متقاربة ومتجانسة إلا أن التجار فوجئوا في ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٠ بصدور قرار باطل من وزير المالية بدم تسليم القطن المعاد كبسه في قبليارة شهر يونيو سنة ١٩٥٠ فتظلم التجار للوزارة إلا أنها أصرت على هذا القرار الذي أغلق باب التسليم في وجوههم ومنهم المدعي وترتب على ذلك أن حل آخر ميعاد لتسليم قبليارة شهر يونيو وهو يوم ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٠ ولم يكن أمام التجار إلا تصفية هذه الكنترات التي باعوها ودفع فرق السعر يوم ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٠ واستعادة شراء هذه الكنترات وإلا تعرضوا لخطر الإفلاس إذا توقفوا عن ذلك وأجريت تصفية عقودهم إجبارياً مع تعميلهم فرق ٤٪ حلاوة على سعر التصفية حسب قوانين البورصة وأضاف المدعي أنه في آخر لحظة لفتح البورصة في يوم ٢٢ من يونيو

٣ - إجراءات وضع لائحة بورصة مينا البصل وتعديها هي قرار إداري تختص المحاكم المدنية بالدعوى التي يرفعها الأفراد على الإدارة بتعويضهم عن الضرر المترتب عليه إذا صدر مخالفاً للقوانين .

### المحكمة

وبما أن المدعي أقام هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للدهى عليه في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ طلب فيها الحكم بإلزام وزارة المالية بأن تدفع له مبلغ ٥٧٤٧ م ٥٤ ج والفوائد برأقع ٧ ٪ سنوياً من ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٠ حتى السداد مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بغير كفالة . وقال شراحاً لدهواه إنه كان يملك ٢٥٣ قطاراً ٧٩ رطلاً قطن جيدة ٣٠ مودة بمحج عبد المجيد اسماعيل بركات بدمته مكوّنة من ٢٩ بالة مبادرة من أربعة لوطات تم حليجها في ٤ ، ٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ وظهر من فرزها أن منها عشرة بالات رتبة فولى جود إلا ربيع وست بالات من رتبة فولى جود وتسعة بالات من رتبة جود وثلاثة أثمان وأربعة بالات من رتبة جود وثمن .

ولما كانت هذه الكمية تزيد مائتين وخمسين قطاراً وبصح التناقد عنها ببورصة العقود خصوصاً وأن الأصول التجارية لدى التاجر الذي يود المحافظة على مركزه وتجنب تقلبات السوق توجب تغليبها عن طريق بيعها ببورصة العقود ونظراً لأن هذه الكمية من القطن قصير النيلة فقد باعها في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٠ بسعر ٧٩ / ٩٠ ريالاً للقطار الواحد تسليم شهر يونيو سنة ١٩٥٠ . ولما كان الفرق قد جرى على أن الكمية التي تسلم تنفيذاً لعملية الكنترات

بإلغاء القرار الصادر من وزير المالية في ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٠ سالف الذكر بسبب بطلانه لعدم عرضه على قسم التشريع بمجلس الدولة ولما نص عليه من أثر رجعي مخالف فيه الدستور إذ استمدت قاعدة جديدة وجعل لها أثرا رجعيا بأن تسمى على العقود التي أبرمت قبل نفاذها .

وبما أن وزارة المالية دفعت بتقديم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى إستنادا إلى نص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ التي تنص على أنه ليس للمحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة . وقالت الوزارة شرعا للدفع بأن أعمال السيادة هي الأعمال التي تباشرها الدولة بصفتها سلطة عامة عند قيامها بوظيفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحرية سواء أكانت هذه الأعمال ذات صفة عامة أو خاصة وهذه الأعمال لا تخضع لرقابة المحاكم مطلقا ، كما أنه من المقرر أن الحكومة لا تسأل عن التشريعات التي تصدر سواء صدرت في صورة قانون أو مرسوم أو لائحة أو مجرد قرار وداري وذلك طبقا لمبدأ فصل السلطات ولأن هذه التشريعات أيا كانت صورتها تشريعية عامة تدخل في صميم أعمال السيادة .

وبما أن وزارة المالية أضافت دفعا آخر هو طلب إيقاف الفصل في هذه الدعوى حتى يفصل نهائيا في قضية جنته فحش القطن التي حكم فيها من محكمة مينا البصل بالبراءة واستأنفت النيابة المحكم وطرححت الدعوى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية وحدها جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٢ وذلك تطبيقا للمادة ٢٩٣ مرافعات لأن الألفان المطالبات بتسويض الخصارة الناجمة عن ييها نتيجة القرار الصادر

سنة ١٩٥٠ إستناد إجباريا شراء هذا العقد في الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة وهو ميعاد غلق البورصة بسعر القطن مائة وخمسين ريالا وبذلك خسر ٥٤ م و ٢٧٤٧ ج وما كان يضمر هذا المبلغ لو أن وزير المالية لم يصدر قراره الباطل . وقد لجأ التجار إلى رئيس مجلس الدولة ليحكم بصفة مستعجلة بإيقاف تنفيذ القرار المذكور فحكم في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٠ بإيقاف تنفيذه لأن المدعى لم يستفد من هذا الحكم لصدوره بعد أن كان منسحب مركزه في ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٠ وأضاف أخيرا أنه مادام هذا القرار قد صدر باطلا وترتب عليه ضرر هي تلك الخسارة التي لحقت فتكون وزارة المالية مسئولة عن تلك الخسارة بضاف إليها تعويض لا يقل عن ألفين جنيه . لأن هذه الخسارة أثرت على مركزه تأثرا شديدا مع حفظ حقه فيما يستجد من الخسائر بسبب بقاء القطن إلى الآن لعدم إمكان تسليمه لاستحالة إعادة كبسه بناء على القرار الباطل . وقدم تأييدا لدعواه عدة مستندات خاصة بالموضوع وصورة رسمية من قرار رئيس مجلس الدولة الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٠ بوقف العمل بالمادة ٥٠ مكررة من اللائحة الداخلية لقسم الألفان ببورصة مينا البصل وهي المادة التي أضيفت لللائحة المشار إليها بمقتضى المادة الأولى من قرار وزير المالية الصادر في ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٠ والمنشور في عدد غير اعتيادي من الوقائع المصرية في نفس التاريخ وذلك فقط فيها اشتملت عليه أحكام المادة ٥٠ مكررة المذكورة في فقرتها الأخيرة من سريانها بأثر رجعي على العقود التي أبرمت قبل العمل بقرار وزير المالية المذكور كما قدم حكم محكمة القضاء الإداري الصادر من الموضوع في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ وقضى

إليه وهي حالياً موضوع الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العامة ضد تجار الأقطان ولا يأتي الفصل في الدعوى الحاضرة إلا بعد الفصل في قضية اللجنة . و انتهت الوزارة في دفاعها إلى طلب الحكم أصلياً بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى - واحتياطياً بإيقاف الفصل في الدعوى حتى يفصل نهائياً من محكمة اسكندرية الابتدائية دائرة الجناح المستأنفة في دعوى غلط القطن مع حفظ حق الوزارة في إبداء دفاعها الموضوعي كاملاً فيما بعد .

وبما أن المدعى رد على الدفع الأول بأن التشريع الذي لا تسأل عنه الحكومة هو الذي يصدر مطابقاً للأوضاع الدستورية والقانونية شكلاً وموضوعاً . أما إذا لم يكن كذلك فيعتبر عملاً تفسيفاً غاطلاً لا تستحق الحماية وقد قضت محكمة القضاء الإداري بطلان قرار وزير المالية وبذلك أصبح هذا القرار عملاً تفسيفاً لا يستحق الحماية - أما عن الدفع الثاني فقال المدعى إنه لا يوجد في القانون ما يفيد أن إعادة كبس القطن جريمة وقد ذكرت ذلك محكمة القضاء الإداري في حكمها كما أشارت لقضية اللجنة المرفوعة من النيابة ضد من أعادوا كبس أقطانهم وقالت إن الفش الذي وجهته النيابة إلى هؤلاء الأشخاص ليس بإعادة كبس القطن بل بإضافة عناصر أخرى إليه كالقشرة والكتلة وما شابه ذلك وليس في القضية إجحالية شيء من ذلك لأن المدعى امتنع عليه إعادة كبس قطنه النظيف المتقارب الرتبة بسبب هذا القرار الباطل الذي حكم بطلانه ومن ثم فلا توجد أي رابطة بين هذه القضية وجنحة غش القطن ولذلك فإن المدعى يصمم على طلباته .

وبما أن المدعى رد على الدفع الأول بأن التشريع الذي لا تسأل عنه الحكومة هو الذي يصدر مطابقاً للأوضاع الدستورية والقانونية شكلاً وموضوعاً . أما إذا لم يكن كذلك فيعتبر عملاً تفسيفاً غاطلاً لا تستحق الحماية وقد قضت محكمة القضاء الإداري بطلان قرار وزير المالية وبذلك أصبح هذا القرار عملاً تفسيفاً لا يستحق الحماية - أما عن الدفع الثاني فقال المدعى إنه لا يوجد في القانون ما يفيد أن إعادة كبس القطن جريمة وقد ذكرت ذلك محكمة القضاء الإداري في حكمها كما أشارت لقضية اللجنة المرفوعة من النيابة ضد من أعادوا كبس أقطانهم وقالت إن الفش الذي وجهته النيابة إلى هؤلاء الأشخاص ليس بإعادة كبس القطن بل بإضافة عناصر أخرى إليه كالقشرة والكتلة وما شابه ذلك وليس في القضية إجحالية شيء من ذلك لأن المدعى امتنع عليه إعادة كبس قطنه النظيف المتقارب الرتبة بسبب هذا القرار الباطل الذي حكم بطلانه ومن ثم فلا توجد أي رابطة بين هذه القضية وجنحة غش القطن ولذلك فإن المدعى يصمم على طلباته .

وبما أنه عن الدفع الأول الخاص بعدم

اختصاص المحاكم بنظر الدعوى لأن موضوعها من أعمال السيادة فيقتضي الفصل فيه إسعافاً من أعمال السيادة وتوضيح نطاق هذه الأعمال حتى تبين المحكمة هل قصد المشرع أن يجعل إصدار اللوائح والقرارات التنفيذية عملاً من أعمال السيادة فيمتنع على المحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الدعاوى الخاصة به أم أنه أمر إداري تقتصص المحاكم المدنية بالدعاوى التي يرفعها الأفراد على الإدارة بالتعويض عن الضرر المترتب على تلك الأعمال الإدارية إذا صدرت مخالفة القوانين واللوائح .

وبما أن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء تنص على أنه ليس للمحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة وقد عرف المشرع تلك الأعمال عند وضع قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ فنص في المادة السابعة منه على أنها الأعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بمجلس البرلمان والتدابير الخاصة بالإم الداخلي والخارجي للدولة والعلاقات السياسية والمسائل الخاصة بالأعمال الحربية . ثم أورد ذلك كله بعبارة وعلى المعوم سائر الطلبات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة ، فيؤخذ من هذه العبارة التي وردت على سبيل التعميم بعد التخصيص ألا تقصر أعمال السيادة منطقياً إلا قياساً على طبيعة الأعمال التي ذكرت قبلها على سبيل التبيين والتفصيل وجميعاً من الأعمال التي تصل بالسياسة العليا للدولة . ويجمع الفقه والقضاء على أن المقصود بأعمال السيادة هي تلك التي تنظم العلاقة بين مختلف السلطات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية والأعمال التي تصدر عن الدولة باعتبارها من أشخاص القانون الدولي العام كذلك التي تتعلق بعلاقاتها

الإداري إذا كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود جيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو إساءة استعمال السلطة وذلك باعتبارها من القرارات الإدارية النهائية وبسرى هذا الحكم كذلك على اللوائح العمومية الصادرة من السلطة التنفيذية بناء على تفويض من البرلمان دون أن يحتاج على ذلك بأن هذه اللوائح تصطبغ بصيغة الأعمال التشريعية لأن مثل هذه الأعمال يشترط صدورهما من البرلمان وتصديق الملك عليها وإصدارها إصداراً صحيحاً وفقاً للقواعد المقررة في الدستور وليس للبرلمان أن يتنازل عن وظيفته لغيره (راجع رسالة الدكتور حافظ هريدي في أعمال السيادة ص ١٥٩ - ورسالة الدكتور محمد زهير جرات في الأمر الإداري ورقابة المحاكم القضائية في مصر طبعة ١٩٣٥ ص ١٥٧ وما بعدها وكذلك ديجي في كتابه دروس في القانون العام ص ١٦٨ وما بعدها) والآن هذا النظر من شأنه أن يضيق نطاق أعمال السيادة تحسباً مع قول العلامة بنيامين كونستانت : « بأن كل ما يرمى إلى تحقيق الحرية يعتبر دستورياً أما ما يتعارض معها فلا يعتبر كذلك » (راجع عبارته كما ذكرها R. Maspétiol في مؤلفه

L'Etat devant la personne et la Société, p. 101 - Sirey, 1948,

وبما أنه علاوة على ما تقدم فإن قرار وزير المالية سالف الذكر عرض أمره على محكمة القضاء الإداري فقضت بإلغائه بحكمها الصادر في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ ولم تدفع الحكومة بمثل هذا الدفع أمام تلك المحكمة مع أنها ممنوعة من نظر أعمال السيادة طبقاً للبادة السابقة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ سنة ١٩٤٩. كما كان لتلك المحكمة أن تحصل بذلك الدفع من قضاء

السياسية والمعاهدات الدولية والنتائج القانونية المترتبة على ضم أرض إلى إقليمها أو النزول من جزء من هذا الإقليم وما كان له صلة بأعمال الحرب والأعمال المتصلة بسلامة الدولة الداخلية لإعلان الأحكام العرفية والأعمال التي تتخذ في أوقات الإضطرابات أو تفشي الأوبئة. وفي الجملة فإن أعمال السيادة هي الأعمال التي تتصل بسلامة الدولة الخارجية والداخلية التي يجب أن تسمو على كل اعتبار آخر أو التي تحكم روابط ذات صفة سياسية ظاهرة (راجع الأمر الإداري ورقابة المحاكم له في مصر للدكتور محمد زهير جرات ص ٢٧ - وحكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٤٧ بمجموعة محمود عمر للقضاء الإداري جزء أول ص ٢٠٥).

وبما أنه ليس من شك في أن الأعمال التي تمارس الحكومة بواسطتها حقاً في إعداد القوانين كالخلق في اقتراح القوانين الذي تشارك الحكومة فيه مجلس البرلمان وحقوق إصدار القوانين وحسن ردها إلى البرلمان لإعادة النظر فيها كل ذلك من أعمال السيادة لأن الأحكام التي تصدر بشأنها قد تتعارض مع قرارات البرلمان الذي تسأل الحكومة أمامه بصفتها الرقيب على أعمالها السياسية ولكن يجب عدم الخلط بين تلك الأعمال وعمل السلطة التنفيذية الخاص بوضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين. ويرى الفقه في فرنسا أن الأعمال الحكومية لا تنسب على وضع تلك اللوائح كما تنسب على أعمالها المتصلة بإعداد القوانين السابقة عليها وذلك لعدم انصافها اتصالاً وثيقاً بسيادة الحكومة وكذلك في مصر فوضع تلك اللوائح يجب اعتباره عملاً إدارياً قياساً على ما هي عليه الحال في فرنسا ومن ثم فإن المطالبة بإلغائها أمام محكمة القضاء

الذكر على إجراءات وضع تلك اللائحة، يتضح أنها قرار إدارى تختص المحاكم المدنية بالدعاوى التى يرفعها الأفراد على الإدارة بالتفويض عن الضرر المترتب على ذلك القرار إذا صدر مخالفا للقوانين .

دوماً أنه متى كان ذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص إستناداً إلى أعمال السيادة فى غير محله ويتمين الحكم برفضه واختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى .

دوماً أنه عن الدفع الثامنى الخاص بطلب إيقاف الفصل فى الدعوى فيقتضى الفصل فى ذلك الدفع دراسة موضوع هذه الدعوى ومقارنته بموضوع دعوى جنحة قسح القطن التى تشير إليها وزارة المالية ولذلك ترى المحكمة ضم هذا الدفع للموضوع .

( قضية احمد محمد عريف ضد وزير المالية بصفته رقم ٣١٣٥ سنة ١٩٥٠ مخبر سلى مصر رئاسة حضرة القاضى حافظ الوكيل ) .

نفسها إن كان له محل لأنه من النظام العام طبقاً للمادة ١٣٤ مرقعات ومن ثم يكون هذا الحكم مؤيداً لقضاء هذه المحكمة .

دوماً أن لائحة بورصة مينا البصل صدرت بمرسوم فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٣١ صلا بالتفويض المقرر فى المواد ٧٢ وما بعدها من قانون التجارة — ثم صدرت اللائحة الداخلية بقرار من وزير المالية رقم ٧٩ فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٣١ . بناء على التفويض المقرر فى المادة ٤٧ من اللائحة العامة سالفه الذكر ثم صدر قرار وزير المالية موضوع الدعوى فى ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٠ بناء على التفويض المعطى للوزير بمقتضى المرسوم الصادر فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ الذى خول الوزير سلطة تصديق اللائحة بغير الإجراءات والشروط المنصوص عليها فى المادة ٢١ من اللائحة العامة لبورصة مينا البصل .

دوماً أنه بإعمال التطبيق القانونى سالف

## قضاء المحاكم الجزئية المدنية

القضاء المدني

٤٨٩

٤ أبريل سنة ١٩٥١

محكمة النيا الجزئية

الدفع بقوة الشيء المحكوم به . وحدة الموضوع  
تستلزم الاتحاد في المادة التي هي موضوع الطلب . الفرق  
بين السبب القانوني للدعوى وبين التدليل والتعليل لهذا  
السبب . ما اتصل به قوة الشيء المحكوم به .

المبادئ القانونية

١ - لا يمكن القول بوحدة الموضوع  
في الدعويين إلا إذا اتحد الشيء الذي هو  
موضوع الطلب في الدعوى السابقة  
واللاحقة في الذات والمادة . فإذا كان  
الموضوع في الأولى طلب صحة التعاقد عن  
عقد بيع وفي الثانية فسخ هذا البيع لعدم  
دفع باقي الثمن فالدعويان مختلفتان موضوعاً .

٢ - من الخطأ القول بأن حكم صحة  
التعاقد استند في قضائه إلى أن المشتري وفى  
بجميع تعهداته وأن هذا يعتبر قضاء صريحاً  
بانعدام أسباب الفسخ . ذلك لأن الحكم  
المذكور استند إلى صورية عقد آخر صادر  
من نفس البائع وإلى توافر أركان البيع في  
العقد موضوع صحة التعاقد . أما مسألة وفاة  
التمن التي ورد ذكرها عرضاً في أسباب الحكم  
فلم تكن محل بحث ولخص من طرف الخصوم  
إذ الثابت أن الإامين لم يحضرا في أية جلسة

من الجلسات التي نظرت فيها القضية الأولى  
والثابت في العقد أن هناك مبلغ باق من  
التمن ولم يقدم الدليل على سداذه .

٣ - لا اتصل قوة الشيء المحكوم به  
إلا بما سبق أن تناوله دفاع الخصوم في  
الدعوى بحثاً ونقاشاً وما رجحته المحكمة من  
أدلة أحدهما على الآخر وما أورده في حكمها  
من وجوه هذا الترجيح . وقد قضت محكمة  
النقض بأن المنع من إعادة النزاع في المسألة  
المقضى بها يشترط لتحقيقه أن يكون الطرفان  
قد تناقشا في المسألة الأساسية في الدعويين  
واستقرت حقيقتها بينهما استقراً جامعاً  
مانعاً .

المحكمة

وحيث إن المدعى عليه الثاني أهدر قانوناً  
ولم يحضر ومن ثم يعتبر الحكم حضورياً في  
حقه عملاً بالمادة ٢/٩٦ من المقات .

وحيث إن المدعين رفعا هذه الدعوى  
بصحيفة معلنة بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ ،  
٥ يونيو سنة ١٩٥٠ وطلبوا الحكم بإسعاد المدعى  
عليه الأول في مواجهة المدعى عليه الثاني  
أصلياً بفسخ عقد البيع المؤرخ ٢٩ يناير سنة  
١٩٤١ عن لائقي عشر قيراطاً الموضوعة الحدود  
والمعالم بالعريضة وعمر التسجلات المترتبة على  
الحكم الصادر في القضية رقم ٣٣٢ سنة ١٩٤٧

الأول في المدعين وإزاء صدور هذا الحكم طالب المدعيان المدعي عليه الأول بتنفيذ هذا التعاقد وإنذاره رسمياً في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٠ بسداد باقي الثمن وقدره ٢٨ جنيه ولما لم يدفع اضطرراً لإقامة هذه الدعوى .

د وحيت إن المدعي عليه الأول دفع الدعوى بعدم جواز نظرهما لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٣٣٢ سنة ١٩٤٧ مدعى الاسماعيلية وقال إنه قام بسداد باقي الثمن للمدعين وأنها امتنعت عن تحرير عقد البيع النهائي له . فاضطر لانذارهما رسمياً في ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وذكر في هذا الانذار أنه أوفاهما بكامل الثمن وبنيه عليهما باحضار مستندات التملك والتوقيع للحكومة على عقد البيع الخاص بالجزم الذي تداخل في مشروع القلوية الرئيسى حتى يتمكن من صرف ثمنه ولما لم يفعلوا لجأ إلى رفع الدعوى رقم ٣٣٢ سنة ١٩٤٧ مدعى الاسماعيلية وطلب الحكم فيها بصحة التعاقد عن عقد البيع المؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٤١ وتدخل في هذه الدعوى المدعى عليه الثاني خصماً ثالثاً وأدعى ملكيته القدر المذكور مستنداً إلى الحكم الصادر له بصحة التعاقد وإلى عريضة دعواه المسجلة في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وقال إنه في الدعوى رقم ٣٣٢ سنة ١٩٤٧ مدعى الاسماعيلية طرح الموضوع أمام المحكمة بشأن العقد المطلوب فسخه الآن وانتهت المحكمة الجزئية إلى أن عقد الخصم الثالث إنما هو عقد صوري حل بقصد ضياع حقوق المدعي عليه الأول في العين المباعة له والتي أوفى ثمنها وقام باستغلالها . وقضت في النهاية بصحة التعاقد وألزمت المدعين والخصم الثالث بالمصاريف واستوقف حكمها وتأيد استئنافياً واستطرد قاطلاً إن محكمة الاسماعيلية الجزئية ضمنّت أسباب حكمها القاضي بصحة

مدعى الاسماعيلية واعتبار العقد المذكور كأن لم يكن واحتياطياً بالزام المدعي عليه الأول بأن يدفع للمدعين مبلغ ٢٨ جنيه وفوائده بواقع ستة المائة سنوياً من تاريخ الاستحقاق الحاصل في أول يناير سنة ١٩٤٢ حتى السداد مع إلزامه في جميع الأحوال بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المجل بلا كفالة . وارتكنا في إثبات دعواهما على المستندات المقدمة منهما بملف الدعوى .

د وحيت إن المدعين قالوا شرحاً لدعواهما إنها باعاً للمدعي عليه الأول ١٢ ط برام بنى هلال مركز منيا القمح بعقد بيع عرفي مؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٤١ نظير ثمن قدره ٥٠ ج دفع منه وقت التعاقد مبلغ ٢٢ ج واتفق على سداد الباقي وقدره ٢٨ جنيه في أول أكتوبر سنة ١٩٤١ ثم عاد المتعاقدان فذكرتا في البند السادس من العقد أن هذا الباقي يدفع في ديسمبر سنة ١٩٤١ بدلاً من أكتوبر سنة ١٩٤١ وأنه إذا تأخر المشتري عن دفع هذا الباقي يكون البيع لاغياً ويكون للبائعين حق البيع لمن يشاء وقد وضع المشتري يده على العين من تاريخ المشتري ونظراً لأن المدعى عليه الأول لم يدفع باقي الثمن فقد تصرف المدعيان في هذا القدر بالبيع إلى المدعى عليه الثاني بعقد زفت به دعوى صحة تعاقد وسجلت عريضتهما وصدر الحكم بصحة التعاقد في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، ثم رفع المدعى عليه الأول الدعوى رقم ٣٣٢ سنة ١٩٤٧ مدعى الاسماعيلية وطلب الحكم له بصحة التعاقد ولم يحضر المدعيان في هذه الدعوى وتدخل فيها المدعى عليه الثاني خصماً ثالثاً وانتهى النزاع بين المدعى عليهما الأول والثاني بالحكم نهائياً بصحة التعاقد المؤرخ ٢٦ يناير ١٩٤٦ الصادر للمدعي عليه



« وحيث إنه من المقرر قانوناً أن قوة الشيء المحكوم فيه لا تصل إلا بما سبق أن تناوله دفاع الخصوم في الدعوى بحثاً ونقاشاً وما رجحته المحكمة من أدلة أحدهما على الآخر وما أوردته في حكمها من وجوه هذا التجميع (راجع حكم محكمة سموهاج الكلية في ٣١ مارس سنة ١٩٤٠ المحاماة السنة العشرون رقم ٥٠٤ ص ١١٩٦ وما بعدها) وقضت محكمة النقض بأن المنع من إعادة النزاع في المسألة المفضى بها يشترط لتحقيقه أن يكون الطرفان قد تناقضا في المسألة الأساسية في الدهورين واستقرت حقيقتها بينهما استقراراً جامعاً مانعاً. (راجع نقض ٦ يونيو سنة ١٩٣٥ في قضية الطعن رقم ٩٢ سنة ٤ قضائية) »

« وحيث إن مسألة سداد الثمن لم يكن محل بحث ونقاش بين المدعين وبين المدعى عليه الأول في القضية رقم ٣٣٣ سنة ١٩٤٧ مدنى الاسماعيلية كما سلف القول »

« وحيث إنه لما تقدم يكون الدفع المقدم في المدعى عليه الأول بدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد بنى على غير أساس ويتعين لذلك رفضه والقضاء بهوار نظرها مع تحديد جلسة للتكلم في الموضوع ».

( قضية رزق بدوى وآخر ضد بطرس غالى وآخر رقم ٨٨٢ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي أديب نصر ) .

التعاقد أن المدعى عليه الأول أوفى بثن الصنفقة وأخذت محكمة الاستئناف هذا السبب في حكمها فهو حجة بما تضمنته على جميع الخصوم .

« وحيث إنه تبين للمحكمة من الاطلاع على القضية المتضمنة رقم ٣٣٣ سنة ١٩٤٧ مدنى الاسماعيلية أنها رفعت من المدعى عليه الأول ضد المدعين بطلب صحة التعاقد عن عقد البيع المؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٤١ وقضى في هذه الدعوى بصحة التعاقد المذكور . وقد رفضت الدعوى الحالية بطلب فسخ هذا البيع لعدم دفع باقى الثمن فالدهورين مختلفان من حيث الموضوع ومن الخطأ القول بأن الحكم بصحة التعاقد قد استند في قضائه إلى أن المشتري قد أوفى بجميع تعهداته وأن هذا يعتبر قضاء صريحاً بانعدام أسباب الفسخ . ذلك لأن الحكم المذكور استند في قضائه بصحة التعاقد إلى صورية عقد المدعى عليه الثانى وإلى توافر أركان البيع في العقد موضوع الدعوى . أما مسألة وفاء الثمن التى ورد ذكرها عرضاً في أسباب الحكم فمكمن فسخ محل بحث ونقاش من طرفي الخصوم إذ الثابت من مراجعة محاضر الجلسات في القضية رقم ٣٣٣ سنة ١٩٣٧ أن أحداً من الخصوم لم يثر هذه المسألة وما كان في الإمكان إثارتها لأن المدعين وهما البائعان للدعى عليه الأول لم يحضرا في أية جلسة من الجلسات التى نظرت فيها القضية المذكورة .



# ما يطلبه المحامون

بحث لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامي

وكيل النقابة

- ٣ -

تعديل قانون الضرائب للمهن غير التجارية

استصرخنا الحكومة - بمقالينا المنشورين بالعدين الخامس والسادس من المحاماة ( السنة الثالثة والثلاثين ) - رجاء المبادرة بتعديل قانون الضرائب على المهن الحرة ، بحيث يؤدي أصحاب هذه المهن الضريبة على أساس حكي ، فلا يضطرون إلى مسك دفتر ، ولا يمرضون أسرار موكلهم للإفشاء - وهي أسرار لا تتعلق بالمال لحسب - بل تصل بشرف الأفراد وأعراضهم - ويحبسون الأخذ والرد بشأن تقدير أنفاسهم أمام لجان التقدير والعطن والمحاكم على اختلاف درجاتها ، وما يستتبعه ذلك من المساس بكرامتهم وضياح أوقاتهم وأوقات مأموري الضرائب واللجان والمحاكم . . .

ونشرنا بالعدد السادس نص المذكرة التي وضعها مجلس النقابة وقدمها حضرة نقيب المحامين لحضرة وزير المالية في هذا الشأن في فبراير الماضي .

وقد رأى مجلس النقابة - نزولاً على قرار الجمعية العمومية للمحاميين - أن يعد مشروع قانون بتعديل قانون الضرائب للمهن الحرة ليكون محل بحث أولى الأمر . ومن ثم كلف المجلس كاتب هذه السطور بوضع مشروع قانون على الأسس المبينة بمذكرة المجلس التي قدمها حضرة النقيب لحضرة وزير المالية ، وقد قمت بوضع مشروع القانون المنشور بعد ، عموماً الأساس الحكي لاصفاً لإيراد صاحب المهنة الحرة بثلاثة أمثال القيمة الإيجابية للكان الذي تفضله المهنة والمسكن الخاص بصاحب المهنة لمن تزيد مدة ممارستهم للمهنة عن خمس سنوات ، وأربعة أمثال القيمة الإيجابية للكانين لمن تزيد مدة ممارستهم للمهنة عن عشر سنوات ، وخمسة أمثال القيمة الإيجابية للكانين لمن تزيد مدة ممارستهم للمهنة عن خمس عشرة سنة ، ويكون سعر الضريبة ٧٥٪ من هذا المجموع . وإذا كان صاحب المهنة يشغل مكاناً واحداً لمهنته وسكنه احتسبت الضريبة بواقع ١٠٪ بدلاً من ٧٥٪ .

ولما كان من الجائز أن يتعرض بعض أصحاب المهن الحرة من فرض الضريبة على هذا الأساس الحكي - لظروف خاصة تعيق بهم كارتفاع أجور الأمانة التي تفضلها المهنة أو المسكن ،

أو لنقديرهم أن دخلهم السنوي لا يصل إلى الأساس الحكيم المقترح - فقد ضنا المشروع  
نصاً نبيح هؤلاء الخيار بين الخوض لنظام فرض الضريبة على أساس الإيراد الفعلي أو قبول  
التقدير الحكيم على الأساس الذي يحدده القانون .

وفي حالة اختيار صاحب المينة الحرة الخوض لنظام فرض الضريبة على أساس الإيراد  
الفعلي اقترحنا أن يكون سعر الضريبة ١٠٪ وهو السعر الذي حددته القانون رقم ١٧٤  
لسنة ١٩٥١ - بدلاً من ١١٪ طبقاً للتعديل الذي صدر به القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ -  
إذ أن الأساس المقترح هو أعلى سعر يجوز بحسبة أصحاب المين الحرة على أساسه نظراً لأن رأس  
مالهم هو حقوقهم وأذهانهم وأصابعهم وهي تحترق وتنفق على مر الزمن ، خلافاً لرؤوس أموال  
التجار التي تزيد وتنضاعف . على أن تحسب المصروفات في حالة عدم وجود دفاتر منتظمة بواقع  
٣٠٪ من الإيرادات بدلاً من ٢٠٪ .

وفي حالة هذا الاختيار أيضاً اقترحنا النص على عدم إلزام صاحب المينة الحرة بأن يقدم  
لدى موظف مصلحة الضرائب إلا الدفترين الذين أوجب القانون مساهمتهما - وذلك محافظة  
على سر المينة واستثناء من أحكام المواد ٨١ و ٨٣ من القانون . كما اقترحنا أن يكون الجزاء على  
عدم إمساك دفتر اليومية أو إغفال قيد أى مبلغ به ، هو ربط الضريبة على أساس التجديد الحكيم  
سالف الذكر ، بدلاً من العقوبات المنصوص عليها في المواد ٧٤ و ٨٣ .

وبقينا أن هذا المشروع يوفق بين مصلحة المحامين وأصحاب المين الحرة عموماً وبين مصلحة  
الخزانة العامة في وقت معاً ، وأملنا وطيد أن يصدر التشريع المطلوب وفقاً للأسس المقترحة في  
أقرب وقت . والله ولي التوفيق .

\*\*\*

### مشروع مرسوم بقانون

باسم الأمة

وصى العرش المؤقت

بعد الاصلاح على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون  
رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على معارضته ووزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسم بما هو آت

مادة ١ - تلغى المواد من ٧٢ إلى ٧٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون  
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢  
ويستأنس عنها بالمواد الآتية :

«مادة ٧٢ - ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمحامي والمحاسب والخبير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية».

«مادة ٧٣ - تحسب الضريبة على ثلاثة أمثال القيمة الإجمارية السنوية للسكان أو الأمكنة التي تشغلها المهنة والقيمة الإجمارية السنوية للسكان الخاص لصاحب المهنة لمن تزيد مدة ممارستهم للمهنة عن خمس سنوات وأربعة أمثال القيمة الإجمارية لمن تزيد مدة ممارستهم للمهنة عن عشر سنوات وخمسة أمثال القيمة الإجمارية لمن تزيد مدة ممارستهم للمهنة عن خمس عشرة سنة. ويكون سعر الضريبة ٧٥٪ من هذا المجموع».

«إذا كان صاحب المهنة يشغل مكاناً واحداً لمهنته وسكنه احتسب الضريبة باعتبار ١٠٪ بدلاً من ٧٥٪».

«مادة ٧٤ - القيمة الإجمارية التي تتخذ أساساً لربط الضريبة هي ذات القيمة الإجمارية المتخذة أساساً لربط عوائد المبالغ

وفيما يتعلق بالإمكانة التي لا عوائد عليها تقوم مصلحة الضرائب بتقدير قيمتها الإجمارية طبقاً للأجراءات التي تقرر في اللائحة التنفيذية على أن يكون للممول حق الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الإدارية وذلك في ظرف خمسة عشر يوماً من إعلانه بخطاب موصى عليه مع علم الوصول».

«مادة ٧٥ - يجمع بين الضريبة المقررة فيما تقدم وبين الضرائب التي يكون صاحب المهنة ملزماً بدائها على ما يستولى عليه من المرتبات والأجور بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من هذا القانون».

«وستبقى من ذلك ما يتقاضاه صاحب المهنة أنعاباً بسبب مباشرة مهنته في صورة مرتب ثابت».

«مادة ٧٦ - يحق لأصحاب المهن الحرة - بدلاً من إداء الضريبة على أساس التحديد الحكيم المبين بالمادة ٧٣ - أن يختاروا الخضوع لنظام فرض الضريبة على أساس الإيراد الفعلي بشرط أن يخطروا بذلك مصلحة الضرائب قبل أول فبراير من كل عام».

وفي هذه الحالة الأخيرة تفرض ضريبة سنوية سعرها ١٠٪ على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة ويكون تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي يشرها الممول بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة ماعدا الضريبة على أرباح المهن غير التجارية التي يؤديها طبقاً لهذا القانون».

«وفي حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزأاً بواقع ٣٠٪ من الإيرادات».

«مادة ٧٧ - على أصحاب المهن الحرة الذين يختارون الخضوع لأحكام الضريبة على أساس الإيراد الفعلي وفقاً للمادة السابقة أن يسجلوا دفتر يومية مؤشراً على كل صحيفة منه من تأمور

الضرائب المختص ، وأن يقيدوا فيه يوما فيوما كل الإيرادات وكذلك المصروفات التي تستلزمها مباشرة المينة .

وعليهم أيضا أن يسلموا إلى كل من يدفع أى مبلغ يكون مستحقا لهم بسبب مباشرة المينة وخاصة كاتعاب أو حوالة أو مكافأة إحصالا مؤرخا وموقعا عليه منهم ويستخرج هذا الإحصال من دفتر ذى قسائم بأرقام متسلسلة .

ويجب تقديم الدفترين إلى مصلحة الضرائب لدى كل طلب .

واستثناء من أحكام المواد ٨١ و٨٣ لا يلزم أصحاب المهن الحرة بأن يقدموا إلى موظفي مصلحة الضرائب إلا الدفترين المذكورين .

وإذا لم يسلم صاحب المينة دفتر اليومية المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو أغفل قيد أى مبلغ أو لم يسلم إلى كل من يدفع إليه أى مبلغ الإحصال المنصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة تربط عليه الضريبة على أساس التحديد الحكيم المبين بالمادة ٧٣ .

د مادة ٧٧ مكررة ١ - على أصحاب المهن الحرة الذين يختارون الخضوع لأحكام الضريبة على أساس الإيراد الفعلي وفقا للمادة ٧٧ أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب قبل أول فبراير من كل عام إقرارا مبينا به الإيرادات والمصروفات وصافي الأرباح والخسائر عن السنة السابقة . وعليهم أن يؤدوا الضريبة المستحقة طبقا لما جاء في إقرارهم في خلال شهر من انتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار .

ويسرى عليهم - من حيث الربط والتقدير - ما يسرى على الشركات المساهمة والممولين الآخرين من أحكام مبنية في المادتين ٤٤ و٧٠ من هذا القانون .

ويراعى - فيما يتعلق بهم - عند تشكيل لجنة الطعن أن يختار المصنوع غير الموظفين من كشف تعدد نقابات المهن المحترف بها قانونا وذلك إذا قدم الطعن من أشخاص يتمتعون إلى هذه المهن . وتسرى أحكام المادة ٤٤ فيما يتعلق بالطعن في قرار لجنة الطعن .

ولها فيما يتعلق بالإعفاء وحدوده يطبق على هذه الضريبة كل ما يطبق على طريقة كسب العمل من أحكام مبنية في المادة ٧٣ من هذا القانون .

د مادة ٧٧ مكررة ٢ - أصحاب المهن الحرة الذين تسرى عليهم الضريبة بمقتضى أحكام هذا الباب يعفون من أدائها في السنوات الخمس الأولى من ممارسة المينة ولا يلزمون بها إلا اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء الخمس سنوات المذكورة .

وفي حالة انقطاع صاحب المينة عن ممارستها تستحق الضريبة عن المدة التي مارس فيها المينة .

مادة ٢ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ولوزير المالية أن يصدر ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح التنفيذية . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

( ينتهي )

## بحث متى يبدأ سقوط الحق

في جريمة استعمال الطرق الاحتيالية للتهرب من الضريبة المستحقة

لمضرة الأستاذ زكي غير الدوبويجي

الحامي لدى محكمة النقض ووكيل مجلس الدولة سابقاً

(٢)

عدم اكتشاف الجريمة لا يؤثر على سقوطها :

يخلص مما تقدم ان الجريمة التي نحن بصددنا تقع فوراً ويتم ارتكابها بمجرد محاولة الإفلات من دفع الضريبة ، وذلك بمجرد تقديم الإقرار برفض النظر عما يتلو ذلك من حوادث أخرى كإغفال المصلحة للإقرار أو عدم لحص حسابات الممول أو عدم تحديد أرباحه محدداً نهائياً . ومن المجمع عليه فقهاً وقضاء أن بقاء الجريمة على الخفاء إلى أن ينكشف أمرها لا يؤثر على سريان مدة سقوط الدعوى العمومية بأي حال من الأحوال ولا يقف سير هذا السقوط للجهل بالجريمة . وقد جاء في مجلة العلوم الجنائية الفرنسية سنة ١٩٣٧ ص ٦٤٠ مقالاً للعلامة أرهارد جاء فيه ما يأتي :

« إن سقوط الدعوى لا يقف لأن الجريمة ظلت مجهولة وأن حكمة تشريع سقوط الدعوى العمومية إنما عملها عند ما تظل الجريمة خافية عن علم رجال الضبطية القضائية أو إذا سلم المجهى عليه متأخراً بوقوع الجريمة بسبب غيابه . ولو أن الإفلات من العقاب في مثل هذه الحالة ميعوس إلا أن القضاء قد استقر بمقتضى هذا المبدأ نظراً لما يترتب على وقف سير سقوط الدعوى العمومية بسبب هذه البواحد من مضار وإذا استثنيت حالة الغياب أو المرض أو غير ذلك من العوائق والأعذار بفوت الفرض من شرع قاعدة التقادم وسقوط الجريمة ، ولا يفرب عن البال أن مرور الزمن الذي يسدل ستاراً من النسيان على الجريمة والذي يؤدي إلى زوال الأدلة هو حكمة تشريع سقوط الدعوى العمومية الذي يجب أن يكون حكمه حكماً عاماً في جميع الأحوال » .

وقد أخذت محكمة العليا بهذا المبدأ السليم ، إذ قالت محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ ( مجموعة محرم الجنائية جزء ٣ ص ٦٠٠ ) .

« إن القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ السقوط

تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها وليس خيانة الأمانة مستثناة من هذه القاعدة .

وفي حكم آخر صدر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ (مجموعة محمود عمر جزء ٥ ص ٣٤) قالت محكمة النقض :

« إن نحن القاصر أزاء وصيه إذا اختلس ماله ليس لها أثر في التاريخ الذي تقع فيه جريمة الاختلاس ، إذ المناط في تحديد تاريخ الجريمة هو حقيقة الوقت الذي وقعت فيه بالفعل ، فإذا وجدت أمارات تدل على حصول الاختلاس فإن وقوع الجريمة يعتبر من وقت وجود هذه الأمارات » .

ومن هذا يظهر بجملة أن عدم اكتشاف الجريمة لا أثر له بالمرة على سريان مدة السقوط ، فإذا أغفلت مصلحة الضرائب لحص الحساب مدة طويلة حتى انقضت المدة المقررة لسقوط الحق في الدعوى العمومية أو إذا ظلت حقيقة البيانات غير معروفة طوال هذه المدة أو إذا لم تقسم النيابة العمومية بالتحقيق في هذه الجريمة لأي سبب مهما كان نوعه ومهما بلغت أهميته وخطورته ، فليس هذا كله بمائل دون سريان مدة سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية .

وقد نقل الشارح هذا المبدأ السليم المجمع عليه في القوانين الجديد للإجراءات الجنائية ، إذ ورد النص في المادة ٨١٦ منه كالآتي : « لا يفق سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأي سبب كان » .

هذا وقد جاء النص في المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الجديد كما يأتي :

« تنقضى الدعوى الجنائية من يوم وقوع الجريمة ، ولم يقل الشارح أن مدة السقوط تبدأ من تاريخ العلم بالجريمة أو اكتشافها أو من تاريخ التحقيق فيها إلى غير ذلك كما تقول محكمة أول درجة في حكمها .

وبما يقطع في الدلالة على أن العلم بالجريمة أو اكتشافها أو ثبوت أركانها لا أثر له بالمرة في سريان مدة سقوط الدعوى العمومية . التاريخ التشريعي المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات التي تنص على أن السقوط يبدأ من « يوم ارتكاب الجناية » ، إذ أن هذه المادة مأخوذة من نص المادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي التي ورد النص فيها على أن مبدأ سريان مدة السقوط هو يوم ارتكاب الجريمة .

à compter du jour où le crime aura été commis.

ويظهر قصد الشارح بجملة من مقارنة النصوص التشريعية التي كانت سارية المفعول في فرنسا قبل تشريع المادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ، وكيف أن الشارح قد أبدل النصوص القديمة التي كانت تنقضى باحساب مبدأ سريان مدة السقوط من تاريخ العلم بالجريمة أو من تاريخ ثبوتها لا من تاريخ وقوع الجريمة وكيف أن الشارح الفرنسي نسخ هذا النص وجعل مبدأ سريان السقوط من تاريخ وقوع الجريمة وارتكابها ، وسار وراءه الشارح المصري في ذلك ، وبما هذا ما يلي :



ورد النص في المادة ٣١ وما بعدها من القانون الفرنسى الصادر في ١٧ من أبريل سنة ١٨٧٨ والقانون الصادر في شهر برميور ثم في القانون الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٧٩١ على أن تبدأ مدة التقادم *du jour où le délit avait été connu et légalement constaté* أى من يوم العلم بالجريمة وثبوتها قانوناً . ولكن الشارع الفرنسى عدل عن هذه القاعدة بالنص الوارد في المادة ٦٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى المعمول به الآن والذي جاء فيه أن مبدأ سير التقادم في الجريمة من يوم وقوع الجريمة وأرتكابها .

"du jour où le crime aura été commis".

وهذه السلسلة التاريخية التشريعية وعدول الشارع الفرنسى عن القاعدة القديمة إلى القاعدة التى تقضى بمران مدة السقوط ابتداء من وقوع الجريمة ، وسير الشارع المصرى وراء الشارع الفرنسى في المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات المصرى ثم في المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية - كل هذا قاطع في الدلالة على قصد الشارع الحقيقى وأنه لا يصح بحال من الأحوال اعتبار مبدأ مران مدة السقوط من يوم العلم بالجريمة أو من يوم اكتشاف أمرها أو من يوم ثبوتها بطريق الفحص في حسابات الممول أو غير ذلك ، بل المناط في هذا ينحصر في تاريخ وقوع الجريمة ليس إلا .

ويستند أصحاب رأى المخالف إلى الحكم الوارد في كتاب *Droit Pénal Financier* الأستاذ ( H. Launis ) وهذا المؤلف خاص بالجرائم المالية دون سواها وهى التى تقع في مواد الشركات أو من المساهمين أو المديرين لها أو الجرائم التى تقع بواسطة إنشاء الشركات الصورية وغش الجمهور والاختلاسات التى تقع من مديرى الشركات أو موظفيها إلى غير ذلك ، ولم يتعرض هذا المؤلف للجرائم الضرائبية التى تندرج تحت عنوان *Droit Pénal Fiscal* .

أما عن موضوع ذلك الحكم فهو خاص بموظف في شركة اغتلس بمبالغ ثم أنفد الدفاتر والحسابات حتى انطمت معالم جريمته ولم يعد في الامكان معرفة ما إذا كان مختلساً أم لا فاعتبرت المحكمة أن سقوط الجريمة يبدأ من اليوم الذى أصبح في الامكان معرفة هذا الاختلاس وقالت المحكمة الفرنسية في حكمها المذكور في ذلك الكتاب - أن سقوط الحق في تلك الدعوى لا يبدأ الا من اليوم الذى أصبح من المسور مادياً اثبات وقوع الجريمة وعبارتها كالتالى حرفياً :

*La prescription ne court que le jour où il a été matériellement possible de constater le délit.*

وهذا الحكم لا عمل للاستناد إليه أو القياس عليه للأسباب الآتية :-

(١) لأن موضوع التهمة هى خيانة أمانة - وخيانة الأمانة تخالف موضوع الجريمة التى نحن بصدها .

(٢) لأنه وارد في حيثيات الحكم أن المتهم أنفد دفاتر الحسابات وطمس كل المعالم وهذا نص العبارة حرفياً :

*"Que le prévenu avait supprimé sa comptabilité pour dissimuler ses abus de confiance".*

وهذه الرقائع تخالف الصورة التي نحن بصددتها فليس هنا تلف للحسابات بل قدمها الممول إلى مصلحة الضرائب للمراجعة .

( ٣ ) كان مستحيلا استحالة مادية اكتشاف الجريمة وذلك بفعل ذلك الكاتب المختلس بسبب اتلافه دفاتر الحسابات وهذا المانع ليس من قبيل مجريات الحوادث وقيام الظروف والطوارئ . بل أنه مانع خلقه المجرم المختلس وأوجده بفعله سعيًا وراء طمس معالم الجريمة وسعيه مردود عليه . وهذه الواقعة تخالف الصورة التي نحن بصددتها لأن إقرار الممول قدم للمصلحة وكان في متناولها المراجعة في أى وقت ، وأن تتحقق هل كان هناك اخفاء لحقيقة أرباح الممول ولم تكن هناك أية استحالة من المراجعة أو اكتشاف الجريمة .

( ٤ ) وعلى أى حال فإن نظرية وقف سير المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية بسبب العوائق والموانع المادية مثل تقطيع دفاتر الحسابات التي أخذ بها الحكم الفرنسى نظرية يختلف عليها بل هي نظرية مرجوحة وغير مسلم بها في الفقه أو القضاء بل قد ساد الرأي القائل بأن العوائق والموانع مهما كان نوعها لا تمنع سريان مدة السقوط كما سيأتى بيان ذلك تفصيلا .

هذا وقد جاء في مجموعة الـ *Juris classéur* قسم الضرائب تحت عنوان *Auteurs de manoeuvres frauduleuses* ص ٢٤ شرحا للمادة ١٤٦ من قانون الضرائب الفرنسى المطابقة للمادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ما يأتى : *C'est au moment du dépôt de la déclaration souscrite par le contribuable qu'est consommée l'infraction punissable.*

أى أن إبداء الأقرار هو تاريخ تمام وقوع جريمة الطرق الاحتيالية . وقد صدر حكم محكمة استئناف بوردو في فرنسا بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٨ والمنشور في المجموعة الرسمية الفرنسية سنة ١٩٣٨ ص ٦١٠ بهذا المعنى إذ ورد فيه ما يأتى :

A l'égard d'un contribuable poursuivi pour déclaration sciemment inexacte fondée sur une fausse comptabilité, les manoeuvres frauduleuses, réprimées par l'article 146 du code général des impôts directs, n'ont été matériellement accomplies et pénalement réalisées, qu'au moment où le contribuable a souscrit cette déclaration. C'est donc à cette date que le délit a été consommé et qu'a commencé à courir la prescription de trois ans prévue par l'article 638 du Code d'Instruction Criminelle.

وترجمة هذا الحكم كما يأتى :-

لأنه بالنسبة للممول الذى يحاكم عن اقراره الغير صحيح المبني على حسابات غير صحيحة فإن الطرق الاحتيالية المعاقب عليها في المادة ١٤٦ من القانون العام للضرائب المباشرة لا يتم وقوعها ولا تتوافر الجريمة جنائيا إلا من اللحظة التي قدم الممول اقراره ، لهذا يعتبر أن الجريمة قد تم وقوعها منذ هذا التاريخ . وعلى ذلك تسرى من هذا التاريخ مدة الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية المنصوص عليها في المادة ٦٣٨ من قانون

تتبع الجنائيات الفرنسي ( المطابقة للمادة ٢٧٠ تحقيق جنائيات المصري والمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ) .

وقد سارت محكمة السين في فرنسا على هذا المبدأ في حكمها الصادر في ٥ أبريل سنة ١٩٣٩ والمنشور في المجموعة الرسمية الفرنسية سنة ١٩٣٩ ص ٨٦ ، وقالت بأن سقوط الحق في جريمة استعمال الطرق الاحتيالية لإخفاء ما استنق من الضريبة يبدأ من تاريخ تقديم الإقرار من الممول إلى مصلحة الضرائب .

لا يقف سريان مدة السقوط بسبب عدم لخص إقرار الممول وحساباته

من القواعد الأولية في تقادم الدعوى المدنية أن سريان مدة التقادم يقف بسبب الأعذار والموانع القهرية إلى أن تزول هذه الموانع وبعد زوالها يسرى ما بقى من المدة التي وقفت والمقررة لسقوط الحق في الدعاوى العمومية .

وقد جرى علماء القانون المدني على تطبيق القاعدة اللاتينية المأثورة *Contra non valentem agere non currit prescriptio* وترجمتها لا يسرى التقادم على من كان يستحيل عليه اتخاذ أي إجراء .

وأجمع الفقه المدني والقضاء على أن التقادم لا يسرى ضد الدائن الذي منعه العوائق والأعذار والحوادث القهرية عن اتخاذ الإجراءات القانونية لمنع سقوط الحق في المطالبة بدينه . وقالوا بوقف سير التقادم طوال المدة التي كان يستحيل خلالها على صاحب الحق اتخاذ الإجراءات التي تقطع مدة التقادم سواء كان السبب مانعاً قانونياً أو مانعاً مادياً مثل حالة الغائب أو المفقود أو الأعداء القهرية كحالة الحرب والفرق والمرض والحجر وغير ذلك من الموانع المادية ( انظر مقالنا في وقف التقادم للحوادث القهرية والظروف المعجرة المنشور في مجلة المحاماة سنة ١٨ ص ٣٩٥ وكتاب الدكتور كامل مرسى في التقادم ص ٣٠٩ بند ٣١٤ وما بعده ) .

والبحث الآن ينحصر في هل تنطبق هذه القاعدة على سقوط الحق في الدعاوى الجنائية وهل يقف سير سقوط الدعوى العمومية بالموانع والأعذار القهرية المعجرة .

إن الرأي الذي ساد في الفقه الجنائي يقول بعدم وقف سريان سقوط الدعوى العمومية بسبب الموانع وبعدم محصة تطبيق القاعدة اللاتينية المشار إليها نفاً المتعلقة بالمواد المدنية على الدعاوى الجنائية . وقد حللوا ذلك بأن حكمة تشريع التقادم في المسائل المدنية تختلف عنها في الدعاوى الجنائية . ففي المواد المدنية شرع التقادم على أساس اقتراض أن الدائن أهمل حقه وأغفله وقد عن المطالبة به فيفترض أنه تنازل عنه . ولهذا لا يصبر الدفع بالتقادم في الدعاوى المدنية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام . أما في المسائل الجنائية فان سقوط الحق في الدعوى العمومية بعض المدة يتصل بالنظام العام . ولهذا يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها . ثم أن سقوط الحق في الدعوى العمومية يقوم على أساس يختلف عن المسائل المدنية . وهو الاقتراض أن معنى الزمن يسد على الجريمة ستاراً من النسيان ومن المصلحة العامة عدم إثارة ذكرها مرة

أخرى فضلا عن احتمال ضياع أدلة الجريمة وطمس الحقائق بمضي المدة لهذا لا شأن للعوائق أو الاضرار القهرية أو الموانع التي تمنع المجنى عليه أو النيابة العمومية من السير في الدعوى الجنائية. — ولا أثر لها على سير مدة السقوط. وقال العلامة هب في كتاب شرح قانون العقوبات جزء ٢ ص ٥٥٥ بند ١٣٠٨ في هذا العدد مامعناه :

يجوز أن ينقطع سير المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ولكن لا يصح وقفها مهما كانت الأسباب التي منعت وكيل النيابة من اتخاذ الإجراءات أو استمرار السير فيها فإن المدة التي قعد فيها من اتخاذ هذه الإجراءات لا يمكن انقاصها من المدة المقررة للسقوط. ومن المجمع عليه أن العائق الناشئ عن الحوادث لا يقف سريان السقوط، فلو ظلت الجريمة في طي الكتمان ولو أصاب المتهم الجنون ولو نشبت الحروب أو الاضطرابات التي تجعل السير في الدعوى العمومية مستحيلا، فإن هذا كله لا يمنع من سريان مدة السقوط ويتم السقوط باقضاء المدة المقررة ولو ظل المانع قائما خلالها — ولا يقف سير مدة السقوط حتى للموانع القانونية التي تمنع وكيل النيابة من اتخاذ الإجراءات أو السير فيها، وأن قاعدة ( لا يسرى التقدم على من كان يستحيل عليه اتخاذ الإجراءات ) لا ينطبق على المواد الجنائية لأنها تتعارض مع الأساس الذي يقوم عليه تشريع سقوط الدعوى العمومية.

وقد ضرب هذا المؤلف أمثالا عديدة لذلك مثل التأخير في رفع الحصانة عن عضو مجلس النواب الذي لا يمنع من سقوط الدعوى العمومية إذا لم ترفع الحصانة في بحر المدة المقررة للسقوط، أو عدم صدور الحكم من السلطة المختصة بالفصل في الأحوال الشخصية خلال مدة السقوط في مسائل البنوة أو صحة الزواج أو غير ذلك إذا كانت هذه المسائل ركنا أساسيا من أركان الجريمة أو غير ذلك.

وهذا الرأي قال به العلامة جادو في كتابه شرح قانون العقوبات جزء ٢ ص ٧٣٦ بند ٥٨٠ إذ جاء في هذا المؤلف ما معناه أنه من المجمع عليه أن العائق الذي يمنع وكيل النيابة من السير في الدعوى العمومية لا يمنع سريان مدة سقوطها كأن تكون الجريمة خافية، ويقول هذا المؤلف أيضا أن أساس سقوط الحق في الدعوى المدنية مبني على قعود الدائن عن اتخاذ الاجراءات لحفظ حقوقه فن الطبيعي أن يوقف السقوط إذا استحال عليه اتخاذ هذه الاجراءات ولكن حكمه تشريع السقوط في الدعوى العمومية لا يقوم على افتراض اغفال النيابة العمومية اتخاذ الإجراءات أو على افتراض تنازلها عنها بل على أساس أن الزمن المقرر للسقوط كاف لنسيان الجريمة حتى أنها أصبحت ولا ضرورة لتوقيع العقوبة عنها، ولهذا يجب أن لا يقف سريان سقوط الجريمة مهما كان نوع السبب الذي منع من رفع الدعوى العمومية. وقد أخذ الأستاذ دكي العراقي بهذا الرأي في كتابه تحقيق الجنابات ص ١٧٩ بند ٣٣٧ إذ قال إن هذا الرأي هو الأكثر مطابقة للعقل وقال إنه لا يمنع سقوط الدعوى العمومية أي مانع لأنه يؤخذ من روح القانون أن سقوط الدعوى العمومية يقوم على قرينة نسيان الجريمة بمرور الزمن وأشار هذا المؤلف إلى حكم محكمة النقض المصرية الصادر في أول مايو سنة ١٩٢٣ (مجموعة رسمية رقم ٢٥ ص ١١٣).

الذي جاء فيه أنه إذا وقفت المحكمة الجنائية النظر في الدعوى العمومية إلى أن تفصل المحكمة المدنية في دعوى مدنية خاصة بها ومضى أكثر من ثلاث سنوات على الإيقاف فإن الدعوى العمومية تسقط بمضي المدة .

وقد أخذ الشارع المصري هذا الرأي السلم بصريح العبارة في قانون الإجراءات الجنائية الحديث إذ ورد النص الآتي في المادة ١٥ منه : « لا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأي سبب كان » .

ومضى ثبت ذلك فلا يكون هناك إذن أي تأثير على سريان مدة سقوط الدعوى العمومية ضد المتهم لأن مصلحة الضرائب تراخت بسبب الأهمال المتراكمة عندها عن فحص حساب الممول أو لأن النيابة العمومية لم تبأثر التحقيق معه إلا في يناير سنة ١٩٤٩ بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ الجريمة المستندة إليه .

وإذا اعترض على ذلك بأن مصلحة الضرائب لم تعلم بعدم صحة حساباته أو بكذب إقراره المزعوم إلا بعد الفحص والمراجعة فيرد على هذا الاعتراض بأن هذا يعتبر عائقاً مادياً لا يقف سريان التقادم ، لأن جميع العوائق لا تقف سريان مدة السقوط في إقامة الدعوى العمومية كما سلف الإيضاح فضلاً عن أن هذا العائق لم يكن من الموانع القبرية التي يستحيل معها استنحالة مادية اكتشاف الجريمة فإن الافتراض كان مقديماً إلى المصلحة وكان في وسعها أن تراجع في الوقت المناسب وأن تكتشف عدم صحة البيانات التي تزعمها بغير حق ، في خلال ثلاث سنوات قبل أن تسقط الجريمة بما وقد قعدت عن ذلك فلا يمتنع قومدها عائلاً من سريان مدة السقوط .

والأول أخذ بغير هذا الرأي وظلت مصلحة الضرائب مدة عشر سنوات أو عشرين سنة ولم تراجع فيها حسابات الممول لكان مصير المتهم معلناً في أيديها ، إن شاءت راجعت وإن شابت تركته على كفة الأقدار وفي قلق دائم وتظل الجريمة دائمة باقية عشرات السنوات مع أن الشارع أراد أن يسدل عليها ستاراً من النسيان بعد انقضاء ثلاث سنوات من وقوعها ويكون فعل مصلحة الضرائب مخالفاً لقصد الشارع ولروح التشريع ، بل مخالفاً للنظام العام .

وبمثل القانون أنه لا عبرة بفحص حسابات الممول سواء أجرته مصلحة الضرائب أو لم تجره خلال مدة السقوط لأن عدم اكتشاف الجريمة وعدم علم المصلحة بكذب البيانات الموجهة في الافتراض لا يقدم ولا يؤخر لأن عدم العلم بالجريمة أو عدم اكتشاف أمرها لا يمنع من سريان مدة السقوط المقررة قانوناً .

يضاف إلى ما تقدم أنه طبقاً للنص الوارد في المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بعد مضي خمس سنوات بعد استحقاق الضريبة .

فإذا فرضنا مثلاً أن الضريبة المستحقة في ديسمبر سنة ١٩٤٢ سقطت طبقاً للمادة ٩٧ من القانون المذكور بمضي خمس سنوات ، فهل يستلزم عقلاً أن تقوم مصلحة الضرائب بعد عشر سنوات

مثلا إلى سنة ١٩٥٠ أو بعد عشرين سنة مثلا وتطلب من النيابة العمومية رفع الدعوى العمومية ضد الممول لمعاقبته بالمادة ٨٥ من القانون المذكور لأنه استعمل طرقا احتيالية للإفلات من دفع الضريبة التي سقط الحق في المطالبة بها - إلا يكون هذا تناقضا وتناقرا منطقيا لا يقبله الذوق القانوني .

وقد حكمت محكمة المجمع المستأنفة بمصر في تاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٩ (مجموعة أحكام الضرائب للجرف جزء ٤ ص ٥٢٧) بأنه لا يصح وقف الدعوى العمومية حتى تقدر الضريبة نهائيا أمام الجهات المختصة لأن القاضي الجنائي الذي يملك الفصل في التهمة يملك الفصل في جميع العناصر المكونة للجريمة وقالت أيضا تلك المحكمة وإن ما يكتنف أمر تحديد ولاء الضريبة من صعوبات لا يبرر القضاء بهذا الوقف .

وجاء في الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية التجارية في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩ (ص ٦٣٩ من مجموعة الجرف جزء ٤) أن حق الممول في المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق - بسبب خطئه - يسقط بمعنى سنتين من تاريخ الدفع ولا حجة بتأريخ اكتشاف الخطأ ولو كان واقعا في نوع الضريبة المستحقة والمحكمة في ذلك الحكم لم تأخذ بمبدأ وقف سير سقوط الحق إلى أن يكتشف الخطأ حتى في هذه المسألة التي ليست جنائية .

\*\*\*

### في التعليق على حكم محكمة النقض الأخير الذي أخذ بالرأي المخالف

نقل هنا الأسباب الواردة في حكم محكمة النقض الصادر في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ في قضية الطعن رقم ٤٥٤ سنة ٣١ قضائية والتي تنهض على الرأي القائل بعدم سقوط جرمه المنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من تاريخ تقديم الإقرار بل من يوم اكتشاف الجريمة - قالت محكمتنا العليا ما يأتي :-

د وحيث إن النيابة تقول في طعنها أنه لما كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المظنون و صده بأنه قدم بيانات ظير صحيحة إلى مصاحبة الضرائب فقضى المحكم المظنون فيه بسقوط الحق في إقامة الدعوى بمعنى المدة لأن الجريمة المستندة إلى المتهم وقتية وتم وتنتهى من وقت تقديم البيانات الكاذبة وأن المتهم قدم هذه البيانات في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ولم ترفع الدعوى العمومية عليه إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات من هذا التاريخ ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الواقعة المستندة إلى المتهم هي أنه أخفى مبلغ . . . . . من أرباحه بأن لم يذكر هذا المبلغ في إقراره . أرباحه عن سنة ١٩٤٣ وأنه لما كانت هذه الواقعة هي جريمة مستمرة تبدأ من التاريخ الذي قدم فيه المتهم إقراره بأرباحه دون أن يدون به هذا المبلغ ريثق مستمره ما بين إخفاء هذا المبلغ من الإقرار إلى أن ينكشف أمره . وهو لم ينكشف إلا في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وهو تاريخ محضر ضبط الواقعة ، وكان من هذا التاريخ

فقط تبدأ مدة السقوط فإن الدعوى العمومية لا تكون قد سقطت بمعنى المدة كما قضى بذلك المحكم المظنون فيه .

وحيث إن الواقعة المسندة إلى المتهم كما هي ثابتة بالحكم المظنون فيه هي أنه باعتباره من محول ضريبة الأرباح التجارية والصناعية أخفى مبالغ تسرى عليها الضريبة بأن لم بدون باقرار أرباعه عن سنة ١٩٤٣ مبلغ ٠٠٠ . ولما كان النص المنطبق على هذه الواقعة هو الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي يقول ( ويماقب بالمعقوبة والزيادة المشار إليهما بالفقرة السابقة كل من أستعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون وذلك باخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة ) فإن الجريمة تكون جريمة مستمرة وتبقى كذلك مادام مرتكبها يخفي تلك المبالغ إذ مادام القانون قد جعل إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة جريمة معاقبا عليها فإن هذه الجريمة تتكون من حالة تقوم وتستمر مادام هذا الإخفاء المتعمد قائما ، ويكون الحكم المظنون فيه إذ قضى بسقوط الدعوى العمومية بمعنى ثلاث سنوات من وقت وقوعها على أساس أن الجريمة ( وقتية تم وتنتهى من وقت تقديم البلاغ الكاذب ) مبنيًا على الخطأ في تطبيق القانون ، وتعين من أجل ذلك نقضه ، وإحالة القضية إلى دائرة أخرى للفصل فيها مجددا على هذا الأساس .

• • •

وما هو جدير بالتعليق عليه من هذه الأسباب قول محكمتنا العليا عن الجريمة موضوع هذا المقال إن الجريمة تكون جريمة مستمرة وتبقى كذلك مادام مرتكبها يخفي تلك المبالغ إذ مادام القانون قد جعل إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة جريمة معاقبا عليها فإن هذه الجريمة تتكون من حالة تقوم وتستمر مادام هذا الإخفاء المتعمد قائما .

ونلاحظ أولا أن هذا المبدأ لا يتشظى مع القاعدة التي اضطلعت في قضاء محكمة النقض فيها بتعلق بتعريف الجريمة المستمرة إذ لا يكفي لتكون عناصر هذا النوع من الجرائم أن تتوافر حالة تقوم وتستمر بل لا بد من قيام عنصر آخر وهو كما فالت محكمة النقض حرفيا في الأحكام العديدة التي سردناها آنفا ، العبرة في الاستمرار بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلًا متتابعًا متجددًا ، أي لا بد من ثبوت أن المتهم أتي عملا إيجابيا يؤخذ منه أن إرادته قد تدخلت تدخلًا فعليًا متجددًا في الفعل المعاقب عليه والمثال على ذلك ، من يودع عقدًا مزورًا في دعوى مدنية ويستند إليه في دفاعه ومذكراته التي يقدمها إلى المحكمة إلى أن يصدر الحكم في الدعوى فإن هذا المتهم يرتكب جريمة مستمرة لأن إرادته تدخلت في استمرار الفعل .

وبعكس ذلك من يقدم حوالة بوسنة مزورة إلى مصلحة البريد ويقبض قيمتها ويغنيى ولا يظهر التزوير إلا بعد فوات الميعاد القانوني المقرر لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية فإن جريمته لا تعتبر مستمرة بل وقتية لأن إرادته لم تدخل في استمرار الفعل الجنائي والذي تم ارتكابه بمجرد تقديم الحوالة وقبض قيمتها . وهذا هو الواقع تمامًا في جريمة إخفاء المبالغ

المستحقة عنها الجزية فإن فعل الاخفاء تم ارتكابها بمجرد تقديم الاقرار وحسابات الارباح ولم تدخل ارادة الممول تدخلا فعليا ومتجددا في قيام حالة الاخفاء أو في استمرار هذه الحالة ، ولا يغير من هذا النظر ان الاخفاء أو التغير في الحقيقة للإرباح كان متعمدا . فالتعمد هو عبارة عن القصد لاختفاء هذه الجريمة ولا يصح القول بأن التعمد الجريمة من جريمة وقتية إلى مستمرة .

يضاف إلى ما تقدم ما أومضناه آنفا من الفرق الشاسع في المعنى والحكم بين اخفاء مبالغ الارباح في الاقرار والحسابات الذي هو عبارة عن التغير في الحقيقة ( وهو اخفاء معنوي ) وبين الاخفاء الحسي والمادي كاخفاء الأشياء المسروقة أو اخفاء جثة القتيل وقد شرحنا ذلك شرحا وافيا .

وغير غاف ان الشارع لم يخص هذه الجريمة بنوع خاص من سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بها فلذا نخرجها إذن عن القاعدة العامة المقررة لبده سريان مدة السقوط والتي بمقتضاها يبدأ السقوط من تاريخ ارتكاب الفعل .

### « خلاصة الرأي »

إن هذه الجريمة إنما هي جريمة وقتية يتم ارتكابها بمجرد أن يقدم الممول إلى مصلحة الضرائب الاقرار الذي يتضمن بيان أرباحه السنوية والذي لا يطابق الحقيقة والواقع ويبدأ سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية عن هذه الجريمة بمضي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تقديم هذا الاقرار إلى مصلحة الضرائب ولا تعتبر هذه الجريمة مستمرة إلا إذا ثبت أن الممول ألقى أفعالا أخرى فوق تقديم الاقرار يؤخذ منها أن إرادته قد تدخلت "بدخلا متجددا ومتابعا للوصول إلى استمرار اخفاء الحقيقة" .



## بحث

في

## تفسير المادة ٣٥٥ عقوبات

الحضرة الأستاذ عبد الباقي ذكروري القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية

ثار البحث أخيراً بمناسبة ارتكاب أحد الأمراء قتل خمسين رأساً من الغنم رمية بالرمصاص بدون مقتض — وذلك حتى لا تسرب هذه السلالات الممناعة من الأغنام إلى الدواير الزراعية التي أرادت الانتفاع بها في تحسين النسل .

وسواء صح نسبة هذا الجرم إلى سمو الأمير أم لم يصح فإننا لا نغنى في بحثنا هذا إلا تفسير ما ظن في النص المذكور من غموض وإبهام .

ولتوضيح ذلك نذكر أن المادة ٣٥٥ ع نصف على ما يأتي :

« يعاقب بالحبس مع الشغل كل من قتل عمداً بدون مقتض حيواناً من دواب الركوب أو الجمل أو الحبل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو أضربه ضرراً كبيراً إلخ » .

ومقتضى هذا النص أن الأغنام لا شك داخله تحت ( أى نوع من أنواع المواشى ) — وما لا شك فيه كذلك أن هذه الأغنام أعدت للتنازل أو للذبح والطريقة الشرعية بقصد الأكل — وهذا هو ما قصد إليه المشرع في تعبيره بدون مقتض — حتى يخرج من ذلك القتل العمد — والرأى عندى أن هذه المادة تتناول بالعقاب المالك وغير المالك — ذلك لأن المادة ٣٥٤ ع السابقة عليها نصت على عقاب كل من كسر أو خرب لغيره شيئاً من آلات الزراعة أو ذرائب المواشى إلخ — ومفهوم هذا أن المسادة ٣٥٤ ع تعاقب على تخريب ملك الغير — بينما نص المادة ٣٥٥ ع خلا من كلمة « الغير » — وقد يرد على هذا الرأى برأى أستاذنا جندى عبد الملك المستشار السابق بالنقض أنه لغير م ٣١٣ ع المقابلة للمادة ٣٥٨ ع الحالية التي تنص على ما يأتي : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور إلخ — كل من أتلف كل أو بعض محيط متخذ من أشجار خضراء أو يابسة .

إذا قال أستاذنا الفقيه الكبير شرحاً لهذا النص إنه ولو لم تنص المادة المذكورة على شرط ملكية الغير المحيط المتلف . ولكن من المقرر أنه لا وجود للجريمة المنصوص عليها في هذه المادة متى كان للفاعل حق التصرف في المحيط الذى أتلفه — ذلك لأن المادة ٣٥٨ ع وردت في الكتاب الثالث تحت عنوان « في الجنائيات والجنح التي تحصل لأحد الناس » عما يفيد أن الغرض منها المعاقبة على الاعتداء على محيطات الغير .

ومع احترامنا لرأى أستاذنا الجليل - أرى أن المادة ٣٥٥ ع تعاقب على قتل الحيوان كافة - إذا وقع القتل بدون مقتضى - سواء كان الحيوان مملوكا للفاعل أم لغيره - بدليل أن المشرع لم يذكر في المادة ٣٥٥ ع النص على ملكية الحيوان للغير كما نص في المادة ٣٥٤ ع الخاصة بتخريب آلات الزراعة .

ولاشك أن المشرع أغفل النص على ذلك عمداً . ولم يكن ساهياً عن تقرير ذلك - حتى يمكن أن يتناول النص بالعقاب مثل الحالة التي أشرنا إليها في صدر هذا البحث .

هذا هو مبلغ ما وصل إليه جهدى المقل من تفسير المادة المذكورة فإن أصبحت فيها ونعمت وإن أخطأت فالرأى لخصرات الأساتذة المشتغلين بهذه المادة تدريساً ولعلمهم يدلون برأى بضع الحق في نصابه ؟

العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
المحرر	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٤٠٥	٩٩١	٢٨ مايو ١٩٥١
		نقض . التقرير به بعد الميعاد . لا يجدي في قبوله أن الطاعن كان مفيد الحرية وأن محاميه قدم طلباً في الميعاد لإرسال الأوراق إليه كي يقرر الطعن قبل فوات الميعاد .
٤٠٦	٩٩١	د د د
		سماع الشهود . متى يكون واجباً ؟ استحالة حضور الضاهد لا يمنع من التعويل على شهادته في التحقيقات .
٤٠٧	٩٩١	د د د
		دفاع . تأجيل القضية للحكم مع ضم أوراق . الحكم في الدهوى استناداً إلى هذه الأوراق دون اطلاع المتهم عليها . إخلال بحق الدفاع .
٤٠٨	٩٩٢	د د د
		تموين . تاجر تهمة . تحرير فاتورة ناقصة البيانات التي يتطلبها القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ . لا عقاب عليه .
٤٠٩	٩٩٢	د د د
		شاهد . تعذر إعلانه لعدم الاعتماد إليه . المتهم لم يند اعتماداًه للإرشاد عنه . الاعتماد على أقواله في التحقيقات الأولية . جائز .
٤١٠	٩٩٢	د د د
		استئناف . حكم بالتأييد في معارضة . ميعاد استئنائه يبدأ من يوم صدوره .
٤١١	٩٩٢	د د د
		إجراءات . الأصل في المحاكمة الجنائية أن تكون بناء على ما تجر به المحكمة من تحقيقات بالجلسة . إلغاء المحكمة الاستئنافية حكم البراءة وقضاؤها بالإدانة دون سماع شهود مع عدم سماع المحكمة الابتدائية هي الأخيرة شهوداً . هي في الإجراءات .
٤١٢	٩٩٣	٢٩ مايو ١٩٥١
		رسوم . محكوم عليه . طعن في الحكم من جهة الدعويين الجنائية والمدنية . رفض طعنه وإلزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية . تسوية هذه المصاريف يكون طبقاً للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ .
٤١٣	٩٩٥	د د د
		كحول . نقل مخوز بغير ترخيص . المادة ١٣ من المرسوم الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ . حكمها مقصور على منتجات الصناعة المحلية دون المستوردة من الخارج .

السنة الثالثة والثلاثون	فهرست	العدد السابع	رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢٩ مايو ١٩٥١	٤١٤	٩٩٦		تنظيم . عدم استظهار مائة الأعمال التي قضت المحكمة بتسريحها على نفقة المخالف . قصور .
		» » »	٤١٥	٩٩٧		ضرب أفضى إلى عاهة . ضرب المحنى عليه بمطواة في أذنه . سقوطه على الأرض مباشرة بسبب ذلك واصطدام رأسه بالأرض وإصابته بالشلل بما اقتضى إجراء عملية تربنة . مسؤولية المتهم من هذه النتيجة . في محله .
		» » »	٤١٦	٩٩٨		دفاع . طلب نديب خير لتحقيق دفاع هام . وجوب إجابته أو رفضه بناء على أسباب مبررة .
		» » »	٤١٧	٩٩٨		١ - إجراءات . استدعاء شخص تصادف وجوده بالجلسة وسماحه دون تحميله العین . عدم الاعتراض على ذلك . الاعتراض عليه أمام محكمة التفتيش . لا يجوز .
						٢ - تزوير في أوراق رسمية . رخصة قيادة سيارة ( سواقي صوم ) . التغير في بياناتها لتكوين الرخصة غير مقصورة على سياتزات الركوب ( التاكسي ) . تزوير معاقب عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات .
		٤ يونيو ١٩٥١	٤١٨	٩٩٩		إثبات . شاهد . سلطة القاضي في الاعتماد على أقوال شاهد ولو كان قريباً أو كان هو المحنى عليه نفسه .
		» » »	٤١٩	٩٩٩		تعويض . تبرئة المتهم لانعدام خطأ من جانبه . القضاء عليه بالتعويض تأسيساً على المسؤولية التعاقدية . لا يصح .
		» » »	٤٢٠	١٠٠١		حكم . خلط ورقته من بيان التاريخ الذي صدر فيه . بطلانه . وصف التهمة . سلطة المحكمة في تعديله . حدها .
		» » »	٤٢٢	١٠٠١		محال صومية . مخبر . حيازة جهاز استقبال فيه بدون ترخيص . معاقب عليه .
		» » »	٤٢٣	١٠٠٣		إجراءات . الحكم في القضية بناء على محاضر ضبط الواقعة التي أجراها البوليس فقط . يبطل لإجراءات المحاكمة .
		» » »	٤٢٤	١٠٠٣		إجراءات . واجب المحكمة في استظهار حقيقة الدعوى . ليس عليها أن ترجع في ذلك إلى حكم غيبي صادر فيها .

العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
٤٢٥	١٠٠٣	٤ يونيو ١٩٥١
دفاع . طلب التأجيل لمرض المتهم . ثبوت قيامه . يتعين تأجيل المحاكمة . رفض التأجيل لمجرد تكراره . لا يصح .		
٤٢٦	١٠٠٤	١٤ يونيو ١٩٥١
دعوى مباشرة . قضاء محكمة الجناح بعدم الاختصاص لشبهة الجنائية . إحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات . قضاء هذه المحكمة بعدم جواز نظرها لسبق صدور قرار من النيابة بحفظ الدعوى العمومية . خطأ .		
٤٢٧	١٠٠٤	د د د
وصف التهمة . إضافة واقعة جديدة إلى الواقعة المفروضة بها الدعوى . لا يصح . مثال .		
٤٢٨	١٠٠٥	د د د
١ - إثبات . شاهد . رفض المحكمة سماحه لأنه سوف يقول ما أقولاً معينة . لا يصح . ٢ - إجراءات . الاطلاع على الورقة عمل الدعوى بعد قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم . لا يجوز . ٣ - استئناف . حكم بانتهاء الخصومة على أساس عقد صلح متنازع في صحته . جواز استئنافه .		
٤٢٩	١٠٠٦	د د د
قتل خطأ . رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر . إغفال بيانها . قصور .		
(٢) محكمة القضاء الإداري		
٤٣٠	١٠٠٧	٤ نوفمبر ١٩٥٠
١ - جنسية . تعريفها . قواعدها . تعلقها بالقانون العام . ٢ - جنسية . أثرها في الحقوق العامة والسياسية والخاصة . ٣ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . مسائل الجلسة . ٤ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . قانون المرافعات ومدى تطبيقها له . فيما يتفق مع نظامها . ولاية النيابة العمومية . مقصورة على المحاكم العادية . ٥ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . قانون الجنسية . رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ . المراحل التشريعية له تدل صراحة على اختصاص هذه المحكمة بمسائل الجنسية . ٦ - قبول الدعوى : قرار سابق على قانون إنشاء مجلس الدولة . طلب إلغاءه . عدم قبول القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . عدم سريانه على الماضي بالنسبة إلى طلبات الإلغاء . قانون . عدم		



العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم
<p>١ - أعمال السيادة . تعريفها .</p> <p>٢ - جنسية . تعريفها . من أعمال السيادة . سن تشريع لها . لا يعنى النزول عن السيادة . واجب على المحاكم تطبيقه . القرارات التي تصدر تنفيذاً لهذا التشريع . اندراجها تحت الأعمال العادية للحكومة دون أعمال السيادة . قرار إداري سلبى بالامتناع عن إعطاء شهادة بالجنسية المصرية . دخوله ضمن الأعمال العادية . بعده عن أعمال السيادة .</p> <p>٣ - جنسية . ليس نوعاً من الأهلية . لا تمتد من مسائل الأحوال الشخصية . هي وثيقة الصلة بالقانون العام .</p> <p>٤ - قانون الجنسية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ المراحل التشريعية له . تفصح عن اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر مسائل الجنسية . قبول الدعوى .</p> <p>٥ - قبول الدعوى . قرار إداري سابق على قانون إنشاء مجلس الدولة . التظلم منه ثم رفع الدعوى قبل الفصل في التظلم وبعد العمل بقانون . قبولها .</p> <p>٦ - جنسية . مادة ٣٤ من اتفاقية لوزان . حق الاختيار . تقديمه قبل نفاذها . فضلاً عن عدم قبول الحكومة الأجنبية له وعدم اعتبارها المدهى من رعاياها وكان كل ذلك قبل قانون الجنسية الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٩ . يعتبر طلب الاختيار غير نافذ ولا ينتج أثره .</p> <p>٧ - جنسية . جنائي الأصل . محافظته على الإقامة في مصر من سنة ١٩٠٥ للآن . وعدم اختياره جنسية أجنبية غير الجنسية الألمانية . اعتباره مصري الجنسية . امتناع وزير الداخلية عن إعطائه شهادة بذلك . في غير محله . إلغاؤه .</p>	<p>٢٦ ديسمبر ١٩٥٠</p>	<p>٤٣٤</p>
<p>١ - نقابات المهن . نقابة المهن الهندسية . عدم دخولها في نطاق المؤسسات العامة . تعتبر من أشخاص القانون العام . قراراتها إدارية . الطعن أمام هذه المحكمة في قراراتها . اختصاص .</p> <p>٢ - القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن</p>	<p>١٠١٥٤٣٥</p>	<p>٤٣٥</p>

العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم الصفحة
<p>الهندسية . أضنى عليها ما يجعلها من أشخاص القانون العام . نتيجة ذلك . قراراتها إدارية تختص هذه المحكمة بنظر الطعن فيها بدعوى الإلغاء . ونقض الدفع بعدم الاختصاص .</p> <p>٣ - نقابة المهن الهندسية . وصاية وزير الأشغال وإشرافه عليها . مداه . حقه في الرقابة على أعمالها وتصرفاتها والمساهمة في نشاطها إلى حد يبرر توجيه الدعوى اليه بشأن هذه التصرفات .</p> <p>٤ - نقابة المهن الهندسية . قرار مجلس النقابة يرفض طلبات القيد بسجلاتها ، قبوله للطعن بطريق المعارضة أمام لجنة المعارضات : قرار هذه اللجنة نهائي . يستفاد من ذلك أن قرار مجلس النقابة غير نهائي فلا يقبل الطعن أمام هذه المحكمة وإنما يجوز الطعن في قرار اللجنة النهائي .</p>		
<p>٥ - نقابة المهن الهندسية . المعارضة في قرار مجلس النقابة الصادر بتصحيح قيد اسم المدهي باعتباره مهندساً مساعداً لا مهندساً . موافقة المجلس على طرح هذه المعارضة على اللجنة المختصة بنظر المعارضات . مضي عام ونصف العام دون عقدها . من حق المدهي طلب إلغاء امتناع النقابة عن عقدها .</p>		
<p>تسجيل . عقد القسمة . ليس شرطاً لحساب ملكية المرشح لعنوية لجنة الشياخات وغيرها من المناصب التي يشترط فيها نصاب مالي . حكم هذه المحكمة لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه في موضوع الملكية . عقد القسمة . مقرر وكاشف الملكية . تسجيله . للحجية على الغير فقط .</p>	٢٣ يناير ١٩٥١	٤٣٦ ١٠٢٤
<p>١ - رسم الدفعة . أدائه . مقدماً وفي المواعيد التي عينها القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ .</p>	٣٠ يناير ١٩٥١	٤٣٧ ١٠٢٥
<p>٢ - شيك . خلوه من توقيع الساحب . لا يعتبر أداة وفاة . رسم الدفعة . مكان أدائه . في محل الجهة المنوط بها التحصيل .</p>		
<p>١ - جنسية . من مسائل القانون العام . اختصاص جهات القضاء المختلفة . بنظرها بصفة فرعية . محكمة القضاء الإداري لا تطبق هنا من . نصوص قانون المرافعات إلا ما يتفق مع نظمها</p>	٦ فبراير ١٩٥١	٤٣٨ ١٠٢٦



العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم المحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		وقانونها . النص على تمثيل النيابة . متعطل أمام هذه المحكمة . إقرار قانون الجنسية الجديد لهذا النظر .
		٢ - جنسية مصرية . ثبوتها لأحد الأجراء من قبيل صدور المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . اكتساب الابن لهذه الجنسية . التجنس بجنسية أخرى أو الإلتحاق بجيش أجنبي . لا يسقط الجنسية المصرية إذ لا بد لذلك من مرسوم بإسقاطها .
		٣ - جنسية . إرتداد عن الدين الاسلامي . لا أثر له على الجنسية المصرية . الدين ليس شرطاً من شروطها .
٤٣٩	١٠٢٧	٢٠ فبراير ١٩٥١
		١ - أراضي البناء . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . السلطة القائمة على أحوال التنظيم . لها اهيمنة والاشراف على مشروعات التقسيم لتحقيق أغراض القانون مع عدم الإخلال بأحكام الموانع الأخرى .
		٢ - محلات صومرية . قرار محافظ القاهرة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ . هو لائحة محلية تنفيذاً لقانون قائم بذاته . مراعاة الاعتبارات المحلية المتعلقة بالأمن وراحة الجمهور والرجوع للجبال الإقليمية . قبل إصدارها . مرسوم التقسيم طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لا يكتفى وحده لتعيين الأحياء التي يجوز فيها فتح محال صومرية من النوع الأول .
		٣ - قرار إداري . صدوره صحيحاً . عدم سحبه .
		١ - لجنة مخالفات الترع والجسور . لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي . الطعن في قراراتها . اختصاص .
		٢ - لائحة الترع والجسور . إزالة . لا تعتبر عقوبة جنائية بل هي تعويض مدني عيني . جواز الحكم بها على الورقة حتى بعد سقوط الدعوى العمومية .
		١ - جنابات عسكرية . نوان . قرارات المجالس العسكرية . لا يجوز قوة الشيء المقضي به أمام المحاكم المدنية . ولا عكس .
		٣ - محاكمة عسكرية . حلة اشتراعيها .
		٣ - مجلس عسكري . هو سلطة تأديبية .
٤٤٠	١٠٢٨	٢٠ مارس ١٩٥١
٤٤١	١٠٢٨	٢٢ مارس ١٩٥١

العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٤ - إجراءات تأديبية . ليست محددة أو معينة . اختلافها بحسب الفئة التي تفرض عليها وطبيعة عملها وأهميتها . كون الجزاء التأديبي عائلا في معياره أو مقداره للجزاء الجنائي . ذلك لا يمنع من الاحتفاظ لها باسمها وطايعها .
		٥ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية . كلة الموظفين العموميين . شمولها المدنيين منهم والمسكريين . مؤدى ذلك بالنسبة إلى رجال الجيش . شموله القرارات الصادرة من المجالس العسكرية وما في حكمها .
		٦ - جيش . تحقيق . الضابط المحقق . تعريفه .
		٧ - جيش . محاكمة . نائب الأحكام . ليس جزءاً من هيئة المجلس العسكري . ليس للمتهم أن يعترض عليه . وظيفته .
٤٤٢	١٠٣٠ ٢٧ مارس ١٩٥١	١ - ترخيص . محل مقفل للراحة . وجود ما يبرر الموافقة على المرقع . على الجهة الإدارية أن تعلن الطالب بما تراه من اشتراطات وإجراءات .
		٢ - ترخيص . عدم منحه بحجة تحرير محضر مخالفة للطالب في شأن القوة والآلات . مردود بأن تسليم الرخصة لا يحول دون المحاكمة الجنائية .
٤٤٣	١٠٣١ د د د	محلات عمومية . ترخيص . القول بأنه من إطلاقات الإدارة . لا يمنع من النفي عليه بأنه مشوب بإساءة استعمال السلطة لإلغاء القرار الإداري .
٤٤٤	١٠٣١ ١٠ أبريل ١٩٥١	مدة الخدمة السابقة . مبعدى حكومة السودان . قرار مجلس الوزراء في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ ، ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ . مجال كل منهما . الأول مقصور فيه أن يرضى مدد الخدمة على المعاش والثاني يجعله شاملا للأقدمية وتحديد الراتب .
		٢ - مدة الخدمة السابقة . شرط الحصول على مؤهل دراسي إعفاء مبعدى حكومة السودان من هذا الشرط .

العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٤٥ ١٠٣٣	٢٥ أبريل ١٩٥١	١ - قرار إداري سلبى . عدم اعتماد مدرسة ضمن المدارس العامة في نظام الحماية . اختصاص بطلب التوظيف منه . ٢ - مدارس حرة . إعانتها . ليست منحة بل حق . ٣ - مدارس حرة . تقدير درجتها للإعانة . عدم خضوعه لرقابة المحكمة .
٤٤٦ ١٠٣٣	٨ مايو ١٩٥١	شيك . عدم صرله . اتفاق الساحب مع المصرف على التناضى عن حقه عدم الصرف . صرله إثر ذلك . يعتبر أداء جديداً . رسوم السيارات . مادة ٧ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ . انطباق حكمها بشأن استحقاق الرسم الإضافي هنا .
٤٤٧ ١٠٣٣	١٥ مايو ١٩٥١	١ - جنسية . إبعاد . منازعة بشأنها . اختصاص . لا محل للقول بأنهما من أعمال السيادة مادامت تحكمهما قوانين . ٢ - أجنبي . إبعاده . مناقشات أو أعمال تحضيرية لإحدى المعاهدات . انعكس بها . من حق الدول صاحبات الشأن . لا الأفراد . تنفيذ هذه المحكمة بالنصوص العربية . رسوم الإبعاد في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٨ . انتهاء مفعوله .
٤٤٨ ١٠٣٤	٥ يونيو ١٩٥١	١ - طب الأسنان . رخصة . حق الوزير في إشتاف في ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٥ . ٢ - طب الأسنان . قرار النقابة بطلب الاسم . وجوب صدوره من الهيئة التأديبية .
٤٤٩ ١٠٣٥	٧ يونيو ١٩٥١	١ - قبول الدعوى . منازعة في راتب . قيامها على مخالفة القرار لقاعدة قانونية وعرفاً متبعها . قبول . ٢ - ترقية . ليست حقاً . لا تملك المحكمة القضاء بها . ٣ - قرار إداري بالتخطي . سابق على قانون إنشاء مجلس الدولة . لا تملك المحكمة المساس به . ٤ - طالب بعثة . الدرجة التي يعين فيها بعد عودته .
٤٥٠ ١٠٣٦	١٢ يونيو ١٩٥١	١ - قرار تنظيمي عام . العلن عليه بطريقتين : (١) مباشرة (٢) غير مباشرة .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
٢ - عملية نقل الاشخاص والبضائع بطريق السكة الحديد عمل تجارى بطبيعته . فرض رسم بلدى على عطات السكة الحديد . جوازده . ملزم لمرافق عام . فرض ضرائب أو رسوم عليه . جوازده .			
٣ - رسم بلدى . المجلس البلدى المختص بفرضه . الواقع في دائرته العقار . القول بإزدواج الرسم . لا محل له .			
٤ - فريضة بلدية . حقيقتها رسم وليست ضريبة .			
٥ - ضريبة إضافية على الارباح التجارية والصناعية اصالح المجالس البلدية والقروية . فرضها لا يتعارض مع فرض رسوم بلدية على المحلات التجارية . اجمع بينهما . جوازده .			
١ - أعمال السيادة . تعريفها .	١٩٥١	٢٦	١٠٣٨
٢ - أعمال السيادة . قرار إدارى تنفيذاً لقانون أو لائحة . لا يند حمل سيادة .			
٣ - اختصاص محكمة القضاء الإدارى . صف . تصرفات الإدارة في تعطيلها أو إلغائها أو المعارضة في صدورهما . اختصاص .			
٤ - تطبيق مباشر . التصريح الدستورية . صلاحيتها لذلك .			
٥ - حقوق المصريين العامة وواجباتهم . تقييد الدستور بحرية المشرح بالنسبة إليها .			
٦ - حرية عامة . قيد عليها . لا يكون إلا بنشر .			
٧ - حرية الصحافة مكفولة بالدستور . تنظيمها بقانون .			
٨ - صحف . إلغاؤها بالطريق الإدارى . لا يجوز دستوريا قبل أن يصدر التشريع المنظم لهذا الاجراء .			
٩ - صحف . مصادرتها . عدم وجود تشريع يحوز ذلك :			
١٠ - أعمال السيادة . اختلاطها في بعض التطبيقات مع نظرية أعمال الضرورة . المميز بين النظريتين .			
١١ - ضرورة . شروط قيامها .			
١٢ - أعمال الضرورة . خضوعها لرقابة القضاء في جميع الاحوال .			

العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم المجلد	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٥٢	١٠٤١	٣١ يولييه ١٩٥١
		١ - طلب وقف تنفيذ . نتائج يتعذر تداركها . ٢ - طلب وقف تنفيذ . قول الحكومة بـ زوال صفة الاستعمال . مردود بأنه ليس لها أن تستفيد من تصرفها . ليس لأحد الإفادة من تقصيره أو فعله . ٣ - حق الاجتماع . ليس منحة من الإدارة . هو حق أصيل . لا يقتضى طلباً من صاحب الشأن . ولا يلزم لنشوته قرار إداري . سلطة الإدارة في منع الاجتماع أو رفضه . استثنائية . رقابة المحكمة .
٤٥٣	١٠٤٢	٢٧ نوفمبر ١٩٥١
		١ - دولة . حقها في صيانة كيانات وحماية أفراد شعبها ومجتمعاتها . ٢ - إبعاد أجنبي . ارتكابه جريمة الاقراض بالربا الفاحش . جواز الإبعاد .
٤٥٤	١٠٤٣	٤ ديسمبر ١٩٥١
		١ - رسم بلدي . حقيقته . رسم وليس ضريبة . ٢ - عمل تجاري . عملية نقل الأشخاص أو البضائع بالسكك الحديدية أو بالسيارات . عمل تجاري بطبيعته . فرض رسم بلدي على المحلات التي يباشر فيها القائم بها نشاطه باعتبارها محلات تجارية .
٤٥٥	١٠٤٣	٥ ديسمبر ١٩٥١
		١ - حكم . بطلانه حسب المادة ٣٤٦ من أوضاع . لعدم إيداع مسودته . علته . ٢ - حكم . استفاد المحكمة لسلطتها بصدوره . المحكمة تصحيح الأخطاء المادية وتفسير الغموض والإبهام . أسباب تفويتها أو تكميلها قبل توقيع النسخة الأصلية . جوازها . شرطه . ٣ - حكم . طلب بطلانه لعدم إيداع مسودته . لا يكون بدعوى أصلية . وإنما بالطرق المقررة للطعن في الأحكام . استغلاق هذه الطرق أو عدم قبول الحكم لأي طعن . لا إلغاء . ٤ - حكم . طرق الطعن . محددة . يجب في الشكل متعلق بالإصدار أو التسيب أو التحرير أو البيانات الواجب ذكرها في الحكم أو لا بقاءه على إجراء باطل . لا سيول إلى الطعن بدعوى بطلان أصلية .

العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٥ - حكم . التفرقة بين الباطل والمعدوم . حكم غير مسبب أو لم تكتب أسبابه في المعاد . حكم موجود وإنما معيب بهيب يبطله . الطعن فيه . كيفيته .
٤٥٦	١٠٥١	٢٥ ديسمبر ١٩٥١
		١ - أجنبي . إقامة . رفض مدعا . حجزه أو القبض عليه . شرطه .
		٢ - قبض . غير قانوني . تعويض .
٤٥٧	١٠٥١	٢٦ ديسمبر ١٩٥١
		١ - عقد إداري . عقد مساهمة في مشروع ذي نفع عام . تعريفه . صوره .
		٢ - عقد إداري . عقد المساهمة في مشروع ذي نفع عام . خصائصه . التفرقة بينه وبين الهبة المدنية . منازعة بشأنه . تعتبر منازعة إدارية .
		٣ - عقد إداري . تمييزه من العقد المدني . تغليب المصلحة العامة على الخاصة .
		٤ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . اختصاصها بالفصل في المنازعات الخاصة بحقوق الأشغال العامة وعقود التوريد الإدارية . منازعة بشأن هبة أرض لتقام عليها محكمة ومال . ارتباطها بعقد من عقود الأشغال العامة . اختصاص .
		٥ - عقد إداري . حق الإدارة في تعديل شروطه أو إنهائه . قرارها هنا بمثابة القرار الإداري أو التنظيمي العام . جواز معيه في أي وقت .
		٦ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . عقد إداري عام . مدى الاختصاص . شموله كل ما يتفرع عن المنازعة . عقد التقيد بميعاد الستين يوماً .
		٧ - عقد إداري . عقد المساهمة في مشروع ذي نفع عام . حق الإدارة في التحلل من العقد . لا يعتبر هناك خطأ تعاقدي . حق المتبرع . يتركز في استرداد الهبة وما أنفقه .
٤٥٨	١٠٥٤	٢٤ يناير ١٩٥٢
		١ - شخصية معنوية . ثبوتها لراثة المهندس حملة دبلوم الهندسة التطبيقية العليا .

رقم المحكمة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٥٩	١٠٥٧ ٢٩ يناير ١٩٥٢	٢ - قبول الدعوى . صفة لرافعها . رابطة المهندسين حملة دبلوم الهندسة التطبيقية العليا . طلبها إلغاء قرار ترقية فيما تضمنه من تخطيهم . لا تملكه . ٣ - قواعد الإنصاف . عدم إيجابها نقل ذوى المؤهلات العالية المميزين باليومية قبل صدورهما ، إلى درجات شخصية . طريقة تسوية حالتهم . ٤ - ترقية . أقدمية . اكتسابها بقواعد إنشائية بعد الترقية . لا مجال للقول بالتخطي .
٤٦٠	١٠٥٧ د د د	رخصة . رخصة قيادة . تعديدها . مادة . ٤ من لائحة السيارات ( فقرة ثالثة ) . الجنب الواردة بها على سبيل الحصر . جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . ليست منها . نص قانوني . تفسيره . في مواد العقوبات . لا يجوز التوسع فيه . تعريض عن عدم التجديز .
٤٦١	١٠٥٨ ٥ فبراير ١٩٥٢	١ - مرض عقلي . حجر . مجلس المراقبة . هيئة إدارية . قراراته . الطعن فيها . اختصاص . ٢ - مرض عقلي . وضع المريض تحت الملاحظة . المادة الخامسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ . مجال تطبيقها . ١ - جنسية . تعريفها . قواعدها . من مسائل القانون العام . محاكم مدنية . تعرضها لهذه المسائل كثيراً . ٢ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . مسائل الجنسية . اختصاص . الاستناد إلى المادة ٩٩ من المراسم للقول بعدم الاختصاص . لا يفي . قانون المرافعات . ما يطبق منه أمام هذه المحكمة . ٣ - جنسية . شرط اعتبار الطوائف المقيمة في الفقرات الأربع الأولى من المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ من المصريين . ٤ - جنسية . زوجة عثمانية . ثبوت جنسية أخرى . ينفي إدعاء الزوجية .

العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
٤٦٢	١٠٥٩	٥ فبراير ١٩٥٢
١ - قرار إداري تنظيمي . الطعن عليه . بطريقتين (١) مباشر (٢) غير مباشر . عند التطبيق على الحالات الفردية .		
٢ - أعمال السيادة . تعريفها . إحالة أعمال عمدية على عمدة آخر . لا يعد منها .		
٣ - مصلحة في الدعوى . بالنسبة إلى طلبات الإلغاء . كفاية المساس بمصلحة مادية أو أدبية .		
٤ - مصلحة في الدعوى . إحالة عمدية بلدة إلى عمدة آخر . توافر المصلحة لأهالي البلدة في الطعن .		
٥ - عمدية . إحالة أعمالها على عمدة قرية أخرى حتى استثنائي لوزير الداخلية بعد موافقة لجنة الصياغات . مجرد التنافس على العمدية . لا يبرره .		
٤٦٣	١٠٦٠	د د د
١ - رسم بلدي . صفته . فريضة على السكان .		
٢ - رسم بلدي . عملية نقل الأشخاص والبضائع بطريق السكة الحديد أو بالسيارات العامة . عمل تجساري بطبيعته . فرض الرسم عليها بهذه الصفة .		
٤٦٤	١٠٦١	١٨ فبراير ١٩٥٢
١ - ذوائد التنظيم . أملاك خاصة . حق الشفعة فيها .		
٢ - ذوائد التنظيم . وعد بالبيع فيها . إحادتها إلى خط التنظيم . عدم انفصاق ذلك مع الخط . دفعه قض المنازعات الخاصة . غرضه عن وظيفة البلدية .		
٤٦٥	١٠٦١	٢٠ فبراير ١٩٥٢
١ - ميعاد الستين يوما . بدؤه . من النشر أو الإعلان أو العلم الحقيقي .		
٢ - مصالحة في الدعوى . طعن الاتحاد النسائي في قرار إداري استند في ترك المدعية في التعيين إلى عدم ملازمة تعيينها لأنوثتها . توافر المصلحة .		
٣ - قرار إداري . مناسبة إصداره . ترخص الجهة الإدارية . شرطه .		
٤ - وظائف عامة . قصر بعضها على الرجال دون النساء . يدخل في مناسبة إصدار الأمر الإداري . لا معقب من المحكمة . شرطه .		



العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم المحكمة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٦٦	١٠٦٣	٢٦ فبراير ١٩٥٢
١ -		أحكام الدولة الخاصة، التصرف فيها، تطبيق القواعد المدنية، الإجراءات والأوامر السابقة عليه كوضع شروط البيع، تعتبر قرارات إدارية، الطعن عليها، اختصاص.
٢ -		مياد الستين يوما، نظام، استمرار المكانيات بشأنه، بقاء الميعاد مفتوحا.
٣ -		حرية دينية، إقامة الشعائر الدينية، كفلها الدستور.
١ -		قسم التشريع بمجلس الدولة، اختصاصه مطلق، فيما هذا المراسيم الفردية.
٢ -		قسم التشريع بمجلس الدولة، اختصاصه دون غيره بصياغة التشريعات.
٣ -		قانون مجلس الدولة، المادة ٢٥ منه، كفالة عملية لتنفيذ المادة ٣٧ من الدستور، عدم تعارضها معه.
٤ -		قسم التشريع بمجلس الدولة، عرض اللوائح والقرارات التنفيذية عليه، إجراء جوهري، مخالفة، بطلان.
٥ -		ضرورة، تبررها، مخالفة النص بعرض اللوائح والقرارات على قسم التشريع، رقابة المحكمة.
٦ -		مادة ٣٧ من الدستور، كلمة القوانين التي وودت بها، مقصود بها القوانين بمعناها الحقيقي.
٧ -		أثر رجعي، معناه، قرار إداري، مريانه على عقود أبرمت قبله، تضمنه معنى الأثر الرجعي، عدم جوازها في القرارات الإدارية.
٨ -		بورصة العقود، أخذ رأى لجنة البورصة في تشكيل لجنة الاستئناف، إجراء جوهري، مخالفة، بطلان.
٩ -		مصلحة في الدعوى، تمسك تاجر القطن ببطان تشكيل لجنة الاستئناف، توافر المصلحة.
١ -		مؤسسة عامة، تعريفها، مجال نشاطها، امتداده في العصر الحديث.
٢ -		بورصة مينا البصل، اختصاصاتها.

العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٣ - بورصة مينا البصل . توافر الشخصية المعنوية لها .
		٤ - بورصة مينا البصل . قرارات اللجان والميئات القائمة على إدارة شئونها . قرارات إدارية . اختصاص .
٤٦٩	١٠٩٠	٢٦ فبراير ١٩٥٢
		١ - هوائد المباني . تقدير الأجرة . كفيته .
		٢ - هوائد المباني . أجرة المثل . القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ . التزامه هنا .
		٣ - هوائد المباني . وعاء الضريبة .
		٤ - هوائد المباني . أجرة المثل . إثباتها .
٤٧٠	١٠٩٣	٢٨ فبراير ١٩٥٢
		١ - قرار إداري . أسبابه . رقابة المحكمة .
		٢ - وظيفة القضاء . ما يتطلب فيها وما يجب لها .
		٣ - تفتيش قضائي . مهمته . واجبه .
٤٧١	١٠٩٤	٣ مارس ١٩٥٢
		شواطيء . أكشاك الاستحمام . ترخيص عنها . نزول عنه .
		عدم جواز . تفاخي البلدية عن هذا النزول . لا أثر له .
٤٧٢	١٠٩٤	٤ مارس ١٩٥٢
		عقد توريد . عقد توريد بطاطين . نزاع بشأنه . خصم الحكومة جزءاً من الثمن . اختصاص .
٤٧٣	١٠٩٥	٦ مارس ١٩٥٢
		١ - قرار إداري . قرار إحالة إلى المعاش . غير مسبب .
		افتراض صحته . إثبات العكس لطلب إلغاء القرار على مدعيه .
		لا يشترط ذلك في حالة طلب التعويض عنه .
		٢ - موظف . اختياره مجلس الوزراء . سلطته مطلقة .
		فصل . متى يعد غير لائق ويستحق تعويض عنه .
		٣ - تعويض . عن ضرر مادي . قياسه .
		٤ - تعويض . عن ضرر أدبي . شرطه . ثبوت إساءة استعمال السلطة أو المساس بشخص المضرور .
٤٧٤	١٠٩٦	٥ مارس ١٩٥٠
		١ - تعويض عن فصل . قرار مجلس الوزراء في ٥ مارس سنة ١٩٥٠ بالاعتراف بحق الموظفين الذين فصلوا أو استقالوا لأسباب سياسية أو بسبب تطبيق المرسوم بقانون بإلغاء الاستثناء وقراره في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بترك تقدير التعويض

العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		للمحاکم . رقابة المحكمة لذين القرارين من ناحية انطباقها على الواقع والقانون .
		٢ - إكراه . لا يكون نتيجة لعمل مشروع .
		٣ - مجلس الوزراء . لا يملك تقرير مسؤولية الحكومة على خلاف أحكام القانون .
٤٧٥	١٠٩٧	٦ مارس ١٩٥٢
		١ - استقالة . شرطها . صدورها عن رغبة صحيحة .
		٢ - إكراه . شروط وقوعه . تصرفات غير مشروعة .
		٣ - نقل . متى لا تملك السلطة الإدارية .
٤٧٦	١٠٩٧	١١ مارس ١٩٥٢
		عقوبة . حكم توقف تنفيذها . معنى خمس سنوات على صدوره . أثره . بمثابة رد اعتبار .
٤٧٧	١٠٩٨	١٨ مارس ١٩٥٢
		عناية إدارية . إجراءاتها . صدورها بدافع من إساءة استعمال السلطة . تقع باطلة . عضو البرلمان . رقابته . حدودها .
٤٧٨	١٠٩٨	١٩ مارس ١٩٥٢
		١ - موظف . فصله . الحق اخذول الحكومة بمقتضى المادة ١٤ من الأمر العالى الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ . قيوده . سبب صحيح يبرره .
		٢ - موظف . فصله إدارياً . حتى الحكومة فى عدم ذكر الأسباب . متى لا يصح لها التمسك به .
		٣ - قرار إدارى . شرطه . أن يستند فى الواقع إلى داع ولو خلا من ذكر أسبابه . رقابة المحكمة .
		٤ - تحقيق إدارى . خلوه من كفايات التحقيق القانونى وضماناته . وعلى الأخص سؤال الموظف ومواجهته بما هو منسوب إليه وتمكينه من الدفاع ومناقشته بشهود الإنبات وطلب شهود نقي . تحقيق جنائى . وجود عيوب تشوبه . عدم سلامة النتائج التى انتهى إليها . بطلان القرار .
		٥ - تزوير . شرطه .
٤٧٩	١١٠١	٢٥ مارس ١٩٥٢
		١ - مخالفات الترخ والفسور . الأمر العالى الصادر فى ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ . تفرقه بين نوعين من المخالفات . اختصاص اللجنة . جنائى بحث . لا تختص بالمحكم بالتعويضات .

المجلد	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			٢ - مخالفات الترع والجسور . مخالفة تستحيل فيها إعادة الشيء إلى أصله . العقوبة التي يجوز الحكم بها .
			٣ - محاكمة . مناهلها . إقحام منتهى بغير إجراءات . عدم جوازها .
٤٨٠	١١٠٤	٢٥ مارس ١٩٥٢	١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . قرار من محافظة مصر بضبط شخص وإبعاده . الطعن عليه . يعتبر قراراً إدارياً يخضع لرقابة المحكمة .
			٢ - حرية شخصية . حظر الإقامة في جهة . عدم جوازها إلا في الأحوال المبينة في القانون .
			٣ - متشردون ومشتبه بهم . القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤ . عدم توليه الإدارة حق الإبعاد . تخويله القضاء فقط عند الحكم بالمرافعة تعيين الجهة التي تم فيها .
٤٨١	١١٠٥	٣١ مارس ١٩٥٢	جلسية مصرية . زوجة أجنبية . حق إبصارها ونظم تحديد إقامتها وقبل اكتسابها الجنسية المصرية .
(٢) قضاء المحاكم الكلية المدنية			
٤٨٢	١١٠٦	١ يناير ١٩٥٢	١ - شفعة . عدم وجوب إيداع الشفيع لكل الثمن إذا كان المشتري قد دفع جزءاً منه فقط . الفقرة الثانية من المادة ٩٤٥ مدني تكمل النقص في المادة ٩٤٢ وهي تجبر الشفيع الانتفاع بالآجل الممنوح للمشتري برضاء البائع .
			٢ - شفع . توافرت له شروط الشفعة . الادعاء بأنه يشتري لحساب غيره . لا يسقط حقه قانوناً .
٤٨٣	١١١٢	٢٠ مايو ١٩٥٢	القاعدة الأصلية . أحكام مرضى المازد تقبل الطعن بطريق الدعوى الأصلية . الاستثناء حالة تعرض قاضي البيع لمسألة فرعية وفصله فيها صراحة أو ضمناً . حالة تعلق حق الغير على العين المبيعة .
٤٨٤	١١١٨	٧ أكتوبر ١٩٥٢	عقد تبادل . التفريق بين الالتزامات الأساسية والالتزامات التكميلية . عدم تنفيذ أحد الطرفين لالتزاماً قانونياً . لإجبار الطرف الآخر أن يمتنع عن تنفيذ التزامه .

العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٤٨٥	١١٢١	٩ نوفمبر ١٩٥٢
٤٨٦	١١٢٣	" " "
٤٨٧	١١٢٥	٩ ديسمبر ١٩٥٢
٤٨٨	١١٣٩	١٥ ديسمبر ١٩٥٢
٤٨٩	١١٤٣	" " "

ملخص الأحكام

أعترض على قائمة شروط البيع . المادتان ٧٠٠ و ٧٠٢ من القانون المدنى الجديد . وجوب الوكالة الخاصة فى كل عمل ليس من أعمال الإدارة ويوجه خاص فى البيع والرهن والتبرعات .

١ - حجز تحفظى استحقاقى بموجب عقد متعدد بين البيع والإيجار . عدم احتفاظ البائع بالملكية حتى يستوفى باقى الأقساط لا يعطيه الحق فى توقيع الحجر الاستحقاقى .

٢ - النصوص المنظمة للحجز التحفظى من النظام العام وحالاته . دت على سبيل المحصر فلا يجوز الاتفاق على ما ينافى فيها وللمحكمة تفصى بالبطلان من تلقاء نفسها .

١ - اختصاص محكمة الموضوع بنظر المسائل المستعجلة .

٢ - حق اختصاص المساهمين بالشركة المساهمة .

٣ - هل تعتبر شركة الأمانبوس مشروعاً عاماً لايجوز للقضاء وضع أهوالها تحت الحراسة ؟

٤ - هل يجوز الحكم بوضع مجموع أموال المدين تحت الحراسة ؟

٥ - شروط دعوى الحراسة فى ظل التفنين المدنى الجديد .

١ - ما هو طبيعة الشيك من الناحية القانونية .

٢ - ما هو أثر الأمر الصادر من الساحب إلى المسحوب عليه . الشيك بعدم الدفع .

٣ - ما هو الإجراء الواجب على المسحوب عليه اتخاذه فى هذه الحالة الأخيرة .

١ - دفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى . نص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء . أعمال السيادة . ما هيئتها . مداها .

٢ - حق الحكومة فى إصدار القوانين والأعمال المتصلة بهذا الحق هو من أعمال السيادة . الفرق ما بين الأعمال المتصلة بأعداد القوانين وعمل السلطة التنفيذية فى وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

العدد السابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المعينة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٣ - لائحة البورصة . إجراءات وضعها . عمل إدارى .
		(٤) قضاء المحاكم الجزئية المدنية
٤٩٠	١١٤٩	٤ أبريل ١٩٥١ الدفع بقوة الشيء المحكوم به . وحدة الموضوع تستلزم الاتحاد في المادة التي هي موضوع الطلب . الفرق بين السبب القانوني للدعوى وبين التدليل والتعليل لهذا السبب . ما تحصل به قوة الشيء المحكوم به .
	١١٥٣	ما يطلبه المحامون بحث لحضرة الأستاذ راضب حنا المحامى وكيل النقابة .
	١١٥٧	بحث متى يبدأ سقوط الحق في جريمة استعمال الطرق الاحتياطية للنهرب من الضريبة المستحقة لحضرة الأستاذ زكى خير الأبوتيجي المحامى لدى محكمة النقض ووكيل مجلس الدولة سابقا .
	١١٦٧	بحث في تفسير المادة ٣٥٥ عقوبات لحضرة الأستاذ عبدالباق دكرورى القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية .

# المحكمة

مجلد قضائيه

نشره نقابة المحامين

أبريل  
سنة ١٩٥٣

السنة الثالثة والثلاثون

العدد  
الثامن

إضرب بطرفك حيث شئت من الناس هل تبصر إلا فقيراً يكابد فقراً .  
أو غنياً بدل نعمة الله كفرأ . أو بخيلاً اتخذ البخل بحق الله وفراً .  
أو متمرداً كأن بأذنه عن سمع المواظع وقرأ .  
الإمام علي بن أبي طالب

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان  
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

# بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والأوامر العسكرية الآتية :

عدد	
٤٧	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
٢١	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
٢	حكيم صادرين من قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم)
١	حكم صادر من قضاء محاكم الجنايات
١	حكم صادر من قضاء الأحوال الشخصية
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٤	أحكام صادرة من قضاء الإدارات
٢	حكيم صادرين من القضاء المستعجل

ما يطلبه المحامون بمقتضى حضرة الأستاذ راجب حنا المحامي وكيل النيابة  
بمقتضى مدى تطبيق قواعد الإجراءات الجنائية أمام المجالس العسكرية لحضرة البكباشي نائب  
الأحكام على الشريف .

قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ بمنح رجال خفر السواحل وحرس البحار والمهاجرين من مضباط  
ومضباط صف صفة مأموري الضبط القضائي . ص ١٧ •

قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢  
بشروط الاعفاء من توريد القمح المستولى عليه في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ . ص ١٨ •  
قانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٣ برفع المعاشات التي يقل مقدارها عن خمسمائة مليم إلى هذا  
القدر . ص ١٩ •

قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
بالإصلاح الزراعي . ص ٢١ •

قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٣ بمد العمل بأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٢ والقانون رقم ٨٧  
لسنة ١٩٥٣ . ص ٢٣ •

قانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٣ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن  
نظام موظفي الدولة . ص ٢٤ •



قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٣ بالعفو الشامل عما ارتكب من مخالفات لأحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ . ص ٥٢٥

قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ بشأن موظفي وعمال الدوائر الزراعية المستولى عليها . ص ٥٢٦  
قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية . ص ٥٢٦

قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ . ص ٥٢٨  
قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٣ بتعديل البند (د) من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . ص ٥٣٠

قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار المسال الاجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية . ص ٥٣١

قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم حلبة جمع ونقل النفايات . ص ٥٣٣

قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي . ص ٥٣٩

قانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جريمة القدر . ص ٥٤٢

قانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة حكم إلى المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن السكب غير المشروع . ص ٥٤٥

قانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٣ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب . ص ٥٤٦

قرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣ برفع الاستيلاء على الصودا الكاوية . ص ٥٤٨

قرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٣ بإضافة غاز البوتلين ( بوتاغاز ) إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح . ص ٥٤٨ .

قرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ . ص ٥٤٩

قرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٣ . ص ٥٥٠

قرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ . ص ٥٥٠

قرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٣ بإضافة الاسماك المملحة بجميع أنواعها إلى الجدول الملحق بالمرسوم

بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح . ص ٥٥١  
قرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٣ بإضافة الثلج إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣  
لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح . ص ٥٥٢  
قرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٣ بالاستيلاء على جزء من محصول القمح الذى يخصص فى صيف  
سنة ١٩٥٣ . ص ٥٥٢  
قرار ببيان قواعد وإجراءات تأديب العمال . ص ٥٥٦  
أمر عسكري رقم ٦٤ بتعديل بعض أحكام الأمرين رقم ٥٩ و ٦٢ لسنة ١٩٥٣ بوضع  
الحراسة على بنك حمص وعلى أموال وريثة المرحوم البير حمص . ص ٥٥٨

### لجنة تحرير المجلة

كمال حليم إبراهيم - مسعود المشماوى - نصيف زكى - أحمد الحادى

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

## قضاء المحكمات للنقض الجنائي

( رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي المستشارين ) .

لا يوجب الإجراءات ما دام الطاعن لم يطلب تلاوتها  
وما دامت هي كانت مبروعة على بساط البحث  
وتناولتها النافذة .

### المبدأ القانوني

لا جناح على المحكمة إذا هي أخذت  
بأقوال للشاهد بالتحقيقات دون أقواله  
بالجلسة ، إذ الأمر مرجعه إلى مجرد اطمئنانه  
واقترانها ، كما لا جناح عليها إذا هي اعتمدت  
أقوال اللجن عليه بالتحقيقات دون أن تأمر  
بتلاوتها ما دام الطاعن لم يطلب هذه التلاوة  
وما دامت هذه الأقوال كانت مطروحة على  
بساط البحث عند نظر الدعوى وتناولتها  
النيابة كما تناولها الدفاع بالمناقشة .

( القضية رقم ٣٣١ سنة ٢١ في بابية السابقة ) .

٤٩٢

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

تموين . حكم . تبينه . متهم بأنه لم يثبت في السجل  
الخامس بمصنعه حركة السكر . تمسكه بأن الدفاع التي  
عسكها تنفي من هذا السجل . لإدائه على أساس أن

٤٩٠

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

دفاع . طلب إجراء معانية لها أثرها في الدعوى .  
وجوب إجابته أو الرد عليه بما يفنده .

### المبدأ القانوني

إذا طلب المتهم إلى المحكمة الاستئنافية  
معانية مكان الحادث لتبين ما إذا كان هو  
المخطيء أم أن الخطأ راجع إلى سائق الترام ،  
فلم تأبه لهذا الطلب وأيدت الحكم بالإدانة  
فهذا منها قصور يعيب الحكم ، وقد كان عليها  
أن تجيب هذا الطلب الهام لتعلمه بواقعة لها  
أثرها في الدعوى أو أن ترد عليه بما يفنده  
إن لم تر إجابته .

( القضية رقم ٣٢٩ سنة ٢١ ق ) .

٤٩١

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

إدبات . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات دون  
أقواله بالجلسة . جوازه . عدم تلاوة هذه الأقوال .

هذه الدفاتر غير منتظمة ولا تعطى البيانات المطلوبة .  
مدم بيان وجه المخالفة ، لصور .

### المبدأ القانوني

إذا كان المتهم المقدم للمحاكمة لأنه بصفته صاحب مصنع حلوى لم يثبت في السجل الخاص بحركة السكر المقادير الواردة إليه وما استخدمه منها ، قد تمسك بأن الدفاتر التي يسكبها تعفيه من إمساك هذا السجل فأدانتته المحكمة واكتفت في الرد على دفاعه هذا بقولها إن الدفتريين اللذين قدمهما لا يمكن الأخذ بهما طبقاً للقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ لأنهما لا يعطيان البيانات المنصوص عليها وغير منتظمين — فهذا الحكم يكون قاصراً ، إذ لم تبين المحكمة وجه مخالفة ما هو مدون بهذين الدفتريين للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع المطروحة على المحكمة .

( القضية رقم ٣٣٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة وحضور إحضرة الأستاذ حسن اسماعيل الهضيبي بدلا من حاضرة الأستاذ أحمد حسن المستشار ) .

٤٩٣

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

ضرب أقصى إلى عانة . الاعتقاد في ثبوتها لدى تقرير الطبيب العرص . ذكر هذا التقرير أنه لا يستطيع تقدير مدى العانة . لا يمثل بركن من أركان الجريمة .

### المبدأ القانوني

مادام الطاعن لم يدع في مرافحته أن المجني عليها لم تكن مبصرة من قبل الإصابة

المنسوب إليه إحداثها فيحسب المحكمة أن تذكر الدليل على حصول الإصابة والعامة . وإذا كانت الطبيب الشرعي لم يذكر في تقريره أن المجني عليها لم تكن مبصرة قبل الإصابة بل ذكر أنه لا يستطيع تقدير مدى العانة فهذا لا يمثل بركن من أركان الجريمة .

( القضية رقم ٣٨٩ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) .

٤٩٤

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

إثبات . خير . سلطة المحكمة في الأخذ بما جاء من تقارير الأطباء .

### المبدأ القانوني

المحكمة حرة في أن تأخذ في إدانة المتهم بما تظن إليه من تقارير الأطباء المقدمة في الدعوى وتدع ما لا تظن إليه منها ولا معقب عليها في ذلك .

( القضية رقم ٤٠٧ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) .

٤٩٥

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

قتل خطأ . حكم . تسببه . إثبات وقوع الخطأ من التهم وقيام علاقة السببية بين هذا الخطأ والحادث الذي وقع . يمكن سلامة الحكم .

### المبدأ القانوني

بحسب المحكمة أن تبين أن المتهم الذي أدانته في جريمة القتل الخطأ قد أخطأ وأن علاقة السببية بين خطئه ووقوع الحادث

قائمة وأن تقيم الدليل على ذلك .

المحكم

« حيث إن وجهي العلم بتحصيلان فيما يقوله الطاعن من أنه دفع بأن خطأ المجنى عليها فطع الصلة بين فعل المتهم ونتيجة الحادث ، فعلاقة السببية غير قائمة وأن المحكمة لم ترد على ذلك وأنه دفع بأن الحادث وقع بلا خطأ منه لأن الصدمة جاءت بالمجلة الخلفية ولم يكن هناك وسيلة لتفادي الحادث واستشهد بمعاينة المحقق التي أثبتت أن الآثار التي وجدت تبين أنها بالمجلة الخلفية ولم ترد المحكمة على ذلك أيضا . »  
« وحيث إنه بحسب المحكمة أن تبين أن المتهم قد أخطأ وأن علاقة السببية قائمة وأن تقيم على ذلك الدليل وقد فعل الحكم المطعون فيه ذلك وأثبت أن المتهم أخطأ وأن السيارة صدمت المجنى عليها بجانبها ثم طرحتها تحت عجلاتها حالة كون السيارة مسرعة ودون أي تقصير من المجنى عليها وذلك ينطوي على الرد على دفاع الطاعن . ومن ثم فالطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً » .  
( القضية رقم ٤٣٢ لسنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٤٩٦

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

١ — مهن طبية . لإخطار النيابة العليا للمهن الطبية بما يتهم به أعضاؤها . لا بطلان إذا خولف ذلك الإجراء .  
ب — تفتيش . التفتيش من إجراءات التطبيق . تخويل سلطة التحقيق أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وعرضه وأمتعته .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠

حين أوجب على النيابة لإخطار النيابة العليا للمهن الطبية بما يتهم به أعضاؤها من الجنايات والجنح لم يرتب على مخالفة ذلك بطلاناً .

٢ — التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق فمن حق النيابة العمومية — وقد خولها القانون سلطة التحقيق — أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمتعته . فإذا كان الثابت بالحكم أن وكيل مكتب المخدرات تقدم إلى النيابة بمحضر تحريرات أثبت فيه عليه باتصال المتهم بالمخدرات وتجارتها فانتقل وكيل النيابة بنفسه إلى عيادة المتهم وفي أثناء قيام وكيل النيابة بالتفتيش طلب المتهم أن يتوجه إلى دورة المياه فرأى وكيل النيابة أن يفششه فعثر بمخافطة تفقده على ورتين بكل منهما قطعة من الأفيون اعترف المتهم بإحرازهما وقرر أنه يعاطاه لمواجهة — فهذا التفتيش صحيح .

( القضية رقم ٨٣١ لسنة ٢١ ق رئاسة ومضوية حضرات الأساندة أحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حسني وحسن اسماعيل الحضيبي ومحمد أحمد فهمي واسماعيل مجدي المستشارين ) .

٤٩٧

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

اختلاس أعيان محبوزة . تمام الجريمة بمجرد عدم تقديم الأشياء من م في عهده إلى مندوب البيع بقصد مراقبة التنفيذ .

المبدأ القانوني

إن جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة تتم بمجرد عدم تقديم الأشياء من م في عهده

## المبدأ القانوني

إن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بسماع شهود إلا إذا رأت هي من جانبها ضرورة ذلك .

## الحكم

« حيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه وقد أيد حكم محكمة أول درجة للأسباب التي بنى عليها لم يعن بتحقيق دفاع الطاعن الذي أبداه أمام محكمتي أول وثاني درجة أو الرد عليه بما يفنده ، كما أنه لم يستجب إلى طلبه استدعاء مهندس التنظيم وهذا قصور يعيب الحكم .

« وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن من ذلك . إذ أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بأسباب محكمة أول درجة قد أسس إدانة الطاعن على ما أورده مهندس التنظيم في محضر ضبط الواقعة من أن الطاعن تجارى على بناء الواجهة البحرية من منزله بطول ٥٠ مترأ على شارع المسكة فريدة والغرب منها بطول ٢٠ مترأ بارزا عن خط التنظيم دون الحصول على رخصة ، كما اعتمد على قرار الطاعن بالخالفه حسبما أثبتها الحكم معللا ذلك بأنه فعل مافعل لأنه طلب الرخصة ولم تعط له مع قوات ثلاثة أشهر على تقديم الطلب وأبدى استعداده لإزالة البناء موضوع المخالفة . أما ما يثيره الطاعن من عدم استجابة المحكمة الاستئنافية إلى ما طلبه من سماح شهادة مهندس التنظيم فلا محل له لأن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بسماع شهود إلا إذا رأت هي من جانبها ضرورة ذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم ير ضرورة لسماع الشاهد الذي طلب

للكلف بيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . فإذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم عين حارساً على الأشياء المحجوزة وعلم باليوم المحدد لبيعها ، وبدلاً من أن يتربص بحضور المحضر في ذلك اليوم ليقدمها له تعتمد الغياب في يوم البيع عن عمل الحجر حق لا يجده المحضر ولا يجده من يقدم له الأشياء المحجوزة لبيعها ، فهذا يكفي لسلامة حكمها بالإدانة .

( القضية رقم ٨٣٢ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٤٩٨

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

إثبات ، شامد . مناقشة الدفاع الأتواله في الضعفين . عدم حضور الشاهد الجلسه . التي على المحكمة أن أتواله لم تزل بالجلسه . لا يقبل .

## المبدأ القانوني

مضى كان الدفاع قد ناقش في أثناء مرافعته شهادة شاهد في التحقيق لم يحضر الجلسة فلا يكون للتهم أن ينهى على المحكمة أن هذه الشهادة لم تزل بالجلسه .

( القضية رقم ٨٣٢ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية حضرات الأساندة أحمد فهمي وإبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حمى وحسن إسماعيل المصطفى وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم المستشارين ) .

٤٩٩

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

شهود . محكمة استئنافية . هي غير ملزمة بسماع الشهود .

من صدرت منه لتعرف صفته في تقديمها عن المحكوم عليه ، فهذا الطعن لا يكون مقبولا شكلا (١) .

أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( القضية رقم ٨٣٩ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٥٠

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

نويش . حكم . تجيبه . الحكم ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض . عدم إبداء أسباب لرفض دعوى التعويض . أسباب البراءة تفيد عدم ثبوت الفعل السكون للجريمة . ذلك لا يوجب الحكم .

المبدأ القانوني

مق كانت الأسباب التي أوردتها المحكمة للحكم بالبراءة مفيدة لعدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى في حق المتهم ، فإن هذه الأسباب بذاتها تكون في هذه الحالة أمسياباً للحكم برفض دعوى التعويض ، ولا يعاب على الحكم أنه لم يفرد أسباباً لرفض دعوى التعويض .

( القضية رقم ٨٤٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٥١

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

لغش . تقرير الأسباب . تقرير غفل من التوقيع . عدم قبول الطعن شكلا .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن قد قرر الطعن في الميعاد وكانت الأسباب المقدمة منه خفلا من التوقيع مما لا يمكن معه القول بصدورها منه أو معرفة

( القضية رقم ٨٤١ سنة ٢١ ق برئاسة ومضوية حضرات الأساتذة أحمد نهي إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حسن وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى الشفارين ) .

٥٥٢

٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢

معارضة . تخلف المعارض عن حضور الجلسة لتعطيل السيارة التي استغلها إلى المحكمة . لا يعتبر قوة قاهرة .

المبدأ القانوني

إن تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة بسبب تعطيل السيارة التي استغلها إلى مقر المحكمة لا يصح في القانون اعتباره نتيجة قوة قاهرة . فإذا ما حكمت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن صح حكمها .

( القضية رقم ٨٤٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) وحضور حضرة الأستاذ حسن إسماعيل الهضبي بدلا من حضرة الأستاذ إسماعيل مجدى الشفارين ) .

٥٥٣

٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢

غش البضاعة . تبين المادة الغريبة الضالة . متى يكون لازما ؟ .

المبدأ القانوني

يكفى لتحقيق الغش أن يضاف إلى الشيء

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر بهذه الجلسة في القضية رقم ٨٤٢ سنة ٢١ القضائية .

بالقوة - فإنه يكون سلباً لتوافر أركان هذه الجريمة في حقه .

### المحكمة

و حيث إن محصل العلم هو أن الأفعال التي أثبتت الحكم في حق الطاعن لا تبلغ من الفحش حداً يبخش به عرض المجنى عليها أو يتحقق به الركن المادي لجريمة هناك العرض أو الشروع فيها وأنه فضلاً عن ذلك فقد قصر الحكم في بيان ركن القصد الجنائي لدى الطاعن فلم يشر إلى توافر هذا القصد ولا هو أقام الدليل على توافره .

و حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى في قوله : « لأنه عند ما كانت المجنى عليها تنياً للنوم سمعت طرقات على باب غرفتها فاعتقدت أن زوجها قد عاد من الحفل ورفعت نور المصباح وفتحت الباب ووجدت أن الطارق هو المتهم وأنه دخل الغرفة عقب فتح الباب وأنما لما حاولت طرده وضع يده على فخما واحتضنها بأن ضم صدرها إلى صدره ثم ألقاها على السرير فاستغاثت فركبها المتهم بقدمه في بطنها وخرج من الغرفة » . ولما كان هذا الذي قاله الحكم كافياً لإثبات أركان الجريمة التي دأته بها لأن هناك العرض هو كل فعل يحصل بالحياة يستعمل إلى جسم المجنى عليه وهوراته ويخش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية بخلاف الفعل العمد المخل بالحياة الذي يخش في المرء حياة العين والأذن ليس إلا فهذا فعل فاضح ، وكان ما ذكره الحكم واستند في ثبوته قبل الطاعن إلى الأدلة السائفة التي أوردها هو من قبيل هناك العرض ويتوافر فيه الركن المادي لهذه الجريمة ، وكان هذا الذي أثبتته في حقه يدل بذاته على أنه ارتكب الفعسل وهو عالم بأنه

مادة غريبة وأن يكون من شأن إصافتها إليه أن تحدث به تغييراً يصف من طبيعته أو يفقده بعض خواصه . ولا يهم تعيين المادة الغريبة التي استعملت في الفحش إلا عند ما تكون من المواد المضارة بالصحة التي يستدعي أمرها تغليظ العقاب على الوجه المبين في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . أما عند تطبيق الفقرة الأولى من تلك المادة فلا يلزم .

( القضية رقم ٨٤٤ سنة ٢١ بالهيئة السابعة وحضور حضرة الأستاذ اسماعيل مجدى بدلا من حضرة الأستاذ حسن اسماعيل المظبي السلفار ) .

٥٠٤

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

هناك المرض . قبل فاضح . الفرق بينهما .

### المبدأ القانوني

كل فعل مخل بالحياة يستعمل إلى جسم المجنى عليه وهوراته ويخش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية فهو هناك عرض . أما الفعل العمد المخل بالحياة الذي يخش في المرء حياة العين والأذن ليس إلا فهو فعل فاضح . فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه عندما كانت المجنى عليها تنياً للنوم سمعت طرقات على باب غرفتها فاعتقدت أن الطارق زوجها ففتحت الباب فوجدت المتهم فدخل الغرفة ، ثم لما حاولت طرده وضع يده على فخما واحتضنها بأن ضم صدرها إلى صدره ثم ألقاها على السرير فاستغاثت فركبها بقدمه في بطنها وخرج ، ثم أدانته في جنائية هناك العرض



٥٠٦

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

غش . بيع بضاعة مغشوشة بإضافة بعض الشوائب إليها ( قول ) . العلم بالخبر . هو العلم الواقعي .

المبدأ القانوني

إن جريمة بيع فول مغشوش بإضافة بعض الشوائب إليه لا تقوم إلا بتوافر ركن علم الجاني بالشئ علماً وواقعياً . فإذا كان الحكم قد افترض قيام العلم من التزام المتهم بتوريد الفول من غير أن يقيم الدليل على تحقق هذا العلم في الواقع ولم يحقق دفاع المتهم من أن شخصا آخر غيره هو الذي قام بتوريد هذا الفول دون أن يعلم بحقيقة أمره — فإنه يكون قاصراً متعياً نقضه .

( القضية رقم ٣٣٥ سنة ٢١ في رئاسة ومضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد هنيم وإسماعيل مجدي المستشارين ) .

٥٠٧

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

تفتيش . الدفع ببطانة . بناء الإدانة على أقوال المتهمين بالتعليقات وبالنيابة التي اعترفوا فيها بتورم على المادة المخدرة في مكان معين وتفتيش دفاعهم في هذا الشأن . لا جدوى من الدفع بالبطلان .

المبدأ القانوني

مادامت المحكمة قد استندت في إدانة المتهمين إلى أقوالهم بالتحقيقات وبالنيابة التي اعترفوا فيها بأنهم عثروا على المادة المخدرة بمؤخر حربة القططار الذي كانوا يركبونه

خادش لمرض المجني عليها ، الأمر الذي يتوافر به ركن القصد في هذه الجريمة . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجناية هناك المرض بالقوة ، يكون سليماً ، لم يخطئ . القانون في شيء ، ولم يقصد في بيان أسبابه ، ويكون الظن عليه من هذه الناحية على غير أساس متيناً نقضه موضوعاً .

( القضية رقم ٨٩٤ سنة ٢١ في رئاسة ومضوية حضرات الأساتذة أحمد هنيم إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حسني وحسن إسماعيل القاضي وإبراهيم خليل ومحمد أحمد هنيم المستشارين ) .

٥٠٨

٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

شهود . سماع محكمة الدرجة الأولى شهوداً في غيبة المتهم . على المحكمة الاستئنافية أن تسمحهم ولو لم يطلب للمتهم .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد سمعت شهود الإثبات في غيبة المتهم ، والمحكمة الاستئنافية لم تستجب إلى ما تمسك به بحاميته من طلب سماحه فإن حكمها يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحاكمات الجنائية تقتضي سماع الشهود في مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكناً . وإذن فقد كان على المحكمة الاستئنافية أن تسمح بالشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة في غيبة المتهم سواء أطلب هو سماع هؤلاء الشهود أم لم يطلب .

( القضية رقم ٨٩٩ سنة ٢١ في الحجية السابقة ) .

في كلا العيارين دون أن تلفت نظر الطاعن ليدافع عن نفسه في الواقعة الجديدة التي أدانتها بها دون أن يشملها أمر الإحالة وهي إطلاق العيار الذي أصاب المجنى عليه فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهري يستوجب إبطال الحكم . ولا يؤثر في ذلك ما أشارت إليه المحكمة من أن التهمة المستندة إليه وحدها معاقب عليها بالعقوبة التي أوقعتها عليه متى كان الواضح من حكمها أن إدانتها له بالواقعة الجديدة قد كان لها أثر في استخلاصها لثبوت نية القتل لديه بما قالته من أن هذه النية متوافرة لديه بدليل حمله واستعماله سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته وهو بندقية وتكرار إطلاقه النار منها وهو يصبها إلى المجنى عليه في المرتين مما يؤكد رغبته في القضاء على حياته .

( القضية رقم ٤٤٦ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٥١٠

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

قبض . القبض المباح قانوناً على مرتكب جريمة .  
قبض بمقتضى إبتزاز المال من مرتكب الجريمة . مساقب عليه .

المبدأ القانوني

إذا كان الظاهر من ظروف الدعوى أن المتهمين عندما قبضوا على المجنى عليهما بدعوى أنهما ارتكبا جرائم تعزيرية لم يكن قصدهم من ذلك إلا إبتزاز المال منهما ، فإنه لا يفيد هؤلاء المتهمين قولهم إن ارتكاب المجنى عليهما

وناقضت دفاعهم في هذا الشأن وفندته تفصيلاً سائناً - فلا جدوى لهم مما يثرونه في صدد بطلان القبض والتفتيش الواقع عليهم .

( القضية رقم ٣٣٧ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٥٠٨

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

دفاع . عدم طلب بعد إقفال باب المرافعة . لا يلزم الرد عليه .

المبدأ القانوني

الدفاع ينتهى بإقفال باب المرافعة ، فكل طلب يقدم بعد ذلك لا تلزم المحكمة بإجابه أو بالرد عليه .

( القضية رقم ٣٥٠ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٥٠٩

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

وصف التهمة . متهم بصروع في قتل مع أكثر . استناد النيابة إلى كل منهما أنه أطلق عياراً نارياً . تبرئة أحدهما وإدانة الآخر في العيارين دون تلفت الدفاع . نفس الحكم . لا يؤثر في ذلك قوله إن التهمة المستندة إليه وحدها معاقب عليها بالعقوبة التي أوقعتها عليه متى كانت قد تأثرت في استخلاص نية القتل بالواقعة الجديدة .

المبدأ القانوني

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن وآخر بأنهما شرعا في قتل المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار بأن أطلق عليه الطاعن عياراً نارياً الخ ، وأطلق عليه الآخر عياراً نارياً الخ ، ثم سمحت المحكمة الدعوى وانتهت إلى تبرئة المتهم الآخر وإدانة الطاعن

الى تصرح بها القوانين واللوائح فان ركني جريمة التهديد المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ من قانون العقوبات غير متوافرين فالركن المادي وهو فعل القبض أو الحبس أو الحجز يقتضي الامساك بالشخص من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول ومنعه من الحركة كما يريد . هذا الركن غير متوافر كما هو مستفاد من أقوال المجيء عليهم أنفسهم بمحضر الجلسة كما أن الركن المعنوي وهو القصد الجنائي غير متوافر أيضا كما سبق بيانه من أن القبض حصل لأسباب يبيحها القانون . ( ثالثا ) أخطأ الحكم أيضا إذ دانه بجريمة السرقة باكرهاء مع أن المستفاد من أقوال المجيء عليه عن هذه الجريمة بالجلسة أن إكراهها ما لم يقع - وعلى فرض أن عنفاً وقع فانه لم يكن بقصد ارتكاب السرقة بل كان مستقلا عنها ومنقطع الصلة بها على أن المحكمة لم تذكر في حكمها أن الاعتداء وقع بقصد السرقة وهذا أيضا قصور يعيب الحكم . ( رابعا ) طلب الدفاع عن الطاعن الثاني وهو ضابط بكتبة البوليس ضم دفتر النوتبجية الخاص بكتبة البوليس وحكنا دفتر مواعيد الدخول والانصراف من الكتبة إلا أن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب الذي يفيد منه الطاعن الثاني أصلا كما يفيد منه الطاعن تيمناً إذ لو ثبت للمحكمة صحة هذا الدفاع لانهارت الجريمة قبل الاثتين وفي عدم استجابة المحكمة لهذا الطلب إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .

د وحيث إنه بالنسبة للأوجه الثلاثة الأولى من الطعن فان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى التي دان بها الطاعن سواء عن جريمة القبض أو السرقة بالاكرهاء بما تتوافر فيه العناصر القانونية لعائين الجزئيتين كما هي معرفة به

الجرائم الجنائية يبيع لهم القبض عليهما . ذلك لأنه بفرض وقوع تلك الجرائم منهما فإن القبض المباح قانونا هو الذي يكون الغرض منه إبلاغ الأمر لرجال البوليس وتسليم من ارتكب الجريمة لأحد رجال الضبطية القضائية .

### المحكمة

د وحيث إن الطاعن الثالث أمين عبد الحكيم وإن قرر الطعن إلا أنه لم يقدم أسبابا لطلعه قطعه لا يكون مقبولا شكلا .

د وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين .

د وحيث إن أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول تحصل في القول ( أولا ) بأن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ دانته بجريمة القبض على المجيء عليهم الأربعة الأول بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض حالة التقاذه صفة كاذبة وهي أنه موظف بالقانون وقت إجراء هذا القبض في حين أن القبض على فرض حصوله قد وقع على المجيء عليهم المذكورين لارتكابهم مخالفات لما تقتضيه به أوامر القانون وهذا الظرف يبيع لأي فرد القبض على مرتكب مثل هذه الجريمة طبقا لنص المادة السابعة من قانون تحقيق الجنابات التي تخول لكل فرد في حالة تلبس الجنائي بالجريمة وفي جميع الأحوال المائلة أن يحضر الجنائي أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه . ( ثانيا ) إنه مع اقتراف أن القبض تم بغير وجه حق وفي غير الأحوال

من الثلاث المنسوبة إليه . كما طلب استدعاء مدير كلية البوليس لسماع أقواله عن دقة البيانات الواردة بهذين الدفتين إذا لم تقتنع المحكمة بدقة هذه الدفاتر . وبالرغم من إبداء هذه الطلبات وتحسكه بها فإن المحكمة التفتت عنها بفرض مبرر أو تعليل . وأخيراً يقول الطاعن إنه طعن على عملية الاستعراف التي أجريت على شخصه كما طعن على اعتراف المتهم الثالث عليه بالتحقيقات ذلك الاعتراف الذي عدل عنه أمام المحكمة إلا أن المحكمة اعتمدت على هذين الدليلين دون أن تشير إلى هذا الدفاع وهذا تصور يعيب الحكم .

وحيث إنه لا محل لما يشير الطاعن من ذلك إذ أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجرائم الثلاث التي دانه بها وأورد الأدلة على اشتراكه في تلك الجرائم بطريق التبريض والاتفاق والمساعدة بأن اتحدت إرادة المتهمين الثلاثة وساعد هو الطاعن الأول على ارتكاب إحداها كما حرصه على ارتكاب الجريمتين الآخرين فوقعت الجرائم جميعاً نتيجة لذلك الاتفاق والتبريض وتلك المساعدة . لما كان ذلك وكان ما عليه الدفاع من ضم الدفتين إنما كان للاطلاع على المواثيق المثبتة بهما وكانت المحكمة قد سألت الطاعن عن مبلغ دقة تلك البيانات المنقولة بمحضر تحقيق النيابة عن الدفاتر فأجاب بأن ماثبت من الاعلاخ عليها ظاهر وواضح ولا ينقصه شيء . وكانت المحكمة قد ردت في الحكم على هذا الطلب بقولها :

وقال المتهم الثاني إنه كان في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وأول يناير سنة ١٩٤٩ بكتلية البوليس واستدل على ذلك بما أثبت بدفاتر تلك السكيلة الخاصة بمحضور وانصراف الضباط . وقد

في القانون مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها كما تعرض الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعن المهادر إليه فقال : « ولا يفيدهم القول بأن لببب ووليم ارتكبا جريمة تمويبية مما يبيح القبض عليهما لأنه يفرض وقوع تلك الجريمة فإن القبض المباح قانوناً يكون الفرض منه إبلاغ الأمر لرجال البوليس المختصين وتسليم من ارتكب الجريمة لأحد رجال الضبطية القضائية وظاهر من ظروف الدعوى أن المتهمين عند ما ارتكبا هذه الجريمة ماكانوا يقصدون إبلاغ الأمر أو تسليم الجني عليهما إلى رجال الضبطية القضائية بل كان القصد مما ارتكبوها إبتزاز المال منهما ولم يتم لهم ذلك لسبب خارج عن إرادتهما وهو ضبط الواقعة قبل دفعه إلى المتهم الأول . ولما كان هذا الذي أوردته المحكمة صحيحاً في القانون فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

وحيث إن أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني تحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة الاشتراك في القبض والنصب والشروع في النصب على بعض الجني عليهم في حين أنه لم يتم الدليل المثبت لاشتراكه في الجريمتين اللتين أنكرهما الطاعن . أما الثالثة وهي التي أقر بها فقد دافع بأنه إنما كان يماون بمحسن نية على ضبط الجني عليهم لارتكابهم جرائم تمويبية . كذلك أخل الحكم بحقه في الدفاع إذ طلب في إحدى جلسات المحاكمة ضم دفتر التوبة ودفتر المحضور والانصراف بكتلية البوليس التي يعمل بها مدرسا لكي تدل بالبيانات المثبتة بهما على أنه كان بالكتلية في التاريخ والوقت المقول بأنه اشترك في واقعتين

٥١١

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

اقتراح . المادة ٤٠ من قانون العقوبات . لا مستلزم أن يكون للمعرك علاقة مباشرة مع الفاعل الأصل .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٠ من قانون العقوبات لا توجب لعقاب الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي الجريمة ، بل إن كل ما توجب أن تقع الجريمة بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها أو بناء على اتفائه مع غيره على ارتكابها أيأ كان ذلك الغير ومهما كانت صفته ، إذ الشريك إنما هو في الواقع شريك في الجريمة يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه .

الحكم

« من حيث إن الطاعنين الأول والرابع وإن قررا الطعن في الميعاد إلا أنها لم يقدموا أسبابا لطعنهما ، فطعنهما لا يكون مقبولا شكلا .

« ومن حيث إن الطعن المتقدم من الطاعنين الثاني والثالث قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث إن الطاعن الثاني يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه قد دانه بالاشتراك وآخرين بالتحريض والاتفاق مع موظفين عوميين حسنى النية في تزوير محرد رسمى في حين أن الفعل المنسوب إليه مع افتراض التسليم به لا يبلغ حد الاشتراك المعاقب عليه . في القانون لا بالتحريض ولا بالاتفاق ذلك لأنه

تبين من الاطلاع على دفتر أحوال السلكية أن المتهم سلم التوتيجية والدفتر الساعة التاسعة صباحا من يوم أول يناير سنة ١٩٤٩ إلى زميله الملازم عبد الحى أبو على . وأنه في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ سلم الدفتر والتوتيجية الساعة الثامنة والثلاث صباحا إلى زميله الملازم رؤوف أبو السعود وثابت بدفتر الحضور أنه انصرف من السلكية الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا يوم أول يناير سنة ١٩٤٩ ومؤشر بأنه انصرف للراحة يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ في صباح ذلك اليوم وطلب ضم هذه الدفاتر لاطلاع المحكمة عليها . وبما أن هذه الدفاتر كما هو واضح من الاطلاع السابق لا تفيد أن المتهم كان بالسلكية في وقت وقوع حادث الخواجه جورجى على استاسيو التي وقعت حوالى الساعة التاسعة صباحا ولا في وقت وقوع حادث نبويه حسن على فضلا عن أن ما أثبت في هذه الدفاتر لا يقطع بوجود المتهم بالسلكية بين أوقات تسليمه التوتيجية والانصراف ولا ترى المحكمة خلا لضم هذه الدفاتر كما سلف ، وكان الطاعن من ناحية أخرى لم يقدم من جانبه بإعلان الشاهد المشار اليه طبقا لما يقضى به القانون — فإن ما يثيره من ذلك كله لا يكون له محل وباتالى لا محل لما أثاره الطاعن الآخر في هذا الشأن . أما أوجه الدفاع الموضوعية التي أشار إليها في طعنه بشأن عملية العرض واعتراف متهم عليه قهرا من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردأ صريحا ما دام الحكم قد بين أدلة الثبوت التي أخذت بها المحكمة مما يفيد إطرأها لذلك الدفاع .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويعتبر رفعه موضوعا ،

( القضية رقم ٤٨٤ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

للمتهم الثالث فإن التهمة ثابتة قبله من أقوال المتهم الرابع محمد رياض بأن هذا المتهم بعد أن صرف أن له سابقة هو الذي أفهمه بأنه يمكنه استخراج شهادة له غالية من السوابق وأنه أحضر إليه المتهم الثاني محمد حسن السيد وأنهم طلبوا منه نظير ذلك عشرين جنيها انتهت إلى عشرة وأن هذا المتهم حضر إليه يوم تسليم الشهادة مع المتهمين الأول والثاني وحضر دفع النقود إلى المتهم الثاني محمد حسن السيد ، وقد تأيدت أقوال المتهم الرابع بأقوال المتهم الثالث نفسه . إذ قرر تأييدا لأقوال المتهم الرابع بأن محمد حسن السيد هو الذي أفهم المتهم الرابع أنه يستطيع استخراج شهادة خيالية له وأنه هو ( أى المتهم الثالث ) وافق على أن يكون دفع المبلغ بعد استخراج الشهادة وأن محمد حسن السيد أحضر إليه الإيصالات الدال على دفع الرسم ثم أحضر إليه ثلاثة إيصالات أخرى ثم حضر دفع المبلغ من أخ المتهم الرابع إلى المتهم الثاني وهي تصرفات تقطع جميعها في أنه كان لهذا المتهم دور مهم ومصلحة عامة في الدور الذي لعبه المتهم الثاني وتنفى أنه كان بعيدا عن هذه العملية لأنه لو كان بعيدا لمسا اشترك في شيء من هذا بل الواقع أنه كان صاحب الدور الرئيسي في هذه العملية إذ أنه كان يعرف الطريق الذي يسلكه المتهم الثاني في الحصول على الشهادات المزورة وأنه كان يساعده على ذلك بأن يحضر له أصحاب الحاجات ويتوسط بينهما ويساعدهما على نهر هذه العملية يؤيد هذا ما أنبته الضابط محمد عن الدين عبد المنعم أفندي أنه لما عرض عليه استخراج شهادة بيضاء لصديق له - له سوابق - عرفه أنه يمكن ذلك كما أمكنه استخراج شهادة وهو ما يؤكد أنه لم يكن بعيدا عن العملية كما يدعى.

في واقعة الدعوى المطروحة لم تتحدنية الشركاء على ارتكاب الفعل المتفق عليه والمعرض على ارتكابه هذا إلى اعتياد المحكم في قضائه على اعترافات باقي المتهمين قبل الطاعن دون أن تكون هذه الاعترافات مؤيدة بما يمزجها وعلى الرغم مما شابها من تخاذل واضطراب . ويعتبر الطاعن أنه تمسك بهذا الدفاع الأخير أمام المحكمة كما تمسك بطلب ملف خدمته ولكن المحكمة أهملت هذا الدفاع ولم ترد عليه .

د وحيث إن الطاعن الثالث يبنى طعنه بدوره على القول بأن مساهمته في الواقعة قد انحصرت على تقديمه المتهم الرابع إلى المتهم الثاني فقام هذا الأخير بتحريض المتهم الأول وبالاتفاق معه على أن يتقدم هذا المتهم الأول إلى الموظف المختص بطلب الشهادة متحلا شخصية المتهم الرابع ، وقد بدأت الجريمة في هذه المرحلة الأخير التي لم يكن للطاعن دخل فيها ومن ثم فإن نشاطه لم يكن إيجابيا في الجريمة ولا يكون من قبيل الاشتراك المعاقب عليه في القانون ، ويؤيد الطاعن أن الحكم جاء قاصرا عن استظهار نية الطاعن في الاشتراك في عملية التزوير ذلك أنه يفرض التسليم بأن الطاعن كان يعلم بأن المتهم الثاني كان سيسلك طريقا غير مشروع في استخراج شهادة غالية من السوابق للمتهم الرابع فإنه لا يبين من الواقعة أن طريق المتهم الثاني إلى ذلك كان التزوير بالذات ولم يكن طريق الوساطة أو الرشوة .

د وحيث إن الحكم المعلوم فيه . إذ دان الطاعنين الثاني والثالث د بالاشتراك بطريق التحريض والاتفاق مع المتهم الأول في الاشتراك بطريق المساعدة مع موظفين عوميين حسيقية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي ، قد استندت في ذلك القول د وحيث بالنسبة

وحيث إنه عن المتهم الثاني فإن التهمة ثابتة قبله من أقوال محمد رياض بأن هذا المتهم هو الذى أفهمه أنه يستطيع استخراج شهادة يعضاء رغم علمه منه بأن له سابقة وأنه اتفق معه على أن يأخذ عشرة جنينيات نظير هذا العمل وأنه أخذه إلى إدارة تحقيق الشخصية وحصل منه على صورتين تركهما له وللمتهم الأول وانصرف وأنه أحضرهما بعد ذلك وكان يرافقه وقتئذ المتهمان الأول والثالث وحصل منه على العشرة جنينيات ، وقد تأيدت أقوال المتهم الرابع قبل المتهم الثاني المذكور باعتراف المتهم الأول بأن المتهم الثاني المذكور هو الذى أخذه لإدارة تحقيق الشخصية وأفهمه أنه يريد أن يستخرج شهادة باسم محمد رياض وأنه دفع الرسوم اللازمة لذلك وأفهمه أن يتسمى باسم محمد رياض أمام محرر الاستشارة وحامل البصمة فنقدم لها بهذا الاسم استجابة لرغبته ، وتم تحرير الشهادة بناء على هذه الإجراءات وأنه حضر معه بعد ذلك وقت استلامه لمبلغ الأجر وتأيدت أقوال المتهم الرابع بأقوال المتهم الثالث بأن المتهم الثاني المذكور هو الذى عرض على المتهم الرابع استخراج الشهادة يعضاء رغم علمه بأنه له سابقة وأنه هو الذى أحضر الشهادة خالية من السوابق بعد ذلك عليها صورة محمد رياض وأنه هو الذى حصل على مبلغ الأجر ولذلك فإنتكار المتهم الثاني لا يفيد لأنه إن طعن على المتهم الأول بأنه يتعامل عليه لأنه رفض أن يوجهه من أخوته فإنه لم يتقدم بطلن ما على أقوال المتهمين الثالث والرابع ، . ولما كان يبين من ذلك أن اشتراك كلا الطاعنين فى الجريمة قد تكون من أعمال إجرامية ، وأن المحكمة قد استخلصت إقناعاً نية الطاعنين على ارتكاب الفعل المتفق عليه كما استخلصت

٥١٢

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

١ - إمرادات . سماع محكمة الدرجة الأولى  
شاهدا . عدم طلب المتهم سماع شهود آخرين . نفيه  
على المحكمة أنها لم تسمع أولئك الشهود ، لا يقبل .

( القضية رقم ٥٠٧ سنة ٢١ بالهيئة السابقة )

### المبدأ القانوني

مضى كان الثابت من الحكم أن المتهم أنى من يده قطعة الخشيش من قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهيم بالقبض عليه ، وأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد التقاط الضابط لقطعة الخشيش التى ألقاها المتهم ، فإن القبض والتفتيش يكونان قد وقعوا صحيحين ، وذلك لأن المتهم هو الذى أوجد حالة التلبس بعمله وطواعية منه .

( القضية رقم ٨٤٧ سنة ٢١ فى بالهيئة السابقة ) .

٥١٤

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

فاحل . سرقة بطريق الإكراه . مساهمة كل منهم فى تنفيذ الجريمة مع عمله بسل زملاته . كل منهم فاحل أصل .

### المبدأ القانوني

مضى كان الثابت من الحكم أن المتهمين بالسرقة بطريق الإكراه قد ساهموا فى تنفيذ الجريمة عن طريق توزيعها عليهم فاختلس واحد منهم النقود وتسلبها آخر منه وساهموا جميعا فى تعطيل مقاومة الجنى عليه ، فإنهم يكونون فى القانون مسئولين جميعا باعتبارهم فاعلين فى واقعة السرقة على أساس أنها تكونت من أكثر من عمل واحد وأن كلا منهم مع عمله بعمل زملاته قد قام بعمل من هذه الأعمال بقصد تحقيق الغرض المشترك .

( القضية رقم ٨٥٠ سنة ٢١ فى بالهيئة السابقة ) .

ب — وصف التهمة . تعديله أمام محكمة الدرجة الأولى . تراعى التهمة على أساس الوصف الجديد أمام درجتي التقاضى . فيه على الحكم هذا التعديل . لا يصح .

ج — جريمة . توافر أركانها . صالح . لا تأثير له فى قيامها .

### المبادئ القانونية

١ — مادامت محكمة الدرجة الأولى قد سمعت الجنى عليها كشاهد ولم يطلب المتهم سماع شهود آخرين أو تلاوة أقوالهم ، فلا يقبل منه أن يطعن على المحكمة الاستئنافية لتأييدها الحكم الابتدائى لأسبابه ، إذ المحكمة الاستئنافية إنما تحكم فى الدعوى على مقتضى الأوراق دون حاجة إلى تحقيق إلا ما تراه هى لازماً .

٢ — مادامت النيابة قد طلبت تعديل وصف التهمة أمام محكمة أول درجة فى مواجهة المتهم وتراجع هو أمام درجتي التقاضى على أساس الوصف الجديد ، فلا يقبل من المتهم أن ينعى على المحكمة الاستئنافية أنها أخذته بمقتضى الوصف الجديد .

٣ — مادامت أركان الجريمة قد توافرت فلا تأثير فى قيامها لصالح بين المتهم والجنى عليه .

( القضية رقم ٨٤٦ سنة ٢١ فى بالهيئة السابقة ) .

٥١٣

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

تلبس . إلغاء التهمة قطعة من الخشيش قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهيم بالقبض عليه . قبض وتفتيش صحيحان .



الفصل في الجنايات التي يرتكبها الأحداث  
بدليل وجوب تقديمها لقاضي الإحالة توطئة  
لإحالتها الى محكمة الجنايات إلا إذا رأى هو  
إحالتها على محكمة الجنيح .

( القضية رقم ٨٥٢ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

٥١٦

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

معارضة . تحلف المعارض عن حضور الجلسة لسبب  
خارج عن إرادته . لا يصح الحكم بأعذارها كأنها  
لم تكن .

المبدأ القانوني

إذا كان المعارض قد استحاله عليه لسبب  
خارج عن إرادته حضور جلسة المعارضة  
لكونه ملحقاً بالجيش وبسبب فرض  
إجراءات الحجر الصحي على مركز التدريب  
الذي كان به — فإن الحكم باعتبار معارضته  
كأنها لم تكن يكون غير صحيح

( القضية رقم ٨٥٥ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

٥١٧

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

١ — إثبات . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها .  
الأخذ بأقوال الشاهد بعضها دون بعض . الرد على كل  
ما يثيره الدفاع . لا يلزم .

ب — ضمان . بموت اتحاد إرادتي المتهمين على  
الاعتداء على الجاني عليه . كل منهما مسؤول عن تعويض  
ما أصابه بصرف النظر عن جسامته ما وقع من كل .

المبادئ القانونية

١ — محكمة الموضوع خرة في تكوين  
عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى ،

٥١٥

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

اختصاص . متهم لم يتجاوز الخامسة عشرة من  
عمره . قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بحاكمته  
بفردته . خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة الجنايات قد أسست  
قضاءها بعدم الاختصاص على أن المتهم لم  
يتجاوز الخامسة عشرة من عمره وقدم للحاكمية  
بفردته ولم يشترك معه فيها غيره فإنها تكون  
قد أخطأت ، إذ فضلاً عن أن المادة ٢٤٢ من  
قانون تحقيق الجنايات التي كانت تجعل  
الاختصاص في مثل هذه الحالة لمحكمة الجنيح  
قد ألغيت بالمادة ٥٦ من القانون رقم ٤  
الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ بتشكيل  
حاكم الجنايات فصار الجنايات التي يرتكبها  
الأحداث من اختصاص تلك المحاكم ولو لم  
يكن معهم في المحاكمة من تزيد عمره على خمس  
عشرة سنة بصفة فاعل أصلي أو شريك —

فضلاً عن ذلك فإن القانون الصادر في ١٩  
أكتوبر سنة ١٩٢٥ قد نص في مادته الأولى  
على أن لقاضي الإحالة بدلا من تقديم متهم  
الى محكمة الجنايات أن يصدر أمراً بإحالة  
الدعوى على القاضي الجزئي المختص إذا رأى  
أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بعذر صغر  
السن المنصوص عليه في المادة ٦٠ من قانون  
العقوبات . وهذا يفيد أن القانون لا يرى  
للعقوبة المخففة بسبب السن أي تأثير في  
الاختصاص بل أبقى لمحكمة الجنايات حق

في نطاق عقوبة جريمة القتل والشروع فيه  
التي أدین فيها المتهم فلا جدوى له من المجادلة  
فيا إذا كان ما وقع منه من أعمال في سبيل  
السرقه يعد شروعا في ارتكاب جريمة السرقه  
أو لا يعد .

( القضية رقم ٩٠٦ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية  
حضرات الأساندة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد  
فهمى ابراهيم واحد حسى و ابراهيم خليل ومحمد احمد  
فهمى المستشارين ) .

٥١٩

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١

إثبات . شاهد لم يسمع بالجلسة لوفاته . الاعتماد على  
أقواله في التحقيقات ضمن ما اعتمدت عليه المحكمة .  
ما أورده الحكم من هذه الأقوال لا يتفق مع الوارد  
عنها بالتحقيقات . بطلان . الأدلة في المواد الجنائية  
متسائدة .

### المبدأ القانوني

إذا اعتمدت المحكمة في إدانة المتهم  
— ضمن ما اعتمدت عليه — على أقوال  
شاهد في التحقيقات لم يسمع أمامها لوفاته ،  
وكانت أقواله كإحدى واردة بالتحقيقات لا تتفق  
وما أورده الحكم عنها — كان الحكم باطلا .  
فإن الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يشهد  
بعضها بعضا ، والمحكمة تكون عقيدتها منها  
مجتمعة . وليس من المستطاع مع مجاء بالحكم  
في صدد هذه الشهادة الوقوف على مبلغ الأثر  
الذى كان لها في الرأى الذى انتهت إليه  
المحكمة .

( القضية رقم ٢٩١ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية  
حضرات الأساندة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد  
حسى و ابراهيم خليل ومحمد احمد فهمى و اسماعيل مجدى  
للاستشارين ) .

ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تضمنت إليه  
من قول الشاهد وتمهل ماعده ، وهى ليست  
ملزمة أن تتعقب الدفاع في كل شبهة يثيرها  
أو استنتاج يستنتجه فتد عليه .

٣ — إذا كانت المحكمة قد نفت عن  
المتهمين سبق الإصرار ومع ذلك أثبتت  
أنهما قد اعتديا معا بالضرب على المجنى عليه  
بما يفيد اتحاد إرادتهما على الاعتداء عليه  
بحرف النظر عن جسامته ما وقع من كل  
منهما ، فهذا يستوجب مساعدة كل منهما عن  
تعويض الضرر الذى نشأ عن فعله وعن فعل  
زميله .

( القضية رقم ٨٠٩ سنة ٢١ في بالية السابعة ) .

٥١٨

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

١ — دفاع شرعى . عدم تمسك التهم به . ما ثبت  
بالحكم يدل على انشائه . للناقصة في ذلك لدى محكمة  
النقض . لا اصح .  
ب — نفس . طعن غير منتج . مثال .

### المبادئ القانونية

١ — مادام المتهم لم يتمسك أمام المحكمة  
بقيام حالة الدفاع الشرعى ، والحكم ذاته ليس  
فيه ما يدل على قيام هذه الحالة لديه ، بل كان  
ما أورده الحكم من اتفاق المتهمين على السرقه  
وذهابهم مسلحين لهذا الغرض وحصول  
الجدات عند ذلك دالا على نفي قيام هذه الحالة  
— فلا يكون ثمة وجه لإثارة الكلام في ذلك  
أمام محكمة النقض .

٢ — مادامت العقوبة المقررة بها تدخل

نفسه - فإن الحكم يكون قاصراً ، إذ أن ما نفي به قيام حالة الدفاع الشرعي عن والده المتهم ليس فيه ما ينفي حكماً قيام هذه الحالة بالنسبة إليه .

( القضية رقم ٣٦٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٢٢

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١

حكم . تسييه . ذكر الأدلة التي استخلص منها الحكم ثبوت التهمة في حق الطاعن وحده . الجدل في ذلك . موضوعي ،

المبدأ القانوني

إذا بين الحكم واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوت التهمة ( عامة مستديمة ) في حق الطاعن وحده دون المتهم الآخر ، كما تعرض لدفاع الطاعن من أن التهمة شائعة بينه وبين المتهم الآخر ، ففسده لاعتبارات سائفة وكانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم - فلا يصح الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

( القضية رقم ٤٤٧ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٢٣

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١

اختلاس أعيان محجوزة إدارياً . استصدار وزارة الأوقاف أمراً من المديرية بتوقيع الحجز . توقيعه من لديه المديرية . حضور مندوب الوزارة عملية البيع . لا عاقبة في ذلك للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ والمرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ .

٥٢٠

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١

حكم . تسييه . اعتماد الحكم على شهادة شاهد وعلى تقرير الصفة التشريعية مما في حين أنهما متناقضان دون تفسير لهذا التناقض . قصور .

المبدأ القانوني

إذا اعتمد الحكم على شهادة شاهد الرؤية الوحيد على الواقعة وعلى تقرير الصفة التشريعية معاً ، وكان الشاهد قد قرر أن العيارين أطلقا على الجني عليه من الخلف ، في حين أن التقرير أثبت أن أحد العيارين أطلق من الأمام ، وذلك دون أن يغسر هذا التناقض بما يرفعه ويسوغ في العقل الاستناد إلى هذين الدليلين - كان هذا الحكم قاصراً ، إذ كان من المحتمل أن المحكمة قد تنتهي إلى غير الرأي الذي انتهت إليه لو أنها كانت قد انتهت إلى هذا التناقض .

( القضية رقم ٣٦٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٢١

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١

حكم . تسييه . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . الرد على هذا الدفاع باعتباره مقصوراً على التمسك بالدفاع عن والده المتهم . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، وكان الحكم حين تعرض لهذا الدفاع فنده باعتباره مقصوراً على التمسك بالدفاع عن والده المتهم ولم يتعرض لنفي قيام حالة الدفاع الشرعي عن

## المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ قد أجاز لوزارة الأوقاف أن تطلب توقيع الحجر طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ على أن يكون لها أن تنتدب من تشاء للحضور أثناء الحجر والبيع ، وقد بين المرسوم بقانون المشار إليه هذه الإجراءات في المادتين ٢ و ٣ . وطبقاً لما ورد بهاتين المادتين فإنه متى كانت هذه الوزارة قد استصدرت أمراً كتابياً من المديرية بتوقيع الحجر الإداري وكان الحجر قد وقع من نديته المديرية لذلك ، كما أن هذا المندوب هو الذي قام بإجراء البيع في اليوم المحدد له ولم ترد وزارة الأوقاف على أن ندبت من جانبها من يحضر البيع طبقاً لما خوله القانون لها - فإن هذه الإجراءات تكون قد تمت وفقاً للقانون .

## الحكم

د حيث إن محصل الطعن أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ بني قضاءه بإدانة الطاعن بالاختلاس على أنه لم يقدم الأشياء المحجوزة لمندوب وزارة الأوقاف ، في حين أن هذا المندوب لا صفة له بمقتضى القانون في مباشرة بيع الأشياء المحجوزة . وبغض الطاعن أن الحكم قد دانه على أساس أنه جنى القطن وتصرف في جانب كبير منه بحيث صار الباقي لا يفي بالمطلوب ، مع أن الطاعن قد سدد جانباً كبيراً من المطلوب منه ، وبقي من القطن في مكان الحجر ٩٢ قنطاراً دفع الطاعن ثمنها لمندوب الأوقاف وصرح له بنقلها .

د ومن حيث إن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٢٣ قد أجاز لوزارة الأوقاف أن تطلب توقيع الحجر طبقاً للإجراءات المنصوص عنها في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ على أن يكون لها أن تنتدب من تشاء للحضور أثناء الحجر والبيع . وقد بين المرسوم المشار إليه هذه الإجراءات في المادتين ٢ و ٣ بأن الحجر يوقع بأمر كتابي يصدر من المدير أو المحافظ ، ويقوم بتوقيعه مندوب من المديرية أو المحافظة ، ويحدد في محضر الحجر يوم البيع والمكان الذي يجري فيه .

د ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما توافر فيه أركان الجريمة التي دان بها الطاعن ومنها القصد الجنائي فقال : « إن وزارة الأوقاف طلبت من المديرية بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٩ الإذن بتوقيع الحجر الإداري ، واتدب من يوقعه ، فأذنت المديرية بذلك كتابة على نفس الطلب وندبت لتوقيع الحجر شيخ البلد عبد الطيف علي محمد ، فقام بتوقيعه بتاريخ ٢٥/٨/١٩٤٩ على محصل القطن القائم في ٢٥ فدانا ، وفاء للأجرة المطلوبة

وقدرها ٤٣٦ ج و ٥٢٧ م وحدد للبيع يوم ٢٠ أكتوبر بسوق الناحية وفي اليوم المحدد للبيع توجه مندوب الحجر ، وبصحبه عبد العزيز عبد الرزاق أفندي مندوباً عن وزارة الأوقاف فوجد المئتم - الطاعن - قد جنى القطن وتصرف فيه ، عدا ٩٢ قنطاراً صغيرة استبقاها بمكان الحجر ودفع ثمنها وقدره ٣٦٨ ج و ٩٨٠ م لمندوب الوزارة وظل الحجر قائماً لعدم سداد الباقي . »

د ومن حيث إنه متى كان الأمر كذلك ، وكانت وزارة الأوقاف قد استصدرت أمراً كتابياً من المديرية بتوقيع الحجر ، وكان الحجر

الحكمة من مقدار الرسوم المدفوعة للخوافة ، وهو الموظف المختص بحكم وظيفته بتحريرها ؛ فإن التغيير يكون حاصلًا فيها أعدت هذه المحررات لإثباته ، وتكون المحكمة إذ دانت بالزور في أوراق رسمية قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولا قيمة في هذا الشأن للبائع الذي دفع المتهم على ارتكاب الزور .

٢ - إن قواعد الإثبات ليست من النظام العام . فإذا كان المتهم لم تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الإثبات بالبيئة فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض . ( القضية رقم ٨٦٤ سنة ٢١ ق بالمهية السابقة ) .

## ٥٢٥

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١

١ - إعلان غير مستوف للإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات . الزور فيه مطالب عليه .  
ب - حكم . بيان الباعث على ارتكاب الجريمة . لا وجوب له .

## المبادئ القانونية

١ - الزور الذي يقع من المحضر في إعلان صورة تنفيذية لحكم لا يمنع من العقاب عليه كون المحضر لم يتبع في هذا الإعلان الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات .

٢ - البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .

## المحكمة

د حيث إن الطاعن يقول في علمه إن

قد توقع من ندبته المدبرية لتوقيعه ، كما أن هذا المندوب هو الذي قام بمباشرة إجراءات البيع في اليوم المحدد له ، ولم ترد وزارة الأوقاف على أن ندبت من جانبها من محضر البيع طبقاً لما خوله القانون لها - فإن إجراءات الحجز والبيع تكون قد تمت وفقاً للقانون ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا محل له .

د ومن حيث إن ما يقوله الطاعن غير ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض مادام الحكم المطعون فيه ، قد استخلص مما أورده من الأدلة ، وقوع الجريمة التي دان الطاعن بها وكان من شأن ما أورده في ذلك أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه . ( القضية رقم ٨٤٩ سنة ٢١ ق بالمهية السابقة ) .

## ٥٢٤

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١

١ - زور في أوراق رسمية . تغيير المبالغ المثبتة في الإيصالات المحررة بمعرفة كاتب المحكمة من مقدار الرسوم المدفوعة للخوافة . زور في أوراق رسمية . لا قيمة للبائع في هذا الشأن .

ب - إثبات . قواعد الإثبات . ليست من النظام العام . عدم تمسك المتهم بعدم جواز الإثبات بالبيئة أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إثبات ذلك أمام محكمة النقض .

## المبادئ القانونية

١ - متى كان واضحاً بالحكم أن التغيير الذي حصل في الاستمارات رقم ١٥٥ ع . ح ( قسائم التوريد ) قد وقع من المتهم في قيمة المبالغ المثبتة في الوصول المحررة بمعرفة كاتب

والحكم المطعون فيه حين دأته بالتزوير في ورقة رسمية جاء باطلا لقصوره وإخلاله بحق الدفاع وحكته في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة لم تتم الدليل على توفر القصد الجنائي لديه ، بل أوردت ما يفيد نفيه فذكرت : أنه لم يقصد من وراء قلمته جر منفعة لنفسه أو إلحاق أذى بالغير ، مما ينفي سوء نيته ، كما أنها لم تبين الباعث على الجريمة ، واستندت في إدانته إلى تقرير خبيرين مع أنهما كماليان وليس من الخبراء في الخطوط ، وبضيف الطاعن أنه لم يثبت بمحضرة الجلسة أن المحكمة قد رفضت المظروف المشتعل على الورقة المزورة وأوراق الاستكتاب ، كما أنه طلب إليها التصريح له بتقديم تقرير استشاري استكمالاً لدفاعه ، إلا أنها لم تحب هذا الطلب ، واكتفت بتدب خبير آخر من مكتب الطبيب الشرعي . وإنتهى الطاعن إلى أن الواقعة كما هي مبينة بالحكم لا يعاقب عليها القانون ، إذ أن الورقة المدعى بتزويرها لم تتبع فيها الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، فإنه وهو مندوب محضر ، قد أعلن الورقة دون إعلان الأمر الصادر بالتأديبه ، كما لم يوقع عليها شاهدان وبذلك أصبحت باطلة لا يصح التمسك بها قانوناً ، كما أن المحكوم ضده في المخالفة التي حصل عنها الإعلان المزور قد عارض في الحكم الغيابي ، وقبلت منه المعارضة شكلاً ، فلم يضار بورقة الإعلان .

والحكم المطعون فيه حين دأته بالتزوير في ورقة رسمية جاء باطلا لقصوره وإخلاله بحق الدفاع وحكته في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة لم تتم الدليل على توفر القصد الجنائي لديه ، بل أوردت ما يفيد نفيه فذكرت : أنه لم يقصد من وراء قلمته جر منفعة لنفسه أو إلحاق أذى بالغير ، مما ينفي سوء نيته ، كما أنها لم تبين الباعث على الجريمة ، واستندت في إدانته إلى تقرير خبيرين مع أنهما كماليان وليس من الخبراء في الخطوط ، وبضيف الطاعن أنه لم يثبت بمحضرة الجلسة أن المحكمة قد رفضت المظروف المشتعل على الورقة المزورة وأوراق الاستكتاب ، كما أنه طلب إليها التصريح له بتقديم تقرير استشاري استكمالاً لدفاعه ، إلا أنها لم تحب هذا الطلب ، واكتفت بتدب خبير آخر من مكتب الطبيب الشرعي . وإنتهى الطاعن إلى أن الواقعة كما هي مبينة بالحكم لا يعاقب عليها القانون ، إذ أن الورقة المدعى بتزويرها لم تتبع فيها الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، فإنه وهو مندوب محضر ، قد أعلن الورقة دون إعلان الأمر الصادر بالتأديبه ، كما لم يوقع عليها شاهدان وبذلك أصبحت باطلة لا يصح التمسك بها قانوناً ، كما أن المحكوم ضده في المخالفة التي حصل عنها الإعلان المزور قد عارض في الحكم الغيابي ، وقبلت منه المعارضة شكلاً ، فلم يضار بورقة الإعلان .

د وحيت إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة التي دان الطاعن من أجلها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، واستظهر القصد الجنائي لديه وتعرض لدفاعه عن بطلان الإعلان فقال : وحيث إن هذا الذي يشير به الدفاع إنما يتعلق بالإجراءات التي أهلها المحضر أثناء تحريره الإعلان أو بعده وإغفاله لهذه الإجراءات

٥٢٧

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١

مود للتعصده . حقوبة المراقبة . يجب ألا تقل من سنة .

### المبدأ القانوني

إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه في حالة العود للتشرد تكون العقوبة الجلبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات . فإذا قضى الحكم على عائد للتشرد بالحبس ثلاثة أشهر وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر فإنه يكون قد أخطأ إذ نزل بعقوبة المراقبة عن الحد الأدنى المقرر في القانون .

( القضية رقم ٨٦٨ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

٥٢٨

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١

١ - تموين . جريمة . صنع خبز أقل من الوزن المقرر . تعاقبها بصنع الأرفقة ناقصة الوزن ووضعا في الخمايز أو إحرازها بأية صفة كانت .  
ب - تموين . النس في قرارات وزير التووين على وزن عدم معين من الأرفقة وأخذ المتوسط . لا يقيد القاضي في قضائه . هو بمثابة توجيه للموظفين للنموط بهم للمراقبة .

### المبادئ القانونية

١ - إن جريمة صنع خبز يقل عن الوزن المحدد يتحقق قياما بصنع الأرفقة ناقصة الوزن ووضعه في الخمايز أو إحرازها بأية

لم يتمسك بهذا الطلب بعدئذ ، بل ناقش تقارير الخبراء وترافع في موضوع الدعوى ، فلا يقبل منه النفي على الحكم لهذا السبب . هذا ولا يؤثر في سلامة الحكم ما قاله الطاعن من عدم بيان الباعث ، إذ أن البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .  
( القضية رقم ٨٦٥ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

٥٢٦

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١

حكم . تسييبه . منهم بسرقة باكره . دفعه بأن الواقعة جنحة تشل . ثبوت أن المجنى عليه قاوم المتهم ولكن الأخير تمكن من نزع الساعة المسروقة كرها من يده ووجود جرح بيد المجنى عليه . ذلك يكفي لتفديد دفاع المتهم .

### المبدأ القانوني

مضى كان الحكم قد أشار إلى مادافع به المتهم من أن الواقعة المسندة إليه هي جنحة سرقة بطريق النشل وليست سرقة باكره ورد على ذلك بأنه يبين من محضر تحقيق النيابة أن المجنى عليه قاوم المتهم وقت اقتزافه الجريمة ولكن المتهم تمكن من انتزاع الساعة كرها من يده وأنه ثبت بمحضر البوليس وجود جرح بيده أحيل من أجله إلى الكشف الطبي - فإن فيما رده الحكم من ذلك ما يتحقق به ظرف الإكراه في جريمة السرقة وتفديد دفاع المتهم .

( القضية رقم ٨٦٧ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

الجناح في الجريمة التي دانه الحكم بها متعمد لأنه كان يبيع الخبز بأقل ملياً من السعر المحدد له ، فلم تكن له أية مصلحة في إنقاص وزنه ، ويستند في الوجه الآخر على أن عملية وزن الخبز التي اعتمد عليها الحكم في إدانته وقعت مخالفة للقانون ، إذ المقرر أن يؤخذ متوسط الوزن لماثقي رغيغ ، والثابت أن الموظف الذي قام بتحرير المحضر كان وزن الخبز على دفعات كل منها ستة عشر رغيغاً ، ولم يكن ماثقي رغيغ دفعة واحدة ثم يأخذ وزن الرغيغ فيها .

ومن حيث إنه عن الوجه الأول ، فلم يتبين من محضر الجلسة أن الطاعن طلب إلى المحكمة إجراء هذه التجربة حتى ينشئ على الحكم عدم إجرائها ، ومن جهة أخرى ، فإن الحد المسموح به مقابل الجفاف لا يمكن أن يتجاوز الخمسة في المائة المنصوص عنها في القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذي عوقب الطاعن بموجبه ، أما ما يثيره الطاعن من أن بعض الخبز لم يكن موضوعاً في الخبز بقصد البيع ، بل كان مخصصاً لعماله وأهل بيته ، فردود هو وما يثيره في الوجه الثالث بأن الجريمة التي دانه الحكم بها بتحقيق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ووضعها في الخبز أو إحراؤها بأية صفة كانت وقد أثبت الحكم الملمعون فيه أن الطاعن قد صنع في مخبزه خبزاً يقل عن الوزن المحدد قانوناً . وهذا يكفي لسلامة الحكم .

ومن حيث إنه على الوجه الأخير وهو أن عملية وزن الخبز وقعت مخالفة للقانون . فإن المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على أن يصدر وزير القومين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيغ والنسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف لم تحول الوزير تعيين الدليل الذي

صفة كانت . فلي أثبت الحكم أن الطاعن قد صنع في مخبزه خبزاً يقل عن الوزن المحدد قانوناً فهذا يكفي لسلامته .

٢ — إن المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على أن يصدر وزير القومين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيغ والنسبة التي يجوز التسامح فيها في وزن الخبز بسبب الجفاف لم تحول الوزير تعيين الدليل الذي لا تتم الجريمة إلا به . فإذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الأرغفة وأخذ المتوسط فذلك منه لا يكون إلا بمثابة إرشاد الموظفين المنوط بهم المراقبة ، فلا يترتب على مخالفته تقييد الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون من الحكم في الجرائم بكامل الحرية من واقع الأدلة المقدمة إليه خير مقيد بدليل معين .

### المسكون

ومن حيث إن الطاعن يقول في الوجه الأول من طعنه ، إن الحكم أغل بموجه في الدفاع ، إذ لم يجبه إلى ما يطلبه من إجراء تجربة لوزن الخبز فور إخراجه من الفرن ، وفي قرارات متفاوتة ، للتحقق من مقدار ما ينقص من وزنه بسبب الجفاف ، كما أنه لم يرد على هذا الطلب ، ويقول في الوجه الثاني ، إن الخبز الذي وجد في مخبزه نوعان ، أحدهما معد للبيع ، والثاني خبز مرتجع أعد لاستهلاكه الشخصي واستهلاك عائلته ، وقد خلط الموظف الذي قام بضبط الواقعة بين النوعين ووزنهما معاً ، فنشأ عن ذلك قيام النقص في متوسط الوزن في حين أنه إنما يحاسب على نقص الخبز الذي يعرضه للبيع . ويقول في الوجه الثالث إن القصد



البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

٢ - المدعى بالحقوق المدعية أن يستأنف الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية ، ولو كان قد قضى ببراءة المتهم ولم تستأنف النيابة . ومضى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية بمقتضى القانون أن تعرض للفعل موضوع الدعوى من جهة وقوعه وصحة نسبته إلى المدعى عليهم لترتب على ذلك آثاره القانونية . ولا يمنحها من هذا كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائياً لأن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التسكك بصحبة الحكم النهائي (١) .

٣ - إذا أثبتت المحكمة بالأدلة السانقة اعتداء المدعى عليهم اعتداءً على سلطة وظيفتهم ، وهم من رجال البوليس على المدعين بالضرب والسب والإيذاء الذي أدخل بشرفهما ، وكان ذلك بذاته متضمناً حصول الضرر لمن وقع عليه الاعتداء ، فلا يكون ثمة محل للنمى على الحكم أنه لم يبين عناصر التعويض ، وإذا كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسباً وفق ما تليينه من عناصر الدعوى فإنه لا يقبل النعى على الحكم أنه لم يبين أسس التقدير .

(١) هذه قاعدة الحكم الطعون فيه وقد أمرتها محكمة النقض .

لا تتم الجريمة إلا به . فإذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الأشرطة . وأخذ المتوسط ، فذلك منه لا يكون إلا بمثابة إرشاد للوظفين المنوط بهم المراقبة . فلا يترتب على مخالفته تعييد الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون من الحكم في الجرائم بكامل الحرية من واقع الأدلة المقدمة إليه غير مقيد بدليل معين .

وحيث إنه لما تقدم الطعن على غير أساس ويتمتع رقبته موضوعاً .

( القضية رقم ٨٦٩ سنة ٢١ في الهيئة السابقة ) .

٥٢٩

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١

١ - حكم . بحسبه . إثبات الحكم في أسبابه أن الدعوى مرفوعة من المدعين بالحقوق المدعى أن يضره أن يرد بدلياً عنه أن النيابة هي التي رفعت الدعوى . للمول عليه هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي .

ب - محكمة استئنافية . استئناف المدعى بالحقوق المدني وحده الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية . للمحكمة الاستئنافية أن تنظر في موضوع الجريمة على الرغم من الحكم ببراءة المتهم نهائياً . لا يصح في هذه ذلك التمسك بصحبة الحكم الابتدائي .

ج - تعرض . إثبات المحكمة اعتداء المتهمين وهم من رجال البوليس على المدعين بالضرب والسب والإيذاء اعتداءً على سلطة وظيفتهم . هذا بذاته يتضمن حصول الضرر . سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض حسبما تليينه من عناصر الدعوى . لا محل للنمى على الحكم أنه لم يبين عناصر التعويض ولا أسس تقديره .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان ثابتاً بأسباب الحكم أن المدعين بالحقوق المدعى هما اللذان رفعوا الدعوى بالطريق المباشر فلا يضره أن يرد بدلياً عنه أن النيابة رفعت الدعوى ضد المتهمين ، إذ

## المحكمة

و حيث إن الطاعنين يقولون في طعنهم إن الحكم المطعون فيه إذ ألغى الحكم الابتدائي الصادر ببراءتهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم ، وذلك فيما يتعلق بالدعوى المدنية ، وقضى بالزامهم بالتعويض - لم يبين واقعة الدعوى على نحو يفيد استظهار المحكمة لظروفها وملابساتها ، فقد اعتبر أن الدعوى العمومية كانت مقامة عليهم من النيابة ، وأن النيابة طلبت معاقبتهم بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات حالة أن الدعوى قد رفعت بالطريق المباشر من المظنون ضدها ، وأن النيابة قد فوضت الرأي للمحكمة . ثم إن الطاعنين قد دفعوا أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز التعرض للفعل الجنائي الذي كان مسنداً إليهم ، ذلك أن الحكم الابتدائي الصادر ببراءتهم من هذا الفعل ، قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه لعدم استئنافه من النيابة ، واقتصار الاستئناف المرفوع من المظنون ضدهما على الدعوى المدنية ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع ، وقال بأن قصر الاستئناف على الدعوى المدنية لا يمنع المحكمة الاستئنافية من التعرض للفعل الجنائي - هذا وذلك إلى إخلال الحكم بحق دفاع الطاعنين ، إذ استدل عليهم بصورتحقيقات الجنحة رقم ١٤٠٠ سنة ١٩٤٩ قسم ثان بنسب عتلا والمضومة إلى قضية أخرى كانت منظورة بنفس الجلسة ، وذلك دون اطلاع الطاعنين عليها أو لفت نظرهم من المحكمة إليها . ويضيف الطاعنون أن الحكم لم يبين عناصر التعويض المطلوب الذي قضى به ، ولا الأساس الذي استند إليه في القضاء به جميعه ، على الرغم من تظاير الإصابات وعدم حاجتها إلى العلاج ، وكون المظنون ضده الأول من المشهورين وذوى السوابق في المواد المخدرة .

و حيث إن ماورد بديباجة الحكم من أن النيابة العامة اتهمت الطاعنين بأنهم استعملوا القوة مع المظنون ضدهما ، ومن أنها طلبت عقابهم بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات ، قد كشفه ما جاء بمسائل أسباب الحكم من : د أن واقعة الدعوى تخص في أن المدعين رفعا هذه القضية مباشرة بمربعة أعلنت في ١٤ و ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٩ ، وذكر فيها . . إلى آخر ما جاء بالمربعة - و طلبا معاقبة المدعى عليهم بتهمة استعمال القوة والضرب والسب العلني مما ينطبق على المواد ١٢٩ و ٢٤٢ و ٣٠٥ وما بعدها من قانون العقوبات والحكم عليهم متضامنين . . بالتعويض الخ . . ولما كان ذلك ، وكان البيان المعلن عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، فإن ما ينعاه الطاعنون من قصور الحكم من هذه الناحية يكون على غير أساس .

و حيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض لما يثيره الطاعنون بشأن حجية الحكم الابتدائي الصادر ببراءتهم ورد على دفعهم بهذه الحجة أمام المحكمة الاستئنافية بقوله د حيث إنه وإن كان الاستئناف قاصراً على الدعوى المدنية ، فلا يحتاج بعدم جواز تعرض المحكمة الاستئنافية للفعل الجنائي بعد الحكم الصادر بالبراءة من محكمة الدرجة الأولى ، إذ أن هذا الحكم لا يقيد المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية ، فإن البدعي المدني أن يستأنف الحكم الصادر بالبراءة فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، وهذا الحق مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم في الاستئناف ، ولا يمنعه منه سوى القيد الوارد بالمادة ١٧٣ تحقيق جنابات خاصا بالنصاب ، فله أن يستأنف

رجال البوليس . . . اعتدوا على المدعين بالضرب والسب وإحداث الألم بأبدانها والإيذاء الذى أدخل بشرهما اعتداء على سلطة وظيفتهم بدون مبرر اللهم إلا مناصرة زميلهم المدعى عليه الأول بما أحدث ضررا بالمدعين وقامت الأدلة واضحة بجعلية من التحقيقات وأقوال الشهود وتأيدت بالكشف الطبي بما يستوجب مسئوليتهم وتعويض هذا الضرر ، وكان في توافر إرادة المدعى عليهم الستة الأولين على إيذاء المدعين وخدش شرفهما ما يبرر القضاء عليهم بالتعويض بطريق التضامن ، ولا ترى المحكمة فيما طلبه المدعيان من تعويض مؤقت أية مبالغة لما لحقهما بما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بالدعوى المدنية والحكم بالتعويض مع المعروفات المدنية طبقا للادة ٣٥٧ مرافعات . . . ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة وهي في حدود سلطاتها عند نظر الاستئناف المرفوع من المدعين بالحقوق المدنية عن الحكم الصادر ببراءة الطاعنين ورفض الدعوى المدنية قبلهم — لما كان يبين أن المحكمة قد أثبتت على الطاعنين اعتداءهم على المطعون ضدهما بالضرب والسب والإيذاء الذى أدخل بشرهما اعتداء على سلطة وظيفتهم ، وكان ذلك يتضمن بذاته حصول الضرر لمن وقع عليه هذا الاعتداء ، وكان تقدير التعويض من ساطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبا وفق ما تليق به من مختلف عناصر الدعوى دون حاجة لبيان عناصر التعويض وأسس تقديره — لما كان ذلك — فإن ما يثيره الطاعنون من قصور الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس .

« وحيث إنه يتعين لكل ما تقدم رفض هذا الطعن موضوعا » .

( القضية رقم ٨٧١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية ، وإن كان قضى ببراءة المتهم ولم تستأنف النيابة ، ومتى رفع الاستئناف كان مقبولا ، وكان واجبا على المحكمة بمقتضى القانون عند النظر في دعوى المدعى أن تعرض للفصل موضوع الدعوى وبيان وقوعه وصحة نسبته إلى المدعى عليهم لترتب عليه آثاره القانونية ، ويكون قولها صحيحا ولو كانت جريمة ، ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، إذ أنه لا يكون ملوما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، لأن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عنه في الأخرى بما لا يمكن التمسك بحجة الحكم النهائي ، ولما كان هذا الذى قاله الحكم صحيحا في القانون ، ويندفع به دفع الطاعنين المشار اليه ، كان ما يثيرونه بطعنهم في خصوصه بدوره على غير أساس .

« وحيث إنه يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن تحقيقات قضية الجلسة رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٤٩ المشار إليها بوجه الطعن كانت مضمومة لأوراق الدعوى وكانت من العناصر المطروحة للبحث بين الطرفين أمام المحكمة ، بل إن عاى الطاعنين قد تناولا في مرافعته أمام محكمة الدرجة الأولى في جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ كما أشارت المحكمة المذكورة في حكمها إليها — لما كان ذلك ، لم يكن الطاعنين أن ينعروا في طعنهم على الحكم بأنه أدخل بحقوقهم في الدفاع باستناده إلى أوراق هذه القضية .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين عناصر التعويض الذى قضى به ، وأوضح أساسه في قوله : « وحيث إن المحكمة لا يخالجها شك في أن المدعى عليهم الستة الأولين هم من

## المحكمة

٥٣٠

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١

محجز إداري . محجز إداري لمبالغ مستحقة لوزارة الأوقاف . الإجراءات الواجب اتباعها في شأنه . الدفع بأن الذي أوقع المحجز هو فرائش بوزارة الأوقاف . عدم الرد عليه بما يفنده . حكم ميب .

## المبدأ القانوني

إن المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ قد نظما الإجراءات الواجب اتباعها في شأن المحجز الإدارية التي يطلب توقيعها وفاء للإيجارات أو المبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف ، فأوجب المرسوم بقانون المذكور في المادة الثانية منه أن يوقع المحجز بموجب أمر كتابي يصدر من المدير أو المحافظ الذي تقع الأرض في دائرة مديريته أو محافظته بناء على طلب المصلحة ذات الشأن بعد تقديم عقد الإيجار أو أى مستند آخر ، وجاء بالمادة الثالثة أن يقوم مندوب من المديرية أو المحافظة التي تكون الأرض في دائرتها بتوقيع المحجز بحضور شاهدين من مشايخ البلد أو غيرهم على أن يكون لوزارة الأوقاف أن تندب من قبلها من يحضر المحجز والبيع ، وهذا يستفاد منه عدم جواز تكليف هذا المندوب بهذه المهمة ، وإذن فإذا كان الطاعن قد أقام دفاعه أمام محكمة الموضوع على بطلان المحجز لأن الذي قام بتوقيعه هو فرائش بوزارة الأوقاف ، وكان الحكم لم يرد على هذا الدفاع بما يفنده ، فإنه يكون حكماً معيباً متعيناً نقضه .

د حيث إن مما يشاء الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنهما دفعا أمام محكمة أول وثاني درجة بأن المحجز موضوع التهمة باطل لأنه ، وقد طلب توقيعه من وزارة الأوقاف الدائنة لم تراجع فيه الإجراءات التي يتطلبها قانون المحجز الإداري الذي يطلب توقيعه من تلك الوزارة إلا أن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قضيا بإدانة الطاعنين وردا على هذا الدفع ردا قاصرا عما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

د وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول وثاني درجة أن مما قام عليه دفاع الطاعنين القول ببطلان المحجز لأن من قام بتوقيعه هو فرائش بوزارة الأوقاف ، وقد صدر الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي الذي قال في الرد على هذا الدفع : د ومن حيث إن المحاضر مع المتهم الثاني دفع بأن محرر محضر المحجز ليس له صفة في حين أن صفته ووكالته واضحة في نفس محضر المحجز مما لا يحتاج إلى بحث كما دفع بأن محضر التبتيد لم يستكمل شكله القانوني بعدم توقيع الحارس عليه ، دون أن يستند دقوعه هذه بنصوص من القانون أو مرجع من القضاء ، ثم أضاف الحكم المستأنف في صدد الرد على هذا الدفع قوله : د ومن حيث إن الثابت من الاطلاع على محضر المحجز أن على أحمد الدردير الذي أوقع المحجز هو مندوب المديرية وهو الذي باشر إجراءات التنفيذ أى تأجيل البيع ، ثم تحرير محضر التبتيد ، ومن ثم فهو صاحب صفة في كل هذه الإجراءات التي تمت سليمة ولا غبار عليها ، أما ما يرمحه المتهم الأول خلاف ذلك ، فلم يقدم دليلاً عليه . ولما كان

من اطمئنان المحكمة إلى صحة ما عاهد به الشاهد بنفى النظر من الباعث على الضمادة .

### المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بنظام القضاء وقد جرى العمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - تنص على أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له - تحت إشراف النائب العام - جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين . وإذن فقرار المحامي العام بإلغاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة العمومية التابع له يكون صحيحاً .

٢ - إذا كانت المحكمة قد أطرحت ما شهد به شهود النسخ في التحقيق وأمامها بالجلسة بدعوى أن هؤلاء الشهود من أقارب المتهم ولهم معه معاملات ، وكان ما قالت به المحكمة من ذلك غير صادق بالنسبة لواحد من هؤلاء الشهود ، فذلك ليس من شأنه - في صورة هذه الدعوى - أن يؤثر فيما انتهت إليه من عدم الأخذ بشهادتهم في مجموعها ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها وعدم اطمئنانها إلى صحة الوقائع التي شهدوا عليها بقطع النظر عن الباعث الذي دعاهم إلى الشهادة .

( القضية رقم ٤١٢ لسنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ قد نظما الإجراءات الواجب اتباعها في شأن الحجر الإداري التي يطلب توقيعها وفاء للإجراءات أو المبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف ، فأوجب المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ في المادة الثانية منه أن يوقع الحجر بموجب أمر كتابي يصدر من المدير أو المحافظ الذي تقع الأرض في دائرة مديريته أو محافظته بناء على طلب المصلحة ذات الشأن بعد تقديم عقد الإيجار أو أى مستند آخر ، وجاء بالمادة الثالثة أن يقوم مندوب من المديرية أو المحافظة التي تكون الأرض في دائرتها بتوقيع الحجر بحضور شاهدين من مشايخ البلد أو غيرهم على أن يكون لوزارة الأوقاف أن تنتدب من قبلها من يحضر الحجر والبيع مما يستفاد منه عدم جواز تكليف ذلك المندوب بهذه المهمة . لما كان ذلك ، وكان رد الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه إن هو إلا ترديد لذات الدعوى المذكورة مما لا يكتفى لتفنيد دفاع الطاعن والقول بما ذهبت إليه المحكمة من استيفاء الحجر لما يتطلبه القانون ، فإن الحكم يكون معيباً متعيناً نقضه . وذلك من غير حاجة إلى التعرض لباقي أوجه الطعن .

( القضية رقم ١٠٠٩ لسنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

### ٥٣١

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١

١ - محام عام . قراره بإلغاء أمر حفظ أصدره رئيس النيابة . صحيح قانوناً عملاً بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

ب - إثبات . شهادة . إخراج أقوال شهود النسخ بدعوى أنهم من أقارب المتهم ولهم معه معاملات . عدم صدق هذا القول بالنسبة لواحد منهم . لا يؤثر فيما انتهت إليه المحكمة من عدم الأخذ بشهادتهم . العبارة

٥٣٢

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١

١ — تفتيش . كونستابل . عثوره على المخدر تحت إشراف ضابط البوليس الذى تولى إجراءات التفتيش . ذلك لا يقدح فى صحة التفتيش .

ب — دفاع . إتمام المرافعة وحجز القضية للحكم . تقديم مذكرة بمد ذلك بطلب سماع شهود . للمحكمة ألا تلتفت إليها .

### المبادئ القانونية

١ — ما دام الثابت أن معاون البوليس هو الذى تولى إجراءات التفتيش فلا يقدح فى صحة هذا التفتيش أن الذى عثر على المخدر هو الكونستابل الذى كان معه ما دام أن هذا العثور كان تحت إشراف الضابط ومباشرة .

٢ — ما دامت المذكرة التى طلب فيها المتهم سماع الشهود قدمت بعد أن تمت المرافعة وحجزت القضية للحكم ولم يكن مصرحاً بتقديم مذكرات فإن المحكمة تكون فى حل من عدم الالتفات إليها .

( القضية رقم ٨٧٧ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٣٣

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١

نصب . شيك . استخلاص سوء نية مصدره . موضوع .

### المبدأ القانوني

مق بين الحكم واقعة الدعوى بما يتحقق فيه أركان الجريمة التى أدين المتهم بها

واستخلص من الأدلة التى ذكرها علم المتهم وقت إصداره الشيك بعدم وجود رصيد له بالشيك يكفى للوفاء به مما يتحقق به ركن سوء النية المنصوص عليه فى القانون — فكل جدل من المتهم حول حسن نيته فى إصدار الشيك لا يكون مقبولاً .

( القضية رقم ٨٧٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٣٤

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . دفاع . إدانة متهم فى شهادة الزور استناداً إلى عبارة وردت فى عريضة استئناف معلنة باسمه متناقضة لشهادة أداهها مع تمسكه بأن تلك العبارة وردت خطأ من المحامى . رد المحكمة على هذا الدفاع بقولها إن التهم مقيد بما ورد فى عريضة استئنافه . لا يصلح . هذا القول غير صحيح .

### المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم فى شهادة الزور استناداً إلى عبارة وردت فى عريضة استئناف فى دعوى مدنية معلنة باسمه إلى المدعى بالحق المدنى تتناقض مع الشهادة التى أداهها ، فى حين أنه تمسك أمام المحكمة بأن تلك العبارة قد وردت خطأ من المحامى عند تحريره عريضة الاستئناف بناء على ما تلقاه من أخى المتهم لا منه ، ولم تتحقق المحكمة هذا الدفاع واقتصرت على القول بأنها لا تعمل عليه لأن المتهم وقد كان مستأنفاً مقيد بما ذكر فى عريضة استئنافه ، فإن هذا القول منها — فضلاً عن أنه لا يصلح رداً على ذلك الدفاع الذى قد يترتب على ثبوته لوصح لتغير وجه الرأى فى الدعوى —

### المبادئ القانونية

١ - الحكم الصادر بالبراءة ورفض الدعوى التعويضي لا يقيده المحكمة الاستئنافية وهي تقضي في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الدعوى المدنية وحدها ولو صار الحكم في الدعوى العمومية نهائياً لعدم استئنافه من النيابة لأن القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية في المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنائيات أن يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالنسبة إلى حقوقه المدنية دون أن يقيد في ذلك بقيد سوى النصاب الجائز استئنافه .

٢ - إن قاعدة عدم جواز تجزئة الإقرار إنما يؤخذ بها حيث يكون الإقرار هو الدليل الوحيد في الدعوى .

### الحكم

د حيث إن الوجه الأول من هذا الطعن يتحصل في قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المقدم منه بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية وإلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بهذه الدعوى وبإلزام الطاعن بالتعويض، قد أخطأ في تطبيق القانون. ذلك أن الدعوى المدنية لا تنظر أمام المحاكم الجنائية إلا تبعاً للدعوى العمومية وهذه قد صدر فيها حكم محكمة الدرجة الأولى بالبراءة لعدم ثبوت الواقعة وحاز هذا الحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً لعدم استئنافه من النيابة العمومية فأنعدمت بذلك ولاية القضاء الجنائي على الدعوى المدنية.

غير صحيح هنا ، إذ أن الأحكام الجنائية يجب أن تؤسس على حقيقة الواقع حسبما يصل إليه اجتهاد القاضي دون أن يكون مقيداً في ذلك بأقوال أو اعترافات نسبت إلى المتهم أو صدرت عنه .

( القضية رقم ٨٧٩ سنة ٢١ في بالهية السابقة ) .

٥٣٥

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١

استجواب . حظره . مقرر لمصلحة المتهم .

### المبدأ القانوني

إن خطر الاستجواب إنما قرر لمصلحة المتهم . فللمتهم أن يقبل استجوابه ولو ضمنياً ، ولا بطلان إلا إذا حصل الاستجواب بعد اعتراض المتهم أو اعتراض محاميه . وإذا كان الثابت بحضور الجلسة أن المتهمين قد ظلا يجهلان على أسئلة المحكمة دون اعتراض منهما أو من الحاضرين عنهما وأنه عندما اعترض الدفاع على الاستجواب لم تسترسل المحكمة فيه - فلا تثريب على المحكمة في ذلك .

( القضية رقم ٨٨٥ سنة ٢١ في بالهية السابقة ) .

٥٣٦

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١

١ - استئناف . محكمة استئنافية . حكم ابتدائي في الدعوى العمومية لم تستأنفه النيابة . صبرته نهائياً لا يمنع المحكمة الاستئنافية من نظر الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الدعوى المدنية وحدها .  
ب - ديبية . إياها . عدم جواز تجزئة الإقرار .  
ج - الأخذ بهذه القاعدة .

« وحيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت واقعة الاختلاس على الطاعن إلى مالا وجود له في الأوراق بل وإلى ما يخالف الثابت بالمخالصة الكتابية المقدمة بملف الدعوى من المتهم الآخر . فقد قال الحكم وإن والد المدعى قد ردد إقراره بأن السند باسم ولديه وأنه رغم ذلك أعطى غرامة بمبلغ ٢٦٩ جنياً لأن المبلغ أصله له خاصة وزم أن المتهم الأول ( الطاعن ) هو الذي أزرعه على تحرير السند باسم ولديه ( المدعى وأخيه ) واعترف في الوقت نفسه بأنه كان لزوجته وهي أم المدعى المدني نفوذ في ذمته ، ثم إن الطاعن وقد اعترف بواقعة إيداع السند لديه وبأن هذا السند كان محرراً باسم أخيه والد المدعى ، فقد دفع بعدم جواز تهمته هذا الاعتراف عليه بحيث لا يجوز أن يؤخذ بشهادة الشهود فيما يصره على اعتبار أنه مقر بالودعة . ولكن الحكم لم يرد على هذا الدفع وعول في قضائه على شهادة الشهود . هذا وذاك إلى قصوره في بيان الملابسات التي تم فيها عقد الودعة والظروف المحيطة به ومن هو صاحب الحق في تسلم السند .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن ما استند إليه الحكم من إقرارات والد المدعى بالحقوق المدنية المشار إليها بوجه الطعن له أصله إذ أوردته جميعه والد المدعى المشار إليه في شهادته أمام محكمة أول درجة بجملة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ كما أنه يبين من الاطلاع على المخالصة الصادرة من والد المدعى والمرفقة بالمفردات المضمومة يبين من الاطلاع على هذه المخالصة أن لا اختلاف بين ما أقر به والد المدعى المذكور وبين ما أثبتت بالمخالصة إذ هي لم تشر إلى أسماء من تقرر السند لاسمه ، ولما كان ذلك ، وكان لا محل لما يثيره الطاعن

« وحيث إن الدعوى العمومية قد رفعت من المدعى بالحقوق المدنية بالطريق المباشر على الطاعن بأنه وآخر بددا سنداً قيمته ٥٠٠ جنيه لسكال عبد المقصود الضامى كان مودعاً أمانة لدى الأول ، ومحكمة أول درجة قضت فيها ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية بناء على أن التهمة غير متوفرة الدليل . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ، فدفع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز نظر الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية لانقضاء ولاية هذه المحاكم عليها بصيرورة حكم البراءة المشار إليه انتهائياً لعدم استئنافه من النيابة . فقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه برفض هذا الدفع وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وإلزام المتهمين بالتعويض المطلوب . ولما كان الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة ورفض دعوى التعويض لا يقيد المحكمة الاستئنافية وهي تقضى في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الدعاوى المدنية وحدها ولو صار الحكم في الدعوى العمومية نهائياً لعدم استئنافه من النيابة لأن القانون قد عول للمدعى بالحق المدني في المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنائيات أن يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالنسبة إلى حقوقه المدنية دون أن يقيد بذلك بقيد سوى النصاب الجائز استئنافه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المشار إليه وباختصاص محكمة الجنب المستأنفة بنظر الدعوى المدنية على الرغم من نهائية الحكم المستأنف فيما يختص بالدعوى الجنائية ، لا يكون الحكم المذكور قد أخطأ القانون في شيء ، ويكون الطعن عليه بهذا الوجه على غير أساس .



الوكالة الضمنية بينه وبين أبيه وبذلك لا يكون  
الوالد حق تسلّم سند مثبت لدين ابنه وأن القول  
بأن المال كان مال الوالد فلم يقيم عليه دليل من  
الأوراق وأن قصد المتعاقدين هو الوفاء بالمبلغ  
لصالح المدهي وشقيقه — مما يقتضي به عن الحكم  
دعوى الطاعن عليه بالقصور — فإن الحكم  
المطعون فيه يكون سليماً ولا يكون لما ينهه  
الطاعن عليه في هذا الوجه ما يبرره

• وحيث من أجل ذلك كله يتعين رفض هذا  
الطعن موضوعاً •

( القضية رقم ٨٨٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة )

من عدم جواز تجرّته اعترافه لأنه فضلاً عن  
تنازله عن الدفع بعدم جواز سماع الشهود في  
إثبات الوديعة . فإن قاعدة عدم جواز تجرّته  
الاقرار إنما يؤخذ بها حيث يكون الاقرار  
هو الدليل الوحيد في الدعوى والحال على ما بين  
من الحكم المطعون فيه وأقوال الطاعن في طعنه  
على غير ذلك . لما كان ما تقدم وكان الحكم قد  
قال ما مؤداه أن الدين في الأصل كان واجب  
الأداء لوالد المدهي المدعى ولكن السند حرر  
باسم هذا المدهي وأخيه وأنه قصد بهذا  
الاستبدال أن يكون الدين حقاً من حقوق  
المدهي المدعى ليكتفى به لإتمام تعليمه وهو ما يقتضي

## قضاء محكمة النقض المدنية

### المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد  
اعتبر الطاعنة سيئة النية في قبض ما قبضته  
من ريع حصة في وقف بعد أن أعلنت  
بالدعوى الشرعية القائمة عليها في هذا  
الخصوص وعلت منها بالصيب الذي يشوب  
سند استحقاقها فإنه لا يكون قد أخطأ .  
ذلك بأن الحائز يعتبر سيئ النية من الوقت  
الذي علم فيه بعيوب سند حيازته ، وهو  
يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه  
في خصوص استحقاق الثمار ، لأن الحكم  
الذي يصدر فيها يستند إلى تاريخ رفعها .  
ولا يبطل الحكم عدم بيانه القواعد والنصوص

٥٣٧

٣ يناير سنة ١٩٥٢

١ - وقف . قبض ريع حصة . سوء النية . حائز .  
اعتباره سيئ النية من وقت علمه بالعبث الذي يشوب  
سند الاستحقاق . اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى  
عليه في خصوص استحقاق الثمار .

٢ - حكم . تبعية . حسن النية . نفيه بناء على  
اعتبارات مؤدية إليه . يكتفى . الرد على كل حجج  
الخصوم . لا يلزم .

ج - سوء النية . اعتبار المستولى على الريع سيئ  
النية من تاريخ أهله بصحيفة الدعوى المرفوعة عليه من  
أحد الورثة دون غيره منهم . لا مخالفة في ذلك القانون .

د - إقرار . تفسيره . موضوعي .

هـ - إقرار . حجته على المقر وورثته من بعده .  
تدعيته إلى غيرهم . لا تصح .

الاستحقاق لنفسه عن طريق مورثته وقضى له في دعواه دون أن يشترك معه فيها باقي المطعون عليهم .

٤ — إذا فسرت المحكمة لإقراراً تفسيراً لا يخرج عن مدلول عبارته فذلك من حقه ولا سبيل لأحد عليها فيه .

٥ — الإقرار حجة قاصرة على المقر وورثته من بعده فلا يجوز لإعمال أثره على من عداهم .

### المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنه في ١٧ من شعبان سنة ١٣٧١ هـ أوقفت المرحومة السيدة مهتاب قادن حوالي ستة آلاف فدان وجعلت جزءاً منها وقفاً على أغواتها الستة ( وقد أطلق على هذا الوقف اسم وقف أغوات الحرم أو الوقف الأول ) وجعلت جزءاً آخر على جهات بر وعلى جماعة ذكرت أسماءهم ( وأطلق على هذا الوقف اسم وقف الخيرات أو الوقف الثاني ) وجعلت الباقي من الأتليان ومقداره ٣٤٨٨ ف على مديرتها وبنت هتيقتها ( السيدة عريفة يوسف ) وعلى عتيقاتها المذكورات بكتاب الوقف ( وأطلق على هذا الوقف اسم وقف العتيقات والمدبرات أو الوقف الثالث ) وهو الذي يهم أمره في النزاع الحالي . وقد قسم بحسب كتاب الوقف إلى سبع حصص بعضها مستقل به مستحق واحد وبعضها يشترك فيه عدة مستحقين وصاحبة الحصة الثانية فيه هي السيدة عريفة يوسف ، ويشترك في الحصة الثالثة فيه أربع عشرة عتيقة منهن ترجس ( المعروفة بنرجستر ) وماهير

القانونية التي أسس عليها قضاءه متى كانت النتيجة التي انتهى إليها صحيحة قانوناً .

٢ — بحسب المحكمة أن تبين في حكمها الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها وهي بعد غير ملزمة أن تتبع الخصوم في مناحي أقوالهم ومختلف حججهم وأن ترد استقلالاً على كل قول أو حجة أثاروها في دفاعهم . فإذا كانت المحكمة قد نفت حسن نية الطاعنة في قبض ما قبضته من ريع حصة في وقف بما قالته من أن هذه الطاعنة لم تنكر أنها كانت خصماً في النزاع على هذا الاستحقاق وأنها حضرت الجلسات التي نظرت فيها الدعوى بشأن هذا النزاع حتى انتهى بحكم نهائي ، وأن الحكم الذي استندت إليه في بيان حسن نيبتها لا قيمة له في هذا الصدد لصدوره بعد الحكم الفاصل في الاستحقاق الذي كان متنازعا عليه ، فضلاً عن أن محكمة النقض قد قضت بإلغائه فوال بذلك كل ما ترتب عليه من آثاره ، فذلك كاف لحل ما قضت به من انتفاء حسن النية ولا مخالفة فيه للقانون .

٣ — لا مخالفة للقانون في أن يعتبر الحكم الطاعنة سيئة النية في قبض ما قبضته من ريع حصة في وقف من تاريخ إعلانها بصحيفة الدعوى المقامة عليها من أحد الورثة ، إذ يكفي لتحقيق سوء النية لديها عليها بالعبء اللاصق بسند استحقاقها ولو كان مصدر هذا العلم من كان يقاضيا وحده في الدعوى منكراً استحقاقها ومدعياً

حكمتها بعدم سماح دعوى كل من السيدة عريفة والسيدة أمينة فيما يتعلق بمن يؤول إليه نصيب شاهنكير اسبق الفصل في الموضوع من المحكمة العليا الشرعية في ٧ من مارس سنة ١٩١٢ وقد تأيد هذا الحكم في ٢ من يناير سنة ١٩١٩ - انتقل النزاع بعد ذلك إلى القضاء الوطني . فرفعت أمام محكمة مصر الابتدائية ثلاث دعاوى إحداها رقم ٣٢٩ كلّى سنة ١٩٢٢ من فريق الطاعنة ( في الطعن رقم ١٢٥ سنة ١٩١٩ ق ) طالبين بصفتهم مستحقين في وقف متباب قادن أن يقضى لهم على وزارة الأوقاف بمبلغ ٢٣٨٢ ج قانض ريع حصتهم في المدة السابقة على رفع الدعوى وما يستجد من سنة ١٩٢١ إلى التسليم ، والدعوى الثانية رقم ١٥٢ سنة ١٩٢٢ رفعها ورثة السيدة عريفة وطلبوا فيها إلزام وزارة الأوقاف بأن تؤدي إليهم حسابا عن نظارتها على الوقف وإلا ألزمت بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه باقى كل حساب عن استحقاق السيدة شاهنكير من يوم وفاتها إلى آخر سنة ١٩٢١ ، والدعوى الثالثة رقم ٢٤٦ كلّى سنة ١٩٢٢ رفعها عمر خورشيد بك طالبا الحكم له بمبلغ ٣٠٠ جنيه وهو حصته فيها تجمعد لدى وزارة الأوقاف عن سنتي ١٩١٩ و سنة ١٩٢٠ وإلزامها باستمرار الصرف إليه . وقد قضت محكمة مصر الابتدائية في ٣١ من مارس سنة ١٩٢٦ في هذه الدعاوى الثلاث بعد أن ضمنها بعضها إلى بعض برفض دعوى ورثة السيدة عريفة يوسف وبالإزام وزارة الأوقاف بتوزيع ما تجمعد لديها ومقداره ١٢٧٨٩ جنيها ٣٥٥ مليا من ريع حصة شاهنكير سواء الخلفة عنها أو الأبناء إليها على ثمانية أجزاء متساوية لكل من عمر خورشيد بك والسيدة نفيدة أخته وبنت أخته السيدة أمينة بنت نفيسة وجميعهم

( المروفة بمجرة ) وشاهنكير ، وقد توفيت نرجستر هذه عن ولدها عمر خورشيد ونفيدة خورشيد وعن أمينة مصطفى أوده باشى ( الطاعنة في الطعن رقم ١٢٥ سنة ١٩١٩ ق ) وهي بنت ابنتها نفيسة المتوفاة في حال حياتها . ثم توفيت شاهنكير عقيبا وبعد وفاتها بدأ النزاع على استحقاق حصتها بأن أقيمت دعوى شرعية من عمر خورشيد بك أحد ورثة نرجستر مطالبا بالاستحقاق فيها وتدخل فيها بعض عتيقات شاهنكير وأخرى مات مطالبات أيضا بالاستحقاق لمن فصدور في هذا النزاع حكم المحكمة العليا الشرعية في ٧ من مارس سنة ١٩١٢ قاضيا بتفسير شرط الوفاقة على الوجه المبين فيه وبيان المستحقين واستبعدت المحكمة طلبات عتيقات شاهنكير على اختيار أرب النص لا يشملهن . حدث بعد ذلك أن رفعت السيدة نفيدة خورشيد على وزارة الأوقاف وعمر خورشيد بك الدعوى الشرعية رقم ١٠٧ سنة ١٩١٢ سنة ١٩١٣ بتوزيع وقسمة صافي ريع الوقف بين مستحقيه فأصدرت المحكمة العليا الشرعية في تلك الدعوى حكمتها في ١٤ من يناير سنة ١٩١٥ مؤيدا تفسير الحكم السابق - بعد ذلك رفعت السيدة عريفة يوسف على وزارة الأوقاف الدعوى رقم ٥٢ كلّى سنة ١٩١٩ - سنة ١٩١٧ أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية مطالبة بنصيب شاهنكير التي توفيت عقيبا بعد الاستحقاق بحجة أنها ( أى المذبة ) الوحيدة الباقية على قيد الحياة من أهل طبقتها وإن كانت لها حصة أخرى قائمة بذاتها هي الحصة الثابتة من الحصص السبع التي قسم إليها الوقف الثالث ودخلت السيدة أمينة بنت مصطفى أوده باشى خصما في الدعوى . فأصدرت المحكمة الشرعية في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩١٧

المتنازع عليه ولم يفصل في أمر ما استجد من الريع . وأن حكم المحكمة العليا الشرعية الصادر في ٧ من مارس سنة ١٩١٢ يفرق في الحكم بين حالي وفاة المستحق عقياً قبل الاستحقاق وبعد الاستحقاق ( كما هي حالة شاهنكير ) . وأنه في الحالة الأخيرة يحصل الاستحقاق آيلاً إلى الموجود من أهل طبقتها من العتيقات والمدربرات الخ . ولم يكن موجوداً منهن وقت وفاتها سوى السيدة عريفة مورثة حسن بك احسان فبي دون سواها الوارثة لتصيب شاهنكير كما أن شاهنكير تكون قد آل إليها نصيب جميع من توفي قبلها عقياً من أهل طبقتها — فرفع المحكوم عليهم استئنافاً عن هذا الحكم إلى المحكمة العليا الشرعية فأيدته في ٨ من أبريل سنة ١٩٣٥ وقالت في أسباب حكمها ما خلاصته أن حكم محكمة مصر الأهلية صدر من سلطة غير مختصة بالفصل في مسائل الاستحقاق فهو معدوم الأثر وكأنه لم يكن ، وقالت عن حكم ٢١ من نوفمبر سنة ١٩١٧ لأنه حين قضى بعدم سماع دعوى السيدة عريفة يوسف لم يقض برفضها وأن حكم ٧ من مارس سنة ١٩١٢ الصادر من المحكمة العليا الشرعية صريح في بيان أن استحقاق شاهنكير يؤول إلى عريفة دون حاجة إلى البحث الذي أجرت به محكمة أول درجة خاصاً بالتفريق بين من مات عقياً قبل الاستحقاق ومن مات بعده . وفي الأثناء وبعد صدور حكم محكمة مصر الابتدائية الشرعية لجأت الطاعنة ( السيدة أمينة مصطفي ) وفريقها إلى قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر طالبين الحكم باستمرار تنفيذ حكمي القضاء الأهلي الصادرين لمصلحتهم في ٣١ من مارس سنة ١٩٢٣ و ٢١ من يونيو سنة ١٩٣٥ . فقضى في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ باستمرار التنفيذ حتى يصبح الحكم

أولاد المرحومة الست نرجس تر . وورثة منيرة بنت برلته وحورية بنت ملكشان ونفيسة ومصطفى ونفيسة رستم معاً ولدى حسن حلى ( جميعهم أولاد المرحومة مهجرة ) وبودويح ما يستجد على هذا الاعتبار مؤسسة حكماً على حكم المحكمة العليا الشرعية الصادر في ٧ من مارس سنة ١٩١٢ واعتبرته دستور الوقف لرجوع الأحكام الشرعية التالية إليه — استأنف ورثة السيدة عريفة يوسف هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر بالاستئنافين رقمي ٨٣ - ٧٩٨ س ٤٤ ق ، فقضت تلك المحكمة في ٢ من يونيو سنة ١٩٣٥ بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بي عليها — حمد بعد ذلك حسن احسان بك وهو من ورثة الست عريفة إلى رفع دعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية على الطاعنة ( السيدة أمينة هانم مصطفي ) وفريقها ووزارة الأوقاف طلب فيها أن يقضى له بما تجدد من ريع الحصة الآتية إليه عن الست شاهنكير ومقدارها ثلث ذلك النصيب وفيما يستحق مستقبلاً ، فدخل المدعى عليهم هذا وزارة الأوقاف بعدم سماع الدعوى لسبق الفصل فيها وقد قبلت المحكمة هذا الدفع في ١٦ من يونيو سنة ١٩٣١ إلا أن المحكمة العليا الشرعية ألغت هذا الحكم في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٣١ وأعدت القضية إلى محكمة مصر الابتدائية الشرعية فعاد المدعى عليهم إلى التمسك أمام تلك المحكمة بالدفع السابق لإدقائه منهم . وبعد أن قررت المحكمة ضمه إلى الموضوع قضت في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٣٣ برفض الدفع وسماع الدعوى وباجابة المدعى إلى طلباته وارتمكنت في ذلك إلى أن الحكم الصادر من المحكمة الأهلية في ٣١ من مارس سنة ١٩٢٦ إنما فصل في توزيع الريع التجدد من النصيب

طالين إلغاء وعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى — وفي ٢٠ من أبريل سنة ١٩٣٩ حكمت محكمة الاستئناف في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
 فرجع حسن بك إحسان ورفيقه نقضاً عن هذا الحكم قضى فيه في ٢ من مايو سنة ١٩٤٠ بنقض الحكم المعلقون فيه وفي موضوع الاستئناف رقم ٧٦٧ سنة ١٩٤٠ قضائية بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ١٣ من يونيو سنة ١٩٣٧ في الدعوى رقم ٩٧٣ كلى مصر سنة ١٩٣٥ ورفض تلك الدعوى تأسيساً على أن الحكم الصادر في ٢ من يونيو سنة ١٩٣٠ إذ ينشأ على تأويل هذه المحكمة للحكم الشرعى الصادر في ٧ من مارس سنة ١٩١٢ — وهو ما لا تملكه أصلاً وقد اختلفت فيه نفس المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص — يكون قد صدر في مسألة لا ولاية للمحاكم الأهلية في نظرها وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه باستمرار تنفيذ ذلك الحكم على أساس أنه حكم واجب التنفيذ — بعد ذلك رفع الملعون عليهم في الطعن رقم ١٢٥ سنة ١٩ في الدعوى رقم ٢٠٨٩ سنة ١٩٤٣ كلى مصر على الطاعة في الطعن المذكور وآخرين من أفراد جنتها ووزارة الأوقاف طلبوا في مصيقتها إلزام المدعى عليهم بأن يقدموا إليهم مبلغ ١٢٩٨٧ ج و ٥٥٩ ملياً وقائده بواقع ٥٪ سنوياً ابتداء من سنة ١٩٣١ لغاية تمام الوفاء — وفي ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٥ عدل المدعون (المطعون عليهم في الطعن رقم ١٢٥ سنة ١٩ ق) طلباتهم نظراً لتصلحهم مع من عدا السيدة أمينة هانم مصطفى ، وطلبوا القضاء لهم بالإلزام السيدة المذكورة بأن تدفع إليهم مبلغ ٣٢٤٥ ج و ٨٨٢ م وفوائده بواقع

الصادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٣٣ نهائياً — وقد نفذت وزارة الأوقاف هذا الحكم إلى أن صدر حكم المحكمة العليا الشرعية في ٨ من أبريل سنة ١٩٣٥ فتوقفت عن الصرف فأقامت الطاعنة (السيدة أمينة هانم مصطفى) ورفيقها في ١٥ و ١٨ من مايو سنة ١٩٣٥ الدعوى رقم ٩٧٣ سنة ١٩٣٥ أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية على حسن بك إحسان وباقي الملعون عليهم ووزارة الأوقاف طالبين القضاء لهم بأن حكم محكمة استئناف مصر العليا الصادر في ٢ من يونيو سنة ١٩٣٠ مؤيداً لحكم محكمة مصر الصادر في ٣١ من مارس سنة ١٩٢٦ هو حكم نهائي واجب الاحترام لصدوره في مواجهة هؤلاء الخصوم وفي الموضوع نفسه وللسبب عينه بالرغم من صدور حكم شرعى جديد يقصد به إبطال مفعوله واحترامه إنما يكون باستمرار تنفيذه — وقد أبدى المدعى عليهم (الطاعنون في الطعن رقم ٣٧ سنة ٢٠ ق) في الدعوى المذكورة دفتين فرعيتين أحدهما بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها من المحكمة الشرعية والآخر بعدم اختصاص القضاء الأهلى بالفصل في الدعوى — وفي ١٣ من يونيو سنة ١٩٣٧ حكمت محكمة مصر أولاً برفض الدفتين المشار إليهما وباختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى وبقبول الدعوى وبجواز نظرها وفي الموضوع باستمرار تنفيذ حكم المحكمة الصادر بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٢٦ في الدعاوى الثلاث رقم ٣٣٩ و ١١٥٢ و ٢٤٦ مدنى كلى مصر سنة ١٩٢٦ والذي قضى استئنافاً وانتهائياً بتأييده في ٢ من يونيو سنة ١٩٣٠ ، فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر بصحيفة قيدت برقم ٧٦٧ سنة ٥٤ ق

إذ قرر أن رفع الدعوى الشرعية من حسن بك إحسان بأحقية وريثة السيدة عريفة في استحقاق نصيب شامتكن في الوقت واختصاص الطاعنة في هذا النزاع معناه تحديدها بأنها إذا استولت على ربع هذا الاستحقاق قبل الفصل نهائياً فيمن يقول إليه من الطرفين يكون استيلاؤها عليه وفقاً للقواعد القانونية التي استقر عليها الفقه والقضاء حاصلًا بسوء نية - إذ قرر ذلك - لم يبين هذه القواعد التي أشار إليها إشارة مجملة وجعلها حماد قضاؤه مع وجوب هذا البيان خصوصاً وأن مسألة حسن النية وسوءها مردها إلى الوقائع وإلى ظروف كل دعوى ، فليس يكفي أن ترفع الدعوى حتى تزول صفة حسن النية بمجرد رفعها ، والثاني - إذ استدلت الطاعنة على حسن نيتها في قبض الربع بالأحكام المبردة الصادرة من جهة القضاء الشرعي والوطني ومنها الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية في ٧ من مارس سنة ١٩١٢ والحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية في ١٤ من يناير سنة ١٩١٥ والحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩١٧ في الدعوى المرفوعة من السيدة عريفة والحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الوطنية في ٣١ من مارس سنة ١٩٢٦ والمؤيد استئنافاً لأسبابه في ٢ من يونيو سنة ١٩٣٠ والحكم الصادر من القضاء المستعجل في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ والحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الوطنية في الدعوى رقم ٩٧٣ سنة ١٩٣٥ في ١٣ من يونيو سنة ١٩٣٧ ولم تلق المحكمة بالا إلى جميع هذه الأحكام اكتفاء منها بالقول بأن بالقواعد القانونية تؤيد سوء نية الطاعنة دون بيان لهذه القواعد . وثالثاً - إذ أهدر المحكم المظنون فيه كل قيمة لحكم المحكمة العليا الشرعية

٥٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء والمصاريف والأتعاب وتثبيت الحجر التحفظي الموقع تحت يد وزارة الأوقاف وجعله نافذاً وشوّل الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة - وبعد أن أنهت المحكمة سماح الدعوى قضت في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٧ برفضها تأسيساً على أن السيدة أمينة بنت مصطفى قد قبضت المبلغ بحسن نية اعتقاداً منها بأنها مستحقة في الوقت فلا تلام برده - استأنف المظنون عليهم ( الطاعنون في الطعن رقم ٣٧ سنة ٢٠ ق ) هذا الحكم وتيد استئنافهم برقم ١٢٤٧ سنة ٦٤ ق استئناف مصر . وفي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليها ( السيدة أمينة بنت مصطفى ) بأن تدفع للسنانين بصفتهم مبلغ ٨٢٧ ج ٨٢٥ م وقرائده بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء وتثبيت الحجر التحفظي الموقع تحت يد وزارة الأوقاف وجعله تنفيذياً وألومت المستأنف عليها المذكورة بالمصاريف و ٥٠٠ قرش صاغ أتعاباً بالحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . فطلعت السيدة أمينة في هذا الحكم بطريق النقض وتيد طعنها برقم ١٢٥ سنة ١٩ ق كما طعن فيه وريثة حسن بك إحسان وآخرون وتيد طعنهم برقم ٣٧ سنة ٢٠ ق وقررت المحكمة بجملة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ضم الطعن الأخير إلى الطعن الأول .

« عن الطعن رقم ١٢٥ سنة ١٩ ق ،

« ومن حيث إن هذا الطعن يبي على ستة أسباب يتحصل الأول والرابع والخامس منها في أن الحكم شابه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه : الأول -

الصادر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ بحجة أنه لم يصدر في مواجهة ورثة السيدة هريفة مع أنه قضى بأن نصيب شاهنكير التي ماتت من غير عقب ولا ذرية ينتقل لمن في طبقته أو لأقرب الطبقات إليها من أهل الحصة التي كانت تستحق فيها ومنهم الطاعنة ولا ينتقل منه شيء للسيدة هريفة لأن لها حصة أخرى ومع أن الطاعنة قد استدلت بهذا الحكم على حسن نيتها في الاستيلاء على الريع وأنها إنما كانت تقبضه على أنه حقاً .

ومن حيث إن هذه الأسباب بجميع أوجهها مردودة أولاً بأن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعنة سيئة النية في قبض ما قبضته من ريع حصة شاهنكير بعد أن أعلنت بالدعوى الشرعية المقامة عليها من حسن بك إحسان وعلمت منها بالميب الذي يشوب سند استحقاقها لم يعطى في القانون ذلك أن الحائز يعتبر سيئ النية من الوقت الذي علم فيه بهيوب سند حيازته وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه في خصوص استحقاق آثار ذلك لأن الحكم الذي يصدر فيها يستند إلى تاريخ رفعها ، ولا يبطل الحكم عدم بيانه للقواعد والنصوص القانونية التي أسس عليها قضاءه من كانت النتيجة التي انتهى إليها صحيحة قانوناً ، ومردود ثانياً بما قاله الحكم في نفي حسن نية الطاعنة من أنها ولم تنكر أنها كانت خصماً في النزاع على هذا الاستحقاق أمام المحكمة الشرعية وثبت من الشهادة المقدمة تحت رقم ٧ دوسيه حافظة المستأنفين (المطعون عليهم) في قضية التظلم المنضمة أنها حضرت لأول مرة بمجلس ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ التي نظرت فيها القضية رقم ٢٢٢ سنة ٢٩ / ٣٠ وأنها استمرت في حضور الجلسات أمام تلك المحكمة وأمام المحكمة العليا الشرعية حتى انتهت النزاع على هذا الاستحقاق بالحكم الصادر بمجلس ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ في الاستئناف رقم ٨٩ سنة ٣٢ / ١٩٣٣ ، وما قاله في موضع آخر من أن الحكم الصادر من محكمة مصر الوطنية في القضية رقم ٩٧٣ سنة ١٩٣٥ اصالح المستأنف ضدها الأولى (الطاعنة) وفريقها والحكم المؤيد له من محكمة الاستئناف لاقية لها في بيان حسن نية المستأنف ضدها (الطاعنة) لأنها صدرت بعد الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية بأبولة استحقاق الست شاهنكير إلى الست هريفة ، يضاف إلى ذلك أن محكمة النقض قضت بإلغائه في حكمها الصادر في النقض رقم ٨٧ سنة ٩ في السابق الإشارة إليه ، وبحسب المحكمة في هذا الخصوص أنها بينت الحقيقة التي اتضعت بها وأوردت دليلاً وهي بعد ليست ملزمة أن تتبع المحصرم في مناحي أقوالهم ومختلف حججهم وأن ترد استقلالاً على كل قول أو حجة أثاروها في دفاعهم ، ومردود أخيراً بما قاله الحكم من أنه لا محل للتمسك في الدعوى الحالية بالحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية بمجلس ١٦ فبراير سنة ١٩٤٨ في الاستئناف رقم ١٦٩ سنة ١٩٤٥ ، و١٩٤٦ اصالح أحمد شكرى أفندي ضد وزارة الأوقاف المقدم بمحكمة الاستئناف ضدها الأولى رقم ٧ دوسيه الذي قضى بعدم أحقية الست هريفة لشيء في استحقاق الست شاهنكير في الوقف لأنه لم يصدر في مواجهة ورثة الست هريفة وذلك على خلاف الحكم الصادر من المحكمة العليا في الاستئناف رقم ٨٩ سنة ٣٢ / ١٩٣٣ فإنه صادر ضد المستأنف ضدها الأولى وفريقها ووزارة الأوقاف أي فاصل من المحصرمة بين جميع المتنازعين على أبولة نصيب شاهنكير في الوقف ولو أن الحكم الصادر في الاستئناف

الصادر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ بحجة أنه لم يصدر في مواجهة ورثة السيدة هريفة مع أنه قضى بأن نصيب شاهنكير التي ماتت من غير عقب ولا ذرية ينتقل لمن في طبقته أو لأقرب الطبقات إليها من أهل الحصة التي كانت تستحق فيها ومنهم الطاعنة ولا ينتقل منه شيء للسيدة هريفة لأن لها حصة أخرى ومع أن الطاعنة قد استدلت بهذا الحكم على حسن نيتها في الاستيلاء على الريع وأنها إنما كانت تقبضه على أنه حقاً .

ومن حيث إن هذه الأسباب بجميع أوجهها مردودة أولاً بأن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعنة سيئة النية في قبض ما قبضته من ريع حصة شاهنكير بعد أن أعلنت بالدعوى الشرعية المقامة عليها من حسن بك إحسان وعلمت منها بالميب الذي يشوب سند استحقاقها لم يعطى في القانون ذلك أن الحائز يعتبر سيئ النية من الوقت الذي علم فيه بهيوب سند حيازته وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه في خصوص استحقاق آثار ذلك لأن الحكم الذي يصدر فيها يستند إلى تاريخ رفعها ، ولا يبطل الحكم عدم بيانه للقواعد والنصوص القانونية التي أسس عليها قضاءه من كانت النتيجة التي انتهى إليها صحيحة قانوناً ، ومردود ثانياً بما قاله الحكم في نفي حسن نية الطاعنة من أنها ولم تنكر أنها كانت خصماً في النزاع على هذا الاستحقاق أمام المحكمة الشرعية وثبت من الشهادة المقدمة تحت رقم ٧ دوسيه حافظة المستأنفين (المطعون عليهم) في قضية التظلم المنضمة أنها حضرت لأول مرة بمجلس ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ التي نظرت فيها القضية رقم ٢٢٢ سنة ٢٩ / ٣٠ وأنها استمرت في حضور الجلسات أمام تلك المحكمة وأمام المحكمة

للتسدد بها على حسن نيتها لا قصور فيه ولا مخالفة للقانون .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم إذ قال رداً على ما دعت به الطاعنة من أنه لا يستفيد من الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٨١ سنة ١٩٣٣ / ٣٢ سوى المدعى فيها وهو حسن بك إحسان د بأن الحق الذي كان يطالب به حسن بك إحسان في الدعوى المشار إليها بأبولة استحقاق شاهنكير إلى مورثته - هو حق لا يتجراً وبناء على عدم تجرثه يكون حسن بك إحسان ممثلاً لتركه مورثته المذكورة وببيع ورثتها ، غالفاً القانون - ذلك لأن الأحكام لا تكون حجة على من هذا طرفها ومن ثم لا يمكن أن يستفيد من الحكم الشرعي إلا إحسان بك إذ هو الذي انفرد برفع الدعوى وصدر الحكم لمصلحته وحده بتسوية في الحصة المتنازع عليها ولا يجوز لغيره أن يحتج به خصوصاً وأن النزاع لم يكن بين ورثة يتنازعون تركه وإنما كان النزاع قائماً على نصيب في حصة موقوفة ، استحقاقها مستمد من كتاب الوقف ، هذا فضلاً عن أن حسن بك إحسان هو دون غيره من المطعون عليهم الوارث للست عريفة - ومن ثم يكون الحكم إذ قرر أن رفع الدعوى كان بداية لزوال حسن نية الطاعنة وأن جميع المطعون عليهم يفيدون من الدعوى الشرعية قد خاف القانون .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم استخلص سوء نية الطاعنة فيما استولت عليه من ريع حصة شاهنكير المتوفاة من أنها قد قبضته بعد أن أعلنت بالدعوى الشرعية المقامة من حسن بك إحسان عليها وعلبت من مريعتها بالعيب الذي يشوب سند استحقاقها وصدر الحكم فيها في مواجهتها على أساس أن استحقاق

رقم ١٩٩ سنة ٤٤ / ١٩٤٦ كان صادراً على هذا الوجه أيضاً أي قاصلاً في الخصومة بين جميع المتنازعين على أبولة نصيب الست شاهنكير في الوقت لما ترددت هذه المحكمة في إيقاف الخصومة بشأن الريع موضوع هذه الدعوى حتى تفصل المحاكم الشرعية بحكم نهائي حائز لقوة الشيء المحكوم فيه فيمن يؤول إليه هذا الاستحقاق من هؤلاء المتنازعين .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شبه القصور والخطأ في تطبيق القانون من وجهين - الأول - إذ أصدر كل أثر للحكم الصادر من محكمة مصر الوطنية في الدعوى رقم ٩٧٣ سنة ١٩٣٥ على مصر والحكم المؤيد له من محكمة الاستئناف في بيان حسن نية الطاعنة بحجة أنهما صدرا بعد الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية بأبولة استحقاق الست شاهنكير إلى الست عريفة وأن محكمة النقض قد ألغتهما - مع أن كون الحكمين المشار إليهما قد صدرا بعد حكم المحكمة الشرعية لا يكتفي وحده لتقرير سوء نية الطاعنة إذا وجدت ظروف ووقائع تدفع هذا النظر - والوجه الآخر إذ استند في فضائه إلى أن حكم النقض ألغى الحكمين المشار إليهما مع أن الحكم بالإلفاء لم يتعرض لنية الطاعنة وإنما قضى بعدم استمرار تنفيذ حكم ٣١ من مارس سنة ١٩٢٦ .

د ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود أولاً - بأن الحكم إذا اعتبر الطاعنة سيئة النية قد أقام قضاءه على أدلة سابقة سبق بيانها وهي تكفي لحله . ومردود ثانياً بأن الحكم إذ قرر أنه يترتب على نقض الحكم المشار إليه زوال كل ما يترتب عليه من آثار - لم يخطئ في القانون - ومن ثم يكون عدم اعتداده بالأحكام التي استندت إليها الطاعنة في هذا السبب



بجميع أسبابه على غير أساس ومن ثم يمتنع رفضه .

د عن الطعن رقم ٣٧ سنة ٢٠ ق ،

د ومن حيث إن هذا الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه عاره بطلان جوهرى وأخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه بعد أن استدلت بأسباب سائفة على سوء نية المظنون عليها عند ما قبضت متجعد الربع من وزارة الأوقاف لم يقض الطاعنين إلا بما تجمد لهم بعد ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ ورفض القضاء لهم بما تجمد لهم قبل ذلك بحجة أن حسن بك إحسان كان مثلاً لتزكك مورثته السيدة عريفة في الدعوى وأن جميع الطاعنين هم من ورثته فيسرى عليهم التنازل الصادر منه أمام المحكمة الشرعية مع أنه ليس من بين الطاعنين من هم ورثته حسن بك إحسان سوى الأربعة الأولين ونصيبهم في حصة شاهنكير الثلث ولذلك فلا يلزم التنازل المشار إليه إن صح سوى هؤلاء الأربعة على أن ما اعتبرته المحكمة تنازلاً عن الحق في متجعد الربع ليس في حقيقته كذلك وإنما كان القصد منه قصر الخصومة المقامة أمام المحكمة الشرعية من حسن بك إحسان على تقرير استحقاقه دون الحكم بأى مبلغ لمخرج ذلك عن ولاية الحاكم الشرعية .

د ومن حيث إن الشق الثانى من هذا السبب مردود بأن المحكمة إذ فسرت إقرار المرحوم حسن بك إحسان مورث الأربعة الأولين من الطاعنين في محضر جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ ونصه : د إلى لا أطالب في هذه الدعوى بشئ من المتجعد الذى صدر الحكم الألهى بتوزيعه في سنة ١٩٢٦ وإنما أطالب بنصيب موكلى فيما تجمد بعد ذلك من الاستحقاق وهو نصحت يد الوزارة الآن ، — إذ فسرت

شاهنكير التى ماتت حقياً وإنما يقول إلى السيدة عريفة وورثتها من بعدها ومنهم حسن بك إحسان المدعى في تلك الدعوى لا إلى السيدة نارجستر جدة الطاعنة التى كانت تستند إليها في استحقاقها — وهو في استخلاصه هذا لم يخالف حكم القانون في اعتبار الطاعنة سبباً النية من تاريخ إعلانها بصحيفة الدعوى المقامة عليها من حسن إحسان بك وحده دون بقية ورثة السيدة عريفة ذلك أنه يكفى لتحقيق سوء النية لدى الطاعنة عليها بالعبء اللاصق يستند استحقاقها ولو كان مصدر هذا الملم من كان يقاضيا وحده في تلك الدعوى متكرراً استحقاقها ومدعيها الاستحقاق لنفسه عن طريق مورثته السيدة عريفة وقضى له في دعواه دون أن يشترك معه فيها باقى المظنون عليهم — أما ما رده الحكم على الدفاع المشار إليه مما تبينه عليه الطاعنة في هذا السبب فهو بفرض خطئه لا تأثير له على صحة النتيجة التى انتهى إليها .

د ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم شا به بطلان جوهرى ذلك أن الطاعنة في سبيل الرد على دفاع المظنون عليهم بأنكار صدور حكم من المحكمة الشرعية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ في مواجهتهم يقضى بأبولة استحقاق شاهنكير إلى غيرهم ، قدمت شهادة من جدول المحكمة العليا الشرعية مؤداها أن يوسف افندى كمال أحد المظنون عليهم علمن في الحكم المذكور إلا أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الجوهري .

د ومن حيث إن هذا السبب عار عن الدليل إذ لم تقدم الطاعنة ما يدل على سبق تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع .

د ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن

الدفاع . رفضه بقوله إنه كان مرخصاً للطاعن في إثباته أمام محكمة الدرجة الأولى وأنه مجز ، على خلاف الواقع .  
فصور في الحكم .

### المبدأ القانوني

إذا كان الحكم التمهيدى الذى صدر في الدعوى قد قضى بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن عدم جدية التصرف الصادر من المطعون عليه الثانى إلى المطعون عليه الأول ، وكان الطاعن قد تمسك لدى محكمة الاستئناف بإثبات واقعة أخرى هي علم المطعون عليه الأول وقت شرائه من المطعون عليه الثانى بصورية التصرف الصادر لهذا الأخير من المطعون عليه الثالث ، وكانت المحكمة قد رفضت إجابة الطاعن إلى طلب تحقيق هذا الدفاع قولاً منها - على خلاف الواقع - أنه كان مرخصاً له في إثباته أمام محكمة أول درجة وأنه مجز عن إثباته ، فإن حكمها يكون قاصراً في التسبب عما يوجب نقضه ، إذ هذا الدفاع الذى لم يكن ثمة من حرج على الطاعن في أن يتمسك به حتى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف هو دفاع جوهرى يترتب عليه لو صرح أن يتغير وجه الرأى في الدعوى ، فكان على المحكمة أن تحققه لتستبين جليلة الأمر فيه .

( الفضية رقم ١٤٢ سنة ١٩ ق بالمقعة السابقة ) .

٥٣٩

٣ يناير سنة ١٩٥٢

تكميم . ولاية المحكمين . يجب قصر ما على ما تنصرف إرادة المحكمين إلى عرضه عليهم . لا يصدق في التعكيم القول بأن فاضى الأمل هو فاضى الفرع .

المحكمة هذا الإقرار بأنه يتضمن تنازلاً عن المطالبة بما قبضته المطعون عليها قبل ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ لم تخرج في هذا التفسير عن مدلول العبارة المشار إليها .

ومن حيث إنه من الشق الأول من هذا السبب فهو في محله ذلك لأن من عدا يوسف افندى كمال ومحمد افندى كمال وحسن افندى إحسان كمال والسيدة زينب حسن إحسان ليسوا من ورثة حسن بك إحسان فلا يسرى عليهم إقرار التنازل فإ كان يجوز للمحكمة إحمال أثره عليهم إذ الإقرار حجة قاصرة على المقر وورثته من بعده ، أما قول الحكم وإن المستأنفين (الطاعنين جميعاً) هم ورثة حسن بك إحسان فيسرى عليهم التنازل . . . فهو خطأ في الإسناد اتبني عليه الخطأ المنعنى على الحكم في هذا الشق من السبب مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً في خصوص قضائه برفض دعوى من عدا ورثة حسن بك إحسان من الطاعنين بالنسبة لما يخصهم في المبلغ الذى قبضته المطعون عليها من استحقاق شاهنكير بعد رفع الدعوى الشرعية السالفة الذكر عليها وقبل ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ وينعين إحالة الدعوى على محكمة استئناف القاهرة في هذا الخصوص .

( الفضية رقم ١٢٥ سنة ١٩ ق و ٣٧ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساندة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد المعلى خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروى المستشارين ) .

٥٣٨

٣ يناير سنة ١٩٥٢

حكم . تسببه . حكم تمهيدى بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات عدم جدية تصرف . تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بإثبات واقعة أخرى جوهرية في الدعوى . جواز ذلك . على هذه المحكمة أن تحقق هذا

## المبدأ القانوني

التحكيم طريق استثنائي لفض الخصومات قوامه الخروج عن طرق التقاضي العادية وما تكلفه من ضمانات. فهو يكون مقصوراً حتماً على ما تنصرف إرادة المحكمين إلى عرضه على هيئة التحكيم ولا يصح تبهماً إطلاق القول في خصوصه بأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أبطل حكم هيئة التحكيم بطلان عقد شركة لعدم مشروعية الغرض منها، وذلك بناء على أن مشاركة التحكيم لم تكن لتجيز ذلك لأنها تقصر ولاية المحكمين على بحث المنازعات الخاصة بتنفيذ عقد الشركة. فضلاً عما اعترض به أمام هيئة التحكيم من أنها ممنوعة من النظر في السكبان القانوني لعقد الشركة، فهذا الحكم لا يكون قد مخالف القانون في شيء.

## الحكم

ومن حيث إن واقعة الدعوى تتحصل، حسباً بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن، في أن طرفي النزاع كونا فيما بينهما في ٦ من مارس سنة ١٩٤٤ شركة تضامن لاستغلال الصيدلية المعروفة باسم أوتوفون هوير سابقاً السكائة بشارع شريف باشا بالاسكندرية. وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٥ عدلاً عقد الشركة — إلا أنه قامت بينهما منازعات متنوعة عرض بعضها على المحاكم — فاتفقا على عرض الأمر على هيئة من المحكمين، وفقاً لما حدداه في مشاركة التحكيم المؤرخة في ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٨. وفي ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قضت هيئة التحكيم بطلان

عقد الشركة بطلاناً أصلياً لعدم مشروعية الغرض منها لمخالفته للنظام العام، وأمرت بتصفية الشركة وعينت مصفياً لها، فطلب المطعون عليه بطلان هذا الحكم بدعوى أقامها على الطاعن أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية، قيدت برقم ١٠٥٤ سنة ١٩٤٨ على الاسكندرية لأسباب منها أنه خرج عن ولاية المحكمين وقضى بما لم يطلبه أحد من المحكمين، وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بطلان حكم المحكمين. فاستأنف الطاعن أمام محكمة استئناف الاسكندرية، وقيد استئنافه برقم ٥٦ س. ه. ق. وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ قضى بتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض.

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب: حاصل السببين الأول والثاني منها هو أن الحكم المطعون فيه، إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة لأسبابه، قد مسخ مشاركة التحكيم فيما ذهب إليه من أنها لا تعجز للمحكمين الحكم بطلان عقد الشركة بحجة أنها تقصر ولايتهم على بحث المنازعات الخاصة بتنفيذه، مع أن البند الثاني من هذه المشاركة صرح في أن المحكمين يختصون بالفصل في جميع المنازعات أياً كان نوعها التي يثيرها أحد الطرفين بشأن أي شرط من شروط عقد الشركة. وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خصص ولاية المحكمين بغير مخصص.

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بما قرره حكم محكمة أول درجة المؤيد في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه من أنه يستفاد بوضوح من صدر مشاركة التحكيم أن النزاع بدور حول تنفيذ عقد الشركة والانفاق الخاص بتعديله وقد تكرر في البند الثاني من

في هذا الخصوص :

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم من أن التحكيم يفترق عن التقاضي العادي في أن ولاية المحكمين مقصورة على ما تنصرف إليه إدارة طرف النزاع على أن يكون محلاً لفصلهم — فلا يملك المحكمون ، من غير ما تفويض ، البحث في صحة أو بطلان عقد الشركة . وأن النزاع بين الشريكين كان محلاً لخصومات متنوعة أمام القضاء المختلط والقضاء الوطني ، وقد فصل في بعض تلك الخصومات دون ما حاجة إلى البحث فيما إذا كان عقد الشركة مطابقاً للقانون أو مخالفاً له . وأنه فضلاً عن ذلك فقد اعترض محامى المطعون عليه أمام هيئة التحكيم بأن الهيئة ممنوعة من النظر في الكيان القانوني لعقد الشركة — وقد كان هذا الاعتراض كافياً لمنع المحكمين من الفصل ووقف حملهم ، ما دام أنه قد قامت لديهم ضرورة البحث في هذا الأمر ، وذلك قياساً على حكم المادة ٧٢٠ من قانون المرافعات ( القديم ) — وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك لأن التحكيم طريق استثنائي لبعض الخصومات ، فوأمه الخروج عن طرق التقاضي العادية وما تكفله من ضمانات ومن ثم كان حتماً مقصوداً على ما تنصرف لإرادة المحكمين إلى عرضه على هيئة التحكيم ، وتبعاً فإنه لا يصبح القول في خصوصه بأن قاضي الأصل قاضي الفرع .

« ومن حيث إن حاصل السبب الرابع قصور الحكم في التسيب — وفي بيان ذلك يقول الطاعن في تقريره « تناولت صحيفة الاستئناف نقد الحكم الابتدائي فيها قضى به من بطلان حكم المحكمين للسببين اللذين انبنى عليهما قضاؤه . والخصومة أمام محكمة الاستئناف ، في طبيعة التقاضي المتدرج ، تعاضد إلى مضاعفها الانشائية

المعارضة ذكر المنازعات الخاصة بإدارة الشركة ، وأجمل المحكمين ذلك في عبارة كل أعمال التنفيذ التي تلت العقد المذكورين ، وما قرره في موضع آخر من أنه « بالرجوع إلى حكم المحكمين المطعون فيه ومحاضر جلساتهم ومذكرات المحكمين لا نجد اتفاقاً بين طرفي الخصومة على أن يكون موضوع التحكيم التمرض لكيان عقد ٦ مارس سنة ١٩٤٤ صحة وبطلاناً . وقد أثبت المحكمون في حيثيات حكمهم أنه يتحم عليهم بمسح هذا العقد ، ولا قيمة لما جاء بأقوال بابا جالو ( المطعون عليه ) من أن الهيئة ممنوعة من تفسير هذا العقد — وحيث إن تمرض المحكمين لعقد ٦ مارس سنة ١٩٤٤ لتقدير قيمته القانونية رغم اعتراض المعارض ( المطعون عليه ) في مذكراته لم يكن من حقهم فلم يكن ذلك وجهاً للمنازعة المطروحة عليهم بموجب المعارضة أو في المرافعة . فقضاؤهم يبطلان عقد ٦ مارس سنة ١٩٤٤ خروج عن حدود التحكيم وفصل فيما لم يمرض عليهم من منازعات ، — ولما كان هذا الذي استخلصه الحكم هو تحصيل سائغ لما انصرف إلى إياه إرادة المحكمين فإن النعي عليه يكون على غير أساس .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثالث خطأ الحكم في تطبيق القانون إذ قضى بأن مضاربة التحكيم لا تتميز للمحكمين الحكم في مادة النظام العام التي تتصل بنوع المنازعة المتفق على طرحها على التحكيم ، مع أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ، والتحكيم قضاء اتفاق لا يقل سلطاناً عن القضاء العام من ناحية تكليف المحرر موضوع المنازعة تكييفاً قانونياً — ومن ثم فإن هيئة المحكمين تملك بقوة القانون ما يملكه القاضي ، وتبعاً فإن لما أن تبحت من نفسها في صحة أو بطلان عقد الشركة وإن لم تطرح عليها منازعة

الأسباب التي أقيم عليها الطعن لا تعتبر وجهاً لعدم قبوله شكلاً بل هي تكون سبباً لرفضه موضوعاً .

٢ - يشترط في القبول الضمني للحكم أن يكون بقول أو عمل أو إجراء يدل دلالة واضحة لا تحتمل الشك على ترك الحق في الطعن فيه . فلا يصح أن يستخلص قبول المحكوم عليه للحكم القاضي بإحالة الدعوى على الدائرة المختصة بقضايا الإيجارات من مجرد مرافعته أمام محكمة الإحالة في هذه الدعوى إذ هذا الحكم واجب النفاذ قانوناً .

٣ - إذا كان الحكم مقاماً على دعامين ، مستقلة كلتاهما عن الأخرى ، وكان الطعن وارداً على إحدهما ولا مساس له بالأخرى وكانت الدعامة الأخرى كافية وحدها لحل قضائه ، كان هذا الطعن غير منتج .

#### الحكم

د من حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليهم رفعوا الدعوى رقم ٢٥٢٩ سنة ١٩٤٨ كلى مصر أمام الدائرة المختصة بنظر قضايا الإيجارات بمحكمة مصر على الطاعن عن نفسه وبصفته رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية للسيتا ونيقولا جاللي وأوبريدور ليسني وطلبوا فيها الحكم بإلزام الطاعن في مواجهة الآخرين بإخلاء العين المؤجرة المبنية بعقد الإيجار المؤرخ في ١٩ من إبريل سنة ١٩٣٦ وتسليمها إليهم بما عليها من مبان وملحقات وقفاً وشرحاً لدعواهم إنه في ١٩ من إبريل سنة ١٩٣٦ أجروا قطعة أرض قضاء مساحتها ٧٣٥ متراً

عناصر جديدة موضوعها الحكم الأول والأخطاء القانونية الموضوعية المحسوبة عليه - ويتمين على محكمة الاستئناف سلامة قضائهما بالإحالة بالمنازعة عند انتقالها إليها وبحث وجوه الطعن والرد عليها للإبقاء على الحكم فما قضى به أو لإلغائه أو تعديله - فإذا قصرت دون هذا الواجب فإن حكمها القاضي بالتأييد مع الإحالة إلى أسباب الحكم الأول - كما هو شأن الحكم المطعون فيه بعد إسقاط الأسباب التصورية - لا يتحقق - التسيب المطالب الذي هو أول الواجبات القضائية .

د ومن حيث إن هذا الكلام مبهم لا يتحدد به مقصود الطاعن فيما يعين على الحكم ، ولا يبين منه موطن القصور فيه ، ومن ثم يكون هذا السبب غير مقبول .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

( القضية رقم ١٤٩ سنة ١٩٩ في بالهيئة السابقة ) .

#### ٥٤٠

٣ يناير سنة ١٩٥٢

١ - نقض . حكم . صدر على غير الأسباب التي أقيم عليها الطعن . ليست وجهاً لعدم قبوله شكلاً . هي سبب لرفضه موضوعاً .

ب - حكم . قبول مانع من الطعن فيه . شرطه . حكم بإحالة الدعوى على دائرة الإيجارات . حضور المحكوم عليه أمام هذه الدائرة ومرافعته في الدعوى . لا يعتبر قبولاً . هذا حكم واجب النفاذ قانوناً .

ج - طعن وارد على إحدى الدعامين اللغام عليهما الحكم . الدعامة الأخرى . كافية وحدها لحله . طعن غير منتج .

#### المبادئ القانونية

١ - إن صحة حمل الحكم على غير

مبنية الحدود بالعقد إلى يقولوا جالي الايطالي  
الجنسية ليقيم عليها دار للسكنى بميسان ثابتة  
وما يتبها من ملحقات ودكاكين حسب رغبته  
لمدة ثمان سنوات من أول يونه سنة ١٩٣٦ :  
٣١ مايو سنة ١٩٤٤ بإيجار شهرى مقداره ثمانية  
جنيهات عن السنوات الخمس الأولى وخمسة عشر  
جنيهاً عن ثلاث السنوات التالية وأنهم استصدروا  
حكماً بالإخلاء في الدعوى رقم ٥٨٩ سنة ١٩٤٧  
المنيا ضد يقولوا جالي إلا أن الطاعن استشكل  
في تنفيذه بحجة أنه مستأجر بموجب عقد لإيجار  
محرر في ديسمبر سنة ١٩٤٦ صادر له من ليقى  
الذى استأجر بدوره من يقولوا جالي ، وقضى  
يقبول الاشكال ووقف تنفيذ الحكم - وأسسوا  
دعواهم على أن عقد الإيجار المحرر بينهم وبين  
المستأجر الأصلي منهم يحرم التأجير من الباطن  
لمدة تزيد على مدة العقد الأصلي - وفي ٢٣ من  
يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإحالة الدعوى  
على الدائرة الخامسة لجلسة ٢٣ من يناير سنة  
١٩٤٩ لاختصاصها بنظرها وأقامت قضاءها على  
أن القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ استثنى من  
نطاق تطبيقه الأرض الفضاء بمقتضى المادة الأولى  
منه ، كما نص في المادة الخامسة عشرة منه على أن  
تظل المنازعات المدنية الأخرى التى تلتصق بين  
المؤجر والمستأجر خاضعة للقواعد القانونية  
العامه . وأنه لا يغير من هذا النظر أن الأرض  
الفضاء المؤجرة قد اتفق على إقامة بيان عليها  
إذ أن ذلك لا يؤثر على طبيعة العقد فإنه ينصب  
على أرض فضاء . فاستأنف الطاعن هذا الحكم  
وطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفى  
الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه  
والقضاء باختصاص دائرة الإيجارات بنظرها  
وإحالتها عليها للفصل فيها من جديد مع إلزام  
المستأنف عليهم بالمصاريف . قدفع المستأنف

عليهم بعدم جواز الاستئناف لأسباب ذكرها  
وفى ٨ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت محكمة  
الاستئناف برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف  
شكلاً وبرفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف  
لأسبابه ولما أضافته عليها من أسباب . فقرر  
الطاعن الطعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليهم دفعوا بعدم  
قبول الطعن لسببين : يتحصل أولها في أن  
الحكم المطعون فيه يصح حله على غير الأسباب  
التي ينصب عليها الطعن إذ ورد به « أن قانون  
إيجارات الأماكـن الذى تبنى الشركة ( الطاعة )  
دفاعها على أساسه يشترط لجواز الإفادة من  
أحكامه أن يكون التأجير من الباطن حاصل  
بتصریح كتابي من المؤجر وقت التأجير متى كان  
عقد الإيجار سابقاً على ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣  
ولا يفتى عن التصريح الخاص ما يتضمنه عقد  
الإيجار الأصلي من تصريح عام ولا ريب أن  
المرجع في تحديد العلاقة بين المالك أو المؤجر  
الأصلى وبين المستأجر من الباطن أو المتنازل  
إليه عن الإجارة هو القانون المعمول به حالياً  
لأنه وحده هو الذى ينظم العلاقة بين المستأجرين  
والمؤجرين ، وأنه لما كانت هذه الأسباب كافية  
لحل الحكم ولم يطعن عليها الطاعن كان الطعن  
عليه ، غير مقبول ، ويتحصل السبب الآخر في  
أنه بعد صدور الحكم المطعون فيه في ٨ من مايو  
سنة ١٩٤٩ أحييت الدعوى لجلسة ٢٩ من مايو  
سنة ١٩٤٩ على إحدى الدوائر الأخرى لتنفيذ  
الحكم المطعون فيه ، وحضر الطرفان أمامها  
وأجملت القضية مراراً ثم حجرت للحكم وقد تمت  
المذكرات ثم تمتع باب المرافعة فيها وأحييت  
أخيراً على محكمة عابدين الجزئية للفصل فيها .  
وحجرت أمامها للحكم ولم يفكر الطاعن في  
الطعن في الحكم إلا في ١٩ من ديسمبر سنة

١٩٤٩ عما يفيد أنه قد رضى به رضا. يتمتع معه عليه الطعن فيه بالنقض .

د ومن حيث إن هذا الدفع بسببه مردود أولا : بأن صحة حل الحكم على غير الأسباب التي أقيم عليها الطعن لا تعتبر وجهاً لعدم قبوله شكلاً بل تكون سبباً لرفضه موضوعاً . وثانياً بأنه يشترط في القبول العنفي للحكم أن يكون بقبول أو حل أو إجراء بدل دلالة واضحة لا تحتمل الشك على ترك الحق في الطعن فيه . فلا يصح أن يستخلص قبول المحكوم عليه للحكم من المرافعة أمام محكمة الإحالة متى كان الحكم واجب النفاذ قانوناً كما هو الحال في الدعوى .

د ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

د ومن حيث إنه بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم إذ فصل في النزاع على خلاف الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية المختلطة في القضية رقم ٢٧٦٥ سنة ٦٥ ق . أخطأ في القانون ذلك أن الملعون عليهم رفعوا الدعوى المشار إليها وطلبوا فيها الحكم بالإخلاء لانتفاء مدة التأجير ولأن العين المؤجرة أرض فضاء لا يستفيد مستأجرها بالحماية التي فرضها الأمر العسكري رقم ٣١٥ المعدل بالأمر رقم ٥٩٨ ، فأصدرت المحكمة المذكورة حكماً في هذا النزاع في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٦ قاضياً بصفة انتائية برفض طلب الإخلاء على أساس أن الملعون عليهم يمتلكون بحكم القانون وبحكم نص العقد المباني التي أقيمت على الأرض اعتباراً من ٣١ مايو سنة ١٩٤٤ وأن الإيجار المتفق عليه يشمل لإيجار هذه المباني وأن طلب الإخلاء والحالة هذه مما يتعارض مع نصوص الأمر العسكري المشار إليه ، كما قضت بصفة انتائية

في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٧ برفض طلب الملعون عليهم زيادة الأجرة المتفق عليها إلى ثمانين جنيهاً على أساس أن الأمر العسكري رقم ٥٩٨ قد حدد تحديداً قاطعاً الأجرة القانونية التي يجب على المستأجر دفعها كما حدد الزيادة التي أباحها فلا يجوز للملعون عليهم طلب زيادتها في غير الحدود التي أجازها الأمر العسكري السابق الإشارة إليه ، وأنه لما كان الحكم قد صدر بين نفس الخصوم وحازا قوة الأمر المقضي بالنسبة إلى تحديد موضوع عقد الإيجار بحيث لا يجوز أن يعتبر المقدم بعد ذلك منصبا على قطعة أرض فضاء لتحديد حقوق طرفيه وفقاً للقانون العام بل أصبح عقد إيجار مبين لتحديد حقوق طرفيه وفقاً لقواعد القانون الخاص بتحديد العلاقات بين المؤجر والمستأجر ومن ثم كان من المتعين على المحكمة أن تلتزم في قضائها هذين الحكمين وأنها إذ قررت أن موضوع الدعوى يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ الخاص بتحديد العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أهدرت حجة الحكمين الصادرين من محكمة مصر المختلطة وبالتالي عاقلت نص المادة ٤٥٥ من القانون المدني .

د ومن حيث إن السبب الآخر يتحصل في أن الحكم إذ قرأ وجود المباني على الأرض لا يغير من طبيعة المقدم ولا يجعل من مستأجرها مستحقاً لحماية الشارع بما تخوله القوانين الاستثنائية لمستأجري المساكن لما في طبيعتها من قيود . قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك لأنه من المسلم أنه إذا رخص للمستأجر في إقامة مباني على قطعة الأرض المؤجرة على أن تزول ملكيتها عند انتهاء مدة الإجارة إلى المؤجر فإن ملكية المؤجر لهذه المباني تعتبر أنها مستقرة له

٥٤١

٣ يناير سنة ١٩٥٢

روكية . - شيوع في الأيمان المختلفة من المورث .  
ما يقتضيه مدير الشركة باسمه خاصة . متى يصح اعتباره  
روكية . نفي الحكم قيام الروكية بناء على أسباب مسوعة  
تقرير موضوعي .

## المبدأ القانوني

إن الشيوع في الأعيان المختلفة عن  
المورث لا يقتضي الشيوع فيما يشترطه مدير  
الشركة باسمه إلا إذا قام الدليل على أن الشركاء  
في الملك اتفقوا صراحة أو ضمناً على أن  
تشمل الروكية ما يستجد من الأموال التي  
يقتنيها مدير أعيان الشركة ولو كان شراؤها  
باسمه خاصة . فإذا كان الحكم بعد أن بين  
وقائع الدعوى تفصيلاً وناقش الأدلة التي  
قدمت فيها قد انتهى من تمحيصها إلى نفي  
حصول اتفاق صريح أو ضمني على قيام  
الروكية فيما استجد من الأموال التي اشتراها  
مدير الشركة باسمه ، فذلك أمر موضوعي  
لا شأن لحكمة النقض به ما دام مقاماً على أدلة  
مسوعة له .

## الحكم

ومن حيث إن الوقائع حسماً يبين من الحكم  
المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن  
الطاعنتين وأختاً ثالثة لها أقرن الدعوى رقم  
٣١٣ سنة ١٩٣٩ كلّي أسيوط على أخيهن  
المطعون عليه وقلن فيها أن والدهن توفى عن  
٤٣ فدناً أطيناً زراعية ، ١٢ ط ٢ ف جنيئة  
وثلاثة منازل وبابور طحين ولأنه من وقت  
وفاته كان الورثة في روكية يديرها المطعون عليه

ابتداء من تاريخ إقامتها وتغير في طبيعة موضوع  
العقد من أرض قضاء إلى أرض مقام عليها مبان  
ويؤكد هذا النظر اعتراف المطعون عليهم بأن  
عقد الإيجار قد شغل الأرض كما شغل المباني  
المقامة عليها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى  
بعدم اختصاص دائرة الإجراءات وهي الدائرة  
المخصصة للفعل في المنازعات الناشئة عن تطبيق  
القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ . أقام قضاءه على  
دعائتين ، الأولى - أن القانون رقم ١٢١ لسنة  
١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن وتنظيم الملاقة  
بين المؤجرين والمستأجرين لا تسري أحكامه  
على المادة الأولى منه على الأراضي الفضاء ،  
وأن موضوع العقد هو أرض قضاء . والآخرى -  
أن الطاعن بصفته وهو مستأجر من الباطن قد  
استأجر المكان المؤجر بغير إذن كتابي صريح  
من المالك في تاريخ التأجير وأن التصريح العام  
في العقد الأصلي بالتأجير من الباطن لا يعمل به  
لأنه سابق على ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ .

ومن حيث إنه لما كان الحكم يقوم على  
الدعامة الثانية وحدها التي لم ينبع عليها الطاعن  
بكون النعي في سبب الطعن على الدعامة الأولى  
وحدها غير منتج . والحكم فيها قرره بالنسبة  
إلى الدعامة الثانية لا يتعارض مع قضاء المحكمة  
المختلطة الصادر في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٦  
قبل العمل بالقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ إذ  
لم يكن مطروحاً عليها موضوع عقد التنازل  
الصادر للطاعن الذي لم يكن خصماً في تلك  
الدعوى ، ومن ثم يمتنع رفض الطعن .

( القضية رقم ٢٠٦ سنة ١٩ بالهيئة السابقة ) .



وكان من نتيجة استغلاله للتركة وبیمه آلة روى  
أن اشترى من مال الروكية باسمه الخاص أرضا  
بروض الفرج أقام عليها حماره كما اشترى باسمه  
٦ أسهم ١ ط ٦١ فدان ومنزلي وعازن  
وشونة غلال وآلتي الري وطلبان الحكم أولا  
بتثبيت ملكيتهن لنصيبين الشرعي في تركة المورث  
وثانيا تثبيت ملكيتهن لمخصص في الأقطان  
والهارة والمنزلي وآلتي الري والمغزون والشونة  
وتسليم هذه المخصص لإلين مع الحكمهن بالبيع  
ثم نزلت الأخت الثالثة عن دعواها بمحض  
صلح حرر في ١٩ من مارس سنة ١٩٤١ .  
ودفع المطعون عليه الدعوى بأنه لا يتنازع في  
نصيب الطاعتين في أعيان التركة وأقر بوضع  
يده عليها ولكنه أنكر قيام الروكية وقرر أن  
كل ما استجد له من أملاك كان من ماله الخاص  
وأقام دعوى قرضية طالبا الحكم بإلزام الطناعتين  
بتسليم المستندات المقدمة منهما بمبلغ الدعوى  
لأنها ملكتها باعتبارها سندات ملكية لما اشترى  
لنفسه من ماله . وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٤١  
قضت المحكمة الابتدائية بئدب خبير لخصر أملاك  
المورث وتحقيق قيمة المنشآت التي استجذت  
وبيان صافي الربح عن سنتي ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ،  
وتحقيق ثمن آلة الري وهل حصلت محاسبة بين  
الطرفين وبئدب خبير آخر لتقدير قيمة الهارة  
وربما ، وقدم الخبيران تقريرهما . وفي ٣٠  
من يناير سنة ١٩٤٣ حكمت المحكمة في الدعوى  
الأصلية أولا بتثبيت ملكية كل من الطاعتين  
لمقدار ١٤ س ١٤ ط ٤ فدان شيوعا في ٢٢ س  
٢ ط ٤ ف الموضحة بتقرير الخبير الزراعي  
محمد أفندي حمدي بما عليها من أشجار الخديفة  
ومبانى مخازن وشونة الغلال وما كينة الري .  
وثانيا بتثبيت ملكية الطاعتين لنصيب مقداره  
٦٤/٧ شامعا في الهارة وفي ثلاثة المنازل . وثالثا

بالزام المطعون عليه بأن يدفع إلى الطاعتين  
مبلغ ١٩٦ ج و ٩٧٨ م وفي الدعوى الفرعية  
بتسليم المطعون عليه المستندات المشار إليها في  
الحكم . فاستأنفت الطاعتان هذا الحكم وطلبتا  
تعديل الحكم المستأنف والحكم لها علاوة على  
ما حكمت به محكمة الدرجة الأولى أولا —  
بملكية آلات الري جميعا وحصة مقدارها  
٧/٦٤ فيما على الأقطان من منشآت . وثانيا  
بحصة مقدارها ٧/٦٤ شامعة في الفيلا القائمة  
على أرض المورث المشار إليها بتقرير الخبير  
محمد أفندي حمدي . وثالثا بتعديل حصتها في  
الهارة إلى ٢/٣٤ بدلا من ٧/٦٤ ورابعا الحكم  
لها بحصة مقدارها ٣/٢٤ في ١ س ١ ط ٦١ ف  
الموضحة بكشف الحدود حرف ب وخامسا  
بالزام المطعون عليه بأن يدفع إلى كل منهما  
٥٨٠ م ٣٦٠ ج علاوة على ما قضى لها به  
ابتدائيا قيمة الربح لغاية فبراير سنة ١٩٤٢  
وسادسا في الدعوى الفرعية برفضها ، كما  
استأنفت المطعون عليه الحكم طالبا رفض  
الدعوى فيما زاد على ٢١ س ٢٤ ط ٨ شيوعا  
٢٢ س ٢ ط ٤ ف وفيما زاد على حصة مقدارها  
١٤/٦٤ في الثلاثة المنازل المجينة حدودها بتقرير  
الخبير بعد استئزال ٩٠ ذراعا في المنزل الكبير  
ورفض الدعوى فيما زاد على سدس الهارة وفيما  
زاد على ٥٠٠ م ٦٠ جنيه باقي نصيب الطاعتين  
في ريع الأقطان والهاراة ابتدائيا ، وفي الدعوى  
بعد استئزال ٥٠ ج دفعها أثنا . نظر الدعوى  
الفرعية الحكم بتسليمه جميع المستندات المقدمة  
إلى المحكمة الابتدائية من الطاعتين بالحفاظ  
المشار إليها في صحيفة استئنائه ، ثم طلب رفض  
الدعوى بالنسبة للربح جميعه إذ دفع ٢٠٠ ج  
أثنا . نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف . وفي  
١١ من أبريل سنة ١٩٤٥ حكمت محكمة

إلا إلى أحد الأساسين المقام عليهما طلب الإحالة وهو المانع الأدنى وقد جاء قاصراً في ذلك لتجنيبه الظروف التي استند إليها ، أما الأساس الثاني وهو مبدأ الثبوت بالكتابة والأوراق التي قدمتها الطاعتان فقد أغفلها الحكم ومن ثم يكون قاصراً في التسليم من هذه الناحية. وبعد أن أعيدت الدعوى إلى محكمة الاستئناف قضت بإحالتها على التحقيق لثبوت الطاعتان أن عيشتما مع أخيهما المظعون عليه كانت عيشة روكية وأن مالهما كان مختلطاً مختلطاً تاماً وأنهما اتفقتا على هذه الحالة مع أخيهما وأن الحالة ظلت كذلك حتى رفع الدعوى وبعد أن سمعت أقوال الشهود قضت في ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتثبيت ملكية كل من الطاعتين إلى (١) ٢٢ س ١١ ط ٤ ف شيوخا في ٢٢ س ٢ ط ٤ ف. اللجنة بتقرير الخبير محمد حمدي أفندي بما عليها من الحديقة وسورها (٢) وحصة مقدارها ٢/٧ في المنازل الثلاثة الخلفة عن المورث والمبنية بالتقرير (٣) وحصة مقدارها ٢/٤ قيراطاً في العارة الكائنة بروض الفرج وألزم محمد أفندي سليمان منصور (المظعون عليه) بأن يدفع إلى كل منهما ٨٩٥ م ١١ م والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ورفضت ماعداً ذلك من الطلبات وألزم الطاعتين بباقي المصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وتأويله (أولاً) إذ نفي قيام الروكية تأسيساً على أن الطاعتين حينما توفى والدهما في سنة ١٩١١ كانتا قاصرتين وبقيتا سنين عديدة مشمولتين بوصاية أخيهما المظعون عليه وأن

الاستئناف في الاستئناف رقي ١٨ و ١٩ سنة ١٩ استئناف أسبوط في الدعوى الأصلية أولاً — تثبيت ملكية كل من الطاعتين إلى ٢٢ س ١١ ط ٤ ف شيوخا في ٢٢ س ٢ ط ٤ ف. اللجنة بالحدود بتقرير الخبير محمد أفندي حمدي وإلى حصة مقدارها ٢/٧ في المنازل الثلاثة مع استبعاد القطعة التي اشترها المظعون عليه وأضافا إلى المنزل الكبير حسبما جاء بتقرير الخبير وتثبيت ملكية كل منهما إلى ٢/٢ شيوخا في العارة . وثانياً : إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت ملكية الطاعتين إلى مباني المخازن وشبوة الغلال وما كيفة الري ورفض دعوامها بالنسبة لهذه الأحيان ، وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوامها بالنسبة لباقي الأحيان وبالنسبة للربع ، وفي الدعوى الفرعية بتعديل الحكم المستأنف وأحقية المظعون عليه في تسلم جميع المستندات المبنية بالمحفوظات المشار إليها في الحكم . لمطعن الطاعتين في هذا الحكم بطريق النقض . وحكمت محكمة النقض بنقضه وإحالة الدعوى على محكمة استئناف أسبوط ليفصل فيها من جديد من دائرة أخرى تأسيساً على أن الطاعتين طليتا إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات الروكية بشهادة الشهود لوجود المانع الأدنى من الحصول على كتابة ولوجود مبدأ ثبوت بالكتابة يجرى إثبات الروكية بالبيئة والقرآن وهو خطابات صادرة من المظعون عليه وعقد قسمة ، وأن الحكم المظعون فيه إذ تعرض لدفاع الطاعتين رفض طلب الإحالة على التحقيق استناداً إلى أن المحكمة لا ترى إجابة هذا الطلب إذ هي لا ترى في ظروف الدعوى ما يمنع من تدوين الاتفاق المزعوم كتابة مع أن هذا الذي قاله الحكم لا ينصرف

تلك الروكية . وأن أول ما يلاحظ على قيام تلك الشركة .. أن المستأنفين ( الطاعتين ) حينما توفي والدهما في سنة ١٩١١ كانا قاصرتين وقد بقيتا ستين عديداً مشمولتين بوصاية أخيهما المستأنف عنده ( المطعون عليه ) الأمر الذي يتنافى مع حصول اتفاق صريح أو ضمني بين الشركاء لأن ذلك يقتضى أهلية جميع الشركاء وقد استندتا في إثبات قيام الروكية بينهما وبينه على سوء إدارته واستغلاله لحصتهما الموروثة بل بحجانه لأمانة الوصاية التي حملها فكان يقدم حساباً عنها للجلس الحسبي وهما لا تتنازعا في أن ذلك المجلس كان يصدق عليه — فهما بذلك تريدان أن تأخذا من الحياة التي ذهبتها في صورة بحس الإيجار الذي كان يحاسب المجلس الحسبي عليه وفي صورة عدم اتفاق النفقة المقررة لها في شتونهما دليلاً على الروكية مع أن الحياة معناها أنه أدخل مالها في ماله هو وحسابه هو لا لحسابهما فكلأتهما بذلك تريدان أن تفرضا عليه روكية جبرية يقر عليها فسرأ رغم أنه في ذههما كان يسرقهما مع أن الروكية التي هي أساس هذه الدعوى ليست شيئاً سوى شركة مدنية يجب إقيامها أن يتحقق ركن الرضا بقيامها من جانب جميع الشركاء سواء أكان هذا الرضا صريحاً أم مستفاداً . وهذا الذي قرره الحكم سليم في نتيجته ذلك لأن الشيوخ في الأعيان المخلفة عن المورث لا يقتضى الشيوخ فيما يشتره مدير التركة باسمه إلا إذا قام الدليل على أن الشركاء في الملك انفقوا صراحة أو ضمناً على أن تشمل الروكية ما يستجد من الأموال التي يفتلها مدير أعيان التركة ولو كان شراؤها باسمه خاصة . وليس فيما خلص إليه الحكم من مناقشة الأدلة المقدمة من الطاعتين والمؤسسة على الزعم بحياة المطعون عليه للأمانة

قيام الروكية يقتضى الاتفاق الصريح أو الضمني عليها بين الشركاء وهو لا يتم إلا بتوافر الأهلية فيهم جميعاً - مع أن الروكية لا تقوم على اتفاق ولكنها قائمة على حالة واقعية أنتجت حالة الميراث وقيام المطعون عليه بإدارة التركة لحسابه وحساب الشركاء في الشيوخ حتى تاريخ رفع الدعوى واختلاط الملك بسبب الارت - وثانياً : إذا رفض الأخذ بما استندت إليه الطاعتان في إثبات الروكية من سوء إدارة المطعون عليه واستغلاله لحصتهما الموروثة قولاً منه بأن الحياة تقتضى أن يدخل المطعون عليه مالها في حسابها - مع أن الروكية قامت على اختلاط الملك واستمراره تحت إدارة المطعون عليه سواء أكان ذلك بالرضا الضمني أم فسرأ لعدم حصول التهمة . ومع أن مسئولية المطعون عليه عن نتائج إدارته تحكمها قواعد الوكالة الجبرية التي تقتضى رد المال إلى الموكل إذا أثبت مدعى الروكية أن مديرها استعمل المال المشترك للإضرار على حسابها الخاص - ومع أن تخريج أساس الدعوى على هذا النحو فيه مسخ للأدلة المقدمة على قيام الروكية المستمدة من محضر جرد التركة ومحاضر أعمال الخبير محمد أفندي حدى ومن شهادة من سمعهم الخبير في محضر أعماله ومن الأوراق التي قدمتها الطاعتان ومن التحقيق الذي أجرته المحكمة .

ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في مسدداً الخصوص ودعوى السيدتين جنة وحفيظة إنما ترجع إلى أمر واحد أستاء عليه وراحتا تجمعان الأدلة والقرائن من وقت رفع الدعوى لحين انتهاء المرافعة في هذا الاستئناف معارلتين . إثبات أن هناك بينهما وبين أخيهما شركة في الملك أمتعتاها وروكية فهما يكن الأمر فإنه على كل حال لا قيام لدعواهما ما لم تثبت وجود

المطعون عليه إلى إنبه منصور وإلى الطاعنتين وكلها تنطق بأقراره بالروكية - وإقراره في عقد ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ بمليكية أخواته لنصف العمارة السكائنة بروض الفرج إبراء لذمته بما يكون لها عنده من فائض ريع وقد تأيد هذا الإقرار الذي يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة بالتحقيق الذي أجزمته المحكمة (والوجه الرابع) إذ نفي وجود مال الطاعنتين في ذمة المطعون عليه ومع ذلك قرر أن المطعون عليه تنازل الطاعنتين وباقي أخواته عن نصف عمارة روض الفرج لبراءة ذمته .

د ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن بين وقائع الدعوى تفصيلاً تناول الأدلة المقدمة عليها فرفض بعدم صحة ما ادعته الطاعنتان من أن نصيب أمهما في الميراث داخل في الروكية وذلك استناداً إلى إقرار الأم نفسها بأنها تركت نصيبها لولدها المطعون عليه ثم قرر أن بعض أخوات المطعون عليه لم تفتكرن في الدعوى وأن الطاعنتين كانتا قاصرتين وبقيتا سجين عديده مضمولتين بوصاية أخيهما المطعون عليه مما ينفى حصول اتفاق صريح أو ضمني بين الورثة على قيام الروكية بينهم وأن ادعاءهما بالصورة التي تدعيها الطاعنتان لخيانة المطعون عليه عندما كان وصياً عليهما لا يعتبر دليلاً على صحة دعواهما لأن الخيانة معناها إدخال المال في حساب هو لا في حسابهما وأنه قد كشفنا يثبت أنه كان يملك في حال حياة والده ١٢ ف ١٣ ط ٢٢ ش مما يدل على أن رأس ماله لم يكن مقصوراً على حصته الميراثية كما أثبت أنه كان يشغل مفتشاً لفرع أسيرط لسماد نترات الصودا شيلي براتب شهري مقداره ٧٢٢ ج وقد قدم مستندات عديدة تدل على أن له نشاطاً خاصاً لا يقتصر على استغلال شركة والده وأنه بوصفه

عند ما كان وصياً عليهما - ليس فيها مسخ لها أو لأساس الدعوى .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه القصور والتخاذل من عدة أوجه (الأول) إذ تناول بعض الأدلة التي قدمت من الطاعنتين لإثبات قيام الروكية وأغفل باقيها (والوجه الثاني) إذ قرر أنه لا قيمة في هذا الشأن لما تسوقه المستفتان (الطاعنتان) من مزاعم حول سوء تصرف أخيهما (المطعون عليه) في إدارة أموالهما سواء أثناء وصايته عليهما أو بعد ذلك فإن شيئاً من هذا لو صح لا يكون إلا نوعاً من مصادرة الملك كما أنه لا يمكن القول بقيام الروكية تحكماً من القضاء أو عملاً بالمعادلة باعتبار ذلك تعويضاً ضيقاً عما قد يكون الأخ اغتلسه من أموال أخيه وذلك لأنه لم يثبت وقوع اختلاس ولا عرف مقدار ما اختلس بل لم تحصل بحاسبة غير حسابات المجلس الحسبي ولم ترفع عليه منهما دعوى حساب - مع أن المال المأخوذ من حساب الطاعنتين يتوهمها قانوناً الحق في اعتبار أن ما اشترى به ملك لها أولاً لأنه لا يجوز الأثر على حسابها ، وثانياً لأن ما يستعمله الوكيل الجبري من مال الموكل يرد بذاته أو بمقابلة الأصيل ومع أن المسكاف بآليات صحة استعمال حصة الشريك في الربح هو متولى الإدارة الذي يتعين عليه وفقاً للقانون إبراء ذمته (والوجه الثالث) إذا أغفل المستندات التي تنطق بصحة دعوى الطاعنتين ومنها عقود الإيجار التي كان يوقع بها المطعون عليه الأطلان بواقع ٢٦ ج للفدان وبحساب المجلس الحسبي عنه على أساس ٨ ج للفدان عتسلاً الفرق لنفسه ، كما أغفل أقوال الشهود الذين سمعهم غير الدعوى وسمعتهم المحكمة . ودلالة الخطابات العديدة التي كتبها

في حصول اتفاق صريح أو ضمنى على قسامة الروكية فيما استجد من الأموال وهو أمر موضوعي، أما ما جاء في سبب الطعن فهو لا يعد كونه جدلاً موضوعياً .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويضمن رفضه .

( القضية رقم ٢٠٧ سنة ١٩٩١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساندة أحمد حلى وكيل المحكمة ومبدأ المحيد وشاحي وسليمان ثابت وممعلن فاضل وأحمد العروسي المستشارين ) .

٥٤٢

٣ يناير سنة ١٩٥٢

لنقض . ليداع أصل ورقة إعلان الطعن في الميماد القانوني . إجراء جوهرى . كون التأخر في القيام بهذا الإجراء بسبب إهمال قلم المحضرين . لا يجدى الطاعن . هذا ليس من قبل القوة القاهرة .

### المبدأ القانوني

إن المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن للخصوم في ميعاد عشرين يوماً على الأكثر من تاريخ الطعن . وهذا إجراء جوهرى يترتب على عدم القيام به في حينه عدم قبول الطعن شكلاً ، ولا يجدى الطاعن في هذا الخصوص أن يرجع تأخره عن القيام بهذا الإجراء في مواعده القانوني إلى إهمال قلم المحضرين لا إلى تقصيره هو ، فإن ذلك لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة التي يترتب عليها وقف سريان الميعاد المقرر للإيداع .

( القضية رقم ٥ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساندة أحمد حلى وكيل المحكمة ومبدأ المحيد خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين ) .

أخصائياً زراعياً يقوم بأعمال متعددة تنتج له ربحاً وافرأ ، ثم ناقش الحكم الخطأيات التي تستند اليها الطاعتان وعقد ديسمبر سنة ١٩٣٨ وخلص من جميع ذلك إلى أنها لا تصلح دليلاً للدعوى ، ثم تحدث عن الورقة المحررة في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ والتي تعهد بموجبها المطعون عليه بأن يعمل وصية لأبنائه الثلاثة المرزوقين له من زوجته الأولى بجميع الميساني المستحقة بما فيها نصف حصة روض الفرج و ٢٥ فدان المكلفة باسمه فقال إن ذلك يؤيد أن الطاعتين لم تكونا حين بدء النزاع وقبيل رفع الدعوى طالبان بنصيب فيما جده أخوهما من أملاك على اعتبار أنهما شريكتان له في روكية وإنما كانتا تسعيان إلى الاحتفاظ بذلك الملك المجدد لأولاده ، وأن ما تنوقه الطاعتان من مزاعم حول سوء تصرف أخيهما في إدارة أموالها لوصح لا يكون نتيجة جمل أموال ذلك الأخ مشاعاً بينه وبين الطاعتين قسراً أنه لأنه لم يثبت وقوع اختلاس ولا مقدار ما اختلس ، وأن المناقشة الشخصية والإحالة على التحقيق لم تنجنا نتيجة تؤيد قيام الروكية وأن أفراد المطعون عليه لأخوانه جميعاً وعددهم ست بنات عند إجراء الصلح في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ بنصيب في حصة روض الفرج مقداره النصف لا يعتبر دليلاً على الروكية المزعومة لأنه صدر أثر قيام النزاع وقبيل رفع الدعوى مما يؤخذ منه أن الفرض منه كان تسوية النزاع وليس التسليم بالروكية ، وأن المطعون عليه دفع الريع إلى الطاعتين ولم يبق لها في ذمته إلا حصصهما في واپور الطحين الخلف عن المورث الذي باعه المطعون عليه . وبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة لم تغفل الأدلة التي ساقها الطاعتان على صحة دعواهما بل ناقشتها واتهمت من تجمعها إلى

ثبوت ملكية المطعون عليه للحارة ، فإن حكمها يكون قد خالف القانون .

٢ — إذا كان الحكم التقيدي الصادر في الدعوى قد أمر بإجراء تحقيق لازم للفصل في الدعوى فليس مما يوجب نقضه أن الدعوى كانت في حاجة إلى تحقيق آخر أغفلته المحكمة .

### المحكمة

و من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أنه كان لوقف السيدة زينب عبدالرحمن منزل وملحقاته على قطعة أرض مساحتها ١١٤ مترًا مربعًا على شارعى السلطان حسين والمدبولى وحارة محو . وفى أول يونيه سنة ١٩٣٥ قررت المحكمة الشرعية استبدال ٣١٦١ مترًا مربعًا و ٦٠ سنتيًا منها المطعون عليه بنظر قيامه ببناء حارة للوقف على جزء من باقى المساحة وبدخل الجزء الآخر فى الفوارع الخاصة التى تهدم الحارة . وقسم المطعون عليه ما خصه قطعاً للبناء تتخللها شوارع لمنفعة قطع التقسيم — وفى ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ أقام الدعوى رقم ١٦٠٤ سنة ١٩٤٦ على الطاعن أمام محكمة عابدين الجزئية وقال فى صهيبتها أن الطاعن كان قد اشترى إحدى المساحات المقسمة من أرض الوقف وهى المرموز لها برقم ٨ ثم اشترى المنزل رقم ٣ بحارة محو ، وأنه أقام جراجا للسيارات فى الدور الأرضى للبنى المقام على المساحتين ، وهدم السور الذى بناه المطعون عليه ، والفاصل بين حارته الخصوصية وبين منزل الطاعن رقم ٣ ، وأن الطاعن اغتصب من الأرض المملوكة له والى كان عليها السور

٥٤٣

١٠ يناير سنة ١٩٥٢

١ — دعوى منع تعرض . أساسها . حيازة المدي للمعار الذى يطلب منع التعرض فيه . إقامة الحكم فيها على ثبوت ملكية المدي لهذا المعار . مخالفة للقانون . عدم استظهار وجه التعرض مخالفة أخرى .

ب — نقض . حكم تقييدى قضى بإجراء تحقيق لازم فى الدعوى . كون الدعوى فى حاجة الى تحقيق آخر . لا يستوجب نقضه .

### المبادئ القانونية

١ — إن الشرط الأساسى لدعوى اليد هو حيازة المدي بشروطها القانونية للمعار الذى يطلب منع التعرض له فيه ، ولا محل فيها لبحث الملكية ومستنداتها إلا على سبيل الاستئناس للتحقق من صفة وضع اليد لا لتأسيس الحكم عليها . فإذا كان الطاعن ينازع فى حيازة المطعون عليه للحارة المخصصة لمنفعة قطع التقسيم التى يملك هو لإحداها ، وكانت المحكمة قد حققت شرطاً من دفاع الطاعن وأوردت فى حكمها أن الدعوى رفعت قبل مضي سنة من حصول التعرض ولم تلق بالآلى تحقيق الشرط الآخر المتضمن منازعة الطاعن فى توافر حيازة المطعون عليه للحارة المذكورة ، وكان الخبر الذى اعتمدت المحكمة فى حكمها على تقريره قد أثبت فى هذا التقرير أن الطاعن حق فى فتح باب على الحارة ، ومع ذلك اعتبرت هذا العمل منه تعرضاً دون أن تستظهر وجه التعرض فى هذا الخصوص وهو الشرط المسوغ لدعوى التعرض وأقامت حكمها على

١٩٤٨ قضت المحكمة بمنع تعرض الطاعن في الحارة الخصوصية المجتعة بهريضة الدهوى ، وإلزامه بإعادة السور المملوك للطعون عليه والفاصل بين حارته الخصوصية وملاك الطاعن رقم ٣ حارة نحو إلى ما كان عليه ، وسد البابين والنافذة المفتوحة من المجرأ على حارة المطعون عليه الخصوصية . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١١٦٩ سنة ١٩٤٨ مستأنف مصر . وكان من ضمن أسباب استئنافه أن المحكمة لم تحقق وضع يد المطعون عليه وهو شرط أساسي لدعوى منع التعرض . وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت محكمة ثاني درجة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات أن المطعون عليه أقام الدعوى عقب حصول التعرض وقبل معنى سنة على وقوعه : وفي ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ قضت في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم أنه أخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه — الوجه الأول — إذ أسس قضائه على أن الحارة والسور محل النزاع مملوكان للطعون عليه ، في حين أنه لا يجوز الحكم في دعوى منع التعرض على أساس ثبوت الملكية وذلك عملاً بالمادة ٢٩ من قانون المرافعات ( القديم ) — والوجه الثاني — إذ قضى في الدعوى دون تحقيق شرط الحيابة الذي يوجب القانون توافره لقبول دعوى منع التعرض وذلك رغم أن الطاعن نازع لدى محكمة الموضوع في توافر هذا الشرط ، ومع ذلك اكتفت المحكمة في حكمها التبيدي الصادر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بالإحالة على التحقيق لإثبات أن الدعوى أقيمت عقب حصول التعرض

٥٧٥ سم ، وقبح باباً على الحارة الخصوصية المملوكة له — المطعون عليه — لمرور السيارات إلى الطريق العام من الحارين الخصوصيتين المخصصتين لمنفعة قطع التقسيم ، وقبح أيضاً نافذة على الحارة السائفة الذكر دون أن يترك المسافة القانونية ، كما فتح في القطعة الأخرى التي اشتراها من التقسيم باباً آخر للجراج ، وأن هذه الاعتداءات لم يمس على وقوعها سوى يومين وطلب الحكم بمنع تعرض الطاعن في الحارات الخصوصية المملوكة له ، وإلزامه بإعادة السور الفاصل بينها وبين ملك الطاعن رقم ٣ حارة نحو إلى ما كان عليه ، وسد البابين والنافذة المفتوحة عليها . دفع الطاعن الدعوى بأن السور مملوك له ويدخل في عقد تملكه ، وفي ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة بتبيدياً بنذب غيره هندسي للاتصال إلى الأرض موضوع النزاع ومبايئها والاطلاع على مستندات الطرفين ، وتحقيق دفاع كل منهما .

فقدم الخبير تقريره ، وأورد فيه أنه ليس للطاعن حق في فتح الباب والشباك بالحائط الغربي للجراج ومما المطلاع على حارة حموده ، وأن الطاعن مالك في تقسيم حموده المنزل رقم ٨ الواقع على أحد جانبي حارة حموده وله حق المرور بالحارة الخصوصية المذكورة بالعربات على أن يكون ذلك من الأبواب الخاصة بالمنزل المذكور ، وأنه حسب عقود المساحة الحديثة المقدمة من المطعون عليه وعقد الطاعن الصادر له من شاهين باشا وحسب خريطة المساحة يكون الطاعن قد تعدى على ٢٠ سم فقط ببناء حائط في الحارة ملك المطعون عليه ، وأما حسب عقد تملك شاهين باشا المؤرخ في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٩١ فإنه يكون قد بنى الحائط في ملكه الخاص . وفي ١٨ من فبراير سنة

للدعوى اليد هو حياة المدعى بشروطها القانونية  
العقار الذي يطلب منع التعرض له فيه ، ولا محل  
فيها لبحث الملكية ومستنداتها إلا على سبيل  
الاستثناس للتحقق من صفة وضع اليد لا لتأسيس  
الحكم عليها ، وكان الخبير المتدب الذي اعتمد الحكم  
على تقريره قد أثبت فيه أن الطاعن عتق في فتح  
باب على الحارة من المبنى القائم على قطعة تقسيم  
حموده رقم ٨ ، وكان الحكم قد اعتبر هذا العمل  
من جانب الطاعن تعرضاً دون أن يستظهر وجه  
التعرض في هذا الخصوص وهذا الشرط المسوخ  
للدعوى لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه  
الصادر من محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية  
في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ قد خالف  
القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث  
بأق أوجه الطعن المنتصبة على هذا الحكم .

د ومن حيث أن التحقيق الذي أمر به  
الحكم التقيدي الصادر في ٢٩ من مارس سنة  
١٩٤٩ كان لازماً للفصل في الدعوى وليس مما  
يوجب نقضه أن الدعوى كانت في حاجة إلى  
تحقيق آخر في خصوص الحياة وهو ما أخفته  
الحكمة ، ومن ثم يمين رفض الطعن في خصوص  
هذا الحكم .

( القضية رقم ٣ سنة ٢٠ برئاسة وعضوية  
حضرته الأساندة احمد على وكيل المحكمة وعبد المولى  
خيال وعبد الحيد وعاشي وعبد العزيز سليمان واحد  
المرؤس المستشارين ) .

٥٤٤

١٠ يناير سنة ١٩٥٢

١ - لى . حكم بقبول الاستئناف شكلاً .  
صدوره قبل العمل بقانون للرافعات الجديد من محكمة  
ابتدائية في استئناف حكم صدر من محكمة جزئية لا في  
قضية وضع يد ولا في اختصاص . الطعن فيه بطريق  
النقض . لا يجوز استغلالاً ولا تبهماً لتكم الصادر على

وقبل معنى سنة على وقوعه ، دون أن تأمر  
بتحقيق شرط الحياة - والوجه الثالث -  
إذ اعتبر الحكم أن فتح الطاعن باباً في المبنى  
المقام على القطعة رقم ٨ وهو من قطع التقسيم  
التي خصص المطعون عليه حارة حموده لمنفعتيها -  
اعتبر ذلك تعرضاً مع أن الخبير المتدب من  
محكمة أول درجة أثبت في تقريره الذي اعتمد  
عليه الحكم في قضائه ، أن الطاعن عتق في فتح  
باب ومطلات من هذا المبنى على الحارة  
المذكورة ، مما كان لا يحد منه للمحكمة أن تعتبر  
فتح الباب في هذا المبنى على الحارة السالفة  
الذكر تعرضاً يقتضى الحكم بسده .

د ومن حيث إن هذا النعى بجميع أوجهه  
في محله . ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم  
المطعون فيه ، أن الدعامة الأساسية التي قام عليها  
قضائه بمنع تعرض الطاعن في الحارة والسور ،  
هي ثبوت ملكية المطعون عليه لها . ولا حيرة  
بما ورد به من د أنه ليس هناك خلاف بين  
طرفي الخصومة على أن الحارات مملوكة للدعى  
( المطعون عليه ) وفي وضع يده ، ذلك لأنه  
يبين من الاطلاع على مذكرة الطاعن لدى محكمة  
أول درجة وكذلك على مريضة استئنافه ومذكرته  
لدى محكمة ثاني درجة - المودعة صورها  
الرسمية جميعاً بملف الطعن - وما أثبتته الحكم  
التقيدي الصادر عنها في ٢٩ من مارس سنة  
١٩٤٩ ، أن الطاعن كان يتازع في حياة المطعون  
عليه للحارة المشار إليها بعد أن أصبحت مخصصة  
لمنفعة قطع التقسيم ، والمحكمة إذ حققت شرطاً  
من دفاع الطاعن وأوردت في أسباب حكمها  
أن الدعوى رفعت قبل معنى سنة من حصول  
التعرض فإنها لم تلق بالآلى تحقيق الشرط الآخر  
المتمسك منازعة الطاعن في توافر حياة المطعون  
عليه للسور والحارة . ولما كان الشرط الأساسي



لنأزعه في الملكية عن قدر من الأطنان يدخل في الأطنان المتنازع عليها ، مانع له أبدأ من كسب ملكية هذه الأطنان بوضع اليد المدة الطويلة متى كان وضع اليد المذكور قد استوفى شروطه القانونية .

٣ - إن الدفع بأن الأطنان التي قضت المحكمة بالمدعى بكسب ملكيتها بوضع يده عليها أكثر من خمس عشرة سنة قد آلت إلى مورث المدعى عليهم بطريق الارث فلا تكسب ملكيتها إلا بوضع اليد عليها مدة ثلاث وثلاثين سنة ، هذا الدفع ليس بما يتعلق بالنظام العام فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

### المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل ، حسبا يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن ، في أن الطاعنين أقاموا على المطعون عليه في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٦ الدعوى رقم ١٢٣٩ إدفو الجزئية سنة ١٩٤٦ بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى ٢١ ط ١٣ س وكف منازعة المطعون عليه لهم فيها وإلزامه بتسليمها لهم مستنديين إلى عقد صادر منه في ٣ من يولييه سنة ١٩٢٢ أقر فيه بأنه خص أخاه حسين عجوب مورثهم بـ ١ ف و ٢ ط من بينا ٢١ ط و ١٢ س المشار إليها على أساس أنه يستحقها بالخيراته من والده وفي ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٧ قضت محكمة إدفو الجزئية بطلبات الطاعنين . وفي ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ أعلن الطاعنون هذا الحكم إلى المطعون عليه مخاطباً مع زوجته لغاية يتم قاموا

أصل الدعوى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد .

ب - تحكك بمعنى المدة . أساسه التعريفي ، قيام قرينة قانونية قاطعة في ذلك . إقرار صادر من مدعى التملك بتنزله لنأزعه عن بعض القدر المتنازع عليه . القول بأن واجب الضمان للفروض عليه بموجب هذا الإقرار مانع له أبدأ من كسب الملكية بمعنى المدة متى توافرت شروطه . لا يصح .

ج - نقض . الداع بأن الأطنان للمدعى تملكها بعض المدة من حقوق الارث فلا تملك إلا بعض ٣٣ سنة غير متعلق بالنظام العام . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

### المبادئ القانونية

١ - الحكم القاضي بقبول الاستئناف شكلاً ، الصادر قبل العمل بقانون المرافعات الجديد من محكمة ابتدائية في استئناف رفع عن حكم صدر من محكمة جزئية في قضية ليست من قضايا وضع اليد ولا في مسألة اختصاص ، لا يجوز الطعن بطريق النقض فيه ولا في الحكم التمهيدي السابق صدوره ، لا استتقلاً ، عملاً بالمادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض ، ولا تبعاً للحكم النهائي الصادر في أصل الدعوى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد ، عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من هذا القانون .

٢ - إن الأساس التشريعي للملك بمعنى المدة الطويلة هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للملك لدى واضع اليد ، وهذا لا يصح معه القول بأن واجب الضمان ، المفروض على مدعى التملك بوضع اليد بموجب إقرار صادر منه نزل فيه

بتنفيذه في ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٧ . وفي ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٧ استأنف المطعون عليه الحكم المذكور وقيد استئنافه برقم ١٠٠ محكمة أسوان الابتدائية سنة ١٩٤٧ ، وبما تمسك به في هذا الاستئناف أنه تملك الأطيان موضوع الدعوى بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكتسبة للملكية فدفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، فقضت المحكمة في ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ قبل الفصل في هذا الدفع بإحالة الدعوى على التحقيق لمعرفة شخص متسلم ورقة إعلان الحكم الابتدائي ، وبالجلسة المحددة للتحقيق نزل الطرفان عن تنفيذ الحكم القاضي به ومن الدفع بعدم قبول الاستئناف ، فقضت المحكمة في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في موضوع الدعوى بإحالتها على التحقيق ليثبت المطعون عليه وضع يده على الأطيان المتنازع عليها ولينفي الطاعنون ذلك ، وبعد أن تم هذا التحقيق قضت في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الطاعنين بناء على ماقررت له الأسباب التي أوردتها من أن المطعون عليه كسب ملكية الأطيان موضوع الدعوى بوضع يده عليها أكثر من خمس عشرة سنة وضم يده مستوفياً شروطه القانونية - فقرر الطاعنون الطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

ومن حيث إنه لما كان الحكم القاضي بقبول الاستئناف شكلاً هو حكم قطعي في هذا الخصوص ، وقد صدر في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ - (الجديد) - من محكمة ابتدائية في استئناف رفع عن حكم صدر من محكمة جبرية في قضية ليست من قضايا وضع اليد وليس في مسألة اختصاص ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض وكذلك في الحكم التمهيدي السابق عليه الصادر في ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ غير جائز استئنافاً ولا تبعاً للحكم النهائي الصادر في أصل الدعوى في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٠ وذلك وفقاً للبادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بالنشاء محكمة النقض والفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات (الجديد) ، ومن ثم يكون هذا السبب بوجهه وقد أنصب النعي فيه ، على المحكمين المذكورين وحدهما غير مقبول .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل أن

د ومن حيث إنه لما كان الحكم القاضي بقبول الاستئناف شكلاً هو حكم قطعي في هذا الخصوص ، وقد صدر في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ - (الجديد) - من محكمة ابتدائية في استئناف رفع عن حكم صدر من محكمة جبرية في قضية ليست من قضايا وضع اليد وليس في مسألة اختصاص ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض وكذلك في الحكم التمهيدي السابق عليه الصادر في ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ غير جائز استئنافاً ولا تبعاً للحكم النهائي الصادر في أصل الدعوى في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٠ وذلك وفقاً للبادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بالنشاء محكمة النقض والفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات (الجديد) ، ومن ثم يكون هذا السبب بوجهه وقد أنصب النعي فيه ، على المحكمين المذكورين وحدهما غير مقبول .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل أن

قد استوفى شروطه القانونية وهو ما أثبتته المحكمة المطعون فيه ولم ينسحب عليه الطاعنون في هذا الخصوص إلا ما ورد في الوجه الثاني من هذا السبب .

ومن حيث إن الوجه الثاني المشار إليه غير مقبول لما يبين من الأوراق من أن الطاعنين لم يتسكروا لدى محكمة الموضوع بما تضمنه وهو دفاع غير متعلق بالنظام العام فلا يجوز لهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إنه لما تقدم بكون الطعن على غير أساس ومن ثم يمتنع رفضه .

( القضية رقم ٦٢ سنة ٢٠ ق رئاسة ومضوية حضرات الأساندة أحد حلفى وكيل المحكمة وعبد الحميد وحاسي وسليمان ثابت وعبد نجيب أحد وعبد العزيز سليمان السقارين ) .

## ٥٤٥

١٠ يناير سنة ١٩٥٢

حكم . تسببه . دعوى صحة تعاقده . دلها بأن الدعى عليهم بدفعهم ورقة البائنة يملكون الأعيان لا بالبركات عنها بل بوضع اليد . الحكم بصحة التعاقده استثنائه . الدفع بعدم جواز الاستئناف على أساس أن عقد البيع مشروط فيه اختصاص محكمة معينة بالفصل في النزاع الناشئ عنه بصيغة نهائية . تمسك المتألفين بأن هذا الشرط لا يلزمهم لسكوته لم يتسكروا الذين موضوع العقد بالبركات عن البائنة . القضاء بعدم جواز الاستئناف . في غير محله .

## المبدأ القانوني

إذا كان الطاعنون قد دفعوا دعوى صحة التعاقده المعلقة لهم على أنهم ورثة البائنة بأنهم يملكون الأعيان محل الدعوى ملكاً خاصاً ليس مصدره الميراث عن تلك البائنة وإنما سببه وضع يدهم هم ووالدهم من قبل المدة

الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين ( أولها ) إذ قضت المحكمة برفض دعوى الطاعنين استناداً إلى أن المطعون عليه كسب ملكية الأعيان المتنازع عليها بمضى المدة الطويلة مع أنه ثابت بأوراق الدعوى أن المطعون عليه كان يضع يده على كل تركه أبيه ولما طالبه أخوه مورث الطاعنين بنصيبه فيها حرره في ٣ من يولييه سنة ١٩٢٢ إقراراً نزل له فيه عن ١ ف ٢ ط تدخل فيها الأعيان المشار إليها . وأنه بناء على هذا الإقرار بكون المطعون عليه ضامناً تنفيذ ما أقر به فيه . وأن هذا الضمان مانع له قانوناً من كسب ملكية الأعيان موضوع الإقرار بمضى المدة . ( والوجه الثاني ) إذ أسست المحكمة قضاءها على أن المطعون عليه كسب ملكية الأعيان الآنف ذكرها بوضع يده عليها أكثر من خمس عشرة سنة . مع أنها آلت إلى مورث الطاعنين بطريق الإرث فلا تكسب ملكيتها إلا بوضع اليد عليها مدة ثلاث وثلاثين سنة وأن هذه المدة لم تكن قد مضت من تاريخ الإقرار المشار إليه . ٣ من يولييه سنة ١٩٢٢ . حتى تاريخ رفع الدعوى في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٦ .

ومن حيث إن الوجه الأول من هذا السبب مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الأساس التشريعي للملك بمضى المدة الطويلة هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للملك لدى واضع اليد ، مما يكون معه غير صحيح في القانون قول الطاعنين بأن واجب الضمان الذي كان مفروضاً على المطعون عليه بموجب الإقرار الصادر منه في ٣ من يولييه سنة ١٩٢٢ مانع له أبداً من كسب ملكية الأعيان موضوع النزاع بوضع يده عليها المدة الطويلة ، وذلك متى كان وضع اليد المذكور

أو الاستئناف، وطلبوا الحكم بصحة التعاقد عن عقد البيع المذكور. وبعد رفع الدعوى توفيت البائعة فأعلن المشترون ورثتها الطاعنين. فدفع الأربعة الآخرون منهم الدعوى بأنهم يحملون توقيع مورثهم على عقد البيع، وبأن البائعة وقت التعاقد كانت في مرض الموت وغير مالكة لقواها العقلية، وأن المظنون عليهم ليس لهم مال يدفعون منه ثمن الأطنان المبعة، وأن البائعة لم تنزع يدها على هذه الأطنان إذ هي في وضع يدهم هم ورثتهم من قبل المدة الطويلة المكتسبة الملكية. وبعد حصر القضية للحكم طلبوا إعادة إلى المرافعة للطعن في التوقيع المنسوب إلى مورثهم على عقد البيع السالف الذكر. وفي ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٤ رفضت المحكمة لإجابة هذا الطلب، ورفضت بإثبات صحة التعاقد الحاصل بين مورثة الطاعنين نعمة فلنس جريس وبين المظنون عليهم في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٢ ببيع ٢ ف ٦ ط ١٤ س وتسليم الأطنان المبعة للمظنون عليهم وكف منازعة الطاعنين تأسيساً على أن القضية أجلت أكثر من مرة ولم يطعن أحد على العقد بجهالة توقيع المورثة، فضلاً على أن المدعى عليه الخامس (الطاعن الخامس) أبدى استعداده للطعن بالتزوير في العقد ثم عدل عنه، وأن الطعن بجهالة التوقيع يتناقض مع الطعن بصدوره في مرض الموت، وأنه ثبت للمحكمة من الشكوى رقم ١٩٤٦ سنة ١٩٤٣ إداري أنهم أنها تضمنت الطعن على العقد بالتزوير بقوله إن المظنون عليه الأول سرق ختم عنه مورثه الطاعنين وهي في مرض الموت وأنه زور ختمها ووقع به على أن عقد البيع، وأن شهود العقد ومنهم أقارب طرف الخصومة ورئيس الكنيسة أجمعوا على أن عقد البيع صدر من المورثة البائعة

الطويلة، فرفضت المحكمة بإثبات صحة التعاقد، فاستأنفوا هذا الحكم، وتمسكوا لدى محكمة الاستئناف بأنهم ينازعون المظنون عليهم في ملكية البائعة لهم للأطنان المذكورة وبأنهم باعتبارهم من الأغيار بالنسبة إلى العقد الصادر من هذه البائعة لا يلزمهم الشرط الوارد به من جعل الاختصاص بالحكم نهائياً في النزاع الناشئ عنه للمحكمة المعنية فيه لأنهم لم يتلقوا ملكية هذه الأطنان عن البائعة المذكورة، فرفضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف اعتياداً على ذلك الشرط وعلى أن الدعوى رفعت عليهم بصفتهم ورثة البائعة وأنهم استأنفوا الحكم بهذه الصفة فلا يجوز لهم أن يغيروا مركزهم في الخصومة لدى محكمة الاستئناف، وذلك دون أن تلقى بالإلى ما تضمنه دفاعهم المشار إليه مع وجاهته، فقضواها بذلك يكون معيياً واجبا نقضه.

### المحكمة

ومن حيث إن الوقائع حسماً يبين من الحكم المظنون فيه وسائر أوراق الطعن، تحصل في أن المظنون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٢٨٣ سنة ١٩٤٣ جزئي أعجم على نعمة فلنس جريس مورثة الطاعنين قالوا فيها: إنها باعت لم ٢ ف ٦ ط ١٤ س المبنية الحدود والمعاليم بصحيفتها بمقد في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٢ بثمن مقداره ٦٨٢ ج ٢٩٠ م، وقد نص فيه على أن البائعة تتعهد بالتصديق على العقد النهائي، فإذا تأخرت عن ذلك تكون محكمة أعجم الجزئية هي المختصة بالفصل في النزاع أو أى محكمة يختارها المظنون عليهم، ويكون حكمها نهائياً غير قابل للمعارضة

صادرة في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية .  
وأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر من محكمة أعظم الجزئية لأنه حكم نهائي غير قابل للاستئناف لا يعتبر صادراً في مسألة اختصاص في معنى النص المشار إليه فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله .  
ذلك لأن الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ أي بعد العمل بقانون المرافعات الجديد فليس عليه أحكام هذا القانون . وقد أجازت المادة ٤٢٥ منه الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية هو ما .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن بما يتناهى الطاعنون على الحكم أنه مشوب بالاطلاق لفصوده في السبب ومخالفة الثابت بالأوراق ذلك لأنهم دفعوا الدعوى بأن الباتمة للطعون عليهم لا تملك الاطيان التي تصرف فيها بالبيع ، وأن هذه الاطيان مملوكة لم ميراثاً عن والديهم ، وأنهم وضعوا اليد عليها م والدام من قبل المدة الطويلة المسكبة للملكية ، وأنهم بالنسبة إلى عقد البيع السالف الذكر يعتبرون من الأغيار فلا يسرى في حقهم الشرط الوارد به من اختصاص محكمة أعظم الجنائية بصفة انتهائية .

وأن المحكمة إذ قضت في مواجعتهم بإثبات صحة التعاقد والتسليم وكف منازعتهم تكون قد فصلت في دعوى استحقاق ما لا . وهي دعوى لا يجوز القضاء فيها إلا بعد أن يثبت للمحكمة أن الباتمة تصرفت فيها تملك . وهي إذ رفضت تحقيق دفاعهم تأسيساً على أنهم أعلنوا في الدعوى

للدعين ووقعت عليه بضمها وبضمة أصبعها واحترقت بقبض الثمن ، وأنها لم تكن مريضة . استأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٣٢٢ لسنة ١٩٤٤ أي سوط . وطعنوا بالزورير في عقد البيع موضوع النزاع . وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضى برفض دعوى الزورير . فدفع الطاعنون عند نظر الدعوى الأصلية بأن الباتمة نعمة فلانس جريس لا تملك الاطيان التي تصرفت فيها بالبيع للطعون عليهم وأنها لم تضع اليد عليها ، وأن هذه الاطيان مملوكة لم وهي في وضع يدم ووالديهم من قبل منذ سنة ١٩٠٥ . ودفع المطعون عليهم بعدم جواز الاستئناف استناداً إلى أنه اشترط في عقد البيع أن الحكم الذي يصدر من محكمة أول درجة يكون نهائياً غير قابل للاستئناف ، وفي ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الدفع المذكور وبعدم جواز الاستئناف ، تأسيساً على أن الدعوى رفعت ابتداءً على الباتمة شخصياً فلما توفيت أعلن الطاعنون بصفتهم ورثتها ، وأنهم استأنفوا الحكم الصادر من محكمة أول درجة بهذه الصفة ، وطعنوا بالزورير في توقيع مودعتهم ، وأنه لا يجوز لم أن يفيروا مركزهم في المحصورة أمام المحكمة الاستئنافية وإنما لم إذا شاءوا أن يتخذوا الطريق الذي يريدونه للتخلص من آثار العقد بالنسبة إليهم شخصياً . فقررروا الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن المطعون عليهم دفعوا بعدم جواز الطعن ، استناداً إلى أنه لا يجوز وفقاً للفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون إنشاء محكمة النقض الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف محاكم المواد الجزئية ، إلا إذا كانت

في باقي أوجه العلم .

( القضية رقم ٧٧ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية  
حضرات الأساندة احمد حلي وكيل المحكمة وعبدالمعلی  
خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب احمد واحد الروس  
المستشارين ) .

٥٤٦

١٠ يناير سنة ١٩٥٢

عبود . تقدير أقوالهم . سلطة المحكمة في ذلك .  
حدها .

### المبدأ القانوني

لأنه لما كانت تقدير أقوال مختلف الشهود  
مرهونا بما يطعن اليه وجدان المحكمة منها  
وجب أن يكون سلطان المحكمة في ذلك  
مطلقاً غير محدود ، إلا أن تخرج بهذه الأقوال  
إلى ما لا يؤدي اليه مدلولها .

( القضية رقم ٩٤ سنة ٢٠ ق بالحقة السابقة ) .

٥٤٧

١٠ يناير سنة ١٩٥٢

١ - قضاء مستعجل . تطبيق مستندات المصوم  
على الطبيعة لمرقة ما اذا كانت تنطبق على العين موضوع  
النزاع لا يدخل في اختصاصه لمساحه بأصل الحق .

ب - حكم بوضع عين تحت الحراسة بناء على اتخاذ  
اجراءات نزع ملكية العين . طلب شخص رفع هذه  
الحراسة بدعوى أنه المالك وأن اجراءات نزع الملكية  
لم تتخذ في مواجهته . قضاؤه بعدم اختصاص محكمة  
الأموال المستعجلة بالفصل في هذا الطلب بناء على أن  
أمر تحقيقه يقتضي تطبيق مستندات على الطبيعة . العلم  
في هذا الحكم بأنه قد جعل أمر الحكم السابق متصفا  
الى الطاعن . طعن مردود .

### المبادئ القانونية

١ - إنه إذا جاز للقاضي المستعجل أن

بصفتهم وريثة الباتمة ، وأنهم استأنفوا الحكم  
بهذه الصفة ، يصحكون قد أخطأت في تأويل  
دفاعهم وترتب على هذا الخطأ قضاؤها بعدم  
جواز الاستئناف استناداً إلى الشرط الوارد  
بالعقد .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة مذكرة  
الطاعنين المقدمة إلى محكمة أول درجة وكذلك  
مذكرتهم المقدمة إلى محكمة ثاني درجة والمودعة  
صورتهما الرسميتين بملف الطعن ، أن ما دفعوا  
به الدعوى ، هو أنهم يملكون الأطلان التي  
تصرفت فيها نصمه قلنس جريس بالبيع إلى  
المطعون عليهم ملكاً خاصاً ليس مصدره الميراث  
عن الباتمة المذكورة وإنما سببه وضع اليد عليها  
المدة الطويلة المكسبة للملكية ثم ووالدم من  
قبل . وقد تمسكوا لدى محكمة الاستئناف بأنهم  
ينادعون المطعون عليهم في ملكية الباتمة لهم  
للأطلان التي تصرفت فيها إليهم بعقد البيع  
السالف الذكر ، وفي طلب التسليم وكف  
متاعدهم . وأنهم باعتبارهم من الأغيار بالنسبة  
إلى العقد المذكور لا يلزمهم الشرط الوارد به  
من جعل محكمة انجيم مختصة بالحكم نهائياً في  
النزاع الناشئ عنه لأنهم لم يتلقوا ملكية الأطلان  
المبيعة بمقتضاء عن الباتمة للمطعون عليهم .  
والمحكمة إذ قضت بعدم جواز الاستئناف  
اعتقاداً على هذا الشرط ، وعلى أن الدعوى  
رفعت على الطاعنين بصفتهم وريثة الباتمة ،  
وأنهم استأنفوا الحكم بهذه الصفة ، فلا يجوز  
لهم أن يغيروا مركزهم في الخصومة لدى محكمة  
الاستئناف ، لم تلق بالا إلى ما تضمنته دفاع  
الطاعنين المشار إليه مع وجاهته . ومن ثم  
يكون قضاء المحكمة بعدم جواز الاستئناف اعتقاداً  
على الشرط السالف الذكر في غير محله مما يوجب  
الحكم ويوجب نقضه ، بغير حاجة إلى البحث

الحكم من المدعى المذكور بأنه إذ قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في طلب رفع الحراسة قد أقر الحكم السابق مع أن أثره لا يصح أن يتعدى إليه لعدم اتخاذ إجراءات نزع الملكية في مواجهته لا يكون له وجه .

## الحكم

د من حيث إن الوقائع تحصل ، حسباً بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في أن المطعون عليهم الثانية الأولى أقاموا الدعوى رقم ٢٥٤٢ سنة ١٩٤٩ . مستعجل مصر على صبحي غالي وحوض إسحق طالين إقامة المدعى عليه الثاني حارساً قضائياً على العين المبينة في الحدود والمعلم ببيعة الدعوى . مستندين في ذلك إلى أنهم قد شرعوا في إجراءات نزع ملكية العين المذكورة بناء على الحكم الصادر لمصلحة مورثهم من محكمة استئناف مصر في القضية رقم ١٢٠٠ سنة ٥١ ق والقاضي بالإلزام كامل غالي ، مورث المدعى عليه الأول ، بمبلغ ١٦٠٠ جنباً وفوائده القانونية ، وأنهم سجلوا نفيه نزع ملكية العين المذكورة في ٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ ، وإلى أنه يترتب قانوناً على تسجيل نفيه نزع الملكية لإلحاق ثمرات العقار به حتى توزع مع ثمنه . وفي ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ حكم بإقامة المدعى عليه الثاني حارساً قضائياً على العين المذكورة . وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ أثناء تنفيذ هذا الحكم بتسليم العين إلى الحارس عليها قرر محمد زيدان للحضر أن العين ملك للشركة الانجليزية البلجيكية ( الطاعنة ) وأنه معين من قبلها خفياً عليها . ولما لم يقدم للحضر ما يثبت ذلك نبه عليه بعدم التعرض للحارس . فأقامت

يبحث مستندات الخصوم بحثاً عرضياً يتحسب به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه فإنه يتمتع عليه أن يأمر بإجراء مقتضاه تطبيق هذه المستندات على الطبيعة لمعرفة ما إذا كانت تنطبق على العين موضوع النزاع أو لا تنطبق لمساس ذلك بأصل الحق ، بل أن عليه في هذه الصورة أن يترك الأمر للقاضي الموضوع .

٢ - إذا صدر حكم بوضع عين تحت الحراسة بناء على أن طلاب الحراسة قد اتخذوا إجراءات نزع ملكية هذه العين وسجلوا نفيه نزع الملكية مما يترتب عليه إلحاق ثمرات العين بها ، ثم رفع شخص دعوى أمام القضاء المستعجل طلب فيها رفع الحراسة بناء على أنه المالك للعين وأن إجراءات نزع الملكية لم تتخذ في مواجهته مع أنه أخبر طلاب الحراسة بأنه هو المالك للعين بموجب عقد مسجل فهو الحائز لها قانوناً ، ومقتضى ذلك أن تكون إجراءات نزع الملكية وما يترتب عليها من إلحاق ثمرات العين بها باطلة ولا تسرى في حقه ، فرفضت محكمة المواد المستعجلة بعدم اختصاصها بالفصل في هذا الطلب بناء على أن طلاب الحراسة لم يسلبوا بأن المدعى هو الحائز للعين وأنه لتبين صحة هذا الادعاء يكون من اللازم تطبيق مستندات الملكية على الطبيعة بما يخرج عن اختصاص القضاء المستعجل ، فالطعن في هذا

الدعوى بما تنبئ وإن شاب تلك المستندات ثمة غموض أو لا يستألف الفسوك ودعا الأمر إلى تحقيق حقيق وتمحيص دقيق تعين على هذا القضاء خشية الوقوع في المحذور عليه بنص المادة ٩٤ من قانون المرافعات أن يتخلل عن الفصل في هذا النزاع ، وبما قرره في موضع آخر من أن المحكمة طالعت هذا الحكم (حكم القسم) فاستبان لها أنه قد أحال على تقرير الخبير مازولا المدعى ملف الدعوى آتفة البيان . ولما اطلعت على هذا التقرير ولوحة المساحة سجل لها أن الأمر يقتضى تطبيق ذلك التقرير ولوحة المساحة والعقود المقدمة من الخصام على الطبيعة لتبيان حقيقة الأمر الذى يتنازعه الخصمان - وهذا الإجراء يخرج بلا مراد عن سلطان هذا القضاء . وهذا التقرير لا مخالفة فيه للقانون . ذلك أنه إذ جاز للقاضي المستعجل أن يبحث مستندات الخصام بحثاً عرضياً ، يتحسس به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجهه العواب في الطلب المعروض عليه فإنه يتمتع عليه أن يأمر بإجراء من مقتضاه تطبيق هذه المستندات على الطبيعة لمعرفة ما إذا كانت تنطبق على العين موضوع النزاع أو لا تنطبق لمساس ذلك بأصل الحق بل إن عليه في هذه الصورة أن يترك الأمر لقاضي الموضوع .

د ومن حيث إن حاصل الوجهين الثانى والثالث من هذا السبب ، وحاصل السبب الثالث ، هو مخالفة الحكم المعلوم فيه للقانون إذ قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع ، وبذلك يكون قد أقر الخطأ القانونى الذى وقع فيه الحكم الصادر في القضية رقم ٣٥٤٢ لسنة ١٩٤٩ مستعجل مصر ، فقد بنى هذا الحكم على أن وريثة المرحوم عبد العزيز مصباح أصحاب حق اختصاص على العين موضوع النزاع ،

الطاعنة الدعوى رقم ٣٦٩٥ سنة ١٩٤٩ مستعجل مصر على وريثة المرحوم عبد العزيز مصباح وآخرين تطلب رفع هذه الحراسة ، على أساس أنها هي المالكة للعين المذكورة ، وأنها أجنبية عن النزاع القائم بين الورثة المذكورين وبين صبيحى غالى ، وأن الحراسة تعلق بها ضرراً . وفى ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ حكم برفع الحراسة . فاستأنف وريثة المرحوم عبد العزيز مصباح هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية . وفى ٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ حكم بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى . فطلعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، حاصل الأول منها أن الحكم المعلوم فيه إذ قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من أربعة أوجه ، الأول إذ ذهب إلى أن القضاء المستعجل ممنوع من تحقيق دفاع الطاعنة الخاص بملكيتها العين موضوع النزاع لمعرفة ما إذا كانت هذه الملكية قد آلت إلى البائع لما بموجب حكم القسم الصادر في أول أبريل سنة ١٩٤٦ من محكمة مصر المختلطة في الدعوى رقم ١٣٢٦٢ سنة ٥٨ هـ ق والمسجل في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، مع أن هذا النظر يفوت الغرض من القضاء المستعجل .

د ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما قرره الحكم المعلوم فيه من أن اختصاص هذا القضاء بنظر هذا النزاع يتطلب أن تكون مستندات المستأنف عليها الأولى ( الطاعنة ) ظاهرة الدلالة وناطقة في الإفصاح عن ملكيتها العين التى تزوم رفع الحراسة القضائية عنها فإن تجلى المحكمة ذلك حق عليها القضاء صاحبة



ذلك أنها أخبرت المظنون عليهم السالف ذكرهم بخطاب مؤرخ في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بأنها هي المالكة للعين موضوع النزاع بموجب عقد شراء مسجل في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٧ بشرة ٦٤٣١ وهي بذلك تكون الخاتمة قانوناً للعين المذكورة ، ولما كانت لم تنذر بأجراءات نزع الملكية فإن هذه الإجراءات ، وما يترتب عليها من إلحاق ثمرات العين بها ، تكون باطلة ولا تسرى في حقها ، وإلحكم المظنون فيه إذ لم يقض برفع الحراسة التي ترتبت على هذه الإجراءات الباطلة يكون قد عالف القانون .

د ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما قرره إلحكم المظنون فيه من أن وثة المرحوم هيد العزيز مصباح لا يسلبون بأن الطاعة هي الخاتمة للعين موضوع النزاع بأكملها ، وأن تثبت صحة الادعاء المشار إليه يقتضى الأمر تطبيق مستندات الملكية على الطعية مما يفرج عن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

د ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو تصور إلحكم في التسيب إذ لم يرد على دفاع جوهرى للطاعة خاص أولاً بأن مورت المظنون عليهم السالف ذكرهم كان سيء النية عند استصداره أمر الاختصاص بالعين موضوع النزاع ذلك أن مدينه كان قد توفى قبل ذلك بثانية شهور ، وخاص ثانياً بأن ما اتخذ من إجراءات نزع ملكية العين المذكورة قد شابها البطلان بسبب عدم إندار الطاعة بهذه الاجراءات مع أنها هي الخاتمة قانوناً للعين المذكورة . ومن نتائج هذا البطلان زوال كل أثر لتسجيل تنبيه نزع الملكية .

د ومن حيث إن ماورد بهذا السبب إنما هو ترديد لبعض ماورد في السببين الأول والثالث

مع أن هذا الاختصاص قيد في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ بعد خروج هذه العين من ذمة مدينتهم كامل غالى بنحو ثمانى سنوات ، ومع أن قيده حصل بعد وفاة هذا المدين في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٣ بثانية شهور ، وهو ما يثبت سوء نية مورتهم عند الحصول على حق الاختصاص بالعين المذكورة - ومن ثم فإن هذا الاختصاص يكون قد وقع باطلاً وتبعاً تكون كذلك الحراسة التي حصلوا عليها تأسيساً عليه . ويكون إلحكم المظنون فيه إذ أقر هذا الخطأ قد عالف القانون .

د ومن حيث إن هذا التمس بجملة مردود بأن إلحكم الحراسة المشار إليه لم يصدر تأسيساً على أن وثة المرحوم هيد العزيز مصباح أصحاب حق اختصاص على العين موضوع النزاع ، بل إنه بقى على أنهم قد اتفقوا بموجب إلحكم الصادر لمورتهم على كامل غالى في الدعوى رقم ١٢٠٠ سنة ٥١ ق استئناف القاهرة ، إجراءات نزع ملكية العين موضوع النزاع وسجلوا تنبيه نزع ملكيتها في ٢ من يويه سنة ١٩٤٩ ، وعلى أنب المادة ٥٤٥ من قانون المرافعات ( القديم ) تقتضى بأنه يترتب على تسجيل التنبيه المذكور إلحاق ثمرات العقار به حتى تزود مع ثمنه . ومن ثم فإن ما تتحدى به الطاعة في شأن حق الاختصاص الذى حصل عليه مورت المظنون عليهم السالف ذكرهم على فرض صحته ، يكون غير منتج .

د ومن حيث إن حاصل الوجه الرابع من السبب الأول هو مخالفة إلحكم المظنون فيه للقانون إذ أقر إلحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٥٤٢ سنة ١٩٤٩ مستعجل مصر ، مع أن أثر هذا إلحكم لا يصح أن يتعدى الى الطاعة اندم اتخاذ اجراءات نزع الملكية في مواجهتها ،

٢ - إذا كانت عبارة الاقرار الصادر من المستحقين في الوقف واضحة الدلالة على سريان أجرة الحراسة ما دامت الطاعة قائمة بإدارة الوقف بوصفها حارسه عليه وليس فيها أى نص يقيد توقيت الأجرة لمدة معينة قبل انقضاء هذه الحراسة فإن اعتبار المحكمة هذا الاقرار غير ملزم للموقعين عليه طوال مدة قيام الحراسة ، ذلك يكون خطأ في تطبيق قانون العقد لما فيه من تحريف لمبارته الواضحة وخروج عن ظاهر مدلولها .

### المحكم

ومن حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن ، في أن المطعون عليه مستحق في وقف المرحوم حسن بركات لحصة مقدارها خمسة قراريط وربع قيراط ، وأنه بموجب الحكم الصادر في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ من محكمة مصر الابتدائية في الاستئناف رقم ٧٦٢ سنة ١٩٣٧ أقيمت الطاعة وهي الناظرة على الوقف المذكور حارسه قضائية عليه بلا أجر لإدارته وفقاً للحكم الصادر في الدعوى رقم ٤١١ مستعمل مصر سنة ١٩٣٦ وأنه بمقتضى إقرار موقع عليه في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ بمحكمة الوائلي الجزئية من المطعون عليه وآخرين من المستحقين جعل للطاعة مقابل قيامها بإدارة الوقف أجر مقداره عشرة في المائة من استحقاقهم في إرادته ، وأن المستحقين ومنهم المطعون عليه اعتمدوا كشوف حساب هذا الوقف عن السنوات من ١٩٣٨ حتى ١٩٤٦ وقد تضمنت خصم أجر الحراسة الآنف ذكره

ما سبق الرد عليه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .  
( القضية رقم ٢٠٣ سنة ٢٠ بالهيئة السابقة ) .

٥٤٨

٢٤ يناير سنة ١٩٥٢

أ - حراسة ، أجرة الحراسة . جواز تقريرها باتفاق لاحق للحكم القاضي بها ولو كان منصوباً فيه على أن تكون بنزاع . الأحكام المدنية يجوز للخصوم الاتفاق على خلاف موجبها .

ب - أجرة الحراسة . تقريرها بالحكم أو باتفاق الخصوم . سريانها إلى أن يمدل أو يلقى بحكم آخر أو اتفاق جديد .

ج - عقد . إقرار فيه . التصريح . القرار من المستحقين في وقف سريان أجرة الحراسة مادامت الحراسة قائمة . اعتبار المحكمة هذا الاقرار غير ملزم للموقعين عليه طوال مدة الحراسة . تحريف للمدولة . خطأ في تطبيق قانون العقد .

### المبادئ القانونية

١ - من الجائز أن يكون تقرير أجرة الحراسة القضائية باتفاق بين أصحاب الشأن لاحقاً لحكم القاضي برفضها حتى ولو كان هذا الحكم قد نص على أن تكون بنزاع . ذلك أن للخصوم في الأحكام الصادرة في المواد المدنية . أن يتفقوا على خلاف ما قضت به .

٢ - إن أجر الحارس القضائي الذي يقرر سواء بحكم أو باتفاق بين أصحاب الشأن يظل سارياً حتى يلغى أو يمدل بحكم أو اتفاق جديد .

المطعون عليه بأنه وقع على هذا الاتفاق مكرماً ولا سيما أنه قد اعتمد كشوف الحساب من المدة من سنة ١٩٣٨ حتى سنة ١٩٤٦ إذ كان في مقدوره أن لا يعتمد كما فعل بالنسبة إلى حساب سئى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وأن الاتفاق المشار إليه هو من قبيل الوكالة الاتفاقية التي تظل ملزمة لطرفها ما لم يحصل إختار بالمول منها وانه لما كان لم يتم الدليل على أن المطعون عليه عزل الطاعنة من هذه الوكالة حتى نهاية سنة ١٩٤٧ وكان امتناعه من اعتداد كشف الحساب الخاص بها يتضمن المول من الوكالة من ذلك التاريخ فتكون دعواه على أساس بالنسبة إلى ما خصمته من حصته مقابل أجر الحراسة في سنة ١٩٤٨ وظهر صحيحة بالنسبة إلى ما خصمته منها في سنة ١٩٤٧ . استأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٥٦٠ محكمة مصر الابتدائية سنة ١٩٤٩ كما استأنفته الطاعنة وقيد استئنافها برقم ٦٥٩ وقررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني إلى الأول ثم قضت في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ في الاستئناف بتعسديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليه مبلغ ١٠٠ ج و ٧٨٦ م وذلك بناء على أسباب تحصل في أن الأصل في الحراسة القضائية أن تكون بأجر إلا إذا نزل الخارص مقدماً عن أجره وأنه وإن كان الاتفاق المحرر في ٢٢ من نوفمبر ١٩٣٧ هو اتفاق مشروع إلا أنه قد تم مخالفاً لحكم القضاء الذي تستمد منه الحراسة سلطتها وتحدد ما لها من حقوق وما عليها من واجبات وأن مثل هذا الاتفاق لا يمكن التوسع في تفسيره واعتباره ملازماً للمستحقين طوال مدة الحراسة . على الأخص إذا لم يذكر فيه ما إذا كان خاصاً بأجر عام واحد أو غير ذلك مع ما هو معروف

من استحقاق كل منهم ، وأن المطعون عليه أقام على الطاعنة الدعوى رقم ٣٥ جزئى مصر الجديدة سنة ١٩٤٩ بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع إليه مبلغ ١٠٠ جنيه و ٧٨٦ م نصيبه فيما خصمته من إيراد سئى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ مقابل أجر حراستها على الوقف وذلك استناداً إلى أن توقيعه على الإقرار سالف ذكره كان نتيجة لإكراه أدنى وقع عليه بسبب الديون التي كان غارقاً فيها وخشية من امتناع الطاعنة عن دفع الثبوت المقررة له وإلى أن تعيين الطاعنة حارسة بلا أجر كان بناء على قبولها ذلك أمام المحكمة بما لا يجبر لها أخذ أجر عن حراستها إلا بحكم من القضاء ، فدعت الطاعنة الدعوى بأن حتمها في المطالبة بأجر حراستها على الوقف مؤسس على إقرار المستحقين ومنهم المطعون عليه بهذا الأجر سواء في الاتفاق المؤرخ في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ أو في كشوف الحساب المعتمدة من المستحقين سنوياً منذ سنة ١٩٣٨ حتى سنة ١٩٤٦ ، وهو اتفاق مشروع لا يخالف النظام للعام والأدب وله سبب قائم هو ما تبذله الطاعنة من جهد في إدارة الوقف كما أن الأصل في الحراسة أن تكون بأجر وسيان أن يكون تقرير هذا الأجر بالحكم القاضي بالحراسة أو باتفاق أصحاب الشأن . وفي ٧ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت محكمة مصر الجديدة الجزئية بإلزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليه مبلغ ٥٠ ج و ٨٠٠ م نصيبه فيما خصمته مقابل أجر حراستها من سنة ١٩٤٨ ورقض دعواه بالنسبة إلى نصيبه في أجر حراستها من سنة ١٩٤٧ ، وتحصل الأسباب التي أقيم عليها هذا الحكم في أن اتفاق المستحقين مع الطاعنة بعد تعيينها حارسة مجاناً على أجر لها مقابل الحراسة هو اتفاق مشروع وأنه ليس مستساعاً قول

الثان . وأن الخصوم في الأحكام الصادرة في المواد المدنية أن يتفقوا على التزول . منها وعدم القسك . أو مخالفة ما تقتضيه به أو تعديله . وذلك متى كان اتفاقهم مشروطاً بشئ مخالف للنظام العام والآداب ، كما هو الحال في الأقرار الصادر من المطعون عليه في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، وهو ما قرره المحكمة . وأنه ينبغي على ذلك أن يكون هذا الاتفاق ملزماً للتصادقين ولا يجوز لأحدهما الخروج عن مقتضاه لما في ذلك من مخالفة القوة الملزمة للمقد الذي هو قانون المتعاقدين : وبذلك تكون المحكمة ، إذ أوجبت على الطاعة — وقد أن المطعون عليه الاستمرار في تنفيذه — الانتجاء إلى القضاء لتقرير هذا الأمر ، قد أهدرت هذا الاتفاق ( والوجه الثاني ) إذ قامت المحكمة بعدم التوسع في تفسير الاتفاق المفسار إليه واعتباره غير ملزم للمطعون عليه وبقية المستحقين طوال مدة الحراسة — مع أن عبارته صريحة الدلالة على سريانه طوال المدة التي تقوم فيها الطاعة بإدارة شئون الوقف بوصفها حراسة عليه .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الإقرار المصدق عليه في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ : بقلم كتاب محكمة الوائلي الجزئية من المطعون عليه وآخرين من المستحقين في وقف المرحوم حسن بركات أنه جاء فيه « نقر أننا قد قدرنا للسب صفة هاتم بركات ( الطاعة ) أجراً لها نعهد إدارتها لشئون هذا الوقف قدره عشرة في المائة من استحقاقنا في إيراد الوقف المذكور وذلك لأنها قد انضدت بإدارته بمقتضى الحكم الصادر لها من محكمة استئناف مصر الأهلية بتعيينها حارسة قضائية على الوقف المذكور ومدا الأجر هو أجر مثلاً وقد قدرناه لها برضانا

من أن ريع الوقف وغله تجدد سنوياً ، وأنه : إذا ما تبهر ذلك وأن أحد المستحقين الاستمرار في إقرار هذا الاتفاق . فلا يكون للحراسة سوى العودة إلى الأصل الذي استمدت منه سلطاتها وحقوقها وهو حكم القضاء أو الانتجاء إلى القضاء نفسه لإقرار هذا الاتفاق أو تقرير أمر لها ، وأنه لما كان ثابتاً بالمستندات المقدمة من الطاعة أن المطعون عليه كان يوقع على كشوف الحساب سنوياً لغاية سنة ١٩٤٦ أما في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ فقد امتنع عن التوقيع عليها واقتصر على التوقيع على إيصال مستغل باستلام المبلغ الذي أظهرته الحراسة كاستحقاق له من أصل استحقاقه وهو ما يكفي للدلالة على عدم قبوله أداء أجر الحراسة للحراسة التي عينها القضاء بلا أجر ، فتكون دعوى المطعون عليه على الطاعة على أساس سليم . فقررت الطاعة العلم بطريق التقص في هذا الحكم .

ومن حيث إن العلم بقي على سبب واحد ناصله أن الحكم المطعون فيه مخالف القانون كما أخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين ( أولهما ) إذ اعتمدت المحكمة في قضائها على ما قرره من أن إقرار المطعون عليه وبقية المستحقين بتقدير أجر للطاعة مقابل حراستها على الوقف بواقع عشرة في المائة من استحقاقهم في إيراد هو اتفاق جاء ناسخاً لما ورد في حكم الحراسة من إقامتها حارسة بلا أجر وأنه لذلك إذا أن أحد المستحقين الاستمرار في دفع هذا الأجر فلا يكون للطاعة إلا الانتجاء إلى القضاء الذي أقامها حارسة لتقرير أجر لها مع أن الأصل في الحراسة القضائية أن تكون بأجر وسيان أن يكون تقرير هذا الأجر بالحكم الفاضي بها أو باتفاق لاحق له يتم بين أصحاب

محل ويتمتع نقض الحكم المطعون فيه .

( القضية رقم ١٦٦ سنة ١٩٠٦ في رئاسة ومضوعة حضرات الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة ومحمد الحميد وشاوي ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل ومحمد العزيز سليمان المستشارين ) .

٥٤٩

٢٤ يناير سنة ١٩٥٢

١ - إجراءات القاضي . لياية عامة . تدخلها في القضايا الخاصة بالقصر جوازي . عدم حصوله لا يترتب عليه بطلان الاجراءات . المادة ١٠٠ من قانون المرافعات .

ب - لياية عامة . تدخلها في القضايا الخاصة بالقصر . الغرض منه رعاية مصالح القصر . عدم إخبار قلم الكتاب النيابة بقيام الدعوى . لا يوجب من غير القصر من المصوم التعدي به .

ج - إجراءات التعقيب . لاني متدب للتعقيب . خطأ في إجراءات التعقيب . وجوب التمسك به في جلسات المرافعة التالية للتعقيب . لإثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز .

د - النقض . الطعن في حكم صدوره على خلاف حكم سابق . شرطه . حكم خال من حدود الألمان محل الدعوى . حكم آخر في قدر معين الحدود . انتهاء وحدة الموضوع .

### المبادئ القانونية

١ - إن تدخل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالقصر وفقاً لنص المادة ١٠٠ من قانون المرافعات جوازي ومن ثم لا يترتب على عدم حصول هذا التدخل بطلان في إجراءات التقاضي .

٢ - تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر إنما يكون لرعاية مصلحة هؤلاء القصر بما يبنى عليه أن التمسك بالبطلان على فرض

واختيارنا ونظير مجردها وما تبدله من أعمال في إدارة الوقت مراعية في ذلك مصلحته ومصلحتنا ونحرم هذا إقراراً منا بذلك للعمل بموجب . وهذه العبارة واضحة الدلالة على سريانه مادامت الطاعة تقوم بإدارة الوقت بوصفها حارسه عليه وليس فيها أى نص يفيد توقيت الأجر لمدة معينة قبيل انقضاء هذه الحراسة ، مما يكون منه خطأ في تطبيق قانون العقد اعتبار المحكمة هذا الإقرار غير ملائم للوقوع عليه طوال مدة قيام الحراسة ، لما في هذا الاعتبار من تحريف لعبارة الواضحة وشروح عن ظاهر مدلولها ، لما كان ذلك وكان جائزاً أن يكون تقرير أجر الحراسة القضائية باتفاق بين أصحاب الشأن لاحق للحكم القاضي بفرضها حتى ولو كان هذا الحكم قد نص على أن تكون بغير أجر ، ذلك أن المصوم في الأحكام الصادرة في المواد المدنية أن ينشقوا على خلاف ما قضت به . مما يلحق عليه أن يكون الإقرار الصادر من المطعون عليه في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ بتقرير أجر للطاعة مقابل حراستها على الوقف بواقع عشرة في المائة من استحقاقه فيه هو تعاقب صحيح قانوناً متى خلا من شوائب الرضا - لما كان ذلك يكون خطأ في القانون قول المحكمة بأنه إذا أبى أحد المستحقين الاستمرار في تنفيذ إقراره فلا يكون للطاعة إلا الالتجاء إلى القضاء لتقرير أجر حراستها ، ذلك أن أجر الحارس القضائي الذي يقره سواء بحكم أو باتفاق بين أصحاب الشأن يظل سارياً حتى يلغى أو يعدل بحكم آخر أو اتفاق جديد ، الأمر الذي لم يحصل في الدعوى ، ومن ثم يكون الطعن في

تدبت المحكمة خيراً للانتقال إلى محل النزاع لتطبيق الحكم الصادر من محكمة قنا الابتدائية في القضية رقم ٢ سنة ١٩٠٤ والمؤيد من محكمة استئناف مصر في القضية رقم ٥٠٢ سنة ١٩٠٤ وكذلك مجاهر أعمال الخبير المقدمة في

دعوى القسمة رقم ٣٥٣٠ سنة ١٩٠٦ نجح حمادى . وبعد أن قدم الخبير تقريره واستبانته منه المحكمة أنه لم يوفق إلى نتيجة حاسمة في النزاع أحالت الدعوى على التحقيق . وفى ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٧ قضت بتثبيت ملكية الطاعن للمعين موضوع النزاع وكف المنازعة والتسليم . فاستأنف المدعى عليهم هذا الحكم أمام محكمة قنا الابتدائية وقيد استئنافهم برقم ٥٢٦ سنة ١٩٤٧ وفى أول مارس سنة ١٩٤٩ أحيلت الدعوى على التحقيق . وفى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ سمع القاضى المنتدب للتحقيق شهادة شهود طرفى النزاع . وفى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . فطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن يبنى على خمسة أسباب حاصل الأول منها مخالفة الحكم للبادة ١٠٠ من قانون المرافعات التى توجب إبلاغ أوراق القضية إلى النيابة متى كانت تخص قصراً كما هو الحال فى الدعوى حتى تتدخل فيها . ولما كانت النيابة العامة لم تبلغ بأوراق هذه القضية ولم تتدخل فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلاً .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بأنه فضلاً عن أن الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة ما يثبت أن النيابة العامة لم تخطئ بالقضية قبل جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ التى نظرت فيها بعد العمل بقانون المرافعات فإن تدخل النيابة

وجوده مقصور على أصحاب المصلحة فيه فلا يجوز لغير القصر من الخصوم التحدى بعدم إخبار كاتب المحكمة النيابة كتابة بقيام الدعوى لكى يتسنى لها التدخل فيها .

٣ - البطلان المؤسس على خطأ الاجراءات التى يباشرها القاضى المنتدب للتحقيق يجب التمسك به لدى محكمة الموضوع فى جلسات المرافعة التالية لجلسة التحقيق ولا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - إن من شروط اعتبار الحكم قد صدر على خلاف أحكام سابقة وحدة الموضوع فيها جيماً وإذن ففى كان الواقع على ما قرره خبير الدعوى واعتمده الحكم المطعون فيه أن الأحكام السابقة جاءت خالية من الحدود والأحواض بحيث تعذر تطبيقها على الطبيعة وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى شأن قدر معين الحدود والمالم قالنى على هذا الحكم أنه صدر على خلاف الأحكام السابقة يكون غير مقبول .

### المحكمة

ومن حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١١٢ سنة ١٩٤٥ بجمع حمادى على المطعون عليهم يطلب تثبيت ملكيته إلى ١٢ م ١٥ ط مينة الحدود والحالم بصحيفة الدعوى وكف منازعة المدعى عليهم والتسليم . وفى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٥

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن المستندات التي ارتكن عليها المستأنف عليه (الطاعن) لإثبات صحة دعواه قصرت عن ذلك لتندر تطبيقها على أرض النزاع لخلو تلك المستندات من الحدود والأحواض ومن بيان المساحات، وبحسب الحكم هذا القدر من البيان حتى يكون بمثابة من حيب القصور.

ومن حيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الرابع هو بطلان الحكم لمخالفته أحكاماً سابقة صدرت بين ذات الخصوم وفي ذات الموضوع، وحاصل الوجه الثاني منه هو قصور الحكم إذ لم يبين أسباب أطرافها، ذلك أنه إذا كان خبير الدعوى قد أثبت في تقريره أنه لم يمكنه أن يطبق على الطبيعة حكم محكمة قنا في القضية رقم ٢ سنة ١٩٠٤ المؤيد من محكمة استئناف مصر في القضية رقم ٥٠٢ سنة ١٩٠٤ ولا الحكم الصادر من محكمة تجمع حمادى في القضية رقم ٣٥٣٠ سنة ١٩٠٦ لعدم وجود حدود ولا أحواض ولا مساحات بها جميعاً إلا أنه قد أثبت أيضاً في تقريره أنه طبق بحضر الحضر الإدارى المؤرخ في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٣٥ على الأرض المسلوكة للطاعن بحوض عباس فوجده يطبق على الطبيعة، وأنه طبق كذلك بحضرى سجين مؤرخين في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٣٨ و ٨ من مايو سنة ١٩٣٨ على ذات العين فوجدهما يطبقان عليها.

ومن حيث إن هذا السبب مردود في الوجه الأول منه بأن الحكم المطعون فيه لم يصدر على خلاف أحكام سابقة إذ من شروط اعتباره كذلك وحدة الموضوع فيها جميعاً، وهو ما لا يترافق في الدعوى، ذلك لأن الأحكام السابقة على ماقرره خبير الدعوى واعتمده

العامة في القضايا الخاصة بالقصر جوازي، ومن ثم لا يترتب على عدم حصول هذا التدخل بطلان في إجراءات التقاضى. ومردود ثانياً بأنه لا يحق للطاعن تعيب الحكم بالبطلان بسبب عدم تدخل النيابة لأن هذا التدخل إنما يكون لرعاية مصلحة القصر مما ينبغي عليه أن اتسك بالبطلان على فرض وجوده مقصور على أصحاب المصلحة فيه.

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو بطلان الحكم بسبب ماوقع فيه من خطأ في الإجراءات ذلك أن القاضي المنتدب للتحقيق أخرج الطاعن من غرفة التحقيق أثناء سماع شهادة شاهده سلامة سليمان حسين وهو إذ استدعاه بعد الانتهاء من سماع شهادته لم يزل على الطاعن نصفاً حتى يستطيع مناقشة شاهده وبذلك يكون الحكم قد عاره البطلان بسبب هذا الخطأ في الإجراءات.

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يثبت أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بهذا البطلان في جلسات المرافعة التالية لجلسة التحقيق. فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة.

ومن حيث إن حاصل السبب الثالث هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة لم يرد على مابنى عليه هذا الحكم من أسباب. ذلك لأن الحكم المذكور لم يؤسس على شهادة الشهود التي أطرحها محكمة ثانية درجة لمحسب. بل إنه أقيم أيضاً على الأحكام والمستندات والشكاوى الإدارية التي أشار إليها والحكم المطعون فيه إذ لم يرد على هذه الأسباب يكون قد عاره قصور بطله.

٥٥٠

٢٤ يناير سنة ١٩٥٢

شعبة . القضاء الشفيع بالشفعة مقابل دفعه الثمن  
للشعري في خلال مدة معينة . الدفع في الميعاد المحدد شرط  
لاستحقاق العين المفوع فيها . سقوط حق الشفيع في  
الشفعة إذا لم يدفع في الميعاد . لا لزوم في هذه الحالة للتنبيه  
عليه من الشعري بالدفع . لا ينفرد النص في الحكم على  
سقوط الحق جزاء على عدم الدفع .

### المبدأ القانوني

مضى كان الحكم الصادر في دعوى الشفعة  
قد قضى للشفيع بالشفعة مقابل دفعه الثمن  
للشعري في خلال خمسة عشر يوماً من  
تاريخ النطق به فانه يكون قد دل بذلك على  
أنه جعل من هذا الدفع في الميعاد المقرر فيه  
شرطاً لاستحقاق العين المفوع فيها بحيث  
إذا فوت الشفيع هذا الأجل دون أن يقوم  
بالدفع بطلت شفيعته ، وذلك دون حاجة إلى  
حصول تنبيه عليه من المشتري بالدفع وسواء  
كان الحكم القاضي بتحديد الأجل ابتدائياً  
لم يستأنف في الميعاد أم صادراً من محكمة  
استئنافية ولا يشترط النص صراحة في  
منطوق الحكم على سقوط الحق في الشفعة  
جزاء على عدم دفع الثمن في الميعاد ولا يترتب  
على إغفال ذلك عدم إعمال مقتضى الحكم .

### المسألة

و من حيث إن واقعة الدعوى حسياً يبين  
من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتجلى في أن المطعون عليه الثاني باع إلى  
الطاعنة في ١٨ من إبريل سنة ١٩٤٢ . مثلاً

الحكم المطعون فيه جاءت غالبية من الحدود  
والأحواض بحيث تمذر تطبيقها على الطبيعة ،  
مع أن الحكم المطعون فيه قد صدر في شأن  
٢٣ من ربه ١٥ ط مينة الحدود والعالم - ومن دود  
في الوجه الثاني منه بأن الطاعن لم يقدم إلى هذه  
الحكمة ما يدل على أنه تمسك لدى محكمة الموضوع  
بمعاوض الحجر التي يتعذر بها ومن ثم يكون  
نفيه على الحكم بالقصور لعدم زده عليها غير  
مقبول .

و من حيث إن جاصل السبب الخامس  
هو قصور الحكم في التسيب إذ لم يرد على ما استند  
إليه حكم محكمة أول درجة من أن من أسباب  
الحكم الصادر من محكمة نجع حمادي في القضية  
والم ٨٩٣ سنة ١٩٤٤ - وهي خاصة باسترداد  
ذراعة برسم وحكم فيها لمصاحبة المطعون عليه  
الآخر - ما يكاد يقطع في ملكية الطاعن  
للأرض المتنازع عليها وبوضع يده عليها من  
ذمن قديم .

و من حيث إن هذا السبب مردود بأن  
الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة صورة رسمية  
من الحكم المشار إليه لتبين وجه أهميته كاستند  
في الدعوى . ومن ثم فإن نفيه يكون عارياً عن  
الدليل .

و من حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على  
غير أساس ويدين رفضه .

( القضية رقم ١١ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية  
جنرالات الأساندة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبدالمعطي  
خيال وصالمان ثابت ومحمد نجيب أحمد واحد العروسي  
المستشارين ) .



بمحلية الزيتون بثمان مقداره ١٧٤٠ جنيه دفعت منه المشتري ٢٠٠ جنيه وقت تحرير العقد ودفعت باقية أثناء نظر دعوى الشفعة - وفي ٢٨ من ابريل سنة ١٩٤٧ أعلن المعلنون عليه الأول الطاعنة برغبته في أخذ العقار المبيع بالشفعة ثم رفع الدعوى رقم ١٩٢٩ سنة ١٧٢٢ أمام محكمة مصر المختلطة لفضي له في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بالشفعة لقاء مبلغ ١٨٦٣ جنيهًا و ٥٠٠ مليًا قيمة الثمن والملاحقات وأوجبت عليه المحكمة أن يدفعه إلى الطاعنة في خلال ١٥ يوما من تاريخ النطق بالحكم وألزم الطاعنة بالتصارييف ومقابل أتعاب المحاماة - وبعد صدور الحكم بتسعة عشر يوما كتب محامي الشفيع (المعلنون عليه الأول) إلى محامي المشتري (الطاعنة) يقول إن زوج السيدة المذكورة ووكيلها أخبره بأن موكلته قد قبلت الحكم وأنها على استمداها لهاجسته وقبض ما يكشف به الحساب وأنه آمن بهذا القول ولكن الزوج لم يحضر في الموعد المتفق عليه وأنه يحتفظ بحقوق موكله وأنه منقطع إلى أن يودع المبلغ المستحق خزانة المحكمة على ذمة الطاعنة فكان جواب محاميهما في اليوم الثالث عشر من الشهر إنكار ما قرره زميله ونفى ما قيل من اتصال الزوج بالشفيع أو التعهدت معه في قبول الحكم أو الحاسبة وزاد على ذلك أن الأجل الذي حدده الحكم لدفع الثمن قد انقضى فسقط حق الشفيع وأن كتابه إنما هو خيلة للتخلص من نتيجة فوات هذا الأجل وبعد تبادل المكاتبات بين الطرفين أعلن محامي الشفيع حكم الشفعة للطاعنة في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ وعرض عليها مبلغ ١٥٦٤ جنيهًا و ٥٦٥ مليًا ، صافي ما تستحقه بعد استئصال المبلغ الذي أودعه ومقداره ٢٤٣ جنيهًا و ٥٠٠ مليًا وما ألزم

به الطاعنة من مصارييف وأتعاب المحاماة ، فلم تقبله وأبذرت في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ بتسكيرها بسقوط حقه في الشفعة فأودع هذا المبلغ خزانة المحكمة على ذمتها في السابع عشر من شهر فبراير سنة ١٩٤٩ لتصرفه بغير قيد ولا شرط على أن تسلمه عقد البيع وشهادة عقارية من العين. وفي ٢٢ من شهر مارس سنة ١٩٤٩ رفضت الطاعنة الدعوى رقم ١٢٣٢ سنة ٧٤ أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة على المعلنون عليهما الأولين وفي مواجهة الأمين العام للسبر العقاري طلبت فيها القضاء بسقوط حق المعلنون عليه الأول في الشفعة لفوات المسددة التي حددتها الحكم دون دفع الثمن والملاحقات وبطلب التسجيلات الواقعة على العين خصوصًا لتسجيل إنذار الشفعة المؤرخ في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٤٧ وتسجيل حكم الشفعة - فرد الشفيع بأنه كان متعينة خدعة ولم يكن باطلا ولا عابثًا في دعواه وأن المحكمة ما كانت تملك تحديد أجل للرضاء بالثمن دون نص في القانون ودون طلب من المشتري فقرات المبدأ الذي حددته لا يسقط حقه ما دام لم ينص في الحكم على سقوطه إذا لم يتم بدفع الثمن في خلاله - وفي ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة للطاعنة بطلباتها - فاستأنف المعلنون عليه الأول هذا الحكم فألفته محكمة الاستئناف وقضت برفض دعوى الطاعنة فقررت العلون في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن ما تنهأ الطاعنة على الحكم المعلنون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بأن سقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم دفعه ثمن المبيع المقضى له بالشفعة فيه في خلال المدة التي حددتها المحكمة يلزم أن ينص عليه في الحكم جواز على عدم الدفع في الإجل

د ومن حيث إن الدعوى صالحة الحكم فيها .  
 د ومن حيث إن الحكم الابتدائي في محله  
 لأسبابه التي بنى عليها ولما سبق بيانه من الأسباب  
 ومن ثم يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم  
 المستأنف الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية  
 المختلطة في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ .  
 ( القضية رقم ٣٤ سنة ٢٠ ق بالمهبة السابقة ) .

٥٥١

٢٤ يناير سنة ١٩٥٢

اشترط البائع على المشتري عدم التصرف في العين  
 المباعة ما بقي حياً . استغسل المحكمة من التعقيب الذي  
 أجرته ائطاء لية البرع لدى التصرف وأن البيع صدر  
 منجزاً هو استغسل موضوعي . التي عليه الخطأ في  
 التكييف على غير أساس .

المبدأ القانوني .

إذا قررت المحكمة في حكمها أن اشتراط  
 البائع على المشتري عدم التصرف في العين  
 المباعة ما بقي حياً ليس من شأنه أن يجعل  
 العقد وصية واستخلصت من التحقيق الذي  
 أجرته أن المطعون عليها وضعت يدها على  
 العين المباعة عقب صدور البيع لها وأنها  
 دفعت الثمن واتهمت من كل ذلك إلى القول  
 بأن العقد يعتبر بيعاً منجزاً لا وصية فانها  
 لا تكون قد خرجت في تفسيره عن ظاهر  
 مدلوله ويكون التي عليها بالخطأ في تكييف  
 العقد لا مبرر له ما دامت قد أثبتت في حدود  
 سلطتها الموضوعية وفي استخلاص لا هوج  
 فيه أن التصرف لم يكن تبرعاً وأنه قصد به  
 التليك المنجز .

المضروب وإلا فلا يقضى به وبأنه لما كان  
 الحكم القاطي بالشفعة خلواً من هذا النص فلا  
 يترتب على التراخي في دفع الثمن سقوط حق  
 الشفعة ووجه الخطأ . ذلك هو أنه بمجرد  
 فوات الأجل المضروب في الحكم دون أن  
 يقوم الشفيع في خلاله بدفع الثمن للطاعة يسقط  
 حقه في الشفعة سواء نص على ذلك في الحكم  
 أو لم ينص عليه .

د ومن حيث إن هذا النقص في محله ذلك أن  
 الحكم الصادر في دعوى الشفعة المقامة من  
 المطعون عليه الأول على الطاعة إذ قضى له  
 بالشفعة مقابل دفعه للطاعة مبلغ ١٨٩٣ جنياً  
 و ٥٠٠ ملياً في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ  
 النطق به فقد دل بذلك على أنه جعل من هذا  
 الدفع في الميعاد المقرر فيه شرطاً لاستحقاق  
 العين المضفوع فيها بحيث إذا فوت الشفيع هذا  
 الأجل دون أن يقوم فيه بدفع الثمن بطلت شفيعته  
 وذلك دون حاجة إلى حصول تنبيه عليه من  
 الطاعة بالدفع وسواء أكان الحكم القاطي  
 بتحديد هذا الأجل ابتدائياً لم يستأنف في الميعاد  
 أم صادراً من محكمة استئنافية — أما اشتراط  
 النص على ذلك صراحة في منطوق الحكم فانه  
 تزيد لا لزوم له ولا يترتب على إغضاله عدم  
 إعمال مقتضى الحكم وإلا كان تعديده أجلاً  
 لدفع الثمن يبدأ من تاريخ النطق به شيئاً  
 لا جدوى فيه — وأما دفاع المطعون عليه  
 الأول بأنه ما كان يجوز للمحكمة أن تحدّد أجلاً  
 لدفع الثمن يبدأ من تاريخ النطق بالحكم دون  
 أن تطلب منها الطاعة ذلك فهو دفاع غير مقبول  
 بعد أن صار الحكم القاطي بالشفعة نهائياً بعدم  
 استئنافه — ولما كان الحكم المعامون فيه قد  
 أقيم على ما يخالف القواعد المتقدم بيانها فانه  
 يترتب نقضه بطلته في تطبيق القانون .

## المحكى

د من حيث إن محل الوقائع هو أن المطلعون عليها أقامت الدعوى على الطاعنين طالبة الحكم بصحة ونفاذ العقد الصادر لها في أول أبريل سنة ١٩٢٧ من مورت الطرفین المرحوم محمد العوضى أباطه ببيع نصف المنزل المبين الحدود والمعالم بعريضتها بثمن مقداره ٩٠ جنها فقضت محكمة أول درجة برفض الدعوى استناداً إلى أنه شرط بالعقد ألا تتصرف المشترية في نصف المنزل مادام البائع حياً ، كما أنه إذا حدث وتوفيت قبله فانه لا يكون لورثتها حق في المنزل ، أما إذا توفى هو قبلها فلها التصرف في المبيع بكافة التصرفات ولذلك اعتبرت العقد وصية ولها لم يحرمها بقية الورثة فهي باطلة . استأنفت المطلعون عليها هذا الحكم أمام محكمة الزقازيق الابتدائية ، هيئة استئنافية ، وقيد استئنافا برقم ٣٠ سنة ١٩٤٨ . وفي ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٩ أصدرت المحكمة حكماً تمهيدياً بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المستأنف عليهم ، الطاعنون ، أن مورتهم هو الذى كان يضع اليد على العين المبيعة حين وفاته بصفته مالكا وأن المستأنفة والمطلعون عليها لم تضع يدها عليها ولم تدفع ثمنها وبعد أن سمحت المحكمة أقوال الطرفين فقضت في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع مؤسسة حكمها على ترجيح شهادة شهود المطلعون عليها إذ استبان لها منها أن المورت قبض الثمن وأنها كانت تضع يدها على قسم من المنزل من تاريخ شرائها لنصفه في سنة ١٩٢٧ حتى خروجه منه مع زوجها الثاني في سنة ١٩٣٨ . فقرر الطاعنان الطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

د ومن حيث إن الطعن بنى على سببين ينسب الطاعنان بأولها على الحكم الخطأ في تكيف العقد بأن وصفه بأنه يسع منجز إذ قال د وبالاطلاع على العقد المذكور بين أن البائع حرّم المستأنفة وورثتها إذ توفيت قبله من حق التصرف في المبيع مدة بقائه على قيد الحياة على أن يكون لها حق التصرف المطلق بعد وفاته ، ثم قال د وحيث إن هذه المحكمة قضت في حكمها التمهيدى الصادر في ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٩ بأن هذا الشرط في ذاته لا يجعل العقد عقد وصية إذ أن الوصية مبنية على تبرع ومنصوص بالعقد على قبض البائع للثمن من المستأنفة ( المطلعون عليها ) ولأن الوصية إنما هي تملك مضاف إلى ما بهد الموت ولم ينص في العقد موضوع الدعوى على تراخي انتقال الملكية إلى ما بهد الوفاة ، — مع أن العقد يعتبر في حقيقته وصية ذلك أن المتصرف لم يقصد التبرع أن يكون تصرفه ناجزاً وإنما أراد التملك بعد وفاته وقد ظل هذا التصرف مكتوماً حتى توفى بعد صدوره بأكثر من خمس عشرة سنة كان خلالها هو الواضع اليد والمالك والظاهر وسيان نص بالعقد على قبض الثمن أو تسامع المتصرف فيه فلا أهمية لذلك مادام الواقع بخلافه والمحول عليه هو قصد المتصرف والثابت من كل ما تقدم أنه قصد الوصية لبعض الورثة وماداموا لم يبينوها جميعاً فانها تكون باطلة .

د ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن المحكمة إذ قررت في حكمها التمهيدى الصادر في ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٩ أن اشتراط البائع على المشترية عدم التصرف في العين المبيعة ما بقى حياً ليس من شأنه أن يجعل العقد وصية ثم استخلصت من التحقيق الذى أجرته أن المطلعون عليها وضعت يدها على العين المبيعة عقب

الأطيان محل الدعوى من مدة معينة تتنافى بطبيعتها مع المطالبة بتعويض مقابل أجرة هذه الأطيان عن نفس المدة لعدم زراعتها بسبب حرمانها من الرى ذلك أن هذا المقابل هو تعويض كامل عن الحرمان من الانتفاع بزراعة الأطيان فاجلح بين التعويضين غير جائز .

### المحكمة

ومن حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تنحصر حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن في أن تفتيش رى قسم ثالث بمديرية البحيرة (الطاعن الثاني) قام بحفر ترعة ميساء جديدة لمدينة الإسكندرية فاستولى في شهر مارس سنة ١٩٤٣ - دون أن يتبع الإجراءات المنصوص عليها في قانون نزع الملكية للنفعة العامة - على ١٧ س و ١٥ ط ٦٠ ف من أطيان المطعون عليها الكائنة بناحية غورشيد والبالغ مساحتها ١٠ ط و ١٦ ف وعزب على ذلك أن شطرت بقية هذه الأطيان شطرين أحدهما يقع غربى الأطيان المستولى عليها واستمر يروى من الساقية القديمة التي كانت معدة لرى جميع الأطيان والآخر يقع شرقى الأطيان المستولى عليها وقد حرم من الرى من هذه الساقية وصار في حاجة إلى طريق رى جديد . وفى ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٤ أقامت المطعون عليها على الطاعنين الدعوى رقم ٥٧٨ كلى الاسكندرية ١٩٤٧ بطلب الحكم والزامهما بأن يدفعا إليها مبلغ ٨٠٠ م ١٧٩٠ ج منه مبلغ ١٢٦٠ ج ثمن الأطيان المستولى عليها ومبلغ ٧٥ ج بصفة تعويض مقابل أجرة الأطيان التي حرمت من الرى في السنة التالية للاستيلاء

صدور البيع لها وأنها دفعت الثمن وانتهت من كل ذلك إلى القول بأن العقد يعتبر بيعا منجرأ لا وصية فانها لا تكون قد خرجت في تفسيره عن ظاهر مدلوله ويكون الثمن عليها بالخطأ في تكييف العقد لا مبرره مادامت قد أثبتت في حدود سلطتها الموضوعية وفي استخلاص لاهوج فيه أن التصرف لم يمكن تبرأ وأنه قصد به التحريك المنجر .

ومن حيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم الخطأ في تكييف العقد من حيث أخذه بأقوال شاهدى المطعون عليها من أن ثمن العين هو ما استولى عليه البائع والدعاء من نفقتها ومؤخر صداقها مع أنه يدحض شهادتهما الايصالات الموقفة منها والتي تفيد تسليها من مطلقها نفقتها .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول إذ لم يثبت الطاعنان أو هذه الايصالات سبق تقديمها إلى محكمة الموضوع أو أنهما تمسكا بهذا الدفاع لديها - ومن ثم يكون ماينعيان على الحكم بهذا السبب لادليل عليه .

ومن حيث إنه ينعين لذلك رفض الطعن .

( القضية رقم ٥٣ سنة ٢٠ في الحقيقة السابقة ) .

٥٥٢

٢٤ يناير سنة ١٩٥٢

حكم . تمسبيه . تناقض . طلب تعويض من رى اطيان . طلب تعويض من الحرمان من الانتفاع بهذه الأطيان بسبب عدم ريتها . الجمع بين التعويضين . فهم جائز .

المبدأ القانوني

إن المطالبة بتعويض مقابل أجرة رى

وعبر المباشرة المؤرخ في ١٥/١١/٤٣ وترى المحكمة تقدير مبلغ التعويض عن هذه المساحة في خلال العام السابق على تحرير العقد على أساس أجرة الفدان الواحد بمبلغ خمسة عشر جنيها فيكون المبلغ الواجب القضاء به عن هذا الشق من الطلبات هو ٧٣ ج و ٢٨١ م، ومنه مبلغ ٦٠ ج قالت عنه المحكمة : ومن حيث إن المدعية ( المطعون عليها ) قررت أنها لجأت إلى رى مساحة الأرض ساقفة الذكر بواسطة ساقفة عامة بعبد القادر بك على الشيخ نظير أجر سنوى قدره اثنا عشر جنيها وترى المحكمة لإلزام المدعى عليها ( الطاعنين ) بأجرة رى هذه الأطنان طالما أنها المتسببان في الحرمان من الرى بمنزل الأرض عن الساقفة القديمة وعدم إنشاء فتحة تتمكن المدعية بواسطتها من رى أرضها المعزولة وتقدر المحكمة التعويض عن هذا الشق من الطلبات بمبلغ ٦٠ ج عن خمس سنوات تنتهى في أول مارس سنة ١٩٤٨ بواقع السنة الواحدة اثني عشر جنيها أخذا بما جاء في تقرير الخبير من أن هذه القيمة مقبولة . وفى ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ استأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ١٩٥ محكمة استئناف الاسكندرية سنة ٤ قضائية . وما استند إليه فيه أن محكمة الدرجة الأولى أخطأت إذ قضت بالمطعون عليها بمبلغ ٦٠ ج بصفة تعويض مقابل أجرة رى أطنانها التي حرمت من الرى من ساقفتها القديمة عن خمس سنوات تنتهى في أول مارس سنة ١٩٤٨ وقضت لها في نفس الوقت بمبلغ ٧٣ ج و ٢٨١ م بصفة تعويض مقابل أجرة هذه الأطنان عن السنة السابقة على تحرير عقد البيع في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٤٤ . لحرماتها من الرى فيها مع أن هذه السنة تدخل ضمن السنوات الخمس المشار إليها

وبعد أن تم التعاقد بين المطعون عليها والطاعنين في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٤٤ على بيع الأطنان المستولى عليها وقبضت المطعون عليها بمناعدلت دعواها في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٧ إلى طلب الحكم بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا إليها مبلغ ٥٥٦ ج و ٨٠ م منه مبلغ ٧٥ ج السالف ذكره ومبلغ ٣٦ ج اضافته على اعتبار أنه تعويض مقابل أجرة رى أطنانها التي حرمت من الرى من ساقفتها القديمة لاضطرارها إلى الاتفاق مع جارها على أخذ المياه اللازمة لها بالأجرة من ساقفته وذلك عن ثلاث سنوات ابتداء من مارس سنة ١٩٤٣ مع ما يستجد من هذه الأجرة بواقع ١٢ ج سنوياً . وما دفع به الطاعنان الدعوى أن هذه الأطنان لم تحرم من الرى بدليل ما هو ثابت بمحضر ممانية محرر في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ وموقع عليه من مندوب المساحة ومندوب عن المطعون عليها من أنه وجدت بها زراعة ذرة وكرنب وخرشوف وبرسيم . وفى ٦ من مارس سنة ١٩٤٧ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بتدبير خبير لإدلاء الأعمال التي كلفته بها وما جاء في تقريره أنه يقدر أجرة الفدان في السنة بمبلغ ١٥ ج وأن المطعون عليها تروى أطنانها الراعة شرق الأطنان المستولى عليها من ساقفة جارها بأجرة سنوية مقدارها ١٢ ج وهى أجرة مقبولة . وفى ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بالإلزام الطاعنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليها بمبلغ ٢٣٣ ج و ٩٩ م منه مبلغ ٧٣ ج و ٢٨١ م قالت عنه المحكمة ومن حيث إنه ثبت من تقرير الخبير أن جزءاً من الأرض مساحتها ١٢ ط ، ٦ م قد حرم من الرى نتيجة لقيام المشروع وعزل هذه الأرض عن الرى من الساقفة القديمة ، وقد تأيد هذا بما ثبت في

لتنافسه في قضاءه وقصوره في التسبيب - أما التنافس فلأن المحكمة قضت المطعون عليها الأول بمبلغ ٦٠ ج بصفة تعويض مقابل أجرة رى أطيائها التي حرمت من الرى من ساقيتها القديمة عن خمس سنوات تنتهى في أول مارس سنة ١٩٤٨ وقضت لها في نفس الوقت بمبلغ ٧٣ ج و ٢٨١ م بصفة تعويض مقابل أجرة هذه الأطيائيين عن سنة تدخل ضمن هذه السنوات الخمس لحرمانها من الرى فيها وبذلك تكون المحكمة قد قضت بتعويضين عن سبب واحد هو حرمان أطيائي المطعون عليها من الرى في السنة المشار إليها ، ومن ناحية أخرى فإن المطالبة بأجرة الرى عن هذه السنة تتنافى بطبيعتها مع المطالبة بأجرة الأطيائيين عن نفس هذه السنة - وأما القصور فلأنه على الرغم من أن الطاعنين استدلا في دفاعهما على قيام التنافس السالف الذكر بما هو ثابت بمحضر المعاينة المحرر في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ والموقع عليه من مندوب المساحة ومندوب عن المطعون عليها من أن الأطيائيين المذكورة كانت منورعة في السنة التالية لتنفيذ مشروع شق ترعة المياه أى في السنة التي قضى بالتعويضين المشار إليهما لحرمانها من الرى فيها ، فإن المحكمة أغفلت الإشارة إلى هذا الدفوع في حكمها مع أهميته في الدعوى .

ومن حيث إنه لما كان ثابتاً بالأوراق أن الطاعنين أنكروا على المطعون عليها دعواها بدم زراعة أطيائها الواقعة شرق الجزء الذي استوليا عليه وشقا فيه ترعة المياه في السنة التالية للاستيلاء الحاصل في شهر مارس سنة ١٩٤٣ لحرمانها من الرى من الساقية الواقعة في الجهة الغربية والتي كانت تروى جميع الأطيائيين وأنهما أبدا هذا الدفوع بما جاء في محضر المعاينة المحرر في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ والموقع عليه من مندوب

وأن الأطيائيين المذكورة كانت منورعة فيها على ما هو ثابت بمحضر المعاينة المحرر في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ الأمر الذي يفيد قضاء المحكمة بتعويضين عن سبب واحد هو حرمان أطيائي المطعون عليها من الرى في السنة المشار إليها . وفي أول يونيو سنة ١٩٤٩ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي أوردتها ولما لا يعارض منها من أسبابه ، وبما جاء في أسبابها أن « محكمة أول درجة لم تخطئ في أخذها بتقرير الخير وأسبابه في تعويض المستأنف عليها بمبلغ ٦٠ ج أى مبلغ ١٢ ج سنوياً لمدة خمس سنوات عن حرمان أرضها من المياه بسبب تنفيذ المشروع الذي قامت به وزارة الأشغال وشطر أطيائها شطرين لأن ما رآته محكمة أول درجة في هذا العدد اعتماداً على رأى الخير تعويض مناسب وغير مبالغ فيه وقد تعذر بورقة الاتفاق التي قدمتها المستأنف عليها الدالة على اتفاقها مع شقيقتها على هذا المبلغ كأجرة للرى من ساقيتها . ولم تخطئ محكمة أول درجة كما يقول المستأنفان في الحكم مرتين بتعويض عن حرمان المستأنف عليها من الرى إذ أنه بمراجعة الحكم الابتدائي تبين أن مبلغ ٧٣ ج و ٢٨١ م يحكم به كتعويض عن حرمان المستأنف عليها من رى ٤ ف ، ٢١ ط ، ٦٠ ج لمدة عام واحد سابق على تحرير عقد شراء الأرض في حين أن مبلغ ٦٠ ج يحكم به كتعويض مقابل ماصرقة المستأنف عليها من أجر لرى الأرض مدة خمس سنوات تنتهى في أول مارس سنة ١٩٤٨ لعدم وجود فتحة تروى منها » . وقد قرر الطاعنان الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان

بالطلان ومن ثم إمتنع نقضه في خصوص  
ما سبق بيانه .

( القضية رقم ١١١ سنة ٢٠ ق رئاسة ومعضوبة  
حضرات الأسانذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبدالحيد  
وعاشي ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان واحد  
العروض المستعارين ) .

٥٥٣

٣١ يناير سنة ١٩٥٢

تزوير . أدلة التزوير . قبول المحكمة دليلين من  
أدلة التزوير والأمر بتطبيقاتهما . ظهور ما يكفي لتكوين  
التناعمة بتزوير الورقة من تحقيق أحد الدليلين . عدم  
مضيتها في تحقيق الدليل الآخر . لا عارضة في ذلك  
لقانون .

#### المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد قبلت دليلين من  
أدلة التزوير على اعتبار أنها متعلقان  
بالدعوى ومتجانسان في إثبات التزوير وأمرت  
بتحقيقهما ثم حققت أحدهما فظهر لها من  
تحقيقه ما يكفي لتكوين اقتناعها بتزوير السند  
المطعون فيه فلا تترتب عليها إذا أطرح  
الدليل الآخر ولم تمض في تحقيقه . وإذن ففي  
كان الواقع في الدعوى هو أن المحكمة قد  
ندبت قسم أبحاث التزوير والتزوير بكتبت  
الطب الشرعي لفحص السند المطعون فيه  
فنياً ليان المدة التي انقضت على تحريره وهل  
ترجع إلى التاريخ الراد به أم لا ولمضاهة  
التوقيع المنسوب للمطعون عليها على  
توقيعاتها على الأوراق الرسمية والعرفية  
المعترف بها وبعد أن باشر القسم مأموريته

المساحة ومندوب عن المطعون عليها من أنه  
وجدت بالأطيان التي تخلفت عن شق التزعة  
زرادة ذره وكرنب وخرشوف وبرسيم وكان  
يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تلقى بالا  
إلى الدفاع المذكور ولم تمن بتحقيقه مع أن من  
شأنه لو صح أن يغير وجه الرأي في الدعوى  
في خصوص مبلغ التعويض المطالب به تأسيساً  
على عدم زراعة الأطيان المذكورة في السنة  
التالية للاستيلاء بسبب خرمائها من الري عا  
يميب الحكم بالقصور من هذه الناحية —  
لما كان ذلك وكانت مطالبة المطعون عليها  
بتعويض مقابل أجرة رى الأطيان المذكورة  
عن السنة المشار إليها وهي الأجرة التي تقول  
إنها اتفقت عليها مع جازها مقابل أخذ المياه  
اللازمة لها من ساقيتها ، تتنافى بطبيعتها مع  
مطالبها بتعويض مقابل أجرة الأطيان من نفس  
السنة ، ذلك أن هذه الأجرة هي تعويض كامل  
عن خرمائها من الانقضاء بزراعة أرضها في  
تلك السنة فلا يصح الجمع بين التعويضين وبذلك  
تكون المحكمة إذ قضت للمطعون عليها بمبلغ  
٧٣ ج و ٢٨١ م بصفة تعويض مقابل أجرة  
أطيانها الواقعة شرق التزعة التي شقها الطاعنان  
عن السنة السابقة على ٢٤ من يولييه سنة ١٩٤٤  
تاريخ تحرير عقد بيع الأطيان التي استولى  
عليها خرمائها من الري فيها — وقضت لها في  
نفس الوقت بأجرة رى هذه الأطيان عن  
نفس السنة لدخولها ضمن السنوات الخمس التي  
انتهى في أول مارس سنة ١٩٤٨ والتي قضى لها  
بمبلغ ٦٠ ج بصفة تعويض مقابل أجرة رى  
خرمائها الري فيها من ساقيتها القديمة وذلك  
براقع ١٢ ج سنوياً — إذ قضت المحكمة بذلك  
تكون قد تناقضت في قضائها . لما كان ذلك  
كذلك يكون الحكم المطعون فيه مشوباً

القسم المذكور المأمورية قدم تقريراً أثبت فيه  
 د أن الامضاء المطعون فيها بالتزوير والموقع  
 بها على السند المؤرخ في أول يناير سنة ١٩٤٢  
 هي إمضاء غير صحيحة ولم تصدر من يد صاحبتها  
 وأنها مقلدة عليها بالنقل بألة مدنية ثم أعيد على  
 الضبط الناقض بالحجر وأثار هذا الضبط بارزة  
 من السطح الخلفي - وفي ٧ من يونيو سنة  
 ١٩٤٨ حكم برد بطلان السند المطعون فيه -  
 فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف  
 مصر وقيد استئنافه برقم ٧٤١ سنة ٢٥ وفي  
 ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضى بتأييد الحكم  
 المستأنف - فلعل الطاعن في هذا الحكم  
 بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين حاصل  
 أولهما مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ  
 قضى في دعوى التزوير دون تحقيق أحداً للدليلين  
 اللذين أمرت محكمة أول درجة بتحقيقهما وهو  
 الدليل الخاص ببيان المدة التي انقضت منذ تحرير  
 السند المطعون فيه وهل ترجع إلى التاريخ الوارد  
 به ووجه المخالفة هو أن الحكم المذكور حكم  
 تمهيدى يلزم المحكمة التي أصدرته تحقيق دليلي  
 التزوير معاً قبل الفصل في الدعوى ، وإذ هي لم  
 تفعل ، وإذ جارها في ذلك الحكم المطعون  
 فيه ، يكون هذا الحكم قد خالف القانون .  
 وفصلان هذه المخالفة فقد جاء الحكم قاصراً  
 في أسبابه ذلك أنه لم يرد على ما عسك به الطاعن  
 من وجوب تحقيق ما يدعيه من قدم السند  
 وتحريره في الوقت الوارد به وهو دفاع جوهري  
 لو صح لتغير له وجه الفصل في الدعوى ، ذلك  
 لأنه إذا ثبت أن السند حرر في التاريخ الوارد  
 به انهار ما تزعمه المطعون عليها سبباً باعشاً على  
 التزوير ، ولكان ذلك خليفاً بأن يفسر  
 الاختلاف الذي لوحظ بين الامضاء المطعون

قدم تقريراً أثبت فيه أن الامضاء الموقع بها  
 على السند هي إمضاء غير صحيحة ولم تصدر  
 من يد صاحبتها وكانت المحكمة قد كونت  
 اقتناعها بتزوير السند مما جاء بالتقرير  
 المذكور وما لاحظته من أن الاختلاف بين  
 الامضاء المطعون فيها والامضاءات الصحيحة  
 يرى ظاهراً بالعين المجردة فإن النعى عليها  
 مخالفة القانون لعدم تحقيقها الدليل الآخر  
 الخاص ببيان المدة التي انقضت منذ تحرير  
 السند المطعون فيه يكون على غير أساس .

الحكم

د من حيث إن الوقائع تحصل حسب ما بين  
 من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
 في أن الطاعن أقام على المطعون عليها الدعوى  
 رقم ٢٠٦٦ سنة ١٩٤٧ كلى مصر يطلب الحكم  
 بالزامها بأن تدفع إليه مبلغ ٢٠٠ جنيه وقواته  
 فطعن المدعى عليها في سند المديونية بالتزوير  
 مشككة بمديونيتها للطاعن وتوقيعها السند المذكور  
 وأهلت إليه أدلة التزوير في ٢ من أبريل سنة  
 ١٩٤٧ - وفي ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قضت  
 المحكمة بقبول الدليلين الثاني والسادس من أدلة  
 التزوير على اعتبار أنهما متعلقان بالدعوى  
 ومتجانان في إثبات التزوير وعدمه ، وتندبت  
 قسم أبحاث التزييف والتزوير بمكتب الطب  
 الشرعي لتحقيقهما ولخص السند المطعون فيه  
 المؤرخ في أول يناير سنة ١٩٤٢ قنيساً وبيان  
 المدة التي انقضت على تحريرها وهل ترجع إلى  
 التاريخ الوارد به من عدمه ، وامضاء التوقيع  
 المنسوب للدعوى على توقيعاتها على الأوراق  
 الرسمية والغرفية المعترف بها . وبعد أن باشر



فيها وبين الامضاءات التي كتبت بعد سنوات وأجريت المضاهاة عليها خصوصاً وأن المطعون عليها لم تتعلم من الكتابة إلا ترويراً .

ومن حيث إن هذا السبب يشقيه مردود بما قرره محكمة أول درجة من أنه جاء بالتقرير المتقدم من قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الامضاء المطعون فيها بالتزوير لم تصدر من يد المطعون عليها وأنها مقفلة ، وبما لاحظته المحكمة من أن الاختلاف الذي أشار إليه هذا التقرير بين الامضاء المطعون فيها والامضاءات الصحيحة يرى ظاهراً بالعين المجردة ، وبأنه إذا كان الطاعن قد طلب إلى محكمة الاستئناف تحقيق الدليل الخاص بقدم المداد المكتوب به الامضاء المطعون فيها قائماً إذ لم تجبه إلى هذا الطلب قد استندت إلى أسباب حكم محكمة أول درجة وإلى ما لاحظته من أن تاريخ السند المطعون فيه هو أول يناير سنة ١٩٤٢ وسببه هو تكة ثمن المنزل الذي اشترته المطعون عليها مع أن شرائها لم يقع إلا في ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٢ وأنه من غير المفهوم أن يمرر سند بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٢ ويذكر فيه بيع ثم بعد ذلك بأربعة أشهر إلا أن المستفاد من ذلك أن هذا السند زور بالفعل بعد وقوع البيع ونقل الملكية بالتسجيل خدمة لمآرب الطاعن ، وبذلك تكون المحكمة قد ردت رداً ضمنياً على طلب تحقيق الدليل المشار إليه وألحزحته باختياره غير منتج وهذا من حقها متى كان قد ظهر لها من تحقيق الدليل الأخير ما يكفي لتكوين عقيدتها بتزوير السند وبالتالي ما يغني عن المضي في تحقيق هذا الدليل .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو بطلان الحكم لقصور أسبابه الواقعية ، وذلك من ثلاثة أوجه ، الأول إذ أغفل الإشارة إلى مستند جديد قدمه الطاعن إلى محكمة الاستئناف

هو صورة رسمية من التحقيقات التي أجريت في الشكوى رقم ٢٠٩ سنة ١٩٤٧ إداري مصر الجديدة ولم يرد على ما استند به الطاعن من هذا المستند من أنه يؤكد ما جاء في سند الدين المنسوب إلى المطعون عليها . والثاني إذ استخلصت المحكمة تزوير سند الدين من كونه مؤرخاً في أول يناير سنة ١٩٤٢ وسببه هو تكة ثمن المنزل الذي اشترته المطعون عليها في أبريل سنة ١٩٤٢ مع أن تقديم تاريخ السند ليس دليلاً على تزويره ومن ثم كان استدلالها غير معقول .

والثالث إذ أخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة من أن تزوير إمضاء المطعون عليها وقع بطريق النقل بآلة مدنية عن إمضاء ضحيحة ثم بالاعادة بالحبر على آثار الضغط الناشئة عن استعمال الآلة المدنية بدليل وجود بروز في السطح الخلفي لورقة السند عند موضع الامضاء وعدم وجود مثل هذا البروز خلف كلمات صلب السند ولم يرد على ما جاء بالتقرير الاستقصائي من أن المطعون عليها كانت في سنة ١٩٤٢ في أول صيدها بالتوقيع بالامضاء ، وأن صلب السند قد كتبه شخص آخر ، ومن ثم كان الاستدلال على التزوير بروز سطوح الورقة الخلفي في مكان الامضاء دون صلب السند مع اختلاف الكاتبين واحتمال اختلاف القلم واختلاف مجلس الكتابة استدلالاً مستخلصاً مما يخالف الواقع .

ومن حيث إن هذه الأوجه مجملتها مردودة أولاً بأنها عبارة عن مجادة في مسائل موضوعية ، وثانياً بأن المحكمة ليست مطالبة بتبنيح الخصوم في مناحي دفاعهم وتفنيد ما دام حكمها مقاماً على أسباب كافية لحله كما هو الحال في الدعوى ، ومردود أخيراً بأن استخلاص المحكمة من عدم مطابقة تاريخ سند الدين للوقت الذي نشأ فيه سببه الواردة به قرينة على تزويره واستخلاص

فيها وبين الامضاءات التي كتبت بعد سنوات وأجريت المضاهاة عليها خصوصاً وأن المطعون عليها لم تتعلم من الكتابة إلا ترويراً .

ومن حيث إن هذا السبب يشقيه مردود بما قرره محكمة أول درجة من أنه جاء بالتقرير المتقدم من قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الامضاء المطعون فيها بالتزوير لم تصدر من يد المطعون عليها وأنها مقفلة ، وبما لاحظته المحكمة من أن الاختلاف الذي أشار إليه هذا التقرير بين الامضاء المطعون فيها والامضاءات الصحيحة يرى ظاهراً بالعين المجردة ، وبأنه إذا كان الطاعن قد طلب إلى محكمة الاستئناف تحقيق الدليل الخاص بقدم المداد المكتوب به الامضاء المطعون فيها قائماً إذ لم تجبه إلى هذا الطلب قد استندت إلى أسباب حكم محكمة أول درجة وإلى ما لاحظته من أن تاريخ السند المطعون فيه هو أول يناير سنة ١٩٤٢ وسببه هو تكة ثمن المنزل الذي اشترته المطعون عليها مع أن شرائها لم يقع إلا في ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٢ وأنه من غير المفهوم أن يمرر سند بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٢ ويذكر فيه بيع ثم بعد ذلك بأربعة أشهر إلا أن المستفاد من ذلك أن هذا السند زور بالفعل بعد وقوع البيع ونقل الملكية بالتسجيل خدمة لمآرب الطاعن ، وبذلك تكون المحكمة قد ردت رداً ضمنياً على طلب تحقيق الدليل المشار إليه وألحزحته باختياره غير منتج وهذا من حقها متى كان قد ظهر لها من تحقيق الدليل الأخير ما يكفي لتكوين عقيدتها بتزوير السند وبالتالي ما يغني عن المضي في تحقيق هذا الدليل .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو بطلان الحكم لقصور أسبابه الواقعية ، وذلك من ثلاثة أوجه ، الأول إذ أغفل الإشارة إلى مستند جديد قدمه الطاعن إلى محكمة الاستئناف

هو صورة رسمية من التحقيقات التي أجريت في الشكوى رقم ٢٠٩ سنة ١٩٤٧ إداري مصر الجديدة ولم يرد على ما استند به الطاعن من هذا المستند من أنه يؤكد ما جاء في سند الدين المنسوب إلى المطعون عليها . والثاني إذ استخلصت المحكمة تزوير سند الدين من كونه مؤرخاً في أول يناير سنة ١٩٤٢ وسببه هو تكة ثمن المنزل الذي اشترته المطعون عليها في أبريل سنة ١٩٤٢ مع أن تقديم تاريخ السند ليس دليلاً على تزويره ومن ثم كان استدلالها غير معقول .

والثالث إذ أخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة من أن تزوير إمضاء المطعون عليها وقع بطريق النقل بآلة مدنية عن إمضاء ضحيحة ثم بالاعادة بالحبر على آثار الضغط الناشئة عن استعمال الآلة المدنية بدليل وجود بروز في السطح الخلفي لورقة السند عند موضع الامضاء وعدم وجود مثل هذا البروز خلف كلمات صلب السند ولم يرد على ما جاء بالتقرير الاستقصائي من أن المطعون عليها كانت في سنة ١٩٤٢ في أول صيدها بالتوقيع بالامضاء ، وأن صلب السند قد كتبه شخص آخر ، ومن ثم كان الاستدلال على التزوير بروز سطوح الورقة الخلفي في مكان الامضاء دون صلب السند مع اختلاف الكاتبين واحتمال اختلاف القلم واختلاف مجلس الكتابة استدلالاً مستخلصاً مما يخالف الواقع .

هنا قبل من تعامل معه .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد نفي أن الشركة موضوع الدعوى شركة توصية لما استخلصه من شروط العقد من أن كلا الشريكين مسئول مسئولية تامة عما يتولاه من معاملات مع الغير وأنه لا عنوان للشركة باسم أحد الشريكين ولما استخلصه من سائر الأوراق أنها مستترة وأن المطعون عليه هو الذي كان يقوم بجميع أعمالها باسمه فيكون وصف الحكم لها بأنها شركة محاصة لا خطأ فيه .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن التصفية لا ترد على شركة المحاصة إذا ما وجب فسخها لأنها لا تعتبر شخصاً معنوياً فهي لا تملك الحصص التي يقدمها كل من الشركاء ولا ما يشتره كل منهم من بضائع باسمه خاصة بل تعتبر ملكاً له دون غيره من بقية الشركاء وأنه ليس لها رأس مال وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون التجارة بالرغم من أن كل شريك يقدم في الغالب حصة عند انعقاد الشركة ذلك أن شركة المحاصة ترى فقط كصص المادة ٦٢ تجاري المحاصة إلى قسمه الربح والخسارة لا إلى إيجاد مال شائع يملك للشركة فإن ما قرره هذا الحكم هو صحيح في القانون .

المحكم

د من حيث إن الواقع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن

لا عيب فيه مادام أن الطاعن لم يبد لها شيئاً مقبولاً لتقديم تاريخه وقد كانت هذه القرينة ماثلة في الدعوى ومستندة من أوراقها — فكان يقع عليه عبء تفنيدها لديها حتى لا يكون لها أثر في تكوين عقيدة المحكمة .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

( القضية رقم ٧ سنة ٢٠٠٠ في رئاسة وعضوية حضرات الأساندة أحد حلفى وكيل المحكمة وعبد المولى خيال وسليمان ثابت وعبد نجيب أحمد وأحمد الروسى المستشارين ) .

٥٥٤

٣١ يناير سنة ١٩٥٢

١ - شركة محاصة . الصفات للبرزة لها . أنها شركة مستترة لا عنوان لها ولا وجود أمام الغير . الأعمال التي يقوم بها أحد الشركاء تكون باسمه خاصة ويسأل عنها وحده قبل من تعامل معه .

ب - شركة محاصة . تمصيل الحكم أن المحكمة عمل الدعوى هي شركة محاصة لا شركة توصية من قرآن ذكرها مؤدبة إلى ذلك . لا خطأ .

ج - تقرير المحكمة أن التصفية لا ترد على شركة المحاصة عند فسخها صحيح في القانون . المادتان ٥٩ و٦٢ تجاري .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كانت شركة المحاصة تنعقد في الغالب لمعاملات محدودة ولمدة قصيرة إلا أن هذا ليس هذا هو الوصف المميز لها وإنما يميزها عن غيرها كونها شركة مستترة فلا عنوان شركة لها ولا جود لها أمام الغير والأعمال التي يقوم بها أحد الشركاء فيها تكون باسمه خاصة ويكون وحده المسئول

تتجمل في أن الطاعن استصدر في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٣ أمراً من رئيس محكمة مصر بتوقيع المحجر التحفظي على جميع البضاعة الموجودة بمحلات سلامندر والاتحاد وعلى أموال المطعون عليه المودعة بنك باركليز وطلب في القضية رقم ١٨١ سنة ١٩٤٣ ك مصر الحكم بتعيين مصف للشركة القائمة بينه وبين المطعون عليه تمهيداً للحكم له بصحته بواقع ٤٠ ٪ بالنسبة لمحلات سلامندر وحساب المطعون عليه ببنك باركليز و ٥٠ ٪ بالنسبة لمل الاتحاد فرقع المطعون عليه نظائماً من أمر المحجر قيد برقم ٢٣٨٦ سنة ١٩٤٣ مصر . وفي ٣ من يونيو قضى بقبوله شكلاً وبإلغاء أمر المحجر . فرقع الطاعن الدعوى رقم ٢٠٤ سنة ١٩٤٣ كلى مصر متطلباً من الحكم السالف الذكر طالبا إلقاءه . فقرر المطعون عليه الطعن بالتزوير في عقد الشركة المؤرخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ المتقدم من الطاعن في قضية التظلم . وفي ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ قضى في دعوى التزوير برفضها . وفي ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ قضى الدعوى رقم ١٨١ سنة ١٩٤٣ ك مصر باعتبار الشركة بين الطاعن والمطعون عليه مقصورة على محلات سلامندر دون غيرها ووضع الشركة تحت التصفية . استأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣ سنة ٦٦ ق تجارى مصر . وفي ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن هذا التمسك مردود ، ذلك لأن الحكم المطعون فيه إذا احتسب الشركة المشار إليها شركة خاصة ورتب على ذلك أن التصفية لا ترد عليها إذا ماوجب فسخ الشركة أسس قضاءه على . أن عقد الشركة صريح في أن محلات سلامندر موضوع الشركة كانت عند التدافد باسم المستأنف وحده المطعون عليه

تتجمل في أن الطاعن استصدر في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٣ أمراً من رئيس محكمة مصر بتوقيع المحجر التحفظي على جميع البضاعة الموجودة بمحلات سلامندر والاتحاد وعلى أموال المطعون عليه المودعة بنك باركليز وطلب في القضية رقم ١٨١ سنة ١٩٤٣ ك مصر الحكم بتعيين مصف للشركة القائمة بينه وبين المطعون عليه تمهيداً للحكم له بصحته بواقع ٤٠ ٪ بالنسبة لمحلات سلامندر وحساب المطعون عليه ببنك باركليز و ٥٠ ٪ بالنسبة لمل الاتحاد فرقع المطعون عليه نظائماً من أمر المحجر قيد برقم ٢٣٨٦ سنة ١٩٤٣ مصر . وفي ٣ من يونيو قضى بقبوله شكلاً وبإلغاء أمر المحجر . فرقع الطاعن الدعوى رقم ٢٠٤ سنة ١٩٤٣ كلى مصر متطلباً من الحكم السالف الذكر طالبا إلقاءه . فقرر المطعون عليه الطعن بالتزوير في عقد الشركة المؤرخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ المتقدم من الطاعن في قضية التظلم . وفي ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ قضى في دعوى التزوير برفضها . وفي ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ قضى الدعوى رقم ١٨١ سنة ١٩٤٣ ك مصر باعتبار الشركة بين الطاعن والمطعون عليه مقصورة على محلات سلامندر دون غيرها ووضع الشركة تحت التصفية . استأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣ سنة ٦٦ ق تجارى مصر . وفي ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعن ينسب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون في وصفه الشركة موضوع الدعوى . ذلك لأنه استخلص من العقد أنها شركة خاصة ورتب على هذا الاستخلاص الخاطئ رفض طلب

٦٢ تجارى إلى قسمة الربح والخسارة لا إلى إيجاد ملك شائع ملوك للشركة . وعليه فإذا انحلت الشركة استرد كل شريك حصته وانصرف الأمر على تسوية حساب الربح والخسارة . - وإن في هذه الدعوى بالذات فإن المطلوب تصفيه أو قسمته عينا أو بيمه وتوزيع ثمنه هو المحل التجارى المعترف بملكية المستأنف وحده له والبضائع الموجودة فيه التى تقطع الفواتير المقدمة منه وبقى مستندات المحل بأنها اشتريت باسمه وحده . وبالتالي ملوكه له وحده . ومن ثم لا يجوز للتأنتف عليه - إذا ما وجب تسخ الشركة - أن يطلب تصفية أموالها - لأنها ليست ملكا شائعا للشركة . وهذا الذى قرره المحكم صحيح فى القانون . ذلك لأنه وإن كانت شركات الخاصة تنعقد فى الغالب لمعاملات معدودة ، ولمدة قصيرة ، إلا أن هذا ليس هو الوصف المميز لها وإنما يميزها عن غيرها كونها شركة مستترة ، فلا عنوان شركة لها ولا وجود لها أمام الغير ، والأعمال التى يقوم بها أحد الشركاء فيها تكون باسمه خاصة ويكون هو وحده المسئول عنها قبل من تعامل معه . ولما كان المحكم قد نفى أن الشركة موضوع الدعوى شركة توصية لما استخلصه من شروط العقد من أن كلا الشريكين مسئولون مسئولية تامة عما يتولاه من معاملات مع الغير ، وأنه لا عنوان لها باسم أحد الشريكين ، كما استخلص من سائر الأوراق أنها مستترة وأن الماطعون عليه هو الذى كان يقوم بجميع أعمال الشركة باسمه ، لما كان ذلك كان وصف المحكمة لها بأنها شركة محاصة لا خطأ فيه ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس وبشعين رفضه .

( القضية رقم ٢٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة ) .

وأن الشريكين لم يتفقا على تغيير الاسم . والمستأنف عليه الأول ( الطاعن ) يعترف فى محض دعواه ومذكراته المقدمة بملف الدعوى بأن هذه المحلات ما زالت الآن باسم المستأنف وحده . وقد ثبت للمحكمة من مراجعة مستندات المستأنف ومضى عقد إيجار المحل التجارى وقواتير البضاعة الموجودة به وجميع المكاتبات المتعلقة به ، أن إيجار المحل التجارى وجميع أعماله التجارية باسم المستأنف وحده . ولم يتقدم المستأنف عليه بأية ورقة تدل على أن محلية واحدة من أعمال المحل التجارى موضوع الشركة حملت باسمه وحده أو باسمه مع اسم المستأنف وبغض من كل ذلك ومن عدم إشهار عقد الشركة ومن عدم إضافة كلمة ( وشريكة ) إلى اسم المحل التجارى أن الشركة المعقودة بين الشريكين لا وجود لها إلا فى نظرها وأما الغير وكافة الناس ليجعلون وجودها ويتماملون مع المحل التجارى موضوع الشركة على أنه ملك خاص للمستأنف وحده . فهو أى الشركة المعقودة بين الطرفين شركة محاصة لأن خصيصية هذه الشركة هى أنها مستترة ليس لها وجود ظاهر أمام الغير . وببقي على ذلك أنها لا تعتبر شخصا معنويا لأن الشخصية المعنوية تقتضى العلانية حتى يعلم الغير بظهور كائن جديد فى عالم الحق ، ... وأن شركة المحاصة ليس لها شخصية معنوية فهو لا يمتلك أى لا يتنقل إلى ملكيتها لا الحصص التى يقدمها كل من الشركاء ولا ما يشتره كل منهما بعد انعقاد الشركة بأموال الشركة من بضائع باسمه خاصة بل تعتبر ملكا له دون غيره من بقية الشركاء . ولذا نصت المادة ٥٩ من قانون التجارة على أنها ليس لها رأس مال بالرغم من أن كل شريك يقدم فى الغالب حصة عند عقد الشركة ذلك لأن شركة المحاصة ترى فقط كص المادة

## المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى — حسباً  
يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أدراق  
الطعن — تتحصل في أنه في ١٢ من نوفمبر  
سنة ١٩٤٤ أرسلت مأمورية ضرائب المتصورة  
إلى الطاعن كتاباً يتضمن تقدير اللجنة لأرباحه  
عن المدة من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٣ فرفع  
الطاعن الدعوى رقم ٩٠ سنة ١٩٤٥ كلى  
ضرائب أمام محكمة المتصورة السككية بطلب فيها  
إلغاء قرار اللجنة الصادر في ٢٨ من أكتوبر  
سنة ١٩٤٤ بدعوى أن اتفاقاً تم بينه وبين  
مصلحة الضرائب من شأنه أن يمنع إعادة  
الفحص أو إحالة الخلاف على لجنة التقدير —  
كما أنه لا يجوز للجنة التقدير عند عرض النزاع  
عليها أن تؤيد على تقدير المأمورية . فقضت  
محكمة أول درجة بتعديل قرار لجنة التقدير  
واختيار أرباح الطاعن التي تربط الضريبة على  
أساسها من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٣ هي على  
الترتيب مبالغ ١٦٢٠ ، ٣٠٨٠ ، ٣٣٤٠ ،  
٣٦٨١ ، ٦٠٥٨ جنباً تأسيساً على أنه لم يثبت  
لديها أن اتفاقاً قد تم بين الطاعن والمصلحة على  
وهاء الضريبة . وأن لجنة التقدير لا يجوز لها  
زيادة وهاء الضريبة على ما قدرته مأمورية  
الضرائب أو تنقصه عن تقدير الممول .  
فاستأنف الطاعن هذا الحكم كما استأنفته مصلحة  
الضرائب . فأيدته محكمة الاستئناف لأسبابه  
ولما أضافته عليها من أسباب . فقرر الطعن فيه  
بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على أربعة  
أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون  
فيه إذ تقي حصول اتفاق بين الطاعن ومصلحة  
الضرائب على مبلغ وهاء الضريبة مع أن الثابت

٣١ يناير سنة ١٩٥٢

١ — ضرائب . تقرير المحكمة أن اتفاقاً لم يحصل  
بين الممول ومصلحة الضرائب على وهاء الضريبة هو  
تقرير موضوعي . لا معقب عليه من محكمة النقض من  
استندت فيه محكمة الموضوع إلى أدلة سائفة . التصدي  
بعدم ولاية لجنة التقدير في هذه الحالة لا أساس له .  
المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ب — دوائر الممول . عدم تعويل المحكمة على  
البيانات الواردة فيها لعدم اطمئنانها إلى صحتها . أخذها  
في هذه الحالة بتقديرات لجنة التقدير . لا إخلال فيه  
بحق الدفاع .

## المبادئ القانونية

١ — متى تبين عما أورده الحكم المطعون  
فيه أن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها  
الموضوعية بالأدلة السائفة التي أوردها أنه لم  
يتم اتفاق بين الطاعن ومصلحة الضرائب على  
مبلغ وهاء الضريبة من شأنه أن يمنع إعادة  
الفحص أو إحالة الخلاف على لجنة التقدير  
فإن التحدي بانعدام ولاية لجنة التقدير في  
هذه الحالة يكون على غير أساس .

٢ — إذا انضج بما أثبتته الحكم المطعون  
فيه أن المحكمة لم تطمئن للأسباب التي أوردها  
إلى صحة البيانات الواردة في دفاتر الطاعن  
وكذلك في الفواتير المقدمة منه وتبعاً لم  
تعتمد أساساً لتقدير أرباحه بل اعتمدت  
نسبة الربح التي قدرتها لجنة التقدير وهذا من  
حقها فإن النعي على هذا الحكم أنه أخل بحق  
الطاعن في الدفاع يكون في غير محله .

السابقين على تاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٤  
عما يعد اتفاقاً حاسماً للزراع ومانعاً من الإحالة  
إلى لجنة التقدير فإنه بمراجعة تلك القرارات  
يتضح أنه لم يتم أى اتفاق نهائى بين الممول  
والمأمورين السابقين وإنما كان يناقش الممول  
بمعرفة المأمور في بعض أفلام الحساب المقدم  
منه لتصحيح أرقامها وتعديل نسبة أجور العمال  
إلى المصروفات واستبعاد بعض المبالغ التي  
لا دخل لها في إدارة المنشأة كالزكاة والتبرعات  
وغيرها وهذا ما يسمى بالمراجعة المسكنية التي  
تحصل قبل انتقال المأمور إلى مقر المنشأة  
ومبايئتها والإصلاح على الدفاتر والمستندات  
والتحقق من صحة الإيرادات والمصروفات وهذا  
هو الفحص الذي يسفر عن تحديد الأرباح  
التحديد النهائي وقبل إجرائه يكتفى المأمور  
بالمراجعة والتصحيح السطحي في مكتبه طبقاً  
لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
التي يجعل أفلام الإيرادات والمصروفات  
مطابقة لنصوص القانون ويرجى الفحص إلى  
وقت آخر عند ما تسمح له أوقاته وأعماله  
وتحرير استمارة ربط مؤقت طبقاً للبادة ٢٦  
فقرة ثانية من اللائحة التنفيذية الملحقه به  
وعما يؤكد ذلك ما اختتمت به مذكرة المأمورية  
عن إقرار سنة ١٩٣٩ (رقم ١١ بالملف الفردى)  
المؤرخة ٢٤ مايو سنة ١٩٤١ والمشار إليها في  
إقرار الممول بخطه وأمضائه على النموذج رقم  
١٤ ضرائب عن أرباح سنة ١٩٣٩ بتاريخ ٢٤  
مايو سنة ١٩٤١ فقد اختتمت تلك المذكرة بقول  
المأمور د وارى تحصيل الضريبة على هذا  
الأساس لحين إتمام الفحص . وحيث إنه بناء  
على ما تقدم لا يمكن القول بأن تصحيح إقرارات  
الممول المقدمة إلى المأمورية أو تحرير استمارة  
الربط المؤقت طبقاً لتلك الإقرارات أو تحصيل

من مستندات الطاعن أن الاتفاق على ذلك كان  
قد تم بدليل أنه قدم إلى المحكمة إقراراً بأن  
أرباحه عن سنة ١٩٤٠ هي ٤٠١ جنيه و ١٣٥ ملياً  
وذلك على النموذج رقم ١٤ ، ضرائب وأن  
مأمور الضرائب بعد فحص دفاتره عدل بخطه  
هذه الأرباح على ظهر النموذج المذكور فجعلها  
٥٠٣ جنيه و ٢٣٥ ملياً ثم دفع الضريبة على  
هذا الأساس بالقيمة و ١٠٣٣٥٠ . وكذلك  
بالنسبة إلى سنة ١٩٤١ فقد حرر المأمور مذكرة  
عن حساب الطاعن وقدر جملة أرباحه ودفع  
الطاعن الضريبة على أساس هذا التقدير وكذلك  
بالنسبة إلى سنة ١٩٤٢ فإن المأمور بعد أن فحص  
حساب تلك السنة طالب الطاعن بمبلغ ١٠ جنيه  
و ٨٧ ملياً فرق الضريبة فدفعه - الأمر الذي  
يستفاد منه على خلاف ما ذهب إليه الحكم -  
أن الاتفاق كان قد تم وبالتالي ما كان يجوز  
إعادة الفحص أو الإحالة على لجنة التقدير مما  
يجعل قرارها باطلاً ، وهذا فضلاً عن أن الحكم  
إذ قرر أن ما أجراه مأمور الضرائب كان من  
قبيل المراجعة المسكنية وفقاً للبادة ٤٥ من قانون  
الضرائب - قد أخطأ لأن هذه المادة لا تنطبق  
إلا على الشركات المساهمة أما بالنسبة للأفراد  
والشركات الأخرى فإن النصوص الواجبة  
التطبيق هي المادة ٤٧ من القانون والمواد  
٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ من اللائحة التنفيذية التي  
من مقتضاها أن للمأمور سلطة الاتفاق مع  
الممول فإذا تم هذا الاتفاق كان من الخطأ إحالة  
التقدير على اللجنة وكان قرارها فيه منعدم  
الأساس قانوناً .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال  
في هذا الخصوص د وحيث إنه من السبب  
السادس الخاص بسبق اعتماد إقرارات المستأنف  
( الطاعن ) بأرباحه من مأموري الضرائب

الغريبة المقدرة بناء عليها تعتبر اتفاقاً بين  
المأمورية والممول مقيداً للمأمورية ومانعاً من  
إجرائها لحص حساباته للوصول إلى تحديد  
أرباحه الحقيقية مادام لم يصدر عنها قبول نهائي  
صرح كما هو الحال في الدعوى . وبين من  
هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة استخلصت  
في حدود سلطتها الموضوعية بالأدلة الساتفة التي  
أوردتها أنه لم يتم اتفاق بين الطاعن ومصلحة  
الضرائب . ومن ثم يكون النعي بطلان قرار  
لجنة التقدير على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في  
أن الحكم أخل بحق الطاعن في الدفاع ذلك أنه  
استند إلى ما ثبت بمحاضر أعمال خبير الدعوى  
من وجود عملية تجارية في ١٩٤٣ مستقلة عن  
أعمال منافسته قيمتها ٣٥٠٠ جنيه . وهي صفقة  
سواق وجرادل اشتراها من شركة الدانا  
التجارية بموجب عقود وباعها بربح لا يزيد على  
٧٪ فتكون جملة أرباحها منها مبلغ ٢٤٥ جنيه  
ولكن الحكم قدر أرباحه من هذه الصفقة  
بمبلغ ١٤٠٠ جنيه أخذاً بتقدير المأمور دون  
تحجير ودون أن يحقق دفاع الطاعن المشار  
إليه .

ومن حيث إن الحكم قال في هذا الخصوص  
وحيث إن الخبير بأمر المأمورية وقدم تقريراً  
جاء فيه أنه يوافق لجنة التقدير على عدم الأخذ  
بدفاتر الطاعن لعدم وجود جميع الفواتير التي  
تؤيد المبيعات للتحقق من صحة الأرقام المثبتة  
بالدفاتر وأن الفواتير الموجودة عن سنة ١٩٤٠  
هي بنسبة ٣٢٪ من المبيعات وفي سنة ١٩٤١  
تعمل الفواتير ٦١٪ وفي سنة ١٩٤٢ تعمل  
٩٠٪ وفي سنة ١٩٤٣ تعمل ٧٠٪ وكذلك  
الحال بالنسبة للبشريات وما يعمل هذه الدفاتر  
موضح شك أن نسبة إجمالي الربح من واقع

الدفاتر ضئيلة جداً لا تتناسب مع المفعول .  
وأضاف الخبير إلى ذلك أن رقم المبيعات محل  
شك إذ يعتمد أغلب التجار إلى خفض رقم  
المبيعات أملاً في تخفيض الأرباح . ثم قال  
وحيث إن مصلحة الضرائب اعترضت بحق  
على ما جاء بتقرير الخبير من أنه مع إقراره  
بعدم الثقة فيما أثبت بالدفاتر عن المبيعات أخذ  
بها مع إضافة نسبة مئوية إليها وطرحه للمادة  
التي اعتمدتها اللجنة في معرفة مقدار المبيعات  
وذلك أخذاً بما ثبت في حسابات نفس الطاعن  
عن بضاعة أول المدة ومقدار المشتريات  
وبضاعة آخر المدة وهي قاعدة أدق من إضافة  
نسبة مئوية جزافية إلى أرقام المبيعات يذكر  
الخبير أنها أقل من الحقيقة كما أنه لم يبين سبب  
إخاذه نسبة للأرباح غير النسبة التي اعتمدتها  
اللجنة بقر ترجيح رأيه على رأى اللجنة ولذا  
لا ترى المحكمة الأخذ بهذا التقرير . ثم تحدث  
الحكم عن أرباح سنة ١٩٤٣ التي تدخل فيها  
الصفقة المشار إليها في سبب الطعن فقال وحيث  
إنه بالنسبة لسنة ١٩٤٣ فإن اللجنة قدرت الربح  
بمبلغ ١٠٦٧٠ جنيه وقدرته المأمورية بمبلغ ٦٣٩٠  
جنيه وقد لاحظت المحكمة أن اللجنة اعتبرت نسبة  
الربح المئوية ٤٠٪ من قيمة تكاليف المبيعات  
وقدرها ١٧٠٦٤ جنيه و٣٨٧٠ ملياً ولكنها عند  
إجراء العملية الحسابية ضربت هذا الرقم في  
١٠٪ وهي نسبة أكثر مما وأنه ولذا أخذ بالنسبة  
التي رأتها اللجنة يكون جملة الربح عن هذه السنة  
هو  $٣٨٧٠ \times ١٧٠ = ٤٠ \times ٦٨٢٥$  جنيه

و٧٧٤ ملياً يخصم من ذلك مبلغ ٣٧٨ جنيه  
و٥٥٢ ملياً يكون صافي الربح ٦٠٥٧ جنيه  
و٢٢٢ ملياً يقرب إلى ٦٠٥٨ جنيه وهو أقل  
بما قدرته المأمورية . ولما كان يبين من هذا  
الذي أثبتته المحكمة أن المحكمة لم تطعن للأسباب

و٧٧٤ ملياً يخصم من ذلك مبلغ ٣٧٨ جنيه  
و٥٥٢ ملياً يكون صافي الربح ٦٠٥٧ جنيه  
و٢٢٢ ملياً يقرب إلى ٦٠٥٨ جنيه وهو أقل  
بما قدرته المأمورية . ولما كان يبين من هذا  
الذي أثبتته المحكمة أن المحكمة لم تطعن للأسباب

د ومن حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا السبب غير منتج ذلك أن قضاءه برفض ما دفع به الطاعن من بطلان قرار لجنة التقدير لبطلان تفكيكها هو قضاء سليم وفقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة بأن ولاية لجنة التقدير هي ولاية أصلية ثابتة لها أولاً وبالذات تباشرها بوصف كونها الهيئة المختصة بالتقدير ابتداءً لا هيئة تنظر في طعن في تقدير سابق أجرته مصلحة الضرائب فلا يكون تفكيكها باطلاً مجرد أنه كان من ضمن أعضائها من سبق أن أبدى رأياً في موضوع التقدير هذا فضلاً عن أن المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي نصت على تشكيل لجان التقدير لم تحرم على موظف الحكومة الذي سبق له فحص أرباح الممول أن يكون عضواً فيها .

د ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس متعين الرفض .

( القضية رقم ٣٩ سنة ٢٠ بأمانة السابعة ) .

٥٥٦

٣١ يناير سنة ١٩٥٢

نقض . طعن . سبب جديد . عدم جواز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض ما لم يكن متعلفاً بالنظام السابق . مثال .

### المبدأ القانوني

إذا كان سبب الطعن هو وجه جديد للدعوى غير متعلق بالنظام العام فإن التحدى به لأول مرة لدى محكمة النقض غير جائز وإذن . فحق كان الواقع هو أن الطاعنين أسسوا دعواهما على بطلان قرار وزير الزراعة الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٠ لمجازته

السائفة التي أوردتها — إل حصة البيانات الواردة في دقائق الطاعن وكذلك في الفواتير المقدمة منه وتبعاً لم تتخذها أساساً لتقدير نسبة الربح بل اعتمدت نسبة الربح التي قدرتها اللجنة وهذا من حقها — لما كان ذلك — كان سبب النعي في غير محله .

د ومن حيث إن السبب الثالث يحصل في أن الحكم إذ قرر أن أسس تقدير نسب الربح مبنية بقرار اللجنة بالرغم من خلوه من هذا البيان — شاهه قصور بطله .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم من د أن تقديرات المأمورية مبنية تفصيلاً هي والأسس التي بنيت عليها في تقريرها المودع بالملف الفردي من صفحة ٤٥ إلى صفحة ٦٩ وإن كان هذا الملف لم يقدم إلى محكمة أول درجة فإن تقديرات المأمورية التي أخذت بها تلك المحكمة كانت مبنية تفصيلاً هي وأسبابها في قرار لجنة التقدير المقدم بحافظة مستندات مصلحة الضرائب رقم ٦ ملف ابتدائي وكذلك في تقرير الخبير رقم ٨ بالملف المذكور ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح مطابق لما ورد في قرار لجنة التقدير إذ بينت فيه أسس التقدير .

د ومن حيث إن السبب الرابع يحصل في أن الحكم إذ رد على دفاع الطاعن ببطلان قرار لجنة التقدير لأن ما مور الضرائب الذي سبق أن أبدى رأيه في تقدير أرباحه كان ضمن أعضائها — إذ رد على هذا الدفاع بأنه غير منتج لأن الحكم الابتدائي لم يأخذ بقرار اللجنة بل اعتمد تقديرات المأمورية مع أن هذا يخالف الواقع بالنسبة لأرباح سقى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ التي اعتمد الحكم الابتدائي فيها على تقديرات اللجنة دون تقديرات المأمورية — فإن الحكم يكون قد شاهه القصور في التسبب والخطأ في الاستدلال .



الزراعة في ٥ من مايو سنة ١٩٤٥. و ٥ من أبريل سنة ١٩٤٢ بناء على القانون رقم ١ لسنة ١٩١٦ بشأن وقاية الموروعات من الآفات المنتقلة من الخارج ، ولذلك أمرت وزارة الزراعة بعدم الافراج عنها وإعادة تصديرها إلى الخارج في ظرف خمسة عشر يوماً وإلا فيسوغ إعدامها وفقاً للمادة الرابعة من القانون المشار إليه . وقد أقام الطاعنان الدعوى رقم ٥١٠ مستعجل الاسكندرية سنة ١٩٤٥ وقضى فيها بتدب خبير جاء في تقريره أن ما نيته ٣ و ٢٤ في المائة من أجولة الرسالة مصاب بحشرة القوز الأخضر وأن هذه الحشرة وجدت ميتة ومن الممكن تظهير الرسالة منها بالمحال القلبية الحديثة ولا يخشى من دخولها البلاد الأجنبية ، وبناء على هذا التقرير طلب الطاعنان وزارة الزراعة العدول عن أمرها بمنع دخول الرسالة ولكنها أصرت على تنفيذه ، فأقام الطاعنان دعواهما رقم ١١٩ على الاسكندرية سنة ١٩٤٦ بطلب الحكم بإلزام المظنون عليهم بأن يدفعوا إليهما ستة عشر ألفاً من المجهنات تمويلاً لها لحقهما من خسائر وما ضاع عليهما من أرباح بسبب اضطرابها إلى تصدير الرسالة إلى بيروت وبيعها فيها بأقل من ثمنها . وقد أسس الطاعنان دعواهما على أن القرار الصادر من وزير الزراعة في ٥ من مايو سنة ١٩٤٠ هو قرار باطل لخروجه فيه عن حدود السلطة التي خولها له المادة الثالثة من القانون رقم ١ لسنة ١٩١٦ ، وأن الأمر الصادر من وزارة الزراعة بمنع دخول الرسالة البلاد المصرية جاء مخالفاً للمادة السابعة من هذا القانون التي تجوز إدخال الفواكه والخضروات والبذور التي يمكن تطهيرها بالتبخير كما هو الحال في رسالتهما على ما أثبتته خبير دعوى إثبات

سلطته في إصداره وعلى مخالفة الأمر الصادر من وزارة الزراعة بمنع دخول رسالتهما البلاد المصرية للمادة السابعة من القانون رقم ١ لسنة ١٩١٦ التي تجوز إدخال الفواكه والخضروات والبذور متى كان يمكن تطهيرها زاعمين أن رسالتهما ينطبق عليها هذا الوصف فما كان يجوز الأمر بمنع دخولها ، وكان طعنهما مؤسسا على عدم قيام مكتب الحجر الزراعي بفحص جميع طرود الرسالة واكتفائه بفحص أربعة منها مع أنه كان يجب فحصها جميعاً وفرز الطرود السليمة من الطرود المصابة حتى يقتصر منع الدخول على هذه الأخيرة ، فكان هذا السبب يكون غير مقبول لعدم تقديم الطاعنين ما يثبت أنها تمسكا بما تضمنته لدى محكمة الموضوع وأنها جعلوا منه سبباً لدعواهما .

## الحكم

و من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المظنون فيه تمحصل حسبما يستفاد منه من سائر الأوراق المقدمة في الطعن ، في أن الطاعنين استوردوا من إيران رسالة ولوز قلب ، زنتها عشرون طناً وممبأة في ٢٧٥ جولاً ، وقام مكتب الحجر الزراعي بمحرم الاسكندرية بفحصها يوم ورودها في ٢١ من مارس سنة ١٩٤٥ كما فحصها قسم الحشرات بوزارة الزراعة في اليوم التالي فتبين أن العينة التي أخذت منها مصابة ببرقات حشرة اللوز الأخضر ( ابروتيوم ايجدالي ) الممنوع دخولها البلاد المصرية وفقاً للقرارين الصادرين من وزير

لم يتم بفحص جميع طرود الرسالة وعددها ٢٧٩ جوالاً وإنما اكتفى بفحص أربعة أجنولة منها ولم تظهر الحشرة الآفب ذكرها إلا في الجوال الرابع، كما أن خبير دعوى إثبات الحالة رقم ٥١٠ مستعجل الاسكندرية سنة ١٩٤٥ أثبت في تقريره أن بعض طرود الرسالة هو الذي كان مصاباً بها فقط، فيكون قرار منع دخول الطرود السليمة قراراً باطلاً بخلافه لنص المادة الرابعة من القانون السالف الذكر: وأنه فضلاً عما تقدم فإن المادة الثامنة منه تنص على وجوب أن تكون النباتات والفواكه والخضر والبذور الواردة من الخارج محرومة بكيفية تسهل الكشف عليها وتطهيرها بالخبير إذا دعا الحال، ومفاد هذا النص أنه يجوز فتح هذه الطرود، فكان لزاماً على موظفي وزارة الزراعة أن يقوموا بفحص جميع طرود رسالة اللوز التي استوردها الطاعنان وفرد الطرود السليمة من الطرود المصابة حتى يقتصر المنع على هذه الأخيرة دون الأولى، أما وأنهم قد قصرُوا في القيام بهذا الواجب ولم يحرروا الفحص الكلى المطلوب فيكون قرارهم بإصابة جميع طرود الرسالة دون التحقق من ذلك قراراً باطلاً.

و من حيث إن هذا السبب غير مقبول إذ لم يقدم الطاعنان ما يثبت أنهما تمسكا لدى محكمة الموضوع بما تضمنته وأنهما جعلاه منه سبباً لدعواهما، ذلك أن الثابت بالحكم أنهما إنما أسساهما على بطلان قرار وزير الزراعة الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٤٠ لمجاوزته سلطته في إصداره وعلى مخالفة الأمر الصادر من وزارة الزراعة بمنع دخول رسالتهما البلاد المصرية للبادة السابعة من القانون رقم ١ لسنة ١٩١٦ التي تجيز إدخال الفسواكه والخضر

الحالة في تقريره وأن إصدار عمال الوزارة رغم ذلك على تنفيذ الأمر القاضي بمنع دخولها البلاد وإعادة تصديرها إلى الخارج ينطوي على خطأ جسيم وتعمد في استعمال السلطة وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى وإلزام الطاعنين بمصروفاتها. فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٢٧٠ سنة ٤ قضائية بمحكمة استئناف الاسكندرية. وفي ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفضه وتأيد الحكم الابتدائي. فقرر الطاعنان الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور.

و من حيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه عالف القانون ذلك أن المحكمة اعتمدت في قضائها برفض دعوى الطاعنين على صحة الأمر الإداري الصادر من وزارة الزراعة بمنع دخول رسالة اللوز التي استوردها وإعادة تصديرها إلى الخارج وذلك استناداً إلى ماقدرته من أنه لا يتضمن أية مخالفة للقانون وأنه غير مشوب بعيب التعسف في استعمال السلطة — مع أن المادة الرابعة من القانون رقم ١ لسنة ١٩١٦ قد نصت على أن الطرود التي يعاد تصديرها إلى الخارج هي التي يكون دخولها ممنوعاً وفقاً لأحكام المواد السابقة على هذه المادة وأنه مع التسليم بصحة قرار وزير الزراعة الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٤٥ والذي أضاف حشرة خنفساء اللوز الأنحصر إلى الحشرات التي لا يمنع فيها العلاج فانه وفقاً لهذا القرار والمادة الرابعة المشار إليها لا يحق لوزارة الزراعة أن تمنع إلا دخول الطرود المصابة بهذه الحشرة دون الطرود غير المصابة بها. وأنه لما كان ثابتاً بالأوراق أن مكتب الحجر الزراعي بمصر لمك الاسكندرية

الطاعة تضع اليد عليها ثم زال مبرره بوضع يدها على هذه الألبان وباستمرار حيازتها لها قبل رفع الدعوى بانتهاء النفقة فإنه يكون في غير محله تمسكها بما جاء في منطوق حكم النفقة من توقيته بانتهاء دعوى الحساب ونعينا على الحكم القاضي بانتهاء النفقة إهداره حجية الحكم الصادر بتقريرها .

٢ - إذا كانت المحكمة قد رفضت طلب التأجيل المقدم من أحد الخصوم لاشتغال عاميه بعمل آخر فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ولا تكون قد أخلت بحق هذا الخصم في الدفاع متى كانت قد أذنت له في تقديم مذكرة بدفاعه قبل التلحق بالحكم .

### الحكم

د من حيث إن الوقائع تتمحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعة قضى لها في ٧ من يناير سنة ١٩٤٧ في دعوى الحساب رقم ٧٠ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة على المطعون عليه وآخر بصفتها ناظرى وقف سليمان غنسان بأن يدفعنا إليها من ريع الوقف نفقة شهرية مقدارها خمسة عشر جنيها ابتداء من ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ حتى يفصل نهائياً في دعوى الحساب وقد ردت النفقة مقابل ريع تسعة أقدنة ونصف فدان أفر الناظران باستحقاق الطاعة أغلنها وكانت تضع اليد عليها حتى نهاية سنة ١٩٤٥ ثم استولى عليها الناظران . وبعد صدور حكم النفقة المشار إليه أقيمت الطاعة ناظرة على تلك الألبان بقرار من المحكمة العليا الشرعية في أول أبريل سنة ١٩٤٧ وسلمت

والذور متى كان يمكن تطهيرها بالتخير ، ومن ثم يكون ماورد في سبب الطعن هو وجه جديد للدعوى ، ولما كان غير متعلق بالنظام العام فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .

( القضية رقم ٩٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد المجيد وشاحى ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسى المستشارين ) .

٥٥٧

٣١ يناير سنة ١٩٥٢

١ - قوة الأمر القاضى . حكم بتقرير نفقة . حكم بتقرير نفقة مؤقته حتى يفصل نهائياً في دعوى الحساب . لإقامته على أن ناظرى الوقف إنما من تحت يد المحكوم لها ما يتبادل استحقاقها في الألبان الموقوفة . زوال هذه الأسباب موجب لانقضاء النفقة ولو لم يفصل نهائياً في دعوى الحساب . انتهى على الحكم القاضى بانتهاء النفقة . إهداره حجية الحكم الصادر بتقريرها في غير محله .

ب - إجراءات التقاضى . طلب الخصم تأجيل الدعوى لاشتغال عاميه بعمل آخر . رفض المحكمة التأجيل مع السماح له بتقديم مذكرة بدفاعه قبل التلحق بالحكم . لا إخلال بمحله في الدفاع .

### المبادئ القانونية

١ - الحكم الصادر بتقرير نفقة مؤقته ينور مع علته وجوداً وعدمداً . ففى كان الواقع أنه قضى للطاعة في دعوى حساب على المطعون عليه وآخر بصفتها ناظرى وقف بأن يدفعنا إليها نفقة شهرية من ريع الوقف حتى يفصل نهائياً في دعوى الحساب المرفوعة منها وكان الحكم قد بنى وقت صدوره على نزاع ناظرى الوقف أطياناً كانت

أوراق الطعن أن محكمة أول درجة أخطأت في رفض طلب زيادة النفقة مع أنها تستحق في ربيع أطيان الوقف رقم ١٣٨٥ ف الهيئة بحججه ، كما أخطأت في قضائها بإتهاء حكم النفقة استناداً إلى أنها تسلمت من الأطيان تسعة أفدنة ونصف فدان وهو ما يعادل استحقاقها فيها مع أن هذا المقدار لم يكن هو جميع حصتها وطلبت احتياطياً ووقف الفضل في الدعوى حتى يفضل التنازلاً في مقصود بوضع يدها على التسعة أفدنة ونصف الفدان في دعوى رد الحيازنة رقم ١٦١٦ سنة ١٩٤٧ مدني مركز المنصورة . وفي ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة ، بتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إنه الطعن بني على ثلاثة أسباب وتنهى الطاعنة في الوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون إذ أصدر حجية الحكم رقم ٧٠ سنة ١٩٤٧ مدني كلى المنصورة الذي قضى لها بالنفقة حتى يفصل نهائياً في دعوى الحساب وهذه الدعوى ما زالت موقوفة لم يفصل فيها حتى الآن مع أن حكم النفقة وإن كان وقتياً إلا أنه وقد حاز قوة الأمر المقضي ما كان يجوز المدول عنه .

ومن حيث : إن هذا الوجه مردود بما ورد بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، من أن الأساس الذي أقيم عليه حكم النفقة كان مقابلاً لنزع التسعة أفدنة ونصف فدان من تحت يد الطاعنة في نهاية سنة ١٩٤٥ وقد اتفق هذا الأساس بتنظرها على نصيبها تنفيذاً للحكم الشرعي الصادر في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٧ وبوضع يدها عليه بمحضر التسليم المؤرخ في ١٧ من أبريل

إليها بمحضر تسليم مؤرخ في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٧ وفي ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قضى عليها في الدعوى رقم ١٦١٦ سنة ١٩٤٧ مدني مركز المنصورة برد حيازنة هذه الأطيان إلى ناظر الوقف « المطعون عليه » والمستأجر منه على شكرى غنام بحكم غير مشمول بالتباعد استناداً إلى عقد إيجار لمدة سنة نهايته أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ ولم ينفذ المحكوم لها هذا الحكم واستمرت الطاعنة واضعة اليد على الأطيان المحكوم برد حيازتها ثم وقعت هي والمستأجر على شكرى غنام على محضر صلح حرر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ أمام بهجة الإدارة أقرت فيه بأنها وضعت يدها فعلاً على نصيبها الذي أقيمت ناظرة عليه كما قرر فيه على شكرى غنام أنه غير متعرض لها .

ثم استأنفت الطاعنة حكم رد الحيازنة بالاستئناف رقم ١٣٤ سنة ١٩٤٧ مدني مستأنف المنصورة ولم يفصل فيه بعد . وفي ٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ حكم في دعوى الحساب في الاستئناف رقم ٢٦ سنة ٦٥ ق استئناف مصر بوقف الفصل فيها حتى يفصل من الجهة المختصة في النزاع الذي أثاره ناظر الوقف فيما تدعيه الطاعنة من استحقاقها لأزيد من المقدار المعترف لها به . وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أقام المطعون عليه على الطاعنة الدعوى رقم ١١٢٨ سنة ١٩٤٨ كلى المنصورة بإتهاء حكم النفقة فأقامت الطاعنة عليه دعوى فرعية بزيادتها وفي ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت محكمة أول درجة بإتائها وبرفض طلب الزيادة . استأنفت الطاعنة وقيد استئنافها رقم ٢٧٤ سنة ١ ق استئناف المنصورة وقالت في صحيفة استئنافها والمذكورة المقدمة منها إلى محكمة الاستئناف والمودعة صورتها الرسميتين ضمن

بأن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص بقوله « إنه رغم صدور حكم استرداد الحياةزة لم تحرم الطاعنة من أطيائها واستمرت تضع اليد على نصيبها الذي تنظرت عليه وأجرته إلى النهر ثم قبضت أفساط الإيجار في سبقي ١٩٤٨، ١٩٤٩، كما ورد بأسباب الحكم المطعون فيه، أن حكم استرداد الحياةزة لم ينفذ حتى اليوم ولا يحق للمستأجر على شكري غنام تنفيذه لانتها عقد إيجاره من أكتوبر سنة ١٩٤٧ ولتمهده أمام لجنة المصالحات بمدينة الدقهلية بمحضر الصلح المؤرخ في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ بعدم تعرضه للطاعنة في نصيبها » - وهذا الذي ورد بالحكمين في الرد الكافي على طلب وقف الدعوى .

« ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يرد على طلب الطاعنة زيادة النفقة مع أنها أسسته على استحقاقها لما يزيد على تسعة أفدنة ونصف فدان في الوقف وهذا الأساس يختلف عن الأساس الذي بنت عليه محكمة الاستئناف حكمها بانتهاء النفقة .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما جاء بالحكم ومن أنه وقد قضى بعدم استحقاق النفقة في الدعوى الأصلية فيكون طلب زيادتها لا محل له في الدعوى الفرعية ، وما ورد فيه في موضع آخر من « أن نصيب الطاعنة في أطيائ الوقف هو تسعة أفدنة ونصف وأن ما تدعيه من أن حصتها في الوقف تزيد على هذا القدر لا تختص هذه المحكمة بالفصل فيه » .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثالث هو أن الحكم شابه البطلان لإخلال المحكمة بحق

سنة ١٩٤٧ ثم قيامها باستغلال حصتها وتأجيرها للغير وقبضها بمبالغ الإيجار عن سبقي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، وبما ورد بالحكم المطعون فيه « من أن الطاعنة معترفة بوضع يدها على التسعة أفدنة ونصف التي أجزتها كما هو ثابت من المستندات المقدمة وأن ناظر الوقف وعلى شكري غنام المستأجر منه لتلك الأطيائ لا يمارسها في استغلال نصيبها » - وهذا الذي قرره الحكم الابتدائي والاستئناف لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه لما كان حكم النفقة وهو حكم مؤقت يدور مع علته وجوداً وعدماً قد بني وقت صدوره على نزوح الأطيائ المشار إليها من تحت يد الطاعنة ثم زال مبرره بوضع يدها على هذه الأطيائ وباستمرار حيازتها قبل رفع الدعوى بانتهاء النفقة فإن القضاء بها والحالة هذه يصبح لا مبرر له ولا عبرة بتسكك الطاعنة بما جاء في منطوق حكم النفقة من توقيته بانتهاء دعوى الحساب متى كان الثابت بأسباب الحكم أن المبرر لها هو نزوح الأطيائ الآنف ذكرها من تحت يدها .

« ومن حيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الأول والوجه الأول من السبب الثاني هو أن الحكم عاره بطلان جوهري لقصور أسبابه إذ لم تلق المحكمة بالا إلى دفاع الطاعنة بأن حكم استرداد الحياةزة رقم ١٦٦ سنة ١٩٤٧ مدني مركز المنصورة الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ والذي لم يفصل في استئنافه بمد ما زال يهددها بحرمانها من الانتفاع بالأطيائ المسجلة لديها وكان لزاماً على المحكمة إجابة الطاعنة إلى طلب وقف الدعوى حتى يفصل في الاستئناف المذكور .

« ومن حيث إن هذين الوجهين مردودان

لها في تقديم مذكرة بدفاعها قبل النطق بالحكم .  
 « ومن حيث إنه يبين عما تقدم أن الطعن  
 بجميع أوجهه على غير أساس ومن ثم  
 بتعين رفضه » .

( القضية رقم ٩٩ سنة ٢٠٠٧ رئاسة وعضوية  
 حضرات الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبدالمطي  
 خيال وعبد الحميد وعفاس وسليمان ثابت وعبد العزيز  
 سليمان المستشارين ) .

الطاعة في الدفاع إذ رفضت طلب الحاضر من  
 محاميه الأصل التأجيل لاستغفاله بالانتخابات  
 وقررت خبز الدعوى للحكم مع الإذن للطرفين  
 في تقديم مذكرات .

« ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن  
 المحكمة إذ قضت برفض طلب التأجيل لم تجاوز  
 سلطتها ولم تقل بحق الطاعة في الدفاع إذ أذنت

## قضاء محكم الاستئناف

الرئيسية

« حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق  
 أنه بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١١ طلب مكتب العمل  
 ببور سعيد من مدير عام مصلحة العمل إحالة  
 النزاع إلى لجنة التوفيق لعدم إمكان حسمه وقد  
 نظرت لجنة التوفيق وقررت بمجلسه ١٩٥٢/١٢/٢٣  
 إحالة النزاع على هيئة التحكيم بعد استبعاد  
 المطالب ٤ و ٥ و ٨ الخاصة بإيجاد استراحة  
 صحية واستراحة لعمال اللنشات وإنشاء نادي  
 رياضي على ساحل البحر .

« وحيث إن النزاع أصبح منحصرا في  
 المطالب الآتية :

أولا — عدم اسناد أعمال الشركة الرئيسية  
 إلى مقاولين .

ثانيا — إلغاء نظام البول وعدم تشغيل  
 العامل في عمل غير المتفق عليه .

ثالثاً — تعيين طاقم كامل من البحار  
 للعوامين والقاطرات البخارية .

٥٥٨

٥ فبراير سنة ١٩٥٣  
 محكمة استئناف القاهرة  
 هيئة التحكيم

عمل . صاحب العمل . حقه في التنظيم والإدارة  
 مقيد بعدم مساسه بالحقوق الأساسية التي يتضمنها  
 التعرّيع المالى .

المبدأ القانوني

إن حق صاحب العمل في التنظيم  
 والإدارة مقيد بعدم مساسه بالحقوق  
 الأساسية التي يتضمنها التشريع المالى فإذا  
 تبين لصاحب العمل إتباع طريقة ما في الإنتاج  
 أو تنظيم العمل وجب ألا يكون لهذه  
 الطريقة تأثير على المصلحة المشتركة لجميع  
 العمال أو لطائفة منهم أو انتهاك للحقوق التي  
 يقتضيها التشريع .

« وحيث إن الشركة دفعت هذا الطلب بأن صاحب العمل له الحق المطلق في إدارة عمله بالطريقة التي تناسبه ما دام ذلك في نطاق القانون وما دامت تلك الطريقة لا تعرض الآخرين للأذى أو الضرر وأضافت بأن ما تدعيه النقابة من أن الشركة توكل أعمالها للمقاولين للتخلص من عملها القديما، وتستبدل بهم عمالا مؤقتين تابعين للمقاول بأجور زهيدة هذا الادعاء لا ظل له من الحقيقة ولا صلة له بالواقع فقد نظم القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردي هذه المسألة بالذات في المادة ١٥ منه .

واستطردت الشركة في مذكرتها فقررت أنها لا تلجأ إلى استخدام عمال خارجين إلا عند الضرورة القصوى وفي حالة الطوارئ المفاجئة حسب تقديرها كما أن أكثر هؤلاء العمال الخارجيين إنما يعملون ليوم أو بعض يوم لمواجهة المعارض المفاجئة ولا أكثر (ص ٤) بند ٤ من المذكرة .

« وحيث إنه يبدو بادي الرأي أن وجهة النظر تقاربت بين ما تبديه الشركة بمذكرتها وما يتفق مع العدالة من مطلب العمال فالشركة تقرر في صراحة أن صاحب العمل له الحق في إدارة عمله بالطريقة التي تناسبه مادام في نطاق القانون وما دامت تلك الطريقة لا تعرض الآخرين للأذى أو الضرر وأنها لا تلجأ إلى استخدام عمال خارجيين إلا عند الضرورة القصوى وفي حالة الطوارئ المفاجئة حسب تقديرها .

« وحيث إن تقدير الشركة لهذا الطارئ أو تلك الضرورة لاجدال في خضوعه لرقابة الميمن على مصالح العمال ، وما دام حسن النية

رابعاً — صرف مبلغ ١٥ جنيه مساهمة من الشركة عند وفاة العامل .

خامساً — تسكلة الخفصاء بمستودعات الشركة .

سادساً — منح العامل إجازة عرضية ١٥ يوماً في السنة .

سابعاً — إيجاد مساكن للعمال .

« وحيث إنه المطلب الأول فإن النقابة تطالب بالزام الشركة بعدم تشغيل عمال المقاولين ومتعهدي توريد العمال في أعمال الشركة التي لها صفة الدوام والاستقرار والمدونة بكتاب العمال ، وسندها في ذلك أن الشركة بدأت تستعين فعلاً بمقاولين ومتعهدي توريد العمال فقامت بإسناد جزء من المستودع الرسوة إلى مقاول وشرفت في إعطاء باقي المستودع إلى المقاول فاحتج العمال بواسطة مكتب العمل فأرجأت الشركة التنفيذ — كما أنها تستخدم عمالاً من طرف المقاول للعمل في قسم تصوين البواخر رغم أن الشركة عملها الرئيسي في بور سعيد هو تصوين البواخر — وأضافت النقابة أن الشركة لو صارت على هذا المبدأ لكان فيه الخطر الدائم على حقوق عمالها إذ أنها بهذه الوسيلة تتمكن من التخلص من عملها القديما، ذوى الأجور المعتدلة والحقوق الثابتة وتضع بدلاً منهم عمالاً مؤقتين تابعين للمقاول بأجور تافهة وهذا الأخير يستبدل بهم غيرهم في فترات قصيرة لكي يحرمهم من أي مكافأة أو تعويض فيحق بالقوانين الحالية الشغل وينحط مستوى العمل والعمال وفي ذلك خطر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد .

## الشركة .

« وحيث إنه إذا ما تقدم ترى الهيئة وجوب إقرار حق العمال في عدم إسناد الشركة أعمالها الأصلية مستقبلاً إلى مقاولين إلا فيما يبيحه لها قانون عقد العمل الفردى مشروطاً بذلك ألا يترتب عليه لجوء الشركة إلى إخراجهم من عملهم أو الاضرار بأية مصلحة مترتبة لهم على أساس مركز قانوني مكتسب لهم بمقتضى التعاهد أو القانون لما في ذلك من تحقيق للمعادلة والاستقرار والاطمئنان الواجبين لمصلحة الطرفين ولا تصدييات البلاد على وجه عام .

« وحيث إنه بالنسبة للطلب الثاني الخاص بالفاء نظام « البول » وعدم تشغيل العامل في عمل غير المتفق عليه فإن المادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردى ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ نصت على عدم جواز تكليف العامل بعمل غير المتفق عليه أو بالخروج على القيود المشروطة في الاتفاق إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك منعاً لوقوع حادث أو لاصلاح مائشأ عنه أو في حالة القوة القاهرة على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة ... وأباحث الفقرة الثانية من هذه المادة لصاحب العمل تكليف العامل عملاً غير المتفق عليه إذا كان لا يختلف عنه اخلاقاً جوهرياً .

« وحيث إن هذا النص صريح في تحديد الحالات التي يصح لصاحب العمل تشغيل العامل في غير العمل الذي كلف به ، والهيئة لا ترى في العمل بهذا النظام اضراراً بالعمال مادام أن شروط القانون معمولاً بها عند تطبيقه ولذلك يتعين رفض هذا الطلب .

« وحيث إنه بالنسبة للطلب الثالث الخاص بتعيين طاقم كامل من الحراسة للبوابين والقاطرات البخارية ، فإن النقابة تطلب

سائداً فإن تحيد الشركة عن التقدير السليم ويخلص من هذا أن حق صاحب العمل في التنظيم والإدارة مفيد بعدم مساسه بالحقوق الأساسية التي يتضمنها التشريع العالي . فإذا تبين لصاحب العمل اتباع طريقة ما في الإنتاج أو تنظيم العمل وجب ألا يكون لهذه الطريقة تأثير على المصلحة المشتركة لجميع العمال أو لطائفة منهم أو انتهاك للحقوق التي تقضها التشريع .

« وحيث إن الذي يستشفه المتأمل في ظروف الحال حسب ما وضع من دفاع الشركة أنها لم تنكر بعض الوقائع التي نسبها العمال إليها والتي تنطوي عليها تصرفات لو صحت لكانت تدبيراً مباشراً للعمال في مصالحهم الأساسية ضمن ذلك ما أورده العمال في مذكرتهم من أن الشركة لم تتورع عن بيع بعض لثامتها والاستعانة في الوقت نفسه ببلنشات المقاول وأنها أسندت جزءاً من مستودع الرسوة إلى مقاول ثم شرعت في إعطاء باقيه إليه لولا أن احتج العمال على هذا الاجراء وقد قدم العمال في معرض التذليل على منحي الشركة في هذه التصرفات ما نتج عنها من أنه قد قل عدد من تستخدمهم من العمال بحيث أصبحوا ٣٠٠ عامل بعد أن كانوا ٣٧٢ عاملاً في سنة ١٩٥٠ وكل هذه دلائل تؤيد ما يخضاه العمال من أن تنعكس عليهم تلك التصرفات في المستقبل فيفقدون معاشهم أو أية ميزات يتمتعون بها في الوقت الحالي بسند من التعاهد أو القانون أو العدالة بل إن مما يؤيد غرض الشركة وتجهلها لنواياها تلك التحفظات التي قيدت بها موقفها من بعض المطالب حيث لا يوجد للتجهيل مبرر فعلاً عن أن استنادها إلى نص المادة ١٥ من قانون عقد العمل الفردى في غير موجب لأن أحكام ذلك النص إنما يخص حكمه عمال المقاول لا عمال



لاعل له لأنه من صميم أعمال الإدارة ولا يصح للنقابة أن تتدخل فيها هذا فضلا عن أنه غير ظاهر أن العمال أية مصلحة فيما يطلبونه .

وحيث إنه عن الطلب الخاص بمنع العامل أجهزة عرضية ١٥ يوما في السنة ، فن مذكرة النقابة قد خلعت من ذكر الأسباب التي تستند إليها وقد حدد القانون أيام الاجازات والعطلات التي تمنح للعمال . أما الاجازات العارضة فقد ترك أمر تقديرها لصاحب العمل وترى الهيئة وجامعة ماضيه الشركة في هذا الصدد وتسجل عاينها ما أورده في مذكرتها من أنها وتمنع العامل يوما في السنة بأجر كامل بصفة اجازة عارضة في حالة وفاة أى من يعولهم كالوالدين والزوجة والأولاد . وأن من حق العمال الذى قد تضطره الظروف المفاجئة للتغيب عن عمله لطوارئ من الطوارئ . لمدة تزيد عن يوم أن يطلب من الشركة منحه من اجازته العادية لغاية ٤ أيام تقصم بعد ذلك من هذه الاجازة عند قيامه بها في وقتها . وينبغي أن يلاحظ أن ما تجر به الشركة في شأن هذه الاجازات إنما يكون بحيث لا يتعارض مع ما يشترط في تطبيق المادة ٢١ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بل يكون امحالا لخصوصها ويرجع ذلك فيما تسير عليه الشركة بالنسبة لما ارتفعت الشركة تقدير كل حالة بطورها .

وحيث إنه بالنسبة للطلب الأخير الخاص بإيجاد مساكن العمال فان النقابة تطلب لإجابه سوة بهال شركة قتال السويس وتطلب الشركة فوضه لأن قانون عقد العمل الفردى نظم مسألة السكنى في المادة ٢٢ منه وأوجب على صاحب العمل الذى يستخدم عماله في المناطى البعيدة عن العمران التي تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم المسكن اللائم وهو

نطبقه على عمال فرع الشركة ببور سعيد أسوة بفرعها بالسويس وتطلب الشركة رفض هذا الطلب لأن عمال القرون في السويس تجرى في عرض البحر وأحيانا على مسافة تزيد على المائة أميال من الشاطئ . أما في بور سعيد فان تموين السفن يجرى في داخل القنال لا في عرض البحر وأكثر السفن يتم تموينها وهي راسية إلى البر .

وحيث إن هذا الطلب لا يستند إلى أساس إذ أن القرار الوزاري رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم قطر السفن بميناء السويس لا يسرى على غير هذا الميناء . وقد لوحظ فيه ما تستلزمه ظروف العمل من توافر الطقم الكافي لسلامة السفن بميناء السويس ولو كانت ثمة من حاجة إلى تطبيقه على بور سعيد لمسا أغفل ذلك . ومن ثم يتعين رفض هذا الطلب .

وحيث إنه عن الطلب الخاص بصرف مبلغ ١٥ جنيه مساهمة من الشركة عند وفاة العمال فان العرض الذى عرضته الشركة وأوصته في مذكرتها لهذه الهيئة متضمنا لندوية الملازمة لمسا يطلبه العمال عادل وفيه الكبرياء وترى الهيئة أن تسجل منه على الشركة ماذا من استعدادها لأن تصرف لأسرة الع الذى يتزنى في خدمة الشركة إعانة لنفقاته الجنائز تبلغ قيمتها نصف الأجر الأساسى الشهري لهذا العامل بمقد أدنى قدره خمسة جنيهات . ذلك لأن قانون إصابات العمل لم يفرض أكثر من هذا المبلغ كحد أدنى يدفع الى عائلات الأشخاص المتوفين أثناء العمل . فليس من المستساغ أن يفرض على الشركة دفع أكثر منه في حالة الوفاة الطبيعية .

وحيث إنه عن الطلب الخاص بتكالة الحفراء مستودعات الشركة فان الهيئة ترى أنه

نزاع يقضى فيه . لابد أن تكون على تمام واتفاق بين رب العمل وعماله .

### المبدأ القانوني

إن الأنظمة التعاونية أو أنظمة الإعانة والمساعدة أو أنظمة الادخار لا يمكن أن تكون محل نزاع يقضى فيه بل لابد أن تكون محل تفاهم واتفاق بين رب العمل وعماله مادام لم يصدر بإنشائها قانون يحتم إنشاءها ويحدد التزام كل طرف فيها وهذا بصرف النظر عن فائدة هذه الأنظمة لما ثبت في نفوس العمال من اطمئنان إلى مستقبلهم ولما فيه حمايتهم عند حدوث طوارئ مفاجئة لأحدهم أو عند بلوغه سن التقاعد عن العمل ولهذا فإن اتجاه المشرع يسير نحو تحقيق هذه الضمانات الاجتماعية ودليل على هذا الاتجاه ما قرره المشرع أخيراً في المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء صندوق تأمين وآخر للإدخار والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين .

### ٢ المرونة

د حيث إن وقائع النزاع تلخص في أن نقابة شركة الكوكا كولا بالاسماعيلية تقدمت بشكوى لمكتب العمل ببورسعيد ضد شركة التجارة والصناعة (كوكا كولا) بالاسماعيلية تتضمن المطالب الآتية :

أولاً — توزيع المبالغ المجمعة في صندوق الطوارئ على العمال والموظفين في نهاية كل عام وهي الأموال التي تجمع بطريقة بيع زجاجتين من الكوكا كولا لكل عامل نظير

ما يتعين تطبيق أحكامه في هذا الشأن .

د وحيث إن العمال الذين يطلبون هذا الطلب هم عمال شركة شمل ببورسعيد وليست ببورسعيد من المناطق البعيدة عن العمران حتى تلزم الشركة بتوفير مساكن لعمالها فيها . ومن أجل ذلك فإن هذا الطلب لا محل له ويتمين رفضه .

د وحيث إن مندوب النقابة قدم رايه والذي تضمن تأييد وجهة نظر العمال وقد تولت الهيئة الرد على ما رأيت رفضه من مطالب في أسباب هذا القرار .

د وحيث إنه وقد أقرت الهيئة العمال على وجهة نظرهم في بعض ما تقدموا به من مطالب فإن قرارها يعتبر صادراً لصالحهم ويتمين إلزام الشركة بمصروفات انتقال وإقامة مثلهم على الوجه الذي يرد في منطوق القرار وذلك طبقاً لما تقتضيه المادة ٢٠ من قانون التوفيق والتحكيم رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ .

( القضية رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ منازعات التحكيم بين شركة شمل ببورسعيد وبين نقابة عمال شركة شمل وسوكوني فاكرم ببورسعيد رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة يحيى محمد سمود وكيل المحكمة ومحمد عبدالمهدي الديباني وإسماعيل أبو النور المستشارين وسعيد درويش مندوب مصلحة العمل ومصطفى الخناوي مندوب مصلحة الصناعة ) .

٥٥٩

٩ فبراير سنة ١٩٥٣

محكمة استئناف القاهرة

هيئة التحكيم

عمل . الأنظمة التعاونية . لا يمكن أن تكون على

وقد أمرت اللجنة بإرفاق هذا الاتفاق وناقضت مثل الحال عن سبب تنازل النقابة عن المطلبين المعروفين فقال إن فيما يختص بالأربعة عشر عامل الذين فصلوا فإنه نظرا لأن أمد النزاع طال فإن المال المفصولين قد استنفدوا في جهات أخرى ويضاف إلى ذلك أن الشركة لا تمانع في إرجاع كل عامل ظهر أنه لم يجد عملا إلى الآن .

وقد رد مثل الشركة على هذا التنازل بأن الشركة أعادت فعلا عاملين من المفصولين إلى عملها وأن الآخرين التحقوا فعلا بأعمال أخرى وأن هؤلاء الآخرين استلوا مكافأتهم . وقال مثل الشركة بالجلسة المذكورة إنه بالنسبة للمطلب الخاص بإنشاء صندوق ادخار أن هناك مشروع صندوق مساعدة بدلا من صندوق الادخار والذي سوف لا يساهم العمال في تمويله وهذا المشروع محل دراسة بين الشركة ومصلحة العمل .

وأجاب مثل النقابة على هذا بعد أن انتهت اللجنة من نظره إلى أنه ما كان يجب أن يتنازل عن شيء لم يبت فيه وما زال معلنا ولم يبين بعد هل هناك مصلحة للعمال فيه أم لا ؟ أجاب بأنه يطلب التأجيل حتى يخرج مشروع المساعدة إلى حيز الوجود وعرض على اللجنة ويضم من ذلك أن مثل النقابة عاد وسحب تنازله الخاص بهذا المطلب الأخير .

وتداول النزاع بجلسات لجنة التحقيق حتى جلسة ١٣ / ١ / ١٩٥٣ حيث تقدم مثل الشركة بمشروع صندوق التعاون والادخار وقال بأن هذا المشروع اعتمد من مصلحة العمل ورد مثل النقابة بأن المشروع المقدم هو مشروع تعاون وليس صندوق ادخار ،

خمس مليات يودع المتحصل عن هذه العملية في هذا الصندوق وذلك لمنح العامل والموظفين سلفيات بدون قائدة تدفع على أقساط شهرية .  
ثانيا - العلاوات الدورية .

ثالثا - موضوع فصل ال ١٤ عامل في آخر مارس سنة ١٩٥١ .

رابعا - انشاء صندوق ادخار لعمال فرع الاسماعيلية .

وقد سعى المكتب المذكور لحسم النزاع بين الطرفين فتوصل إلى اتفاق الطرفين في المطلبين الأول والثاني بأن وافق ممثلوا العمال بالنسبة للمطلب الأول على ما اقترحه الشركة من تطبيق النظام المتبع في القاهرة عليهم في هذا الموضوع ووافقت الشركة بالنسبة للمطلب الثاني على صرف العلاوات الدورية طبقا للاتفاقية المبرمة بين الطرفين ووافقت النقابة على ذلك .

ولم يوفق مكتب العمل بيور سعيد في تسوية النزاع بالنسبة للمطلبين الثالث والرابع وطلب المكتب اتخاذ الإجراءات القانونية لإحالة النزاع الخاص بهذين المطلبين على لجنة التوفيق طبقا للمادة ٦ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ .

وأصدر حضرة وزير الشؤون الاجتماعية قرارا وزاريا بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٥١ بإحالة النزاع القائم بين شركة التجارة والصناعة ( كوكا كولا ) وبين نقابة عمالها بيور سعيد على لجنة التوفيق بالقاهرة .

ونظر النزاع في عدة جلسات أمام لجنة التوفيق ابتداء من ١٧ / ١٠ / ١٩٥١ وقدم ممثل العمال في جلسة ٢ / ٥ / ١٩٥٢ اقرارا مذكورا فيه أنه قد تم الاتفاق نهائيا على جميع المطالب وأن العمال تنازلوا نهائيا عن شكاواهم

المادة ٤٧ منه طريقة تنظيم هذا الصندوق في حالة وجوده .

وحيث إن الأنظمة التعاونية أو أنظمة الاعانة والمساعدة أو أنظمة الادخار لا يمكن أن تكون محل نزاع تقضى فيه بل لا بد أن تكون محل تفاهم واتفاق بين رب العمل وعماله ما دام لم يصدر بانفاسها قانون يحتم انشاءها ويحدد التزام كل طرف فيها — وهذا بصرف النظر عن فائدة هذه الأنظمة لما بثته في نفوس العمال من اطمئنان إلى مستقبلهم ولما فيه حاجتهم عند حدوث طارىء مفاجئ . لأحدهم أو عند بلوغه سن التقاعد من العمل ولهذا فإن اتجاه المشرع يسير نحو تحقيق هذه الضمانات الاجتماعية ودليل على هذا الاتجاه ما قرره المشرع أخيراً في المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء صندوق تأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين .

وحيث إنه وقد ثبت أنه ليس هناك اتفاق بين الشركة وعمالها على إنشاء مثل هذا الصندوق كما ثبت أنه لم يعتد المشرع بصدد إلزام رب العمل بإنشاء صندوق ادخار لعماله يكون العمال غير محققين في مطلبهم وتأمين رفعتهم .

( القضية رقم ٥ سنة ١٩٥٣ تحكيم بين شركة الكوكاكولا والياه الفسازية ببور سيد والاسماعيلية وبين لقاية عمالها بالاسماعيلية برئاسة عضوية حضرات الأساتذة محيى محمد سمود وكيل المحكمة ومحمد عبد الهادي واسماعيل أبو الفتوح المستشارين وجبل حنا مندوب مصلحة العمل وممدوح صبرى مندوب مصلحة الصناعة ) .

ولهذا فقد طلب إحالة النزاع على هيئة التحكيم ولما لم تتمكن لجنة التوفيق تسوية النزاع قررت بالجلسة المذكورة إحالة النزاع إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة عملاً بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ .

وتنفيذاً لهذا القرار أحال حضرة رئيس لجنة التوفيق في ١٥/١/١٩٥٣ النزاع على هذه الهيئة .

وحيث إن النزاع لما نظر أمام هذه الهيئة قرر مثل العمال بجلسة ٥/٢/١٩٥٣ بأن العمال انفقوا على جميع المطالب ما هذا صندوق الادخار وأنهم يطلبون إنشاء صندوق ادخار يساهم فيه العمال والشركة وأن الشركة عرضت على العمال مشروع صندوق تعاون لم يتم الاتفاق عليه بعد وذكر بأن مشروع التعاون ومشروع مساعدة العمال يختلفان عن مشروع صندوق الادخار — وقرر مثل الشركة بأن لم تلقى لغاية الآن مشروع صندوق الادخار وأنه لا يمكنها عمل نظام خاص لعمال منطقة الاسماعيلية دون أن يتمتع به عمال المناطق الأخرى وقال بأن العمال يأخذون مبالغ على سبيل المساعدة في ظروف الوفاة والزواج وغيرها من الطوارئ من صندوق مساعدة العمال — وأضاف مثل الشركة بأن المانع من عمل صندوق ادخار هو حالة الشركة المالية .

وحيث إنه يبين من مراجعة المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ الخاص بمعد العمل الفردي أن القانون لا يلزم رب العمل بإنشاء صندوق ادخار للعمال بل إنه نظم في

## قضاء عاظم الجنايات

٥٦٠

## محكمة جنايات القاهرة

٥ مارس سنة ١٩٥٣

واستثنى في الوقت نفسه جرائم عينها لا يشملها القانون .

٢ - اختلف الفقهاء في تحديد الجرائم السياسية أو التي ترتكب لغرض أو سبب سياسي .

وهذا التحديد يتنازعه اتجاهان : اتجاه مادي موضوعي ينظر إلى موضوع الجريمة وطبيعة المصالح التي تمسها يقابله اتجاه شخصي ينظر إلى الباعث على ارتكابها ، فإذا كان الباعث سياسياً اعتبرت الجريمة سياسية وإلا فلا . وقد انتهت المحكمة في حكمها إلى الأخذ بالاتجاه المادي أو الموضوعي . فقررت أن الجريمة إذا كانت موجبة مباشرة إلى النظام السياسي للدولة أو موجبة إلى تنظيم السلطات العامة أو إلى رئيس الدولة أو حكومتها أو أعضاء الحكومة بصفتهم هذه أو علاقتها بالدول الأجنبية فهي جريمة سياسية . ولا تعتبر كذلك إذا كان هدفها قلب النظام الاجتماعي أو الاقتصادي أو القضاء عليه . فكل جريمة تضر بالنظام الاجتماعي تحتفظ بصفتها العادية لأنها ليست موجبة ضد دولة بعينها أو شكل حكومة بذاته — ولهذا تكون الجريمة سياسية متى كان ضررها لاحقاً فقط بالنظام السياسي ، إذ أن النظام الاجتماعي يمكن تصوره مستقلاً عن شكل الدولة السياسي .

١ - وهو شامل . المرسوم بقانون عن العفو العام . مدى تطبيقه .

ب ، ج — جرائم سياسية . تعريفها . اختلاف رأي الفقهاء في شأن تحديدها — مطالبا في نظر الله الفرنسي . والفقهاء الدولي .

د — جرائم الشيعية . جرائم هادئة لتصلها بنظام الطبقات ولأنها ليست موجبة ضد حكومة بعينها بل توجه ضد النظام الاجتماعي أو الاقتصادي . فلا يشملها مرسوم العفو العام .

## المبادئ القانونية

١ - أوضح المشرع في المذكرة التفسيرية الملحقة بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ الصادر بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة التي حددها من تاريخ توقيع المعاهدة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ إلى تاريخ الثورة الكبرى في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عن الغاية التي رعى إليها المرسوم من التقى مع ما تستهدفه النهضة الجديدة ، حتى تبدأ البلاد عهداً عالياً من أخطاء الماضي وخلافاته يسدل فيه الستار عن التطاحن وما جر في إثره ، مما رؤى معه النظر في أمر الجرائم التي وقعت بسبب أو لغرض سياسي . وذلك منذ بدأت البلاد كفاحها الجدي — وقد وضع المشرع في اعتباره أنواعاً معينة من الجنايات والجنح

المقضى به فيما أسنده للتظلم من ثبوت ارتكاب الجريمة .

وحيث إن التظلم الذي قدم من مراد نور الدين قام على أن طبيعة جرائم الشيعوية تجعلها جرائم سياسية بالمعنى الكامل لأنه إذا نظر إليها في ضوء المذهب الشخصي فهي جرائم سياسية خالصة . ذلك المذهب الذي يجعل من الباعث العام معياراً للتمييز والذي تابعه مرسوم العفو الشامل . وإذا نظرنا إليها على ضوء المذهب الموضوعي فإنا أيضاً جرائم سياسية في موضوعها من حيث طبيعة الحق الذي تعتدى عليه كتشكيل الدولة وتظلم السلطات العامة وحقوق الأفراد السياسية ولو أن مرسوم العفو لم يأخذ بالمذهب الموضوعي إطلاقاً - ومادام الأمر كذلك فيكون النائب العام قد أخطأ الصواب عند ما ذهب إلى القول بأن جرائم الشيعوية ليست جرائم سياسية بل إجتماعية ولأن الجريمة الاجتماعية إنما تقع أول ما تقع على النظام السياسي .

وحيث إنه واضح من استقراء المرسوم بقانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ الخاص بالعفو الشامل ومذكرته الإيضاحية أن الشارع وضع له عنواناً وهو العفو الشامل عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٩ و٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . إلا أنه استثنى في الوقت نفسه جرائم عينها لا يشملها هذا القانون ، أي أن المشرع وضع في اختياره أنواعاً معينة من الجنايات والجنح هي تلك التي وقعت في المدة التي حددها من تاريخ توقيع المعاهدة إلى تاريخ الثورة الكبرى على حد تعبير المذكرة الإيضاحية . كما أنه يبين الغاية التي استهدفها من قانون العفو الشامل وهي : -  
« التمشي مع ما تستهدفه النهضة الجديدة حتى

٣ - سار الفقه الفرنسي . وسأبره الفقه الدولي على اعتبار الجريمة سياسية متى كان الغرض الوحيد من ارتكاب الجريمة هو هدم أو تمكين النظام السياسي في ركن من أركانه أو تغيير نظمه بطريقة غير مشروع أو المساس بتنظيم السلطات العامة أو الاعتداء على الشكل الدستوري للبلاد أو على النظم السياسية فيها أو تعريض استقلال الأمة أو سلامة أراضيها أو علاقات الدولة بغيرها من الدول للخطر . أما ما عدا ذلك من الجرائم التي تمس النظام الاجتماعي بعيداً عن الشكل الدستوري للدولة سواء كان ذلك بتحريض الطبقات بعضها على بعض أو بتحويل الجند عن واجباتهم فلا يعتبر من الجرائم السياسية لأنها ليست موجبة ضد حكومة بذاتها وإنما وجهتها هو قلب النظام الاجتماعي لعدد كبير من الدول .

٤ - جرائم الشيوعية تعتبر طبقاً لما تقدم جرائم عادية لا يشملها العفو الشامل . لأن الغرض منها تسويد طبقة اجتماعية على طبقة أو طبقات أخرى إذ أن وجهه الجريمة هي المجتمع وتنظيمه الطبقى .

المحكم:

وحيث إن التظلم حاز شكله القانوني فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن الحكم الصادر في القضية قد أدان التظلم وقد حاز هذا الحكم قوة الشيء

ويقول بعض الشراح الحديثين إن الجريمة السياسية تتميز عن الجريمة العادية بطبيعة الحق المتعدى عليه وبالذوايق التي حدثت بالجاني إلى ارتكابها وبالهدف الذي يرمى إليه الجاني (راجع فيدال وما نيول طبعة تاسعة سنة ١٩٤٧ ص ١٠٣ وما بعدها).

وحيث إنه يبين من ذلك أن تهديد الجرائم السياسية يتنازعها اتجاهان اتجاه مادي وموضوعي ينظر إلى موضوع الجريمة وطبيعة المصالح التي تمسها . واتجاه شخصي ينظر إلى الباعث على ارتكابها ، وسار القضاء في فرنسا على النظر الموضوعي وقضى بأن الجريمة السياسية هي الجريمة التي يكون غرضها الوحيد هدم أو تغيير النظام السياسي في وطن من أركانه أو تفسير نظامه بطريق غير مشروع أو المساس بتنظيم السلطات العامة أو تعريض استقلال الأمة أو سلامة أراضيها أو علاقات الدولة بغيرها من الدول للخطر . أما ما عدا ذلك من الجرائم التي تمس النظام الاجتماعي فهي جرائم عادية (بحكمه استئناف فيم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٩ - دالوز الأسبوعي سنة ١٩٢٩ ص ٥٦٣ راجع مؤلف جرائم النشر في هذا الشأن) وقد قضى كذلك بأن جوهر الجريمة السياسية أن يكون الاعتداء على الشكل الدستوري للبلاد أو على النظام السياسي فيها نتيجة مظاهره إلى الحكومة . فكل عمل يرمى إلى تعطيل النظام الاجتماعي أو الاعتداء على النظام الاجتماعي بعيداً عن الشكل الدستوري سواء أكان ذلك بتعريض الطبقات بعضها على بعض أو بتحويل الجند عن واجباتهم لا يعتبر جريمة سياسية بل هو من جرائم القانون العام ولو كان يستهدف غايات سياسية بعيدة أو غير مباشرة لأنه ينبغي في تحديد نوع الجريمة النظر إلى طبيعتها لا إلى الغرض غير المباشر الذي يتخذه.

تبدأ البلاد مهدداً خالياً من أخطأه المساطق وخلاقاته يسدل فيه الستار على التطاحن وما جر في أثره مما رؤى معه النظر في أمر الجرائم التي وقعت بسبب أو غرض سياسي على اعتبار أن الاجرام فيها نسبي لم تدفع اليه أمانة ولم يحركه غرض شخصي . وذلك كله منذ بدأت البلاد كفاحها الجدي .

وحيث إن الأمر يقتضي بعد ذلك بيان ماهية الجريمة السياسية ومي تكون قد ارتكبت لغرض أو لسبب سياسي حتى تنطبق عليها أحكام المرسوم بقانون السالف الذكر .

وحيث إن الفقهاء لم يتفقوا على تعريف للجريمة السياسية بل اختلفوا في ذلك اختلافاً كبيراً غير متقيدين بمقاييس دقيقة كما أن القضاء من ناحية أخرى لم يسر على وتيرة واحدة في تكيف الأعمال التي تعتبر الجريمة بها سياسية . وحيث إن أغلب التشريعات قد أغفلت تعريف الجريمة السياسية ومنها المشرع الجنائي المصري . والتشريعات التي عرفتها انقسمت في هذا الشأن إلى رأيين أو مذهبين هما المذهب المادي والمذهب الشخصي .

ويرى أنصار المذهب المادي أن العبرة بطبيعة الجريمة فيعتبر سياسية إذا كانت موجهة ضد الحكومة بصفتها سلطة سياسية فقط منوطة بحفظ الأمن الداخلي واستقلال البلاد والمحافظة على سلامة أراضيها (راجع جارسون في تعليقه على المادة الأولى من قانون العقوبات الفرنسي والموسوعة الجنائية حرف ج ص ٤٩ وما بعدها).

أما أنصار المذهب الشخصي فيقاسمهم هو باحث المتهمة فإذا كان الباعث سياسياً اعتبرت الجريمة سياسية (راجع في هذا الشأن الموسوعة الجنائية حرف ج والمراجع التي أشادت بها).

imposent leur perpétration ne poursuivent pas exclusivement la destruction ou le bouleversement d'un Etat déterminé, mais ont, pour but final la suppression de toute organisation politique et juridique de la société humaine, ou le bouleversement de de l'organisation sociale et économique d'un grand nombre d'Etats.

En d'autres termes, la destruction ou le bouleversement des institutions d'un Etat déterminé ne constituent pas le but final de ces infractions, mais n'en sont qu'un but immédiat qui doit être nécessairement atteint pour pouvoir déblayer le terrain et assurer de la sorte le passage sur le plan pratique des doctrines anarchistes ou communistes.

Evidemment, au cas où l'on veut exclure certaines de ces infractions de la catégorie des infractions politiques, cette exclusion peut se justifier non seulement par le but final que poursuit la doctrine qui a imposé leur perpétration — destruction ou ébranlement de l'organisme social, mais aussi par le caractère odieux de l'infraction, qui dans la majorité des cas, consiste en l'exécution d'actes de terrorisme.

و حيث إنه من هذا الرأي أيضا فيدال في مؤلفه "Cours du droit criminel" (الصادر سنة ١٩٣٥ عن القانون الجنائي ص ٩٨ و ص ١٠٢) إذ يقول :

"On a une tendance à la restreindre et à refuser ce caractère politique aux délits dirigés contre l'humanité, c'est-à-dire dirigés contre le système politique d'un Etat détermi-

نجرم حجة لارتكابها (راجع حكم محكمة استئناف ناني ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بمجموعة سيري ص ٩٢٨ وراجع أيضا هذا المعنى ورو طبعة ثانية جز ١٠ ص ٢٩٢ وما بعدها ومارو جز ١ ص ٨٧ وما بعدها — وفيدال ومانويل ص ٩٨ ومارسون نبذة ١٤٦ تعليق على المادة الأولى وراجع مؤلف جرائم النشر لمحمد عبد الله في هذا الشأن ) .

و حيث إن القضاء البلجيكي سار على اعتبار أن الجريمة تعتبر سياسية إذا كانت وجهتها التي لا وجهتها لها سواءا سياسية وغازيتها المباشرة السريعة et immédiate et directe المساس بشكل الدولة أو بنظامها السياسي وكانت بطبيعتها صالحة لتحقيق هذا الغرض أى لإحداث ذلك الضرر السياسي ( راجع محكمة بروكسل ١٨ / ١٠ / ١٩٣٣ مجموعة سيري ص ٩٣٤ ) .

وسار الفقه الدولي الحديث على أن الجرائم الموجهة ضد النظام الاجتماعي لا تكون لها صفة الجرائم السياسية لأنها ليست موجهة ضد حكومة بذاتها بل الغرض النهائي منها هو قلب النظام الاجتماعي لعدد كبير من الدول ( أنظر مقال الأستاذ فاساسيان دي بيللا المنشور في مجموعة محاضرات أكاديمية القانون الدولي سنة ١٩٣٠ مجلد ٣٣ ص ٧٤٢ و ٧٤٤ و ٧٤٥ ) إذ يقول عنها :

"En ce qui concerne la deuxième question, c'est à dire celle de savoir si de pareilles infractions peuvent ou non être considérées comme ayant un caractère politique, nous devons reconnaître qu'en général elles ne peuvent revêtir un tel caractère, étant donné que les doctrines sui-



ليست موجهة ضد دولة بعينها أو شكل حكومة بذاته ، أو بمعنى آخر ، فإنه لكي تكون الجريمة سياسية بالمعنى الدستوري يجب أن يكون ضررها لاحقاً فقط بالنظام السياسي إذ أن النظام الاجتماعي يمكن تصوره مستقلاً عن شكل الدولة السياسي .

وحيث إنه يبين من كل ما تقدم أنه يجب التفرقة بين الاعتداء الذي يقع على النظام السياسية للدولة وغيرها من النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية فإن الاعتداء على النوع الأول هو وحده الذي يعتبر جريمة سياسية والمشرع المصري كما تقدم القول به قد استهدى بهذه الأسس ولم يخرج عنها . ولم يقصد بالعمو الضامل إلا الجرائم السياسية التي ترجع إلى النطاق الداخلي وتصلط على بطابع الكفاح الجدي في السلاسل وتكون متعلقة بالهشون الداخلية لها على حد تعبيره الواضح في مذكرته الإيضاحية . وقد أضاف اليها د الجرائم المرتبطة بها لجمالها تأخذ حكمها وذلك للارتباط الواضح بينها ووحدة القصد لدى الجاني من مقارنتها . كل أولئك بشرط أن تكون قد ارتكبت بسبب أو لغرض سياسي ولم يكن الدافع اليها أنانية أو الهرك لجانها غرضاً شخصياً . أى أن الشارع المصري قد قصد نوما من الجرائم التي ارتكبت لغرض معين وفي فترة معينة . وهو في ذلك قد استأزم الشرطين معا أى أن تكون طبيعة الجريمة وصفاتها والغرض منها أو سببها سياسياً على النحو الذي سبق بيانه .

وحيث إنه مما يؤكد نية الشارع المصري واتجاهه ذلك الشارع الذي أصدر قانون العفو الضامل أنه بعد ذلك لما ألقى دستور سنة ١٩٢٣ وأصدر اعلاناً في ١٠ فبراير ١٩٥٣ بنظام

né ou contre telle forme de gouvernement, mais contre les bases de toute organisation communiste. Ce qui distingue le délit politique du délit de droit commun c'est que le premier ne lèse que l'Etat considéré dans son organisation politique, dans ses droits propres, tandis que le second lèse exclusivement des droits autres que les droits propres de l'Etat".

وعلى هذا الأساس سار مؤتمر القانون الجنائي المتقدم بكونها جن في أغسطس سنة ١٩٣٥ وراعى في التعريف الذي وضعه للجريمة السياسية فيما يتعلق بتسليم المجرمين أن تكون الجرائم موجهة إلى تنظيم الدولة أو قيامها بوظيفتها أو الموجهة إلى حقوق الأفراد المستمدة من هذا التنظيم وهكذا قرر المؤتمر كما جاء في مؤلف دونديوى فابر ( ص ١٢١ وص ١٢٣ ) :

"Ne seront pas considérés comme délits politiques ceux dont l'auteur aurait été déterminé par un mobile égoïste ou vil".

ومى بنفسها النبذة التي أوردها المشرع المصري في مذكرته الإيضاحية لقانون العفو الضامل .

وحيث إنه يستفاد من هذا كله أن الجريمة إذا كانت موجهة مباشرة إلى النظام السياسي للدولة أو تنظيم السلطات العامة أو إلى رئيس الدولة أو حكومتها أو أعضاء الحكومة بصفتهم هذه أو علاقتها بالدول الأجنبية فهي جريمة سياسية ولا تعتبر كذلك إذا كان هدفها قلب النظام الاقتصادي أو الاجتماعي أو القضاء عليه وبالتالي فكل جريمة تضر بالنظام العام الاجتماعي تحفظ بصفتها العادية لأنها

إلى تسويد طبقة اجتماعية على طبقة أو طبقات أخرى أو القضاء على طبقة اجتماعية أو على تحييد أو ترويع المذاهب التي تهدف إلى شيء من ذلك متى كان استعمال القوة أو الأتراك أو وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك . لأن الجريمة إنما وجهتها للمجتمع وتنظيمه طبق . ولأن المبادئ الشيوعية إنما تتطلب إلغاء الحدود السياسية يسمى العالم دولة واحدة ولا حلل الحياة الاجتماعية على الحياة الفردية فهي مذهب لا يقصد حساب الوطنية المصرية ذاتها أو نظم الحكم السياسية فيها وإنما هو لحساب الوطنية العالمية كما يقال . وتلك المبادئ تتطلب في الوقت نفسه إلغاء الملكية الخاصة للأفراد في كافة صورها وتطالب كل فرد بالعمل على قدر طاقته واستعداده دون أن يحصل من النتائج القوي إلا على القدر الذي يسد حاجته "chacun selon ses besoins" .

وحيث إنه لذلك يكون مذهب إليه المنظم من القول بأن جرمته هي جريمة سياسية بطبيعتها والغرض منها مما يدخلها في نطاق المرسوم بقانون رقم ٣٤١ سنة ١٩٥٢ هو أمر لا تأخذ به هذه المحكمة لما تقدم من أسباب وترى أنه في غير محله ولذا تقضى برفض تطله .

( النظام رقم ١٠٢ المرسوم من مراد نور الدين في القضية رقم ٣٤ سنة ١٩٤٧ عسكرية محرم بك رئاسة وعضوية حضرات الأساندة كامل احمد ثابت وكيل المحكمة واحد مختار واحد كامل البهساوى المستشارين وحضور حضرة الأستاذ حسن مهران وكيل النيابة ) .

الحكم الذي تقوم على أساسه شئون الأمة المصرية خلال فترة الانتال . نص في المادة الخاصة منه على أن تسلم اللاجئين السياسيين محظورة وأغفل في الوقت نفسه العبارة التي كانت واردة بذييل المادة ١٥١ من الدستور الملغى وهي : وهذا مع عدم الاخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعي .

وحيث إنه لاشك أن هذا الاغفال المقصود لم يكن إلا لأنه لا يعترف للمجرمين الاجتماعيين بالصفة السياسية ومن ثم رأى أنه لا محل لاختصاصهم بحفظ أو إشارة تستثنهم من مبدأ حظر تسليم اللاجئين السياسيين ما دامت القاعدة العامة بالنسبة إلى كل من هذا هؤلاء هي جواره متى توافرت شروطه .

وحيث إن المفهوم الشامل بطبيعته وهو محل من أعمال السلطة العامة لا يقصد به عادة وكما حدث في عهود ماضية إلا إسدال ستار النسيان على بعض الجرائم التي ترتكب في ظروف ومناسبات خاصة — وهو محو عن الفعل الذي وقع صفته الجنائية وآثار ذلك . وإذا جاز للشارع أن يعفو عن المجرم السياسي لاعتبارات مختلفة ترجع في غالبيتها إلى اعتقاده بخطأ السياسيين الذين معنوا أو النظام السياسي الذي كان قائما وقت ارتكابه الفعل فإن هذه الاعتبارات لا يمكن أن تكون محل نظر عند بحث جرائم الشيوعية التي أساسها قلب النظم الأساسية للمجتمع أو التي ترى كما نصت عليه المادة ٩٨ ح بقراتها

## قضاء الأحوال الشخصية

٢ - تختص محكمة الأحوال الشخصية وحدها بتطبيق الجزاءات المنصوص عليها بالقسم الأول دون القسم الثاني فلا اختصاص لها أصلاً بتطبيقه لأنه يخضع للقضاء الجنائي وحده وتختص به محكمة الجنح صاحبة الولاية في توقيع العقوبة الجنائية .

٣ - والتفرقة في هذه الجزاءات عليها ظاهرة إذ مجال تطبيق الجزاءات الأولى روعي فيه أن الأوصياء أو من في حكمهم لا يزالون قائمين بأعمالهم تحت إشراف محكمة الأحوال الشخصية وعليهم الرضوخ إلى تنفيذ ما تأمرهم به فإن حادوا عن الطريق الذي رسمته لهم كان لها حق توقيع جزاءات مالية تهديدية عليهم لإخضاعهم لأوامرها بعكس الحال بالنسبة للفريق الآخر الذي انتهت وصايته لأي من الأسباب فإن أمر عقابهم يرد إلى الجهة الأصلية وهي المحكمة الجنائية .

٤ - إن الشارع لو أراد خلاف هذا النظر أى أنه هدف إلى إباحة حق توقيع العقوبة الجنائية لمحكمة الأحوال الشخصية لنص صراحة على هذا الحق أسوة بما اتبعه في المادة ١٣٩ مرافعات إلى خولت للمحكمة المدنية حق توقيع عقوبة الجنبعة ضد من تقع منه أثناء انعقادها جنبعة تعد على هيئتها أو على أحد أعضائها أو محاكمة من شهد زوراً بالجلسة والحكم عليه بعقوبة الشهادة الزور .

٥٦١

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣

محكمة بنا الابتدائية

حق محكمة الأحوال الشخصية في توقيع الجزاءات المنصوص عنها في الفصل الثاني من الباب الثالث من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال الصادر في ١٩٥٢/٨/٤ وهل هذا الحق مطلق أم لا ؟

المبادئ القانونية

١ - إن الجزاءات المنصوص عليها في الفصل الثاني من الباب الثالث من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ وهي المواد من ٨٤ إلى ٨٨ تنقسم إلى قسمين . الأول جزاءات مالية تهديدية توقع على الأوصياء والقروام والمساعدين القضائيين والوكلاء عن الغائبين والأوصياء الخاصين والأوصياء المؤقتين وهي المنصوص عليها بالمواد من ٨٤ إلى ٨٧ . والثاني جزاءات جنائية مشار إليها بالمادة ٨٨ التي تنص على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل وصي أو قيم أو وكيل انتهت نيابته إذا كان يقصد الإساءة قد امتنع عن تسليم أموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب أو أوراقه لمن حل محله في الوصاية أو القوامة أو الوكالة وذلك ما لم ينص القانون على عقوبة أشد .

٥ — إن قضاء محكمة الأحوال الشخصية في عقوبة الجنحة المنصوص عليها بالمادة ٨٨ يعتبر خروجاً عن حدود اختصاصها ويصبح هذا القضاء باطلاً بطلاناً مطلقاً لخالفته للنظام العام .

### المسرح

د من حيث إنه يتضح من مراجعة أوراق القضية أن محكمة الخانكة للأحوال الشخصية قضت بتاريخ ١١/١١/١٩٥٢ بتغريم المستأف عشرة جنبيات لامتناعه عن تسليم الأرض المملوكة لفتحية اسماعيل سرحان وعليه تسليمها أموالها في خلال شهر وذكرت في أسبابها أن الثابت من مراجعة محضر جلسة ١٩٥٢/٦/٣ أن الوصي ( المستأف ) قد تعبد في تلك الجلسة بأن يسلم فتحية سرحان التي كانت تحت وصايته الأرض المملوكة لها والتي كانت في حياته بصفته وصياً وأنه لم يتم بتنفيذ تعهده ولم يقدم عذراً يبرر به هذا الموقف .

د ومن حيث إن المستأف لم يقبل هذا الحكم ورفع استئنافه الحالي طالباً القضاء بإلغائه كما قدم محضر صلح تأويله ١٩٥٣/١/٢٣ تم بينه وبين فتحية اسماعيل إبراهيم سرحان ويتضمن إقرار الأخيرة باستلامها جميع ماتستحقه في تركه والديها من المستأف وأنها تعاضت معه على جميع الربيع وتخالصت منه وأن ذمة المستأف أصبحت بريئة وليس لها أى حق قبله هذا وقد أيد إتمام الصلح وكيل فتحية المشار إليها والذي حضر بجملة اليوم .

د ومن حيث إن أول ملاحظه هذه المحكمة أن محكمة أول درجة لم تفحص في أسبابها عن المادة التي أسست عليها قضاؤها بالفرامة المحكوم

بها غير أن هذه المحكمة ترى وقد ثبت لها من أسباب الحكم المطعون فيه أن المستأف كان وصياً على فتحية سرحان وانتهت وصايته بدليل ما ذكره الحكم سالف الذكر من أن المذكورة كانت تحت وصايته هذا فضلاً عما ثبت من مراجعة أوراق القضية من أن المذكورة تقدمت بتاريخ ١٩٤٢/٤/٨ إلى محكمة الخانكة للأحوال الشخصية بطلب أوضحت فيه أنها بلغت سن الرشد وتطلب رفع الوصاية عنها ومن هذا بين بما لا شبهة فيه أن محكمة أول درجة قد طبقت المادة ٨٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ لأنها خاصة بالجزاء الذي يقع على الوصي ومن في حكمه الذي انتهت مدة وصايته بعكس الحال بالنسبة للواد من ٨٤ إلى ٨٧ فلها خاصة بالوصي أو من في حكمه الذي لا يزال قائماً بشئون الوصاية أو ما شابهها .

د ومن حيث أنه يتعين البحث في مدى الحق المخول لمحكمة الأحوال الشخصية من ناحية حدود سلطاتها في تطبيق الجزاءات المنصوص عنها بالمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال الصادر في ١٩٥٢/٨/٤ وهي الواردة في الفصل الثاني من الباب الثالث تحت عبارة أحكام عامة من المادة ٨٤ إلى ٨٨ وهل هذا الحق عام ومطلق لها أم أنه حق قاصر على بعض المواد دون البعض الآخر .

د ومن حيث إن الجزاءات المشار إليها آنفاً تنقسم إلى قسمين : الأول جزاءات مالية تهديدية توقع على الأوصياء والقوام والمساغدين القضائيين والوكلاء عن الغائبين والأوصياء الخاصين والأوصياء المؤقتين وهي المنصوص عنها بالمواد من ٨٤ إلى ٨٧ — والثاني جزاءات جنائية مشار إليها بالمادة ٨٨ التي تنص على أنه

لأوامرها بعكس الحال بالنسبة للفريق الآخر الذي انتهت وصايتها لأي من الأسباب فإن أمر عقابهم يرد إلى الجهة الأصلية وهي المحكمة الجنائية ولو أراد المشرع خلاف هذا النظر أى أنه هدف إلى إباحة حق توقيع العقوبة الجنائية لمحكمة الأحوال الشخصية لنص صراحة على هذا الحق أسوة بما اتبعه في المادة ١٢٩ مرافعات التي خولت للمحكمة المدنية حق توقيع عقوبة الجنحة ضد من تقع منه أثناء انعقادها جنحة تعد على هيئتها أو على أحد أعضائها أو محاكمة من شهد زورا بالجلسة والحكم عليه بعقوبة شهادة الزور وطالما أن المشرع لم يعط محكمة الأحوال الشخصية حق توقيع عقوبة الجنحة ومن ثم يكون قضاؤها بها خارجا عن حدود اختصاصها وتصبح أحكامها في هذا الصدد باطلة بطلانا مطلقا لخالفاتها للنظام العام .

ومن حيث إنه على هدى ما تقدم ولما ثبت من أن المستأنف قد انتهت وصايتها على القاصرة فتحية إسماعيل سرحان ومن أن محكمة الأحوال الشخصية غير مختصة بتوقيع عقوبة الجنحة المنصوص عنها بالمادة ٨٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ لما سبق بيانه من أسباب ومن ثم يكون الحكم المستأنف إذ قضى بتفريم المستأنف عشرة جنحيات لامتناعه عن تسليم أموال القاصرة قد أخطأ في تطبيق القانون وتمدى بحدود اختصاصه بما يتعين منه القضاء بالفائه وعدم اختصاص محكمة الأحوال الشخصية بنظر الدعوى .

( القضية رقم ١٩ سنة ١٩٥٢ من سلكي بنها أحوال شخصية رئاسة وعضوية حضرات القضاة علاء الدين صبحي الطار ومنصور علي منصور وجلال شان ) .

و يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل وصي أو قيم أو وكيل انتهت نيابته إذا كان بقصد الإساءة قد امتنع عن تسليم أموال القاصر أو المحجور عليه أو القارب أو أوفاه لمن حل محله في الوصاية أو القوامة أو الوكالة وذلك ما لم ينص القانون على عقوبة أشد . . .

والقسم الأول يختص به محكمة الأحوال الشخصية وحدها بدليل ما ذكرته المادة ٨٤ من القانون آنف الذكر من أنه إذا قصر الوصي في الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون أو وقف تنفيذ القرارات التي تصدرها المحكمة جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على مائة جنيه وحرمانه من أجره كله أو بعضه وعزله أو باحد هذه الجزاءات . وفي الفقرة الثانية من المادة سائلة الذكر أجازات للمحكمة منح القاصر هذه الغرامة أو جزاء منها كإجازات الفقرة الأخيرة منها لإعفاء الوصي من الجزاء المالي كله أو بعضه إذا نفذ الأمر الذي ترتب عليه الحكم أو قدم أعتذارا تقبيلها المحكمة . أما القسم الثاني وهو المنصوص عنه بالمادة ٨٨ المشار إليها أنفا فهو جزاء جنائي يختص بتطبيقه محكمة الأحوال الشخصية أصلا لأنه يفضع للقضاء الجنائي وحده ويختص به محكمة الجنح صاحبة الولاية في توقيع العقوبة الجنائية . والتفرقة في هذه الجزاءات علتها ظاهرة إذ مجال تطبيق الجزاءات الأولى دهمي فيه أن الأوصياء أو من في حكمهم لا يزالون قائمين بأعمالهم تحت إشراف محكمة الأحوال الشخصية وعليهم الرضوخ إلى تنفيذ ما تأمرهم به فإن حادوا عن الطريق الذي رسمته لهم كان لما حق توقيع جزاءات مالية تهديدية عليهم لإخضاعهم

## قَضَاءُ الْحَاكِمَةِ الْكَلِيَّةِ

## الْقَضَاءُ الْمَدَنِي

## الحكم

د من حيث إن الواقع تحصل كما استبانها المحكمة من صحيفة الدعوى والمذكرات المقدمة فيها في أنه في ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ الحق المدعى بالعمل في شركة قناة السويس بوظيفة قبسطان مرشد السفن تحت القرن لمدة سنتين برتب سنوى قدره ٢٧٠ جنيه هذا المكافآت المختلفة ومكافآت إرشاد السفن طبقاً للوائح الشركة على أن يكون له حق الانتفاع بمزايا التثبيت بعد تمام مدة القرن إذا أدى عمله بطريقة تستأهل رضا رؤسائه وإذا كانت أعماله غير مرضية يكون للشركة الحق في فصله (راجع صورة خطاب الشركة المرسل المدعى بتعيينه والمقدم بحفاظة المدعى تحت رقم ١) وبناء على خطاب مؤرخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧ مرسل له من الشركة بدأ عمله في الشركة ابتداء من ٣١ يناير سنة ١٩٤٨ وظل يقوم به حتى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٠ حيث أرسلت له الشركة خطاباً تمنحه إجازة قدرها ١١٤ يوماً ابتداء من ٨ أغسطس إلى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وتقطعه أيضاً باستثناء الشركة عن خدماته ابتداء من ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تطبيقاً للبند الرابع من لائحة المرشدين مظهرة تعويضه عن إنهاء خدمته (راجع صورة الخطاب المقدم بحفاظة المدعى) وقد رأى المدعى في إنهاء عقد خدمته على هذه الصورة ما يعتبر نقصاً من الشركة إذ كانت تشمل على التغطية بالمرشدين المصريين والعقيد بينهم وبين زملائهم من الأجانب ولما كان قد أدى عمله على وجه

٥٦٢

١٢ فبراير سنة ١٩٥٢

محكمة مصر الابتدائية

١ — عقد الاختبار. الفرق بينه وبين عقد القرن. اعتباره عقداً مبرماً تحت شرط فاسخ.  
٢ — فصل العامل يعتبر تصفياً إذا لم يكن له مبرر مشروع.

## المبادئ القانونية

١ — بين عقد الاختبار وعقد القرن فارق جوهري إذ الأول لا يقصد به الإعداد للمنى وإنما التحقق مما للعامل من خبرة سابقة.  
٢ — التكييف القانوني لعقد الاختبار أنه عقد مبرم تحت شرط فاسخ وهو اعتبار نتيجة الاختبار غير مرضية ومن مقتضى هذا التكييف أن يظل عقد الاختبار معلقاً على تحقق الشرط في الوقت المحدد للاختبار ويجب أن يقع الشرط الفاسخ في الوقت المحدد فإذا انقضى الوقت دون وقوع الأمر المشروط فإن الشرط يكون قد تخلف حتى ولو وقع الأمر المشروط بعد ذلك، وإذ ذلك ينقلب عقد الاختبار إلى عقد غير محدد المدة.

٣ — قد يكون فصل العامل بعد إنذاره وبعد إهماله مدة معقولة ومع ذلك يكون الفسخ تصفياً إذا لم يكن له مبرر مشروع.

لمسايرة العمل كما يقف العامل بطريقة عملية على ظروف العمل وعلى تناسب الأجر مع الجهد المبذول وبذا يستطيع الطرفان أن يزنا فائدة الاستمرار في هذه العلاقة وزنا سلبيا قبل أن يبرما العقد نهائيا .

ومن حيث إنه للفصل في مدة الاختبار وما إذا كان يجوز مدعا أم أن هذا المدعى جائز فانه يمتنع تكليف هذا العقد ( عقد تحت الاختبار ) الذي أبرم بين المدعى والشركة المدعى عليها .

ومن حيث أن التكليف الفاسق لهذا العقد قد أثار نقاشا حنيفا فرأى البعض أنه عقد ابتدائي أو مؤقت . ووصفه البعض الآخر بأنه عقد معلق على شرط واقف هو الرضاء عن نتيجة الاختبار واعتبره فريق ثالث عقد معلقا على شرط فاسخ وهو اعتبار نتيجة الاختبار غير مرضية .

ومن حيث إن الفريق الأول قد أسس تكليفه للعقد على أنه « عقد محدد المدة يلحقه في حالة نجاح الاختبار عقد عادي لمدة غير محددة أي أنه يتكون من التاحية القانونية من عقدين » ( يراجع منشور وزارة العمل الفرنسية رقم ٤٦/٢ الصادر في ٨ يناير سنة ١٩٤٦ ) ويؤخذ على هذا التحليل أنه لا يطابق الواقع إذ لا يعقد عقد جديد بعد نجاح الاختبار وإنما تستمر العلاقة التعاقدية على أساس العقد الأصلي .

ومن حيث إن الفريق الثاني قد أسس تكليفه بأنه عقد معلق على شرط واقف إلى ما قضى به القانون المدنى من اعتبار البيع بشرط التجربة معلقا على شرط واقف - غير أن هذا تفسيره مع التماثل إذ أن عقد البيع هو عقد

مرض فقد رفع هذه الدعوى طالباً بالحكم بإلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ستين ألفاً من الجنيهات مقابل ما ناله من ضرر مادي وأدى من جراء هذا الفصل الذى يراه فصلا تعسفياً . ومن حيث إنه لا خلاف بين طرفى الخصومة على وقائع هذه الدعوى . وإنما اختلف الخلاف بينهما على ما يأتى :

أولاً - مدة الاختبار ( السلطان المتفق عليها ) وهل هى قابلة للإمتداد أم أنها غير قابلة لذلك . ثانياً - هل كان فصل المدعى فى وقت غير لائق ويعتبر فصلا تعسفياً أم ليس كذلك .

ومن حيث إنه بآدى . ذى بدء ترى المحكمة أن العلاقة بين المدعى والشركة المدعى عليها إنما هى رابطة تعاقدية لا تخضع لقانون عقد العمل الفردى وهو القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٤ لاستبداده الحال البحرى من مجال تطبيقه طبقاً لنص المادة ٢ منه .

ومن حيث إنه عن مدة الاختبار وعما إذا كان من الجائز مدعا أم لا . فانه رغم النص فى خطاب التعيين على أن مدة السنتين تعتبر مدة تمرين إلا أن الظاهر من نصوص هذا الخطاب ومعناه أنه ليس عقد تمرين Contrat d'apprentissage وإنما هو عقد تحت اختبار Contrat à l'essai لما بين العقدتين من فارق جوهري إذ أن عقد الاختبار لا يقصد منه الإعداد المهنى وإنما التحقق بما للعامل من خبرة سبق له الحصول عليها إذ أنه من المسلم به فى عقد العمل ألا يرتبط الطرفان ارتباطاً نهائياً بمجرد تبادل الإيجاب والقبول بل يتفقان على مدة للاختبار تسمح لهما بالتحقق من مزايا إبرام العقد فيمكن لرب المسمى أن يحكم عن تجربة على كفاية العامل الغنيمة ومدى استعداده

الى التزام نهائى (راجع الموجز فى الالتزامات للدكتور السنهورى ص ٤٨٥ بند ٤٧٨) .

د ومن حيث إنه بناء على ما تقدم لا يجوز للشركة المدعى عليها أن تمتد مدة الاختبار المحددة فى العقد يؤيد ذلك على سبيل الاستفهام ما جاء فى المادة ٣٠ من قانون عقد العمل الفردى من أنه يجوز لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة ودون سبق اعلان العامل إذا كان معينا تحت الاختيار ولم يحضر رضا صاحب العمل بشرط أن يتم هذا الفصل فى خلال المدة التى عينتها المادة عما يفهم منه أن فسخ العقد تحت الاختيار لا يجوز إلا إذا تحقق الشرط الفاسخ فى مدة الاختيار وبعد مضي هذه المدة لا يجوز الفسخ .

د ومن حيث إنه بازال حكم هذه القواعد القانونية على وقائع هذه الدعوى يتبين أن الشرط الفاسخ لم يتحقق فى مدة الاختيار وبالتالي فقد تخلف هذا الشرط وأصبح العقد نهائيا مما يتنافى مع القول بإطالة مدة الاختيار لما يكون فى ذلك من وجود عقد قابل للزوال وهو فى ذات الوقت عقد نهائى وفى ذلك من التناقض ما لا يخفى .

د ومن حيث إنه متى تقرر ذلك فلا دأى للخوض فيما يملك تقدير عمل المدعى وهما إذا كان مرضيا أم غير مرضى وهل هذا يخضع لمطلق تقدير الشركة أم يجب أن يكون قائما على أساس من عمل المدعى سواء أ وحسنا . ذلك أنه بغوات ميعاد الاختيار وعدم استعمال الشركة لحقها فى الفصل يعتبر اعترافا ضمنيها منها بالرضا عن عمل المدعى وبالتالي فقد صار هذا الرضاء أمرا مفروضا غير خاضع للتقدير أيما كان مصدره وفى هذا ما يكتفى الرد على النزاع المتحتم بين طرفى الخصومة حول من يملك تقدير صلاحية عمل المدعى .

فورى بينما عقد العمل عقد مستمر وفى العقود المستمرة تنشأ الالتزامات منذ وقف الاختيار إذ يؤدى العمل ويدفع الأجر فى حين أن الشرط الواقع يحول دون نشوء الالتزامات إلى أن يتحقق الشرط .

د ومن حيث إن هذه المحكمة ترى الأخذ برأى الفريق الثالث الذى يرى أنه عقد مبرم تحت شرط فاسخ وهو اعتبار نتيجة الاختيار غير مرضية إذ أن هذا التكييف يتفق مع النية الحقيقية للطرفين وهى إبرام عقد عمل يشتمل على حق الطرفين أو أحدهما فى فسخه (راجع هذه الآراء ومصادرها فى مؤلف قانون العمل للدكتور محمد حلى مراد ص ١٧١ بند ١٦٤) .

د ومن حيث إنه متى كان عقد العمل المبرم بين المدعى والشركة المدعى عليها مبرما تحت الاختيار لمدة سنتين وكان تكييف هذا طبقا للرأى الذى ارتأته المحكمة أنه عقد عمل معلق على شرط فاسخ فإن من مقتضى ذلك أن العقد يظل معلقا على تحقق الشرط ووقوعه فعلا على النحو الذى قصد إليه المتعاقدان ويجب أن يقع فى الوقت الذى حدده الطرفان إذا كان هنالك وقت محدد فإذا انقضى ذلك الوقت دون أن يقع الأمر المشروط فإن الشرط يكون قد تخلف حتى لو وقع الأمر المشروط بمسدد ذلك (راجع الموجز فى الالتزامات للدكتور السنهورى ص ٣١٢ بند ٤٧٤) .

د ومن حيث إن الذى يستفاد من ذلك هو ضرورة تحقق الأمر المشروط فى المحدد (وهو هنا اعتبار نتيجة الاختيار غير مرضية) وعدم الاعتداد بهذا الأمر المشروط إذا وقع بعد هذه المدة . أنه إذا لم يتحقق الأمر المشروط فى المدة المحددة اعتبر الشرط الفاسخ متخلف وبالتالي تحول الالتزام من التزام قابل للزوال



سنة ١٩٥٠ وكل ما هنالك من تقصير منسوب الى المدعي كان في الفترة السابقة على ٣١ يناير سنة ١٩٥٠ وما دامت الشركة لم تفصله في مدة الاختبار فيعتبر اعترافا منها على أن الأسباب المذكورة في خطاب مدير المصلحة الى الادارة العامة في ٣ فبراير سنة ١٩٥٠ والتي تعدد أخطاءه في فترة الاختبار لم تكن أسبابا كافية لفصله مع أن فصل العامل في فترة الاختبار حتى مطلق دون تعويض ما ، ومادامت الشركة لم تر في هذه الأسباب ما يبرر الفصل وما دام المدعي لم يرتكب بعد ذلك من التقصير أو الإخلال بواجبات وظيفته ما يبرر الفصل فترى المحكمة أن فصله كان فصلا تصفيا يستحق التعويض وغرامة أن الشركة معترفة في خطابها الموجه الى المدعي في ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٠ بحق المدعي في التعويض إذ جاء بهذا الخطاب ، أن تعويض إنهاء خدمتك تحت تصرفكم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ومن حيث إنه عن تقدير التعويض فترى المحكمة أن المدعي ناله ضرر أدبي وضرر مادي . أما عن الضرر الأدبي فإن المدعي وقد كان ضابطا بالبحرية وحائزا لدوجة ريان لأعلى البحار إذا ما فصل من وظيفة مرشد للبوخر يعتبر هذا الفصل اعتداء على كفايته كضابط ومسأبا بتقديره كرهان بحري وفي هذا الانتقاص من الكفاية والمقدرة ما يستحق التضمين وأما عن الضرر المادي فلا شك أن المدعي حرم من المكافآت التي كان يحصل عليها من عملية الارشاد فضلا عن مرتبه وهي مكافآت تمتاز بالسخاء وتسلم بالاغراء لمن كان في مركز المدعي ووظيفته وترى المحكمة تقدير هذا التعويض بمبلغ ألف جنيه .

ومن حيث إنه بناء على ما تقدم ويتخلف الشرط الفاسخ يزول السبب الذي كان يجعل العقد عرضة للاقضاء ويعتبر المدعي قائما بالعمل منذ إبرام العقد تحت الاختبار .

ومن حيث إنه بانقضاء مدة الاختبار يعتبر عقد العمل مبرما لمسدة غير محددة .

Contrat à durée indéterminée

ومن حيث إنه في عقد العمل غير محدد المدة يجوز لكل من المتعاقدين فسخه في أي وقت بإرادته المنفردة إلا أن استعمال هذا الحق مقيد من ناحيتين فلا يجوز لأحد الطرفين أن يقاضي الطرف الآخر بإنهاء العقد بل يجب أن يمنحه مهلة حتى يعد للأمر هذته كما لا يجوز أن يسوء الطرف الفاسخ استعمال هذا الحق فيجب أن يكون للفسخ مبرر مشروع وإلا كان فسحا تصفيا Résiliation abusive

ومن حيث إنه عن المهلة المعقولة فإن الشركة بموجب خطابها المؤرخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٠ قد منحت المدعي مهلة قدرها ١١٤ يوما من ٨ أغسطس سنة ١٩٥٠ الى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ واستغنت عن خدماته بهذه المدة وترى المحكمة أن هذه مهلة معقولة وكافية ليتدبر المدعي في الأمر ويحدد له عملا لائقا وخاصة أن المدعي عاد إلى عمله الأصلي في البحرية الملكية .

ومن حيث إنه رغا عن إعطاء هذه المهلة المعقولة للمدعي فإن المحكمة ترى أن فصله من الشركة كان فصلا تصفيا إذ لم تبين الشركة في خطابها المرسل اليه بالاستغناء عن خدماته سبب هذا الفصل ولم تبين في مذكراتها ما الذي حدا بها إلى فصل المدعي فضلا عن أنه لم يثبت أن المدعي ارتكب تقصيرا أو إخلالا بعمله في المدة من ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ الى ١٢ أغسطس

• ومن حيث إنه عن النفاذ فلا يحمل له قانوناً .  
( قضية الصاغ البحري عبد الرؤوف حمدي ضد  
الهيئة المالية لقناة السويس البحرية وآخر رقم ٣٧٨٧  
سنة ١٩٥٠ سخطى مصر رئاسة وعضوية حضرات  
القضاة حافظ بدوي وأنور وحش ومصطفى كبرية ) .

• ومن حيث إن مصاريف الدعوى يحكم  
بها على الخصم المحكوم عليه فيها عملاً بنص  
المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات وترى المحكمة  
إلزام المدعى عليها بها .

## قضاء الإيجارات

٥٦٣

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣

محكمة القاهرة الابتدائية

١ - حكم . تصريفه في مقام دعوى بطلانه . بطلانه  
ومنى يدفع به بالمعارضة والاستئناف وبدعوى بطلان  
أصلية .  
ب - دعوى البطلان الأصلية . متى يجوز رفعها  
وإذا جاز رفعها فهل تقبل أمام دائرة الإيجارات المشكلة  
طبقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

المبادئ القانونية

١ - إن الحكم معناه الخاص هو القرار  
الصادر من محكمة مشكلة تشكيلاً صحيحاً في  
خصومة رفعت إليها وفقاً لقواعد المرافعات  
سواء كان صادراً في موضوع الخصومة أو  
في شق منه أو في مسألة متفرعة عنه .

٢ - الحكم السليم هو الذي تجنب  
العيوب التي نصت عليها المادة ٣٤٩ مرافعات  
واجتناب بسلامة ما أوضحتها المادة ٢٥ مرافعات  
وإلا كان معيباً وكانت وسيلة إصلاحه بالدفع  
بالبطلان في الدرجات اللاحقة والتي نص  
عليها القانون على أن يكون الدفع بالبطلان

أول ما يثيره المضرور من دفع أو دفاع كما  
أمرت بذلك المادة ١٤١ مرافعات وهي  
اللاحقة للبادة ١٤٠ منه التي جعلت الحضور  
في الدعوى المعنية إجراءً اتها يصحح الوضع  
ويزيل البطلان فإذا لم يتمسك من شرع  
البطلان لمصلحته بالدفع عند المعارضة أو  
الاستئناف سقط حقه وأصبح الحكم الذي  
كان معيباً في إجراءاته بعد ذلك سليماً  
لا مطعن عليه .

٣ - إن أقوال الشراح قديمهم وحديثهم  
حق من استشهدت بهم المدعى عليها لم يشنوا  
عن القول بأنه إذا كان البطلان في آخر درجة  
من درجات التقاضي صح لإدائه بدعوى  
مستقلة . كما اضطرد القضاء المصري والفرنسي  
على ذلك . وحجتهم في ذلك أن التمسك  
بقاعدة عدم بطلان الأحكام يكون مستثاغاً  
إذا كان البطلان مبنياً على أوجه كان من  
الممكن لإدائه كدفع وفقاً للطرق المقررة  
قانوناً . ولكن إذا استصحب ذلك كان رفعت  
الدعوى ضد ميت أو مات قبل الحكم . أو  
ضد عديم الأهلية فإن هناك قوة قاهرة تحول

ولم يعلن بالدعوى وأنه تبين له من الاطلاع على محضر جلسة القضية المذكورة عقب اعلانه بالحكم د حضر الاستاذ حسين ذكي عن المدعى عليهما وطلب التأجيل للاطلاع على المستندات ونفي معرفته أو توكيله للدعوى أو طله بالدعوى وأنه قد وقع في محضر الجلسة خطأ أو تزوير وأنه يرفع دعواه طالبا بطلان الحكم مستنداً إلى أحكام المحاكم في جواز إقامة دعوى أصلية بالبطلان، وطلب الحكم ببطلان الحكم الصادر في القضية رقم ٩ سنة ١٩٥٢ ك مصر بتاريخ ٣٠/٣/١٩٥٢ واعتباره كأن لم يكن مع المصاريف والأتعاب .

وحيث إن المحكمة أمرت بضم القضية رقم ٩ سنة ١٩٥٢ ك . مصر كما قدم المدعي بمحافظته رقم ٧ دوسيه اقراراً من الأستاذ حسين ذكي الابراشي المحامي بتاريخ ٦/٨/١٩٥٢ بنفي فيه معرفته بالمدعي أو وكالته أو حضوره عنه في دعوى الاخلاء — كما قدم صورة رسمية من الشكوى المقدمة منه لنيابة الدرب الاحمر بطلب التحقيق فيما ورد بمحضر الجلسة ثم صورة رسمية من الحكم الصادر في القضية رقم ٩٠٣ سنة ١٩٥٢ استئناف مصر بتاريخ ٧/٨/١٩٥٢ والقاضي بوقف تنفيذ الحكم رقم ٩ سنة ١٩٥٢ ك . مصر حتى يفصل في دعوى البطلان .

وحيث إن المدعي عليهما قدمت بمحافظته خطاباً صادراً من قلم كتاب محكمة القاهرة في ١٤/١٢/١٩٥١ يفيد أنه تحدد لنظر الجلسة يوم ١٠/٢/١٩٥٢ كما قدمت الصورة التنفيذية للحكم رقم ٩ سنة ١٩٥٢ والمعلنة إلى المدعي الحالي بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٢ .

وحيث إن الحاضر عن المدعي قال إنه رفع هذه الدعوى تطبيقاً للقواعد العامة وأن هذا النزاع غير خاضع للقانون رقم ١٢١ سنة

دون العلن في الحكم ولا سبيل إلا اتخاذ الطريق العادي برفع دعوى بطلان أصلية .

٤ — لا محل مطلقاً للقول بأن دعوى البطلان الأصلية لا ترفع أمام دائرة الإيجارات المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بحجة أنها قد استنفدت ولايتها بالحكم نهائياً في موضوع النزاع وهو حكم غير قابل لأي طعن بنصر المادة ١٥ من القانون المذكور .

لا محل مطلقاً لهذا القول لأن صدور الحكم في المنازعة التي تستند به هذه المحكمة ولايتها يشترط فيه صحة الإجراءات المتبعة فيه من وجهة نظرها فضلاً عن أن موضوع دعوى البطلان يختلف عن موضوع النزاع الأصلي الصادر فيه الحكم المطعون فيه وهو ما لم ينص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على تحريم نظره وعلى ذلك تكون دعوى البطلان الأصلية مقبولة أمام هذه الدائرة .

### الحكم

وحيث إن حصيلة وقائع هذا التذاعي كما استشفته المحكمة من مطالعة الأوراق تخلص في أن المدعي أقامه ذكراً في صحيفة طلبه المقدم لهذه الدائرة في ٢٩/٦/١٩٥٢ أنه أعلن في ١٤/٥/١٩٥٢ بحكم صادر من هذه الدائرة في القضية رقم ٩ سنة ١٩٥٢ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٥٢ لصالح المدعي عليهما وقاض باخلاء المكان المؤجر اليه بمقد الإيجار المؤرخ ١/٥/١٩٤٦ وتسليمه اليها غالياً في آخر يونيو سنة ١٩٥٢ مع المصروفات و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وأن هذا الحكم قد وقع باطلاً لأنه لم يحظر

المقررة في القانون وهي المعارضة والاستئناف أو النقض . فإذا فوت على نفسه هذه المواعيد أصبح للحكم حجته واستشهادت بكتاب المرافعات للدكتور الشرفاوي بنسب ١٥٠ والدكتور حامد فهمي بند ١٠٤ حيث يقول الأول : « إن القاعدة العامة أن البطلان لا يقع بقوة القانون بل بسبب أن تقضى به المحكمة بناء على طلب صاحب الشأن فيه وعلى ذلك فالإجراء المعيب يبقى قائماً ومتنجاً كل آثاره إلى أن يحكم ببطلانه . فالبطلان نسبي ويكون التمسك بالبطلان دائماً بطريق الدفع يديه من له حق طلب البطلان » . ورثبت المدعى عليها على ذلك أنه إذا لم يدفع الدفع بالبطلان في المعارضة أو الاستئناف أو النقض أصبح الحكم انتهائياً وزال عنه وعن الإجراءات كل ما يمكن أن يعاب به أيا كان سبب البطلان وأيا كانت طبيعته كما رثبت على ذلك خروج هذه الدعوى من ولاية هذه المحكمة . وذلك لأن صدور الحكم معناه صحة الإجراءات المتبعة فيه من وجهة نظر المحكمة التي أصدرته والتي تعتبر رقيقة على إجراءات الدعوى وعودتها إلى النظر من جديد في هذه الإجراءات يعتبر حودة منها للنظر في شيء أصدرت حكماً فيه وذلك طبقاً لنص المادة ١٤١ مرافعات .

وحيث إن المدعى عليها استعردت وقالت بأن هذه القاعدة تسرى أيضاً على أحكام هذه الدائرة بالنسبة لغير المنازعات الواردة بالقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ فهذه وحدها هي التي لا تقبل الطعن . وأما ما عداها فتخضع للقواعد العامة وقالت بأن القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ قد نص في المادة ١٥ منه فقرة أخيرة « وتظل المنازعات المدنية الأخرى خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث الإجراءات » ، ومعنى ذلك أن الرقابة

١٩٤٧ وأن النزاع حول الإجراءات التي تمت . والحاضر من المدعى عليها دفع بعدم جواز نظر الدعوى لخروج هذا النزاع من ولاية المحكمة على أساس البطلان المنسوب إلى الحكم لا يرفع بشأنه دعوى بطلان أساسية .

وحيث إن المدعى عليها شرحت الدفع في مذكرتها وقالت إن المدعى أسس دعواه ببطلان الإجراءات على سببين : أولهما - أنه لم يعلن بالدعوى رقم ٩ سنة ١٩٥٢ ك . مصر وثانيهما - أنه لم يخطر رغم ثبوت حضور محام عنه . وردت على ذلك بأنه ما كان ينبغي للمدعى أن يرفع دعوى أصلية ببطلان الإجراءات وإنما تكون هذه الأسباب سببا من أسباب الطعن في الحكم أمام محكمة ثاني درجة . وأن أحكام هذه الدائرة لا تشذ عن هذه القاعدة وأن الحكم المظنون فيه قد أعلن وأصبح غير قابل للطعن لفوات مواعيد الاستئناف وقالت إن البطلان في الأحكام فرعان : أولهما ما نصت عليه المادة ٣٤٩ مرافعات . والخاصة بالقصور أو الخطأ أو النقص في البيانات التي أوردتها تلك المادة إذ يعتبر ذلك الحكم باطلاً وكان لم يكن أو كما يسميه الفقهاء « بحالة انعدام الحكم » وحالة المدعى لا تطبق على هذا النص لاستكمال الحكم المظنون فيه كل ما تطلبه تلك المادة . وثانيهما - بطلان الإجراءات . وهو ما نصت عليه المادة ٢٥ مرافعات عند ما ينص القانون على البطلان أو إذا شاب عيب جوهري ترتب عليه ضرر الخصم ويدخل فيه مخالفة الإجراءات في أوراق التكليف بالحضور . وهذا النوع ما يندرج تحت البطلان المدعى به في هذه الدعوى . وإن المتفق عليه أن التمسك بهذا البطلان لا يكون برفع دعوى أصلية وإنما يكون بإحدى الطرق

وحيث إن المدعى رد على هذا الدفع بأنه يرتبط بتنظيم طرق الطعن في الأحكام مبدأ قديم وهو أنه لا بطلان في الأحكام بمعنى أنه لا يقبل الطعن في الحكم بدعوى البطلان كما في العقود بل يجب اتباع الطريقة القانونية التي شرعها القانون ويستثنى من هذه المساعدة كما قال الدكتور أبو حيف بشف ١١٩٣ (١) الأحكام الصادرة من غير المحاكم (٢) الأحكام الصادرة على خلاف القواعد الأساسية الموضوعة للنظام القضائي (٣) القرارات القضائية التي تفصل في نزاع ما وإن أحدثت شكل الأحكام — وقد استشهد المؤلف بعدة أحكام ذكرها في الهامش وقد ورد فيها: وإذا كان البطلان في آخر درجة صح لإبداءه بدعوى مستقلة أو باختيار العمل الباطل غير موجود وبالرجوع الى المحكمة التي أصدرت الحكم الباطل للسمع القضية وتحكم فيها من جديد (س. م. ٢٢ مايو سنة ١٩١٩ جازيت ٩ ص ١٦٨ ٢٨) كما استشهد بعدة أحكام منها حكم منشور بالمجموعة الرسمية فقرة ١٨٤ — ١٣: إذا رفعت الدعوى بسبب بطلان اجراءات حكم فان التمسك بقاعدة عدم بطلان الأحكام يكون مستساغا إذا كان البطلان مبني على أوجه كان من الممكن إبدائها بطريق الطعن في الحكم المطلوب بطلانه بالطرق المقررة قانونا، أما إذا تمرد ذلك كرفع دعوى وصدور حكم ضد ميت أو عديم الأهلية فان هناك قوة قاهرة تحول دون الطعن في الحكم ولا سبيل إلا اتخاذ الطريق العادي برفع دعوى بطلان أصلية.

وحيث إن المدعى قد استند أيضا على ما ذكره الأستاذ المشاوي في مؤلفه ج ٢ ص ٧٦٦ متفقا مع الرأي الأول يرى إقامة دعوى أصلية بطلب بطلان الحكم الصادر على

على الإعلان يضمن المادة ٧ مرافعات — وانتهت من كل ذلك بما بدأت بأن الحكم وقد أعلن فسقطت جميع العيوب التي تشوبه وخرج الأمر من ولاية المحكمة.

وحيث إن المدعى عليها قالت في مذكرتها الثانية إن سببا البطلان مرتبطان ومتداخلان فانه إذا صح الإعلان فلم يكن ثمة أهمية لحضور محام عنه في الجلسة أو عدم حضوره لأن أحكام هذه الدائرة لا يطعن فيها ولو كانت غيائية وإذا صح أن محاميا حضر عنه بالجلسة زال العيب المنسوب للإعلان طبقا للسادة ١٤٠ مرافعات وقالت بأن المشرع عند وضعه قانون المرافعات الجديد لم يجر هذه الطريقة ولم يضع لها طريقا من طرق الطعن بدعوى أصلية وقد كانت أمامه المراجع التي أشار اليها المدعى في مذكرته بل جعل سبيله الوحيد الاحتجاج به في طريقة من طرق الطعن المقررة به والتي بينها على سبيل المحصر وقيداعها بمواعيد وإن كانت المادة ١٤١ مرافعات تكلمت بصدد الدفع الشككية إلا أنه يفهم منه بطريق المخالفة أن سائر الدفع يكون طريقة التمسك بها بنفس طرق الطعن... ثم قالت بأن إجازة التمسك ببطلان الاجراءات بطريق رفع دعوى أصلية أمام المحكمة التي أصدرت الحكم — هذه الاجازة تنمى القواعد العامة. إذ أنه من القواعد العامة المقررة خروج النزاع من ولاية المحكمة التي أصدرت الحكم حيث يتمتع عليها النظر فيه مرة أخرى وأن الطعن في الاجراءات جزء من النزاع. وتتناقض مع مسئوليتها إذ من الجائز أن يخاصموا وترفع عليهم دعوى المسئولية. كما قضت بذلك هذه الدائرة في حكم لها صدر بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ — ولا يوجد ذلك إلا في حالة المعارضة وفي حالة تصحيح الأحكام أو تفسيرها.

الدعوى المعيبة اجراءاتها يصحح الوضع ويزيل البطالان . فإذا لم يتسك من شرع البطالان لمصاحته بالدفع عند المصارعة أو الاستئناف سقط حقّه وأصبح الحكم الذى كان معيباً فى اجراءاته بعد ذلك سليماً لا مطعن عليه .

د وحيت إن المشرع قد ترقق بمن أصابه ضرر من الاجراء الباطل ويسر لم الدفع به فى المرحلة الأولى إذا علم بالدعوى وإن كان قد رتب على حضوره زوال البطالان إلا أنه لم يحل بحقه فى طلب التأجيل كما سبل له الدفع به فى المراحل التالية وإن كان قد قيده بأبدائه فوراً وقبل غيره من الدفع .

د وحيت إنه ليس معنى ذلك أن القانون قد أغفل أو تفاقل عن الأحوال الأخرى وهى حالة ما إذا كان الحكم الأول انتهاياً بطبيعته أو بنص من القانون فهل يحرم المضرور من الدفع بالبطالان لأن حكمه انتهاياً فى حين أنه رخص لغيره من إبداء هذا الدفع لا لسبب من صنعه واختياره وإنما قسراً وجبراً عنه .

د وحيت إن أقوال الشراح قديمهم وحديثهم حتى من استشهدت بهم المدعى عليها لم يشهدوا عن القول بأنه إذا كان البطالان فى آخر درجة من درجات التقاضى صح إبداءه بدعوى مستقلة . كما اضطرد القضاء المصرى والفرنسى على ذلك .

وحجبتهم فى ذلك أن التمسك بقاعدة عدم بطلان الأحكام يكون مستثافاً إذا كان البطالان مبيناً على أوجه كان من الممكن إبدائها كدفع فوجاً للطرق المقررة قانوناً . ولكن إذا استعصى ذلك كأن رفعت الدعوى ضد ميت أو مات قبل الحكم . أو ضد عديم الأهلية فإن هناك قوة قاهرة تحول دون الطعن فى الحكم ولا سبيل إلا اتخاذ الطريق العادى لرفع دعوى بطلان أصلية .

د وحيت إن المدعى عليها أشارت إلى أن الحكم الصادر فى القضية رقم ٩ سنة ١٩٥٢ قد أصبح انتهاياً بعد اعلانه وقد كان فى مكنته

شخص لم يعلن بالحضور اعلانا صحيحاً أو توفى وذلك على اعتبار أن الحكم الصادر فى خصومة غير قائمة . وأشار المؤلف المذكور الى أحكام دالوركا استند المدعى الى رأى الدكتور أبو الرؤفا فى مؤلفه ص ٣٦٩ حيث يقول د وإذا كان البطالان وارداً على حكم من الأحكام فإن التمسك ببطالانه يحصل من طريق الطعن فيه بطرق الطعن المقررة فى القانون فإذا فات ميعاد الطعن زال عن الحكم وهى الاجراءات السابقة عليه كل الشوائب التى تميمها ، ويجب التفرقة بين الأحكام الباطلة والأحكام المدرومة فالأخيرة لا يلزم الطعن فيها بل ولا يلزم رفع دعوى بطلانها ويكتفى إنكارها على أنه من الجائز إقامة دعوى أصلية بطلب بطلانها وذكر المؤلف فى هامش ٢ د وتجنب بعض المحاكم والشرح إقامة دعوى أصلية بطلب بطلان الحكم الصادر على شخص لم يعلن اعلانا صحيحاً أو توفى أثناء نظر الدعوى . وذلك على اعتبار أن الحكم صدر فى خصومة غير قائمة (حكم باريس ١٠ مايو سنة ١٩٤٧ دالوركا ١٩٤٨ ص ١٢٩) .

د وحيت إن الحكم معناه الخاص هو القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلاً صحيحاً فى خصومة رفعت اليها وفقاً لقواعد المرافعات . سواء كان صادراً فى موضوع الخصومة أو فى شق منه . أو فى مسألة متفرعة عنه .

د وحيت إنه تعقيباً على ذلك يكون الحكم السليم هو الذى تجنب العيوب التى نصت عليها المادة ٣٤٩ من مرافعات واجتاز بسلامة ما أوضحتها المادة ٣٥٥ من مرافعات وإلا كان معيباً وكانت وسيلة لإصلاحه بالدفع بالبطالان فى الدرجات اللاحقة . والى نص عليها القانون على أن يكون الدفع بالبطالان أول ما يثيره المضرور من دفع أو دفاع كما أمرت بذلك المادة ١٤١ من مرافعات وهى اللاحقة المادة ١٤٠ منه التى جعلت الحضور فى

القبيل فقد ترك أمر الفصل فيها للقضاء العادى الجزئى والكلى حيث لا يحرم المتقاضين من درجات التقاضى طبقا للقواعد العامة . والقول بغير هذا فيه يخرج لمحكمة القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ .

« وحيث إنه متى استقر ذلك كان من المقطوع فيه أن الطريق الوحيد أمام المدعى للفصل فى البطلان من عدمه هو رفع دعوى أصلية بالبطلان . وذلك بعد ما قضت محكمة النقض بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٥٢ بأن الأحكام الصادرة تطبيقا للقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ غير قابلة للطعن فيها حتى بطريق النقض طبقا للবাদة ١٥ منه .

بقيت مسألة أخرى وهى ما أشارت اليه المدعى عليها من أن دعوى البطلان الأصلية لا ترفع أمام هذه الدائرة لاستنفاد ولايتها وذلك لأن صدور الحكم فى المنازعة معناه صحة الاجراءات المتبعة فيه من وجهة نظرهما وعودتها الى النظر من جديد يعتبر عود الى النظر من جديد .

« وحيث إنه بتعين القول بادىء ذى بدء أن هناك بونا واسعا بين طبيعة الدعوى سنة ٢٥ هـ ك . مصر والدعوى الحالية فالأول « إخلاء » والثانية « بطلان اجراءات » كما أن المشرع لم يرضى أن يطرح النزاع نفسه على نفس القاضى فأوجب ذلك فى المعارضات المدنية والجنايات وقد يكون الحكم الابتدائى فى الجنائى صادرا بالادانة فيقضى نفس القاضى عند المعارضة بالبراءة والعكس بالعكس . وفى الاتهام . وفى التفسير والتصحیح فلا يضير القاضى أن يعدل عن رأى أو حكم إذا استبان له عدم صحته والقضاء هم سدة العدالة وحراسها الأمانة يستمدون إلهامهم من هدى الحق .

المدعى بدلا من اللجوء الى رفع دعوى أصلية بالبطلان أن يستأنف ذلك الحكم ويسدى طلب البطلان كدفع أمام محكمة ثانى درجة وأن ذلك جائز ومستخلص من الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ والى تنص . وتظل المنازعات المدنية الأخرى التى تنشا بين المؤجر والمستأجر من حيث النزاع القضائى والاختصاص القضائى والاجراءات . « وحيث إن هذا القول غير رشيد فانتهية الحكم ليست راجعة الى الاعلان ولكن مردها الى نفس القانون إذ نص فى المادة ١٥ منه « والحكم الذى يصدر فيه لا يكون قابلا لآى طعن » فسواء رفع الاستئناف فور صدور الحكم أو خلال المدة التى تستأنف فيها الأحكام التى تصدر على وجه الاستعجال والى يبيع القانون استئنافها فهو غير مقبول شكلا لعدم جوازه ولتحريم طرق القانون عليه حملا بالنص الناهى .

وأما قول القساون ان المنازعات المدنية الأخرى تخرج عن نطاق القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ فان ذلك القانون قد سمح المشرع بطابع فريد بسبب ضائقة المساكن أملا فى تنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين فضمنه نعاما وقواعد مفصلة لميثاقها الواردة فى القوانين العامة المدنية والمرافعات وقد نص فى كثير من مواد على أنه استثناء من القانون المدنى كما رسم طرقا للاخطار غير التى رسمها قانون المرافعات فى المادة السابقة وهو بهذا يهدف الى الحد من الحقوق التى منحها القانون المدنى للمؤجر فى القانون المدنى فى بعض الحالات التى ارتأى أنها كافية لتنظيم العلاقات بين المؤجر والمستأجر وأما باق المسائل الإجارية من تأمينات وتسليم وقسح وغيرها من هذا

في أسباب الحكم سنة ١٩٤٧ هذه الفقرة ، كما لم يقدم المدعى عليه بدفاعة مذكرة يدفع فيها الدعوى بما لديه من أوجه الدفع . ولذلك تفصل المحكمة فيها على ضرره ما قدمته المدعية من مستندات . كل هذا يعطى صورة مقنعة بأن المدعى عليه لم يخطر في تلك الدعوى .

وحيث إن المادة ٧ مرافعات تنص على أن الاعلان يتم بواسطة المحضرين ( ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ) .

وحيث إن القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ أوضح في المادة ١٥ منه على كيفية إبلاغ المدعى عليه فقال « ويقوم قلم الكتاب بإبلاغ طرفي الخصومة بمضمون الطلب وتاريخ الجلسة » بكتاب موصى عليه بهم وصول . وليس في الأوراق ما يدل على وجود هذا .

وحيث إنه بدون هذا الاخبار المرسل بكتاب موصى عليه بهم وصول . وهو الذي يقوم مقام الاعلان في الأفضية الأخرى لا يكون التداعى قد تم رفعه إلى القضاء .

وحيث إن ما ثبت بمحضر الجلسة المذكورة من أن محاميا حضر عن المدعى عليه يقطع بنفيه قول محطرة المحامى وعدم ذكر رقم التوكيل . وما ثبت بمحضر الجلسة من أنه حضر عن المدعى عليهما في حين أنه مدع عليه واحد .

وحيث إنه لولا هذا اللبس الذي حدث لكتاب المحكمة جريا على ما استقرت عليه عند عدم حضور المدعى عليه في أول جلسة أن تكلف المدعى بإعلانه . وهي معدودة كل العذر عندما شبه لها ذلك لحضور محام .

وحيث إنه من كل ذلك يكون الحكم المبني على دعوى لم يحصل فيها الاخبار ، باطلا ،

ويقتضون بالحق على ضوء القانون والمتعلق فيهم لا يمايون إلا وجه الله وصوت العزمير ولا يمحضون المسألة أو المحاصمة . وقد جرح شيخ قضاة النقض المرحوم عبد العزيز فهمي عندما قالها كلمة مغلطة مسعمة بأنه أخطأ في مبدأ وعدل منه .

وحيث إنه من كل ذلك يكون الدفع في غير محله ويكون حليف الرفض .

وحيث أنه بالنسبة للموضوع فالتأنيث من الرجوع إلى الدعوى سنة ١٩٥٢ ك . مصر أن الطلب تأثر عليه من حضرة القاضي بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٤ بتحديد جلسة ثم تأثر بمعرفة الكاتب تحت إشارة حضرة القاضي بمعرفة الكاتب عبارة « تم الاخطار بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ » والمفهوم بداهة أن تحديد الجلسة يكون بأمر القاضي طبقا لنص المادة ١٥ من ق ١٢١ سنة ١٩٤٧ وأما عبارة « تم الاخطار » فمعناها أن الكاتب المختص قد حرر الاخطار وأتم إرساله إلى طرفي الخصومة بمضمون الطلب وتاريخ الجلسة . ولا يعقل أن يؤثر على الطلب من حضرة القاضي ثم يرسل الاخطار بمعرفة الكاتب ويعاد إليه علم الوصول في نفس اليوم إذ لدى الكتاب عدة أفضية من هذا النوع وليس من المقبول عقلا أن يتسع وقته الرسمي لتحرير الاخطار ثم وروده في نفس اليوم ثم إثبات تمامه في نفس التاريخ أيضا . ويضاف إلى هذا ما ورد بمحضر الجلسة . إن المحامى الذي أثبت حضوره حضر عن المدعى عليهما وليس في أطراف الخصوم سوى مدعية ومدع عليه واحد . وقد أنكر المدعى الحال فمرفته به أو توكيله عنه . وقد أكد حضرة المحامى المنسوب حضوره — في أقواله في الشكوى المقدمة — قول المدعى ويؤيد ذلك أيضا ماورد



قالت وقت إرسال التنبيه أو حتى لو كانت قد قامت وقته غير أنها زالت قبل النطق بالحكم فإن التنبيه في الحالة الأولى يكون عديم الأثر القانوني ولا يصح الاعتداد به ويكون في الحالة الثانية وإن ولدت المبررات الملجئة عند إرساله إلا أنها تلاشت قبل النطق بالحكم ويقضى في الحالة الأولى بعدم قبول الدعوى لبطلان التنبيه وفي الثانية برفضها لانعدام عنصر الضرورة وقت الحكم .

٢ - وإن كان العرف قد جرى في بعض الزيجات على أن يبدأ بالشك ثم يضرب موعداً لكتابة العقد وهذا العرف له احترامه فإنه إن ثبت بصفة واضحة لا لبس فيها ولا غموض فإن ذلك يعتبر ميلاً لحالة ضرورة بشرط أن تكون الخطبة التي تمت قد انتهت فعلاً بالعقد على نفس الخاطب . وأن القضاء قد جرى على اعتبار أن العقد هو المؤذن بوجود الضرورة فإنه على حق لأن حالة الضرورة تكون قد ثبتت له بصفة قاطعة ورسمية ولقطع دابر الشك وتحول دور المضررين والراغبين في التلاع بالفاظ القانون وهذا لا يمنع من أن الضرورة قد ثبتت فعلاً في نظر القاضي عند الخطبة التي تنتهي بالعقد بين نفس الخاطب والمخطوبة .

المحكم

د حيث إن واقعات الدعوى تخلص كما ظهر من استقراء أوراقها في أن المدعية أقامتها بطلب تقدم بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٢ ضمنته أن المدعى عليه استأجر منها الدور الثاني من

ويستعين القضاء ببطلانه واعتباره كأن لم يكن ولا عبرة لما ذكرته المدعى عليها من أن حضور المدعى عليه أو عدم حضوره لا يقدم ولا يؤخر في دعوى إخلاء للدم وإعادة البناء إذ لا مصلحة له في ذلك إذ أن هذا القول سابق لأوانه في موضوع طلب الإخلاء والقضية الحالية هي دعوى بطلان وليس دعوى بالإخلاء .

د وحيث إنه من المسلم به من طرفي الحضور أن هذا النزاع خارج عن نطاق القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ وليس محكوماً به .

د وحيث إن المحكم ضده بالحق هو الملزم بالمصروفات ومقابل الأتعاب عملاً بالمادتين ٣٥٧ / ٣٥٦ مرافعات .

( قضية الخراجة جوني الميمان ضد السيدة زيلب عمود ساسي القهيرة بصفحة بصفتها رقم ٢٦٣٢ سنة ١٩٥٢ د . مصر رئاسة ومضوية حضرات التفتيش عباس عبد المنصور والسيد عبد المنعم وعمد ملاح الدين الرهيدى ) .

٥٦٤

٢ مارس سنة ١٩٥٣

محكمة القاهرة الابتدائية

١ - الضرورة الملجئة في حالة التنبيه بالإخلاء للزواج . مداعا وقت تحققها ومداها .

ب - الخطبة عند السليمين متى تعتبر ضرورة متى لا تعتبر .

المبادئ القانونية

١ - المستفاد من نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الضرورة يجب أن تكون قائمة ومحققة فعلاً وقت إرسال التنبيه ويظل ملازماً له حتى تاريخ النطق بالحكم بحيث إذا لم تكن الضرورة قد

بعد التنبيه . ولذا فإن التنبيه يكون عديم الأثر القانوني كما استشهد به مؤلف الدكتور سليمان مرقص ص ٦٧ والذي يقول فيه « ويشترط لجواز الحكم بالإخلاء في هذه الحالة أن تكون الضرورة المبررة لطلبه قائمة فعلا لدى المؤجر وقت التنبيه وعلى وجه لا لبس فيه ولا غموض وأن يستمر قيامها ملازماً له إلى وقف النطق بالحكم فإن كانت تلك الضرورة غير محققة وقت إجراء التنبيه لإبتداء أو كانت عفاة وقت ذلك ولكنها زالت في الفترة التالية عليه انعدم الأثر القانوني للتنبيه .

وحيث إن المدعية ردت على ذلك في مذكرتها أن القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ لم ينص على نوع الضرورة وماهيتها وإنما أطلقها وكذلك لجنة تنقيح القانون بوزارة العدل والمناقشات البرلمانية جعلت الضرورة غامضة لرقابة المحاكم واتفق مع المدعي عليه على وجوب تحقق الضرورة وقت التنبيه وقالت إن الزواج عند الطبقات الكبيرة يتم إبتداء بالخطبة — ثم بعقد القران وأن الزواج يتم شرعاً من وقت الخطبة حيث يقع صحيباً بالإيجاب والقبول وأن كثير من الزيجات يتم العقد والدخول في ليلة واحدة .

وحيث إنه بالرجوع إلى نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ نجد يقول « يجوز للمؤجر أن ينبه على المستأجر بالإخلاء في نهاية المدة إذا كانت هناك ضرورة ملحة لشغل المكان . . . » . والمستفاد من ذلك أن الضرورة يجب أن تكون قائمة محققة فعلاً وقت إرسال التنبيه وتظل ملازماً له حتى تاريخ النطق بالحكم بحيث إذا لم تكن الضرورة قد قامت وقت إرسال التنبيه أو حتى لو كانت قد قامت وقته غير أنها زالت قبل النطق بالحكم

حارمتها الموصحة بالطلب بعقد إيجار لمدة سنة لإبتداء من ١٩٣٦/٤/١ حتى آخر مارس سنة ١٩٣٧ وأنها في حاجة إلى الشقة سكنه لتسكن فيها ابنتها نهال بمناسبة زواجها وأنها أرسلت التنبيه للمدعي عليه بذلك في ١٩٥٢/٨/١٧ غير أنه لم يرد عليها وطلبت الحكم بإخلائه مع المصروفات والأتعاب بحكم نهائي واجب النفاذ . وحيث إن المدعية قدمت بحافلتها رقم ٤ دوسيه عقد الإيجار المبرم بينها وبين المدعي عليه لمدة سنة لإبتداء من ١٩٣٦/٤/١ وتنتهى في ١٩٣٧/٣/٣١ وتتجدد لمدة أخرى وهكذا — كما قدمت صورة من خطاب التنبيه المرسل منها إلى المدعي عليه في ١٩٥٢/٨/١٧ والذي تطلب فيه العدة لمناسبة زواج كريمة نهال ومعه إيصال البريد ثم وثيقة زواج المهندس ماهر سرى على الآنسة نهال محمد أسعد .

وحيث إن المدعي عليه دفع الدعوى بعدم قبولها لرفضها قبل الأوان لأن التنبيه ورفع الدعوى مما قبل أن تكون الضرورة قد تحققت وقد ردت المدعية على ذلك بأن الضرورة قامت منذ بدء الخطبة وهي السابقة على عقد قران وقد طلب الطرفان حسم القضية للحكم في الدفع ليتبادلا المذكرات وقد قدم كل من الطرفين مذكرته .

وحيث إن المدعي عليه شرح دفعه في مذكرته وقال بأن وقت إرسال التنبيه وكذلك عند رفع الدعوى لم تكن الضرورة قائمة وأن القانون يشترط تحقق الضرورة من قبل أو على الأقل وقت إرسال التنبيه وقد استشهد بحكم صادر من هذه الدائرة بهيئة أخرى في ١٩٥٢/١١/٢٤ في القضية رقم ٣٣٥٦ سنة ١٩٥٢ كلى مصر قضى بقبول الدفع مستنداً في أسبابه على أن الضرورة تحققت بزواج بنت المدعية

« وحيث إنه يتعين من كل ذلك أن المدعية عاجزة عن إقامة الدليل على قيام حالة الضرورة عند الخطبة وعند إرسال التنبيه ومن ثم يكون التنبيه عدم الأثر ويكون الدفع في محله ويتعين قبوله .

« وحيث إن المحكوم عنده بالحق هو المزمع قانوناً بالمصروفات محلاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

( قضية السيدة فنانة محمد عتيق ضد حضرة اللواء أحمد محمد وم ٤٥٥٧ سنة ١٩٥٧ ك مصر رئاسية وعضوية حضرات القضاة عباس عبد المقصود والسيد إبراهيم عبد المنعم ومحمد صلاح الدين الرشيدي ) .

٥٦٥

٩ مارس سنة ١٩٥٣

## محكمة القاهرة الابتدائية

١ - حق المستأجر في إحداث تغييرات بالدين المؤجرة ومداها .

ب - ليس للدوَّج الحق في استقضاء مقابل ما قام به المستأجر نفسه من تعديل أو تحسين أو تعويض من الدين المؤجرة .  
ج - تقويم المهرط بنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلانه إذا لم يكن له مقابل طبقاً لنص المادة السادسة من القانون المذكور .

## المبادئ القانونية

١ - المستفاد من نصوص القانون في المواد ٥٨٠ مدنى وما بعدها أن للمستأجر الحق في إحداث تغييرات بالعين المؤجرة . فإذا كان من أثر إحداثها أن يصيب المؤجر ضرر كان لزاماً على المستأجر أن يحصل ابتداء على موافقة المؤجر ولا داعى لهذا الاستثناء إذا كانت لا تصيب أى ضرر بالمالك . وإذا تجاوزت التغييرات الحد المتفق

فان التنبيه في الحالة الأولى يكون عدم الأثر القانونى ولا يصح الاحتداد به ويكون في الحالة الثانية وإن ولدت المبررات الملحة عند إرساله إلا أنها تلاشت قبل النطق بالحكم ويقضى في الحالة الأولى بعدم قبول الدعوى لبطلان التنبيه وفي الثانية برفضها لانعدام عنصر الضرورة وقت الحكم .

« وحيث إن المشرع وقصد وضع كلة الضرورة الملحة ، ولم يضع مقياساً لها بل ترك أمر تفسيرها وتقديرها إلى القضاء الذى يتعين عليه وزن المبررات في كل قضية بمقدار .

« وحيث إنه وإن كان العرف قد جرى في بعض الزيجات على أن يبدأ « بالشبكة » ثم يضرب موعداً لكتابة العقد وهذا العرف له احترامه فإنه إن ثبت بصفة واضحة لا لبس فيها ولا غموض فان ذلك يعتبر ميلاداً لحالة ضرورة وبشرط أن تكون الخطبة التى تمت قد انتهت فعلاً بالعقد على نفس الخاطب .

« وحيث إن القضاء وقد جرى على اعتبار أن العقد هو المؤذن بوجود الضرورة فإنه على حق لأن حالة الضرورة تكون قد ثبتت له بصفة قاطعة ورسمية ولتقطع دابر شك وتحويل دون المراضين والراضين في التلاعب بالفاظ القانون وهذا لا يمنع من أن الضرورة قد ثبتت فعلاً في نظر القاضى عند الخطبة التى تنتهى بالعقد بين نفس الخاطب والمخطوبة .

« وحيث إن المدعية وقد دفع أمامها بهذا الدلع ثم حجرت القضية للحكم وقد كان في مقدورها أن تقدم للمحكمة في تلك الفترة ما يؤكد أن الخطبة لكرمتها على المهندس ماهر من التى انتهت بالعقد غير أنها لم تقدم أى دليل حتى ترتاح المحكمة في اعتبار أن الضرورة قد ولدت بمولد الخطبة .

الخامسة من القسم الرابع من المادة الرابعة من القانون المذكور لأنه مادام بغير مقابل فهو من حقه ولا يعتبر التزاماً جديداً فالالتزامات المقصودة بالمادة الرابعة المذكورة يجب أن تكون التزامات مادية .

### المحكمة

« حيث إنه قد وضع للمحكمة من استظهار شتى الأوراق والقضايا المنضمة أن المدعى تقدم بصحيفة طلبه ذكر فيه أنه فوجئ . باعلانه بالحكم الصادر ضده في القضية ١٨٩ لسنة ٥١ مدنى الازبكية والذي قضى بغيابها بالزامه بأن يدفع لوزارة الأوقاف مبلغ ٦٤ جنيه و ٤٠٠ مليم فرق الأجرة المستحقة عليه مع باقى الطلبات وأنه فوت أوقات ميعاد المعارضة واستأنف ذلك الحكم وتفيد استئنافه برقم ٧٨٥ سنة ٥١ استئناف مصر وقد قضى بجملة ٥١/٧/٢٥ بايقاف الفعل فيه حتى يرفع المدعى دعوى أمام دائرة الاجماعات بطلان الإقرار المؤرخ ١٩٤٩/٦/٢١ »

وقال بأنه مستأجر من الوزارة العين موضوع النزاع بمقدار إيجار تاريخه ١٩٤٠/٨/١ وبأجرة شهرية قدرها ٢٩ جنيه وبإضافة الزيادة القانونية بواقع ٦٠ ٪ تصبح ٤٦ جنيه و ٤٠٠ مليم شهرياً — وأنه قائم بسداد الأجرة فى مواعيدها باعترااف الوزارة غير أنها استندت فى مطالبة بالفرق على إقرار تاريخه ١٩٤٩/٦/٢١ أقر فيه المدعى بسداد الأجرة بما فيها الزيادة من ٤٦ جنيه و ٤٠٠ مليم إلى ٤٩ جنيه و ٤٠٠ مليم وذلك ابتداء من انتهاء عملية التحسين التى سيجريها بالعين تحت إشراف مهندس الوزارة — وأن الوزارة زعمت أن التحسينات تمت

عليه مع المؤجر . جاز للمؤجر مطالبة المستأجر بإعادة العين إلى ما كانت عليه مع التعويض لحق المستأجر مطلق فى إحداث التغييرات بالعين وبدون إذن المالك إذا لم ينجم عنها ضرر بالمالك . أما إذا كان من شأنها إحداث الضرر به . كان لزاماً على المستأجر أن يستأذن المالك قبل إجرائها فإذا صرح له المالك ولكن المستأجر تجاوز حدود هذا النصريح كان حق المالك أن يطالب المستأجر بإعادة العين إلى ما كانت عليه مع التعويض .

٢ — ليس فى القانون ما يعطى المؤجر الحق فى استثناء مقابل ما قام به المستأجر نفسه من تعديل أو تحسين فى العين المؤجرة وليس من المقبول عقلاً أن يطالب المستأجر بدفع أجر أكثر لأن انتفاعه بالعين قد زاد عن ذى قبل زيادة لم تكن ملحوظة وقت التأجير . فالمؤجر مكلف بأن يمكن المستأجر من الانتفاع بالعين تلقاء الأجر المتفق عليه والفائدة أو الربح الذى يجنيه المستأجر نتيجة انتفاعه مرهون على مقدراته ونشاطه ووسائله وبضاعته التى يربحها وطريقة فنه فى الاعلان واجتذاب العملاء الذين لا يقصدون العين المؤجرة لذاتها وإنما لاحتياجاتها .

٣ — إن إقرار المستأجر بقبوله زيادة الأجرة هو إقرار باطل طبقاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ طالما أنه بغير مقابل ولا تنطبق عليه الفقرة

اتمسك بالفقرة الخامسة من القسم الرابع من المادة الرابعة من القانون ١٢١ سنة ٤٧ والتي تقول « ويدخل في تقدير الأجرة تقويم كل شرط أو التزام جديد لم يكن واردا في العقود المبرمة في أبريل سنة ١٩٤١ وذلك لسببين أولهما أن هذا ليس التزاما جديدا بل هو من حق المستأجر ومنصوص عنه بالبند الرابع من عقد الاجار وبذلك لا يكون الترخيص في سنة ٤٩ التزاما جديدا والسبب الثاني أن الالتزامات يجب أن تكون مادية .

د وحيت إن المدعي ذكر في مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٥٣/٣/٩ أنه لم يجر أى تعديلات في المين كما تزعم المدعي عليها كما قالت المدعي عليها من أن تلك الزيادة كانت مقابل زيادة المدعي في الانتفاع قول غير مستساغ ولا يبرره قانون ولا يقال إنه كلما زاد انتفاع المستأجر زادت الأجرة — وأكد أنه وقع عليه اكراه في كتابة الاقرار المذكور مستندا إلى ما قدمه بحافظته من أن الوزارة اتخذت معه إجراءات تمسكية في مكانه الفرعى وأبلغت البوليس ومنعته من مرادولة نفاطه .

د وحيت إن الوزارة ذكرت في مذكرتها ١٠ دوسيه أن المدعي أراد أن يجرى تعديلات في المين فتقدم بطلبه المؤرخ ١٩/١١/٤٧ ومعه الرسومات الهندسية الخاصة بهذا التعديل وأنه من مقتضى هذه الرسومات إنشاء شقة خرسانة مسلحة تقام على أعمدة مسلحة وكمرات مدفونة وطلب التصريح باجراء التعديل المطلوب وإزاء ما عرضه قد تم الاتفاق بينه وبين الوزارة على التصريح له باجراء التعديل المقدم وقبل نفس الوقت زيادة الأجرة واستطردت قائلة إن المدعي أراد إجراء تعديل شامل في المحلات المؤجرة — ولما كان هذا التعديل الذي يطلبه

في ١٨/٥/٤٩ دون أن تقدم دليلا على ذلك — وأضاف بأن الإقرار بزيادة الأجرة هو إقرار باطل بطلانا مطلقا تطبيقا للقانون ١٢١ لسنة ٤٧ بالمادتين ٤ و ٦ منه — كما أن المادة ١٦ منه وهي المعدلة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٩ وقد وضعت جزاءا جنائيا على من يخالف ذلك من الملاك وأضاف بأن الوزارة ربما تزعم أنها من حقها هذا الفرق تأسيساً على التحسينات التي أجريت بالمين ولكن تلك التحسينات قد قام بها المستأجر من ماله الخاص شأنه في ذلك شأن كل مستأجر يطبقه القانون الحق في الانتفاع بالمين المؤجرة على الوجه الذي يروقه طالما أنه لم يخرج عن الغرض من التأجير وأن حقه هذا مستمد من القانون ومن البند الرابع من عقد الاجار وانتهى إلى طلب الحكم بإعلان الاقرار المؤرخ ٢١/٦/٤٩ واعتباره كأن لم يكن مع إلزام الوزارة بالمصروفات والأتعاب مع شمول الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة .

د وحيت إن قضية الاستئناف ٧٨٥ لسنة ٥١ س مصر والقضية ١٨٩ سنة ٥١ مبدئي الازكية قد ضمتا كما قدم كل طرف مستنداته ومذكراته .

د وحيت إن المدعي ذكر في مذكرته ٥ دوسيه أن الوزارة متعقلة في دفاعها — فقد ذكرت في مذكرتها المقدمة بقضية الاستئناف لجلسة ١٨/٥/٤٩ بأن المدعي رغب في إجراء تعديلات في المين المؤجرة فتم الاتفاق على أن يدفع ٣ جنيه شهريا وأعطى على نفسه إقرارا بذلك وأن الوزارة أثمت التعديلات في ١٨/٥/٤٩ ورد على ذلك بأن ما أجرى بالمين كان تحسينات قام هو بعملها على نفقته . ومن ثم فلم تقم الوزارة بشئ حتى تأخذ عنه مقابل وقال بأن الاقرار باطل وأنه لا يمكن الوزارة

خروجه . ولا يصح له أن يرفع شيئا منها حتى ولو كانت مما يمكنه رفعه كالزادرات الخشبية والمواسير وأحواض الفسيل أو مدرسة أو مصنعا أو مقهى أو عملا معد للأكل أو بيع الحلوى أو المشروبات أو نحو ذلك من الأماكن التي يستعملها الجماعات فالمستأجر هو المأزم وحده بالكسج على حسابه — وليس له أن يطالب الوزارة بشيء من المصاريف أو رفع شيء من الإيجار لهذا السبب .

كما نص البند السادس . ولا تلزم الوزارة بموجب هذا العقد بشيء سوى تسليم العين المؤجرة بالحالة التي هي عليها وقت التسليم وليس له حق مطالبتها بأى تعديل أو إصلاح مدة العقد ولا يجوز له أن يطالبها بأى تعويض أو تخفيض في الإيجار بسبب عدم قيامها بشيء من ذلك مهما كان السبب .

وحيث إن المدعى أعطى الوزارة إقرارا بتاريخ ٢١/١٢/١٩٤٨ ذكر فيه و أقر . . . . . بأى قابل دفع الأجرة من ٤٦ ج و ٤٠٠ م بما فيها الزيادة إلى ٤٩ ج و ٤٠٠ م بما فيها الزيادة وذلك ابتداء من انتهاء عملية التحسينات التي تستعمل في المحلات التي تستعمل تحت إشراف مهندس مبنى الوزارة .

وحيث إن المبادئ الواضحة في القانون المدنى ان الزم المؤجر تمكين المستأجر من الانتفاع Laisser jouir مدة ٨ م ٥٥٨ ، كما أجاز للمستأجر الذى تسلم له العين غير صالحة للانتفاع الذى أوجرت من أجله أو نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا . طلب الفسخ أو انقاص الأجرة ٥٦٥ م ، كما أوجب على المؤجر صيانة العين مدة الإجازة كما نصت المادة ٥٨٠ منه المستأجر على أنه ولا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون إذن

فيه تغيير شامل للعين المؤجرة لأنه أعسد له تصميما هندسيا قدمه للوزارة للوافق عليه فهو ليس مجرد زخارف أو تحسينات بل هو إنشاء دور ثان داخل المحل وأنه سيترتب على ذلك أن يتضاعف انتفاعه بالمحلات وأن زيادته كان أمرا غير ملحوظ عند تقدير الأجرة الأصلية لذلك فانه من الطبيعى أن تزداد الأجرة بما يتناسب مع زيادة الانتفاع المستجدة . وأنه وقت التوقيع على هذا الاقرار كان له كامل الحرية في التوقيع من عدمه . وانتهت بان هذه الزيادة قد تمت بالاتفاق وأنها لا تخالف القانون وطلبت رفض الدعوى .

وحيث إن جوهر الخلاف الناشب بين طرفي الخصومة ينحصر في قيمة الاقرار المؤرخ ٢١/٦/١٩٤٩ فالمدعى ينهى عليه البطلان تطبيقا للبادة السادسة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتقول الوزارة بأنه كان في مقابل موافقة الوزارة على قيامه بتعديلات في العين المؤجرة من نتيجتها مضاعفة انتفاعه بالعين المؤجرة وأن زيادة الانتفاع كان أمرا غير ملحوظ عند بدء التأجير .

وحيث إنه بالرجوع إلى عقد الإيجار المبرم بين الطرفين تبين أنه لمدة سنة تبدأ من ١/٨/١٩٤٠ حتى آخر يولييه سنة ١٩٤١ من ثلاث دكاكين بشارع عبدالعزيز رقم ٤٩ بآجرة تدفع شهريا قدرها ٢٩ جنيه بقصد استعمالها لتجارة الحلويات — وقد نص البند الرابع على ماياتى :

جميع التحسينات والزخارف التي يجريها المستأجر إال العين المؤخرة من أى نوع كانت تكون حقا للوقف ولا يصح للمستأجر أن يطالب الوزارة بأى تعويض عنها، ويجب عليه أن يحافظ عليها ويتركها في حالة جيدة عند

حتى يحق لها - لا المطالبة بزيادة الاجرة - وإنما يهدمه وإزالته مع التعويض .

وحيث إنه فعضلا عن ذلك فإن البند الرابع من عقد الإيجار قد أباح له ابتداء الحق في إجراء التحسينات فالدعي بناء على الرخصة له في عقد الإيجار وتحشيا مع ما منحه له القانون في المسادة ٨٠ مدي من حق بالقيود الواردة في تلك المادة وإنما كان عاروس حقا مشروعا له في العقد والقانون ولقد كانت الشرفة - أو ما عرفت عنه المدعي عليها بأنه دور ثان قائم على حقد من مصلح في الأرض ولم تمس الحيطان ولا يلحق هذا العمل أى ضرر بالوزارة بدليل أنها لم تزعم أن المستأجر كان متربداً عن المصرح له . ولا ينبغي لها أن تزعم ذلك لأن العمل تم بإشرافها . وبدليل أنها لا تطالب بالإزالة وإنما تطالب بمقابل الانتفاع لما زاد .

وحيث إنه متى استقام ذلك قبل للمؤجر الحق في استئضاء مقابل لما قام به المستأجر نفسه من تعديل أو تحسين في الدين المؤجرة ؟

ليس في القانون ما يعطي المؤجر هذا الحق وليس من المقبول عقلا أن يطالب المستأجر بدفع أجر أكثر لأن انتفاعه بالعين قد زاد عن ذي قبيل زيادة لم تكن ملحوظة وقت التأجير . فالمؤجر مكلف بأن يمكن المستأجر من الانتفاع بالعين تلقاء الأجر المتفق عليه والفائدة أو الربح الذي يجنيه المستأجر نتيجة انتفاعه مرهون على مقدرة ونشاطه ووسائله وبضاعته التي يدرجها وطريقة فنه في الاعلان واجتذاب العملاء الذين لا يقتصرون العين المؤجرة لذاتها وإنما محتوياتها .

وحيث إنه لذلك يكون ما تعلقت به المدعي عليهما أن هذا الاقرار كان مقابل زيادة الانتفاع المدعي بالعين غير مستساغ ولا مسند له من القانون .

المؤجر إلا إذا كان هذا التغير لا ينشأ عنه أى ضرر للمؤجر فإذا جاوز ذلك جاز إلزامه بإعادة العين إلى الحالة التي كانت عليها بالتعويض إن كان له مقتضى ، كما تكلمت المادة ٥٩٢ عن حالة قيام التأجير بقرائن أو بناء يعلم المؤجر أو بغیرهله .

فالاستفاد من نصوص القانون أن للمستأجر الحق في إحداث تغيرات بالعين المؤجرة . فإذا كان من أثر إحداثها أن يصيب المؤجر ضرر كان لزاما على المستأجر أن يحصل ابتداء على موافقة المؤجر ولا داهي لهذا الاستثناء إذا كانت لا تعيب أى ضرر بالمالك . وإذا جاوزت التغيرات الحد المتفق عليه مع المؤجر جاز للمؤجر مطالبة المستأجر بإعادة العين إلى ما كانت عليه مع التعويض لحق المستأجر مطلق في إحداث التغيرات بالعين ويدون إذن المالك إذا لم ينجم عنها ضرر بالمالك . أما إذا كان من شأنها إحداث الضرر به . كان لزاما على المستأجر أن يستأذن المالك قبل إجرائها فإذا صرح له المالك ولكن المستأجر تجاوز حدود هذا التصريح كان حق المالك أن يطالب المستأجر بإعادة العين إلى ما كانت عليه مع التعويض .

وحيث إن الواضح من استقراء الأوراق أن المستأجر قبل أن يجرى التعديلات - أو كما أسماها التحسينات - قدم طلبه بذلك وتمت هذه التعديلات تحت إشراف مهندس الوزارة وهذا معترف به من الطرفين ويكون المعنى مفهوم من ذلك . أن المدعي استأذن الوزارة في عمل التعديلات وعلى نفقته الخاصة وبإشراف مهندسها . وقد تم العمل في هذه الحدود وهو لم يتجاوز ما أذن له به بدليل أن الذي أشرف على العمل هو مهندس الوزارة نفسه . ولم تزعم الوزارة أن ما عمل كان زائداً عن المصرح به

لأحد الأسباب المبينة بالمادتين الثانية والثالثة منه وهي التأخير في سداد الأجرة والتأجير الباطني بغير إذن كتابي صريح من المالك وقت التأجير وإساءة الاستعمال بالعين المؤجرة وأيلولة المنزل للسقوط والهدم لإعادة البناء بشكل أوسع أو قامت لدى المؤجر أو أحد أولاده حالة ضرورة تستلزم إخلاء المسكان المؤجر لشغله بنفسه أو بأحد بنيه . والثانية وضع حد أقصى للأجرة التي يمكن الانفاق عليها والمطالبة بها تبعاً للمحدود المقررة بالمادة الرابعة من القانون سالف الذكر .

٢ - إن تدخل المشرع في تحديد الأجرة الواجب التعاقد عليها بين المؤجرين والمستأجرين يعتبر في ذاته أمراً فرضته ضرورة اجتماعية عامة هي ظرف ضائقة المساكن - وهذا التدخل ولو أنه مرجو ومرغوب فيه إلا أنه يعد بغيضاً على أية حال لخالفته لأصل من الأصول القانونية المسلم بها وهو حرية الإرادة بين المتعاقدين ولهذا يجب أن يفسر هذا التدخل في أضيق حدوده .

٣ - إنه باستقراء المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتي تنص على أنه : لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجارات التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بالمقادير التي أوردتها المادة سالفة الذكر ، . يتضح أنها تعني أن على المستأجر بعد تعاقد

د وحيث إن المحكمة تخرج من ذلك أن الإقرار الذي أقر به المدعي كان بغير مقابل ويكون باطلاً طبقاً لنص المادة السادسة من القانون ١٢١ سنة ٤٧ بدون حاجة إلى تحقيق أو التعليق على ما ذكره المدعي عرضاً في مذكرته من أنه استكره على كتابته ومن ثم يتعين القضاء بطلانه وعدم الاعتداد به .

د وحيث إن المحكوم ضده بالحق هو الملزم بالمصروفات ومقابل الاتعاب عملاً بالمادتين ٣٥٧ ، ٣٥٦ مرافعات .

د وحيث إنه لا حاجة إلى النص على التنفيذ لأن أحكام هذه الدائرة التي تطبق القانون ١٢١ لسنة ٤٧ أنتهاية نافذة بطبيعتها طبقاً للمادة ١٥ منه .

( قضية جيد أفندي اسحق جيد ضد حضرة صاحب العالي وزير الأوقاف بصفته الناظر وقف أحمد باشا طاهر الأهلي رقم ٣٤٩١ سنة ١٩٥١ كمصر رئاسة وعضوية حضرات القضاة عباس عبد المصود والسيد إبراهيم عبد النعم ومحمد صلاح الدين الرشيدي ) .

٥٦٦

٢٣ مارس سنة ١٩٥٣

محكمة بنها الابتدائية

مدى حماية القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المستأجر الذي طالبت مدة إقامته بمسكن معين في طلب التغطية . حدود ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي جاء منظماً للعلاقات بين المؤجرين والمستأجرين يحمي الأخيرين من ناحيتين : الأولى عدم إخراجهم من مساكنهم إلا



بأجرة شهرية قدرها ٢٤٠ قرشا ولأثر هذه الأجرة المتعاقدة عليها تزيد على الأجرة القانونية إذ لا تستحق شقة الزراع إلا مبلغ ١٤٠ قرشا شهريا إذا أضيف إليه مقدار الزيادة القانونية بواقع ١٠ ٪ تصبح ١٥٤ قرشا وذلك بالقياس على أجرة الشقة المواجهة لها والتي أجزتها ١٦٠ قرشا بالعلاوة خاصة وأن الأخيرة تفصل شقة الزراع من حيث الموقع ولهذا فيحق له طلب الحكم له بالطلبات السابق بيانها وقدم تأييدا لدعواه عقد الإيجار المؤرخ في ١٩٤٨/١/١ والمبرم بينه وبين المدعى عليه ويتضمن استئجاره لشقة بالطابق الثاني بأجرة شهرية قدرها ٢٤٠ قرشا ومدته مشاعرة وإبصلا مؤرخا في ١٩٥٢/٤/١ صادرا من المدعى عليه يفيد استلامه مبلغ ١٦٠ قرشا كأيجار الشقة البحرية المؤجرة إلى المدعو اطنى خليل وصورة الخطاب المسجل الموجه منه للمدعى طالبه وتاريخه ١٩٥٢/١٠/٢ بطلب تخفيض الأجرة إلى ١٦٠ قرشا شهريا .

على استئجار مسكن معين واستقراره فيه إن كان يعتقد بحق أنه مغبون في الأجرة المتعاقدة عليها أو أنها تزيد على الأجرة القانونية أن يبادر إلى استعمال حقه المخول له بأن يطالب قضاء بتخفيضها إلى حد ما القانوني في مدى أجل معقول يخضع لتقدير القضاء فإن لم يفعل كان مقصراً في حق نفسه ومعتبراً أنه قد قبل الأجرة التعاقدية ومتنازلاً عن هذا الحق تنازلاً لارجوع فيه وذلك استقراراً للعاملات بين المتعاقدين خاصة وأن المسلم به قضاء وقتها إن لصاحب الحق الذي اكتسبه فعلاً تحت ظل القانون أن يتنازل عنه إذا شاء متى كان من قبيل المصالح المالية ولو كان القانون الذي اكتسب الحق تحت ظله من قوانين النظام العام .

## الحكم

ومن حيث إن المدعى عليه طلب رفض الدعوى بأن شقة الزراع بنيت في سنة ١٩٤٣ وأنها كانت مؤجرة منذ أول أكتوبر سنة ١٩٤٣ إلى المدعو إبراهيم عواض شاذلي بنفس الأجرة التي يستأجر بها المدعى أي بمبلغ ٢٤٠ قرشا شهريا كما أن المدعى نفسه كان مستأجراً قبل استئجاره لشقة الزراع شقة أخرى بذات المنزل وتقع بالطابق الأدنى منه بأجرة شهرية قدرها ٢ جنيه ثم تركها واستأجر الشقة الحالية منذ أول يناير سنة ١٩٤٨ بالأجرة التعاقدية دون أي منازعة في قانونيتها طوال السنوات الماضية مما يقطع في كيدية دعواه وقدم تأييداً لدفاعه سالف الذكر مستندات عدة من بينها عقد الإيجار المؤرخ في ١٩٤٧/١/١٥ والمبرم بينه

ومن حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وطلب الحكم فيها بتخفيض الأجرة التعاقدية عن السكن موضوع الدعوى والمبين بصحيفتها إلى مبلغ ١٥٤ قرشا شهريا شاملا العلاوة القانونية مع إلزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٤٩ جنيهاً فرق الأجرة عن المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٢ وما يستجد بواقع ٨٦ قرشاً شهرياً مع إلزامه بالمصروفات والأتعاب والنفاذ وقال شرحاً لدعواه إنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ في ١٩٤٨/١/١ استأجر من المدعى عليه شقة بالطابق الثاني من منزله السكائن بضارع المنيرة بحوار المطافى بناحية قليوب البلد لمدة مشاعرة

يتعين البحث في مدى حق المستأجر الذي يقيم بمسكن معين مدة طويلة من الزمن تزيد على خمس سنوات وكان مستقراً فيه وقائماً بدفع الأجرة المتعاقد عليها دون منازعة في قانونيتها طوال هذه المدة فهل لمثل هذا المستأجر حق المطالبة بتخفيضها بعد إقامته الطويلة سالفة الذكر أم أن هذا الحق ممتنع عليه ؟؟

و من حيث إن القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ الذي جاء منظمًا للعلاقات بين المؤجرين والمستأجرين يحسم الأخيرين من ناحيتين: الأولى عدم إخراجهم من مساكنهم إلا لأسباب معينة مفصلة بالمادتين الثانية والثالثة منه وهي التأخير في سداد الأجرة والتأجيل الباطل وغير إذن كثنائي صريح من المالك وقت التأجيل وإساءة الاستعمال للمين المؤجرة وأبولة المنزل للسقوط والهدم لإعادة البناء بشكل أوسع أو قامت لدى المؤجر أو أحد أولاده حالة ضرورة تستلزم إخلاء المكان المؤجر لضغله بنفسه أو بأحد بنيه . والثانية وضع حد أقصى للأجرة التي يمكن الاتفاق عليها والمطالبة بها تبعاً للحدود المقررة بالمادة الرابعة من القانون سالف الذكر .

و من حيث أن تدخل المشرع في تحديد الأجرة الواجب التعاقد عليها بين المؤجرين والمستأجرين يعتبر في ذاته أمراً فرضته ضرورة اجتماعية عامة هي ظرف ضائقة المساكن التي اشتدت أزمتها وضائق حلقاتها تبعاً لنشوب الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى صعوبات جمة في الحصول على مواد البناء من حديد وأخشاب وغيرها مع ارتفاع أسعارها ارتفاعاً كبيراً حال دون التمكن من إنشاء مبان جديدة تتمشى وحالة ازدياد عدد السكان فكان من الطبيعي أن ترتفع أجور المساكن ارتفاعاً ملحوظاً تبعاً

وبين المدعى ويتضمن استئجار الأخير لشقة بالطابق الأرضي من منزل النزاع بأجرة شهرية قدرها ٢٠ قرش وكذلك عقد الإيجار المؤرخ في ١/١/١٩٤٨ عن شقة النزاع بالطابق الثاني بأجرة قدرها ٢٤٠ قرشاً والعقد المؤرخ في ١/١٠/١٩٤٣ والمبرم بينه وبين المدعو إبراهيم عواض شاذل عن ذات الشقة وبذات الأجرة والرخس الثلاث الخاصة بالمباني والمؤرخة في ١٩/١٠/١٩٤١، ١١/١/١٩٤١، ٢٩/٣/١٩٤٣ وقسائم العوائد وقد تدرجت من ٩٦ قرشاً في سنة ١٩٤١ إلى ٣٥٢ في ١٩٤٣ ثم إلى ١٠ جنيه في سنة ١٩٥٢ .

و من حيث إن الحاضر عن المدعى أنكروا المدعى عليه موضوع إنشاء شقة النزاع في سنة ١٩٤٣ مقرر أنها أنشئت في سنة ١٩٣٩ مع تمسك المدعى عليه بأقواله سالفة الذكر .

و من حيث إنه يتضح من مستندات الدعوى ومن مناقشة طرفي الخصومة أن المدعى كان مستأجراً لشقة بالطابق الأرضي من منزل النزاع بأجرة شهرية قدرها ٢٠٠ قرشاً وذلك في غضون سنة ١٩٤٧ واستمرت إقامته بها مدة تقرب من السنة دون أن يوجه أى طعن على هذه الأجرة وأنه بتاريخ ١/١/١٩٤٨ استأجر شقة بالطابق الثاني بذات الملك بأجرة شهرية قدرها ٢٤٠ قرشاً أى بزيادة طفيفة تتمشى مع شغله لمسكن أكثر صلاحية من ناحية الهواء والضوء وأوفى من الوجهة الصحية عن المسكن الأول واستمر منتفعاً به طوال السنوات ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ كان يقوم في غضوننا بسداد الأجرة التصادفية دون منازعة في قانونيتها حتى تاريخ رفعه دعواه الحالية .

و من حيث إنه للفصل في النزاع المعروض

المالية ولو كان القانون الذي اكتسب الحق تحت ظله من قوانين النظام العام ( أنظر ملول بلانول وريبير وسان جزء ١/٢٢٩ ص ٣٠٥ ) .

« ومن حيث إنه متى ثبت أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إنما يحمي المستأجر الجاد في منازعته دون المستأجر الذي يقبل مختاراً دفع الأجرة المتعاقد عليها سنوات طوال بغير أي منازعة حول قانونيتها ومن ثم تكون دعوى المدعى الحالي لا تستند إلى سند سليم من القانون إذ ثبت بما لا لبس ولا غموض أنه مستأجر لمسكن النزاع مدة تزيد على خمس سنوات كان قائماً في غضونهما بسداد الأجرة التعاقدية بغير منازعة بما يؤكد كيدية الدعوى وقبامها على غير سند، خاصة وأنه لم يقدم دليلاً على أجرة ذات المسكن في أبريل سنة ١٩٤١ رغم أن المدعى عليه دلل على أن ذات الأجرة المتعاقد عليها كانت هي السارية في سنة ١٩٤٣ وأن الفقة نفسها بليت في ذلك التاريخ بدليل المستندات السالف الإشارة إليها .

« ومن حيث إنه لما تقدم تكون الدعوى في غير محلها وعلى غير أساس ولا سند لها من القانون بما يتعين معه القضاء برفضها وإلزام رافعها بالمصروفات عملاً بالمادة ١٣/٥٧ مرافعات ، .

( قضية محمد سكي . جدد الفتح ضد محمد شافعي رقم ٧٩ سنة ١٩٥٣ على بنها رئاسة وموضوعة حضرات القضاة علاء الدين صبيح المطار ومنصور على منصور وجلال حيان ) .

لنظرية العرض والطلب فرأى المشرع وجوب تدخله لحماية لصالح فئة المستضعفين وهم فريق المستأجرين من تصسف الأقوياء وهم فريق المؤجرين - وهذا التدخل ولو أنه مرجو ومرغوب فيه إلا أنه بعد بغيضا على أية حال لمخالفتها لأصل من الأصول القانونية المسلم بها وهو حرية الإرادة بين المتصافدين ولهذا يجب أن يفسر هذا التدخل في أضيق حدوده .

« ومن حيث إنه باستقراء المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتي تنص على أنه « لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بالمقادير التي أوردتها المادة سالفه الذكر ، يتضح أنها تعفى أن على المستأجر بعد تعاقد على استئجار مسكن معين واستقراره فيه إن كان يعتقد بحق أنه مغبون في الأجرة المتعاقد عليها أو أنها تزيد على الأجرة القانونية أن يبادر إلى استعمال حقه الغفول له بالمادة سالفه الذكر بأن يطالب قضاء بتخفيضها إلى حددها القانوني في مدى أجل معقول يخضع لتقدير القضاء فإن لم يفعل كان مقصراً في حق نفسه ومعتبراً أنه قد قبل الأجرة المتعاقد بها ومتنازلاً عن هذا الحق تنازلاً لا رجوع فيه وذلك استقراءاً للبيانات بين المتصافدين خاصة وأن من المسلم به قضاء وفقها أن لصاحب الحق الذي اكتسبه فعلاً تحت ظل القانون أن يتنازل عنه إذا شاء متى كان من قبيل المصالح

## القضية المستعجلة

جميعاً إما اتفاقاً أو قضاء لأن الفسخ بطبيعته لا يقبل التجربة إذ أنه من غير المستساغ قانوناً أن يعتبر العقد مفسوخاً بالنسبة لفريق من مستأجرى العين دون الفريق الآخر إذا كان اتفاقهم بها لا يقبل التجربة .

### الحكم

ومن حيث إن وقائع هذه الدعوى تتحصل في أنه بمقتضى عقد إيجار تاريخه أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ استأجر المدعى عليهم الأول والثاني والرابع والمرتحم محسن دويدار من المدعية أطياناً زراعية مساحتها ٣٤ ف، ١٤ ط، و ٢٠ س وهي المبنية بالحدود والمعالم بالعقد المذكور وذلك لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ وتنتهى في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٢ ثم رفعت المدعية هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للمدعى عليهم بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ قالت فيها بأن البند الرابع عشر من عقد الإيجار إذ نص على أن لاجهوز البستاجر أن يتمسك باستمرار الإيجارة أو تجديددها عند انتهاء مدتها كما وقد انصرفت رغبة المدعى عليهم إلى ترك الأطين المؤجرة في نهاية مدة الإيجار كما وقد حرر المدعى عليهم الأول والثاني إقراراً بتاريخ ٢١/٦/١٩٥٢ باستعدادهما لتسليم الأرض في نهاية الموسم الزراعى عن سنة ١٩٥٢ إلا أن المدعى عليهم قد ظلوا وراضين اليد عليها رغم انتهاء هذه المسدة ومن ثم فقد طلبت في ختام الصحيفة الحكم بصفة مستعجلة بإخلاء المدعى عليهم للأطين المذكورة وتسليمها لجامع الزامهم

٥٦٧

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

- ١ — قانون المرافعات هو القانون العام .
- ب — المحكمة من المادة ١٤٤ مرافعات .
- ج — عقد الإيجار لا يفسخ إلا اتفاقاً أو قضاء .

### المبادئ القانونية

١ — إن قانون المرافعات هو القانون العام المنظم لاجراءات التقاضى أمام المحاكم المدنية وليست هذه المحكمة إلا فرعاً منها لها أن تطبق جميع أحكام هذا القانون متى كانت لا تتعارض مع طبيعة اختصاصها ولما أن كانت المحكمة التى قامت عليها المادة ١٤٤ هى حماية المصالح غير المثلة في الدعوى منعاً من تفادى تعارض الأحكام وحماية الغير من الغش والتواطؤ واستكمال عناصر الدعوى لتتوفر الحكم فيها فلا تترتب على هذه المحكمة إذ هى أمرت بإدخال باقي المستأجرين المبنية أسمائهم بعقد الإيجار لأن هدفها في ذلك هو الاستماع إلى دفاعهم في طلب الإخلاء ولاستيفاء شكل الدعوى .

٢ — إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة بمقتضى عقد إيجار واحد وكان اتفاقهم بالعين المؤجرة شيوعاً بينهم فلا يملك المؤجر إخراجهم منها إلا إذا فسخ العقد بالنسبة لهم

بأق المستأجرين المبنية أسماءهم بقصد الإيجار لأن هدفها في ذلك هو الاستماع إلى دفاعهم في طلب الاخلاء والاستيفاء شكل الدعوى .

• وحيث إن المدعية إذ تستند في طلب الاخلاء إلى الاقرار الصادر من المدعى عليها الأول والثاني بتاريخ ١٩٥٢/٦/٢١ الذي يتضمن فيه باخلاء الأطيان المؤجرة في نهاية الموسم الزراعي لسنة ١٩٥٢ فبر حجة مقصورة عليها ولا يمتد أثره بالنسبة لباقي المستأجرين .

• وحيث إن ورثة المرحوم محسن دويدار قد تمسكوا بوضع يدم على العين المؤجرة رغم انقضاء مدتها فإن المادة ٣٩ مكرر من قانون الاصلاح الزراعي تحول لهم هذا الحق إذ يعتبر عقد الإيجار ممتداً لمدة سنة أخرى بقوة القانون .

• وحيث إنه إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة بمقتضى عقد إيجار واحد وكان انتفاعهم بالعين المؤجرة شيوخاً بينهم فلا يملك المؤجر اخراجهم منها إلا إذ قسح العقد بالنسبة لهم جميعاً أما اتفاقاً أو قضاءً لأن الفسخ بطبيعته لا يقبل التجزئة إذ أنه من غير المستلخ قانوناً أن يعتبر العقد مفسوخاً بالنسبة لفريق من مستأجري العين دون الفريق الآخر إذا كان انتفاعهم بها لا يقبل التجزئة ومن ثم يتعين لذلك الحكم بدم الاختصاص .

• وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصرفاتها فيتمتع لذلك الزام المدعية بما حملها بالمادة ٣٥٧ من القواعد .

( قضية السيدة وجيده عبد الرازق ضد عبد الله دويدار وآخرين رقم ٥٣٣٠ سنة ١٩٥٢ مستعجل مصر رئاسة حضرة القاضي محمد عبد الطيب ) .

بالمصرفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المجلد وبلا كفالة .

• وحيث إنه عند نظر هذه الدعوى بجملة ١٩٥٢/١١/٥ قررت المدعية بأن ورثة المرحوم محسن دويدار قد أدخلوا العين المؤجرة وأنهم لا يتنازعونها في طلب الاخلاء وأنها بذلك تتنازل عن مطالبة أحد الورثة وهو المدعى عليه الثاني إلا أن المحكمة استعملت لاحقاً المقرر في المادة ١٤٤ قد أمرت بادخال ورثة المرحوم محسن دويدار وقد أدخلوا فعلاً بصحيفة أعلنت لهم بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٠ .

• وحيث إنه عند نظر هذه الدعوى بجملة ١٩٥٢/١٢/١٨ قرر السيد محسن دويدار عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقي ورثة المرحوم محسن دويدار بأنه مازال واضعاً اليد على الأرض المذكورة ولم يسلم للمدعية بطلباتها كما وقد انضم إليه محمد دويدار المدعى عليه الرابع .

• وحيث إن المدعية إذ تنسك على قاضي الأمور المستعجلة أحقيته في تطبيق المادة ١٤٤ مرافعات وإدخال من تربطه بأحد المحصور رابطة تضامن أو حتى التزام لا تقبل التجزئة هو قول لا يؤيده أى سند من القانون لأن قانون المرافعات هو القانون العام المنظم لإجراءات التقاضي أمام المحاكم المدنية وليست هذه المحكمة إلا فرعاً منها لما أن تطبق جميع أحكام هذا القانون متى كانت لا تتعارض مع طبيعة اختصاصها ولما أن كانت المحكمة التي قامت عليها المادة ١٤٤ هي حماية المصالح غير المتمثلة في الدعوى منها من تغادى تعارض الأحكام وحماية للغير من الفش والتواطؤ واستكاث عناصر الدعوى لتتورب الحكم فيها فلا تبريت على هذه المحكمة إذ هي أمرت إدخال

٥٦٨

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

قواعد شرعية . اسكان الزوج وزوجه . وضع يد .

## المبدأ القانوني

إنه وإن كانت القواعد الشرعية تقضى بأن يلزم الزوج بإسكان زوجته ودفع الأجر المستحق على هذا السكن إلا أن قيام الزوجة بتهيئة هذا المسكن من مالها الخاص لا يترتب عليه اعتبار الزوج واضعاً اليد عليه بدون سند قانوني لأن الزوج حق مباشرة الزوجة شرعاً وأن الزوجة مقيدة بملازمته في بيت واحد عملاً بقوله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم) ومن ثم يتعين لذلك قبول الدفع بعدم الاختصاص .

## الحكم

ومن حيث إن المدعية رفعت هذه الدعوى بصيغة أعانت المدعى عليه بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قالت فيها بأن شقيقها المرحوم الدكتور حافظ بهجت أستاذ جرح الحقبة الكائنة بالدور الأول بالمنزل رقم ٢ بشوارع الطليبات بجاردن سيق وذلك بمقتضى عقد إيجار تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ وبوفاته قد انتقلت إليها كافة الحقوق المترتبة على هذا العقد ثم أودعت القول بأن المدعى عليه إذ يقيم معها في العين المذكورة بحكم العلاقة الزوجية التي تربطها به فقد

قام خلف بينها وبين هذا الزوج دفعها إلى أن تغادر سكنها خوفاً من اعتدائه عليها ثم استعجرت قائلة بأن المدعى عليه وقد انفرد بوضع يده على العين المذكورة فهو يعتبر غاصباً لها ومن ثم فقد طلبت في ختام الصحيفة الحكم لها بصفة مستعجلة بطرده من هذه العين مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشغل الحكم بالنفاذ المجدد وبلا كفالة .

وحيث إن المدعى عليه دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وقال شرعاً لهذا الدفع بأن العين موضوع النزاع قد خصصت لمنزل الزوجية وأن المدعى عليه بوصفه زوجاً المدعية له حق الإقامة معها في سكن واحد . وحيث إنه وإن كانت القواعد الشرعية تقضى بأن يلزم الزوج بإسكان زوجته ودفع الأجر المستحق على هذا السكن إلا أن قيام الزوجة بتهيئة هذا السكن من مالها الخاص لا يترتب عليه اعتبار الزوج واضعاً اليد عليه بدون سند قانوني لأن الزوج حق مباشرة الزوجة شرعاً وأن الزوجة مقيدة بملازمته في بيت واحد عملاً بقوله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم) ومن ثم يتعين لذلك قبول الدفع بعدم الاختصاص .

وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتمتع بذلك إلزام المدعية بها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

( قضية السات هام حدى ضد الأستاذ عبد الحليم التفازاني رقم ٥٨٢٢ سنة ١٩٥٢ مستعجل مصر برئاسة حضرة القاضي محمد عبد الطيف ) .

# ما يطلبه المحامون

بحث لحضرة الأستاذ راغب حنا الخامي

وكيل النقابة

- ٤ -

نصوص يجب تعديلها صونا لكرامة المحاماة ومصلحة المتقاضين

كتبنا في الأعداد الثلاثة السابقة من المجلة عن موضوع هو أم ما يشغل المحامين ويقض مضاجعهم ، وهو المطالبة بتعديل قانون الضرائب على المهن الحرة ، باستبدال أى أساس حكى بالنظام الحالى ، حماية للأسرار ، وضنا بكرامة المحامين من الابتذال ، وتوفيرا لأوقاتهم وأوقات موظفي الضرائب ولجان الطعن والمحاكم ، واقترحنا من الأسس ما يضمن للخزانة العامة من الضريبة أضعاف حصيلتها الحالية . ولكن المختصين بوزارة المالية لا زالوا يسمون أذانهم عن الاستجابة لهذا المطالب العادل رغم ما فيه من توفيق بين مصلحة الخزانة العامة ومصلحة المحامين وأرباب المهن الحرة في وقت معاً . ولا زال مجلس النقابة ، وعلى رأسه حضرة الأستاذ النقيب ، يوالى جهوده في سبيل إقناع المسؤولين بوجهة نظره ، آملاً أن تتغلب في النهاية حكمة أولى الأمر فيقدرون ما يلاقيه المحامون خاصة وأرباب المهن الحرة عامة من جراء النظام الحالى من ضيق وحرَج ، وما يفرضه النظام المقترح عليهم من تعضيات في سبيل تجنب عيوب النظام الحالى وتحقيق مصلحة الخزانة في آن واحد ...

° ° °

والآن ننقل إلى مطلب عادل وواجل آخر ، هو المطالبة بتعديل نصوص وردت في بعض القوانين ، ماسة بكرامة المحامين ومعلقة لنشاطهم وصارة بمصلحة المتقاضين . وهذا بياناً :

## ١ - قانون الأحكام العسكرية :

جاء بالمادة ٨٦ من قانون الأحكام العسكرية ما نصه : دينج الارتباك في الدعوى عند ما يمين المتهم بحاميا عنه ...

هذا نص عجيب بل سخيف ، لم يقصد به ما يتبادر للذهن من حرفيته ، ويبدو أنه ترجمة غير دقيقة للأصل الانجليزي الذي هدف به صاحبه إلى وضع إجراءات خاصة تتبعها المحاكم العسكرية في حالة وجود عمام في القضية ، وهي غير الاجراءات التي تتبع في القضايا البسيطة التي لا يمين المتهم له فيها بحاميا ...

حقا إن قانون الأحكام العسكرية كله أصبح حقيقيا ، حقيقيا بالانغماس أساسه وإبداله بقانون أكثر تنفيا مع روح العصر يمتاز بتبسيط في الإجراءات وزيادة في الضمانات لحقوق الدفاع ، ولكن تعديل ذلك النص السخيف أصبح ضرورة عاجلة لأن في بقائه سببا للمحامين لا يجوز السكوت عليها ووصحة في جبين التشريع المصرى يحسن القضاء عليها سريعا .

## ٢ — قانون اللجان القضائية :

ولئن جاز القاس العذر المترجم قانون الأحكام العسكرية — وهو قانون بال وضعه الانجليز في القرن التاسع عشر — فما عذر حكومتنا ومجلس دولتنا في النص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ — الصادر في النصف الأخير من القرن العشرين بإنشاء لجان قضائية للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة — على أن يكون تقديم التظلمات للجان القضائية دون وساطة محام ، ١١١

يذكر أن واضع النص المذكور هدف إلى تيسير الأمر على الموظفين بالنص على عدم اشتراط شكل محام للنظم مع اعفاء المتظلمين من دفع رسوم أو توكيل محامين — خلافا لما نص عليه قانون مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ من عدم قبول الدعوى ما لم يكن موقعا على صحيفتها من محام مقبول للرافعة أمام محكمة التقض أو محكمة الاستئناف (مادة ١٣) ، ومن عدم قبول ملاحظات شفهية إلا من محام الخصوم (مادة ٢٣) . ولكن واضع النص التوى عليه القصد بوضع عبارة «دون وساطة محام» ، إذ فسر هذا النص — مع الأسف الشديد — بتحرير تقديم التظلم من مكتب محام وتحرير حضور المحامين إطلاقا أمام اللجان القضائية ١١٢

ونحن نعتقد أن ذلك مالم يدر بخلد واضع التشريع ، إذ أن كل ما قصده هو التيسير على الموظفين لا أكثر ولا أقل ، بحيث يستطيع من تمكنه ظروفه من شرح تظلمه والدفاع عنه أن يقدم التظلم ويحضر فيه بنفسه أمام اللجنة القضائية ، ومن لا تمكنه ظروفه من شرح تظلمه وتدعيه بالاسانيد القانونية يمكنه — إذا أراد — أن يستعين بمحام في تقديم التظلم والدفاع عنه أمام اللجنة القضائية .

ذلك هو المفهوم بدهامة — حيث لا يتصور أن يكون توقيع محام على التظلم سببيا لبطلانه شكلا اكالا لا يتصور أن يكون حضور محام عن المتظلم أمرا غير جائز أمام لجنة قضائية برأسها أحد كبار رجال القانون ، ولها اختصاص قضائي ، ومهمتها تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالموظفين ، وتبدى أمامها الحكومة دفوعا قانونية بعدم الاختصاص وعدم القبول ودفاعا موضوعيا مبنيا تفسير القوانين واللوائح والمنشورات والسكتب الدورية ، والواقع أن اللجنة القضائية هي بمثابة محكمة أول درجة لهيئة القضاء الإداري فيما يخصها القانون بالفصل فيه من منازعات ، فلا يعقل أن يحرم على المحامين العمل أمامها . . . .

ولا نغالي إذا قلنا أن تحريم تقديم التظلمات على المحامين وتحريم قبولهم للمرافعة أمام اللجان



القضائية ، مما يجعل مهمة اللجان عسيرة في تفهم تطلعات الموظفين وفي بحث أسانيدها — فضلا عما فيه من إخلال صارخ بحق الدفاع ، وهو حق مقرر بالدستور وبمختلف القوانين لكل صاحب مظلة بل لكل منهم من الأفراد والموظفين أمام جميع المحاكم والمجالس العسكرية والمجالس التأديبية .  
وبقينا أن المشرع لم يستهدف هذه النتيجة ولم يتعلق بها مراده ، بل كان هذا اللبس نتيجة سوء صياغة المادة المذكورة ، ومن ثم يجب المبادرة بحذف هذه العبارة من المادة تحقيقا للعدالة ولمصلحة الموظفين والمحامين على السواء . . .

\* \* \*

### ٣ — قانون التنظيم :

ينص القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم المسالك في المادة ١٤ ( المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٢ ) على جواز التنظيم من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على أعمال التنظيم إلى لجنة يكون قرارها نهائيا . وتؤلف هذه اللجنة من وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية ومدير عام مصلحة المسالك ونائب من إدارة الرأي واثنين من المهندسين يختارهما نقابة المهن الهندسية . ويستدعى أمام اللجنة مدير عام مصلحة التنظيم أو مدير عام مصلحة البلديات أو من ينوب عنهما كما يستدعى صاحب الشكوى المقدمة أو من ينوب عنه من المهندسين لا بداء وجهة النظر أمام اللجنة .

حدث أن حضر أحد حضرات المحامين أمام اللجنة موكلا عن صاحب الشكوى فرفضت اللجنة قبوله بحجة أن النص لا يجيز لأصحاب الشأن أن يبيروا عنهم إلا المهندسين ، وقد اتصل حضرة الزميل بالنقابة تليفونيا فاتفقوا على أن وكيل النقابة بدوره بحضرة الوزير مبينا له أن حق صاحب الشأن في توكيل أحد المحامين هو الأصل المقرر الذي لم ير المشرع حاجة للنص عليه ، أما حق انابة أحد المهندسين فهو استثناء من القاعدة العامة ولذلك رأى النص عليه ، ولا سيما أن اللجنة اختصاصا قضائيا وبين أعضائها أحد رجال القانون ، فأبدى حضرة الوزير اقتناعه بوجاهة هذا النظر ولكنه — إزاء جمود النص — رأى الرجوع إلى قسم الرأي بمجلس الدولة . . .

أليس من المستحسن ، لحسم مثل هذه الخلافات ، أن يعدل النص بحيث يجيز صراحة لأصحاب الشأن أن ينيب عنه أحد المحامين أو أحد المهندسين ...

\* \* \*

هذه نصوص يجب العمل سريعا على تعديلها بما يرفع اللبس الذي يسببه غموضها ، وبما يتفق وكرامة المحاماة والمحامين ويحقق مصلحة الأفراد والمتقاضين .

( يتبع )

## بحث

### مدى تطبيق قواعد الاجراءات الجنائية أمام المجالس العسكرية

لخضرة البكباشي نائب الأحكام على الشريف

— ٩ —

١ — نظراً لما لمسته بنفسى أثناء قيامى بأعمال نائب الأحكام العسكرية طيلة السنوات الماضية من عدم إلمام زملائي حضرات المحامين ببعض مبادئ القانون العسكرى ، ومن قصورهم فى كثير من المناسبات من عدم وجود ضمانات كافية للمتهم أثناء محاكمته عسكرياً — ونظراً لما لمسته بنفسى أثناء اتدائى لتدريس مادة القوانين العسكرية فى الكلية الحربية ما يحويه قانوننا العسكرى من مبادئ جلية الشأن كفضيلة باحترام مالمتهم من حقوق سواء كان ذلك فى دور التحقيق الابتدائى أم فى دور المحاكمة ، فقد دفعنى كل هذا لأن أقوم بنشر هذا البحث حتى يلم حضرات المحامين خاصة والمشتغلين بالقانون عامة ببعض مبادئ قانون الأحكام العسكرية .

ونظراً لأن موضوع هذا البحث يحتاج إلى مؤلف لأنه فى الواقع يستغرق أهم موضوعات القانونيين ( قانون الإجراءات الجنائية وقانون الإجراءات فى القانون العسكرى ) بما لا أجد من وقتى متسعاً له — لذلك سأكتفى هنا فقط بإظهار المبادئ الأساسية والأهمية فى قانون الإجراءات الجنائية ومدى انطباقها أمام المجالس العسكرية ، على أن أردفه فى القريب إن شاء الله ببحث آخر فى التحقيقات العسكرية .

وسأقسم البحث إلى قسمين رئيسيين :

القسم الأول : وسيخصص فى بيان الأحكام العامة التى تحكم الإجراءات أثناء نظر الدعوى .

القسم الثانى : وسيخصص فى طرق الطعن فى الأحكام .

وقبل أن أبدأ ببحثى ألفت نظر المسؤولين فى كليات الحقوق من ضرورة إدخال تدريس مادة القوانين العسكرية ضمن برامجها حتى لا يحرم الطالب من الإلمام بهذه القوانين فيصبح على استعداد تام لأن يقوم بعمله على الوجه الأكمل إذا ما طلب للرافعة أمام إحدى المجالس العسكرية .

### القسم الأول

الأحكام العامة التى تحكم الإجراءات أثناء نظر الدعوى .

٢ — ترفع الدعوى فى القانون العام بواسطة النيابة العمومية أصلاً ولكن هناك أحوال أخرى تتحرك فيها الدعوى من غير النيابة العامة كحالة تحريك تلك الدعوى من محكمة الجنائيات

(م ١١ و ١٣) أو من الدائرة الجنائية بمحكمة النقض (م ١٢ و ١٣) أو من غرفة الاتهام (م ١٧٩) أو من المدعى بالحق المدني (م ٢٣٢) أو من المحاكم (م ٢٤٤) أو من محكمة الجناح (م ٣٠٥) — ولكن في القانون العسكري تتحرك الدعوى العسكرية من الضابط الأمر بالتشكيل فالمجلس العسكري العالي يشكل بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك أو بأمر ضابط يده رخصة بذلك من حضرة صاحب الجلالة الملك أو من ضابط مرخص له بذلك بمقتضى رخصة من الضابط الذى أعطيت له الرخصة في الأصل من لندن حضرة صاحب الجلالة الملك .

والمجالس العسكرية المركزية يمكن تشكيلها بأمر كل ضابط مرخص له بتشكيل المجالس العسكرية العالية أو بأمر الضابط الذى تعطى له رخصة بذلك من الضابط الذى يشكل المجالس العسكرية العالية .

والمحاكم في القانون العام إما محاكم جزئية وتحكم في الجناح والمخالفات وإما محاكم جنائيات وتحكم في كل فعل يعتبر في نظر القانون أنه جنائية (تراجع المواد ٢١٥ و ٢١٦ من قانون ا ج) وفي القانون العسكري المجالس الانتخابيان هما المجلس العسكري العالي والمجلس العسكري المركزي والمجلس الأخير هو صاحب الاختصاص العام تطبيقاً لنص المادة ٤٤ من قانون ا ج هذا المجلس السلطة السكافية في أن يحكم في جميع الجنائيات الاعتيادية غير أنه لا يجوز له أن يحكم في الجرائم التي يعاقب عليها بالاعدام أو اللين إلا إذا أمره بذلك ضابط له سلطة تشكيل مجالس عسكرية عالية (وهو ما يعرف باسم المجلس العسكري المركزي ذات السلطة العالية) مع ملاحظة أن الضباط يقدمون دائماً إلى المجلس العسكري العالي بصرف النظر عن درجة الجريمة التي وقعت .

ومن هذا يتضح أن القاعدة في القانونين تكاد تكون واحدة فتعين المحكمة أو المجلس العسكري يكون وفقاً لدرجة أهمية الجريمة فإن كانت الجريمة مخالفة أو جنحة قدمت لمحكمة الجناح وإن كانت الجريمة عقوبتها لا تعدى اللين أو الاعدام قدمت إلى المجلس العسكري المركزي والفارق الوحيد بين القانونين هو فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها الضباط عموماً فتقدم للمجلس العسكري العالي ولو كانت عقوبة الجريمة لا تصل إلى الاعدام أو اللين ، وعلّة ذلك مردّها للاعتبارات العسكرية وتعلّقها بالمظهر العسكري .

٣ — والذي يباشر الدعوى الجنائية أثناء نظر الدعوى هو ممثل النيابة العامة فهو الذى يقيم الاتهام وهو الذى يفوض الرأى للمحكمة إذا رأى أن الواقعة غير ثابتة أو أن الأدلة غير كافية وهذا الوجه من النظر موجود في القانون العسكري فالذى يقيم الادعاء هو المدعى ووظيفته كما تنص المادة (٤٤ ا ج) أن يحافظ على خطّة العدل والاستقامة ولا يكون مائلاً لإلنابات الجناية على المتهم مع وجود فارق بين القانونين هو أن غياب عضو النيابة في الجلسة يبطل الاجراءات . فقد نصت المادة (٢٦٩ ا ج) على أنه و يجب أن يحضر أحد أعضاء النيابة العامة لجلسات المحاكم الجنائية ، وعلّة لإيراد هذا النص أن النيابة العامة تعتبر جزءاً متبهاً لهيئة كل محكمة جنائية ولا يكون تشكيل المحكمة صحيحاً بدونها (م ٣٣٢ ا ج) وتطبيقاً لذلك حكم بأنه لا يجوز الجمع بين صفة شاهد ووظيفة النيابة فيبطل الحكم إذا كانت المحكمة سمعت شهادة القاعم بأعمال النيابة

بعد أن طلب عقاب المتهم فضلا عن أنه وقت تأدية الشهادة كان مركز النيابة خالياً وهذا بطلان في الإجراءات يتعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها — أما في القانون العسكري فهذه القاعدة غير متبعة بل يوجد ما يخالفها. فنصت المادة (٥٣/١ ج) على أن غياب المدعى في أى وقت كان أثناء الإجراءات لا يؤثر شيئاً في هيئتها القانونية ومن أجل ذلك يجوز طلبه كشاهد (راجع المادة ٥٣/١ ج) .

٤ — وليس هناك أهمية لعدد القضاة المشكلة منهم الهيئة سواء في النظام المدني أو في النظام العسكري إلا فيما يتعلق بجلوس نائب الأحكام العسكرية في المجلس العسكري وهو ليس عضواً من أعضاء المجلس إنما هو كما تقول المادة ٥٨ من قانون الإجراءات العسكرية المستشار القضائي لكل الأحزاب الذين لهم ارتباط بالمحاكمة مبتعداً كل الابتعاد عن الميل إلى أحدهم وهو مسئول عن اخبار المجلس بكل شغل يحصل في الإجراءات من حيث سيرها ومطابقتها للقانون ويجب على المجلس أن يتقاد لأرائه في كل مسألة تظهر أثناء المحاكمة لها تعلق بالقانون أو بسير الإجراءات — وكل بلاغ أو نصيحة يقدمها نائب الأحكام لهيئة المجلس يجب تدوينها في الإجراءات إذا رغب هو أو هيئة المجلس في ذلك .

ويلاحظ في هذا الخصوص أن نائب الأحكام ليس له صوت لا في القرار أو في الحكم لأنه ليس عضواً من أعضاء المجلس كما سبق أن ذكرنا .

٥ — في تنحي القضاة وردهم عن الحكم : تسكم قانون الإجراءات الجنائية عن هذه الأسباب في المادة ٢٤٧ وما بعدها وهذه الأسباب على نوعين بعضها يتعارض مع وظيفة القاضي وتعمله غير صالح انظر الدعوى ممنوعة من سماحه وتجهل قضاؤه فيها باطلاً ولو لم يطلب أحد من الخصوم رده بل ولو اتفقوا على قبول قضاؤه صراحة ولذلك يجوز للخصوم رده هذه الأسباب في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى لأول مرة أمام محكمة التقض — أما القسم الثاني فهي أسباب لا تجعل القاضي غير صالح أصلاً للحكم ولكنها تجعل للخصوم رده إذا أرادوا فلهم أن يطلبوا رده أو يتنازلوا عن حقوقهم ويقبلوا قضاءه ويجب عليهم إذا أرادوا رده أن يقدموا طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع في الدعوى وإلا سقطت حقوقهم فيه (مادة ٣١٥ و ٣١٨ مرافعات) .

أما أحوال التعارض التي نص عليها في قانون الإجراءات الجنائية فهي الآتي .

(١) حالة ما إذا كانت الجريمة قد وقعت على القاضي شخصياً — إذ لا يجوز أن يكون الشخص خصماً وحكماً في نفس الوقت .

(٢) حالة سبق قيام القاضي بعمل مأمور بالضبط القضائي في الدعوى . والواقع أن هؤلاء المأمورين هم أعوان النيابة في جمع الاستدلالات لتوجيه الاتهام ولها من الأثر في نفسه ما للأثر الذي يتركه التحقيق في نفس قاضي التحقيق الذي منعه القانون من الحكم فيما يحققه (١٦٨٢/ج) .

- (٣) قيام القاضى فى الدعوى نفسها بوظيفة النيابة - بشرط أن يؤدي عملاً ما .
- (٤) قيام القاضى بأداء الشهادة فى الدعوى - وعلة ذلك مفهومة لأنه من ناحية سيحكم فى الدعوى بناء على معلوماته الشخصية ومن جهة أخرى يكون قد ارتبط بما سبق أن قرره فى شهادته ويرتب على هذا وذلك أن يفقد المتهم ضمان تمحيص هذه الشهادة بمعرفة المحكمة .
- (٥) سبق قيام القاضى بعمل الخبر فى الدعوى - لأن رأى الخبر كشهادة الشاهد يعتبر دليلاً فى الدعوى ويكون خاضعاً لتقدير المحكمة ورقابتها وتمتنع هذه الرقابة إذا كان القاضى هو نفس الخبر .
- (٦) سبق قيام القاضى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة فى الدعوى وعلة ذلك مفهومة بالمبدأة لأنه بقيامه بهذا العمل يكون قد كشف رأيه وهذه الأسباب التى تجعل القاضى خير صالح للحكم هى نفسها التى تجعل عضو المجلس العسكرى غير صالح لمصوبته . فقد نصت المادة (٤٩/ج) على أن لا يكون العضو صالحاً للخدمة فى مجلس عسكرى ( نظراً لأنه لا يوجد ضباط معينين بصفة مستديمة لعضوية المجالس العسكرية ) متى كان :
- (أ) هو الضابط الأمر بالتشكيل وهو الضابط الذى أحال الدعوى على المجلس العسكرى .
- (ب) أو كان الضابط المصدق أى الذى سيقوم بعد ذلك بالتصديق على حكم المجلس نظراً لأن أحكام المجالس العسكرية لا تنفذ إلا بعد التصديق عليها من سلطة أعلا ( الضابط المصدق ) وعلة ذلك مفهومة لأنه سيعاود النظر فى قضية أصدر فيها حكمه ويكون هذا السبب قريب من حالة من يشترك فى الحكم فى العلم إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه .
- (ج) أو الضابط المحقق أى الذى يباشر التحقيق فى الدعوى سواء حققها بنفسه أو كان عضواً من أعضاء مجلس التحقيق ( تراجع المواد ١٧ و ٢٨٨ من قانون أ/ج ) .
- (د) أو المدعى أى الذى يقوم بمهمة الاتهام .
- (هـ) أو شاهد الإثبات - لتعارض صفة الشاهد مع صفة العضو وبلاحظ هنا الفارق بين القانونيين فى هذه المسألة فإن قانون الإجراءات الجنائية هم الشهادة فشملت شهادى الإثبات والنفى . أما قانون الأحكام العسكرية فقد قصرها على شاهد الإثبات فقط . وبذلك أجاز أن يكون العضو شاهد نفى ويرجع السبب فى هذا الاستثناء على ما اعتقد أن قانون الأحكام العسكرية فى كثير من أحكامه يميل إلى جانب المتهم كما سيحى .
- وزيادة على هذه الشروط فقد أوجب قانون الأحكام العسكرية أن يكون عضو المجلس العسكرى من رتبة معادلة لرتبة المتهم إن لم تكن أكبر منها حتى لا يحاكم ضابط أمام من يقل عنه رتبة وهو ما لا يفتق مع النظام العسكرى .
- أما القسم الثانى وهى أسباب الرد التى نصت عليها المادة ٣١٥ من قانون المرافعات فهى فى مجملها أسباب إذا قامت فى القاضى تجعله يحكم فى الدعوى بميل أو هوى وهى واردة على سبيل الحصر مع أن هناك أسباب أخرى لم تذكرها المادة ٣١٥ مرافعات إذا قامت فى القاضى تدفعه

في الغالب لأن يحكم بميل أو هوى لذلك نجد أن قانون الأحكام العسكرية كان مضطرب من هذه الناحية فقد اقتصر على سببين رئيسيين يدخل تحتها جميع الأسباب التي ذكرتها المادة ٣١٥ وغيرها. هذه الأسباب هي :

(١) أن له مصلحة شخصية في الدعوى .

(٢) أنه متعامل على المتهم .

وبلاحظ أن السبب الثاني لا يظهر بوضوح إلا إذا نظرت الدعوى بالفعل حيث أن قبل نظرها لا يمكن للنهيم بالضرورة أن يتبين متعامل قاضيه عليه — ومن أجل ذلك أجهز في القانون العسكري كما تطلب المعارضة قبل دخول المتهم في دور المحاكمة ( أى قبل أن يحلف المجلس البين القانونية ) تطلب أثناء نظر الدعوى ( تراجع المادة ٧٥ من قانون ١ / ع ) الأمر الذي لا يجيزه قانون المرافعات المدنية ( تراجع المادة ٣١٨ مرافعات ) .

٦ — في رفع الدعوى وإعلان الخصوم : لا ترفع الدعوى على متهم في مواد الجنح والمخالفات إلا بناء على أمر إحالة من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو محكمة النقض إذا قبلت الطعن وقررت إعادة الدعوى إلى المحكمة للحكم فيها من جديد أو بناء على تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة من قبل أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية — أما في القانون العسكري فليس لها إلا طريق واحد وهو إحالتها من قبل الضابط الأمر بالتسكيل الذي عرضت عليه القضية ووجد أنه لا يجوز التصرف فيها بالوجه الإيجازي ( أى بتوقيع جواز إيجازي ) .

أما إعلان الخصوم فيكون قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في مواد المخالفات وبثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجنح وبثمانية أيام كاملة على الأقل في مواد الجنابات وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تنص على العقوبة . ويجوز في حالة التلبس أن يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد فإذا حضر المتهم وطلب إعطاء ميعاداً لتخصير دفاعه تأذن له المحكمة بالميعاد المقرر بالفقرة الأولى — ويعتبر الميعاد الذي حدده القانون كافياً لتسكين المتهم من تخصير دفاعه ومن ثم لا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك أن تعطى للمتهم أجلاً آخر وإنما عليه أن يحضر بعد هذا الأجل مستعداً للمرافعة — ويجب أن يذكر في ورقة التكليف بالحضور بيان التهمة مفصلاً ومشمئلاً على الأعمال المنسوبة للمتهم والتي تكون منها الجريمة وألا يكتفى بوصفها القانوني ككلمة سرقة أو اختلاس أو ضرب وذلك ليستطيع المتهم تخصير دفاعه وإلا كانت ورقة التكليف باطلة . ووفقاً لنص المادة ( ٣٣٤ من قانون ١ / ج ) تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن إليه أو في محل إقامته بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

ونظراً لأن الجرائم في قانون الأحكام كلها جنابات سواء كان منها البسيطة أو الجسيمة فلم يعط القانون إلا ميعاداً واحداً فقد نصت المادة ٦٦ من قانون الأحكام العسكرية على أنه ينبغي تقديم كل ما يلزم من التفسيرات للمتهم لأجل تخصير كل ما يلزمه للدفاع عن نفسه ويعتني

إعطائه صورة من خلاصة البيانات في الأحوال المرتبة أما في الأحوال الاعتيادية فتعطى له صورة منها إذا طلب هو ذلك . ومتى استقر الرأي على الادعاءات ترسل إليه صورتها إذا أمكن قبل الثام المجلس بأربع وعشرين ساعة على الأقل . وينتهي شرح الادعاءات له وتفهيمه إياها عند اللزوم والاستفهام منه عن أسماء شهوده كما أنه يخبر بأسماء الضباط المؤلفة منهم هيئة المجلس إذا طلب بنفسه معرفة ذلك . ومتى كان المقصود محاكته مع متهمين آخرين سوية يجب لإعلانه بذلك . ويجب تبليغ هذا الاعلان أو الإنذار للمتهم بواسطة أحد الضباط بشخصه وهذا الضابط يكون عادة المدعى أو ضابط من السلاح التابع له الجاني .

وعندما يراد محاكمة أحد الضباط ينبغي للضابط الذي أمر بتشكيل المجلس أن يعطيه البيانات المراد تقديمها ويعطيه أيضاً إذا طلب صورة من اجراءات أى مجلس تحقيق يكون قد عقد لتحقيق قضيته .

ومن هذا النص نجد أن قانون الأحكام العسكرية كان أشمل للغاية من الإعلان بعدم الاكتفاء كما فعل القانون العام فأزعم من يقوم بالإعلان وعادة هو المدعى أن يشرح للمتهم الادعاءات مع تفهيمه إياها عند اللزوم كما يجب أن يخبره بأسماء الضباط المؤلفة منهم هيئة المجلس إذا طلب بنفسه معرفة ذلك كما يعطى له صورة من خلاصة البيانات أو مستخرجاً منها أو صورة من مجلس التحقيق حتى يكون على بينة من الأدلة التي ستقدم ضده في الجلسة وهذه لا شك ضمانات قوية للمتهم ومع ذلك يحق للخصوم في القانون العام أن يطالعوا على أوراق الدعوى بمجرد إعلانهم بالحضور أمام المحكمة .

٧ — المحاكمة الغيابية: طبقاً لنص المادة ٢٣٨ في مواد الجلب والمخالفات والمادة ٣٩٠ في مواد الجنائيات يجوز محاكمة الشخص غيابياً أى في غيبة المتهم وهذا لا يتناقى في القانون العسكرى حيث إن الأحكام دائماً حضورية أى في حضور المتهم فلا يجوز محاكمة شخص غائب والمصلحة في ذلك ترجع إلى أن تقديم المتهم للمحاكمة يسبقه عادة وضعه تحت التحفظ العسكرى كما أن هذا مفهوماً أيضاً من نص المادة (٧٠/ع) التي تنص على أنه متى بحث المجلس في المسائل السابقة (وهي تحقيقات المجلس القانونية) وظهر له أنها على غاية المرام بأخذ المدعى بحمله ويؤتى بالمتهم أمام المجلس والمتهمون الذين يصدر الأمر بمحاكمتهم يجب الكشف عليهم بواسطة أحد الضباط الاعضاء في صباح اليوم الأول الذي يؤمر المجلس بالانضمام فيه — كما أن هذا مفهوماً أيضاً من عدم إيراد قانون الأحكام العسكرية لنصوص صريحة تنظم المحاكمة الغيابية كما نظمها قانون الاجراءات الجنائية .

٨ — في علانية الجلسات وحضور المتهم: تنص المادة (٢٦٨ من قانون ا/ج) على أنه يجب أن تكون الجلسة علنية ويجب للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب أن تأمر بسج الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها .

وهذه القاعدة متبعة في القانون العسكري فقد نصت المادة (٨٠ من قانون ١/ج) على أنه يجوز للمخبرين (أى الصحفيين) أن يحضروا في المجلس العسكري ويأخذوا ملاحظات ما دامت الجلسة علنية .

كما تنص المادة (٢٧٠/ج) على أنه يحضر المتهم الجلسة بغير قيود ولا أغلال إنما تجري عليه الملاحظة اللازمة - ولا يجوز إبعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى إلا إذا وقع منه تشويش يستدعى ذلك وفي هذه الحالة تستمر الاجراءات إلى أن يمكن البير فيها بحضوره وعلى المحكمة أن تطلعه على ما تم في غيبته من الاجراءات .

وهذا النص يرجد مقابل في قانون الاجراءات العسكرية فقد نصت المادة ٧٠ منه على أنه لا ينبغي وضع المتهمين في الحديد أو تسكيلهم به إلا عند الضرورة الكلية - وعند محاكمة أحد الضباط برخص له عادة بالجولس ويمنح هذا الامتياز أيضا لكل منهم متى استصوب ذلك وذلك إما بالنظر لطول المحاكمة أو لظروف أخرى - كما تنص المادة ٢٠٣ منه بصدد الكلام على جريمة اهانة المجلس على الآتي (وليكن معلوما دائما أنه حتى ولو كان حضور المتهم يسبب تشويشا في اجراءات المجلس لا يجوز مطلقا الاستمرار على المحاكمة في غيابه) .

والفرق بين القانونين في هذا الصدد هو أنه لا يجوز في القانون العام اتخاذ الاجراءات في غيبة المتهم أما في القانون العسكري فهذا لا يجوز لأن المحاكمة يجب أن تكون حضورية كما سبق أن ذكرنا .

#### ٩ - في اقرار المتهم بالتهمة أو عدم اقراره بها وترتيب الاجراءات في الجلسة :

تنص المادة (٢٧١ ج) على أنه يبدأ التحقيق في الجلسة بالمناداة على الخصوم والشهود ويسأل المتهم عن اسمه ولقبه وسنه وصناعته وعمل وإقامته ومولده وتلى التهمة الموجهة إليه بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور على حسب الأحوال ثم تقدم النيابة والمدعى بالحقوق المدنية إن وجد طلباتهما - وبعد ذلك يسأل المتهم عما إذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند إليه فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع الشهود وإلا فستمع شهادة شهود الإثبات ويكون توجيه الأسئلة للشهود من النيابة الامامة أولا ثم من المجني عليه ثم من المدعى بالحقوق المدنية ثم من المتهم ثم من المستول عن الحقوق المدنية - وللنيابة العامة وللدعوى عليه والمدعى بالحقوق المدنية أن يستجوبوا الشهود المذكورين مرة ثانية لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم .

كما نصت المادة (٢٧٢ ج) على أنه بعد سماع شهادة شهود الإثبات يسمع شهود النفي ويسألون بمعرفة المتهم أولا ثم بمعرفة المستول عن الحقوق المدنية ثم بمعرفة النيابة العامة ثم بمعرفة المجني عليه ثم بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية وللتهمة والمستول عن الحقوق المدنية أن يوجهوا للشهود المذكورين أسئلة مرة أخرى لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الأسئلة التي وجهت إليهم ولكل من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين لإيضاح أو تحقيق الوقائع التي أدوا شهادتهم عنها أو أن يطلب سماع شهود غيرهم لهذا الغرض .



والظاهر من هذه النصوص أن المحكمة غير ملزمة بالسير في تحقيق الدعوى بهذا الترتيب الوارد في النص لأنه ليس جوهرها ولا يترتب على مخالفته بطلان الإجراءات بل المهم أن يسمع القاضي أقوال الخصوم وأدلتهم بتمام الحرية — ومن ثم يجوز له سماع طلبات المدعى المدعى قبل النيابة خصوصاً إذا كان هو الذي رفع الدعوى مباشرة كذلك لا تبطل الإجراءات إذا لم يسأل المتهم عما إذا كان معترفاً بالتهمة أولاً لأن القرض من هذا السؤال احتمال اختصار الإجراءات في حالة الاعتراف والاستغناء عن سماع الشهود اكتفاء به ولا يلحق المتهم أى ضرر من اعتباره منكراً من أول الأمر وطلب الأدلة على التهمة بل أن هذا في صالحه ولأنه حتى في حالة الاعتراف فإنه لا يمتنع بمنع المحكمة من السير في الإجراءات وسماع الشهود للتثبت من صحة الاعتراف وهذه النصوص تقابل المواد (٧٨ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٨ من قانون ا ح ) .

فالمادة ٧٨ تنص على أنه تبتدى المحاكمة بتقديم المتهم أمام هيئة المجلس لكن قبل حصول ذلك تقوم كل الشهود بالخروج من المجلس ثم تقرأ الإدعاءات المذكورة في ورقة الإدعاءات واحد فواحد على سماع المتهم ويطلب منه أن يعترف عن كل ادعاء على حدته — وعلة خروج الشهود أثناء تلاوة الادعاءات على المتهم منع تأثرهم بالادعاءات عند تلاوتها فيدخلون المجلس ليدعوا شهادتهم دون أن يكون لديهم أى علم بالادعاءات المقدمة ضد المتهم كما تنص المادة ٨١ على أنه يجب على المتهم أن يعترف إما بأنه مذنب أو غير مذنب . فإذا امتنع عن الاعتراف أو لم يكن اعترافه صحيحاً يدون له المجلس اعتراف غير مذنب — وقبل أن يدون المجلس اعتراف المتهم بأنه مذنب يجب عليه أن يتأكد أن المتهم قد فهم جلياً صفة الادعاء الذى اعترف به . وأن يعنى على الخصوص بإخبار المتهم على الاختلاف الذى ينشأ في سير الإجراءات بسبب اعترافه وإذا أراد المتهم أن يبدى أموراً يبنى عليها تخفيف جنايته ولو بعد اعترافه بالجناية مبدئياً ينبغي له أن يعترف بأنه غير مذنب ليتمكن من تقديم شهود يشهدون له . ولا يعد المتهم كاذباً إذا اعترف بأنه غير مذنب بل يستدل من ذلك أنه يرغب المحاكمة بالطريقة القانونية المستوفاة .

وجوز للمتهم في أى وقت في أثناء المحاكمة أن يسحب اعترافه الذى أقر فيه بأنه غير مذنب ثم يعترف بأنه مذنب وجبئذ يمكن إبطال أخذ البيانات وشرح المجلس في إعطاء القرار فوراً .

إذا تدون اعتراف المتهم بأنه مذنب ثم ظهر بعد ذلك من أقواله أو غيرها أنه لم يدرك تأثير الاعتراف الذى أبداه فعلى المجلس أن يغير ما قيدته ويدون اعترافه بأنه غير مذنب عوضاً عن شروعه في إعطاء القرار ثم يستمر على المحاكمة بمقتضى ما ذكر .

كما تنص المادة ٨٢ على أنه عندما يعترف المتهم بأنه غير مذنب يجب على المدعى أن يثبت مانعته الادعاء المقام على المتهم بشهادة شهود محلفون اثنين — ويطلب من المتهم من جهة أخرى أن ينقض الادعاء المقام عليه ويبرهن على بطلانه بالطرق عينها .

كما تنص المادة ٨٨ على أنه إذا اعترف المتهم بأنه مذنب فهذا الاعتراف يعد اعترافاً صريحاً من المتهم بالجناية التى ارتكبها ولا يبقى بعد ذلك لزوم لسماع شهادات لائبات الادعاء .

وإذا أصر المتهم على الاعتراف بأنه مذنب فإعادة للقواعد بسأله المجلس إذا كان لديه قول يبيده بخصوص الادعاء المقام عليه . فإذا أبدى أقوالاً من شأنها تخفيف جانيته ورغب المجلس في إثباتها أو أنه لم يفهم هو أقرب اعترافه جلياً أو أنه يرغب في استحضار شهود غير شهود الإثبات لسبب من الأسباب — ولو كان ذلك السبب فاسداً — يجب حينئذ تغيير اعترافه السابق وتدوين اعتراف جديد بأنه غير مذنب مراعاة للأصول .

ويلاحظ أن هذه النصوص في مجموعها تضع قيوداً على المجلس بأن لا يدون اعتراف المتهم بأنه مذنب إلا إذا تأكد تماماً أن المتهم قد فهم خطورة اعترافه وأن الإجراءات مستحصرة في حقه فإذا اعترف المتهم بأنه مذنب وظهر للمجلس فيما بعد وأثناء المحاكمة أنه لا يفهم خطورة اعترافه يجب على المجلس إبطال اعترافه من مذنب إلى غير مذنب ومن أجل ذلك نصت المادة (٨٩ من قانون أ. ح) على أنه إذا رأى المجلس في أي وقت في أثناء المحاكمة ولو بعد إصدار القرار أن المتهم لا يسلم بجميع دقائق الجناية المبنية عليها الادعاء يجوز له أن يُلغى قراره السابق ويتخذ الإجراءات المقررة لاعتراف غير مذنب .

ومن أجل هذا يمكن اعتبار هذه المواد من النظام العام وأن مخالفتها تستوجب إبطال الإجراءات لمجرد حرية المتهم .

كما تنص المادة (٢٥١ من قانون أ. ح) على أنه بعد دخول المتهم في دور المحاكمة يستحضر المدعى شهوده أمام المجلس الواحد بعد الآخر ويأخذ منهم الأدلة التي يحتاج إليها وبعد الانتهاء من شهود الإثبات تأتي شهود المدافعة وتسمع أقوالهم بالطريقة نفسها — ويجوز للمجلس إما بناء على رغبته أو بناء على طلب المدعى أو المتهم أن يستدعي الشاهد ثانية أو يستدعي شاهداً جديداً في أي وقت قبل إصدار القرار ليوجه إليه أي سؤال بواسطة الرئيس إنما لا يجوز استدعاء الشاهد ثانية أو استدعاء شاهد جديد لأجل تأدية شهادة ذات أهمية بعد إتمام إجراءات المدافعة لأن ذلك يخول الفريق الآخر الحق بالرد على الشاهد المذكور ويحدث ارتباكاً في الإجراءات . كما يجوز للمجلس أن يسمح باستدعاء الشهود ثانية أو باستدعاء شهود جدد وذلك في حالات محصورة ليتمكن المدعى بواسطتهم من رد أو نفي قضية أو مسألة أتى بها أحد شهود الدفاع على غير انتظار أو لتأييد شهادات شهوده التي طعن فيها .

ويلاحظ ما نصت عليه المادتين ٢٤٩ و ٢٥٠ من قانون الأحكام العسكرية فالمادة الأولى تنص على أنه متى أحضر المدعى شاهد لإثبات غير مذكور في أوراق خلاصة البينات أو مستخرج البينات يجب إعلان المتهم بذلك في وقت مناسب فإذا لم يعلن المتهم في الوقت المناسب يحق له طلب تأجيل الجلسة لأجل استعداده للمدافعة عن نفسه .

أما المادة الثانية فتنص على أن المتهم ليس مقيداً بأخبار المدعى عن أسماء الشهود الذين يرغب في استحضارهم ولا عن عددهم .

وظاهر من نص هاتين المادتين أن المدعى لا يستطيع أن يفاجئ المتهم بشهود لم يسبق أن أعلن بأسماهم في أن الأخير يجوز له ذلك والمالة الظاهرة هي في ضمان جانب المتهم . (يتبع)

العدد الثامن	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١٨٩/٤٩٠	٨ أكتوبر ١٩٥١	(١) قضاء محكمة النقض الجنائية دفاع . طلب إجراء معاينة لما أثيرها في الدعوى . وجوب إجابته أو الرد عليه بما يفنده .
١١٨٩/٤٩١	د د د	إثبات . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات دون أقواله بالجلسة . جوازه . عدم تلاوة هذه الأقوال . لا يجب الإجراءات ما دام الطاعن لم يطلب تلاوتها وما دامت هي كانت معروضة على بساط البحث وتناولتها المناقشة .
١١٨٩/٤٩٢	د د د	تموين . حكم . تسببه . منهم بأنه لم يثبت في السجل الخاص بمصنعه حركة السكر . تمسكه بأن الدفاتر التي يمسكها تفي عن هذا السجل . إدائه على أساس أن هذه الدفاتر غير منتظمة ولا تعطي البيانات المطلوبة . عدم بيان وجه المخالفة . قصور .
١١٩٠/٤٩٣	د د د	ضرب أقصى إلى طاعة . الاعتقاد في ثبوتها إلى تقرير الطبيب الشرعي . ذكر هذا التقرير أنه لا يستطيع تقدير مدى العاهة . لا يخل بركن من أركان الجريمة .
١١٩٠/٤٩٤	د د د	إثبات . خبر . سلطة المحكمة في الأخذ بما تنصه من تقارير الأطباء .
١١٩٠/٤٩٥	د د د	قتل خطأ . حكم . تسببه . إثبات وقوع الخطأ من المتهم وقيام علاقة السببية بين هذا الخطأ والحادث الذي وقع . يكنى سلامة الحكم .
١١٩١/٤٩٦	د د د	١ - من طيبة ، إخطار النقابة العليا للهن الطبية بما بينهم به أعضاءها . لا بطلان إذا خولف ذلك الإجراء .
١١٩١/٤٩٧	د د د	٢ - تفتيش . التفتيش من إجراءات التحقيق . تخويل سلطة التحقيق أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمنته .
١١٩١/٤٩٨	د د د	اختلاس أشياء معجزة . تمام الجريمة بمجرد عدم تقديم الأشياء من هي في عهده إلى مندوب البيع بقصد عرقلة التنفيذ .
١١٩٢/٤٩٨	د د د	إثبات . شاهد . مناقضة الدفاع أقواله في التحقيق . عدم حضور الشاهد بالجلسة . النفي على المحكمة أن أقواله لم تزل بالجلسة . لا يقبل .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	المجلد	رقم الحكم
شهود . محكمة استئنافية . هي غير ملزمة بسماع الشهود .	١٩٥١ أكتوبر ٨	١١٩٢	٤٩٩
تعويض . حكم . تسببه . الحكم براءة المتهم ورفض دعوى التعويض . عدم إيداء أسباب لرفض دعوى التعويض . أسباب البراءة تفيد عدم ثبوت الفعل المكون للجريمة . ذلك لا يعيب الحكم .	د . د . د	١١٩٣	٥٠٠
نقض . تقرير الأسباب . تقرير غفل من التوقيع . عدم قبول الطعن شكلاً .	د . د . د	١١٩٣	٥٠١
معارضة . مخالف المعارض عن حضور الجلسة لتمثل السيارة التي استقلها إلى المحكمة . لا يعتبر قوة قاهرة .	د . د . د	١١٩٣	٥٠٢
غش البضاعة . تعيين المادة الغريبة المضافة . متى يكون لازماً ؟ .	د . د . د	١١٩٣	٥٠٣
هناك المرض . فعل قاضح . الفرق بينهما .	د . د . د	١١٩٤	٥٠٤
شهود . سماع محكمة الدرجة الأولى شهوداً في غيبة المتهم . على المحكمة الاستئنافية أن تسمعهم ولو لم يطلب المتهم .	د . د . د	١١٩٥	٥٠٥
غش . بيع بضاعة مغشوشة بإضافة بعض الشوائب إليها (قول) . العلم المعتبر . هو العلم الواقعي .	١٩٥١ أكتوبر ١٥	١١٩٥	٥٠٦
تفتيش . الدفع بطلانه . بناء الإدانة على أقوال المتهمين بالتحقيقات وبالنيابة التي اعترفت فيها بعتورهم على المادة المخدرة في مكان معين وتفتيد دفاعهم في هذا الشأن . لا جدوى من الدفع بالبطلان .	د . د . د	١١٩٥	٥٠٧
دفاع . تقديم طلب بعد إقفال باب المرافعة . لا يلزم الرد عليه .	د . د . د	١١٩٦	٥٠٨
وصف التهمة . متهم يشروع في قتل مع آخر . إسناده النيابة إلى كل منهما أنه أطلق عياراً نارياً . تبرئة أحدهما وإدانة الآخر في العيارين دون لفت الدفاع . نقض الحكم . لا يؤثر في ذلك قوله إن التهمة المستندة إليه وحدها معاقب عليها بالعقوبة التي أوقعها عليه متى كانت قد تأثرت في استخلاص نية القتل بالواقعة الجديدة .	د . د . د	١١٩٦	٥٠٩
قبض . القبض المباح قانوناً على مرتكب جريمة . قبض بقصد ابتزاز المال من مرتكب الجريمة . معاقب عليه .	د . د . د	١١٩٦	٥١٠

العدد الثامن	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١٩٩٥١١	١٥ أكتوبر ١٩٥١	اشتراك المادة ٤ من قانون العقوبات . لا تستلزم أن يكون للشريك علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي .
١٢٠١٥١٢	د د د	١ - اجراءات . سماع محكمة الدرجة الأولى شاهدا . عدم طلب المتهم سماع شهود آخرين . نفيه على المحكمة أنها لم تسمع أولئك الشهود . لا يقبل .
١٢٠٢٥١٣	د د د	٢ - وصف التهمة . تعديله أمام محكمة الدرجة الأولى . ترفع المتهم على أساس الوصف الجديد أمام درجتي التقاضي . نفيه على الحكم هذا التعديل . لا يصح .
١٢٠٢٥١٤	د د د	٣ - جريمة . توافر أركانها . صلح . لا تأثير له في قيامها . تلبس . إلقاء المتهم قطعة من الحشيش قبل أن يقبض عليه الضابط أو سهمه بالقبض عليه . قبض وتفتيش صحيحان .
١٢٠٣٥١٥	د د د	فاعل . سرقة بطريق الإكراه . مساهمة كل متهم في تنفيذ الجريمة مع طلبة بعمل زملائه . كل منهم فاعل أصلي .
١٢٠٣٥١٦	د د د	اختصاص . متهم لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره . قضاء محكمة الجنبايات بعدم اختصاصها بمحاكمة بمفرده . خطأ .
١٢٠٣٥١٧	د د د	معارضة . تحلف المعارض عن حضور الجلسة لسبب خارج عن إرادته . لا يصح الحكم باعتبارها كأنها لم تكن .
١٢٠٤٥١٨	د د د	١ - إثبات . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . الأخذ بأقوال الشاهد بعضها دون بعض . الرد على كل ما يثيره الدفاع . لا يلزم .
١٢٠٤٥١٩	٢٢ أكتوبر ١٩٥١	٢ - تضامن . ثبوت اتخاذ إرداق المتهمين على الاعتداء على المجنى عليه . كل منهما مسؤول عن تعويض ما أصابه به صرف النظر عن جسامته ما وقع من كل .
١٢٠٤٥١٨	د د د	١ - دفاع شرعي . عدم تمسك المتهم به . ما ثبت بالحكم يدل على انتفاؤه . المناقشة في ذلك لدى محكمة النقض . لا تصح .
١٢٠٤٥١٩	د د د	٢ - نقض . طعن غير منتج . مثال .
١٢٠٤٥١٩	د د د	إثبات . شاهد لم يسمع بالجلسة لوفاته . الاعتماد على أقواله في التحقيقات ضمن ما اعتمدت عليه المحكمة . ما أورده الحكم من

العدد الثامن	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		هذه الأقوال لا يتفق مع الوارد عنها بالتحقيقات . بطلان . الأدلة في المواد الجنائية متسادة .
١٢٠٥٥٢٠	٢٢ أكتوبر ١٩٥١	حكم . تسييه . اعتماد الحكم على شهادة شاهد وعلى تقرير الصفة التشريعية معاً في حين أنهما متناقضان دون تفسير لهذا التناقض . قصور .
١٢٠٥٥٢١	د د د	حكم . تسييه . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . ارد على هذا الدفاع باعتباره مقصوراً على التمسك بالدفاع عن والدته المتهم . قصور .
١٢٠٥٥٢٢	د د د	حكم . تسييه . ذكر الأدلة التي استخلص منها الحكم ثبوت التهمة في حق الطاعن وحده . الجدل في ذلك . موضوعي .
١٢٠٥٥٢٣	د د د	اختلاس أشياء معجوزة إدارياً . استصدار وزارة الأوقاف أمراً من المديرية بتوقيع الحجز . توقيع عن نديته المديرية . حضور مندوب الوزارة عملية البيع . لا عناية في ذلك للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ والمرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ .
١٢٠٧٥٢٤	د د د	١ - تزوير في أوراق رسمية . تغيير المبالغ المثبتة في الإيصالات المحررة بمعرفة كاتب المحكمة عن مقدار الرسوم المدفوعة للخرانة . تزوير في أوراق رسمية . لا قيمة للبائع في هذا الشأن .
		٢ - إثبات . قواعد الإثبات . ليست من النظام العام . عدم تمسك المتهم بعدم جواز الإثبات بالبينة أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إثبات ذلك أمام محكمة النقض .
١٢٠٧٥٢٥	د د د	١ - إعلان غير مستوف للأجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات . التزوير فيه معاقب عليه .
		٢ - حكم . بيان الباعث على ارتكاب الجريمة . لا وجوب له .
١٢٠٩٥٢٦	د د د	حكم . تسييه . متهم بسرقة باكره . دفعه بأن الواقعة جنحة نفل . ثبوت أن المجني عليه قاوم المتهم ولكن الأخير تمكن من نزع الساعة المسروقة كرها من يده ووجود جرح ييد المجني عليه . ذلك يكفي لتفتيد دفاع المتهم .
١٢٠٩٥٢٧	د د د	عود للشرذ . عقوبة المراقبة . يجب ألا تقل عن سنة .

العدد الثامن	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
٥٢٨	١٢٠٩	٢٢ أكتوبر ١٩٥١
١ - تموين . جريمة . صنع خبز أقل من الوزن المقرر . تحققها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ووضعها في الخبايز أو إحراقها بأية صفة كانت .		
٢ - تموين . النص في قرارات وذر التكوين على وزن حدد معين من الأرغفة وأخذ المتوسط . لا يقيد القاضي في قضائه . هو بثابة ترجيه للوظفين المتوطن بهم المراقبة .		
٥٢٩	١٢١١	" " "
١ - حكم . تسييه . إثبات الحكم في أسبابه أن الدعوى مرفوعة من المدعين بالحق المدني لا يضره أن يرد بدلياً النيابة هي التي رفعت الدعوى . الممول عليه هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي .		
٢ - محكمة استئنافية . استئناف المدعى بالحق المدني وحده الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية . للمحكمة الاستئنافية أن تنظر في موضوع الجريمة على الرغم من الحكم ببراءة المتهم نهائياً لا يصح في صدد ذلك التمسك بحجية الحكم الابتدائي .		
٣ - تمويض . إثبات المحكمة اعتداء المتهمين وهم من رجال البوليس على المدعين بالضرب والسب والإيذاء اعتماداً على سلطة وظيفتهم . هذا بذاته يتضمن حصول الضرر . سلطة محكمة الموضوع في تقدير التمويض حسباً لتبينه من عناصر الدعوى . لا محل للنفي على الحكم أنه لم يبين عناصر التمويض ولا أسس تقديره .		
٥٣٠	١٢١٤	" " "
حجز إداري . حجز إداري لمبالغ مستحقة لوزارة الأوقاف . الإجراءات الواجب اتباعها في شأنه . الدفع بأن الذي أوقع الحجز هو قرائن بوزارة الأوقاف . عدم الرد عليه بما يفنده . حكم معيب .		
٥٣١	١٢١٥	٢٩ أكتوبر ١٩٥١
١ - محام عام . قراره بإلغاء أمر حفظ أصدره رئيس النيابة . صحيح قانوناً عملاً بالقانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ .		
٢ - إثبات . شهادة . أطراح أقوال شهود التي يدعى أنهم من أقارب المتهم ولهم معه معاملات . عدم صدق هذا القول بالنسبة لواحد منهم . لا يؤثر فيما انتهت إليه المحكمة من عدم		

العدد الثامن	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
الحكم رقم	الصيغة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		الآخذ بإشهادهم . العبرة هي بأطمئنان المحكمة إلى صحة ما شهد به الشاهد بفض النظر عن الباحث على الشهادة .
١٢١٦٥٣٢	٢٩ أكتوبر ١٩٥١	١ - تفتيش . كونستابل . حثوره على المخدر تحت إشراف ضابط البوليس الذي تولى إجراءات التفتيش ذلك لا يقدح في صحة التفتيش .
		٢ - دفاع . إتمام المرافعة وحجج القضية للحكم . تقديم مذكرة بعد ذلك بطلب سماع شهود . للمحكمة ألا تلتفت إليها .
١٢١٦٥٣٣	د د د	نصب . شيك . استخلاص سوء نية مصدره . موضوعي .
١٢١٦٥٣٤	د د د	حكم . تسليه . دفاع . إدانة متهم في شهادة الزور استناداً إلى عبارة وردت في عريضة استئناف معلنة باسمه مناقضة لشهادة أداها مع تمسكه بأن تلك العبارة وردت خطأ من المحامي . رد المحكمة على هذا الدفاع بقولها إن المتهم مقيد بما ورد في عريضة استئنافه . لا يصلح . هذا القول غير صحيح .
١٢١٧٥٣٥	د د د	استجواب . حاضرة . مقرر لمصاحبة المتهم .
١٢١٧٥٣٦	د د د	استئناف . محكمة استئنافية . حكم ابتدائي في الدعوة العمومية لم تستأنفه النيابة . صيرورته نهائياً لا يمنع المحكمة الاستئنافية من نظر الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الدعوى المدنية وحدها .
		٢ - ودعية . إثباتها . عدم جواز تهمة الإقرار . محل الآخذ بهذه القاعدة .
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية
١٢١٩٥٣٧	٣ يناير ١٩٥٢	١ - وقف . قبض ريع حصة . سوء النية . حائز . اعتباره سوء النية من وقت حله بالبيع الذي يشوب سند الاستحقاق . اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه في خصوص استحقاق الثمار .
		٢ - حكم . تسليه . حسن النية . نفيه بناء على اعتبارات مؤدية إليه . يكفي . الرد على كل حجج الخصوم . لا يلزم .



العدد الثامن	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٣ - سوء النية . اعتبار المستول على الربيع سوء النية من تاريخ إعلانه بصحيفة الدعوى المرفوعة عليه من أحد الورثة دون غيره منهم . لا مخالفة في ذلك القانون .
		٤ - إقرار . تفسيره . موضوعي .
		٥ - إقرار . حجبه على المقر وورثته من بعده . تعديته إلى غيرهم . لا تصح .
١٩٥٢	٣ يناير ١٢٢٨	حكم . تسببه . حكم تمسدي بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات عدم جدية تصرف . تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بإثبات واقعة أخرى جوهرية في الدعوى . جواز ذلك . على هذه المحكمة أن تحقق هذا الدفاع . رفضه بقوله إنه كان مرخصاً للطاعن في إثباته أمام محكمة الدرجة الأولى وأنه مجز . على خلاف الواقع . فعور في الحكم .
١٩٢٨	٥٣٩	تحكيم . ولاية المحكمين . يجب قصرها على ما تنصرف إرادة المحكمين إلى عرضه عليهم . لا يصدق في التحكيم القول بأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع .
١٩٣١	٥٤٠	١ - تقض . حكم . ضمنه على غير الأسباب التي أقيم عليها الطعن . ليست وجهاً لعدم قبوله شكلاً . هي سبب لرفضه موضوعاً .
		٢ - حكم . قبوله لمانع من الطعن . فيه . شرطه حكم بإحالة الدعوى على دائرة الإيجارات . حضور المحكوم عليه أمام هذه الدائرة ومرافعته في الدعوى . لا يعتبر قبولاً . هذا حكم واجب النفاذ قانوناً .
		٣ - طعن وارد على إحدى الدعامتين المقام عليهما الحكم . الذمة الأخرى . كافية وحدها لحله . طعن غير منتج .
١٩٣٤	٥٤١	روكية . شيوخ في الأحياء الخلفة عن المورث . ما يقتضيه مدير الشركة باسمه خاصة . متى يصح اعتباره روكية . نفي الحكم قيام الروكية بناء على أسباب مسوقة . تقرير موضوعي .

العدد الثامن	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٥٤٢	١٢٣٩	٣ يناير ١٩٥٢
نقض: إيداع أصل ورقة إعلان الطعن في الميعاد القانوني . إجراء جوهري . كون التأخر في القيام بهذا الإجراء بسبب إهمال قلم المحضرين . لا يجدى الطاعن . هذا ليس من قبل القوة القاهرة .		
٥٤٣	١٢٤٠	١٠ يناير ١٩٥٢
١ - دعوى منع تعرض . أساسها . حيازة المدعى للعقار الذي يطلب منع التعرض فيه . إقامة الحكم فيها على ثبوت ملكية المدعى لهذا العقار . مخالفة للقانون . عدم استظهار وجه التعرض مخالفة أخرى .		
٢ - نقض . حكم تمهيدى قضى بإجراء تحقيق لازم في الدعوى . كون الدعوى في حاجة إلى تحقيق آخر . لا يستوجب نقضه .		
٥٤٤	١٢٤٣	د د د
١ - نقض . حكم بقبول الاستئناف شكلاً . صدوره قبل العمل بقانون المرافعات الجديد من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صدر من محكمة جزئية لافي قضية وضع يد ولا في اختصاص . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز استقلاً ولا تبعاً للحكم الصادر في أصل الدعوى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد .		
٢ - تملك بمعنى المدة . أساسه التشريعي . قيام قرينة قانونية قاطعة في ذلك . إقرار صادر من مدعى التملك بتنازله لمنازعه عن بعض القدر المتنازع عليه . القول بأن واجب الضمان المفروض عليه بموجب هذا الإقرار مانع له أبداً من كسب الملكية بمعنى المدة متى توافرت شروطه . لا يصح .		
٣ - نقض . الدفع بأن الأطيان المدعى تملكها بمعنى المدة من حقوق الأثر فلا تملك إلا بمعنى ٣٣ سنة غير متعلق بالنظام العام . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .		
٥٤٥	١٢٤٥	د د د
حكم . تسببه . دعوة صحة تعاقد . دفعها بأن المدعى عليهم بصفتهم ورثة البائعة يملكون الأطيان لا بالميراث عنها بل بوضع اليد . الحكم بصحة التعاقد . استثناءه . الدفع بعدم جواز الاستئناف على أساس أن عقد البيع مشروط فيه اختصاص محكمة معينة بالفصل في النزاع الناشئ عنه بصفة نهائية . تمسك المستأنفين بأن هذا		

العدد الثامن	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم المصحية	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٤٦	١٠ يناير ١٢٤٨	الشرط لا يلزمهم لكونهم لم يملكوا العين موضوع العقد بالميراث عن البائنة . القضاء بعدم جواز الاستئناف . في غير محله . شهود . تقدير أقوالهم . سلطة المحكمة في ذلك . حدها .
٥٤٧	١٢٤٨	١ - قضاء مستعجل . تطبيق مستندات الخصوم على الطبيعة لمعرفة ما إذا كانت تطبيق على العين موضوع النزاع لا يدخل في اختصاصه لمسأله بأصل الحق .
٥٤٨	٢٤ يناير ١٢٥٢	٢ - حكم بوضع عين تحت الحراسة بناء على اتخاذ إجراءات نزع ملكية العين . طلب شخص رفع هذه الحراسة يدعى أنه المالك وأن إجراءات نزع الملكية لم تتخذ في مواجهته . قضاؤه بعدم اختصاص محكمة الأمور المستعجلة بالفصل في هذا الطلب بناء على أن أمر تحقيقه يقتضي تطبيق المستندات على الطبيعة . الطعن في هذا الحكم بأنه قد جعل أثر الحكم السابق متصدياً إلى الطاعن . طعن مردود .
٥٤٩	١٢٥٢	١ - حراسة . أجرة الحراسة . جواز تقريرها باتفاق لاحق للحكم القاضي بها ولو كان منصوباً فيه على أن تكون بغير أجر . الأحكام المدنية يجوز للخصوم الاتفاق على خلاف موجبها . ٢ - أجرة الحراسة . تقريرها بالحكم أو باتفاق الخصوم . سريانها إلى أن تعدل أو تلغى بحكم آخر أو اتفاق جديد . ٣ - عقد . إقرار فيه . تفسيره . إقرار من المستحقين في وقف بـسـريـات أجرة الحراسة مادامت الحراسة قائمة . اعتبار المحكمة هذا الإقرار غير ملزم للوقعيين عليه طوال مدة الحراسة . تحريف للدولة . خطأ في تطبيق قانون العقد .
٥٥٠	١٢٥٥	١ - إجراءات القاضي . نيابة عامة . تدخلها في القضايا الخاصة بالقصر جوازي . عدم حصوله لا يترتب عليه بطلان الاجراءات . المادة ١٠٠ من قانون المرافعات . ٢ - نيابة عامة . تدخلها في القضايا الخاصة بالقصر . الغرض منه رعاية مصالح القصر . عدم إخبار قلم الكتاب النيابة بقيام الدعوى - لا يقبل من غير القصر من الخصوم التحدي به .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
٣ - إجراءات التحقيق . قاض متدب للتحقيق . خطأ في إجراءات التحقيق . وجوب التمسك به في جلسات المرافعة التالية للتحقيق . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز .			
٤ - نقض . الطعن في حكم أصدره على خلاف حكم سابق . شرطه . حكم عال من حدود الأيمان محل الدعوى . حكم آخر في قدر مابين الحدود . انتفاء وحدة الموضوع .			
شفعة . القضاء الشفيع بالشفعة مقابل دفعه الثمن المشتري في خلال مدة معينة . الدفع في الميعاد المحدد شرط لاستحقاق العين المشفوع فيها . سقوط حق الشفيع في الشفعة إذا لم يدفع في الميعاد .	٢٤ يناير ١٩٥٢	١٢٥٨	٥٥٠
لا لزوم في هذه الحالة للتنبيه عليه من المشتري بالدفع . لا يشترط النص في الحكم على سقوط الحق جزاء على عدم الدفع .			
اشتراط البائع على المشتري عدم التصرف في العين المبيعة ما بقي حياً . استخلاص المحكمة من التحقيق الذي أجرته انتفاء نية التبرع لدى المتصرف وأن البيع مصدر منهجراً هو استخلاص موضوعي . انتهى عليه الخطأ في التكيف على غير أساس .	د د د	١٢٦٠	٥٥١
حكم . تسميه . تناقض . طلب تعويض من رى أطيان . طلب تعويض من الحرمان من الانتفاع بهذه الأطيان بسبب عدم ربحها . اجمع بين التعويضين . خير جائز .	د د د	١٢٦٢	٥٥٢
تزوير . أدلة التزوير . قبول المحكمة دليلين من أدلة التزوير والأمر بتحقيقهما . ظهور ما يكفي لتكون اقتناها بتزوير الورقة من تحقيق أحد الدليلين . عدم مضيق في تحقيق الدليل الآخر . لا عاقلة في ذلك القانون .	٣١ يناير ١٩٥٢	١٢٦٥	٥٥٣
١ - شركة خاصة . الصفات المميزة لها . أنها شركة مسترة لاعنوان لها ولا وجود أمام الغير . الأعمال التي يقوم بها أحد الشركاء تكون باسمه خاصة ويسأل عنها وحده قبل من تعامل معه .	د د د	١٢٦٨	٥٥٤
٢ - شركة خاصة . تحصيل الحكم أن الشركة محل الدعوى هي شركة خاصة لا شركة توصية من قرائن ذكرها مؤدبة إلى			

العدد الثامن	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		ذلك . لا خطأ .
		٣ - تقرير المحكمة أن التصفية لا ترد على شركة المحاصة عند فسخها . صحيح في القانون . المادتان ٥٩ و ٦٢ تجارى .
١٢٧١ ٥٥٥	٣١ يناير ١٩٥٢	١ - ضرائب . تقرير المحكمة أن اتفاقاً لم يحصل بين الممول ومصلحة الضرائب على واء الضريبة هو تقرير موضوعي . لا معقب عليه من محكمة النقض متى استندت فيه محكمة الموضوع إلى أدلة سائفة . التحدى بعدم ولاية لجنة التقدير في هذه الحالة لا أساس له . المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
		٢ - دفاتر الممول . عدم تمويل المحكمة على البيانات الواردة فيها لعدم اطمئنانها إلى صحتها . أخذها في هذه الحالة بتقديرات لجنة التقدير . لا إخلال فيه بحق الدفاع .
١٢٧٤ ٥٥٦	د د د	نقض . طعن . سبب جديد . عدم جواز اتسك به لأول مرة لدى محكمة النقض ما لم يكن متعلقاً بالنظام العام . مثال .
١٢٧٧ ٥٥٧	د د د	١ - قوة الأمر المقضى . حكم بتقرير نفقة . حكم بتقرير نفقة مؤقتة حتى يفصل نهائياً في دعوى الحساب . إقامته على أن تاخرى الوقف نزاعاً من تحت يد المحكوم لها ما يعادل استحقاقها في الأطنان الموقوفة . زوال هذه الأسباب موجب لانقضاء النفقة ولو لم يفصل نهائياً في دعوى الحساب . النemy على الحكم القاضي بانتهاء النفقة . إهداره حجية الحكم الصادر بتقريرها في غير محله .
		٢ - إجراءات التقاضى . طلب الخصم تأجيل الدعوى لاشتغال محاميه بمعمل آخر . رفض المحكمة التأجيل مع السماح له بتقديم مذكرة بدفاعه قبل التعلق بالحكم . لا إخلال بحقه في الدفاع .
		(٣) قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم)
١٢٨٠ ٥٥٨	٥ فبراير ١٩٥٣	عمل . صاحب العمل . حقه في التنظيم والإدارة مقيد بعدم مساهمته بالحقوق الأساسية التي يتضمنها التشريع العمالي .
١٢٨٤ ٥٥٩	٩ فبراير ١٩٥٣	عمل . الأنظمة التعاونية . لا يمكن أن تكون محل نزاع يقضى فيه . لا بد أن تكون محل تفاهم واتفاق بين رب العمل وماله .

المعدد الثامن	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصيبة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(٤) قضاء محاكم الجنايات
١٢٨٧٠٥٦٠	٥ مارس ١٩٥٣	١ - عفو شامل . المرسوم بقانون العفو الشامل . مدى تطبيقه . ٢ ، ٣ - جرائم سياسية . تعريفها . اختلاف رأى الفقهاء في شأن تحديدّها . نطاقها في نظر الفقه الفرنسى . والفقه الدولى . ٤ - جرائم الشيوعية . جرائم عادية لتعلقها بنظام الطبقات ولأنها ليست موجبة ضدّ حكومة معينة بل توجه ضد النظام الاجتماعى أو الاقتصادى . فلا يشملها مرسوم العفو الشامل .
		(٥) قضاء الأحوال الشخصية
١٢٩٣٠٥٦١	٢٣ فبراير ١٩٥٣	حق محكمة الأحوال الشخصية في توقيع الإجراءات المنصوص عنها في الفصل الثانى من الباب الثالث من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المبال الصادر في ١٩/٨/١٩٥٢ وهل هذا الحق مطلق أم لا ؟
		(٦) قضاء المحاكم الكلية المدنية
١٢٩٦٠٥٦٢	١٢ فبراير ١٩٥٣	١ - عقد الاختبار . الفرق بينه وبين عقد القرن . اعتباره عقداً مبرماً تمت شرط فاسخ . ٢ - فصل العامل يعتبر تمسكاً إذا لم يكن له مبرر مشروع .
		(٧) قضاء الإيجارات
١٣٠٠٠٥٦٣	٢٣ فبراير ١٩٥٣	١ - حكم . تعريفه في مقام دعوى بطلانه . بطلانه ومتى يدفع به بالمعارضة والاستئناف ودعوى بطلان أصلية . ٢ - دعوى البطلان الأصلية . متى يجوز رفعها وإذا جاز رفعها فهل تقبل أمام دائرة الإيجارات المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
١٣٠٧٠٥٦٤	٢ مارس ١٩٥٣	١ - الضرورة الملجئة في حالة التنبيه بالاخلاء للزواج . مداها ووقت تحققها ومداها . ٢ - الحطية عند المسلمين ومتى تعتبر ضرورة ومتى لا تعتبر .

العدد الثامن	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣٠٩٥٦٥	٩ مارس ١٩٥٣	١ - حق المستأجر في إحداث تغييرات بالعين المؤجرة ومداه .
		٢ - ليس المؤجر الحق في استبقاء مقابل مقام به المستأجر نفسه من تعديل أو تحسين في العين المؤجرة .
		٣ - تقويم الشرط بنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ . بطلانه إذا لم يكن له مقابل طبقاً لنص المادة السادسة من القانون المذكور .
١٣١٤٥٦٦	٢٣ مارس ١٩٥٣	مدى حماية القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ للمستأجر الذي طال مدة إقامته بمسكن معين في طلب التخفيض ، حدود ذلك .
		(٨) القضاء المستعجل
١٣١٨٥٦٧	٣٠ أكتوبر ١٩٥٢	١ - قانون المرافعات هو القانون العام .
		٢ - المحكمة من المادة ١٤٤ مرافعات .
		٣ - عقد الإيجار لا يفسخ إلا اتفاقاً أو قضاء .
١٣٢٠٥٦٨	١١ ديسمبر ١٩٥٢	قواعد شرعية . أسكان الزوج زوجته . وضع يد .
		ما يطلبه المحامون بحث لحضرة الأستاذ راعب حنا المحامي وكيل النيابة
		بحث مدى تطبيق قواعد الاجراءات الجنائية أمام المجالس العسكرية لحضرة
		البكباشي نائب الأحكام على الشريف .





# المحاماة

مجلة قضائية شهرية

نشرها نقابة المحامين

مايو  
سنة ١٩٥٣

السنة الثالثة والثلاثون

العدد  
التاسع

---

إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل أشرك الله في حكمه فأدخل  
عليه الجور في عدله .  
« حديث شريف »

---

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان  
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

# مِـيـان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد

٤٠ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية

٤٦ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية

ما يطلبه المأمون بحث لمحطرة الأستاذ راجب حنا الحامي وكيل النقابة  
بحث مدى تطبيق قواعد الاجراءات الجنائية أمام المجالس العسكرية لمحطرة البكباشي نائب  
الأحكام على الشريف .

قانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون  
رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترفيات إلى وظائف خلت بفصل شاغلها أو استقالتهم أو تسوية  
معاشهم مع ضم مدد لم وصرف فروق عنها . ص ٥٥٩

قانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن صرف مياه المحال العمومية والتجارية والصناعية في  
مجارى المياه . ص ٥٦٠

قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٣ بتفسير بعض أحكام القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ . ص ٥٦٣  
قانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ خاص بالسجل التجارى . ص ٥٦٤ .

قانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٣٠ .  
ص ٥٧٣

قانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
الخاص بالإصلاح الزراعى . ص ٥٧٤

قانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٣ في شأن تطوير الاداة الحكومية . ص ٥٧٥  
قانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الرابعة من المرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو

سنة ١٩٢٦ الخاص بتقرير بعض المحظورات على صيد الأسماك . ص ٥٧٦  
قانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة  
وإشغالها . ص ٥٧٨

قانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
الخاص بالإصلاح الزراعى . ص ٥٧٩

تفسيرات لجنة الإصلاح الزراعى للقانون .

## لجنة تحرير المجلة

كمال سليم إبراهيم - حسن محمد العشماوى - نصيف زكى - احمد السادة

من أعضاء مجلس النقابة من غير أعضاء مجلس النقابة

## قضاة المحكمة النقص الجنائي

(رئاسة وعضوية حضرات الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي المستشارين ) .

٥٦٩

٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

قاضى الإحالة : تقدم متهمون بجناية مع شهود بمجموعة حكم نهائى من محكمة الجنبع بعدم الاختصاص لمهجة الجناية . على قاضى الإحالة — إذا لم ير فى الأفعال المسندة إلى المتهمين بالجناية إلا جنحة — أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بطريق الخبرة . إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات على أساس الجنحة وحدها . خطأ . المادة ١٤٨ تحقيق .

البعض بطريقة الخبرة بين الجناية المسندة لآلهم فى تقرير الاتهام المقدم لآله من النيابة وبين الجنحة التى انتهى إليها وارتآها هو ، وذلك عملا بالمادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنآيات . فأذا هو لم يفعل وأحال القضية إلى محكمة الجنآيات على أساس الجنحة وحدها فإن قراره يكون خطأ متعينا نقضه .

( القضية رقم ١٥٢ سنة ١٩٥١ ق ) .

### المبدأ القانونى

إذا أحيل متهمون إلى قاضى الإحالة بعضهم بجناية الضرب المفضى إلى الموت وبعضهم بالضرب البسيط ، فاستبعد مسالة الأولين عن الوقافه وبذلك استبقى تهمة إحداث الضرب ذاته بقطع النظر عن نتيجةه . وكانت هذه التهمة من بين ما اتهموا به وشمله قرار الاتهام ، فانه يكون واجبا عليه — وهو لم يجد فى الأفعال التى انتهى إليها إلا الجنحة مخالفاف بذلك حكم محكمة الجنبع الصادر بعدم الاختصاص والذي أصبح نهائيا — أن يحيل القضية إلى محكمة الجنآيات لمحاكمة هؤلاء

٥٧٠

٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

إثبات . سرقة بالمادة ٣١٧/٨ من قانون العقوبات . ليس فى القانون ما يلزم صاحب المال السرور بتقدم دليل كتابى على وجود المال السرور تحت يد سارقيه .

### المبدأ القانونى

إن المادة ٣١٧/٨ من قانون العقوبات صريحة فى اعتبار الاختلاسات التى تحصل من المخترفين بنقل الأشياء فى العربات أو المراكب أو أحد أتباعهم ، لإذاسلت لآلهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة ، من قبيل

ففتشه وكيل السجن - وهو من رجال الضبطية القضائية - فوجد معه مخدراً - فهذا التفتيش يكون صحيحاً ، وللمحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه في إدائته بإسراخ المخدر .

( القضية رقم ١٠٣٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابعة وحضور حضرة الأستاذ إبراهيم خليل بدلا من حضرة الأستاذ محمد احمد فنيح السفتار ) .

٥٧٢

٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

١ - اجراءات . حكم . تلاوته . عضو من سموا للرافعة لم يحضر تلاوته . توقيعه مسودة الحكم . صحة الاجراءات .

ب - تقرير التفتيش . اتخاذ أحد أعضاء الهيئة تقريراً سابقاً في الدعوى تقريراً له . لا مانع .

### المبادئ القانونية

١ - لا يعيب الحكم أن أحد قضاة الهيئة التي سمحت المرافعة لم يحضر تلاوته مادام الثابت أن هذا القاضي قد وقع بامضائه على مسودة الحكم مما يفيد اشتراكه في المداولة .

٢ - إن القانون لم يجعل للتقرير الذي أوجب تلاوته شكلاً خاصاً يترتب على مخالفته نتيجة تلحق الحكم الصادر في الدعوى ، فليس ثمة ما يمنع عضو الهيئة التي تسمع الدعوى من أن يتخذ تقرير تلخيص عنها وضعه عضو هيئة سابقة تقريراً له هو .

( القضية رقم ١٠٣٤ سنة ٢١ ق بالهيئة السابعة وحضور حضرة الأستاذ محمد احمد فنيح بدلا من حضرة الأستاذ إبراهيم خليل السفتار ) .

السرقه ، وإعطائها حكماً ، بالرغم من وجود المال المختلس في يد من اختلسه عند وقوع الاختلاس . وإذن فليس في القانون ما يلزم صاحب المال المسروق ، بتقديم دليل كتابي على وجود هذا المال تحت يد سارقيه ، بل يخضع الاتبات في هذا الأمر إلى قواعد الاتبات في المواد الجنائية عامة .

( القضية رقم ١٠٣١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابعة وحضور حضرة الأستاذ ياسين موسى بدلا من حضرة الأستاذ إبراهيم خليل السفتار ) .

٥٧١

٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

تفتيش . ضبط مجموعات مع مسجون . تقريره فور سؤاله أن ممرضا بالسجن هو الذي أعطاه للمنوعات . إجراء وكيل السجن تفتيش المرمى . ضبط مخدر معه . إدائته في المخدر اعتماداً على هذا التفتيش . صحيحة .

### المبدأ القانوني

إن حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ويجوز في حالة التلبس لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من سام في الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً وأن يفتشه . وإذن فإذا كان ما أورده الحكم يفيد أن مسجوناً ضبط متلبساً بجريمة إحراز علب سجائر - وهي من المنوعات المعاقب على إدخالها في السجن باعتبارها جنحة طبقاً للمادة ٩ من لائحة السجون الصادر بها الأمر العالي في ٩ من فبراير سنة ١٩٥١ - فقرر هذا المسجون فور سؤاله أن ممرضا بالسجن ( الطاعن ) هو الذي أعطاه لإياها ،

وشرع في السرقة منه قد نفت صدور فعل من الجنح عليه يستوجب الدفاع الشرعي من المتهم ، ورتبت على ما قائله من فرار الجنح عليه ابتعاد خطره ، دون أن تبين في حكمها أنها وزنت الظروف التي وجد فيها المتهم بفعل الجنح عليه وهل كان مجرد شروع هذا الأخير في الفرار كافياً لأن يعيد إلى المتهم طمأنينته إلى أن الخطر قد زال مع أن الجنح عليه كان لا يزال في الحديقة وكان الوقت مطلقاً — فإن حكمها بذلك يكون مشوباً بفساد الاستدلال متعينا نقضه .

( القضية رقم ١٠٣٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور حضرة الأستاذ محمد احمد فهم بدلا من حضرة الأستاذ ابراهيم خليل السشار ) .

٥٧٥

٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

١ — لية القتل . مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة الجاني عليه في مقتل . متى لا يكن لإثبات نية القتل ؟ استغلاص المحكمة من ظروف الدعوى أن المتهم قصد القتل . مجرد قول الجاني عليه أنه لا يعرف حقيقة قصد الجاني . لا يثبت المحكمة في استغلاص هذا القصد . ب — دفاع . محام . حرجه في القيام بمهمة الدفاع . حضور محام من المتهم وإدلاؤه بما لديه من دفاع . التي حل الحكم بإخلاقه بحق الدفاع . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان صحيحاً أن مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة الجاني عليه في مقتل وإن نشأ عن ذلك جرح خطير لا يكفي لثبوت نية القتل لدى الجاني إلا أن محل ذلك أن يكون من المحتمل معه حصول

٥٧٣

٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

حكم . تسييه . اختلاس أشياء معجزة . للتهوم من أسباب الحكم الابتدائي أن يوم البيع لم يكن هو الذي حدد بمحضر المحضر . ولم التهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن يعلم يوم البيع . تأييد الحكم المتألف لأسبابه . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي الذي أدين المتهم في جريمة التبيد يفهم من أسبابه أن يوم البيع لم يكن هو الذي حدد بمحضر المحضر ، وكان المتهم قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم علمه بيوم البيع ، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المتألف لأسبابه دون أن ترد على ما دفع به المتهم من عدم علمه باليوم الذي حدد للبيع مع أن هذا العلم عنصر جوهري في هذه الجريمة — كان حكمها قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

( القضية رقم ١٠٣٩ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور حضرة الأستاذ ابراهيم خليل بدلا من حضرة الأستاذ محمد احمد فهم السشار ) .

٥٧٤

٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

حكم . تسييه . دفاع شرعي . نفيه بناء على أسباب غير مؤدية إلى ذلك . حكم ميب .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة بعد أن أثبتت أن الجنح عليه دخل الحديقة التي يحرسها المتهم ليلا

التي تعتبر ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات إنما هي المراقبة التي يحكم بها تطبيقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون فلا تنصرف إلى المراقبة التي يقضى بها طبقاً لأحكام قانون العقوبات . وإذا كان المتهم قد حكم عليه بالحبس والمراقبة لسرقة ، وكانت هذه المراقبة قد قضى بها عليه تطبيقاً للمادة ٣٢٠ من قانون العقوبات التي تجيز وضع المحكوم عليهم بالحبس لسرقة تحت مراقبة البوليس في حالة العود ، فإن هذه المراقبة لا تعتبر ماثلة لعقوبة الحبس في حكم المادة ١٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر . ويكون من الخطأ أن تحسب بداية السنوات الخمس المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات بعد انقضاء المراقبة ، إذ القانون يوجب حسابها مباشرة بعد انقضاء عقوبة الحبس وحدها . وإذا كان قد مضى بين انقضاء عقوبة الحبس وبين الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها أكثر من خمس سنوات فلا يكون المتهم عائداً في حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

( القضية رقم ٣٩٦ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد حسي وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنم وإسماعيل مجدى المستشارين ) .

الإصابة عن غير قصد أو بقصد آخر غير قصد القتل وإزهاق الروح . فإذا كان واضحاً أن المحكمة استخلصت أن المتهمين قصدوا باعتدائهما على المجنى عليهما إزهاق روحهما من تمعد ضربهما بألة قاتلة وطلعنهما بها بقوة في مقتل طعنًا أحدث جرحاً خطيراً ، فذلك يكون استخلاصاً سائفاً وبياناً كافياً في إثبات توافر نية القتل لدى المتهمين . وليس من شأن مجرد قول المجنى عليه إنه لا يعرف حقيقة قصد الجاني أن يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصده من كافة ظروف الدعوى .

٢ — المحامى حر في أداء مهنته حسبما يملكه عليه ضميره واجتهاده وتقائده مهنته . فإدام الثابت أن محامياً حضر عن المتهم وأدلى بما رآه من دفاع فلا يقبل من المتهم أن ينعى على الحكم أنه أدخل بحقه في الدفاع بمقولة إن محامياً واحداً حضر عنه وعن متهم آخر معه ولم يدافع عنه إلا دفاعاً ضئيلاً .

( القضية رقم ١٠٤٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٧٦

٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

عود . الحكم على متهم بالحبس والمراقبة لسرقة تطبيقاً للمادة ٣٢٠ ع . هذه المراقبة لا تعتبر ماثلة لعقوبة الحبس . لا تعتبر في العود .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ صريحة في أن المراقبة

٥٧٧

٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

١ - نقض . مبدأ عدم جواز أن يضار الطاعن بسبب تظلمه ، حدوده فيما يتعلق بالطعن بطريق النقض . مقدار العقوبة . وصف الأفعال قانوناً ، لا يدخل في نطاق هذا المبدأ .

ب - رأفة . تخوف المتهم أو توهمه غير المبني على أسباب معقولة . لامانع من الاعتبار به في أخذه بالرأفة .

### المبادئ القانونية

١ - إن مبدأ عدم جواز أن يضار المحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض لا يصح إعماله إلا من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حداً أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه ، ولا يجوز أن يتناول التواحي الأخرى من نحو تقدير وقائع الدعوى أو إعطاء الحوادث وصفه الصحيح ، فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتعد العقوبة التي قضى بها الحكم الذي سبق نقضه بناء على طعن المتهم وحده ولكنه قد اعتبر الفعل المسند إليه جريمة قتل حمداً بعد أن كان الحكم السابق قد اعتبره متجاوزاً حدود الدفاع الشرعي فإنه لا يعتبر قد ساء مركز الطاعن .

٢ - لا يوجد في القانون ما يمنع المحكمة من اعتبار تخوف المتهم أو توهمه غير المبني على أسباب معقولة والذي لا يعتبر معه في حالة دفاع شرعي ولا في حالة تجاوز لحدود هذا الدفاع - ما يمنع اعتبار هذا التوهم ظرفاً من ظروف الرأفة .

( الفضية رقم ٨٦٦ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

٥٧٨

٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

تزوير . باسجاويز . نذبه من مأمور المركز لتحرير محضر جمع استدلالات وتحريات عن جريمة . هذا محضر رسمي . التمييز فيه تزوير في وثيقة رسمية .

### المبدأ القانوني

إن قانون تحقيق الجنايات قد نص في المادتين ١٠٣ و ١٠٤ منه على أن جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى يؤدي بواسطة مأموري الضبطية القضائية وبواسطة مرؤوسيه ، والباشجاويز هو من مرؤوس رجال الضبطية القضائية . فالمحضر الذي يحرره في نطاق الاستدلالات والتحريات الخاصة بالجرائم بناء على نذبه من مأمور المركز يعتبر في القانون محرراً رسمياً يجريه موظف مختص بتحريره ، فكل تغيير في الحقيقة يقع في تحريره يعتبر تزويراً في وثيقة رسمية .

( الفضية رقم ٨٧٤ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

٥٧٩

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

غش . تنازل المصالح على التوريد من عقد التوريد إلى آخر . إهانة الاتيين في تهمة غش الاتين على أساس أن هذا الإهانة الخاص لا يمنع مسؤولية التنازل ، لاصح ، كما تصور .

### المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد أدانت متهمين بأنهما غشا الاتين المورد منهما لأحد المستشفيات

اللين أن يكون هو المتعاقد أصلا على توريده بل لا بد أن يثبت أن له دخلا فيما وقع من المتنازل إليه وأن العمل كان بالاتفاق بينهما<sup>(١)</sup>.

( القضية رقم ٣٨٥ سنة ٢١ في بالهية السابقة ) .

٥٨١

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

تفتيش . بطلانه . ليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه .

المبدأ القانوني

إن بطلان التفتيش لا يستفيد منه إلا صاحب الشأن فيه من وقع التفتيش بمسكنه ، فليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور إذن به ، لأن البطلان إنما شرع للحفاظ على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه فليس لسواه أن يثيره ولو كان يستفيد من ذلك ، لأن الاستفادة لا تلحقه إلا من طريق التبعة فقط ..

( القضية رقم ٣٩٥ سنة ٢١ في بالهية السابقة ) .

٥٨٢

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

قانون . صدور قانون أصحح التهم قبل الحكم عليه نهائيا . وجوب الاستفادة منه .

المبدأ القانوني

إذا عوقب المتهم من أجل تأخره في

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادرين في هذه الجلسة في القضيتين رقمي ٣٨٢ سنة ٢١ و ٣٨٧ سنة ٢١ القضائية .

بإضافة الماء إليه مع علمنا بذلك ، لم تستظهر ركن العلم بالغش لدى أحدهما ولم يورد من الأدلة على ثبوته قبل الآخر إلا قولها بأن هذا الغش كان وليد حمل إيجاعي منه ، ولم تقل من دفاعه باقطاع صلته باللين لتنازله عن عقد التوريد إلى المتهم الأول إلا أن هذا الاتفاق الخاص بينهما لا أثر له في نفي المسؤولية عن المتنازل عن عقد التوريد عما لا يصلح لمساءلته جنائيا عن هذه الجريمة التي لا يكنى فيها أن يكون هو المتعاقد أصلا بل لا بد من أن يثبت أن له دخلا فيما وقع من المتنازل إليه وأن العمل الذي وقع به الغش كان بالاتفاق فيما بينهما - فهذا الحكم يكون قاصرا متعينا رفضه<sup>(١)</sup>.

( القضية رقم ٣٨٣ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد حسي وإبراهيم خليل ومحمد أحمد فهد وإسماعيل عمدي وباسيل موسى المستشارين ) .

٥٨٥

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

غش . جريمة غش لين . العلم بالغش . لا يصح إقامته على الافتراض والتعصب . لا يكنى لإدانة المتهم أن يكون هو المتعاقد أصلا على توريد اللين .

المبدأ القانوني

لا يصح في حدود إثبات العلم بغش البضاعة ( لين ) الأخذ بالافتراض والتعصب . كما أنه لا يكنى في مساءلة المتهم جنائيا عن غش

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر بهذه الجلسة ( ١٢ / ١١ / ١٩٥١ ) في القضية رقم ٣٨٨ سنة ٢١ القضائية .



٥٨٤

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

اشتباه . حكم للاشتباه سابق على الرسوم بماتون  
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الاعتداد به في تولد حالة  
المود الى الاشتباه .

المبدأ القانوني

إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون  
معين لا تنقض بالنقض هذا القانون إلا إذا  
كان القانون الصادر بالانقضاء لم يتنبق النص  
على عقاب الفعل . أما إذا كان قد استبقى  
صفة الجريمة للفعل كما هو الحال في المرسوم  
بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم الصادر  
بناء على القانون القديم يبق له أثره . وإذا  
كان نص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم  
٩٨ لسنة ١٩٤٥ على إلغاء إندارات الاشتباه  
وسكوتها عن الأحكام الصادرة بناء على  
القانون القديم ليس إلا تطبيقاً لهذه القاعدة  
فإنه متى كان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه  
في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ لوضع تحت  
مراقبة البوليس للاشتباه ثم حكم عليه في ١٢  
من أبريل سنة ١٩٤٩ بحبس سنة مع الشغل  
لأنه ارتكب جريمة سرقة كان هذا المتهم  
قد عاد إلى حالة الاشتباه بأن ارتكب عملاً  
من شأنه تأييد حالة الاشتباه الثابتة في حقه  
بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت  
المراقبة .

( القضية رقم ١٠٥٦ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

توريد نصيب الحكومة من التمتع عن سنة  
١٩٥٠ ثم صدر قرار بجد أجل التوريد قبل  
صدور الحكم النهائي فإن المتهم يجب أن يستفيد  
من ذلك وتصبح جريمته غير قائمة .

( القضية رقم ١٠٥٣ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٥٨٣

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

دفاع . حكم . تسببه . متهم باختلاس محجوز . إدانته .  
دفاعه بأنه كان مريضاً ودخل المستشفى في اليوم الذي  
كان معداً فيه . عدم تقديمه دليلاً على مرضه وعدم  
طلبه تحقيق ذلك . الالتفات من هذا الدفاع . لا مترقب  
لله على المحكمة .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم الذي أدانته المحكمة في  
اختلاس المحجوز قد دافع عن نفسه بأنه  
تغيب يوم البيع بسبب مرض مفاجئ ألزمه  
دخول المستشفى ولكنه لم يقدم إلى المحكمة  
دليلاً على مرضه المدعى ولم يطلب إليها تحقيقاً  
في هذا الشأن مكتفياً بما قرره من أنه كان  
مريضاً ودخل المستشفى فلا يصح منه التمسك  
على الحكم لعدم رده على هذا الدفاع ، فإن  
المحكمة غير مكلفة بأن ترد في حكمها على كل  
جزئية من جزئيات الدفاع ، ويكفي لسلامة  
حكمها أن يورد الأدلة على وقوع الفعل من  
المتهم .

( القضية رقم ١٠٥٤ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

## المبدأ القانوني

للمحكمة إذا رأت من تلقاء نفسها اتخاذ إجراء ما ، ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذ هذا الإجراء أن تعدل عنه ، إذ لا يعدو كونه قراراً تحضرياً منها في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

( القضية رقم ١٠٦١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٥٨٨

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

إجراءات . الحكم في الدعوى استناداً إلى التعديلات الابتدائية دون سماع شهود لا أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنائية . الإجابة عن طلب سماع شهود الإثبات بما لا يصلح رداً عليه ورفض هذا الطلب . حكم ميب .

## المبدأ القانوني

إنه لما كان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبقى على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة ، فإنه إذا كانت محكمة أول درجة لم تجري تحقيقاً في الدعوى ولم تسمع شهوداً ، ثم طلب الطاعن إلى المحكمة الاستئنائية مناقشة شهود الإثبات أمامها فأجابات على هذا الطلب بما لا يصلح رداً عليه ورفضته - حكمتها الصادر بالإدانة استناداً إلى التحقيقات الابتدائية وحدها يكون ميباً متعيناً نقضه .

( القضية رقم ١٠٦٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٥٨٥

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

نقض . عدم توصل المحكمة إلى معرفة تاريخ اليوم أو الشهر الذي حدثت فيه الواقعة . متى لا يتوجب نقض الحكم ؟

## المبدأ القانوني

إن عدم توصل المحكمة إلى معرفة تاريخ اليوم أو الشهر الذي حدثت فيه الواقعة لا يستوجب نقض الحكم مادام لا تأثير له لا على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها . ( القضية رقم ١٠٥٧ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٥٨٦

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

ضرب . المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . الضرب باليد مرة واحدة يكفي لانتهاها .

## المبدأ القانوني

لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يكفي أن يعد الفعل ضرباً ولو كان حاصله باليد مرة واحدة . ( القضية رقم ١٠٦٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٥٨٧

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

إجراءات . اتخاذ المحكمة من تلقاء نفسها إجراء ما . لما أن تعطل عنه إذا رأت أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتماً على تنفيذه .

المبدأ القانوني

يجوز في مواد العقاب تجرئة الاعتراف  
فيكون للمحكمة أن تأخذ بجزم الاعتراف  
الذي أطلعت إليه ولا تأخذ بالجزء الذي  
لم تطمئن إليه .

( القضية رقم ١٠٦٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٩١

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

دفاع شرعى . الدفع بيمينه . وجوب الرد عليه .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه  
بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس  
فاداته المحكمة مقتصرة على القول بأن  
الاعتداء تبودل بين الطرفين ولم تشر إلى هذا  
الدفاع وترد عليه بما يشهد به — كان حكمها  
قاصراً متعيناً نقضته .

( القضية رقم ٨٦٣ سنة ٢١ ق وثالثة ومعضونة  
حضرات الأساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد  
حسن و ابراهيم خليل ومحمد احمد فليم واسماعيل مجدى  
المستشارين ) .

٥٩٢

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

شهود . تلاوة أموال شهود الإيماث القائمين أمام  
محكمة أول درجة . عدم تمسك التهم بسماعهم في  
مواجهته . طلبه أمام المحكمة الاستئنافية سماع أولئك  
الشهود . رفضه . لا تريب عليها فيه .

المبدأ القانوني

إذا كان الظاهر من محاضر الجلسات أن

٥٨٩

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

ميان . القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . لإقامة بناء  
دون الحصول على رخصة . الحكم بالإزالة . خطأ .

المبدأ القانوني

إن المادة ٩٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة  
١٩٤٨ تنص على أنه لا يجوز إقامة بناء على  
حافة طريق عام أو غاص أو داخل الأرض  
أو تعليته أو توسيعه أو تعديله إلا بعد  
الحصول على رخصة من سلطة التنظيم . كما  
تقضى المادة ١٨ من القانون المذكور على أن  
كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لاحتته  
التنفيذية يعاقب عليها بالغرامة من مائة إلى  
ألف قرش مع وجوب الحكم بتصحيح أو  
استكمال أو هدم الأعمال المخالفة حسب  
الأحوال . وإذن فإذا كان الحكم قد قضى  
بالغرامة والإزالة في جريمة إقامة بناء دون  
الحصول على رخصة من مصلحة التنظيم ،  
وكان الثابت منه أن المتهم لم يخالف أحكام  
القانون سالف الذكر من ناحية المسافات أو  
الأبعاد أو غيرها ، فإنه يكون قد أخطأ في  
تطبيق القانون ، إذ القانون لا يوجب الحكم  
بالإزالة متى كانت المخالفة مقصورة على إقامة  
بناء بدون رخصة .

( القضية رقم ١٠٦٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٩٠

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

إيماث . اعتراف . تجزئته جائزة .

## أقوال الشهود .

( القضية رقم ١٠٧٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٩٤

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥١

حكم . تبينه . خطأ في بعض الفاظ الحكم هو زلة  
لم . لا يقدح في سلامته .

## المبدأ القانوني

إذا لم تكن ثمة شبهة في أن خطأ المحكمة  
بذكرها المجهى عليه ، بدلا من المتهم ، إنما  
كان زلة قلم ولم يكن نتيجة لخطأ من المحكمة  
في فهمها واقع الدعوى ، فذلك لا يقدح في  
سلامة حكمها .

( القضية رقم ٦٥٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٩٥

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥١

شهود . طلب التهم سماع شاهد لم ير المحكمة أن  
سماعه لازم لظهور الحقيقة . ردها على ذلك بأنها أجلت  
القضية صراحة لحضور شهود التي فلم يحضروا . هي في  
حل من صرف النظر عن سماع هذا الشاهد .

## المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد طلب سماع شاهد  
فردت المحكمة على طلبه هذا بأن الشاهد  
المطلوب سماعه ضائع في الجريمة وأنه شاهد  
نقي ، وأنها رخصت للبتهم في إعلان شهود  
النفي وأجلت القضية مرارا لهذا الغرض فلم  
يحضروا ، فهذا الذي قالته المحكمة يجعلها في  
حل من صرف النظر عن سماع ذلك الشاهد

شهود الإثبات في الدعوى لم يحضروا الجلسة  
الآخيرة أمام محكمة أول درجة فأمرت المحكمة  
بتلاوة أقوالهم ثم سمعت من حضر من شهود  
النفي ثم ترفع المتهم دون أن يتمسك بحضور  
الشهود الغائبين وسماعهم في مواجهته ، ثم لما  
حجرت القضية للحكم ورخص للتهم في تقديم  
مذكرة بدفاعه لم يطلب في هذه المذكرة شيئا  
عن الشهود فإن إجراءات المحاكمة الابتدائية  
تكون صحيحة . وإذا كانت المحكمة الاستئنافية  
بعد ذلك قد رفضت طلب المتهم سماع شهود  
الإثبات فإنها لا تكون غلطت إذ هي بحسب  
الأصل تحكم بناء على أوراق القضية دون  
أن تجري تحقيقا فيها إلا ما ترى هي  
لزوجا له .

( القضية رقم ١٠٧٧ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة )  
وحضور حضرة الأستاذ باسيل موسى بدلا من حضرة  
الأستاذ محمد أحمد غنيم المستشار .

٥٩٦

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

حكم . تبينه . مؤدى أقوال الشهود . يبيانه .  
شمال .

## المبدأ القانوني

مق بين الحكم واقعة الدعوى ( إحراز  
مواد مخدرة ) وذكر الأدلة التي استخلص  
منها ثبوتها قائلا : « إن التهمة ثابتة بما شهد  
به ضابط المباحث ورجاله الذين رافقوه في  
التفتيش من ضبط الأول للبحدر بالجيب  
الداخلي . . . » - فهذا كاف في بيان مؤدى

على الحكم عدم اطلاق المحكمة عليها وعرضها عليه .

( القضية رقم ١٠٣٩ سنة ٢١ في الجلفة السابقة )  
وحضور حضرة الأستاذ محمد احمد غنيم بدلا من حضرة  
الأستاذ ابراهيم خليل المستشار .

٥٩٧

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥١

فش البضاعة . وكان العلم بالفش . زيت قرطم  
مفروش باضالة زيت قطن إليه . عرضه للبيع . الاتهام  
في إثبات علم المتهم إلى مجرد كونه تاجرا يعرف أنواع  
الزيوت من ألوانها ورائحتها وأنه هو المشتري من هذا  
الفش . عدم بيان أن الفش قد نقأ عنه تغيير فلولون  
الزيت أو رائحته . قصور .

#### المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة حين عرضت لعلم  
الطاعن ( تاجر زيوت ) بفش زيت القرطم  
الذي عرضه للبيع بعد إضافة زيت القطن  
إليه قد اقتصر على قولها إن هذا العلم  
مستفاد من كون المتهم تاجر زيوت فهو  
يعرف الزيوت المختلفة من ألوانها ورائحتها  
كما يعرف المخلوط منها وغير المخلوط ، وأن  
المخلوط لا يستفيد منه أحد سواء ، ولم تبين  
ما إذا كان الفش الذي وقع قد نشأ عنه تغيير  
في لون الزيت أو رائحته حتى يمكن القول  
بادراك المتهم له لما ذكرته من غيرته  
المستفادة من مجرد تجارته في الزيوت - فهذا  
قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

( القضية رقم ١٠٨٩ سنة ٢١ في الجلفة السابقة ) .

إذا رأت هي أن حضوره لم يكن ضرورياً  
لظهور الحقيقة .

( القضية رقم ٩١٢ سنة ٢١ في الجلفة السابقة ) .

٥٩٦

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥١

١ - تزوير في أوراق رسمية . استعمال ختم  
أخيه في شهادة تحقيق شخصية . دفعه بأنه إنما أراد  
الحيل لأخيه المتصل اسمه لأنه يموله . لا يجدي .  
ب - إجراءات . تزوير في أوراق رسمية .  
اعتراف المتهم . عدم طلبه الاطلاع على الورقة المزورة .  
نصب على الحكم أن المحكمة لم تطلع على الورقة وعرضها  
عليه . لا يجدي .

#### المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم قد بين واقعة  
الدعوى وأقام الدليل على ثبوتها في حق  
المتهم وأنه ارتكب جريمة التزوير في الورقة  
الرسمية ( شهادة تحقيق الشخصية ) عن قصد  
وعلم وبينة استعمال هذه الورقة باعتباره هو  
صاحب الاسم المتصل الثابت فيها ، وبين  
احتمال الضرر لصاحب الاسم الحقيقي  
( أخيه ) فصلا عن العبث بهذه الورقة  
الرسمية بما يعدم الثقة فيها ، فلا يجدي هذا  
المتهم قوله إنه إنما اتصل اسم أخيه قصداً  
إلى مصالحته إذ أنه يموله .

٢ - متى كان الثابت بمحضر الجلسة أن  
المتهم اعترف بجريمة التزوير في الورقة  
الرسمية ، وأنه لم يطلب إلى المحكمة أن تطلعه  
على الورقة المزورة ، فليس للمتهم أن ينص

وسائل الاستدلال في الدهوى .

( القضية رقم ٤٣٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٠٠

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

القض . الطعن في حكم لعدم بيانه أسباب الرأفة .  
لا يبل .

المبدأ القانوني

لا يصح الطعن في حكم بعدم بيانه أسباب الرأفة بمقولة احتمال تحقق المصلحة من ذلك إذا ما كانت أسباب الرأفة تؤدي إلى البراءة ، فان هذا يكون ترتيباً لنتيجة على توقع الخطأ في أمر لم يفرضه القانون على القاضي .

( القضية رقم ١١٠٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٠١

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . تقض . إداة التهم غيباً في جريمة الضرب مع سبق الإصرار . تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بانتفاء سبق الإصرار لديه . تأييد الحكم الغيابي لأصحابه . لتصور كون العقوبة للقاضي بها تدخل في نطاق الطاق للقرر للجريمة بغير سبق لإصرار ، لا يفير . المحكمة في حالة سبق الإصرار مقيدة بعقوبة الحبس .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم بالضرب مع سبق الإصرار قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بانتفاء سبق الإصرار لديه ومع ذلك فإنها قضت بتأييد الحكم الغيابي للقاضي بادائه لأسبابه دون أن يسترد على هذا الدفاع الجوهرى أو تقيم الدليل على توفر سبق

٥٩٨

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

إثبات . دليل مباشر أو غير مباشر . جواز الأخذ به .

المبدأ القانوني

إن مدار الإثبات في المواد الجنائية هو اطمئنان المحكمة إلى ثبوت الواقعة المطروحة عليها أو نفيها وذلك سواء أكان دليلها على الرأى الذى أخذت به دليلاً مباشراً يؤدي بذاته إلى النتيجة التى انتهت إليها أم كان دليلاً غير مباشر لا يؤدي إلى هذه النتيجة إلا بعملية عقلية منطقية .

( القضية رقم ٤٣٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور حضرة الأستاذ إبراهيم خليل بدلاً من حضرة الأستاذ باسبلى موسى المستشار ) .

٥٩٩

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

إثبات . اعتراف متهم على آخر . عدم تأييده بدليل آخر . عدوله عنه أمام المحكمة . الأخذ به . جائز . استعراق السكيب البوليسى عليه . تعزيز الأدلة به . جائز .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف متهم على متهم في التحقيقات متى اطمأنت إليه ووثقت به ولو لم يؤيد هذا الاعتراف بدليل آخر بل حتى ولو عدل عنه صاحبه أمامها بالجلسة ، كما أنه ليس ثمة ما يمنعها من أن تعزز ما لديها من الأدلة باستعراق الكلاب البوليسية متى ارتاحت إليه كوسيلة من

### المبدأ القانوني

إن استناد المحكمة إلى التقرير الفني المقدم في الدعوى يفيد اطرأها للتقرير الاستشاري المقدم فيها وليس يلزم عليها أن ترد على هذا التقرير .

( القضية رقم ١١١٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٠٤

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

ضرب أنفسى إلى الموت . عدم بيان وجود الاتفاق بين المتهمين . عدم تحديد الضربات التي وقعت من كل منهما . عدم بيان أن جميع الجسرات ساهمت في إحداث الوفاة . مساهمة المتهمين مما عن الوفاة . لا يصح

### المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه لا يقوم على أن هناك اتفاقاً بين الطاعنين على مقارنة الضرب وكانت المحكمة لم تحدد الضربات التي وقعت من كل من المتهمين ، وكان ما أوردته عن الكشف الطبي لا يفيد أن جميع الضربات التي أحدثها قد ساهمت في إحداث الوفاة ، ومع ذلك سأل المتهمين كليهما عن الحوادث فإنه يكون معيياً متعياً نقضه .

( القضية رقم ١١١٩ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٠٥

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١

قانون ، دعارة ، القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره . مجرد ضبط التهمة في منزل يدار للدعارة . لا يكفي قفالب . إدانة التهمة على أساس مجرد القول

الإصرار ، فإن حكمها يكون معيياً متعياً نقضه ، ولا يغير من ذلك أن تكون العقوبة المقررة بها داخلية في نطاق العقوبة المقررة للجريمة بغير سيق إصرار ، إذ المحكمة - في حالة سيق الإصرار - مقيدة بالحكم بمقوبة الحبس ، مما لا يستطاع معه معرفة الرأي الذي كانت تنتهي إليه لو أنها تحللت من ذلك القيد .

( القضية رقم ١١٠٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٠٢

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

دفاع . تقديم مذكرة عند حيز القضية للحكم بتضمن طلباً من طلبات التظلم . إعادة القضية للمرافعة . عدم تمسك المتهمة بهذا الطلب في الجلسات التالية . إثارة ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز .

### المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن عند حيز القضية للحكم قد قدم مذكرة ضمنها طلباً من طلبات التحقيق ثم لما أعيدت القضية للمرافعة لم يتمسك بهذا الطلب ويصر عليه في الجلسات التالية فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

( القضية رقم ١١١٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٠٣

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . إثبات . تحرير فني . الأخذ به . يفيد اطرأح التقرير الاستشاري . الرد على هذا التقرير الأخير . غير لازم .

### المبادئ القانونية

١ - إن القانون لم يشترط لثبوت جريمة القتل قيام دليل بعينه بل للمحكمة أن تكون اعتقادها بالإدانة من كل ما تطمن إليه ، فإذا هي أخذت في إثبات القتل بما تكشف لها من الظروف والقرائن فلا تثريب عليها في ذلك ، إذ القرائن من طرق الإثبات في المواد الجنائية للقاضي أن يعتمد عليها وحدها ما دام الرأى الذى يستخلصه منها مستساغاً .

٢ - للمحكمة في أثناء نظر الدعوى أن تستدعى أى شخص لم يكن سبق إعلانة لتسمعه شاهداً في الدعوى .

( القضية رقم ٤٣٦ سنة ٢١ في بابية السابقة ) .

٦٠٧

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١

قانون . دعارة . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .  
يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره . النص في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ على استمرار العمل بالأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة . لا يمنع من ذلك . مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للدعارة . لا يمكن للعقاب بمقتضى ذلك القانون .

### المبدأ القانونى

إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة الذى صدر ونشر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ لا يعاقب على مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للدعارة بل هو يشترط للعقاب الاعتقاد على ممارسة الفجور أو

بأنها تتردد على المنزل اذى ضبطت فيه . هذا لا يمكن لإثبات الاعتقاد .

### المبدأ القانونى

إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذى صدر ونشر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره عملاً بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإذا كان هذا القانون يشترط للعقاب الاعتقاد على ممارسة الفجور أو الدعارة ، فإنه - وفقاً لأحكامه - لا يصح عقاب المتهم لمجرد ضبطها في منزل يدار للدعارة لارتكاب الفحشاء . وإذا كانت المحكمة قد استندت في الحكم على المتهم إلى أنها تتردد على المنزل الذى ضبطت فيه ولم تبين الدليل المؤدى إلى ثبوت ذلك فإن حكمها يكون قاصراً إذ أن ما قالته من ذلك لا يمكن لإثبات الاعتقاد على ممارسة الدعارة في حكم هذا القانون .

( القضية رقم ٤١٠ سنة ٢١ في رئاسة ومضوية سحرات الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسن وإبراهيم خليل ومحمد أحمد هنيه وإسماعيل مجدى المستشارين ) .

٦٠٦

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١

١ - إثبات . القرائن . جواز الإمتداد عليها وحدها في إثبات جريمة القتل .  
ب - شهود . طلب شاهد لم يسبق لإملائه وسماعه في الجلسة . جائز .



٢٠٨

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١

تموين . عقوبة . الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بائع متجول لم يعلن أسعار بضاعته . الحكم بوقف تنفيذ العقوبة عليه . خطأ .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص فيما تنص عليه على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على من يخالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار أو المادة ١٣ من المرسوم المذكور . فالحكم بوقف تنفيذ العقوبة على بائع متجول لم يعلن عن أسعار بضاعته يكون خطأ في تطبيق القانون .

( القضية رقم ١١٠٥ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

الدعارة . وهذا القانون هو الواجب التطبيق على الفعل الواقع قبله والذي لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره عملاً بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولا يغير من هذا ما ورد بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ من النص على استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة إذ ذلك لا يجعل منه قانوناً ينهى عن ارتكاب فعل في فترة محددة لا يحول انتهاؤها دون السير في الدعوى مما يدخل في حكم الفقرة ٣ من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

( القضية رقم ١١٠٤ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة ) .

## قَضَاءُ حُكْمِ النِّقْضِ الْمَذْنُونِ

٦٠٩

٧ فبراير سنة ١٩٥٢

لإصلاحية الرجال مغالطاً مع أحد الموظفين معه لغيابه مع أن الدعوى أقيمت عليه بصفته الشخصية فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً .

٢ — إذا كان الطاعنون قد وجهوا دفعهم بصورية عقد البيع الصادر من المطعون عليه السادس إلى المطعون عليهم الخمسة الأولين ومورث المطعون عليها السابعة وصدر الحكم المطعون فيه مقررًا رفض هذا الدفع في مواجهة هؤلاء الخصوم جميعاً وكان موضوع الصورية بهذا الوضع الذي انتهت به الدعوى غير قابل للتجزئة وكان مناط النemy على الحكم المطعون فيه هو موضوع الصورية الآنف ذكره فإنه لكي يكون الطعن مقبولا في هذه الحالة يجب أن يختصم فيه كل من البائع والمشتري في العقد المطعون فيه بالصورية .

٣ — الطعن بطريق النقض ولفقاً للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات لا يكون إلا بتقرير يحصل في قلم كتاب المحكمة ولا يعنى من هذا الإجراء الجوهري ما ورد في المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات في الفصل الأول من الباب الثاني عشر الخاص بالأحكام العامة لطرق الطعن في الأحكام من أنه إذا رفع طعن عن حكم صادر في موضوع غير

١ — إعلان . موطن النقض . ما هو ؟ . المكان الذي يباشر فيه الموظف عمله لا يعتبر موطناً له . إعلانه فيه هو إعلان باطل . المادة ٤٠ من القانون المدني .

ب — صورية . الدفع بصورية عقد في مواجهة البائع والمشتري . موضوع غير قابل للتجزئة . الحكم برفض الدفع . الطعن فيه بطريق النقض . وجوب اختصام البائع والمشتري معاً ولو كان ميعاد الطعن قد فات بالنسبة لأحدهما .

ج — نقض . الطعن بطريق النقض — كلفيته — حكم صادر في موضوع غير قابل للتجزئة وجوب اختصام جميع المهكوم لهم في ذات التقرير بالطعن ولو كان ميعاد الطعن قد فات بالنسبة إلى بعضهم . وجوب إعلانهما جميعاً بتقرير الطعن في المبادئ المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات . وإذا كان الطعن باطلاً بالنسبة إلى الجميع . المادة ٣٨٤ مرافعات . نصبا فيما يتعلق بالطعن بطريق النقض مقيد بما أوجبه المادة ٤٢٩ مرافعات .

د — نقض . تقرير طعن عن حكم في موضوع غير قابل للتجزئة . إعلان إعلانه بالنسبة لأحد المطعون عليهم . عدم قبول الطعن بشكلًا بالنسبة إلى الجميع . المواد ٣٨٤ و ٤٢٩ و ٤٣١ مرافعات .

### المبادئ القانونية

١ — موطن الشخص كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني هو المكان الذي يقيم فيه عادة ومن ثم لا يعتبر المكان الذي يباشر فيه الموظف عمله موطناً له . وإذن فتى كان الواقع هو أن المطعون عليه أعلن بتقرير الطعن في مكان وظيفته باعتباره مأموراً

آلت إليه بالميراث عن والده مرجان بك محمود وعن والدته فاطمة فرج ميراثاً عن زوجها — وذلك بموجب عقد حرر في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٣٨ وبمحل الحكم القاضي بصحة توقيعه عليه في ٢٥ من يناير سنة ١٩٣٩ : وأن المطعون عليهم المشار إليهم أقاموا أيضاً الدعوى رقم ٦٩٧ كلّى مصر سنة ١٩٤٠ وقالوا بياناً لها إن المطعون عليه السادس سبق أن باع إلى الطاعتين الثانية والثالثة ( السيدتين ) وجيده وخدوجه محمد رفاعي ( بيحاً وفائياً بموجب عقد حرر في ١١ من يولييه سنة ١٩٣٩ فدانين من ضمن الأطلان المبيعة إليهم بموجب العقد الآنف ذكره وقد نزل فيه لهم عن حق استردادهما في الميعاد المحدد من المشترطين المذكورين وأنهم بناء على ذلك عرضوا عليهما مبلغ ألفين ومئتيه ومقداره ج ٦٧ م ٥٠٠ فلم يتقبلاه فأودع على ذمتها خزنة محكمة قلوب الجزئية ولذا طلبوا الحكم عليهما في مواجهة المطعون عليه السادس بصحة الرض والاذاع المذكورين وشطب التسجيلات التي حصلت لصلحتهما ، وأن الطاعن الأول ( أحمد محمد رفاعي ) أقام على المطعون عليه السادس والمطعون عليهم الحصة الأولين ومورث المطعون عليها السابعة الدعاوى أرقام ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ كلّى مصر سنة ١٩٤٠ الأول بطلب الحكم بصفة أصلية بصحة العقد الصادر إليه من المطعون عليه السادس في ٨ من فبراير سنة ١٩٣٨ والذي يتضمن بيمة إليه ١٢ ط آلت إليه بالميراث عن والده واحتياطياً بالزامة بأن يدفع إليه مبلغ ألفين ومقداره ج ٤٥ وكذلك بإبطال عقد البيع الصادر منه إلى باقي المدعى عليهم في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٣٨ والدعوى الثانية بطلب الحكم بصفة أصلية بصحة العقد الصادر إليه من المطعون عليه السادس في

قابل للتجزئة على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة إليهم ذلك أن هذا النص مقيد في الطعن بطريق النقض بما تفرضه المادة ٢٩ والآنف ذكرها من اشتغال تقرير الطعن على أسماء الخصوم الواجب اختصاصهم فيه عما يبنى عليه أنه وإن كان الطعن بطريق النقض في موضوع غير قابل للتجزئة يكون مقبولا متى قرر في ميعاده بالنسبة إلى أحد المحكوم لهم ولو كان هذا الميعاد قد فات بالنسبة إلى الباقيين إلا أنه يجب في هذه الحالة اختصاص هؤلاء الباقيين في ذات التقرير بالطعن وإعلانهم به جميعاً في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩ من قانون المرافعات وإلا كان الطعن باطلاً .

٤ — بطلان إعلان تقرير الطعن بطريق النقض بالنسبة إلى أحد الخصوم الواجب اختصاصهم في موضوع غير قابل للتجزئة يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للجميع .

المحكمة

ومن حيث إن وقائع الدعاوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن في أن المطعون عليهم الحصة الأولين ومورث المطعون عليها السابعة أقاموا على المطعون عليه السادس الدعوى رقم ١٢٤٩ كلّى مصر سنة ١٩٣٩ بطلب الحكم بالزامة بأن يسلم إليهم ٦ ف ٩ ط و ٩ س شائعة في الأطلان المبينة بصحتها ومقدارها خمسة عشر قيراطاً في المنزل المبين بها استناداً إلى أنه باع إليهم هذه المقارات — وقد

المذكور بالنسبة إلى هذه الزيادة في العقارات المبيعة مع محر التسجيلات المترتبة عليها . وأثناء السير في الدعوى رقم ١٢٤٦ سنة ١٩٣٩ قضى بقبول الطاعن الأول خصماً ثالثاً فيها . كما أدخل مدعوها الطاعتين الثانية والثالثة والمطعون عليهما الأخيرتين خصوماً فيها بناء على أنهن والطاعن الأول واضعوا اليد على العقارات المطلوب الحكم بتسليمها إليهم . وقررت محكمة مصر الابتدائية أن تنعم إلى الدعوى رقم ٦٩٩ سنة ١٩٤٠ الدعوى الأخرى السابق بيانها للارتباط . وما تمسك به الطاعن الأول في دفاعه أن عقد البيع الصادر من المطعون عليه السادس إلى المطعونون عليهم الخمسة الأولين ومورث المطعون عليها السابعة هو عقد صوري صورية مطلقه لأسباب تتحصل في إعمار المشتري المذكورين وعدم قدرتهم على دفع الثمن المسمى فيه وتواطئهم مع البائع وعلمهم بالبيع السابق صدورها منه عن نفس العقارات المبيعة وبوضع يد المشتري السابقين عليها واشتغال العقد على شروط غير معقولة بينها تفصيلاً وطلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذه الصورية بأى طريق من طرق الإثبات . وفي ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٤ فصلت المحكمة في الدعوى المشار إليها بحكم واحد بقضى في الدعوى رقم ١٢٤٦ بالزام المطعون عليه السادس بأن يسلم إلى المدعين فيها ٦ ف و ٨ س شروعا في الأطنان المبينة في العريضة و ١٢ ط في المنزل المتروك عن المورث الأصلي : وفي الدعوى رقم ٦٩٧ بصحة العرض والإيداع الحاصلين من المدعين فيها إلى الطاعتين الثانية والثالثة وشطب التسجيلات الحاصلة لمصلحتهم على الفدانين المبيعين إليهما وثانياً : وفي الدعوى رقم ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ بالزام المطعون عليه السادس بأن يدفع إلى الطاعن

٢ من يناير سنة ١٩٣٨ والذي يتضمن بيعه إلى ١ ف و ١٢ ط آلت إليه بالميراث عن والده واحتياطياً بالزامه بأن يدفع إليه مبلغ الثمن ومقداره ١٣٥ ج وكذلك الحكم بإبطال عقد البيع الصادر منه إلى باقي المدعى عليهم في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٣٨ - والدعوى الثالثة يطلب الحكم بصفة أصلية بصحة العقد الصادر إليه من فاطمة فرج مورثة المطعون عليه السادس في أول نوفمبر سنة ١٩٣٥ والذي يتضمن بيعها إليه ٢٠ ط آلت إليها بالميراث عن زوجها مرجان بك محمود واحتياطياً بالزام المطعون عليه السادس بأن يدفع إليه من تركته المذكورة مبلغ الثمن ومقداره ٤٠ ج وأن المطعون عليهما الأخيرتين ( السيدتين منيرة ونفريه مرجان ) أقامتا على المطعون عليه السادس والمطعون عليهما الخمسة الأولين ومورث المطعون عليهما السابعة الدعوى رقم ٦٩٩ كلى مصر سنة ١٩٤٠ وقالنا نياناً لها إن مرجان بك محمود توفي عن ولديه المطعون عليه السادس ورزق بك مرجان ومورثهما عن زوجتيه فاطمة فرج التي ورثها ابنتها المطعون عليه السادس وحليمة السودانية التي باعت نصيبها إلى مورثهما في سنة ١٩٠٦ وبذلك تملك كل من الأخوين المذكورين نصف تركه المورث الأصل المكونة من منزل و ١٦ ف و ١٦ س كما تملك مورثهما بالشراء منزلاً آخر مجاوراً للنزل الموروث عن والده ولكن المطعون عليه السادس باع إلى باقي المدعى عليهم بموجب العقد الصادر منه في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٣٨ ٦ ف و ٩ ط و ٩ س من الأطنان و ١٥ ط من مجموع المزلين أى أزيد مما تملكه بقدر المنزل المملوك لمورثهما خاصة و ٣ ط في المنزل المتروك عن المورث الأصلي و ٩ ط و ١٠ س في الأطنان ولذا طلبنا الحكم بإبطال عقد البيع

إلى هذه الأدلة مع أنه كان يجب عليها أن تبينها تفصيلاً وأن ترد على كل دليل منها على استقلال. ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً تأسيساً على أن إعلان تقرير الطعن إلى المظنون عليه السادس وقع باطلاً، إذ لم يملن إلى شخصه ولا في موطنه وإنما أعلن إليه في مكان وظيفته بوصفه مأمور إصلاحية الرجال بالقناطر. وأنه نظراً لأن موضوع النزاع في الطعن يقوم على صورية عقد البيع الصادر من المظنون عليه السادس إلى المظنون عليهم الخمسة الأولين ومورث المظنون عليها السابعة وهو موضوع غير قابل للتجوز فإنه يترتب على بطلان تقرير الطعن بالنسبة إلى المظنون عليه السادس أن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة إلى باقي المظنون عليهم.

ومن حيث إنه لما كان يبين من نصوص المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات (المجديد) أن تسليم الأوراق المطلوب إعلانها يكون إلى الشخص نفسه أو في موطنه وأنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو إلى من يكون ساكناً معه من أقاربه أو أوصيائه وإلا كان الإعلان باطلاً وكان يبين من محضر إعلان تقرير الطعن أن المظنون عليه السادس أعلن به في يوم ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بوصفه مأمور إصلاحية الرجال بالقناطر مخاطباً مع حسين بك فهمي المأمور بها لقيامه وكان الموطن كما عرفت المادة ٤ من القانون المدني الجديد هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ومن ثم لا يعتبر المكان الذي يباشر فيه الموظف عمله موطنه — هذا فضلاً عن أن الشخص الذي سلبت إليه صورية الإعلان ليس من الأشخاص الذين يصح تسليمها إليهم في حالة

الأول على التوالى مبالغ ٤٥ ج و ١٣٥ ج و ٤٠ ج. وفي الدعوى رقم ٦٩٩ بطلان عقد البيع الصادر في ٢٣ من إبريل سنة ١٩٣٨ من المظنون عليه السادس إلى المظنون عليهم الخمسة الأولين ومورث المظنون عليها السابعة بالنسبة إلى رقم ١٥ في الأطنان وإلى ما زاد على نصف المنزل المتروك من المورث الأصلي وهو التسجيلات الحاصلة لمصلحتهم على هذين المندارين كما قضت برفض بقية الطلبات في هذه الدعوى فيها عدا المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة. استأنف الطاعن الأول هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٠١٣ سنة ٦١ قضائية محكمة استئناف مصر. كما استأنفت الطاعنتان الثانية والثالثة وقيد استئنافهما برقم ١٠٩٥ سنة ٦١ قضائية محكمة استئناف مصر، واستأنفه كذلك المظنون عليهم الخمسة الأولون والمظنون عليها السابعة وقيد استئنافهم برقم ١١٦ سنة ٦٤ قضائية محكمة استئناف مصر. وقررت المحكمة طم هذه الاستئنافات بعضها إلى البعض الآخر ثم قضت في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٩ برفضها وتأييد الحكم المستأنف. وبما قرره في أسباب حكمها رداً على طلب الطاعن الأول إحالة الدعوى على التحقيق لاثبات الصورية المطلقة التي ادعاها وانضمت إليه في هذا الادعاء الطاعنتان الثانية والثالثة أن جميع الوقائع التي سردها والتي يريد إثباتها لا تؤدي بفرض محتمل إلى ثبوت هذه الصورية وإذا تكونت الاحالة على التحقيق عنها. فقرر الطاعنون الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض ناعين عليه أنه مشوب بالفصور إذ لم تلتزم المحكمة بالأدلة الجديدة التي قدموها لاثبات صورية عقد المظنون عليهم الخمسة الأولين ومورث المظنون عليها السابعة مع أنها تقطع في هذه الصورية وإذ اكتفت بأجمال الإشارة

التجزة على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد قوائمه بالنسبة إليهم . ذلك أن هذا النص مقيد في الطعن بطريق النقض بما تفرضه المادة ٢٩ والآنف ذكرهما من اشتغال تقرير الطعن على أسماء الخصوم الواجب اختصاصهم فيه ومقتضى هذين النصين أنه وإن كان الطعن بطريق النقض في موضوع غير قابل للتجزة يكون مقبولا متى قرر في ميعاده بالنسبة إلى أحد المحكوم لهم ولو كان هذا الميعاد قد فات بالنسبة إلى الباقيين إلا أنه يجب في هذه الحالة اختصاص هؤلاء الباقيين في ذات التقرير بالطعن وإعلانهم به جميعا في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣١ من قانون المرافعات وإلا كان الطعن باطلا - لما كان ذلك كذلك وكان يلحق على عدم صحة إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه السادس بطلان الطعن بالنسبة إليه ويكون الطعن تبعا لذلك غير مقبول شكلا بالنسبة إلى المطعون عليهم جميعا .

( الفضية رقم ١٨٦ سنة ١٩٠٩ في رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد حمدي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وهشام وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين ) .

٣١٠

٧ فبراير سنة ١٩٥٢

عمل . اصابت الببال . التمويض عن الاسابة . مناطق تحديده . ما اصابت العامل في مقدمته على الكسب . تقدير ذلك موضوع . المادة ٢٩ فقرة ثالثة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ .

## المبدأ القانوني

إن المشرع في القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ قد حدد التعويض المستحق للعامل

غياب المراد اعلانه عن موطنه وفقاً للمادة ١٢ من قانون المرافعات - لما كان ذلك يكون إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه السادس في مكان وظيفته لا في موطنه قد وقع باطلا . ومن حيث إنه وإن كان المطعون عليه السادس لم يقدم دفاعا في الطعن ، إلا أن على المحكمة وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٩٥ من قانون المرافعات أن تقضي بطلان إعلانه بتقرير الطعن من تلقاء نفسها .

ومن حيث إنه لما كان يبين بما تقدم ذكره أن الطاعنين وجهوا دفعهم بصورية عقد البيع الصادر من المطعون عليه السادس إلى المطعون عليهم خمسة الأولين ومورث المطعون عليها السابعة إلى كلا البائع والمشتريين فيه وصدر الحكم المطعون فيه مقررًا رفض هذا الدفع في مواجهة هؤلاء الخصوم جميعاً - وكان موضوع الصورية بهذا الوضع الذي انتهت به الدعوى غير قابل للتجزة إذ لا يتصور أن يكون البيع صورياً بالنسبة إلى أحد عاقديه وغير صورياً بالنسبة إلى العاقد الآخر وكان مناط النفي على الحكم المطعون فيه حل ما يبين من تقرير الطعن هو موضوع الصورية الآنف ذكره غير القابل للتجزة ، الأمر الذي يوجب لكي يكون الطعن مقبولا في هذه الحالة أن يقتصر فيه كل من البائع والمشتريين في العقد المعلنون فيه بالصورية - ولما كان الاختصاص في الطعن بطريق النقض وفقاً للمادة ٢٩ من قانون المرافعات لا يكون إلا بتقرير يحصل في قلم كتاب المحكمة - وكان لا يعني من هذا الاجراء الجمهوري ماورد في المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات في الفصل الأول من الباب الثاني عشر الخاص بالاحكام العامة بطرق الطعن في الاحكام من أنه إذا رفع الطعن عن حكم صادر في موضوع غير قابل

## المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى تحصل كما يبين من الأوراق في أن المطعون عليه كان يشتغل عاملاً في مصنع الطاعنين وأثناء قيامه بعمله في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٦ أصيب بكسر في جمجمته وآخر بضلعيه وقد تخلف عن هذه الإصابة عاهة مستديمة لرفع الدعوى على الطاعنين طالباً الحكم له وفقاً للقانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ الخاص بأصابات العمل بمبلغ ٢٠٠ جنيه لقضت محكمة أول درجة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٨ غيابياً بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليه مبلغ ٨٠ جنيه مؤسسة حكماً على ما هو ثابت من أن إصابة المطعون عليه كانت أثناء تأدية عمله في مصنع الطاعنين وأنه قد نجم عنها كما هو المذكور في الشهادة الطبية كسر بسيط النجم النحماً جيداً بالضلعين السابع والثامن وبالجمجمة وبقدر العجز بنسبة ٦ ٪ وأن المطعون عليه قد من عمله بسبب هذه الإصابة ٥٠ يوماً وأنه لذلك يتعين تعويضه وفقاً لما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ وأن يكون التعويض الذي يلزم به صاحب العمل بنسبة ما أصاب العامل من العجز في مقدراته على الكسب « وهو نص يطلق محكمة الموضوع سلطة التقدير غير مقيدة إلا بمرأحة نسبة العجز الذي أثمرت به العاهة على مقدرة العامل على الكسب وهي مسألة واقعية لم يرد في القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ما يوجب على القاضي الأخذ في تحديدها بدليل معين مثل التقرير الطبي وليس ثم قيد على تقديره سوى ما تخليه البهانة من أن لا يتجاوز فيه التعويض عن العاهة الكلية التي تعجز العامل عن العمل جزءاً تاماً.

تحديداً ثابتاً في بعض الأحوال ، العمال الذين يشتغلون تحت القرين بغير أجر ، ويتراوح في الأحوال العادية بين حدين أدنى وأعلى بحيث لا يسوغ للقاضي مجاوزة أيهما . وجعل أساس هذا التحديد أجر العامل ، وذلك في حالة ما إذا أدت الإصابة إلى وفاة العامل أو سببت له عاهة مستديمة تعجزه عن العمل عجزاً كلياً . أما إذا سببت الإصابة للعامل عاهة مستديمة جزئية فقد فرق القانون بين صورتين ، الأولى أن تكون العاهة الجزئية بما نص عليه القانون في الجدول الذي أورده فيين أن التعويض يكون بالنسب التي حددت في الجدول وذلك من التعويض المستحق فيها لو كانت العاهة قد سببت للعامل عجزاً كلياً . أما في الصورة الأخرى وهي إذا لم تكن العاهة الجزئية من العاهات المذكورة في الجدول ، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٩ على أن يكون التعويض الذي يلزم به صاحب العمل هو « بنسبة ما أصاب العامل من العجز في مقدراته على الكسب » . وهو نص يطلق محكمة الموضوع سلطة التقدير غير مقيدة إلا بمرأحة نسبة العجز الذي أثمرت به العاهة على مقدرة العامل على الكسب وهي مسألة واقعية لم يرد في القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ما يوجب على القاضي الأخذ في تحديدها بدليل معين مثل التقرير الطبي وليس ثم قيد على تقديره سوى ما تخليه البهانة من أن لا يتجاوز فيه التعويض عن العاهة الكلية التي تعجز العامل عن العمل جزءاً تاماً .

مبلغ ١٥ جنيهات و ٨٠٠ مليم يضاف إلى ذلك ما يستحقه المظعون عليه من أجر عن مدة علاجه فيكون المجموع ٣٠٠ مليم هو مبلغ ١٥ جنيهات و ٣٠٠ مليم يستنزل منه ما صرف له ومقداره ٦ جنيهات و ٥٠٠ مليم فيكون الباقي له مبلغ ٨ جنيهات و ٨٠٠ مليم — ولكن المحكمة رفضت الأخذ بالتفسير الذي ذهب إليه الطاعنون ورفضت في أول يونيو سنة ١٩٤٨ برفض المعارضة وتأييد الحكم — فاستأنف الطاعنون وتمسكوا بدفاعهم السالف الذكر ومحكمة ثاني درجة قضت في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ برفض الاستئناف وتأييد الحكم قطع الطاعنون في الحكم بالنقض .

ومن حيث إن سبب الطعن يتحصل في أن الحكم المظعون فيه إذ قضى للمظعون عليه بمبلغ ثمانين جنيهاً قد أخطأ في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ الخاص بأصابات العمل التي تقضى بأنه إذا سببت الإصابة للعامل عاهة مستديمة جزئية ليست واردة في الجدول الذي حواه القانون قدر التعويض الذي يلزم به صاحب العمل بنسبة العاهة الجزئية إلى العاهة الكلية . ولما كانت العاهة التي تخلفت لدى المظعون عليه وفقاً للشهادة الطبية تقدر بستة في المائة وجب أن يكون التعويض المستحق له عنها هو ستة في المائة بما كان يستحقه لو كانت العاهة كلية أي ستة جنيهات و ٨٠٠ مليم يضاف إليه ما يستحقه المظعون عليه من أجر عن مدة علاجه وتقصم من مجموع ذلك ما قبضه فيكون المستحق له ٨ جنيهات و ٨٠٠ مليم فقط لا ثمانين جنيهاً كما قضى بذلك المحكم المظعون فيه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المشرع في القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ قد حدد

التعويض المستحق للعامل تعديداً ثابتاً في بعض الأحوال للبال الذين يشتغلون تحت القرين بغير أجر — ويترأخ في الأحوال العسادية بين حدين أدنى وأعلى بحيث لا يسوغ للقاضي مجازة أيهما وجعل أساس هذا التعديد أجر العامل وذلك في حالة ما إذا أدت الإصابة إلى وفاة العامل أو سببت له عاهة مستديمة تعجزه عن العمل مجزاً كلياً أما إذا سببت الإصابة للعامل عاهة مستديمة جزئية فقد فرق القانون بين صورتين الأولى أن تكون العاهة الجزئية مما نص عليه القانون في الجدول الذي أورده فبين أن التعويض يكون بالنسب التي حددت في الجدول وذلك من التعويض المستحق فجاً لو كانت العاهة قد سببت للعامل مجزاً كلياً . أما في الصورة الأخرى وهي إذا لم تكن العاهة الجزئية من العاهات المذكورة في الجدول — وهي حالة المظعون عليه — فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٩ على أن يكون التعويض الذي يلزم به صاحب العمل هو د بنسبة ما أصاب العامل من المعجز في مقداره على المكسب — وهو نص يطلق لمحكمة الموضوع سلطة التقدير غير مقيدة إلا بمراعاة نسبة المعجز الذي أثرت به العاهة على مقدرة العامل على المكسب وهي مسألة واقعية لم يرد في القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ ما يوجب على القاضي الأخذ في تعديدها بدليل معين مثل التقرير الطبي — وليس ثمة قيد على تقديره سوى ما تحليه البداية من أن لا يجاوز فيه التعويض عن العاهة الكلية التي تعجز العامل عن العمل مجزاً تاماً . وهذا هو التفسير الذي فهمته محكمة أول درجة في حكمها الغياني والحكم الصادر في المعارضة فقد ذكرت في الحكم الأول أن حالة المظعون عليه ينطبق عليها الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون التي يقدر بمقتضاها التعويض الذي يلزم به صاحب العمل بنسبة ما أصاب

ومن حيث إن سبب الطعن يتحصل في أن الحكم المظعون فيه إذ قضى للمظعون عليه بمبلغ ثمانين جنيهاً قد أخطأ في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ الخاص بأصابات العمل التي تقضى بأنه إذا سببت الإصابة للعامل عاهة مستديمة جزئية ليست واردة في الجدول الذي حواه القانون قدر التعويض الذي يلزم به صاحب العمل بنسبة العاهة الجزئية إلى العاهة الكلية . ولما كانت العاهة التي تخلفت لدى المظعون عليه وفقاً للشهادة الطبية تقدر بستة في المائة وجب أن يكون التعويض المستحق له عنها هو ستة في المائة بما كان يستحقه لو كانت العاهة كلية أي ستة جنيهات و ٨٠٠ مليم يضاف إليه ما يستحقه المظعون عليه من أجر عن مدة علاجه وتقصم من مجموع ذلك ما قبضه فيكون المستحق له ٨ جنيهات و ٨٠٠ مليم فقط لا ثمانين جنيهاً كما قضى بذلك المحكم المظعون فيه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المشرع في القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ قد حدد



بالمادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣  
والقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ .

### المبدأ القانوني

إن القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤  
إذ نص على أنه : لأجل استعمال الحق المحول  
بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من  
القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالمادة  
الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣  
للمولين الذين ليست لهم حسابات منتظمة  
... ينبغي - أن يقدم الممول إلى مأمورية  
الضرائب الواقع بدائرة اختصاصها مركز  
أعماله طلباً موضحاً به الطريقة التي  
اختارها ..... . وذلك في ميدان لا يتجاوز  
آخر مارس سنة ١٩٤٤ بالنسبة للمولين الذين  
أخطرتهم مصلحة الضرائب قبل تاريخ نشر  
هذا القرار بالجريدة الرسمية بتقدير أو اعتماد  
أرباحهم عن سنة ١٩٣٩ أو عن السنة المالية  
المتتالية في خلالها . إذ نص على ذلك فقد دل  
على أن المقصود بالإخطار المشار إليه هو أن  
يكون الممول على بينة من تقدير أرباحه عن  
سنة ١٩٣٩ تقديرأ نهائياً لاطعن فيه بحيث  
يعتبر حكمها حكم الأرباح المعتمدة وذلك  
لكي يتسنى له استعمال حقه في اختيار إحدى  
الطريقتين اللتين خول حق اختيار إحداهما  
لتكون أساساً لتقدير أرباحه الاستثنائية وفقاً  
للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون  
رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ ، وإذن فحق كان الواقع  
في الدعوى هو أن الإخطار الذي أرسل  
إلى الطاعن في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ إنما

العامل من العجز في مقدوره على الكسب .  
وردت . في حكمها الثاني على دفاع الطاعنين  
الذي هو قوام سبب الطعن الحالي بقولها : وحيث  
إن هذه الإصابة غير واردة في الجدول المرافق  
للقانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ مما تنطبق عليه نص  
الفقرة الثانية من المادة ٢٩ وليست الفقرة  
الأولى ... . وحيث إن الفقرة المنطبقة المذكورة  
تجعل الأمر تقديرية للمحكمة . . . وقد أخذ  
الحكم الاستثنائي المطعون فيه بهذه الأسباب  
- كما صرح بذلك - وأكد أن الفقرة الثانية من  
المادة ٢٩ هي الواجبة التطبيق وأنه لذلك لا يصح  
أن يكون مقدار التعميض هو ستة في المائة من  
التعميض الذي يستحقه العامل لو كانت العامة  
كلية - وذكر في معرض بيان ما لحق المطعون عليه  
من عجز في مقدوره على الكسب أن هذه العامة  
تعرض حياته للخطر - وهو بيان لا يفيد أن  
الحكمة أرادت أن تجعل مناط التقدير هو مطلق  
ما يصيب العامل من ضرر بسبب الإصابة خلافاً  
لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من  
أن مناط ذلك هو نسبة عجز العامل في مقدوره  
على الكسب .

و من حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .  
( القضية رقم ٢٠ سنة ١٩٤٤ بالهيئة السابقة وحضور  
حضرة الأستاذ محمد نجيب أحمد بدلا من حضرة الأستاذ  
أحمد الرومي المستشار ) .

٦١١

٧ فبراير سنة ١٩٥٢

ضرائب . محول ليست له حسابات منتظمة . رقم  
المطالبة لاحتساب الأرباح الاستثنائية . إخطار مصلحة  
الضرائب الممول بتقديم طلب اختيار إحدى طريقتي تقدير  
أرباحه الاستثنائية . المقصود به . إخطاره برقم لم  
يتبع تقديره نهائياً . حق الممول في الاختيار يبقى قائماً .  
المادة ٢/٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة

١٣٠٠ جنيه وسرى هذا التقدير على أرباحه في سنة ١٩٤٠ وفقاً للمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩. وفي ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ أخطرت المأمورية بخطاب موسى عليه مع طم وصول بقرار اللجنة وفقاً لنص المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فطن في هذا القرار وقضى نهائياً في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ برفض الطعن وتأييد القرار المعارض فيه ، ولما أن صدر القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٤ الذي ألغى المادة ٥٥ وأجل التقدير الساري بمقتضاها أبادت المأمورية تقدير أرباح الطاعن من سنة ١٩٤٠ كما قدرت أرباحه في المدة من سنة ١٩٤٢ إلى سنة ١٩٤٥ وأخطرت بهذا التقدير في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ فأرسل إلى المأمورية كتاباً في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ معترضاً على هذا التقدير وطلب فيه اختيار رقم أرباح سنة ١٩٣٩ لتحسب على أساسه ضريبة الأرباح الاستثنائية وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ ، فردت عليه مصلحة الضرائب بكتابها المؤرخ في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ بأنه لا يصح له اختيار أرباح سنة ١٩٣٩ لأنه لم يبلغ مصلحة الضرائب بهذا الاختيار في الميعاد القانوني ، فأقام عليها الدعوى رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٨ تجارى على مصر طالباً بإلغاء قرار مأمورية الضرائب الصادر في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ والقاضى بعدم صحة اختياره رقم أرباح سنة ١٩٣٩ أساساً لحساب أرباحه الاستثنائية مستنداً في ذلك إلى أنه كان لزاماً على مصلحة الضرائب أن تنبه إلى أنها اعتمدت أرباح سنة ١٩٣٩ لتكون أساساً للمقارنة وأنه كان يجب أن يتضمن إخطارها

حصل عن قرار لجنة تقدير الضرائب لأرباحه العادية عن سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ وهو تقدير لم يقبله الطاعن وطعن فيه وكان من النجاة أن لا يفصل نهائياً في طعنه إلا بعد نشر القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ فلا يصح أن يعتبر إخطاره به هو الاخطار المقصود في القرار السالف الذكر بحيث ينبى عليه وجوب استعمال حقه في اختيار رقم المقارنة قبل آخر مارس سنة ١٩٤٤ وإلا حددت أرباحه الاستثنائية تحديداً حكماً على أساس ما يزيد على ١٢ ٪ من رأس المال المستثمر في المنشأة ، ولما كانت مصلحة الضرائب المطعون عليها لم تقدم ما يثبت أنها أخطرت الطاعن برقم أرباحه عن سنة ١٩٣٩ بعد أن أصبح تقديرها نهائياً غير قابل للطعن فيه فإن حقه في الاختيار يبقى قائماً وفقاً للمادة الثالثة فقرة ثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

### المحكمة

٥ من حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن مأمورية الضرائب قدرت أرباح الطاعن من تجارته في البقالة في المدة من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤١ فلم يقبل هذا التقدير فأحيل إلى لجنة تقدير الضرائب فأصدرت قرارها في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٢ بتحديد أرباحه العادية بطريق التقدير لأنه لا يمكن دفاتر أو حسابات منتظمة و قدرت أرباحه في سنة ١٩٣٩ بمبلغ

من نوفمبر سنة ١٩٤٧ فيكون حقه في الاختيار قد سقط إذ كان عليه أن يديه حتى آخر مارس سنة ١٩٤٤ ومن ثم يضمن تعديده وبوجه الاستثنائي على أساس ما زاد على ١٢ ٪ من رأس ماله المستثمر في المنشأة وهو رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٨٨ تجاري سنة ٦٥ قضائية استئناف مصر - فقصت المحكمة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتأييد الحكم المستأنف ، للأسباب التي يبيها ، فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بأنه كان يتعين على الطاعن أن يقدم إلى ما موربة الضرائب طلب اختياره في ميعاد لا يجاوز آخر مارس سنة ١٩٤٤ على اعتبار أنه من الممولين الذين أخطرتهم مصلحة الضرائب قبل نشر القرار الوزاري رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٤ بتقدير بأرباحهم من سنة ١٩٣٩ ، ووجه الخطأ في ذلك هو أن الاخطار المشار اليه في المادة ١ فقرة أولى من هذا القرار يجب أن يكون إخطاراً وجه إلى الممول تنفيذاً للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية حتى يكون له شأن في إسقاط حق الاختيار المخول للطاعن بمقتضى القانون المذكور . أما وهذا الإخطار قد أرسل للطاعن في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ عن قرار لجنة تقدير الضرائب الصادر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٢ بتقدير أرباحه العادية وفقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد عارض فيه الطاعن ولم يرسل إليه

هذا دعوة الممول صراحة إلى اختيار رقم المقارنة تطبيقاً للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بالأرباح الاستثنائية ولا يكفي إخطاره في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ بتقدير أرباحه العادية من سنة ١٩٣٩ تطبيقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - فدفعت المطعون عليها الدعوى بأن حق الطاعن في الاختيار قد سقط لأن اختياره حصل بعد الميعاد الذي نص عليه القرار الوزاري رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٤ الصادر بتنفيذ القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ فقصت المحكمة برفض الدعوى مؤسسة حكماً على أن الممول الذي لا يملك حسابات منتظمة له وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ أن يختار كأساس للمقارنة إما أرباح سنة ١٩٣٩ أو السنة المالية المنتهية في خلالها كما اعتمدها مصلحة الضرائب وأما الطريقة المنصوص عليها في الفقرة ثانياً من المادة الثانية وهي ١٢ ٪ من رأس المال المستثمر في المنشأة وذلك وفقاً للأوضاع والمواهب التي تعدد بقرار وزاري ، ولما كان القرار الوزاري رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٤ قد نص على أن ميعاد الاختيار بالنسبة إلى الممولين الذين لا يملكون حسابات منتظمة هو آخر مارس سنة ١٩٤٤ متى كانت قد أخطرتهم مصلحة الضرائب باعتداد أرباح سنة ١٩٣٩ قبل نشر هذا القرار بالجرادة الرسمية ، أما من أخطرتهم المصلحة بذلك بعد تاريخ نشره فيسرى الميعاد في حقهم من تاريخ إخطارهم بأرباح سنة ١٩٣٩ . ولما كان الطاعن قد أخطر في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ باعتداد أرباحه في سنة ١٩٣٩ وغو عن لا يملكون حسابات منتظمة ولم يبد اختياره إلا في ٢٩

بعده إخطار جديد فاته لا يصح اختياره  
الإخطار المقصود في القرار الوزاري رقم ٣٢  
لسنة ١٩٤٤ والذي يترتب عليه وجوب استعمال  
الحق المخول للمول في الاختيار قبل آخر  
مارس سنة ١٩٤٤ .

ومن حيث إن هذا الطعن في محله ذلك  
أن القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ إذ  
نص على أنه «لأجل استعمال الحق المخول  
بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من  
القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالمادة  
الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣  
للمولين الذين ليست لهم حسابات منتظمة  
— ينبغي — أن يقدم الممول إلى مأمورية  
الضرائب الواقع بدائرة اختصاصها مركز أعماله  
طلباً موضحاً به الطريقة التي اختارها . . .  
وذلك في ميساد لا يتجاوز آخر مارس سنة  
١٩٤٤ بالنسبة للمولين الذين أخطرتهم مصلحة  
الضرائب قبل تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة  
الرسمية بتقدير أو اعتداد أرباحهم من سنة  
١٩٣٩ أو من السنة المالية المنتهية في خلالها ،  
إذ نص على ذلك فقد دل على أن المقصود  
بالإخطار المشار إليه هو أن يكون الممول على  
بينة من تقدير أرباحه عن سنة ١٩٣٩ تقديراً  
نهائياً لا طعن فيه بحيث يعتبر حكماً حكم  
الأرباح المعتمدة وذلك لكي يتسنى له استعمال  
حقه في اختيار إحدى الطريقتين اللتين خول  
حق اختيار إحدهما لتكون أساساً لتقدير  
أرباحه الاستثنائية وفقاً للقانون رقم ٦٠ لسنة  
١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ .  
ولما كان الإخطار الذي أرسل إلى الطاعن في  
١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ إنما حصل من قرار  
لجنة تقدير الضرائب لأرباحه العادية عن سنة  
١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ وهو تقدير لم يقبله

الطاعن وطعن فيه وكان من الجائز أن لا يفصل  
نهائياً في ملته إلا بعد نشر القرار السالف  
الذكر فلا يصح أن يعتبر إخطاره به هو  
الإخطار المقصود في القرار السالف الذكر  
بحيث ينبغي عليه وجوب استعمال حقه في اختيار  
رقم المقارنة قبل آخر مارس سنة ١٩٤٤  
ولما حدثت أرباحه الاستثنائية تحديداً حكماً  
على أساس ما يزيد على ١٢ ٪ من رأس المال  
المستثمر في المنشأة ، ولما كانت الملعون عليها  
لم تقدم ما يثبت أنها أخطرت الطاعن برقم  
أرباحه عن سنة ١٩٣٩ بعد أن أصبح تقديرها  
نهائياً غير قابل للطعن فيه فيبقى حقه في الاختيار  
 قائماً وفقاً للمادة الثالثة فقرة ثانية من القانون  
رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ . ومن ثم يكون الحكم  
إذ قضى على خلاف ذلك قد خالف القانون عما  
يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث بقية  
أسباب الطعن .

ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم  
فيها .

ومن حيث إنه لما سبق بيانه يكون في غير  
محله ما قرره مأمورية الضرائب بكتابها المخرد  
في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ من عدم قبول  
اختيار الطاعن رقم أرباحه عن سنة ١٩٣٩  
كأساس لاحتساب الضريبة عن أرباحه  
الاستثنائية استناداً إلى أن هذا الاختيار حصل  
بعد فوات ميعاده — ويكون الحكم المستأنف  
إذ قضى برفض دعوى الطاعن أخذاً بما ذهبت  
إليه المأمورية في هذا الخصوص قد أخطأ في  
تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين إلغاؤه والحكم  
للطاعن بطلباته السابق ببيانها .

( القضية رقم ١٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة ٢ )

٦١٢

٧ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - دعوى . دعوى بصحة التوقيع حسب الطلبات الختامية في مريضتها . استخلاص المحكمة بأداة سائلة أنها في حقيقتها دعوى بصحة التعاقد . لا خلط في ذلك بين الدعوتين ولا مجاوزة لنطاق الخصومة .  
ب - حكم . بسببه . إغارة الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع إلى أن من صدر منه التصرف كان مريضاً بمرض الموت . هدم طلبه إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذا الدفاع وعدم تقديمه ما يدل على أنه تمسك به أمام محكمة الاستئناف . انتهى على المحكمة بالقصور لأنه أهمل الرد عليه . لا يقبل .

### المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للطعون عليها بصحة التعاقد قد استند إلى أن هذا الطلب كان وارداً في صحيفة افتتاح الدعوى ودفع الرسم النسبي عليه وأصررت عليه المطعون عليها في طلباتها الختامية لدى محكمة أول درجة بذكرتها التي وقع عليها عاهي الطاعنين بما يفيد الإخلال عليها وتسلم صورة منها كما أنها تمسكت به في صحيفة استئنافها وفي مذكرتها لدى محكمة الاستئناف - متى كان ذلك - فإن طلب صحة التعاقد لا يعتبر طلباً جديداً أبدي لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ويكون النعي على الحكم المطعون فيه أنه جاوز نطاق الخصومة وخطأ بين دعوى صحة التوقيع ودعوى صحة التعاقد في غير محله .

٢ - متى كان الثابت من أوراق الدعوى أن ما دافع به الطاعنون من أن المورث وقت التعاقد كان في مرض الموت هو قول

عابر ولم يقدموا ما يثبت أنهم طلبوا إلى محكمة الموضوع إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذا الدفاع أو أنهم قدموا إليها دليلاً عليه كالمقدموا ما يثبت أنهم أناروه لدى محكمة الاستئناف فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على هذا الدفاع الذي تخطى عنه الطاعنون .

### الحكم

د من حيث إن الوقائع حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٤٩ جزئي بوسعيد على الطاعنين وقالت في صحيفة ، إن والدتها نبتة على الجويلي وهي والدة الطاعنين باعتها في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ ( ط م ٢٤ ط ) شيوا في المنزل المبين الحدود والمسلم بصحيفة الدعوى بشمن مقداره ٧٥ ج وأنها وقعت على عقد البيع بمقتضاها وبصفة أصعبها . كما وقعت على الطلبات التي قدمت إلى مكتب الشهر العقاري مع المستندات الدالة على تملك البائعة للحصة المبيعة وفي ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قبل التوقيع على العقد النهائي توفيت البائعة . فأقامت الدعوى وقالت في صدر مريضتها إنها رفعتها لإثبات صحة التعاقد الصادر لها من والدتها مورثة البائعين إلا أنها طلبت في ختام صحيفة الحكم بصحة توقيع المورثة على عقد البيع السالف الذكر . فأنكر الطاعنان الأول والثاني توقيع مورثتها على هذا العقد . وفي ١٨ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المطعون عليها أن والدتها باعت إليها هذا القدر بشمن مقداره ٧٥ ج وأنها وقعت على عقد البيع

الطلبات ، أن تقوم هي بتحقيق ما فات محكمة أول درجة . وهي إذ أغفلت ذلك يكون حكما قد شاب قصور في التسبيب .

ومن حيث إن هذا السبب بوجبه مردود ، أولا بما أورده الحكم المطعون فيه من أنه إذ قضى للطعون عليها بصحة التعاقد قد استند إلى أن هذا الطلب كان وارداً في صحيفة الدعوى وقد دفع الرسم النسي عليه وأصرحت عليه المطعون عليها في طلباتها الختامية لدى محكمة أول درجة بمذكرتها رقم ٩ ، التي وقع عليها محامى الطاعنين بما يفيد الاطلاع عليها وتسلم صورة منها كما أنها تمسكت به في صحيفة استئنافا وفي مذكرتها لدى محكمة الاستئناف . وبين من هذا أن طلب صحة التعاقد لم يكن طليبا جديداً أبدى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فلا يجوز لها قبوله ، وليس صحيحا ما يزعمه الطاعنون من أن الطاعنة الثالثة لم تكن حاضرة أمام محكمة أول درجة بجلسة المرافعة التي تلت تقديم مذكرة المطعون عليها التي طلبت فيها الحكم بإثبات التعاقد . ذلك أنه ثابت من محاضر جلسات محكمة أول درجة المقدمة صورها الرسمية ضمن أوراق الطعن أن الطاعنة الثالثة حضرت في جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ التي صدر فيها قرار المحكمة بحجز القضية للحكم مع الاذن بتقديم مذكرات ، وبعد أن قدمت المطعون عليها مذكرتها التي طلبت فيها الحكم بإثبات التعاقد أعيشت القضية إلى المرافعة لجلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ وكانت الطاعنة الثالثة حاضرة في تلك الجلسة أيضا . وفي ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ صدر الحكم برفض الدعوى فاستأنفته المطعون عليها وطلبت في صحيفة استئنافا وكذلك في مذكرتها لدى محكمة الاستئناف الحكم بصحة التعاقد دون أن يثير الطاعنون أى اعتراض في هذا الخصوص .

بجنتها وبصمة أصبعها ولينى ذلك الطاعنان الأول والثاني . وفي ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت برفض الدعوى . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافا برقم ١٠١ سنة ١٩٤٩ بورسعيد الابتدائية طالبة الحكم بإثبات صحة التعاقد الصادر لها من موزنة الطاعنين . وفي ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإثبات صحة التعاقد المؤرخ في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ . وبتغريم الطاعنين الأول والثاني ٤٠٠ قرش ، فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بى على ثلاثة أسباب والسبب الأول من وجهين ، حاصل أربها أن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بتعديل طلبات المطعون عليها وقضى في الدعوى على اعتبار أنها دعوى صحة تعاقد مع أنها أقيمت على الطاعنين بطلب صحة توقيع البائعة على عقد البيع المؤرخ في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ . وقد صدر الحكم التمهيدى من محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق على هذا الأساس ، ولم تعدل المطعون عليها طلباتها إلا في مذكرة لم تعملها إلى الطاعنين بل أودعتها ملف الدعوى بعد حجز القضية للحكم في هيئة الطاعنة الأخيرة التي لم تكن ممثلة في الدعوى أمام محكمة أول درجة وصدر الحكم التمهيدى والقطعى في هيئتها إذ فعل الحكم ذلك جاوز نطاق الدعوى وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن دعوى صحة التعاقد تختلف في طبيعتها وفي الآثار القانونية التي تترتب على الحكم فيها عن دعوى صحة التوقيع فلا يجوز الخلط بينهما . وحاصل الوجه الثانى هو أنه كان لزاماً على محكمة الاستئناف وقد رأت أن محكمة أول درجة لم تعرض في أسبابها إلى تعديل

ومردود ثانياً بأن محكمة ثاني درجة إذ قضت بصحة التعاقد قد فصلت في الاستئناف المرفوع إليها في حدود طلبات المستأنفة وأقامت قضاءها في هذا الشأن على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ومن ثم يكون ما يتعاه الطاعنون عليها من أنها خلطت بين دعوى صحة التعاقد ودعوى صحة التوقيع غير صحيح وكذلك ما يعيبونه على الحكم من قصور في التسليم .

د ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو أن الحكم أخطأ في تأويل أقوال الشهود إثباتاً ونفيًا . كما أخطأ في الاستدلال ذلك أن محكمة أول درجة استندت في قضائها برفض الدعوى على أن ثمن البيع ومقداره ٧٥ ج لم يوجد في تركه البائنة التي توفيت بعد أسبوعين من تاريخ التعاقد وأن شهادي المظنون عليها لم يقررا أن الثمن دفع إلى البائنة أمامهما . إلا أن محكمة ثاني درجة لم تأخذ بهذه القرائن وأطرحت أقوال شاهدي الطاعنين وهما بنتا خال طرفي الخصومة وأخذت بأقوال شاهدي المظنون عليها التي بحولها الفلك . ذلك أن أولها السيد سعد إبراهيم وهو كاتب العقد له مصلحة في الشهادة التي أدلى بها وكذلك الشاهدة الثانية حميدة على الجويلي لأنها تميل على مساعدة بنت أختها المظنون عليها .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود ، بأن الحكم المظنون فيه أسس قضاءه في هذا الخصوص على ما استبان له من أقوال شاهدي المظنون عليها من أن البائنة قد وقعت على العقد المظنون فيه بيمينها وبأصبعها ، وأنها أقرت أمامهما بقبض الثمن — أما شاهدتا الطاعنين الأول والثاني فإن أقوالهما مقصورة على مانسباه إلى المظنون عليهما من أنها قررت لها عقب الوفاة أن ختم البائنة في حياتها . وأنه لو صحت

أقوال هاتين الشاهدين فأنها لا تنفي ما شهد به شاهد المظنون عليها ولا تؤدي إلى القول بتزوير العقد المظنون فيه ، وعلى أنه لا يعيب المقد لو صح أن الثمن لم يوجد في تركه البائنة ، أو أنه لم يصرف في شأن من شئنا إن لا يكون عقد هبة في صورة عقد بيع مستكمل الأركان . ولما كانت الأسباب التي أقيم عليها الحكم في هذا الخصوص من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، كان ما يتعاه الطاعنون على الحكم في هذا السبب لا يخرج من كونه مجادلة في تقدير شهادة الشهود وهو ما تستقل به محكمة الموضوع .

د ومن حيث إن حاصل السبب الثالث هو أن المحكمة أخطأت في الاستدلال وفي الإسناد ذلك أنها فهمت خطأ أن الطاعنين الأول والثاني هما اللذان انفردا بالمنازعة في توقيع مورتئهما هل عقد البيع المظنون فيه وكان لهذا الفهم أثر في اقتناعها بصحة العقد ، في حين أن أختها الطاعنة الثالثة كانت مثلة لدى محكمة الاستئناف ، وفضلا من ذلك فقد أغفلت المحكمة تحقيق ما دفعوا به أمام محكمة أول درجة من أن المورثة وقت التعاقد كانت في مرض الموت لما حكما مشوباً بالقصور .

د ومن حيث إن النعي على الحكم في هذا السبب بوجهيه مردود أولاً بأنه يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة المقدمة صورها الرسمية إلى هذه المحكمة أن الطاعنة الثالثة لم تنكر توقيع مورتئتها على عقد البيع السالف الذكر ولم يقدم الطاعنون ما يدل على حصول هذا الانكار من جانبها لدى محكمة ثاني درجة ، ومن ثم يكون ما قرره الحكم من أن الطاعنين الأول والثاني قد انفردا بالمنازعة في توقيع مورتئتها على عقد البيع دون الطاعنة الثالثة تفصيلاً صحيحاً لواقعة الدعوى . ومردود ثانياً

فيه إذ قضى للمطعون عليه بمكافأة تزيد على  
أجر ثلاثة أشهر يكون قد مخالف القانون .

### المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسنا يبين من الحكم  
المطعون فيه تتحصل في أن المطعون عليه أقام  
الدعوى على الطاعن وقال فيها إنه اشتغل خفيرا  
لورشة الطاعن بضد مدة تسع سنوات من  
أغسطس سنة ١٩٣٦ إلى فبراير سنة ١٩٤٥ كان  
أجره الشهري في السنتين الأخيرتين ١٧٥ قرش  
صاغ - ثم وقع الخلف بينهما حول زيادة الأجر  
وصرف إعانة الغلاء ، فصكأ أمره إلى مكتب  
العمل الذي قدر له أجرا شهريا ٢١٣ قرش  
صاغ بما فيه علاوة غلاء المعيشة ولكن الطاعن  
أبى أن يعطيه هذا الأجر وطرده من خدمته في  
٢ من فبراير سنة ١٩٤٥ فقدم شكواه إلى مكتب  
العمل ، وأجرى تحقيق مع الطاعن بسبب ذلك  
وقدم للمحاكمة بتهمة جنحة حكم عليه فيها بغرامة  
٥ ج وبإلزامه بأن يدفع إلى المطعون عليه علاوة  
الغلاء المستحقة له ، ولما كان مكتب العمل قد  
قدر له مبلغ ٣٦ ج علاوة غلاء ، وفرق أجر لأن  
الطاعن فصله بدون إنذار رسمي وبدون أى  
سبب فقد طلب بهذه الدعوى إلزام الطاعن بهذا  
المبلغ فقضت محكمة أول درجة بأحالة الدعوى  
على التحقيق ليثبت المطعون عليه أنه يستحق  
المبلغ المطالب به قبل الطاعن ولينفى الأخير  
ذلك وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شهود الطرفين  
حكمت بإلزام الطاعن بأن يدفع مبلغ ٣٦ ج إلى  
المطعون عليه فاستأنف الطاعن وقيد الاستئناف  
برقم ٢٥٠ سنة ١٩٤٩ وفي ٢٧ من ديسمبر  
سنة ١٩٤٩ قضت محكمة أسبوط الابتدائية بجهة  
استئنافية بأنأيدهم بقرار الطاعن بالطعن في هذا  
الحكم بطريق النقض .

بأنه ثابت من الاطلاع على محضر جلسة ٢٢  
فبراير سنة ١٩٤٩ أن ما صدر من الطاعنين في  
هذا الخصوص إنما هو قول جابر بأن المورثة  
كانت مريضة مرض الموت قبل وفاتها بمخمة  
أشهر . ولم يقدموا إلى هذه المحكمة ما يثبت أنهم  
طلبوا إلى محكمة الموضوع إحالة الدعوى على  
التحقيق لإثبات هذا الدفاع ، أو أنهم قدموا  
إليها دليلا عليه . كما لم يقدموا ما يثبت أنهم  
أثاروه لدى محكمة الاستئناف مما يفيد أنهم لم  
يصروا عليه . فلا يعيب الحكم إذ أغفل الرد  
على دفاع نفى عنه الطاعنون .

ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الطعن  
على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

( القضية رقم ٦٠ سنة ٢٠  
محضرات الأستاذة احمد حلمي وكيل المحكمة وعبد المظي  
خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي  
المستشارين ) .

### ٦١٣

٧ فبراير سنة ١٩٥٢

عمل . المكافأة التي تمنح للمعامل عند فصله . قيمة  
المكافأة لا تزيد على أثنى جنيته . وجوب أن لا تزيد  
المكافأة التي تعطى للمعامل على أجر ثلاثة أشهر .  
المادة ٢٣ ب فقرة ثانية من قانون عقد العمل الفردي  
رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ .

### المبدأ القانوني

إذا كانت قيمة المؤسسة أقل من أثنى  
جنيه فانه وفقا للمادة ٢٣ ب فقرة ثانية من  
قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤  
لا يجوز أن تزيد مكافأة العامل على أجر  
ثلاثة أشهر . ولذا فإذا كان الواقع في  
الدعوى هو أن قيمة الورشة المملوكة للطاعن  
قدرت بمبلغ ٦٠٠ جنيه فان الحكم المطعون



تسوية ما يستحقه المدهي طبقاً للأمر العسكري الصادر في ديسمبر سنة ١٩٤٤ على أساس نصف شهر عن الست السنوات الأولى وعن الثلاث سنوات التالية شهراً عن كل سنة وشهر واحد عن الإنذار ويتمين الأخذ بهذا التقدير ، ولما كانت المحكمة قد فهمت بما أجاب به المطعون عليه على سؤالها إياه بملسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٩ عن قيمة الورشة أنه قال إنها تقدر بمبلغ ٦٠٠ ج فكان لزاماً عليها تمسكاً مع هذا الذي فهمته أن تطبق المادة ٢٣ ب فقرة ثانية من قانون العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والى لا يجوز في حالة ما إذا كانت قيمة المؤسسة أقل من التي جنيته أن تزيد مكافأة العامل على أجر ثلاثة أشهر أما وقد قضى الحكم للمطعون عليه بأكثر من ذلك فيكون قد خالف القانون ويتمين نقضه بلا حاجة إلى مناقشة ما جاء بباقي الأسباب .

( القضية رقم ٧٠ سنة ٢٠ ن البعثة الدائبة ) .

٦١٤

١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

- ١ - إقرار صادر من غير الفر . متى يكون حجة عليه .
- ب - حكم في دعوى ملكية . تسببه . على من يدهى الملكية إثبات سبب ملكه . عجزه من الإثبات موجب لرفض دعواه . تحدث الحكم عن ملكه المدهي عليه لعين موضوع النزاع بوضع اليد . تزيد . النعى عليه غير منتج .

#### المبادئ القانونية

- ١ - متى كان الحكم للمطعون فيه إذ نفي صدور إقرار من الباتعين لمورث المطعون عليهم الثلاثة الأولين بملكية مورث الطاعنين

ومن حيث إن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ قدر للمطعون عليه تعويضاً على أساس أنه يستحق مكانة نصف شهر عن كل سنة من السنوات الست الأولى التي اشغل فيها بورشة الطاعن وأجر شهر عن كل سنة من الثلاث السنوات التالية وأجر شهر لفصله دون إنذار سابق وقرق علاوة الغلاء مع أن قانون العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ينص في المادة ٢٣ ب فقرة ثانية على أنه إذا كان رأس مال المؤسسة أثنى جنيته أو أقل فلا يجوز أن تزيد المكافأة على أجر ثلاثة شهور وقد ثبت من إقرار المطعون عليه في محضر جلسته ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٩ المقدمة صوره الرسمية من الطاعن أن الورشة تقدر بمبلغ ٦٠٠ ج فما يستحقه المطعون عليه على هذا الأساس لا يجوز أن يزيد على مكافأة ثلاثة أشهر وعلى الرغم من تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة ثاني درجة فإن الحكم قضى للمطعون عليه بمكافأة تزيد على أجر ثلاثة أشهر وبذلك خالف القانون .

ومن حيث إن الحكم للمطعون فيه إذ أيد حكم محكمة أول درجة لأسبابه أضاف إلى وقاله أن المطعون عليه قال بملسة المرافعة د إن الغرطة والمالكة التي يديرها المستأنف الطاعن - تساوى من الجن ٦٠٠ ج . وقد جاء بأسباب حكم محكمة أول درجة بعد أن أجل أقوال شهود الطرفين ومنهم مولى عثمان مدير مكتب العمل الذي أجرى تسوية ما يستحقه المطعون عليه قبل الطاعن من أجر ومكافأة ، وبما أنه ثبت قطعاً ما شهد به الشهود السابق الذكر أن المدهي عليه - الطاعن - فصل المدهي - المطعون عليه - من خدمته مما أدى المدهي إلى رفع شكواه إلى مكتب العمل الذي أجرى

المنصبه على ماورد في الحكم زيّداً .

### الحكم

• من حيث إن الوقائع تتصلح حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن مرقس حنا صالح مودث الطاعنين أقام على ورثة أبي زيد بك توفى المظعون عليهم من الرابع إلى العاشرة الدعوى رقم ٩٧ لسنة ١٩١٨ مدنى ملوى ببيع ٢ ف ١ ط ١٢٠ من فنازحه هؤلاء الورثة في ملكيتها فأقام عليهم الدعوى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩١٩ مدنى كللى أسيرط طالباً الحكم بتثبيت ملكيته إلى هذا المقدار وتسليمه إليه مستنداً إلى عقد تأجير الإطيان موضوع النزاع إلى مورثهم أبي زيد بك في المدة من ٢٣ أغسطس سنة ١٩٠١ لغاية يونيه سنة ١٩٠٤ وإلى عقود شرائه من السيدات زينب وخديجة بلى سيد عثمان وفاطمة وآمنة بلى أحمد مرزوق المسجلة في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٨٩٠ و ٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٦ فثبتت المحكمة خيراً لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وتحقيق وضع اليد فأثبت في تقريره أن مستندات مودث الطاعنين عسيرة التطبيق لخلوها من الأبطال وأسماء الجيران . فقررت المحكمة الانتقال إلى محل النزاع لمعاينته فأثبتت محضرة القاضى المنتدب في عصره المؤرخ في ٣١ من مارس سنة ١٩٢٢ أن منطقة النزاع مساحتها ٦ ف ٨ ط و ٢٠ س وتشكون من ثلاثة أقسام القسم الشرقى منها مرموز له في عصره انتقاله ورسمه الكروكي بحرف ا ومساحته ٣ ف ١٣ ط و ١٦ س قال عنه جميع الخصوم أنه في وضع يد ورثة أبي زيد بك والقسم الأوسط المرموز له بحرف ب هو والقسم الذى يليه غرباً والمرموز له بحرف ج في وضع يد

قد استند إلى أن الاقرار الصادر من وكيلى الباعنين المذكورين والمثبت بحضور انتقال القاضى المنتدب للعاينة لا يصلح للاحتجاج به على الموكلتين لأنه لم يصدر بتوكيل خاص أو ضمن توكيل عام يبيح الاقرار بالملكية فان هذا القول لا مخالفة فيه للقانون .

٢ - إذا كان الحكم المطعون قد قضى برفض تثبيت ملكية الطاعنين للأطيان موضوع الدعوى فإنه بحسب هذا الحكم أن يقيم قضاءه على ما ثبت من تقرير الخبر المقدم في دعوى سابقة رفضت من مودث الطاعنين عن الأطيان ذاتها من أن عقود ملكية مورثهم عسيرة التطبيق لخلوها من بيان الأبطال وأسماء الجيران في الحدين القبلى والبحرى اكتفاء بذكر كيلة أهالى البلدة بغير تعيين وعلى أن تقرير الخبر المعين من محكمة أول درجة جاء مؤيداً للتقرير المشار إليه وأنه ليس في حدود الحجة الشرعية التى هى مستند تملك الباعنين لمودث المطعون عليهم الثلاثة الأولين ما يدل على أن مودث الطاعنين أو الباعنات له كان لهم ملك يحاور أطيان هاتين الباعنيتين في الحب الغربى وأن الطاعنين ومورثهم من قبل قد زالت أيدهم من سنة ١٩٠٤ عن الأطيان التى يدعون ملكيتها ومن بعدها وقع الغصب . بحسب الحكم أن يقيم قضاءه على هذا الأساس الذى يفيد بحجز الطاعنين عن إثبات سبب تملكهم القطعة موضوع النزاع سواء بالشراء أو بوضع اليد ومن ثم يكون غير منتج بحث أسباب الطعن

برقم ٥٩ لسنة ١٩ في استئناف مصر . فحكم في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكيتهم إلى الأطنان البالغ مقدارها ٢ ف ١ ط و ١٢ س في القسم حرف ب وتسليمها إليهم استناداً إلى أن ورثة أبي زيد بك لا ينازعونهم فيها ادعوه من ملكية القسم حرف ب وم وشأتهم مع منه وغتارة واضعى اليد اللتين لم تمثل في تلك الدعوى . وفى أثناء هذا النزاع باعت غتارة حنين ماملكه بعدد مسجل في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٢٦ إلى شحده غطاس وبعدد آخر مسجل في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٢٧ بإع ورثة منه ما يملكونه إلى على إبراهيم دسوقى مورت المطعون عليهم الثلاثة الأولين . ثم بعدد مسجل في ٤ من فبراير سنة ١٩٣٧ باعت شحده غطاس ما اشترته من غتارة إلى المطعون عليهم الثلاثة الأولين ، وعند ما شرع الطاعنون في تنفيذ الحكم رقم ٥٩ لسنة ١٩ في استئناف مصر الصادر لمصلحتهم بتثبيت ملكية مورتهم للقطعة ب استشكل في تنفيذه المشترون من غتارة ومن ورثة منه وقضى في الإشكال بوقف التنفيذ في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ لأن حكم الملكية لم يصدر في مراجعة المستشكلين والبايعين لهم . فأقام الطاعنون الدعوى رقم ٣١٤ لسنة ١٩٣٦ مدنى كلئ المنيا على ورثة أبي زيد بك توفى المطعون عليهم من الرابع إلى العاشرة وورثة على إبراهيم دسوقى المطعون عليهم الثلاثة الأولين وورثة شحده غطاس ومنه وغتارة باقى المطعون عليهم وطلبوا تثبيت ملكيتهم إلى الـ ٢ ف ١ ط و ١٢ س بالقسم حرف ب وتسليمها إليهم . وفى أثناء نظر الدعوى وجه المطعون عليهم الثلاثة الأولون دعوى الضمان إلى ورثة أبي زيد بك وشحده غطاس وورثة منه وغتارة وطلبوا الحكم أصلياً برضى الدعوى واحتياطياً

من يدعى أبو الحسن محمد البواب المستأجر من منه وغتارة ببقى حنين حنا وقرر مورت الطاعنين في محضر المعاينة أن القسم حرف أ تملكه منه وغتارة أما القسم حرف ب ومقداره ٢ ف ١ ط و ١٢ س المرفوع به الدعوى فيملكه هو وأما القسم حرف ج باقى مساحة الـ ٦ ف ٨ ط و ٢٠ س في منطقة النزاع فيمتلكه آخرون — وعلى مرقس حنا صالح مورت الطاعنين وضع يد ورثة أبي زيد بك على القسم الشرقى حرف أ بأنهم اغتصبوه من منه وغتارة وأعطوها بدلاً منه ما يملكه هو في القسم حرف ب . وحضر أمام القاضى المنتدب للانتقال كل من صليب غطاس وبني طناش وقالوا إنهما وكيلان عن منه وغتارة وقرر كلاهما أن ملك موكلته يقع في القطعة أ التى يقع في الحد الشرق منها ملك توفى أفندى محمد . وأثناء سير تلك الدعوى أقيمت باسم كل من منه وغتارة الدعويان رقاً ١٤٦ و ١٤٧ سنة ١٩٢٠ مدنى ملوى على ورثة أبي زيد بك ومرقس حنا صالح وآخريين بطلب تثبيت ملكيتهم إلى ٣ ف ١٣ ط و ١٦ س بمحدود معينة وتسليمها لها ، فحكم لها ابتدائياً في ١٢ من يونيو سنة ١٩٢٠ واستئنافياً في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٢١ في الاستئناف رقم ٦٩ مدنى مستأنف أسيوط وصدر التوكيل بتنفيذ الحكم النهاى من صليب غطاس وبني طناش وقام المحضر بالتسليم في ١٨ من مارس سنة ١٩٢٢ . وبعد أن تم الانتقال في الدعوى رقم ٢١٨ لسنة ١٩١٩ مدنى كلئ أسيوط أحييت إلى محكمة المنيا الابتدائية لتفسير الاختصاص وقيدت برقم ٣١٨ لسنة ١٩٣٠ مدنى كلئ المنيا . وفى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣١ قضت المحكمة برفضها . فاستأنف ورثة مرقس حنا صالح ذلك الحكم وقيد استئنافهم

« ومن حيث إن هذا الدفع غير مقبول  
لخلوه من الدليل إذ لم يقدم المتمسكون به إلى  
هذه المحكمة صورة رسمية من المذكرة  
المشار إليها .

« ومن حيث إن الطعن بني على ستة أسباب  
حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه غالف المادة  
٩٠ من القانون المدني القديم ذلك أن الدعويين  
رقى ١٤٦ و ١٤٧ سنة ١٩٢٠ عدلى ملوى  
والحكيم الصادرين فيهما ومحضر التسليم الحاصل  
تنفيذاً لها ومحضر الانتقال في الدعوى رقم ٢٠٨  
لسنة ١٩١٩ كلى أسيوط كل هذه الأوراق بجمعة  
تتضمن إقراراً من السيدتين منه وغتارة بأن  
ملكهما يقع في القسم حرف ١ وأن ملك مورث  
الطاعنين يقع في القسم حرف ب ، كما تتضمن  
تهدأ منهما بعدم منازعتهما في ملكة المذكور  
وقد أعدر الحكم حجية هذا الإقرار بمقولة إنه  
صادر من صليب غطاس وبني طناش بوصفهما  
وكيلين عن منه وغتارة ولم يثبت أنه كان لهما  
توكيل بطلوها الإقرار - مع أن السيدتين  
المذكورتين معترفان بصحة وكالة صليب غطاس  
وبني طناش عنهما كما يستفاد ذلك من توقيع  
هذين الشخصين بالنيابة عنهما توكيل تنفيذ  
الحكمين ١٤٦ و ١٤٧ وهذه الحجة المردودة  
أحل الحكم السيدتين المذكورتين من تهدما .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن  
الحكم قد نفي صدور أى إقرار أو تعهد من  
السيدتين منه وغتارة بالمعنى الذى يدميه الطاعنون  
أما إقرار صليب غطاس وبني طناش في محضر  
الانتقال المشار إليه في سبب الطعن فقد ردعاليه  
الحكم المطعون فيه بقوله « إن هذا الإقرار  
لا يصلح سنداً للاحتجاج على مننه وغتارة  
بوقوع ملكهما في القطعة ١ وبوقوع ملك مرقس  
حنا في القطعة ب لأن هذا الإقرار لم يصدر

في دعوى الضمان بالزام ورثة أبى زيد بك بما  
عسى أن يحكم به عليهم بمعنى أنهم إذا أخرجوا  
من القطعة ب موضوع النزاع يحكم لهم في القطعة أ  
بقدر ما يحكم به عليهم ، ومن باب الاحتياط  
الكلى إلزام من هذا ورثة أبى زيد بك من  
الضمان بمبلغ مائتي جنيه . فندبت المحكمة خبيراً  
لتطبيق مستندات الطرفين وتحقيق وضع اليد ،  
فأثبت في تقريره أن مورث الطاعنين ليس له  
جياردة في الأقسام الثلاثة التى بينها حضرة القاضى  
المتدب بمحضر الانتقال الرقم ٣١ من مارس  
سنة ١٩٢٢ في القضية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩١٩  
كلى أسيوط وأن مستندات تمليك المورث  
المذكور لا تطبق على أى جزء من أجزاء  
المساحة التى يقع في دائرتها النزاع وأن القطعة أ  
في وضع يد ورثة أبى زيد بك والقطعة ب كانت  
في وضع يد منه وغتارة ومن بعدهما وضع  
اليد عليها المشترون منهما . وفي ١٥ من نوفمبر  
سنة ١٩٤٣ قضت المحكمة للطاعنين بطلباتهم  
وبرفض دعوى الضمان ، فاستأنف المطعون  
عليهم الثلاثة الأولون وقيد استئنافهم برقم ٩٠٢  
لسنة ٢١ ق استئناف مصر وطلبوا إلغاء الحكم  
الاستأنف ورفض الدعوى الأصلية واحتياطياً  
الحكم لهم بطلباتهم في دعوى الضمان . وفي ٢٤  
من فبراير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم  
الاستأنف ورفض دعوى الطاعنين . فقرر هؤلاء  
الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن ورثة أبى زيد بك توفى  
المطعون عليهم من الرابع إلى العاشرة دفعوا  
بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهم لانتهاء مصلحة  
الطاعنين فيه لأنهم أدخلوا ضماناً بناء على طلب  
المطعون عليهم الثلاثة الأولين وقد نزل هؤلاء  
عن دعوى الضمان في مذكرتهم المقدمة إلى محكمة  
ثاني درجة ولم يوجهوا فيها طلبات إليهم .

خدمة لمقرس حنا مورت الطاعنين - د ومن ثم فلا تكون تمت غائقة لحجة الأمر المنقضى .  
 د ومن حيث إن حاصل السيين الثالث والرابع هو أن الحكم خالف القانون : أولاً - لأنه غير موضوع عقدي شراء ورثة على إبراهيم دسوق المطعون عليهم الثلاثة الأولين وهذان العقدان مسجلان وثابت فيهما أنهم اشترؤا القطعة ١ وثانياً - لأنه اعتبر منه وعقارته ومن تلقى الملك عنهما قد تملكوا القطعة بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية مع أن وضع يدهم لم يكن مستمراً إذ انقطع بإقرار وكيله منه وعقارته في محضر الانتقال المؤرخ في ٢١ من مارس سنة ١٩٢٢ بملكيتهما في القطعة ١ وفصل عن ذلك فقد اعترف ورثة على إبراهيم دسوق في المذكرة المقدمة منهم إلى محكمة الاستئناف بأن وضع يده منه وعقارته على القطعة ب إنما كان على سبيل المهايأة الزراعية ووضع اليد بهذه الصورة لا يكتب الملك مهما طال مدته - وحاصل السبب الخامس هو قصور الحكم في التسيب ذلك أن الطاعنين تمسكوا لدى محكمة الاستئناف بأن وضع يده منه وعقارته كان على سبيل المهايأة الزراعية ولم يرد الحكم على هذا الدفوع مع أهميته .

د ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة جميعاً بأنه بحسب الحكم أن يقيم قضاء برفض دعوى الطاعنين على ما ثبت من تقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩١٩ كلى أسسبوط المرفوعة من مورت الطاعنين عن الألبان ذاتها من أن عقود ملكية مورثهم حسيرة التطبيق لحاولها من بيان الأحوال وأسماء الجيران في الحدين القبلي والبحري اكتفاء بذكر أهالي ملوى بغير تعيين وعلى أن تقرير الخبير المعين من محكمة أول درجة جاء مؤيداً

بتوكيل خاص أو ضمن توكيل عام يبيع للوكيل الإقرار بالملكية لمورت الطاعنين في القطعة ب - وهذا القول لا مخالفة فيه للقانون - أما تحدى الطاعنين في إثبات وكالة صليب غطاس وبني طناش عن السيدتين منه وعقارته بتوقيعهما بالنيابة عن هاتين السيدتين على توكيل المحضر بتنفيذ الحكمين ١٤٦ و ١٤٧ فردود بما قاله الحكم في هذا الخصوص من د أن توقيع صليب غطاس وبني طناش على التوكيل بالتنفيذ لا يصح الاحتجاج به لانعدام صفتيهما في النيابة عن منه وعقارته - وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه .

د ومن حيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم خالف المادة ٣٣٢ مدني ( قديم ) إذ أهدر حجة أحكام لما قوة الأمر المنقضى وهي الحكم رقم ٥٩ لسنة ٤٩ ق استئناف مصر الذي قضى بالملكية للطاعنين في القطعة ب والحكام رقم ١٤٦ و ١٤٧ لسنة ١٩٢٠ مدني اللذان قضيا بالملكية لـ منه وعقارته في القطعة ١ على اعتبار أن القطعة ب مارالت في ملك مورت الطاعنين .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بما ذكره الحكم المطعون فيه من أنه لا يحتاج على منه وعقارته بالحكم ٥٩ لسنة ٤٩ ق استئناف مصر إذ صدر في جلسة منهما ولم تر محكمة الاستئناف وقتئذ مانعاً من تسجيل ما اتفق عليه ورثة أبي زيد بك مع الطاعنين بتثبيت ملكيتهما لما يدعونه في القسم حرف ب طالما أن خصومهم لا ينازعونهم في حق متعلق بالغير ، ومردود ثانياً بما ورد في الحكم المطعون فيه عن الحكمين رقمي ١٤٦ و ١٤٧ من أنه لم ترفع دعوتهما من السيدتين منه وعقارته بل ثبت على العكس أن الدعويين رقمنا من صليب غطاس وبني طناش من غير وكالة من منه وعقارته

وربى طنائش في ردهما بالناية عنهما أما ماقاله الحكم عدا ذلك من قبيل الغرض الجملدى مما ينمى عليه الطاعنون فقد كان تزيداً لم يكن في حاجة إليه لتبرير قضائته ومن ثم يكون الطعن عليه غير منتج .

ومن حيث إنه يبين عما تقدم أن الطعن بجميع أوجهه على غير أساس ومن ثم ينعين رفقته .

( القضية رقم ١٧٤ سنة ١٧ في رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وتميد الخليل وعيسى وسليمان ثابت وعبد العزيز سليمان السلفارين ) .

٣١٥

١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

موظفون . بوليس . إحالة ضباط البوليس الى الاستيداع . جواز إحالتهم الى المعاش أثناء وجودهم بالاستيداع إذا اكتفت السلطة العامة ذلك . المقصود من تحديد أقصى مدة للاستيداع . الأمر العالى الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٤ والقانون رقم ١٦ سنة ١٩١٢ .

### المبدأ القانونى

إنه وإن كان القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٢ الذى أجاز فى مادته الأولى إحالة ضباط البوليس الى الاستيداع بقرار من وزير الداخلية نص فى مادته الثانية على أن المدة التى يسوغ فيها إبقاء ضباط البوليس فى الاستيداع لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وسكت عن النص على جواز إحالة ضباط البوليس الى المعاش أثناء وجودهم فى الاستيداع أو عند انقضاء أقصى مدته إلا أن هذا السكوت لا يمكن أن يقيد أو يبنى

للتقرير المشار إليه وأن ليس فى حدود الحجة الشرعية التى هى مستند تملك السيدتين منه واعتارة الباعنتين لمورث الماطعون عليهم الثلاثة الأولين ما يدل على أن مورث الطاعنين أو الباعثات له كان لهم مالك مجاور أطيان هاتين السيدتين فى الحد الغربى وأن الطاعنين ومورثهم من قبل قد زالت يدهم عن الأطيان التى يدهون ملكيتها على الأقل من سنة ١٩٠٤ وهى نهاية مدة الإجارة التى قبل أنها صدرت لأبى زيد بك تولى ومن بعدها وقع النصب — بحسب الحكم أن يقيم قضاءه على هذا الأساس الذى يفيد حجر الطاعنين عن إثبات سبب تملكهم للقطعة موضوع النزاع سواء بالشراء أو بوضع اليد — أما ماورد فيه عدا ذلك من تملك منه واعتارة ومن تلقى الملك عنهما للقطعة بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكتسبة بالملكية فكان تزيداً استعذر إليه الحكم دون أن يكون فى حاجة إليه بعد أن قرر حجر الطاعنين عن إثبات دعواهم وهم المكلفون بالإثبات ومن ثم يكون غير منتج بحث أسباب الطعن المنصبة على ماورد فى الحكم تزيداً .

ومن حيث إن السبب السادس يتحصل فى أن الحكم عاره البطلان لتناقض أسبابه ذلك أنه بعد أن قال إن الدعويين رقى ١٤٦ و ١٤٧ سنة ١٩٣٠ هما من حمل مورث الطاعنين ولا يحتاج هما على منه واعتارة ومن تلقى الملك عنهما عاد إلى مناقشة هاتين الدعويين والحكمين الصادر فيهما على أساس جواز الاحتجاج بهما قبل السيدتين السالفتي الذكر .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم إنما تعرض إلى الدعويين المذكورتين ليعنى أن ماورد فيهما يمكن أن يحتاج به قبل منه واعتارة إذ لم يثبت أنهما وكلا صليب غطاس

من وزارة الداخلية جاء فيها أن إحالة إلى الاستيداع كانت من أجل تهمة أخلاقية وأنه لا فائدة تعود على المصلحة العامة من إعادته إلى الخدمة . وأنه نظراً لأن الأسباب التي اتخذت أساساً لقرار الإحالة إلى الاستيداع ثم قرار الإحالة إلى المعاش لا تتفق والحقيقة ذلك أنه لم يكن من بين التهم التي حوكم من أجلها تأديبياً ما يمس الأخلاق . وأن ما جاء في قرار الإحالة إلى الاستيداع من أنب عفاظة الاسكندرية رأت أن سلوكه لا يزال معيباً ينقضه كتابها المحرر في أول مارس سنة ١٩٣٨ الذي أثبت عليه فيه وأوصت بمنحه علاوة ، وأن المحكمة التأديبية قد انتهى أمرها بتوقيع عقوبتها عليه واستمراره في الوظيفة بعدها وما كان يصح للوزارة أن تتخذها حجة أخرى حمداً للإحالة إلى الاستيداع ، وأنه حتى إذا جلا ذلك فإنه - بعد بقاءه في الاستيداع خمس سنوات وهي أقصى مدة مقررة له - كان يتعين عليها أن تعيده إلى الخدمة لأنه بعد إحالة ضابط البوليس إلى الاستيداع لا يعود عند انتهاء مدته إحالة إلى المعاش إلا إذا توافرت الشروط التي يقتضها قانون المعاشات وهي غير متوافرة في حالته ، وأن كلتا الإحالة إلى الاستيداع والإحالة إلى المعاش جاءت بخالفة للقانون والمصلحة العامة إذ لم يكن هناك ما يبررها ، وأن هذا التصرف قد أساء إلى الطاعن إساءة بالغة وحرمه من البقاء في وظيفته حتى بلوغ سن التقاعد مع قدرته على العمل : ونظراً لذلك كله فإنه يطلب الحكم بالزام الملعون عليها بأن تدفع إليه مبلغ خمسة آلاف جنيه تمويهاً عما أصابه من ضرر أدبي ومادي . وفي ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٧ قضت محكمة مصر الابتدائية برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن

حق الحكومة في إحالة ضابط البوليس إلى المعاش بقرار يصدر من مجلس الوزراء سواء أكانوا في الخدمة العاملة أم في الاستيداع أسوة بباقي الموظفين ووفقاً للأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٤ كما أن المقصود من تحديد أقصى مدة يبقى فيها ضابط البوليس في الاستيداع إنما هو عدم تركهم في الاستيداع إلى ما لا نهاية بل يجب البت في أمرهم عند نهاية المدة المحددة ولا يكون ذلك إلا بإعادتهم إلى الخدمة العاملة أو بإحالتهم إلى المعاش إذا كان لما يقتض من المصلحة العامة .

#### المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تنصل ، حسبما يستفاد منه من سائر الأوراق المقدمة في الطعن ، في أن الطاعن أقام على الملعون عليها ( وزارة الداخلية ) الدعوى رقم ٢٨٤ على مصر سنة ١٩٤٦ وقال بياناً لها إنه التحق بخدمة الحكومة في سنة ١٩١٩ معلماً للوسيقى ثم عين ملاحظ بوليس بملوكات النظام ، وأثناء قيامه بعمله على وجه مرضى أحيل إلى الاستيداع ابتداء من أول مارس سنة ١٩٣٩ بقرار من وزير الداخلية ذكرت فيه أسبابه وهي أنه سبق أن حوكم تأديبياً وجوزى بوقفه عن العمل مدة ثلاثة شهور عن تهم منها ما يمس الأخلاق وأن عفاظة الاسكندرية رأت أن سلوكه لا يزال معيباً ، وأنه رغم تظلماته العديدة ظل في الاستيداع حتى فوجيء بصدور قرار من مجلس الوزراء يقضي بإحالة إلى المعاش ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٤ بناء على مذكرة مرفوعة

سبعة أيام من مرتبه عن محل يدهو إلى الفك في نزاخته وهو استيلاؤه على مراتب أنظار الموسيقى الذين تحت رياسته - كما جوزى في يولييه سنة ١٩٣٥ وهو بمجلس بلدى المنصورة بضم ما يعادل ثلاثة أيام من مرتبه لتدخله تدخلًا معيياً مثيراً للريبة في شراء آلتين موسيقيتين لمصلحة من رست عليه مناقضتهما بأن أخذ منه ثمنهما واشترأهما لحسابه مع أنه كان المختص بأداء الرأى في قيمتهما ومدى صلاحيتهما لدى لجنة المشتريات - ثم حكم عليه من مجلس التأديب بمحافضة الاسكندرية في ديسمبر سنة ١٩٣٧ بوقفه عن العمل لمدة ثلاثة شهور عن عدة هم منها إهاتته مساعد حكمدار الدقهلية ورؤسائه الآخرين . وتأخير الأوراق لديه بدون مبرر ، وسلوكه مع ابراهيم السرجاني في شأن تعيينه بفرقة المطافى والموسيقى بالمنصورة سلوكاً مثيراً للشبهة إذ سمح له قبل تعيينه بالتدود على منزله ومقابله في الطريق والمكتب ، كما تولى بنفسه وبوساطة رجاله إجراءات التعيين المختلفة الأمر الذى لا يحصل من موظف نزيه يعرض على سمعته ، وقياس علاقات مالية وصلات أخرى بينه وبين مرءوسيه الأمر الذى لا يتفق واجبات الوظيفة ، واستغلاله سلطة وظيفته وإفادته منها بأن انتهر فرصة رسو مراد لإصلاح مونتيسكيل بلدية المنصورة على آخر وأجرى تصليح سيارته عنده دون أن يدفع إليه أجراً . وأن هذه الجزاءات في محلها ، ومنها ما بمس نزاخته وبشير الفك حول سمعته ، أما ما أثاره الطاعن من أنه لم يقترب أية مخالفة من تاريخ تعيينه في سنة ١٩١٩ حتى تاريخ توقيع أول جزاء عليه في سنة ١٩٣٢ فلا أهمية له إذ كان آخرى به وقد رقى إلى رتبة ملازم ثان في أغسطس سنة ١٩٣٢ أن تكون هذه الترقية

هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٨٩٣ سنة ٦٤ قضائية محكمة استئناف مصر . وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وتوصل الأسباب التى أقيم عليها الحكم الحكيان الابتدائى والاستئنافى في أنه وإن كان للحكومة ( مجلس الوزراء ) وفقاً للأمر العالى الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٤ الحق المطلق في إحالة الموظف إلى المعاش قبل بلوغه سن التقاعد المقررة بقانون المعاشات إلا أنها لا تملك هذا الحق إلا لدواعى المصلحة العامة أو لأسباب جدية تكون قائمة بذات الموظف . وإنه وإن كانت الحكومة غير ملزمة ببيان هذه الأسباب إلا أنه إذا ذكرت في القرار الصادر بالإحالة إلى المعاش فإنها تكون خاضعة لتقدير المحكمة ، كما هو الشأن في القرار الصادر من مجلس الوزراء بإحالة الطاعن إلى المعاش اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٤٤ ، وكذلك القرار السابق عليه الصادر من وزير الداخلية بإحالة إلى الاستبعاد اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٣٩ ، وبني هذا القرار على أن الطاعن سبق أن جوزى تأديبياً بالوقف عن العمل لمدة ثلاثة شهور عن هم منها ما بمس الأخلاق وأن محافظه الاسكندرية رأت أن سلوكه لا يزال معيياً . أما قرار الإحالة إلى المعاش فقد بني على مذكرة رفضت من وزارة الداخلية جاء فيها أن الطاعن سبق أن جوزى تأديبياً عن هم منها ما بمس الشرف فضلاً عن الجزاءات الأخرى التى وقعت عليه وأنه يتم في آخر فبراير سنة ١٩٤٤ أقصى مدة للاستبعاد ولا فائدة تعود على المصلحة العامة من إعادته إلى الخدمة العامة وأنه يبين من ملف خدمته أنه جوزى في ديسمبر سنة ١٩٣٢ وهو رئيس فرقة الموسيقى والمطافى . بمجلس محلى أسبوط بضم ما يعادل



يغول الحكومة الحق في فصل أى موظف لندراى المصلحة العامة ، يسترى في ذلك أن يكون الموظف في الاستيداع أو الخدمة العاملة . أما ما يقوله الطاعن في دفاعه من أن الإحالة إلى المعاش في مثل حالته تستلزم وقوع مخالفات جديدة فغير معقول لأن الموظف الذى يكون في الاستيداع لا يرتكب مخالفة تتصل بعمل الوظيفة ، وأما ما ارتكن إليه من مخالفة الاسكندرية أوصت في كتابها الحرر في أول مارس سنة ١٩٣٨ بمنحه علارة نظراً لاستعداده وكفائه ونزاهته فلا قيمة له إذ كان هذا الكتاب سابقاً على حصول الواقعتين اللتين نسبنا إليه في ٩ و ١٢ من بوليه سنة ١٩٣٨ كما سلف ذكره ، وأما كتاب مديرية القلوية الحرر في ١٧ من يناير سنة ١٩٤١ والذى اقترحت فيه على وزارة الداخلية إعادة من الاستيداع إلى الخدمة لكفائه وحاجة العمل إليه فلا ينهض شفعاً له لما حبب الآنف بيانه ، وكذلك الشهادات الأخرى التى تمسك بها في دفاعه فانها لا تفيد له إذاء الوقائع الثابتة التى يعسر بها ملفه ، وأنه بطبع ما تقدم يكون قرار الإحالة إلى المعاش قد صدر هم الآخر لندراى المصلحة العامة بناء على أسباب صحيحة ووقائع جديدة قائمة بذات الطاعن أثبتت بوضوح أنه لا خير يرجى من استمراره في وظيفته كما أنه ليس فيه إساءة من جانب الحكومة في استعمال حقها . وقد قرر الطاعن الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور .

ومن حيث إن الطعن بقى على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين ( أولها ) إذ قالت المحكمة تبريراً لقرار إحالة الطاعن إلى المعاش أن هذا القرار « إنما هو تصرف على

حافزاً له على مداومة حسن السير والسلوك والابتعاد عن مواطن الشبهات لا أن يأتى ذلك العمل الذى وقع من أجله أول جزاء عليه بعد توقيعه بأقل من شهر واحد . وأنه في محله كذلك ما جاء في قرار إحالة الطاعن إلى الاستيداع من أن محافظة الاسكندرية رأت أن سلوكه لا يزال معيباً ، إذ ثابت بملفه أنه أجرى معه تحقيق لإدراى عن واقعتين من شأنهما المساس بالشرف . وأولاهما حصلت في ليلة ٩ من بوليه سنة ١٩٣٨ والثانية في يوم ١٢ من بوليه سنة ١٩٣٨ — وقد تحدثت ضمنها المحكمة تفصيلاً — هذا فضلاً عن أن ملف الطاعن عامر بشكاوى تم من محاولة الاتصال بأقارب أنصار الموسيقى اتصالاً غير شريف وقدمت ضده في أزمته مختلفة وفي بلاد متعددة من أشخاص لا صلة بينهم . وأنه لذلك كله يكون قرار إحالة الطاعن إلى الاستيداع قد بقى على أسباب صحيحة أما عن قوله بأن هذا القرار هو عقوبة ثانية عن نفس التهم التى حوكم من أجلها بالجراءات السابقة بيانه ففى غير محله ، ذلك أنه إنما أقيم على مآرته محافظة الاسكندرية من أن سلوكه لا يزال معيباً وهو ما تبينت صحته مما تقدم وأن قرار إحالة الطاعن إلى المعاش لا يعد كذلك عقوبة جديدة ، ذلك أنه بعد أن قضى في الاستيداع أقصى مدة مقررة وهى خمس سنوات لم يكن أمام الحكومة إلا أن تتصرف معه على أحد وجهين إما أن تعيده إلى الخدمة العاملة وإما أن تحيله إلى المعاش وقد رأت وزارة الداخلية بحق لما ضمه السابق بيانه أنه لا فائدة ترجى للمصلحة السامة من إعادته إلى الخدمة ، وقد وافق مجلس الوزراء على ما جاء في هذه المذكرة وقرر إحالة الطاعن إلى المعاش وفقاً للأمر العالى الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ الذى

بما يزيد على اثنين وعشرين سنة خلافا لما يقضى به قانون المعاشات الملكية .

ومن حيث إنه لما كان ثابتاً بالحكم بناء على ماورد في الأوراق أن قرار إحالة الطاعن إلى المعاش قد صدر من مجلس الوزراء وفقاً للأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٤ - وكان صحيحاً في القانون ما قرره المحكمة من أن هذا الأمر يقول الحكومة الحق المطلق في فصل أي موظف لدواعي المصلحة العامة وأنه يستوى في ذلك أن يكون الموظف المحال إلى المعاش في الخدمة العامة أو في الاستيداع وأنه بعد أن أمضى الطاعن في الاستيداع أقصى مدة مقررلة له وهي خمس سنوات لم يكن أمام الحكومة إلا أن تتصرف معه على أحد وجهين إما أن تعيده إلى الخدمة العامة وإما أن تحيله إلى المعاش ، ذلك أنه وإن كان القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٣ ، الذي أجاز في مادته الأولى إحالة ضباط البوليس إلى الاستيداع بقرار من وزير الداخلية ، نص في مادته الثانية على أن المدة التي يسوغ فيها إبقاء ضباط البوليس في الاستيداع لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات ، وسكت عن النص على جواز إحالة ضباط البوليس إلى المعاش أثناء وجودهم في الاستيداع أو عند انقضاء أقصى مدته ، إلا أن هذا السكوت لا يمكن أن يقيد أو أن يلغى حق الحكومة في إحالة ضباط البوليس إلى المعاش بقرار يصدر من مجلس الوزراء سواء أكانوا في الخدمة العامة أم في الاستيداع أسوة بباقي الموظفين وفقاً للأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٤ كما أن المقصود من تحديد أقصى مدة يبق فيها ضباط البوليس في الاستيداع إنما هو عدم تركهم في الاستيداع إلى مالا نهاية بل يجب البس في أمرهم عند نهاية المدة

أحد وجهين لثالث لما في هذه الحالة - حالة قضاء الموظف في الاستيداع أقصى مدة حددتها المادة ١٢ من قانون المعاشات العسكرية رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الذي عومل حسن أبو العلا ( الطاعن ) على مقتضاها وهي خمس سنوات وهذان الوجهان هما إما إعادته إلى الخدمة العامة وإما إحالته إلى المعاش ، مع أن هذا القانون الذي طبقته المحكمة على ما بين من اسمه خاص برجال الجيش لا بضباط البوليس الذين لا يعاملون إلا بقانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وهو ما عومل به الطاعن فعلا برصفه ضابط بوليس - هذا فضلا عن أن القانون المذكور خاص فقط بتحديد وتنظيم المدة التي تحسب لرجال الجيش في المعاش سواء أكانوا أعضاء في الخدمة العامة أم في الاستيداع ، كما أن الفقرة الأخيرة من مادته الثانية حشرة التي طبقها المحكة تقطع في عدم جواز الإحالة إلى المعاش من الاستيداع لأثناء مدته ولا بعد انقضاءها ( والوجه الثاني ) إذ قررت المحكمة صحة قرار إحالة الطاعن إلى المعاش - مع أن القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٣ الخاص بجواز إحالة ضباط البوليس إلى الاستيداع وهو القانون الواجب التطبيق في حالة الطاعن لا يجرى الإحالة إلى المعاش من الاستيداع ، ذلك أن مادته الثانية تنص على أن المدة التي يسوغ فيها إبقاء ضابط البوليس في الاستيداع لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات ، وأن التفسير الصحيح لهذا النص هو أنه وإن كان لا يجوز إعادة الضابط من الاستيداع إلى الخدمة العامة قبل مضي سنة إلا أنه يتحتم إعادته إليها عند انتهاء خمس السنوات التي حددت كأقصى مدة للاستيداع - ومع أن الطاعن أحيل إلى المعاش قبل بلوغه سن التقاعد

على واقعيتين إحداهما غير صحيحة والأخرى غير ثابتة بالأوراق ، وأنه على الرغم من أن الطاعن قد نبهها إلى ذلك في دفاعه فإنها لم تنق إليه بالا مع أنها قالت بموجب إضطلاع القراءين المذكورين لتقديرهما — وآية ذلك أنهما بلباغيا هذا الجزاءات التأديبية التي يجوز بها الطاعن على واقعيتين أخريين ( الأولى ) أنه كان من ضمن ماحوك من أجله أمام مجلس التأديب ما عيس الأخلاق أو الشرف ( والثانية ) أن محافظة الاسكندرية رأت أن سلوكه لا يزال معيباً ، والواقعة الأولى غير صحيحة إذ يبين من مراجعة حكم مجلس التأديب أنه لم يكن من بين التهم التي دين بها ما عيس الأخلاق أو الشرف ، أما الواقعة الثانية فلا سند لها في الأوراق بل إنها أقحمت على محافظة الاسكندرية في قرار الإحالة إلى الاستيداع إذ كل ماورد في كتابها إلى وزارة الداخلية في هذا الشأن هو أن التحقيق وشهادة الشهود لا تكفي لمحاكمة الطاعن تأديبياً ولذا تقترح إحالته إلى الاستيداع ، فاعترضت عليها الوزارة وطالبته ببيان تفصيلي عن حالته وعمله وسلوكه وأخلاقه فكان ردّها متضمناً اللثناء على كفايته ونفاذه وإخلاصه في العمل وهدم تقصيره في أداء واجباته أما عن سلوكه وأخلاقه فقالت إنه لم يبين ما يلفت النظر إلى الحالة التي اتجه إليها التحقيق ، وهذا كله يقطع في بطلان قرار إحالة الطاعن إلى الاستيداع وبالتالي قرار إحالة إلى المعاش لبثانها على الواقعتين المذكورتين .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه ليس صحيحاً أن المحكمة لم تبحث أسباب إحالة الطاعن إلى الاستيداع ثم إلى المعاش إذ الثابت بالحكم أنها ناقشت هذه الأسباب تفصيلاً كما قررت أن من ضمن التهم التي دين من أجلها

المحكمة ولا يكون ذلك إلا بإعادتهم إلى الخدمة العامة أو بإحالتهم إلى المعاش إذا كان لها مقتضى من المصلحة العامة — ولما كانت العبارة التي وردت في الحكم في خصوص معاملة الطاعن بالمادة ١٢ من قانون المعاشات العسكرية رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ وهي التي جعلها عداد نفيه في الوجه الأول من هذا السبب — لما كانت هذه العبارة لا تخرج من كونها تريد استعطرت إليه المحكمة دون أن تكون في حاجة إليه ودون أن يؤثر على سلامة النتائج التي انتهت إليها ، تأسيساً على أن قرار إحالة الطاعن إلى المعاش قد صدر وفقاً للأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٤ — لما كان ذلك كذلك يكون هذا السبب بوجهيه في غير محله .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور — ذلك أنه على الرغم من أن الطاعن أسند دعواه على أن القرار الصادر بإحالته إلى المعاش جاء مخالفاً للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٢ على ما سبق تفصيله في السبب الأول فإن المحكمة لم تنق بالا إلى هذا الدفاع .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه متى كانت المحكمة قد بنى على أن قرار إحالة الطاعن إلى المعاش صدر صحيحاً وفقاً للأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٤ وهذا أساس قانوني كاف لإقامته فلا يصحيره خلوه من التحدث على الدفاع الذي يشير إليه الطاعن في سبب طعنه .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم أخطأ في الاستناد كما شابه القصور في التسبيب — ذلك أن المحكمة إذ قررت أن قرار إحالة الطاعن إلى الاستيداع وقرار إحالته إلى المعاش قد صدرا لدواعي المصلحة العامة اعتمدت

البصمة أن تحكم برد و بطلان الورقة من غير أن تحيل الدعوى على التحقيق بالمضاهاة أو سماع الشهود .

٢ - للدعى عليه بالتزوير أن يقدم إلى المحكمة الأوراق التي يرى لإجراء المضاهاة عليها ولكن ليست المحكمة ملزمة بأن تطلب إليه شيئا منها . وذلك تقريبا عن الأصل القاضى بأن إحالة الدعوى على التحقيق بالمضاهاة أو شهادة الشهود إنما محلها إذا لم تقتنع المحكمة من وقائع الدعوى ومستنداتها برأى في شأن الورقة المطعون فيها بالتزوير ومن ثم فانه يكون في غير محله التمس على الحكم المطعون فيه عاقلة القانون والإخلال بحق الطاعن في الدفاع إذ لم تطلب منه المحكمة أوراقا لإجراء المضاهاة مكتفية بما قدمه المطعون عليه من هذه الأوراق .

### المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبا يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٣٨٠ سنة ١٩٤٩ مدعى البليغنا على الطاعن يطلب تثبيت ملكيته إلى ١٥ قيراطاً و ٦ أسهم مبنية الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى وكف المنازعة والتسليم . فدفع الطاعن بأنه تملك العين المذكورة بطريق الشراء من المطعون عليه بموجب عقد شراء مؤرخ في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ ومصدق عليه في ٢٣ منه . ومسجل في ٢٧ منه - فطن المطعون عليه في هذا العقد بالتزوير - وفي ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٥

الطاعن أمام مجلس التأديب ما يس نزاعه ويثير الشبهة حول سمعته فإذا كان قرار إحالة الطاعن إلى الاستيداع أو قرار إحالته إلى المعاش قد أورد عبارة بمحالة تتضمن أن من بين هذه التهم ما يس الأخلاق أو الشرف فانه لا يكون قد استند إلى وقائع غير صحيحة ، أما ما جاء في قرار الإحالة إلى الاستيداع من أن عاقلة الاسكندرية رأت أن سلوكه لا يزال مريباً فقد بينت المحكمة الوقائع المؤيدة له ، والمناقشة في هذه الوقائع أمام محكمة النقض لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً .

ومن حيث إنه يلجج ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

( النسخة رقم ٢١١ سنة ١٩٠٩ في رئاسة وعضوية حضرات الأساندة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وعاصي وعبد العزيز سليمان وأحمد العروى السلفارن ) .

٦١٦

١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - تزوير . حكم برد و بطلان ورقة . عدم نذب المحكمة خبيراً لإجراء المضاهاة . تكوين اقتناعها بتزوير البصمة من أوراق الدعوى ووقائعها . لا عاقلة في ذلك لقانون .

ب - مضاهاة . أوراق للمضاهاة . اسكن من المصوم في دعوى التزوير أن يقدم للمحكمة ما يريد من هذه الأوراق . المحكمة غير ملزمة بمطالبة المصوم بتقديم شيء منها .

### المبادئ القانونية

١ - إن القانون لا يوجب على المحكمة نذب خبير لتحقيق بصمة الحتم المطعون فيها بالتزوير بل إن لها متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين اقتناعها بتزوير هذه

« ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم بالسبب الثالث القصور في التسيب من وجهين : الأول إذا لم يجبه إلى طلبه بجملة « من نوفمبر سنة ١٩٤٦ تعيين خبير لإجراء المضاهاة ، والثاني إذا لم يرد على ما جرح به شهادة شهود المطعون عليه في خصوص سبب وجودهم بالمحكمة وقت التصديق على العقد المطعون فيه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في الوجه الأول منه بأنه تكرر لما ورد بالسبب الثاني وسبق الرد عليه ، ومردود في الوجه الثاني منه بأنه مجادلة في تقدير الأدلة بما يصبح طرحه على هذه المحكمة ، ذلك لأن الاعتبار بشهادة الشهود أو عدمه مرده إلى اطمئنان محكمة الموضوع .

« ومن حيث إنه لما تقدم بكون الطعن على غير أساس وبتمين رفضه . »

( القضية رقم ٥٥ سنة ٣٠ ق رئاسة وضوية حضرات الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العلي خيال وعبد الحميد وهابى وسليمان ثابت وأحد العروسي المستشارين ) .

## ٦١٧

١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

- ١ - دعوى . الدعوى البوليمية . جواز التمسك بها كدفع في دعوى فائدة التصرف .
- ب - الدعوى البوليمية . شرط إضرار التصرف بالدائن . تقرير توافره موضوع .
- ج - دعوى الاستعطاق . مناط البعث فيها . حكم تسيبه . الدفع بطلان إجراءات نزاع المنسوبة لعدم إظهار الحائز بالدفع أو التخلي . إبطاءه في دعوى الاستعطاق . لا عمل له . عدم الرد عليه لا يعتبر قصوراً .

## المبادئ القانونية

١ - إن قضاء محكمة النقض قد جرى

قضت المحكمة برد وبطلان العقد المذكور . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٥٨ سنة ١٩٤٦ سواهج . وفي ٢ من يولييه سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وبإحالة الدعوى على التحقيق وفي ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن ينهى على ثلاثة أسباب ، حاصل أولها مخالفة الحكم للقانون إذ لم يتدب غيراً لتحقيق صحة بصمة الختم الموقع بها على عقد البيع .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن القانون لا يوجب على المحكمة ندب خبير لتحقيق بصمة الختم المطعون فيه بالتزوير ، بل إن لما متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين اعتقاداً بتزوير هذه البصمة أن تحكم برد وبطلان الورقة المطعون فيها من غير أن تحيل الدعوى على التحقيق بالمضاهاة أو سماع الشهود .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو مخالفة الحكم للقانون وإخلاله بحق الطاعن في الدفاع إذ لم تطلب منه المحكمة أوراقاً لإجراء المضاهاة عليها مكتفية بما قدمه المطعون عليه من أوراق .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه إذا كان للدعي عليه بالتزوير - إن شاء أن يقدم إلى المحكمة الأوراق التي يرى إجراء المضاهاة عليها - فإن المحكمة ليست ملزمة بأن تطلب إليه شيئاً من ذلك ، وذلك تفريعاً عن الأصل القاضى بأن إحالة الدعوى على التحقيق بالمضاهاة أو شهادة الشهود إنما عملها إذا لم تقتنع المحكمة من وقائع الدعوى ومستنداتها برأى في شأن الورقة المطعون فيها بالتزوير .

## المحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليهم الثلاثة الأولين أقاموا على المطعون عليه الرابع الدعوى رقم ٢٤٠ سنة ١٩٣٥ على مصر بمطالبته بإيجار ١٦ فداناً و ١٢ قيراطاً عن المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٥ بمقتضى عقد إيجار مؤرخ في ١٧ من مايو سنة ١٩٢٤ قادحى المستأجر ملكية الأحياء الموزعة فقررت المحكمة وقف الدعوى حتى يفصل في نزاع الملكية ، فأقام المطعون عليهم الثلاثة الأولون على المطعون عليه الرابع دعوى الملكية رقم ٣٢٤ سنة ١٩٣٧ على مصر قضى لم ابتدأ في ٦ من يونيو سنة ١٩٤٠ واستئنافاً في أول نوفمبر سنة ١٩٤٢ وبعد الحكم في الملكية باع المطعون عليه الرابع إلى زوجته الطاعنة الأولى وبنااته باقي الطاحات ٧ أفدنة و ١٤ قيراطاً و ١٧ سهماً بعقد بيع رسمي سجل في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٣ ، وفي ٨ من مارس سنة ١٩٤٣ سجل المطعون عليهم الثلاثة الأولون دعوى الإيجار وعدلوا طلباتهم فيها إلى طلب إيجار ١٦ فداناً و ١٢ قيراطاً من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٤١ فقضى لم يبلغ ٨٨٩ جنيه و ٩٥٩ ملياً بخلاف المصاريف بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . فاستأنف المطعون عليه الرابع هذا الحكم . وفي ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ تبه المطعون عليهم الثلاثة الأولون على المطعون عليه الرابع بالنفاذ إجراءات نزاع الملكية و قام لمبلغ ١١٦ جنيه و ٩٥٥ ملياً قيمة ما بلغتته مصروفات دعوى الملكية ، وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ قضى للمطعون عليهم الثلاثة الأولين في دعوى البيع رقم ٣٩٦ سنة ١٩٤٧ على الجزية بترج ملكية المطعون عليه الرابع من ال ٧ و ١٤ ط و ١٧ من

على جواز التمسك بالدعوى البوليصة كدفع في الدعوى التي يطلب فيها نفاذ التصرف .

٢ - التقرير بأن التصرف المطعون فيه بالدعوى البوليصة يترتب عليه ضرر بالذات أو لا يترتب هو تقرير موضوعي . وإذن فحق كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم نفاذ التصرف موضوع الدعوى في حق المطعون عليهم الثلاثة الأولين أقام تضامه على أن لم فضلاً عن الدين المتخذة إجراءات التنفيذ بسببه ديناً آخر مستحق الأداء وصدر به حكم ابتدائي مضمول بالنفاذ المؤقت وأن القدر الذي بقي للدين بعد تصرفه للطاعنات لا يكفي لوفاء جميع ديونه . إذ قرر الحكم ذلك واستخلص منه إعسار المدين فقد استند إلى أسباب مسوغة لقضائه ولم يخطئه في تطبيق القانون ما دام قد تبين للحكمة أن الدين الذي أدخلته في تقديرها لإعسار المدين هو دين جدي مستحق الأداء .

٣ - الدفع ببطالان إجراءات نزاع الملكية لعدم إنذار الخائر بالدفع أو التخلية وفقاً للمادة ٢٣٦ مرافعات لأجل له في دعوى الاستحقاق التي ينحصر البحث فيها في سند ملكية مدعى الاستحقاق وفيما إذا كان نافذاً أو غير نافذ في حق الدائنين ومن ثم فلا يكون الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق مشوباً بالقصور إن هو أغفل الرد على هذا الدفع .

ولم تتضمن أسباب الحكم الابتدائي الرد عليها  
فإن ما يعبئه على الحكم من قصور في هذا الخصوص  
يكون غير مقبول .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في  
أن الحكم عالف القانون من ثلاثة أوجه أولها  
إذ قضى بإبطال البيع الصادر للطاعنات ولم  
تلق المحكمة بالألا إلى أن الملكية انتقلت اليهن  
بسبب صحيح ويوضع اليد على الأطنان المبيعة  
أكثر من خمس سنوات من سنة ١٩٤٢ بدون  
انقطاع وبغير نزاع وبحسن نية إذ لم يعلن  
بالنزاع الحاصل بين المدين ونالهي الملكية  
إلا في سنة ١٩٤٨ وقت تحديد يوم لبيع تلك  
الأطنان .

د ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأنه  
فعلًا عن أن البائع الطاعنات مالك للبيع  
فلا يجوز التحدي في هذه الحالة بالتقدم الخفي  
فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم  
المطعون فيه من حسن نية الطاعنات في قوله  
بأن النزاع بدأ بين المطعون عليه الرابع والمطعون  
عليهم الثلاثة الأولين في دعوى الأيهار من  
سنة ١٩٣٤ . ولما رأى المطعون عليه الرابع أن  
النزاع وشيك الانتهاء جرد نفسه من الأطنان  
موضوع التقاضي بينهما في سنة ١٩٤٢ بالذبات  
ومن دوجته وبناته وكمن على علم تام أصلة  
القرن بطروف وملابسات تصرف الأب  
ولذلك يكون العقد قد انعقد غضا وتدلبيسا  
بقصد الإضرار بالذاتين .

د ومن حيث إن حاصل الوجه الثاني من  
السبب الثاني هو أن الحكم عالف القانون إذ قال  
بحواز الطعن في عقد البيع بالدعوى البوليصية  
بدفع في الدعوى دون حاجة إلى رفع دعوى  
مستقلة .

التي باعها للطاعنات فأقرن في ١١ من أكتوبر  
سنة ١٩٤٨ على المطعون عليهم الثلاثة الأولين  
والمطعون عليه الرابع الدعوى رقم ٣٥٩  
سنة ١٩٤٨ كلى الجيزه باستحقاقهن للأطنان  
المذكورة واستندن في إثبات ملكيتهن إلى عقد  
البيع الرسمي المسجل والصادر عن من المطعون  
عليه الرابع وإلى وضع يدهن على الأطنان  
موضوع النزاع أكثر من خمس سنوات بسبب  
صحيح وبحسن نية فدفع الدائنون بمجلسة ١٣ من  
يناير سنة ١٩٤٩ بإبطال هذا التصرف عملا  
بالمادة ١٤٣ مدني ( قديم ) لحصوله بطريق  
الفش والتواطؤ بين البائع والمشتريات ومن  
دوجته وبناته . وفي ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩  
قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنات  
ويقيد استئنافهن برقم ٣٥٣ سنة ٦٩ ق استئناف  
مصر ، وفي ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت  
المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنات  
الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بقى على ثلاثة  
أسباب ينهى الطاعنات في أولها على الحكم  
المطعون فيه قصوره في التسيب إذ لم يرد على  
أسباب الاستئناف الجديدة التي تمسكن بها لدى  
محكمة الاستئناف أما قول المحكمة أن ما أثير أمامها  
من أوجه الاستئناف لا يحتاج عما أثير لدى  
محكمة أول درجة من أوجه فانه لا يطابق  
الواقع .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه  
لا تريب على محكمة الاستئناف إذا هي أبدت  
الحكم الابتدائي أن تحيل على أسبابه متى كانت  
كافية لحلح كما هو الحال في الدعوى ولما كانت  
الطاعنات لم يبين في تقرير طعنهن ما هي الأسباب  
الجديدة التي تمسكن بها لدى محكمة الاستئناف  
ولم يسبقن لهن إثارتها لدى محكمة الدرجة الأولى

بذلك واستخلص منه إعسار المدين فقد استند إلى أسباب مسوغة لقضائه ولم يخطئ في تطبيق القانون ما دام قد تبين للمحكمة أن الدين الآخر الذي أدخلته في تقديرها هو دين جدي مستحق الأداء .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم قد شابه البطلان لقصور في التسبب لأنه لم يرد على ما تمسك به الطاعنات من بطلان إجراءات نزع الملكية لعدم إظهارهن بالدفع أو التخلي وفقاً للمادة ٦٢٦ مرافعات .

د ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن محل هذا الدفع ليس في دعوى الاستحقاق التي ينحصر البحث فيها في سند تملك الطاعنات وفيما إذا كان نافذاً أو غير نافذ في حق الدائنتين وإنما محله في دعوى أخرى فلا يكون الحكم مشوباً بالقصور إن هو أغفل الرد على هذا الدفاع .

د ومن حيث إنه بين مما تقدم أن الطعن على غير أساس فيتعين رفضه .

( القضية رقم ٧٢ سنة ٢٠ في رئاسة ومضوية حضرات الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحيد وشاحي وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي المستشارين ) .

٦١٨

١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

مسئولية مالك الحيوان عن الضرر الناجم عنه . خطأ المالك مفترض قانوناً . إن الحكم أن الحادث وقع بقوة قاهرة أو بسبب خطأ من جانب المصاب . موضوع . المادة ١٥٣ مدني قديم .

المبدأ القانوني

مق كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه

د ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما قرره الحكم من د أنه من المبادئ العامة أن كل حق يصبح أن يكون محل دعوى أو دفع وقد يؤدي الدفع إلى ما تؤدي إليه الدعوى ، وهذا صحيح في القانون ومن ثم فإنه يجوز على ما جرى به قضاء هذه المحكمة التمسك بالدعوى البوليصة كدفع في الدعوى التي يطلب فيها نفاذ التصرف .

د ومن حيث إن الوجه الثالث بني على أن المحكمة أخطأت في القانون في اعتبار أن التصرف الملعون فيه ترتب عليه إعسار المدين مع أنه يملك فدائاً وكسور يكفي للوفاء بالدين المتخذة إجراءات نزع الملكية بسببه وهو مبلغ ١١٦ ج و ٩٥٥ م ووجه الخطأ هو أن المحكمة أقرحت في تقديرها لإعسار المدين مبلغ الـ ٩٢٨ ج و ٩٥٧ م المحكوم به ابتدائياً في دعوى الإيجار في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٦ في حين أنه لم يطلب التنفيذ به ورفع استئناف عن الحكم الابتدائي القاضي به ولم يفصل فيه بعد .

د ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن التقرير بأن التصرف الملعون فيه بالدعوى البوليصة يترتب عليه ضرر بالدائن أو لا يترتب هو تقرير موضوعي ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم نفاذ التصرف موضوع الدعوى في حق الملعون عليهم الثلاثة الأولين أقام قضاءه على أن لم فضلاً عن الدين المتخذة إجراءات التنفيذ بسببه وهو مبلغ ١١٦ جنبياً و ٩٥٥ ملياً ديناً آخر مقداره ٩٢٨ جنبياً و ٩٥٧ ملياً مستحق الأداء وصدر به حكم ابتدائي مشمول بالنفاذ المؤقت وأن فقدان وكسور الذي بقي المدين بعد تصرفه للطاعنات لا يكفي لوفاء جميع ديونه - إذ قرر الحكم



حافظ باشا كان وكيل وزارة الدفاع ، وأنه في ١٦ من يولييه سنة ١٩٤٤ توجه إلى القسم البيطرى التابع ل سلاح الفرسان لمعاينة خيول اشترتها الطاعنة ، فلما انطلقت إحدى الأفراس اصطدمت به فأحدثت فيه إصابة أفقدته النطق ، ثم توفى بسببها في ١٩ من يولييه سنة ١٩٤٤ ، وقالت إن مورثها عند وفاته لم يكن قد جاوز السادسة والخمسين إلا قليلا ، وأنه قد ثبت من تحقيق المجلس العسكرى أن الوفاة حدثت أثناء قيامه بحمله الرسمى . ومن ثم تكون الطاعنة — بوصفها مالكة للفرس — مسئولة عن التعويض عملا بالمادة ١٥٣ من القانون المدنى القديم وطلبت الحكم بإلزامها بمبلغ ثلاثين ألف جنيه . دقت الطاعنة الدعوى بأن مسئوليته مالك الخيولان تثبت إذا ثبت أن الحادث الذى سبب الضرر كان نتيجة قوة القاهرة أو بسبب خطأ المصاحب نفسه ، وأن الحادث الذى أصيب فيه مورث المطعون عليها كان بسبب خطأ وقع منه ، لأنه هو الذى أمر بإطلاق الخيل وكان يعلم أنها حديثة وغير مدربة . وفى ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بالإلزام الطاعنة بمبلغ ٥٢٨٧ ج و ٥٠٠ م . فاستأنفت هذا الحكم كما استأنفته المطعون عليها وقيد استئنافهما برقى ٩١٥ ، ١٢٣٧ سنة ٤٦ ق القاهرة . وفى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا ، وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بمبلغ ٧٢٧٥ ج و ٥٠٠ م استنادا إلى أن الحكم المستأنف قد أصاب وجه الحقيقة فيها فحضى به من مسئوليته الطاعنة للأسباب التى استند إليها إلا أنها ترى أن الحكم الابتدائى قصر التعويض على الأضرار المادية التى سببها الحادث ، وأنه يمتنع تمريض الورثة عن الأضرار الأدبية التى لحقتهم وقدردت

المطعون فيه إذ قضى بتقرير مسئوليته الطاعنة (وزارة الحرية والبحرية) عن الضرر الناشئ عن إحدى الأفراس المملوكة لها قد أقام قضاءه على أن مورث المطعون عليها كان وكيل عسكيا بالوزارة المذكورة ومن أخص أعمال وظيفته القيام بالعمل الذى قام به وفقا لما قرره المجلس العسكرى الذى شكل عقب وقوع الحادث وأنه وقت إصابته كان فى طريقه للخروج من ساحة العرض بعد أن تم استعراض الخيول وأن الحادث لم يقع بقوة القاهرة أو بسبب خطأ من جانب المصاحب وأن مسئوليته الطاعنة وهى مالكة الحيوان لا تتوقف وفقا للمادة ١٥٣ مدنى (قديم) على خطأ معين يثبت فى حقها وأنها تقوم على مظنة الخطأ وحدها وهى بمثابة قرينة قانونية تستلزم مساءلتها فإن المحكمة تكون قد نفت فى حدود سلطتها الموضوعية وقوع الحادث بقوة القاهرة أو بسبب خطأ من جانب مورث المطعون عليها وهى إذ قضت بمسئولية الطاعنة عن الضرر الذى أصاب المطعون عليها بوفاته مورثها تكون قد استندت فى هذا الشأن إلى أسباب مسوقة لحكمها .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليها عن نفسها وبصفتها وصيا على أولادها القصر أقامت الدعوى رقم ١٣٣١ سنة ١٩٤٦ ك مصر على الطاعنة قالت فيها إن مورثها اللواء عبد الحميد

التعويض عن ذلك بمبلغ ٢٠٠٠ ج أضافته إلى المبلغ المحكوم به من محكمة أول درجة ، فقررت الطاعة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد من وجهين - حاصل أولها - أن الطاعة دفعت الدعوى بأن خطأ مورث المظعون عليها كان هو السبب المباشر لوقوع الحادث . ذلك أنه قد ثبت من تحقیقات النيابة أنه هو الذى انتقل إلى مكان الاستعراض لمشاهدة الخيل ، وأنه هو الذى أمر حارس الفرسين باطلاق سراحهما ، وأنه إذ أمر بذلك لم يقف في مكان أمين ، بل هم بالخروج من ساحة العرض والخيل في عدوها دون أن يتجنب طريقها وقبل أن يمر بوقفها ، وأن الحكم إذ لم يلق بالآلى هذا الدفاع الجوهرى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور كما أنه إذ قرر المصاب أنه كان وقت إصابته في طريقه إلى الخروج بعد تمام الاستعراض ، مع أن الثابت في محضر التحقيق أنه هم بالخروج قبل توقف الخيل من عدوها ، يكون قد خالف الثابت بالأوراق ، وحاصل الوجه الثانى هو أن الحكم أخطأ في الاستناد إذ أضاف مبلغ ٢٠٠٠ ج إلى مبلغ التعويض الذى قضت به محكمة أول درجة تأسيساً على أن المبلغ المحكوم به ابتدئاً كان عن الأضرار المادية فقط ، مع أن الحكم الابتدائى قدر التعويض عن الضرر الذى لحق المظعون عليها من التاجيتين المادية والعاطفية .

ومن حيث إن هذا السبب يوجهه مردود أولاً بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المظعون فيه في خصوص تقرير مسؤولية الطاعة قال بعد أن أورد دفاعها ، أن مورث المظعون عليها كان وكيلًا عسكريًا لوزارة الدفاع ومن

أخص أحوال وظيفته القيام بالعمل الذى قام به ، يؤيد ذلك قرار المجلس العسكرى الذى شكل عقب وقوع الحادث ، وأنه وقت إصابته كان في طريقه للخروج من ساحة العرض بعد أن تم استعراض الخيول ، ولم يقع الحادث بقوة قاهرة أو بسبب خطأ من جانب المصاب ، وأن مسؤولية الطاعة وهى مالكة الحيوان لا تتوقف وفقاً للبادة ١٥٣ مدنى (قديم) على خطأ معين يثبت في حقها ، وإنما تقوم على مظنة الخطأ وحدها وهى بمثابة قرينة قانونية تستلزم مساءلتها . وبين من هذا أن المحكمة بعد أن عحصت دفاع الطاعة ، نفتت في حدود سلطتها الموضوعية وقوع الحادث بقوة قاهرة أو بسبب خطأ من جانب مورث المظعون عليها ، وإنما إذ قضت بمسؤولية الطاعة عن الضرر الذى أصاب المظعون عليها بوقفة مورتها قد استندت في هذا الشأن إلى أسباب مسوقة لحكمها ، وليس فيما أسست عليه حكمها خطأ في الاستناد كما تزعم الطاعة ، ومردود ثانياً بأن الحكم الابتدائى إذ قدر التعويض استند إلى ، أن الثابت الذى تدل عليه أوراق الدعوى ولم يقيم دليل على عكسه أن مورث المظعون عليها كان متعمداً حال حياته بصحة موفورة وقد توفى وهو في السابعة والخمسين من عمره . فإذا صح الفرض بأن اكتئال صحته ونشأته العسكرية يسمحان باحتيال امتداد أجله إلى سن السبعين وهو متوسط عمر العسكريين لكانت خسارة المظعون عليها المادية محسوبة على هذا الأساس هى الفرق بين مرتبه والمعاش الذى قرر لها عن المدة الباقية حتى بلوغه سن الستين مضافاً إليه الفرق بين المعاش الذى كان يستحقه لو أنه خرج في سن الستين والمعاش الذى يتقاضاه الورثة الآن حتى بلوغه سن السبعين وجملة ذلك هو مبلغ ٥٢٨٧ ج و ٥٠٠ م

قضى برفض التصديق على الصلح الذي نزل  
بوجبه المطعون عليه عن جزء من إعانة  
الغلاء التي يستحقها قبل الطاعنة بموجب  
الأمرين العسكريين رقمي ٣٥٨ ، ٥٤٨  
والمرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ قد  
أقام قضاءه على أن هذا الصلح يخالف أمراً  
عده المشرع من النظام العام ذلك أنه ذكر  
في ديباجة الأمر العسكري رقم ٣٥٨ أن  
المشرع إنما يقرر إعانة غلاء للعامل ويلزم بها  
رب العمل الزاماً لا سبيل للتخلص منه  
لاعتبارات متعلقة بالنظام العام وهي توفير  
مورد للعامل لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة  
تبعاً لزيادة أسعار الحاجات الضرورية كما  
أكد صلة ما قرر بالنظام العام بما أورده في  
المادة الثامنة من اعتبار تخلف رب العمل عن  
دفع هذه الاعانة جريمة مما قبلها عليها جنائياً  
ومن النص على أن ( تقضي المحكمة فضلاً  
عن ذلك ومن تلقاء نفسها بالزام المخالف  
بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها ... )  
فإن ما قرره هذا الحكم لا يخالفه فيه للقانون .  
ولا محل للتحدى بمواز التصالح عن الضرر  
الذي يتخلف عن جريمة . ذلك أن موضوع  
الصلح في الدعوى لم يكن الضرر المتخلف عن  
جريمة وإنما هو الزول عن بعض حق قرره  
المشرع لاعتبارات تتعلق بالنظام العام  
وأوجب على المحكمة رعاية له أن تقضى به  
من تلقاء نفسها لمن حبس عنه .

٢ - إن المادة الثالثة من الأمر العسكري

رقم ٣٥٨ تقضي بمنح العمال الذين عينوا بعد

وبين من هذا الذي أورده الحكم أن محكمة أول  
درجة وإن كانت قد أشارت في أسباب حكمها  
إلى أن الورثة يستحقون التعويض عن الضررين  
المادى والعاطفى ، إلا أنها عند تقدير مبلغ  
التعويض حسبته على أساس الضرر المادى  
فقط ، فمحكمة الاستئناف إذ قررت أن المبلغ  
المقتضى به ابتدائياً لم يتضمن التعويض عن  
الضرر الأدبى وقضت بزيادته حتى يشمل  
تعويض الضررين معاً ، فأنه لا تكون قد  
أخطأت في فهم الأساس الذى بنى عليه الحكم  
الابتدائى تقديره التعويض ولم تتجاوز في حكمها  
نطاق سلطتها في زيادة مبلغه إذ كان الاستئناف  
مرفوعاً من الطاعنة عن الحكم الابتدائى .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن  
على غير أساس ومن ثم يمتنع رفضه .

( القضية رقم ١١٢ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية  
حضرات الأساتذة أحمد حليم وكيل المحكمة وعبد  
الحلى خيال وسليمان ثابت وعبد العزيز سايان وأحمد  
الروى المستشارين ) .

٦١٩

٢١ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - محال . إعانة غلاء المعيشة المقررة للعمال .  
تعلقها بالنظام العام . وجوب دفعها إلى العامل كاملة .  
الاتفاق بين العامل ورب العمل على التنازل عن جزء  
منها . هو اتفاق على أمر مخالف للنظام العام . الأمران  
العسكريان رقمي ٣٥٨ ، ٥٤٨ والمرسوم بقانون  
رقم ١٠٢ سنة ١٩٤٥ .

ب - إعانة الغلاء للعمال الذين عينوا بعد ٣٠ يولية  
سنة ١٩٤١ . استغلال المحكمة لأسباب مسروقة عدم  
مراعاة حالة الغلاء عند تحديد أجر العامل الذين عين  
بعد ٣٠ يولية سنة ١٩٤١ . تقرير موضوعي .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ

الكلية التي قضت بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ برفض الاستئناف وتأييد الحكم... الخ طعنات الطاعة في الحكم بالنقض .

د من حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه إذ رفض التصديق على محضر الصلح الذي تم بين الطرفين، قد خالف القانون لأن المقد شرعية المتعاقدين - وليس في الأمرين العسكريين رقم ٥٤٨٣٥٨ والذين استبقى العمل بأحكامهما المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ ، ما يقضى صراحة أو ضمناً بمنع الصلح في موضوع الدعوى - وإن المادة الثامنة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ إنما تتناول الآثار الجنائية المترتبة على عدم مراعاة الأحكام الواردة في الأمر المذكور دون الآثار المدنية التي لم يتناولها النص إلا بالزام الخلف بدفع الفرق - وإن القضاء جرى على اعتبار الصلح صحيحاً ولو كان الفعل المنشئ للحقوق المتصلح عليها صفة الجريمة وهو ما تضمنه نص المادة ٥٥١ من القانون المدني الجديد .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما صرح به الحكم المطعون فيه من أنه لا يجوز التصديق على الصلح الذي تتحدى به الطاعة لأنه يخالف أمراً عده المشرع من النظام العام فقد ذكر في ديباجة الأمر العسكري رقم ٣٥٨ أن المشرع إنما يقرر إعانة غلاء العمال ويلزمهم بأرب العمل إلزاماً لا سبيل للتخلص منه لاعتبارات متعلقة بالنظام العام وهي توفير مورد للعمال لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة تبعاً لزيادة أسعار الحاجات الضرورية كما أكد صراحة مقرر بالنظام العام بما أورده في المادة الثامنة من اعتبار تخلف رب العمل عن دفع هذه الاعانة جريمة معاقباً عليها جنائياً ومن النص على أن تقضى المحكمة فعلاً من ذلك ومن تلقاء نفسها بالزام المخالفين

٣٠ من يونيه سنة ١٩٤١ إعانة غلاء المعيشة على أساس نصف الفئات المقررة إذا تبين أنه قد روعي في تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة . وإذن ففي كانت محكمة الموضوع قد استعرضت وقائع الدعوى واستخلصت منها استخلاصاً سائناً أن أجر المطعون عليه الذي استخدم بعد ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤١ قد تعدد بحسب أجر سنة ١٩٣٠ ودون مراعاة لحالة غلاء المعيشة فلا سبيل للنعي على هذا التقرير الموضوعي .

### بالمحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل كما يبين من الأوراق في أن المطعون عليه كان يشغل عاملاً لدى الطاعة - وفي ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ رفع الدعوى أمام محكمة الاسكندرية الجزئية المختطة طالبا الحكم له بمبلغ مائة جنيه وهو ما يوازي ٣٧ ٪ من أجره الذي يستحقه كإعانة غلاء المعيشة تطبيقاً لنص الأمرين العسكريين رقم ٣٥٨ و ٥٤٨ والمرسوم بقانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٤٥ - وقد منته عنه الطاعة بغير حق - وفي أثناء نظر الدعوى دفعت الطاعة للمطعون عليه مبلغاً دون المطالب به على أن يتنازل عن دهواه وحرر بذلك محضر صلح في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٤٨ وقد طلبت الطاعة من المحكمة أصلياً التصديق على محضر الصلح واحتياطياً رفض الدعوى ، فقضت المحكمة برفض التصديق على محضر الصلح وإلزام الطاعة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٦٩ جنيه و ٩٨ م وهو ما يستحقه من إعانة غلاء بعد خصم مبالغه إليه أثناء الدعوى استأنفت الطاعة الحكم أمام محكمة الاسكندرية

٢٢٠

٢١ فبراير سنة ١٩٥٢

غرائب . تدبير أرباح المول . كيبته . المحاكم  
لا تلك التقدير ابتداء . التصار ولايتها على النظر في  
المدن في قرارات لجنة التقدير . مثال . ممول قدرت  
أرباحه في سنة ١٩٤٢ وفقاً للعادة ٥٥ من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . طنته في قرار لجنة التقدير .  
إلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
والتقدير الذي يى عليها وذلك في أثناء سير الدعوى .  
تولى المحكمة تقدير أرباح الطامن . خطأ في القانون .

### المبدأ القانوني

لا تلك المحكمة تقدير أرباح المول  
ابتداء وإنما تقتصر ولايتها على النظر فيما  
يقدم اليها من طعون في قرارات لجنة تقدير  
الضرائب وإذن فتى كانت أرباح المول في  
سنة ١٩٤٢ قدرت وفقاً لأرباح السنة السابقة  
عليها عملاً بالمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ وكانت هذه المادة قد ألغيت  
والننى كل تقدير رتب عليها بالقانون رقم ١٣٠  
لسنة ١٩٤٤ الصادر في ١٣ من أغسطس  
سنة ١٩٤٤ وذلك أنشاء مباشرة الخبير  
مأموريته بفحص أرباح المول في سنة ١٩٤٢  
فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تقضى ب سقوط  
تقدير أرباح سنة ١٩٤٢ الذى حصل إعمالاً  
لنص المادة ٥٥ الملغاة وهى إذ لم تقض بذلك  
وإذ تولت بنفسها تقدير أرباح سنة ١٩٤٢  
فإنها تكون قد خالفت القانون رقم ١٣٠  
لسنة ١٩٤٤ والمواد ٥٧ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٣  
و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

بدفع فرق الأجرة أو العسلاوة لمستحقها ،  
ولا محل للتحدى بعد ذلك بمواز التصالح عن  
من الضرر الذى يتخلف عن جرعة ، ذلك لأن  
موضوع الصلح فى الدعوى لم يكن الضرر  
المتخلف عن جرعة وإنما هو الزول من بعض  
حق قرره المشرع لاعتبارات تتعلق بالنظام  
العام وأوجب على المحكمة - رعاية له - أن  
تقضى به من إلغاء نفسها لمن حبس عنه .

ومن حيث إن السبب الآخر يتحصل فى  
أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تفسير المادة  
الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ وذلك لأن  
المطعون عليه التحق بخدمة الطاعة بعد ٣٠ من  
يونيه سنة ١٩٤١ وقد روى فى تحديد أجره  
غلاء المعيشة وعلى ذلك ، ما كان يستحق سوى  
نصف إعانة الغلاء لأن الأجر الذى كان محدداً  
له فى الأصل كان على أساس مرتفع وعلى هذا  
بحسب اعتبار أنه روى فيه حالة الغلاء .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن  
المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ إنما  
تقضى بمنح العمال الذين صبتوا بعد ٣٠ من يونيه  
سنة ١٩٤١ إعانة غلاء المعيشة على أساس نصف  
الغلات المقررة إذ تبين أنه قد روى فى تحديد  
أجورهم حالة غلاء المعيشة ، وقد استعرضت  
محكمة الموضوع وقائع الدعوى واستخلصت  
منها استخلاصاً سائفاً وأن أجر المدعى (المطعون  
عليه) الذى استخدم بعد ٣٠ من يونيه سنة  
١٩٤١ قد تحدد بحسب أجر سنة ١٩٣٠ وذلك  
بدون مراعاة لحالة غلاء المعيشة . فلا سبيل  
للنى على هذا التقرير الموضوعى .

ومن حيث إنه لذلك يتمين رفض الطعن .

( القضية رقم ٣٣ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية  
حضرات الأسانذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد  
العزيز محمد وعبد الحميد وشاحى ومصطفى قاضى وعبد  
العزيز سليمان المستشارين ) .

## المحكمة

د من حيث إن الواقع تحصل حسب ما بين  
من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
في أن ما مورية ضرائب السيدة زينب قدرت  
أرباح المطعون عليه من تجارة الدقيق بمبلغ  
٦٠١ جنيه و ٨٥٨ ملياً من سنة ١٩٤١ على أن  
يسرى هذا التقدير على سنة ١٩٤٢ تطبيقاً للمادة  
٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وفي  
٨ من مايو سنة ١٩٤٣ أصدرت لجنة تقدير  
الضرائب قرارها بتحديد أرباح المطعون عليه  
عن سنة ١٩٤١ بمبلغ ٦٠١ جنيه و ٨٥٨ ملياً  
وهو التقدير الذي كان يسرى على سنة ١٩٤٢  
وفقاً للمادة ٥٥ المشار إليها - وفي ٢٩ من  
يوليه سنة ١٩٤٣ أقام المطعون عليه على الطاعة  
الدعوى رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٤٣ تجارى كلى  
معترضاً في قرار اللجنة وطالياً الغاءه وفي  
٢٣ من يناير سنة ١٩٤٤ نديت المحكمة خبرها  
لفحص حسابات الممول ودفاتره ومستنداته ،  
فاعترضت مصلحة الضرائب في محضر أعمال  
الخبير وفي مذكرتها المقدمة إلى محكمة أول درجة  
والمودعة صورة كل منهما الرسمية ضمن أوراق  
الطعن وطلبت إلغاء تقدير أرباح سنة ١٩٤٢  
وإعادة لحساب بمعرفتها تطبيقاً للقانون رقم ١٢٠  
لسنة ١٩٤٤ الصادر في ١٣ من أغسطس سنة  
١٩٤٤ الذي نص على إلغاء المادة ٥٥ من  
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإبطال كل  
تقدير رتب على المادة المذكورة لأكثر من  
سنة - كما طلبت تأييد قرار اللجنة عن أرباح  
سنة ١٩٤١ ، وبعد أن قدم الخبير تقريره  
مقدراً أرباح المطعون عليه بمبلغ ٤٢٦ جنينياً  
و ٤٩ ملياً عن سنة ١٩٤١ وبمبلغ ٩٩ جنينياً  
و ٤٦٢ ملياً عن سنة ١٩٤٢ ، قضت المحكمة في  
٢٩ من مايو سنة ١٩٤٧ بتعديل قرار اللجنة إلى

المبلغين الذين قدرهما الخبير ، فاستأنفت  
مصلحة الضرائب وقيد استئنافها برقم ٢١ سنة  
٦٦ ق تجارى استئناف مصر وطلبت إلغاء الحكم  
المستأنف وتأيد قرار اللجنة عن أرباح سنة  
١٩٤١ وإلغاء تقدير أرباح سنة ١٩٤٢ وإعادة  
تقديرها بمعرفة مصلحة الضرائب ووردت  
بصحيفة استئنافها ومذكرتها المقدمة إلى محكمة  
الاستئناف والمودعة صورتها الرسميتين ضمن  
أوراق الطعن ماسبق أن قررته أمام محكمة  
أول درجة - وفي ١١ من يناير سنة ١٩٥٠  
قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، فقررت  
مصلحة الضرائب الطعن في هذا الحكم بطريق  
النقض .

د من حيث إن الطعن بقى على سبب واحد  
حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون  
وأخطأ في تطبيقه ؛ ذلك أن أرباح الممول في  
سنة ١٩٤٢ قدرت وفقاً لتقدير أرباح السنة  
السابقة عليها عملاً بالمادة ٥٥ من القانون رقم  
١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد ألغيت هذه المادة بالقانون  
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر في ١٣ من  
أغسطس سنة ١٩٤٤ والذي نص بالمادة الأولى  
منه على أن يبطل كل تقدير رتب على المادة  
٥٥ لأكثر من سنة ، وعلى الرغم من أن  
الطاعة تمسكت لدى المحكمة الابتدائية ثم لدى  
محكمة الاستئناف بطلب الغاء تقدير أرباح  
السنة السالف ذكرها لبطلان تقريرها ، فإن  
الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم  
المستأنف استناداً إلى أنه لا محل لإلغاء تقدير  
أرباح سنة ١٩٤٢ وإعادة لحساب بمعرفة مصلحة  
الضرائب لأن هذا الفحص قد تم بمعرفة الخبير  
باشراف المحكمة - وبذلك يكون قد خالف  
القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ لأنه لم يقض  
بإسقاط أرباح سنة ١٩٤٢ المقدرة بطريق  
مريان أرباح السنة السابقة عليها ، وأخطأ في

قرارات لجنة تقدير الضرائب ، فانها تكون قد عاينت القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ والمواد ٤٧ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم يمتنع نقض الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها في خصوص طلب بطلان تقدير أرباح سنة ١٩٤٢ »  
« ومن حيث إن الحكم إذ قضى برفض هذا الطلب وأخذ بتقدير الخبير المعين من محكمة أول درجة لأرباح سنة ١٩٤٢ ، يكون قد عاين القانون للاعتبارات السابق بيانها ويتعين الغاؤه في هذا الخصوص والحكم ببطلان تقدير لجنة الضرائب لأرباح سنة ١٩٤٢ قياساً على أرباح سنة ١٩٤١ » .

( القضية رقم ١٠٢ سنة ٢٠ بالهيئة السابقة ) .

## ٢٢١

٢١ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - إجراءات نقاض . طلب إعادة القضية للمرافعة بعد حيزها للحكم مع الإذن في تقديم مذكرات . تقرير المحكمة لأسباب مسوغة أنه طلب غير جدي قصد به إطالة أمد الخصومة . رفضها إجابة هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .

ب - حكم . تبينه . اعتماد المحكمة لتقرير الخبير هو اعتماد لتقريره وأحكامه بحيث تصبح هذه الأسباب جزءاً مكمل لأسباب الحكم .

## المبادئ القانونية

١ - إذا كانت المحكمة إذ رفضت إجابة الطاعن إلى طلب إعادة القضية إلى المرافعة بعد أن حيزتها للحكم مع الإذن في تقديم مذكرات قد تراعى لها للأسباب السائغة التي أوردتها أنه طلب غير جدي لم يقصد به غير

تطبيق القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأنه لم يكل إعادة تقدير أرباح تلك السنة إلى مصلحة الضرائب ابتداءً ثم إلى اللجنة عند عدم اتفاق الممول مع المصلحة على أرباحه .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه ولا نزاع في أن أرباح سنة ١٩٤٢ قدرتها المأمورية واللجنة بطريق سرعان أرباح سنة ١٩٤١ وكانت المادة ٥٥ لا تزال قائمة ، فطعن الممول في قرار اللجنة وتدهت محكمة أول درجة خبيراً ولم تكن تلك المادة قد أُنقِيت ، فقام الخبير بفحص نشاط الممول في سنة ١٩٤٢ في مواجهة مندوب مصلحة الضرائب ، فليس لها بعد ذلك طلب إعادة الفحص بعد التقدير الذي لحصه الخبير شخصاً مستفيضاً واعتمدته محكمة أول درجة لأن إعادة الفحص الذي تطلبه قد تم فمسلاً في مواجعتها فلا محل لإلغاء التقدير وإعادة البها من جديد » .

« ومن حيث إن هذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه مخالف للقانون » . ذلك أنه لما كانت أرباح الممول في سنة ١٩٤٢ قدرت وفقاً لأرباح السنة السابقة عليها عملاً بالمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكانت هذه المادة قد أُنقِيت وأُنقِيت كل تقدير وتب عليها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٤ وذلك أثناء مباشرة الخبير مأموريته بفحص أرباح الممول في سنة ١٩٤٢ فكان لزاماً على المحكمة أن تقضى بسقوط تقدير أرباح سنة ١٩٤٢ الذي حصل عملاً لنص المادة ٥٥ الملغاة ، وهي إذ لم تقض بذلك وإذ تولت بنفسها تقدير أرباح سنة ١٩٤٢ مع أنها لا تملك هذا التقدير ابتداءً إذ تقتصر ولايتها على النظر فيما يقدم إليها من طعون في

المحكمة أولا بتدبير خبير المخطوط بقسم الطب الشرعي لمضاهاة الامضاءات الموقعين على الوصولين المطعون فيهما بالتزوير على أوراق الاستكتاب التي حررها الطاعن أمام محكمة أول درجة وأمام الخبير الذي ندينه وعلى الامضاءات الموقعة على أوراق رسمية أو معترف بها منه أو على أوراق استكتاب يرى الخبير ضرورة الحصول عليها - وثانياً إحالة الدعوى على التحقيق لسماح الشهود الموقعين على الوصولين المطعون فيهما بالتزوير، وأذنت للطاعن في إعلان من يرى سماح أقواله - وبعد انتهاء التحقيق وتقديم قسم أبحاث التزيف والتزوير تقريره، قضت المحكمة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف - فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بقى على ثلاثة أسباب : حاصل أولها أن الطاعن بعد أن أورد الخبير تقريره وحجرت القضية للحكم قدم طلباً لاعادتها الى المرافعة لتقديم مستندات ومناقشة تقرير الخبير، إلا أن المحكمة رفضت لإجابة هذا الطلب دون أن تذكر سبباً مقبولاً لرفضها، وبذلك تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أوردته المحكمة من أن تقرير قسم الأبحاث حرر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأودع ملف الدعوى ثم نظر الاستئناف بملسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وفيها حضر محامى المستأنف ( الطاعن ) ولم يبد دفاعاً بل طلب حجب القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات ، فأجابته المحكمة الى طلبه ولكن لم يقدم شيئاً . د وإنه يبدو للمحكمة أن ليس للمستأنف دفاع غير الذي سبق أن أبداه وقد جاء تقرير قسم الطب الشرعي

إطالة أمد الخصومة فلا محل للطعن على حكمها بأنه أخل بحق الطاعن في الدفاع .

٢ - إذا كان الحكم قد اعتمد تقرير خبير الدعوى فإن هذا التقرير يعتبر في نتيجته وأسبابه جزءاً مكملاً لأسباب الحكم فلا يعيبه إن هو لم يبين الأسباب التي استند إليها الخبير في تقريره .

### الحكم

د من حيث إن الوقائع - حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتوصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٦٦ سنة ١٩٤٤ ك أسيوط على الطاعن طلب فيها الحكم بإعلان عقد البيع الوفاقي الصادر منه إلى الطاعن في سنة ١٩٢٩ من ٦ ف و ١ ط المدينة الحدود والمسلم بمرئيتها واستهلاك دين الرهن ومقداره ٣٠٠ ج والزام الطاعن بمبلغ ١٢١٢٥٥ ج ، واستند في ذلك إلى وصولين أحدهما مؤرخ في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ وثانيهما في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ - فقرر الطاعن الطعن فيهما بالتزوير ، فقضت المحكمة تهديداً بتدبير خبير في المخطوط لأداء المأمورية الموضوعة بذلك الحكم - وبعد أن قدم الخبير تقريره ، قضت في دعوى التزوير برفضها - فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٣ سنة ٢٢ ق أسيوط ناغياً على الحكم الابتدائي أنه أخذ بتقرير الخبير رغم ماوجه اليه من طعون ، وطلب في مذكرة قدمها إلى محكمة الاستئناف تدب قسم الأبحاث للتزيف والتزوير بقسم الطب الشرعي لإعادة القيام بالمأمورية التي ندب من أجلها الخبير الأول وفي ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٨ قضت



الذى ندب بناء على طلبه مؤيداً لتقرير الخبير الأول ، ولذا ترى أن طلب فتح باب المرافعة لم يقصد به سوى تسويق الفصل في الدعوى ، وبين من هذا أن المحكمة إنما رفضت لإجابة الطاعن إلى طلب إعادة القضية إلى المرافعة لما تراءى لها من أنه طلب غير جدى لم يقصد به غير إطالة أمد الخصومة للأسباب السابق بيانها وهذا من حقها ، أما ما يقوله الطاعن من أنه طلب الإذن له في تقديم مستندات ردأ على تقرير الخبير فإنه لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يشته .

ومن حيث إن الطاعن ينشئ على الحكم في السبب الثالث أنه لم يتصد لبحث جميع قرائن التزوير - ذلك أنه دفع الدعوى بأن الوصولين المعلومين فيهما بالتزوير حرراً في وقت واحد ، وإن المعلومين عليه درء الشبهة عنه تعتمد كتابة أحدهما ، بالمداد والآخر بقلم الكويا ، يؤيد ذلك أن يظهر السند الأخير عبارة « استلثت أنا » وهي بنفس المداد الذى حرره السند الأول .

ومن حيث إن الشق الأول من هذا السبب مردود بما أورده الحكم من أنه لا يوجد ما يدل على أن السنتين حرراً في وقت واحد لاختلاف المداد في كل منهما اختلافاً بيناً - أما ما يقوله الطاعن في الشق الثانى من أنه تمسك في دفاعه بأن السند المكتوب بالقلم الكويا فيه عبارة « استلثت أنا » كتبت بمداد يضاهى مداد السند الآخر ، فإنه لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يثبت أنه تمسك بذلك لدى محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يصح إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يمتن رفضه .

( القضية رقم ١٠٤ سنة ٢٠٠٠ في رئاسة ومضوية حضرات الأساندة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد المولى خيال وسلمان ثابت وعبد نجيب أحمد وأحمد الروسى المستشارين ) .

الذى ندب بناء على طلبه مؤيداً لتقرير الخبير الأول ، ولذا ترى أن طلب فتح باب المرافعة لم يقصد به سوى تسويق الفصل في الدعوى ، وبين من هذا أن المحكمة إنما رفضت لإجابة الطاعن إلى طلب إعادة القضية إلى المرافعة لما تراءى لها من أنه طلب غير جدى لم يقصد به غير إطالة أمد الخصومة للأسباب السابق بيانها وهذا من حقها ، أما ما يقوله الطاعن من أنه طلب الإذن له في تقديم مستندات ردأ على تقرير الخبير فإنه لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يشته .

ومن حيث إن حاصل السبب الثانى هو أن الحكم إذ اعتمد على تقرير الخبير لم يبين الأسباب التى استند إليها في هذا الشأن ولم يفصل أوجه التقرير الذى أخذ به ، على أن هذا التقرير كان ناقصاً ما لا يجوز الاحتاد عليه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم إذ أخذ بتقرير غير مصالحة الطب الشرعى قال في هذا الخصوص « إن قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى قام بالمأورية التى شهدت إليه طبقة للحكم التبيدوى وقدم تقريراً مؤرخاً ١٩٤٩/٩/١٠ أثبت في خلاصته أن التوقيعين المنسوبين إلى المستأنف ( الطاعن ) محمد محمود أبو السعود الموقع بهما على الإيصاليين المؤرخين ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ المعلومين فيها بالتزوير هما توقيعان صحيحان صادران من يد صاحبهما ، وارتكن في هذه النتيجة على الأسباب الفنية الواردة تفصيلاً في تقريره - » وإنه لما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم أنه اعتمد تقرير الخبير المشار إليه ، فإن هذا التقرير يعتبر في نتيجته وأسبابه جزءاً مكملًا

## المحكمة

د من حيث إن النيابة العامة والمطعون عليهم الاثنى عشر الأولين دفعوا بعدم جواز الطعن تأسيساً على أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٩ وهو وفقاً لقانون المرافعات المختلط الذي صدر في ظله ، لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

د ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى بأن الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض على أساس أن قانون المرافعات المختلط ، وهو الذي يحدد ما إذا كان الحكم الذي صدر في ظله يجوز الطعن فيه بطريق النقض أم لا ، لم يكن يميز الطعن بالنقض في الأحكام المدنية الصادرة من المحاكم المختلطة - ولا يفرق من هذا النظر أن مبنى الطعن هو أن الحكم المختلط المطعون فيه صدر على خلاف حكم نهائي سبق صدوره من محكمة وطنية مما كان الحكم المطعون فيه بطريق النقض صدره غير جائز الطعن فيه بطريق النقض لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين ٤٢٥ و ٤٢٦ من قانون المرافعات ، ولهذا يكون المحكوم لهم بمقتضى الحكم المطعون فيه قد كسبوا حقاً في وضع قانوني لا يصح المساس به من غير نص صريح في قانون المرافعات الذي حل محل قانون المرافعات الملغى ، ولما كان هذا النص لا وجود له - فإن الدفع بعدم جواز الطعن يكون في محله ويتمين الحكم على مقتضاه .

( القضية رقم ١١٤ سنة ٢٠ في الهيئة السابعة ) .

## ٢٢٢

٢١ فبراير سنة ١٩٥٢

لغض . حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة . الطعن فيه بطريق النقض ، غير جائز . لا يفرق من هذه القاعدة صدور الحكم المختلط على خلاف حكم نهائي سبق صدوره من محكمة وطنية .

## المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض قد جرى بأن الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض على أساس أن قانون المرافعات المختلط وهو الذي يحدد ما إذا كان الحكم الذي صدر في ظله يجوز الطعن فيه بطريق النقض أم لا لم يكن يميز الطعن بالنقض في الأحكام المدنية الصادرة من المحاكم المختلطة ولا يفرق من هذا النظر أن مبنى الطعن هو أن الحكم المختلط المطعون فيه صدر على خلاف حكم نهائي سبق صدوره من محكمة وطنية متى كانت المحكمة المطعون فيه وقت صدوره غير جائز الطعن فيه بطريق النقض لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين ٤٢٥ و ٤٢٦ من قانون المرافعات ولهذا يكون المحكوم لهم بمقتضى الحكم المطعون فيه قد كسبوا حقاً في وضع قانوني لا يصح المساس به من غير نص صريح في قانون المرافعات الذي حل محل قانون المرافعات ، الملغى ولما كان هذا النص لا وجود له فإن الدفع بعدم جواز الطعن يكون في محله .

الإيجار مبلغ ١٧٦٧ جنيباً و ٤٠ ملياً فقد طلبت الحكم بازاءه بدفعه اليها وتثبيت الحجر التحفظي . قضى غنياً بأزائه بالمبلغ وتثبيت الحجر التحفظي فعارض وقضى بالتأييد . فاستأنف أمام محكمة استئناف مصر وقيد الاستئناف برقم ٢٦٧ سنة ٦٥ ق . وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت بالتأييد . فقرر الطاعن بالطن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن يفي على سببين ينفي الطاعن بأولها على الحكم الخطأ في القانون ذلك أنه أنذر المطعون عليها في ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٧ ، بأن حقيقة مساحة الأطلان المؤجرة هي ١١٤ فدانا وأنه ظهر له بعد المعاينة أن السواقي التي كانت موجودة بالأرض انحصت منها وأن بعض الجيران أحدث مساقي بجمود الأرض مما سبب نفساً وتلفاً بها وطلب من الوزارة إعادة السواقي وإلا امتنع عليه الانتفاع بالعين ، وأنه رفع دعوى إثبات حالة قرر الخبير المنتدب فيها أن ملحق الطاعن من ضرر يقدر بمبلغ ٥٧٧ جنيباً و ١٧٥ ملياً في السنة ولكن الحكم المطعون فيه أهمل ذلك كله مخالفاً المادة ٣٩٢ مدق (قديم) التي تنص على أن إجارة الأشياء عقد يلتزم به المؤجر ارتفاع المستأجر بمنافع الشيء . المؤجر وموافقة مدة معينة ومن ثم لا يكون المستأجر ملزماً بدفع الإيجار ، إلا أن ينتفع بالشيء . المؤجر ، وقد ثبت من تقرير الخبير السابق ذكره أن الطاعن لم ينتفع بكامل العين المؤجرة وقدر ما حلق به من ضرر بمبلغ ١٠١٥ جنيباً و ٥٢ ملياً وإذا لم يستنزل الحكم هذا المبلغ فإنه يكون قد خالف القانون .

« ومن حيث إن حكم محكمة أول درجة الصادر في المعارضة والذي أيده الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه إلى مانص عليه بعقد

٦٢٣

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢

النص في عقد الإيجار على أن المؤجر غير ملزم بحلب المياه اللازمة لرى العين المؤجرة وغير مسئول عن تمطل آلات الرى . أعمال المحكمة لهذا النص . لا مخالفة في ذلك للقانون ولا للنظام العام .

## المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه إلى مانص عليه بعقد الإيجار من أن المؤجر غير ملزم بحلب المياه اللازمة لرى العين المؤجرة بأى وجه من الوجوه كما أنه غير مسئول عن تمطل آلات الرى وأن المستأجر وقع على كشف المساحة بما يفيد أنه عين الأطلان المؤجرة بالحالة التي كانت عليها وأن أحداً لم يتعرض إليه في الانتفاع بها فإن هذا الذى استند إليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون إذ هو أعمل شرائط عقد الإيجار التي اتفق طرفاه على أن تكون هي التي تحكم علاقة كل منهما مع الآخر وليس فيها ما يخالف النظام العام أو القانون ويكون في غير محله تحدى المستأجر بعدم انتفاعه بكامل العين المؤجرة .

## المحكمة

« من حيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى على الطاعن قالت فيها إنه بمقتضى عقد إيجار وقائمة مراد استأجر منها الطاعن ١٢١ فدانا و ٢٠ قيراطاً و ٥ أسهم بإيجار سنوى مقداره ٩٨١ جنيباً و ٢٥٠ ملياً لمدة سنتين من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٤٨ ولما كان الباقي عليه من

صطلت آلات الرى وعلى ذلك يكون ما ينهه به  
على الحكم غير مقبول .

ومن حيث إنه لذلك يتمين رفض الطعن .  
( القضية رقم ١٩٢ سنة ١٩٠٩ ق الهيئة السابقة ) .

٦٢٤

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - ضرائب . إجراءات تمساض . استثناء  
مرفوع من مأمور ضرائب ومن المدير المحلى . المدع  
يصد قبول هذا الاستثناء لرفعه من غير ذى صفة  
لا أساس له . لمأمور الضرائب وللمدير المحلى صفة  
التقاضى المحولة للمدير العام لمصلحة الضرائب . المادتان  
٩٩ ، ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ب - ضرائب . مثل تجارى . عدم اعتبار الهككة  
لإيه أجبراً لأسباب سائلة . خضوع حمولته لضريبة  
الأرباح التجارية . المادة ٣٧/٥ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ .

ج - ضرائب . تقدير أرباح الممول . الاعتماد على  
أوراق الممول وحساباته فى التقدير يستلزم مطابقة بياناتها  
للحقيقة . لمصلحة الضرائب فى حالة عدم اعتمادها لصحة  
أوراق الممول وحساباته أن تحدد إجراءاته بطريق التقدير .  
رفع الأمر عند الخلاف إلى لجنة التقدير . لفه حكم عند  
الطعن أمامها فى قرار لجنة التقدير اطراح أوراق الممول  
وحساباته إذا لم تطعن إلى صحة بياناتها - المواد ٤٧  
و ٥٢ و ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

د - ضرائب . إليات . عبء الإليات عند الطعن  
فى قرار لجنة التقدير يقع على طاقى الخصم الذى تخالف  
طلباته قرار اللجنة . سر بيان هذه النامدة على الطعن فى  
مرسلته الابتدائية والاستئنافية . المادة ٥٤ من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

### المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ التى كانت سارية وقت رفع  
استئناف المطعون عليها نصت على أن

الإيجار من أن المطعون عليها غير ملازمة بحلب  
المياه اللازمة لرى العين المؤجرة بأى وجه من  
الوجوه ، كما أنها غير مسئولة عن تعطيل آلات  
الرى ولذلك فإن ما يدفع به المعارض -  
الطاعن - الدعوى لاتسعه فيه شرائط التعاقد  
بل تنقضه من أساسه ، وقد رد الحكم المطعون  
فيه على ما تمسك به الطاعن فى استئنافه مستنداً  
إلى أنه وقع على كشف المساحة بما يفيد أنه  
عابن الألبان المؤجرة بالهالة التى كانت عليها ثم  
أضاف إلى ذلك أن أحداً لم يتعرض للطاعن فى  
الانتفاع بالعين المؤجرة . وبين من هذا الذى  
استند إليه الحكم أنه لم يخالف القانون إذ أحل  
شرائط عقد الإيجار التى اتفق طرفاه على أن  
تكون هى التى تحكم علاقة كل منهما مع الآخر  
وليس فيها ما يخالف النظام العام أو القانون ،  
ومن ثم يتمين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينص بالسبب الثانى  
على الحكم بخالفته للمادة ٣٧٣ مدنى ( قديم ) التى  
تنص على أنه لا يجوز للوجير أن يتعرض  
للمستأجر فى انتفاعه بالثمن المؤجر ولا أن  
يحدث فيه أو فى ملحقاته تغييرات تقلل بذلك  
الانتفاع اعتماداً منه على ما جاء بمقد الإيجار من  
أن المطعون عليها غير ملازمة بحلب المياه اللازمة  
لرى العين المؤجرة وأنها غير مسئولة عن تعطيل  
آلات الرى مع أن النص الذى يشرطه المالك  
فى عقد الإيجار بأنه غير مسئول عن الضرر  
الذى يصيب المستأجر من عدم انتفاعه بالعين  
المؤجرة لا يعمل به إذا كان السبب فى حرمانه  
من الانتفاع ناشئاً عن قصير المالك أو إهماله .

ومن حيث إن الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه  
تهدى لدى محكمة الموضوع هذا الذى يقوله بهذا  
السبب من أن عدم انتفاعه بالعين المؤجرة  
يرجع إلى تعرض المطعون عليها وأنها هى التى

وحساباته وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلا أنه يشترط تطبيق هذه الفقرة أن يكون الثابت بأوراق الممول وحساباته مطابقاً لحقيقة الواقع ولا فقد أجازت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة لمصلحة الضرائب أن تحدد إيرادات الممول بطريقة التقدير وعندا خلاف يرفع الأمر إلى لجنة التقدير لتفصل في المسائل المختلف عليها وذلك على ضوء الإقرارات والبيانات التي يقدمها الممول وملاحظات مصلحة الضرائب وفقاً لنص المادتين ٥٢ و ٥٣ من القانون المشار إليه. فإذا طعن الممول أو مصلحة الضرائب في تقدير اللجنة أمام المحاكم كان لها السلطة في اعتماد أوراق الممول ودفائره أو أطراحها إذا لم تطعن إليها. وإذا فُتحت المحكمة إذ لم تعمل على بيانات دفاتر الطاعن في إثبات أرباحه لعدم اطمئنائه إلى صحة البيانات الواردة بها ولعدم تقديمه المستندات المؤيدة لها وإذ هي لم تعتمد تقدير الخبير المعين من محكمة أول درجة لأرباح الطاعن قد استندت إلى أسباب مسوغة لتعضائها وكانت غير ملزمة بنقد خبير آخر في الدعوى متى كانت قد اقتضت بصحة قرار لجنة التقدير في هذا الخصوص فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً.

٤ - إن المادة ٤٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي كانت سارية وقت صدور الحكم المطعون فيه إذ خولت لمصلحة الضرائب وللممول الطعن في قرار لجنة

الاستئناف يرفع من الممول أو من مصلحة الضرائب. ثم أضافت المادة ١٠٢ من القانون المذكور قصد الشارع من عبارة مصلحة الضرائب في المادة السابقة. فنصت على أن المقصود بها زيادة المالية والمصالح أو الموظفين الذين يمهّد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح تنفيذ هذا القانون. ولما كان مأثور الضرائب والمدير المحلى هما من هؤلاء الموظفين المنوط بهم تنفيذه كما بين من نصوص اللائحة التنفيذية الصادرة في ٧ من فبراير سنة ١٩٣٩ فإنه يكون لما حق تمثيل مصلحة الضرائب في التقاضي لافرق في ذلك بينهما وبين المدير العام للمصلحة المذكورة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف المرفوع منهما لم يخالف القانون.

٢ - إذا كانت المحكمة للأدلة السائفة التي أوردتها قد استخلصت من الوقائع المطروحة عليها في حدود سلطتها الموضوعية أن صلة الممول بالشركة التي يتعامل معها ليست صلة مستخدم أو أجير بل كان وكيلًا بالعمولة في تصريف منتجاتها وربت على هذا النظر أن ما كان يتقاضاه منها يعتبر ربحاً تجارياً تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وفقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً.

٣ - إنه وإن كان الأصل في تقدير أرباح الممول أن يكون على أساس أوراقه

رأس المال الحقيقي المستثمر في كل السنين المذكورة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٦ أصدرت اللجنة قراراً آخر بتحديد أرباح الطاعن في سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ بمبلغ ٤٤٩٣٣ جنيتها و٩٠٤ ملياً وفي سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ بمبلغ ١٠٦٤٢ جنيتها و١٢٠ ملياً وفي سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ بمبلغ ١٧٤٧٩ جنيتها و١٢٠ ملياً وفي سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ بمبلغ ٥٧٣٢٤ جنيتها و٤٤ ملياً رأس ماله المستثمر في كل من هذه السنوات حتى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٧١٥٣٠ جنيتها وإلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٤ بمبلغ ١٦٧٣٢٩ جنيتها وإلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه . فرفع الطاعن الدعوى رقم ٣١ سنة ١٩٤٦ ك الاسكندرية وقال في صريحتها أن تقدير اللجنة الصادر في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ليس صحيحاً إذ حقيقة أرباحه وخسائره هي المبنية في الإقرارات المقدمة منه الى مصلحة الضرائب ، ونازع في تقدير رأس المال المستثمر ، وطلب الحكم أولاً بتقدير أرباحه وخسائره وفقاً لإقراراته المبينة بصحيفة الدعوى وثانياً زيادة رأس المال المستثمر بمقدار ما طرأ عليه من زيادات على الوجه المبين بدقايره ، ثم أقام دعوى أخرى قيسدت برقم ٣٦٩ سنة ١٩٤٦ ك الاسكندرية وطلب فيها الحكم ، أولاً - بإعلان قرار اللجنة الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٦ - فيما يتعلق بتقدير أرباحه في سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ لسبق تحديد هذه الأرباح بقرار اللجنة الصادر في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وثانياً - بتحديد أرباحه في سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ بمبلغ ٧٢٨٣ جنيتها و٧٩١ ملياً وفي سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ بمبلغ ١٦٦٦٤ جنيتها و٦٢٩ ملياً وأما في سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ فانه

التقدير أمام المحكمة الابتدائية نصت على أن عبء الإثبات يقع على الطرف الذي تخالف طلباته قرار اللجنة وهذه القاعدة تسرى على الطعن في مرحلتيه الابتدائية والاستئنافية لأن رفع الاستئناف ينقل إلى محكمة ثالثة درجة الدعوى بمآلاتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فهو لا يغير من القواعد القانونية المتعلقة بالأحكام الموضوعية للإثبات . وإذاً فتي كان الطاعن هو الذي نازع في تقدير اللجنة لأرباحه فإن الحكم المطعون فيه إذ ألقي عليه عبء إثبات ما يخالف هذا القرار يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

المسكو

ومن حيث إن الوقائع حسبها يبين من الحكم المطعون فيه وسائل أوراق الطعن - تمحصل في أن الطاعن يشتغل بتجارة الأقطان وورق السلوفان والحرير والماس ، كما أنه يعمل وسعياً بالعمولة لتصريف منتجات بعض الشركات الانجليزية كاستر وكارتلد ، وفي ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أصدرت لجنة تقدير الضرائب قراراً قدرت فيه خسارة الطاعن في سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بمبلغ ٤٤٨ جنيتها و٦٤٨ ملياً ، وحددت أرباحه في سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ بمبلغ ١٢٩٠ جنيتها و٦٢٢ ملياً وفي سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ بمبلغ ١٥٠٣ جنيتها و٥٥٥ ملياً ومن سنة ١٩٤١ إلى أغسطس سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٤٤٠٠٤ جنيتها و٢٩٨ ملياً واحتسبت حمولته ضمن الإيرادات الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية ، و قدرت

سنة ١٩٤١ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٢ ومبلغ ٨٠١٠ جنيهات عن المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٢ إلى أغسطس سنة ١٩٤٣ ومبلغ ١٦٦٦٥ جنيهات عن المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٤ وباعتبار خسارته مبلغ ١٧٩٣٥ عن المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٥ ، وثالثاً - اعتبار رأس المال المستثمر سنوياً مبلغ ٣٠٠٠ جنيه في المسدة من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤١ و ٢٧٠٠ جنيهات عن سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ و ٧١٥٣٠ جنيهات في سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ و ١٦٧٣٢٩ جنيهات في سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ، ٢٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ، وباعتبار صافي ربح الطاعن من عمولة التمثيل التجاري ١٥٠ جنيهات في سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ و ١٠٥٥٠ جنيهات في سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ و ٣١٥٠٠ جنيهات في سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ و ٧١٥٠٠ جنيهات في سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ و ١٩٤٣ - ١٩٤٤ فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٠٦ سنة ٣ ق الاسكندرية وقالت في صحيفة إن محكمة أول درجة أخطأت في حكمها التمهيدى والقطنى في اعتبار ربح الطاعن من عمله كممثل تجارى بقطع نظرية كسب العمل ذلك لأن له أصلاً صفة التاجر أما عمله كممثل تجارى فيعتبر عملاً فرعياً ، وطلبت إلغاء الحكم المستأنف ورفض الطاعنين المتقدمين من الطاعن وعدم احتساب مبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه ضمن رأس المال المستثمر في سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ وعدم احتساب مبلغ ٤٨٣٧٤ جنيهات و ٦١٠ ملياً قيمة المال ضمن رأس المال المستثمر في جميع السنوات عدا سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ وعدم احتساب مبلغ ٥٥٢٥٧ جنيهات

لم يحقق ربحاً بل كانت نتيجة خسارة وطلب تحديدها وفقاً لإقراره مع تعديله على أساس قيد بضاعة قطن آخر المدة بسعر السوق لأسعر التكلفة . وأقامت المطعون عليها الدعوى رقم ٣٨٧ سنة ١٩٤٦ على الطاعن طلبت فيها تعديل قرار لجنة الضرائب الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٦ وعدم احتساب مبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه ضمن رأس المال الحقيقي المستثمر . وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٦ قضت محكمة أول درجة بضم القضية رقم ٣٦٩ سنة ١٩٤٦ ، ٣٨٧ سنة ١٩٤٦ إلى القضية رقم ٣١ سنة ١٩٤٦ ك أسبوط لارتباط بعضها ببعض ، وثانياً - قبول الطعن شكلاً وتمهيداً وقبل الفصل في موضوعها بتدب مكتب الخبراء لأداء ما هو موضح بأستياق هذا الحكم على أساس أن أرباح الطاعن من نشاطه كممثل للبيوت التجارية تحتسب عليها ضريبة كسب العمل أما العمليات التى يقوم بها باسمه وحسابه كتاجر فانها تخضع لضريبة الأرباح التجارية ، وكلفت الخبير أولاً الاطلاع على دفاتر الطاعن وبيان ما إذا كانت قانونية ومنظمة وعمسكة وفقاً للأصول الفنية ، وثانياً - لحس نشاطه من جميع وجوهه لبيان رأس المال المستثمر في هذه التجارة عن كل سنة ، وثالثاً - بيان بجل دخل الطاعن من أعماله التجارية ثم خصم المصروفات الضرورية وبيان أرباحه الحقيقية ، ورابعاً - بيان كسبه في كل سنة من عمله كممثل للبيوت التجارية . وفي ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٧ قضت ، أولاً بتعديل قرارات لجنة الضرائب ، وباعتبار أن منشأة الطاعن لم تحقق ربحاً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ - ١٩٤٠ ، وثانياً - باعتبار صافي أرباحه مبلغ ٣٢٥ جنيهات عن المبلغ من ١/٩/١٩٤٠ إلى ١/٨/١٩٤١ . ومبلغ ٤٠٨٥٥ جنيهات عن المدة من أول سبتمبر سنة

وأمور ضرائب المقتضية ، وهما موظفان لم يخولهما القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ولا لامتته التنفيذية حق التقاضي باسم المصلحة ، وبالرغم من أن الطاعن أبدى دفعه بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرقعه من غير ذي صفة ، وهو دفع من النظام العام ، وكان لزاماً على المحكمة أن تقضى به ولو من تلقاء نفسها ، فأما قضت بقبول الاستئناف شكلاً دون أن ترد على هذا الدفع .

ومن حيث إن هذا السبب مردود ، بأن المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، التي كانت سارية وقت رفع الاستئناف ، نصت على أن الاستئناف يرفع من الممول أو من مصلحة الضرائب ، ثم أبانت المادة ١٠٢ من القانون المذكور قصد الفاعر من عبارة مصلحة الضرائب في المادة السابقة ، فنصت على أن المقصود بها وزارة المالية والمصالح أو الموظفون الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم والوائح تنفيذ هذا القانون ، ولما كان مأمور الضرائب والمدير المحلى هما من هؤلاء الموظفين المنوط بهم تنفيذه كما يبين من نصوص اللائحة التنفيذية الصادرة في ٧ من فبراير سنة ١٩٣٩ فانه يكون لها حق تمثيل مصلحة الضرائب في التقاضي لا فرق في ذلك بينهما وبين المدير العام للمصلحة المذكورة . أما النعى على الحكم بأنه قضى بقبول الاستئناف شكلاً دون أن يتضمن أسباباً الأساس القانونى الذى استند اليه ، فانه وإن كان قضاء المحكمة بقبول الاستئناف هو حكم ضمنى برفض الدفع ، وكان يجب عليها أن تسبب حكماً في هذا الخصوص ، إلا أن قصور الحكم في ذلك لا يستوجب نقضه متى كان الثابت من النصوص السالف ذكرها أن اللسانتين صفة في رقبه ، وكانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم تنفي وتطبيق الصحيح للقانون . مما

و ٣٤ ملياً قيمة رصيد الصندوق ضمن رأس المال المستثمر في سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ . وفي جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ دفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرقعه من غير ذي صفة ، وبعدم قبوله أيضاً فيما لم يكن محل طعن أمام محكمة أول درجة لأن المطعون عليها لم توجه أى طعن إلى قرار اللجنة إلا فيما يخص بمبلغ ٥٥٠٠ جنيهه الذى كان موضوع دعواها . وفي ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع أولاً بتعديل الحكم بالنسبة للعمولة التي حصل عليها الطاعن من شركة لستر وغيرها واعتبارها خاصة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وثانياً - اعتبار ربح الطاعن من بيع المس في حساب السنة التي تنتهى في آخر أغسطس سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٧٩١٣٠ جنيهاً و ٨٥٩ ملياً . وثالثاً - رفض الاستئناف بالنسبة لباقي الطلبات وتأييد الحكم المستأنف . مؤسسة حكها على أن المطعون عليها ضمنيت عريضة استئنافها فطلبها من الحكم الابتدائي في جميع أوجه النزاع ، وعلى أن حوالة الطاعن التي حصلها من جميع الشركات تمثل ربحاً تجارياً تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية ، وعلى أن حقيقة ربح الطاعن من صفقة المس هو مبلغ ٥٩١٣٠ جنيهاً و ٨٥٩ ملياً كما قدرته المأمورية ولجنة التقدير . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه في أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم إذ قضى بقبول الاستئناف شكلاً خطأ في تطبيق القانون ذلك أن الاستئناف لم يرفع من وزير المالية أو المدير العام لمصلحة الضرائب وإنما رفع من المدير المحلى لضرائب الاسكندرية



جعل النعم عليه بالقصور غير منتج .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ أخضع ما كان يحصل عليه الطاعن من أجر في شكل عمولة بوصفه مثلا تجاريا لشركة لستر بالتجارة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية في حين أن العمولة المذكورة تخضع لضريبة كسب العمل ، ذلك أن مودى الاتفاق المحرر بينه وبين الشركة المذكورة هو أنه يبيع لحسابها ويحس رقابتها وبناء على أمرها واعتادها بالأثمان التي تحددها له ، وللطاعن مقابل ذلك عمولة مقدارها ٣ ٪ من ثمن البضاعة ولما كانت العبرة في تحديد نوع الضريبة هي بطبيعة العمل ، فإن الأجر الذي حصل عليه الطاعن من الشركة المذكورة وإن كان في شكل عمولة إلا أنه يخضع للضريبة على المرتبات والأجور .

ومن حيث إن هذا السبب مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار عمولة الطاعن من الشركات الإنجليزية خاضعة لضريبة الأرباح التجارية استند إلى أن الطاعن وهو من كبار التجار يشغل في تجارة الأقطان وورق السلوفان والحبر والماس والوكالة عن بعض البيوت التجارية كشركة لستر وكارتلد ، وله في القاهرة والاسكندرية مكاتبه وموظفوه وحاله وقد زاد رأس ماله في سنوات النزاع من ألفي جنيه إلى مائتي ألف من الجنيهات ، وأرابت أرباحه على الأربعين ألف جنيه . فهو ليس بالشخص الذي يعمل على هامش البيوت التجارية . ويفرغ معظم جهده ووقته ليكون مندوبا عنها بصفة مستخدم أو أجير يتقاضى أجره في شكل عمولة ، وإلى أن الطاعن لا يعدو أن يكون وكيلًا بالعمولة يخضع ما يتقاضاه هذه الصفة لضريبة الأرباح وفقاً للفقرة الخامسة

من المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ولأنه فضلا عن ذلك فإن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في مصر هي الضريبة العامة تسرى على المهن والمهات التي لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها . وبين من هذا أن المحكمة إذ استخلصت من الوقائع المطروحة عليها - في حدود سلطتها الموضوعية - أن صلة الطاعن بشركة لستر الانجليزية ليست صلة مستخدم أو أجير ، بل كان وكيلًا بالعمولة في تصريف منتجات هذه الشركة ، ودبت على هذا النظر أن ما كان يتقاضاه منها يعتبر ربحا تجاريا تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وفقا لنس المادة ٣٣/٥ من القانون السالف الذكر ، فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

ومن حيث إن حاصل السبب الثالث هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يعتمد دفاتر الطاعن فيما يتعلق بصفة الماس ، وهي دفاتر قانونية وعسوك حسب العرف والنظام الضرائبي ، مع أن المادة ٤٧/١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تقضى بربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق الممول وحساباته ، فكان لزاما على المحكمة قبل إهدار البيانات الثابتة في هذه الدفاتر أن تطلع عليه أو تندب غيره آخر لذلك إذا كانت لم تطلعن إلى تقرير الخبير الأول ، فإذا رأت بعدئذ عدم الأخذ بها ، فعليها أن تذكر الأسباب المبررة لعدم اعتمادها . ولما كان الحكم لم يعيب دفاتر الطاعن فانه كان من المنعين اتخاذها أساسا لتحديد أرباحه الحقيقية .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ هو لم يعتمد على دفاتر الطاعن فيما يتعلق بأرباحه من مبيعات الماس ، وأطرح تقدير الخبير الذي

وفقا لنص المادتين ٥٢ ، ٥٣ من القانون المشار إليه ، فإذا طعن الممول أو مصلحة الضرائب في تقدير اللجنة أمام المحاكم ، كان لها كل السلطة في اعتداد أوراق الممول ودفاته أو إبطالها إذا لم تطعن إليها . ولما كانت المحكمة إذ لم تعمل على بيانات دفاتر الطاعن في إثبات أرباحه من صفقة الماس لعدم اطمئنانها إلى صحة البيانات الواردة بها ولعدم تقديمه المستندات المؤيدة لها وإذ هي لم تعتمد تقدير الخبير للمدين من محكمة أول درجة لأرباحه من هذه الصفقة قد استندت إلى أسباب مسوغة لقضائها وكانت المحكمة غير ملزمة بنقد خبير آخر في الدعوى متى كانت قد اقتنعت بصحة قرار لجنة التقدير في هذا الخصوص . لما كان ذلك يكون الحكم قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

د ومن حيث إن ما ينهه الطاعن عن الحكم في السبب الرابع يتحصل في ثمانية أوجه ، الأول منها أن الحكم قد شاب قصور في التسبيب ، ذلك أن مدار النزاع كان على تحديد مدى ارتفاع سعر الماس من وقت الشراء الى وقت البيع لمعرفة مقدار ربح الطاعن من هذه الصفقة فكان لزاما على المحكمة أن تتحقق هذه الواقعة ، وليكنها لم تفعل . ولم تضمن أسباب حكمها ما يبرر قضاءها بارتفاع نسبة الربح إلى الحد الذي أخذت به . والوجه الثاني هو إخلال المحكمة بحقه في الدفاع ذلك أنه وقد استبان الطاعن أن هناك شكاً في حقيقة أرباحه من صفقة الماس ، قدم كشوفاً وافية عن هذه العملية وفواتير عن صفقتين باعها إلى محل معروف بالإسكندرية خسرت في إحداها ٢٠ ٪ . وبيع في الأخرى ٢٠ ٪ . وقد أغفل الحكم الإعتبار بدلالة هذه المستندات ، والوجه الثالث هو أن المحكمة إذ

اعتمدت على ما أثبتته الطاعن في دفاته ، وأخذ بتقدير لجنة الضرائب ، قد استندت في ذلك إلى أن الثابت في دفاتر الطاعن من أرباحه في صفقة الماس لا يطابق حقيقة الواقع بالرغم من انتظام هذه الدفاتر في غير هذه العملية ، وإلى أن الطاعن لم يحتفظ بفواتير يمكن الاعتماد عليها لصفقات شراء الماس ، ويبان أنواعه ولا بفواتير يبعه ، في حين أن صفقات أعماله الأخرى وهي بمبالغ أقل لم يشبها الإهمال والغفوض في تحرير مستنداتها وحفظها وقيدتها بالدفاتر . وإلى أن الطاعن لم يصدق في التمريف عن التجار البائعين له ، إذ تبين من تحقيق مأمورية الضرائب أن تجار الماس يعقوب مرجان ونجيب وثابت يعقوب أنكروا بيع هذا الماس للطاعن وقالوا إنه إنما عرض عليهم لتقدير ثمنه ثم استكتبهم فواتير يبيع صورية مقابل أجر معلوم ، وإلى أن شراء الماس حصل لابان الخطر الذي أهدق بمصر في سنة ١٩٤٢ وكان البيع في سنة ١٩٤٥ بعد استقرار الأحوال ودوال الأخطار وارتفاع الأسعار .

د ومن حيث إن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه في هذا الخصوص لا مخالفة فيه للقانون لأنه وإن كان الأصل في تقدير أرباح الممول أن يكون على أساس أوراقه وحساباته وفقا للمادة ١/٤٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إلا أنه يضطرر تطبيق هذه المادة أن يكون الثابت بهذه الأوراق مطابقاً لحقيقة الواقع وإلا فقد أجهلت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة لمصلحة الضرائب أن تتحدد إيرادات الممول بطريقة التقدير ، وعند الخلاف يرفع الأمر إلى لجنة التقدير لتفصل في المسائل المختلف عليها وذلك على ضوء الإقرارات والبيانات التي يقدمها الممول وملاحظات مصلحة الضرائب

على الطعن في مرحلته الابتدائية والاستئناف لأن رفع الاستئناف ينقل إلى محكمة ثاني درجة الدعوى بجائتها التي كانت عليها فيسئل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فهو لا يغير من القواعد القانونية المتعلقة بالأحكام الموضوعية للإثبات . ولما كان الطاعن هو الذي نازع في تقدير اللجنة لأرباحه في صفقة الماس ، فإن الحكم إذ أتى عليه عبء إثبات ما يخالف هذا القرار يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

ومن حيث إن الوجه السادس هو أن الحكم تناقض في أسبابه ذلك أنه لم يعلل على أقوال تجار الماس التي وردت بتقرير الخبير . ووداعاً أن نسبة الربح في الماس القرم في سنوات الحرب لم تزيد على ٨ ٪ قولاً منه أن هؤلاء التجار مصلحة في تقليل أرباحهم ، في حين أنه أخذ بأقوال مأمور الضرائب الذي قرر أنه سأل بعض تجار الماس فعلم منهم أن نسبة الربح تتراوح بين ٤٠ ٪ و ٦٠ ٪ . والوجه السابع هو أن الحكم إذ رفض ما علمته مصلحة الضرائب من استبعاد مبلغ ٥٥٠٠ جنيه من رأس المال المستثمر وهو ما كان قد دفعه الطاعن إلى جروج لكبح تأميناً لشراء الماس منه ، أورد في أسبابه ما يوجد الشك في علاقة الطاعن به ، واتخذ من ذلك مبرراً للقول بصحة ما زعمته المأمورية من أنه ربح في صفقة الماس نحو ٦٠٠٠ جنيه مع انعدام الصلة بين الأمرين . والوجه الثامن هو أن الحكم إذ اعتبر في تحديد مدى ارتفاع سعر الماس بنسبة ارتفاع أسعار الذهب فيما بين سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٥ مع أن السلتين مختلفتان وتحكمهما عوامل اقتصادية وسياسية متباينة ، وإذ جعل أساس المقارنة نسبة ارتفاع سعر الذهب في سنة ١٩٤٥

لم تعتمد على تقرير الخبير الذي عين في الدعوى استناداً إلى أنه خبير حساس لا خبرة له بتجارة الماس ، فإنه كان لوأماً عليها ندب خبير آخر يعتد بخبرته في هذه التجارة وهي إذ لم تفعل أخلت بحق الطاعن في الدفاع . والوجه الخامس هو أن الحكم إذ استند إلى خبرة مأمور الضرائب ولجنة التقدير ، فقد بني على مخالفة للقانون ، ذلك لأن هذه الخبرة لو كان يصح اتخاذها دليلاً على الطاعن لما كان هناك جدوى من إجازة الطعن أمام القضاء في قرارات لجان التقدير .

ومن حيث إن التمس على الحكم في هذه الأوجه لا يصدر أن يكون ترديداً لما جاء بالسبب الثالث وجدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة التي استندت إليها المحكمة في تقدير أرباح الطاعن من تجارة الماس .

ومن حيث إن الوجه الرابع هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بأن صلب إقامة الدليل على مخالفة قرار اللجنة يقع على عاتق الطاعن استناداً إلى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ . مع أن الاستناد إلى هذا التمس عليه أن يكون الطعن في قرار اللجنة أمام محكمة أول درجة ، أما إذا قضت هذه المحكمة بإلغاء قرار اللجنة فإن هذا القرار يفقد صحته ، ويحيل محله حكم قضائي له صحته ، وعلى من يستأنفه أن يقدم الدليل على خطئه .

ومن حيث إن هذا التمس مردود بأن المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ التي كانت سارية وقت صدور الحكم المظنون فيه إذ شملت مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية نصت على أن عبء الإثبات يقع على الطرف الذي تخالف طلباته قرار اللجنة وهذه العادة تفسر

قبول تدخله في الدعوى ، اختصاصه أمام محكمة ثاني درجة غير جائز . لا يخفى من هذه القاعدة أن يكون له حق الاعتراض على الحكم أوله به ما يندرج به الدعوى . الفقرة الأولى من المادة ٤١٢ مرافعات .

### المبادئ القانونية

١ - الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا لمن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه وإذا نفي كان الواقع أن محكمة أول درجة قد رفضت تدخل الطاعن في الدعوى كما أخرجته محكمة ثاني درجة رافضة إقامته في خصومة لم يكن طرفاً فيها أمام محكمة أول درجة فإن طعنه بطريق النقض يكون غير مقبول شكلاً .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فإنه يكون قابلاً للطعن بالنقض وفقاً للمادة ٢٥٥ من مرافعات ولا يجوز دون ذلك أن تكون الدعوى قد رفضت وحكم فيها ابتدائياً بل وسارت مرحلة من مراحلها أمام محكمة ثاني درجة في ظل قانون المرافعات القديم إذ المادة الأولى من قانون المرافعات صريحة في أن أحكام القانون الجديد فيما عدا ما استثنته المادة تسري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها .

٣ - إذا كانت محكمة أول درجة قد رفضت تدخل أحد الأشخاص في الدعوى فإنه لا يعتبر خصماً فيها وعلى ذلك لا يصح

عن سمره في سنة ١٩٤١ مع أن الطاعن لم يشتر كل الماس في سنة ١٩٤١ وقد باعه في سنة ١٩٤٤ إذ فعل ذلك يكون قد استند إلى أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

ومن حيث إن هذه الأوجه مردودة جميعاً بأن المحكمة إذ لم تعول على أقوال تجار الماس التي وردت في تقرير الخبير المعين من محكمة أول درجة وإذا اتخذت من أطراف ارتفاع سعر الذهب في الفترة من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٥ قرينة على ارتفاع أسعار السلع عموماً ومنها الماس وإذا اعتمدت قرار لجنة التقدير المؤسس على تحريات مأمور الضرائب من بعض تجار الماس تكون قد استندت إلى أسباب مسوقة لقضائها .

ومن حيث لأنه يبرر عما سبق أن الطعن بجميع أسبابه على غير ساس ومن ثم يتعين رفضه .

( القضية رقم ١٨٨ سنة ١٩٤١ في الهيئة السابقة ) .

٦٢٥

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - نفس . الطعن بطريق النقض . من يحق له الطعن ؟ عدم جواز الطعن ممن لم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه . مثال .

ب - نفس . الأحكام التي يجوز فيها الطعن بالنقض . حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية بعد العمل بقانون المرافعات الجديد . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كانت الدعوى قد رفضت وحكم فيها ابتدائياً وسارت مرحلة أمام محكمة ثاني درجة في ظل قانون المرافعات القديم . المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات الجديد .

ج - استئناف . المصنوع في الاستئناف . عدم جواز اختصاص من لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة . مثال . شخص رفضت محكمة أول درجة

ضمتها عن سنة ١٩٤٣ - وفي جلسة المرافعة أمام المحكمة الجزئية طلب حسن على الجبال (الطعن في الطعن رقم ١٧ سنة ٢٠ ق) دخوله خصما ثالثا منتظا إلى المدعى عليه في رفض طلب التسليم مستندا إلى أن الأتبان في وضع يده هو بوصفه ثالثا مرتبنا حول إليه عقد الرهن من المرتين الأولى وهو جوده عثمان اللاموقي . فرأت المحكمة الجزئية عدم قبول تدخل حسن على الجبال لأنه تبين من العقد الذي قدمه من يدعي مصطفى الشرقاوي والمحرر في ١٩٣٠/٤/٢٠ أن دين الرهن الذي يتسلك به حسن على الجبال قد حصل التنازل عنه وأن دعوى المدعين قبل المستاجر صحيحة من عقد الإيجار ومن تأخره في دفع الأجرة ولذلك فاعتبرت أولا بعدم قبول حسن على الجبال خصما في الدعوى وثانيا بالزام المدعى عليه بأن يدفع ٣٥ ج و ٤٢ م وفسخ عقد الإيجار وتسليم العين المؤجرة . ورفع إبراهيم إبراهيم الجبال استئنافا من الحكم واختصم فيه المحكوم لما وحسن على الجبال الذي رفضت المحكمة الجزئية تدخله في الدعوى - وفي ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ قضت محكمة الدرجة الثانية بأحالة الدعوى على التحقيق وبعد سماع الشهود قضت في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أولا - بعدم قبول الاستئناف بالنسبة إلى حسن على الجبال لأنه لم يكن خصما في الدعوى . وثانيا - برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . فطعن كل من إبراهيم إبراهيم الجبال وحسن على الجبال في الحكمين ( التماسي والقطعي ) بالنقض .

د ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول طعن حسن على الجبال لأنه لم يكن خصما في الحكم المطعون فيه .

د ومن حيث إنه يبين من الوقائع السابق

اختصاصه في الاستئناف إذ أن الفقرة الأولى من المادة ٤١٢ مرافعات قد أوردت المبدأ الذي كان مقرر في هذا الشأن في القانون القديم بنصها على ( أنه لا يجوز في الاستئناف إدخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف ) ذلك لأنه بالحكم الصادر من محكمة أول درجة يتحدد أطراف الخصومة بالنسبة للاستئناف فلا يجوز للاستئناف أن يختصم بصحيفة الاستئناف من لم يكن طرفا في الدعوى ولا يبرر الخروج على هذا الحكم أن يكون من يريد أن يختصم المستأنف من يصح لم الاعتراض على الحكم أو لديه بينة يدحض بها الدعوى أو يؤيدها . إذ مثل هذا الشخص إنما يجوز له - إن أراد هو - التدخل الانضمامي بالأوضاع المقررة لذلك وللمحكمة أن تفصل في النزاع الذي يثار على جواز قبوله إما بقبول تدخله فيعتبر خصما أو برفض قبوله فيستمر غاربا عن الخصومة .

#### الحكم

د ومن حيث إن وقائع الدعوى تنحصر في أن صقر والسيد المعاذ ( المظعون عليهما الأولين ) رفعا على إبراهيم إبراهيم الجبال ( الطعن في الطعن رقم ١٩ سنة ٢٠ ق ) الدعوى أمام محكمة منوف الجزئية وطالباه بمبلغ ٣٥٦٤ قرش صاغ متأخر إيجار وفسخ عقد الإيجار وتسليم الأتبان المؤجرة مستندي في ذلك إلى عقد إيجار موقع عليه من إبراهيم إبراهيم الجبال في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤١ يفيد استجاره الأتبان من سق ١٩٤٢ و ١٩٤١ وإلى ادعائهما بمجد ذلك العقد

الجديد) من محكمة ابتدائية هيئة استئنافية يعتبر قابلاً للطعن بالنقض وفقاً للمادة ٢٥٥ مرافعات ولا يحول دون ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت وحكم فيها ابتدائياً بل وسارت مرحلة من مراحلها أمام محكمة ثالثة درجة في ظل قانون المرافعات القديم إذ المادة الأولى من قانون المرافعات صريحة في أن أحكام القانون الجديد فيما عدا ما استثنته المادة تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها .

د ومن حيث إن طعن إبراهيم إبراهيم الجبال في الحكم الصادر في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قد استوفى أوضاعه الشكلية .

د ومن حيث إن الطعن على هذا الحكم يفي على سببين يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً بالنسبة إلى حسن الجبال بمقولة إنه لم يكن خصماً لدى محكمة أول درجة قد أخطأ في تطبيق القانون أولاً - لأن حسن الجبال كان فعلاً خصماً أمام محكمة أول درجة ومن الخطأ عدم قبوله خصماً ثالثاً . وثانياً - لأنه لا مانع من إعلان حسن الجبال في الاستئناف لأن مصلحة الطاعن في إعلانه محققة لأنه هو واضع اليد وفي عدم قبوله لإخلال بحقوق الطاعن في الدفاع لعدم سماع بينته على وضع اليد . وثالثاً - لأن صفة حسن الجبال تبيع له الاعتراض على الحكم فيما لو صدر في غير مواجته .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن محكمة أول درجة وقد رفضت تدخل حسن الجبال في الدعوى فلا يعتبر خصماً فيها وعلى ذلك لا يصح اختصاصه في الاستئناف - إذ أوردت الفقرة الأولى من المادة ١٢٢ مرافعات المبدأ الذي

يبانها أن حسن على الجبال أراد التدخل في الدعوى أمام محكمة أول درجة فرفضت قبول تدخله ، فلما رفع إبراهيم إبراهيم الجبال استئنافاً من المحرر الصادر عليه بتأخر الإيجار والتسليم أدخله في الاستئناف كستأنف عليه ولكن محكمة ثالثة درجة رأت عدم جواز اختصاصه لأنه لم يكن خصماً أمام محكمة أول درجة وقضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً بالنسبة إليه وعلى ذلك لا يجوز له أن يطعن في الحكم بطريق النقض لأن هذا الطعن لا يجوز إلا لمن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ولا يعد كذلك من رفضت محكمة أول درجة تدخله في الدعوى ومن أخرجته محكمة ثالثة درجة الواقعة لإعدامه في خصومة لم يكن طرفاً فيها أمام محكمة أول درجة ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلاً .

د ومن حيث إن إبراهيم إبراهيم الجبال يطعن في الحكم التقيدي الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ولكن لم يتضمن تقرير الطعن أسباب طعنه في هذا الحكم فيتعين الحكم بإبطال الطعن المرفوع عن الحكم المذكور .

د ومن حيث إن صفر والسيد المعاز يدعيان بعدم قبول الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٠ ق شكلاً بالنسبة إلى الحكم الصادر في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ تأسيساً على أنه صادر من محكمة ابتدائية في دعوى رفعت قبل العمل بقانون المرافعات الجديد فيجب أن يكون الحكم فيها عاجزاً من حيث تارق الطعن فيه إلى قانون المرافعات القديم الذي ما كان يحسم الطعن في الحكم النهائي الصادر من المحاكم الابتدائية إلا في أحوال خاصة ليس من بينها حالة الحكم المطعون فيه .

د ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الحكم المطعون فيه وقد صدر في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ( أي بعد العمل بقانون المرافعات

نوفمبر سنة ١٩٤٩ على غير أساس ويتعين رفضه .

( الفئتين رقمي ١٧ و ١٩ سنة ٢٠ برئاسة وعضوية حضرات الأستاذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الجيد وشاحي ومعهان فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين ) .

٢٢٦

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - إثبات . قرائن . شهود أدلوا بمهادتهم في محضر أعمال الجبر دون حلف معين . إتخاذ المحكمة أقرانهم قرينة مضافة إلى قرآن أخرى استندت إليها . لا بطلان .

ب - إثبات . قرائن . تالدعا في الإثبات . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

ج - خبر . تقرير خبر . حكم . تبينه . اعتماد الحكم لتقرير الخبر هو اعتماد لنتيجته محولة على أسبابه .

### المبادئ القانونية

١ - إن قاضي الموضوع حر في استنباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها . وإن قاضي كان الحكم إذ استند إلى شهادة الشهود الذين سمعهم خبر الدعوى إنما استند إليها كقرينة مضافة إلى قرائن أخرى فصلها وهي في مجموعها تؤدي إلى ما انتهى إليه فلا تأثير عليه إذ هو استند إلى إحدى القرائن من شهادة الشهود الذين سمعهم خبر الدعوى دون أن يؤدوا اليقين القانونية .

٢ - إذا كان الحكم مقاما على جملة قرائن فصلها بكل بعضها بعضا وتؤدي في

كان مقررأ في هذا الشأن في القانون القديم بنصها على أنه لا يجوز في الاستئناف إدخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف ، ذلك لأنه بالحكم الصادر من محكمة أول درجة يتحدد أطراف الخصومة بالنسبة للاستئناف فلا يجوز للاستئناف أن يختصم بصحيفة الاستئناف من لم يكن طرفا في الدعوى ولا يسوغ الخروج على هذا الحكم أن يكون من يريد أن يختصمه المستأنف ممن يصح لهم الاعتراض على الحكم أو لديه بيئة يدحض بها الدعوى أو يؤيدها - إذ مثل هذا الشخص إنما يجوز له - إذا أراد هو - التدخل الانضمامي بالأوضاع المقررة لذلك وللحكمة أن تفصل في النزاع الذي يثار على جواز قبوله إما بقبول تدخله فيعتبر خصما أو يرفض قبوله فيستمر خارجا عن الخصومة .

د ومن حيث إن السبب الآخر يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور يبطل له إذ دفع الطاعن الدعوى بأن فقد الإيجاز لم يحدد ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع واقتصر بحته على تحقيق وضع اليد حسبما استخلصه من أقوال الشهود دون أن يبين سبب وضع اليد أو الغصب أم فقد الإيجاز وإذا كان هو التجديد فكيف حصل .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أرضاه الحكم المطعون فيه بإسهاب لا مزيد عليه من أن الطاعن وقد كان مستأجرا الأطنان في سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ استمر واضع اليد على الأطنان برضاء المؤجرين في سنة ١٩٤٣ ، وأن هذا ثبت من أقوال الشهود الذين سمعهم المحكمة تنفيذاً للحكم التقيدي .

د ومن حيث إنه لذلك يكون طعن إبراهيم إبراهيم الجمل في الحكم الصادر في ٢٩ من

القانون إذ أسس قضاءه في خصوص واقعة  
اتجار الطاعن في الرسم على شهادة الشهود الذين  
سمعهم الخبير المتدرب من محكمة أول درجة مع  
أنهم لم يحلفوا ميثاً أمام المحكمة ومع أن التحقيق  
الذي يعتد به قانوناً هو الذي تجر به المحكمة  
بنفسها بعد أداء الشهود الذين القانونية .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن  
الحكم إذ استند إلى شهادة الشهود الذين سمعهم  
خبير الدعوى إنما استند إليها كقرينة مضافة  
إلى قرآن أخرى فصلها وهي في مجموعها تؤدي  
إلى ما انتهى إليه ، ولا عليه إذ هو استند  
إحدى القرأتين من شهادة الشهود الذين سمعهم  
خبير الدعوى دون أن يؤديوا الذين القانونية .  
ذلك لأن قاضي الموضوع حر في استنباط القرأتين  
التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق  
المقدمة فيها .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو  
قصور الحكم في التسبب إذ استند في تقدير  
رجح الطاعن من صفقة الرسم إلى قول الخبير  
الذي نددته محكمة أول درجة دون أن يصرح  
بأنه يأخذ بالأسباب التي بين عليها الخبير تقريره  
ودون أن يبين عناصر هذا التقدير .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن  
الحكم إذ أخذ بالنتيجة التي انتهى إليها خبير  
الدعوى فإنه يعتبر أنه أخذ بها محمولة على  
الأسباب التي بنيت عليها للتلازم بين النتيجة  
ومقدماتها .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثالث هو  
فساد الحكم في الاستنتاج ذلك أن الوقائع التي  
استخلص منها اتجار الطاعن في الرسم ليس  
من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة ، فتقرير  
السماز جندى إبراهيم أنه لم يهتر الرسم

مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يجوز  
مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم  
كفايتها في ذاتها .

٣ - إذا كان الحكم قد أخذ بالنتيجة  
التي انتهى إليها خبير الدعوى فإنه يعتبر أنه  
أخذ بها محمولة على الأسباب التي بنيت عليها  
للتلازم بين النتيجة ومقدماتها . ومن ثم فلا  
يعيبه عدم إشارته إلى الأسباب التي بنى عليها  
الخبير تقريره .

### المحكمة

« من حيث إن الوقائع تنحصر حسب ما بين  
من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن .  
في أن الطاعن أقام على مصلحة الضرائب  
الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٤٦ كلى سواهج  
بطلب إلغاء قرار لجنة التقدير واعتاد الإقرار  
المقدم منه من أرباحه في سنة ١٩٤٤ بمبلغ  
٥٢٤ ج و ٧٨٠ م مدعياً أن ما تزعمه مصلحة  
من أنه أهر في الرسم وحصل من ذلك على  
رجح مقداره ١٤٠٠ جنيه لا أساس له من الواقع  
وفي ١٢/٢٠/١٩٤٧ قضت المحكمة بإلغاء  
قرار اللجنة واعتاد أرباح الطاعن وفقاً لإقراره  
فاستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة  
استئناف أسبوط ، وقيد استئنافها برقم ٩٩  
سنة ٢٣ . وفي ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت  
المحكمة بتعديل أرباح الطاعن وجعلها ١٩٢٤ ج  
و ٨٧٠ م أي بزيادة الربح الذي قدرت المصلحة  
أن الطاعن حصله من اتجاره في الرسم فطعن  
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة  
أسباب ، حاصل أولها خطأ الحكم في تطبيق



المادة ٣٨٤ مرافعات مفيد في الطعن بطريق النقض بما أوجبه المادة ٤٢٩ مرافعات .

### المبادئ القانونية

١ - إن المادة ١٤ من ذكرى الشفعة المقابلة للمادة ٩٤٣ من القانون المدنى توجب رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري وإلا سقط الحق فيها ولهذا فقد استقر قضاء محكمة النقض على أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفع والطبع والمشتري والبائع سواء فى أول درجة أو فى الاستئناف أو فى النقض وسواء كان رافعها هو الشفع أم المشتري أم البائع .

٢ - إنه وإن كانت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا رفع الطعن عن حكم صادر فى دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها - كما هو الحال فى دعوى الشفعة - على أحد المحكوم لهم فى الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد فواته بالنسبة لإلبيهم إلا أن هذه المادة مقيدة فى الطعن بطريق النقض بما أوجبه المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات من أن الطعن بالنقض لا يكون إلا بقرار يصدر فى قلم كتاب المحكمة يبين فيه أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم . وإذن ففى تبين أن تقرير الطعن قد خلا من اختصاص البائعة فإنه يكون غير مقبول شكلاً .

حساب الطاعن بل اشتراء لحساب تاجر آخر مجهول ، وتقرير الطاعن أنه يتعامل مع بنك باركلز بفائدة مخفضة ، ووجود أجرة فارغة فى الدور الأرضى من فندق الطاعن ، وشراؤه عمارة بمدينة سوهاج بثمن مقداره ٣٥٠٠ جنيه دفعه فى أوائل سنة ١٩٤٥ . كل أولئك وقائع لا يلزم منها مارتبه الحكم عليها من أفعال الطاعن فى الرسم .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم مقام على جملة فرائض فصلها بكل بعضها بعضها وهو فى مجرىها تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، ومتى كان الأمر كذلك فإن ماذهب إليه الطاعن من مناقشة كل قرينة على حدة يكون جدلاً موضوعياً لا يصح طرحه على هذه المحكمة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( القضية رقم ٦٨ سنة ٢٠ فى رئاسة ومعدوية حضرات الأساندة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد المطلب خيال وسليمان ثابت ومعد نقيب أحمد وعبد العزيز سليمان المستشارين ) .

٦٢٧

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - شفعة . دعوى الشفعة . شرط قبولها . وجوب قيام الخصومة بين أطرافها الثلاثة البائع والمشتري والشفيع . عدم اختصاص أحدهم فى أية مرحلة من مراحل التقاضى بمجل الدعوى غير مقبولة . المادة ١٤ من ذكرى الشفعة المقابلة للمادة ٩٤٣ من القانون المدنى .

ب - نقض . طعن بطريق النقض عن حكم صادر فى دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها كدعوى الشفعة . وجوب احتياط تقرير الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم قانوناً . عدم احتياط التقرير على أحدهم بمجل الطعن غير مقبول شكلاً . نص

## المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تحصل في أن المطعون عليه ( محمد الطيب محمد اسماعيل حمود ) أقام في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ الدعوى رقم ٣٧ على كلتي اللجنة سنة ١٩٤٧ على ١ - أن الطاعن ( أحمد محمود دويدار ) ٢ - عطية عبد الحيد كاسب بوصفه وكيلًا عن أخته السيدة إحسان عبد الحيد كاسب ٣ - السيدة إحسان عبد الحيد كاسب بطلب الحكم بأحقته في أن يأخذ بالشفعة ١٦ ط و ١٤ س بيعت من المدعى عليه الثاني بوصفه وكيلًا عن المدعى عليها الثالثة إلى الطاعن بمقتضى عقد محرر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٧. وفي ١٣ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت محكمة الجيزة الابتدائية برفض ما دفع به الطاعن من سقوط حق المطعون عليه في الشفعة لعدم إبداء رغبته فيها في الميعاد ومن زوله عنها وبأحقته في أخذ الد ١٦ ط و ١٤ س المدينة بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل ثمنها ومقداره ٢٠٠ ج ٥٠٠ م والملحقات مع إلزام الطاعن بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ قرشا مقابل أتعاب المحاماة . وفي ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٩ استأنف الطاعن هذا الحكم واختصم فيه المطعون عليه وعطية عبد الحيد كاسب بصفته الألف بيانها والسيدة إحسان عبد الحيد كاسب، وقيد استئنافه برقم ٤٦٢ استئناف مصر سنة ١٩٤٩ قضت فضاءية . وفي ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام الطاعن بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرشا مقابل أتعاب المحاماة . وفي ٢٥ من مارس

سنة ١٩٥٠ قرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

د ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا بناء على أن الطاعن إقتصر فيه على اختصاص المشتري دون البائعين .

د ومن حيث إنه لما كانت المادة ١٤ من ذكرينو الشفعة المقابلة للبادة ٩٤٣ من القانون المدني توجب رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري وإلا سقط الحق فيها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة : الشفيع والمشتري والبائع سواء في أول درجة أو في الاستئناف أو في النقض وسواء أكان رافعها هو الشفيع أم المشتري أم البائع - وكان يبين من تقرير الطعن أن الطاعن - المشتري - لم يختصم فيه سوى المطعون عليه - الشفيع - دون البائعة السيدة إحسان عبد الحيد كاسب التي كانت مختصة في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه سواء أمام محكمة الدرجة الأولى أو لدى محكمة الاستئناف هي وأخوها عطية عبد الحيد كاسب الذي تولى تقرير عقد البيع بوصفه وكيلًا عنها . وكانت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا رفع الطاعن عن حكم صادر في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها - كما هو الحال في دعوى الشفعة - على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد قواته بالنسبة إليهم . وكان الاختصاص في الطعن بطريق النقض لا يكون وفقاً للبادة ٢٩٤ من قانون المرافعات إلا بتقرير يحصل في قلم كتاب المحكمة تبين فيه أسماء جميع

فسخ عقد الإيجار الأصلي إذ هو لا يعتبر في هذه الحالة في حكم الغير كما أن حيازته العرضية للأطيان المؤجرة لا تغوله حق تملك الثمار بعد انقضاء عقده تبعا لفسخ عقد المستأجر الأصلي إذ أصبح حائزا بلا سند .

## المركز

من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتمحصل في أنه في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٣٢ أجر عباس متولى رجب بصفته ناظرا على وقف أبيه ٣٤٧ فدان و٤ قيراط و٢ سهم ، إلى قليب شبيحة لمدة ست سنوات ابتداء من سنة ١٩٣٢ الزراعية حتى نهاية نوفمبر سنة ١٩٣٧ بإيجار مقداره ١٠٤٢٢ جنيبا بما في ذلك الأموال الأميرية ونص في البند الخامس من عقد الإيجار على أن المؤجر قبض كامل الإيجار ومقداره ٨٣٢٢ جنيبا بعد خصم الأموال . وفي ذات التاريخ باعت السيدة ليل شبيحة (زوجة المستأجر) ٩٣ فدان إلى المؤجر غصم من ثمنها مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مما استحق على المستأجر بمقتضى عقد الإيجار وفي ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ أجر قليب شبيحة الأطيان المؤجرة إليه إلى المطعون عليه بعقد أثبت تاريخه في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ لمدة خمس سنوات من سنة ١٩٣٢ الزراعية إلى آخر نوفمبر سنة ١٩٣٧ بإيجار إجمالي مقداره ٢٠٠٠ جنيه ونص في العقد على أن المؤجر قبض كامل الإيجار مقدما ، وقد أجر المطعون عليه هذه الأطيان إلى خليفه السباوي لمدة سنة من نوفمبر سنة ١٩٣٦ لنفساية نوفمبر سنة ١٩٣٧ بإيجار مقداره ٦٩٤ جنيبا وفي ٢٩ من ديسمبر سنة

الخصوم الواجب اختصاصهم — لما كان ذلك كذلك يكون الطعن ، وقد خلا تقريره من اختصاص الباتمة ، غير مقبول شكلا .

(ال قضية رقم ٨٦ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة ومبد العزير محمد وعبد الحميد وشامسي ومصطفى فاضل ومبد العزير سليمان المستشارين) .

٦٢٨

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢

إجابة . فسخ عقد المستأجر الأصلي يترتب عليه خنا انقضاء عقد المستأجر من الباطن ولو كان قائما بحسب شروطه . لا يلزم لسريان حكم فسخ العقد الأصلي على عقد المستأجر من الباطن أن تقام الدعوى على هذا الأخير . لا أهمية لثبوت تاريخ عقد المستأجر من الباطن قبل أو بعد رفع دعوى الفسخ . عدم علم المستأجر من الباطن بسبب الفسخ وقت استئجاره لا أهمية له . لا لزوم للتنبيه على المستأجر من الباطن بالإخلاء لكي يسرى عليه حكم فسخ العقد الأصلي . لا أهمية للمستأجر من الباطن في تملك الثمار بعد فسخ عقد المستأجر الأصلي .

## المبدأ القانوني

إن عقد الإيجار من الباطن ينقض حكما بانقضاء عقد الإيجار الأصلي ولو كان قائما بحسب الشروط التي اشتمل عليها وأنه لا يلزم لسريان حكم فسخ عقد المستأجر الأصلي على عقد المستأجر من الباطن أن تقام الدعوى على هذا الأخير ولا يهم في هذه الحالة أن يكون عقد المستأجر من الباطن ثابت التاريخ قبل رفع دعوى الفسخ أو بعد رفعها كما لا يهم أن يكون عالما بسبب الفسخ وقت استئجاره أو غير عالم به ولا يشترط كذلك أن ينبه عليه بالإخلاء لكي يسرى عليه حكم

د ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن د عقد الإيجار الصادر إلى المستأنف (المطعون عليه) من فيليب شيهه لا يمكن أن يتأثر بالحكم الصادر بالفسخ عاصماً بعقد الإيجار الأصلي الصادر إلى فيليب شيهه وذلك لأن المستأنف لا يعتبر خلفاً لفيليب شيهه في هذه الحالة حتى يتأثر بما يتأثر به عقده وإنما يعتبر من الغير باعتباره مستأجرأ من الباطن وما لم يتوجه طعن خاص إلى عقد المستأنف فإنه لا يمكن المساس به وعلى أي حال فإن وضع بد المستأنف كان بحسن نية والقاعدة أن واضع اليد الحسن النية لا يلزم برد الثرات . وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون ذلك أن عقد الإيجار من الباطن ينقض حتى بانقضاء عقد الإيجار الأصلي ولو كان قائماً بحسب الشروط التي اشتمل عليها وأنه لا يلزم السريان حكم لفسخ عقد المستأجر الأصلي على عقد المستأجر من الباطن أن تقام الدعوى على هذا الأخير ولا يهم في هذه الحالة أن يكون عقد المستأجر من الباطن ثابت التاريخ قبل رفع دعوى الفسخ أو بعد رفعها كما لا يهم أن يكون عالماً بسبب الفسخ وقت استجاره أو غير عالم به ولا يسترط كذلك أن يبنه عليه بالاخلاء لسكنى يسرى عليه حكم فسخ عقد الإيجار الأصلي إذ هو لا يعتبر في هذه هذه الحالة في حكم الغير كما أن حيازته العرضية للأطيان المؤجرة لا تقوله حق تملك الثمار بعد انقضاء عقده تبعاً لفسخ عقد المستأجر الأصلي إذ يصبح حائزاً بلا سند .

د ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه لحظته في تطبيق القانون دون حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .

( القضية رقم ٩٢ سنة ٢٠ في رئاسة ومضوية حضرات الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبد المولى خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب احمد واحد الرومي المستشارين ) .

١٩٣٢ أقام عباس متولى رجب دعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة على فيليب شيهه وزوجته وميرتني القمار المبيع إليه . طلب فيها الحكم بفسخ عقدي البيع والإيجار المشار إليهما فيما سبق - ففضى له في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ بطلباته - وفي ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ أقامت وزارة الأوقاف التي حلت محل عباس رجب الدعوى الحالية على ورنه فيليب شيهه والمطعون عليه وخليفه السبادي وطلبت الحكم فيها على كل من المدهى عليهم بما يقابل مدة انتفاعه بالأطيان المؤجرة والتي قضى بفسخ عقد تأجيرها - وقد قضى في الدعوى المذكورة غيابياً بالنسبة إلى المطعون عليه بأن يدفع إلى الطاعنة مبلغ ٣٤٧٤ جنيهاً والمصاريف فعارض وقضى بتأييد الحكم - فاستأنف فقضت محكمة الاستئناف في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة فقررت الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د وحيث إن ما تنعاه الطاعنة على الحكم أنه إذ قضى برفض دعواها تأسيساً على أن الحكم الصادر من المحكمة المختلطة والذي قضى بفسخ عقد الإيجار الأصلي لا يؤثر على عقد الإيجار من الباطن الصادر من فيليب شيهه إلى المطعون عليه بحجة أنه لا شأن له في النزاع الذي كان مطروحاً على تلك المحكمة إذ هو لا يعتبر خلفاً للمستأجر الأصلي بل يعتبر من الأغيار بالنسبة إليه ولم يوجه إلى عقده أي طعن ومن ثم لا يصح المساس به - إذ قضى الحكم بذلك خطأ في القانون ذلك أنه يترتب لزوماً على فسخ عقد الإيجار الأصلي أن ينقض عقد المستأجر من الباطن عملاً بالقاعدة المقررة من أن فاقد الشيء لا يعطيه وأن زوال حق الناقل يترتب عليه زوال حق الملتقى .

وكانت العبارة الواردة في التوكيلات المشار إليها هي عبارة عامة مطلقة تغول المحامى الوكيل حق التقرير بالظعن بطريق النقض المدنى نيابة عن موكله وكان لا يمنع ذلك صدورها منهم في تواريخ سابقة على تاريخ إنشاء محكمة النقض متى كان قد نص فيها على استمرار العمل بمقتضاها في كافة القضايا أمام جميع المحاكم وكان ثابتاً بالأوراق المقدمة بالظعن أنها لا تزال قائمة ومعمولا بها الأمر الذى يجيز صرف عبارة ( جميع المحاكم وجميع القضايا ) الواردة فيها إلى الحال والاستقبال على السواء بحيث تشمل محكمة النقض بعد إنشائها والظعن بطريق النقض المدنى بعد استحداثه ولو أنه لم يكن مقرراً وقت صدورها ، لما كان ذلك كذلك يكون التقرير بالظعن بالنسبة إلى هؤلاء الطاعنين قد قدم من ذى صفة ويكون الدفع بعدم قبول الظعن شكلاً في غير محله .

٢ - إن رأى الخبراء غير مقيد بالحكمة ذلك أنها لا تقضى في الدعوى إلا على أساس ما تظعن إليه ومن ثم لا يعيب قضائها إذ هي أطرحت النتيجة التى أجمع عليها ستة من الخبراء من أن أرض النزاع تدخل في مستندات الطاعنين وذهبت بما لها من سلطة التقدير الموضوعية إلى نتيجة مخالفة متى كانت قد أوردت الأدلة المسوغة لها .

٣ - أنه بحسب المحكمة إذ هي قضت برفض دعوى الطاعنين أن تستند في ذلك إلى عجزهم عن إثبات سبب ملكيتهم دون أن

٦٢٩

٦ مارس سنة ١٩٥٢

١ - نقض . المحامى للرد بالظعن نيابة عن الطاعن ، بتدريه توكيلاً عاماً سابقاً على إنشاء محكمة النقض بجيز له الحضور من موكله في جميع القضايا ولدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها . استمرار هذا التوكيل إلى ما بعد إنشاء محكمة النقض . هذا التوكيل يبيح له تقرير الظعن بالنقض نيابة عن موكله متى كان هو مقبولا لدى محكمة النقض . الدفع بعدم قبول تقريره على غير أساس . المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض .

ب - غير . رأى الخبير غير مقيد بالحكمة . أطرحها النتيجة التى أجمع عليها ستة من خبراء الدعوى وأخذها لأسبابها مسوغة بنتيجة مخالفة . لا خطأ .

ج - إثبات . حكم . تسببه . مدعى في دعوى ملكية . رفض المحكمة دعواه لعجزه عن إثبات ملكيته كالم لإقامة الحكم . التى على ما فاته المحكمة غامساً بعدم ملكية المدعى عليه . غير منتج .

د - نقض . سبب جبريد . تقدم على مكسب . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان يبين من التوكيلات الصادرة من بعض الطاعنين والملحقة بتقرير الظعن أنهم وقعوا عليها في تواريخ سابقة على تاريخ إنشاء محكمة النقض بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ إلا أنه لما كان قد ورد في كل منها أنه توكيل عام يسرى العمل بمقتضاها حتى يعدل عنه وذلك في جميع القضايا المرفوعة أو التى ترفع من الموكل أو عليه أمام جميع المحاكم ، وكان كل ما اقتضته المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض هو أن يوقع تقرير الظعن بحام من المحامين المقبولين أمامها بوصفه وكيلاً عن الطاعن

عنه ذلك في جميع القضايا المروعة أو التي ترفع من الموكل أو عليه أمام جميع المحاكم . وكان كل ما اقتضته المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض هو أن يوقع تقرير الطعن بحام من المحامين المقبولين أمامها بوصفه وكبلا عن الطاعن . وكانت العبارة الواردة في التوكيلات المشار إليها عبارة عامة مطلقة تفخول المحامي الوكيل حق التقرير بالطعن بطريق النقض المدعى نيابة عن موكله . وكان لا يمنع من ذلك صدورها منهم في تواريخ سابقة على تاريخ إنشاء محكمة النقض ، متى كان قد نص فيها على استمرار العمل بمقتضاها في كافة القضايا أمام جميع المحاكم وكان ثابتاً بالأوراق المقدمة في الطعن أنها لا تزال قائمة ومفعولاً بها ، الأمر الذي يجيز صرف عبارة « جميع المحاكم وجميع القضايا » الواردة فيها إلى الحال والاستقبال على السواء بحيث تشمل محكمة النقض بعد انشائها والطعن بطريق النقض المسدنى بعد استحداثه ولو أنه لم يكن مقرراً وقت صدورها . لما كان ذلك كذلك يسكن التقرير بالطعن بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث والرابعة قد قدم من ذي صفة ويكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً في غير محله . ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل ، حسبما يستفاد منه من سائر الأوراق المقدمة في الطعن في أن الطاعنين أقاموا في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ الدعوى رقم ٦٣٤ كلى الاسكندرية سنة ١٩٣٤ بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى قطعة أرض مساحتها ١٥٠٠ متر مربع مبنية الحدود والعالم بصحيفة الدعوى ومنع منازعة المطعون عليها

تكون في حاجة إلى بيان أساس ملكية المطعون عليها التي لم تكن إلا مدعى عليها في الدعوى ومن ثم فإن النعى على ما قاله المحكم خاصاً بسند ملكية المدعى عليها غير منتج .

٤ - متى كان الطاعنون لم يقدموا ما يثبت أنهم استندوا في دعوام لدى محكمة الموضوع إلى أنهم كسبوا ملكية الأرض بوضع اليد مدة خمس سنوات مع السبب الصحيح فإنه لا يجوز لهم إثارة هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض .

### المحكم

« من حيث إن النيابة العامة دفعت في المذكرة المقدمة منها بعد قبول الطعن شكلاً بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث والرابعة تأسيساً على أن التوكيلات الصادرة منهم إلى الأستاذ جيد الفناح رجائي المحامي الذي ناب عنه الأستاذ يوسف خليل المحامي في التقرير بالطعن بمقتضاها قد حررت في تواريخ سابقة على تاريخ إنشاء محكمة النقض ، مما يدل على أن موكله لم يخولوه فيها حق الطعن بطريق النقض المدعى نيابة عنهم ، إذ لم يكن هذا الطعن جائزاً في ذلك الحين ، الأمر الذي يبنى عليه أن يكون الطعن مرفوعاً من غير ذي صفة .

« ومن حيث إنه وإن كان يبين من التوكيلات الصادرة من الطاعنين الأول والثالث والرابعة والملحقة بتقرير الطعن أنهم وقعوا عليها في تواريخ سابقة على تاريخ إنشاء محكمة النقض بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ إلا أنه لما كان قد ورد في كل منها أنه توكيل عام يسري العمل بمقتضاها حتى يعدل

القديمة والحديثة ودقتر الباقي الذي تقيده فيه أملاك الحكومة الخاصة بما فيها الأراضي التي لا مال لها وبأن الطاعنين ومورثهم من قبلهم لم يضعوا اليد عليها . فقضت المحكمة بتدب أحد الخبراء لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لمعرفة من المالك للأرض موضوع النزاع ، فقدم هذا الخبير تقريره وذهب فيه إلى أنها تدخل ضمن القطعة الرابعة الآلف ذكرها ولا تنطبق عليها مستندات المطعون عليها ، ثم قضت المحكمة بتدب ثلاثة خبراء لآداء نفس المأمورية وقد انتهوا في تقريرهم إلى أن الأرض المذكورة تدخل ضمن مستندات الطاعنين وأن ملكية المطعون عليها لها ترجع إلى ورودها في دفتر الباقي الذي لا يعمل عليه للأسباب التي بينوها . فقضت المحكمة بتدب ثلاثة خبراء آخرين أحدهم على فائق صلاح المفتش بمصلحة المساحة بالإسكندرية وقد اختلف هذا الخبير مع زميله في الرأي وقدم تقريراً منفرداً قال فيه بدخول أرض النزاع ضمن مستندات تملك المطعون عليها بينما ذهب الخبيران الآخران إلى العكس . وفي ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٣ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٢٨ سنة ٢ قضائية محكمة استئناف الاسكندرية . وفي ١٨ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بتأييدها لأمر وروده من الأسباب وما أخذت به من أسباب الحكم المستأنف . فقرر الطاعنون الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه قد شابه العيب في الإسناد والاستدلال . ذلك أن الطاعنين تمسكوا بإعلان تقرير الخبير على فائق

لم فيها استناداً إلى أن مورثهم اشترى من حسن على سيف وأخوته بموجب عقد رسمي محرر في ١٠ من مارس سنة ١٩٠٤ ومسجل في اليوم التالي ٢٣ فدانة و ١٣ قيراطاً و ٢٢ سهماً ، مكونة من أربع قطع منها القطعة الرابعة ومساحتها ٤ أفدنة و ٢١ قيراطاً و ١٢ سهماً ، تقع فيها الأرض موضوع الدعوى وأن هذه القطعة آلت إلى البائعين ( إلى مورثهم ) بطريق الشراء من محمد السيد بيسار وآخرين بموجب عقد محرر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٣ ومسجل في ١١ منه ، وأنه قضى للطاعنين بتثبيت ملكيتهم اليها بموجب الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٢٠ في الدعوى رقم ٢١٠٩ سنة ٤٣ قضائية والمؤيد بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٢ من يناير سنة ١٩٢٤ في الاستئناف رقم ٢٨ سنة ٥٦ قضائية وذلك في مواجهة ليون نصير وبنك الخصم والتوفير للذين نازعا مورثهم فيها . وأن هذين الحكمين نفذاً بحضور تسليم محرر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٢٨ وأن مورثهم وضع يده على القطعة الرابعة بما فيها الأرض موضوع الدعوى من تاريخ شرائه وكانت قبل ذلك في وضع يد البائعين اليه ثم وضع الطاعنون يدهم عليها من بعده يؤيد ذلك أنهم أجروها بموجب العقد المحرر في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٢٩ إلى وزارة الحرية التي أخذتها في سنة ١٩٣٤ ومنذ ذلك تعرضت المطعون عليها لم في الأرض موضوع الدعوى ، رغم ثبوت ملكيتهم اليها ووضع يدهم عليها . ودفعت المطعون عليها الدعوى بأن الأرض المذكورة لا تدخل ضمن مستندات الطاعنين الآلف ذكرها وإنما هي مملوكة لها وثابتة بأوراقها ومنها غرائط المساحة

المقدمة من المدعين وهم المستأفون الآن وإلى المعائنات التي قام بها الخبراء السابقون والذين لا معلن للمستأفنين عليها من حيث تحديد نقطة النزاع واستخلصت منها أن العين موضوع النزاع لا تدخل في مستند تملك المدعين ولا مستند البائع إلى مورثهم ولا في حكم المحسكة المختاطة السابق ولا في محضر التسليم الحاصل بمقتضى هذا الحكم ولا في عقد الإيجار الصادر إلى وزارة الحربية ، وإذا كانت المحسكة قد أشارت إلى تقرير هذا الخبر فقد أشارت إليه إشارة مختصرة في آخر أسبابها كدليل من الأدلة المتعمدة على تأييد ما ذهبت إليه أي أن الحكم يصح بدون الاستناد إلى هذا التقرير . وهذا الذي جاء في الحكم يقلع في أن محسكة الاستئناف استبعدت من الأدلة المقدمة في الدعوى تقرير الخبراء المشار إليه اكتفاء بالأدلة الأخرى التي أوردها الحكم الابتدائي والتي رأت المحسكة أنها كافية لتبرير قضائه ، وليس في هذا أي تناقض أو عيب في الإسناد أو الاستدلال ، إذ لمحسكة الاستئناف أن تؤيد الحكم الابتدائي لما تراه صالحا من أسبابه مع اطراح ما لا ترى الأخذ به منها :

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور من ثلاثة أوجه (أولها) إذ أسسته المحسكة على أن محسكة الدرجة الأولى استخلصت من المستندات المقدمة من الطاعنين ومعائنات الخبراء غير المطلعون عليها منهم أن أرض النزاع لا تدخل في مستند تملكهم ولا في مستند البائعين إلى مورثهم ولا في حكم المحسكة المختاطة أو محضر التسليم الحاصل تنفيذاً له أو عقد الإيجار الصادر منهم إلى وزارة الحربية - مع أن هذه المستندات تثبت ملكيتهم إليها وأن ستة من الخبراء الذين

صلاح الأسباب التي ينورها ، ومع ذلك أخذت به محسكة الدرجة الأولى ثم أيدت محسكة الاستئناف حكمها بحجة أن تقرير الخبراء المذكور لم يكن هو الحاسم في الدعوى وأن محسكة الدرجة الأولى لم تتخذة عمداً لقضائها وإنما أشارت إليه في آخر أسبابها كدليل من الأدلة المتعمدة على تأييد النتيجة التي انتهت إليها أو التي اعتمدت فيها على المستندات المقدمة من الطاعنين والمعائنات التي أجهزها الخبراء الآخرون ، وأنه لذلك يصح الحكم الابتدائي بغير الاستناد إلى ذلك التقرير - مع أنه فضلاً عن أن هذه المحسكة لا تغلو من التناقض فانه يبين من الحكم الابتدائي أنه ورد فيه ، وحيث إن ما جاء في تقرير الخبراء على فائق صلاح قد تأيد جميعه بالمستندات المقدمة من طرفي الخصوم وقد قام بفحص وتطبيق هذه المستندات على الطبيعة لحصاً دقيقاً فنياً وأظهر الأخطاء التي وقع فيها الخبراء الآخرون فلذا ترى المحسكة الأخذ بالنتيجة الصحيحة التي وصل إليها وهي أن أرض النزاع ملوكة للحكومة وذلك الأسباب المذكورة فيه ، وأن هذا الذي أورده الحكم يدل على أن محسكة أول درجة اعتمدت تقرير هذا الخبراء بنتيجته وأسبابه وهو ما يخالف ما قرره محسكة الاستئناف ، ولما كان هذا التقرير باطلاً فإن الحكم الذي بني عليه يكون باطلاً كذلك .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من : د أنه إن صبح هذا الذي يقوله المستأفون (للطاعنون) من أن على فائق صلاح كان يدعى الحكومة بالمعلومات والمستندات قبل نده في هذا النزاع فإن تقريره لم يكن هو الحاسم في هذه الدعوى ولم تتخذة المحسكة عمداً في حكمها كما يقول المستأفون إذ أن المحسكة عمدت إلى المستندات



تقدير الموضوعية إلى نتيجة مخالفة ، متى كانت قد أوردت الأدلة المؤيدة لها ، كما هو الحال في الدعوى ، ومردود ثالثاً بأنه بحسب المحكمة إذ هي قضت برفض دعوى الطاعنين أن تستند في ذلك إلى مجرم عن إثبات سبب ملكيتهم دون أن تكون في حاجة إلى بيان أساس ملكية المطعون عليها التي لم تكن إلا مدعى عليها في الدعوى ومردود أخيراً بما يبين من أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها المحكم المطعون فيه من أن المحكمة قالت عن خريطة المهندس أحمد فريد التي استند إليها الطاعنون في دفاعهم أنها وإن كانت أدخلت أرض النزاع ضمن القطعة الرابعة التي اشتراها مورثهم بموجب العقد المسجل في ١١ من مارس سنة ١٩٠٤ إلا أنها حملت بناء على طلب آخرين ولذا لا تكون حجة على المطعون عليها كما أنها في ذاتها لا تعتبر سنداً على الملكية . وهذا القول من شأنه أن يبرر ما قرره المحكمة من عدم التحويل على هذه الخريطة وبسبب كل حجة اعتمدها الطاعنون في هذا الخصوص .

• ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن المحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي ومن بينها ما قرره المحكمة من أنه على فرض أن أرض النزاع تدخل ضمن القطعة الرابعة التي اشتراها مورث الطاعنين في سنة ١٩٠٤ فإنه يكون قد اشترى أرضاً غير تلك التي الباعين إليه ونظراً لأنه لم يضع يده عليها لا هو ولا الطاعنون من بعده المدة القانونية فتكون ملكيتها باقية للمطعون عليها — مع أنه ثابت بالمستندات المقدمة في الدعوى أن هذه الأرض كانت في وضع يد المالكين السابقين ثم مورث الطاعنين من تاريخ شرائه في سنة ١٩٠٤ ثم في

نديثهم محكمة الدرجة الأولى بأحكامها التقييدية الثلاثة أجمعاً على انطباق المستندات المذكورة عليها ، وبذلك تكون المحكمة قد استخلصت واقعة تناقض ما هو ثابت بالأوراق المقدمة في الدعوى تقديماً صحيحاً و ( الوجه الثاني ) إذا لم تبين المحكمة أساس الملكية التي ادعها المطعون عليها لأرض النزاع ولا كيفية وضع يدها عليها و ( الوجه الثالث ) إذ لم ترد المحكمة على ما استند إليه الطاعنون لديها من أن الخبر على فائق صلاح نفسه أثبت في تقريره أن خريطة المهندس أحمد فريد تدخل أرض النزاع في ملكيتهم ومن أنه غير صحيح ما دعه الخبر المذكور من أنها حملت بقصد اغتصاب أملاك الحكومة ذلك أنها وضعت واعتمدت من جميع الجيران في سنة ١٩٠٢ أي في وقت لم يكن متوقفاً فيه أن يشتري مورث الطاعنين في سنة ١٩٠٤ ثم رفعوا في الدعوى بملكيتهم إليها بعد اثنين وثلاثين سنة عند ما تعرضت لهم فيها المطعون عليها في سنة ١٩٣٤ .

• ومن حيث إن هذا السبب بجميع أوجهه مردود أولاً — بأن قول الطاعنين بأن المستندات المقدمة منهم تثبت ملكيتهم لأرض النزاع هو قول مسوق في تقرير الطعن دون أي إيضاح لكيفية هذا الثبوت ودليله حتى يتبين وجه المخالفة فيها استخلصته المحكمة في هذا الخصوص ، مما يكون منه هذا القول غير مقبول أمام محكمة النقض ، ومردود ثانياً — بأن رأى الخبراء هو وفقاً للمادة ٢٤٣ من قانون المرافعات (القديم) غير مقيد للمحكمة ، ذلك أنها لا تقضي في الدعوى إلا على أساس ما تظن أن إليه ، ومن ثم لا يجب قضائها ، إذ هي أطرحنت النتيجة التي أجمع عليها ستة من الخبراء من أن أرض النزاع تدخل في مستندات الطاعنين ، وذهبت بما لها من سلطة

يدعى المدعون أنها عبارة عن الجزء الشرق من خمسة الأفدنة المذكورة فانه لم يثبت إطلاقا وضع يد المدعين عليها أى مدة بعد أن ثبت عدم دخولها في مستنداتهم ، وهذا القول لا يتفق مع طبيعة الأشياء والمعقول ، ذلك أن الرسم المقدم من المطعون عليها والمرسوم فيه المثلث المشار اليه هو الذى يجعل المحكمة تتصور أنه موجود بذاته على الطبيعة مستقلا عن القطعة الرابعة التى اشتراها المورث في سنة ١٩٠٤ والثى تبلغ مساحتها خمسة أفدنة تقريبا . مع أنه في الواقع جزء غير منفصل منها لأنها عبارة عن أرض رمال قضاء لا أثر للتقسيم فيها كما أنها بدورها جزء من سبعين فدانا تكون قطعة واحدة مملوكة للطاعنين بمقتضى عقودهم وجميعها في وضع يدهم بغير استثناء لهذا الجزء المثلث ، أما ما تمسكت به المطعون عليها من قيد هذا الجزء في دفتر الباقى فلا حجية له لاحتمال حصول الخطأ فيه كما أنه لا يمنع من كسب ملكيته بوضع اليد المدة القصيرة أو الطويلة مادام أنه ليس من الأملاك العامة ، وأنه لما كانت المطعون عليها تقول أن الدفتر المذكور حمل في سنة ١٩٠٠ وأنها لم تكتشف قيد الأرض فيه إلا في سنة ١٩٣٤ وكان ثابتا أن مورث الطاعنين وهم من بعده والمالكين السابقين من قبله وضعوا اليد عليها حتى سنة ١٩٣٤ على ما سلف بيانه في السبب الثالث فيكونون قد تملكوها بوضع اليد ضمن ما حصل بيعه بمقتضى العقود المحررة بينهم ومن جهة أخرى فانه ثابت باقرار المطعون عليها والخير على فائق صلاح أن هذه الأرض مرسومة بخريطة المهتمدين أحمد فريد على اعتبار أنها تدخل في ملكية البائعين إلى المورث ، وهذا الإقرار وحده يكفي لتأييد دعوى الطاعنين بتسليمهم لها بوضع اليد وذلك حتى لو كان صاحبها

وضع يد الطاعنين من بعده حتى سنة ١٩٢٨ إذ أجروها إلى وزارة الدفاع وقد أخطأها في سنة ١٩٣٤ التى حصل فيها التعرض من المطعون عليها ، وأنه خلال هذه المدة كان ليون قصير قد نازح مورث الطاعنين في القطعة الرابعة المشار اليها وحكم في هذا النزاع من القضاء المختلط ابتداءً سنة ١٩٢٠ وانتهائيا في سنة ١٩٢٤ بتثبيت ملكيتهم اليها ، الأمر الذى يدل على أن وضع يدهم عليها قد استمر على الأقل من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٤ ، وبذلك يكونون قد كسبوا ملكيتها بوضع اليد مدة خمس سنوات مع السبب الصحيح ، هذا فضلا عن أن مدة وضع يدهم عليها هم ومورثهم من قبلهم ترجع إلى سنة ١٩٠٤ كما يحق لهم أن يضمروا اليها مدة وضع يد المالكين السابقين ، أما ما دلت به المطعون عليها من أن مورثهم لم يضع يده عليها إلا فترة قصيرة بدلالة دعوى منع التعرض التى أقامها عليه ليون قصيرة وقضى له فيها - فلا قيمة له لأثر النزاع في تلك الدعوى كان مترددا بين ليون قصير ومورثهم وحدهما فلا يصح أن نفيد منه المطعون عليها ولا سيما أنه قضى للطاعنين بعد ذلك بتثبيت الملكية في مواجهة ليون قصير كما سلف ذكره وفُضلا عن ذلك كله فانه لم يقم في الدعوى أى دليل على أن المطعون عليها وضعت يدها على الأرض موضوع النزاع أية مدة .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم أخطأ في الاستدلال ، إذ قال : ه أما بالنسبة لوضع اليد الذى أشاروا اليه في استئنافهم والذى تناولته محكمة أول درجة في حكمها فانه في الواقع كان متعلقا بقطعة الأرض التى مساحتها نحو خمسة أفدنة أما قطعة الأرض ذاتها المثلثة الشكل المبينة في رسوم الخبراء والثى

المورث قد اشترى أرضاً غير مملوكة للبائعين اليه ولأنه لم يضع يده عليها لا هو ولا الطاعنون من بعده المدة القانونية المكسبة للملكية فتكون ملكيتها ما ذلت للحكومة — لأنه وإن كانت محكمة الدرجة الأولى قالت ذلك إلا أن محكمة الاستئناف ذهبت في هذا الشأن مذهباً آخر إذ قررت أن وضع اليد الذي استند اليه الطاعنون كان متعلقاً بالقطعة التي مساحتها خمسة أفدنة تقريباً ( أى القطعة الرابعة السالف ذكرها ) أما الأرض موضوع النزاع المثلثة الشكل والتي يدعى الطاعنون أنها عبارة عن الجزء الشرقي من هذه القطعة فإنه لم يثبت إطلاقاً وضع يدهم عليها أية مدة كما لم يثبت دخولها في مستنداتهم، وهذا الذي قرره المحكمة في خصوص وضع اليد على أرض النزاع لا خطأ فيه ، وهو بعد تقصّل للواقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع ، أما ما ينهاه عليه الطاعنون من أنه يتجافى مع المعقول وطبيعة الأشياء فلا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته لدى محكمة النقض ، وأما ما ورد في الحكم الابتدائي من تقرير عدم كسب الطاعنين ملكية الأرض على فرض دخولها في القطعة الرابعة وهو الذي أسس عليه الطاعنون السبب الثالث، فنظراً لما سلف ذكره من أن محكمة الاستئناف لم تأخذ به بعد أن قطعت في عدم ثبوت وضع يد الطاعنين على أرض النزاع ، فإن هذا السبب يكون وارداً على غير معلن .

ومن حيث إنه لجميع ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، ومن ثم يتعين رفضه .

( الفضية رقم ١٦٣ سنة ١٩٠٢ في رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد حلمي وكمال المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وحاجي وعبد مجيب أحمد وعبد العزيز سليمان المستشارين ) .

ما قرره الخبير المذكور من أن هذه الخريطة لم تعمل إلا بقصد اغتصاب أملاك الحكومة .

ومن حيث إن هذين السيين مردودان أولاً — بأن الطاعنين لم يقدموا إلى هذه المحكمة ما يثبت أنهم استندوا في دعواهم لدى محكمة الموضوع إلى أنهم كسبوا ملكية الأرض بوضع اليد مدة خمس سنوات مع السبب الصحيح ، ومن ثم فلا يجوز لهم إثارة هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض ، وثانياً — بما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق المقدمة في الطعن ، من أن دعواهم قامت في جميع مراحلها على أساس أن الأرض تدخل ضمن القطعة الرابعة التي اشترها مورثهم بموجب العقد المسجل في ١١ من مارس سنة ١٩٠٤ وأنهم كسبوا ملكيتها بوضع يد مورثهم عليها ضمن هذه القطعة من هذا التاريخ وهم من بعده حتى سنة ١٩٣٤ والبائعين اليه من قبله ، ومن أن المحكمة قررت على خلاف ما ذهب اليه الخبراء الذين تدبوا في الدعوى هذا الخبر على فائق صلاح أن أرض النزاع لا تدخل ضمن القطعة الرابعة المشار إليها وذلك بنسباء على الأسباب الواردة في الحكم ، ومن أنه وإن كانت محكمة الدرجة الأولى قالت إن مورث الطاعنين لم يضع يده على القطعة الرابعة إلا فترة قصيرة من تاريخ شرائه حتى ٣٠ من مارس سنة ١٩٠٧ تاريخ الحكم ليون قصير بحديازتها اليه وأن الطاعنين لم يضعوا يدهم عليها بعد ذلك رغم تسلمهم لها في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٢٨ لتعرض المطعون عليها لهم فيها كما ذكروا في صحيفة الدعوى ، واستنتجت من ذلك أن مدة وضع يدهم غير كافية لكسب الملكية ، كما قالت إنه على فرض أن أرض النزاع تدخل ضمن القطعة الرابعة فيكون

## الحكم

« من حيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى على الطاعن والمطعون عليهما الآخرين وطلبت برعيضتها الحكم بأحققتها في الحصصة البالغ قدرها ١٨ ط على الشيوخ في العين المبينة الحدود والمعامل بالبريضة بطريق الشفعة نظير الثمن البالغ مقداره ألف جنيه إذا ظهر أنه الثمن الحقيقي والمالحقات ومن باب الاحتياط الكلي أخذها بحق الاسترداد وفقاً للمادة ٦٢ مدني (قديم) وفي ١/٣/ ١٩٤٤ حكمت المحكمة حضوريا للطاعن وغيبا للباقيين وقيل الفصل في الموضوع باحالة الدعوى على التحقيق لثبوت المدعية حقيقة الثمن الذي يبعث به الحصص على أن يكون للدعي عليه الثمن، غير أن هذا الحكم لم ينفذ، وفي ١٩٤٤/٥/٢١ صدر الحكم حضوريا للمدعية والمطعون عليها الأولى - وغيبا للباقيين بأحقية المدعية بالشفعة في الحصصة المطالب بها نظير الثمن ومقداره ألف جنيه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم للأسباب الآتية :

أولاً - إن قانون المرافعات أوجب إعلان الأوراق وبالأخص صحيفة افتتاح الدعوى إلى الخصم في محل إقامته إلا أن المطعون عليها صعدت إلى إعلان صحيفة افتتاح الدعوى إليه في غير محل إقامته مما يوجب بطلانها وما ترتب عليها من إجراءات خصوصاً وقد تمت كلها بسوء نية لأن المطعون عليها تعمل على إقامته نظراً لصلته القرابة وقد أعلنته بالحكم في محل إقامته ولم يسبق له قبل ذلك أي علم بالدعوى . وثانياً - جاء في وصف الحكم أنه حضوري بالنسبة له وغيبا بالنسبة لباقي الخصوم مع أنه لم يسبق له الحضور لا بنفسه ولا بوكيل عنه . وثالثاً - من باب الاحتياط في الموضوع فإنه يحتفظ بحق إبداء

٦٣٠

٦ مارس سنة ١٩٥٢

إعلان . الجهة التي سلم لها الورقة المطالب إعلانها . وجوب تسليمها لنفس الخصم أو لمحل . جواز تسليمها استثناء في المحل المختار الذي اتخذته المعلن إليه في خصوص الدعوى التي يتعلق بها الإعلان . مثال . خصم اتخذ مكتب أحد المحامين محلاً مختاراً في خصوص دعوى شفعة . إعلانه بدعوى شفعة لاحقة في نفس المحل المختار للدعوى الأولى . لا يصح .

## المبدأ القانوني

إن الأصل هو وجوب تسليم الأوراق للمقتضى إعلانها لنفس الخصم أو لمحل وفقاً للبادة السادسة من قانون المرافعات (القديم) وإنما يجوز استثناء تسليمها في المحل الذي اتخذته المعلن إليه محلاً مختاراً له في خصوص الدعوى التي يتعلق بها الإعلان وفقاً للبادة ٧٥ مرافعات (قديم) . وإذن ففي كان الواقع أن الطاعن اتخذ مكتب أحد المحامين محلاً مختاراً له في دعوى شفعة فإنه لا يجوز إعلانه بدعوى شفعة في مكتب المحامي المذكور بحجة أن هذه الدعوى لاحقة لدعوى القسمة ببضعة أيام وأن توكيل المحامي المذكور هو توكيل عام يشمل جميع القضايا متى كان من المسلم أن هذا التوكيل إنما صدر من الطاعن إلى المحامي المذكور في خصوص دعوى القسمة وقبل أن تقام دعوى الشفعة ببضعة أيام ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر إعلان دعوى الشفعة صحيحاً رغم تسليم ورقته لمحامي الطاعن في دعوى القسمة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الدعوى ، ثم أورد الحكم من الوقائع ما يفيد أن دعوى الشفعة أعلنت للطاعن بحله المختار الذي اتخذ في دعوى القسمة التي سبق أن أقامها على المطعون عليها الأولى قبل دعوى الشفعة ببضعة أيام وأن التوكيل الصادر من الطاعن لمحامي في دعوى القسمة هو توكيل عام يشمل جميع القضايا وأنه لما كان قد جاء سابقاً على رفع دعوى القسمة نفسها ومن ثم فإن عمل المحامي يعتبر عملاً مختاراً له — الطاعن — يصح فيه الإعلان في جميع القضايا اللاحقة .

ومن حيث إن هذا الذي أقام عليه الحكم نضاء غير صحيح في القانون ذلك أن الأصل هو وجوب تسليم الأوراق المكتضى إعلانها لنفس الخصم أو لعله وفقاً للمادة السادسة من قانون المرافعات ( القديم ) وإنما يجوز استثناء تسليمها في المحل الذي اتخذه المعلن إليه عملاً مختاراً له في خصوص الدعوى التي تتعلق بها الإعلان — ذلك وفقاً للمادة ٧٥ مرافعات ( قديم ) ولما كان الثابت بالحكم أن الطاعن إنما اتخذ عمل الأستاذ أحمد عبد العزيز المحامي عملاً مختاراً له في دعوى القسمة فإنه لا يجوز تسليم ورقة إعلان دعوى أخرى في مكتب المحامي المذكور بحجة أن هذه الدعوى لاحقة لدعوى القسمة ببضعة أيام وأن توكيل المحامي المذكور هو توكيل عام يشمل جميع القضايا متى كان من المسلم أن هذا التوكيل إنما صدر من الطاعن إلى المحامي المذكور في خصوص دعوى القسمة وقبل أن تقام دعوى الشفعة ببضعة أيام ولما كان الحكم قد اعتبر إعلان دعوى الشفعة صحيحاً رغم تسليم ورقته لمحامي الطاعن في دعوى القسمة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم بها .  
ومن حيث إنه يبين عما سبق أن الطاعن

أسباب دفاعه إلى ما بعد الاطلاع على الأوراق والمستندات ومن الآن يدفع بسقوط حق المستأنف عليها الأولى — المطعون عليها الأولى — في الشفعة لأنها تعلم بالبيع منذ تاريخ حصوله . وفي ١٩٤٦/٣/٥ طعن بالتزوير في محضر جلسة ١٩٤٣/١٠/١٧ أمام محكمة أول درجة فقررت محكمة الاستئناف الإيقاف حتى يفصل نهائياً في دعوى التزوير . وفي ١٩٤٩/٤/٢٠ حكمت المحكمة برد وبطلان ما أثبت بمحضر جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ بخصوص حضور سليمان أحمد خليل — الطاعن — بالجلسة المذكورة . فمجلت المطعون عليها الأولى نظراً للاستئناف فتمسك الطاعن بالدفع ببطلان صحيفة الدعوى ركافة ما ترتب عليها . وفي ١٩٤٩/١/٣ قضت محكمة استئناف الاسكندرية برفض هذا الدفع وبتأييد الحكم المستأنف . فقرروا الطاعن بالظن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ من المسلم في هذا الحكم أن الطاعن لم يمان بصحيفة افتتاح الدعوى في محل إقامته وإنما يقول بأنه أعلن بها في مواجهة محاميه في قضية أخرى سابقة وهذا الإعلان باطل قانوناً إذ لا يصح تسليم ورقة الإعلان للتوكيل إلا إذا كان موكلاً بمباشرة نفس الخصومة التي تتعلق بها الإعلان ، والحكم إذ اعتبر هذا الإعلان صحيحاً قد خالف القانون .

ومن حيث إن الحكم استل أسبابه بقوله إن المادة ٧٥ مرافعات ( قديم ) تنص على أنه بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصام يكون عمل التوكيل هو المعتبر في أحوال الإعلان وما يتفرع عنها وأن هذا النص يرسى على جميع الاعلانات بما فيها إعلان صحيفة افتتاح .

مرافعات قديم هو الذى يحكم الآثار التى ترتبت على هذا الترك لا نص المادة ١٥٤ مرافعات جديد . ذلك أن ترك المرافعة هو وفقاً لقانون المرافعات القديم تنازل أو إسقاط تتحقق آثاره القانونية بمجرد التصريح به دون حاجة إلى قبول الخصم أو صدور حكم به فلا يعوق هذه الآثار تراخى القاضى فى تقريره ثبوت الترك إذ هذا التقرير ليس قضاءً فى خصومة بل هو مجرد إعلان من القاضى ينفذ يده من الدعوى بعد إذ انتهت بالتقرير بترك المرافعة .

٢ - لا يسوغ الاستناد إلى المادة ١٥٤ مرافعات جديد لتقرير آثار ترك المرافعة تم قبل العمل به ولا يجيز هذا أن تكون الدعوى أجلت بعد الترك إلى ما بعد العمل بقانون المرافعات الجديد - إذ تنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحاً فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك » ، وإذن متى كان الاستئناف الفرعى المرفوع من الطاعة قد رفع صحيحاً وفقاً للقانون السارى وقت رفعه وظل كذلك قائماً بعد ترك المطعون عليهما استئنافهما الأصلي فى ٩ / ١٠ / ١٩٤٩ وفقاً للمادة ٣٠٨ مرافعات قديم كان الحكم المطعون فيه إذ قضى فى ٣١ / ١٢ / ١٩٤٩ ببطلان الاستئناف الفرعى عملاً بالمادة ١٥٤ مرافعات جديد قد أخطأ فى تطبيق القانون .

عق فى دفعه ببطلان إعلان عريضة دعوى الشفعة ومن ثم يكون الحكم الابتدائى إذ قضى للمطعون عليها بالشفعة رغم بطلان إعلان صحيفتها قد عالف القانون ويضمن الحكم بالقائه وبقبول الدافع ببطلان صحيفة دعوى الشفعة وما ترتب عليها .

( القضية رقم ٢١٢ سنة ١٩ فى رئاسة وعضوية حضرات الأساندة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبدالمعلى خيال وسليمان ثابت وعبد نجيب أحمد وأحمد الروسى المستشارين ) .

٦٣٩

٦ مارس سنة ١٩٥٢

١ - استئناف . ترك الرافعة فى الاستئناف . معناه وفقاً لقانون المرافعات القديم . تنازل أو إسقاط تتحقق آثاره بمجرد التصريح به ، لا حاجة إلى قبول الخصم أو صدور حكم به . الترك الحاصل فى ظل قانون المرافعات القديم تحكم آثاره المادة ٣٠٨ مرافعات قديم لا المادة ٤٩٥ مرافعات جديد . لا يغير من ذلك تراخى المحكمة فى تقرير ثبوته إلى ما بعد سريان قانون المرافعات الجديد .

ب - استئناف الفرعى رفع صحيحاً فى ظل قانون المرافعات القديم . ترك الخصومة فى الاستئناف الأصل تم فى ظل القانون القديم . لا تأثير لهذا الترك على الاستئناف الفرعى وفقاً للمادة ٣٠٨ مرافعات قديم الواجب تطبيقها . تراخى المحكمة فى إثبات تقرير ترك الاستئناف الأصل إلى ما بعد سريان قانون المرافعات الجديد . فضلاً عن بطلان الاستئناف الفرعى تبعاً لترك الاستئناف الأصل وفقاً للمادة ٤٩٥ مرافعات جديد . خطأ فى تطبيق القانون .

### المبادئ القانونية

١ - إذا كان المستأنف قد قرر قبل العمل بقانون المرافعات الجديد ترك المرافعة فى استئنافه الأصلى فيكون نص المادة ٣٠٨ .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتمتع كما يبين من الأوراق في أن المطعون عليها رفعاً الدعوى على الطاعة أمام محكمة دمنور الابتدائية طالبين الحكم لها على الشركة الطاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه لحسب المحكمة في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٩ بإلزام الشركة بأن تدفع إلى المطعون عليها ألف جنيه وقد أعلن هذا الحكم للشركة في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٩. فاستأنف المطعون عليها الحكم بصحيفة أعلنت في ٢ أبريل سنة ١٩٤٩ طالبين تعديله إلى التي جنيه. واستأنفت الشركة فرعياً بصحيفة أعلنت في ١٧ مايو سنة ١٩٤٩ طالبة إلغاء الحكم فيما زاد على مبلغ ٥٠٠ جنهما ولدى نظر القضية أمام محكمة الاستئناف طلب الحاضر من المطعون عليها بمجلس ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تخصيص إثبات ترك الخصومة في استئنافهما الأصلي والحكم بإعلان الاستئناف الفرعي. فأجبت القضية على المرافعة، ومجلس ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ كرر المطعون عليها هذا الطلب كما طلبا الحكم بسقوط الاستئناف الفرعي. فعارض الحاضر عن الشركة الطاعة في طلب الحكم بإعلان الاستئناف الفرعي لأنه لا يجوز تطبيق نصوص قانون المرافعات الجديد على واقعة الدعوى. وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين الأصلي والفرعي شكلاً وإثبات نزول المطعون عليها عن حقهما بقبول تركهما الخصومة في استئنافهما وإعلان الاستئناف الفرعي المرفوع من الشركة وذلك تطبيقاً للبادة ٤١٥ من قانون المرافعات (الجديد) فطلعت الطاعة في هذا الحكم بالنقض.

د وحيث إن سبب الطعن يتصلان في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعلان الاستئناف

الفرعي إعمالاً للبادة ٤١٥ من مرافعات جديد قد أخطأ في تطبيق القانون لأن المادة ٣٠٨ من مرافعات قديم هي الراجحة التطبيق دون المادة ٤١٥ من مرافعات جديد وذلك وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات الحالي والمادة الثانية منه.

د وحيث إنه يسعين من الوقائع السابق لإيرادها أن المطعون عليها قرا بمجلس ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ (أي قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد) تركهما المرافعة في استئنافهما الأصلي. فيكون نص المادة ٣٠٨ من مرافعات قديم لا نص المادة ٤١٥ من مرافعات جديد هو الذي يحكم الآثار الذي ترتب على هذا الترك، ذلك لأن ترك المرافعة في الاستئناف هو وقفاً لقانون المرافعات القديم - تتناول أو إسقاط - تتمتع آثاره القانونية بمجرد التصريح به دون حاجة إلى قبول الخصم أو صدور حكم به، فلا يعوق هذه الآثار تراخي القضاة في تقريره نبوت الترك إذ هذا التقرير ليس قضاء في خصومة بل هو مجرد إعلان من القاضي بنقض يده من الدعوى بعد إذ انتهت بالتقرير بترك المرافعة.

د وحيث إنه لذلك ما كان يسوغ الاستناد إلى المادة ٤١٥ من مرافعات جديد لتقرير آثار ترك المرافعة قبل العمل به، ولا يجيز هذا أن تكون الدعوى أجلت بعد الترك إلى ما بعد العمل بقانون المرافعات الجديد، إذ تنص المادة الثانية من هذا القانون على أن د كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك، وعلى ذلك متى كان الاستئناف الفرعي المرفوع من الطاعة قد رفع صحيحاً وفقاً للقانون السابق وقت رفعه وظل كذلك قائماً بعد ترك

البائع ميعاد الطعن فيه أو كان قد قبل الحكم متى كان قد اختصم في الاستئناف ويفيد من استئناف صاحبه .

#### المحكوم

د من حيث إنه وقائع الدعوى حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنه قضى للطاعنين في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ في الدعوى رقم ١٥٨٧ سنة ١٩٤٥ مدى طوخ بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ الصادر لها من المطعون عليه الثاني بضمانة وتضامن المطعون عليه الأول والمتضمن يبيع قيراط بالحدود الموصحة بالعقد لا بالحدود الواردة بصحيفة الدعوى ، فرقع المطعون عليه الأول اتقاساً عن هذا الحكم وقيد اتقاسه برقم ٣٢٥ سنة ١٩٤٧ مدى طوخ وقضى له في الأول من أبريل سنة ١٩٤٨ بالغائه الحكم موضوع الاتقاس ورفض دعوى الطاعنين استناداً إلى أن الحكم قضى لها بما لم يطلبها . فأقاما الدعوى رقم ٧٩٠ سنة ١٩٤٨ مدى طوخ على المطعون عليهما بصحة ونفاذ عقد يبيع القيراطين بالحدود المبينة بالعقد ، فدفع المطعون عليه الأول — الضامن — بعدم جواز نظير الدعوى لسبق الفصل فيها في دعوى الاتقاس رقم ٣٢٥ سنة ١٩٤٧ . وفي ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة حضورياً للمطعون عليه الأول وفي غيبة المطعون عليه الثاني برفض الدفع وبصحة ونفاذ عقد البيع بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت وبالكفالة . وفي ٨ من يولييه سنة ١٩٤٩ وعند إعلان الحكم للتنفيذ دفع كل من الطرفين ما يرضيه في المصاريف المحكوم بها وقرر المطعون عليه الثاني للمحضر أنه يحفظ

المطعون عليهما استئنافهما الأصلي في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفقاً للمادة ٣٠٨ مرافعات قديم ، كان الحكم المطعون فيه إذ قضى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بطلان الاستئناف الفرعي مصلاً بالمادة ٤١٥ مرافعات جديد قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين نقضه .

( القضية رقم ٤١ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية حضرات الأستاذة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الخيد وشاحي ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين ) .

٣٣٢

٦ مارس سنة ١٩٥٢

استئناف . حكم صادر في موضوع غير قابل للتجزئة . فوات ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى أحد المحكوم عليهما أو قبوله الحكم الإجمالي . جواز الطعن في الحكم بطريق الاستئناف من المحكوم عليه الآخر الذي لم ينقض ميعاد الاستئناف بالنسبة إليه . شرطه . المحكوم عليه الذي لم يستأنف يفيد من استئناف صاحبه .

#### المبدأ القانوني

متى كانت محكمة أول درجة قد قضت بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للطاعنين من المطعون عليه الثاني بضمانة وتضامن المطعون عليه الأول وكان هذا الأخير قد طعن في الحكم بطريق الاستئناف واختصم الطاعنين والمطعون عليه الثاني في استئنافه وكان موضوع النزاع وهو صحة ونفاذ عقد البيع غير قابل للتجزئة . إذ لا يمكن اعتبار البيع صحيحاً ونافذاً في حق البائع دون ضامنه فإنه يكون للضامن الذي لم ينقض ميعاد الاستئناف بالنسبة إليه أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى وبقبل استئنافه ولو فوت



إذ قضى بقبول الاستئناف شكلاً في حين أنه كان يجب الحكم بعدم قبوله لأن المظنون عليه الثاني وهو البائع قبل حكم محكمة أول درجة بدفعه المصروفات المحكوم بها عليه ولم يرفع استئنافاً عنه بل رفع الاستئناف من المظنون عليه الأول وحده وهو الضامن في المقد بعد أن أصبح الحكم نهائياً بالنسبة إلى البائع وتبعاً بالنسبة إلى الضامن .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأنه لما كان موضوع النزاع وهو صحة ونفاذ عقد البيع غير قابل للتجزئة إذ لا يمكن اعتبار البيع صحيحاً وناقلاً في حق البائع دون ضامنه كان لمن لم ينقض ميعاد الاستئناف بالنسبة إليه أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى ويقبل استئنافه ولو فوت الآخر ميعاد الطعن فيه أو كان قد قبل الحكم متى كان قد اختصم في الاستئناف كما هو الحال في الدعوى ويضد من استئناف صاحبه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

( القضية رقم ٥٦ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة ) .

٢٣٣

٦ مارس سنة ١٩٥٢

ضامن . رجوع المدعى المتضامن على المدعى المتضامن معه . قوله . أن يكون قد وفى بأكثر من نصيبه في الدين . مثال .

المبدأ القانوني

يشترط لرجوع المدعى المتضامن على المدعى المتضامن معه أن يكون قد وفى بأكثر من نصيبه في الدين . وإذن فتي كان

لنفسه الحق في رفع معارضة عن الحكم ثم دفع رسم المعارضة وأعلنها الطاعتين والمظنون عليه الأول في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٩ وفي جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أوقفت المعارضة حتى يفصل في الاستئناف المرفوع عن الحكم من المظنون عليه الأول ، وقد اختصم فيه الطاعتين والمظنون عليه الثاني وقيد برقم ٤٧ سنة ١٩٤٩ مدنى مستأنف بها . فدفع الطاعتان بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . وفي الأول من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت محكمة بها حضورياً برفض هذا الدفع وبجواز الاستئناف وبقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في قضية الاقناس رقم ٣٢٥ سنة ١٩٤٧ . فقرر الطاعتان الطعن في هذا الحكم بطريق التقض .

ومن حيث إن المظنون عليه الثاني دفع بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إليه تأسيساً على أنه لا يجوز نظر الطعن قبل الفصل في المعارضة المرافعة منه في الحكم الغيابي الصادر عليه من محكمة أول درجة .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه وإن كان حكم محكمة أول درجة قد صدر في غيبة المظنون عليه الثاني إلا أنه لا مصلحة له في المعارضة فيه إذ قضى الحكم الاستئنافي حضورياً لمصلحته في الاستئناف المرفوع من المظنون عليه الأول والذي اختصم هو فيه فيقيد منه .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن بى على سببين حاصلهما أن الحكم المظنون فيه مخالف للقانون

كيفية وفاء دين الرهن فنص في البند العاشر منه على أن دين مدام هيلانه كларوس وقدره ١٢٠٠ جنيه قد تحصل منه الطرف الأول (الكحيل وشريكه) بمبلغ ٤٠٠ جنيه مصرى فقط وفوائده ٩ ٪ سنويا من أول مارس سنة ١٩٣٤ يتمدد الطرف الأول بسداده على أقساط شهرية قدر كل منها سبعة جنيهات مصرية تدفع في آخر كل شهر ابتداء من آخر مارس سنة ١٩٣٤ ويكون الدفع إلى أحمد سرحان (الطاعن) الذى بمجرد استلامه هذه المبالغ فى موعدها يكون هو المسئول وحده عن سداد هذا الدين للدائنة باعتباره مسئولاً عنه أصلاً . ونص فى البند الحادى عشر على أنه « يقر الطرف الثانى (المطعون عليه) بأنه تحمل من دين هيلانه كларوس بمبلغ ١٣٢ جنيه ونصف مصاريف دعوى البيع التى رفعت من الدائنة المذكورة بحسب الكشف الذى يستخرج من مكتب عاميها بدون أى معارضة فيها مع فوائد مبلغ ١٣٢ جنيه المذكور بواقع ٩ ٪ سنويا من أول مارس سنة ١٩٣٤ وتمدد بسداده إلى الطاعن على أقساط شهرية ابتداء من آخر مارس سنة ١٩٣٤ قدر كل منها ٢ جنيه بحيث لو حصل تأخير من الطرف الأول أو من الطرف الثانى فى دفع أى قسط فى عياد تحمل باقى الأقساط جميعها فوراً بغير تنبيه أو إنذار وأن ما آل إلى المطعون عليه من العقارات ضامن لهذا السداد . وفى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٣٧ حصل الطاعن بمقتضى محضر الصلح السابق الإشارة إليه على حق اختصاص بمقاررات المطعون عليه ضماناً للبالغ الواردة بمحضر الصلح وفوائدها من أول مارس سنة ١٩٣٤ لغاية مارس سنة ١٩٣٧ - وفى ١٥ من يناير سنة ١٩٤٥ رفع المطعون عليه الدعوى

الواقعة أن الطاعن مدين بالتضامن مع المطعون عليه فى عقد رهن وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأسباب سائفة أنه لم يوف من الدين المضنون بالرهن إلا أقل مما التزم به بمقتضى محضر الصلح المبرم بينه وبين المطعون عليه فان ما يرضه من أن جميع أقساط الدين موضوع الصلح أصبحت واجبة الأداء له . لا سند له من القانون .

### المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل فى أنه فى ٢٣ من أبريل سنة ١٩٣٠ استدان الطاعن والمطعون عليه بطريق التضامن من السيدة هيلانه كларوس مبلغ ١٢٠٠ جنيه مؤمن من جانب الطاعن بمثل بناحية بولاق ومن جانب المطعون عليه ٢٤٧٥ قداناً وكسوراً بناحية المنيز مركز بلبس . وفى ٢٠ من مايو سنة ١٩٣٧ تبادل المطعون عليه مع أحمد الكحيل وحسين عبد الهادى عن الأطميان موضوع الرهن مقابل عقارات بالقاهرة . وقد رفع الكحيل وعبد الهادى الدعوى رقم ٣٩٣ سنة ١٩٣٤ على مصر على المطعون عليه يطلب الحكم بفاذ عقد البذل واستلام الأطميان ، فتدخل فيها الطاعن خصماً ثالثاً وقدم الطرفان المتبادلان محضر صلح مؤرخا فى ٨ من فبراير سنة ١٩٣٤ وموقعا عليه منهما ومن الطاعن بوصفه شاهداً فقضت المحكمة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٣٤ بقبول الطاعن خصماً فى الدعوى وبالتصديق على محضر الصلح وجعله فى قوة سند واجب التنفيذ . وقد تناول محضر الصلح تسوية حقوق الطرفين المتبادلين كما تناول

على ذلك لا يكون الطاعن مسترلاً إلا عن مبلغ ٤٦٨ جنيه من دين الزم البالغة قيمته ألف جنيه ، وكان ما وفاء الطاعن أكثر من ضعف ما وفاء المظنون عليه — لما كان ذلك — كان ما قرره المحكمة وأقامت عليه قضاءها مخالفاً لما هو ثابت بالأوراق مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم قال في هذا الخصوص : وحيث إنه لا جدال في أن البندين العاشر والحادي عشر يحملان في نصوصهما تعدياً من المستأنف عليهما ( المظنون عليه ) وحينئذٍ عهد الهادي والمرحوم أحمد حدى الكحيل بدفع ٢٣٢ ج و ٥٠٠ م من دين السيدة هيلانه وفوائده كما يحملان في طليتهما أيضاً تعدي المستأنف ( الطاعن ) بسداد باقي الدين البالغ ١٢٠٠ جنيه وفوائده إلى السيدة هيلانه . وحيث إنه بالرجوع إلى المبالغ التي ذكر المستأنف ( الطاعن ) أنه سدها وفق الكشف المقدم منه ( مستند رقم ١ حافظ رقم ٢٦ دوسيه ) ووفقاً للصورة الرسمية لحكم مرسى المراد المقدم منه ( مستند رقم ٢ حافظ رقم ٢٦ دوسيه ) يبين أنه لم يتم بسداد ما يربو على نصيبه في الدين ولم يتم بسداد شيء مما التزم به المستأنف عليه ( المظنون عليه ) . وحيث إنه مما يقطع بذلك ما أورده في طلب الاختصاص لإذ ذكر صراحة ( مستند رقم ٩ حافظ رقم ٢٦ دوسيه ) أنه طلب مبلغ ٤٠٠ جنيه معافاً إليها ١٠٨ جنيه فوائده من أول مارس سنة ١٩٣٤ حتى نهاية مارس سنة ١٩٣٧ بواقع ٩ ٪ ومبلغ ١٣٢ جنيه معافاً إليها ٣٥ جنيه و ٦٤٠ م فوائده عن نفس المدة السابقة بواقع ٩ ٪ ومجموع ذلك ٦٧٥ ج و ٦٤٠ م وبالرجوع إلى الكشف المقدم منه يظهر أن ما سده في بحر

رقم ١٦٨٤ سنة ١٩٤٥ كل مصر على الطاعن يطلب الحكم فيها بشطب الاختصاص لصدوره بغير حق لأن الطاعن ليس دائناً له بل مركزه في محضر الصلح كوسيط في إيصال الأقساط التي تدفع إلى الدائنة وهو مدين مثله لم يدفع ما عليه من دين حتى لحقت الدائنة إلى نزع ملكيته من أملاكه . وبعد أن أنهت محكمة أول درجة سماح الدعوى قضت في ١١ من مايو سنة ١٩٤٨ بشطب الاختصاص فاستأنف الطاعن فأيدته محكمة الاستئناف في ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ تأسيساً على أن ما وفاء الطاعن من دين الدائنة المترتبة من أول مارس سنة ١٩٣٤ حتى نهاية مارس سنة ١٩٣٧ أقل من المطلوب منه بوصفه مديناً في دين الزم قطعاً الطاعن فيه بالنقض .

ومن حيث إن الطعن يبي على سبيلين حاصل أولهما أن المحكمة إذ قضت بشطب الاختصاص تأسيساً على أن ما وفاء الطاعن بموجب الكشف المقدم منه وبموجب حكم رسم المراد لا يربو على نصيبه في الدين وأنه لا يكون تبعاً وفي شيئاً مما التزم به المظنون عليه في محضر الصلح — خالفت الثابت بهذين السنتين ذلك أنه ثابت بما أن ما سده الطاعن هو مبلغ ١١٣٦ جنبياً لغاية يونيو سنة ١٩٣٩ في حين أن المظنون عليه لم يسدد إلا مبلغ ٥٣٥ جنبياً في سنة ١٩٤٣ عبارة عن فوائده تأخير ومصاريف إجراءات . وأنه لما كان الثابت بالكشف الذي أشارت إليه محكمة الاستئناف أن باقي دين مدام هيلانه كلاروس في فبراير سنة ١٩٣٤ وقت إبرام محضر الصلح كان مبلغ ١٠٠٠ جنيه وكان المظنون عليه بوصفه مديناً وضامناً متضامناً قد التزم بمقتضى محضر الصلح بالوفاء بمبلغ ٥٣٢ جنبياً وترتباً

الحكم لم يرد عليه .

و ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان الطاعن مدينا بالتضامن مع المظنون عليه في عقد الرهن وكان الحكم قد أثبت أنه لم يوف من الدين المضمون بالرهن إلا أقل مما التزم به بمقتضى محضر الصلح - كان ما يزعمه من أن جميع أقساط الدين موضوع الصلح أصبحت واجبة الأداة - لا سند له من القانون ذلك لأنه يشترط أرجوع المدين المتضامن على المدين المتضامن معه أن يكون قد وفى أكثر من تعفيه في الدين وهو الأمر الذى انقضى الحكم كما سجل على الطاعن تقصيره في الوفاء بحيث لا يحق له مطالبة المظنون عليه بمقتضى البند الثانى عشر المضار إليه .

و ومن حيث إنه يبين عما سبق أن الطعن على غير أساس متعين الرفض .

( القضية رقم ٧١ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة و عبدالمعطي خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد الروسى المستأدين ) .

٢٣٤

٦ مارس سنة ١٩٥٢

١ - الش . مباد الطعن بطريق النقض . كيفية احتسابه . مصادقة آخر الجهاد عطلة رسمية . وجوب امتداده ليوم التالى . المادتان ٢٣ و ٢٨ من قانون المرافعات .

ب - حراسة . إجراءات تقاضى . إقامة الحارس دعوى المطالبة ببيع المزارع من مدة حراسته . عدم منازعة الخصوم في صفته . انتهاء الحراسة أثناء سير الدعوى . حق في البيع في الدعوى يبق قائماً . لا يغير من ذلك أيقولة ملكية المزارع المطالب بربيحه إلى أحسنه العكراة بمقتضى الفقرة .

ج - حكم . تعيينه . تناقض . قضاؤه بإلزام الحارس ببيع المزارع مدة معينة باعتباره مستغلاً استقلالاً كاملاً .

هذه المدة أقل من هذا المبلغ بل وأقل من المطلوب منه شخصياً بصفته مدنياً في عقد رهن السيدة هيلانه . وحيث إنه وقد قام المستأنف عليه ( المظنون عليه ) بالتغالص مع الدائنة الأصلية فلا محل بعد هذا لبقاء الاختصاص . ولما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم أن المحكمة استخلصت من المستندات المقدمة من الطاعن أنه لم يوف في الفترة ما بين تحرير محضر الصلح واستصدار أمر الاختصاص أكثر من المطلوب منه شخصياً بوصفه مدنياً في عقد الرهن وكان الثابت بالمستندات المقدمة منه بملك الطعن أنه لم يوف في هذه الفترة التى عني الحكم بتسديدها أكثر مما هو مطلوب منه شخصياً بوصفه مدنياً في دين الرهن - فإنه لا يكون قد وفى شيئاً مما يخص المظنون عليه في الدين ويكون ما يتعاه على الحكم من مخالفته الثابت بالأوراق لا مبرر له .

و ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم شابه تصور يطله ذلك أن الطاعن تمسك لدى محكمة الاستئناف بأن البند الثانى عشر من محضر الصلح ينص على أنه في حالة تأخر المظنون عليه ومن معه عن دفع أى قسط من الأقساط في ميعاده يكون المبلغ المتفق عليه مستحق الأداء فوراً بدون تنبيه أو إنذاراً وأنه بموجب هذا الشرط أصبح دينه البالغ مقداره ٥٣٢ جنياً واجب الأداء وعلى مقتضاه استصدار أمر الاختصاص . هذا فضلاً عن أن المبالغ التى كان قد سددها عن نفسه وعن المظنون عليه إلى الدائنة هيلانه كلاروس وكل المبالغ التى سددها هو إلى الدائنة لغاية صدور أمر الاختصاص تعتبر مسددة عنه وعن شريكته في الدين بحكم عدم تجزئة الدين . وأنه مع تمسكه بهذا الدفاع الجوهري فإن

الدعوى متضمناً إلى الطاعن الأول في طلباته .  
أما وقوع هذا المقار في نصيب الطاعن الثاني  
بمقتضى القسمة فليس من شأنه أن يحول دون  
مطالبة الطاعن الأول للمطعون عليه بالربيع  
مقابل انتفاعه بالمقار في مدة الحراسة لأن  
الحارس مسئول عن تقديم الحساب عن  
إدارته لأعيان التركة بما فيها هذا المقار عن  
مدة حراسته .

٣ - متى كان الحكم إذ قضى بالزام  
الطاعن الأول بما يستحقه المطعون عليه قبله  
في صافي الأيراد في مدة الحراسة احتسب  
ذلك على أساس ما قدره الخبير بجهة إيرادات  
التركة بما فيها المقار الذي يشغله المطعون  
عليه باعتباره أنه مستغل استغلالاً كاملاً  
ومع ذلك فإن الحكم عند ما قضى للطاعن  
الثاني على المطعون عليه بربيع هذا المقار لم  
يلزمه إلا بثلاث الربيع الذي قدره الخبير  
استناداً إلى أنه لا يشغل إلا جزءاً منه وأن  
الجزء الآخر غير مستعمل ومشغول بأثرية  
كثيرة وذلك دون أن يبرر اختلاف التقدير  
في كلتا الحالتين فإن هذا الحكم يكون قد  
شابه بطلان يستوجب نقضه .

#### الحكم

• من حيث إن المطعون عليه دفع بعدم  
قبول الطعن شكلاً بالنسبة إلى الطاعن  
الأول ، لأن الحكم المطعون فيه أعلن إليه في  
١٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ ولم يقرر طعنه فيه  
إلا في ١٦ من مارس سنة ١٩٥٠ بعد فوات ميعاد  
الثلاثين يوماً الذي حدده القانون في المادة  
٤٣٨ مرافعات .

فناؤه بثلاث ربيع هذا المقار عن نفس المدة لن وقع في  
حصته بمقتضى القسمة تأسيساً على أنه لم يكن مستغلاً  
استغلالاً كاملاً . عدم تمييزه اختلاف التقدير في كلتا  
الحالتين . بطلان يوجب الحكم .

#### المبادئ القانونية

١ - إن ميعاد الثلاثين يوماً المقرر  
للطعن بطريق النقض وفقاً للبادة ٤٣٨  
مرافعات يبدأ من اليوم التالي لإعلان الحكم  
المطعون فيه وإذا صادف آخر هذا الميعاد  
عطلة رسمية فإنه يمتد إلى اليوم التالي وفقاً  
لنص المادة ٣٣ مرافعات .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ  
قضى بعدم قبول دعوى الطاعن الأول قد  
أسس قضاءه على أن صفته كحارس قد زالت  
بعد رفع الدعوى تبعاً لانتهاه الحراسة وعلى  
أن المقار المطالب بربيعه قد وقع بمقتضى  
حكم القسمة في حصة الطاعن الثاني وأنه لذلك  
يعتبر مملوكاً له ابتداء من قيام حالة الشيوخ  
فله دون غيره حق المطالبة بربيعه عن تلك  
المدة فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في  
تطبيق القانون . ذلك لأن الطاعن الأول  
كان يطالب بربيع هذا المقار عن المدة التي  
كان معيناً فيها حارساً على أعيان التركة وأن  
صفته في رفع الدعوى لم تكن محل نزاع من  
أحد طرفي الخصومة بل قرر المطعون عليه  
في عريضة استئنافه أن في ذمته للطاعن الأول  
بهذه الصفة مبلغاً من النقود عن ربيع المقار  
الذي كان يشغله مسددة الحراسة ولأن  
الطاعن الثاني وهو الذي آلت إليه بمقتضى  
القسمة ملكية هذا المقار قد تدخل في

الثاني به بمقتضى القسمة بواقع ٣٥٠ قرشاً شهرياً من أول يونيه سنة ١٩٤٤ حتى الوفاء - وفي ٨ من مايو سنة ١٩٤٥ قررت محكمة أول درجة ضم الدعويين إحداهما إلى الأخرى للارتباط بينهما ، وقضت في موضوعهما بالزام المظنون عليه بأن يدفع إلى الطاعن الأول ١٨ ج و ٦٩ م وإلى الطاعن الثاني مبلغ ١٥٧ ج و ٥٠٠ م فاستأنف المظنون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٠٧٧ سنة ١٩٤٨ مصر . وفي ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي موضوع الدعوى رقم ٣٩٨١ سنة ١٩٤٧ بالزام الطاعن الأول بأن يدفع إلى المظنون عليه مبلغ ٨٣ ج و ٤٣١ م ، وفي الدعوى رقم ٣٠٠٨ سنة ١٩٤٢ : أولاً : بعدم قبول دعوى الطاعن الأول ، وثانياً : بالزام المظنون عليه بأن يدفع إلى الطاعن الثاني مبلغ ٥٢ ج و ٤٢٥ م مؤسفة قضاءها في الدعوى الأولى على ما أثبتته الخبر في تقريره من أن صافي إيرادات التركة التي تسلمها الحارس في المدة من ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ لغاية مايو سنة ١٩٤٤ هو مبلغ ٢٥٠ ج و ٢٩٤ م يستحق المظنون عليه الثلث فيه ومقداره ٨٣ ج و ٤٣١ م ، وفي الدعوى الثانية على أن المظنون عليه يشغل الثلث الحصة التي يطالب الطاعن الثاني بريمها ، وقدرت استحقاقه في الربيع من أول يونيه سنة ١٩٤٤ لغاية فبراير سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٥٢ ج و ٤٢٥ م ، واستندت في قضائها بعدم قبول دعوى الطاعن الأول إلى أن ما مورثه كحارس قد انتهت في مايو سنة ١٩٤٤ ، وأن الحصة التي يطالب بريمها قد آلت إلى الطاعن الثاني بمقتضى حكم القسمة ، وأنها لذلك تكون ملكاً له من قبل القسمة وبمدها ، فله دون غيره حق المطالبة بريمها منذ وفاة المورث ، فقرر الطاعنان الطعن

« ومن حيث إن الحكم المظنون فيه أعلن إلى الطاعن الأول في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ فتبدأ مدة الثلاثين يوماً من اليوم التالي له وتنتهى في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٠ - ولما كان آخر الميعاد قد صادف عطلة عيد الدستور فإنه وفقاً لنص المادة ٢٣ من القواعد يتمدد إلى يوم ١٦/٣/١٩٥٠ وهو اليوم الذى حصل فيه التقرير بالظن . ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس ويتمين رفضه .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الوقائع - حسبما بين في الحكم المظنون فيه ، وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن الأول عين حارساً قضائياً على تركه حسين السركدى لإدارتها وتوزيع ريعها على مستحقيه ثم أقام المظنون عليه الدعوى رقم ٢٩٨١ سنة ١٩٤٢ الوايل على الطاعن الأول بصفته الشخصية وبصفته حارساً ، قال فيها إنه يرث الثلث في أعيان التركة موضوع الحراسة ، وإنه يستحق في ريعها من المدة من نوفمبر سنة ١٩٤١ لغاية يولييه سنة ١٩٤٤ مبلغ ٨٣ ج و ٤٣١ م لم يتم طلب الحكم به عليه . فأقام الطاعن الأول بصفته حارساً الدعوى رقم ٣٠٠٨ سنة ١٩٤٢ الوايل على المظنون عليه ، قال فيها إن ضمن أعيان التركة المنزل المبين بعبئة الدعوى وأن المظنون عليه يشغل منه طرأس ، وطلب الحكم بالزامه بمبلغ ١٤ جنبياً قيمة الربيع المستحق قبله لغاية مايو سنة ١٩٤٢ وما يستجد بواقع ٣٥٠ قرشاً شهرياً لغاية مايو سنة ١٩٤٤ وفي ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ تدخل الطاعن الثاني في الخصومة منتضياً إلى الطاعن الأول في طلباته ، وطلب أيضاً الحكم بالزام المظنون عليه ببيع العقار الذى اختص الطاعن

في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني عن سببين ، حاصل أولهما ، أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطاعن الأول لاصفة له في المطالبة بربيع أعيان التركة التي كانت تحت حراسته استناداً إلى أن الحراسة قد انتهت ، فإنه يكون قد خالف القانون ، ذلك لأن صفة الطاعن الأول كانت قائمة وقت رفع الدعوى وأن الطاعن الثاني الذي قالت عنه المحكمة إنه صاحب الحق في المطالبة بهذا الربيع قد تدخل في الخصومة منتظماً إلى الطاعن الأول في طلباته وفي ذلك معنى إنابته عنه . وأنت المظنون عليه لم ينزع الطاعن الأول في صفته ، بل أقر في حريضة استئنافه أن عليه للطاعن الأول عن مدة حراسته مبلغ ١٧ ج و ٤٠٠ م وحاصل السبب الآخر هو أن الحكم مصوب بالبطالان لتناقض الأسباب التي أقيم عليها . ذلك أنه بينما يقرر أن المظنون عليه لا يشغل إلا ثلث العقار الذي طالب الطاعن الثاني بريعه إذ هو يلزم الطاعن الأول بالربيع على اعتبار أن ذات العقار مستغلاً استغلالاً كاملاً .

« ومن حيث إن هذا النفي بسببيه في محله . ذلك أولاً أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعوى الطاعن الأول تأسيساً على أن صفته كحارس قد زالت بعد رفع الدعوى تبعاً لانتهاء الحراسة ، وعلى أن العقار المطالب بريعه قد وقع بمقتضى حكم القسمة في حصة الطاعن الثاني ، وأنه لذلك يعتبر مملوكاً له ابتداءً منذ قيام حالة الشروع ، فله دون غيره حق المطالبة بريعه من تلك المدة ، قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الطاعن الأول كان مطالب بربيع هذا العقار عن المدة التي كان معيناً فيها حارساً على

أعيان التركة ، وأن صفته في رفع الدعوى لم تكن محل نزاع من أحد من طرفي الخصومة ، بل قرر المظنون عليه في حريضة استئنافه أن في ذمته للطاعن الأول بهذه الصفة مبلغ ١٧ ج و ٤٠٠ م عن ربيع العقار الذي كان يشغله مدة الحراسة ولأن الطاعن الثاني وهو الذي آلت إليه بمقتضى القسمة ملكية هذا العقار قد تدخل في الدعوى منتظماً إلى الطاعن الأول في طلباته . أما وقرع هذا العقار في نصيب الطاعن الثاني بمقتضى القسمة ، فليس من شأنه أن يحول دون مطالبة الطاعن الأول المظنون عليه بالربيع مقابل انتفاعه بالعقار في مدة الحراسة ، لأن الحارس مسئول عن تقديم الحساب عن إدارته لأعيان التركة بما فيها هذا العقار من مدة حراسته . وثانياً — أن الحكم إذ قضى بالزام الطاعن الأول بما يستحقه المظنون عليه قبله في صافي الإيراد في مدة الحراسة احتسب ذلك على أساس ما قدره الخبير بطله إيرادات التركة بما فيها العقار الذي يشغله المظنون عليه باعتبار أنه مستغل استغلالاً كاملاً ، ومع ذلك فإن الحكم عندما قضى للطاعن الثاني على المظنون عليه بربيع هذا العقار ، لم يلزمه إلا بثلث الربيع الذي قدره الخبير استناداً إلى أنه لا يشغل إلا جزءاً منه وأن الجزء الآخر غير مستعمل ومشغول بأجرة كثيرة وذلك دون أن يبرر اختلاف التقدير في كلتا الحالتين .

« ومن حيث إنه يبين عما تقدم أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه البطلان مما يستوجب نقضه . »

( القضية رقم ٧٣ سنة ٢٠ بالمهية السابقة ) .

٦٣٥

٦ مارس سنة ١٩٥٢

وصية في صورة عقد بيع . استخلاص المحسنة من أوراق الدعوى استخلاصاً سائفاً أن لإرادة المتألمدين قد انصرفت إلى معنى الوصية . لا مخالفة في ذلك للقانون .

## المبدأ القانوني

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار عقد البيع الصادر من المطعون عليها للطاعنين وصية قد قرر أن ورقة الضد قد جاء فيها لإقرار الطاعنين بأن العقد الذي تحت يدهما لا يكون سارياً إلا بعد وفاة المطعون عليها . — وهذه العبارة صريحة في عدم نفاذ العقد إلا بعد الوفاة أى اعتباره وصية ولم يرد في ورقة الضد هذه عبارات أخرى تتعارض مع هذا النص بل ورد فيها ما يزيده تأكيداً وهو النص على أن ربيع المنزلين المبيعين يبقى أيضاً من حق البائعة طوال حياتها . وما قرره في موضع آخر من أن ورقة الضد قد شملت العقدين الابتدائيين وأنها في نفسها تعتبر دليلاً كاملاً على أن التصرف كان مضافاً إلى ما بعد الموت ويجب أن يأخذ حكم الوصية ، فانه لا مخالفة في هذا التقرير لحكم القانون لأن مرد الأمر هو إلى إرادة ذوي الشأن وقد استخلص الحكم من أوراق الدعوى استخلاصاً سائفاً أن إرادتهم قد انصرفت إلى معنى الوصية .

الحكم

من حيث إن الوقائع تتحصل حسبها بين

من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في أن المطعون عليها أقامت على الطاعنين أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الدعوى رقم ٩٤٢ سنة ١٩٤٧ تطلب اعتبار عقد البيع الصادر منها اليهما والمسجل في ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ وصية وإثبات رجوعها فيها والحكم باعتبار التصرف المذكور كأن لم يكن وتثبيت ملكيتها للحصنتين الموصحتين بالعقد ، وفي ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ أحالت المحكمة الدعوى على التحقيق لتثبت المدعية أن البيع في حقيقته وصية ، ولتثبت المدعى عليها العكس وفي ٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٢٣٨ سنة ٥ ق . وفي ١١ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار عقد البيع المسجل في ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ وصية حصل الرجوع فيها وتثبيت ملكية المطعون عليها للحصنتين الموصحتين بالعقد ، فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل السببين الأول والثاني منها هو خطأ الحكم في تطبيق القانون وتصوره في التفسير . أما الخطأ في تطبيق القانون فقد وقع فيه الحكم إذ اعتبر عقد البيع وصية ذلك لأنه بحسب ظاهر عباراته فقد بيع ناجز وإن احتفظت البائعة بحق الانتفاع بالمبيع . ولما كان هذا العقد صريحاً في تسجيل انتقال الملكية إلى الطاعنين فانه لا يصح اعتباره وصية إذ هي تصرف مضاف إلى ما بعد الموت . أما القصور في التفسير فقد شاب الحكم إذ اعتبر ورقة الضد مستنداً كامل الدلالة على أن نية الخصوم انصرفت إلى معنى الوصية في حين أن هذه



أن الحكم الملعون فيه لم يبلغ الحكم التقيدي لا صراحة ولا دلالة وإنما كل معناه الحكم هو أن عبارة ورقة الضد صريحة في أن التصرف كان مضافا إلى ما بعد الموت بحيث لا يحتاج إلى توكيدها بأية هيئة تستمد من التحقيق ومن ثم لا على المحكمة إذا استندت إلى أقوال الشهود في التحقيق لتقرير أن عقدي البيع الابتدائيين وورقة الضد حررت جميعا في وقت واحد .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

( القضية رقم ٨٣ سنة ٢٠ في الهيئة السابقة ) .

٢٣٣

٦ مارس سنة ١٩٥٢

١ - حكم . تبينه . قضاؤه بالزم الطاعة بئس الأضياع إلى اشتراك زوجها تأسيسا على أن هذه الأضياع قد وردت لزمها . تمسك الطاعة بأنها دفعت عن هذه الأضياع لزوجها وتدينها مخالفة بذلك . عدم مناقشة المحكمة لهذا الدفاع الجوهري . قصور مبطل للحكم .

ب - وكالة ضمنية . لإبانتها . قول المحكمة بوجود وكالة ضمنية من الزوجة لزوجها وبأنه إذا اشترى أمسا بمائد لياقة عنها . عدم بيان المحكمة الوقائع التي سرفت لديها القول بقيام هذه الوكالة واعتمادها على إثبات وجودها على مجرد قيام رابطة الزوجية وعلى أن المرف قد جرى بذلك . قصور مبطل للحكم .

المبدأ القانوني

مق ثبت من حكم محكمة أول درجة الذي أخذ الحكم الاستثنائي بأسبابه أن الطاعة وإن اعترفت بأن الأشياء وردت لزمها الذي كانت تشيده إلا أنها تمسكت بأنها تخالفت مع زوجها الذي اشتراها وقدمت مخالفة بذلك فلم تجعل المحكمة بمناقشة هذا الدفاع

الورقة لم تمس انتقال الملكية إلى الطاعتين وإنما وردت على المنفعة وحدها .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بما قرره الحكم من أن ورقة الضد المذكورة قد جاء فيها إقرار المستأنف عليهما بأن العقد الذي تمت بينهما لا يكون ساريا إلا بعد وفاتها أي وفاة المستأنفة البائعة . وهذه العبارة صريحة في عدم نفاذ العقد إلا بعد الوفاة ، أي اعتباره وصية ولم يرد في ورقة الضد هذه عبارات أخرى تتعارض مع هذا النص ، بل ورد فيها ما يزيد تأكيداً . وهو النص على أن بيع المنزلين المبيعين يبق أيضا من حق البائعة عاقل حياتها . وما قرره في موضع آخر من أن ورقة الضد قد شملت العقدين الابتدائيين وأنها في نصها تعتبر دليلا كاملا على أن التصرف كان مضافا إلى ما بعد الموت ويجب أن يأخذ حكم الوصية . ولا مخالفة في هذا التقرير لحكم القانون ، ذلك لأن مرد الأمر هو إلى إرادة ذوى الشأن وقد استخلص الحكم من أوراق الدعوى استخلاصا سائفا أن إزادتهم قد انصرفت إلى معنى الوصية .

ومن حيث إن حاصل السبب الثالث هو تناقض الحكم في أسبابه وخطؤه في تطبيق القانون . إذ قضى بإلغاء الحكم التقيدي الذي أصدرته محكمة أول درجة ثم عاد فاستند إلى شهادة الشهود الذين سمعهم هذه المحكمة تنفيذاً للحكم المذكور للقول بأن ورقة الضد تشمل عقدي البيع الابتدائيين معاً وأنها خررت معهما في وقت واحد مع أنه بإلغاء الحكم التقيدي أصبح غير جائز استناد الحكم إلى أقوال هؤلاء الشهود .

ومن حيث إن هذا السبب يشقيه مردود

زوج الطاعة اشترى من المطعون عليه الأول بلاطا ودرجا وأدوات صحية بثمن مقداره ٢٥٦ جنبا ووقع على فاتورة تاريخها ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ بامضاءه ، قرفع المطعون عليه الأول الدعوى على الزوجين ( الطاعة والمطعون عليه الثاني ) طالبا الحكم عليهما متضامنين بالمبلغ متمسكا بأن الزوج اشترى هذه الأشياء نيابة عن زوجته وأنها وردت فعلا للنزول الذي تملكه الزوجة والذي كانت تشيده وقت ذاك بسيدى بشر بالاسكندرية فقضت محكمة أول درجة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى أن الزوجة هي المالكة للنزول وأن الزوج اشترى الأشياء المبينة بالفاتورة نيابة عنها وبعد التحقيق قضت بالإلزام الزوجين متضامنين بدفع المبلغ مستندة فيما يختص بالطاعة إلى اعترافها بأنها مالكة المنزل وإلى ما ثبت لها من التحقيق من أن الأشياء المطالب بثمنها وردت لمنزلا بسيدى بشر . ولم تعد المحكمة بما تمسكت به الطاعة بأنها تعاوضت مع زوجها عن ثمن هذه الأشياء ، فاستأنفت الطاعة الحكم فقضت محكمة الاستئناف بتأييده فطعنتم الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض .

« وحيث إن أسباب الطعن تحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالإلزام الطاعة بثمن الأشياء المطالب بقيمتها قد أعطى وشابه قصور ذلك أن حكم محكمة أول درجة الذي أخذ بأسباب الحكم المطعون فيه بنى مسئولية الطاعة على مجرد ورود هذه الأشياء لمنزلا دون أن يرد على دفاعها بأنها تعاوضت مع زوجها عن قيمة هذه الأشياء لأنه قام بإنشاء منزلها بوصفه مقاولا وعلى ذلك فهي لم تثر على حساب الغير بغير مبرر كما أن الحكم المطعون فيه فيما أخاله من أسباب إلى حكم محكمة أول درجة بنى مسئولية

واكتفت في الحكم على الطاعة بما ثبت لديها من أن الأشياء المطالب بقيمتها قد وردت لمنزلا وكان الحكم الاستثنائي قد بنى مسئولية الطاعة فيما أنشأه من أسباب على أن الزوج اشترى هذه الأشياء بوصفه وكيلًا عن زوجته وأن هذه الوكالة كانت ضمنية حسب ما جرى به العرف وأنه يكفي في إثباتها مجرد قيام رابطة الزوجية . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاوه قصور مبطل في خصوص قضائه بالإلزام الطاعة بثمن الأشياء التي وردت لمنزلا إذ الحكم الصادر من محكمة أول درجة أغفل الفصل في دفاع جوهرى أدلت به الطاعة ومن شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى في الدعوى كما أن حكم محكمة الاستئناف فيما حصله من أن تصرف المطعون عليه الثاني بالشراء كان بوصفه وكيلًا عن زوجته الطاعة وأن هذه الوكالة كانت وكالة ضمنية قد جاء قاصراً عن بيان الوقائع التي سوتت لديه القول بقيام هذه الوكالة وقت الشراء وبأن الزوج إذ اشترى إنما تعاقد بالنيابة عن زوجته ولا يغنى عن التحقيق من كلا الأمرين مجرد ثبوت علاقة الزوجية إذ هي وحدها غير كافية في هذا الصدد كما لا يغنى عن ذلك ما قرره الحكم من قيام عرف على هذه الوكالة إذ ليس ثابتاً وجود عرف مستقر في هذا الخصوص .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى تحصل كما يبين من الأوراق أن المطعون عليه الثاني وهو

الرأى فى الدعوى كما أن حكم محكمة الاستئناف فيها حصله من أن تصرف المطعون عليه الثانى بأشراء كان بوصفه وكيلًا عن زوجته الطاعنة وأن هذه الوكالة كانت وكالة خفية قد جاء قاصراً عن بيان الوقائع التى سوتحت لديه القول بقيام هذه الوكالة وقت الشراء وبأن الزوج إذ اشترى إنما تعاقد بالنيابة عن زوجته ولا ينفى عن التحقيق من كلا الأمرين مجرد ثبوت علاقة الزوجة إذ هى وحدها غير كافية فى هذا الصدد كما لا ينفى عن ذلك ما قرره المحكم من قيام عرف على هذه الوكالة إذ ليس ثابتاً وجود عرف مستقر فى هذا الخصوص .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن » .

( قضية رقم ٤٢ لسنة ٢٠ ق رئاسة ومضوبة حضرات الأساندة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وعصاى ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان السلفاوى ) .

٣٣٧

٦ مارس سنة ١٩٥٢

أ - إقرار فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٠ من أحد الرعايا الإيطاليين بأن أحد مستخدميه يمتنع قبله مكاناًه من مدة خدمته السابقة قهراً بمبلغ معين . استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أن هذا الإقرار إنما هو أخبار يدين مستحق فى ذمة المرمول من فقد سابق على تاريخ ١٢ يوليه سنة ١٩٤٠ الذى حددته الأمر العسكرية رقم ١٥٨ والذى اعتبر كل تصرف يصدر بسده غلطاً ، لا عذالة فى ذلك للأمر العسكرية المذكور .

ب - دعوى ، دعوى مؤسسة على مطالبة عامل بالمكانة التى يستحقها قبل رب العمل من مدة خدمة سابقة بمحله لا على المطالبة بتعويض من الحارس على أموال الرعايا الإيطاليين لفصله من الخدمة ، الدفع بعدم

الطاعنة على قيام وكالة خفية بينها وبين زوجها وهذا خطأ لأن مجرد قيام علاقة زوجية لا يثبت وكالة خفية من الزوجة لزوجها - ولم يجر عرف بذلك إلا أن يكون فى الصورة العكسية أى من الزوج لزوجته وذلك فى شراء الحاجات المنزلية فقط ، وأه لذلك لا سبيل لإلزام الطاعنة لأن زوجها إما أن يكون اشترى هذه الأدوات من ماله متبرعا لزوجته أو أنه أخذ منها الفئ أو باعتباره اسماً مستعاراً ، وفى جميع الأحوال يعتبر هو المستول وحده قبل الغير ، كذلك أخطأ المحكم إذ قضى على الزوجين بالتضامن إذ لو صح أن تمت وكالة من الزوجة لزوجها لما جاز الحكم على الزوج .

« وحيث إنه يسعين من مراجعة حكم محكمة أول درجة الذى أخذ الحكم الاستئنافى بأسبابه أن الطاعنة وإن اعترفت بأن الأشياء وردت لمنزلها الذى كانت تشييده بسيدى بشر إلا أنها تمسكت بانها تخالفت مع زوجها الذى اشترىها وقدمت عارضة بذلك فلم تحفل المحكمة بمناقشة هذا الدفاع واكتفت فى الحكم على الطاعنة بما ثبت لديها من أن الأشياء المطالب بقررتها قد وردت لمنزل الطاعنة أما الحكم الاستئنافى فقد وفى مسؤولية الطاعنة فيما أنشأه من أسباب على أن الزوج اشترى هذه الأشياء بوصفه وكيلًا عن زوجته وأن هذه الوكالة كانت وكالة خفية لأن « وكالة الزوج عن زوجته هى ما يتحقق وجوده ضمنًا حسب ما جرى به العرف ويكفى فى إثباتها مجرد قيام رابطة الزوجية » - ومن هذا يبين أن الحكم المطعون فيه قد عاره قصور مبطل فى خصوص قضائه بإلزام الطاعنة بشئ الأشياء التى وردت لمنزلها إذ الحكم الصادر من محكمة أول درجة أغفل الفصل فى دفاع جوهرى أدلت به الطاعنة ومن شأنه لو صح أن يفسد وجه

على أموال الرعايا الإيطاليين لفصلها من الخدمة فإن الدفع بعدم قبولها تأسيساً على المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ يكون في غير محله .

### المحكمة

و من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن في أن المطعون عليها الأولى الإيطالية الجنسية أقامت في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الدعوى رقم ٢٦٤ محكمة مصر الابتدائية المختلطة سنة ٧٤ قضائية على الطاعن الإيطالي الجنسية وقالت بياناً لها إنه أقر لها في كتاب صادر منه في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٥ بأنها مكثت تعمل في مكتبه أكثر من خمسة عشر عاماً وبأنه مدين لها بمبلغ ١٥٠ جنيتها بصفة تعويض عن مدة خدمتها لديه ثم احتفل في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٠ ووضعت أمواله تحت الحراسة وأخطرها الحارس في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ بالاستغناء عن خدماتها ، كما أقر الطاعن مرة أخرى في كتاب أرسله إلى الحارس في ٦ من فبراير سنة ١٩٤١ بمديونيته لها بالمبلغ الآف ذكره وبأنها لم تقبض برتبها عن شهرى يونيه ويولييه سنة ١٩٤٠ بواقع عشرة جنيهات شهرياً ولذا طلبت الحكم بالإزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٧٠ جنيتها مع فوائده القانونية من تاريخ المطالبة ودفع الطاعن هذه الدعوى بعدم قبولها بناء على أنه لم يكن هو الذى فصل المطعون عليها الأولى عن خدمته وإنما كان فصلها بأمر من الحارس على أمواله وبأنه وفقاً للمادة ٢٨ من الأمر العسكري رقم ١٥٨ ليس لها الحق في المطالبة بأى تعويض عن هذا الفصل وبأن

قبولها تأسيساً على المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ في غير محله .

### المبادئ القانونية

١ - متى كان الواقع هو أن الطاعن قد أقر في كتاب صادر منه إلى المطعون عليها في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ وفي كتاب مرسل منه إلى الحارس على أمواله في ٦ من فبراير سنة ١٩٤١ بأن المطعون عليها مكثت تعمل بمكتبه منذ خمسة عشر عاماً وبأنه قدر لها مكاناً عن سقى خدمتها بمبلغ معين وصرح لها بقبضته من إرادته في أى وقت تشاء . وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ما ورد في كتابي الطاعن السالف ذكرهما غير منشئ لالتزام جديد وإنما هو إقرار بالتزام تولد عن عقد سابق على تاريخ ١٢ من يونيه سنة ١٩٤٠ الذى حدده الأمر العسكري رقم ١٥٨ والذي اعتبر كل تصرف يصدر بعده محظوراً فإن ما قرره هذا الحكم لا خطأ فيه ويكون العقد الذى تم بين الطاعن والمطعون عليها خاضعاً لحكم المادة الخامسة من الأمر العسكري رقم ١٥٨ التى طبقها المحكمة لا المادة الرابعة منه التى لا تسرى إلا على التصرفات التى تكون قد عقدت مع الرعايا الإيطاليين أو لمصلحتهم ابتداء من التاريخ السالف ذكره .

٢ - متى كانت الدعوى مؤسسة على مطالبة المطعون عليها بالمكاناة المستحقة لها عن مدة خدمتها السابقة بحمل الطاعن والمقر بها منه لا على المطالبة بتعويض من الحارس

صدر في شهر يولييه سنة ١٩٤١ الأمر العسكري رقم ١٥٨ حالا على ومتضمنا جميع أحكامه وقد ميزت هذه الأحكام بين نوعين من التصرفات التي تعقد مع الرعايا الإيطاليين أو لمصلحتهم أولها يشمل التصرفات التي تحصل ابتداء من ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ وثانيها يشمل التصرفات التي تكون قد تمت قبل هذا التاريخ - وأنه وإن كانت المادة الخامسة من الأمر العسكري رقم ١٥٨ حظرت تنفيذ التصرفات التي من النوع الثاني إلا أن مادته الرابعة قد حظرت عقدا التصرفات التي من النوع الأول كما نصت مادته الثالثة عشرة على اعتبار كل تصرف يقع خارجا لأحكامه باطلا ما لم يجره وزير المالية أو الحارس المختص - وأنه لما كان الإفراج الذي اهتمت عليه المحكمة من التصرفات التي تدخل في النوع الأول وصدر من الطاعن بعد تاريخ الأمر العسكري رقم ١٥٨ ولم تقدم المطعون عليها الأولى ما يثبت إجازته من وزير المالية أو الحارس فيكون خاضعا لحكم المادة الرابعة من الأمر العسكري رقم ١٥٨ لا المادة الخامسة التي طبقها المحكم ومن ثم يعتبر باطلا من أساسه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قررته المحكمة من أنه لما كان الطاعن قد أقر في الكتاب الصادر منه إلى المطعون عليها الأولى في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ وفي الكتاب المرسل منه إلى الحارس على أمواله في ٦ من فبراير سنة ١٩٤١ بأنها مكنت تعمل بمكتبه منذ خمسة عشر عاما وبأنه قدر لها مكافأة عن سقى خدمتها مبلغ ١٥٠ جنيا صرح لها بقبضه من إرادته أثناء غيابه في أي وقت تشاء وذلك لما أظهرته خلال هذه المدة من نفاط وأمانة وإخلاص في العمل - لما كان الطاعن قد أقر بذلك فإنه يكون قد أظهر رغبته في مكافأة

الإقرار الصادر منه بالدين المطالب به كان إقراراً صورياً كما أنه يعتبر باطلا لمخالفته أحكام الأمر العسكري المشار إليه التي تقطع عليه إجراء أي تصرف في أمواله بعد وضعها تحت الحراسة . وفي ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الدعوى واعتبارها على أساس وإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها الأول مبلغ ١٧٠ جنيا وفوائده القانونية ابتداء من ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ حتى تمام الوفاء والمصاريف بما فيها مبلغ ١٢٥٠ قرشاً مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٩٧٥ سنة ٦٦ قضائية محكمة استئناف مصر واختصم فيه لأول مرة الحارس العام على أموال الإيطاليين ( المطعون عليه الثاني ) وفي ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه مضمونا وتأييد الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بالمصروفات بما فيها أتعاب المحاماة المقدرة بخمسة جنيات للمطعون عليها الأولى وبجنتين للمطعون عليه الثاني فقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق أحكام الأمر العسكري رقم ١٥٨ - ذلك أن المحكمة قضت بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها الأولى مبلغ ١٥٠ جنيا استناداً إلى الإقرار الصادر منه في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ بمديونيته لها بهذا المبلغ بمقتضى إنه إقرار صحيح قانونا وفقاً للمادة الخامسة من الأمر العسكري المشار إليه - مع أنه في شهر يونيه سنة ١٩٤٠ صدر الأمر العسكري رقم ٥٨ بوضع أموال الإيطاليين تحت الحراسة ثم

بحقها في التمييز عنه وأنه لما كان هذا الحق لا ينفصلاً إلا عند حصول الفصل وكان يبين من كتاب الحراسة العامة على أموال الإيطاليين المخررة في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٠ أنها هي التي فصلت المظنون عليها الأولى من خدمة الطاعن بالأمر الصادر منها في نوفمبر سنة ١٩٤٠ أى بعد خمسة أشهر من تاريخ وضع أمواله تحت الحراسة كما قررت حرمانها من التمييز الأسباب المبينة في الكتاب المذكور فتكون دعواها بالمطالبة به منظوية على طعن في أمر صدر من الحراسة التي كانت تستمد سلطتها من الأحكام العرفية بما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعدم قبولها .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المظنون فيه مخالف للمرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ من ناحية أخرى ذلك أنه على فرض أن الطاعن كان يملك في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ تاريخ الإقرار الصادر منه إلى المظنون عليها الأولى حق إجراء التصرفات الواردة فيه والتي لم يقتصر فيها على تقدير مكافأتها عن مدة خدمتها لديه بمبلغ ١٥٠ جنياً بل منحها أيضاً حق الخيار في البقاء في هذه الخدمة أو تركها وهو ما يستفاد منه أنه لم يحرفها الحق في هذه المكافأة إلا عند تركها خدمته باختيارها فإنه نظراً لأنها لم تستعمل هذا الحق بل استمرت في الخدمة حتى فصلتها الحراسة فيكون حقها في المكافأة التي أقرها الطاعن قد تأجل بمصيره . ولما كانت الحراسة هي التي فصلتها وقررت حرمانها من التمييز فتكون دعواها غير مقبولة لما فيها من طعن على هذين التصرفين .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولاً بأنه لما كان الطاعن لم يقدم إلى محكمتي

المظنون عليها الأولى عن مدة خدمتها السابقة لديه وهي مكافأة تفرضا عليه طبيعة الاستخدام وغاية ما في الأمر أنه قد قدر قيمتها تقديرأ جرافاً غير مبالغ فيه بمبلغ ١٥٠ جنياً كما اعترف بمديونيته به ، ومن أنه لما كانت المادة الخامسة من الأمر العسكري رقم ١٥٨ قد حظرت تنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تم قبل ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٠ لمصلحة الرعايا الإيطاليين وكان عهد الحراسة قد انتهى ورددت إلى الطاعن أمواله فلا يكون هناك عمل لحظر تنفيذ ذلك الالتزام الذى اعترف به وهذا الذى قرره المحكمة لا خطأ فيه إذ يبين منه أنها اعتبرت ماورد في كتاب الطاعن السالف ذكرهما غير منتهى لالتزام جديد وإلما هو إقرار بالتزام تولد عن عقد سابق على تاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٠ هو عقد الاستخدام الذى تم بينه وبين المظنون عليها الأولى منذ خمسة عشر عاماً ومن ثم يكون خاضعاً لحكم المادة الخامسة من الأمر العسكري رقم ١٥٨ التي طبقها المحكمة لا المسادة الزاهية منه التي لا تسرى إلا على التصرفات التي تكون قد عقدت مع الرعايا الإيطاليين أو لمصلحتهم ابتداء من التاريخ السالف ذكره .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم إذ قضى بقبول دعوى المظنون عليها الأولى قد خالف أحكام المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن عدم قبول الطعن في التدابير التي أصدرتها السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية — ذلك أن علاقته بالطاعن قد انقطعت منذ وضعت أمواله تحت الحراسة في يونيو سنة ١٩٤٠ وصارت متصلة بالحارس الذى كان يملك وحده دون الطاعن بوصفه مثلاً له فصلها من خدمته والاقرار

مرتبتها عن شهرى يوتيه ويوليه سنة ١٩٤٠ استناداً إلى أن الطاعن أقر في كتابه المرسل إلى المحارس في ٦ من فبراير سنة ١٩٤١ بأنها لم تقبض هذا المرتب وهذا الذى جاء بالحكم لا خطأ فيه إذ يبين منه أن المبلغ المشار إليه لم يكن كما ادعى الطاعن مقابل مرتب المظنون عليها الأولى عن الشهرين السابقين على تاريخ فصلها من خدمته في نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

ومن حيث إنه بلميع ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يعين رفضه .  
( القضية رقم ٤٧ سنة ٢٠ في الهيئة السابقة ) .

٢٣٨

٦ مارس سنة ١٩٥٢

تزوير . اعتماد المحرر للمانع من الطعن فيه بالتزوير .  
شرطه . أن يكون صادراً من علم بما يوجب المحرر من ميوّب . مثال .

### المبدأ القانونى

لكى يكون اعتماد المحرر مانعاً من الطعن فيه بالتزوير فيا بعد يجب أن يكون صادراً عن علم بما يشوبه من ميوّب . وإذنى كان الواقع أن وكيل المظنون عليه إذ قرر أن عقد البيع الذى تمسك به الطاعن يخفى وصية لم يكن يعلم بتزويره فإن ما قرره هذا الوكيل لا يحرم المظنون عليه بعد ذلك من الطعن بالتزوير فى العقد المذكور متى استبان له تزويره .

### الحكم

ومن حيث إن المظنون عليه دفع بعدم جواز الطعن لأن الحكم المظنون فيه صادر من

الموضوع كتاب الحراسة المرسل إليه في ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٠ فلا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . وثانياً بما هو ثابت بالأوراق من أن المظنون عليها الأولى لم تؤسس دعواها على فصلها من خدمة الطاعن بالأمر الصادر من المحارس على أمواله في نوفمبر سنة ١٩٤٠ حتى يحق له أن يتمسك فيها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ وانما بقيا على إقراره فى الكتائين الصادرين منه فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ و٦ من فبراير سنة ١٩٤١ بمذونيته لما يبلغ ١٥٠ جنيتها بصفة مكافأة عن مدة خدمتها السابقة لديه قبل أن توضح أمواله تحت الحراسة ، ومردودان أخيراً بما يبين من الكتائين المذكورين من أنه وإن كان منحها حق الخيار فى البقاء فى خدمته أو تركها إلا أنه خوفاً من قبض مبلغ المكافأة من إيراد مكتبته فى أى وقت شاءت دون أن يعلى هذا القبض على تركها الخدمة باختيارها .

ومن حيث إن السبب الرابع يحصل فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون — ذلك أن المحكمة قضت للمظنون عليها الأولى بمرتب الشهرين السابقين على تاريخ فصلها من الخدمة بحجة أنها لم تقبض منه شيئاً — مع أنه يبين من كتاب الحراسة المحرر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٠ السالف ذكره أنها تقاضت مرتب الشهرين المذكورين هذا جنبيين لم يصرفا إليها لسقوط حقها فى المطالبة بها لنفس الأسباب التى قررت الحراسة بناء عليها حرمانها من أى امتياز فرضه القانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه فضلاً عن أن الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تحدى به لدى محكمة الموضوع فإنه ثابت بالحكم أن المحكمة قضت للمظنون عليها الأولى بمبلغ ٢٠ ج

سنة ١٩٤٠ ببيع ٨ ط و ٢٠ من و ٢٠٤ ذراعاً  
الموضحة الحسود بالبريضة وحكم فيها في  
١٩ / ٣ / ١٩٤٢ غنياً بالطلبات ، كما أقام  
الدعوى رقم ٢٣٥٤ سنة ١٩٤٤ مركز طنطا  
على ورثة ذنوبة مصطفى الذهبي طالبا الحكم  
بصفة توقيهما على العقد الصادر منها لفظومة في  
١٥ / ٩ / ١٩٣٩ ببيع ٤ ط و ١٠ من مضاعفاً  
١٢ ط و ١٠٠ متر على المشاع في المنزل المبنى  
بالعقد وهذه الأعيان تدخل ضمن ما يبيع من  
لفظومة إلى الطاعن وقد أدخل المطعون عليه في  
الدعوى باعتباره من ورثة ذنوبة . وفي  
١٦ / ١١ / ١٩٤٤ صدر الحكم حضورياً للمطعون  
عليه وغنياً للباقيين بالطلبات . وقد أقيم المطعون  
عليه الدعوى رقم ٨٣٨ سنة ١٩٤٤ على طنطا  
على الطاعن طالبا الحكم بثبوت ملكيته إلى  
الـ ١ ف و ٢٠ ط والمنزل المبنى بصحيفة  
الدعوى والتسليم والبيع وبني دعواه على أن  
هذه المقارن آلت إليه بالمرث من ذنوبة  
وفظومة مصطفى الذهبي إذ انحصر إرثهما فيه ،  
فدفع الطاعن بأنه اشترى هذه المقارن من  
مورثي المطعون عليه بموجب العقدين المؤرخين  
في أول يناير سنة ١٩٣٨ و ١٥ ديسمبر  
سنة ١٩٤٠ والذين حكم بصفة التوقيع عليهما  
على ما أتف ذكره ، فطعن المطعون عليه في  
هذين العقدين بأنهما يخفيان وصية ولكن المحكمة  
رفضت هذا الدفاع وحكمت في ١٦ / ٤ / ١٩٤٥  
برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا  
الحكم ، وأثناء نظر الاستئناف عارض في الحكم  
الغياي الصادر من محكمة طنطا في الدعوى  
رقم ٣١١٩ سنة ١٩٤٠ الذي قضى بصفة توقيع  
ذنوبة وفظومة على عقد البيع الصادر منهما إلى  
الطاعن في ١ / ١ / ١٩٣٨ وقرّر بالتمن بالتزوير  
في هذا العقد ثم طلب وقف الاستئناف المرفوع

محكمة ابتدائية في استئناف حكم جرت في غير  
الأحوال المبينة بالمادتين ١٠ و ١١ من القانون  
رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ المعدل بالقانون رقم ٧٨  
سنة ١٩٣٣ الخاص بإنشاء محكمة النقض .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله لأن  
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ قد ألغى بالقانون  
رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بأصدار قانون المرافعات  
الجديد الذي أجازت المادة ٢٥٠ منه للخصوم  
أن يطعنوا بطريق النقض في الأحكام الصادرة  
من المحاكم الابتدائية في استئناف أحكام محاكم  
المواد الجزئية لنفس الأسباب التي تجب الطعن  
في أحكام محاكم الاستئناف وقد نصت المادة ٥  
من قانون إصداره على أن يتخذ ويعمل به  
ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولما كان  
الحكم المطعون فيه قد صدر في ٣ / ١٢ / ١٩٤٩  
فانه يمكن عاصداً بالنسبة لجواز الطعن فيه  
لتطبيق قانون المرافعات الجديد وذلك وفقاً  
للمادة الأولى منه .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه  
الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تنحصر في أن  
الطاعن أقام الدعوى رقم ٣١١٩ سنة ١٩٤٠  
مركز طنطا طالبا الحكم بصفة توقيع ذنوبة  
وفظومة على الشيخ مصطفى الذهبي على العقد  
الصادر منها إليه في ١ / ١ / ١٩٣٨ ببيع ١ ف  
و ١٢ ط وأثناء سير الدعوى توفيت ذنوبة  
فأدخل المدعى - الطاعن - ورثتها ومن  
بينهم المطعون عليه ، وفي ٣١ / ١٢ / ١٩٤٠  
قضت المحكمة غنياً بصفة التوقيع ، ثم أقام  
الطاعن الدعوى رقم ١٤٣٨ سنة ١٩٤٢ مركز  
طنطا على فظومة مصطفى الذهبي طالبا الحكم  
بصفة توقيهما على العقد الصادر له في ١٥ ديسمبر



فالطعن بالتزوير بعد ذلك من جانب المطعون عليه يعتبر رجوعاً منه عن اعترافه في هذه القضايا بصدور العقود من البائتين وهذا الاعتراف مستفاد من أنه اكتفى في القضية رقم ٨٣٨ سنة ١٩٤٤ على طنطا بالطعن في المقتدين الصادرين في ١٩٣٨ / ١ / ١ و ١٥ / ١٢ / ١٩٤٠ والآن ذكرهما بأنهما بخفيان وصية .

ومن حيث إن ما استند إليه الحكم في هذا الخصوص هو أن وكيل المطعون عليه عند تقديم الحكمين الغيابيين الصادرين بصحة التوقيع والمشار إليهما فيما سبق لها من تلقاء نفسه هذا النحو من الدفاع بأن العقدین المحكوم بصحة التوقيع عليهما هما في حقيقةهما وصية ولم يكن المطعون عليه حاضراً بالجلسة عندما صدر من وكيله هذا الدفاع ولما أن علم بأمر هذين العقدین بادر إلى استئناف الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٣٨ سنة ١٩٤٤ على طنطا وقرر في حريضة الاستئناف أن العقد المطعون فيه مزور ثم عارض في الحكم الغيابي رقم ٣١١٩ سنة ١٩٤٠ مركز طنطا وأسس معارضته على تزوير العقد ثم قرر بالطعن فيه بالتزوير وبطلان الحكم من ذلك إلى أن الطعن بالوصية لا يمكن أن يحرم المستأنف عليه - المطعون عليه - بعد ذلك من الطعن بالتزوير إذا ما استبان له تزوير العقد خصوصاً وإن لم يكن طرفاً فيه ليتعرف حقيقته ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون لأنه لكي يكون اعتداء المهر مانعاً من الطعن فيه بالتزوير فيها بمسء يجب أن يكون صادراً عن علم بما يشوبه من عيوب ومن ثم يتعين رفض هذين السببين .

ومن حيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم القصور في التسيب من

منه حتى يفصل في دعوى التزوير فقضت المحكمة بذلك . وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة الجزئية برده وبطلان عقد البيع المطعون فيه ، استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة طنطا الابتدائية وقيد استئنافه برقم ١٥٥ سنة ١٩٤٩ وفي ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بالتأييد لقرار الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن يني على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، أولاً - لأن المطعون عليه سبق أن اعترف في الدعوى رقم ٨٣٨ سنة ١٩٤٤ على طنطا التي أقامها على الطاعن بصدور العقد موضوع النزاع من موثرته إذ اكتفى بالطعن فيه وفي عقد بيع آخر صدر الطاعن بأنهما بخفيان وصية ، وقضت المحكمة برفض دعواه تأسيساً على أن كلا العقدین من بيع ناجز وأنهما لا يخفيان وصية ، وإذا كان الأمر كذلك فمن الخطأ أن يقبل منه بعدئذ الطعن بالتزوير في القضية رقم ٣١١٩ سنة ١٩٤٠ مركز طنطا وهي قضية المعارضة في الحكم الغيابي الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ والتي رفضت في ٢٠ من يونيه سنة ١٩٤٥ أى بعد صدور الحكم الغيابي بخمس سنوات . وثانياً - لأن المطعون عليه كان خصماً في الدعوى رقم ٣١١٩ سنة ١٩٤٠ و ١٤٣٨ سنة ١٩٤٢ و ٢٣٥٤ سنة ١٩٤٤ مركز طنطا التي أقيمت من الطاعن بطلب الحكم بصحة توقيع ذنوبة وقطومة بئى المرحوم الشيخ مصطفى الذمى على عقود البيع الصادرة منها للطاعن وقد أدخل فيها المطعون عليه بصفته وارثاً لذنوبة بعد وفاتها وحكم في هذه القضايا بصحة توقيع البائتين على العقود الصادرة منهما

٦٣٩

٦ مارس سنة ١٩٥٢

لغرض - لإجراءات الطعن . الأوراق التي يجب على الطاعن إيداعها ، الحكم المطعون فيه جعل أسباب الحكم الابتدائي جزءاً من أسبابه . وجوب أن يشمل الإيداع صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي . عدم مراعاة هذا الاجراء يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلاً . للمادة ٤٣٢ مرافعات .

## المبدأ القانوني

مق كان الحكم المطعون فيه قد جعل أسباب الحكم الابتدائي جزءاً من أسبابه فإنه يتعين أن يشمل الإيداع صورة مطابقة للأصل من الحكم المذكور . ذلك أن إيداع هذه الصورة قلم كتاب المحكمة في مثل هذه الحالة التي يعتبر فيها الحكم الابتدائي متمماً للحكم الاستثنائي هو من الاجراءات الجوهرية التي أوجبتها المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات والتي يترتب على عدم مراعاتها عدم قبول الطعن شكلاً .

## الحكمة

ومن حيث إن الوقائع تتمحصل ، حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في أن الطاعنة عقدت مع المطعون عليه اتفاقاً من مقتضاه أن يكون مديراً لفرع لها بالاسكندرية مقابل حوالة معينة . ولم تنفذ الطاعنة هذا الاتفاق بحجة أنه كان اتفاقاً ابتدائياً حصل تعديله في حين أن المطعون عليه تمسك به باعتباره حَقّاً نهائياً لم يتم اتفاق على تعديله . فرفع الأمر إلى محكمة مصر الابتدائية المختلطة بالدعوى رقم ١٦٣ سنة ٧٢ ق ، فقضت

ووجهين : الأول - أن المطعون عليه قدم في دعوى التزوير أمام محكمة أول درجة ثلاثة أدلة حاصل الأول منها أن اختتام المرحومين ذنوبة وقطومة كانت ولا تزال مع المدعى عليه - الطاعن - ولم تكسر وأنه حتى الآن يستعملها فيما يضر بحقوق مدعى التزوير بصفته وارثاً لها ، ومع أن هذا الدليل في ذاته ليس منتجاً للتزوير فقد قبلته المحكمة وأضافت إليه في حكمها التمهيدى الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٨ أن المدعى عليه استعمل الختمين بالتوقيع على العقد المطعون فيه ، وهذه العبارة المضافة غير منتجة كذلك إذ يجب ليكن الدليل منتجاً في التزوير أن يحصل التوقيع بالخطم بدون علم المنسوب إليه ، والوجه الثاني يتحصل في أن التحقيق لم يسفر عن ثبوت التزوير إذ لم يشهد أحد بأنه رأى الطاعن يستعمل الختمين في التوقيع على العقد المطعون فيه في شعبة المبيدتين كما أن أقوال شهود المطعون عليه لا تستقيم مع ما هو ثابت من الأوراق الرسمية من أن قطومة نفسها أعلنت في القضيتين الخاصتين بصحة التوقيع كما أعلن فيها ورقة ذنوبة ومنهم المطعون عليه فلم يظن أحد منهم بالتزوير وقد قيل هذا أمام المحكمة فلم تمن بالرد عليه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بأن الحكم أقام قضاءه على أدلة تفيد أن التوقيع حصل بصحة ختم ذنوبة وقطومة بغير علم منهما ومردود في وجهه الثاني بأنه جعل موضوعي .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس .

( القضية رقم ٦٣ سنة ٢٠ ق وثلاثة وعشوية حضرات الأساقفة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبدالمطي خيال وسليمان ثابت وعبد نجيب أحمد وأحمد العروسى المستأدين ) .

الحكمة تأخذ بتقدير محكمة أول درجة في تحديد مبلغ الخسارة والمصاريف الميئنة في الحكم، مع مراعاة تصحيح الخطأ المادى الذى وقع فى رقم قيمة الدفعة لبلدية الاسكندرية .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد جعل أسباب الحكم الابتدائى جزءاً لا يتجزأ من أسبابه مما كان يلزم معه أن يشمل الإيداع صورة مطابقة للأصل من الحكم المذكور .

« ومن حيث إن إيداع هذه الصورة قلم كتاب المحكمة في مثل هذه الحالة التى يعتبر فيها الحكم الابتدائى متناً للحكم الاستئنائى هو من الإجراءات الجهرية التى أوجبها المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات ، والتى يترتب على عدم مراعاتها عدم قبول الطعن شكلاً .

( القضية رقم ٦٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٤٠

١ مارس سنة ١٩٥٢

١ - موظف ، إقالته إلى الناس . للحكومة الحق في فصل الموظفين لاعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب جدية تسكون قائمة بنسب الموظف . عبء إثبات عدم مبرورية قرار العزل يقع على عاتق الموظف . عبءه من الإثبات موجب لرفض دعواه .

ب - موظف ، إعادته للخدمة في وظيفة أخرى تناسب مؤهلاته العلمية . استعاضل المحكمة لأسباب مسوغة أن هذه الاعادة لا يستفاد منها أن فصله كان لأسباب لا تتصل بالمصلحة العامة . لا خطأ .

ج - نفس . بناءً على سبب خبير منتج . عدم قبوله . مثال .

### المبادئ القانونية

١ - للحكومة الحق في فصل الموظفين لاعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب

بالزام الطاعة بأن تدفع إلى المطعون عليه مبلغ ١٧٣٩ جنيه و ٦٠٠ م وفوائده بواقع ٦ ٪ اعتباراً من ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ فاستأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة . وقيد استئنافها في الجدول التجارى برقم ٢٤١ سنة ٢٦ ق وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبالزام الطاعة بأن تدفع إلى المطعون عليه مبلغ ١٦٨٧ جنيه و ٤٠ مليم مضافاً إليه الفوائد القانونية . فطلعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً تأسيساً على أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد قضى بتعديل الحكم الابتدائى بسبب ما وقع فيه من خطأ مادى في رقم قيمة الدفعة المستحقة لبلدية الاسكندرية إلا أنه قد أحال على أسبابه صراحة في أكثر من موضع بحيث يعتبر أنه قضى بتأييده لأسبابه ومن ثم فإن أسباب الحكم الابتدائى تعتبر جزء من أسباب الحكم المطعون فيه . ولما كانت الطاعة لم تودع قلم كتاب هذه المحكمة صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائى بل اكتفت بإيداع شهادة رسمية بمنطوقه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

« ومن حيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة في خصوص الرد على دفاع الطاعة وطلباتها إذ قرر «إن ما أثارته الشركة المستأنفة أمام هذه المحكمة قد سبق لها أن أثارته أمام محكمة أول درجة وردت عليه المحكمة بما فيه الكفاية وبما تقرها هذه المحكمة على وجهه نظرهما » كما أخذ بأسباب الحكم المذكور في خصوص تقدير مبلغ التعويض إذ قرر أن

## الحكم

د من حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تنحصر في أن الطاعن أقام الدعوى في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ أمام محكمة مصر الابتدائية وقال بياناً لما إنه عندما كان قنصلاً للمملكة المصرية بمدينة جنوا بإيطاليا في سنة ١٩٢٦ فوجىء بأحواله على المعاش بغير سبب وقيل بلوغه السن القانونية وإنه كان يتقاضى مرتباً قدره ثمانون جنياً بخلاف بدل الثقل وقدره ٢٤ جنياً وذلك على آخر مربوط الدرجة الثالثة وظل بالمعاش إلى آخر يولييه سنة ١٩٢٩ إذ قرر مجلس الوزراء إعادته إلى الخدمة بوظيفة بمصلحة التجارة والصناعة بالدرجة الرابعة بمراتب قدره ٤٥ جنياً علاوة على المعاش المستحق له وإنه قبل هودته إلى الخدمة أثبت في خطاب أرسله إلى وزارة التجارة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ تحفظاً في شأن هودته وإنه طالب وزارة المالية بتعديل مرتبه وجعله ١١٤٠ جنياً سنوياً وفقاً لنظام الترقيات والعلاوات المعمول به لعدم مشروعية قرار إحالته على المعاش والضرر الكبير الذي لحقه من جرائها وقد كانت لأسباب لا تتصل بالمصلحة العامة وقد ربط معاشه بعد بلوغه السن القانونية في مارس سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٤٠ جنية و ٩٢٤ ملياً وأصبح بعد ما استنزل منه من خصوم مبلغ ٢٧ جنياً و ٦٨٠ ملياً وأن هذا الربط غير صحيح لأنه كان يجب أن يكون مبلغ ٨٤ جنياً وكسور على أساس الترقيات التي كان يجب أن يحصل عليها لو أن خدمته ظلت متصلة وأن التعويض الذي يستحقه هو مبلغ ٥٣١٤ جنياً و ٨٤٨ ملياً وانتهى إلى طلب اعتبار معاشه بمبلغ ٨٤ جنياً و ٩٨٩ ملياً من تاريخ إحالته على المعاش في أول مارس

جديدة تكون قائمة بنفس الموظف الذي عليه يقع عبء إثبات عدم مشروعية قرار عزله . وإذن فبأن كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن قد أقام قضاءه على أساسين : الأول منهما أن عزله عن وظيفته وإحالاته إلى المعاش لا مخالفة فيه للقانون . والثاني أن الطاعن لم يقدم دليلاً على أن إحالاته إلى المعاش كانت لاعتبارات لا تتصل بالمصلحة العامة ، فإن النفي على الأساس الأول يكون غير منتج وعلى الأساس الثاني في غير محله .

٢ - متى كانت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قد استخلصت من ملف الطاعن أن إعادته إلى الخدمة في وظيفة تتناسب مع مؤهلاته العلمية والفن الذي تخصص فيه لا يستفاد منه بطريق اللزوم أن فصله كان لأسباب لا تتصل بالمصلحة العامة وهذا من حقه فإن التمس عليها بالخطأ في الإسناد يكون على غير أساس .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى على دعائتين : الأولى أن للحكومة الحق المطلق في فصل القناصل بأمر ملكي بناء على طلب وزير الخارجية وفقاً للقانون الصادر في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ دون أن يكون للحاكم رقابة عليها في ذلك ، والثانية أن الطاعن عجز عن إثبات أن فصله كان لسبب لا يتصل بالمصلحة العامة ، فإن التمس على الحكم في دعائه الأولى يكون غير منتج متى صح قيامه على الدعامة الثانية وحدها .

استماله إلا لاعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب جدية تكون قائمة بذات الموظف .

« ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسباب الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص : « ومن حيث إن القضاء الوطني مستقر هل أن الوظائف القضائية لها مركز خاص تتميز به عن سائر الوظائف لما يحف بموظفي القضاة من الاعتبارات الخاصة والملازمات التي قد ترى الحكومة معها من المصلحة عدم الجهر بها من طريق المأخضة التأديبية — فالأمر الملكي القاضي بعزل المدعي ( الطاعن ) لا يترتب عليه أي تعويض لصدوره من يملكه في حدود القانون ، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك « وإن المستأنف ( الطاعن ) لم يقدم أي دليل على أن إحالته إلى المعاش في المرة الأولى أي في سنة ١٩٢٩ كانت لأسباب سياسية حتى يمكن تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ والذي نص في المادة ٣٨ منه على احتساب مدة الفصل في المعاش للموظفين والمستخدمين الذين يثبت أن إحالتهم إلى المعاش كانت لأسباب سياسية وذلك بدون دفع الاحتياطي القانوني عنها — ومن جهة أخرى فإن إعادة المستأنف إلى الخدمة في سنة ١٩٢٩ لا يفهم منها أن إحالته إلى المعاش في سنة ١٩٢٩ كانت لأسباب لا تمت إلى الصالح العام لحسب بل تشير إلى أن المستأنف لم ينجح في أعماله السياسية كقتضيل لغير في الخارج ولم يؤد وظيفته هذه على الوجه الأكمل إذ أن قرار إعادته قد أخفاه بالخدمة في وظيفة تتعلق بمؤملاته العلنية وبالفن الذي تخصص فيه وهو ما ينحصر في صناعة السجاد وما يتفرع عنها ، ويبين من هذا الذي قرره الحكم أن المحكمة أقامت قضاءها برفض دعوى الطاعن على أساسين — الأول منهما أن عزله عن وظيفته

سنة ١٩٣٩ يخص منه قيمة ما استبدله — وطلب لإزام المطعون عليهن متعاضات بأن يدفعن إليه مبلغ ١٤١٣٣ جنيا ١٩٢٢ مليا على سبيل التعويض وما يستجد من قرق المعاش بواقع ٣٣ جنيا ٣١٧٢ مليا شهريا — وفي ١٥ من مايو سنة ١٩٤٦ قضت محكمة أول درجة برفض دعواه — فاستأنف فأبدت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي لأسبابه ولما أضافه إليها من أسباب فطن الطاعن فيه بالنقض .

« ومن حيث إن الطعن يبي على ثلاثة أسباب ينحصر الأول منها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون : وجه الخطأ هو أن المحكمة قضت برفض دعوى الطاعن تأسيساً على أن إحالته إلى المعاش في المرة الأولى كانت بناء على القانون الصادر في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ الذي نص في مادته الثانية على أن تعيين وعزل القناصل يصدر بأمر ملكي بناء على طلب وزير الخارجية وأن الوظائف القضائية لها مركز خاص تتميز به عن باقي وظائف الدولة لما يحف بموظفي القضاة من الاعتبارات الخاصة والملازمات التي قد ترى الحكومة معها من المصلحة عدم الجهر بها من طريق المأخضة التأديبية — مع أن حق الفصل الوارد في مرسوم ١٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ يوجد شبيهة في جميع الأوامر الصادرة في شأن تعيين الموظفين وعزلهم وترتيب معاشهم ومنها الأمر الكريم المؤرخ في ٢٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ والأمر العالي الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ والأمر الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ والأمر الصادر في ١١ من يناير سنة ١٨٩٧ وكلها تفيد أن إطلاق حق الحكومة في فصل الموظفين ليس معناه إباحة الفصل ولو بسبب غير مشروع بل يجب أن لا يكون

( ١ ) عدم احتساب بدل تمثيل له يواقع ١ جنيه عن كل يوم ( ٢ ) بدل سفر عن مدة ٢٥ يوماً وهي المدة التي قضاها في المأمورية الرسمية وفي حين أن الحكومة احتسبت له أجور الركاب التي صرفها في خلال هذه المدة ( ٣ ) فرق مقابل بدل السفر والركاب على قاعدة الذهب ( ٤ ) مصاريف العودة .

و ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أنبه الحكم استناداً إلى ملف خدمة الطاعن من أنه لم يكن في مأمورية رسمية في الوقت الذي يطالب ببدل السفر وأجور الركاب عنه ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن ما قرره الحكم في هذا الخصوص مخالف للثابت بأوراق الدعوى .

و ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعين الرقض » .

( القضية رقم ٧٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٤١

٦ مارس سنة ١٩٥٢

١ - إجارة . النص في عقد الإيجار على منم المستأجر من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . للمصكبة رغم هذا النص لإلغاء الانتفاع بالبن المؤجرة للمستأجر من الباطن أو التنازل له عن الإيجار في حالة شرائه الجديك المد للتجارة أو الصناعة وفقاً للنص المادة ٣٦٧ مدني ( قديم ) للثابتة المادة ٤٥٠ مدني غنظط . لا تأبير لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ على الرخصة المرفقة للمصكبة بمقتضى النص المذكورين .

ب - إجارة . بيع الجديك المد للتجارة أو الصناعة المنصوص عليه في المادة ٣٦٧ مدني ( قديم ) للثابتة المادة ٤٥٠ مدني غنظط . تمديد . معناه . لا يشترط لاعتباره كذلك أن يشمل البيع الاسم التجاري .

المبادئ القانونية

١ - إن أحكام القانون رقم ١٢١

بالفصلية المصرية في أنفوس وإحائه إلى المعاش لاخالفه فيه القانون . والثاني أن الطاعن لم يقدم دليلاً على أن إحائه إلى المعاش كانت لاعتبارات لا تتصل بالمصلحة العامة ، ولما كان الأساس الثاني كافياً لحل ما قضى به الحكم من رفض دعوى الطاعن ذلك أن الحكومة الحق في فصل الموظفين لاعتبارات أساسها المصلحة العامة والأسباب جدية تكون قائمة بنفس الموظف الذي عليه يقع عبء إثبات عدم مشروعية قرار عزله وكانت المحكمة قد قررت صبح الطاعن عن هذا الاتبات - لما كان ذلك - كان النتي على الأساس الأول غير متتج وعلى الأساس الثاني في غير محله .

و ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في الاستناد إذ قرر أن الطاعن لم ينصح في أعماله السياسية كفتنصل لمصر في الخارج مع أن هذه الواقعة لا سند لها في أوراق الدعوى ولم تقل بها المطعون عليهم .

و ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية استخلصت من ملف الطاعن أن إعادته إلى الخدمة في سنة ١٩٢٩ في وظيفة تتناسب مع مؤهلاته العلمية والفن الذي تخصص فيه وهو صناعة السجاد وما يفرغ عنها - استخلصت من ذلك قرينة على أن هذه الإعادة لا يستفاد منها بطريق اللزوم أن فصله كان لأسباب لا تتصل بالمصلحة العامة وهذا من حقها .

و ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم إذ قضى برفض دعوى الطاعن بالنسبة إلى مبلغ ٣٢٠ جنيهاً وهو عبارة عن مصاريف انتقال وبدل سفر تأسيساً على أنه كان خارج القطر لعمل خاص به وهو علاج ابنه في حين أن الثابت الذي قرره هو أن المبلغ تجمع من

في معنى المادة ٣٧٦ مدني (قديم) هو تقرير صحيح إذ يبين من عقد البيع المقدم ضمن أوراق الدعوى والذي أشار إليه الحكم في أسبابه أنه واقع على ورشة ميكانيكية بكافة محتوياتها مع التنازل المشتري عن إجارة المكان المعد لاستغلالها وأنه وإن كان الاسم التجاري هو من المقومات غير المادية للمصنع إلا أنه ليس بلامد أن يشمل البيع فلا يترتب على عدم النص عليه في العقد كمنصر من عناصر المبيع حرمان المشتري من الاستفادة من حكم المادة السالف ذكرها .

#### المركز

د من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه يتصل في أن الطاعنين أجرا في ٢٨ من بؤيه سنة ١٩٤٣ إلى فواد ملطى وإدجار مرعب الدكاكين الكاتبة بهاتين رقم ٣٤ بشوارع حد الدين منها محل بطل على شارع الملكة نالدي والباقي بطل على مر انفق على أن يبقى حالياً غير مشغول ونصر على أن الغرض من الإيجار هو الانتفاع بهذه المحال كورشة لاصلاح وبيع السيارات كما نص في عقد الإيجار صراحة على حظر التأجير من الباطن أو التنازل عن عقد الإيجار إلا بتصريح كتابي من المؤجرين وأنه على الرغم من هذا الحظر وبموجب عقد ثابت التاريخ في ٢٤ من أبريل سنة ٤٨ تنازل المستأجر (إدجار مرعب) عن عقد الإيجار إلى المطعون عليه الذي عرض على المالكين مخطابه المؤرخ في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ دفع إيجار المحلات المذكورة . فرفع الطاعنان الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة على المطعون عليه والمستأجرين الأصليين

سنة ١٩٤٧ لاتفيد صراحة أو ضمناً إلغاء الرخصة المخلوطة للحكمة بمقتضى المادة ٣٧٧ مدني (قديم) المقابلة للمادة ٤٥٠ مختلط والتي تجيز لها بالقيود الواردة فيها إبقاء الإيجار لمشتري المتجر أو المصنع رغم وجود شرط صريح في عقد الإيجار يحرم التأجير من الباطن أو التنازل عنه للغير . ولأن القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ هو تشريع استثنائي فلا يجوز التوسع في تفسير نصوصه لتعطيل الرخصة المشار إليها التي خولها القانون المدني للحكمة خروجاً على اتفاق المتعاقدين الصريح لاعتبارات تتصل بمصلحة عامة هي رغبة المشرع في الإبقاء على الرواج المالي والتجاري في البلاد .

٢ - إن المتجر أو المصنع الذي عبر عنه الشارع (بالجدة المعد للتجارة والصناعة) في المادة ٣٧٧ من القانون المدني القديم وبعبارة *Etablissement de commerce ou d'industrie* في المادة ٤٥٠ من القانون المدني المختلط المنطبقة على واقعة الدعوى تشمل جميع عناصر المتجر أو المصنع من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية وغير مادية ولا يهم أن يكون قائماً على أرض موقوفة أو غير موقوفة إذ ليس ثمة ما يوجب التقيد في هذا الخصوص بتفسير فقهاء الشريعة لمعنى الجدة متى كان قد وضع من عبارة النصين السالف ذكرهما أن الشارع قصد به معنى آخر وأن تقرير الحكم المطعون فيه أن موضوع العقد في الدعوى هو بيع مصنع

أن يشمل البيع اسم المؤسسة وانتهت إلى أنه ليس ثمة ضرر ماد على الطاعنين من هذا الإسقاط الذي دعت إليه الضرورة — فطعن الطاعنان في هذا الحكم بالنقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل الأول منهما في أن الحكم إذ قرر أن عقد بيع الجندك ليس مجرد تأجير من الباطن وإنما هو عقد بيع متجر أو مصنع من عناصره التنازل عن عقد الإيجار وربط على ذلك أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لم يعطل العمل بما ورد في القانون المدني خاصة بأحكام الجندك مع أن القانون المذكور قد عطل العمل بنص المادة ٣٩٧ بشرطها — إذ قرر ذلك خطأ في تطبيق القانون ذلك أن بيع الجندك لا يعدو كونه بالنسبة إلى مالك العقار تأجييراً من الباطن أفرد له المشرع حكماً خاصاً وأنه لا كانت نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد أوردت قاعدة جديدة مؤداها تحريم التأجير من الباطن إطلاقاً وأنه لا يعمل بالتصریح العام في العقد الأصلي بالتأجير من الباطن إلا إذا كان لاحقاً لآخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ كان مقتضى ذلك أن الحكم الخاص ببيع الجندك الوارد في القانون المدني قد فسخ بالقاعدة الخاصة الواردة في قانون إيجار الأماكن تحقيقاً للغاية التي أرادها الشارع بتشريعها وهي عدم تمكين المستأجر من الاتجار بعقد الإيجار والاتراء بدون حق على حساب المالك .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص « ومن حيث إنه يتعين البحث فيما إذا كان بيع الجندك وما يترتب عليه من جوار لإحلال المقترب محل المستأجر الأصلي رغم تحريم التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار مسألة إيجارية تدبغل في حدود الفقرة (ب) »

بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار الأصلي وطرد شاغلي الأماكن المؤجرة — وفي ٧ من يونيو سنة ١٩٤٩ قضت محكمة أول درجة بطلان الطاعنين مؤسسة قضاها على أن المادة ٥٠٤ من القانون المدني مختلط — التي استند إليها المطعون عليه في دفع دعوى الطاعنين — لا تنشئ استثناء من الاتفاق الذي من مقتضاه الخطر على المستأجر بأن يؤجر من الباطن أو يتنازل عن عقد الإيجار وإنما تعطي مجرد رخصة للمحكمة في أن تقضي ببقاء التنازل له بالعين المؤجرة عند توافر شروط معينة وهي الضرورة وانقضاء الضرر وانتهت إلى أنه لم يثبت قيام هذه الضرورة كما أن البيع الصادر إلى المطعون عليه من المستأجرين الأصليين لا يعتبر تنازلاً عن مؤسسة تجارية ولكنه عقد بيع أدوات ومنقولات وبضائع مع التنازل عن عقد الإيجار إذ لا تتضمن نصوصه بيع الاسم التجاري — فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم فالفئة محكمة الاستئناف في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ مؤسسة قضاها على أن نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لم تعطل أحكام المادتين ٣٩٧ مدني قديم و ٥٠٤ مدني مختلط ومن ثم يكون النزاع على عقد بيع الجندك في تكييفه وتعرف حقيقته أو فيما يترتب عليه من لإجالة الإسقاط في الإيجار خارجاً عن الحالة الواردة في الفقرة (ب) من المادة الثانية من قانون الإيجارات ويقع فيما أشارت إليه الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة عشرة أي فيما تسرى عليه أحكام القانون العام من حيث موضوع النزاع والاختصاص والإجراءات ثم استخلصت من نصوص عقد البيع الصادر إلى المطعون عليه من أحد المستأجرين الأصليين أنه عقد بيع مؤسسة صناعية وأنه لا يلزم لاعتباره كذلك



الاستثنائي قد حصل العمل بما ورد في المادتين المذكورتين كما يذهب إليه المستأنف ضدما (الطاعنان) إذ لا تعارض بين نصهما وبين نصومه - أما التعارض فواقع مع نص المادة ٤٤٩/٣٦٦ مدني التي تجيز التأجير من الباطن والإسقاط إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك ، وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون ذلك أن أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ لا تفيد صراحة أو ضمنا إلغاء الرخصة المرفقة للمحكمة بمقتضى المادة ٣٦٧ مدني (قديم) والمادة ٥٠ مدني مختلط والتي تجيزها بالقيود الواردة فيها إبقاء الإيجار للمشتري المتجر أو المصنع رغم وجود شرط صريح في عقد الإيجار يحرم التأجير من الباطن أو التنازل عنه للغير ولأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع استثنائي فلا يجوز التوسع في تفسير نصومه لتعطيل الرخصة المشار إليها التي خولها القانون المدني للمحكمة خروجها على اتفاق المتعاقدين الصريح لاعتبارات تتعلق بمصلحة عامة من رغبة المشرع في الإبقاء على الرواج المالي والتجاري في البلاد .

ومن حيث إن الأسباب الثاني والثالث والرابع تتحصل في أن الحكم إذ قرر أن عقد البيع الصادر من المستأجر الأصلي إلى الماطعون عليه هو عقد بيع جدك أخطأ في القانون ذلك أن الفاعر إذ استعار هذه الكلمة من الفقه الاسلامي قصد الجدك كما هو الفقهاء الشرعيون وهو لا يتصور قيامه إلا على الأراضي الموقوفة أو المملوكة للدولة ، وأنه مع التسليم بخلافه بأن بيع الجدك يراد به بيع المتجر أو المصنع إطلاقا ولو كان قائما على أرض غير موقوفة فإنه يشترط أن يشمل الاسم التجاري أو الصناعي ، إذ المهمات والبضائع ليست بذات قيمة بالنسبة إلى

من المسادة الثانية من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فتقضى فيها المحكمة الابتدائية قضاء نهائيا وفقا لنص المادة ١٥ من القانون المذكور أو أنها خارجة عن هذا النطاق ويجرى عليها حكم القانون المدني العام بما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ سالف الذكر . ومن حيث إن المادة ٣٦٧ مدني وطني و٥٠٠ مدني مختلط ذكرنا أنه يجوز للمحكمة رغم تحريم التأجير من الباطن والإسقاط في عقد الإيجار أن تبقى الإيجار للتنازل إليه إذ أوجد في المكان المؤجر جدك جعله مبدءا للتجارة أو الصناعة واستدعت الضرورة بيع هذا الجدك على أن لا يترتب على هذا الإبقاء ضرر للمالك ، وعبر النص الفرنسي للمادتين عن الجدك Etablissement de commerce ou d'industrie

ثم قال : ومن حيث إن بيع الجدك أو المؤسسة التجارية أو الصناعية يتضمن عادة التنازل عن حق الإيجار بالنسبة لمكان هذه المؤسسة كعنصر من عناصر عقد البيع وهو عنصر هام لما يترتب عليه من استقرار المشتري والاستمرار في إدارة المتجر أو المصنع والاستفادة من العملاء الذين تعودوا التردد عليه وكلها ظروف تراعى في تقدير قيمة الجدك أو المؤسسة فعقد بيع الجدك إذن ليس مجرد تأجير من الباطن وإنما هو عقد بيع متجر أو مصنع من عناصره التنازل عن عقد الإيجار ، ثم قال : وحيث إن المادة الثانية من قانون إيجار الأماكن نصت على حق المؤجر في طلب إخلاء المكان المؤجر إذا كان المستأجر قد أجره من الباطن بخير إذن كتاني صريح من المالك في تاريخ التأجير ولم يشر القانون إلى الحالة الخاصة ببيع الجدك الواردة في المادة ٣٦٧ مدني (قديم) و٥٠٠ مدني مختلط ولا يصح القول بأن هذا القانون

الاسم وفي كل مؤسسة عناصر متعددة قد يباع بعضها ولا يباع البعض ، وهذا الذى قرره الحكم لاختلافه فيه للقانون ذلك أن المتجر أو المصنع الذى عبر عنه الشارع ، بالجذك المعد للتجارة أو الصناعة ، في المادة ٣٧٧ من القانون

المدنى ( القديم ) وبعبارة : Etablissement :

de commerce ou d'industrie في المادة ٤٥٠ من القانون المدنى المختلط المنطبقة على واقعة الدعوى تشمل جميع عناصر المتجر أو المصنع من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية وغير مادية ولا يهم أن يكون قائما على أرض موقوفة أو غير موقوفة إذ ليس ثمة ما يوجب التنفيذ في هذا الخصوص بتفسير فقهاء الشريعة لمعنى الجذك متى كان قد وضع من عبارة النصين السالف ذكرهما أن الشارع قصد به معنى آخر ، وأن تقرير الحكم أن موضوع العقد في الدعوى هو بيع مصنع في معنى المادة ٣٧٧ مدنى ( قديم ) هو تقرير صحيح إذ يبين من عقد البيع المقدم ضمن أوراق الدعوى - والذى أشار إليه الحكم في أسبابه - أنه واقع على الورشة الميكانيكية بكافة محتوياتها مع التنازل للمشتري عن إجارة المكان المعد لاستغلالها ، وأنه وإن كان الاسم التجارى هو من المقومات غير المادية للمصنع إلا أنه ليس باللام أن يشمل البيع فلا يترتب على عدم النص عليه في العقد كمنع من عناصر المبيع حرمان المشتري من الاستفادة من حكم المادة السالف ذكرها .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض » .

( القضية رقم ٩٨ سنة ٢٠ ق بالحجبة السابقة ) .

الاسم الذى يطلع المشتري في استغلاله وأن هذا الاعتبار وحده هو الذى يبرز إرغام المالك على قبول المشتري كمتأجر جديد - ومن ثم يكون الحكم إذ ذهب إلى القول بعدم وجوب توافر هذا الشرط قد أخطأ في القانون .

« ومن حيث إن الحكم قال في هذا الخصوص إنه قد نص في عقد البيع المشار إليه المؤرخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٨ أن ادجار مرعب باع إلى محمد عز الدين عطاية أدوات الورشة الميكانيكية بما فيها من عدد وأثاث وأدوات وغلاطه المهيئة تفصيلا في الكيف الموافق بالعقد بثمان قدره ٧٢٧ جنيا وتنازل له عن عقد إيجار الورشة المحرر في ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٣ وتعهد المشتري بأن يسدد الأجرة للمالك رأسا من أول شهر مايو سنة ١٩٤٨ كما أنه تنازل له عن تأمين النور والتليفون ونص في آخر العقد على أن المشتري قد أصبح هو المالك الوحيد للورشة ، ثم بادر هذا المشتري إلى إخطار المالك ومصلحة الضرائب ومكتب السجل التجارى بأيلولة ملكية الورشة إليه كما نقل التليفون باسمه . ومن حيث إن مثل هذا العقد يعتبر قطعا بيع جذك أو بيع مؤسسة صناعية ولا يلزم أن يشمل البيع اسم المؤسسة التجارى فليس عتبا أن كل بائع مؤسسة صناعية أو تجارية يبيعها باسمها فالجذك كما تقدم هو الرغوف والأخشاب والأغلاق والأدوات الموجودة في المحل سواء كانت ثابتة به أو غير ثابتة حتى ولو كانت الموائد والصواني والكراسى التى تستعمل في المقاهى ولاشك أن ورشة لاصلاح وبيع السيارات تحتوى كثيرا على آلات وعدد ثابتة ومتحركة وبعبارة المؤسسة أيضا لا تستلزم بيع

## المحكمة

د من حيث إن الواقع تحصل حسباً بين  
من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في  
أنه في ع من نوفمبر سنة ١٩٤٢ حرر عقداً ابتدائي  
بين كل من بيارى جورجي عبيد الله المطعون  
عليه الثاني وآخرين طرفاً أولاً وبين فوزي  
جورجي عبيد الله طرفاً ثانياً باع بموجبه الطرف  
الأول ٢١ فدان ٢١ و١٠ قيراط إلى الطرف الثاني  
وأقر بقبض مائة وخمسين جنياً من الثمن وحدد  
التوقيع على العقد النهائي ٢ من ديسمبر سنة  
١٩٤٢ ولكن التوقيع لم يتم وأقام المطعون عليه  
الثاني الدعوى رقم ٢٧٤ سنة ١٩٤٢ كلى الوقايع  
على الطاعن بصحيفة أعلنها له في ٢٠ من مايو  
سنة ١٩٤٣ طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع .  
وبقد حرر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٣ وتم  
التوقيع عليه بمحضر تصديق محرر في ١٦ من  
أكتوبر سنة ١٩٤٣ وسجل بمأمورية الوقايع  
الخططة في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ ، باع  
المطعون عليه الثاني ٩ ف ٦ ط و ٢٣ من  
من الإطيان الواردة بالعقد الأول إلى راتب  
جرجس منقربوس المطعون عليه الأول ، فأقام  
الطاعن الدعوى رقم ٥٣ سنة ١٩٤٥ كلى الوقايع  
بصحيفة أعلنها للمطعون عليهما في ١٢ و ١٥ من  
نوفمبر سنة ١٩٤٤ طلب فيها الحكم أولاً بصحة  
ونفاذ عقد البيع الصادر له من بيارى في ع من  
نوفمبر سنة ١٩٤٢ وثانياً بطلان عقد البيع  
الصادر من المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليه  
الأول في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ والمسجل  
في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ واعتباره كأن  
لم يكن لصوريته ، وفي أول ديسمبر سنة ١٩٤٥  
قضت المحكمة تمهيداً بإحالة الدعوى على التحقيق  
لإثبات ونق ما جاء بأسباب ذلك الحكم وفي  
٥ من إبريل سنة ١٩٤٨ حكمت برفض الدعوى

## ٦٤٢

٦ مارس سنة ١٩٥٢

بيع . دعوى بصورته من دفتر آخر . فسخ عقد  
المعقود الآخر لا يستتبع عدم قبول دعواه الصورية من  
بأنه أنه دائن بما عجله من ثمن البيع الذى فسخ .

## المبدأ القانوني

متى كان الواقع هو أن الطاعن قد أقام  
الدعوى يطلب فيها الحكم أولاً بصحة ونفاذ  
عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الثاني  
وثانياً بطلان عقد البيع المسجل الصادر من  
هذا الأخير إلى المطعون عليه الأول واعتباره  
كأن لم يكن لصوريته وكان الحكم المطعون  
فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن أقام قضاءه  
على أساس أن الحكم بفسخ العقد الابتدائي  
المبرم بين الطاعن والمطعون عليه الثاني  
يترتب عليه تبعاً رفض هذه الدعوى مع أن  
الحكم بفسخ العقد المذكور لا يستتبع رفض  
الدعوى المقامة من الطاعن بطلب لإبطال  
العقد الصادر من المطعون عليه الثاني إلى  
المطعون عليه الأول للصورية ومن ثم فإن  
الحكم إذ قضى بذلك أخطأ في تطبيق القانون  
لأن من حق الطاعن بوصفه دائناً للمطعون  
عليه الثاني بما عجله له من الثمن أن يطعن في  
تصرفات مدنيته الصورية وكان لزاماً على  
المحكمة أن تتناول بالبحث والتعقيب ما قدمه  
الطاعن من أدلة على الصورية وتنفصل فيها  
وإذ هي لم تفعل فإن حكمها فضلاً عن خطئه  
في تطبيق القانون يكون قاصراً قصوراً  
يستوجب نقضه .

المقامة من الطاعن بطلب لإبطال العقد الصادر من المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليه الأول للصورية إذ قضى بذلك خطأ في تطبيق القانون لأن من حق الطاعن برصده دائننا للمطعون عليه الثاني بما يحمله له من الثمن أن يطعن في تصرفات مدينه الصورية وكان لزاماً على المحكمة أن تتناول بالبحث والتحقيق ما قدمه الطاعن من أدلة على الصورية وتفصل فيها . وإذ هي لم تفعل فإن حكمها فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

( القضية رقم ١٠٥ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد حلس وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحي ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين ) .

٦٤٣

٦ مارس سنة ١٩٥٢

١ - دعوى بصحة التوقيع . مدى حجية الحكم الصادر فيها . اقتصار حجته على صحة التوقيع . عدم تمدى أثره إلى صحة التزامات الطرفين الناشئة من العقد .

ب - نفس . سبب جديد . قول المشتري بأن البائع لم يكلفه تسليفاً رسمياً بوفاء الثمن قبل الحكم بفسخ البيع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

ج - بيع . المبيع الذي سلم للمشتري بمتجر ثمرات . استحقاق الفوائد من تاريخ استلام المبيع . عدم إيداع ما استحق من هذه الفوائد مع الثمن لا يعتبر معه المشتري أنه قد وفى بالتزاماته كاملة بحيث يستلزم نقاضى حكم الفسخ .

د - بيع . عدم قيام المشتري بدفع الثمن في الميعاد . إقامة البائع دعوى الفسخ . تصرف البائع في بعض الأطنان المباعة بمدرسته دعوى الفسخ . تمسك المشتري في دفع الدعوى بإخلال البائع بالتزاماته بتصرفه في جزء من الأطنان المباعة . تقرير المحكمة أن البائع كان ملتزماً

بمؤسسة حكمها على أنه وقد حكم في القضية رقم ٤٢٧ سنة ١٩٤٣ على الزفازيق بفسخ العقد الابتدائي المهر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ وهو نفس العقد موضوع الدعوى الحالية فإنه ينهار طلب الطاعن الحكم بصحته ونفاذه كما ينهار تبعاً الطلب الخاص بإعلان العقد الصادر إلى المطعون عليه الأول من المطعون عليه الثاني والمسجل في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ - فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٤ سنة أولى قضائية المنصورة وفي ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بالتأييد .

د ومن حيث إن ما ينهيه الطاعن على الحكم أنه خطأ في القانون وشابه القصور إذ قضى برفض الدعوى تأسيساً على صدور الحكم بالفسخ في الدعوى رقم ٤٢٧ سنة ١٩٤٣ على الزفازيق مع أن الطاعن دفع للبائعين جزءاً من الثمن فهو والحالة هذه يعتبر دائننا بما يحمله من ثمن مقربه من البائعين وله بهذا الاعتبار طلب إبطال جميع التصرفات الصادرة بحقوقه وقد قدم إلى محكمة الموضوع الأدلة التي تثبت أن التصرف الحاصل من مدينه المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليه الأول هو تصرف صوري وأشار إليها في أسباب الطعن ولما حكمت المحكمة أغفلت هذه الأدلة ورفضت دعواه بصورية العقد آنف الذكر تأسيساً على صدور حكم بفسخ عقد الطاعن في الدعوى رقم ٤٢٧ سنة ١٩٤٣ على الزفازيق مع أن هذا الحكم لا يترتب عليه سقوط حقه كدائن بما يحمله من الثمن .

د ومن حيث إن الحكم إذ أقام قضاءه على أساس أن الحكم بفسخ العقد الابتدائي المبرم بين الطاعن والمطعون عليه الثاني يترتب عليه تبعاً رفض هذه الدعوى . مع أن الحكم بفسخ العقد المذكور لا يستتبع رفض الدعوى

٤ - إذا كان البائع قد تصرف في جزء من الأطنان المباعة أثناء نظر دعوى الفسخ التي أقامها لعدم وفاء المشتري بالثمن . وتسك المشتري في دفع الدعوى بأن البائع لا يحق له طلب الفسخ بعد أن تصرف في جزء من الأطنان المباعة وكانت المحكمة إذ قضت بالفسخ أقامت قضاءها على أن البائع كان معذوراً في التصرف في بعض الأطنان المباعة بعد أن يس من وفاء المشتري بالتزاماته فإنها لا تكون بذلك قد خالفت القانون إذ اعتبرت أن المتسبب في فسخ العقد هو المشتري دون البائع .

## الحكمة

• من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ حرر عقد ابتدائي بين كل من : بباوى جورجي عبيد الله المطعون عليه عن نفسه وبالنيابة عن عزيز وصفي سمعان - وكامل سعيد عبد الشهيد طرفاً أولاً وبين فوزي جورجي عبيد الله الطاعن طرفاً ثانياً ، باع بموجبه الطرف الأول ٢١ ف ٢١ ط متبا ٩ ف ٦ ط و ٢٣ س واردة في تكليف المرحوم الخواجة جورجي عبيد الله و ٦ ف و ٥ س واردة في تكليف عزيز وصفي سمعان ، ٦ ف واردة في تكليف كامل سعيد عبد الشهيد ١٣ ط و ٢٠ س في تكليف المشتري ووارد في العقد أن هذا القدر جميعه وهو ٢١ ط ٢١ ف هو نصيب بباوى جورجي عبيد الله المطعون عليه بحق السدس في أطنان ناحية دوامة مركز فاقوس الخلفة عن والده جورجي عبيد الله وأن الثمن ٩٥٠ ج يخص

في هذا التصرف بعد أن يس من قيام المشتري بالوفاء بالتزاماته . لا مخالفة في ذلك للقانون .

## المبادئ القانونية

١ - الحكم الصادر بصحة التوقيع تقتصر صحته على صحة التوقيع ولا يتعدى أثره إلى صحة التزامات الطرفين الناشئة عن العقد .

٢ - القول بأن البائع لم يكلف المشتري تكليفاً رسمياً بالوفاء قبل الحكم بفسخ البيع لعدم دفع الثمن وفقاً للمادة ٩٨ من القانون المدني (التقديم) لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض متى كان المشتري لم يقدم ما يثبت أن تسك به أمام محكمة الموضوع .

٣ - إن المشتري لا يكون قد وفى بالتزاماته كاملة إذا لم يودع الثمن وما استحق عليه من فوائد حتى وقت الإيداع عملاً بالمادة ٣٣٠ من القانون المدني (التقديم) وبدون هذا الإيداع الكامل لا يمكن تفادي الفسخ المترتب على عدم قيام المشتري بالتزاماته المنصوص عليها في العقد . وإذن ففي كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ البيع أقام قضاءه على أن العقار المبيع الذي تسليه المشتري ينتج ثمرات وأن المشتري قد اقتصر عند الإيداع على المبلغ الباقي عليه من الثمن دون أن يضيف إليه ما استحق من فوائد والتي لا يشترط في استحقاقها المطالبة بها قضائياً أو الاتفاق عليها بين أصحاب الشأن فإن ما قرره هذا الحكم صحيح في القانون .

بباوى المطعون عليه ٨٥٠ ج قبض منها عند تحرير العقد مائة جنيه ويخص كامل سعيد عبد الصيد ١٠٠ ج قبض منها خمسين والباقي مقدار ٨٥٠ ج يدفع عند تحرير العقد التناهي والتوقيع عليه منه ٧٥٠ ج لبباوى ٥٠ لكامل سعيد وحدد للتوقيع على العقد ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ وأقر البائعان باستلام المشتري العين مشتراه - لاستغلالها لحسابه الخاص وأن له الحق في وضع يده عليها من تاريخ تحريره هذا العقد والتوقيع عليه - وفي ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ أعلن الطاعن المطعون عليه بالانذار ورد فيه أنه بمقتضى عقد بيع ابتدائي صادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ اشترى الطاعن من المطعون عليه ٢٣ س ٦ ط ٩ ف بمبلغ ٧٥٠ ج قبض منها مائة كما اشترى مقادير أخرى من كامل سعيد وعزير واصف وأن الطاعن أعد العقد التناهي ووقعه كامل وعزير وأنه يلبه على المطعون عليه بالخصور يوم ٥ من يناير سنة ١٩٤٣ أمام قلم كتاب محكمة قافوس للتوقيع على العقد وقبض باقي اثنين وقدره ٦٥٠ ج فأرسل المطعون عليه إنذاراً إلى الطاعن في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ إلا أن إعلانه لم يتم فأعاد إعلانه في ٦ من يناير سنة ١٩٤٣ وقد ورد فيه أن الباقي له من اثنين هو ٧٥٠ ج ولما كاتب الطاعن لم يدفعه ولم يقدم العقد للتصديق عليه في أول ديسمبر سنة ١٩٤٢ فإن المطعون عليه يعتبر العقد مفسوخاً وبطالاً بمبلغ ١٥٠ ج التعويض المشترط في العقد وقيمة إيجار الأطنان عن سنتي ١٩٤٢ - ١٩٤٣ يواقع ٦ ج للفدان ثم أقام الدعوى رقم ٤٢٧ سنة ١٩٤٢ على الزايق على الطاعن بصحيفة أعلنها في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٣ طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع وبالتعويض والربيع ثم تنازل مؤقتاً عن طلي

التعويض والربيع وبمقدد محدد في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٣ تم التوقيع عليه بمحضر تصديق محدد في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ وبمجل بما موربة الزايق المختلطة في ٢٧ من أكتوبر ١٩٤٣ . باع بباوى جورجي عبيد الله المطعون عليه ٢٣ س ٦ ط ٩ ف من الأطنان الواردة بالعقد الأول إلى راتب جرجس منقريوس فأقام الطاعن الدعوى رقم ٥٣ سنة ١٩٤٥ على الزايق بصحيفة أعلنها إلى بباوى وراتب في ١٢ و ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ طلب فيها الحكم أولاً بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من بباوى في ٤ من نوفمبر ١٩٤٢ عن القدر المبين الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى . وثانياً بطلان عقد البيع الصادر من بباوى إلى راتب في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ والمسجل في ٢٧ من أكتوبر ١٩٤٣ واعتباره كأن لم يكن وبمجلس ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٧ عرض على الطاعن على عماد المطعون عليه ٧٥٠ ج فرفض استلامها فأودعها خزنة المحكمة بمحضر لإدخال محدد في ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٧ ورد فيه أن هذا المبلغ لا يصرف إلا بعد الحكم نهائياً في القضية المذكورة ( القضية رقم ٥٣ سنة ١٩٤٥ ) لمصلحة المدعى وفي ٥ من أبريل ١٩٤٨ حكمت المحكمة في القضية رقم ٤٢٧ سنة ١٩٤٢ على الزايق المقامة من المطعون عليه بفسخ العقد المؤرخ في ٤ من نوفمبر ١٩٤٢ الخاص ببيع ٢١ ط ٩ ف المبينة بالأوصاف بصحيفة الدعوى وتسليمها للمطعون عليه مع إلزام الطاعن بالمصروفات ، ٤٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٥ سنة ١ قعنائية استئناف المنصورة وفي ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بالتأييد . فقر الطاعن بالطنن في هذا الحكم بطريق النقض

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم خطأ في تطبيق القانون إذا أهدر حجية الحكم النهائي الصادر بين الطرفين في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ في دعوى صحة التوقيع المرفوعة من الطاعن على المظنون عليه والقاضي بصحة التوقيع وإلزام المظنون عليه بالمصرفات وهذا الإلزام هو قضاء نهائي بأن المظنون عليه لم يكن عفا في الامتناع عن التوقيع على العقد في يوم ٥ من يناير سنة ١٩٤٣ الذي كان الطاعن قد حدده له للحضور فيه والتوقيع على العقد وقبض الثمن .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم الصادر بصحة التوقيع إنما تقتصر حجته على صحة التوقيع ولا يمتد أثره إلى صحة التزامات الطرفين الناشئة عن العقد .

د ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم خطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ اعتبر الطاعن ملوما بعرض الثمن عرضا حقيقيا وإذا لم يعتد بإيداع الطاعن مبلغ ٧٥٠ ج غرامة المحكمة بمقولة إنه إيداع ناقص لأنه لا يشمل الفوائد المستحقة وفقاً لل مادة ٣٣ من القانون المدعى مع أن الطاعن لم يكن ملوما بالإيداع ومع حصول التعرض له من البائع ببيعه جزءاً من المبيع إلى راتب جورجي ومع أن العين المبيعة كانت تحت الحراسة القضائية في سبقي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ أما وجه القصور فهو أن الحكم لم يشر إلى أثر قيام الحراسة القضائية وقبض الحارس للربيع على الفوائد .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بما جاء بالحكم المظنون فيه من أن المستأنف (الطاعن) قد اقتصر عند الإيداع على المبلغ الباقي عليه دون أن يضيف إليه ما استحق من فوائد مما لا يشترط في استحقاق المطالبة بها

د من حيث إن الطعن يفي على ستة أسباب يتحصل الأول منها في بطلان الحكم المظنون فيه تأسيساً على أنه ثابت بصورته التنفيذية الملغاة للطاعن أن الذي سمع الدعوى وأصدر الحكم أربعة من المستشارين مع أن محكمة الاستئناف يجب وفقاً للقانون أن تكون مؤلفة من ثلاثة من المستشارين .

د ومن حيث إن هذا السبب غير صحيح إذ الثابت من الصورة الرسمية للحكم المقدمة من النيابة العامة ومن الطاعن أن الذين سمعوا المرافعة وأصدروا الحكم ثلاثة من المستشارين لا أربعة وأن ما ورد في الصورة التنفيذية الملغاة للطاعن نشأ عن خطأ مادي وقع فيه كاتبها بتكرار اسم عبد العزيز كامل رئيس الدائرة على نحو قرأه الطاعن كامل أبو الجهد مع أنه لا يوجد مستشار بهذا الاسم .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم خطأ في تطبيق القانون إذ قضى بفسخ العقد المبرم بين الطرفين في ٤ من نوفمبر ١٩٤٢ مع أن المظنون عليه لم يكلف الطاعن تكليفاً رسمياً بالوفاء وفقاً للمادة ٩٨ من القانون المدني (القديم) ومع أن الطاعن قام من جانبه بتنفيذ التزاماته وحصل على توقيع أحد البائعين له في ٩ من نوفمبر وعلى توقيع الثاني في ١٥ من نوفمبر وكلف المظنون عليه رسمياً بالحضور أمام قلم كتاب محكمة قافوس في ٥ من يناير سنة ١٩٤٣ للتوقيع وقبض باقي الثمن فلم يحضر ولم يكلف الطاعن لا قبل الإنذار ولا بعده بأى إجراء ليثبت عليه إخلاله بالتزاماته .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه سبب جديد لا يصح التحدي به لأول مرة أمام هذه المحكمة إذ لم يقدم الطاعن ما يثبت أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع .

كان من جانب الطاعن وأن المظعون عليه كان معذوراً في البيع بعد أن أدخل الطاعن بالتزاماته على أنه ليس من شأن حصول البيع إلى راتب جرجس منقريوس أن يؤثر في التزام الطاعن بإيداع كامل ما في ذمة البائع توكيلاً للفسخ متى كان قد أقام من جانبه الدعوى رقم ٥٣ سنة ١٩٤٥ على الرقازيق طالبا لإبطال التصرف الحاصل إلى راتب بصوريته واشترط عند الإيداع عدم الصرف إلى المظعون عليه إلا بعد الحكم لمصلحته - الطاعن - وكان من ضمن القرائن التي استند إليها في صورية هذا التصرف صورية مطلقة أن العين ما زالت في وضع يده هو دون راتب جرجس منقريوس - أما ما ينهيه الطاعن على الحكم من أنه لم يشر إلى أثر قيام حكم الحراسة وقبض الحارس للربيع على الفوائد فغير صحيح إذ جاء بالحكم « أنه لم يقيم الدليل على أن المستأنف عليه قد استلم من هذا الربيع شيئاً » .

« ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم مشوب بالبطال لمسح الدليل وتشويهه والخطأ في الاستناد إذ اعتبر أن عرض الطاعن ٦٥٠ جنيه في إنذاره المعلن في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ كان عرضاً ناقصاً ومخالفاً لما اتفق عليه الطرفان بالعقد الابتدائي استناداً إلى أن كامل سعيد وقع على العقد عن نفسه وبالنسبة عن عزيز وصنى - مع أن ذلك يخالف الثابت في العقد من أن المظعون عليه هو الذي وقع عن نفسه وبالنسبة عن عزيز وصنى ولما كان الثمن المحدد أصلاً هو ٩٥٠ جنيه قبض منه المظعون عليه مائة جنيه وقبض كامل سعيد ٥٠ جنيه مقابل ييمه ٦ أفدنة وقبض ٥٠ جنيه أخرى عند التوقيع على العقد ولما كان عزيز وصنى أيضاً قد باع ٦ أفدنة فإنه استحق أيضاً

قضائياً أو الاتفاق عليها بين أصحاب الشأن وذلك محلاً بالمادة ٣٣٠ من القانون المدني القديم وهي الواجبة التطبيق في النزاع الحالي وقد نصت هذه المادة على أنه إذا كان المبيع يتبع ثمرات فإن المشتري يلتزم بدفع فوائد المبلغ الباقي في ذمته من الثمن ولا جدال في أن العقار المبيع قد سلم للمستأنف وأنه يدر ريعاً معيناً كما أنه لم يقيم الدليل على أن المستأنف عليه ( المظعون عليه ) قد استلم من هذا الربيع شيئاً من يوم بيع العقار عرفياً في سنة ١٩٤٢ ، وهذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون ذلك لأن المشتري لا يكون قد وفى بالتزاماته كاملة إذا لم يودع باقي الثمن وما استحق عليه من فوائد حتى وقت الإيداع محلاً بالمادة ٣٣٠ من القانون المدني القديم وبدون هذا الإيداع الكامل لا يمكن تفادي الفسخ المترتب على عدم قيام المشتري بالتزاماته المنصوص عليها في العقد - ومردود ثانياً بما قاله الحكم « بأنه من الثبات أن المستأنف بعد مضي أكثر من سبع سنوات من تاريخ الاستعاقاق أبي أن يدفع المبلغ الباقي للمستأنف عليه أو يعرضه عليه عرضاً صحيحاً مما حل هذا الأخير على التصرف بجزء من العقار المبيع للغير وهو راتب جورجي ولم يتم ذلك إلا بعد أن استباح المستأنف السبل المشروعة وغير المشروعة في الاقلاط من التزاماته ولو كان محقاً في خوفه من نقل ملكية القدر المبيع للغير كما جاء في أسباب استئنافه وهو خوف لم يكن هناك ما يبرره إلا في مرحلة متأخرة من مراحل النزاع . لما تردد في إيداع المبلغ الباقي مع فوائده بمجرد رفع دعوى الفسخ عليه ولكنه تباطأ في إجراء الإيداع مخالفاً في ذلك بما كانت تمليه عليه مصلحة الشخصية ذاتها » وهذا الذي أورده الحكم يفيد أن سبب الفسخ



يعرف شيئاً عن مضمون العقد النهائي إلا بعد أن أودعه الطاعن في دعوى صحة التوقيع رقم ٤٧٧ سنة ١٩٤٣ ومع أن تخفيض الثمن في العقد النهائي كان سببه الرغبة في تخفيض رسوم التسجيل . وقد أئذّر الطاعن المطعون عليه في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ بالحضور للتوقيع على العقد وقبض ما يستحقه في باقي الثمن وقدره ٦٥٠ جنيتها . والوجه الثاني إذ قضى الحكم على الطاعن بالتسليم مع أن باقي الباعين أقروا بقبض ما يخصهم من الثمن .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود أولاً بما جاء بالحكم المطعون فيه ، بأن كتابة العقد النهائي على هذه الصورة . . . أظهرت نية المستأنف (الطاعن) ساقرة تجاه شقيقه ولا يعقل منطقياً أن لا يكون هذا الأخير قد أحبط علماً بمحتويات العقد النهائي وأنه لولا هذا العلم لما كان يلجأ إلى إئذار المستأنف بفسخ عقد البيع العرفي في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ وبمجرد التأخير عن السداد بضعة أيام فإن خلا الإئذار من الإشارة إلى محتويات العقد النهائي فإن ذلك لا يفي أن هذا العقد بالصورة النافسة التي كتب بها كان الباعث الحقيقي على ما اتفقه المستأنف عليه من إجراء ، ولولا ما اتسمت به تصرفات المستأنف من ملاحظة وسوء نية لبادر في ذلك الوقت بالوفاء أو عرض الثمن عرضاً حقيقياً على يد محضر ولكنه لم يفعل وبفضلاً عن ذلك فلا حجة بما زعمه المستأنف من تخفيض الثمن في العقد النهائي لتخفيف أعباء التسجيل وهو تصرف إن صح فلا تفره الزاخرة الواجبة في مثل هذه المعاملات بل ما كان يقبله الطرفان المتعاقدان إلا في جو يسوده التسامح التام ولم يكن ذلك شأن الخصمين المتقاضين بعد أن أفسد المستأنف علاقتهما ، وهذا الذي

مأته جنية وقد قبضها فمسلماً عند التوقيع على العقد النهائي وكان المطعون عليه قد تعاقّد عن نفسه وبالثبابة عن عزيز وصفي فانه باستئصال المائة جنية التي قبضها عزيز وصفي يكون الباقي للمطعون عليه ٦٥٠ جنيتها وفما عرض عليه الطاعن في إئذاره وهو عرض صحيح متفق مع ما جاء بالعقد الابتدائي .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم من أنه بغض النظر عما ذكره إئذار ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ من بيانات صحيحة أو خاطئة فانه يكتفي ببيان مخالفة المستأنف (الطاعن) للحقيقة ما ادّعاء من أن عقد البيع العرفي قد نص على أحقية عزيز وصفي للمبلغ يقابل ما تقاضاه كامل سعيد في حين أن هذا العقد جاء خادراً من عبارة كذبة وقد ذكر فيه صراحة أن المبلغ المستحق للمستأنف عليه (المطعون عليه) في أول ديسمبر سنة ١٩٤٢ عند التصديق على العقد النهائي هو ٧٥٠ جنيتها لا ٦٥٠ جنيتها كما ادّعاء المستأنف كذباً في إئذاره ، ومن ذلك يبين أن الحكم أثبت مخالفة ما جاء في الإئذار لما هو ثابت في العقد الابتدائي وأن ما ورد في الحكم من أن كامل سعيد وقع عن نفسه وثبابة عن عزيز وصفي إنما هو خطأ مادي لا يغير من النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

ومن حيث إن السبب السادس يتحصل عدا ما تناوخته الأسباب السابقة في أن الحكم شابه القصور والتخاذل من وجهين : الأول إذ قرر أن المطعون عليه كان محقاً في الامتناع عن التوقيع على العقد النهائي استناداً إلى أن باقي الثمن الذي عرض عليه وفقاً لما جاء بالعقد النهائي هو ٤٠٠ جنية مع أن المطعون عليه لم يتمسك بهذا الدفاع ولم يضمنه إئذاره الذي أعلن به الطاعن في ٦ من يناير سنة ١٩٤٣ ولم يكن

## الحكم

د من حيث إن الوقائع تتمحصل حسبها بين  
من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في  
أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٣٠٩٢ لسنة ١٩٤٥  
مدنى طيطا على توفيق بطرس وفي مواجهة خليل  
ميخائيل بشاى مورت المطعون عليهم بصحة  
العقد الصادر لها من توفيق بطرس في ١٥ من  
مارس سنة ١٩٤٢ ببيع ٦ أفدنة و ١٨ سهما  
وتسليما اليهما وبالزام المدعى عليهما  
بالمصاريف والنفاذ ففضى لها بطلباتها في ٢٩ من  
أكتوبر سنة ١٩٤٥ في غيبة المدعى عليهما ،  
وفي ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ أعلن هذا الحكم  
إلى توفيق بطرس لشخصه وإلى مورت المطعون  
عليهم مع ابن عمه توفيق بطرس المقيم معه . وفي  
٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ نفذ الحكم بالتسليم  
وأعلن محضر التسليم في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٥  
إلى توفيق بطرس لشخصه وإلى مورت المطعون  
عليهم مع شيخ بلدة الحازندارية . عارض  
مورت المطعون عليهم في الحكم الغيابى بصحيفة  
المعارضة المعلقة في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٦  
وطلب قبول المعارضة شكلا والغاء الحكم  
المعارض فيه مستنداً في قبول معارضته إلى أنه  
لم يستلم إعلان الحكم الغيابى وإلى أنه لم ينفذ  
في مواجهته وتوفى المعارض أثناء نظر المعارضة  
وحل محله ورثته المطعون عليهم بدفع المعارض  
ضددهم وهم توفيق بطرس والطاعنان بعدم قبول  
المعارضة شكلا لرقعها بعدم الجهاد لأن مورت  
المعارضين أعلن بالتنفيذ في ٢٨ من نوفمبر  
سنة ١٩٤٥ ولم يقم معارضته إلا في ٢٠ من  
يناير سنة ١٩٤٦ ، ورد المعارضون على هذا  
الدفع بأن محضر التنفيذ بالتسليم مشوب  
بالبطلان وفي ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٨ قضت  
الحكمة تمهيداً بالحالة الدهوى على التحقيق

قرره الحكم وتحويل سائر الوقائع في الدهوى .  
ومردود تالياً بأن ما حصلته المحكمة من وقائع  
الدهوى وأثبتته في صدر حكمها هو أن المبيع  
كله في الحقيقة ملك للطعون عليه وإن ماورد  
منه في تكليف كامل سعيد وعزير وصنى إنما  
جاء على سبيل الخطأ . ولم يقدم الطاعن ما يثبت  
أنه تمسك بحق الحبس إلى أن يوفى بما يحمله من  
الثمن فلا يجوز له إثارة هذا الوجه لأول مرة  
لدى محكمة النقض .

د ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على  
غير أساس ويتعين رفضه .

( القضية رقم ١٠٦ سنة ٢٠ بالمجلس السابقة ) .

٦٤٤

٦ مارس سنة ١٩٥٢

الطعن ، الطعن بطريق النقض ، شرطه ، أن يكون  
الحكم المطعون فيه منهيًا للخصومة كلها أو بعضها .  
عدم توافر هذا الشرط يجعل الطعن غير جائز ، المادة  
٣٧٨ من قانون المرافعات .

## المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى  
بعدم جواز استئناف الحكمين الابتدائيين  
الصادر أولهما بالإحالة على التحقيق وثانيهما  
بقبول معارضة مورت المطعون عليهم شكلا  
فهو لذلك لا يعتبر منهيًا للخصومة كلها أو  
بعضها ولما كان هذا الحكم قد صدر في ظل  
قانون المرافعات الجديد فإن الطعن فيه  
بالنقض لا يجوز إلا مع الطعن في الحكم  
الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من  
قانون المرافعات ومن ثم يتعين الحكم بعدم  
جواز الطعن .

مورث المظنون عليهم شكلاً فهو لذلك لا يعتبر منياً للخصومة كلها أو بعضها — ولما كان هذا الحكم قد صدر في ظل قانون المرافعات الجديد فإن الطعن فيه بالنقض لا يجوز إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

و من ثم يمتنع الحكم بعدم جواز الطعن .  
( القضية رقم ١٣٩ سنة ٢٠ ق رئاسة ومضوية حضرات الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحي ومصطفى فاضل وأحمد العروسي المستشارين ) .

٦٤٥

٢٠ مارس سنة ١٩٥٢

إجارة . شرط استحقاق الأجرة المتفق عليها في عقد الإيجار . أن يكون المؤجر قد تخلّى عن الدين المؤجرة وتركها للمستأجر بحيث يتمكن من وضع يده عليها والانتفاع بها . امتناع المستأجر عن استلام الدين فعلاً بسبب عجزه عن استغلالها . لا تأمير له عليه على استحقاق الأجرة المتفق عليها .

## المبدأ القانوني

إن الأجرة تستحق متى كان المؤجر قد قام من جانبه بتنفيذ عقد الإيجار ويعتبر أن العقد قد تم تنفيذه بالتخلية بين المستأجر والعين المؤجرة بحيث يتمكن من وضع يده عليها والانتفاع بها في المدة المتفق عليها . ولذا متى كان الثابت بالحكم أن المظنون عليها قد قامت بوفاء ما التزمت به بأن وضعت العقار المؤجر تحت تصرف الطاعن وأنها أخطرت به بذلك ولم يكن ثمة ما يمنعه من الانتفاع به وفقاً لعقد الإيجار فإنه يكون ملزماً بدفع الأجرة المتفق عليها ولو لم يستلم العقار المؤجر

لإثبات ونفى واقعة أن توليق بطرس مستلم لإعطاء الدعوى الأصلية والحكم النهائي لا يقيم مع المظنون عليهم ولا مع مورثهم من قبلهم . استأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٢٩ لسنة ١٩٤٩ مدني مستأنف سوهاج وطالباً لإلغاء والحكم في موضوع المعارضة بعدم قبولها شكلاً لرفعها بعد الميعاد استناداً إلى أن بطلان صحيفة الدعوى الأصلية والحكم النهائي قد زال أثره بالنسبة للموضوع وظل هذا الاستئناف في جلساته واستمرت محكمة أول درجة في نظر الدعوى ونفذت الحكم التهديدي وفي ١٤ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت برفض الدفع بعدم قبول المعارضة شكلاً وبقبولها شكلاً . استأنف الطاعنان هذا الحكم أيعنا وقيد استئنافهما برقم ٢٨٨ لسنة ١٩٤٩ مدني مستأنف سوهاج وطالباً لإلغاء والنقض بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد . وفي ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ قررت المحكمة ضم الاستئنافين رقم ٢٨٨ و ٢٩ لسنة ١٩٤٩ أحدهما إلى الآخر وقضت في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٠ بعدم قبول الاستئنافين — فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

و من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن لأن حكم محكمة أول درجة لم تنصم بهما الخصومة الأصلية وكذلك الحكم المظنون فيه القاضي بعدم جواز استئنافهما — ومن ثم لا يجوز الطعن فيه استقلالاً وفقاً للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ( الجديد ) الذي صدر الحكم في ظله .

و من حيث إن هذا الدفع في محله لأن الحكم المظنون فيه إنما قضى بعدم جواز استئناف الحكمين الابتدائيين الصادر أولهما بالأحالة على التحقيق وثانيهما بقبول معارضة

بالفعل بسبب مجزئه عن استغلاله لظروف خاصة به ولا شأن للمطعون عليها فيها .

### المحكوم

« من حيث إن الوقائع حسجا يبين من المحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن شركة استوديو الأهرام — المطعون عليها — أقامت الدعوى رقم ٧٢٧ سنة ١٩٤٧ على مصر على الطاعن قالت فيها ، إنه يقتضى عقد إيجار محرر في ١٦ من يولييه سنة ١٩٤٦ استأجر منها الطاعن الاستوديو الواقع بشارع الهرم لمدة ثلاثين يوما من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ لغاية ٣٠ منه بأجرة مقدارها ٣٣٥٠ جنيها ، وأنه بناء على طلبه أجل بده سريان عقد الإيجار مرتين تبدأ الأخيرة منهما من أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ — ولما لم يتم الطاعن بوفاء ما ألزم به أرسلت إليه المطعون عليها خطاها موصى عليه طالبت فيه بالأجرة المستحقة وأخبرته بأنها تنزع المكان المؤجر تحت تصرفه ، ثم أرسلت إليه خطاها آخر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ فأجابها بأنه غير قادر على تسلم الاستوديو لظروف المحيطة بصناعة السينما . فأندرت في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ لتنفيذ ما تعهد به ثم أقامت عليه الدعوى طلبت فيها لإلزامه بمبلغ ٣٣٥٠ جنيها والفوائد ٦ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء . فأقام الطاعن دعوى لإثبات الحالة رقم ٣٣٤٢ سنة ١٩٤٧ مستعجل مصر . وفي ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قضى فيها بئدب خير هندسي لمعاينة الاستوديو وبيان ما إذا كان معدا لتسليم الطاعن له وفقاً لعقد الإيجار المحرر بين الطرفين . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في الدعوى رقم ٧٢٧ سنة ١٩٤٧ ك مصر بالزام الطاعن بأن يدفع

إلى المطعون عليها مبلغ ٣٣٥٠ جنيها والفوائد برأقع ٦ ٪ من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ حتى الوفاء . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٩٧ سنة ٦٥ ق القاهرة . وفي ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بقى على سببين حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن المبلغ المحكوم به هو الأجرة المتفق عليها بين الطرفين استناداً إلى البند التاسع عشر من عقد الإيجار ، فإنه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الأجرة قد نص عليها في البند الثالث من هذا العقد ، وهي تستحق في مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة . أما المبلغ الذى تعهد المستأجر بدفعه عند عدم تنفيذه عقد الإيجار فإنه يعتبر تعويضاً عن الضرر الذى لحق المطعون عليها من جراء عدم قيام الطاعن بتنفيذ ما ألزم به .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه رداً على ما أثاره الطاعن أمام محكمة ثاى درجة من أن المبلغ المستحق وفقاً للبند التاسع عشر من عقد الإيجار هو من قبيل الشرط الجزائى ، وأنه يجب للقضاء به أن يثبت أن ضرراً قد لحق المطعون عليها . وأن مقدار التعويض في هذه الحالة يكون محل تقدير المحكمة فلها الحق في تخفيضه أو عدم الحكم به ، متى وجدت من ظروف الدعوى ومن وقائعها ما يبرر ذلك . إذ قال الحكم : « إن هذا غير صائب ، ذلك لأن المبلغ المنصوص عليه في العقد المؤرخ في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ هو قيمة الأجرة التى تستحقها المستأنف عليها ( المطعون عليها ) مقابل انتفاع المستأنف ( الطاعن ) بالمكان المؤجر . وقد فامت المستأنف

« ومن حيث إن النسي على الحكم في هذا السبب على غير أساس ، ذلك أنه إذ قضى بالمبلغ المحكوم به فإنه لم يؤسس قضاءه على اعتبار أنه هو التمييز الذي استحق للطلعون عليها من الضرر الذي لحقها من عدم تنفيذ الطاعن لعقد الإيجار ، إنما أقامه على اعتبار أنه الأجرة التي استحققت للطلعون عليها وفقاً لما التزم به الطاعن في هذا العقد وذلك استناداً إلى الأسباب السابق بيانها والمسوعة لقضائه في هذا الشأن .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، ومن ثم يمتنع رفضه . »

( القضية رقم ١٦ سنة ٢٠ رئاسة ومضوية حضرات الأساندة أحد حضري وكيل المحكمة وعبد المطلب خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد الروس المستشارين ) .

٦٤٦

٢٠ مارس سنة ١٩٥٢

١ - شفعة . حق الشفعة . جواز الاتفاق على التنازل عنه مقدماً وفقاً للقواعد العامة . لا مخالفة في هذا الاتفاق لنظام العام .

ب - حكم . تشبيه . تنازل من الفبيع من حق الشفعة . تحسب بأن هذا التنازل مقصور على البيع الذي يصدر من الجار للتنازل له وعدم تعديده إلى البيع الصادر من المشتري للغير . عدم رد الحكم على هذا الدفاع الجوهري . قصور بطل الحكم .

المبادئ القانونية

١ - لما كان الاستشفاع حقاً يخول كسب الملك فإنه يجوز التنازل عنه مقدماً وفقاً للقواعد العامة ولا يغير من هذا النظر أن محل الالتزام هو حق عتزل الوجود .

عليها من جانبها بما التزمت به وهو وضع المكان المؤجر تحت تصرف المستأنف . بل قد استعنته بغطاياتها المتكررة وبإندارها له بالمبادرة إلى الاستسلام لحق على المستأجر وهو المستأنف أن يقوم من جانبها بما التزم به . وهو دفع الأجرة سواء شغل العين المؤجرة فعلاً أم لم يشغلها ما دامت قد تركت تحت تصرفه مدة لإجارة كاملة . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن الأجرة تستحق متى كان المؤجر قد قام من جانبها بتنفيذ عقد الإيجار ، ويعتبر أن العقد قد تم تنفيذه بالتخلية بين المستأجر والعين المؤجرة بحيث يتمكن من وضع يده عليها والانتفاع بها في المدة المتفق عليها . ولما كان الثابت بالحكم أن المطلعون عليها قد قامت بوفاء ما التزمت به بأن وضعت العقار المؤجر تحت تصرف الطاعن ، وأنها أعطته بذلك ، ولم يكن تحت ما يمنعه من الانتفاع به وفقاً لعقد الإيجار ، فإنه يكون ملزماً بدفع الإيجار المتفق عليه ولو لم يتسلم العقار المؤجر بالفعل بسبب مجره عن استغلاله لفروغ خاصة به ولا شأن المطلعون عليها فيها . أما إشارة الحكم الابتدائي إلى البند التاسع عشر من عقد الإيجار ، فإنه كان تزييداً استطراداً إليه دون أن يكون في حاجة إليه . وهو لا يؤثر على سلامة الأساس الذي أقام عليه قضاءه .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو أن الحكم المطلعون فيه إذ قضى بالمبلغ المحكوم به تعريضاً عن عدم تنفيذ عقد الإيجار استناداً إلى البند التاسع عشر من هذا العقد ، فإنه كان لزاماً أن يقضى أولاً بفسخ عقد الإيجار ، ثم يرد في أسبابه الأركان التي يجب توافرها للقضاء بمبلغ التمييز . وهو إذ أهمل ذلك فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب .

مساحتها ٥٢٢٨٠ مترًا وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٣ باعت السيدتان القطعة المذكورة إلى المطعون عليه الأول غير أن البيع صدر مباشرة من شركة مصر الجديدة بمقد مسجل في ٣ من أبريل سنة ١٩٤٤ فطلب الطاعنان أخذ المبيع بالشفعة وأعلنوا الدعوى بها في ١٥ و ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٤ - فقضت محكمة مصر الابتدائية المختلطة لمصلحة الطاعنين وبإخراج شركة مصر الجديدة من الدعوى . فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وطلب القضاء بالغائه والحكم بعدم اختصاص القضاء المختلط بنظر الدعوى واحتياطياً بعدم قبولها لأنها على غير أساس . كما استأنف الطاعنان فيما قضى به من إخراج شركة مصر الجديدة من الدعوى . وفي أول مارس سنة ١٩٤٩ قضت محكمة الاستئناف المختلطة بقبول الاستئنافين شكلاً وبرفض الدفوع الفرعية الخاصة بعدم اختصاص المحاكم المختلطة باختصاصها بالنظر فيها وحكمت في الاستئناف المرفوع من الطاعنين بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إخراج الشركة من الدعوى وبضرورة وجودها خصماً فيها وقبل الفصل في الموضوع بحضور الخصوم شخصياً لسؤالهم عما هو لازم لتقرير الدعوى وحددت لذلك جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٤٩ . ولما ألغيت المحاكم المختلطة أحيات الدعوى بناء على القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ على محكمة استئناف القاهرة لاستمرار النظر فيها بالحالة التي كانت عليها . وفي ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإلغاء حكم محكمة أول درجة وبرفض دعوى الطاعنين تأسيساً على أن التنازل مقدماً عن حق الشفعة جاز قانوناً واستنتج الحكم تنازل الطاعنين عن هذا الحق من أنهما اشتريا الأرض المشفوع بها من السيدة بديعة وزكى التي اشترتا من شركة مصر الجديدة ونص

مقى كان الملتزم يعلم مقدماً كنه هذا الحق ومداه وأثر التنازل عنه . وإذن مقى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة التنازل عن الشفعة مقدماً بنى قضاءه على أن قانون الشفعة الصادر بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥٠ والذي تسرى أحكامه على موضوع النزاع وإن لم يورد من مسقطاتها إلا النزول عنها بعد البيع أخذاً برأى بعض أئمة الفقه الإسلامى إلا أنه لم ينص على تحريم الاتفاق على التنازل عنها مقدماً وإن هذا الاتفاق صحيح لعدم مخالفته للنظام العام وليس ثمة ما يوجب التقييد برأى فقهاء الشريعة في هذا الخصوص . فإن ما قرره هذا الحكم صحيح في القانون .

٢ - مقى كان الطاعن قد تمسك بأن تنازله عن حق الشفعة مقصور على البيع الذى قد يصدر للغير عن جاره المتنازل له والواقع على الأرض المجاورة وبالتالي فإنه لا يتعدى إلى البيع الصادر للغير من مشتري هذه الأرض ولم يرد الحكم على هذا الدفاع الجوهري فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

### المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى حسبا يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تنحصر في أنه بموجب عقد ابتدائي محرر في ٢٠ من مارس سنة ١٩٣٩ باعت شركة مصر الجديدة إلى السيدتين نهات وزينب ( المطعون عليهما الثالثة والرابعة ) قطعة أرض فعاء معدة البناء

وجوب العلم بمدى التعهد قبل الارتباط به فيجب أن يعلم الجار باسم جاره المستقبل وبشروط البيع لكي يكون تنازله عن الشفعة صحيحا وهو الأمر الذي لم يتوافر في الدعوى الحالية .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص : « إن قانون الشفعة الصادر بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ وهو القانون الذي ولد في ظله هذا النزاع نص في المادة التاسعة عشرة منه على سقوط حق الشفعة إذا حصل التنازل عنه صراحة أو ضمنا ويستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفيع عرف المشتري بصفة مالك للعقار نهائيا وهو نص واضح في أن التنازل المقصود هو التنازل بعد حصول البيع أما التنازل الحاصل قبل البيع فلم يجعله القانون المذكور من مسقطات الشفعة وقد أخذ الشارع في هذا بما أخذ به فقهاء الشريعة إذ يرون أن إسقاط الحق قبل وجوده ووجود سبب وجوبه محال ، وجرت أحكام المحاكم الوطنية جميعا بأطراد على تأييد هذه النظرية منذ سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٩٤٧ . وكذلك جرت عليه المحاكم المختلطة أولا إلا أنها عدلت عن رأيها واستقرت أحكامها أخيرا على إعمال التنازل السابق على البيع ، ثم قال « أما القانون المدني الجديد فقد وضع نصا صريحا في المادة ٩٤٨ إذ جعل من مسقطات حق الشفعة التنازل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا ولو قبل البيع . ومن حيث إنه من القواعد القانونية العامة جواز التنازل عن حق محتمل الوجود مادام هذا الحق معروفا لصاحبه ومادام يستطيع تقدير مدى هذا الحق وأثر التنازل عنه فليس في هذا التنازل مخالفة للنظام العام ولا مخالفة لحكم القانون وظاهر أن شرط التنازل عن حق الشفعة قد جرى العمل على تدوينه في

في عقدها على أنها تقر بقبول شروط البيع الواردة في القائمة الملحقة بالعقد ، ونص في المادة ١١ من القائمة المذكورة على أن المشتري يقر بتنازله عن حق الشفعة فيما يبيع من الأراضي المجاورة ونص في البند ١٢ على أنه ملزم بنقل هذا الالتزام إلى من يتلقى المالك عنه وأن الطاعنين بعد شرائهما الأرض المشفوع بها حررا خطابا لمدير عام الشركة في ٣ من مايو سنة ١٩٤٣ تعهدا فيه باحترام العقد الصادر من الشركة للبياعة لها وقائمة الشروط الملحقة به فطعن الطاعنان في هذا الحكم بالنقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على ستة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم إذ قرر أن التنازل عن حق الشفعة قبل البيع صحيح وملزم لمن التزم به ، خالف المادة ١٩ من دكرير الشفعة الصادر في سنة ١٩٠١ وهو الذي تسرى أحكامه على موضوع النزاع كما خالف ما استقرت عليه آراء الفقهاء وأحكام القضاء من أن التنازل عن الشفعة قبل وجود البيع لا يسقط الحق فيها وتصبح الشفعة للشفيع بعد حصول البيع رغم التنازل السابق عنها . بل إن الحكم في مناقشته لهذا الدفاع تناقض في أسبابه تناقضا يعيبه ذلك أنه بالرغم من تقريره أن التنازل الحاصل قبل البيع لم يجعله قانون الشفعة من مسقطاتها وأن الشارع جازى في هذا الخصوص رأى فقهاء الشريعة الإسلامية عاد فقرر أن هذا التنازل وإن لم يكن متفقاً مع أصول الشريعة الإسلامية ولا هو مأخوذ عن قانون الشفعة الصادر في سنة ١٩٠١ إلا أنه ليس محرماً في هذا القانون الأخير كما أنه يتفق مع قواعد القانون المدني العامة . وأنه حتى مع التسليم جسدلاً بجواز التنازل مقدما عن حق الشفعة فإنه لا يصح إلا عن بيع معين ولشخص معين وفقاً لقاعدة

بمقتضى بيع شركة مصر الجديدة ينص على أن يتنازل المشتري تنازلاً صريحاً عن استعمال حق الشفعة على قطع الأراضي المجاورة لأرضه الخاصة بهذه القائمة وذلك عند بيعها من الشركة للغير ، ومؤدى هذا النص هو أن الالتزام بالتنازل عن استعمال حق الشفعة على القطع المجاورة لأرض المشتري يفرض أنه صحيح في القانون فإنه إنما ينصب على البيوع التي تجريها الشركة حقيقة للغير وأن الشركة ولو أنها هي التي وقعت مع الماطعون عليه الأول على عقد البيع الرسمي الذي سجل وظهرت فيه بظهر البائع الواجب اختصاصه في دعوى الشفعة إلا أنه نظراً لسابقة بيعها نفس الأرض المشفوع فيها إلى السيدتين نعات وزينب عفت ( الماطعون عليهما الأخيرتين ) وعدم انفساخ هذا البيع ثم قيام هاتين السيدتين ببيع ما اشتراه إلى الماطعون عليه الأول فإن التنازل عن استعمال حق الشفعة إنما يكون على أوسع القروض قد استند الغرض منه وأصبح غير ذي موضوع لأن الشركة ليست هي البائعة الحقيقية للحواجة استامبولي والتزام التنازل لا يمكن التذرع به على ما سلف بيانه إلا فيما تبعية الشركة فعلاً وأنه لما كان البيع أساس الدعوى هو صادر للماطعون عليه الأول من المشتريين من الشركة عن قطعة الأرض المشفوع فيها فإن الشرط لا يمكن أن يسرى في هذه الحالة التي صورت فيها الشركة بائعة في العقد كأداة لنقل ملكية الأرض لبقائها على ملكها بسبب عدم تسجيل عقد البيع السابق صدوره منها للماطعون عليهما الأخيرتين وأن الحكم إذ لم يرد على هذا الدفاع الجوهري يكون قد شاب قصور يبطله .

ومن حيث إن هذا النقص في عمله ذلك أنه يبين من أوراق الطعن أن الطاعنتين تمسكا بالدفاع

المعقود كمعقود شركة مصر الجديدة . واستقر التعامل عليه وأجازته المحاكم المختلطة التي كان المتعاملون مع الشركة يحتكون إليها وهو وإن لم يكن متفقاً مع أصول الشريعة الإسلامية ولا هو مأخوذ عن نفس قانون الشفعة الصادر في سنة ١٩٠١ إلا أنه ليس محرماً في هذا القانون الأخير كما أنه يتفق مع قواعد القانون المدني العامة إذ من المحقق أن التنازل عن الحق المستقبل جائز وصاحب الملك يستطيع أن يقدر مدى ما يعود عليه من ضرر بهذا التنازل قبل أن يصدر منه وقد جعله القانون الجديد من مسقطات الشفعة . ومن حيث إنه إذا ما تقدم ترى هذه المحكمة أن التنازل عن حق الشفعة قبل البيع صحيح وملزم لمن التزم به . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أنه لما كان الاستسقاء حقاً يؤول كسب للملك كان صحيحاً ما قرره الحكم من جواز التنازل عنه مقدماً وفقاً للقواعد العامة ولا يغير من هذا النظر أن محل الالتزام هو حق محتمل الوجود متى كان الملتزم يعلم مقدماً كنه هذا الحق ومداه وأثر التنازل عنه ، أما ما يعيبه الطاعنتان على الحكم من تناقض فردود بأن الحكم خلو من هذا العيب إذ بني قضاءه على أن قانون الشفعة وإن لم يورد من مسقطاتها إلا النزول عنها بعد البيع أخذاً برأى بعض أئمة الفقه الإسلامي إلا أنه لم ينص على تحريم الاتفاق على التنازل عنها مقدماً فيخص هذا الاتفاق لحكم القواعد العامة وهو صحيح لعدم مخالفته للنظام العام وليس ثمة ما يوجب التقييد برأى فقهاء الشريعة في هذا الخصوص .

ومن حيث إن مبنى السبب الثاني هو أن الحكم حاره بطلان جوهرى لقصور أسبابه ذلك أن الطاعنتين تمسكاً لدى عكمة الاستئناف بأن البند الحادى عشر من قائمة الشروط الملحقة



## المبادئ القانونية

١ - الحكم الصادر في التظلم بتأييد أمر الحجز التحفظي الموقع على ما للدين لدى الغير هو حكم وقفي غير ملزم للمحكمة إذا ما تراءى لها عند الفصل في الموضوع أن الحجز لم يكن في محله .

٢ - متى كان الحكم إذ تحدث عن صورية عقد الإيجار الصادر إلى الطاعن من المطعون عليه الثالث بوصفه وكيلًا عن المطعون عليه الأول إنما قصد الصورية التدليسية المبينة على الفس والتواطؤ بين طرفي العقد لإضراراً بالموكل فإنه لا يكون قد خالف القانون إذ استندت في إثباتها إلى القرائن التي فصلها .

## المحكمة

و من حيث إن الوقائع تحصل حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليهما الأولين وقال بصحتها إن المطعون عليه الأول يملك حصة مقدارها عشرة قرايط وأثنا عشر سهماً شائعة في أرض وبناء مفرشات للوكائدة الهندية الكبرى . يقدم إجمالية وقد أجز هذه الحصة إلى أخيه المطعون عليه الثاني بعقد في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٤ لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧ وبموجب توكيل شرعي في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٧ وكل المطعون عليه الأول المطعون عليه الثالث ليقوم بإدارة شئون حصته في الفندق المذكور من تأجير وتحصيل قيمة الإيجار وإعطاء المخالصات عن ذلك وفي استلام حصته

السابق ياتيه لدى محكمة الموضوع وأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه ، أما قول المطعون عليه الأول تبريراً لهذا الإغفال أن الحكم لم يكن في حاجة إلى الرد عليه بعد أن قطع حكم أول مارس سنة ١٩٤٩ في أن الشركة هي الباتمة وقد حاز هذا الحكم قوة الأمر المقضي - هذا القول مردود بأنه دفاع لا تتناوله محكمة الموضوع بالبحث والتجسس فلا يجوز إثارته لدى هذه المحكمة لقيامه على عناصر موضوعية وهي بحث ما إذا كانت المحكمة المختلطة بحكمها المشار إليه قد بنت في دفاع الطاعنين بأن الشركة رغم ظهورها كباتمة في عقد البيع المسجل الصادر للمطعون عليه الأول إنما اتخذت اسمها في المقد أداة لنقل الملكية بسبب أن ملكية الأرض المشفوع فيها كانت لاتزال باقية لها لعدم تسجيل عقد شراء السيدتين المطعون عليهما الأخيرتين منها - وهل مرض هذا الدفاع على المحكمة المختلطة قبل إصدار حكمها المشار إليه - ولما كان هذا الدفاع جوهرياً إذ لو صح لتغير به وجه الفصل في الدعوى فإنه كان يتعين على محكمة الموضوع أن ترد عليه وتقول كلمتها فيه - وإذا هي لم تفعل فإن حكمها يصحكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه بغير حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .

( القضية رقم ٨٧ سنة ٢٠ في الجلسات السابقة ) .

٦٤٧

٢٠ مارس سنة ١٩٥٢

١ - قوة الأمر المقضي . حكم وقفي . الحكم الصادر في تظلم بتأييد أمر الحجز التحفظي هو حكم وقفي . للمحكمة أن تعدل عنه عند الفصل في الموضوع إذا تراءى لها أن الحجز لم يكن في محله .

ب - صورية تدليسية . جوار إثباتها بكافة طرق الإثبات . مثال .

عند انتهاء المدة أو تجديد عقد الإيجار حسبما يراه ويقتضى هذا التوكيل أنذر الوكيل المستأجر السابق في ٣ أبريل سنة ١٩٤٧ بتسليم حصة موكله عند نهاية مدة الإيجار . وبعد ثابته التاريخ في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٧ أجر الوكيل إلى الطاعن نفس الدين ومشمولاتها لمدة ثلاث سنوات من أول مايو سنة ١٩٤٧ بإيجار شهري مقداره ٤٠ ج وقد جاء بالعقد أن مجموع الإيجار من المدة كلها دفع كله ، ولما لم يتمكن الطاعن من وضع يده بعد تبادل الانذارات مع المطعون عليه الثاني أقام الدعوى طالباً أصلياً الحكم بأحقية في الانتفاع بالعين المؤجرة المدة المبينة بالعقد مع إلزام المطعون عليه الثاني بأن يدفع إليه مبلغ ٦٠ ج شهرياً من أول مايو سنة ١٩٤٧ حتى التسليم وتثبيت الحجر التحفظي قصت يده على صافي ريع الحصة المؤجرة واحتياطياً إلزام المطعون عليهما الأول والثاني متضامتين بأن يدفعوا إليه مبلغ ٢١٦٠ ج وتثبيت الحجر . وأثناء نظر الدعوى أقام المطعون عليه الأول دعوى فرعية على الطاعن والمطعون عليه الأخير طالباً الحكم بالغاء أمر الحجر التحفظي وبطلان عقد الإيجار آف الذكر والثابت التاريخ في مايو سنة ١٩٤٦ وإلزام الطاعن والمطعون عليه الأخير متضامتين بتعويض مقداره ١٠٠٠ ج مؤسسا دعواه الفرعية على أنه كان عبوساً فوكل قريبه المطعون عليه الأخير في إدارة حصته في الفندق إلا أنه تواطأ مع صهره وقريبه الطاعن وأجر له هذه الحصة بمقدار صوري وهو العقد الذي طلب الحكم ببطلانه والذي أثبت به أن مجموع الإيجار قد دفع مقدماً عن المدة كلها . وفي ١٧ أبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بإلزام

د ومن حيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم القصور في التسيب من وجهين : الأول إذ أغفل التحدث عن الاقرار الذي قدمه الطاعن إلى محكمة الاستئناف والموقع عليه من المطعون عليه الثاني وهو يتضمن عدم قبوله تجديد عقد الإيجار على النحو الذي أشار إليه المطعون عليه الأول وقد طعن عليه وكيل هذا الأخير بأنه لم يكتب في التاريخ المذكور به وبالرغم من أن المطعون عليه الثاني لم يحضر في جميع مراحل الدعوى ولم يبد دفاعاً وبالرغم من أن الاقرار لم يسبق تقديمه إلى محكمة أول درجة ومع أهمية ما تضمنته هذا الاقرار لأنه من الأمور الجوهرية في النزاع مسألة تجديد إيجار المطعون عليه الثاني فإن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون بحث هذا الدليل الجديد . والوجه الثاني إذ أغفل الاعتبار بصحة الحكم الصادر بتأييد أمر الحجر الموقع من الطاعن تحت يد المطعون عليه الثاني في قضية التظلم رقم ٧٤ سنة ١٩٤٨ كلى مصر المرفوع من المطعون عليه الأول إلى محكمة أول درجة .

حبسه وهي ثلاثة شهور وهذا الذي ذهب اليه الحكم هو استخلاص موضوعي سائغ .

ومن حيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم عالف القانون إذ يتحدث عن الصورة وإثباتها بين العاقدین بغير كتابة مع أن الوكيل إنما يعمل قانوناً باسم ولحساب موكله فالوكيل والموكل شخص واحد ولا يجوز لأى منهما إثبات صورة العقد المبرم مع الغير بغير الكتابة ، وحاصل الوجه الرابع هو أن الحكم اعتبر عقد الإيجار عقداً سورياً دون أن يقيم الدليل على صورته ولكنه افترضها افتراضاً . ومن حيث إن هذين الوجهين مردودان بأن الحكم إذ يتحدث عن صورة عقد إيجار الطاعن فانه إنما قصد الصورة التدليسية المبينة على الفس والتواطؤ بين طرفي العقد إضراراً بالموكل وهو الماطعون عليه الأول وهي بجود لإثباتنا قانوناً بكافة الطرق وقد استند الحكم في إثباتنا إلى قرائن متبعة منها أن الطاعن لم ينكر أنه يصبر الى الماطعون عليه الثالث — الوكيل — كما لم ينكر أنه شريكه في التجارة وأن الطاعن تاجر في الفس ومن المستبعد أن يدير مثله فندق في القاهرة كما أن الادارة الحسنة كانت تقتضى الوكيل أن يؤجر حصة موكله في الفندق بأكثر من ستين جنيهاً فان لم يستطع فلا أقل من أن يحدد عقد الإيجار مع المستأجر السابق بالشروط الواردة بمحضر الصلح إذ نص به في حالة التجديد أن يكون الإيجار الشهري ستين جنيهاً وأن الإيجارة عقدت لمدة ثلاث سنوات ، ونص في العقد على أن الإيجار دفع كاه مقدماً وقبل أن يضع المستأجر يده على الفندق ويبين من ذلك أنه ليس صحيحاً ما يدعيه الطاعن من أن الحكم افترض صورة العقد بغير دليل كما أنه ليس صحيحاً أنه خالف

ومن حيث إن هذا السبب مردود في الوجه الأول منه بأن الحكم أقام قضاءه بثبوت التواطؤ بين الماطعون عليه الأخير والطاعن لإضراراً بالماطعون عليه الأول على قرائن عدة منها أنه كان على الوكيل في هذه الحالة أن يتمسك بما ورد في محضر الصلح الموقع عليه من الماطعون عليه الثاني بقبوله تجديد عقد الإيجار من تلقاء نفسه لمدة أخرى بأجر شهري مقداره ٦٠ جنيهاً إذا لم يسلم الفندق في نهاية مدة الإيجار وعلى ذلك فالإقرار المقدم إلى محكمة ثانی درجة ليس من شأنه أن يؤثر على قيام هذه القرينة وبالتالي لا يكون عدم الرد عليه قصوراً يستوجب نقض الحكم ، ومردود في وجهه الثاني بأن الحكم الصادر في التظلم هو حكم وقفي غير ملزم للمحكمة إذا ما تراءى لها عند الفصل في الموضوع أن الحجر لم يكن في محله .

ومن حيث إن الطاعن ينص على الحكم بالسبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون من أربعة أوجه ( الأول ) أن التوكيل بالتأجير تاريخه ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٧ وهو توكيل عام لا حد لزمته إلا أن الحكم اعتبره خطأ لمدة ثلاثة شهور ونقض بطلان العقد فيما زاد على هذه المدة ( والثاني ) إذ طبق الحكم المادة ١٣٨ مدني قديم مع عدم وجود ما يستوجب تطبيقها لأن مدة العقد لا تحتاج إلى تفسير أو تأويل .

ومن حيث إن هذين الوجهين مردودان بأن الحكم أقام في أساسه على أن العقد الصادر للطاعن من الماطعون عليه الأخير إنما هو عقد صوري عمل بالتواطؤ بينهما إضراراً بالموكل وقد استند في ذلك إلى قرائن عدة منها تأجير الوكيل للفندق لمدة ثلاث سنوات مع علمه بأن مدة إدارته لشئون موكله تنتهي باتتهاء مدة

القانون إذ استند إلى القرائن السابق ذكرها في اثبات الصورية التدليسية .

ومن حيث إنه يبين عما تقدم أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه ، والحكم على الطاعن للطعون عليه الأول بتعويض مقداره ألفا قرش تعويضاً له عن كيدية الطعن حملاً بالمادة ٤٤٦ من قانون المرافعات .

( القضية رقم ٩٦ سنة ٢٠ في المجلة السابقة ) .

## ٦٤٨

٢٠ مارس سنة ١٩٥٢

١ - نفس . إجراءات الطعن . وجوب إيداع صورة مطابقة لأصل الحكم المطعون فيه في خلال ميعدين يوماً ، عدم مراعاة هذا الإجراء الجوهري في المبدأ المشار إليه ، ينشئ عليه عدم قبول الطعن شكلاً . المادتان ٤٣٢ / ٢ ، ٤٣٨ من المرافعات .

ب - نفس . إجراءات الطعن . صورة الحكم التي يجب على الطاعن إيداعها . وجوب اشتغالها على جميع أجزاء الحكم أسبابه ومنطوقه .

ج - نفس . إجراءات الطعن . صورة الحكم الملتزمة قطعاً ، شرط اعتمادها ، أن تكون مطابقة حقا لأصل الحكم ، بثبوت نقصها أو مخالفتها للأصل ، لا تعتبر صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله في معنى المادة ٤٣٢ / ٢ من المرافعات .

د - نفس . إجراءات الطعن . عدم تقديم صورة الحكم المطابقة لأصله في المبدأ المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ / ٢ من المرافعات ينشئ عليه عدم قبول الطعن شكلاً . قيام الطعون عليه بتقديم هذه الصورة بعد المبدأ المشار إليه لا يزيل هذا الأمر فلا يفيد منه الطاعن .

## المبادئ القانونية

١ - إن القانون ، إذ لم يجر الطعن بطريق النقض في جميع الأحكام على اختلاف أنواعها ، وإذ حدد أسباب الطعن في بعض الأحكام ، وإذ أوجب في الفقرة الثانية من

المادة ٤٣٢ مرافعات على الطاعن أن يودع خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله ، وإذ حرم في المادة ٤٣٧ مرافعات قبول أية أوراق بعد انقضاء المواعيد المحددة ، إذ نص القانون على ذلك فقد دل على أن لإيداع صورة الحكم المطابقة لأصله في الميعاد السالف ذكره هو من الإجراءات الهامة التي يترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن .

ولا يغير من هذا النظر أن القانون لم ينص صراحة على البطلان جزاء مخالفة هذا الإجراء متى كان قد قضى بوجوب اتباعه وحدد له ميعاداً معيناً لاسيلاً للفتك منه ، مما يكون معه إجراء جوهرياً ينبغي على إغفاله عدم قبول الطعن شكلاً .

٢ - إن صورة الحكم لا تكون مطابقة لأصله إلا إذا كانت كاملة شاملة لجميع أجزائه وخاصة أسبابه ومنطوقه . وإذن فتنه من مقارنة الصورة الرسمية للحكم المطعون فيه بصورته المودعة من الطاعنة أن هذه الصورة تنقصها الأسباب التي أقيم عليها الحكم فلا تكون مطابقة لأصله .

٣ - إنه وإن كانت صورة الحكم الملتزمة قد تعتبر في حكم الصورة المطابقة لأصله إلا أن هذا منوط بأن تكون هذه الصورة مطابقة حقاً لأصل الحكم وموجبة للاطمئنان إليها بحيث إذا ثبت نقصها أو عدم مطابقتها لأصله فلا يصح التعويل عليها .

٤ - متى كان إيداع صورة الحكم

بالاجراءات المتعلقة بالأحوال الشخصية والصادر  
بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ سنة ١٩٣٧ والذي  
نصت المادة الثانية من القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩  
بإصدار قانون المرافعات (الجديد) على عدم  
الثبات وبقاء العمل بأحكامه دون الاجراءات  
المبينة في قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧  
وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة  
القاهرة الحسبية برفض الدفع بعدم الاختصاص  
وبتثبيت وصاية المظنون عليه الأول على  
القاصر . فاستأنفت الطاعة وأخوها جرجي  
يقولان هذا الحكم وقد استأنفاهما برقم ٣٠  
سنة ١٩٥٠ بالجدول الحسبي بمحكمة استئناف  
القاهرة التي قضت بيمين حسبية في ٢١ من يناير  
سنة ١٩٥١ برفضه وتأييد الحكم المستأنف  
للاسباب التي بنى عليها ولما أضافته إليها من  
أسباب . فقررت الطاعة الطعن بطريق النقض  
في الحكم المذكور ناعية عليه أولاً أنه مشوب  
بالبطال لخلوه من الأسباب على ما يبين من  
صورته التنفيذية التي أعلنت إليها في ٥ من مارس  
سنة ١٩٥١ وثانياً أنه أخطأ في تطبيق القانون  
لإدخلى باختصاص المحكمة الحسبية بنظر الدعوى .  
فرد المظنون عليه الأول على السبب الأول بأنه  
غير صحيح وقدم تأييداً لذلك صورة رسمية من  
الحكم المظنون فيه مفتعلة على أسبابه .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت في  
المذكرة المقدمة منها بصفة أصلية بعدم قبول  
الطعن شكلاً تأسيساً على أن الطاعة لم تودع  
خلال شهرين يوماً من تاريخ الطعن صورة من  
الحكم المظنون فيه مطابقة لأصله ، إذ الصورة  
التي أودعتها تنقصها الأسباب التي أقيم عليها  
الحكم كما يبين من مقارنتها بصورته الرسمية  
المقدمة من المظنون عليه الأول ومن ثم تكون  
الطاعة قد خالفت إجراء جوهرياً من

المطابقة لأصله في الميعاد المنصوص عليه في  
المادة ٤٣٢ / ٢ من قانون المرافعات هو من  
الإجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها  
عدم قبول الطعن شكلاً فإنه لا يزيل هذا  
الأثر قيام المظنون عليه بتقديم صورة الحكم  
المطابقة لأصله بعد انقضاء الميعاد المشار إليه  
ومن ثم فلا يفيد منه الطاعن .

### الحكم

د من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها  
الحكم المظنون فيه تحصلت حسبما يتفاد منه  
ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن في أنه  
يبين من وصية ميشيل يقولان والبرناني الحسبية  
والمترو في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٠ أنه  
أوصى بكل ثروته إلى القاصر أخوهم أورلين  
فيرى التي اعترف ببنوتها في سنة ١٩٤٥ وأقام  
الأستاذ أندريه تانوس الحامي ( المظنون عليه  
الثاني ) وصياً مختاراً عليها على أن يعمل عمله عند  
المانع خريستو لامورفاري ( المظنون عليه  
الأول ) وفي قضية تركته المقيمة برقم ٣٧ على  
حسب عابدين سنة ١٩٥٠ اعترضت الطاعة  
(مدام ماريه يقولان) وجرجي يقولان  
باعتبارهما أخوي المتوفى على وصاية المصار  
اليهما للأسباب التي أبدياها كما دفعها بعدم  
اختصاص محكمة القاهرة الحسبية بنظر الدعوى  
بمجة أن محكمة القاهرة الابتدائية هيئة أحوال  
شخصية هي المختصة بالفصل فيها وفقاً للبادتين  
١٢ ، ١٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧  
سنة ١٩٤٩ لتعلقها بمادة من مواد الأحوال  
الشخصية الخاصة بغير المعربين وأنه يجب أن  
تتبع فيها الاجراءات المقررة في الكتاب  
الخامس من قانون المرافعات المختلط والخاص

فيه المقدمة من المطعون عليه الأول بصورته المودعة من الطاعة أن هذه الصورة تنقصها الأسباب التي أقيم عليها الحكم فلا تكون مطابقة لأصله .

و ومن حيث إنه لا يحدى الطاعة في هذا الشأن استنادها إلى أن الصورة المودعة منها هي صورة الحكم التي أعلنت إليها من المطعون عليه الأول في ٥ من مارس سنة ١٩٥١ ، ذلك أنه وإن كانت صورة الحكم المعلنة قد تعتبر في حكم الصورة المطابقة لأصله إلا أن هذا منوط بأن تكون هذه الصورة مطابقة حقاً لأصل الحكم وموجبة للاطمئنان إليها بحيث إذا ثبت نقصها أو عدم مطابقتها لأصله كما هو الحال في الصورة المودعة من الطاعة فلا يصح التعميل عليها ، كما أنه ليس للطاعة أن تعتمد على صورة الحكم الرسمية المقدمة من المطعون عليه الأول ، ذلك أنه متى كان ابداع صورة الحكم المطابقة لأصله في الميعاد المحدد للطاعن هو من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الطعن شكلاً فإنه لا يزيل هذا الأثر قيام المطعون عليه بتقديم صورة الحكم المطابقة لأصله بعد انقضاء الميعاد المشار إليه ومن ثم لا نفيد منه الطاعة .

و ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً في محله ويتمين الحكم على مقتضاه .

( الفضية رقم ٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساندة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وعاشي ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين ) .

الاجراءات التي توجبها المادة ٣٢ من قانون المرافعات .

و ومن حيث إن الحاضر عن الطاعة بمجلس المرافعة رد على هذا الدفع بأنه يحق لها أن تتمسك بصورة الحكم المعلنة إليها وأن تعتبرها مطابقة لأصله فتستند إليها في طعنها . كما أن لها من ناحية أخرى أن تفيد من صورة الحكم الرسمية المقدمة من خصمها .

و ومن حيث إن القانون - إذ لم يحرم الطعن في جميع الأحكام على اختلاف أنواعها - وإذ حدد أسباب الطعن في بعض الأحكام - وإذ أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ مرافعات على الطاعن أن يودع خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله - وإذ حرم في المادة ٣٧ مرافعات قبول أية أوراق بعد انقضاء المواعيد المحددة - إذ نص القانون على ذلك فقد دل على أن ابداع صورة الحكم المطابقة لأصله في الميعاد السالف ذكره هو من الاجراءات الهامة التي يترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن ، إذ لا سيول بدونه للتحقق من قابلية الحكم للطعن ومن جهة الأسباب التي يبنى عليها الطعن . ولا يغير من هذا النظر أن القانون لم ينص صراحة على البطلان جزمًا مخالفته هذا الاجراء متى كان قد قضى بوجوب اتباعه وحده له ميعاداً معيناً لا سيول للفكك منه ، بما يكون معه اجراء جوهرياً يبنى على اغفاله عدم قبول الطعن شكلاً .

و ومن حيث إن صورة الحكم لا تكون مطابقة لأصله إلا إذا كانت كاملة شاملة لجميع أجزائه وخاصة أسبابه ومنطوقه ، ولما كان يبين من مقارنة الصورة الرسمية للحكم المطعون

٦٤٩

٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ .

١ - حكم . نصيبه . صحيفة الاستئناف تضمنت ملين أحدهم بفسخ عقد والثاني بالتعويض . ثبت أن أسباب الفسخ هي ذات الأسباب التي أقيم عليها طلب التعويض . بحث المحكمة في طلب التعويض بغير بحث لأسباب التي أقيم عليها طلب الفسخ ومن ثم فلا تصور .

٢ - تعويض . سلطة المحكمة في تقديره من واقع عناصر الدعوى . طلب المسئول من التعويض لإزام المضرور بتقديم دفاتره التجارية لاستيفاس قيمة ما لحقه من خسارة . رفض المحكمة هذا الطلب . هذا من جهة ولو كانت المادة تجارية .

## المبادئ القانونية

١ - متى كان الواقع هو أن الطاعنين أشارا في صحيفة استئنافهما إلى فسخ العقد المبرم بينهما وبين المطعون عليهما وجعله وجهاً من أوجه الاستئناف وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه نظر لأنهما لم يضمنا طلباتهما الختامية للقضاء لها بهذا الطلب وإنما اقتصرا على طلب الحكم بالتعويض من المطعون عليهما فقد حصرت المحكمة بحثها في الطلب الأخير وكانت الأسباب التي أسسا عليها فسخ العقد هي على ما هو ثابت بالأوراق ذات الأسباب التي اعتمدا عليها في طلب التعويض وكانت المحكمة قد قامت ببحثها وهي في معرض التحديث عن هذا الطلب . فإن هذا الذي أجرته لا عيب فيه ولا يجعل حكمها مشوباً بالتقصير متى كان الفرض الذي يقصده الطاعنان وهو بحث أسباب الفسخ قد تحقق .

٢ - متى كان يبين من الحكم أن المحكمة

لم تأخذ بشرط التعويض الجرائم المتفق عليه بالعقد وقدرت التعويض الذي طلبت المطعون عليها الحكم به على الطاعنين بمبلغ معين بناءً على الاعتبارات التي استمدتها من واقع الأوراق المقدمة في الدعوى ورأت معها أنه تعويض عادل مناسب للضرر الذي لحق المطعون عليها فإن هذا الذي أخذت به المحكمة لا عيب فيه لدخوله في سلطتها الموضوعية واستقلالها بتقديره . ولا تريب عليها إذ هي لم تر - وإن كانت المادة تجارية - موجباً لتكليف المطعون عليها تقديم دفاترها أو الأخذ بالمقارنات التي أوردها الطاعنان في مذكرتهما اكتفاء بالاعتبارات التي استندت إليها في تقدير التعويض ، إذ الأمر بتقديم الدفاتر في هذه الحالة جوازى لها .

## المحكمة

ومن حيث إن وقائع الدعاوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن ، تتحصل في أنه في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٥ أبرم عقد بين الطاعنين وكل من المطعون عليهما انفقوا فيه - متعاً للنافعة بينهم في استعمار الأفلام المصرية التي يعرضونها في دور السينما التي يديرونها في مدينة الاسماعيلية - على أن يختص كل منهم بالأفلام التي تتولى توزيعها شركات معينة ذكرت على سبيل المحصر وعلى ألا تتجاوز أجرة الفيلم الواحد المبالغ المحددة لكل حالة وعلى أن يكون العرض الثالث للأفلام التي يستأجرها كل من المطعون عليها لثلاثة غرض من حق الطاعنين

جزئى الاسماعيليه سنة ١٩٤٧ على المطعون عليها  
الاولى بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع إليه  
مبلغ ١٠٠٠ جنيه تخالفها شروط العقد. إذ  
استأجرت فيلي د غرام الصيوخ ، ود النفقة  
الكدابة ، من شركة اخصص دونها بأفلامها ،  
وتدخل الطاعنان في هذه الدعوى وقررت  
الحكمة قبولها خصصين فيها ثم قررت ضم الدعوى  
الثلاث بعضها إلى البعض الآخر وقضت فيها  
في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٨ بإلزام الطاعنين  
متضامنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليها الاولى  
مبلغ ٤٥٠ ج وبرفض دعوى الطاعنين ودعوى  
المطعون عليه الثانى . فاستأنف المطعون عليه  
الثانى هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٧٩ سنة  
١٩٤٨ بحكمة بورسميد الابتدائية كما استأنفه  
الطاعنان وقيد استئنافهما برقم ٩٦ بورسميد  
سنة ١٩٤٨ وطلبا فيه الحكم برفض دعوى  
المطعون عليها الاولى قبلهما وإلزام المطعون  
عليهما بأن يدفعوا إليهما متضامنين مبلغ ٢١٠٠ ج ،  
وأثناء نظر هذا الاستئناف بجلسته ٦ من  
أكتوبر سنة ١٩٤٨ رفعت المطعون عليها الاولى  
استئنافاً فرعياً . وفى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩  
قضت محكمة بورسميد الابتدائية بيمينه استئنافية  
بضم الاستئناف رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٨ إلى  
الاستئناف رقم ٩٦ سنة ١٩٤٨ وبتعديل الحكم  
إلستأنف وإلزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا  
إلى المطعون عليها الاولى ٦٠٠ ج وبتأييده فيما  
قضى به من رفض دعوى الطاعنين ودعوى  
المطعون عليه الثانى فقرر الطاعنان الطعن بطريق  
النقض فى الحكم المذكور .

« ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة  
أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه  
مشوب بالقصور ، إذ جاء خلواً من الرد على  
الأسباب التى استند إليها الطاعنان في دعواهما

وعلى أنه إذا اتفق أحد أطراف العقد على  
عرض فيلم هو من حق أحد الطرفين الآخرين  
فيكون ملزماً بأن يدفع إليه مبلغ ٥٠٠ ج بصفة  
تعويض بدون تلبية أو إنذار وغير ذلك من  
الشروط الواردة فى العقد . وفى ٢٣ من أغسطس  
سنة ١٩٤٥ أقامت المطعون عليها الاولى  
( الجمعية التعاونية المنزلية بمدينة الاسماعيليه )  
الدعوى رقم ٧٦٦ جزئى الاسماعيليه سنة ١٩٤٥  
على الطاعنين بطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا  
إليها متضامنين مبلغ ٥٠٠ ج عدله إلى مبلغ  
١٥٠٠ ج ثم إلى مبلغ ٢٠٠٠ ج وذلك لتخالفهما  
شروط العقد إذ عرضا بدار السينما الأهل  
الملوكة لهما أولاً فيلم « سفير جهنم » ، ثم فيلى  
« بين نارين » ، ود « بوسه » ، ثم فيلم « المفقى المجهول » ،  
على الرغم من أن هذه الأفلام لشركات اخصص  
بها الجمعية دونهما . وفى أول أبريل سنة ١٩٤٦  
أقام الطاعنان الدعوى رقم ٦٢٨ جزئى  
الاسماعيليه سنة ١٩٤٦ على المطعون عليها  
بطلب الحكم بفسخ العقد المحرر بينهما وإلزامهما  
متضامنين بأن يدفعوا إليهما مبلغ ٢١٠٠ ج  
بصفة تعويض استناداً إلى أن المطعون عليها  
الاولى تعدلت الشكاية بهما فلم تتفق مع  
الشركات التى اخصصت بها على أفلام جديدة  
وذلك حتى تحرمهما من العرض الثالث الذى  
جمل من حقهما نظراً لأن دارهما صيفية  
ولا يعرض فيها غير العرض المذكور وإلى  
أن المطعون عليها غالفا المقد من ناحية أخرى  
إذ استأجرت المطعون عليها الاولى فيلم « أول  
الشهر » من شركة ليست من الشركات التى  
اخصصت بأفلامها وإذ استأجر المطعون عليه  
الثانى فيلم « القرش الأبيض » بأجرة تزيد على  
الحد المقرر بالعقد وفى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٦  
أقام المطعون عليه الثانى الدعوى رقم ٢٧٤



عليها إلى فسخ العقد وجعله وجهاً من أوجه الاستئناف إلا أنه يبين من الحكم أنه نظراً لأنهما لم يضمنتا طلباتهما الختامية القضاء لها بهذا الطلب وإنما اقتصرنا على طلب الحكم بالتعويض من المطعون عليهما ولأن الأسباب التي أسسا عليها فسخ العقد هي على ما هو ثابت بالأوراق ذات الأسباب التي اعتمد عليها في طلب التعويض فقد قامت المحكمة ببطلانها وهي في معرض التحدث عن هذا الطلب وهذا الذي أجرت لا عيب فيه ولا يجهل حكماً مطعوباً بالقصور متى كان الغرض الذي يقصده الطاعنان وهو بحث الأسباب السالفة ذكرها قد تحقق ، أما ما نفيه من عدم رد المحكمة على دفعهما بعدم تنفيذ العقد من جانب المطعون عليهما لينفي ما هو ثابت بالحكم من تنفيذ جميع الخلفات التي نسبها إلى المطعون عليهما وتقرير أن المطعون عليه الثاني عندما استأجر فيلم القرش الأبيض ، في فبراير سنة ١٩٤٦ كان في حل من التماقذ بعد أن بدأ الطاعنان بمخالفة أحكامه والتحلل من الالتزامات التي فرضها عليهما من أغسطس سنة ١٩٤٦ .

ومن حيث إنه من السبب الثاني فقد جاء فيه أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لمسحه وتحريفه نصراً للعقد ذلك أنه بينما تمهد فيه كل من أطرافه الثلاثة بعدم مناقشة الطرفين الآخرين في الحصول على حق عرض أفلام الشركات التي اقتصرت بالأفلام إذ المحكمة قد فسرت هذا التمهيد بحيث جعلته منسحباً إلى أشخاص آخرين ثم حملت المتعاقدين مسئولية تصرف هؤلاء الأشخاص الذين لم يكونوا أطرافاً فيه ، ولو كانت التزم الطريق القانوني السليم في التفسير لكان لها رأى آخر فيما انتهت إليه في قضائها .

بفسخ العقد المبرر بينهما وبين المطعون عليهما ، ذلك أن المحكمة مع أنها أنبتت خطأ محكمة الدرجة الأولى في عدم مناقشة هذه الأسباب وفي اكتفائها بالقول بأن البحث فيها أصبح عقياً لانتفاء مدة العقد أثناء سير الدعوى فإنها هي أيضاً لم تعرض إلى مناقشتها بحجة أن الطاعنين لم يطلبوا الحكم بفسخ العقد في صحيفة استئنافهما في حين أن هذا الطلب مذكور فيها بأسباب ضمن الأوجه التي بني عليها الاستئناف وأن الفصل في الدعوى يقتضى البحث في أسباب الفسخ المشار إليها لأنها إذا كانت قائمة وقت رفع الدعوى فتكون الالتزامات المتولدة من العقد قد سقطت عن المتعاقدين وبالتالي تكون دعوى التعويض المرفوعة من المطعون عليها الأولى على الطاعنين متعينة الرضى كما أنه يفرع على ذلك أن يكون الدفع بعدم التنفيذ الذي دفع به هذه الدعوى على أساس صحيح ومع ذلك فإن المحكمة أحملت الرد عليه أيضاً .

ومن حيث إن هذا السبب مبرر بما يبين من الحكم المطعون فيه من أن المحكمة قامت ببحث جميع الأسباب والدفع التي استند إليها الطاعنان سواء في دعواهما المرفوعة على المطعون عليهما أو في الدعوى المرفوعة عليهما من المطعون عليها الأولى وانتهت بناء على الأدلة التي أوردتها إلى تقرير عدم صحتها وثبوت إخلال الطاعنين بالتزاماتهما وعدم أحقيتهما في مطالبة المطعون عليهما بأي تعويض مع مسئوليتهما عن تعويض المطعون عليها الأولى عما أصابها من ضرر نشأ عن عرضهما في دارهما خلافاً لما يقتضى به العقد أربعة أفلام استوجرت من شركة اقتصص هي بأفلامها دونها ، وأنه وإن كان الطاعنان أشارا في صحيفة الاستئناف رقم ٩٦ سنة ١٩٤٨ المرفوعة منهما على المطعون

من عرض واحد، وأن واقع الأمر هو أنها لم تتفق على الأفلام المقار إليها احتراماً لنصوص العقد التي تلزمها بالوقوف عند الحدود المعينة فيه للأجرة، وهي بذلك صرفت عنها روادها إلى دار السينما الأهلى المملوكة للطاعنين حيث عرضت هذه الأفلام خلافا لما يقضى به العقد فكان لها النعم وعليها الغرم، وأن في الكتاب المرسل من شركة «نحاس فيلم» إلى الجمعية ما يقطع في أنها امتنعت عن استئجار أفلام «سفير جهنم» و«دين نارين» و«دبوس» بسبب مخالفة هذه الشركة في تقدير أجورها. وهذا الذي جاء في الحكم يفيد أن المحكمة قد عتبت بقصص دفاع الطاعنين بالغش الذي نسباه إلى الملعون عليها الأولى وانتهت بناء على الأسباب المقبولة التي أوردتها إلى عدم صحته، ولا خطأ في القانون في ذلك لدخوله في ساطعة المحكمة الموضوعية.

ومن حيث إن السبب الرابع يحصل في أن الحكم الملعون فيه مشوب بالبطلان في الإجراءات والقصور في التسبيب ذلك أن الطاعنين طلبوا إلى المحكمة أن ترجع إلى دفاتر الملعون عليها الأولى للتحقق من الحسرة التي أدعتها أساساً للتعويض الذي تطلبها به، كما أوضحوا في مذكرتهما مقارنات للاستعانة بها في تقدير التعويض وإن رأيت تقرير مبدأ المستولية عنه، ولكنها رفضت الطلب الأول بحجة أنها لا تستطيع لإرغام خصم على تقديم مستندات معينة مع أنه في المنازعات التجارية كما هو الحال في الدعوى يجوز دائماً للمحكمة أن تسلك أي خصم في الدعوى تقديم دفاتره أو تلزمه بتسليمها من الإطلاع عليها على الأقل. كما أنها أطرحت المقارنات السالف ذكرها وأخذت في تقسدير التعويض بالظاهر من

«ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول، إذ لم يبين فيه الطاعنان من هم الأشخاص الآخرون الذين مدت المحكمة أثر العقد إليهم ولا ماهي التصرفات التي صدرت منهم وحملت المتعاقدين مسئوليتها ولا ماهي الكيفية التي مسخت بها نصوص العقد وحرقها ولا مواطن هذا المسخ والتحريف في الحكم، أما ما أورداه في مذكرتهما الشارحة من تفصيلات عن هذه المسائل فلا يصح الالتفات إليه لأن بيان أسباب الظعن الكاشف عن المقصود منها مطلوب على جهة الوجوب منذ اقتتاح الخصومة بتقرير الظعن.

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم الملعون فيه خطأ في تطبيق القانون — ذلك أنه على الرغم من أن الطاعنين تمسكوا في صحيفة استئنافهما ومذكراتهما بأن الملعون عليها الأولى غالفت ما ورد في العقد خاصاً بالعرض الثالث الذي جعل من حقهما نظراً لأن دارهما السينمائية صيفية وبأن هذه المخالفة كانت متميزة منها بقصد حرمانها من هذا الحق فإن المحكمة لم تأخذ هذا الوجه من دفاعهما مأخذ الجد، في حين أنه كان يجب عليها أن تتغلغل في فحص مسلك الجمعية المشوب بالغش حتى تتحقق من قيامه وترتب عليه نتائجها أخذاً بالقاعدة القانونية المجمع عليها وهي أن الغش يفسد كل شيء.

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم من أن ادعاء الطاعنين بأن الملعون عليها الأولى تمعدت عدم الاتفاق مع الشركات التي اختصت بها على أفلام جديدة نكابة بهما حتى يفوتما العرض الثالث هو ادعاء لا دليل عليه، هذا فضلاً عن أنه غير معقول أن تحرم الجمعية دورها من عرضين في سبيل حرمانها

## الأوراق المقدمة في الدعوى .

## المبدأ القانوني

إذا كانت مصلحة الضرائب قد اعتمدت في سنوات سابقة دفاتر الممول وحساباته وربطت على أساسها الضريبة المستحقة عليه فإن هذا لا يمنعها إذا هي لم تعطين إليها في سنة تالية من أن تطرحها وتحدد أرباحه بطريقة التقدير إذ هذا من حقها بصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإن لم يقبل الممول هذا التقدير عرض الأمر على لجنة التقدير ومن بعدها على المحكمة التي يدخل في اختصاصها محل إقامة الممول إذا طعن أمامها في قرار اللجنة وبذلك تتاح له فرصة لإثبات مطابقة دفاتره وحساباته للواقع وعلى أساسها يحدد وعاء الضريبة فإن هو لم يسلك هذا الطريق وقبل التقدير الذي أجرته المصلحة فإنه يكون بقبوله قد عقد معها اتفاقاً لا يصلح له أن يتحلل منه ما لم يثبت وجود شائبة شابت رضاه وقت انعقاده أو أنه وقع مخالفاً للنظام العام . ولا يعتبر من الشوائب التي تعيب هذا الاتفاق أن يثبت بعد انعقاده مطابقة دفاتر الممول وحساباته للواقع إذ لو صرح اعتبار هذا الأمر كذلك لفات الغرض الذي قصد إليه الشارع من إجازة الاتفاق فيما بين الممول والمصلحة وهو أن يستقر بينهما الوضع نهائياً فيما يتعلق بوعاء الضريبة ومقدارها إذ هذا الاستقرار من المصلحة العامة . وإذن ففي كان الحكم المطعون فيه إذ أهدر الاتفاق الذي ارتضاه الممولون

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم من أن المحكمة لم تأخذ بشرط التعويض الجزائي المتفق عليه بال عقد وقدرت التعويض الذي طلبت المطعون عليها الأولى الحكم به على الطاعتين بمبلغ ١٥٠ ج عن الفيل الواحد بناء على الاعتبارات التي استندت بها من واقع الأوراق المقدمة في الدعوى ورأت معها أنه تعويض عادل مناسب للضرر الذي لحق المطعون عليها الأولى ، وهذا الذي أخذت به المحكمة لا عيب فيه لدخوله في سلطتها الموضوعية واستقلالها بتقديره ومن ثم لا تريب عليها إذ هي لم تر — وإن كانت المادة تجارية — مرجحاً لتكليف المطعون عليها الأولى تقديم دفاترها أو الأخذ بالمقارنات التي أوردتها الطاعتان في مذكرتهما اكتفاء بالاعتبارات التي استندت إليها في تقدير التعويض ، إذ الأمر بتقديم الدفاتر في هذه الحالة جوازي لها .

ومن حيث إنه لجميع ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يترتب رفضه .

( القضية رقم ١٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٥٠

٢٧ مارس سنة ١٩٥٢

ضرائب . اتفاق الممول مع مصلحة الضرائب على مقدار أرباحه . لا يسوغ الممول أن يتحلل من هذا الاتفاق ما لم يثبت وجود شائبة هابت رضاه وقت انعقاده أو أنه وقع مخالفاً للنظام العام . لا يعتبر من الشوائب التي تعيب الاتفاق أن يثبت بعد انعقاده مطابقة دفاتر الممول وحساباته للواقع . إهدار المحكمة الاتفاق الذي ارتضاه الممولون عليه بالواقعة على تقدير مأمور الضرائب لأرباحه بحجة ثبوت انتظام التيد في دفاتره خطأ في تطبيق القانون .

سنة ١٩٤٣ وحسب دفاتر الشركة عن تلك السنة وحساباتها ومستندات والمقارنة بينها وبين حسابات ومستندات السنوات السابقة عليها التي أثبتت عليها المأمورية وقررت صحتها وانتظامها لكن يرى هل حسابات سنة ١٩٤٣ ماثلة لحسابات السنوات السابقة بحيث يتعين أن تأخذ حكاها وأن تكون مثلها أساساً لربط الضريبة من واقمها أم أنها اختلفت عنها وتأخا الخلل والفساد مما يجعلها غير صالحة للأخذ بها وربط الضريبة على أساسها لقيام الخبير بالمأمورية وقدم تقريره وانتهى فيه إلى أن حسابات الشركة في سنة ١٩٤٣ لا تختلف في طريقة مسكها والقيد فيها وتأبيدها بالمستندات عن حسابات السنة السابقة عليها وإلى تهديد رغم الأرباح الخاضعة للضريبة عن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٤٤٣٩ ج و٨٥٠ م، وفي ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بالقاء الحكم المستأنف وبقبول الدعوى وربط الضريبة على المستأنف بصفته (المطعون عليه) عن سنة ١٩٤٣ باعتبار أن ربح الشركة عن هذه السنة مبلغ ٤٤٣٧ ج و٨٥٠ م وإبطال الربط الذي أجبرته المستأنف عليها وكل ما ترتب عليه من آثار وإجراءات وألزمت المستأنف — المطعون عليه — بالمصاريف المناسبة لمبلغ ٧٠ ج عن الدرجتين . وقد أقيم الحكم على أنه وقد ثبت من تقرير الخبير أن القيد في الدفاتر لا غبار عليه فإن أطراح المصلحة لها لا يكون له سند من الواقع . وأنه لما كانت موافقة المطعون عليه على التقدير الذي ذهب إليه المصلحة يتضمن اعتراؤه بفساد دفاتره ، الأمر الذي أنكره في كل مراحل الدعوى ، فإنه يتعين الأخذ بما جاء في هذه الدفاتر كأساس لربط الضريبة فطنست الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد

عليه بالموافقة على تقدير مأمور الضرائب لأرباح الشركة التي يمثلها قد أقام قضاءه على ما ثبت له من تقرير خبير الدعوى أن القيد في دفاتر الشركة لا غبار عليه فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون فيتعين نقضه .

المحكم

د من حيث إن الوقائع تحصل ، حسب ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في أن المطعون عليه بصفته قدم إقراراً من واقع دفاتر الشركة عن أرباحها في سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٤٣٥٩ ج و٨٥٠ م فلم يقبله مأمور الضرائب على أساس أن هذه الدفاتر جوبها وقسدر أرباح الشركة في السنة المذكورة بمبلغ ٦٩٧٨ ج و٥٠٠ م فارتضاء المطعون عليه ، ووقع في ٢٥/٥/١٩٤٤ على التودج رقم ١٩ بالموافقة وفي أغسطس سنة ١٩٤٤ أقام على مصلحة الضرائب أمام محكمة المنيا الابتدائية الدعوى رقم ٤٤٨ سنة ١٩٤٤ لك بطلب اعتبار أرباح الشركة في السنة المذكورة ٤٣٥٩ ج و٨٥٠ م على ما جاء بالفراة مدعياً أن موافقته على تقدير مأمور الضرائب بنيت على التفرير به . وفي ١١/١٢/١٩٤٤ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى على أساس أن طعن الممول لا يبدو أن يكون محاولة لنقضه الاتفاق الذي ارتضاء ، وهو مالا يملكه مادام أنه لم يثبت حصول ثابته معينة شابت رضاه ، فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافه برقم ٦٩٠ تجارى سنة ٦٢ ق مدعياً أنه غير ملزم بالاتفاق الذي وقعه لخالفته حقيقة أرباح الشركة الثابتة بمتن دفاترها المنتظمة . وفي ٢٥/١٢/١٩٤٧ قضت المحكمة بتدب خبير حسابي في الضرائب تكون مأموريته الاخلاص على تقرير المأمورية من

والمصلحة وهو أن يستقر بينهما الوضع نهائياً فيما يتعلق بوجاء الضريبة ومقدارها إذ هذا الاستقرار من المصلحة العامة .  
ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على أساس وتعيين تقض الحكم المطعون فيه .  
ولما كان موضوع الدعوى صالحاً للحكم فيه ، وكان الحكم الابتدائي قد أصاب إذ قضى بعدم قبول الدعوى على أساس وجوب التزام الاتفاق الذي تم بين الطاعنة والمطعون عليه فإنه يتعين تأييده .

( القضية رقم ٣١ سنة ٢٠ ق رئاسة ومضوية حضرات الأساتذة أحد على وكيل المحكمة وعبد المولى شيبان وحليان ثابت وعبد نجيب أحد وعبد العزيز سليمان المستشارين ) .

٦٥١

٢٧ مارس سنة ١٩٥٢

مسئولية مدنية . إصابات المال . استغلال المحكمة بأداة سائلة أن المصاب لم يكن عاملاً بالمصنع الذي أصيب فيه وأن إصابته وقعت بأعمال أحد عمال المصنع . فتناولها بالتبويض وفقاً للمادتين ١٥١ و ١٥٢ مدني ( قدم ) وعدم إعمال أحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات المال . لا مخالفة في ذلك للقانون .

#### المبدأ القانوني

من كانت المحكمة إذ قضت بالتبويض وفقاً للمادتين ١٥١ و ١٥٢ من القانون المدني ( القديم ) قد استخلصت من وقائع الدعوى في حدود سلطتها الموضوعية بالأداة السائلة التي أوردتها أن المصاب لم يكن عاملاً بمصنع الطاعن وأن إصابته وقعت بإعمال أحد عمال المصنع فإن تحدى الطاعن بأحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات المال يكون على غير أساس .

حاصلة مخالفة الحكم للقانون إذ أهدر الاتفاق الذي ارتضاه المطعون عليه في ١٩٤٤/٥/٢٥ بالموافقة على تقدير مأمور الضرائب أرباح الشركة في سنة ١٩٤٣ ، ذلك أن هذا الاتفاق ملزم لمعاذيه ومانع لها كليهما من العود إلى مناقشة موضوعه حتى في حالة ما إذا ثبت فيما بعد انتظام دفاتر الشركة وحساباتها ، ما دام أن المطعون عليه لم يثبت أن رضاه قد شابه صيب نمين من صوب الرضا ، أو أن الاتفاق الذي ارتضاه قد خالف القانون العام .

ومن حيث إن هذا التمسك به ، ذلك أنه إذا كانت مصلحة الضرائب قد اقتصرت في سنوات سابقة دفاتر المطعون عليه وحساباته ودرجت على أساسها الضريبة المستحقة عليه ، فإن هذا لا يمنحها إذا هي لم تطلعن إليه في سنة تالية من أن تطرحها وتحدد أرباحها بطريقة التقدير - إذ هذا من حقها بصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإن لم يقبل الممول هذا التقدير عرض الأمر على لجنة التقدير ومن بعدها على المحكمة التي يدخل في اختصاصها محل إقامة الممول إذا طعن أمامها في قرار اللجنة وبذلك تتاح له فرصة إثبات مطابقة دفاتره وحساباته الواقع ، وعلى أساسها يحدد وجاء الضريبة . فإن هو لم يسلك هذا الطريق وقبل التقدير الذي أجرته المصلحة فإنه يكون بقبوله قد عقد معها اتفاقاً لا يحل له أن يحتل منه ما لم يثبت وجود شائبة شابت رضاه وقت انعقاده أو أنه وقع مخالفاً للنظام العام . ولا يستبر من الفروائب التي تسبب هذا الاتفاق أن يثبت بعد انعقاده مطابقة دفاتر الممول وحساباته للواقع إذ لو صح اعتبار هذا الأمر كذلك لفات الفرض الذي قصد إليه الشارع من إجلالة الاتفاق فيما بين الممول

## المحكمة

في أنه كان عاملاً وفي هذه النتيجة التي وصل إليها الحكم مخالفة قانونية كذلك لأنه لم يفسر الشك لمصلحة المترم.

د ومن حيث إن ما جاء بهذين السبين مردود بأن الحكم المطعون فيه في تقريره أن المصائب لم يكن عاملاً بمصنع الطاعن قد استند إلى ما جاء في أسباب الحكم الابتدائي وإلى ما أضافه هو من أسباب تحدث فيها عن الدفتر الذي قدمه الطاعن والمقيدة به أسماء العمال بحله ومنهم المصائب . فقال إن المحكمة لا تتقصد بصدق ما ورد به لأنها لاحظت أن أسماء جميع العمال أدرجت به في ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ مع أن الإصابة حدثت في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٦ كما جاء بحكم محكمة أول درجة أنه لم يثبت بالأوراق أن المصائب كان عاملاً بالحل بل وجد في أوراق محضر العوارض أنه كان يشتغل بغير أجر عما يعزز دفاع المدعي (المطعون عليه) ثم استخلص من ظروف الدوى وأقوال الطاعن د إن الحادث وقع بإهمال أحد عمال المدعي عليه الطاعن وهو يسرى محمد عثمان إذ كلف المصائب ربط السير أثناء أن كانت الماكينة دائرة وأنه لا يمكن ربط السير بهذه الكيفية يجب أن يكون العامل على دراية كافية بإدارة الماكينة الأمر الذي لم يتوافر في حفيد المدعي أي المصائب ، ويدين من هذا الذي أنف ذكره أن الحكم فيه رد وداً وأياً على ما جاء بدفاع الطاعن في هذا الخصوص فلا مبرر للنفي عليه بالقصور في التسبب كما أنه ليس صحيحاً ما يقوله الطاعن من أن الحكم الابتدائي قال إن المصائب كان عاملاً تنقصه الدراية والمران وأنه بذلك ناقض ما انتهى إليه من أن المصائب لم يكن عاملاً وأخيراً فإن الحكم الابتدائي استخلص استخلاصاً سائفاً أن المصائب لم يكن عاملاً بالحل

د من حيث إن الوقائع تتجمل في أن المطعون عليه أقام الدوى على الطاعن وجاء بها أن حفيده صلاح سيد مصطفي المصمولى بولايته والطالب بدرجة عباس الابتدائية كان يقوم بعمل كشاف بغير أجر في فترة الاجازات المدرسية في مصنع الطاعن وحدث أن كلفه أحد عمال المصنع بتركيب سير الماكينة أثناء إدارتها فأصيب بيتر في ذراعه الأيسر وطلب تعويضاً مقداره ٥٠٠ ج فقطضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه بصغته مبلغ ٢٠٠ ج مؤسمة قضاءها على المادتين ١٥١ ، ١٥٢ مدني ( قديم ) لا على نصوص القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ إذ لم يثبت لديها أن المصائب كان عاملاً بالمصنع استأنف الطرفان وقيد الاستئناف برئي ٩٠٩ سنة ٦٥ و ٩١٢ سنة ٦٥ فقررت المحكمة ضمهما أحدهما إلى الآخر . وفي ٥ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت محكمة استئناف القاهرة برفع مبلغ التعويض إلى ٤٠٠ ج فقرر الطاعن بالظن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن يفي على أربعة أسباب ينفي الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه مع ما في هذا الأخير من خطأ في الاستناد وتناقض في الأسباب يبطله إذ قرر المصائب في محضر العوارض أنه صبي براد وأنه اعتاد توصيل سير الماكينة وقت دورانها ومع ذلك فقد قرر الحكم الابتدائي أنه ليس بعامل كما قرر في موضع آخر منه أنه كان عاملاً تنقصه الدراية والمران وينفي الطاعن بالسبب الثاني على الحكم القصور في التسبب إذ لم يرد على المستندات التي قدمها والتي تقطع في أن المصائب كان عاملاً في عمله مكتفياً بالقول بأن هذه الأوراق لا تقطع

٦٥٢

٢٧ مارس سنة ١٩٥٢

أ - نفس . طعن . قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الأحكام الصادرة من دائرة الإيجارات تطبيقاً لهذا القانون . الطعن فيها بطريق النقض . غير جائز . المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

ب - نفس . طلب تعويض . ليس من المنازعات التي نص قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على تنظيمها . الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق النقض جائز وفقاً للمادة ٤٥ من قانون المرافعات .

ج - نفس . سبب جديد . القول بأن الحكم المطعون فيه خالف القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ قضى في طلب التعويض مع أن هذا الطلب هو من اختصاص جهة القضاء المادى . لا يصح التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

د - حكم . تمسيع . القضاء بالتعويض دون بيان عناصر الضرر . تصور يبيح الحكم .

### المبادئ القانونية

١ - إنه يبين من نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع رسم لإجراءات خاصة للنازحات التي تنشأ عن تطبيق أحكام القانون المذكور من حيث الاختصاص إذ جعله للمحكمة الابتدائية مهما كان نصاب الدعوى ومن حيث إجراءات التقاضى إذ أجاز تقديم الطلب وإبلاغ طرفي الخصومة مضمونه وتاريخ الجلسة بكتاب مسجل بعلم الوصول ومن حيث طرق الطعن إذ قرر أن الحكم الذي يصدر في النزاع يكون نهائياً غير قابل لأى طعن فلا يجوز للنقض الذى صدر بالحكم في غيبه أن يطلع فيه عن طريق المعارضة ولا يجوز لأى

عس ثبت بمحض العوارض من أنه كان يشتغل بغير أجر ومن أقوال أحد عمال المحل بأن المصاب لم يكن عاملاً بالمحل وليس في هذا الذى استخلصه بإعلان في الإستاناد .

ومن حيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ المصاب وقد كان عاملاً بالمصنع حسب زعمه يسرى عليه القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ ولما كان الحادث وقع في ١١ يونيه سنة ١٩٤٦ ورفضت الدعوى في ٢٢ إبريل سنة ١٩٤٧ وجب عدم قبولها لأنها رفعت بعد الميعاد الذى حدده القانون المذكور وهو ستة أشهر من تاريخ حصول الإصابة كما أن القانون حدد التعويض في هذه الحالة بمبلغ ٧٥ ج خلاف لما قضى به الحكم .

د ومن حيث إن هذا السبب بنى على افتراض أن المصاب عامل مع أن الحكم أقام قضاءه على أنه لم يكن عاملاً وقد استند في ذلك إلى دعائهم سليمة لم يثل منها الطاعن بما عيها به على ما سبق ذكره ومن ثم يكون هذا السبب على غير أساس ويتعين رفضه .

د ومن حيث إن الطاعن ينهى بالسبب الرابع على الحكم التصور في التسبب إذ رفع مبلغ التعويض من مبلغ ٢٠٠ ج المحكوم به من محكمة أول درجة إلى ٤٠٠ ج دون أن يرد ذلك بأسبابه .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره المحكمة من أن مبلغ التعويض المحكوم به من محكمة أول درجة لا يتناسب مع جسامه الإصابة وفي هذا التبرير السكافي لقضائه .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( القضية رقم ٧٦ سنة ٢٠ ق-بالهيئة السابقة ) .

العادية وأما ما يثيره الطاعن من أن المادة ٢٥ من قانون المرافعات المعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ والتي تجيز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية قد عدلت أحكام الفقرة الرابعة من المادة ١٥ المشار إليها فردود بأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إنما هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات فلا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ولا يستفاد هذا المعنى من المادة ٢٥ مرافعات ذلك أن النص العام لا يلقى ضمنا النص الوارد في قانون خاص . ومن ثم يكون الطعن بطريق النقض فيما قضى به الحكم المطعون فيه من إخلاء العين الموقرة وتسليمها غير جائز .

٢ - إن طلب التعويض ليس من المنازعات التي نص قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على تنظيم الفصل فيها وعلى أن الحكم الصادر فيها لا يكون قابلاً لأي طعن ومن ثم ينفذ الحكم بالتعويض من حيث جواز الطعن فيه للمادة ٢٥ مرافعات وهي تجيز الطعن بالنقض في الأحكام الانتهائية الصادرة من المحاكم الابتدائية .

٣ - إذا كان الطاعن ينص على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ قضى بتعويض للطعن عليه مع أن هذا الطلب هو من اختصاص جهة

الخصمين أن يستأنف الحكم أو أن يعطى فيه بالنقض ذلك أن الشارع رأى أن الغرض من الأحكام التي سنّها لتخفيف أزمة المساكن لا يتحقق إلا بسرعة حسم المنازعات الناشئة عنها لتستقر الأوضاع على وجه الاستتجال وأن هذا يقتضى أن لا تكون هذه المنازعات خاضعة في إجراءاتها ونظرها وطرق الطعن فيها للقواعد المقررة في قانون المرافعات ومتى كان النص صريحاً في إطلاقه فلا يصح تقييده من طريق الاجتهاد . أما القول بأن الشارع لم يقصد بالمادة ١٥ من القانون المشار إليه منع الطعن بطريق النقض لأن هذا الطعن لم يكن جائزاً في الأحكام الانتهائية الصادرة من المحاكم الابتدائية وفقاً لقانون إنشاء محكمة النقض الذي كان معمولاً به وقت صدور قانون إيجار الأماكن فلم تكن تشمل عبارة ( أى طعن ) الواردة في المادة ١٥ منه ، هذا القول مردود بأنه إذا كان الطعن بطريق النقض غير جائز في جميع الأحكام التي تصدر في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون فإنما يرجع هذا إلى ما نصت عليه المادة ١٥ المشار إليها من جعل الفصل في المنازعات الناشئة عنه من اختصاص إحدى الدوائر بالمحكمة الابتدائية مهما كانت قيمة الدعوى ومن عدم جواز الطعن في أحكامها ولولا هذا النص لخصمت هذه الأحكام للقواعد العامة من حيث يجوز الطعن فيها بكافة طرق الطعن العادية وغير



المذكورة من عقدها إلى شركة بندلي في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ غير أن الشركة المتنازل إليها قامت بدورها وبغير ترخيص كتابي منه بالتنازل عن الاجارة إلى الدكتور مينالاس بابايودورو (الطاعن) بمقتضى عقد في ١٨ من يولييه سنة ١٩٤٧ وطلب الحكم باخلاء العين المؤجرة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ المنظم للعلاقات بين المؤجرين والمستأجرين مع إلزام الطاعن وشركة بندلي ومسططين بدفع القيمة الاجارية منها ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٧ إلى الاخلاء والتسليم وبلغ ما تقي عليه على سبيل التمييز وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بالزام المدعى عليها (الطاعن وآخر) باخلاء العين المؤجرة موضوع النزاع والمؤجرة للسيدة سوزان منيب وبالزام المدعى عليها أيضاً بأن يدفعها للمدعى (الطاعن) عليه الأول (القيمة الاجارية لتلك العين بواقع ١٣ ج و ٨٧٥ م شهرياً وذلك ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٧ حتى الاخلاء والتسليم وبالزامها أيضاً وعلى وجه التضامن فيما بينهما بأن يدفعها للمدعى مبلغ خمسين جنيهاً مصرياً على سبيل التمييز مع المصروفات فلعن الطاعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعن عليه الأول والنيابة العامة دفعا بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتي تنص على أنه « يفصل في النزاع على وجه الاستعجال والحكم الذي يصدر فيه لا يكون قابلاً لأي طعن » .

ومن حيث إن الطاعن رد على الدفع بأن هذا النظر قد يكون صحيحاً قبل ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ذلك أنه يوم أن نهي

القضاء العادي عملاً بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ التي تنص على أن تظل المنازعات المدنية الأخرى التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث موضوع النزاع والاختصاص القضائي والاجراءات فإن هذا التمسك يكون غير مقبول متى كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه سبق أن تعهد به لدى محكمة الموضوع ذلك أنه لا يجوز له إثارة لأول مرة لدى محكمة النقض .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليه بمبلغ معين على سبيل التمييز لم يبين عناصر الضرر الذي قضى من أجله بهذا المبلغ فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

### المحكمة

ومن حيث إن واقعة الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - تتمثل في أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى رقم ٦٦ سنة ١٩٥٠ كلى مصر وقال في صحيفة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ أجر للسيدة سوزان منيب شقة في همارته بقصد استئجارها بلسبونا وحظر عليها التنازل عن الاجارة بغير ترخيص كتابي منه . وأنه نظراً لظروف عرضتها عليه أذن لها في سنة ١٩٤٦ بأن تتنازل عن الاجارة لغيرها بشرط أن يتم التنازل في حدود شرائط وقيود المقدد الأصلي وعلى أن تستمر ضمانته للتنازل إليه في تنفيذ عقد الاجار وأنه نفاذاً لهذا الترخيص المحسود تنازلت المستأجرة

المشروع في ٤ من يولييه سنة ١٩٤٧ — الذي صدر فيه القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولم يكن قانون النقض يميز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة انتهازية ولكن هذا القانون قد عدل منذ صدور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذي نص قانون إصداره على العمل به منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وأصبح الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة انتهازياً من المحاكم الابتدائية جائزاً بنص المادة ٢٥ من قانون المرافعات الجديد .

ومن حيث إن المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصت على أن « ترفع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون إلى المحكمة الابتدائية المختصة بطلب يقدم من ذوي الشأن إلى قلم كتاب تلك المحكمة وعلى قلم الكتاب أن يعطى الطالب إيصالا بتسليم الطلب وأن يرفع الطلب المذكور في خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسليمه إلى رئيس الدائرة المختصة الذي يحدد جلسة للنظر في النزاع ويقوم قلم الكتاب بإبلاغ طرفي الخصومة بمضمون الطلب وتاريخ الجلسة قبل الموعد المحدد لها بخمسة أيام على الأقل بكتاب مسجل مصحوب بهلم وصول . ويفصل في النزاع على وجه الاستعجال والحكم الذي يصدر فيه لا يكون قابلاً لأي طعن . وتظل المنازعات المدنية الأخرى التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث موضوع النزاع والاختصاص القضائي والإجراءات » ، وبين من هذا النص أن الشارع رسم إجراءات خاصة بالمنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من حيث الاختصاص إذ جعله المحكمة الابتدائية مهما كان نصاب الدعوى ، ومن حيث إجراءات التقاضي إذ أجاز تقديم الطلب وإبلاغ طرفي

الخصومة بمضمونه وتاريخ الجلسة بكتاب مسجل بهلم الوصول ومن حيث طرق الطعن إذ قرر أن الحكم الذي يصدر في النزاع يكون نهائياً غير قابل لأي طعن فلا يجوز الطعن الذي صدر بالحكم في محبته أن يطعن فيه عن طريق المعارضة ولا يجوز لأي الخصمين أن يستأنف الحكم أو أن يطعن فيه بالنقض ذلك أن الشارع رأى أن الغرض من الأحكام التي سنّها لتخفيف أزمة المساكن لا يتحقق إلا بسرعة حسم المنازعات الناشئة عنها لتستقر الأوضاع على وجه الاستعجال وأن هذا يقتضي أن لا تكون هذه المنازعات خاضعة في إجراءاتها ونظرها وطرق الطعن فيها للقواعد المقررة في قانون المرافعات — وعلى كان النص صريحاً في إطلاقه فلا يصح تقييده عن طريق الاجتهاد ، أما القول بأن الشرع لم يقصد بالمادة ١٥ من القانون المشار إليه منع الطعن بطريق النقض لأن هذا الطعن لم يكن جائزاً في الأحكام الانتهازية الصادرة من المحاكم الابتدائية وفقاً لقانون إنشاء محكمة النقض الذي كان معمولاً به وقت صدور قانون إيجار الأماكن فلم تكن تشمل عبارة « أي طعن » الواردة في المادة ١٥ منه — هذا القول مردود بأنه إذا كان الطعن بطريق النقض غير جائز في جميع الأحكام التي تصدر في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون فائماً يرجع هذا إلى ما نصت عليه المادة ١٥ المشار إليها من جعل الفصل في المنازعات الناشئة عنه من اختصاص إحدى الدوائر بالمحكمة الابتدائية مهما كانت قيمة الدعوى ومن عدم جواز الطعن في أحكامها . ولولا هذا النص لخصمت هذه الأحكام للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيها بكافة طرق الطعن العادية وغير

د ومن حيث إن المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصت على أن « ترفع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون إلى المحكمة الابتدائية المختصة بطلب يقدم من ذوي الشأن إلى قلم كتاب تلك المحكمة وعلى قلم الكتاب أن يعطى الطالب إيصالا بتسليم الطلب وأن يرفع الطلب المذكور في خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسليمه إلى رئيس الدائرة المختصة الذي يحدد جلسة للنظر في النزاع ويقوم قلم الكتاب بإبلاغ طرفي الخصومة بمضمون الطلب وتاريخ الجلسة قبل الموعد المحدد لها بخمسة أيام على الأقل بكتاب مسجل مصحوب بهلم وصول . ويفصل في النزاع على وجه الاستعجال والحكم الذي يصدر فيه لا يكون قابلاً لأي طعن . وتظل المنازعات المدنية الأخرى التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث موضوع النزاع والاختصاص القضائي والإجراءات » ، وبين من هذا النص أن الشارع رسم إجراءات خاصة بالمنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من حيث الاختصاص إذ جعله المحكمة الابتدائية مهما كان نصاب الدعوى ، ومن حيث إجراءات التقاضي إذ أجاز تقديم الطلب وإبلاغ طرفي

عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ التي تنص على أن تظل المنازعات المدنية الأخرى التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث موضوع النزاع والاختصاص القضائي والإجراءات كما جاء قاصرا إذ لم يبين عناصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه.

« ومن حيث إن الفق الأول من هذا النعي غير مقبول إذ لم يقدم الطاعن ما يثبت أنه سبق أن تمحى به لدى محكمة الموضوع فلا يجوز له إثارة لأول مرة لدى هذه المحكمة ، أما الفق الثاني فهو في محله ذلك أن الحكم إذ قضى للمطعون عليه الأول بمبلغ خمسين جنهما تعويضا لم يبين عناصر الضرر الذي قضى من أجله بهذا المبلغ ، وهذا تصور يستوجب نقضه في هذا الخصوص » .

( القضية رقم ١٠٧ سنة ٢٠ في الجمعية السابقة ) .

٦٥٣

٢٧ مارس سنة ١٩٥٢

تزوير . إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات تزوير السند . شرطه . ألا تكون المحكمة قد اقتضت من الأدلة المقدمة إليها بتزوير هذا السند ، الحكم بتزوير السند لأسباب ساقطة . عدم تقديم الطاعن ما يثبت أنه طلب إحالة الدعوى على التحقيق لنفي أهلية التزوير فأعلنت المحكمة هذا الطلب بلا مبرر ، لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

لا جناح على المحكمة — إذ هي اقتضت من الأدلة المقدمة إليها بتزوير السند — أن تقضى بتزويره دون حاجة إلى الإحالة على التحقيق متى كانت هذه الأدلة تؤدي إلى التزوير . وإذن ففي كان الحكم المطعون فيه

العادية — وأما ما يثيره الطاعن من أن المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات المعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ والتي تميز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية قد عدلت أحكام الفقرة الرابعة من المادة ١٥ المشار إليها فردود بأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إنما هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات فلا سبيل لالغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الالغاء ولا يستفاد هذا المعنى من المادة ٢٥٥ مرافعات ذلك أن النص العام لا يلقى حثا النص الوارد في قانون خاص ومن ثم يمين الحكم يعدم جواز الطعن على الحكم المطعون فيه فيما يقضى به من إخلال الذين المؤجرة وتسليمها والمصروفات المناسبة لهذا الطلب .

« ومن حيث إن قضاء الحكم بالتعويض هو مما يجوز الطعن فيه ذلك أن طلب التعويض ليس من المنازعات التي نص قانون إحصار الأمان على تنظيم الفصل فيها وعلى أن الحكم الصادر فيها لا يكون قابلا لأي طعن ومن ثم يخضع الحكم بالتعويض من حيث جواز الطعن فيه للمادة ٢٥٥ مرافعات وهي تميز الطعن بالنقض في الأحكام الانتهائية الصادرة من المحاكم الابتدائية .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة إلى ما قضى به الحكم المطعون فيه من التعويض على الطاعن .

« ومن حيث إن الطاعن بنى على الحكم في هذا الخصوص أنه خالف القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ قضى عليه بتعويض مقداره خمسون جنهما للمطعون عليه الأول مع أن هذا الطلب هو من اختصاص جهة القضاء العادي

فيه . والثالث : أن المشتري لم تضع اليد على العين المبيعة إطلافاً مع أن العقد المعلن فيه تاريخه ٢٨ من يناير سنة ١٩٣٩ . والرابع : أن المورث لم يملك ما قيل أنه باعه بموجب العقد المعلن فيه إلا بعد تسجيل في سنة ١٩٤٤ أى بعد تاريخ العقد المعلن فيه بخمس سنوات . والخامس : أن أحد الشاهدين الموقعين على العقد قريب الطاعة ويقع في بلدة أخرى والثاني كاتب العقد وبينه وبين المعلن عليه الأول قضايا جنائية . وفي ١٧ من مارس سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى استناداً إلى أن أدلة التزوير عدا الأول هي قرائن غير متجة وأن من العبث بتحقيق الدليل الأول بشهادة الشهود وبعد أن قرر مدعى التزوير أن المدعى عليها الأولى ( الطاعة ) هي زوجة المورث كانت تقيم معه أثناء مرضه وأن الحتم كان في متناول يدها في كل وقت وبخصوصاً وقد دفع في مبدأ الأمر بجهله التوقيع وبعد أن قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت دفاعه عاد . . . وقررت بالظن بالتزوير بما يقع في أنه غير جاد . فاستأنف المعلن عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣١ سنة ١٩٤٩ استئناف بيا . وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة بنى سويف بإلغاء الحكم المستأنف ورد وبطلان العقد العرفي المؤرخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٩ فقررت الطاعة بالظن في هذا الحكم بطريق النقص .

ومن حيث إن الظن بنى على سببين حاصل أولها أن الحكم مشوب بالتصور والخطأ في فهم الواقع وفي تطبيق القانون وغالفة الثابت في الأوراق إذ اتخذت المحكمة من الدليل الأول قرينة على احتمال صدق المعلن عليه الأول فيما قرره من أن ختم المورث كان في متناول الطاعة

إذ قضى برد بطلان العقد المتقدم من الطاعة قد أقام قضاؤه على أسباب تكني لخله فإنه يكون على غير أساس ما تنعاه الطاعة على هذا الحكم من أن المحكمة لم تسلك الوسائل التي تكفل تحقيق الأدلة التي قدمها المعلن عليه وبذلك حرمت من تحقيق دفاعها متى كانت هي لم تقدم ما يثبت أنها طلبت إلى المحكمة الإحالة على التحقيق لنفي أدلة التزوير فأغفلت المحكمة هذا الطلب بلا مبرر .

### المحكمة

ومن حيث إن الوقائع حسبما بين من الحكم المعلن فيه وسائر أوراق الظن تتحصل في أن الطاعة - زينب محمد حسين رشدان - أقامت الدعوى رقم ٣٦٠١ سنة ١٩٤٨ مدعى بيا على المعلن عليه الأول بصفته والمعلن عليهما الآخرين بصحيفة أعلنت في أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ وطلبت الحكم بإثبات صحة التعاقد الحاصل بموجب العقد المحرر في ٢٩ من يناير سنة ١٩٣٩ الصادر لها من مورث الطرفين شحاته نصر بيمه لها ٨٨ بطن مقداره ٣٣٢ ج والتسليم وفي جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قرر المعلن عليه الأول بصفته أنه يسهل توقيع المورث على العقد . فقضت محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى على التحقيق . وقبل سماع الشهود قرر بالظن في العقد بالتزوير وأقام دعوى التزوير مستنداً فيها إلى خمسة أدلة أولها : أن الطاعة كانت إحدى زوجات المورث وأنه كان مريضاً ويتردد على أطباء كثيرين ويترك ختمه في منزلها . والثاني : أن هذا العقد لم يدرج بحضور حصر التركة مع أنه محرر في المنزل الذي توفي فيه المورث وكانت الطاعة تقيم معه

هو ظاهر من بيان الحدود الواردة في عقدها إذ ذكر فيه أن الحد البقري باق الأطنان .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن أدلة التزوير التي ساقها المستأنف ( المطعون عليه الأول ) قوله إن المستأنف ضدها الأولى ( الطاعنة ) كانت إحدى زوجات المورث المنسوب صدور العقد منه وكانت تقيم معه في منزل واحد وكان ختمه في متناول يدها ولم تشكر المستأنف ضدها الأولى الفصل الأول من هذا الدليل الخاص بإقامتها مع المورث في سكن واحد بل بالعكس اعترفت به صراحة أمام المحكمة الشرعية بجلسته ٩ يناير سنة ١٩٤٩ في الدعوى الشرعية رقم ٣٨ سنة ١٩٤٩ بيا التي أقامتها بجهارها حيث قررت ( وقد توفى زوجي في شقي التي أسكنها ) (راجع محضر جلسة المحكمة الشرعية المقدم بحافظة المستأنف رقم ٥ من ملف دعوى التزوير ) فقول المستأنف في هذا الدليل إن ختم المورث كان في متناول يد المستأنف ضدها يحتمل الصدق وجائز القبول ، وأن الدليل الثاني يتحصل في قول المستأنف إن تركه المورث حصرت عقب وفاته في منزله الذي توفي فيه والذي كانت تقيم معه فيه المستأنف ضدها الأولى فلو كان عقدها صحيحاً لطلبت إدراجها في محضر الحصر الذي شمل جميع مخلفات المورث من عقارات ومقتولات وكل ما له من حقوق وماعليه من التزامات وكان تحريرها بحضورها وقد تأيد هذا الدليل بمحضر حصر تركه المورث التوفي يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وهو محرر بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٤٦ عقب الوفاة بشهر تقريباً وبالرغم من أن هذا المحضر غير موقع عليه من المستأنف ضدها الأولى إلا أن هذا لا يثني عليها بتحريره مادام قد تحرر في منزل المورث الذي كانت تسكن معه

مع أن هذه المظنة لا تؤدي إل الحزم بتزوير العقد إذ ليس بلازم أن يكون الختم في مسكن الزوجة الذي توفي فيه المورث دون مساكن باقي زوجاته أو أن يكون وصل اليد الطاعنة ووقعت به على العقد دون غيره خصوصاً وقد كان المورث يتردد قبل وفاته على أطباء يقيمون في بلاد متفرقة فضلاً عن أن في الأخذ بهذه المظنة مخالفة للقانون لأن الأحكام لا يصح أن تنبئ على الظن والتخمين — وإذا قالت المحكمة عن الدليل الثاني أن تركه المورث حصرت في المنزل الذي كانت الطاعنة تقيم معه فيه وبمحضرها وبالرغم من هذا فإن عقدها لم يندرج في محضر الحصر وانطقت من ذلك قرينة على التزوير مع أن المطعون عليه الأول قرر بلسان محاميه في محضر جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٠ أن المحضر حرره العمددة والمشاخ و لم تشترك فيه الطاعنة طبعاً ، ولم يقم في الدعوى دليل على أنه حرر في المسكن الذي تقيم فيه الطاعنة أو أنها كانت تعلم بتحريره — وإذا قالت عن الدليل الثالث إن الطاعنة لم تضع اليد على العين المبيعة وأنه إذا جاز حمل ذلك على ما كان بينها وبين زوجها حال حياتها من وثام فإنه لا محل لسكوتهما عن المطالبة بالمبيع بعد وفاته — مع أنها لم تبين من أين استقت الدليل على عدم وضع يد الطاعنة على المبيع بعد وفاة المورث فضلاً عن أن عدم وضع اليد إن صح اعتباره قرينة على نفي إجماع التصرف فإنه ليس بشرط لازم له ولا يؤدي إلى القطع بتزوير العقد . وإذا قالت عن الدليل الرابع أن المورث ما كان يملك ما باعسه إلى الطاعنة وقت حصول البيع لها — مع أن الطاعنة أنكرت ذلك وقررت أنه كان يملك الأطنان التي باع لها جزءاً منها بعقد عرفي تراخي في تسجيله إلى سنة ١٩٤٤ ، واستدلت على صحة قولها بما

المورث بهذا العقد المسجل في سنة ١٩٤٤ لكنها تبرر أسبقية تاريخ عقدها على عقد تملك البايع لها بقولها إن المورث اشترى هذه الأطنان قبل أن يبيع لها بعقد ابتدائي لم يسجل ووضع يده عليها وباع لها بعضها بعقدها غير المسجل المطعون فيه ثم حرر مع البائعين له بعد ذلك العقد النهائي وبجمله في سنة ١٩٤٤ بعد أن كان قد باع لها بناء على عقده الابتدائي السابق وهو تعليل غير مستساغ عقلا لم يتم الدليل عليه ولو صح لكان من الواجب الذي يقضى به المنطق أما أن يسلبها وقت التعاقد معها عقده الابتدائي سند ملكيته للأطيان المبينة لها أو يشاركها معه في العقد المسجل الصادر من البائعين له في سنة ١٩٤٤ فتنتقل إلى كل منهما ملكية نصيبه في الأطنان الواردة به ويوفران بذلك رسوم التسجيل أو يحرق لها عقداً جديداً صالحاً للتسجيل ونقل الملكية بمجرد أن يجهل وانتقل إليه المبيع ، أما شراؤه هذه الأطنان وانتقال ملكيتها له لأول مرة في سنة ١٩٤٤ فدليل قاطع على عدم تصرفه في شيء منها قبل أن يشتريها وتنتقل إليه ملكيتها إذ لا يعقل أن يبيع شيئاً لم يكن قد تملكه بعد وهذا الدليل وحده ومن غير حاجة إلى تحقيق كاف لإثبات تزوير عقد المستأنف ضدها الأولى ، ومن هذا الذي ذكره الحكم بين أن المحكمة لم تقطع في تزوير العقد المظنة التي استندت من الدليل الأول وحده ، بل أخذت بها كقرينة على التزوير ، أما ما اتعاه الطاعنة على الحكم من أن ما قرره من أن تركه المورث حصرت في المنزل الذي كانت تقيم فيه الطاعنة مع المورث وبمحصولها يخالف ما جاء على لسان محامي المطعون عليه الأول من ، أن المحضر حرره العدة والمشايع ولم يشارك فيه الطاعنة طبعاً ، وفردود بأن الطاعنة قدمت ضمن أوراق العلم

فيه باعترافها يرجع ما يفيد هذا المحضر تأييداً لوجهة نظر المستأنف ابتداءً بآيات ٢٠ س ، ١٠ ط ، ٢ ف بمحضر الصدر والشيخ الساعي بعقد تاريخه ١٢ مايو سنة ١٩٤٤ وهي التي اعترفت المستأنف ضدها الأولى بأن الثانية قراريط مشتركة بالمقد المطعون فيه من ضمنها فلو كان عقدها صحيحاً وصادراً من المورث حقيقة لاقتصر الإثبات على المقدار الباقي بعد استبعاد الثانية قراريط المبينة ، وأن الدليل الثالث المطعون فيه الأول بوضع اليد فإن المستأنف ضدها لم تنكر عدم تنفيذ عقدها ولم تدع استلام المبيع ووضع اليد عليه ولكنها تبرر ذلك في مذكرتها بما كان بينها وبين زوجها في حياته من وفاق لم تر معه يوماً لتنفيذ العقد واستلام المبيع أما بعد الوفاة واختلافها مع الورثة فلا محل للسكرت — ولذلك طلبت التسليم في صحيفة افتتاح دعواها وهذا التبرير إن جاز قبوله في حياة المورث فلا يمكن استساغته بعد وفاته باعترافها — وقد ثبت أن المورث توفي في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٥ وظلت المستأنف ضدها ساكنة لم تسع إلى تنفيذ عقدها وتطلب استلام الأطنان الواردة به إلا في صحيفة افتتاح دعواها المعلنة في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ أي بعد حوالي الثلاث سنوات من وفاة المورث وأن الدليل الرابع من أدلة التزوير تضمن قول المستأنف إن المورث لم يكن يملك الأطنان التي تدعى المستأنف ضدها شراء جزء منها بعقدها المؤرخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٩ إلا في سنة ١٩٤٤ حيث اشتراها بعقد تاريخه ١٢ مايو سنة ١٩٤٤ ومسجل في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٤ المقدم بمحكمة رقم ٥ ماف دعوى التزوير الابتدائية وقد اعترفت المستأنف ضدها الأولى بأن الثانية قراريط مشتركة من ضمن الأطنان المشتري

والحكم برد وبطلان عقد المستأنف ضدها  
الاول الرقم ٢٩ يناير سنة ١٩٣٩ المنسوب  
صدوره من المرحوم شحاته نصر خلاف  
مورث القصر المشمولين بوصاية المستأنف  
دون حاجة إلى إجراء التحقيق الذي يطلبه  
المستأنف من قبيل الاحتياط ولذلك ترى  
المحكمة عدم الحاجة إليه ما دامت وقائع الدعوى  
ومستنداتها كافية لتسكين عقيدتها بتزوير السند  
المراد من التحقيق الوصول إلى إثباته ، وهذا  
الذي أورده الحكم لا خطأ فيه إذ لا جناح على  
المحكمة إذ هي اقتنعت من الأدلة المقدمة إليها  
بتزوير العقد أن تقضى بتزويره دون حاجة إلى  
الإحالة على التحقيق متى كانت هذه الأدلة تؤدي  
إلى التزوير كما هو الحال في الدعوى على أن  
الطاعة لم تقدم ما يثبت أنها طلبت إلى المحكمة  
الإحالة على التحقيق لنفي أدلة التزوير ومن ثم  
يكون على غير أساس ما تنعاه على الحكم من  
أنه أغل بحقها في الدفاع .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على  
غير أساس متعين الرفض .

( القضية رقم ١٤٢ سنة ٢٠ ق رياضة وعضوية  
حضرات الأسانفة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز  
محمد وعبد الحميد وهادي ومصطفى فاضل وعبد العزيز  
سليمان المشاورين ) .

٦٥٤

٢٧ مارس سنة ١٩٥٢

القى . طعن . الهادي المخر بالعلن بالنقض قد قرره  
بصفته وكيلًا من وكيل الطاعن . وجوب إبداء التوكيل  
الصادر إلى موكله حتى تستطيع محكمة النقض معرفة  
حدود الوكالة وما إذا كانت تفعل الاذن له في توكيل  
الهايمن في الطعن بالنقض أم لا . عدم تقديم هذا التوكيل  
ينبغي عليه وجوب قبول الطعن شكلاً لتقريره من غير  
ذى سعة .

صورة رسمية من محضر جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٥٠  
في الاستئناف ١٣١ سنة ١٩٤٩ بقى سوف  
ثابت به أن وكيل المظعون عليه الاول قرر أن  
المورث توفي في ٢٥ ديسمبر ١٩٤٥ وحضرت  
التركة وحمل محضر الجرد ودين به ما له وما عليه  
والمحضر حمل بمنزل المورث الذي تقيم فيه  
الزوجة نفسها ، ولما سئل عما إذا كانت الطاعة  
اشتركت في هذا المحضر أجاب المحضر حمل من  
العمدة والمشايع ولم تشارك فيه طبعاً ولكن يعلم  
منها ، وقد أغفلت الطاعة اقتباس الشطر  
الاخير من هذه العبارة ولم تقدم ما يدل على  
عدم صحة ما أثبتته الحكم وعلى العكس من ذلك  
فانه ثابت من مذكرتها أمام محكمة الاستئناف  
أنها لم تشارك فيها تحرير محضر حصر التركة بمنزل  
المورث الذي تقيم فيه — ولما كانت الأدلة  
التي استندت إليها الحكم بكل بعضها وكانت  
في مجوعها تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها كان  
ما تنعاه عليه الطاعة من قصور لا مبرر له  
وكان ما تنيره في طعنها إنما هو جدل موضوعي .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في  
أن الحكم مشوب بالبطلان إذ لم تملك المحكمة  
الوسائل التي تكفل تحقيق الأدلة التي قدمها  
المظعون عليه الاول على التزوير رغم طلبه  
الإحالة على التحقيق وبذلك حرمت الطاعة من  
تحقيق دفاعها

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما  
جاء في الحكم المظعون فيه من أنه يتخلص من  
هذا العرض لأدلة التزوير التي يرتكن عليها  
المستأنف في دعواه أثبت وقائع الدعوى  
ومستنداتها فيها الكفاية لاقتناع المحكمة بتزوير  
العقد المظعون فيه وترى هذه الأسباب الغناء  
الحكم الابتدائي المستأنف فحاجته الصواب فيما  
بقى عليه من أسباب وما خلاص إليه من نتيجة

## المبدأ القانوني

متى كان المحامي المقرر بالظمن بالنقض قد قرره بصفته وكيلًا عن وكيل الطاعنات ولم يودع التوكيل الصادر إلى موكله حتى تستطيع المحكمة معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن له في توكيل المحامين في الظمن بالنقض أم لا فإن الدفع المقدم من النيابة العامة بعدم قبول الظمن شكلاً لتقريره من غير ذي صفة يكون في محله ويتعين الحكم بمقتضاه في غيبة المطعون عليهم عملاً بالمادة ٩٥ فقرة ثالثة من قانون المرافعات .

## المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه تحصل في أن المرحوم محمود شلي توفي عن زوجته السيدة وجيدة عيسى سقر المطعون عليها الخامسة وأولاده منها وهم مصطفى وكال وسعاد شلي وترك فيها يورث عنه أحياناً شائمة اختص الورثة منها بـ ١٦ س ١٢ ط ٢ وقد باع الورثة عدا سعاد إلى الشيخ يوسف يوسف الشيخ ٢ ط ، ٢ ف مفرزة لقاء مبلغ ٤٤١ ج ٦٦٦ م وذلك وفقاً لعقد قسمة حرر بين الورثة في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ وصادقت سعاد على عقد البيع الصادر من والدتها وأخريها إلى المشتري وفي أول يونيه سنة ١٩٤٤ رفعت الطاعنات الدعوى رقم ٦٧٧ سنة ١٩٤٤ كلتي طعنًا بأحقيتين في أخذ الـ ١٠ س ، ١١ ط ، ٢ ف بالصفعة ( ١٠ ف في ذلك نصيب سعاد ) يشتم مقداره ٥٢٤ ج ٩٠٠ م - وفي ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت محكمة أول

درجة برفض الدعوى فاستأنفته الطاعنات فقضت محكمة الاستئناف في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف لظمن فيه بالنقض .

د ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الظمن شكلاً تأسيساً على أن المحامي الذي قرر الظمن أمام قلم كتاب محكمة النقض لم يقدم التوكيل الصادر إلى موكله بصفته وكيلًا عن الطاعنات حتى يبين منه ما إذا كان الظمن بطريق النقض داخلًا في حدود الساطة المخولة إليه أم غير ذلك .

د ومن حيث إنه يبين من أوراق الظمن أن الأستاذ عدلي نسيم المحامي عن توفيق جرجس بصفته وكيلًا عن كرماته السيدات أوجيني وانا وسعاد لم يودع التوكيل الصادر إلى توفيق جرجس من بناته حتى تستطيع هذه المحكمة معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن له في توكيل المحامين في الظمن بالنقض أم لا . ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الظمن شكلاً لتقريره من غير ذي صفة في محله ويتعين الحكم بمقتضاه في غيبة المطعون عليهم عملاً بالمادة ٩٥ فقرة ثالثة من قانون المرافعات .

( القضية رقم ١٥٢ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العلي خيال وعبد الحميد وشاحي وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد المستشارين ) .

٦٥٥

٢٧ مارس سنة ١٩٥٢

١ - - - - - قض . ظمن . حكم حاسم لأساس النزاع في الدعوى . جواز الظمن فيه استقلالاً . مثال . المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

ب - - - - - مواد حجية . دعوى حساب بين قاصر ووصيه والمصرف على الوصي . مجاوزة المحكمة الحسبية



خصما في دعوى الحساب ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز الطعن بطريق النقض على اعتبار أن المادة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم تكن مادة حساب في معنى المواد ٢٤ ، ٥٥ ، ٧٨ من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ في غير محله . أما بالنسبة لما قيل

تبريراً لهذا الدفع من أن الطاعن إنما كان يقدم الحساب إلى المحكمة الحسبية بصفته مديراً للشركة التي للقاصر نصيب فيها وأن تقديم الحساب بهذا الاعتبار لا يعدو كونه مجرد إخطار للمحكمة الحسبية عن حالة أموال القاصر في الشركة وأداء لالتزام المفروض عليه بوصفه مديراً للشركة بأن يقدم إلى الشركاء حساباً عن إدارته فإذا رأت المحكمة الحسبية عدم الموافقة على حسابه فلا يكون لها إلا أن تأمر الوصي باتخاذ الاجراءات القانونية قبل مدير الشركة لدى المحكمة المختصة . هذا القول وإن كان من شأنه أن يبرز وجه عدم اختصاص المحكمة الحسبية بالفصل في النزاع الذي أثير من الطاعن في أثناء نظر الحساب موضوع البحث إلا أنه لا يغير من حقيقة وصف المادة الأصلية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه من أنها كانت مادة حساب وإن كانت المحكمة الحسبية قد تجاوزت سلطتها بالفصل في منازعات تولدت عن هذا الحساب لم يكن من اختصاصها الفصل فيها .

٣ - إنه وإن كانت المحكمة الحسبية مختصة بفحص ما يقدمه إليها الوصي ومن في

سلطتها بالحكم على المعروف بوصفه مديراً للشركة بتعديل دفاتر الشركة على أساس معين وتصفية حساب القاصر على هذا الأساس مع منازعة مدير الشركة في ذلك . جواز الطعن في الحكم ولذا المادة ١٠٠ من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ على اعتبار أنه صادر في دعوى حساب وإن كانت المحكمة الحسبية قد تجاوزت سلطتها بالقضاء على المعروف بوصفه مديراً للشركة .

ج - اختصاص نومي . مجاوزة المحكمة الحسبية اختصاصها النومي بالفصل في خصومة مدلية خارجية عن ولايتها . هو اختصاص متعلق بالنظام العام وللمحكمة النقض عند نظر الطعن المرفوع إليها عن حكم المحكمة الحسبية في هذه الحالة أن تلغى من تلقاء نفسها بعدم اختصاص المحكمة المذكورة لها تجاوزت فيه اختصاصها . مثال .

### المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتكليف الخبير أن يجري تصفية الحساب بين الطاعن والمطعون عليه الثاني الذي كان مشمولاً بوصاية المعلنون عليها الأولى على أساس أن حصة هذا الأخير في رأس مال الشركة تعادل حصة الطاعن وهو الأمر الذي كان مثار نزاع بين الطرفين فإنه يكون بذلك قد أنهى الخصومة في هذا الخصوص ومن ثم يكون قابلاً للطعن فيه عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

٢ - متى كانت المادة المعروضة على المحكمة الحسبية والتي أصدرت فيها الحكم المطعون فيه هي مادة حساب وصدر الحكم من محكمة أول درجة على هذا الاعتبار وقبل الاستئناف من الطاعن على هذا الاعتبار كذلك فتكون المحكمة بذلك قد اعتبرته فعلاً

أن المرحوم سيد علي الريحى توفى في ١١ من مايو سنة ١٩٣٠ عن زوجته المطعون عليها الأولى وأولادها القصر منه المسمولين بوصايتها ومنهم المطعون عليه الثانى وعن أولاده البالغ ومنهم الطاعن وعن بركة من ضمنها محل لتجارة الخردوات والأقمشة وعين الطاعن مشرفاً على أعمال الوصية وفي ٥ من أغسطس سنة ١٩٣٠ حرر بين الورثة عقد شركة توصية لإدارة المحل التجارى ونص به على أن يكون الطاعن مديراً للشركة وأن له في مقابل ذلك ثلث الأرباح وأن يقسم الباقي على الشركاء كل بحسب نصيبه في رأس المال وقدر نصيب الطاعن فيه بمبلغ ٢١٨ ج ٥٥ ومثل هذا المبلغ المطعون عليه الثانى . وفي ٥ من أغسطس سنة ١٩٣٠ اعتمد المجلس الحسى عقد الشركة وقدم الطاعن كشوف الحساب عن إدارته ابتداء من تاريخ وفاة المورث في سنة ١٩٣٠ حتى نهاية سنة ١٩٣٦ وجعل أساس حسابه تعلية الأرباح سنوياً على رأس المال بدلاً من تقسيمها ودفعها إلى الشركاء واعتمد المجلس الحسى تلك الكشوف بالقرارات الصادرة منه في ١٩٣٢/١١/٨ ، ١٩٣٣/٦/٢٥ و ١٩٣٣/١١/١٢ و ١٩٣٥/١٠/٢٥ و ١٩٣٦/٦/٩ و ١٩٣٧/٢/٩ ثم قدم الطاعن كشوف الحساب عن المدة من سنة ١٩٣٧ إلى نهاية سنة ١٩٤٧ بنفس الطريقة التى سبق أن اتبعها وفي ٥ من مايو سنة ١٩٤٧ ندب المجلس الحسى مكتب الخبراء لفحص حساب المحل وكلفه فحص الحساب وربط بعضه ببعض وتصديقه حتى أبريل سنة ١٩٤١ وقدم الخبير المنتدب تقريراً ذهب فيه إلى أن الطاعن قد غالف الشركة بتغييره رأس المال الثابت به بأن أضاف فائض الأرباح سنوياً على رأس المال بعد خصم مسحوبات كل شريك الأمر الذى ترتب عليه أن اخص

حكمه من حساب عن إدارته لأموال القاصر ولها أن تعين خبيراً ليفحصه قبل اعتماده وأن ترسم له الأساس الذى يبنى عليه لحصه إلا أنه متى كان الطاعن بوصفه مديراً للشركة التى للقاصر حصه فيها قد نازع في إجراء الحساب على أساس أن حصه القاصر في رأس مال الشركة تعادل حصته فيه وكانت المحكمة الحسبية بالرغم من أن الفصل في هذا النزاع خارج عن اختصاصها قضت فيه بإلزام الطاعن بتعديل القيد في دفاتر الشركة على أساس أن حصه القاصر ( المطعون عليه الثانى ) في رأس مالها معادلة لحصته وعدم جواز ضم الأرباح إلى رأس المال وكلفت الخبير حساب نصيب المطعون عليه الثانى في أرباح الشركة عن مدة معينة على هذا الأساس وبذلك جاوزت نطاق اختصاصها. لما كان ذلك وكان هذا الاختصاص هو من النظام العام وفقاً للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات وكان لمحكمة النقض عملاً بالمادة ٤٢٩ فقرة ثانية منه أن تأخذ بالأسباب المبنية على النظام العام من تلقاء نفسها فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به على الطاعن بوصفه مديراً للشركة وشريكاً فيها والحكم في موضوع الاستئناف بعدم اختصاص المحكمة الحسبية بالفصل في النزاع المشار إليه .

المحكمة

و من حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في

حصة القاصر (المطعون) عليه الثاني في الأرباح من السنوات التي اعتد حساباتها كما جاء بها وحصلته في الأرباح في السنوات التالية مطابقة لمعد الشركة دون أي تغيير وبإلزام الطاعن بتعديل دفتر الشركة على هذا الأساس فقرر الطاعن الطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن وفقاً للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات (الجديد) الذي صدر في ظله الحكم المطعون فيه تأسيساً على أنه إنما قضى في مسألة متعلقة بالاثبات وأنه وإن فصل في شأن الأساس الذي يجرى عليه الحساب إلا أنه بهذه النيابة حكم قطعي فرعى لم تلتزم به الخصومة فلا يجوز الطعن فيه استقلالاً قبل الفصل في موضوع الدعوى وأنه من ناحية أخرى لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض وفقاً للمادة ١٠٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ إذ لم يرد من الأحكام الصادرة في مواد الحساب التي هناها القانون وجعلها من اختصاص المحاكم الحسبية فتصل فيها وفقاً لأجراءاتها ذلك أن الطاعن ليس من الأوصياء والقسامة والوكلاء والمأذون لهم بالإدارة الذين يلزمون بتقديم حساب عن إدارتهم لأموال عديمي الأهلية وفقاً لما نص عليه بالمواد ٢٤، ٥٥، ٧٨ من قانون المحاكم الحسبية .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتكليف الخبير أن يجرى تصفية الحساب بين الطاعن والمطعون عليه الثاني الذي كان مضمولاً بوصاية المطعون عليها الأولى على أساس أن حصة هذا الأخير في رأس مال الشركة تعادل حصة الطاعن وهو الأمر الذي كان مثار نزاع بين الطرفين يكون بذلك قد انتهى الخصومة في هذا الخصوص من ثم يكون قابلاً للطعن فيه بالمادة ٣٧٨ من

الطاعن بمعظم رأس المال والأرباح على الرغم من أنه كان له في الأصل حصة تساوي حصة أخيه القاصر محمد السيد الرشي المطعون عليه الثاني - وفي أول مايو سنة ١٩٤٩ قضت محكمة بندر طنطا في الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ بحسبي طنطا بالمدول من القرارات السابق اعتيادها من حسابات المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٦ واعتياد تقرير مكتب الخبراء المؤرخ في ٣١ مايو سنة ١٩٤٤ عن المدة من مايو سنة ١٩٤٠ حتى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٤ وبإعادة الأوراق للمكتب لإعادة فحص الحساب من تاريخ وفاة المورث في سنة ١٩٣٠ حتى نهاية سنة ١٩٤٨ على أساس ما جاء به عقد الشركة من اختيار رأس المال ثابتاً وتوزيع الأرباح سنوياً على الشركاء كل بحسب نصيبه في رأس المال بعد استبعاد نصيب المسدير في الأرباح نظير إدارته . استأنف الطاعن بصفته مشرفاً ومديراً للشركة وقيد استئنافه برقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بحسبي مستأنف طنطا . وفي ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً استناداً إلى أن المستأنف حكمه حكم الأوصياء فيجوز استئنافه الحكم الصادر في مادة الحساب المقدم منه وفقاً للمادة ٩٠/٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من المدول من قرارات المجلس الحسبي الصادر باعتياد حسابات المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٦ لحيازتها قوة الأمر المقضى وبأيدي الحكم المستأنف فيما قضى به من فحص الحساب فإعداد المدة السالف ذكرها على أن تكون مأمورية مكتب الخبراء ربط الحسابات ببعضها إلى بعض على أساس أن رأس مال الشركة وحصة كل شريك فيه لا تتغير حسبما جاء به عقد الشركة المصدق عليه من المجلس الحسبي وأن تكون

ومن حيث إنه ينشأ على ثلاثة أسباب حاصل  
أولها بطلان الحكم انتقاض أسبابه إذ بعد أن  
قرر عدم جواز العود إلى نفس حسابات المدة  
من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٦ لحيازتها قوة  
الأمر المقضي فيها بنيت عليه من إضافة الأرباح  
على رأس المال عاد وقرر عدم جواز ذلك في  
الحسابات المقدمة من السنين التالية . وحاصل  
السبب الثاني هو أن الحكم أخطأ في تفسير عقد  
الشركة إذ أوله على أنه لا يجوز إضافة الأرباح  
على رأس المال في حين أنه ليس فيه نص يحول  
دون ذلك . وحاصل السبب الثالث هو قصور  
الحكم في التسبب إذ لم يلق بالادفع الطاعن  
المبنى على أن عقد الشركة لم تتخذ في شأنه  
إجراءات الشرع والحالة هذه قابل للتغيير  
بدون اتخاذ أى إجراء وأن هذا هو ما تم فعلا  
في المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٦ إذ قدم  
الطاعن عنها كشوف الحساب متضمنة إضافة  
الأرباح إلى رأس المال بدون اذتراف أحد  
من الشركاء وقد اعتمد المجلس الحسبي هذه  
الكشوف بالنسبة إلى القاصر بما كان لا يجوز  
معه العدول بعد ذلك عن هذه الطريقة .

وحيث إن الطعن بجميع أسبابه منصب  
على ما قضت به المحكمة الحسبية من تكليف  
الخبير أن يجرى الحساب من المدة التالية لسنة  
١٩٣٦ على أساس تساوى حصص الماطون عليه  
الثاني بحصة الطاعن في رأس مال الشركة وإلزام  
الطاعن بتعديل القيد في دفاترها على هذا  
الأساس .

ومن حيث إنه وإن كانت المحكمة الحسبية  
مختصة بفحص ما يقدمه إليها الوصى ومن في  
حكمه من حساب عن إدارته لأموال القاصر  
ولما أن تعين خبيراً لفحصه قبل اعتاده وأن  
ترسم له الأساس الذى ينشأ عليه لحصه إلا أنه

قانون المرافعات . ومردود في وجهه الثاني  
بأن المادة التى كانت معروضة على المحكمة الحسبية  
والتي أصدرت فيها الحكم الماطون فيه هي مادة  
حساب وصدر الحكم من محكمة أول درجة على  
هذا الاعتبار وقبل الاستئناف من الطاعن على  
هذا الاعتبار كذلك فتكون المحكمة بذلك قد  
اعتبرته فعلا خصما في دعوى الحساب ومن ثم  
يكون الدفع بعدم جواز الطعن بطريق النقض  
على اعتبار أن المادة التى صدر فيها الحكم الماطون  
فيه لم تكن مادة حساب في معنى المواد المشار  
إليها في غير محله . أما ما ذهب إليه النيابة العامة  
تبريراً لهذا الدفع من أن الطاعن إنما كان يقدم  
الحساب إلى المحكمة الحسبية بصفته مديراً للشركة  
التي للقاصر نصيب فيها وأن تقديم الحساب بهذا  
الاعتبار لا يمدو كونه مجرد إخطار المحكمة  
الحسبية عن حالة أموال القاصر في الشركة وأداء  
الالتزام المفروض عليه بوصفه مديراً للشركة  
بأن يقدم إلى الشركاء حساباً عن إدارته فإذا  
رأت المحكمة الحسبية عدم الموافقة على حسابيه  
فلا يكون لها إلا أن تأمر الوصى باتخاذ  
الاجراءات القانونية قبل مدير الشركة لدى  
المحكمة المختصة . وهذا النظر وإن كان من  
شأنه أن يرد وجه عدم اختصاص المحكمة  
الحسبية بالفصل في النزاع المشار إليه الذى أثير  
من الطاعن في أثناء نظر الحساب موضوع  
البحث إلا أنه لا يغير من حقيقة وصف المادة  
الأصلية التى صدر فيها الحكم الماطون فيه من  
أنها كانت مادة حساب . وإن كانت المحكمة  
الحسبية قد جاوزت سلطتها بالفصل في منازعات  
تولدت عن هذا الحساب لم يكن من اختصاصها  
الفصل فيها ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز  
الطعن على غير أساس ويتمين رفضه . ومن  
حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

الاعتصاص هو من النظام العام وفقا للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات لمحكمة النقض عملا بالمادة ٢٩٩ فقرة ثانية منه أن تأخذ بالأسباب المبنية على النظام العام من تلقاء نفسها فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به على الطاعن بوصفه مديرا للشركة وشريكا فيها والحكم في موضوع الاستئناف بعدم اختصاص المحكمة المدنية بالفصل في النزاع المقار اليه وذلك دون حاجة إلى بحث ما ينهيه الطاعن على الحكم لبا لفصل فيه خارجا عن اختصاصه .

( القضية رقم ١ سنة ٢١ ل وثلاثة ومضوية  
حضرات الأستاذة أحمد حمى وكيل المحكمة وعبد العزيز  
محمد وعبد الحميد وشاحي ومصطفى فاضل وعبد العزيز  
سليمان المستشارين ) .

لما كان الطاعن بوصفه مديرا للشركة التي للقاصر حصة فيها قد نازع في اجزاء الحساب على أساس أن حصة القاصر في رأس مال الشركة تعادل حصته فيه وبالرغم من أن الفصل في هذا النزاع خارج عن اختصاص المحكمة المدنية فانما قضت فيه بالزام الطاعن بتعديل القيد في دفاتر الشركة على أساس أن حصة القاصر ( المطعون عليه الثاني ) في رأس مالها معادلة لحصته ابتداء من سنة ١٩٣٧ وعدم جواز طم الأرباح إلى رأس المال وكلفت الحبير حساب نصيب المطعون عليه الثاني في أرباح الشركة عن المدة من سنة ١٩٣٧ حتى نهاية سنة ١٩٤٨ على هذا الأساس وبذلك جاوزت نطاق اختصاصها ، ولما كان هذا



## ما يطلبه المحامون

بحث المحاضرة الأستاذ راغب حنا المحامي

وكيل النقابة

- ٥ -

### الضرائب أيضاً :

نأسف إذ نذكر أن أولى الأمر في وزارة المالية أصحوا آذانهم عن سماع شكوى المحامين وغيرهم من أرباب المهن الحرة في شأن قانون الضرائب ، وأبوا في إصرار عجيب أن يستمعوا إلى صوت الحق في منطق الأرقام ، بحجة ، مصلحة الخزنة ، وفاتهم أن المشروع الذي وضعناه يحقق مصلحة الخزنة قبل مصلحة أرباب المهن الحرة ، وأن هؤلاء لا يطلبون استثناء أو امتيازاً بل يهدفون إلى الاحتفاظ بأسرار الناس التي أوثمنوا عليها ، مع الاحتفاظ بكرامتهم ، وتوفير أوقاتهم ، ولو ضحوا في سبيل ذلك بمصلحتهم الخاصة .

ولو كان هذا الموقف من جانب الحكومة مدعاة لاهتمام أرباب المهن الحرة جميعاً فطلبوا إلى نقاباتهم عقد جمعياتهم العمومية غير العادية لبحث الموضوع من جميع الوجوه .

ولازلنا نأمل في حكمة أول الأمر أن يعيدوا النظر في الموضوع على ضوء إحصاءات دقيقة عن حصيلة الضريبة على أساس الإيراد الفعل في سنة ١٩٥١ وعن حصيلتها على الأساس المقترح . ونحن على يقين من أن الأرقام ستعلمتهم على مصلحة الخزنة فلا يبقى ثمة محل للتردد في إجابة أرباب المهن الحرة إلى مطلبهم العادل بفرض الضريبة على الأساس الذي اقترعناه أو أي أساس حكيم آخر .

\*\*\*

### قفل جدول المحامين وتحديد عدد من يقبل بكلية الحقوق :

أما ما يطلبه المحامون بعد ذلك فهو وجوب قفل جدول المحامين وتحديد عدد من يقبل سنوياً بكليات الحقوق .

ذلك لأن المحامين يشكون من زيادة عددهم زيادة اكتظت بها المهنة ونزلت

بمستوى الانتعاب في كثير من الجهات إلى درجة لا تتفق وكرامة المحاماة ، فضلا عما يترتب على ذلك من آثار في جهود المحامين قد تضر بمصلحة المتقاضين . . .

ولما كان عدد المحامين العاملين يبلغ الآن حوالي خمسة آلاف وخمسمائة محاميا ، وكان عدد طلبة الحقوق الحاليين يربو كثيرا على مثل هذا العدد ، فظاهر أن عدد المحامين سيتضاعف حتما في خلال خمس سنوات ، وهكذا تزداد الحالة سوءا سنة بعد أخرى وتتضاعف أسباب شكوى المحامين والمتقاضين على السواء فتزداد المشكلة تعقيدا . . .

لهذا كان من الخير للجميع أن يقفل جدول المحامين بعد خمس سنوات - أي بعد أن يتخرج جميع طلبة الحقوق الموجودين الآن بالكليات حتى لا يضار أحد من التحق بكليات الحقوق بمثل ذلك الاجراء الذي لم يكن في حسابهم عند اتجاهمهم إلى دراسة الحقوق . واعتقد أن عدد المحامين سيبلغ وقتئذ رقما يراوح بين تسعة آلاف وعشرة آلاف محاميا ، وهو أكثر مما تحتاج إليه البلاد ، مع مراعاة زيادة عدد السكان في تلك الفترة . فمن المصلحة المحققة أن يقرر من الآن قفل جدول المحامين بعد خمس سنوات .

ومع قفل الجدول يحسن تحديد عدد من يقبل سنويا بكليات الحقوق على أساس حاجة المحاماة سنويا لعدد من الخريجين يحل محل من يتوفى من المحامين أو يتقاعد أن يلحق بوظائف القضاء والنيابة ونظائرها من الوظائف الأخرى ، وحاجة النيابة وإدارة قضايا الحكومة وكليات الحقوق والوزارات والبنوك والشركات سنوياً من الخريجين .

ولا بأس أن يزداد هذا العدد بنسبة يراعى فيها عدد من يرغبون دراسة القانون لجرد العلم .

وفي هذه الحالة يعمد بتحديد عدد من يقبلون سنويا بكليات الحقوق إلى لجنة تشكل من عمداء كليات الحقوق ونقيب المحامين والنائب العام ورئيس إدارة قضايا الحكومة أو من يقوم مقامهم . وبقيتنا أن هذا الاجراء ضروري وعاجل ؛ وبه يمتنع تعطيل بعض خريجي الحقوق ، ويحتفظ المحامون بكرامتهم وشرف مهنتهم ، ويستطيعون القيام بواجباتهم على وجه يحقق العدالة ويصون مصلحة المتقاضين .



## بحث

### مدى تطبيق الإجراءات الجنائية أمام المجالس العسكرية لحضره البكباشي نائب الأحكام على الشرف

- ٢ -

١٠ - إعلان الشهود : - نصت المادة ( ٢٧٧ من قانون ا / ج ) على أنه يكلف الشهود بالحضور بناء على طلب الخصوم بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال الضبط قبل الجلسة بأربعة وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة إلا في حالة التلبس بالجرمة فإنه يجوز تكليفهم بالحضور في أى وقت ولو شفهاً بواسطة أحد مأمورى الضبط القضائى أو أحد رجال الضبط - ويجوز أن يحضر الشاهد في الجلسة من غير إعلان بناء على طلب الخصوم .

والمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى أو تسمع أقوال أى شخص ولو بإصدار أمر بالضبط والإحضار إذا دعت الضرورة لذلك . ولما أن تأمر بتكليفه بالحضور في جلسة أخرى .  
والمحكمة أن تسمع شهادة أى إنسان يحضر من تلقاء نفسه لإبداء معلومات في الدعوى .

وحكم هذه المادة خاص بكيفية استدعاء شهود الإنبات والنفي أمام المحكمة في دور التحقيق .  
الهاى أمام المحكمة فإن الخصوم هم الذين يكلفون الشهود بالحضور أمام المحكمة ، كما أن المحكمة أن تستدعى أى شخص لسام أقواله ولو تطلب ذلك إصدار أمر بضبطه وإحضاره وكذلك يجوز لها أن تسمع من يحضر من تلقاء نفسه لإبداء معلومات في الدعوى وهي في هذا كله لا تنقيد بسام الشاهد أمام النيابة أو أمام قاضى التحقيق .

والمادة المقابلة في قانون ا / ج وهي المادة ٢٣٨ تنص على أنه قبل التناام المجلس يكون الضابط الأمر بتشكيل مشولاً عن إحضار جميع الشهود الذين يسلم العقل بإمكان الحصول عليهم وذلك إما بأن يرسل اليهم بلاغا أو أنهم يؤمرون فقط بالحضور - أما بعد انعقاد المجلس فيكون الرئيس هو المشول عن ذلك .

والسبب في هذه التفرقة هو أنه حتى انعقاد المجلس لا يكون لرئيسه أى سلطة على أى شخص . فسلطانه يبدأ بعد انتهاء الممارضات ودخول المتهم في دور المحاكمة ( أى بعد حلان المجلس اليين القانونية ) .

١١ - تخلف الشاهد عن الشهادة : - نصت المادة ( ٢٧٩ من قانون ا / ج ) على أنه إذا تخلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه بالحضور فإن الحكم عليه بد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز جنبها في المخالفات ولا عشرة جنبها في المنح ولا ثلاثين جنبها في الجنابات .

ويجوز للمحكمة إذا رأت أن شهادته ضرورية أن تؤجل الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور ولها أن تأمر بالقبض عليه وإحضاره .

ونصت المادة ( ٢٨٠ / ج ) على أنه إذا حضر الشاهد بعد تكليفه بالحضور مرة ثانية أو من تلقاء نفسه وأبدى أعتذاراً مقبولة جاز إعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال النيابة العامة .

وإذا لم يحضر الشاهد في المرة الثانية جاز المحكم عليه بغرامة لا تتجاوز ضعف الحد الأدنى المقرر في المادة السابقة ، وللمحكمة أن تأمر بالقبض عليه وإحضاره في نفس الجلسة أو في جلسة أخرى تؤجل إليها الدعوى .

ويشترط لتطبيق المادة الأولى أن يكون الشاهد قد سبق تكليفه بالحضور على يد عنصر أو أحد رجال السلطة العامة أو دعى للحضور ولو شفهاً بواسطة أحد مأموري الضبط القضائي أو أحد رجال السلطة في حالة التلبس بالجريمة ( مادة ٢٧٧ ) وذلك مع مراعاة المواعيد المشار إليها فيها أو في المادة ( ٢٧٤ / ج ) ، ثمانية أيام كاملة أمام محكمة الجنائيات ، كذلك يجب للمحكم على الشاهد المتخلف ألا يكون لديه عذر مقبول منعه من الحضور علبت به المحكمة بأية وسيلة كانت قبل الحكم .

ومفهوم الفقرة الثانية من هذه المادة أن جزاء تخلف الشاهد عن الحضور في المرة الثانية وضم تكليفه به بالطريق القانوني هو جزاء المحكم عليه بغرامة لا تتجاوز ضعف الحد الأقصى المقرر في المادة السابقة كما يجوز للمحكمة إصدار الأمر بالقبض عليه وإحضاره لنفس الجلسة أو جلسة تالية تؤجل إليها الدعوى - وبذلك أن تسمع المحكمة أقوال النيابة قبل الحكم على الشاهد المتخلف في المرة الثانية بالغرامة قياساً على حكم المادة السابقة .

والنصوص المقابلة لهذه المواد في القانون العسكرية هي المادة ٢٤٢ - ففرقت بين حالتين حالة الشخص الخاص والحالة العسكرية وحالة الشخص المدني .

فنصت بالنسبة للأول على أن كل شخص خاضع للأحكام العسكرية إذا لم يطع طلب الحضور أو الأمر الصادر بحضره تهوؤ محاكته إما على جريمة مخالفة الأوامر أو على جريمة إهانة المجلس حسب الظروف .

وبالنسبة للثاني نصت على أن كل شاهد مدني يقدم له ما يلزمه من المصاريف للحضور أمام المجلس ولم يحضر لإطاعة لورقة الطلب محاكم أمام إحدى المحاكم الأهلية على جنائية إهانة المجلس . وفي هذه الحالة يترتب على المجلس العسكري أن يسمع بينات بالبين عن تسليم ورقة طلب الحضور وتقديم ما يلزمه من المصاريف . ثم يكتب الرئيس شهادة مشتملة على تفاصيل حقائق المسألة ويصحبها بمخالصة معتمدة من الإجراءات التي حصلت عن ذلك ويرسلها إلى إدارة الجيش بواسطة الضابط الأمر بالتفصيل .

ويلاحظ أن هذه المادة تتكلم عن الشاهد الذي يتخلف دون عذر ، أما إذا كان تخلف الشاهد

بعدد من الأعداد فتوجل الجلسة وتعرض الحالة على الضابط الأمر بالتفصيل (راجع المادة ٢٤٣ ج/١)

١٢ — تحليف اليمين للشاهد : — تنص المادة ( ٢٨٣ ج/١ ) على أنه يجب على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يميناً قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون إلا الحق — ويجوز سماع الشهود الذين لم يبلغوا أربع عشر سنة كاملة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال .

وتنص المادة ( ٢٤٦ من قانون ا/ع ) على أنه قبل ما يؤدي الشاهد شهادته يجب أن يحلف اليمين أو يتعهد تعهداً رسمياً . وحلف اليمين وأخذ التعهد يجب إجراؤهما بالحالات والطرق التي من شأنها تعظيم الأمر في عيني الشاهد وفقاً لمقتضاه ؛ فالمسلم يحلف على القرآن والمسيحي بعد تلفظه باليمين . يقبل عادة التوراة وهو حاملها يده اليمينية فإذا كان كاثوليكياً المذهب يحلف على التوراة وهي مطبقة ويكون على غلافها إشارة الصليب أو يحلف على الصليب نفسه واليهودي يحلف على العهد القديم من التوراة ورأسه مستورة .

١٣ — الامتناع عن حلف اليمين أو عن تأدية الشهادة : — تنص المادة ( ٢٨٤ ج.١ ) على أنه إذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الإجابة في غير الأحوال التي يجيز له القانون فيها ذلك حكم عليه في مواد المخالفات بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو بغرامة لا تزيد على جنيه ، وفي مواد الجلسات والجنائيات بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ستين جنينياً .

وإذا عدل الشاهد عن امتناعه قبل إقفال باب المرافعة يعني من العقوبة المحكوم بها عليه كلها أو بعضها .

وهذه المادة تقابل المادة ٢٤٦ فقرة الأخيرة من قانون الإجراءات العسكرية — فنصت على أن الشاهد الذي يرفض حلف اليمين أو يمتنع عن تأدية شهادة مطلوبة منه بوجه قانوني يجازى أمام المحاكم الأهلية أو العسكرية حسب وظيفته . وهذه المادة تحيل على المادة ٢٤٢ من قانون الإجراءات العسكرية .

١٤ — كفاية استجواب ومناقشة الشاهد : وفي القانون العسكري يستجوب عادة الشاهد بمعرفة الفريق الذي استدعاه أما المناقشة فتكون للفريق الآخر فإذا كان الشاهد شاهد إثبات فيستجوبه المدعى ثم يناقشه بعد ذلك المتهم وإذا كان الشاهد شاهد نفي استجوبه أولاً المتهم ثم يناقشه المدعى بعد ذلك والفرق بين الاستجواب والمناقشة هنا أنه في الاستجواب لا يجوز أن تلي على الشاهد الأسئلة التعليمية أي التي توحى بالإجابة وتجعل الشاهد يناقض نفسه بنفسه أما في المناقشة فيجوز استعمال الأسئلة التعليمية والقصد من المناقشة عموماً هو إفساد الشهادة التي سمعت أو إظهار عدم استقامة الشخص الذي أداها ولذلك يجب توسيع دائرة الأسئلة المرغوب توجيهها

ولا يجوز مناقشة الشاهد في مواضيع ليس لها ارتباط بالقضية وليس من شأنها تعطيل استفادة الشاهد ولا أن يفرض أن الحقائق الفلانية ثبتت مع أنها لم تثبت أو أن الاجابات الفلانية حصلت مع أنها لم تحصل (راجع المادة ٢٥٣ من قانون ج.ع) وتنص المادة ٢٧٣ فقرة ٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه يجب على المحكمة منع توجيه أسئلة للشاهد إذا كانت غير متعلقة بالدعوى أو غير جائزة القبول. والقصد من إيراد النصين في القانونين هو تأكيد حق المحكمة في مناقشة الشهود والإشراف الكامل لها على ما يوجه للشهود من الخصوم من أسئلة، ثم لمنع ما يكون منها خارجا عن الموضوع، كما لو كانت إجابة الشاهد عن السؤال لا تؤثر على إثبات التهمة أو نفيها أو إثبات أو نفي ظروفها، ولمنع ما يكون غير جائز القبول كما لو كانت موجبة عن وقائع لا يصح إثباتها قانونا كالتعازف إذا أراد الاستمهاد على صحة الوقائع التي نسبها إلى الموقوف في حقه أو كان لا يصح إثباتها بشهادة الشهود بمقتضى أحكام القانون المدني أو كان الغرض من الأسئلة نفي ما تضمنته ورقة رسمية حيث يجب العلن فيها بالتزوير.

١٥ — حماية الشاهد : وتنص المادة ٢٧٣ فقرة ٢ أيضا ... ويجب عليها أن تمتنع عن الشاهد كل كلام بالنصريح أو التليص وكل إشارة عما يذنب عليه اضطراب أفكاره أو تخوفه .. وأريد بجملة العبارة إيراد حق المحكمة في منع كل إشارة أو كلام بالنصريح أو التليص فيه معنى الإيحاء أو الترهيب أو الإرباب للشاهد.

وتقابل هذه المادة في قانون الإجراءات العسكرية المادة ٢٥٦ فقد نصت على أن موقف الشاهد أمام المجلس العسكري هو كوقفه أمام محكمة عسكرية ويجب على المجلس وقاينته من الإهانة ومن الأسئلة التي لاحاجة إليها وفيها شيء من التحامل عليه.

١٦ — الأهلية لتأدية الشهادة : والأصل أن كل شخص يعتبر أهلا لتأدية الشهادة إلا ما استثناهم القانون بنصوص صريحة، فقد نصت المادة ٢٨٥ ج.ع على أنه لا يجوز رد الشهود لأي سبب من الأسباب ونصت المادة ٢٨٦ ج.ع على أنه يجوز أن يمتنع عن أداء الشهادة عند المنهم أصوله وقروعه وأقاربه وأصهاره إلى الدرجة الثانية وزوجه ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية. وذلك ما لم تكن الجريمة قد وقعت على الشاهد أو على أحد أقاربه أو أصهاره الآخرين أو إذا كان هو المبلغ عنها أو إذا لم تكن هناك أدلة لإثبات أخرى. ومؤدى المادة الأولى أن القانون لا يجبر رد الشهود أو تجريهم ولو توافرت فيهم أسباب تدفعهم إلى التحيز، ومن ثم ليس للمحكمة أن تقرر ابتداء وقبل أن تسمع الشاهد أنها لا تثق به لصلته بأحد الخصوم مثلا وإنما حق تصرفها في هذه الشهادة لا يبتدىء إلا متى سمعت. وعندئذ يكون لها مطلق الحرية في تقديرها. وكذلك ليس للخصوم طلب إسقاط الشهادة لقيام قرابة أو مصاهرة أو غيرها من أسباب الرد. وهذا المبدأ نتيجة طبيعية لحرية القاضي الجنائي في الاقتناع طبقا لنظام الأدلة الاقتناعية. ومؤدى النص الثاني الأحوال التي يجوز فيها للشاهد الاقتناع عن أداء الشهادة، أما الأحوال التي يجب فيها ذلك فقد أشارت إليها المادة ٢٨٧ ج.ع كما سيحي. — ولما كان هذا

الحق قد وضع لمصلحة الشاهد وحده ، فانه يجوز له أن يتنازل عنه ، ويحق له بالتالي أن يؤدي الشهادة ضد أصوله وقروعه وأقاربه وأصهاره إلى الدرجة الثانية وزوجه ولو بعد انقضاء الزوجة إذا كانوا متهمين في الدعوى . ولكن هذا الحق يزول ويتلاشى وينتهد على الشاهد أداء الشهادة وإلا وجب الحكم عليه بالعقوبة ، إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصياً أو على أحد أقاربه أو أصهاره الأقربين أو إذا كان هو الذي يبلغ عن الجريمة أو دخلت الدعوى من أدلة إثبات أخرى .

وتقابل هذه المواد المادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات العسكرية فقد نصت على أن كل شخص يعد أهلاً لتأدية الشهادة أمام المجلس العسكري ماعدا الأشخاص الآتي ذكرهم وهم : —

- ١ — زوجة المتهم فلا تقبل شهادة الزوج ضد زوجته ولا شهادة الزوجة ضد زوجها بحيث يترتب على ذلك أدانته أحدهما إلا في القضايا التي يكون فيها أحدهما قد استعمل العنف مع الآخر أو أضر بجسمه وأيضاً في القضايا التي يرفعها أحدهما على الآخر في الجنائيات المتعلقة بالممتلكات .
- ٢ — كل شخص يتراعى للجلس أنه لا يفهم أهمية حلف اليمين أو لا يحسن الإجابة عن الأسئلة التي توجه إليه إما لسبب حداثة سنه أو ضعف إدراكه أو لأسباب أخرى .

وهذا النص يقابل نص المادة ٢٠٣ مرافعات التي تنص على أنه لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حداثة أو مرض أو لأي سبب آخر .

ونصت المادة ٢٨٧ من قانون ١/ج على أنه تسرى أمام المحاكم الجنائية القواعد المقررة في قانون المرافعات لمنح الشاهد عن أداء الشهادة أو لإعفائه من أدائها .

والقواعد المقررة في قانون المرافعات التي تحيل إليها المادة ٢٨٧ إجراءات هي المنصوص عنها في المواد ٢٠٦ — ٢٠٩ مرافعات ( تراجع هذه المواد ) .

وبلاحظ في هذا العدد أنه في الأحوال التي أوجب فيها القانون على الشاهد الاحتفاظ بالسِر ومنعه بتاتا من أداء الشهادة لا يجوز للقاضي أن يكره الشاهد على الشهادة ، بل ولا يجوز له أن يسمح له بأدائها ، وإذا فرض وسمع مثل هذا الشاهد خلافاً لحكم القانون وجب عليه أن يستبعد شهادته ، ولا يجوز له أن يجعلها عنصراً من عناصر اقتناعه وإلا كان حكمه قابلاً للنقض وذلك فعلاً عن أن الشاهد قد يقع تحت طائلة العقاب المقررة في المادة ٣١٠ عقوبات .

وقانون الإجراءات العسكرية من ناحيته أعطى لبعض الشهود امتيازاً عدم الإجابة على الأسئلة التي توجه إليهم في حالات عددها المادة ٢٥٦ من قانون ١/ج وهي :

- ١ — الإجابة الجنائية — فلا يكون الشاهد مضطراً إلى الإجابة على سؤال متى رأى المجلس أن إجابته على ذلك السؤال يعرضه هو أو يعرض زوجته للحاكمة على ذنب جنائي .

٢ — الجواب الذي يحيط من المقام — إذا وجه سؤال يحيط من مقام الشاهد يحق للمجلس أن يلزم الشاهد بالإجابة أو لا يلزمه بها بحسب استصواب المجلس غير أنه لا يلزم الشاهد بالإجابة على

سؤال ما إلا إذا ترتب على الجواب إظهار حقائق لا تنص باستقامة الشاهد إلا فيما يتعلق بالنقطة الجارية النظر فيها .

٣ - أسرار الصناعة - المستشارون الشرعيون ليسوا مكلفين بالمجابهة على الأسئلة المختصة بالمخابرات السرية التي تبودلت بينهم وبين ذباطهم أما الأطباء فليس لهم أن يكتبوا المخبرات التي حصلت معهم .

٤ - أسرار رسمية - لا يجبر الشاهد على الاجابة على سؤال يختص بالمعلومات الرسمية ولا على إفشاء الأمور المظفرة بالمصلحة العمومية .

٥ - الزوجة والزوج - لا يجوز إجبار الزوج أو الزوجة على إفشاء المعلومات التي بينهما أحدهما إلى الآخر في مدة الزواج .

ويلاحظ في هذا الخصوص أنه يجب تفسير المادة ٢٥٦ ج/ع في حدود المادة ٢١٠ من قانون العقوبات - وعلى ذلك لا ترى محلا لاستثناء الأطباء من حكم المادة .

١٧ - استجواب المتهم : - وقد نصت المادة ٢٧٤ من قانون ج/ع على أنه لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك .

والمتعدد باستجواب المتهم الذي يجذره القانون ، هو مناقشته مناقشة تفصيلية في التهمة وظروفها ومجاهمتها بما قام عليه من الأدلة والشبهات بقصد إحراجها واستخلاص الحقيقة التي يكون كائنا ما لها واستدرجها إلى الاعتراف . أو إلى تقرير أقوال تؤيد الاتهام .

أما توجيه سؤال على سبيل الاستعلام البسيط أو الفت النظر إلى ما يقوله الشاهد ، فليس فيه أدنى خروج على محرم القانون ولا مساس بحق الدفاع كذلك إذا سألت المحكمة المتهم عما نسب إليه فاعترف بما وقع منه وتطوع لذكر تفصيلات الحادث ، فناقشته المحكمة في اعترافه فأجابها على ما وجهت اليه من الأسئلة ولم يعترض الدفاع على ذلك فلا مخالفة للقانون فيما فعلت ، بل هي كانت في حدود القانون الذي يفرض عليها سؤال المتهم عن تهمة إجمالا ويغولها الحق في الأخذ باعترافه إذا اقتنعت به ولا يتم ذلك إلا باستيضاح المتهم عما غبض في اعترافه .

وقانون الاجراءات العسكرية من ناحيته أوجب هذه القاعدة ولكنه كان في تقديره لها أشد احتياطا لمصلحة المتهم وهو في ذلك يجرى على الحطة التي اتبناها في الميل إلى جانب المتهم .

فقد نصت المادة ٨٦ من قانون الاجراءات العسكرية أن للمتهم الحق في تقديم أقوال بعد ختام اجراءات المدعى وقبل تقديم محامى المتهم مرافقته النهائية ولا يحلف المتهم العيين على قوله المشار اليه آنفا كما أنه لا يجوز توجيه أى سؤال اليه بالنظر إلى هذا القول .

١٨ - شاهد الملك : ويلاحظ في هذا الخصوص ما انفرد به قانون الاجراءات العسكرية من جواز استجواب المتهم المشترك مع آخرين في ارتكاب جريمة وذلك بأن يتفق المجلس معه كي يعترف ويبدى شهادته ضد الآخرين وفي هذه الحالة يجب الافراج عنه أو إصدار قرار على

حده بأنه غير مذنب (تراجع م ٢٥٦ ، ٢٥٤ من قانون ج. ١ ع. ) .

١٩ — من له آخر الكلام :

ويلاحظ ما نصت عليه المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية فقد قضت على أنه بعد سماع شهادة شهود الاثبات وشهود النفي ، يجوز للنيابة العامة والمتهم ولكل من باقى الخصوم فى الدعوى أن يتكلم - وفى كل الأحوال يكون المتهم آخر من يتكلم .

والعلة فى تقدير الفقرة الأخيرة كما هو ظاهر أنه يجب أن تتاح الفرصة للمتهم ليرد على كل ما يوجه اليه وهذا يكون آخر من يتكلم .

أما فى قانون الاجراءات العسكرية فالقاعدة المتبعة هناك هى أنه إذا لم يستدعى المتهم شهود نفي يكون له الحق فى آخر كلام أى يكون آخر من يتكلم أما إذا استدعى شهوداً فأخر الكلام يكون للدعى .

ولا نرى تعليلاً لهذه القاعدة غير مراءى المشروع العسكرى من ضرورة وجود نوع من التكافؤ بين طرفى الخصومة فإذا كان لدى المتهم شهود دفاع فيكون آخر الكلام للدعى أما إذا لم يكن لديه شهود دفاع فيكون آخر الكلام للمتهم .

٢٠ — ضبط الجلسة وإدارتها وسلطة المحكمة فى هذا الخصوص : — نصت المادة (٢٤٣) من قانون (ج/١) على أن ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها وله فى سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها . فإن لم يمثل وتمادى كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربع وعشرين ساعة أو بتفريقه جنئياً واحداً ويكون حكمها بذلك غير جائز استثناءه فإذا كان الإخلال قد وقع عن يوضى وظيفة فى المحكمة كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة مالم يربس المصلحة توقيعه من الجوارات التأديبية .

وللمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذى تصدره .

وتنص المادة (٢٤٤ من قانون ج/١) على أنه إذا وقعت جنحة أو مخالفة فى الجلسة ، يجوز للمحكمة أن تقبم الدعوى على المتهم فى الحال ، وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم .

ولا يتوقف رفع الدعوى فى هذه الحالة على شكوى أو طلب ، إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣ و ٨ و ٩ من هذا القانون . أما إذا وقعت جنابة ، يصدر رئيس المحكمة أمراً بأحالة المتهم إلى قاضى التحقيق بدون إخلال بحكم المادة ١٣ من هذا القانون وفى جميع الأحوال يجوز رئيس المحكمة محضراً وأمر بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك .

وتنص المادة (٢٤٥ من قانون ج/١) على أنه استثناء من الأحكام المنصوص عليها فى المادتين السابقتين ، إذا وقع من المحامى أثناء قيامه بواجبه فى الجلسة ويسببه ما يجوز اعتباره تشويشاً مغللاً بالنظام أو ما يستدعى مؤاخذته جنائياً يحرر رئيس الجلسة محضراً بما حدث .

والمحكمة أن تقرر إحالة المحامي الى قاضى التحقيق لإجراء التحقيق اذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذهه جنائياً ، وإلى رئيس المحكمة اذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذهه تأديبياً .  
وفى الحالتين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة الذى وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضواً فى الهيئة التى تنظر الدعوى .

ونصت المادة ( ٢٤٦ من قانون ا/ج ) على أن الجرائم التى تقع فى الجلسة ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ، يكون نظرها وفقاً للقواعد العادية .

وبلاحظ أن الغرض من إيراد المادتين ( ٢٤٣ و ٢٤٤ ا/ج ) هو تمكين المحكمة من المحافظة على كرامتها والاحترام اللائق بها فان رأيت أن ما حدث لا يمس شيئاً من ذلك كان لها التفاوض عما حدث من الاخلال بنظام الجلسة - كما لها الاكتفاء بتحرير محضر بما وقع فى الجلسة من جرائم وإرساله الى الجهة المختصة للتصرف ولكن لها فى الوقت نفسه فى سبيل ذلك أن تأمر بالقبض على المتهم اذا اقتضى الحال ذلك فضلاً عن حقها فى إقامة الدعوى الجنائية فى الحال والحكم على المتهم .

أما مودى نص المادة ( ٢٤٥ من قانون ا/ج ) عند توافر شروطه أن المحكمة لا تملك مجالاً من الأحوال المحكم على المحامي فوراً فى الجلسة وإنما لها أن تقيم الدعوى عليه فقط ثم تحيله الى النيابة العامة لإجراء التحقيق معه اذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذهه جنائياً .

أما النص المقابل لهذه النصوص فى قانون الاجراءات العسكرية فهو نص المادة ( ٢٠٣ ) الذى يقول على أن من واجبات الرئيس أن يحافظ على نظام هيئة المجلس ويمنع استعمال التهديد والسفه فيه ويمنع أفعال خوفاء أو اضطراب .

والشخص الذى يرتكب إهانة هيئة المجلس يجب إنذاره بالجزاء الذى يجوز توقيعه عليه بسبب ذلك .

وإذا حدث فى الحالات الاحتياطية شئ من شأنه تشويش وتعطيل اجراءات المجلس فأوفى طريقة لمنع ذلك هى إخراج من يحدث التشويش أو التعطيل من أمام هيئة المجلس - لكن يجوز الصفع عنه اذا اعتذر .

وإذا أهان شخص غاضع للأحكام العسكرية هيئة المجلس جاز وضعه تحت التحفظ العسكري ومحاكته أمام مجلس عسكري آخر على جناية الاهانة .

وعند ما يهان المجلس أو يحدث ما يشوش سير اجراءاته يجوز له أن يصدر أمراً بوقعه الرئيس مفاداً مجازاة المرتكب إيجازياً بالسجن لمدة لا تتجاوز واحداً وعشرين يوماً .

أما إذا أهان شخص غاضع للأحكام العسكرية هيئة المجلس فيخرج من أمام هيئة المجلس أو الرئيس تقريراً عن الجناية الى إحدى المحاكم الأهلية .

لا يجوز استعمال قوة زائدة عما يلزم لإخراج المرتكب من أمام هيئة المجلس ، وإذا أحدث



المرتكب هوذا في الخارج يطلب أحد رجال البوليس لأخذه .

وإذا أهان المتهم هيئة المجلس الذي يحاكمه ثم رأى المجلس عدم مناسبة محاكته على تلك الإهانة أمام مجلس آخر يجوز مجازاته بإجازيا بأمر يوقعه رئيس المجلس بنفسه .

والجزء بالسجن الذي يوقع على جناية الإهانة ينفذ حالا بعد وقوع الجناية المذكورة ويتبع المجلس في أماله الطريقة الآتية : —

بعد أن يوقع الرئيس الأمر القاضي بسجن المتهم نظراً لجناية الإهانة تغفل الجلسة وتؤجل إلى التاريخ الذي تنتهي فيه مدة السجن المذكور وعند حلول التاريخ المشار إليه يعود المجلس إلى إتمام المحاكمة ولكن إذا كانت هذه الطريقة غير موافقة بالنسبة لاستحضار الشهود يجوز له حبثلاً أن يتم الإجراءات جميعها ما عدا الحكم ثم يصدر أمره بمجازاة المتهم على جناية الإهانة ثم يفصل الجلسة وبعد إتمام الجزء ينمقد المجلس ثانية لتوقيع الحكم على الجناية الأصلية التي هي موضوع المحاكمة .

أما إذا أهان المحامي هيئة المجلس العسكري يعاقب على ذلك أمام المحاكم الأهلية ومقدار جزاؤه يكون كما لو حصل منه ذلك أمام المحاكم الأهلية .

ويجوز لرئيس المجلس أن يصدر أمراً كتابياً بإخراج المحامي من أمام هيئة المجلس ولكن يجب أن يقدم شهادته عن الجناية التي ارتكبها المحامي إلى المحكمة الأهلية التي من اختصاصها النظر في جنابات الإهانات التي تقع في حق إهانات المجالس .

ونخرج من هذا النص العسكري بالنتائج الآتية : —

(١) أنه يجوز لرئيس المجلس أن يكتفي بإخراج الشخص الذي يحدث التفويض أو التعطيل من أمام المجلس .

(٢) أنه يجوز لرئيس المجلس في حالة الأشخاص الخاضعين للأحكام العسكرية أن يوقع أمراً بالسجن لإجازيا لمدة لا تتجاوز واحد وعشرين يوماً .

(٣) في حالة ما إذا كان هذا الشخص غير خاضع للأحكام العسكرية يبلغ الأمر إلى النيابة العامة لإحالة إلى إحدى المحاكم الأهلية .

(٤) إذا كان الذي أحدث الإهانة هو المتهم نفسه يجوز إصدار الأمر بسجنه ولكن يجب أن ينفذ السجن الإجازي قبل إصدار الحكم في الدعوى الأصلية وذلك لمنع تأثر الأعضاء بما حدث في الجلسة عند إصدارهم الحكم في الدعوى الأصلية وهذا من إحدى ضمانات قانون الأحكام العسكرية .

٢١ — المداينة : وقد نصت المادة ٢٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا تعذر تقديم دليل أمام المحكمة جاز لها أن تندب أحد أعضائها أو قاضياً آخر لتحقيقه . وحكم هذه المادة كما يقول الدكتور الشاوي ما هي إلا تطبيق للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٢٩١ ج/١ وهي

حق المحكمة في تقديم أى دليل تراه لازماً لظهور الحقيقة . وقد لوحظ فيه أن المحكمة بدلا من أن تنتقل بكامل هيئتها لإجراء تحقيق دليل معين أو المعاينة ، وقد ترى من المصلحة أن تندب لذلك قاضيا من أعضائها أو غيرهم لإجراء هذا التحقيق التكميل . وذلك أسرعة الفحص في الدعوى وتقابل هذه المادة ٦٨ من قانون الاجراءات العسكرية فقد نصت . . . وعند ما تؤجل الجلسة بقصد معاينة محل ما يجب من هيئة المجلس بأكملها أن ننوجه مصحوبة بالمدعى والمتهم ولا يكتفى إرسال مندوب من قبل المجلس فقط . . . وينبغي تأجيل المجلس بقصد عرض أى مسألة كانت من الضابط الذى أمر بالتفكيك أو من الضابط المصدق وعلى المأموم تؤجل الجلسة متى رأت هيئة المجلس أن التأجيل ضرورى لأجل التوصل للحكم بالعدل .

والمادة العسكرية ضمان أكبر للمتهم لأن إنتقال هيئة المحكمة وتدارسها الدليل المستفاد من هذه المعاينة يكون بالبداهة أشمل من تدارس فرد واحد .

٢٢ - قيد الإجراءات : وقد نصت المادة ٢٧٦ ج على أنه يجب أن يمرر محضراً بما يجرى فى جلسة المحاكمة ، ويوقع على كل صفحة من رئيس المحكمة وكاتبها فى اليوم التالى على الأكثر .

ويشمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ، ويبين به ما إذا كانت علنية أو سرية وأسماء القضاة والكتاب وعضو النيابة العامة الحاضر بالجلسة وأسماء الخصوم والمدافعين عنهم وشهادة الشهود وأقوال الخصوم ، وينشر فيه إلى الأوراق التى تليت وسائر الاجراءات التى تمت ، وتدور به الطلبات التى قدمت أثناء نظر الدعوى ، وما قضى به فى المسائل الفرعية ، ومنطوق الأحكام الصادرة ، وغير ذلك مما يجرى فى الجلسة والقرض من وجوب تحرير محضر بما يجرى فى الجلسة المحاكمة ، ليكن الجهة التى يظعن أمامها فى الحكم من الاخلاص على ما جرى فى الجلسة ، من دافع أو دفاع ، وما أبدى أمامها من طلبات من الخصوم ، وما أدلى من بيانات على ألسنة الشهود وغيرهم وبذلك يتيسر الفصل فى الحكم المطلعون فيه على هدى مما جرى فى جلسة المحاكمة بغير حاجة الى ترديد ما من مهندس أمامها ( جاردو ج ٤ ص ٦٢٤ ) .

والقصد من توقيع رئيس الجلسة وكاتبها على كل صفحة من المحضر فى اليوم التالى على الأكثر الاحتياط لمنع استبدال محاضر الجلسات قبل التوقيع عليها والتثبت من أن الشهادة مثلاً قد دونت على حقيقة كما صدرت من الشاهد .

والمقصود بالفقرة الثانية من المادة ٢٧٦ لإجراءات أن يكون محضر الجلسة مرآة لما كان عليه الحال فى الجلسة ، وما جرى فيها .

ويقابل هذه المادة فى القانون العسكرى المواد ٥١ ، ٥٨ ، ٨٥ ، ١١٧ من قانون ١/ع فالمادة ٥١ تقول أنه يجب أن تكتب الإجراءات كتابة واضحة . وإذا اقتضى الحال إصلاحها فالإصلاح يعتمد بتوقيع الرئيس عليه .

وفى انتهاء المحاكمة سواء انتهت إجراءاتها بالقرار فقط أم بالحكم يجب على الرئيس أن يعضها ويؤرخها بيده .

والمادة ٥٨ تقول أنه يجب على نائب الأحكام أن يقيد أعمال المجلس قيوداً أصولياً وفي الأحوال المهمة يجوز أن يساعده كاتب بعد تحميله الخبير .

والمادة ٨٥ تقول عندما تلقى المحكمة ( أى المرافعة ) أو يحمل القضية شفاعة لا حاجة لأن يسجل منها سوى الأمور والمسائل التي يرى المجلس أهميتها إنما يجب على المجلس أن يدون في كل حالة دفاع المتهم لدرجة مستوفية لكي يتيسر للضايف المصدق أن يفهم الرد الذي قدمه المتهم بالنسبة للادعاءات . وإذا طلب المتهم أو المدعى تدوين مسألة مخصوصة مذكورة في الخطاب يجب تدوينها بنهايتها .

والمادة ١١٧ تقول تتم الاجراءات لما يؤرخها الرئيس بمضيها ( ونائب الأحكام العسكرية بمضيها أيضاً متى كان موجوداً ) ثم ترسل بدون تأخير إلى جهة الاقتضاء .

٢٣ - حق المحكمة في تقييد وصف التهمة : من المبادئ الأساسية في الاجراءات الجنائية فصل الاتهام عن سلطة الحكم فنكون المحكمة مقيدة في الحكم بالأشخاص المرفوعة عليهم الدعوى والوقائع المسندة إليهم وعلى هذا تنص المادة ٣٠٧ من قانون ١٠٠١ / ج من أنه لا يجوز معاقبة المتهم من واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى .

فالدعوى شخصية بالنسبة للأشخاص المرفوعة عليهم ومن جهة أخرى تكون الدعوى بالنسبة للوقائع عينية فلا يجوز معاقبة المتهم من واقعة غير واردة بأمر الاحالة . أو طلب التكليف بالحضور ولو تضمنتها أوراق الدعوى .

وإذا كانت المحكمة مقيدة بالوقائع المذكورة بأمر الاحالة أو بالتكليف بالحضور فأنها غير مقيدة بوصف هذه الوقائع فالوصف كما تقول محكمة النقض لا يبدو أن يكون طلباً من الطلبات التي يقدمها الخصوم وللمحكمة القول الفصل فيه فتأخذ به إن كان صحيحاً وإلا فطلباً أن تبحث عن الوصف القانوني الصحيح للأفعال الإجرامية المسندة إلى المتهم والمواد المنطبقة على هذه الأفعال ثم تقضى على هذا الأساس ومن أجل هذا تنص المادة ٣٠٨ / ١ ج على أن المحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للتهمة ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بأمر الاحالة أو بالتكليف بالحضور ، وبناء على هذا النص يكون للمحكمة أن تعدل وصف التهمة من سرقة إلى إخفاء مسروق ومن اختلاس إلى نصب وأن تغير في اعتبار المتهم فاعلاً أو شريكاً ما دامت لم تسند إليه في كل ذلك وقائع غير التي رفضت بها الدعوى .

كذلك للمحكمة بناء على هذا النص تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة ولو كانت لم تذكر بأمر الاحالة أو بالتكليف بالحضور - على أن كلمة الظروف يقصد بها كل واقعة لازمة بالتهمة أو تكون معها وجه الاتهام الحقيقي أو داخلة في الحركة الإجرامية التي أنماها المتهم فيصحب للمحكمة تعديل تهمة الإصابة الخطأ إلى قتل خطأ أو تهمة الضرب العمد إلى ضرب أفضى إلى موت

أو الشروع في القتل إلى قتل تام إذا تبين أن الجاني عليه قد مات بسبب الإصابة وبشروط لصحة تعديل التهمة في هذه الأحوال أن تكون الواقعة المضاعفة قد تناوها التحقيق الأولى أو ظهرت من التحقيق الذي أجرته المحكمة .

وتشترط المادة أيضاً لامكان ذلك التغيير وجوب تلبية المتهم احتراماً لحق الدفاع ، والقاعدة في القانون العسكري أنه لا يجوز إجراء تغيير مهم في الادعاء إلا بمعرفة الضابط الأمر بالتشكيل والإصلاحات عموماً يجب إجراؤها قبل سماع شهادة أحد من الشهود ( راجع المادة ٢٣٥ من قانون ا/ع ) .

والمقصود بالتغيير المهم هو تغيير مادة الادعاء لا التفاصيل فلا يصح بناء على ذلك تغيير مادة الادعاء من ضرب ضابطه الأعلى إلى شروع في استعمال العنف ، أو من السلوك المضطرب بالاعتباط والربط وحسن الانضباط العسكري إلى سلوك معيب بمقام الضابط .

أما تفاصيل الادعاء إذا كان بها خلل فيجوز للمجلس إصلاح الخلل الواقع فيها بشرط تلبية المتهم إلى ذلك احتراماً لحق الدفاع ومن أجل ذلك نصت المادة ٢٣٥ فقرة ٥ على أنه إذا ظهر للمجلس بعد ابتدائه بالمحاكمة أن الأدلة والبراهين أثبتت لحوى الادعاء ولكن التفاصيل المدونة فيه مختلة فيجوز في هذه الحالة أن يدونوا في القضية قراراً عضوياً يصلحون فيه الخلل الواقع في تفاصيل الادعاء بشرط أن لا يتسبب عن ذلك أقل إجحاف بحق المتهم . ولكن القانون العسكري استثنى من هذه القاعدة حالة الادعاءات المتتالة أى التي تستند على وقائع واحدة ومع ذلك يمكن وصفها بأوصاف مختلفة فأجاز القانون العسكري تغيير الوصف عن طريق القرار المخصوص فنصت المادة ١٠٢ منه على أن الشخص المدعى عليه بجنايات معلومة يجوز الاقرار في حقه أنه مذنب بالنسبة لجنايات أخرى تماثلها والشخص المتهم بالسرقة أو السلب يجوز الاقرار في حقه أنه مذنب في إحدى هاتين الجنايتين أو مذنب في استعماله الأشياء المتهم بها بطريق الغش ، والشخص المدعى عليه بالهروب أو بالشروع في الهروب يجوز الاقرار في حقه أنه مذنب في أى منهما أو في الغياب بدون إذن .

#### ٢٤ — في القرار والحكم

بعد سماع جميع بينات الإثبات وبينات الدفاع يختل المجلس لأجل المداولة في قراره ويقيم نائب الأحكام العسكرية مع المجلس لإرشاده إلى النقط القانونية غير أنه ليس له أن يبدى رأياً ما في القضية نفسها إلا فيما يختص بسيرها القانوني .

وطبقاً لنص المادة ٩٨ من قانون ا/ع يجب عن المجلس أن يبدل كل ما يوسع لاجتناب كل انحراف أو ميل وأن لا يبدع الظروف غير المتعلقة تماماً بالتهمة تغلب على أفكاره وتؤثر فيها ولا يجوز للمجلس أن يقرر أن المتهم مذنب إلا إذا اقتنع أن دينه قد ثبت تماماً فإذا رغب المجلس أن يطلب شهوداً آخرين أو أن يعيد طلب الشهود الأولين يسوغ له ذلك بشرط أن

يفتح جلسته ثانية ويحضرها المدعى والمتهم فإذا اقتضت الضرورة يوجهان الأسئلة إلى الشهود بواسطة الرئيس.

ثم يأخذ رأى كل عضو من أعضاء المجلس عن كل ادعاء بمفرده بالتتابع ويبدأ بذلك من الأحدث رتبة حتى لا تتأثر الرتبة الأقل برأى الرتبة الأكبر .

ولا يكون للرئيس صورت الأيجابية بل يبدى المجلس قراره بحسب أغلبية آراء أعضائه وجميع الأعضاء مضطرون إلى ابداء آرائهم . فإذا انقسمت الأصوات إلى قسمين متساويين يقرر المجلس أن المتهم « غير مذنب » .

وعندما تقام ادعاءات مترادفة على المتهم لا يجوز للمجلس أن يقرر بأن المتهم مذنب إلا في ادعاء واحد منها فقط وبدون عبارة غير مذنب في الادعاءات الأخرى .

وعندما يتقرر بأن المتهم غير مذنب في كل الادعاءات المدونة في ورقة الادعاءات التي هي موضوع التحقيق يورخ الرئيس الإجراءات ويوقعها ولكن لا يجوز اعلان القرار المذكور ولا الإفراج عن المتهم إلا بعد التصديق على الإجراءات رسمياً . ومن أصدر المجلس قراره بأن المتهم مذنب في الادعاء يفتح جلسته ثانية ويأشتر أخذ البيئات التي تدل على أخلاق المتهم لترشده في تحديد حكمه والشخص الذى يقدم هذه البيئات هو يوزاى المتهم أو ضابط آخر تابع لسريته أو بطاريته أو المدعى .

وبيانات الأخلاق هذه كما تقول المادة ١٠٤ من قانون ا/ع عبارة عن جدول يشتمل على إدانات المتهم السابقة أمام المجالس المدنية أو العسكرية ويجب أن تكون معتمدة بأعضاء أحد الضباط ، وعند محاكمة أحد الضباط لابد من تقديم مستخرج رسمى يستدل منه على تاريخ رتبته في الجيش فضلاً عن إداناته السابقة ، ويجوز للتهمة أن يطلب من المجلس أن يقابل البيئات التي تقدم في حقه بدفانز السلاح أو بدوسيه السرى أو بصورة معتمدة منه ويجوز له أيضاً أن يطلب شهوداً لتنى هذه البيئات أو أن يناقش الشهود الذين يقدمونها .

ثم تأخذ الأصوات بعد ذلك عن الحكم ويجب على كل عضو أن يعطى رأيه في الحكم وقت القرار ولو كان رأيه تبرئة المتهم وذلك كما تقول المادة ١١٠ من قانون ا/ع أن المجلس المسكرى له وظيفتان وظيفة القضاء ووظيفة التحقيق فيبعد أن يبدى أعضاء المجلس قراراتهم كحقيقيين يشرون في وظيفة القضاء أى في توقيع جزم موافق الجنائية التي تقرر أن المتهم « مذنب » فيها وكل مسألة متعلقة بالحكم يجب نهبها بأغلبية الآراء ، ومن انقسمت الآراء الى قسمين متساويين فللرئيس صوت الأيجابية ( تراجع المادة ١١٠ ) .

ولا يجوز اصدار الحكم بالاعدام إلا باتفاق ثلثي الضباط المؤلفة منهم هيئة المجلس وأيضاً لا يجوز للمجلس الوقتى ولا للمجلس الميدان العالى أن يصدر حكماً بالاعدام الا باتفاق آراء جميع الأعضاء .

وقد قرر المشرع المسكرى طريقة للتصويت على الحكم حتى لا تتشعب الآراء فنص على

أنه يجب على الرئيس أن يطرح عن المجلس أخف أنواع الجزاء التي تنطبق على الحالة وأشهر بتوقيعها فإن لم توافق هيئة المجلس عليها يطرح أشد منها وهكذا ومتى تقرر نوع الجزاء تؤخذ الأصوات عن مقداره فتؤخذ آراء الأعضاء بالتوالي وابتداءً فيها من العضو الأحدث رتبة ثم يمرض الرئيس كل رأى على حدته ويأخذ أصوات الهيئة عنه مبتدئاً في ذلك من أخف جزاء .

ويلاحظ ما نصت عليه المادة ١١٣ من أنه لا يوقع المجلس العسكري سوى حكم واحد عن جميع الجنايات التي يصدر القرار عن المتهم أنه مذنب فيها .

ويلاحظ في هذا الخصوص ما نصت عليه المادة ١٠٩ من قانون الاجراءات العسكرية من أنه يجب على المجلس أن يثبته جيداً لكي لا يعزل ولا يميل إلى القسوة الشديدة في توقيع جزائه . لأن المقدار المطلوب من الجزاء هو أقل مقدار لازم لظهار العدالة في القضية وللحفاظلة على حالة الضبط والربط .

ويلاحظ أن أحكام المجالس العسكرية لا تعلن في جلسة علنية بل تظل سرية حتى يتم التصديق عليها من قبل الضابط المصدق والتصديق نفسه لا يتم الا بعد نشر الاجراءات نشرأ أصوليا ( تراجع المادة ١١٩ فقرة ٢ )

( يتبع )

العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
١٣٤٧ ٥٦٩	٥	نوفمبر ١٩٥١
١٣٤٧ ٥٧٠	٣	د
١٣٤٨ ٥٧١	٣	د
١٣٤٨ ٥٧٢	٣	د
١٣٤٩ ٥٧٣	٣	د
١٣٤٩ ٥٧٤	٣	د
١٣٤٩ ٥٧٥	٣	د

قاضى الإحالة . تقديم متهمين بجناية مع متهمين بجناية . حكم  
نأى من محكمة الجلس بدم الاختصاص لشبهة الجناية . على قاضى  
الإحالة - إذا لم ير فى الأفعال المستندة إلى التهمين الجنائية إلا  
جناية - أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنابات لها كنهم بطريق  
الخيرة . إحالة الدعوى إلى محكمة الجنابات على أساس الجناية  
وحدها . خطأ . المادة ١٤٨ تحقيق .

إثبات . سرقة بالمادة ٣١٧/٨ من قانون العقوبات . ليس فى  
القانون ما يلزم صاحب المال المسروق بتقديم دليل كتافى على  
وجود المال المسروق تحف يد سارقيه .

تفتيش . ضبط ممنوعات مع مسجون . تقريره فور سؤاله أن  
عرضا بالسجن هو الذى أعطاه الممنوعات . إجراء وكيل السجن  
تفتيش المريض . ضبط مخدر معه . إداته فى المخدر اعتمادا على  
هذا التفتيش . صحيحة .

١ - إجراءات . حكم . ثلاثه . عضو من سمعوا المرافعة  
لم يحضر ثلاثه . توقيع مسودة الحكم . صحة الإجراءات .

٢ - تقرير التلخيص . اتخاذ أحد أعضاء الهيئة تقريراً سابقاً  
فى الدعوى تقريراً له . لا مانع .

حكم . تسببه . اختلاس أشياء معجزة . المفهوم من أسباب  
الحكم الابتدائى أن يوم البيع لم يكن هو الذى حدد بمحض  
الحجز . دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن يعلم بيوم  
البيع . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . قصور .

حكم . تسببه . دفاع شرعى . نفيه بنساء على أسباب غير  
مؤدية إلى ذلك . حكم ميب .

١ - نية القتل . مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة الجنى عليه  
فى مقتل . متى لا يكون لإثبات نية القتل ؟ استخلاص المحكمة من  
ظروف الدعوى أن المتهم قصد القتل . مجرد قول الجنى عليه

العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		إنه لا يعرف حقيقة قصد الجاني . لا يقيد المحسنة في استخلاص هذا القصد .
		٢ - دفاع . محام . حرية في القيام بمهمة الدفاع . حضور محام عن المتهم وإدلائه بما لديه من دفاع . النعنى على المحكم بإخلاله بحق الدفاع . لا يقبل .
٥٧٦	١٣٥٠	٦ نوفمبر ١٩٥١
		هود . المحكم على متهم بالحبس والمراقبة لسرقة تطبيقاً للمادة ٣٢٠ ع . هذه المراقبة لا تعتبر ماثلة لعقوبة الحبس . لا تعتبر في العود .
٥٧٧	١٣٥١	» » »
		١ - نقض . مبدأ عدم جواز أن يضار الطاعن بسبب تطلبه . حدوده فيما يتعلق بالاطمن بطريق النقض . مقدار العقوبة . وصف الأفعال قانوناً . لا يدخل في نطاق هذا المبدأ .
		٢ - رافة . تخوف المتهم أو توهمه غير المبني على أسباب معقولة . لا مانع من الاعتبار به في أخذه بالرافة .
٥٧٨	١٣٥١	» » »
		تزوير . باشجاءوش . نده من مأمور المركز لتحرير محضر جمع استدالات وتحريرات عن جريمة . هذا محضر رسمى . التغيير فيه تزوير في ورقة رسمية .
٥٧٩	١٣٥١	١٢ نوفمبر ١٩٥١
		غش . تنازل المتعاقد على التوريد من عقد التوريد إلى آخر . إدانة الاثنين في تهمة غش اللين على أساس أن هذا الاتفاق الخاص لا يمنع مسؤولية المتنازل . لا تصح . هذا قصور .
٥٨٠	١٣٥٢	» » »
		غش . جريمة غش لين . العلم بالغش . لا تصح لإقامته على الافتراض والتخمين . لا يكفي لإدانة المتهم أن يكون هو المتعاقد أصلاً على توريد اللين .
٥٨١	١٣٥٢	» » »
		تفتيش . بطلانه . ليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه .
٥٨٢	١٣٥٢	» » »
		قانون . صدور قانون أصلح للنهم قبل المحكم عليه نهائياً . وجوب الاستفادة منه .



العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	ملخص الأحكام
٥٨٣	١٣٥٣	١٢ نوفمبر ١٩٥١
٥٨٤	١٣٥٣	دفاع . حكم . تسببه . منتم باختلاس مجبور . إدائته . دفاعه بأنه كان مريضاً ودخل المستشفى في اليوم الذي كان محمداً للبيع . عدم تقديمه دليلاً على مرضه وعدم طلبه تحقيق ذلك . الانتفاة من هذا الدفاع . لا تريب فيه على المحكمة .
٥٨٥	١٣٥٤	اشتباه . حكم للاشتباه سابق على المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الاعتداد به في توفر حالة العود إلى الاشتباه . نقض . عدم توصل المحكمة إلى معرفة تاريخ اليوم أو الشهر الذي حدثت فيه الواقعة . متى لا يستوجب نقض الحكم ؟
٥٨٦	١٣٥٤	ضرب . المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . الضرب باليد مرة واحدة يكفي لانطباقها .
٥٨٧	١٣٥٤	اجراءات . اتخاذ المحكمة من تلقاء نفسها لإجراء ما . لما أن تعدل عنه إذا رأت أن ظمور الحقيقة لا يتوقف ستماً على تنفيذه .
٥٨٨	١٣٥٤	اجراءات . الحكم في الدعوى استناداً إلى التحقيقات الابتدائية دون سماع شهود لا أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنافية . الاجابة عن طلب سماع شهود الإثبات بما لا يصلح رداً عليه ورفض هذا الطلب . حكم معيب .
٥٨٩	١٣٥٥	ميان . القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . إقامة بناء دون الحصول على رخصة . الحكم بالإزالة . خطأ .
٥٩٠	١٣٥٥	إثبات . اعتراف . قهرته جائرة .
٥٩١	١٣٥٥	١٩ نوفمبر ١٩٥١
٥٩٢	١٣٥٥	دفاع شرعى . الدفع بقيامه . وجوب الرد عليه . شهود . تلاوة أقوال شهود الإثبات الغائبين أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك المتهم بسماهم في مواجهته . طلبه أمام المحكمة الاستئنافية سماع أولئك الشهود . رفضه . لا تريب عليها فيه .
٥٩٣	١٣٥٦	حكم . تسببه . مؤدى أقوال الشهود . بيانه . مثال .
٥٩٤	١٣٥٦	حكم . تسببه . خطأ في بعض ألفاظ الحكم هو زلة قلم . لا يقدرح في سلامته .

العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
١٣٥٦٥٩٥	٢٠ نوفمبر ١٩٥١	شهود . طلب المتهم سماع شاهد لم تر المحكمة أن سماعه لازم لظهور الحقيقة . ردها على ذلك بأنها أجلت القضية مراراً لحضور شهود النبي فلم يحضروا . هي في حل من صرف النظر عن سماع هذا الشاهد .
١٣٥٧٥٩٦	د د د	١ - تزوير في أوراق رسمية . انتحال شخص . أمم أخيه في شهادته لتحقيق شخصية . دفعه بأنه إنما أراد الخير لأخيه المنتحل اسمه لأنه يعوله . لا يجدي به .
		٢ - إجراءات . تزوير في أوراق رسمية . اعتراف المتهم . عدم طلبه . الاطلاع على الورقة المزورة . نعيه على الحكم أن المحكمة لم تطلع على الورقة وتعرضها عليه . لا يجدي به .
١٣٥٧٥٩٧	د د د	غش البضاعة . ركن العلم بالغش . زيت قرطم مفشوش بإضافة زيت قطن إليه . عرضه للبيع . الاعتماد في إثبات علم المتهم إلى مجرد كونه تاجراً يعرف أنواع الزيوت من ألوانها ورائحتها وأنه هو المستفيد من هذا الغش . عدم بيان أن الغش قد لفأ عنه تغيير في لون الزيت أو رائحته . قصور .
١٣٥٨٥٩٨	٢٦ نوفمبر ١٩٥١	إثبات . دليل مباشر أو غير مباشر . جواز الأخذ به .
١٣٥٨٥٩٩	د د د	إثبات . اعتراف متهم على آخر . عدم تأييده بدليل آخر . صدوله عنه أمام المحكمة . الأخذ به . جاز . استعراف الكلب البوليسي عليه . تعزيز الأدلة به . جاز .
١٣٥٨٦٠٠	د د د	نقض . الطعن في حكم لعدم بيانه أسباب الرأفة . لا يقبل .
١٣٥٨٦٠١	د د د	حكم . تسببيه . نقض . إدانة المتهم غيابياً في جريمة الضرب مع سبق الإصرار . تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بانتهاء سبق الإصرار لديه . تأييد الحكم الغيابي لأسبابه . قصور . كون العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقاب المقرر للجريمة بغير سبق إصرار . لا يغير . المحكمة في حالة سبق الإصرار مقيدة بعقوبة الحبس .
١٣٥٩٦٠٢	د د د	دفاع . تقديم مذكرة عند سجن القضية للحكم تتضمن طلباً من طلبات التحقيق . إعادة القضية للرافعة . عدم تمسكه المتهم

العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	ملخص الأحكام
		هذا الطلب في الجلسات التالية . إثارة ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز .
٦٠٣	١٣٥٩	٢٦ نوفمبر ١٩٥١
		حكم . تسببيه . إثبات . تقرير فني . الأخذ به . يقيد أطراح التقرير الاستشاري . الرد على هذا التقرير الأخير . غير لازم .
٦٠٤	١٣٥٩	د د د
		ضرب أقصى إلى الموت . عدم بيان وجود الاتفاق بين المتهمين . عدم تحديد الضربات التي وقعت من كل منهما . عدم بيان أن جميع الضربات ساهمت في إحداث الوفاة . مساءلة المتهمين معاً عن الوفاة . لا تصح .
٦٠٥	١٣٥٩	٢٧ نوفمبر ١٩٥١
		قانون . دعارة . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره . مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للدعارة . لا يكفي للعقاب . إدانة المتهم على أساس مجرد القول بأنها تتردد على المنزل الذي ضبطت فيه . هذا لا يكفي لإثبات الاحتياط .
٦٠٦	١٣٦٠	د د د
		١ - إثبات . القرائن . جواز الاعتماد عليها وحدها في إثبات جريمة القتل .
		٢ - شهود . طلب شاهد لم يسبق لإعلانه وسماعه في الجلسة جائز .
٦٠٧	١٣٦٠	د د د
		قانون . دعارة . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره . النص في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ على استمرار العمل بالأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة . لا يمنع من ذلك . مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للدعارة . لا يكفي للعقاب بمقتضى ذلك القانون .
٦٠٨	١٣٦١	د د د
		تموين . عقوبة . المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بائع متجول لم يعلن أسعار بضاعته . الحكم بوقف تنفيذ العقوبة عليه . خطأ .
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية
٦٠٩	١٣٦٢	٧ فبراير ١٩٥٢
		١ - إعلان . مواطن الشخص . ما هو ؟ . المكان الذي يباشر

العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المجلد	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		فيه الموظف عمله لا يعتبر موطناً له . إعلانه فيه هو إعلان باطل . المادة ٤٠ من القانون المدني .
		٢ - صورية . الدفع بصورية عقد في مواجهة البائع والمشتري . موضوع غير قابل للتجزئة . الحكم برفض الدفع . الطعن فيه بطريق النقض . وجوب اختصام البائع والمشتري معاً ولو كان ميعاد الطعن قد فات بالنسبة لأحدهما .
		٣ - نقض . الطعن بطريق النقض . كفيته . حكم صادر في موضوع غير قابل للتجزئة . وجوب اختصام جميع المحكوم لهم في ذات التقرير بالطعن ولو كان ميعاد الطعن قد فات بالنسبة إلى بعضهم . وجوب إعلانهم جميعاً بتقرير الطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣١٤ مرافعات وإلا كان الطعن باطلاً بالنسبة إلى الجميع . المادة ٣٨٤ مرافعات . نصها فيما يتعلق بالطعن بطريق النقض مقيد بما أوجبه المادة ٢٩٩ مرافعات .
		٤ - نقض . تقرير طعن عن حكم في موضوع غير قابل للتجزئة . إعلان إعلانه بالنسبة لأحد المطعون عليهم . عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إلى الجميع . المواد ٣٨٤ و ٢٩٩ و ٣١٤ مرافعات .
٦١٠	١٣٦٦	٧ فبراير ١٩٥٢
		عمل . إصابات العمال . التعويض عن الإصابة . مناهة تحديد . ما أصاب العامل في قدرته على الكسب . تقدير ذلك موضوعي . المادة ٢٩ فقرة ثانية من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ .
٦١١	١٣٦٩	د د د
		خرائب . ممول ليست له حسابات منتظمة . رقم المقارنة لاحتمساب الأرباح الاستثنائية . إخطار مصلحة الضرائب الممول بتقديم طلب اختيار إحدى طريقتي تقدير أرباحه الاستثنائية . المقصود به . إخطاره برقم لم يصبح تقديره نهائياً . حق الممول في الاختيار يبقى قائماً . للمادة ٢/٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ والقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ .

العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦١٢	١٣٧٣ ٧ فبراير ١٩٥٢	١ - دعوى . دعوى بصحة التوقيع حسب الطلبات الختامية في عربيتها . استخلاص المحكمة بأدلة سائلة أنها في حقيقتها دعوى بصحة التصاقد . لا خلط في ذلك بين الدعوتين ولا مجاوزة لنطاق الخصومة .
٦١٣	١٣٧٦	٢ - حكم . تسببه . إشارة الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع إلى أن من صدر منه التصرف كان مريضاً مرض الموت . عدم طلبه إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذا الدفاع وعدم تقديمه ما يدل على أنه تمسك به أمام محكمة الاستئناف . النفي على الحكم بالقصور لأنه أغفل الرد عليه . لا يقبل .
٦١٤	١٣٧٧ ١٤ فبراير ١٩٥٢	صل . المكافأة التي تمنح للعامل عند فصله . قيمة المشاة لا تزيد على أثنى جنيه . وجوب أن لا تزيد المكافأة التي تعطى للعامل على أجر ثلاثة أشهر . المادة ٢٣ ب فقرة ثانية من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ .
٦١٥	١٣٨٢	١ - إقرار صادر من غير المقر . متى يكون حجة عليه .
٦١٦	١٣٨٨	٢ - حكم في دعوى ملكية . تسببه . على من يدعى الملكية إثبات سبب تملكه . حججه عن الإثبات موجب لرخص دعواه . تحدث الحكم عن تملك المدعى عليه للعين موضوع النزاع بوضع اليد . تزيد . النفي عليه غير منتج .
		موظفون . بوليس . إحالة ضباط البوليس إلى الاستيداع . جواز إحالتهم إلى المعاش أثناء وجودهم بالاستيداع إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك . المقصود من تحديد أقصى مدة للاستيداع . الأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٤ والقانون رقم ١٦ سنة ١٩١٢ .
		١ - تزوير . حكم برد وبطالان ورقة . عدم نذب المحكمة خبيراً لإجراء المضاهاة . تكوين اقتناعاً بتزوير البصمة من أوراق الدعوى ووقائعها . لا مخالفة في ذلك للقانون .
		٢ - مضاهاة . أوراق المضاهاة . لكل من الخصوم في دعوى التزوير أن يقدم للمحكمة ما يريد من هذه الأوراق . المحكمة غير ملزمة بمطالبة الخصوم بتقديم شيء منها .

العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
٦١٧	١٣٨٩	١٤ فبراير ١٩٥٢
		١ - دعوى . الدعوى البوليصة . جواز التسك بها كدفع في دعوى نفاذ التصرف .
		٢ - الدعوى البوليصة . شرط إضرار التصرف بالدائن . تقرير توافره موضوعي .
		٣ - دعوى الاستحقاق . مناهط البحث فيها . حكم . تمييزه . الدفع ببطان اجراءات نزع الملكية لعدم إنذار الحائز بالدفع أو التخلي . إبداءه في دعوى الاستحقاق . لا محل له . عدم الرد عليه لا يعتبر قصوراً .
٦١٨	١٣٩٢	د د د
		مسئولية مالك الحيوان عن الضرر الناشئ عنه . خطأ المالك مفترض قانوناً . نفي الحكم أن الحادث وقع بقوة قاهرة أو بسبب خطأ من جانب المصاب . موضوعي . المسادة ١٥٣ مدني قديم .
٦١٩	١٣٩٥	٢١ فبراير ١٩٥٢
		١ - صملا . إغارة غلاء المعيشة المقررة للعمال . تعلقها بالنظام العام . وجوب دفعها إلى العامل كاملة . الاتفاق بين العامل ورب العمل على التنازل عن جزء منها . هو اتفاق على أمر مخالف للنظام العام . الأمران العسكريان رقم ٣٥٨ ، ٥٤٨ والمرسوم بقانون رقم ١٥٢ سنة ١٩٤٥ .
		٢ - إغارة الغلاء للعمال الذين عينوا بعقد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ . استخلاص المحكمة لأسباب مسوقة عدم مراعاة حالة الغلاء عند تحديد أجر العامل الذي عين بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ . تقرير موضوعي .
٦٢٠	١٣٩٧	د د د
		ضرائب . تقدير أرباح الممول . كفيته . المحاكم لا تملك التقدير ابتداء . اقتصار ولايتها على النظر في الطعن في قرارات لجنة التقدير . مثال . بمول قدرت أرباحه في سنة ١٩٤٢ وفقاً للمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . طعنه في قرار لجنة التقدير . إلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتقدير الذي بني عليها وذلك في أثناء سير الدعوى . تولى المحكمة تقدير أرباح الطاعن . خطأ في القانون .

العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
٦٢١	١٣٩٩	٢١ فبراير ١٩٥٢
٦٢٢	١٤٠٢	د د د
٦٢٣	١٤٠٣	٢٨ فبراير ١٩٥٢
٦٢٤	١٤٠٤	د د د

١ - إجراءات تقاضى . طلب إعادة القضية للرافعة بعد حجزها للحكم مع الإذن في تقديم مذكرات . تقرير المحسكة لأسباب مسوغة أنه طلب غير جدى قصد به إطالة أمد الخصومة . رفضها إجابة هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .

٢ - حكم . تسييه . اعتياد المحسكة تقرير الخبر هو اعتياد لنتيجته وأسبابه بحيث تصبح هذه الأسباب جزءاً مكملًا لأسباب الحكم .

نقض . حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز . لا يغير من هذه القاعدة صدور الحكم المختلط على خلاف حكم نهائى سبق صدوره من محكمة وطنية .

النص في عقد الإيجار على أن المؤجر غير ملزم بحمل المياه اللازمة لرى المين المؤجرة وغير مسئول عن تعطل آلات الرى . أعمال المحسكة لهذا النص . لاعتلافه في ذلك للقانون ولا للنظام العام .

١ - ضرائب ، إجراءات تقاضى . استئناف مرفوع من مأمور ضرائب ومن المدير المحلى . الدفع بعدم قبول هذا الاستئناف لرقعه من غير ذى صفة . لا أساس له . للمأمور الضرائب وللمدير المحلى صفة التقاضى المخولة للمدير العام لمصلحة الضرائب . المادتان ٩٩ ، ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٢ - ضرائب . مثل تجارى . عدم اعتبار المحسكة إياه أجيراً لأسباب سائفة . خضوع حمولته لضريبة الأرباح التجارية . المادة ٣٢/٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٣ - ضرائب . تقدير أرباح الممول . الاعتياد على أوراق الممول وحساباته في التقدير يستلزم مطابقة بياناتها للحقيقة . لمصلحة الضرائب في حالة عدم اطمئنانها لصحة أوراق الممول وحساباته أن تحدّد إيراداته بطريق التقدير . رفع الأمر عند الخلاف إلى لجنة التقدير . المحاكم عند الطعن أمامها في قرار لجنة التقدير أطراح أوراق الممول وحساباته إذا لم تعلمن إلى صحة بياناتها - المواد ٤٧ و ٥٢ و ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٤ - ضرائب . إثبات . عبء الإثبات عند الطعن في قرار

رقم الحكم	المصيلة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			لجنة التقدير يقع على عاتق الخصم الذي تخالف طلباته قرار اللجنة . سريان هذه القاعدة على الطعن في مرحلتي الابتدائية والاستئنافية . المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٦٢٥	١٤١٢	٢٨ فبراير ١٩٥٢	١ - نقض . الطعن بطريق النقض . من يحق له الطعن ؟ عدم جواز الطعن من لم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه . مثال . ٢ - نقض . الأحكام التي يعود فيها الطعن بالنقض . حكم صادر من محكمة ابتدائية هيئة استئنافية بعد العمل بقانون المرافعات الجديد . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كانت الدعوى قد رفعت وحكم فيها ابتدائياً وسارت مرحلة أمام محكمة ثانية درجة في ظل قانون المرافعات القديم . المادتان ١ ، ٢٥ من قانون المرافعات الجديد .
			٣ - استئناف . الخصوم في الاستئناف . عدم جواز اختصاص من لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة . مثال . شخص رفضت محكمة أول درجة قبول تدخله في الدعوى . اختصاصه أمام محكمة ثانية درجة غير جائز . لا يغير من هذه القاعدة أن يكون له حق الاعتراض على الحكم . أو لديه ما يدحض به الدعوى . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ مرافعات .
٦٢٦	١٤١٥	، ، ،	١ - إثبات - قرائن - شهود أدلوا بشهادتهم في محضر أحمال الخبير دون حلف معين . اتخاذ المحكمة من أقوالهم قرينة مضافة إلى قرائن أخرى استندت إليها . لا بطلان . ٢ - إثبات . قرائن . تساندها في الإثبات . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها . ٣ - خبير - تقرير خبير . حكم . تسييه . اعتماد الحكم تقرير الخبير هو اعتماد لنتيجته محمولة على أسبابه .
٦٢٧	١٤١٧	، ، ،	١ - شفعة . دعوى الشفعة . شرط قبولها . وجوب قيام الخصومة بين أطرافها الثلاثة البائع والمشتري والشفيع . عدم اختصاص أحدكم في أية مرحلة من مراحل التقاضي يجعل الدعوى غير مقبولة . المادة ١٤ من دكرينو الشفعة المقابلة للبادة ٩٤٣ من القانون المدني .



العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٢٨ ١٤١٩	٢٨ فبراير ١٩٥٢	٢ - نقض . طعن بطريق النقض عن حكم صادر في دعوى برجوب القانون اختصام أشخاص معينين فيها كدعوى الشفعة . وجوب اشتغال تقرير الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم قانوناً . عدم اشتغال التقرير على أحدهم يحمل الطعن غير مقبول شكلاً . نص المادة ٢٨٤ مرافعات مقيد في الطعن بطريق النقض بما أوجبه المادة ٤٢٩ مرافعات .
٦٢٩ ١٤٢١	٦ مارس ١٩٥٢	إجادة . فسخ عقد المستأجر الأصلي يترتب عليه حتماً انقضاء عقد المستأجر من الباطن ولو كان قائماً بحسب شروطه . لا يلزم لسيان حكم فسخ العقد الأصلي على عقد المستأجر من الباطن أن تقام الدعوى على هذا الأخير . لا أهمية لثبوت تاريخ عقد المستأجر من الباطن قبل أو بعد رفع دعوى الفسخ . عدم علم المستأجر من الباطن بسبب الفسخ وقت استجاره لا أهمية له . لا لزوم للتنبيه على المستأجر من الباطن بالإخلاء لكي يسرى عليه حكم فسخ العقد الأصلي . لا أهمية للمستأجر من الباطن في تلك القار بعد فسخ عقد المستأجر الأصلي .
٦٢٩ ١٤٢١	٦ مارس ١٩٥٢	١ ب نقض . المحامي المقرر بالعلن نيابة عن الطاعن . تقديمه توكيلاً عاماً سابقاً على إنشاء محكمة النقض يوجب له الحضور عن موكله في جميع القضايا ولدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها . استمرار هذا التوكيل إلى ما بعد إنشاء محكمة النقض . هذا التوكيل يبيح له تقرير الطعن بالنقض نيابة عن موكله متى كان هو مقبولاً لدى محكمة النقض . الدفع بعدم قبول تقريره على غير أساس . المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض .
٦٢٩ ١٤٢١		٢ - خبير . رأى الخبير غير مقيد بالحكمة . أطرافها النتيجة التي أجمع عليها ستة من خبراء الدعوى وأخذها لأسباب مسوغة بنتيجة مخالفة . لا خطأ .
٦٢٩ ١٤٢١		٣ - إثبات . حكم . تسليط . مدعى في دعوى ملكية . رفض المحكمة دعواه لبعده عن إثبات ملكيته كاف لإقامة الحكم . انتهى على ما قالته المحكمة خاصة بسند ملكية المدعى عليه . غير منتج .



العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
٦٢٣	١٤٣٢	٦ مارس ١٩٥٢
٦٢٤	١٤٣٢	" " "
٦٣٥	١٤٤٠	" " "
٦٣٦	١٤٤١	" " "

تضامن . وجوع المدين المتضامن على المدين المتضامن معه . شرطه . أن يكون قد وفى بأكثر من نصيبه في الدين . مثال .

١ - نقض . ميعة الطعن بطريق النقض . كيفية احتسابه . معاذرة آخر الميعاد عطلة رسمية . وجوب امتداده لليوم التالي . المادتان ٢٣ و ٢٨ من قانون المرافعات .

٢ - حراسة . إجراءات تقاضى . إقامة الحارس دعوى المطالبة ببيع العقار من مدة حراسته . عدم منازعة المحضوم في صفته . انتهاء الحراسة أثناء سير الدعوى . حقه في السير في الدعوى بيق دائماً . لا يغير من ذلك أيلولة ملكية العقار المطالب بربيعة إلى أحد الشركاء بمقتضى القسمة .

٣ - حكم . تسليمه . تناقض . قضاؤه بالزام الحارس ببيع العقار في مدة معينة باختياره مستغلاً استغلالاً كاملاً . قضاؤه بثالث ببيع هذا العقار عن نفس المدة لمن وقع في حصته بمقتضى القسمة تأسيساً على أنه لم يكن مستغلاً استغلالاً كاملاً . عدم تبريره اختلاف التقدير في كلتا الحالتين . بطلان بسبب الحكم .

وصية في صورة عقد بيع . استخلاص المحكمة من أوراق الدعوى استخلاصاً سائفاً أن إرادة المتعاقدين قد انصرفت إلى معنى الوصية . لا مخالفة في ذلك للقانون .

١ - حكم . تسليمه . قضاؤه بالزام الطاعنة بضمن الأشياء التي اشتراها زوجها تأسيساً على أن هذه الأشياء قد وردت لمزها . تمسك الطاعنة بأنها دفعت ثمن هذه الأشياء لزوجها وتقدمها عاصمة بذلك . عدم مناقضة المحكمة لهذا الدفاع الجوهري . قصور مبطل للحكم .

٢ - وكالة ضمنية . إثباتها . قول المحكمة بوجود وكالة ضمنية من الزوجة لزوجها وبأنه إذا اشترى إنما تعاقده نيابة عنها . عدم بيان المحكمة الوقائع التي سوغت لديها القول بقيام هذه الوكالة واهتمامها في إثبات وجودها على مجرد قيام رابطة الزوجية وعلى أن العرف قد جرى بذلك . قصور مبطل للحكم .

العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم المحكم	المصنف	تاريخ الحكم
٦٣٧	١٤٤٣	٦ مارس ١٩٥٢
١ - إقرار في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٠ من أحد الرعايا الإيطاليين بأن أحد مستخدميهم يستحق قبله مكافأة عن مدة خدمته السابقة قدرها بمبلغ معين . استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أن هذا الإقرار إنما هو أخبار بدين مستحق في ذمة المقر تولد عن عقد سابق على تاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ الذي حدده الأمر العسكري رقم ١٥٨ والذي اعتبر كل تصرف يصدر بعده محظوراً . لا مخالفة في ذلك للأمر العسكري المذكور .		
٢ - دعوى . دعوى مؤسسة على مطالبة حامل بالمكافأة التي يستحقها قبل رب العمل عن مدة خدمة سابقة بمجمله لا على المطالبة بتعويض من الحارس على أموال الرعايا الإيطاليين لفصله من الخدمة . الدفع بعدم قبولها تأسيساً على المرسوم بقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ . في غير محله .		
٦٣٨	١٤٤٧	د د د
تزوير . اعتداء المحرر المانع من الطعن فيه بالتزوير . شرطه أن يكون صادراً عن علم بما يشوب المحرر من عيوب . مثال .		
٦٣٩	١٤٥٠	د د د
نقض . إجراءات الطعن . الأوراق التي يجب على الطاعن إيداعها . الحكم المطعون فيه جمل أسباب الحكم الابتدائي جزءاً من أسبابه . وجوب أن يشمل الإيداع صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي . عدم مراعاة هذا الإجراء يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلاً . المادة ٤٣٢ ورافعات .		
٦٤٠	١٤٥١	د د د
١ - موظف . إحالته إلى المعاش . للحكومة الحق في فصل الموظفين لاعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب جدية تكون قائمة بنفس الموظف . عبء إثبات عدم مشروعية قرار العزل يقع على عاتق الموظف . حجه عن الإثبات موجب لرفض دعواه .		
٢ - موظف . إحالته للخدمة في وظيفة أخرى تناسب مؤهلاته العالية . استخلاص المحكمة لأسباب مسوغة أن هذه الإعادة لا يستفاد منها أن فصله كان لأسباب لا تتصل بالمصلحة العامة . لا خطأ .		
٣ - نقض . بناؤه على سبب غير منتج . عدم قبوله . مثال .		
٦٤١	١٤٥٤	د د د
١ - إجماع . النص في عدم الإجماع على منع المستأجر من		

السنة الثالثة والثلاثون	فهرست	العدد التاسع	رقم الحكم
ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الحكم
التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . المحكمة رغم هذا المنع إبقاء الانتفاع بالعين المؤجرة للمستأجر من الباطن أو التنازل له عن الإيجار في حالة شرائه الجندك الممعد للتجارة أو الصناعة وفقا لنص المادة ٣٦٧ مدني ( قديم ) المقابلة للبادة ٥٠ مدني مختلط . لا تأثير لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ على الرخصة المخولة للمحكمة بمقتضى النصوص المذكورة .			
٢ - إجارة . بيع الجندك الممعد للتجارة أو الصناعة المنصوص عليه في المادة ٣٦٧ مدني ( قديم ) المقابلة للبادة ٥٠ مدني مختلط . تحديد . مناه . لا يشترط لاعتباره كذلك أن يشمل البيع الاسم التجاري .			
بيع . دعوى بصوريته من مشتري آخر . فسخ عقد المشتري الآخر لا يستتبع عدم قبول دعواه الصورية متى ثبت أنه دائن بما يحله من ثمن البيع الذي فسخ .	٦ مارس ١٩٥٢	٦٤٢	
١ - دعوى بصحة التوقيع مدى حجية الحكم الصادر فيها . اقتصار حججته على صحة التوقيع . عدم تعدى أثره إلى صحة التزامات الطرفين الناشئة عن العقد .	, , ,	١٤٦٠	٦٤٣
٢ - نقض . سبب جديد . قول المشتري بأن البائع لم يكلفه تكليفاً رسمياً بوفاء الثمن قبيل الحكم بفسخ البيع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .			
٣ - بيع . المبيع الذي سلم للمشتري ينتج ثمرات . استحقاق الفوائد من تاريخ استلام المبيع . عدم إيداع ما استحق من هذه الفوائد مع الثمن لا يعتبر معه المشتري أنه قد وفى بالتزاماته كاملة بحيث يستطيع تفادي حكم الفسخ .			
٤ - بيع . عدم قيام المشتري بدفع الثمن في الميعاد . إقامة البائع دعوى الفسخ . تصرف البائع في بعض الأطنان المبيعة بعد دفعه دعوى الفسخ . تمسك المشتري في دفع الدعوى باخلال البائع بالتزاماته بتصرفه في جزء من الأطنان المبيعة . تقرير المحكمة أن البائع معذوراً في هذا التصرف بعد أن يش من قيام المشتري بالوفاء بالتزاماته . لا مغالطة في ذلك للقانون .			

العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٤٤	١٤٦٢	٦ مارس ١٩٥٢
٦٤٥	١٤٦٧	٢٠ مارس ١٩٥٢
٦٤٦	١٤٦٩	١٤٧٣
٦٤٧	١٤٧٣	١٤٧٦
٦٤٨	١٤٧٦	

١ - نقض . الطعن بطريق النقض . شرطه . أن يكون الحكم المطعون فيه منياً للخصومة كلها أو بعضها . عدم توافر هذا الشرط يجعل الطعن غير جائز . المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

٢ - شفعة . حق الشفعة . جواز الاتفاق على التنازل عنه .

٣ - حكم . تسوية . تنازل من الشفيع عن حق الشفعة . تمسكه بأن هذا التنازل مقصور على البيع الذي يصدر من الجار المتنازل له وعدم تعديده إلى البيع الصادر من المشتري للغير . عدم رد الحكم على هذا الدفاع الجوهري . قصور بطل الحكم .

١ - قوة الأمر المقضي . حكم وقفي . الحكم الصادر في نظم بتأييد أمر الحجر التحفظي هو حكم وقفي . للحكمة أن تعدل عنه عند الفصل في الموضوع إذا تراءى لها أن الحجر لم يكن في محله .

٢ - صورية تدليسية . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . مثال .

١ - نقض . إجراءات الطعن . وجوب إيداع صورة مطابقة لأصل الحكم المطعون فيه في خلال عشرين يوماً . عدم مراعاة هذا الإجراء الجوهري في الميعاد المشار إليه . ينطبق عليه عدم قبول الطعن شكلاً . المادتان ٤٣٢ / ٢ ، ٣٨ مرافعات .

٢ - نقض . إجراءات الطعن . صورة الحكم التي يجب على الطاعن إيداعها . وجوب اشتغالها على جميع أجزاء الحكم أسبابه ومنطوقه .

٣ - نقض . إجراءات الطعن . صورة الحكم المعلقة للطاعن . شرط اعتدادها . أن تكون مطابقة حقاً لأصل الحكم . ثبوت

العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الضحية	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		نقصاً أو مخالفاً للأصل . لا تعتبر صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله في معنى المادة ٣٣٢/٢ مرافعات .
		٤ - نقص . إجراءات الطعن . عدم تقديم صورة الحكم المطابقة لأصله في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٣٢/٢ مرافعات ينشئ عليه عدم قبول الطعن شكلاً . قيام المطعون عليه بتقديم هذه الصورة بعد الميعاد المهار اليه لا يزيل هذا الأثر فلا يفيد منه الطاعن .
١٤٧٩	٢٧ مارس ١٩٥٢	١ - حكم . تسييه . صحيفة الاستئناف تضمنت طلبين أحدهما بفسخ عقد والثاني بالتعويض . ثبوت أن أسباب الفسخ هي ذات الأسباب التي أقيم عليها طلب التعويض . بحث المحكمة في طلب التعويض يعتبر بحثاً للأسباب التي أقيم عليها طلب الفسخ ومن ثم فلا قصور .
		٢ - تعويض . سلطة المحكمة في تقديره من رافع عناصر الدعوى . طلب المستول عن التعويض لإلزام المضرور بتقديم دفاتره التجارية لاستخلاص قيمة ما لحقه من خسارة . رفض المحكمة هذا الطلب . هذا من حقه ولو كانت المادة تجارية .
١٤٨٣	٦٥٠	ضرائب اتفاق الممول مع مصلحة الضرائب على مقدار أرباحه . لا يسوغ للمول أن يتدخل من هذا الاتفاق ما لم يثبت وجود شائبة شابت رضاه وقت انعقاده أو أنه وقع مخالفاً للنظام العام . لا يعتبر من الشوائب التي تعيب الاتفاق أن يثبت بعد انعقاده مطابقة دفاتر الممول وحساباته للواقع . إدار المحكمة الاتفاق الذي ارتضاه المطعون عليه بالموافقة على تقدير ما وور الضرائب لأرباحه بحجة ثبوت انتظام القيد في دفاتره . خطأ في تطبيق القانون .
١٤٨٥	٦٥١	مسئولية مدنية . إصابات العمال . استخلاص المحكمة بأدلة سائفة أن المصاب لم يكن عاملاً بالمصنع الذي أصيب فيه وأن إصابته وقعت باعمال أحد عمال المصنع . قضائها بالتعويض وفقاً للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ مدني (قديم) وعدم إعطائها أحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمال . لا مخالفة في ذلك للقانون .

العدد التاسع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٤٨٧ ٦٥٢	٢٧ مارس ١٩٥٢	١ - نقض . طعن . قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الأحكام الصادرة من دائرة الإيجارات تطبيقاً لهذا القانون . الطعن فيها بطريق النقض . غير جائز . المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
		٢ - نقض . طلب تعويض . ليس من المنازعات التي نص قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على تنظيمها . الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق النقض جائز وفقاً للمادة ٢٥ من قانون المرافعات .
		٣ - نقض . سبب جديد . القول بأن الحكم المعلنون فيه عالف القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ قضى في طلب التعويض مع أن هذا الطلب هو من اختصاص جهة القضاء العادي . لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
		٤ - حكم . تسييه . القضاء بالتعويض دون بيان عناصر الضرر . تصور يعيب الحكم .
١٤٩١ ٦٥٣	• • •	تزوير . إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات تزوير السند . شرطه . ألا تكون المحكمة قد اقتنعت من الأدلة المقدمة إليها بتزوير هذا السند . الحكم بتزوير السند لأسباب سائفة . عدم تقديم الطاعن ما يثبت أنه طلب إحالة الدعوى على التحقيق لنفي أدلة التزوير فأغفلت المحكمة هذا الطلب بلا مبرر . لا إخلال بحق الدفاع .
١٤٩٥ ٦٥٤	• • •	نقض . طعن . المحامى المقرر بالظن بالنقض قد قرره بصحته وكيلاً عن وكيل الطاعن . وجوب إيداع التوكيل الصادر إلى موكله حتى تستطيع محكمة النقض معرفة حدود الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن له في توكيل المحامين في الطعن بالنقض أم لا . عدم تقديم هذا التوكيل يبنى عليه وجوب قبول الطعن شكلاً لتقريره من غير ذي صفة .
١٤٩٦ ٦٥٥	• • •	١ - نقض . طعن . حكم حاسم لأساس النزاع في الدعوى . جواز الطعن فيه استقلالا . مثال . المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .



السنة الثالثة والثلاثون	فهرست	العدد التاسع
ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم الصفحة
<p>٢ - مواد حسية . دعوى حساب بين قاصر ووصيه والمشرّف على الوصي . مجاوزة المحكمة الحسبية سلطتها بالحكم على المشرّف بوصفه مديراً للشركة بتعديل دفاतर الشركة على أساس معين وتصفية حساب القاصر على هذا الأساس مع منازعة مدير الشركة في ذلك . جواز الطعن في الحكم وفقاً للمادة ١٠٠ من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ على اعتبار أنه صادر في دعوى حساب وإن كانت المحكمة الحسبية قد تجاوزت سلطتها بالقضاء على المشرّف بوصفه مديراً للشركة .</p>		
<p>٣ - اختصاص نوعي . مجاوزة المحكمة الحسبية اختصاصها التوحي بالفضل في خصومة مدينة خارجية عن ولايتها . هو اختصاص متعلق بالنظام العام وللمحكمة النقض عند نظر الطعن المرفوع إليها عن حكم المحكمة الحسبية في هذه الحالة أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم اختصاص المحكمة المذكورة فيما تجاوزت فيه اختصاصها . مثال .</p>		
<p>ما يطلبه المحامون بحث لخصرة الأستاذ راجب حنا المحامي وكيل النقابة . بحث مدى تطبيق قواعد الإجراءات الجنائية أمام المحاكم العسكرية لخصرة البسكياشي نائب الأحكام على الشريف .</p>		



# المحكمة

## مجلة قضائية

نشرها نقابة المحامين

العدد  
سنة ١٩٥٣

السنة الثالثة والثلاثون

العدد  
العاشر

« لم يكن لأحد فيك مضر ولا لأحد مطمع ، ولا لخلق عندك هواة ،  
الضعيف الدليل عندك قوى حتى تأخذ له بحقه ، والقوى العزيز عندك ضعيف  
دليل حتى تأخذ منه الحق ، القريب والبعيد عندك سواء ، أقرب الناس إليك  
أطوعهم لله . قولك حكم ، وأمرك حزم ، ورأيك علم وعزم » .  
« وصف على لأبي بكر الصديق »

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان  
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

# مِــن

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد	
٤٨	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
٢	حكيمين صادرين من قضاء محكمة النقض الجنائية ( طعون في صحة نيابة أعضاء مجلس الشيوخ والنواب )
١	حكما صادرا من قضاء محاكم الاستئناف ( القضاء المدني )
٢	حكيمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف ( القضاء التجاري )
٢	حكيمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف ( هيئة التحكيم )
٥	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية ( القضاء المدني )
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية ( جنح مستأنفة )
١	حكما صادرا من قضاء الضرائب
٢	حكيمين صادرين من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٤	أحكام صادرة من القضاء المستعجل
٥	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية ( القضاء المدني )
	بحث استحقاق غلة العقار المشفوع لحضرة الأستاذ راجب حنا المحامي وكيل النقابة
	بحث مدى تطبيق قواعد الاجراءات الجنائية أمام المجالس العسكرية لحضرة البكباشي نائب الأحكام علي الشريف .
	بحث التقدم في الدعوى الجنائية لحضرة الأستاذ احمد رفعت خفاجي وكيل نيابة ميت غمر
	في عالم القانون لحضرة الأستاذ راجب حنا المحامي وكيل النقابة
	قانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة برقم ٢٠٦ مكررا إلى قانون العقوبات .
ص ٥٩٩	
	قانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . ص ٦٠١	
	قانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة
اجراءات وزارة الأوقاف . ص ٦٠٤	

قانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصادرها على  
جهات البر . ص ٦٠٥

قانون رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص  
بالموازنات والمقاييس والمكاييل . ص ٦٠٦

قانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ بتعديل قانون الاجراءات الجنائية . ص ٦٠٨

قانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض  
ضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب  
العمل . ص ٦١٠

قانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، بشأن  
فرض ضريبة عامة على الإيراد . ص ٦١٧

قانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة برقم ١٧ مكرراً إلى القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة . ص ٦٢٧

قانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الفقرة الرابعة من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة . ص ٦٢٨

قانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر  
بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن تحضير القضايا أمام المحاكم الاستئنافية . ص ٦٢٩

قانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات  
المدنية التجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن استيفاء ديون النقود الثابتة  
بالكتابة . ص ٦٣٤

قانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ٥١ من قانون نظام القضاء الصادر به القانون  
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . ص ٦٣٨

قانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
بالإصلاح الزراعي . ص ٦٤٠

قانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام قانون الاجراءات الجنائية الصادر  
بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . ص ٦٤١

قانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٣ بإضافة حكم إلى البند (١) من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٨  
لسنة ١٩٤١ بشأن إهمال العمومية . ص ٦٤٣

قانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٣ بإلغاء عقود بيع القمح الناتج من موسم سنة ١٩٥٣ أو  
المقايضة عليه . ص ٦٤٤

قانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على السكر . ص ٦٤٥

قانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي . ص ٦٤٦

قانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة برقم ١٠ مكرراً إلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة . ص ٦٤٨

قانون رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي .

مرسوم بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي . ص ٦٥٢

إعلان دستوري من مجلس قيادة الثورة . ص ٦٦٠

أمر جمهوري رقم ١ لسنة ١٩٥٣ بتعيين قائد عام للقوات المسلحة . ص ٦٦١

مرسوم بتعديل تأليف الوزارة . ص ٦٦١

أمر جمهوري رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ بتعيين مستشار قانوني لرئاسة الجمهورية . ص ٦٦٢

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالخطارات الواجب تقديمها طبقاً للرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات ودوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل . ص ٦٦٢

قرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣ بإلغاء بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات ودوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل . ص ٦٦٥

### لجنة تحرير المجلة

كمال هليم إبراهيم — حسن محمد العشماوي — نصيف زكي — أحمد الصادرة

من غير أعضاء مجلس القابضة

من أعضاء مجلس القابضة

## قضايا محكمة النقض الجنائية

( رئاسة وعضوية حضرات الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني  
ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى وباسيل موسى المستشارين ) .

٦٥٧

٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - إجراءات . حكم من محكمة الجنايات . صدوره  
من هيئة مكونة من اثنين من المستشارين وأحد قضاة  
المحاكم الابتدائية . لا يجب في هذا التفتيش .  
ب - حكم . لتسوية . استناد الحكم في تنفيذ  
دفع التهم إلى مجرد القول بأن من أسند هو إليه  
ارتكاب الجريمة كان مريضاً بأعصابه وفي حالة إمهية .  
تصور . كان يجب بيان مدى ذلك الجز . وجود أدلة  
أخرى . لا يفي . لتأييد الأدلة في المواد الجنائية .

### المبادئ القانونية

١ - إن قانون نظام القضاء رقم ٤٧  
لسنة ١٩٤٩ لاذ نص في الفقرة الأولى من  
المادة الثالثة على أنه « تؤلف كل من محاكم  
الاستئناف من رئيس ووكلاء بقدر عدد  
الدوائر وعدد كاف من المستشارين » لم يقصد  
إلا تقرير قاعدة تنظيمية في ترتيب محاكم  
الاستئناف دون أن يرتب على غلها فتها  
البيان . يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من  
هذه المادة نفسها تقول « وتصدر الأحكام  
من ثلاثة مستشارين » وأن المادة الرابعة من

٦٥٦

٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

خيانة الأمانة . شرط قيام هذه الجريمة . تحسك  
التهم بأنه لم يكن أمين صندوق الجمعية المتهم بلبديد  
أموالها وأنه إنما أعطى إقراراً بقبول سداد المبالغ التي  
تظهر في ذمة أخيه الذي كان أميناً للصندوق . إدانته  
دون رد على هذا الدفاع . تصور .

### المبدأ القانوني

يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن  
يكون الشيء المهدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى  
عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من  
قانون العقوبات . فإذا كان الطاعن قد تمسك  
أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوب إليه تبديدها  
لم تدخل ذمته بصفته أميناً للصندوق جمعية  
التعاون بل إن الأمين كان أخاه الذي توفي  
فقام هو مقامه وأعطي على نفسه إقراراً  
بقبوله سداد ما عساه يكون بذمة أخيه الذي  
توفي . ولكن المحكمة أدانته دون أن تعرض  
لهذا الدفاع بما يفنده حكمها يكون مشوباً  
بالقصور متعيناً نقضه .

( القضية رقم ٤٣٨ سنة ٢١ ق ) .

## المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أخذ المتهم في جريمة الإصابة خطأ على تجاوزه الحد الذي يمكنه من إيقاف سيارته وتفادي الاصطدام بالسيارة التي تتقدمه ، فلا محل للنهي عليه أن القانون لم يقرر سرعة معينة في الجهة التي وقع فيها الحادث حتى تصح مساءلته عن تجاوزها .

( القضية رقم ٤٤٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٥٩

٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

تحقيق . جمع الاستدلالات . قيام مساعدى رجال الضبطية القضائية به . جائر .

## المبدأ القانوني

إن جمع الاستدلالات الموصلة إلى التحقيق ليس مقصوراً على رجال الضبطية القضائية بل إن القانون يخول ذلك لمساعدتهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات .

( القضية رقم ٤٤٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وباسيل موسى المستشارين ) .

٦٦٠

٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

محكمة استئنافية . سماها شهوداً . عدم إشارتها في حكمها إلى أوقاها وتأييدها الحكم الستائف . مفاده . ذلك لا يجب بحكمها .

القانون ذاته تنص على أنه تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف . هذا إلى ما نصت عليه المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بعد قانون نظام القضاء من أنه تشكل محكمة أو أكثر للجنايات في كل محكمة من محاكم الاستئناف وتؤلف كل منها من ثلاثة من المستشارين .

٢ — إن مجرد وصف شخص بأنه كان مريضاً بأصابه وفي حالة إعياء لا يؤدى في العقل إلى القول بعمره عن تصويب بندقية وقتل إنسان . فإذا كان مما اعتمدت عليه المحكمة في إدانة الطاعن قولها بعمره من أسند إليه هو ارتكاب الجريمة دون أن تحقق مدى ذلك العجز الذى قالت به ، كان حكمها قاصراً متعيناً نقضه ، ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم مع هذا الدليل من أدلة أخرى ، فإن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث لا يمكن الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل المذكور في الرأى الذى انتهت إليه المحكمة .

( القضية رقم ٤٤١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٥٨

٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

إصابة خطأ . سيارة . مؤاخذه قائد السيارة على أنه تجاوز الحد الذى يمكنه من إيقافها وتفادي الاصطدام . القول بأن القانون لم يقرر سرعة معينة في الجهة التي وقع فيها الحادث ، لا محل له .



## المبدأ القانوني

إن سكوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة إلى أقوال الشهود الذين سمعتم وقضاها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه يفيد ضمناً أنها لم تر فيما شهدوا به أمامها ما يقنعها بغير ما اقتنعت به محكمة أول درجة .

(الضحية رقم ٤٤٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني ومحمد أحمد فنيح وإسماعيل مجدي وباسيل موسى المستشارين) .

٢٦١

٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

حكم . بيان الواقعة . وجوبه . عدم بيانها . بطلان الحكم .

## المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أنقضى الحكم الابتدائي الصادر ببراءة الطاعن من تهمة الزور وأدانه فيها ولم يبين واقعة الدعوى التي أسندها إليه بياناً كافياً كما لم يشر إلى النص القانوني الذي عاقبه بموجبه ، فإنه يكون باطلاً متعيناً نقضه .

(الضحية رقم ٨٣٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد فنيح وإسماعيل مجدي المستشارين) .

٢٦٢

٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

إجراءات . سماع الشهود بالجلسة . واجب ما دام يمكناً .

## المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام الجنائية التي تنهى على التحقيق الشفوي الذي تجر به المحكمة بنفسها في جلسة المحاكمة في مواجهة المحكمة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً . فإذا كانت محكمة أول درجة لم تسمع شهوداً ولم تحر تحقيقاً وقضت بإدانة المتهمين بناء على أقوال الشهود وأحد المتهمين المصابين بالتحقيقات الأولية ، ثم لما استأنف المحكوم عليهم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تجرى من جانبها أي تحقيق ، فإن حكمها يكون معيباً .

(الضحية رقم ١١٤٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني ومحمد أحمد فنيح وإسماعيل مجدي وباسيل موسى المستشارين) .

٢٦٣

٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

حكم . بيان التمس الذي حكم بموجبه . ذكر الحكم الابتدائي اللقيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه يعاقب للتم بمادة الاتهام التي أثبتت في صدره . كاف .

## المبدأ القانوني

متى كان الحكم الابتدائي الذي أيد لأسبابه بالحكم بالطعون فيه قد أشار إلى نص القانون الذي حكم بموجبه إذ ذكر أنه يعاقب الطاعن بمادة الاتهام مع ظرفها المشدد بالفقرة الأولى ، وهي المادة التي أثبتت الحكم في صدره بقوله إن النيابة طلبت عقاب المتهم بالمادة ٣١٧ فقرة أولى من قانون العقوبات فالطعن على

٦٦٥

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . إخفاء أشياء مسروقة . تمسك  
المتهم بأن القوى البنية إليه ليس هو المدعى سرقة .  
عدم الرد على ذلك . عدم كفاية الأدلة التي أوردتها على  
ثبوت علم المتهم بالسرقة . قصور .

### المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن متهما بأن أخفى سجادة  
سرقتها آخر من مجنى عليه معين وتمسك الطاعن  
أمام محكمة الموضوع بأن السجادة التي بيعت  
إليه ليست هي المدعى بسرقتها من ذلك المجنى  
عليه فأدانت المحكمة دون أن تعرض لما  
تمسك به من ذلك ، وكان ما أوردته من أدلة  
على علمه بأن السجادة التي بيعت له مسروقة  
غير واضح الدلالة على توفر هذا الركن  
كان حكمها قاصرا متعينا نقضه .

( القضية رقم ٤٥٦ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية  
حضرات الأساتذة أحمد حسن رئيس المحكمة وأحمد  
حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد خنيم وإسماعيل مجدي  
المستشارين ) .

٦٦٦

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١

إثبات . مبلغ يزيد على النصاب الجائز إثباته بالبينة  
في جريمة تبديد . الدفع بعدم جواز إثباته بالبينة . يجب  
إبداءه قبل التكلم في موضوع الدعوى . لا يبرز  
إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

### المبدأ القانوني

إن الدفع بعدم جواز إثبات المبلغ  
المدعى تبديده بالبينة لزيادته على النصاب

الحكم الاستثنائي بأنه لم يشر إلى نص القانون  
الذي حكم بموجبه لا يكون له أساس .

( القضية رقم ١١٤٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٦٤

٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

دفاع . وجه دفاع هام . الرد عليه بما لا يفنده .  
يعيب الحكم . مثال في واقعة قتل .

### المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأن قتل  
المجنى عليه حصل في مكان غير الذي وجدت  
به الجثة بدليل أن وكيل النيابة المحقق لم يثبت  
في محضر معاينته أنه وجد أثرًا للدماء تحت  
الجثة ، مما يكذب شهادة شاهدة الرؤية  
الوحيدة التي ادعت أنها رأت المتهمين يعتدون  
على القتل في المكان الذي وجدت به جثته  
وكان كل ما قالته المحكمة في تفنيده هذا الدفاع  
إنه لم يقدّم دليل على صحته وأن وكيل النيابة  
المعائن قرر أنه وجد الجثة ملوثة بالدماء  
الغزيرة ، وأن عدم إثباته في المحضر وجود  
دماء تحت الجثة لا يدل على عدم وجود  
الدماء وأنه لو قامت عنده شبهة في ذلك  
لأثبتها في محضره ، فهذا الذي قالته لا يصلح  
ردًا على هذا الدفاع الذي لو صح فقد يترتب  
عليه تغير وجه الرأي الذي أنهت إليه المحكمة  
ويكون هذا الحكم معيباً متعيباً نقضه .

( القضية رقم ١١٥٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

## المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، فإذا كانت المحكمة قد أسست حكمها في الدعوى على أقوال الشهود بالتحقيقات الأولية دون أن تبين السبب في عدم سماعهم بالجلسة ودون أن تجري أى تحقيق في الدعوى فإن حكمها يكون باطلاً .

( القضية رقم ٤٧١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٦٩

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١

تلبس . جواز القبض على المتهم . الجدل في حصول التفرغ من المضبوطات قبل القبض أو بعده . لا محل له .

## المبدأ القانوني

ما دام الحكم قد أثبت أن الطاعن كان في حالة تلبس بالجريمة مما يسوغ لأى شخص القبض عليه طبقاً للمادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات فلا محل للجدل فيما إذا كان تخليه عن المضبوطات قبل القبض أو بعده ما دام هذا القبض صحيحاً في ذاته .

( القضية رقم ١١٦٤ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٧٠

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١

شهود . حكم ابتدائي ببراءة المتهم دون سماع شهود . إلغائه استثنائياً مع عدم سماع الشهود الذين طلب التهم سماعهم . خطأ في الإجراءات ولإخلال بالدفاع .

الجائز لإثباته بها هو من الدفوع الواجب إبدائها قبل التكلم في موضوع الدعوى . وإذن فلا تقبل لإثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( القضية رقم ٤٦٤ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٦٧

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١

شيك . إصدار شيك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب . العقاب عليه بمقتضى المادة ٣٣٧ ع . الأدعاء . بأن الشيك أصدر في تاريخ غير المثبت فيه وأنه حصل اتفاق بين مصرفه والمحضى عليه على استبدال الدين المستحق له وسداده . لا يجدى .

## المبدأ القانوني

مضى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعنة أعطت شيكين كل منهما لا يحمل إلا تاريخاً واحداً ، وكان لا يقابلها رصيد للوفاء قابل للسحب في تاريخ الإصدار ، فهذه الواقعة معاقب عليها بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . ولا يؤثر في ذلك ما تدعيه الطاعنة من أن الشيكين قد أصدر في تاريخ غير التاريخ المثبت فيهما أو أنه حصل اتفاق بينها وبين المحضى عليهما على استبدال الدين المستحق لهما وسداده على أقساط .

( القضية رقم ٤٦٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٦٨

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١

شهود . وجوب سماعهم ما دام ذلك ممكناً . الحسك بناء على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية دون إجراء أى تحقيق . حكم باطل .

## المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام الجنائية أن تنبى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة ، فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع شهوداً ولم تجر أى تحقيق في الدعوى وقضت ببراءة المتهم ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فقضت بإلغاء حكم البراءة وأدانت المتهم دون أن تسمع شهوداً مع طلبه سماهم وكان ما عالت به رفض طلب سماع الشهود غير متفق مع أسباب الحكم — فإن المحكمة تكون قد أخطأت خطأ جوهرياً في الإجراءات وأخلت بحق الطاعن في الدفاع بما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

( القضية رقم ١١٦٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٦٧١

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١

تجوين . الإخطار عن الوفورات المتبقية لدى التجار من مواد التجوين . واجب على التجار بصفة معقدة مهما كان سبب هذه الوفورات .

## المبدأ القانوني

إن القانون إذ نص في المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على أنه يجب على تجار التجزئة أن يخطروا مراقبة التجوين المختصة في آخر شهر مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التجوين قد أوجب على التجار هذا الإخطار في المواعيد

التي ذكرها بصفة عامة مطلقة ، ولم يقيد ذلك بجهل الجهة التي أوجب التبليغ إليها أو بعلها بوجود هذه الوفورات أو بمقدارها ، وسواء أكان سببها راجعاً إلى نقص المراقبة ذاتها للقائدين المقرر توزيعها من قبل على المستهلكين أم إلى قعود بعض المستهلكين أنفسهم عن اقتضاء مقرراتهم أم إلى غير ذلك من أسباب .

( القضية رقم ١١٦٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٦٧٢

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١

وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بتهمة الشروع في القتل العمد . اعتبار الواقعة جنحة ضرب . يصح .

## المبدأ القانوني

لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بدون سبق تعديل في التهمة ، أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه في أمر الإحالة لعدم إثبات بعض الأفعال المسندة إليه ، وإذن فقي كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن بتهمة الشروع في القتل العمد ، وانتهت المحكمة إلى اعتبار الواقعة جنحة ضرب ، فلا يكون عليها أن تلغى الدفاع إلى ذلك .

( القضية رقم ١١٦٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٧٣

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١

سرقة ، شيك غير موقع عليه . يجوز أن يكون عملاً للسرقة والاختلاس .

المبدأ القانوني

الشيكات غير الموقع عليها يصح أن تكون عملاً للسرقة والاختلاس إذ هي وإن كانت قليلة القيمة في ذاتها ليست مجردة عن كل قيمة .

( القضية رقم ١١٧٣ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٦٧٤

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

تفتيش . عامل بفتح السكة الحديدية . قبوله العمل بها رضاه منه بالنظام الموضوع لها . تفتيشه . صحيح .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد اعتمد في الأخذ بنتيجة التفتيش على أن وجود أحد رجال البوليس على باب السكة الحديدية هو من مقتضيات نظامها لتفتيش الداخلين والخارجين والتحقق من عدم وجود مسروقات معهم وأن قبول شخص العمل بهذه العتار يستفاد منه رضاه بالنظام الموضوع لها ، فإنه يكون صحيحاً في القانون .

( القضية رقم ٤٧٣ سنة ٢١ في رئاسة ومضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسن وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى المستشارين ) .

٦٧٥

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . مثال قاصور في جريمة ضرب لثقات منه عامة .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت بالحكم أن برأس المجنى عليه جملة إصابات وكانت المحكمة قد قضت ببراءة أحد المتهمين من تهمة إحداث الجرح الذي سبب عامة السمع للشك في صدق المجنى عليه فيما نسب إليه وأدانت المتهم الآخر في إحداث الإصابة التي أجريت للمجنى عليه من أجلها تربته ، الأمر الذي يستفاد منه أن عامة السمع حدثت من جرح آخر ، وكان ما نقله الحكم عن الكشف الطبى وإن دل على وجود جرحين بالجدارية التينى للمجنى عليه إلا إنه لا يؤيد الحكم في أن كلا من الجرحين قد تسببت عنه عامة ، فإن هذا الحكم يكون قاصراً لقضائه بإدانة ذلك المتهم دون أن يستقصى حقيقة الواقع في مصدر كلتا العاهتين أكان جرحاً واحداً أم جرحين .

( القضية رقم ٤٧٥ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٦٧٦

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - قضى . الصهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يمت في الجهاد .

ب - استئناف . استئناف مرفوع من رئيس النيابة بتوكيل من المحامى العام بعد العشرة الأيام المحددة

٦٧٧

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

شهادة الزور . كذب الشاهد في واقعة واحدة بما  
شهد به ، إكذابه في شهادة الزور ، جائزة .

## المبدأ القانوني

يكنى لإدانة المتهم في شهادة الزور أن  
ثبتت المحكمة أنه كذب ولو في واقعة واحدة  
بما شهد به .

( القضية رقم ٤٨٠ لسنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٧٨

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

دفاع . حكم . تبنييه . طلب استدعاء الطبيب  
العمري لتحقيق دفاع تمسك به المتهم . رفضه بناء على  
أسباب غير مبررة . قصور .

## المبدأ القانوني

مضى كان يحامى المتهم قد تمسك في دفاعه  
عنه بكذب الشاهدين فيما قرراه من أن المجنى  
عليه أفضى باسم ضاربه في حين أن الواقع  
أنه لم ينطق ، واستند في ذلك إلى ما جاء  
بالكشف الطبى الذى أجرى على المصاب  
من أن حالته سيئة لا تسمح له بالإجابة ،  
وطلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ،  
فلم تستجب المحكمة لهذا الطلب واستندت بين  
ما استندت إليه في إدانة المتهم إلى شهادة  
هذين الشاهدين وهى التى يطلب المتهم تحقيق  
دفاعه في شأنها — فهذا الحكم يكون قاصراً  
قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

( القضية رقم ٥٠١ لسنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

في القانون ، قبوله شكلاً . المادة ٣٦ من نظام القضاء .  
( ج ) شهود . طلب المحكمة الاستثنائية شهوداً  
لسماعهم . تبنيير الهيئة . المدول عن هذا الطلب .  
لا لإخلال بحق الدفاع .

## المبادئ القانونية

١ — الشهادة التى يصح الاستدلال بها  
على أن الحكم لم يختم في الموعد القانونى إنما  
هى الشهادة التى تدل على عدم وجود الحكم  
بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورهما .  
فالشهادة المقدمة من الطاعن والمؤرخة أول  
مارس سنة ١٩٥١ والتى تقول إن الحكم ختم  
في يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ لا تكون لها  
قيمة في هذا الشأن .

٢ — إن المادة ٣٦ من قانون نظام  
القضاء قد نصت على أن يكون لدى كل  
محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف  
النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته  
المنصوص عنها في القوانين ، وإذنت  
فالاستئناف الذى يرفعه رئيس النيابة بتوكيل  
من المحامى العام بعد انقضاء العشرة الأيام  
المحددة في القانون يكون صحيحاً .

٣ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية  
تحكم في الدعوى من اطلاعها على الأوراق  
دون أى تحقيق إلا ما ترى من لزوم إجرائه ،  
فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أمرت  
استدعاء شهود لسماعهم ثم لما تغيرت هيأتها  
لم تر هذه الهيئة الجديدة ما يدعو لسماع  
أولئك الشهود فعدلت عن ذلك فلا يصح  
أن ينعى عليها أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع .

( القضية رقم ٤٧٧ لسنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

الدعوى في نهاية الأسبوعين اللذين رخصت  
للمتهم بتقديم مذكراته فيهما أى قبل أن ينتهى  
اليوم الأخير الذى كان من حقه أن يقدم  
فيه مذكرته ، فإنها تكون قد أخلت بحقه  
في الدفاع .

( القضية رقم ٩٠٨ سنة ٢١ في الجلسة السابقة ) .

٦٨١

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

- ١ - قانون . شريعة . المادة ٤١ من الدستور .  
مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان  
الى اجتماع غير عادى لمرضه عليه . لا جزاء على مخالفة  
ذلك .  
ب - المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ .  
لا مخالفة فيه لأحكام الدستور .

## المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٤١ من الدستور وإن  
أوجبت دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى  
ليعرض عليه المرسوم بقانون الذى تصدره  
السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد فإنها لم  
ترتب جزاء على مخالفة ذلك كما فعلت بالنسبة  
الى حالة عدم عرض تلك المراسيم على  
البرلمان في أول انعقاد له وحالة عدم إقرارها  
من أحد المجلسين .

٢ - إن القول بطلان المرسوم  
بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ بدعوى مخالفته  
لأحكام الدستور - ذلك مردود بأن  
الدستور وإن نص في المادة ١٤ منه على أن  
حرية الرأى مكفولة إلا أنها جعلت مناه  
هذه الحرية أن يكون في حدود القانون .

٦٧٩

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

دعوى . رسوم دفعة مستحقة عن تيار كهربائى .  
تقديرها بواسطة خبير . قضاء المحكمة بالرسوم المستحقة  
والعروضات بناء على تقرير الخبير . الجادلة في ذلك .  
موضوعية .

## المبدأ القانونى

مق كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه  
طولب بدفع رسوم الدفعة المستحقة عن  
التيار الكهربائى المورد للسبنا المملوكة له  
عن المدة من كذا الى كذا فلم يتم بسدادها  
ثم أحمل حكم القانون في تقدير الرسوم  
المستحقة وأخذ في ذلك بما قرره الخبير  
الذى عين لتقديرها ثم أورد الأسس التى بنى  
عليها الخبير تقريره ، وكانت الأدلة التى  
اعتمد عليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى  
النتيجة التى انتهى إليها - فالجدالة في ذلك  
من جانب المتهم تكون مجادلة موضوعية  
لا تقبل أمام محكمة النقض .

( القضية رقم ٨٨٧ سنة ٢١ في الجلسة السابقة ) .

٦٨٠

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

دفاع . تأجيل المحكمة القضية لتقديم مذكرات .  
حكمها في الدعوى في اليوم الأخير الذى كان من حق  
المتهم أن يقدم فيه مذكرته . إخلال بحق الدفاع .

## المبدأ القانونى

مق كانت المحكمة قد قررت تأجيل القضية  
ثلاثة أسابيع للحكم مع تقديم مذكرات فيها  
في ظرف أسبوعين ثم أصدرت حكمها في

٦٨٣

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ — إجراءات . تأجيل القضية والقبض على المتهم .  
النس على المحكمة أنها كومت رأيها في الدعوى قبل  
إكمال تحقيقها ، لا عمل له . القبض لا يبدو أن يكون  
إجراء تحفظياً تملكه المحكمة .

ب — تزوير . متى تتحقق رسمية الورقة ؟

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة حين أجلت  
القضية بناء على طلب المتهم لإعلان شاهد  
قد أمرت بالقبض عليه وحسبه فلا يصح أن  
ينعى عليها أنها بذلك قد كومت رأيها في  
الدعوى قبل إكمال تحقيقها ، فإن القبض  
الذي أمرت به لا يبدو أن يكون إجراء  
تحفظياً بما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها  
بمقتضى القانون .

٢ — إن رسمية الورقة تتحقق متى كان  
محررها موظفاً عمومياً مختصاً بمقتضى وظيفته  
بتحريرها .

( القضية رقم ١١٨٩ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٨٤

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . قتل . قول الحكم إن الآلة التي  
استعملت في القتل كانت إما مطواة أو منجلا . القطع  
بأن المتهم قد استعمل آلة فاطمة استخلاصاً من اثبات  
في الدعوى . ذلك لا يقدح في سلامة الحكم .

المبدأ القانوني

لا يقدح في سلامة الحكم أن يقول إن  
الآلة التي استعملت في القتل كانت إما مطواة

لأن حرية الإعراب عن الفكر شأنها ك شأن  
ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة  
إلى جميع الأفراد إلا في حدود احترام كل  
منهم حريات غيره . وإذن فإن من حق  
المشرع يل من واجبه بمقتضى الدستور أن  
يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء  
استعمالها اعتداء على حريات الغير وإذا كانت  
أحكام المرسوم سالف الذكر لا تمس حرية  
الرأى ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد حرية  
التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تكفل  
عدم المساس بحريات غيره — فالقول  
ببطلان هذا المرسوم لا يكون له محل .

( القضية رقم ١٠١١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٨٢

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . دفاع هام . عدم الرد عليه بما يفنده .  
تصور .

المبدأ القانوني

إذا دفع المتهم في دعوى اختلاس  
محجوزات لصالح وزارة الأوقاف بانتفاء  
القصد الجنائي لديه تصرفه في المحجوزات  
يأذن من الخارجة وبقصد سداد قيمة  
المحجوزات في الدين وأنه قام بسداده فعلا ،  
فانستدعت المحكمة مندوب الوزارة وسميته  
شاهداً في الدعوى ثم قضت بإدائته دون أن  
تزد على هذا الدفاع الجوهري بما يفنده —  
فإن هذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه  
ويستوجب نقضه .

( القضية رقم ١١٨٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .



واقضاء لحسن سير العدالة .

( القضية رقم ٢٥٤ سنة ٢٩ في رئاسة 'وعضوية  
حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد  
حسن وإبراهيم خليل ومحمد أحمد فني وإسماعيل مجدي  
المستشارين ) .

٦٨٦

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١

قاعة . مسئولية محدث الإصابة التي تسببت فيها  
الضامة ولو وجدت عوامل أخرى تعاونت ولو بطريق  
غير مباشر على إحداثها .

المبدأ القانوني

ما دام الثابت أن إصابة الرأس التي  
أحدثها الطاعن بالجنى عليه قد انتابها تقصير  
عميق تتطلب لإجراء عمل جراحي ورفع جزء  
من عظام الرأس انتهى بفقد في عظم الجمجمة،  
بما يعتبر قاعة يستحيل برؤها ، فإن الطاعن  
يكون مسؤولاً عن هذه الضامة ولو أنه  
وجدت إلى جانب الإصابة عوامل أخرى  
تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على  
إحداثها .

( القضية رقم ٤٩١ سنة ٢٩ في بالحقيقة السابقة ) .

٦٨٧

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . محال صومية . بوفيه بناد خاص .  
إدانة التهم في إدارة عمل عام قبل الحصول على ترخيص .  
دفع التهم بأن هذا البوفيه ملحق بالنادي وعرض  
لخدمة أعضائه . عدم بيان الحكم أن هذا الجزء من  
النادي كان مباحاً للمتقدمين عليه من غير أعضاء النادي .  
قصور .

أو منجلاً ما دام أنه قد قطع باعتداء المتهم  
على الجنى عليه بآلة قاطعة بنية قتله وما دام  
ما قاله عن نوع تلك الآلة كان استخلاصاً  
سائماً له أصله في أقوال الشهود وسنده في  
تقرير الطبيب الشرعي .

( القضية رقم ١١٩٠ سنة ٢٩ في بالحقيقة السابقة ) .

٦٨٥

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١

إثبات . الاعتقاد في إدانة التهم على حكم آخر دون  
بيان اقتناع المحكمة بأسباب ذلك الحكم . فساد في  
الاستدلال يستوجب نقضه . وحدة الواقعة . نقض هذا  
الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة  
لطاعن الآخر .

المبدأ القانوني

الإثبات في المواد الجنائية إنما يقوم على  
اقتناع القاضي القاضي نفسه بناء على ما يجرى به في  
الدعوى من التحقيق بحيث لا يجوز له أن  
يؤسس حكمه على رأى غيره . وإذا فُذِّفَ  
كان الحكم المطعون فيه قد أسس بثبوت الخطأ  
على الطاعن على مجرد صدور حكم نهائي عليه  
في مخالفة . وذلك دون أن تحقق المحكمة هذا  
الخطأ وتفصل هي في ثبوته لديها وحجبت  
بذلك نفسها عن تمحيص دفاع المتهم - فإن  
حكمها يكون فاسد الاستدلال بما يعيبه  
ويوجب نقضه ، ونقض هذا الحكم بالنسبة  
إلى هذا الطاعن يقتضي نقضه بالنسبة إلى  
الطاعن الآخر الذي لم يقدم أسباًباً لطلعه  
بعد اطلاعه على الحكم وذلك لوحدة الموضوع

## المبدأ القانوني

على مثال ما يجره شكلا وصورة . وإذن فإذا رغب شخص في استخراج شهادة رسمية بتاريخ ميلاد ابنه فكلّف عامل تليفون البلدة باستخراج هذه الشهادة فاستحضر نسخة من الأورنيك المعد لمثل هذه الشهادات ودون في صلبها بخطه البيانات اللازمة ووقع عليها بخطه بأعضائه مزورين نسجها إلى العمدة وإلى مفتش الصحة ، فهذا تزوير في ورقة رسمية .

( القضية رقم ٥٠٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٨٩

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . الغشاء بتصحيح أعمال البناء المخالفة .  
الإحالة في تحديد هذه الأعمال على محضر ضبط الواقعة .  
لا مانع . هذا المحضر يكمل الحكم .

## المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه حين قطعي بتصحيح الأعمال المخالفة فيما أقامه الطاعن من بناء قد أحال في تحديد هذه الأعمال على محضر ضبط الواقعة فذلك لا يعيبه . إذ هذا المحضر جزء من أوراق الدعوى فهو يكون مكتملا للحكم الصادر فيها فيما يختص بتنفيذ التصحيح الذي قضى به .

( القضية رقم ٥١٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل وعبد أحمد هنيئ وباسيلي موسى المستشارين ) .

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في إدارة محل عام قبل الحصول على ترخيص وكان المتهم قد دافع عن نفسه بأن البوفيه محل الدعوى محل خاص في داخل النادي ومخصص للخدمة أعضاء النادي ، وكان الحكم قد قال إن النادي من النوادي الخاصة وأن البوفيه جزء من منشأته ومبانيه وعاقب المتهم باعتباره مستغلا جزءاً منه لحسابه الخاص ، وذلك دون أن يبين الأدلة التي استخلص منها أن هذا الجزء من النادي كان مباحاً للترددين عليه من غير أعضاء النادي فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

( القضية رقم ١١٩٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٨٨

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

تزوير . ورقة رسمية . لا يشترط أن تصدر لملا من مأمور رسمي . يكفي أن تعطى شكل الأوراق العمومية وأن تلسب إلى موظف عتص بإصدارها . مثال .

## المبدأ القانوني

إن القانون لا يشترط في الورقة الرسمية موضوع جريمة التزوير أن تصدر فعلا من مأمور رسمي ، بل يكفي أن تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب لإنشاؤها إلى موظف من شأنه أن يصدرها ، ولا فرق بين أن تصدر منه فعلا ثم يحدث فيها التغير أو ألا تصدر منه وتنسب إليه زوراً يجعلها

للسداد بعد حصول التبديد أو وجود المحجوز  
بعد ثبوت حصول عرقلة التنفيذ لا يمنع أيهما  
من قيام الجريمة .

٢ - إن القانون لا يشترط توقيع أحد  
مشايخ البسلة لا على محضر المحضر ولا على  
محضر التبديد .

( القضية رقم ١١٩٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية  
حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد  
حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وباسيل موسى  
المستشارين ) .

٦٩٢

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

استئناف . عام عام . حقه في استئناف الأحكام  
الصادرة في مواد الجناح في مدى ثلاثين يوماً من وقت  
صدورها .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧  
لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء تقضي  
بأن يكون لدى كل محكمة استئناف عام عام  
له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه  
واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين ،  
فللمحامي العام ما للنائب العام من حق في  
استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجناح  
في مدى ثلاثين يوماً من وقت صدورها طبقاً  
للمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنائيات .

( القضية رقم ٤١٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية  
حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد  
حسني ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي وباسيل موسى  
المستشارين ) .

٦٩٠

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

دفاع . حكم . استئناف . وجه دفاع جوهرى . عدم  
الرد عليه . يوجب الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم بجريمة القتل الخطأ قد  
تمسك أمام المحكمة بأن المحقق حين انتقل إلى  
مكان الحادث ، وجد شظايا الزجاج متناثرة  
في منتصف الطريق ، مما يدل على أن العربة  
التي صدمت المجنى عليه قد تسهم زجاجها ،  
وأنة لما ضبطت سيارته على أثر ذلك تبين  
أن زجاجها سليم لا كسر فيه ، مما يباعد بينها  
وبين الحادث ، فدائمه المحكمة دون أن تعرض  
لهذا الدفاع وترد عليه ، فإن حكمها يكون  
معيباً إذ أنه دفاع جوهرى قد يلحق عليه  
لوصح تغيير وجه الرأى في الدعوى .

( القضية رقم ١١٩٦ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية  
حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد  
حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي  
المستشارين ) .

٦٩١

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - اختلاس أشياء معجوزة . وجود المحجوز بعد  
ثبوت حصول عرقلة التنفيذ . تنازل الحاجز عن حيزه  
للسداد بعد حصول التبديد . لا يمنع أيهما من قيام  
الجريمة .

ب - حيز . محضر المحضر . محضر التبديد .  
توقيع شيخ البلد عليهما . لا يشترط .

المبادئ القانونية

١ - إن تنازل الحاجز عن الحيز

بها على مقتضى صريح النص هي غرامة نسبية  
تحدد حسب مقدار ما استولى عليه كل من  
المرتشين .

( القضية رقم ٤٣٤ سنة ٢١ في رئاسة وعفوية  
حضرات الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد  
حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل عدي  
المستشارين ) .

٦٩٤

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

دفاع شرعي . تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء .  
مق ينظر فيه ؟ عند ثبوت قيام هذه الحالة . مجرد  
التصديق عن عدم التناسب بين ما وقع من الطاعن  
وما وقع من جريمة ، قصور .

القض . لا يش المحكم بالنسبة إلى الطاعن . يستتبع  
القض بالنسبة إلى المحكوم عليهم معه لامتصاه بهم  
ولو كانوا لم يقدموا طعناً ، المادة ٤٣٥ من قانون  
الاجراءات الجنائية .

### المبدأ القانوني

إن حق الدفاع الشرعي قد قرر بالقانون  
لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته .  
وتناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر  
فيه إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعي .  
فإذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التناسب  
حققت البراءة للدافع ، وإن زاد فعل الدفاع  
على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد  
المتهم متجاوزاً حق الدفاع وحق عليه العقاب  
في الحدود المبينة في القانون . فإذا كان  
ما أورده الحكم لا يعدو التحدث عن عدم  
التناسب بين الفعلين ، ما وقع منهم من الطاعن  
وما وقع من جريمة ، وليس فيه ما يؤدي إلى

٦٩٣

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ — رشوة . اعتراف الراشي . إضافة من  
العقاب . لا يجوز المحكم له بمبلغ الرشوة التي قدمه  
أو بتعويض .

ب — رشوة . الغرامة الواجب المحكم بها على  
مقتضى نص المادة ١٠٨ من قانون العقوبات هي غرامة  
نسبية تحدد حسب مقدار ما استولى عليه كل من  
المرتشين .

### المبادئ القانونية

١ — إن جريمة الرشوة قد أتمها القانون  
لكونها صورة من صور اتجار الموظف  
بوظيفته وإخلاله بواجب الأمانة التي عهد  
بها إليه . ولما كان الراشي هو أحد أطراف  
هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة إلى  
الموظف لكي يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل  
من أعمال وظيفته فإنه لا يصح أن يترتب له  
حق في المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم  
هو في ارتكابها . ولا يؤثر في ذلك ما نص  
عليه القانون من إعفاء الراشي والمتوسط  
إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها .  
وإذن فالحكم للراشي الذي أعفاه القانون من  
العقاب بتعويض مدني وبمبلغ الرشوة الذي  
قدمه يكون مجانباً للصواب متعيماً نقضه .

٢ — إن القانون قد ينص في المادة ١٠٨  
من قانون العقوبات على أن : من رشاً موظفاً  
والموظف الذي يرتشى ومن يتوسط بين  
الراشي والمرتشي يعاقبون بالسجن ويحكم على  
كل منهم بغرامة تساوي قيمة ما أعطى أو  
وعد به . . وإذن فالغرامة الواجب الحكم

٦٩٦

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . هتك عرض بالقوة . إدانة التهم .  
مد استظهار ركن الإكراه مع دفع التهم بأن الأفعال  
المسوبة إليه ولدت برضاء المجنى عليه . قصور .

### المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان  
الطاعن بجرمة هتك العرض بالقوة لم يستظهر  
ركن الإكراه الواجب توافره لقيام هذه  
الجرمة وأغفل التحدث عما دفع به الطاعن  
من أن الأفعال المسوبة إليه تمت برضاء  
المجنى عليها فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما  
يستوجب نقضه .

( القضية رقم ٥٢١ لسنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٦٩٧

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . دفاع جوهري . عدم الرد عليه .  
قصور .

### المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه  
بأنه كان يقود سيارته بالسرعة القانونية وأن  
النور الخلفي لسيارته المجنى عليه كان محجوباً  
بطبقة من فعل المطر والوحل ، وكان تقرير  
المهندس الفني قد اشتمل على ما يفيد صحة  
هذا الدفاع ، ومع ذلك قضت المحكمة بإدانة  
الطاعن دون أن تعرض لهذا الدفاع

ففي قيام حالة الدفاع الشرعي حسبما هي محددة  
فيما سبق بيانه فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه  
بما يستوجب نقضه .

ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى طاعن  
يقتضى نقضه أيضاً بالنسبة إلى المحكوم عليهم  
الآخرين في الدعوى وإن لم يقدموا طعناً  
لاتصاله بهم . وذلك تطبيقاً للبادة ٢٥ من  
قانون الإجراءات الجنائية .

( القضية رقم ٥٠٥ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٦٩٥

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

دفاع . خلاف بين تقرير الطبيب الشرعي وتقرير  
المختبرين الاستشاريين . أخذ المحكمة برأي خبير مرجع  
استدعت وناقشته في هذا الخلاف . التي عليها أنها لم  
تجب التهم إلى طلب الخبراء الثلاثة الذين قدموا تقارير  
في الدعوى . لا يصح .

### المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة بعد أن استدعت طبيباً  
لمناقشته في الخلاف بين تقرير الطبيب الشرعي  
والتقريرين الاستشاريين المقدمين في الدعوى  
قد اطمانت إلى رأي الطبيب المرجح الذي  
سمعته للأسباب التي أوردتها في حكمها ، وبناء  
على ذلك لم تجب المتهم إلى ماطلبه من حضور  
الأطباء الثلاثة الذين قدموا تقارير في  
الدعوى لمناقشتهم ؛ فلا يصح أن ينعى عليها  
أنها لم تجب هذا الطلب .

( القضية رقم ١٦٦ سنة ٢١ برئاسة عضوية  
حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد  
حسن وإبراهيم خليل وعبد أحمد غنيم وباسمى موسى  
المستشارين ) .

٦٩٩

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - تصد . حكم ابتدائي باطل لعدم توقيعه في ثلاثين يوماً . تصدى المحكمة الاستئنافية للموضوع . لا مخالفة فيه للقانون . سماع شهود الدعوى من جديد . غير لازم . البطالان لا يلحق بإجراءات المحاكمة .  
ب - تحريات . تقدير جديرة التحريات . موضوعي .

### المبادئ القانونية

١ - إذا قضت المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائي لعدم توقيعه في بحر ثلاثين يوماً ثم نظرت موضوع الدعوى وحكمت فيه فإنها لا تكون قد خالفت القانون . ذلك لأن محكمة أول درجة وقد استنفدت ولايتها بإصدار حكمها في الموضوع فلا سبيل إلى إعادة القضية إليها . ولا تكون المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ملزمة أن تسمع الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة من جديد لأن البطالان إنما ينسحب إلى الحكم الابتدائي ولا يتعدى إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقاً للقانون .

٢ - إن تقدير جديرة التحريات التي تسبق الإذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي تخضع لسلطة قاضي الموضوع . فإذا ما أقرت المحكمة ما ارتأته النيابة من التحريات المعروضة عليها مسوغة لإجراء التفتيش فلا تقبل المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

( القضية رقم ٩٠٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدي وباسيل موسى المستشارين ) .

الجوهري - فإن حكمها يكون قاصراً متعياً  
نقضه :

( القضية رقم ١٠٢٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي وباسيل موسى المستشارين ) .

٦٩٨

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - تفتيش . منزل خارج الدائرة الجزئية . لا يكون لرجال خفر السواحل صفة في تفتيشه .  
ب - رضا . الأول بمصروف التفتيش بناء على رضا ابن الطاعن . لا يصحح التفتيش الباطل ما دام الحكم لم يثبت أن هذا الرضا صدر عن علم بأن من قاموا بالتفتيش لم يكن لهم صفة فيه .

### المبادئ القانونية

١ - إذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن منزل الطاعن الذي حصل تفتيشه خارج عن الدائرة الجزئية فإنه لا يكون لرجال خفر السواحل الذين قاموا بالتفتيش أية صفة في إجراءاته ولا في اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق .

٢ - لا يصحح التفتيش الباطل القول بأنه حصل عن رضا منسوب لابن الطاعن ما دام الحكم لم يثبت أن هذا الابن قد رضى برضا صحيحاً صادراً عن علم بأن من قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه .

( القضية رقم ١١٠١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي وباسيل موسى المستشارين ) .

من دفاع ثم حجرت القضية للحكم وصرحت  
بتقديم مذكرات فلم يقدم فلا يكون له من  
بعد أن ينشئ عليها أنها أخلت بحقه في الدفاع.  
( القضية رقم ١٢٠٦ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٧٠٢

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

قتل . جريمة القتل . وحوب إثبات توافرها .

## المبدأ القانوني

إن جريمة القتل تتميز عن باقي جرائم  
الاعتداء على النفس بضرورة توفر قصد  
جناي غاص لدى المتهم هو اتوافره بالاعتداء  
على الجنى عليه لإزهاق روحه . فإذا لم تقم  
المحكمة الأدلة على ثبوت هذا القصد لدى  
المتهم كان حكمها قاصراً متعیناً نقضه .

( القضية رقم ١٢١١ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٧٠٣

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - شهود . سماع بعض الحاضرين بالجلسة شهوداً .  
جائز . عدم اعتراض المتهم على ذلك في حينه . إثارة  
ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز .

ب - إذن التفهيش . صدره بناء على مآرائه  
النباية من كفاية تحريات البوليس . إقرار محكمة  
الموضوع ذلك . إذن موافق لقانون .

## المبادئ القانونية

١ - للمحكمة أن تسمع شهوداً من  
الحاضرين بالجلسة ، وما دام المتهم لم يعترض  
على سماعهم أو على تفهيشهم العين فلا يحق له  
أن يشير ذلك أمام محكمة النقض .

٧٠٠

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

إجراءات . المتهم آخر من يتكلم . سماع دفاعه .  
سماع المدعى بالحق المدني . سكوت المتهم بعد ذلك  
وعدم طلبه من المحكمة أن تسمعه . هذا يعتبر تنازلاً  
منه عن حقه في التكلم بعد ذلك . لا بطلان في  
إجراءات المحاكمة .

## المبدأ القانوني

إنه وإن كان يجب أن يكون المتهم آخر  
من يتكلم إلا أنه إذا كان الثابت بحضور  
الجلسة أن المتهم بعد أن أبدى عاميه دفاعه  
سمعت المحكمة المدعى بالحق المدني ، ثم لم يدع  
المتهم أنه طلب إلى المحكمة أن تسمعه فرفضت ،  
عما يعتبر معه أنه تنازل عن حقه ولم يجد فيها  
أبداء المدعى بالحق المدني ما يستوجب رداً  
من جانبه - فذلك لا يبطل المحاكمة .

( القضية رقم ١٠٢٣ سنة ٢١ بالهيئة السابقة ) .

٧٠١

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

دفاع . عدم ادعاء المتهم أنه لم يعلن الجلسة في الميعاد  
القانوني . طلب تأجيل الدعوى للاستعداد . تقديره من  
سلطة المحكمة .

## المبدأ القانوني

إن تقدير طلبات التأجيل من سلطة  
المحكمة مادام الطاعن لم يدع أنه لم يعلن  
للجلسة في الميعاد القانوني . فإذا كان الطاعن  
قد طلب إلى المحكمة الاستثنائية تأجيل الدعوى  
للاستعداد فلم تستجب له المحكمة ولكنها  
أفسحت له ولعاميه في إبداء ما يريدان إبداءه .

قد صدر وفقاً لأحكام القانون .

( القضية رقم ١٤٥٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية  
حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد  
حسني وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدي وباسيل موسى  
المستشارين ) .

٢ — متى كانت النيابة حين أصدرت  
الإذن بالتفتيش قد رأت أن تحريرات البوليس  
كافياً لتسوية هذا الإجراء وأقرتها على ذلك  
محكمة الموضوع ، فإن إذن التفتيش يكون

## قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقْضِ الْجَنَائِيَّةِ

الطعون في صحة نيابة  
أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب

### الوقائع

قدم سيف الدين حسين خليل عريضة  
لرئاسة مجلس الشيوخ ومصدقاً على إيمضائه عليها  
في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥١ طلب فيها إبطال  
انتخاب حضرة محمد عبد الكريم أبو شقة  
عضواً بمجلس الشيوخ عن دائرة الصحراء  
الجنوبية السبب الذي بينه بها . وقد وردت  
هذه العريضة لمجلس الشيوخ في ٢٢ من فبراير  
سنة ١٩٥١ فأحالها إلى محكمة النقض بكتابه  
رقم ٣٩٩٦ المؤرخ في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١  
وذلك تطبيقاً للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥١ .  
وقد حدد لنظر هذا الطعن جلسة اليوم  
وفيها سمع على ما هو مبين بمحضر الجلسة .. الخ

### المحكمة

« حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن  
المطعون ضده عندما تقدم بأوراق ترشيحه  
لعضوية مجلس الشيوخ عن دائرة الصحراء

٧٠٤

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥١

سن ، الامتداد عند الترشيح على شهادة القيد بمجدول  
الانتخاب في إثبات السن . لا يحدح في صحة الانتخاب  
من ثبت أن شهادة القيد لا تختلف عن الواقع الثابت  
بالمستخرج الرسمي .

### المبدأ القانوني

إذا كان العضو المطعون في انتخابه قد  
قدم بعد إعلان انتخابه مستخرجاً رسمياً من  
دفاتر المواليد يفيد أنه كان وقت الانتخاب  
قد جاوز السن المحددة فلا يقدر في صحة  
انتخابه أن يكون عند الترشيح قد اعتمد في  
إثبات سنه على شهادة القيد بمجدول الانتخاب  
وحددها ما دامت هذه الشهادة لم تختلف عن  
الواقع الذي كشف عنه المستخرج الرسمي .



الانتخاب من الإشارة إلى أية مخالفة قانونية . لا يؤبه لهذا الطعن .

### المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن قد ساق طعنه في خصوص ما ينهه على حرية الانتخاب في صيغة عامة مبهمه لا تشمل على وقائع محددة ولم يقدم دليلاً يعزز به مطاعنه ، وكان الثابت فضلاً عن ذلك من الاطلاع على محاضر اللجان التي جرى أمامها الانتخاب أنه ليس فيها ما يشير إلى وقوع أية مخالفة للقانون ، فشل هذا الطعن لا يؤبه له .

### الوقائع

قدم مالك عبد الله محمد فواز ( الطاعن ) حريضة لرئاسة مجلس الشيوخ مؤرخة في ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ ومصدراً على امضاءه عليها في ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ طلب فيها بإبطال انتخاب حضرة الشيخ المحترم قدرى أمين ممام حمادى عضواً بمجلس الشيوخ من دائرة المنشأة بمديرية جرجا للأسباب التي أوردتها بها . وقد وردت هذه الحريضة لمجلس الشيوخ في ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ فأحالها إلى محكمة النقض بكتابه رقم ٣٩٩٦ المؤرخ في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وذلك تطبيقاً للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥١ ، وقد حدد لنظر هذا الطعن جلسة اليوم ولها سمع على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

### المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن إن المطعون ضده يجهل القراءة والكتابة وإن

الجنوية التي أقلل باب الترشيح فيها يوم ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ اكتفى في إثبات سنه بشهادة إدارية من المديرية أنه قيد في جدول الناخبين في سنة ١٩٤٣ وكان عمره ٢٥ سنة ، وأنه لما كان قانون الانتخاب صريحاً في المادة ٥٥ في أن المرشح يجب أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية على الأقل ، كما أن شهادة الميلاد هي الوثيقة الرسمية الوحيدة التي يعرفها القانون لتقدير السن ، وكان المطعون ضده لم يقدمها فإن التحويل على الشهادة الإدارية في التقدير لا يدل على حقيقة سنه وبذلك يكون الانتخاب الذي أجرى بشأنه وانتهى بفوزه وبالتزكية ، انتخاباً باطلاً لفقدانه شرطاً من شروط الترشيح .

وحيث إن العضو المطعون ضده قد قدم بعد إعلان انتخابه و مستخرجاً رسمياً ، من دفاتر المواليد بفيد أنه مولود في ٤ من أبريل سنة ١٩٠٩ أى أنه كان وقت الانتخاب قد جاوز السن المحددة . لما كان الأمر كذلك فإن الطعن يكون في غير محله ، ولا يؤثر في هذا الأمر الاعتماد على شهادة القيد بجدول الانتخاب وحدها عند الترشيح ما دام لم تختلف مع الواقع الذي كشف عنه المستخرج الرسمي .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ١ لسنة ٢١ في رئاسة وعضوية حضرات الأساندة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد حسنى وابراهيم خليل ومحمد احمد هنيى واسماعيل جدى المستشارين ) .

٧٠٥

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥١

الطعن على حرية الانتخاب . سبأله في صيغة مبهمه لا تبين وقائع محددة ولا دليل يبرئها . خلو حاضره بلان

سنة ١٩٠٨ وأنه مقيد باسم قدرى أمين همام  
حمادى مما يتحقق به شرط السن لديه .

« وحيث إنه عن الوجه الثالث فإن الطاعن  
قد ساق طعنه فى خصوص حرية الانتخاب فى  
صورة عامة مبهمه لا تشمل على وقائع محددة  
ولم يقدم الطاعن دليلاً يعززها ، كما أنه تبين  
من الاطلاع على محاضر اللجان التى جرى  
أمامها الانتخاب أنه ليس فيها ما يشير إلى  
وقوع أية مخالفة للقانون ، ولذا فإن هذا الوجه  
لا يكون له أساس .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير  
أساس ويتعين رفضه موضوعاً والحكم بصحة  
نيابة العضو المظنون ضده ، »

( الطعن رقم ٢ سنة ٢١ فى المبيعة السابقة ) .

سنة يوم انتخابه لم تكن تبلغ الأربعين كما تبين  
من الاطلاع على سجل المواليد بناحية بلصفورة  
مركز سورماج من أنه مقيد باسم زكى أمين همام  
حمادى وأنه لا يبلغ ثمانية وثلاثين عاماً ، كما  
أن الانتخاب الذى نجح فيه قد جرى فى جو  
من الإكراه الشديد الذى قام به أفراد أسرته  
وأنصاره فأثروا به فى العضاف من القاضيين  
المعلوم إما ينصرفون عن اللجان مؤثرين  
السلامة وإما يصوتون له بالقوة .

« وحيث إن المحكمة تحقيقاً للوجه الأول قد  
اكتبرت العضو المظنون ضده أمامها فتبين لها  
إحسانه القراءة والكتابة .

« وحيث إنه عن الوجه الثانى فإن المظنون  
ضده قد تم مستخرجاً رسمياً من دفاتر مواليد  
ناحية بلصفورة يفيد أنه مولود فى ٨ فبراير

٣. المدينون المتضامنون الذين ناب

وكتابة فن حقه أن يستأنف الحكم الصادر فيها عملاً بالمادة ٣٩٤ من قانون المرافعات التي تقتضي بأن «يجوز للحصوم في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون أن يستأنفوا أحكام محاكم المواد الجزئية أو المحاكم الابتدائية الصادرة في اختصاصها الابتدائي» وبين من هذا النص أن كل شخص كان طرفاً في الدعوى الابتدائية يعتبر ذا صفة في استئناف الحكم الصادر فيها سواء كان طرفاً أصلياً في الخصومة أو متداخلاً فيها باختباره أو رغبا عنه ولا يحول بينه وبين استعمال هذا الحق لإغفال المحكمة إياه في حكمها فانها ملزمة قانوناً بأن تفصل في الخصومة المطروحة عليها كاملة فإذا لم تتناول في قضائها بعض الخصوم أو بعض طلباتهم الموضوعية تكون قد ارتكبت خطأ يتعين على المحكمة الاستئنافية تداركه مادام أن صاحب الشأن لم يسلك السبيل الذي فتحه أمامه قانون المرافعات الجديد بالمادة ٣٩٨ والتي تحمله الالتزام لنفس المحكمة التي أصدرت الحكم المبتور .

«وحيث إنه فضلاً عما تقدم فالمستأنفان متضامنان في دين المستأنف عليها طبقاً للبند الثالث من عقد القرض الرسمي المحرر في ١٣/٢/١٩٤٦ وهو أساس نزاع الملكية والتضامن يستتبع كفالة المدينين المتضامنين بعضهم لبعض وركابهم بعضهم عن بعض بخصوص الدين ولا يشترط لقبول الاستئناف أن يكون المستأنف قد ظهر بنفسه في المحكمة الابتدائية بل يفكر أن يكون غيره قد ناب عنه نيابة صحيحة ويتفرع من ذلك أن المدينين المتضامنين الذين ناب عنهم أحدهم في الابتدائي لهم أن يستأنفوا الحكم ولو لم يكونوا طرفاً ظاهراً في الابتدائي — كما أن الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ من قانون المرافعات تجهز للمستأنف

١٩٥٠/٣/٩ تقدم المستأنف الأول إلى رئيس قلم البيوع بمحكمة الفيوم الابتدائية مترعاً على تلك القائمة فنتلى منه رئيس القلم ما أبدى من اعتراضات وحرر تقريراً فيها وأفهم المعارض أنها ستنتظر جلسة ١٣/٣/١٩٥٠ المحددة أصلاً بمحضر الإيداع أمام محكمة الفيوم الكلية الوطنية ، وفي الجلسة المشار إليها قدمت الاعتراضات لقاضي البيوع بمحكمة الفيوم الكلية وحضر الأستاذ محمد صبرى البكباشى الحاضى عن المعارضين (المعارضين) وارتفاع عنهما ثم مثلهما في جلسة ٣/٤/١٩٥٠ وطلب إحالة الاعتراضات على المحكمة الكلية المختصة بنظرهما وقدم مذكره باسميهما باهتبارهما مدينين معارضين في قائمة شروط البيع وصدر هذه المذكرة بأن قلم الكتاب أحال الدعوى على رئيس المحكمة مع أنه يتضح من نص المواد الخاصة وجوب إحالتها على المحكمة الكلية للفصل فيها ثم غنمها بالمطالبة بأحالة الدعوى على المحكمة المدنية الكلية للحكم بالطلبات المدونة بمحضر المعارضة .

وفي ٢٤/٤/١٩٥٠ أصدر قاضي البيوع الحكم المستأنف برفض المعارضة المقدمة من الأستاذ أنطون ميوه أحد المعارضين وبالاتسار في إجراءات التنفيذ التقارى السابق اتفادها بمعرفة طالبة البيع وحددت مبلغ ٨٥٠٠ ج ثمناً أساسياً تبى عليه المزايدة وقد أغفل القاضي المعارض الثانى عدلى جرجس كما تغاضى عن الدفع بعدم الاختصاص ولم يشر إلى أيهما إطلافاً في حكمه هذا فتظلم منه المعارضان ورفعا عنه الاستئناف الحال .

«وحيث إنه يتجلى مما سلف أن عدلى جرجس (المستأنف الثانى) كان خصماً في الدعوى الابتدائية وقد قدم دفاعه فيها شفاهاً

الثاني أن يتدخل لأول مرة في الاستئناف منضبا للاستئناف الأول .

« وحيث إنه يخلص مما سلف أن الدفع بعدم قبول استئناف عدل جرجس المستأنف الثاني لا سند له ولا جدوى منه ومادام أن باقي أوضاع الاستئناف مستوفاه فيتم قبوله شكلا .

« وحيث إن المستأنفين تقبلا بعدم اختصاص رئيس محكمة الفيوم الذي أصدر الحكم المستأنف (الصحيح قاض البيوع) بالفصل في الاعتراضات على قائمة شروط البيع وأسرا على هذا الدفع وطلبا إحالة الدعوى على الدائرة المدنية السككية بمحكمة الفيوم وقد استندا إلى المسود ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ من قانون المرافعات ونصوص هذه المواد تؤيدها بالحكمة المختصة بالفصل في الاعتراضات طبقا لأولى المواد السابقة هي (الحكمة التي تجري أمامها التنفيذ) والمقصود بالحكمة التي تجري التنفيذ في دائرتها لأن الذي يباشر التنفيذ هو قاض البيوع وقد خصه الشارع بالذكر في المادة ٦٤٩ بهيات تقطع بأنه لم يفصل في الاعتراضات وبأن الذي تولى ذلك هو محكمة أخرى سواء .

« وحيث إن وكيل المستأنف عليها نص في مذكرته الختامية على المستأنفين « تمسكهما بهذا الدفاع وهما اللذان عارضا أمام القاضي المتدب للبيوع وحضرت المستأنف عليها أمامه بناء على تكليف قلم الكتاب ولم تكن حرة في اختيار الجهة القضائية فإذا كان هناك خطأ على فرض صحة دفاع المستأنفين فيجب أن يقع هذا الخطأ

على عائق قلم الكتاب فهو المسئول وحده وللمستأنفين الحق في عاصيته على أن تستمر إجراءات التنفيذ لأنها مستعجلة بنص القانون ، والواقع أن المستأنفين لم يكن لها دخل في اختيار الجهة القضائية التي رفعت إليها الاعتراضات ولم يعارض أمام قاضي البيوع وإنما قدم المستأنف الأول اعتراضاته على القائمة لقلم كتاب محكمة التنفيذ طبقا للمادة ٦٤٦ وقد تناوضا منه رئيس قلم البيوع وأفهمه بأحالتها على المحكمة السككية نظرها ولا محل لاستقصاء المسئول عما وقع بعد ذلك من الخطأ لأن هذا خارج عن نطاق الدعوى الحالية أما مطالبة المستأنف عليها بالاستمرار في إجراءات التنفيذ لأنها مستعجلة فلا تتمشى مع المادة ٦٤٩ التي توجب على قاضي البيوع ألا يواصل الإجراءات إلا بعد التحقق من الفصل في جميع الاعتراضات المقدمة في الميعاد بأحكام واجبة النفاذ .

« وحيث إنه يتضح مما تقدم أن قاض البيوع بمحكمة الفيوم السككية لم يكن مختصا بالفصل في الاعتراضات المقدمة على قائمة شروط البيع ويتمين إلغاء الحكم المستأنف الصادر منه لخروجه عن اختصاصه ولا محل بعدئذ للبت في موضوع تلك الاعتراضات لأن هذا منوط بالحكمة السككية المختصة .

( استئناف الأستاذ أطون اسكندر ميوه الهامى وآخر ضد الستج . ويس زيجا رقم ٣٥٦ سنة ١٣٧٦ في وثيقة وعضوية حضرات الأسانفة صادق الميجزى وكيل المحكمة ومحمد عبد الله السعدني واحد الجازم المستأجرين ) .

# قضاء محكمة الاستئناف

القضاء التجاري

٧٠٧

محكمة استئناف القاهرة

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

- ١ — ضرائب ، لجنة التقدير ليست هيئة قضائية ، هي هيئة إدارية ، إشعارك عضو في الدائرة لم يسع دفاع الممول . لا بطلان .
- ب — لجان التقدير . لا بطلان على مخالفة الإجراءات أو الواجبات .

المبادئ القانونية

١ — لجنة تقدير الضرائب ليست هيئة قضائية تفصل في خصومة وإنما هي هيئة إدارية فإذا اشترك في إصدار قرارها عضو لم يسبق له أن حضر جلسة سمعت فيها أقوال الممول فلا بطلان في هذا القرار . إذ اللجنة تصدر قرارها بناء على ما قدمه الممول إلى مصلحة الضرائب من إقرارات وبيانات وما تقدمه المصلحة إلى اللجنة من ملاحظات أما حضور الممول بنفسه أو توكيل عنه أمامها لإبداء أقواله فإنه ليس لزوماً لصحة قرار اللجنة طبقاً لما تشير إليه المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٢ — ليس في نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المفصلة لبعض الإجراءات والمواعيد وكيفية انعقاد لجان التقدير ما يشير

إلى أن مخالفتها تؤدي إلى البطلان — ولو أن نية المشرع انصرفت إلى وجوب اتباع قواعد قانون المرافعات فيما لم يرد به نص في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لنص على ذلك صراحة في هذا القانون الأمر الذي يقطع بأن المشرع أراد التحلل من العقود الشكلية التي أوردتها قانون المرافعات في قواعده العامة وعدم التقيد بها أمام لجان التقدير — ومن المسلم به فقهاً وقضاء أنه لا بطلان بالنص — هذا إلى أنه ليس للممول أية مصلحة في التمسك بهذا الدفع إذ أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد فتح طرق الطعن في قرارات اللجان ووضعها تحت رقابة المحاكم . فإذا فالت على الممول أمر لم يتمكن من إبدائه أمام اللجنة فإن حقه في إبدائه أمام المحاكم مكفول وباب التقاضي مفتوح أمامه إلى آخر مراحل النهائية .

المحكمة

• حيث إن محكمة أول درجة ارتكبتها في حكمها الصادر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ بإعلان قرار لجنة التقدير الصادر في ١٢/٤/١٩٥٠ على ما يأتي :

أولاً : أنه بالرجوع إلى غلاف الخطاب المسجل المرسل من اللجنة للممول تبين أن حامل

تقديرات المأمورية سائلة الذكر أحيل الخلاف على لجنة التقدير المختصة فأعلنته للحضور أمامها لجلسة ٢٧/٣/١٩٥٠ في ٢٣ مارس و ٢٣ و ٢٥ مارس سنة ١٩٥٠ حيث أقيمت حامل البريد على خلاف الخطاب أن المحمول أعلن في هذه التواريخ ورفض الاستلام .

وبجلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٥٠ وهو التاريخ المحدد للفصل في الخلاف بين الطرفين أرجأت اللجنة الفصل في الموضوع إلى جلسة ١٢/٤/٩٥٠ حيث أصدرت اللجنة قرارها بتأييد قرارات المأمورية سالف الذكر .

وحيث إن القضاء استند بأن لجنة تقدير الضرائب ليست هيئة قضائية في خصومة وإنما هي هيئة إدارية فإذا اشترك في إصدار قرارها عضو لم يسبق له أن حضر جلسة سمعت فيها أقوال المحمول فلا بطلان في هذا القرار ذلك بأن اللجنة تصدر قرارها بناء على ما قدمه المحمول إلى مصلحة الضرائب من إقرارات وبيانات وما تقدمه المصلحة إلى اللجنة من ملاحظات — أما حضور المحمول بنفسه أو توكيل عنه أمامها لإبداء أقواله فإنه ليس لروما نصحة قرار اللجنة طبقاً لما تشير إليه المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ — كما أن نتيجة نصوص هذا القانون المنفصلة لبعض الإجراءات والمواعيد وكيفية انعقاد لجان التقدير ليس فيها ما يشير إلى أن مخالفتها تؤدي للبطلان ولو أن نية المشرع انصرفت إلى وجوب اتباع قواعد قانون المرافعات فيما لم يرد به نص في القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لنص على ذلك صراحة في هذا القانون — الأمر الذي يقطع بأن المشرع أراد التحلل من القيود الشكلية التي أوردتها قانون المرافعات في قواعد العامة وعدم التقيد بها أمام لجان التقدير — ومن المسلم به فقهاً

البريد قد أعلنه في ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ مارس سنة ١٩٥٠ وأضاف العامل إلى ذلك أن المحمول رفض استلام المراسلة في هذه التواريخ وتمشياً مع صحة النظرية التي تقول بها مصلحة الضرائب من أن رفض الاستلام يعتبر بمثابة إعلان صحيح للممول فلم تحض خمسة أيام كاملة بين التواريخ الأول ٢٢ مارس سنة ١٩٥٠ وبين تاريخ الجلسة المحدد لها ٢٧/٣/١٩٥٠ ومن ثم تكون اللجنة قد جاوزت نص القانون في المادة ٣/٥٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ التي تحتم ضرورة إعلان الطاعن قبل ميعاد الجلسة المحددة أمامها بخمسة أيام كاملة .

وحيث إن مصلحة الضرائب تنص على الحكم المستأنف ما يأتي :

أولاً : إن القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لم ينص على البطلان عند عدم تمام هذا الإعلان قبل خمسة أيام سائلة الذكر ولا بطلان إلا بنص .

ثانياً : إن اللجنة يجوز لها الفصل بدون حضور المحمول أمامها طبقاً لنصوص القانون إذ أن اللجنة تصدر قرارها بناء على ما قدمه المحمول إلى المصلحة من إقرارات وبيانات وما تقدمه المصلحة إلى اللجنة من ملاحظات أن لجنة التقدير تعتبر هيئة إدارية وليست هيئة قضائية تطبق بالنسبة لها قواعد قانون المرافعات التي لم يشر المشرع إلى وجوب اتباعها .

وحيث إنه تبين من الإطلاع على الأوراق أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت أرباح المستأنف عليه عن السنوات من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٨ بالمبالغ الآتية :

٣٦٥ و ٣٦٥ و ٤٤٥ و ٤٤٥ و ٤٤٥ و ٤٤٥ جنياً على التوالي ولما لم يبد المحمول موافقته على

٧٠٨

## محكمة استئناف القاهرة

٣ أبريل سنة ١٩٥٢

١ — ضريبة . تقادم . يسدأ من يوم إمكان المطالبة بالدين .

ب — مدة التقادم . إحسانها بالتقويم الميلادي .

ج — تقدير أرباح سنة ١٩٣٨ . لا يبدأ إلا من أول مارس سنة ١٩٣٩ . سببه . حق الممول في تقديم ما لديه حتى أول مارس .

د — أحوال قطع التقادم . لمصوص القانون المدني .

هـ — لجان التقدير القديمة . لجان إدارية .

و — ق ١٤٦ سنة ١٩٥٠ . تقريره أن اللجان ليس لها أن تزيد في تقدير مصلحة الضرائب .

س — إعلان . خطاب موسى عيسى . له قوة الإعلان القانوني .

## المبادئ القانونية

١ — بدء سريان تقادم دين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يكون إلا من يوم إمكان المطالبة بهذا الدين ، فقد نصت المادة ٣٨١ من القانون المدني الجديد على أنه لا يبدأ سريان التقادم ، فيما لم يرد فيه نص خاص ، إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء ، كما نصت على أن التقادم لا يسرى بالنسبة إلى الدين المؤجل إلا من الوقت الذي ينتقض فيه الأجل ، كما نصت المادة ٣٨٢ فقرة (١) من هذا القانون على أنه لا يسرى التقادم كلياً ووجد مانع يتعذر معه على الدائن

وقضاء أنه لا بطلان بلا نص . هذا إلى أنه ليس للممول أية مصلحة في التمسك بهذا الدفع إذ أن القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد فتح طرق الطعن في قرارات اللجان ووضعا تحت رقابة المحاكم فإذا فات على الممول أمر لم يتمكن من إيداعه أمام اللجنة في إقراراته وبياناته فإن حقه أمام المحاكم مكفول وباب التقاضي مفتوح أمامه إلى آخر مراحلها النهائية .

د وحيث أن التامت في الدعوى الحالية أن الممول أعلن ثلاث مرات بموجب خطاب يعلم الوصول للمعزور أمام اللجنة لجلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٥٠ وأثبت حامل البريد على خلاف الخطاب أن الممول أعلن في تواريخ ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ مارس سنة ١٩٥٠ ولكنه رفض الاستلام . فبناء على ما تقدم بيانه لم يلحق بالمستأنف عليه أي ضرر من جراء عدم إعلانه قبل الجلسة فخصه أيام كاملة كما لم يلحقه ضرر من جراء عدم حضوره أمام اللجنة ما دام أن الطريق مفتوح أمامه ليدل بجميع أوجه دفاعه ووجهه أمام القضاء — أما ما دعى المستأنف في مذكرته بأنه أعلن بمشارع فواد الأول بالفكرية مع أنه يقيم بناحية جريس مركز أبو قرقاص فهو من باب المغالطة إذ تبين من الاطلاع على ملف المنشأة أنه ثابت في جميع أوراقها أن عنوان المنشأة بمشارع فواد الأول بالفكرية . أي أن الإعلان تم في مقر المنشأة تطبيقاً للقانون — ولهذا يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بصحة قرار لجنة التقدير وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها .

( استئناف حضرة الأستاذ وزير المالية ضد الشيخ مهي أحد الجزاوي رقم ٢٩٠ تجاوى سنة ٦٨ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة محمد الملاحظ وكيل المحكمة وحسن داود واحد الجارم المستغافرين وحضور حضرة الأستاذ اسماعيل نجيب وكيل النيابة ) .



٥ - يفهم من المواد ٤٨ و ٤٩ و ٤٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بجمعة ، أن الممول مكلف بأن يقدم إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة . . . إقراراً بأرباحه أو خسارته مع كل الوثائق والمستندات المؤيدة لهذا الإقرار حتى ولو كان تحديد أرباحه حاصلاً بطريق التقدير ، فصلة الضرائب إذا لا تستطيع أن تطالب بدين الضريبة إلا بعد أن تكون مستحقة الأداء وهي لا تكون كذلك إلا بعد أن تلم من إقرار الأرباح التي ستحسب الضريبة على أساسها - وقد أمهل المشرع الممول في تقديم الإقرار إلى أول مارس .

٦ - على ضوء ما تقدم يكون بدء التقادم بالنسبة لسنة ١٩٣٩ ، أول مارس سنة ١٩٤٠ ، وهذا أيضاً ينطبق على سنة ١٩٣٨ لأن المادة ٨٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ جعلت التقدير فيما يخص بفترة سنة ١٩٣٨ على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ وذلك بالنسبة للأفراد وشركات التضامن فقط ، وطبقاً لذلك لا تستطيع مصلحة الضرائب تقدير أرباح سنة ١٩٣٨ إلا على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ وبالتالي لا تستطيع مطالبة الممول بدين ضريبة سنة ١٩٣٨ إلا مع دين ضريبة سنة ١٩٣٩ أي في أول مارس سنة ١٩٤٠ .

٧ - حددت المادة ٣٨٣ من القانون المدني الجديد ، الأحوال التي ينقطع بها التقادم فنصت على أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير

أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً ، وهذه القواعد كان معمولاً بها في ظل القانون المدني القديم رغم عدم النص عليها فيه اتباعاً للرأى الذى أخذ به الفقه والقضاء الفرنسيان وعملاً بالقاعدة المشهورة ، لايسرى التقادم على من لا يستطيع اتخاذ الاجراءات لحفظ حقه .

٢ - مدة التقادم عن دين ضريبة سنة ١٩٣٨ ، وكذا عن دين ضريبة سنة ١٩٣٩ ، وهي عشر سنوات طبقاً للمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ .

٣ - مدة التقادم تحسب بالتقويم الميلادى طبقاً للقانون المدني الجديد ، فقد نصت مادته الثالثة على أن المواعيد تحسب بالتقويم الميلادى ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ولم تنص قوانين الضرائب على غير ذلك ، أما طبقاً للقانون المدني القديم ، فإنها كما استقر الفقه والقضاء المصريان تحسب بالتقويم الهجرى .

٤ - تنص المادة ٧ فقرة ١ من القانون المدني الجديد ، على أن النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم ، تسرى من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل ، كما نصت هذه المادة في فقرتها الثانية على أن النصوص القديمة هي التي تسرى على المسائل الخاصة بيده التقادم ووقفه وانقطاعه وذلك عن المدة السابقة على العمل بالنصوص الجديدة ، وقد عمل بالقانون المدني الجديد ابتداء من ١٥/١٠/١٩٤٩ .

تزيد في تقديرها على ما ارتأته مصلحة الضرائب. إذ جرى نص هذه المادة عند تعديلها على أن لجان الطعن، وهي التي حلت محل لجان التقدير القديمة، تختص بالفصل في كافة أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة، وأكدت هذا المعنى المادتان ٥٣ و ٥٥ بعد تعديلهما. إذ جاء في أولاهما أن لجنة الطعن تصدر قرارها إما باعتماد تقدير المأمورية أو بتخفيضه. وجاء في ثانيهما أن لجنة الطعن تبأشر اختصاصها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ وتحال عليها جميع المسائل التي صدر فيها قبل هذا التاريخ تقدير من المأمورية لم يقبله الممول سواء في ذلك المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التي لم تقدم بعد إليها.

١٠ — طبقاً للبادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يكون للإعلان المرسل بخطاب موصى عليه من علم الوصول قوة الإعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية، فالخطاب الموصى عليه بعلم الوصول الذي بمقتضاه تحيل مصلحة الضرائب الممول على لجنة التقدير له قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية العادية ويقطع التقادم إن كان لم يكتمل بعد.

#### المحكمة

د حيث إن وقائع النزاع تتمحل في أن لجنة تقدير الضرائب ببن سوييف قررت بجلستها المنعقدة في ٢٦ ديسمير سنة ١٩٤٩ تقدير أرباح المرحوم محمد بك السيد مورت المستأنف عليهم

مختصة وبالتنبيه وبالجزء وبالطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليس أو في توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى — فالمطالبة القضائية هي إذا سبب من أسباب انقطاع التقادم سواء أكان التقادم مكسباً أو مستقطاً. هكذا هو الحال طبقاً لأحكام القانون المدني القديم التي تنص على أن التكليف بالحضور أمام القضاء *citation en justice* سبب من أسباب انقطاع التقادم بنوعيه.

٨ — لجان التقدير القديمة هي هيئات مختصة في مسائل الضرائب وكل إليها المشرع دون غيرها أمر لإجراء التقدير لأرباح الشركات غير المساهمة والأفراد ولايتها في ذلك ولاية أصيلة — وهي في الواقع هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي تفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب — سواء اعتبر أنها تستطيع أن تزيد في تقديرها على ما ارتأته مصلحة الضرائب كما رأت محكمة النقض أو أنها لا تستطيع ذلك طبقاً للرأى المخالف الذي يرتكن إلى المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي صدرت استناداً إلى المادة ١٥٤ منه، ورفع الأمر إليها يعتبر مطالبة قضائية تقطع التقادم طبقاً للبادة ٣٨٣ من القانون المدني.

٩ — لقد سجل المشرع أخيراً في صلب المادة ٥٢ عند تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠، تأييده للرأى المخالف الذي يقول بأن لجان التقدير القديمة ليس لها أن

٤٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١/٣٨٢ من القوانين المدنى لا يمكن لمصلحة الضرائب أن تطالب الطاعنين بضريبة سنة ١٩٣٨ إلا فى أول مارس سنة ١٩٣٩ وبضريبة سنة ١٩٣٩ إلا من أول مارس سنة ١٩٤٠ ومن ثم تنتهى العشرة سنوات وهى مدة السقوط فى أول مارس سنة ١٩٥٠ ثم تساءلت محكمة أول درجة هل يحسب التقادم بالتقويم الميلادى أم بالتقويم الهجرى وانتهت الى أنه طبقا للقانون المدنى القديم يحسب التقادم بالتقويم الهجرى وطبقا للقانون المدنى الجديد يحسب بالتقويم الميلادى ، وقالت إنه طبقا للبادة ١/٧ من القانون المدنى الجديد تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم على كل تقادم لم يكتمل عند بدء العمل بهذا القانون وقد بدأ العمل به فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ كما بنى الحكم المستأنف أيضا على أن إخطار الممول لحضور لجنة التقدير لا يعتبر قاطعا لمدة التقادم كما تدعى مصلحة الضرائب - إذ ليس هذا الإخطار مطالبة قضائية فى حكم المادة ٣٨٣ من القانون المدنى - وإنما المطالبة القضائية فى معناها القانونى هى التى يسمى بها الدائن الى اقتضاء حقه وليس للجنة هيئة قضائية حتى يكون قرارها بمثابة حكم حضورى يقطع المدة وإنما هى هيئة إدارية - وبناء على ذلك يكون حق مصلحة الضرائب فى اقتضاء ضريبة تلك سنة ١٩٣٨ قد سقط فى أول مارس سنة ١٩٤٩ حتى مع احتساب مدة التقادم بالتقويم الهجرى ويكون حقا فى اقتضاء ضريبة سنة ١٩٣٩ قد سقط فى أول مارس سنة ١٩٥٠ إذ تحسب مدة التقادم هنا بالتقويم الميلادى - وجاء بالحكم المستأنف أيضا أن الاجراء الوحيد الذى اتخذه مصلحة الضرائب ويعتبر قاطعا لمدة التقادم هو إخطار الممولين ( المستأنف عليهم ) بقرار لجنة

من سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٦٤٢ جنيه فطعنوا فى هذا القرار أمام محكمة أول درجة بصحيفة أهلنها لمصلحة الضرائب ( المستأنفة ) فى ٤ و٦ أبريل سنة ١٩٥٠ وذكروا فيها أنه حصل خلاف بينهم وبين مأموذية ضرائب بنى سوف بشأن تقدير أرباحهم التى تؤخذ أساسا لربط الضريبة على تلك سنة ١٩٣٨ وعلى سنة ١٩٣٩ فأحيل هذا الخلاف على لجنة التقدير وجاء قرارها على أساس غير سليم ويتنافى مع الحقيقة خصوصا وقد سقط حق مصلحة الضرائب فى المطالبة بالضريبة لمضى أكثر من عشر سنوات وطلبوا قبول الطعن شكلا وفى الموضوع لإنهاء قرار لجنة التقدير واعتباره كأن لم يكن ... الخ . وبتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٥١ حكمت محكمة أول درجة بقبول الدفع وسقوط حق مصلحة الضرائب فى مطالبة الطاعنين بالضريبة المستحقة من أرباح سقى ١٩٣٨ و١٩٣٩ بمضى المدة مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف وماتى قرش أعقاب عمامة . فاستأنفت هذا الحكم .

وحيث إن الحكم المستأنف بنى على أنه طبقا لقانون الضرائب ( القانون رقم ١٤ لعام ١٩٣٩ ) تكون المدة التى يجب محاسبة الطاعنين عنها هى الأربعة شهور الأخيرة من سنة ١٩٣٨ والى التى تبدأ من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٨ -- وكذا جميع سنة ١٩٣٩ التى تبدأ من أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ وأنه طبقا للبادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ تسقط الضريبة عن سنة ١٩٣٨ وكذا عن سنة ١٩٣٩ بمضى عشر سنوات - تنتهى بالنسبة الى سنة ١٩٣٨ فى أول يناير سنة ١٩٤٩ وبالنسبة لسنة ١٩٣٩ فى أول يناير سنة ١٩٥٠ ولكن على ضوء المادتين ٤٨

التقدير وقد حدث ذلك في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٠ أي بعد انقضاء مدة العشرة سنوات .

وحيث إن المستأنفة بنت استئنافها على أسباب ثلاثة - أولاً - يتضمن أن محكمة أول درجة لم تلاحظ أن بدء سريان التقادم لا يكون إلا من يوم إمكان المطالبة بالدين وأنه فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يصبح ذلك في الامكان بعد مضي ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للممول وهو الوقت الذي ينتهي فيه الأجل المحدد لتقديم الأقرار ودفع الضريبة طبقاً لأحكام تشريع الضرائب - فهذه المهلة بمثابة أجل قد منحه المشرع للممول ينتهي في آخر مارس سنة ١٩٤٠ بالنسبة لسنة ١٩٣٨ و ١٩٣٩ وقد أعلن المستأنف عليهم بقرار لجنة التقدير في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٠ أي قبل نهاية السقوط - وثاني أسباب الاستئناف يتضمن أن محكمة أول درجة قد أخطأت حين فرقت بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٣٩ من حيث سقوط الحق في المطالبة بالضريبة المستحقة من كل سنة منها إذ أن أرباح المدة الواقعة بين أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ وآخر ديسمبر سنة ١٩٣٨ لا يمكن المطالبة بها إلا بعد مضي المدة المحددة لتقديم الأقرار ودفع الضريبة الخاصة بسنة ١٩٣٩ وهي ثلاثة أشهر تبدأ عقب انتهاء سنة ١٩٣٩ المالية ( وهي التي تبدأ في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ ) وارتكبت المستأنفة في ذلك إلى نص المادة ٨٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تقرر أن أرباح الفترة الواقعة بين تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبين آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ تقدر على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ بالنسبة للأفراد وشركات التضامن - وثالث أسباب الاستئناف يتضمن أن محكمة أول درجة قد أخطأت حين ذكرت

أن الإحالة على لجنة التقدير لا تقطع التقادم إذ أن هذه الإحالة تتم بخطاب موصى عليه أعطاه القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في المادة ٩٦ منه قوة الاعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية كما أن المادة ٣٨٣ من القانون المدني قد سوت بين المطالبة القضائية وبين الاجراءات الماثلة التي تعتبر مطالبة قضائية بالمعنى القانوني ولما كانت لجنة التقدير هيئة مختصة في مسائل الضرائب فإن رفع الأمر إليها يعطى التقادم وهذا ما أفتى به قسم الرأي مجتمعاً بمجلس الدولة بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم ذكرت مصلحة الضرائب أنها أعلنت المستأنف عليهم بالحضور أمام لجنة التقدير في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ فهذا الاجراء قطع التقادم ومن ثم يكون حقها في المطالبة بالضرائب المستحقة لازال قائماً ويكون الحكم المستأنف على غير أساس وواجب الإلغاء .

وحيث إنه ظهر من الاطلاع على الملف الفردي أن مصلحة الضرائب أخطرت المستأنف عليهم على الفودج رقم ٢٢ ضرائب للحضور أمام لجنة التقدير التي تحدت لانعقادها جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ - وكان الاخطار بمقتضى خطاب موصى عليه مؤرخ في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وتسلم إلى المستأنف عليهم يعلم وصول بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وأشير في هذا الخطاب إلى أن اللجنة ستقرر أرباح المستأنف عليهم التي تتخذ أساساً لربط الضريبة عليهم من سنة ١٩٣٩ ولم يشر فيه إلى أرباح سنة ١٩٣٨ - ثم بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ أصدرت لجنة التقدير قرارها وهو يقضى بتحديد أرباح المرحوم محمد بك السيد (مورث المستأنف عليهم) من سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٦٤٢ جنيه - ولم تحدد للجنة في قرارها أرباح الفترة الأخيرة من سنة ١٩٣٨ - إلا أن مصلحة الضرائب أخطرت

القاعدة (أنظر كتاب التقادم للدكتور كامل مرسى بند ٣١٤ ص ٣١٩) .

د وحيت إن مدة التقادم عن ضريبة سنة ١٩٣٨ وكذا عن ضريبة سنة ١٩٣٩ هي عشر سنوات طبقاً للقاعدة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لعام ١٩٤٧ ومدة التقادم تحسب بالتقويم الميلادى طبقاً للقانون المدنى الجديد الذى نص فى مادته الثالثة على أن المواعيد تحسب بالتقويم الميلادى ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ولم تنص قوانين الضرائب على غير ذلك — أما طبقاً للقانون المدنى القديم فانها تحسب بالتقويم الهجرى إذ استقر على ذلك الفقه والقضاء المصريان ومبنى هذا الرأى أن مدة التقادم مأخوذة عن الشريعة الإسلامية وعلى أن القانون المدنى القديم لم يوجب احتسابها بالتقويم الميلادى — وعلى أن المادة ٢١١ منه صريحة فى احتساب مدة التقادم الخاص بالرتبات والفوائد والمعاشات والأجر د وهى خمس سنوات ، بالتقويم الهجرى — وأنه وإن كان المشرع المصرى قد نص عند تعديل المادة ٢١٠ من القانون المدنى القديم بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٠ على أن الحق فى المطالبة بالمبالغ المستحقة للحكومة بحقه ضريبة أو رسم يسقط بعض ثلاث سنوات ميلادية من تاريخ استحقاقها فالظاهر كما يرى الدكتور كامل مرسى أنه روعى فى ذلك أن المسائل المالية المتعلقة بالحكومة يتبع فيها التقويم الميلادى ولا يؤخذ من هذا التشريع الحديث أن الشارع يجهل الرأى القائل باحتساب السنين بالتقويم الميلادى (المرجع السابق بند ١٩ ص ٣٠) .

د وحيت إن المادة السابعة من القانون المدنى الجديد نصت فى فقرتها الأولى على أنه

المستأنف عليهم فى ١٩٥٠/٣/٢٢ بأن اللجنة حددت أربابهم عن ثلث سنة ١٩٣٨ بمبلغ ٣٣٣ م ١٩٣ ج وعن سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٥٨٠ ج . د وحيت إنه من السبب الأول من أسباب الاستئناف — فإن بدء سريان التقادم لا يكون إلا من يوم إمكان المطالبة بالدين — حقيقة فقد نصت المادة ٢٨١ من القانون المدنى الجديد على أنه لا يبدأ سريان التقادم — فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذى يصبح فيه الدين مستحق الأداء كما نصت على أن التقادم لا يسرى بالنسبة إلى الدين المؤجل إلا من الوقت الذى يتقضى فيه الأجل وعلى أنه إذا كان تحديد ميعاد الوفاء متوقفاً على إرادة الدائن فلا يسرى التقادم إلا من الوقت الذى يتمكن فيه الدائن من إعلان إرادته كما نصت المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى الجديد على أنه لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً ، وهذه القواعد كان معمولاً بها فى ظل القانون المدنى القديم رغم عدم النص عليها فيه اتباعاً للرأى الذى أخذ به الفقه والقضاء الفرنسيان وعملوا بالقاعدة المشهورة د لا يسرى التقادم على من لا يستطيع اتخاذ الاجراءات لحفظ حقه .

فللقاضى طبقاً لذلك أن يوقف التقادم كلما وجد عائق يمنع من المطالبة بالحق بسبب قصر أوجون أو غيبية أو وجود شرط أو أجل أو قوة قاهرة ... الخ .

ولم تنقل القوانين المصرية هذه القاعدة وسكن القضاء المصرى الأهل والمختلط أخذ بها باعتبارها قائمة على مبدأ حق بقره فقهاء الشريعة الإسلامية وباعتبار أن ما جاء به القانون من أسباب لوقف التقادم ما هو إلا تطبيق لهذه

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢ الأمر العسكري رقم ٣٦١ وقد مد ميعاد تقديم الاقرارات حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ إذ أوجب تقديمها في ميعاد لا يتجاوز ذلك التاريخ عن أية سنة مالية سابقة لم تكن حساباتها والوثائق الخاصة بها قد قدمت من قبل — وأعطى من الجهات المقررة في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كل مول كان لغاية صدور هذا الأمر العسكري قد تأخر في تقديمها — (وقد ظهر من الاطلاع على الملف الفردي أن مورث المستأنف عليه قدم اقراراته في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٠ ولو أنه لم يقدم الوثائق الخاصة بها) وبعد ذلك صدر بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٤٣ الأمر العسكري رقم ٣٦٢ مددلا بعض أحكام الأمر رقم ٣٦١ ونص في مادته الأولى على أنه يجوز لوزير المالية بالنسبة لغير شركات المساهمة من المدولين أن يمد أجل الاقرارات إلى نهاية الميعاد المقرر في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ( أى حتى أول مارس سنة ١٩٤٣ ) وذلك كله فيما يتعلق بالبيانات الواجب تقديمها عن السنة المالية التي انتهت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أو في خلاها ( وهذا لا ينطبق على السنتين الماليتين موضوع النزاع وهما سنة ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ) كما نص هذا الأمر العسكري في مادته الثانية على مد ميعاد تقديم البيانات والاقرارات وموعد أداء الضريبة فيما يتعلق بالسنوات المالية التي تنتهى بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ فقط إلى أول مارس ( وهو الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٤٣ و ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ) محثا أن يتم الوفاء بالضريبة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لتقديم البيانات — ثم بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدر مرسوم

د تسمى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها — على كل تقادم لم يكتمل — ثم نصت في فقرتها الثانية على أن النصوص القديمة هي التي تسرى على المسائل الخاصة ببدء التقادم ووقفه وانقطاعه وذلك عن المدة السابقة على العمل بالنصوص الجديدة ، وقد عمل بالقانون المبدئي الجديد ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

وحيث إنه على ضوء ما تقدم يتعين بيان تاريخ بدء التقادم بالنسبة لدين ضريبة كل من سلكي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ثم احتساب مدة التقادم في كل منهما — لمعرفة إن كان التقادم قد اكتمل أم لم يكتمل — مع مراعاة ما قد يكون حدث من وقف أو انقطاع لتلك المدة .

وحيث إن الأصل أن بدء سقوط دين ضريبة سنة ١٩٣٨ يكون عقب انتهاء سنة ١٩٣٨ المالية وهي تنتهى في هذه الدعوى في ١٢/٣١/١٩٣٨ أى يكون في ١/١/١٩٣٩ وإن بدء سقوط دين ضريبة سنة ١٩٣٩ يكون في أول يناير سنة ١٩٤٠ ولكن يفهم من المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ من قانون الضرائب ( القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ) مجمعة أن الممول مكلف بأن يقدم إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة أو في بحر شهرين من انتهاء سنته المالية والمستأنف عليهم تنتهى سنتهم المالية في ٣١ ديسمبر لإقرار بأرباحه أو خسارته مع كل الوثائق أو المستندات المؤيدة لهذا الاقرار حتى ولو كان تحديد أرباحه حاصلا بطريق التقدير — فصلحة الضرائب إذن لا تستلغى أن نطالب بدين الضريبة إلا بعد أن يكون مستحق الأداء وهي لا تكون كذلك إلا بعد أن تعلم من الاقرار الأرباح التي ستحتسب الضريبة على أساسها . وقد أمهل المشرع الممول في تقديم الاقرار إلى أول مارس ثم صدر بتاريخ

المحول بدين ضريبة سنة ١٩٣٨ إلا مع دين ضريبة سنة ١٩٣٩ أى فى أول مارس سنة ١٩٤٠ كما تقدم فيعتبر هذا التاريخ بدأ للتقادم فى كل من سنى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ .

وحيث إنه من السبب الثالث من أسباب الاستئناف — فقد سبق القول بأن التقادم عن دين ضريبة كل من سنى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ قد بدأ فى أول مارس سنة ١٩٤٠ وبما أن مدة التقادم هى عشر سنوات كما تقدم — فالتقادم يتم ويكتمل فى أول مارس سنة ١٩٥٠ إذا احتسبت المدة بالتقويم الميلادى — تطبيقاً للقانون المدنى الجديد ويتم قبل ذلك إذا احتسبت المدة بالتقويم الهجرى طبقاً للقانون المدنى القديم وبما أن مدة التقادم هذه لم تكن قد اكتملت — حتى لو احتسبت بالتقويم الهجرى — فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بدء العمل بالقانون المدنى الجديد لمى تحتسب بالتقويم الميلادى كما سبق البيان .

وحيث إن مصلحة الضرائب قد أخطرت المستأنف عليهم فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ . . بمقتضى خطاب موصى عليه مع علم الوصول المحضور أمام لجنة التقدير التى حددت لانقضاءها جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ لتحديد أرباح المستأنف عليهم التى ستحدد أساساً لربط الضريبة عليهم عن سنة ١٩٣٩ كما سبق القول — فهذه الحالة قد حدثت قبل اكتمال التقادم . وبتعين بحث ما إذا كانت تقطع مدته أم لا تقطعها .

وحيث إن المادة ٣٨٣ من القانون المدنى الجديد عدلت الأحوال التى ينقطع بها التقادم فنصت على ما يأتى : « ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدوى إلى محكمة غير مختصة وبالتنبيه وبالجزء وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى نفيلس أو فى توزيع وبأى

بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالأمرين العسكريين سالفى الذكر — وعلى ضوء ما تقدم يمكن أن يكون بدء التقادم بالنسبة لسنة ١٩٣٩ هو أول مارس سنة ١٩٤٠ (وبالنسبة لسنة ١٩٣٨ أول مارس سنة ١٩٣٩) ويكون غير صحيح ما ذكرته مصلحة الضرائب فى صحيفة استئنافها من أن بدء التقادم عن هاتين السنتين هو أول أبريل سنة ١٩٤٠ (الوقت الذى ينتهى فيه الأجل المحدد للاقرار) وأنهما لم تكن تستطيع المطالبة بالضريبة عنهما إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية إذ أن الأمر العسكرية رقم ٣٦٢ الذى مد ملة وفاة الضريبة إنما مددها بالنسبة لسنوات المالية التى تلتها بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ فلا ينطبق ذلك على سنى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ الماليةين .

وحيث إنه من السبب الثانى من أسباب الاستئناف فإن المادة ٨٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت حقيقة على أنه « استثناء لحكم المادة ٣٨ من هذا القانون يكون التقدير فيما يختص بأرباح الفترة الواقعة بين تاريخ العمل بهذا القانون وبين آخر ديسمبر سنة ١٩٣٨ على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ وذلك بالنسبة للأفراد وشركات التضامن فقط » — وأما المادة ٣٨ فتوجب تحديد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية فى بحر السنة السابقة — وقد جاء حكم المادة ٨٧ استثناء من هذه القاعدة .

وحيث إنه سبق القول بأن بدء سريان التقادم لا يكون إلا من يوم المطالبة بالدين وطبقاً للمادة ٨٧ لا تستطيع مصلحة الضرائب تقدير أرباح سنة ١٩٣٨ إلا على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ وبالتالي لا تستطيع مطالبة

رجال الصناعة أو من الممولين الذين يدفعون ضرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات يختارهما الممول بنفسه — وقد جاءت المواد ٥٠ و ٥٢ و ٥٣ سالفة الذكر في القسم الثاني من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالشركات غير المساهمة والأفراد .

و حيث إنه يبين عما تقدم أن لجان التقدير القديمة هي هيئات مختصة في مسائل الضرائب وكل البها المشرح — دون غيرها — أمر إجراء التقدير لأرباح الشركات غير المساهمة والأفراد ولايتها في ذلك ولاية أصيلة وتقديرها يكون أساسا لربط الضريبة وتصبح هذه الضريبة واجبة الأداء ولو طعن في التقدير أمام القضاء العادي — وهي في الواقع هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي تفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب وسواء اعتبر أنها تستطيع أن تزيد في تقديرها على ما أرتأته مصلحة الضرائب كما استقر على ذلك قضاء محكمة النقض — باعتبار أن مأمور الضرائب لا يقوم بالتقدير ، أو أنها لا تستطيع ذلك طبقا للرأى المخالف الذي يرئس إلى المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تنص على أنه « لا يعرض على لجنة التقدير سوى الخلاف القائم بين المأمور والممول بمعنى أن الجزء المتفق عليه يتخذ أساساً لربط مؤقت انتظاراً لفصل اللجنة فيما انحصر فيه الخلاف ، وقد صدرت اللائحة التنفيذية المذكورة استناداً إلى المادة ١٠٤ من ذات القانون — هذا الرأى المخالف الذي سجله المشرح أخيراً في صلب المادة ٥٢ عند تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — إذ جرى نصها عند تعديلها على أن لجان الطعن (وهي التي حلت محل لجان التقدير القديمة) تختص بالفصل في كافة أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة

على يقوم به الدائن التمسك بمحقة أثناء السير في إحدى الدعاوى . . .

فالطالبة القضائية هي إذن سبب من أسباب انقطاع التقادم — سواء أكان التقادم مكسباً أو مستقلاً — وهكذا هو الحال طبقاً لأحكام القانون المدني القديم التي تنص على أن التكليف بالحضور أمام القضاء Citation en justice سبب من أسباب انقطاع التقادم بنوعيه و المادة ٨٢/٢ والمادة ٢٠٥ من القانون المدني القديم .

و حيث إن المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — تنص على أن مصلحة الضرائب تحيل إلى لجان التقدير ( القديمة ) جميع المسائل التي لم يتم اتفاق عليها بين المصلحة والممول مع موافقتها بكل ما قدمه الممول من الإقرارات والبيانات ومع موافقتها كذلك بملاحظات المصلحة كما تنص على أن اللجنة تعلن الممول بميعاد الجلسة قبل انعقادها بخمسة أيام على الأقل وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول لإبداء أقواله بنفسه أو بوكيل عنه إذا شاء . ثم جاءت بعدها المادة ٥٣ وهي تنص قبل تعديلها على ما يأتي « تقوم مصلحة الضرائب بإعلان الممول بتقدير اللجنة وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ويكون هذا التقدير أساساً لربط الضريبة وتصبح هذه الضريبة واجبة الأداء ولو طعن في التقدير أمام القضاء . . .

و حيث إن لجان التقدير القديمة — وهي التي كانت تتولى إجراء التقدير حتى ١٩٥٠/٩/٤ كانت تتألف طبقاً للمادة ٥٠ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يضم إليهم بناءً على طلب الممول إذا شاء — عضوان من التجار أو من



حصل لجهة مختصة في هذه المسائل - بخلاف التفتيش الذي يقدم للجهات الإدارية الأخرى غير المختصة فإنه لا يقطع المدة و الحقوق ١١ ص ١٤٢ مرجع القضاء ١٤٨٧ ) .

د وحيث إنه طبقاً للمادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يكون للإعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول - قوة الإعلانات الذي يتم عادة بالطرق القانونية ، فالخطاب الموصى عليه يعلم الوصول الذي بمقتضاه أحوالت مصلحة الضرائب المستأنف عليهم على لجنة التقدير والذي وصلهم في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ له قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية العادية وقد قطع التقادم الذي لم يكن قد اكتمل بعد بالنسبة لدين ضريبة سنة ١٩٣٩ وكذلك بالنسبة لدين ضريبة سنة ١٩٣٨ إذ ولو أن مصلحة الضرائب لم تنشر في خطاب الإحالة إلى أرباح سنة ١٩٣٨ ولم ينشر قرار لجنة التقدير إليها إلا أن الخطاب والقرار يشعلان في الواقع العامين معاً - وقد أقر المستأنف عليهم بذلك في صحيفة طعنهم أمام محكمة الدرجة الأولى وذلك لأن المادة ٨٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أوجبت تقدير أرباح سنة ١٩٣٨ على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ كما سبق البيان .

د وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله إذ قضى بسقوط الحق في دين ضريبة سنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ بمعنى المدة ويتعين إلغاؤه ورفض الدفع والحكم بقيام حق مصلحة الضرائب في المطالبة بهما - وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في باقي الموضوع .

( استئناف حضرة وزير المالية بعفته ضد وريثة المرحوم السيد محمد السيد رقم ٥٠٠ تجاري سنة ٦٨ ق بالهيئة السابقة ) .

وأكدت هذا المعنى المادتان ٥٣ و ٥٠ بعد تعديلهما إذ جاء في أولهما أن لجنة الطعن تصدر قرارها إما باحتياد تقدير المأمورية أو بتخفيضه ، وجاءت ثانيهما د أن لجنة الطعن تبأشر اختصاصها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ وتعال عليها جميع المسائل التي صدر فيها قبل هذا التاريخ تقدير من المأمورية لم يقبله الممول سواء في ذلك المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التي تقدم بعد إليها ... سواء اعتبر أن لجان التقدير هذه تستطيع أن تزيد في تقديرها على ما أراته مصلحة الضرائب أو اعتبر أنها لا تستطيع الزيادة فإن هذه اللجان الإدارية تعتبر درجة من درجات التقاضي ورفع الأمر إليها يعتبر مطالبة قضائية تقطع التقادم طبقاً للمادة ٢٨٣ من القانون المدني وهذا أقر مستشار الرأي بمجلس الدولة بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ثم هيئة الرأي بمجموعة بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ فقرروا د أن لجان التقدير الملغاة ولجان الطعن هيئات مختصة في مسائل الضرائب ورفع الأمر إليها يعتبر قاطعاً للتقادم - وأنه ولو أن الإحالة إلى هذه اللجان إنما تكون بسبب عدم قبول الممول لتقدير المصلحة بالنسبة إلى لجان التقدير وبناء على طلبه بالنسبة إلى لجان الطعن إلا أن هذه الإحالة تتضمن قطعاً تمسك المصلحة بمحقها والتسك بالحق قاطع للتقادم كما أن المطالبة القضائية في نص المادة ٣٨٣ من القانون المدني تشمل الدعوى والدفع الذي تحركه المطالبة .

د وحيث إن محكمة الاستئناف الأهلية سبق أن أخذت بهذا الرأي فقررت في حكم قديم لها أصدرته بتاريخ ٢ يناير سنة ١٨٩٦ د أن التفتيش في مسائل التركات إلى بيت المال - يقطع المدة القانونية لسقوط الحق - لأنه

# قضاء محكم الاستئناف

هيئة التحكيم

٧٠٩

محكمة استئناف القاهرة

١٥ أبريل سنة ١٩٥٣

١ - محل . مكتب العمل . رأيه . ليس قاطعاً .  
الرأى لهيئة التحكيم . طبقاً لقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .  
ب - حد رب المل . لا يجوز إلزامه بإعطاء عماله  
علاوات دورية حتمية . سببه . تنافى مع المناقشة  
الحرّة الهروعة لعمل المؤسسات .

المبادئ القانونية

١ - إذا أورد مكتب العمل في محضر  
الاجتماع الذى عقده لتسوية المطالب المقدمة  
إليه تسوية ودية أنه يرى عدم إحالة أحد  
هذه المطالب المتعلقة بأحد أنظمة العمل في  
المصنع إلى لجنة التوفيق لمجرد أن لائحة  
جديدة لتنظيم العمل قد أرسلت إلى إدارة  
التشريع للنظر في نصوصها فإن هذا الإجراء  
في ذاته لا يعد تسوية للنزاع حسب الواقع  
أو حسب القانون خصوصاً إذا كان الطرفان  
قد رحبا من تلقاء نفسيهما إلى مناقشة المطالب  
عند طرحه أمام هيئة التحكيم متجاوزين  
برجوعهما هذا رأى مكتب العمل في اعتبار  
النزاع منتهياً بالتسوية الودية أو أنه ما زال  
قائماً لم تحصل تسويته لأن ما قرره المرسوم  
بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن

التوفيق والتحكيم في المادة السادسة وحددت  
به مهمة مكتب العمل تقضى بأنه إذا لم  
يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع  
بالطرق الودية ... رفع تقريراً مفصلاً بنتيجة  
سعيه وأسباب إخفاقه إلى رئيس لجنة  
التوفيق المختصة مصحوباً بجميع أوراق  
الموضوع ... ومؤدى هذا النص أن رأى  
مكتب العمل ليس قاطعاً ولا يمكن أن تتقيد  
به لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم سواء في  
موضوع النزاع أو في اعتبار كونه منتهياً  
بالنسبة إلى جميع المطالب أو إلى بعضها بل  
الرأى في ذلك جميعه إنما يكون هيئة التحكيم  
التي يشمل اختصاصها نظر النزاع والفصل  
فيه طبقاً للمادتين ١٥ ، ١٦ من المرسوم  
بقانون المشار إليه .

٢ - لا يجوز إلزام رب العمل بإعطاء  
عماله علاوات دورية حتمية لأن هذه  
العلاوات تنافى مع طبيعة عمل المؤسسات  
الخاصة للمنافسة الحرة والتي لا تصف  
إيراداتها بنيزة الاستقرار وإطراد الزيادة في  
الأرباح لمواجهة الزيادة الحتمية المطردة في  
الأجور وهذه العلاوة ما هي إلا منحة من  
رب العمل متروكة لتقديره في ضوء حالة

المكتب عليهما في شأن المطالب الخمسة المذكورة. وقد أشار المكتب لما يتعلق بالمطلب الثالث الخاص بالمطلات إلى أنه يرى تعديل لائحة تنظيم العمل وأن اللائحة الجديدة قد أرسلت إلى إدارة التشريع بمصلحة العمل للظر في نصوصها على أن المكتب قد اعتبر هذا حلاً للزراع بالنسبة إلى المطلب المذكور ولذا فقد قرر عدم إحالته إلى لجنة التوفيق ضمن المطالب التي لم يمكن تسويتها مما أدى إلى عدم تعرض اللجنة إلى بحث هذا المطلب كما تبين من الاطلاع على محضرها .

د وحيث إن لجنة التوفيق اجتمعت في ٣ مارس سنة ١٩٥٣ بعد أن أعيد إليها الزراع من هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة بموجب قرارها الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٣ لكي تنظر في الزراع طبقاً للقانون . وقد استعرضت اللجنة في اجتماعها المطالب التي أحالها إليها مكتب العمل ولما لم تستطع تسوية الزراع في تلك المطالب أو في بعضها قررت إحالة الزراع إلى هيئة التحكيم .

د وحيث إنه أمام هذه الهيئة قد تناول البحث ما أحيل من مطالب فضلاً عن المطلب الثالث الخاص بالمطلات وذلك على الوجه الذي يلي بيانه .

د وحيث إنه بالنسبة للمطلب الخامس بالاحتفاظ بمتوسط الانتاج لأي عامل ينقل من عمله إلى عمل آخر أنه يبين من أقوال ممثل العمال وأقوال مدير المصنع أن إدارة المصنع كانت طبقاً للائحة الإجراءات تذر العامل الذي يضعف إنتاجه ثلاث مرات ثم توقع عليه غرامة ضعف إنتاجه في المرة الرابعة وأنه حصل اتفاق أمام مكتب العمل بعد ذلك بتغيير هذا النظام بأن

مؤسسته المالية ولا يمكن إلزامه بها إلا في حالة وجود كادر لهاله ينص على ذلك .

### الهيئة

د وحيث إن وقائع الزراع تتلخص في أن عمال مصنع الاتحاد المصري ( دباسي اخوان ) تقدموا بشكوى إلى مكتب العمل بشبرا عند المصنع ضمنوها المطالبة بتحقيق المطالب الآتية :  
أولاً - الاحتفاظ بمتوسط الانتاج لأي عامل ينقل من عمله إلى عمل آخر .

ثانياً - يحتفظ العامل بمتوسط انتاجه عند تغيير أصداف أخرى .

ثالثاً - جعل حساب العطلة على متوسط الإنتاج إذا زادت العطلة عن أربع ساعات .  
رابعاً - احتساب أيام الأعياد والاجازات الرسمية على متوسط الأجر بالانتاج .

خامساً - رفع الغرامات التي توقع بسبب ضعف الانتاج .

سادساً - منح علاوات دورية للعامل الذي أمضى أكثر من سنة في الخدمة .

سابعاً - صرف علاوة غلاء المعيشة لمن يمنحها من العمال .

ثامناً - تطبيق نصوص القانون بالنسبة للحالات المرضية العادية .

تاسعاً - إعادة النظر في تعديل لائحة الغرامات بالمصنع .

د وحيث إن مكتب العمل تمكن في اجتماع ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ من تسوية الزراع ودياً في الشائ والخاص والسابع والثامن والتاسع من المطالب المقدمة وافق الطرفان على ما عرضه

اكتوبر سنة ١٩٥٢ وأورد فيه أنه يرى عدم إحالة هذا المطلب الى لجنة التوفيق مجرد أن لائحة جديدة لتنظيم العمل قد أرسله إلى إدارة التشريع للنظر في نصوصها إذ أن هذا الإجراء في ذاته لا يعد تسوية النزاع حسب الواقع أو حسب القانون ودليل ذلك أن الطرفين قد رجعا من تلقاء نفسيهما إلى مناقشة المطلب عند طرحه أمام الهيئة متجاوزين برجعتهما هذا رأى مكتب العمل ولا شك في أن لجنة التوفيق وهيئة التحكيم غير مقيدتين بما يراه مكتب العمل في اعتبار النزاع منتهايا بالتسوية الودية أو أنه ما زال قائما لم تفصل تسويته لأن ما قرره المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في المادة السادسة منه وحددت به مهمة مكتب العمل يقضى بأنه ، إذا لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع بالطرق الودية . . . رفع تقريراً مفصلاً بنتيجة معينة وأسباب إخفاقه إلى رئيس لجنة التوفيق المختصة مصحوباً بجميع أوراق الموضوع . . . ومؤدى هذا النص أن رأى مكتب العمل ليس قاطعاً ولا يمكن أن تنقيد به لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم سواء في موضوع النزاع أو في اعتبار كونه منتهايا بالنسبة لجميع المطالب أو إلى بعضها ومن ثم فإن الرأى في ذلك جميعه إنما يكون طيبة التحكيم التي يشمل اختصاصها نظر النزاع والفصل فيه طبقاً للمبادئ ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون المشار إليه .

• وحيث إنه بالنسبة إلى موضوع الطلب فإن العمال قد تمسكوا بأنه لا دخل للعمال في المطالبات التي تحصل أثناء العمل وهو غير مسئول عن تحمل نتائجها لأنه ما دام قد حضر للصنع للقيام بعمله ولأداء واجبه ووضع نفسه تحت تصرف المصنع فإنه يكون قد قام بكل التزاماته ولذلك فإنه يستحق أجره كاملاً ، وقد

ينقل العامل الذي يتذر ثلاث مرات بسبب ضعف إنتاجه إلى عامل احتياطي يتقاضى ٢٧ قرش يومياً بدلاً من أن يتقاضى أجراً حسب إنتاجه وقد تعطل العمال من هذا الإجراء الأخير للفرق الكبير بين أجر العامل بالإنتاج الذي يتراوح أجره عادة بين ٥ و ٦ قرش و ٦٠ قرش وأجر العامل الاحتياطي الذي يتقاضى أجراً ثابتاً قدره ٢٧ قرش .

• وحيث إنه في جلسة اليوم اتفق الطرفان على الرجوع إلى لائحة الغرامات المؤرخة ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ وأول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وهذه اللائحة تعطى لإدارة المصنع الحق في توقيع الغرامة بدلاً من نقل العامل من عامل بالإنتاج إلى عامل احتياطي وذلك مؤقتاً لحين صدور اللائحة الجديدة التي تصدر طبقاً للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ويتعين على الهيئة إزاء ذلك إثبات ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين .

• وحيث إنه بالنسبة للمطلب الخاص باحتساب أجر العامل على متوسط إنتاجه اليومى إذا زادت عطلة التول عن أربع ساعات فإن العمال قدموا مذكرتهم في النزاع وتعرضوا فيها إلى هذا المطلب وتمسكوا به شارحين وجهة نظرهم في استحقاق أجر العطلات وفي طريقة احتسابها ورد صاحب المصنع بمذكرته على ذلك مبيناً موقفه والنظام الذي يتبع في المصنع منذ إنشائه ذاكراً أنه هو المتبع أيضاً في المصانع الأخرى . وبعد ذلك نوقشت وجهتا النظر أمام الهيئة بما هو ممدون في محضر الجلسة .

• وحيث إنه يتبين من ذلك أنه لا نزاع في أن المطلب المشار إليه يعتبر معروضاً على الهيئة ضمن المطالب الأخرى التي لم تتم تسويتها ودياً أمام مكتب العمل ولا حيرة بما ورد في محضر الاجتماع الذي عقده هذا المكتب في ٢٩

التقشيط بواقع نصف متوسط الأجر اليومي للعامل الذي يعمل على نولين أو على نول واحد إذا حصل التقشيط للنولين مما أو للنول الواحد . وفي احتساب هذه العطلات بواقع ربع متوسط الأجر اليومي للعامل الذي يعمل على نولين إذا حصل التقشيط لأحدهما .

(ب) تقرير حق العمال في احتساب العطلات الميكانيكية بواقع ١٨ ملياً في الساعة للعامل الذي يعمل على نولين إذا حصل التعتيل لأحدهما ، وفي احتساب هذه العطلات بواقع ٣٠ ملياً في الساعة للعامل الذي يعمل على نولين أو على نول واحد إذا حصل التعتيل للنولين معاً أو للنول الواحد .

و حيث إنه بالنسبة للطلب الخاص باحتساب أيام الأعياد والأجازات الرسمية على متوسط إنتاج العامل فإن طرفي النزاع اتفقا على تنفيذ القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردي إلا أنهما اختلفا بالنسبة لعدد أيام هذه الأجازات إذ أن العمال يقولون بأن المصنع جرى على إعطائهم إحدى عشر يوماً سنوياً إجازات للأعياد بأجر ثابت قدره ٢٧ قرش يومياً بينما أن القانون الجديد لا يقرر إلا سبعة أيام إجازة للأعياد سنوياً بأجر كامل وهم يطالبون بالاحتفاظ بعدد الأيام التي كانوا يمنحونها سابقاً باعتباره أن هذا حق مكتسب لهم وأن يتقاضوا عن هذه الأيام أجر أكمل طبقاً لنص القانون الجديد .

و حيث إن هذه الهيئة ترى أن العمال ليسوا محقين في ادعائهم هذا إذ أنه لا يحق للعامل إذا صدر قانون ينظم علاقة ما بين رب العمل والعامل كان ينظمها قبلاً اتفاق أو قانون سابق أن يختار من كل من النظامين السابق واللاحق ما يحلو له منهما ويطلب إدماجهما معاً فإن

اعترض الحاضر عن إدارة المصنع على هذا المطلب قائلاً إن في إجابته تحميل رب العمل عبئاً لا يده فيه مما يسبب زيادة مصاريف الإنتاج وأن العطلات أما أن تكون بالقضاء والقدر وأما ناشئة عن إهمال العامل الذي يقوم بإدارة الآلة وصيانتها .

و حيث إن العرف جرى في مصانع النسيج بتعويض العامل عن عطلات التقشيط والعطلات الميكانيكية بأن يدفع له أجر أقل من مستوى متوسط أجره اليومي وبذلك يتحمل كل من رب العمل والعامل جزءاً من الخسارة الناشئة من تعطل آلة الإنتاج بسبب خلل ميكانيكي أو بسبب التقشيط — وهذا ما تقتضيه العدالة — فيجب ألا ينفرد أحدهما بتحمل هذا العبء كما أن هذا الاشتراك في تحمل هذه الخسارة يدفع صاحب العمل والعامل على التعاون معاً للحفاظ على إدارة الإنتاج .

و حيث إن القانون يؤيد هذا العرف إذ أن المادة ٦٩٢ من القانون الذي نصت على أنه : إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلازم بها عقد العمل أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنعه من العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل كان له الحق في أجر اليوم . وهذا النص صريح في استحقاق عامل النسيج الذي يحضر المصنع لمزاولة العمل المطلوب منه وتصدر عليه ذلك بسبب توقف الأنوال التي يعمل عليها لمطل ميكانيكي أو للتقشيط .

و حيث إنه بناء على ذلك وعلى ما سبق أن قررت هذه الهيئة في أنزعة مماثلة وفقاً للعرف السائد تقرر الهيئة :

(١) تقرير حق العمال في احتساب عطلات

« وحيث إنه وقد استبان في هذا النزاع أنه ليس للعالم الشاكين كادر يعاملون بمقتضاه فإنه يتعين رفض هذا الطلب .

« وحيث إن مندوب العمال رأى إجابة المطلب الخاص بالعلاوات الدورية وقد تولت أسباب الحكم الرد عليه .

( قضية النزاع بين مصنع شركة الاتحاد المصري للنسيج دباسي إخوان وبين عماله رقم ٢٥ سنة ١٩٥٣ )  
منازعات التصكيم برئاسة وعضوية حضرات الأساتذة يحيى محمد مسعود وكيل المحكمة ومحمد عبد الهادي الديباني وإسماعيل أبو الفتوح المستشارين بالمحكمة ومجمل حنا مندوب مصلحة العمل وعبد القادر علام مندوب مصلحة الصناعة ) .

٧١٠

محكمة استئناف القاهرة

١٤ مايو سنة ١٩٥٣

المساواة بين العمال . تساوى الظروف . تساوى المؤهلات . حق العامل . لا استثناء . استناداً الى مبادئ العدالة . التفرقة بين عمال مصريين وأجانب . لا يجوز لعامل الجنسية . تناوب الخدمة بالمناطق المتنازعة بالعمال العامة . تنظيم المناوبة . استحقاقه مع صالح المؤسسة وحسن إدارتها . حسن النية من أسس تنفيذ قرار المحكمة .

المبدأ القانوني

ما تجب مراعاته على وجه عام وبصفة مطردة المساواة بين العمال حيث تتساوى ظروف العمل وحين تتساوى المؤهلات وهذه المساواة حق ثابت للعامل لا محل للاستثناء منه ويستند إلى مبادئ العدالة وتطبيقاً لهذا يتعين على صاحب العمل أن يسوى بين عماله من كان منهم من الأجانب

العدالة والمنطق تستدعيان أن يطبق على العمال أى النظامين أفضل لهم وهذا لا يبنى أن يطبق النظامين معاً .

« وحيث إنه بناء على ذلك فإن الهيئة ترى تقرير حق العمال في احتساب أجر أيام الأعياد المبنية في المادة ٢٤ من المرسوم بقانون الرقيم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمعد العمل الفردي وقدرها سبعة أيام فقط على أساس متوسط الانتاج للعامل .

« وحيث إنه بالنسبة للمطلب المقدم من العمال الخاص بمنع العلاوات الدورية لعمال اليومية الذين مضى عليهم سنة فإن الجاسط من العمال قرر أنه ما دام صاحب العمل قد اعتاد على منح عماله علاوات دورية فلا يحق له بعد ذلك أن يحرم فريق من عماله من هذه العلاوات بينما يمنح للفريق الآخر وأضاف بأن صاحب المصنع كان يمنح علاوات دورية من سنة ١٩٤٩ وانقطع عن ذلك في سنة ١٩٥١ - وقرر يمثل المصنع بأنه لم يعط علاوات دورية عامة . وإنما يمنح الممتازين من عماله علاوات تفجيجاً لهم وأن حالة المصنع لا تسمح بإجابة هذا المطلب إذ أنه خسر هذا العام ٧٠٠ جنيه .

« وحيث أنه لا يجوز إلزام رب العمل إعطاء عماله علاوات دورية حتمية لأن هذه العلاوات تتناقض مع طبيعة عمل المؤسسات الخاضعة للتنافس الحرة والتي لا تتصف إرادتها بميزة الاستقرار وإطراد الزيادة في الأرباح لمواجهة الزيادة الحتمية المضطردة في الأجور وهذه العلاوة المطلوبة ما هي إلا منحة من رب العمل متروكة لتقديره في ضوء حالة مصنعه المالية ولا يمكن إلزامها إلا في حالة وجود كادر لعماله ينص على ذلك .

٤ - عدم تشغيل السفريجية ومساعدتهم في غير عملهم .

وقد قام مكتب العمل على تسوية النزاع بالطرق الودية ولما لم يتمكن من ذلك أحال النزاع إلى لجنة التوفيق في منازعات العمل بمحكمة القاهرة الابتدائية وذلك بدورها حاولت تسوية النزاع في جلستي ٢٧ يناير سنة ١٩٥٣ و ٣ فبراير سنة ١٩٥٣ ولما لم تتمكن من تسوية النزاع في المطالب المقدمة أو في بعضها أحالته إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة .

وحيث إنه يبين من دفاع الطرفين أمام هذه الهيئة ومن المذكرات المقدمة منها أن المطلب الأول يتلخص في طلب العمال الشاكين تهديد مرتب ثابت لكل من السفريجية ومساعدتهم فوق ما يتقاضونه عن مقابل الخدمة وهي نسبة الـ ١٠ ٪ من ثمن المبيعات التي يقدمونها للعملاء الذين يرتادون المحال على أن يكون صرف هذا المرتب شهريا وبأثر رجعي اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٢ وهو تاريخ رفعهم النزاع إلى مكتب العمل .

وحيث إن العمال يقولون في دفاعهم الذي أبدوه أن العرف جرى في جميع المحال التي يتقاضون عنها مقابل الخدمة قيمة ١٠ ٪ من ثمن المبيعات أن يتقاضى هؤلاء العمال في الوقت ذاته مرتباً شهرياً ثابتاً - وقدموا للتدليل على ذلك عدة مستندات وعقود استخدام صادرة من شركة الفنادق المصرية ومحال أخرى مماثلة - وأضافوا بأن محال جروج نفسها كانت تتبع هذا العرف حتى سنة ١٩٤٦ إذ كانت تصرف للسفريجية ومساعدتهم أجوراً ثابتة وذلك عدا مقابل الخدمة أي الـ ١٠ ٪ وأنه ما كان يحق لصاحب

ومن كان منهم من المصريين وأن يحمل الكل سواء في فرص التمتع بكل الميزات التي يمنحها صاحب العمل أو التي تتيقها له طبيعة العمل نفسه فلا يجوز مثلاً لمل من المحال العامة أن يخصص بالامكان الممتازة في المحال عمالاً بالذات لعوامل متعلقة بمجسيتهم بل يجب على المحال أن ينظم الخدمة فيه بحيث يتناول جميع عماله مناطق العمل جميعها بلا تفرقة وذلك بطريقة دورية يقوم صاحب العمل بتنسيقها على الفط الذي يتفق مع صالح المؤسسة وحسن إدارتها ونظامها : هذا كله ما دامت المساواة متحققة في الهيئة الواحدة من ناحية الكفاية وبغير مفاضلة بين عامل وعامل لمصريته أو أجنبيته تسلياً بأن تنفيذ ذلك بحسن نية هو من أسس القرار الذي تصدره الهيئة .

### الهيئة

وحيث إن وقائع النزاع تخلص في أن مندوبي السفريجية ومساعدتهم الذين يعملون بمحلات جروج الأربعة في مدينة القاهرة تقدموا بشكوى إلى مكتب عمل جنوب القاهرة ضمتوها طلب تدخل مكتب العمل لحسم النزاع القائم بينهم وبين محلات جروج بالطرق الودية وذلك في المطالب الأربعة الآتية .

- ١ - تهديد أجر شهري ثابت فوق ما يتقاضونه من الـ ١٠ ٪ .
- ٢ - صرف ملابس للعمال الشاكين .
- ٣ - مساواة العمال المصريين بالأجانب في توزيع العمل .

أجازت صراحة ألا يكون للعامل في بعض الصناعات كصناعة الفنادق والمطاعم والمقاهي والمشارب أجر سوى ما يحصل عليه من ومبة وما يتناوله من طعام - فإذا ما اتفق صاحب مؤسسة من هذا النوع من المؤسسات الواردة في المادة المذكورة مع عماله على احتساب أجرهم بالطريقة المبينة في تلك المادة فإن اتفاقه هذا يكون صحيحاً لا غبار عليه ولا يحق للعامل بعد إبرامه أن يتظلم من هذا النظام الذي يقره القانون ويؤيده العرف في مصر وفي البلاد الأخرى كما أن الفقه والقضاء قد استقرا على أن أجر العامل يتكون من كل ما يحصل عليه في مقابل ما يقوم به من عمل مهما كانت الصورة التي يظهر فيها هذا الأجر .

و حيث إن مقياس الفصل في هذا المطلب هو في الواقع التحقق من مستوى الأجر الذي يتناوله العامل فإذا ما استبان أن هذا الأجر معقول بالنظر إلى الظروف الاقتصادية للدولة وبالنسبة لعرف المهنة وعرف الجهة التي يؤدي فيها العمل فإن من التجهي أن يطالب العامل بزيادة هذا الأجر عن أي طريق .

و حيث إنه يبين من أقوال المحاضر عن محال جبروني أن متوسط أجر السفرجي كما هو ثابت من الإقرارات التي ترسل إلى مصلحة الضرائب يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ قرش ولم يتعرض العمال الشاكون على هذا البيان اعتراضاً جدياً - ولا شك أن مثل هذا الأجر مناسب في معرض التقدير العام لمستوى الأجور خصوصاً أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار ما تجرى به العادة في المجال التي تماثل في الدرجة مجال جبروني التي تعد من مؤسسات الدرجة الأولى أن يمنح العملاء والرواد عمال تلك المجال الذين يتصلون بهم ويقومون على خدمتهم مبالغ لا تقل

العمل أن يحرم عماله من هذه المراتب الثلاثة لأن هذا التصرف يعتبر تقييضا للأجر وفيه مخالفة صريحة لأحكام القانون وأنه كان يتعين على صاحب العمل أن يلجأ إلى القضاء لتعديل هذا الشرط الخاص بالأجر في عقود العمل القائمة بينه وبين عماله من السفرجية ومساعدتهم .

و حيث إن المحاضر عن محلات جبروني طلب رفض هذا المطلب مستنداً إلى أن العادة جرت في هذه المجال منذ انفتاحها على عدم تحديد أجر شهرى ثابت للسفرجية اكتفاء بأنهم يحصلون على أجرهم في صورة نسبة الـ ١٠٪ التي يقبضونها بأكملها وأن هذه المجال تكاد تنفرد باحتواء نسبة الـ ١٠٪ كاملة لطائفة السفرجية لا يشاركون فيها غيرهم وهذا بخلاف ما جرى عليه العمل في المجال الأخرى المماثلة التي توزع حصيلة الـ ١٠٪ بطريقة يشارك فيها رب العمل ورؤساء المجال وبعض أصحاب المهن الأخرى من المجال الذين يشغلون في المجال هؤلاء السفرجية ومساعدتهم في الحصيلة المذكورة - وأضاف المحاضر عن محال جبروني قائلاً إنه بالنسبة لادعاء العمال أنهم كانوا يتناولون أجوراً ثابتة فضلاً عن مقابل الخدمة حتى سنة ١٩٤٦ أن حقيقة الأمر في ذلك أنه كان يوجد في المجال المذكورة بعض من مساعدي السفرجية الملحقين بمخدمة المطاعم والبار - وذلك في محل سليمان باشا وكانوا يعطون أجراً ثابتاً مقداره عشرة قروش يومياً ويرجع السبب في ذلك إلى مسألة ما كانوا يحصلون عليه من مقابل الخدمة وقد كان عدد هؤلاء العمال قليلاً وعلى كل حال قد انقضى العمل بهذا النظام الاستثنائي من زمن بعيد وأصبح العمال سواء في جميع المجال الأربعة من حيث طريقة الحصول على الأجر وهي الاكتفاء بمقابل الخدمة .

و حيث إن المادة ٦٨٤ من القانون المدني



الصادر لصالح العمال في هذا الشأن ونوهت بأن يقوم المحل بعمل كشوف مفصلة تبين أجر السفرجي ومساعدته في كل شهر وأن تحفظ تلك الكشوف حتى يمكن الرجوع إليها في حالة استحقاق العامل المكافأة عند تركه العمل .

وحيث إنه مما يؤيد وجهة النظر التي تدعو إلى رفض هذا الطلب أن هناك فارقا في طريقة احتساب الـ ١٠ ٪ مقابل الخدمة بين ما يجري عليه العمل في محال جروري وما يجري في المحال الأخرى إذ أن السفرجية الشاكين يستولون على حصة الـ ١٠ ٪ كاملة فهم يتناولونها مباشرة من المستهلك دون وساطة المحل الذي لا تدخل مطلقا في حساباته هذا فضلا عن تحميله وحده للخسارة الناجمة عن الكسر والأتلاف والضياع في أدوات المحل وذلك فيما عدا مبلغ يسير يحمل به السفرجي مقداره ١٠ قروش شهريا مقابل الكسر هذا بينما قد تم الاتفاق في ٩ مارس سنة ١٩٥٣ كما يتضح من خطاب مدير إدارة التوزيع المودع في الملف بين أصحاب المحلات العمومية وبين محالهم على توزيع نسبة الـ ١٠ ٪ بالطريقة الآتية .

ياخذ صاحب المؤسسة ٢ ٪ من هذه الحصة نظير الكسر وتوزع الـ ٨ ٪ على العمال الذين يقومون بخدمة المستهلكين الفعلية وهم بالنسبة للطعام رئيس الخدم والجرسون والكومي والسفرجي والشيف دي ريون وحامل التليفون وبالنسبة للبقاى الجرسون والكومي والفراش وحامل التليفون .

يبين من هذا أن ما يخص السفرجي من هذه الحصة في محلات جروري يربو كثيرا على ما يخص زميله في المحال الأخرى المشار إليها .

عادة من الـ ١٠ ٪ المقرر دفعها مقابل الخدمة وذلك حتى على الرغم مما يملئه أصحاب هذه المحال في لافتات توضع في المحل وبغير ذلك من الطرق من عدم وجوب دفع شيء عدا النسبة المذكورة وذلك المبالغ لا تقل بحكم السادة في مقدارها عن النسبة المقدرة نفسها بل قد تزيد عليها وهذه المنحة وإن لم تدخل في احتساب أجر السفرجي إلا أنها في الواقع كسب حقيق يحصل عليه بسبب العمل ويعتبر من المزايا التي ينبغي مراعاتها في تقدير حالة العامل .

وحيث إن الذي يستشف من الأوراق ومن دفاع العمال أنهم يستبدفون فيما يطلبونه من تقرير مرتب ثابت لهم إلى جانب ما يحصلون عليه من مقابل الخدمة أن يستفيدوا من احتساب المكافأة التي تستحق للعامل عند تركه الخدمة حسب القانون ولا شك أن هذا العرض هو بما يمكن تحقيقه بطريقة أخرى تحفظ على العامل حقه وذلك إذا ما كان كل ما يحصل عليه من حصة الـ ١٠ ٪ محتسبا ومرصودا ويمكننا ضبط حساباته وتحديد ما من واقع مجموع التذاكر التي يصرفها السفرجي من الخزنة الخاصة بصرف هذه التذاكر والموجودة في المحل إذ تحفظ بصورة منها ومن الممكن أن يحدد حساب المبيعات شكل من السفرجية على حدته هذا فضلا من أن متوسط هذه الحصة يبلغ في كشوف شهرية إلى مصاحبة الضرائب التي تربط الضريبة المستحقة على العامل على أساس هذه الكشوف وقد اعترف محل جروري نفسه بهذا النظام الذي تباع إذ قرر في خطابه المرسل لمدير لجنة التوفيق والتحكيم في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ أن في الإمكان تحديد الأجور التي تحتسب على أساسها قيمة التوزيع في حالة الاستثناء عن العامل وتزى هذه الهيئة أن تسجل الإقرار

معه أن يرتدى العال الذين يعملون بها والذين يتصلون بالعلاء والزواد اتصالاً مباشراً ملابس مهندمة نظيفة ولما كان عبء تكاليف مثل هذه الملابس مما ينوء به كاهل العال لو أنهم حلوا بهذه التكاليف خصوصاً أن تلك الملابس سريعة البلى بحكم استعمالها يكاد يكون متواصلاً فأن لا يخطر بالبال أن يقوم العال أنفسهم بتكاليف اعداد لباسهم في هذه الحالة بل أن مما تقتضي به قواعد العدالة أن يقوم صاحب العمل بهذه التكاليف على حسابه الخاص ولقد جرى العرف حتى بالنسبة للخدم الخصوصيين في المنازل أن يصرف لهم عندومهم الملابس التي يرتدونها أثناء قيامهم بتقديم الأطعمة وما يماثلها وهذا العرف مطابق لمبادئ العدالة من كل الوجوه .

د وحيث إن حال جروري تقر الأخذ بما تقدم بالنسبة لعمالها الذين يشتغلون في فروع البيع إذ تصرف لهم ملابس خاصة ذات رى موحد وهذا مما يضئ على تلك الحال مظهرأ حسناً للنظام والنظافة وأن الحجية التي تتمسك بها هذه الحال من أن أجر هؤلاء العمال الآخرين يقل عن أجر السفرجية مما يثمين معه اصفاءهم من تكاليف الملابس التي يرتدونها أثناء العمل مردودة بأنه لم يثبت أن هناك فارقاً كبيراً في الأجور بين هؤلاء وهؤلاء وأنه لمن المعروف أن هذه الملابس إنما تصرف بقصد النظافة وحسن النظام لا لغرض آخر .

د وحيث إنه بناء على ما تقدم فإن الهيئة ترى إجابة العال الشاكين إلى هذا المطلب وتقرر حقهم في أن تصرف لهم حال جروري ثلاثة أطقم بيضاء ( قفاطين ) سنوياً وثلاث أحزمة حمراء مما يتبع هذا الذي لكي يستطيع العامل أن يرتدى أحدها بينما يرسل الثاني لنفسه ويحتفظ

د وحيث إن ما يدعيه العال الشاكون من أن محلات جروري كانت تدفع لهم أجوراً ثابتة قبل سنة ١٩٤٦ يندحضه ما قرره المحاضر عن هذه المحلات من أن هذا النظام لم يكن يطبق إلا على عدد قليل من مساعدي السفرجية الذين كانوا لا يحصلون إلا على قدر صغير من حصيلة الأجر وأن هذا النظام قد ألغى عندما زادت حصة هؤلاء من هذه الحصيلة بعد نقل هؤلاء العمال إلى أقسام جديدة وهو ما لم يستطع العمال نفية فضلاً عن أنه يؤيده سكوتهم عن المطالبة بتغيير الأوضاع القائمة منذ سنة ١٩٤٦ الأمر الذي يدل على ارتضايتهم لها وتنظيم الأجر على أساسها .

د وحيث إنه بناء على ذلك فإن الهيئة تقرر رفض هذا المطلب وما اشتمل عليه حسب الشكوى بالنسبة للأثر الرجعي .

د وحيث إنه بالنسبة للمطلب الثاني الخاص بصرف ملابس لعمال على حساب حال جروري مع التزامها بتفقات النظافة والصيانة فقد اضطرر على هذا المطلب بأنه لم يجر العرف في الفنادق وفي الحال العامة المائلة على صرف ملابس للسفرجية خصوصاً مع سخاء الأجور التي تمنح هؤلاء العمال وأنه ليس هناك وجه شبه بينهم وبين البائعين في حال جروري الذين يصرف لهم بدل ملابس لأن ظروف عمل هؤلاء الآخرين تختلف عن ظروف عمل السفرجية ولأن أجور الأولين تقل عن أجورهم كما أن المؤسسة تقوم باعداد ملابس السهرة للسفرجية عند الحاجة إليها وهي ملابس مرتفعة التكاليف .

د وحيث إن أعمال جروري تعتبر كما سبق ذكره في مصاف حال الدرجة الأولى ولها طابعها الخاص من حيث النظام والدقة مما يلزم

بالتالى حالة الطوارئ. على أن يكون واجب العناية بهذه الملابس وحفظها على عائق العامل نفسه .

و حيث إنه بالنسبة للمطلب الثالث الخاص بمساواة العمال المصريين بالأجانب في توزيع العمل فقد ذكر المحاضر عن العمال بأن محلات جروى جرت على التمييز بين السفرجية الأجانب والسفرجية المصريين وذلك باعطاء الأولين امتيازات تعود عليهم بالنفع المادى الكبير مع حرمان السفرجية المصريين من فرصة الاستحصا على تلك الامتيازات ويترج هذا التفرق من الطريقة التى تتبعها هذه المحال حيث تمين الأماكن التى يعمل فيها العمال الأجانب فى المواضع التى تكثر فيها الحركة. ويرداد العملاء والرواد أو يتنازولون بمستواهم كما أنها جرت على اعطاء السفرجية الأجانب أجازة أسبوعية مدتها يوم واحد وفى هذا اليوم يحتفظ للسفرجى الأجنبى بمصحة فى مقابل الخدمة ويدفع له عند هودته — أما السفرجى المصرى فلا يتقاضى شيئاً عند تغيبه فى أجازة أسبوعية .

و حيث إن محال جروى أكدت من ناحيتها أن عدد السفرجية الأجانب لا يزيد على ستة وأن عدد المصريين يبلغ المائة وأنه ليس هناك أى تفرقة فى كيفية توزيع مناطق العمل واختصاصاته بين عامل وآخر اللهم إلا مراعاة صلاحية كل عامل للعمل الذى يقوم به وكفايته واجتهاده — ولم يقدم العمال دليلاً على عكس ذلك .

و حيث إن هذه الهيئة تقرر ما يجب مراعاته على وجه عام وبصفة مطردة المساواة بين العمال حيث تتساوى ظروف العمال وحين تتساوى المؤهلات وهذه المساواة حق ثابت للعامل لا محل للاستثناء منه ويستند إلى مبادئ

العدالة وتطبيقاً لهذا يتمين على محلات جروى أن تسوى فى المعاملة بين عمالها من السفرجية من كان منهم من الأجانب ومن كان منهم من المصريين وأن يعمل الكل سواء فى فرص التمتع بكل الميزات التى يمنحها صاحب العمل أو التى يترجها له طبيعة العمل نفسه فلا يجوز له أن يخصص بالأماكن الممتازة فى المحل عمالاً بالذات لعوامل متعلقة بجنسيتهم بل يجب عليه أن ينظم الخدمة بحيث يتناسب جميع السفرجية والمساعدين بالمحال بمناطق العمل جميعاً بلا تفرقة وذلك بطريقة دورية يقوم صاحب العمل بتنسيقها بنسبتها على النقط الذى يتفق مع صالح المؤسسة وحسن إدارتها ونظامها ، هذا مادامت المساواة متحققة فى المهنة الواحدة من ناحية الكفاءة وبغير المفاضلة بين عامل وعامل لمصريه أو أجنبيته تسليماً بأن تنفيذ ذلك يحسن نية هو من أسس القرار الذى تصدره الهيئة بأجابه هذا المطلب .

و حيث إنه بناء على ما تقدم يتمين إجابة هذا المطلب .

و حيث إنه بالنسبة للمطلب الأخير الخاص بعدم تشغيل السفرجية ومساعدتهم فى غير محالهم قرر المحاضر عن العمال بأن محال جروى جرت على تشغيل السفرجية ومساعدتهم فى أعمال غير أعمالهم التى تعاقدوا عليها بأن تكلفهم بأعمال المراسلة والشيلة والتنظيف وغيرها وأنه فضلاً على أن هذه الأعمال ليست من الأعمال المطلوبة منهم فإن فى تشغيلهم لها حرماناً لهم من أجرهم الذى يتناولونه عن طريق الدولة ١٪ مقابل الخدمة .

و حيث إن محال جروى ردت على هذا المطلب بقولها إنها لا تمهد إلى السفرجية ومساعدتهم إلا بالأعمال التى تدخل بطبيعتها فى

الموصوفة هي من لوازم العمل الأصلي المعبود به إلى هؤلاء العمال ولم يقدم ما يدل على أنهم يقومون بما يريد عليه ويخالف طبيعته .

« وحيث إنه ما دام القانون قد نظم ما يتعلق بهذا الموضوع على الوجه السابق بيانه فانه يتعين رفض هذا المطلب .

« وحيث إن مندوب الغرفة الصناعية ومندوب العمال قد أدليا برأيهما في هذا النزاع وقد وافقت الهيئة على بعض آرائهما وخالفتهما في البعض الآخر مع تولى أسباب هذا القرار للرد على ما خالفته الهيئة من تلك الآراء .

( قضية النزاع القائم بين عمال جروي وبين عماله رقم ٣٨ سنة ١٩٥٣ ، مازعات التعكيم بالهيئة السابقة ) .

نطاق عملهم ولا تختلف عنه اختلافا جوهريا وذلك كالقيام بأعمال التنظيف وتخصير البياضات وإحضار العملة الصغيرة للعملاء .

« وحيث إن القانون والعرف قد تكفلا بتنظيم هذه المسألة فالمادة ١٩ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ نصت ما يأتي : « لا يجوز لصاحب العمل أن يكلف العامل عملا غير المتفق عليه أو يخرج على القيود المفروضة في الاتفاق إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك والعرف يبين ما هو مطلوب من السفرجي وما يدخل في صميم عمله وما هو خارج عنه ولاشك أن ما ذكرته حال جروي عن الأعمال التي يقوم بها السفرجية والمساعدون يطابق هذا عرف ولا يخالف القانون فإن الأعمال

## قضاة المحكمة الكلية

القضاء المدني

### المبادئ القانونية

١ — إن قانون المرافعات وإن كان قد تشدد في أخذ المدعى بواجب أن يبين في صحيفة الدعوى موضوع دعواه وأسانيدھا بياناً وافياً لتحديد خطوط الدعوى الرئيسية ووجهتها العامة ، إلا أنه من ناحية أخرى لم يحرمه من فرصة تصحيح طلباته بما يتفق مع مستنداته ووسائل اثباته أو تعديلها بما يتفق مع ما أسفر عنه التحقيق أو مع ما آلت إليه العلاقة القانونية التي تستند إليها الدعوى

٧١١

### محكمة بنها الابتدائية

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ — قانون المرافعات . تحريره تصحيح طلبات المدعى مع ما أسفر عنه التحقيق ، أو ما آلت اليه الملاقة القانونية .

ب — دعوى الصورية ودعوى إبطال التصرفات . جوائز رفها بطريق أصل . أو بطريق الدفع أثناء نظر الدعوى .

ج — دائن . حقه في الدفع للصورية ثم بالدعوى البوليصية أو بالالتين مما .

د — أركان دعوى إبطال التصرف .

محييتها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٤٩/١١/٢٠ الصادر إليها منها والذي يتضمن بيعها لهما ثلاثة قرارات وخمسة حدودها ومعالمها بالعريضة مقابل التمن المدفوع وقدره مائة جنيه مصري مع المصاريف والأتعاب والنفاذ وأنها قد سجلت صحيفة دعواهما بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٠ برقم ١٠٧١ مكتب توثيق بنها وأن المستأنف عليه الثاني قد تدخل خصماً ثالثاً في الدعوى بحجة أن المستأنف عليها الأولى البائعة للمستأنفين قد باهت إليه نفس هذا القدر بعقد مسجل في ١٨ مارس سنة ١٩٥٠ أيضاً ولكن برقم ١٠٠٦ مكتب توثيق بنها وأنها قد طعننا على عقد الخصم الثالث بالصورية المطلقة أمام محكمة الدرجة الأولى التي حكمت تمهيداً بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٥٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الصورية وبعد سماع شهادة الشهود قضت محكمة الدرجة الأولى المذكورة بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٥١ برفض الدعوى مع إلزامها بالمصاريف وأتعاب المحاماة . ولما لم يرقها هذا الحكم طعننا عليه بالاستئناف وقد أوردنا أسباب الاستئناف بمرضة الدعوى الاستئنافية طالبين قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغناء الحكم المستأنف والحكم لهما بطلباتها المبينة في صحيفة افتتاح الدعوى بالدرجة الأولى وصحته ونفاذ عقدهما السابق الإشارة إليه مع إلزام المستأنف عليهما متضامنين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين .

د وحيت إن أسباب الاستئناف الواردة بصحيفة الدعوى المستأنفة أجملاً المستأنف في سبين ( أولهما ) أن محكمة أول درجة لم تناقش في أسباب حكمها الأدلة القاطعة على صورية العقد المحرر بين المستأنف عليها الأولى والثاني

٢ - إن دعوى الصورية ودعوى إبطال التصرفات يمكن رفعهما إما بطريق أصلي وإما بطريق الدفع أثناء نظر الدعوى .

٣ - لا مانع من أن يدفع الدائن بالصورية ثم بالدعوى البوليسية حتى وإنه قد قيل بأنه لا مانع يمنعه من أن يدفع الدعوىين معاً .

٤ - يشترط لتوفر دعوى إبطال التصرف أربعة أركان ( أولها ) تدليس البائع ( والثاني ) تواطؤ البائع والمشتري أو مجرد الغش ( والثالث ) إلحاق الضرر بالدائن ( والرابع ) أن يكون الدين قد نشأ في ذمة المدين قبل تاريخ التصرف .

٥ - الطعن في الدعوى البوليسية يكون على التصرف من ناحية تأثيره في ذمة المدين المتصرف - والغرض منه هو إعادة ملك المدين إليه لإمكان التنفيذ عليه - بعكس الحال في الدعوى الصورية فإن الطعن فيها يكون بقصد محو العقد الظاهر وإزالة كل أثر له .

٦ - وعلى ذلك لا يصح لمن يطلب إبطال تصرف آخر أن يطلب الحكم له بهذه العين .

#### المحكمة

د وحيت إن واقعة الدعوى ملخصها أن المستأنفين رقما الدعوى رقم ٢٥٨٨ سنة ١٩٥٠ مدني طوخ ضد المستأنف عليها الأولى طلبا في

الخصوم أنفسهم فيتاح لمن يرفع دعواه بثبوت  
ارتفاق على طريق خاص مستندا إلى عقد شرائه  
أن يطلب ثبوت ملكيته للطريق ملكية مشتركة  
إذ أن هدفه من الطلبين لم يتغير في الواقع .

« وحيث إن موضوع الدعوى هو ذات  
الادعاء المطلوب الحكم به من ملكية أو من  
ارتفاق أو وضع يد أو تسليم أو فسخ عقد  
أو تضمين أو إلزام بحال — وكان تأسيس  
الموضوع على سبب بعينه لا يمنع عند الفشل  
من إعادة الادعاء به — مؤسسا على سبب آخر .  
فقد يكون من الخير أن تحرك دون تكرار  
الدعوى بنفس الموضوع من نفس الخصوم  
بقرار حق المدعى في أن يعدل سبب دعواه  
ولا سيما وأن التفريق بين ما هو مجرد سند  
أو حجة من أسانيد الدعوى وحججهما قد يدق  
وتتخالف فيه الآراء .

« وحيث إنه وإن كان هذا كله مقصور على  
الدعوى في الدرجة الابتدائية ولا يجري حكمه  
على القضية في الاستئناف .

« وحيث إن المستأنفين قد طلبوا أمام محكمة  
الدرجة الأولى الحكم بطلان عقد المستأنف  
عليه الثاني ضمن دفاعهما متمسكين بالدعوى  
الصورية وقد عدلا طلباتهما أمام الاستئناف  
إلى التمسك بالدعوى البوليصة فقط فانه من  
المقرر قانونا أن دعوى الصورية ودعوى  
إبطال التصرفات يمكن رفعهما إما بطريق أصل  
وإما بطريق الدفع أثناء نظر الدعوى ولما  
كان الغرض من هاتين الدعويتين هو إبطال  
التصرفات وكانت دعوى الصورية أهم من  
دعوى بطلان التصرفات فلذلك يمكن القول بأن  
الدفع بالصورية يشتمل بطبيعته الدفع ببطلان  
التصرفات ويجوز لمحكمة الاستئناف أن تبحث  
فيها إذا كان المقدم يعتبر تصرفا مضرا بالدائن

( وثانيتها ) أن محكمة أول درجة لم تراع حكم  
المادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ من القانون المدني واللذين  
تقتضيان بحق المستأنفين في طلب عدم نفاذ  
التصرف الذي صدر من المستأنف عليها الأولى  
إلى المستأنف عليه الثاني لأنه ضار بهما وترتب  
عليه إفسار المستأنف عليها الأولى إفساراً  
كاملاً لأنها لا تملك قط غير هذه الثلاثة قرارات  
المبينة .

« وحيث إن الحاضر عن المستأنفين قصر  
طلباته في جلسة المرافعة الأخيرة أمام هذه  
المحكمة على السبب الثاني من أسباب الاستئناف  
كما أن مذكرته جاءت قاصرة على بحث هذا  
السبب وحده دون غيره وقد طعن الحاضر عن  
المستأنف عليه الثاني بأن تمسك المستأنفين بهذا  
السبب وحده مخالف للقانون ومخالف للفقهاء  
والقضاء كما دفع الدعوى بأنه لا يمكن الجمع بين  
دعوى الملكية أو دعوى صحة ونفاذ العقد  
وبين الدعوى البوليصة وأنه لا يجوز للطاعن  
أن يهدم العقد من هذا الطريق ليقوم عقده  
مقام العقد المطعون فيه .

« وحيث إن قانون المرافعات وإن كان  
قد تشدد في أخذ المدعى بواجب أن يبين في  
صحيفة الدعوى موضوع دعواه وأسانيدها  
بيانا وافيا لتحديد خطوط الدعوى الرئيسية  
ووجهتها العامة إلا أنه من جهة أخرى لم يجرمه  
من فرصة تصحيح طلباته بما يتفق مع مستنداته  
وسائل إثباته أو تعديلها بما يتفق مع ما أسفر  
عنه التحقيق أو مع ما آلت إليه السلافة  
القانونية التي تستند إليها الدعوى ومن تعديل  
موضوع الدعوى من جهة مقداره أو حدوده  
أو بدايته أو نهايته وأن ينزل إلى طلب أقل  
يدخل ضمن الطلب الأصلي أو يقيد من عناصره  
مضى كالطلبان مستنديين إلى نفس السبب بين

ضرراً بالدائن وبعبارة أوضح أن المدين يحاول تهريب أمواله حتى تبعد عن متناول دائته فلا يستطيع التنفيذ عليها وبذلك يضيع حق الدائن ببيع التأمينات التي فرضها القانون في مصلحة الدائن على أموال مدينه .

د وحيت إن سوء نية المدين وقصده الإضرار بدائته في دعوى إبطال التصرف مفروضا في حالة تصرفه تصرفا مجردا من كل ملكة لعلمه بعسره ولأنه لا يمكن التسليم بأن شخصا يجهل أموره .

د وحيت إن تواطؤ البائع والمشتري أو الغش يستخلص منه علم المشتري بحالة المدين وما ينجم عن تعاقدته معه من الإضرار بدائته وليس من الضروري أن يكون هناك اتفاق على الإضرار بالدائن Concert Franduleux بل يكفي أن يكون قد علم المشتري بما يترتب على المتصرف إليه من الضرر بالدائن - وقد يتوافر التواطؤ إذا علم المشتري ما هو غرض المدين من التصرف - وقد يكون غش الثمن أو القاربة أو غيرها مما يدل على هذا التواطؤ - وكذلك إذا حصل الشراء في وقت مشتببه فيه مع العلم بالظروف الواقعة فيها البيع أو أن المشتري ما كان يجهل مركز البائع أو الظروف التي دعت إلى تهريب أمواله يؤدي ذلك تلك الأحكام المفصلة للدعوى البوليسية التي أوردتها

القانون المدني الجديد في المواد من ٢٢٧ إلى ٢٤٢ إذ لم تذكر المادة ٢٣٨ التواطؤ ونية الإضرار - ولكنها ذكرت الغش وصيغته معناه بالنسبة إلى كل من المدين ومن صدر له التصرف وقد اشترطت المادة ٢٣٧ في التصرف الذي يجوز المطالبة بهدم نفاذه في حق الدائن أن يكون قد انقضى من حقوق المدين أو زاد من التزاماته وترتب عليه إضراره أو الزيادة في إضراره .

أم لا متى طلب منها ذلك ولو لأول مرة لأنه طريق من طرق الدفاع لا من الطلبات التي لا يجوز ابدائها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

د وحيت إن القاعدة الفقهية في التصرف البوليسى هي مشاركة المتصرف له من اجراء تصرف صوري أو تصرف حقيقي ليسر المدين باخراج جزء من أملاكه عن متناول الدائنين . فإذا كان التصرف يبدوا وجب أن يكون الظن فيه إما بصوريته وإما إذا أريد التمسك بالدعوى البوليسية بأن الثمن وهمي أو بغيره أو أنه حقيق ولكن المتصرف له اشترك مع المدين في تيسير إخراج هذا الثمن كله أو بعضه من مجموعة أمواله فاصبح المدين معسرا لا يفي ماله بما لغرمائه .

د وحيت إنه لا مانع من أن يدفع الدائن بالصورية ثم الدعوى البوليسية حتى وأنه قد قبل بأنه لا مانع منعه من أن يدفع الدويين معا لأنه لم يكن طرفا في العقد المظنون فيه حتى يستطيع أن يحقق نوايا البائع والمشتري من الأعمال التي كانت تجري خلف الستار وبدون علمه وإنما يستخلص القرائن ويظهرها أمام المحكمة حتى تثبتها وتقدر ما إذا كانت تصلح لإثبات الصورية أو التصرف الكذبي .

د وحيت إنه يشترط لتوفر دعوى إبطال التصرف أربعة أركان (أولها) تدليس البائع (والثاني) تواطؤ البائع والمشتري أو مجرد الغش (والثالث) إلحاق الضرر بالدائن (والرابع) أن يكون الدين قد نفا في ذمة المدين قبل تاريخ التصرف .

د وحيت إن تدليس البائع ينحصر في نية الإضرار بدائته أو في علمه بأن تصرفه سيلحق

عنها في سنة ١٩٤٩ .

وحيث إنه لا نزاع بين الطرفين في أن المستأنف عليه الثاني المقتري الأخير هو ابن عم المستأنف عليها الأولى البائنة وقيم على مقربة منها في بلد واحد وعالم بأمرها مظاهر منها وما يظن وأنه قرر بأقواله في الشكوى المقدم صورتها بملف الدعوى بأنه يعلم سابقا بشراء المستأنفين للقدر المتنازع عليه وأنه عمل جاهداً على عدم اتمام العقد فلما خاب سعيه لجأ إلى هذه الحيلة حيلة الشراء والعمل على سبق المستأنفين في التسجيل — كما أنه لا نزاع بين الطرفين في أن هذا التصرف الأخير قد جعل المدينة المستأنف عليها الثانية في حالة اعسار تام كما وأن هذه التصرفات لا محالة قد حصلت بطريق الغش والتواطؤ بين المستأنف عليها الأولى والثاني اضراً بالمستأنفين ولا عبرة بما شهد به شهوده أمام محكمة أول درجة من أن المستأنف عليها الأولى هي التي سعت إلى المستأنف عليه الثاني ووسطت آخرين لديه لعله على الشراء — هذا القول منهم لا يتفق مع مقاله المستأنف عليه الثاني شخصياً في أقواله في التحقيقات من أنه عمل من جانبه جاهداً على عدم نفاذ البيع للمستأنفين مهما كلفه الأمر .

وحيث إن المحكمة تستخلص من كل هذا الذي سبق ومن ظروف الدعوى منفردة ومجموعة اعسار المدينة البائنة من سوء نيتها هي والمتصرف إليه وتواطؤها على الاضرار بالمستأنفين ثم أنها يعاينتها بين ماتستخلصه هذا ومن المعاني القانونية لأركان دعوى إبطال التصرف السابق الإشارة إليها ترى بحق أن التصرف الصادر من المستأنف عليها الأولى تصرف باطل وعلى ذلك يتعين القضاء بإبطال عقد البيع الصادر من المستأنف عليها الأولى

وحيث إنه لأجل أن يكون الدين سابقاً على التصرف المطلوب بطلانه يجب الأخذ بالتاريخ الذي نفا فيه الدين وترتب في ذمة المدين بغض النظر عن أى اعتبار آخر .

وحيث إنه بمراجعة أوراق الدعوى يتبين منها أن كل ما يملكه المستأنف عليها الأولى هي كل هذه الثلاثة قراريط موضوع النزاع في الدعوى يؤيد ذلك الكشف الرسمي المقدم من المستأنفين بمعاظمتها الملاءة تحت رقم ٨ دوسيه وعدم منازعة المستأنف عليهما في ذلك واثباتهما العكس وقد تصرفت في هذه الثلاثة قراريط إلى المستأنفين بمقد لم يجمعه ولم تطلعه عليه بأى معطن وذلك بتاريخ ١٩٤٩/١١/٣٠ نظير ثمن قدره ١٢٠ جنيه قبعتها نقداً وأصبح هذا المبلغ ديناً لها في ذمتها وقد اندرأها بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥٠ بأندار رسمي طالباًها فيه بتنفيذ التزاماتها كما رفعها هذه الدعوى وقد أعلنت عريضتها بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٥١ كما ذكر المستأنفان في مذكرتهما أنهما أخذتا بيان هذا القدر من الشهر العقاري والتوثيق بموجب الطلب رقم ١٦٥٧ سنة ١٩٤٩ .

وحيث إنه يبين من مطالعة أوراق الدعوى أيضاً أن عقد شراء المستأنف عليه الثاني حرر بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٠ أى أن البيع الصادر للمستأنفين سابق على هذا العقد كما وأن الثمن الوارد به هو ٩٠ جنيه في حين أن الثمن الوارد بعقد للمستأنفين ١٢٠ جنيه وفى حين أن المستأنف عليها الأولى قررت في كتاب موقع عليها منها مقدم لقاضى محكمة الدرجة الأولى بأنها لم تقبض من هذا الثمن المرعوم قرشاً واحداً وقد شهد بعض شهود المستأنفين أمام محكمة الدرجة الأولى بما يؤيد ذلك تماماً في حين أن أسعار العقارات قد ارتفعت في سنة ١٩٥٠ .



به من حيث الرافض ولكن على ضوء ما جاء بأسباب هذا الحكم .

« وحيث إن أسباب هذا الحكم قد أتت في كل ثناياها على عقد المستأنف عليه الثاني وانتهت إلى إبطاله وهو المحرر الذي يدور حول النزاع في هذه الدعوى ويعتبر لذلك أن المستأنف عليهما هما اللذان خسرا الدعوى . ويعتبر لذلك لإزامهما بمصاريفها عن الدرجتين متضامنين لوجود الغش والتواطؤ » .

( قضية محمود على أبو زيد وآخر ضد جنات مصطفى فرج عودة وآخر رقم ٧٦ سنة ١٩٥١ س رئاسة ومضوية حضرات الأستاذة محمد حسن شلبي وكيل المحكمة ومصطفى الأسويط ومصطفى البنداري القاضين ) .

## ٧١٢

### محكمة طنطا الابتدائية

١٥ فبراير سنة ١٩٥٣

- ١ — عامل . فصل في وقت غير لائق . يوجب مسئولية رب العمل .
- ب — هميش . أساسه . فروع العمل وسن العامل ومدة الخدمة والرف الجارى .
- ج — تنازل العامل عن حقه في التمويض . مخالف لنظام العام .

### المبادئ القانونية

١ — فصل العامل بلا مبرر وفي وقت غير ملائم يوجب مسئولية الشركة ويلزمها بالتعويض . لأن من شأن ذلك إلحاق الضرر به .

٢ — التعويض يقدر بمراعاة نوع العمل وسن العامل ومدة الخدمة والعرف الجارى .

٣ — جميع شركات المساهمة التي تؤسس

إلى المستأنف عليه الثاني والمؤرخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٠ والمسجل في نفس اليوم تحت رقم ١٠٠٦ توثيق بنها .

« وحيث إنه وقد كلف المستأنفان دعوتهما بأنها دعوى بطلان تصرف بالنسبة لعقد الخصم الثالث وقد وافقتهما المحكمة على هذا التكييف وبذلك أصبحت الدعوى ليست مفاضلة بين عقد معتبر أول وعقد مشتتر ثان بل هي دعوى دائن بسيط يطلب إبطال تصرفات مدينه الضارة بحقوقه وأن بذلك لا شأن لها بأحكام قانون التسجيل — وقانون الشهر العقارى .

« وحيث إنه بالنسبة لباقي طلبات المستأنفين من حيث طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع فان هذه المحكمة لا تقرهما عليه بهد ما كان من ظروف الدعوى وبعد أن سلكا سبيل الطعن على عقد المستأنف عليه الثاني بإبطال التصرف إذ أن الطعن في الدعوى البوليصة يكون على التصرف من ناحية تأثيره في ذمة المدين المتصرف والغرض منه هو إعادة ملك المدين اليه لإمكان التنفيذ عليه واستبقاء الدائن ضامنا لدينه بعكس الحال في الدعوى الصورية فان الطعن فيها يكون بقصد عو العقد الظاهر وإزالة كل أثر له — وبمعنى آخر تكون الدعوى البوليصة وسيلة يتمكن بها الدائن من السداد بدينه من يمين العين المطلوب إبطال التصرف الحاصل من مدينة فيها وفي مواجهة المتصرف له ومن يطلب إبطال تصرف لآخر لا يصح له أن يطلب الحكم له بهذه العين وذلك لأن كلا من الدعويتين تتنافى مع الأخرى .

« وحيث إن الحكم المستأنف وقد قضى في دعوى المستأنفين برفضها ولكن بالنسبة لأسباب لم تقرها عليها هذه المحكمة وترى لذلك تأييد الحكم المستأنف بالنسبة لمنطوقه فيما قضى

يرشحه رئيسا لمكتب هندسة وابورات سكة حديد الدلتا وأنه يستحق قبل الشركة المبالغ الآتية :-

٣٠٠٠ جنيها تعويض عن فسخ العقد بسبب غير مشروع ومخالف للعادلة .

٢٩ جنيها و ١٥٠ مليا مرتب شهر بدل اخطار .

٤ جنيها و ٨٥٨ مليا مرتب خمسة أيام التي قام الطالب في خلالها بتسليم ما يعهدته أثناء الاجازة الاعتيادية .

٣٨ جنيها و ٨٦٥ مليا مرتب اربعين يوما هي اجازته الاعتيادية عن سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وكلف اثناءها باداء عمل للشركة .

٢٤ جنيها و ٥٠ مليا ما يستحقه من التأمين الاجتماعي الذي كان يخصه من مرتبه من أغسطس سنة ١٩٥٠

٧٦٠ جنيها و ١٥٠ مليا الباقي من مكافأته بواقع شهر عن كل سنة لمدة خدمته البالغة ٤١ سنة بحسب آخر مرتب له وهو ٢٩ جنيها و ١٥٠ مليا وبعد خصم ما قبضه من هذه المكافأة في سنة ١٩٤٠ و ١٩٤٨ ومقداره ٤٣٥ جنيها تطبيقا لما أقرته مصلحة العمل في مذكرتها الموجهة لشركة الدلتا بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٠

و حيث إن المدعى بتاريخ ١٩٥٢/٦/٩ ادخل حضرة الأستاذ حسن فهمي بسيوني الذي انتخب أخيرا مديرا للشركة كما اهدره بأعذار مؤرخ ١٩٥٢/٦/٣٠ بأنه إذا لم يحضر يصير الحكم الذي يصدر حضوريا في حقه — كما سبق له إهدار الغائب من الخصوم بذلك أيضا — كما قام بتاريخ ١٩٥٢/١١/١١

بالقطر المصري يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الأصلي بالقطر المصري وأن يلزم المساهمون فيها باتباع قوانين البلاد وعاداتها .

٤ — تنتهي شركات المساهمة بانتهاء العمل الذي تكونت من أجله أو بانتهاء مدة بقائها . أو بهلاك مالها .

ويجب في كل الأحوال على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية غير العادية للاتخاذ لتقدير مصير الشركة .

٥ — تنازل العامل عن التمويض أو المكافأة المستحقة له مخالف للنظام العام ، ومبني ذلك أن هناك قواعد رسمها القانون أراد بها حماية الجانب الضعيف لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

### المحكمة

و حيث إن المدعى رفع هذه الدوى ضد المدعى عليهما الأول والثاني والثالث بمرئضة أعلنت بتاريخ ٧ و ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ بطلب الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٨٥٧ جنيها و ٧٣٠ مليا مع المصاريف والأتعاب والتفاد مع حفظ كافة الحقوق الأخرى . وقد قال في شرح دعواه إنه بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩١١ التحق بمقدمة شركة سكة حديد الدلتا المصرية بوظيفة كاتب وظل يعمل في هذه الشركة مثالا للموظف الأمين الكفء بشهادة جميع رؤسائه حتى فاجأته الشركة بالرفق وفسخ العقد بطريقة تعسفية وذلك بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ بعد أن أفنى ذهرة شبابه في خدمة هذه الشركة وكان مشروحا ميزانية سنة ١٩٥٢

موقع عليها بامضاء مدير عام الورش بالشركة  
ثابت فيها أن مرتب المدعى في أول يناير سنة  
١٩٥٢ هو مبلغ ٢٩ جنيها و ١٥٠ مليا (والإمالة)  
ليست موضع خلاف بين الخصوم )

٢ - صورة رسمية من الحكم الصادر لمصلحة  
من يدعى السعيد حسن إبراهيم من محكمة  
المنصورة الكلية ضد مصلحة سكك حديد  
الدلتا وكذلك صورة من الحكم الاستثنائي في  
القضية المذكورة قضى بإلزام الشركة بأن تدفع  
له تعويض قدره ١٠٠٠ جنيها عدل في الاستئناف  
إلى ٥٠٠ جنيها في حين أن الموظف المذكور لم  
يشغل بالشركة سوى عشر سنين وفي حين أنه  
فصل وقد بلغ من العمر ٦٣ سنة .

٣ - صورة من خطاب مدير مصلحة  
العمل إلى مدير شركة سكك حديد الدلتا بتاريخ  
١٠ / ١٢ / ١٩٤٥ خاص بوجوب محاسبة  
الشركة لمالها على أساس شهر من كل سنة أعمالا  
لحكم المادة ٣٨ من القانون رقم ٤١ لسنة  
١٩٤٤ .

٤ - عقد تأمين على الحياة بين المدعى  
وشركة لا باتريل للتأمين وهذا العقد مبرور  
بمعرفة الشركة المدعى عليها - وقد أمضى فيه  
على حياة المدعى إلى سنة ١٩٦٠ وهي السنة التي  
يبلغ فيها المدعى سن الخامسة والستين أى سن  
الاحالة إلى المعاش .

كما قدم بحافظة ثالثة هي المعلاء تحت رقم  
٩ دوسيه تنطوي على عدد من جريدة الأهرام  
الصادر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٥٢ منشور  
بالصحيفة الخامسة منه بيان عن دفع الاجور  
مباشرة لمال سكك حديد الدلتا بطلنظا وكذلك  
صورة فوتوغرافية لمدير مكتب العمل بالغربية  
ومدير شركة سكك حديد الدلتا وحضرة محامى

بادخال حضرة طراف على الخارص العام على  
أموال شركة سكك حديد الدلتا خصما في  
الدعوى - كما قام أيضا بتاريخ ١٢ / ١ / ١٩٥٣  
بادخال حضرة أحمد محمد رزق مدير سكك  
حديد الحكومة بصفته حارسا عاما على شركة  
سكك حديد الدلتا خصما في الدعوى .

وحيث إن المدعى قدم لإثبات دعواه  
حافظة بمسنداته هي المعلاء تحت رقم ٤ دوسيه  
تنطوي على المستندات الآتية :

١ - شهادة إخلاء طرف ثابت بها أن  
المدعى المذكور الحق بخدمة شركة الدلتا بتاريخ  
٢١ / ٦ / ١٩١١ - وأنه استمر في العمل حتى  
أول يناير سنة ١٩٥٢ - عندما أغل طرفه  
وقد كان يشغل وظيفة مساعد رئيس مكتب .

٢ - خطاب مؤرخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٥١  
بتبليغه قرار عضو مجلس الادارة المنتخب  
بالاستغناء عنه نظرا لإلغاء وظيفة كبير  
المهندسين وعدم الحاجة لإبقاءه وظيفته  
هو أيضا .

٣ - منشور المدير العام رقم ٤٤ بحساب  
مرتب شهر من كل سنة عن مدة خدمة موظف  
الدلتا ومؤرخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٢

٤ - شهادة مؤرخة ١٩ مايو سنة ١٩٥١  
موقع عليها بامضاء كبير المهندسين الميكانيكيين  
بسكك حديد الدلتا ومعه ترجمة باللغة العربية  
يشهد فيها بأن المدعى اشتغل معه في قلم هندسة  
الوايورات في وظيفة رئيس مكتب لمدة خمس  
سنين كان خلالها موضع الثقة والإمانة ويوصى  
بترشيحه لرئاسة أى مكتب .

كما قدم حافظة ثانية معلاء تحت رقم ٦  
دوسيه تنطوي على المستندات الآتية :

١ - شهادة مؤرخة ٢٧ / ٣ / ١٩٥٢

عن الشركة للتدليل على صحة دفاعه محافظة بمسئلاته وهي المعلاء تحت رقم ١٤ دوسيه تنطوى على المستندات الآتية :-

١ - عقد استخدام المدعى مع الشركة مؤرخ ٢٥ / ٢ / ١٩٤٠ والذي بدأ نفاذه من أول أبريل سنة ١٩٤٠ .

٢ - إذن صرف مؤرخ ١٣ مارس سنة ١٩٤٠ وثابت فيه استلام المدعى لمبلغ ٣٦٩ جنيهًا و ٧٥٠ مليا قيمة ٨٥٪ من مكافأته التي يستحقها عن انتهاء عقد استخدام مع الشركة في ٣١ مارس سنة ١٩٤٠ وأنه أصبح لا يستحق قبل الشركة سوى مبلغ ٦٥ جنيهًا و ٢٥٠ مليا قيمة خمسة عشر في المائة الباقية من مكافأته .

٣ - إقرار مؤرخ ١٩ / ٣ / ١٩٤٠ موقع عليه من المدعى يعترف فيه بانتهاء مسئولية الشركة المدعى عليها قبله عن أى تعويض أو مطالبات أخرى بخلاف مبلغ الـ ٦٥ جنيهًا و ٢٥٠ مليا السابق الإشارة إليها .

د - وحيث إن أوراق الدعوى ومستندات ومذكرات طرفي الخصوم قد تكشففت وأفضحت عن الحقائق الآتية :-

أولاً - أن المدعى الحق بخدمة الشركة المدعى عليها في ٢١ يونيو سنة ١٩١١ بوظيفة كاتب وترك الخدمة بعد إخلاء طرفه في أول يناير سنة ١٩٥٢ وكان يشغل وقت ترك الخدمة وظيفة مساعد رئيس مكتب .

ثانياً - أنه قام بعمله أثناء مدة خدمته بذهمة ودقة وأمانة وأنه كان موضع ثقة رؤسائه وأنه لم يقع منه أثناء مدة خدمته الطويلة ما يغفل بهذه الثقة أو يزعزعها .

ثالثاً - أنه ترك العمل بناء على رغبة الشركة المدعى عليها للاستغناء عنه وبقصد توفير

الشركة واسكندر كركياكو كبير مهندسى الشركة ليدل على أن الادعاء بالغاء وظيفة كبير مهندسى الشركة غير صحيح .

كما قدم حافظة رابعة بمسئلاته أيضا هي المعلاء تحت رقم ١٣ دوسيه تنطوى على المستندات الآتية :

١ - صورة فوتوغرافية من منشور مدير عام الدلتا بخصوص تلاوة المرتبات وصرف المسكافات عند انتهاء الخدمة ومعه ترجمته .

٢ - ملفور سرى من مدير شركة سكك حديد الدلتا ومعه ترجمة خاصة بكيفية توقيع المواطنين على قبول المسكافات في سنة ١٩٤٠

٣ - خطاب مدير عام مصلحة العمل بخصوص هذه التوقيعات .

٤ - صورة من قرار مجلس إدارة شركة سكك حديد الدلتا بتاريخ ٢٣ / ٧ / ١٩٤٧ بمنح كل مستخدم الحق بالخدمة بعد يوم ٣١ / ٣ / ١٩٤٠ بالتعويض المنصوص عنه في القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ( وهذه الصورة لا تحمل توقيعاً لأحد وغير معترف بها من الخصوم ) .

د - وحيث إن المدعى عليها شركة سكك حديد الدلتا مثلت في الدعوى والتقس الحاضر عنها أصلياً رفض الدعوى فيما زاد عن مبلغ ٢٦١ جنيهًا و ٢٢١ مليا واحتياطياً - لإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن فصل المدعى كان بسبب التدهور المالى للشركة ولزيادة عدد الموظفين عن حاجة العمل وبانتهاء عمله بسبب انتهاء وظيفة كبير المهندسين وأنه لم يكن بسبب تسنى وأن حالة المدعى المالية حسنة جداً بحيث لا يضار من الفصل - كما طلب إخراج الحراسة من الدعوى بلا مصاريف وقد قدم الحاضر

ماهيته دون سابقة إخطار أو إنذار أو إهمال .  
رابعا - أن أجرته عند تركه العمل هي مبلغ ٢٩ جنيا و ١٥٠ مليا شهريا .

خامسا - أنه في ٢٥ / ٢ / ١٩٤٠ وقع على عقد استخدام جديد مع الشركة المدعى عليها كما وقع بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٤٠ على إيصال يفيد استلامه من الشركة المذكورة مبلغ ٣٦٩ جنيا و ٧٥٠ مليا وهو مقدار ما يوازي ٨٥ ٪ من المكافأة التي استحقها عن عمله بالشركة عن ٢٩ سنة سابقة وأنه ليس له لدى الشركة سوى مبلغ ٦٥ جنيا و ٢٥٠ مليا قبل أن تدفعها له الشركة عند انتهاء خدمته الجديدة بموجب عقد استخدامه الجديد المؤرخ أول أبريل سنة ١٩٤٠ .

د وحيت إن النزاع بين المدعى والشركة المدعى عليها بعد هذا الذي سبق يتحصر في الأمور الجوهرية الآتية :

(أ) حق الفسخ ومسوغاته والتعويض المطلوب ومداها .

(ب) المكافأة المطلوبة . نطاقها وحدودها .

عن حق الفسخ والتعويض

يقول المدعى في ذلك إن الشركة المدعى عليها قد تعسقت معه في استعمال حق الفسخ وأن خدمته للشركة قد استمرت زهاء الأربعين عاما وقد التحق بها شابا يافعا في السادسة عشر من عمره وهو الآن في سن السادسة والخمسين وبذلك يكون قد أفنى زهرة شبابه وحياته في خدمتها وأنه الآن لا يستطيع أن يلتحق بأى عمل آخر يعوضه ما كان يتقاضاه من الشركة بعد أن ترتب حياته وكرسها على عمله الذي تخصص له في الشركة وأن العرف جرى في الشركة على

إبقاء موظفيها إلى سن السبعين وأنه لا زال قادراً على العمل إذ وهبه الله بنية قوية وصحة جيدة . وقالت الشركة في مبررات الفصل وعدم استحقاق التعويض أن ذلك مرجعه الكساد الذي لحق الحالة الاقتصادية بعد الحرب ووجود كثرة من الموظفين تزيد عن ضعف العدد المقرر للشركة ولتنوال الخسائر عليها وللإلقاء وظيفة كبير المهندسين وعدم وجود عمل للمدعى .

وقد أنكر المدعى على الشركة هذا القول ودال بأن وظيفته هي وظيفة كتابية وأن عمله قد أسند بذاته إلى موظف آخر قائم به الآن ويؤدي نفس العمل الذي كان المدعى قائما به وأن حقيقة الواقع أن الشركة وإن كانت قد استغنت عن عمل كبير المهندسين إلا أنها أحلت محله ثلاثة من كبار المهندسين هم الخواجات اسكندر كريكو وبرول فايس وأورسقي ترامباس - وأنهم لا زالوا قائمين بنفس العمل الذي كان قائما به كبير المهندسين واستدل على ذلك بعدد الأهرام المقدم منه بحافضته المعلاء تحت رقم ٦ دوسيه والسابق الإشارة إليها والصادر في ٤ مايو سنة ١٩٥٢ والذي يقول باجتماع كبير المهندسين ومعاى الشركة ومدير مكتب العمل للاتفاق على شئون المهال ولم تتعرض الشركة المدعى عليها لهذه الواقعة بشيء ولم تنسكح حدودها مما يعتبر منها تسليما بصحة هذه الواقعة .

د وحيت إن القول من المدعى عليها بوجود كساد في حركتها وخسارة في مائيتها ووجود كثرة من الموظفين فوق حاجتها لم يبق على صحته أى دليل إذ أن الشركة المدعى عليها هي شركة مساهمة ولها دفاتر ولها ميزانية ولها أوراقها التي تنفي عن مكسبها وخسارتها وعن حالتها المالية كما وأن العمال محصورون في دفاتر كان الواجب على الشركة المدعى عليها أن تتقدم لو كانت جادة

وانقطع لعملها زهاء الأربعين سنة كان فيها مثال الجهد والنشاط والمثابرة والأمانة كما هو ثابت من الشهادة المقدمة وعلى ذلك تقدر له المحكة تعويضاً بسبب فسخ العقد وإبعاده عن العمل في وقت غير مناسب وبغير مبرر مبلغ سبعمائة جنيه وهو ما يراعى أجرة سنتين .

### عن المكافأة

وحيث إن الخلاف بين المدعى والشركة المدعى عليها عن المكافأة يعتبر أمراً بل وأخطر خلاف بين الطرفين إذ يرى المدعى ضرورة احتساب المكافأة بواقع ما فيه شهر عن كل سنة من مدة الخدمة البالغة ٤١ سنة وبحسب آخر مرتب وهو ٢٩ جنيهاً و ١٥٠ ملياً وسنده في ذلك منشور المدير العام رقم ٤٢ بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ والذي ورد فيه صراحة أنه ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٣٢ ستقيد المكافآت التي يستحقها المستخدم لغاية هذا التاريخ إلى حسابه وتحسب باعتبار مرتب شهر عن كل سنة من خدمته على أن يخصم من المكافأة قيمة ما صرف إلى المدعى في سنة ١٩٤٠ مستنداً في ذلك إلى نص المادة ٣٨ من قانون عقد العمل الفردي التي نصت على أن كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون يقع باطلاً ولا يعمل به ولو كان سابقاً على صدور القانون ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل — وأن منشور الشركة الخاص بمنح مكافأة بواقع شهر عن كل سنة من سنى الخدمة هو في صالح الموظف فيتمتع الأخذ به — بينما ترى المدعى عليها أن الشركة كانت فعلاً شركة مساهمة انجليزية ثم انتقلت ملكية حملة الأسهم الحاليين والإدارة الحالية ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٤٠ وأن الإدارة السابقة

فما نقول بهذه المستندات وتضمنها تحت نظر المحكمة للوقوف على صحة دفاعها أما إلقاء القول على كاهنه دون تقديم المستندات الدالة على صحته وهي موجودة فعلاً — كما وأن طلب الإحالة إلى التحقيق لإثباته أمر لا تقرأها عليه المحكمة — إذ أن الشركة لا تبغى من وراء ذلك سوى التسوية واكتساب الوقت في حين أن دفاتر الشركة ومحاضر جلساتها وميزانيتها السنوية فيها الكفاية لكل الكفاية لمعرفة صحة دفاع المدعى عليها وأما أن الشركة لا زالت قائمة إلى الآن تبأشر عملها وتؤدي ما موريتها بما يقطع بسلامة مركزها ولا يمكن الاحتجاج بوجود الحراسة إذ أن ذلك مرجعه سوء الإدارة والخلاف بين العمال والعضو المنتدب للإدارة لفرض في نفس يعقوب وعلى ذلك يكون فصل المدعى في هذه الظروف إن هو إلا لون من ألوان الفساد في الإدارة وإن هو إلا ضرب من ضربات النصف يوجب مسؤولية الشركة ويلزمها بالتعويض ، إذ أنه من شأن مثل هذا العمل إلحاق الضرر بالمدعى وأمثاله لوقوعه بلا مبرر وفي وقت غير ملائم .

وحيث إنه يتعين بعد ذلك على المحكمة تقدير التعويض المطلوب وذلك في حدود ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرين من قانون العمل الفردي التي توجب منح الطرف الذي أصابه ضرر من فسخ العقد بلا مبرر تعويضاً تقدره المحكمة بمراعاة نوع العمل وسن العامل ومدة الخدمة والعرف الجاري .

وحيث إنه بتطبيق هذا النص على حالة المدعى يتبين أنه كان يقوم بعمل يعد من الأعمال الرئيسية في الشركة وأنه قد التحق بخدمة الشركة وهو في السادسة عشر من عمره وطرده منها وهو في السادسة والاسنين بعد أن خدم الشركة

الانجليزية مقرها لندن وأنها بعد التاريخ المذكور أصبحت مصرية ومقرها مصر وأن الشركة بوصفها الحالى هي شركة جديدة لا علاقة لها بالشركة السابقة لمخافة ذلك لنصوص القانون الصريحة وروح التشريع والواقع حيث تنص المادة ١٤ من القانون التجارى على أن جميع شركات المساهمة التى تؤسس بالقطر المصرى يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الأصيل بالقطر المصرى كما نصت المادة ٤٠ على ضرورة استصدار مرسوم ملكى للترخيص بتأسيس الشركة بشرط فيه أن يتبع المساهمون قوانين البلاد وعاداتها وذلك كله بعد التحقق من قيام المؤسسين لكل الشروط التى يتطلبها القانون وقد زنت المادة ٩١ من القانون التجارى جزاء على عدم استيفاء الشروط والإجراءات القانونية هو البطلان - وفى الوقت نفسه نصت المادة ٩٣ على أن هذا البطلان لا يحتاج به على الغير وإنما للشركاء فقط الاحتجاج به على بعضهم بعضا .

د وحيت إن القواعد العامة تنص على أن الشركات تنقضى بانتهاء العمل الذى تكونت من أجله الشركة أو بهلاك مال الشركة أو بانتهاء مدة بقائها كما تنص نظم الشركات المساهمة على أنه فى حالة خسارة نصف رأس المال تحمل الشركة قبل ميعادها - ما لم تقرر الجمعية العمومية خلاف ذلك وبفرض هذا النص على مجلس الإدارة دهوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد لتقدير مصير الشركة متى هبط رأس المال الإسمى إلى النصف بسبب الخسائر ولا ينظر إلى الخسائر العارضة التى يمكن مقابلتها من المال الاحتياطى لتقدير مصير الشركة متى هبط رأس المال الإسمى إلى النصف بسبب الخسائر ولا ينظر إلى الخسائر العارضة التى يمكن

قد دفعت لجميع الموظفين مكافآتهم إلى وقت تخليها من الإدارة وأن المكافأة من المدة لاستحقاق إلا فى ذمة الإدارة السابقة وأن المدعى قد قبل ذلك كتابة وبالمجلة فإن الشركة المدعى عليها هي شركة جديدة فى كل شيء فى حلة أسهمها - فقد كانت شركة الانجليزية ثم أصبحت مصرية وكان مقرها لندن فأصبح مصر وتغيرت إدارتها كلية وأصبح المشرفون عليها مصريون وأنه ليس من المعقول أن تلزم الشركة الحالية وحلة أسهمها الحاليين بما كان يجب أن يلزم به غيرهم من حصة الأسهم بل ومن جنسية مختلفة تمام الاختلاف .

د وحيت إن المدعى رد على ذلك بأن الإقرار المقدم من شركة سلك حديث الدلتا بالحفاظة رقم ١٤ دوسيه والذي يعترف فيه بإخلاء ذمة الشركة من كل مسئولية بالنسبة لخدماته السابقة على ٣١ مارس سنة ١٩٤٠ هو إقرار باطل لأن الشركة قد حصلت عليه تحت تأثير الإكراه الأدنى وتهديد الموظف بقطع رزقه لأن لم يوقع على إقرار التخلي عن المدة السابقة لإمكان استمراره فى العمل بالشركة - كما وأن كلمة الفقه قد انفتحت على أن تنازل العامل عن التعويض المستحق له مخالف للنظام العام - وأن الأخذ بنظرية المدعى عليها يترتب عليه هدم القواعد المقررة بعقد العمل الفردى - وأنه ليس بصحيح ما تدعيه المدعى عليها من أن المدعى التحق بخدماتها من جديد سنة ١٩٤٠ وأن فرض الشركة من محاسبة المدعى عن المكافأة من سنة ١٩٤٠ إن هو إلا مجرد احتيال على القانون لحرماته من المكافأة بواقع شهر على أساس الأجر الأخير .

د وحيت إنه من سقط القول الادعاء بأن الشركة المدعى عليها كانت قبل سنة ١٩٤٠ شركة

الموظف بقطع رزقه وذلك بطريق الاحتيال على القانون لحرمانه من المكافأة بواقع شهر على أساس الأجر الأخير في حدود منشور المدير العام رقم ٤٢ - الصادر بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ والسابق الإشارة إليه والذي جاء فيه صراحة أنه ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٣٢ ستقيد المكافآت التي يستحقها المستخدم لغاية هذا التاريخ إلى حسابه وتحسب باعتباره مرتب شهر من كل سنة من خدمته وهذا المنشور هو شريعة المتخاضعين في هذه الدعوى .

د وحيث إنه فضلاً عما سبق فإن هذا النزاع سبق أن عرض على مصلحة العمل لجاء رأيها فيه بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٤٥ أن الشركة كانت قد لجأت إلى صرف المكافآت لجأها سنة ١٩٤٠ محتجة بزعور مركزها المالي وبما قد تجرع عليها الحرب من متاعب مالية بانقطاع الصلة بينها وبين مستثمراتها بريطانيا إلا أن هذا العمل الذي اتبع يومئذ كجهد خطوة تحفظية لم تمنع الشركة من الاستمرار في عملها وبالتالي لا يمكن أن يوقف سريان المزايا السابقة بالنسبة للعامل الذين استمروا في خدمتها ويجب أن يعامل عمال ومستخدئي الشركة عند احتساب مكافآتهم من مدة الخدمة على الأساس الذي كان معمولاً به قبل سنة ١٩٤٠ ومن حق كل عامل أو مستخدم أن يتمسك بالفرق بين مكافآته مقدرة على هذا الأساس وبين مكافآته المستحقة طبقاً لأحكام قانون العمل الفردي وبغير ذلك تكون هناك مخالفة خطيرة لحكم المادة ٣٨ من القانون المذكور التي تنص على اعتبار شروط العمل الأكثر فائدة للعامل في حكم الحقوق المكتسبة ولا يجوز أن يوقف القانون المذكور سريانها .

د وحيث إن كلية الفقه قد اتفقت على أن

مقابلتها من المال الاحتياطي بل إلى الحسائر التي استنفدت المال الاحتياطي واقتطعت نصف رأس المال الإجمالي وإن كان هذا السبب قد فقد أهميته أخيراً بسبب انتشار شركات التأمين كما وإن الشركة المساهمة لا تنقض بإرادة أحد المساهمين فإذا أراد أحدهم الانفصال عن الشركة استطاع بيع أسهمه وبهذه الكيفية وحدها ينفصل من الشركة مع بقاء الشركة حافظة لكيانها القانوني والفعل .

د وحيث إن الشركة تدخل في دور التصفية عند انفصالها وتعمل وظيفتها كأداء حامله للاستغلال فهل هذا الذي أشرنا إليه سابقاً هو ما حصل بالشركة المدعى عليها عندما أخذت من المدعى الإقرار المؤرخ ١٩/٣/١٩٤٠ والذي يقرر فيه بإنهاء مسئولية الشركة قبله عن أي تعويض أو مطالبات من أي نوع بالنسبة لخدماته السابقة على ٣١ مارس سنة ١٩٤٠ ؟ الجواب على ذلك من واقع الأوراق ومن ظروف الدعوى مجتمعة ومنفردة هو لا فلا الشركة قدمت ما يفيد خسارتها لا أكثر من نصف رأس مالها بخلاف الاحتياطي ولا الشركة قدمت ما يفيد انعقاد جميعتها العمومية الغير عادية وتقريرها انقضاء الشركة وتصفيتها ولا هي أعلنت من ذلك بالطرق القانونية أو اذعته بأي حال ؟؟ كما وإن أعضاء مجلس الإدارة سواء كانوا معينين في القانون النظامي أو منتخبين بمعرفة الجمعية العمومية وكلاء إلى أجل قابلون للعزل في كل وقت فتغيير مجلس الإدارة في أي وقت كان لا يترتب عليه الادعاء بتغيير الشركة وقيام شركة جديدة محلها بحال من الأحوال .

د وحيث إن المحكمة تستخلص من كل هذا الذي سبق أن الإقرار المذكور قد حصلت عليه الشركة تحت تأثير الإكراه الأدبي وتهديد



منها - وهذا وأخيراً فإن الشركة المدعى عليها قد اعترفت بكتابة وصراحة بأن خدمة المدعى بدأت في ٢١ يونيو سنة ١٩١١ وانتهت في أول يناير سنة ١٩٥٢ (مستند ١ حافظة رقم ٤ دوسيه) وهذا هو فصل الخطاب في الدعوى .

وحيث إنه مما سبق لا يكون محضاً أن المدعى التحق بخدمة المدعى عليها من جديد سنة ١٩٤٠ بل أن مدة خدمته هي من ٢١ يونيو سنة ١٩١١ إلى أول يناير سنة ١٩٥٢ وأنه يستحق مكافأة بواقع شهر عن كل سنة على أساس الأجر الأخير يكون مقدار ذلك جميعه ١١٩٥ ج و ١٥٠ م يحسم منها مبلغ ٤٣٥ جنيه استلها المدعى بإقراره يكون الباقي هو ٧٦٠ ج و ١٥٠ م وهو ما يتعين الحكم له به .

وحيث إنه على هدى وضوء ما سبق تكون المبالغ المستحقة للمدعى قبل الشركة المدعى عليها هي ما يأتي :

٧٠٠ ج قيمة التعويض وفقاً لما استقر عليه رأي المحكمة .

٧٦٠ ج و ١٥٠ م باقي المكافأة على الأساس السابق الإشارة إليه .

٢٩ ج و ١٥٠ م ماهية شهر بدل إخطار باتفاق الطرفين .

٢٢ ج و ٧٦٢ م أقساط التأمين الجماعي حسب اعتراف المدعى عليها - إذ أن المدعى لم يتقدم من جانبه بما يفيد استحقاقه في هذا البند الأكثر من ذلك .

٤ ج و ٨٥٨ م ماهية خمسة أيام مدة التسليم لم تجهدها المدعى عليها وثابتة من الأوراق إذ أن خطاب الفصل وصله في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ وسلم في ١/١/١٩٥٢ .

تنازل العامل عن التعويض المستحق له بخلاف للنظام العام وبمبي المخالفة أن هناك قواعد رسمها القانون أراد بها حماية الجانب الضعيف فنزل هذه القواعد تعتبر من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

وحيث إن الأخذ بنظرية الشركة المدعى عليها بترتب عليه هدم القواعد المقررة بعقد العمل الفردي لأن المادة ٢٣ نصت على احتساب المكافأة بواقع شهر عن كل سنة من السنوات الباقية بعد الستة سنوات الأولى كما نصت على احتساب المكافأة على أساس الأجر الأخير . وذلك لأن من مصلحة صاحب العمل أن يتحاسب على أساس نصف شهر عن كل سنة من الستة سنوات الأولى ففي وسعه ألا يمكن العامل من احتساب المكافأة على أساس شهر سنوياً متى تفاصل معه عن مكافأته كل ست سنوات واعتبره قد التحق بالعمل من جديد هذا من ناحية - ومن ناحية أخرى فإن صاحب العمل يتخلص من محاسبة العمل على أساس الأجر الأخير - وفي هذا هدم لقواعد تقررت لحماية العامل وهو الجانب الضعيف في التعاقد .

وحيث إن المدعى قدم من جانبه صورة طبق الأصل من محضر مجلس إدارة الشركة المدعى عليها بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٧ جاء فيه بأن المجلس وافق على أن كل مستخدم يترك الخدمة بالشركة وكان يعمل قبل ذلك إلى ٣١ مارس سنة ١٩٤٠ سيتمتع استثنائياً بشروط العمل التي كانت مطروحة في ذلك اليوم أي في يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٠ والتي تنازل عنها . وسميخ كل مستخدم التحق بالخدمة بعد يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٠ التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ولم يحدد المدعى عليها هذا المبلغ ولم تنف صديوره

٧١٣

## محكمة أسيوط الابتدائية

١٧ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - عقد إيجار . الاتفاق على أن تكون الأجرة قدرأ من القطن . لا يغير من طبيعة العقد .

ب - الحرارة الشديدة غير المتوقعة . تعتبر حادثاً استثنائياً عاماً . جواز انقاص الأجرة .

## المبادئ القانونية

١ - إذا اتفق على أن الأجرة قدرأ معيناً من قناطر القطن فإن العقد يكون عقد إيجار لا عقد مزارعة .

٢ - الحرارة الشديدة غير المتوقعة تعتبر حادثاً استثنائياً عاماً .

٣ - إذا هلك بعض الزرع نتيجة للحرارة الشديدة غير المتوقعة فللقاضي انقاص الأجرة اعمالاً للبائدين ١٤٧ / ٢ و ١٦٦ من القانون المدني .

## المحكمة

د من حيث إن المستأنف أقام دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى مقررأ أنه أجر المستأنف عليه أرضاً لزراعتها قطناً في عام سنة ١٩٥٠ بأجرة مقدارها ٤ قنطار و ٧٥ رطل وأن المستأجر لم يورده له القطن الملزوم به كله بل سلبه بعضه وأنه ترك قنطاراً من إيجار كل فدان وطلب الحكم بإلزام المستأنف عليه بأن يسلمه القطن الباقي أو ثمنه وقدره عشرون جنيهها للقنطار الواحد .

د ومن حيث إن المستأنف عليه جئح في دفعه الدعوى إلى أن يحصل القطن في ذلك العام

فيكون الجملة ١٥١٦ ج و ٢٩١٠ وهو ما يتعين الحكم له به .

د وحيث إنه بالنسبة لمبلغ ٣٨٨ ج و ٨٦٥ م رتب الأربعين يوماً الأجل المدهى بها فإن المدهى لم يتقدم من جانبه بالدليل على ذلك - كما وأن الادعاء من جانب المدهى عليها بأن المدهى استلم من النقابة مبلغ ٥٤ جنيه سلفة لم يقيم على صحته أى دليل قنطلاً عن أن هذا المبلغ إن صح فهو حق النقابة وحدها لا من حق المدهى عليها .

د وحيث إنه عن القول بعدم إلزام الحراسة بالمطالبات السابقة على إدارتها فإن الحارس لا يلزم بالدفع من ماله لأن المدهى قد اختصه في الدعوى لوجود أموال الشركة تحت يده للتنفيذ عليها ضده وبصفته .

د وحيث إنه عن المصاريف فترى المحكمة إلزام كل من الخصوم بالمصاريف المناسبة لما قضى به ضده وذلك عملاً بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٩ من مرافعات .

د وحيث إنه عن النفاذ فإن ذلك جائز بحكم المادة ٣ من قانون عقد العمل الفردى وترى لذلك المحكمة شمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة بالنسبة للبائع المقضى بها عدا مبلغ التعويض .

( قضية مرسى بطوروس ضد محمد كمال الخشن بصفته وأخريين رقم ٦٦/٢٨٠ سنة ١٩٥٢ على رئاسة ومعضوية حضرات الأساندة محمد حسن شلى وكيل المحكمة وإمام خضر وعلى رفعت القاضيين ) .

ثالثاً - أن التحقيق الذي أجرته والشهادة المقدمة من مفتش الزراعة قد اقتضت المحكمة منها إلى أن الأرض المورجة لم تنتج إلا القطن المسلم للمستأنف وأن المحصول قد أصيب بمعجز من جراء دودة القطن ومن الحرارة الشديدة غير المعتادة وأنه إذا كانت دودة القطن لا تعتبر حادثاً مرفقاً فإن الحرارة الشديدة تعتبر كذلك وأنه متى كان الأمر كذلك فإن المادة ١٤٧ فقرة ثانية تهيئ للقاضي أن يرد الالتزام المرقق إلى الحد المعقول .

ومن حيث إن المستأنف استأنف المحكم للأسباب الآتية :

أولاً - أن محكمة الدرجة الأولى أخطأت إذ اعتبرت العقد عقد مزراعة لأن نصوص عقده صريحة في أن العقد عقد إيجار .

ثانياً - أن محكمة الدرجة الأولى أخطأت إذ اعتبرت دودة القطن من الحوادث الطارئة أو القوة القاهرة .

ثالثاً - أن محكمة الدرجة الأولى أخطأت إذ أحالت الدعوى إلى التحقيق لأن ذلك استلزم إثبات النخالص من دين تزيد قيمته على عشرة جنيهات .

رابعاً - أن محكمة الدرجة الأولى لم تلتفت إلى ما ورد بعقده بالبند السادس من أن المستأجر ملزم بتسليم الإيجار مهما أصاب المحصول من آفات وأن القانون قد نص في المادة ٢١٧ مدنى على جواز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعات الحادث المفاجئ . أو القوة القاهرة وبذلك أخذاً بحكم المادة ٢١٦ من القانون المدنى في غير محله قانوناً .

خامساً - أن الحادث الاستثنائى العام من شروطه أن لا يكون في الوسع توقعه ولا يمكن

قد أصيب بنكبة عامة هي دودة القطن والندوة وأنه رغم ما بذل من عناية وجهد ومصاريف لم تنتج الأرض المورجة سوى القطن الذى استلبه المستأنف بأشراف رجاله وأن تنفيذ التزامه بإسداد باقى الأجرة سوف يعيبه بأرهاق شديد وخسارة فادحة وطلب إلتناص الأجرة إلى القدر الذى ورده من قطن وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما ادعاه وقد أجابته المحكمة إلى طلبه وسمعت شهود الطرفين إثباتاً ونقياً كما قدم لها المستأنف عليه شهادة من مهندس زراعة ديروط ارتضاها المستأنف تفيد أن محصول القطن في السنة المتنازع فيها لم يكن كسابقة من محصول إذ أثرت دودة القطن بمقدار ١٠ ٪ وما كان في استطاعة أحد من الزراع التغلب على ذلك ٥ ٪ منها كما أثرت الحرارة ولم تكن كالمعتاد أبداً على نحو ٤٠ ٪ من المحصول وكان المعجز عاماً في القطر كله إنما يختلف باختلاف المناطق .

ومن حيث إن محكمة الدرجة الأولى قضت برفض الدعوى استناداً إلى الأسباب الآتية :

أولاً - أن العقد في حقيقته عقد مزراعة وبذلك يكون هلاك الزرع على المستأنف والمستأنف عليه أمحالا لأحكام المواد من ٢١٩ إلى ٢٢٧ من القانون المدنى .

ثانياً - أنه على فرض أن العقد عقد إيجار فإن المادة ٢١٦ من القانون المدنى تهيئ للمستأجر إذا هلك بعض الزرع وتربط على هلاك نقص كبير في ريع الأرض أن يطلب إلتناص الأجرة إلا إذا كان قد عوض بها أصاب من ضرر بما عاد عليه من أرباح في مدة الإجارة كلها أو بما حصل عليه من طريق التأمين أو أى طريق آخر .

تنطبق المادة ١٤٧ من القانون المدني وهل المجرم الذي أصاب المحصول لم يكن نتيجة قوة قاهرة ولا ظرف استثنائي عام .

### عن الأمر الأول

« ومن حيث إن الثابت قانوناً أن تطبيق المادة ٦١٦ من القانون المدني ليس من النظام العام فيصح الاتفاق على ما يخالف أحكامها إلا إذا كان الهلاك الذي ينشأ عن حوادث غير معتادة فإن المستأجر لا يتحمل تبعته ولو اتفق على ذلك مع المؤجر ( راجع المذكرة للقانون المدني الجزء الرابع ص ٦١٧ و ٦١٨ ) وبذلك يكون ما ذهب إليه المستأنف من أن اتفاقه على عدم تحمل ما يصيب الزراعة من آفات يمنع تطبيق المادة ٦١٦ غير صحيح إذا كان الهلاك الكلي أو الجزئي نتيجة حادث غير معتاد .

« ومن حيث إنه بما يؤيد هذا الرأي أن حكم المادة ٦١٦ مدني مأخوذ من الشريعة الإسلامية التي أخذت بمبدأ الإيجار المهرق ( تراجع المادة ٦٧٥ من قانون مرشد الخيران )

### عن الأمر الثاني

« ومن حيث إن نظرية الحوادث الطارئة قد أخذ بها المشرع في المادة ١٤٧/٢ فلا حاجة إذن لبحث نشأتها وتطورها ومداهما إذ أن ذلك من عمل الفقه لا القضاء وإنما الذي يجب بحثه هو معرفة شروط تطبيقها كما حددتها المادة المذكورة وتطبيق هذه الشروط على وقائع الدعوى التي اطعنات إليها المحكمة .

« ومن حيث إنه يجب ليكون للقاضي الرخصة في تعديل العقد عملاً بالمادة ١٤٧/٢ مدني توافر الشروط الآتية :

(١) أن تجد بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة فلا تطبق في حالة الحوادث

دفعه الأمر الذي لم يثبت في هذه الدعوى وبذلك يكون الأخذ بالمادة ١٤٧ من القانون المدني في غير محله .

« ومن حيث إن المستأنف طلب قبول استثنائه شكلاً وفي الموضوع بالغناء الحكم المستأنف والحكم له بما طلب مع المصاريف والأتعاب عن الدرجتين .

« ومن حيث إن العقد المقدم في الدعوى هو عقد إيجار لا عقد مزارعة لأن الأجرة حددت بقدر معين من قناطير القطن ولم تحدد بحجمه من المحصول .

« ومن حيث إن دودة القطن لا تعتبر حادثاً استثنائياً عاماً ولا قوة قاهرة ( راجع المذكرة التفسيرية للقانون المدني الجزء الثاني ص ٢٧٩ وما بعدها ) لأنها حادث متوقع ويمكن دفعه بالغناية والرعاية وبذلك قالت محكمة الدرجة الأولى .

« ومن حيث إن ما ذهب إليه محكمة الدرجة الأولى من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حصول عجز بالمحصول واستيلاء رجال المستأنف عليه ما أنتجته الأرض من قطن في محله لأن ما طلب إثباته وقائع مادية لا تصرفات قانونية ويصح إثباتها بالبينة .

« ومن حيث إن هذه المحكمة قد راجعت شهادة الشهود والشهادة المقدمة من مفتش الزراعة فاستبان لها أن ما ذهب إليه محكمة الدرجة الأولى من استخلاص لوقائع الدعوى منها في محله .

« ومن إنه يتعين بحث ما ذهب إليه المستأنف من أن اتفاقه في عقد الإيجار على أنه غير مسئول عما يصيب الزراعة من آفات يمنع تطبيق المادة ٦١٦ من القانون المدني كما يجب البحث هل

هذه القصة القاسية التي تتلف له هذه النسبة الكبيرة من محصوله .

د ومن حيث إنه استقر رأى المحكمة على اعتبار الحرارة غير المعتادة حادثا طارئا فإن باقى شروط تطبيق المادة ١٤٧/٢ تعتبر متوافرة ذلك أن هذه الحرارة كانت استثنائية وخاصة ولم يكن فى الوسع توقعها وأنها جعلت تنفيذ الالتزام مرهقا بالمستأجر ومن ثم فإن الاتفاق فى العقد على عدم تحمل هلاك الزراعة بأفات يعتبر اتفاقا باطلا لخالفته لنص المسادة المذكورة وليس صحيحا مذهب اليه المستأجر من أن اتفاقه صحيح إجمالا للمادة ٢١٧ من القانون المدنى إذ المادة المذكورة خاصة بالقوة القاهرة أو الحادث الجبرى الذى يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا أما الحادث الطارىء فإنه لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا بل يجعله مرهقا فقط فضلا عن أن الحادث الطارىء لا بد أن يكون عاما بينما الحادث القهرى فإنه قد يكون خاصا بالمدين وحده .

د ومن حيث إنه لذلك يكون للمستأجر الحق قانونا فى أن يطلب إنقاص الأجرة إستنادا إلى المادة ٢١٦ من القانون المدنى التى ليست إلا تطبيقا خاصا لنظرية الحوادث الطارئة المنصوص عليها فى المادة ١٤٧/٢ مدنى .

د ومن حيث إن المحكمة ترى أن المستأجر قد أصابه خسارة فادحة من هلاك بعض زرعه ترتب عليه نقص كبير فى ريع الأرض ولم يعرض عنها مما حاد عليه من أرباح فى مسدة الإجارة إن كانت تلك المدة هى سنة واحدة ولا من طريق آخر إن لم يقدم المستأنف ما يدل على ذلك وترى المحكمة لذلك إنقاص الأجرة وجعلها القدر من القطن الذى ورده المستأجر لمؤجره وبذلك يكون الحكم المستأنف فى محله

الاستثنائية الخاصة بالمدين وحده .

(٢) أن تكون هذه الحوادث الاستثنائية ليس فى الوسع توقعها ولم يكن من الممكن توقعها ويتفرع على ذلك أن يكون الحادث مما لا يستطيع دفعه .

(٣) أن تجعل هذه الحوادث تنفيذ الالتزام مرهقا لا مستحيلا أى أن الحادث الطارىء يختلف عن القوة القاهرة .

د ومن حيث إن عجز المحصول يرجع كما استبان من وقائع الدعوى إلى عاملين دودة القطن والحرارة الشديدة غير المعتادة وأن أكثر العجز يرجع إلى السبب الثانى وترى المحكمة إلى أن دودة القطن ليست حادثا طارئا ولكنها ترى أن الحرارة الغير عادية حادثا طارئا للأسباب الآتية :

أولا — إنها لا يمكن دفعها بحال من الأحوال .

ثانيا — إن الحرارة المتوقعة هى الحرارة العادية أما الحرارة غير العادية فإنها لا تعتبر متوقعة كفيضان النيل إن كان شديدا فهو متوقع ولكن إن كان استثنائيا فإنه يكون غير متوقع وكالبسودة إن كانت عادية فهي متوقعة وإن وصلت إلى درجة التجمد الذى يهلك أكثر الزرع فهي غير متوقعة (راجع القوة الملزمة للعقد لحسين عامر ص ٨٠ وما بعدها) .

ثالثا — إنها ليست من عمل المستأجر وأنه لم يكن فى وسعه توقعها وصحيح أنه كان يتوقع أن يكون الجو حارا فى شهرى يولي وأغسطس بل كان يرجو أن تأتى هذه الحرارة فى الشهرين المذكورين لتنضج له زرعها أما أن تسمى شديدة قاسية تتلف له زرعها وتقلل من محصوله بأربعين فى المائة منه فإنه ما كان يوسعه اطلاقا أن يتوقع

مثلاً وتقرر بانقطاع سير الخصومة لوفاة فوته يوقف مدة السقوط ويجب على المدعى عليه إعلان الورثة بالرجوع إلى القضية ومالم يحصل ذلك الإعلان فإن الإيقاف يستمر قاطعاً لمدة السقوط . أما إذا مات المدعى عليه أو من هو في حكمه فإن مدة السنة التي يصح بعدها لورثة المدعى عليه طلب الحكم بالسقوط لا توقف وإن كانت المرافعة قد انقطع السير فيها بوفاة المدعى عليه أو من في حكمه كالمستأنف عليه . ذلك لأن المدعى أو المستأنف مكافئ دائماً بمباشرة قضيتهم ضد المدعى عليه أو ضد المستأنف عليه أو ورثة أيهما ولا يحل له أن يدفع طلب السقوط بأن القضية موقوفة لوفاة المدعى عليه أو المستأنف عليه إذ أن هذا الإيقاف الحسكي لا يمكن أن يفيد إلا ورثة المدعى عليه أو ورثة المستأنف عليه .

### المحكمة

د حيث إن وقائع الدعوى تتلخص في أن المرحوم على عبد العال مورث المستأنف عليها أقام الدعوى المدنية رقم ٧٩٨ سنة ١٩٤٨ أمام محكمة بيلا الجزئية طلب فيها الحكم بالزام المستأنف بأن يدفع له مبلغ ١٠٠ جنيهه والمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بلا كفالة وادركن في تأييد دعواه إلى ورقة موقع عليها من المستأنف تفيد استلامه مبلغ ١٠٠ جنيه مصري بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٤٨ قضت محكمة أول درجة بتهدياً وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التفتيش

الأسباب التي بنى عليها ولما تقدم من أسباب . ومن حيث إن لا مراة في أن المستأنف ملزم بالمصاريف أجمالاً للبائتين ٣٥٧ و ١٦٠ مرافعات .

( قضية فيليب جندى وبها ضد احد عبد العال حوذه رقم ٤٣٣ سنة ١٩٥١ استئناف أسبوط رئاسة وعضوية حضرات الأساندة محمد شبل مرعى رئيس المحكمة وعلى أبو المجد وخليل حمون القاضيين ) .

٧١٤

### محكمة كفر الشيخ الابتدائية

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣

انقطاع سير الخصومة . قطع المدة المقررة لانقطاع سير الخصومة . وجوب التفرة بين حالة حصول سبب الانقطاع القانوني في شخص المدعى وحالة حصوله في شخص المدعى عليه .

### المبادئ القانونية

١ - نصت المادة ٣٠٢ مرافعات على أن مدة سقوط الخصومة لا تبتدىء في حالات الانقطاع إلا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذي توفي أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي .

٢ - في حالة قطع المدة المقررة لسقوط الخصومة يجب التفرة بين حالة حصول سبب الانقطاع القانوني في شخص المدعى وحالة حصوله في شخص المدعى عليه . فإذا مات المدعى أو من كان في حكمه كالمستأنف

عليها أن هذه المدة تبدأ من تاريخ القرار الصادر بانقطاع سير الخصومة في ٢٦/٨/١٩٥٠ وهو تاريخ آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضي إذ يقرر المستأنف أن مدة سقوط الخصومة لا تبدى في حالات الانقطاع إلا من اليوم الذي يقوم فيه ورثة المستأنف عليه بإعلانه بأسمائهم ومحللات اقامتهم وصفاتهم .

وحيث إنه يبين من استقراء نص المواد ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ مرفعات أن الغرض من سقوط الخصومة هو إرادة المراجع أن لا تظل القضية معطلة اذا ما تقرر بانقطاع سير الخصومة فيها أو لم تستند الدعوى سيرتها بفعل المدعى أو بامتناعه وقد احتاط القانون بمد أن قصر أجل سقوط الخصومة مما كان عليه الحال في القانون الملغى فنص في المادة ٣٠٢ مرفعات على أن هذا الأجل ( مدة السنة ) لا يبدأ في حالات انقطاع الخصومة إلا من اليوم الذي قام فيه المشتبك بالسقوط بإعلان ورثة خصمه الذي توفي أو من قام مقام من خرج عن أهليته أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصل وذلك لاحتمال أن يعمل هؤلاء وجود الدعوى ( تراجع المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات (الحال) .

وحيث إن المحكمة ترى وجوب الفصل بين حالة حصول سبب الانقطاع القانوني في شخص المدعى وحالة حصوله في شخص المدعى عليه فيما يتعلق بقطع المدة المقررة بسقوط الخصومة فإذا مات المدعى أو من كان في حكمه كالمستأنف مثلاً وتقرر بانقطاع سير الخصومة لوفاته فوفاه يوقف مدة البطلان ويجب على المدعى عليه إعلان الورثة بالرجوع إلى القضية وما لم يحصل ذلك الإعلان فإن الإيقاف يستمر

لأثبتات ونفى ما يدعون بأسباب حكمها . وبعد أن نفذ هذا الحكم بإسراع أقوال الشهود إثباتاً ونظراً قضت بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بإلزام المستأنف بأن يدفع لمورث المستأنف عليها مبلغ ١٠٠ جنيه و ١٥٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقد أعلن هذا الحكم للمستأنف بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٥٠ فاستأنفه بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٠ للأسباب الواردة بصحيفة الاستئناف وطلب الحكم على وجه الاستعجال بإلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم والحكم بهد ذلك في الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه ورفع دعوى المستأنف ضده مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وأثناء نظر الاستئناف توفي المستأنف عليه المرحوم على عبد العال وقررت المحكمة بجملة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٠ بانقطاع سير الخصومة لوفاته وإعلان مؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قام المستأنف بتسجيل نظر الاستئناف وأعلن المستأنف عليها بصفتها بالخصم بجملة ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بإسراع الحكم بالطلبات السابق إعلان مورثها بها .

وحيث إن الحاضر من المستأنف عليها دفع بجملة ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ المدة لنظر الاستئناف بسقوط الخصومة لحض أكثر من سنة من تاريخ انقطاعها وأصر على هذا الدفع بجملة المرافعة وفي المذكرة المقدمة منه استناداً على نص المادتين ٣٠١ و ٣٠٢ مرفعات .

وحيث إنه لا نزاع بين طرفي الخصوم في أنه قد مضى أكثر من سنة على تاريخ انقطاع سير الخصومة دون حصول أى إجراء صحيح من جانب المستأنف خلال المدة المقررة للسقوط وإنما الخلاف قائم بينهما على مبدأ احتساب مدة السنة المقررة للسقوط لبينا تقرر المستأنف

## ٧١٥ محكمة كفر الشيخ الابتدائية

٧ أبريل سنة ١٩٥٣

ماكينة ملحن وغرب أرز . تحديد يوم لبيعها  
إدارياً من أجل الضرائب المستحقة بمقتضى القانون رقم  
١٤ لسنة ١٩٣٩ . هل يجوز وقف هذا البيع بحجة  
الزراع في تقدير الضريبة وعدم الفصل فيه من الجهة  
المختصة . وهل هناك مجال لتطبيق المادة ٦٦٥ من المرافعات  
في هذه الحالة .

### المبادئ القانونية

١ - نصت الفقرة الأولى من المادة ٩١  
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن  
تحصيل الضرائب يكون بالطرق الإدارية  
طبقاً للأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس  
سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأمر العالى  
الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ونصت المادة  
١٠٩ على أنه لا يترتب على رفع الدعوى  
من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاق  
الضرائب إلا إذا صدر حكم من المحكمة  
الابتدائية أو الجزئية حسب الأحوال فإنه  
يجب فى هذه الحالة اتباعه حتى الفصل نهائياً  
فى الدعوى . ونصت المادة الثالثة من الأمر  
العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على  
أنه فى سائر الأحوال لا يمكن إيقاف الحجر  
أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالأموال  
أو العشور أو الرسوم المستحقة مالم يودع  
المنازع المبلغ المقصود أعمال الحجر عليه  
أو البيع لأجله .

٢ - يؤخذ من هذه النصوص جميعاً  
أنه لا يجوز وقف البيع الإدارى المحدد لبيع

قائماً لمدة السقوط ( مادة ٣٠٢ مرافعات )  
أما إذا مات المدعى عليه أو من هو فى حكمه  
فإن مدة السنة التى يصح بعدها لورثة المدعى  
عليه طلب الحكم بالسقوط لا توقف وإن كانت  
المرافعة قد انقطع السير فيها بموت المدعى عليه  
أو من فى حكمه كالمستأنف عليه ومعنى ذلك أن  
المدعى أو المستأنف مكلف دائماً بمباشرة قضيته  
ضد المدعى عليه أو ضد المستأنف عليه أو وروثة  
أيهما ولا يحل له أن يدفع طلب السقوط بأن  
القضية موقوفة لوفاة المدعى عليه أو المستأنف  
عليه إذ أن هذا الإيقاف الحسمى لا يمكن أن  
يقيد إلا وروثة المدعى عليه أو وروثة المستأنف  
عليه (راجع كتاب المرافعات المدنية والتجارية  
للدروم الأستاذ أبو هيف طبعة سنة ٢١ بند  
١١٣٢ ج ص ٨١٥ وما بعدها ) .

وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم فإن مدة  
السقوط المتصوص عليها فى المادة ٣٠١  
مرافعات تبدأ من تاريخ القرار الصادر بانقطاع  
سير الخصومة فى الاستئناف أى من يوم  
٢٦ / ٨ / ١٩٥٠ باعتباره آخر إجراء صحيح من  
الإجراءات النفاضة .

وحيث إنه قد مضى من تاريخ ٢٦  
أغسطس سنة ١٩٥٠ إلى تاريخ تحريك هذا  
الاستئناف فى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ مدة  
أكثر من سنتين ومن ثم يكون الدفع المقدم  
من المستأنف عليها بصفتها على صواب ويتعين  
قبوله والقضاء بسقوط الخصومة فى الاستئناف  
الحالى مع إلزام المستأنف بالمصاريف عملاً  
بالمادة ١ / ٢٥٧ مرافعات .

( قضية شفيق زكى ضد الست بديعة إبراهيم حسن  
راشد عن نفسها وبصفها رقم ١٠٦ سنة ١٩٥٠ س  
رئاسة ومضوية حضرات الأساتذة أديب نصر حنين  
وكيل المحكمة وعبد الحالى يوسف وإبراهيم محمد  
قنصوه القاضين ) .



سنة ١٩٥٢ أنه بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٥٠ أوقعت مصلحة الضرائب الحجر العقارى على النصف مشاعاً في ملكية طحين الغسال وطرب الارز الكائنة بدار الناحية بفوه ملك رقم ١١٨ وفاء للضرائب المستحقة على المشتاف عليه وشركائه والمرفوعة بشأنها ملعن أمام محكمة كفر الشيخ الابتدائية مقيد برقم ٧٧ سنة ١٩٥٠ تجارى كفر الشيخ وهذا الطعن لم يفصل فيه بعد وطلب في ختام الصحيفة الحكم بقبول الإشكال شكلاً وفى الموضوع بإيقاف البيع الإدارى المحدثه بمديرية الفؤادية يوم ١٩٥٢/١١/٤ وذلك لحين الفصل نهائياً فى القضية رقم ٧٧ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى كفر الشيخ مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف والأتعاب وشول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفاله . واستند المشتاف عليه فى تأييد دعواه على المادة ٦٦٠ مرافعات التى تقضى بأنه إذا شرع فى التنفيذ على البقار بمقتضى حكم معجل النفاذ فلا تجرى المزايدة إلا بعد أن يصير الحكم نهائياً .

وحيث إن مصلحة الضرائب دفعت الدوى أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها لانتفاء ركن الاستعجال بمقولة إن الحكومة ملية ويمكن الرجوع عليها بالتضمنات أمام محكمة الموضوع . كما طلبت فى الموضوع رفضها مع إلزام المدعى بالمصاريف والأتعاب استناداً إلى أحكام المراءد ٥٣، ٩٠، ٩١، ١٠١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإلى أن المادة ٦٦٠ مرافعات لا مجال لتطبيقها فى النزاع الحالى لأنها تنظم الحجر القضائى لا الإدارية .

وحيث إنه بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٥٢ قضت محكمة أول درجة حضورياً أولاً برفض الدفع

عقار مستحق عليه ضرائب بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بحجة النزاع فى تقدير الضريبة أمام الجهة المختصة وعدم الفصل فى هذا النزاع بحكم نهائى .

٣ - لا يجوز التحدى فى هذا الخصوص بالمادة ٦٦٠ مرافعات التى تنص على أنه إذا شرع فى التنفيذ على عقار بمقتضى حكم معجل النفاذ فلا تجرى المزايدة إلا بعد أن يصير الحكم نهائياً ذلك لأن مجال تطبيق هذه المادة مقصور على الحالة التى تتم فيها الإجراءات وفقاً لقواعد قانون المرافعات ففى لا تسرى حينما تكون لإجراءات البيع قد سارت بالطريق الإدارى وفقاً لنصوص الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ووفقاً لنصوص خاصة لم تلغها أو تلغها نصوص قانون المرافعات .

٤ - إن الحجر الإدارى مقرر بنصوص خاصة أوردتها المشرع لتحقيق أغراض خاصة تكفل ضمان سرعة تحصيل الأموال العامة ومن ثم فلا يجوز الأخذ بالمادة ٦٦٠ مرافعات بطريق القياس .

#### المحكمة

وحيث إن الوقائع تتحصل فى أن المشتاف عليه أقام الدوى المدنية رقم ٢٢ سنة ١٩٥٢ أمام حضرة قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة كفر الشيخ الابتدائية وقال فى صهيقتها العلنية المستأنفان بتاريخ أول وه نوفمبر

البادة ١٨ من قانون نظام القضاء . ثالثاً — أن الحكم المستأنف أخطأ في قضاءه بإيقاف البيع استناداً إلى المادة ٦٦٠ مرافعات لأن هذه المادة خاصة بالحجوز القضائية ولا مجال لتطبيقها بالنسبة للحجوز الإدارية لأن كلا من المحجرين له طبيعته الخاصة وقواعده التي ينفرد بها .

د حيث إنه عن الدفع بدم الاختصاص فقد استند المستأنفان في تأييده على ما أوردها في السببين الأول والثاني من صحيفة الاستئناف وهذان السببان في غير محلها لأن المحجور الإداري وإن كان قد وقع بتاريخ ١٩٥٠/٥/٩ إلا أن مصلحة الضرائب لم تقطع المستأنف عليه بتحديد يوم البيع إلا بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٨ ( مستند ١ حافظة ه ملف المفردات ) والمطلوب في هذا الإشكال هو إيقاف البيع وقد طلب في الوقت المناسب . أما القول بأن المحجور الإداري يعتبر أمراً إدارياً لا يسوغ للحاكم أن تلغيه أو تعدله أو توقفه فهو قول لا سند له من القانون لأن الرأي المعول عليه أن المحجور الإدارية ماهي إلا وسيلة من وسائل التنفيذ عهد بها المشرع في أحوال مخصوصة لجهة الإدارة بدلاً من قلم المحضرين وتقوم بها الإدارة باعتبارها من الأعمال التي تستلزم إدارة أموالها لا بصفة سلطتها العامة . كما أن قاضي الأمور المستعجلة يختص بالحكم في الإشكالات التي تعترض تنفيذ الحجوز التي توقعها الحكومة بطريقة إدارية على العقارات والمنقولات نظير تمصيل أموالها إذا بنيت الإشكالات على بطلان في الإجراءات أو على التخالص أو برامة الدمة أو غير ذلك . ( راجع قضاء الأمور المستعجلة للاستاذ محمد علي راتب بند ٥٤ ص ٤٥ وبند ١١١٨ ص ٥٩٢ طبعة أولى ) ومن ثم يكون الدفع بوجبه على غير أساس ويضمن لذلك تأييد الحكم المستأنف

بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واختصاصها بنظرها . وثانياً بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع بقبوله والقضاء بوقف بيع المقار المبين بصحيفة الدعوى والذي كان محمداً لبيعه يوم ١٩٥٢/١١/٤ بمديرية الفزادية حتى يفصل نهائياً في الدعوى رقم ٧٧ سنة ١٩٥٠ تجاري كلى كفر الشيخ وألزم مصلحة الضرائب بالمصروفات وجنيتين أما بالبحاماة بانية قضاءها في الدفع على أن إشكالات التنفيذ تعتبر مستعجلة بطبيعتها لأنها تتضمن دائماً ضرراً عاجلاً يتمثل بالنسبة لمن يرد التنفيذ عليه في خطر الاستمرار في التنفيذ على أمواله بغير وجه ويتمثل بالنسبة لطالب التنفيذ في تعطيل قوة سنده التنفيذية وبذلك قضاءها في الموضوع على أن حكم المادة ٦٦٠ مرافعات يجرى في حاية المقار الذي تنزع ملكيته بالطريق الإداري كما يجرى بشأن ما تنزع ملكيته بالطريق القضائي للاختبارات التي أوردها في حكمها .

د وحيث إنه بصحيفة معلنة بتاريخ ٥٣/٣/١٧ طعن المستأنفان على هذا الحكم بالاستئناف الحالي وطلبوا سماع المستأنف عليه الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وإلغاء الحكم . المستأنف والقضاء أصلياً بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى واحتياطياً رفضها مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين للأسباب التي ضمنها صحيفة الاستئناف وتحصل فيما يأتي : أولاً — إن المحجور الإداري توقع في ١٩٥٠/٥/٩ في حين أن المستأنف عليه لم يرفع دعواه بطلب وقف البيع إلا في ١٩٥٢/١١/٥ مما يفتي ركن الاستعجال . ثانياً — إن المحجور الإداري يعتبر أمراً إدارياً لا يسوغ للحاكم المدنية أن تلغيه أو تعدله أو توقفه بطريق مباشر أو غير مباشر طبقاً

فما قضى به من رفضه واختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذه الدعوى .

وحيث إنه عن الموضوع فإن هذه المحكمة تخالف محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه من أن حكم المادة ٦٩٠ مرافعات يجرى في حماية العقار الذي تنزع ملكيته بالطريق الإداري كما يجرى بشأن ما تنزع ملكيته بالطريق القضائي لأن هذا النظر لا يؤيده ظاهر النصوص فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تحصيل الضرائب يكون بالطرق الإدارية طبقاً للأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ . ونصت المادة ١٠١ على أنه لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاق الضرائب إلا إذا صدر حكم من المحكمة الابتدائية أو الجزئية حسب الأحوال فإنه يجب في هذه الحالة إقباعه حتى الفصل نهائياً في الدعوى . ونصت المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على أنه في سائر الأحوال لا يمكن إيقاف الحجر أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالأموال أو العصور أو الرسوم المستحقة ما لم يودع المنازع المبلغ المقصود إعمال الحجر عليه أو البيع لأجله . . وبين من هذه النصوص جبرها أن دعوى المستأنف عليه وجوب إيقاف بيع العقار الذي دأت مصلحة الضرائب يمه بالطريق الإداري وفاء لما تطلبه من ضرائب بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بحجة النزاع في تقدير الضريبة ورفع الدعوى بذلك أمام محكمة كفر الشيخ الابتدائية والتي لم يتم الفصل فيها بعد بحكم نهائي إن هي إلا دعوى غير مستندة على أساس ظاهر من القانون (راجع حكم محكمة النقض المدنية الصادر

بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥٢ في القضية رقم ٢٤٠ سنة ٢٠ قضائية) .

وحيث إنه بالإضافة إلى ما تقدم فإنه لا يجوز التحدى في هذا الخصوص بنص المادة ٦٩٠ مرافعات ذلك أن مجال تطبيقها مقصور على الحالة التي تنفيها الإجراءات وفقاً للقواعد المبينة بالكتاب الثاني من قانون المرافعات فهي لا تسرى حينما تكون إجراءات البيع قد سارت بالطريق الإداري وفقاً لنصوص الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ووفقاً لنصوص خاصة لم تلغها أو تنسخها نصوص قانون المرافعات ولم تهدف إلى شيء من ذلك المادة الثالثة من قانون إصدارها بنصها على إلغاء كل ما كان مخالفاً لأحكام القانون الجديد ذلك لأن الحجر الإداري مقرر بنصوص خاصة أوردتها المشرع لتحقيق أغراض خاصة تكفل ضمان سرعة تحصيل الأموال العامة فهي لا تتعارض مع نصوص عامة وضمت لتنفيذ السندات والأحكام الواجبة التنفيذ بل تقوم إلى جانبها كما كان شأنها دائماً لنزوى ما شرعت من أجله من أغراض خاصة تحول دون إمكان تطبيق المادة ٦٩٠ مرافعات أو الأخذ بها بطريق القياس (راجع حكم النقض السابق الإشارة إليه) .

وحيث إنه لما تقدم تكون محكمة أول درجة قد جازت الصواب في قضائها بوقف البيع الذي كان معدداً له يوم ٤ / ١١ / ١٩٥٠ حتى يفصل نهائياً في الدعوى رقم ٧٧ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى كفر الشيخ وبينت لذلك إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض دعوى المستأنف عليه مع إلزامه بالمصاريف عن الدورتين شاملة أعقاب المحاماة عملاً بالمادة ١/٣٥٧ مرافعات .

( قضية مديرية القواذية وأخرى ضد حسن حسين دياب رقم ١٤ سنة ١٩٥٣ س بالحجة السابقة ) .

## قضية المحاكم العسكرية

جنت مستأنفة

٧١٦

محكمة بور سعيد الابتدائية

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

أجر العامل . العلاوات تعتبر جزءاً منه . الاتفاق على غير ذلك . باطل لخالفته للقانون والنظام العام .

المبادئ القانونية

١ - العلاوات الدورية وعلالات الأقدمية التي تمنح للعامل تعتبر جزءاً من الأجر الأساسي في احتساب علاوة الغلاء طبقاً للأمر العسكري ٩٩ سنة ١٩٥٠ .

٢ - كل اتفاق بين العامل ورب العمل على عدم إضافة ما يستحق من علاوات دورية للأجر الأساسي الذي تقدر على أساسه علاوات الغلاء اتفاق باطل لخالفته للقانون والنظام العام وذلك تطبيقاً للأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ وقياساً على ما تنص عليه المادة ٣٨ من قانون عقد العمل من بطلان كل شرط يقع مخالفاً للقانون ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل .

المحكمة

وحيث إن المدعى المدني تنازل عن استئنافه لأنه قد حكم له بكل طلباته من محكمة أول درجة فيتمين إثبات هذا التنازل مع إلزامه بمصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية .

وحيث إن الحاضر عن المتهم قدم محضر صلح بينه وبين المدعى بالحق المدني يتضمن موافقة الطرفين على ما جاء بالحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٢ وعلى أن تدفع الشركة علاوة الغلاء على أساس الحسابات الواردة بتقرير الخبير المعين من تلك المحكمة ووافقا على ما جاء به جملة وتفصيلاً وذكر بالمحضر على أن الشركة تحتفظ باستئنافها بجميع أوجه الدفاع في حالة تمسك النيابة باستئنافها فيتمين عدم الالتفات إلى هذا الصلح .

وحيث إن النيابة طعنت على الحكم المستأنف بطعنين أحدهما أنه أخطأ في احتساب الأجر الأساسي الذي تمنح على أساسه علاوة الغلاء وثانيهما أنه احتسب العلاوة من أول مارس سنة ١٩٥٠ لوقف صدوره في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٢ في حين أن التهمة المقدم عنها المتهم هي عدم صرف فروق علاوة الغلاء للعالم حتى يوم ٢٣/١١/١٩٥٠ مما كان يجب على المحكمة أن تنقيب بذلك التاريخ .

وحيث إن النيابة شرحت لطلعتها الأولى قالت إن محكمة أول درجة بنت حكمها على اعتبار الأجر الأساسي للعامل هو الأجر المحدد بالكادر الصادر في سنة ١٩٤٨ دون أن تعضيف إليه العلاوات الدورية التي استحققت بعده حتى تاريخ التهمة رغم أن تلك العلاوات تدخل في الأجر الأساسي الذي يتناوله العامل وقت صدور الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وقد تمسك الحاضر عن المتهم في مذكراته ودفاعه

العمال سواء المعين منهم قبل هذا التاريخ أو بعده  
والذي ذكر فيه الأجر الأساسى لكل حامل .

وحيث إن الشركة تمسكت أيضاً بتطبيق  
المادة ١٢ من الكادر التى تقضى بعدم المطالبة  
بملاوة غلاء على علاوات الكادر إلا أن  
المحكمة لا ترى الأخذ بهذا رأى لعدة  
أسباب منها :

أولاً - إن هذا الاتفاق يخالف النظام  
العام إذ القوانين المتعلقة بالعمل يجب عدم  
الاتفاق على ما يخالفها وقد ذكر ذلك صراحة  
فى المادة ٣٨ من قانون عقد العمل قبل د بأن  
كل شرط يخالف هذا القانون يقع باطلاً  
ولا يفعله به ما لم يكن الشرط أكثر فائدة  
للعامل ، وقياساً على هذا القانون يقع باطلاً كل  
مخالفة لأحكام الأمر العسكرية ٩٩ سنة ١٩٥٠  
ولو كانت المخالفة سابقة لصدور هذا الأمر .

ثانياً - قضت الأوامر العسكرية المشتركة  
على أنه لا يجوز أن تقل نسبة علاوة الغلاء  
التي تمنح للعمال عن النسبة التي حددتها تلك  
الأوامر فالإتفاق على عدم تناول علاوة  
غلاء على علاوات الكادر فيه مخالفة لهذه  
الأوامر لأنه يترتب على مثل هذا الاتفاق  
انقراض العلاوة المستحقة للعمال بموجب الأوامر  
العسكرية سائلة الذكر وعليه يجب عدم الأخذ  
بما يخالفها وبالتالي عدم الأخذ بما جاء بالبند ١٢  
من الكادر المودع بملف القضية .

ثالثاً - ذكر فى الاتفاق المقدم للجنة  
التوفيق على إنهاء النزاع بين العمال وأرباب  
الأعمال بطريق وضع كادر لم وفى حالة وجود  
خلاف بين الطرفين فى تطبيق قواعد هذا الكادر  
فالكلمة تكون لمكتب العمل ويكون رأيه  
ملزماً لكليهما فيما اختلفوا فيه ومكتب العمل

الشغورى بما ذهب إليه المحكم المستأنف فى هذا  
العدد واستند إلى ما ذكر فى المادة ١٢ من  
الكادر من أنه " أن تصرف علاوة غلاء  
معيشية على العلاوات التى يقرها الكادر ، وقال  
بأن هذا الكادر أقرته لجنة التحكيم وأن هذا  
الإقرار بمثابة حكم ارتضاه الطرفان .

وحيث إنه لمعرفة ما إذا كانت العلاوات  
الدورية تعتبر جزءاً من الأجر الأساسى الذى  
يحتسب على مقتضى علاوة الغلاء طبقاً للأمر  
رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ أم لا يجدر بنا أن نقول  
إن هذا الأمر الأخير لم يغير شيئاً من القواعد  
المنصوص عليها فى الأوامر السابقة إلا بالنسبة  
لفئات علاوة الغلاء فزادها تبعاً لزيادة تكاليف  
المعيشة .

وحيث إن الأمر ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ جاء  
صرحاً فى مادته الثانية منه " أن يتخذ أساساً  
لتحديد العلاوة الأجر الذى يتناوله العامل  
وقت صدوره ويدخل فى حساب الأجر  
ما يكون قد منح له بصفة علاوة غلاء ، وقد  
ذكر فى المادة الثانية من الأمر ٩٩ سنة ١٩٥٠  
مثل ما ذكر فى الأمر ٣٥٨ وقيل أيضاً إنه  
" إذا كان الأجر يشمل إمانة غلاء المعيشة  
السابقة استبعدت تلك الامانة ، وعليه فكل  
علاوة نالها العامل بحكم أقدميته تعلق على الأجر  
وذلك لغاية تطبيق الأمر ٩٩ سنة ١٩٥٠  
أول مارس سنة ١٩٥٠ ) .

وحيث إن وكيل المتهم اعترض على  
طريقة احتساب الأجر الأساسى على النحو  
سالف الذكر قبل الصلح وتمسك بتطبيق الأمر  
٣٥٨ سنة ١٩٤٢ الذى ينص فى مادته الثالثة  
على أن العلاوة تمنح للعمال المعيّنين قبل ٣٠ يونيه  
سنة ١٩٤٦ برأى ٥٠ بـ إلا أن هذا القول  
لم يعد له محل بعد أن صدر الكادر وسوى بين

وربما من معاقبة المتهم بالمواد التي طبقتها محكمة أول درجة .

( قضية النيابة وآخر مدعى مدني ضد وليم جيران رودميد رقم ١٥٨٨ سنة ١٩٥٢ س وثلاثة عضوية حضرات الأستاذة محمد شبل مرعي وكيسل المحكمة وعزيز مرقس وعبد السلام بدوي القاضين وحضور حضرة الأستاذ سمير بدوي وكيل النيابة ) .

٧١٧

محكمة بور سعيد الابتدائية .

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ — قبض . جواز في حالة وجود دلائل كافية على اتهامه . خضوع ذلك لإشراف المحاكم .

ب — التفتيش ، نتيجة للتفتيش . اختلافه عن التفتيش الذي يحصل للبحث عن جريمة . الأول وثاني . والثاني قانوني لا يجوز إلا في الأحوال المبسطة أو بإذن النيابة . ج — تفتيش غير المتهمين . لا يجوز للنيابة فيه إذن قاضي التحقيق .

المبادئ القانونية

١ — أجازت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الأحوال الواردة بتلك المادة . وهذه الدلائل وكفايتها خاضعة لإشراف المحاكم حتى لا يسرف رجال البوليس في استعمال هذا الحق .

٢ — التفتيش المنصوص عليه في المادة ٤٦ من قانون الاجراءات هو التفتيش الذي يستلزمه القبض كتفتيش المتهم للبحث عن سلاح يخفيه في ملابسه خشية استعماله في المقاومة أثناء القبض وهذا التفتيش يختلف

ببور سعيد قد أبدى رأيه صريحا في استحقاق العمال لملاوة الغلاء على العلاوات الدورية أيضا وقد شهد بذلك مدير المكتب بالجلسة فلا يصح بعد هذا التمسك بما جاء بالمادة ١٢ من الكادر المقدم .

وحيث إنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف قد أخطأ في الحكم بملاوة الغلاء على أساس الاجر الأساسي المبين بالكادر فقط ويجب أن يضاف إلى هذا الاجر ما استحققه العمال من علاوات استحققت لهم بموجب الكادر لغاية أول مارس سنة ١٩٥٠ طبقا للأمر العسكري ٩٩ سنة ١٩٥٠ الذي حدد الاجر الأساسي بما يتقاضاه العامل وقت صدوره .

وحيث إن مكتب العمل أودع كشوفات بأسماء العمال وما يستحقه كل عامل من علاوة طبقا للأمر ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وقد تبين من مقارنة ما جاء بها بتقرير الخبير المودع في الدوى أن الفرق في التقرير ناشئ من احتساب الخبير العلاوة على أساس الاجر الوارد بالكادر بدون إضافة العلاوات الدورية في حين احتسبها مكتب العمل بعد إضافة العلاوات الدورية لغاية مارس سنة ١٩٥٠ وعليه يتمين الأخذ بما جاء بهذه الكشوفات والحكم للعمال بفرق علاوة الغلاء المستحقة طبقا لما جاء بها .

وحيث إن بمجموع الفروق التي يستحقها العمال طبقا لهذه الكشوفات مبلغ ١٠٦,٤٦٨ ج.م شهريا ويتمين الحكم بهذه الفروق على أساس هذا التقدير من أول مارس سنة ١٩٥٠ لحين قيد التهمة في ٢٣/١١/١٩٥٠ وفقا لطلبات النيابة التي أبدتها مذكرتها المقدمة إلى هذه المحكمة .

وحيث إنه مما تقدم تكون التهمة صحيحة

اشتركة في الجريمة .

د وحيت إن الحاضر مع المتهم دفع بطلان القبض والتفتيش استنادا إلى نص المادة ٢٠٦ إجراءات جنائية التي تنص على أنه لا يجوز للنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه تفتيش غير المتهمين أو منازل غير المتهمين ... إلا بناء على إذن من قاضي التحقيق وقال شرحا لهذا الدفع إن المتهم الحالي لم يرد اسمه في مذكرة البوليس كما لم يطلب البوليس تفتيشه وإنما الذي بمالك ذلك هو قاضي التحقيق في حدود المادة ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

د وحيت إن محكمة أول درجة قضت برفض الدفع بطلان القبض والتفتيش استنادا إلى المادة ٣٤/٤ والمادة ١/٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية وقالت شرحا لذلك إن المادة ٣٤ تبين لمأمور الضبط أن يأمر بالقبض على المتهم الجاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الأحوال المبينة بتلك المادة ومنها الحالة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة وهي حالة جنب السرقة والنصب .. الخ والجنب المنصوص عليها قانونا تحريم زراعة المواد المخدرة والاتجار فيها وحياتها واستعمالها . وقالت إن المادة ٤٦ تنص على أن ( في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط اقتضائي أن يفرضه ) ثم انتهت إلى القول بأن المتهم الحالي متهم بالاتجار في المخدرات ويجوز لمأمور الضبط القبض عليه طبقا للفقرة الرابعة من المادة ٣٤ وبالتالي يجوز تفتيشه طبقا للمادة ١/٤٦ من قانون الاجراءات وعلى ذلك يكون القبض قد تم صحيحا وبالتالي يكون التفتيش صحيحا .

د وحيت إن ما ذهب إليه محكمة أول درجة من صحة القبض والتفتيش في غير محله وذلك .

عن التفتيش الذي يحصل للبحث عن جريمة كجريمة إحرار المخدرات مثلا - فالتفتيش الأول وقائي ، أما الثاني فقائمي لا يجوز حصوله إلا في أحوال التلبس أو بإذن من النيابة إذا كان هناك تحقيق مفتوح تجريه في حدود المادة ١٩٩ إجراءات جنائية .

٢ - لا يجوز للنيابة تفتيش غير المتهمين أو تفتيش منازلهم إلا بعد الحصول على إذن به من قاضي التحقيق في حدود المادتين ٩١ و٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية فالإذن الذي تصدره النيابة بتفتيش من يتواجدون بالمقهى دون الحصول على إذن به من قاضي التحقيق إذن باطل ويترب على هذا البطلان بطلان ما يسفر عنه التفتيش من العثور على المخدر وبالتالي براءة المتهم .

### المحكمة

د حيث إن وقائع الدعوى واضحة من أسباب الحكم المستأنف فلا محل لتكرارها .

د وحيت إن الثابت من تلك الوقائع أن حضرة الضابط محمد عبد الغني كراكر تقدم النيابة بمذكرة قال فيها إنه وصل إلى حله من عدة مصادر تأكيد صحته أن من يدهي عبد القادر محمد محمد على يدير مقهى وأن من يدهي عرض حامد يتخذها مركزا لتجارة الحشيش بمساعدة صاحبها وطلب من النيابة الإذن بالتفتيش .

د وحيت إن وكيل النيابة أذن بتفتيش المقهى وصاحبها ومزله وتفتيش الشخص الذي قيل إنه يتخذها مركزا لتجارة الحشيش ومن يتواجد فيها ويقوم قبله أمارات جديرة تدل على

من يتواجد بها عن تقوم عليه دلائل كافية على اتهامه لا يمكن أن ينهض دليلا على المتهم لأنه بحاجة وقائع الدعوى لا نجد فيها إلا أن المتهم لم يحدث منه وقت مهاجمة المتهبى إلا ما حدث من أمثاله الذين كانوا معه في المقهى وكل ما انفرد به من أعمال أنه عند مهاجمة رجال البوليس للمقهى اتهم هو نحو النصبه ثم عاد مسرعا مع من كانوا بالمقهى محاولا الخروج ليتفادى القبض عليه فقبض عليه رجال البوليس وقيل أنهم عثروا معه على مخدرات والوقائع حسبما تقدم ليست كافية للقبض على المتهم والقبض عليه مع هذه الظروف يعتبر باطلا ويكون التفتيش الذى أجرى نتيجة له تفتيشا باطلا وما يترتب عليه من ضبط مخدرات باطل أيضا .

« وحيث إن مما هو جدير بالذكر أن التفتيش الذى هو عمل من أعمال التحقيق لا يمكن حدوثه إلا في حالة التلبس أو صدور الاذن من النيابة العامة طبقا للمادة ١٩٩ في حالة قيامها بتحقيق الممنوع لأن هذه الحالة ما لقاضى التحقيق وذلك بالنسبة للمنازل بنص المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية وبالنسبة للأشخاص بنص المادة ٩٤ ولا يجوز الالتجاء اليه إلا في تحقيق مفتوح لأن التفتيش عمل من أعمال التحقيق وهذا النوع من التفتيش يختلف كل الاختلاف عن التفتيش التابع للقبض المنصوص عليه في المادة ٩٦ من قانون الاجراءات .

« وحيث إن المادة ٩٦ تنص على أنه في الأحوال التى يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يفككه والمقصود بالتفتيش هذا ليس هو التفتيش الذى يكون الغرض منه البحث عن جريمة وهو

أولا — يشترط الاذن بالتفتيش أن يكون هناك تحقيق مفتوح لأن التفتيش الذى يكون الغرض منه البحث عن جريمة يحمل من أعمال التحقيق ولا يمكنه إلا قاضى التحقيق طبقا للمادتين ٩١ و ٩٤ من قانون الاجراءات أو النيابة طبقا للمادة ١٩٩ في حالة قيامها بتحقيق الممنوع لأن لما في هذه الحالة ولقاضى التحقيق من سلطات عدا بعض القيود التى نص القانون عليها صراحة وأهم هذه القيود ما نصت عليه المادة ٢٠٦ اجراءات من قصر حقها في التفتيش على المتهمين ومنازلهم فلا يجوز لها أن تفكش شخص غير المتهم ولا منزله إلا بناء على إذن من قاضى التحقيق . والمتهم الحالى الذى لم يشمل تحقيق النيابة لا يصح صدور الاذن بتفتيشه من النيابة .

« وحيث إن النيابة لما أصدرت الاذن بتفتيش غير المتهمين وضمت له قيود منها ( أن تقوم عليه أمارات جديدة تدل على اشتراكه في الجريمة . والنيابة في هذا الاذن تريد أن تستعمل الحق المنسوخ لمأمور الضبط القضائى المنصوص عليه في المادة ٣٤ اجراءات حتى لا يطعن على الاذن بالبطلان .

« وحيث إنه وإن كان يجوز لمأمور الضبط القبض على المتهم في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٣٤ ويجوز له التفتيش طبقا للمادة ٩٦ من قانون الاجراءات إلا أن المادة الأولى تبيح لمأمور الضبط أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد عليه دلائل كافية على اتهامه وهذه الدلائل وكفايتها خاصعة لإشراف المحاكم حتى لا يسرف رجال البوليس في استعمال هذا الحق .

« وحيث إن الاذن بتفتيش المتهبى وصاحبها وهو لا ينصب على المتهم الحالى . والاذن بتفتيش



وحيث إنه ما تقدم يكون الدفع بطلان القبض والتفتيش الذي تمسك به المخاضر مع المتهم في محله لأن الإذن بالتفتيش لا يملكه النيابة على غير المتهم الذي لا توجد دلائل كافية على اتهمه كما أن رجال الضبط لا يملكون تفتيش غير المتهم الذي قبض عليه لعدم توافر الدلائل السكافية على الاتهام ولأن التفتيش الحاصل بعد القبض لا يصح أن يكون إلا إذا كان الغرض منه التمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القبض وعليه يتعين قبول الدفع والقضاء بالحكم المستأنف وبراءة المتهم عملاً بالمادة ١٠/٣١٤ من قانون الإجراءات .

( قضية النيابة ضد أحمد رزق الصريبي رقم ١٤٦٨ سنة ١٩٥٢ جنح مستأنفة بورسعيد بالهيئة السابقة ) .

ما يسمونه التفتيش القانوني وإتمام التفتيش في المادة ٦٦ هو الذي يليه القبض الذي يقوم به رجال الضبط وهو ما يستلزمه تنفيذ القبض من بحث في ملابس المتهم لتجريدته عما يحتمل أن يكون معه من سلاح خفية استعماله في المقاومة أو الاعتداء على نفسه أو على من قبض عليه ( تراجع نقض ٢ يونيو سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ ص ٥٣٧ رقم ٢٧٣ )

وحيث إن القبض على المتهم في القضية الحالية كان الغرض منه البحث عن جريمة لا القبض البرئيسي المشار اليه في المادة ٣٣ وهذا القبض الأول وهو القبض القانوني لا بد لحدوثه من استصدار إذن به من قاضي التحقيق ومن النيابة في الأحوال التي تقوم فيها مقام قاضي التحقيق .

## قضاء الضرائب

ولا يلزم المتنازل له باخطار مصلحة الضرائب عن التنازل فلا يكون مستولاً عن الضريبة المستحقة على السيارة قبل التنازل .

الحكم:

وحيث إن الوقائع تجعل في أن المستأنف عليه الأول أقام الدعوى ١٣٤٦ سنة ١٩٥٠ بتدو أسيوط ضد ما مورية ضرائب أسيوط وآخر وطلب الحكم بأحقته إلى السيارة ١٨٥ أجرة أسيوط والقضاء بالحكم المتروك عليها بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧ ، وشرحاً بأنه نظراً لمديونية أخيه المستأنف عليه الثاني لمصلحة الضرائب في

٧١٨

محكمة أسيوط الابتدائية

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣

ضرائب . بيع سيارة أجرة . لا يظهر تنازلاً عن منشأة . عدم إلزام المتنازل له باخطار مصلحة الضرائب .

المبادئ القانونية

- ١ - المادة ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها لم تكن تلزم المتنازل له عن الضرائب التي استحققت قبل التنازل .
- ٢ - سيارة الأجرة لا تعتبر بذاتها منشأة

نص في الرخصة المقدمة أن السيارة تم بيعها بورقة مياينة معتمدة لإداريا ولم يتقدم أى دليل على صورية هذا البيع .

وحيث إن المحكوم عليها قد استأنفت الحكم مستندة إلى أربعة أسباب حاصلها :

أولاً - إن الضريبة لم تستحق فقط على الجراج المملوك الممول بل استحققت أيضاً على السيارة رقم ١٨٥ أجرة أسيوط فلا محل للقول بأن بيعها هذه السيارة يفيد بيعاً للأشياء الملحقة بالمفشة أو بضاعة محتوية أو أدوات تابعة لها وإنما هو تنازل عن رضاء الضريبة يتعين معه إحمال نص المادة ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ .

ثانياً - إن ربط الضريبة لم يكن محل نزاع أو جادل أمام محكمة أول درجة .

ثالثاً - إن دعوى الاسترداد لا تقبل من هو ملزم بالدين ولأن المستأنف عليه الأول لم يخطر مصلحة الضرائب في بحر ستين يوما من تاريخ الشراء ولذلك أصبح ملزماً بأداء الضريبة ولو قضى له بالأحقية .

رابعاً - إن البائع والمشتري اخوان وهذا دليل قوى على أن التنازل مقصود منه التهرب من أداء الضريبة المستحقة .

وحيث إن الفصل في الدعوى يتطلب بحث المادة ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدلة بالقانون ١٣٧ سنة ١٩٤٨ لمعرفة :

أولاً - هل النص الواجب التطبيق في هذه الدعوى هو السابق على التعديل أو هو النص المعدل .

ثانياً - مدى مسئولية المتنازل اليه بالنسبة للضريبة لو كان ملزماً بالاختار .

يبلغ ٢٥١ ج وهو قيمة ما قدرته عليه من المدة من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٧ لإدارته ورشة تصليح سيارات وماحب سيارة أجرة رقم ١٨٥ أسيوط فقد أوقعت بتاريخ ١٩٥٠/٩/٧ حجزاً على السيارة المذكورة وحددت لبيعها يوم ١٩٥٠/١١/١ في حين أنها مملوكة اليه بالمشتري من أخيه بمقد مياينة في سنة ١٩٤٦ تصدق عليه لإداريا ونقل رخصتها إلى اسمه في ١٩٤٧/٤/٣ وركن في اللوائح إلى رخصة تسيير سيارة مستخرجة من المديرية باسم المستأنف عليه الثاني عن السيارة رقم ١٨٥ أجرة أسيوط ومؤشر عليها بأن هذه الرخصة أتممت باسم المستأنف في ١٩٤٧/٤/٣ بورقة مياينة معتمدة لإداريا وإلى التحقيق الذي أجرته المحكمة بجملة ١٩٥٠/١٢/٢٠

وحيث إن مصلحة الضرائب طلبت رفض الدعوى مستندة إلى نص المادة ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٤٨ وانتهت إلى أن المستأنف عليه الأول ملزم بالتضامن مع المستأنف عليه الثاني من الضرائب المستحقة على هذا الأخير لأنه لم يخطر عن التنازل خلال ستين يوما من تاريخ الشراء كما دفعت بصورية عقد بيع السيارة لأنه حاصل بين أخوين .

وحيث إن محكمة أول درجة قضت بأحقية المستأنف عليه الأول للسيارة والغاء المحكم المتوقع عليها وارتنكتبت في أسباب حكمها إلى أن السيارة المتنازل عنها هي إحدى عناصر المفشة فلا ينطبق عليها النص الموجب للاختار ولأن الاعتراض على الرخصة المقدمة من المستأنف عليه الأول بأنها غير معدة لإثبات الملكية مردود عليه بأن السيارة منقول له نظام خاص في حالة بيعه وهو تغيير رخصتها واقت

لأن التنازل يترتب عليه حتماً أن كل ضريبة تستحق على المنشأة بعد حدوثه تقع على عاتق المتنازل إليه الذي أصبح هو المالك للمنشأة ولكن هذا الاعتراض يزول إذا ما تحقق أن المتنازل إليه عند عدم التبليغ يبقى متضامناً مع المتنازل عن الضريبة التي تستحق عن السنة الضريبية التي حصل فيها التنازل فإذا كانت السنة المالية للمنشأة تبدأ في أول يناير من كل سنة وتنتهى في آخر ديسمبر ثم تم التنازل في مارس سنة ١٩٤٧ فإن المتنازل إليه يكون عند عدم التبليغ مسئولاً بالتضامن مع المتنازل عن سنة ١٩٤٧ الضريبية كاملة وهذه هي حكمة النص ولا ينسحب إلى الضرائب المستحقة عن السنوات السابقة للسنة التي حصل فيها التنازل .

وحيث إنه بالنسبة للوجه الثالث فإن الأمر فيه يتطلب معرفة ماهية المنشأة التي يتطلب القانون التبليغ عن التنازل عنها .

وحيث إن المنشأة هي كما جاء بمؤلف التشريع الضرائب المصري علماً وحسب الأستاذ منصور محمد الخبير بند ٣٨٩ عبارة عن تفاهل عدة عوامل من الحقوق المختلفة من رأس مال وحمل عثله في المكان الذي يراول فيه الممول عمله أى هي مزيج من رأس المال والعمل والأدوات والآلات وغيرها من الحقوق فهي إذن بحسب التبرعين السابقين لا يمكن أن تنطبق على منقول قائم بذاته وقد فرق الأستاذ حبيب المصري في البند ٥٠١ بين المنشأة وعناصرها أو موجوداتها - فالسيارة إذن في صدد هذه الدعوى لا يمكن أن تعتبر إلا أحد أمرين .

(١) إما أن تكون إحدى أجزاء الورشة إذا كان المكان الذي يراول فيه الممول عمله بالنسبة لها هو الورشة فالتنازل عنها لا يلزم المتنازل له بالأخطار ولا يكون مسئولاً عن

ثالثاً - هل التنازل إليه في خصوصية هذه الدعوى ملزم بالأخطار من عدمه .

وحيث إنه بالنسبة للأمر الأول فإن الثابت رسمياً أن التنازل تم في سنة ١٩٤٧ فلا محل إذن للتمسك بنص المادة ٥٩ المعدلة بالقانون ١٣٧ سنة ١٩٤٨ إذ ليس لهذا القانون أثر رجعي يسرى على الماضي .

وحيث إنه بالنسبة للأمر الثاني فإن نص المادة ٥٩ قبل التعديل كان يجرى على الآتي : والتنازل عن كل أو بعض المنشأة يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة السابقة ، على أن الالتزام بتبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل يقع في هذه الحالة على عاتق المتنازل له وإلا كان هذا الأخير مسئولاً بالتضامن مع الأول مما يستحق من الضرائب على المنشأة المتنازل له عنها .

ولقد أراد البعض تفسير كلمة « يستحق » الواردة بالمادة بأنها « ما قد يكون مستحقاً » (راجع مؤلف ضرائب الدخل في مصر) الأستاذ حبيب المصري صفحة ٥٣٧) وفي هذا التفسير تجاوز البعض اللفظي ولذلك عدلت المادة في سنة ١٩٤٨ بأن جعلت الالتزام على عاتق المتنازل والمتنازل إليه مما استحق من الضرائب وكان الفرض من هذا التعديل على ما جاء بالأعمال التحضيرية هو وضع حد لتحليل بعض الممولين على الحرب فتلاقت ذلك بأن جعلت المتنازل له مسئولاً عما استحق من الضرائب أى أن المتنازل له لم يكن يحكم المادة ٥٩ قبل التعديل مسئولاً عما يكون قد استحق قبل التنازل . وحيث إن الأستاذ حبيب المصري قد افترض في مؤلفه سالف الذكر على هذا التفسير

من مؤلف الأستاذ حبيب المصري فإن الأمر لا يتغير بالنسبة لمن كان نشاطه التجاري سيارة واحدة سواء كان لها محل زاول عمله بالنسبة لها منه أو لم يكن والقول بغير هذا يتعارض مع مبدأ الحيازة في المنقول ويمثل التعامل بين الناس ومن ثم كان المستأنف عليه الأول غير ملزم بالتبليغ وبالتالي فلا يكون مسئولاً عن شيء من الضريبة .

د وحيث إن الادعاء بالصورية لم يتقدم عليه دليل يمكن الاطمئنان إليه بل يتفيه ما وضع من الملف الفردي من أن بحاسبة الممول بدأت في سنة ١٩٤٨ في حين أن انتقال الرخصة نتيجة البيع تم في أوائل سنة ١٩٤٧ ولذلك يكون الحكم الابتدائي في محله فيما قضى به ويتعين تأييده .

د وحيث إن من يحكم عليه في الدعوى يلزم بمصرفاتها فيتمتع إلزام المستأنفة بما حملا بالمادتين ٣٥٧ و ٤١٦ مرافعات .

( قضية حضرة الأستاذ وزير المالية بصفته ضد هزى سلامة نخله وآخر رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥١ من رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة محمد شسبل مرعي رئيس المحكمة وعلى أبو المجد وخذبل حمون القاضيين ) .

الضرائب وهو ما أخذ به الحكم المستأنف .  
(ب) وإما أن تكون نشاطاً تجارياً خاصاً كما ذهبت إلى ذلك مصلحة الضرائب وبذلك فإنها لا تعتبر منقاة لعدم وجود المكان الذي يزاول فيه الممول عمله بالنسبة إليها ولأنها ليست تفاعل عدة عوامل من الحقوق المختلفة بل هي أعمال مثل في منقول لحسب .

د وحيث إن هذه المحكمة تستهدي في تفسير كنه المفظة - أولاً - ما سلف من تعريضا وهو واضح الدلالة - ثانياً - ما دلت عليه الفقرة الخامسة من المادة ٩٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ من أن التنازل لا يكون حجة فيما يتعلق بتحويل الضرائب ما لم تتخذ الإجراءات المنصوص عنها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ وهو الخماس ببيع المحلات التجارية ورهنتها . وهذا يرى إلى أن المفظة في حكم المادة المذكورة هي اهل التجارى بعناصره المادية والمعنوية ولا يمكن أن يكون قاصراً على مجرد منقول سواء كان هذا المنقول عنصراً من عناصر المفظة أو كان نشاطاً مستقلاً لا محل له .

د وحيث إنه إذا كان للمفظة التي تشغل بتسيير سيارات أن تباع سياراتها كلها دون أن يكون المشتري مكلفاً بالتبليغ كما جاء بالبند ٥٠٠

## قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

المين بركة افتتاح الدعوى مع إلزامه المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بغير كفالة ، وذلك بمقولة إن المستأنف استأجر شقة بالدور الثالث من المنزل رقم ٨ بشوارع طور سيناء قسم الورايل لاستعمالها للسكنى بمقتضى عقد تمحول إلى المستأنف عليها ، ولكنه أساء استعماله وأداره للعب الميسر مما أدى البوليس لاقتراعه بتاريخ ١٩٥١/٦/١٠ وغريمه محضر اللجنة ١٩٥١/٣/٣٦ الورايل وتحدد له جلسة لمحاكمته وبأن من تفتيش البوليس وجود ستة أشخاص اعترفوا بما يؤيد الاتهام ، واعتبرت المستأنف عليها أن في ذلك ما يسيء اسمعتها وما يعتبر استعمالها غير مشروع للعين المؤجرة يتأتى معه الفسخ إعمالا للبند السادس من عقد الإيجار وهو شرط صريح فاسخ تحقق بمحض اللجنة . فدفع المستأنف دعواها بعدم الاختصاص لإتفاء صفة الاستعمال سيما وسبق أن أقامت المستأنف عليها أمام الدائرة الثانية عشر بمحكمة مصر دعوى بنفس الطلبات لتحديد لها جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ ولأن الفصل في الدعوى فيه مساس بأصل الحق ، ثم عدلت المستأنف عليها طلباتها إلى طلب الحكم بالطرود وحسم المستأنف على الدفع ، فقضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٢ برفض الدفع بعدم الاختصاص وطرده المستأنف من العين المؤجرة وألزمته المصاريف و٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

وحيث إن المستأنف أقام استئنافه من هذا الحكم بشية الحكم بقبوله شكلا وفى الموضوع

٧١٩

## محكمة القاهرة الابتدائية

٢٢ يناير سنة ١٩٥٢

١ - قضاء مستعجل . ليس له بحث إساءة استعمال المستأجر للعين المؤجرة للحكم بالطرود .  
ب - استثناء . وجود الشرط الصريح الفاسخ وعدم النزاع الجدى .  
ج - القرائن والتطبيقات الادارية - كملاتهما للحكم بالطرود .

## المبادئ القانونية

١ - الأصل أنه ليس للقضاء المستعجل حق البحث في إساءة استعمال المستأجر للعين المؤجرة وابتداء حكم الطرد على هذه الإساءة .  
٢ - ويستثنى من هذه القاعدة أحوال منها حالة وجود الشرط الصريح الفاسخ وعدم النزاع الجدى في إساءة الاستعمال وإجراء أعمال تقلق راحة الغير واستعمال العين المؤجرة لغرض محل بالأدب .  
٣ - للقضاء تكوين اعتقاده في هذا الصدد من القرائن والتحقيقات الإدارية والإقرارات .

## الحكم

وحيث إن واقعة الدعوى تجعل في أن المستأنف عليها أقامت الدعوى ٣٦٣٦ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر ضد المستأنف بتاريخ ١٩٥١/٩/٥ ابتغاه الحكم بفسخ عقد الإيجار

إلغاء الحكم المستأنف بجميع مقتضياته والحكم  
بقبول الدفع بعدم الاختصاص وفي الموضوع  
برفض دعوى المستأنف مندها مع إلزامها  
المصاريف والأتعاب من الدرجتين — وأسس  
ببيان استثنائه على :

١ — أنه ليس في الدعوى أى استعمال  
يحشى معه فوات الوقت وقد لجأت المستأنف  
عليها لمحكمة الموضوع الخاصة بالإجراءات  
وشطيت دعواها وفي إمكانها تجديددها في بحر  
المدة القانونية .

ب — فصلت محكمة أول درجة في نزاع  
ليس من اختصاصها فاعتدت على القضاء العادى  
الذى له وحده حق تفسير مخالفة الشروط .

ج — واستندت على المادة ٥٧٩ مدنى  
التي تحتم استعمال العين فيما أجرت له وأخذت  
بمجرد تحرير محضر اللجنة دليلا على استعمال  
الشفقة لليسر مع أن المستأنف يسكن وعائلته  
وأولاده في الشقة وكان اللعب مع أصدقائه  
للتنسية واستكمال زمن ورق اللعب .

د — ولم يصدر في اللجنة حكم بالادانة  
بعدم ولا يوجد أذعاج للسكنى كما ذهب إليه الحكم  
المطعون فيه .

وحيث إنه ثابت من عقد الإيجار المحول  
المستأنف عليها أن المستأنف استأجر الشقة  
موضوع النزاع لاستعمالها سكنا خاصا له  
وتقتضى المادة ٥٧٩ في هذا الصدد بأن يلتزم  
المستأجر استعمال العين المؤجرة على النحو  
المتفق عليه فإن لم يكن هناك اتفاق التزم أن  
يستعمل العين بحسب ما أهدت له .

وحيث إنه على كل صاحب حق ألا  
يتصرف في استعمال حقه وألا يسمى استعماله  
وإن كان القضاء المستعجل ليس من شأنه

التمرض لهذا البحث وإلتساء حكمه بطرد  
المستأجر المسء لاستعمال العين المؤجرة له  
لما يترتب على ذلك من التعدى على اختصاص  
القضاء الموضوعى والتمرض لتفسير العقد  
وتبين قصد المتعاقدين ، إلا أن المتفق عليه  
اختصاصه في أحوال ثلاث مستثناة من هذه  
القاعدة وهي حالة وجود الشرط الصريح  
الفاسخ في العقد دون الحاجة لحكم قضائى أو تنبيه  
أو إنذار فيمكن هنا تحقق الشرط بوقوع الخافعة  
وعدم وجود نزاع جدى في قيامها ، وكذلك  
إذا أجرى المستأجر أملا من شأنها إفلاق  
راحة باقى السكان أو الجيران أو أجرى اجتماعات  
مستمرة تكدر راحتهم أو أحدث تغييراً مؤثراً  
على كيان العين المؤجرة أو الغرض الاصلى من  
استعمالها ، والحالة الثالثة استعمال العين المؤجرة  
لفرض غل بالآداب أو مؤذ لشرف السكان  
والجيران ويؤثر على اعتبارهم وبمعهم الأدبية  
وتمكين راحتهم . ( البنود ٣٩٠ إلى ٣٩٦ من  
٢٤٧ الى ٢٤٩ الأستاذ محمد على راتب —  
ص ٤٨٣ وما بعدها الأستاذ رشدى بنى ٤٥١  
الى ٤٥٥ ) وقد اكتفى بذكر قاعدة في هذه الحالة  
لاختصاص القضاء المستعجل ترمى الى أن يكون  
سوء الاستعمال جسدياً يترتب عليه ضرر لا يحتمل  
بالمالك أو باقى المستأجرين كالتعكير أو استعمال  
العين استعمالاً مخالفاً للآداب أو النظام العام  
( المراجع العديدة بهامش ص ٤٨٣ منه —  
الدكتور السنورى في كتاب الإيجار ص ٣٥١ —  
الحامدة ص ١٥ من ٦٥٦ — مستعجل مصر في ٦  
مارس سنة ١٩٣٥ — مرياك ص ٣١٦ ج ٢ ) .

وحيث إن للقاضى أن يكون حقيقته في  
هذا الصدد بما يراه من إقرار الطرفين أو تحقيق  
البوليس بعد إبداء الطرفين ملحوظاتهما عليه  
وقرائن الأحوال فقد قضى بأنه لا يوجد ما يمنع

إلغاء الحكم المستأنف بجميع مقتضياته والحكم  
بقبول الدفع بعدم الاختصاص وفي الموضوع  
برفض دعوى المستأنف مندها مع إلزامها  
المصاريف والأتعاب من الدرجتين — وأسس  
ببيان استثنائه على :

١ — أنه ليس في الدعوى أى استعمال  
يحشى معه فوات الوقت وقد لجأت المستأنف  
عليها لمحكمة الموضوع الخاصة بالإجراءات  
وشطيت دعواها وفي إمكانها تجديددها في بحر  
المدة القانونية .

ب — فصلت محكمة أول درجة في نزاع  
ليس من اختصاصها فاعتدت على القضاء العادى  
الذى له وحده حق تفسير مخالفة الشروط .

ج — واستندت على المادة ٥٧٩ مدنى  
التي تحتم استعمال العين فيما أجرت له وأخذت  
بمجرد تحرير محضر اللجنة دليلا على استعمال  
الشفقة لليسر مع أن المستأنف يسكن وعائلته  
وأولاده في الشقة وكان اللعب مع أصدقائه  
للتنسية واستكمال زمن ورق اللعب .

د — ولم يصدر في اللجنة حكم بالادانة  
بعدم ولا يوجد أذعاج للسكنى كما ذهب إليه الحكم  
المطعون فيه .

وحيث إنه ثابت من عقد الإيجار المحول  
المستأنف عليها أن المستأنف استأجر الشقة  
موضوع النزاع لاستعمالها سكنا خاصا له  
وتقتضى المادة ٥٧٩ في هذا الصدد بأن يلتزم  
المستأجر استعمال العين المؤجرة على النحو  
المتفق عليه فإن لم يكن هناك اتفاق التزم أن  
يستعمل العين بحسب ما أهدت له .

وحيث إنه على كل صاحب حق ألا  
يتصرف في استعمال حقه وألا يسمى استعماله  
وإن كان القضاء المستعجل ليس من شأنه

المهامة إجمالاً لحكم المادتين ٣٥٧ و ٣٥٦ من أفعات .

( قضية محمد سليمان دسوقي ضد السيد نفيس أحمد الصاوي رقم ١٤٣٨ لسنة ١٩٥١ م مصر رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة عبد الستار خليفة المنقاري وكيل المحكمة ومحمد مختار العزبي ومجال المرافعي القاضين ) .

٧٢٠

محكمة القاهرة الابتدائية

٣ مارس سنة ١٩٥٢

اشكال . لا يمكن رفعه بعد صدور الحكم المثلثي فيه . إذا كان قبله . تعين رفض الاشكال موضوعاً . لأنه يندرج ضمن الدفوع في الدعوى .

المبدأ القانوني

لا يمكن رفع الإشكال من المحكوم عليه إلا إذا كان سببه حاصلاً بعد صدور الحكم المستشكل فيه فإن كان حاصلاً قبله تعين رفض الإشكال موضوعاً والاستمرار في التنفيذ إذ يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى سواء كان قد دفع به فعلاً في تلك الدعوى أم لم يكن وأصبح في غير مكنة المحكوم عليه التحدى به على من صدر له الحكم .

المحكمة

د من حيث إن الاستئناف رفع وتقييد في الميماد عن حكم قابل له وترقع على صحيفته من محام مقرر وحلا شكه القانوني فهو مقبول شكلاً .

د وحيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن المستأنف أقام بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥١ إشكاله

من أن يأمر قاضي الأمور المستعجلة بطرد المستأنف استناداً الى محضر حرره البوليس واتصل به علم الطرفين قبل رفع الدعوى ( قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة السين في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٢ جازيت دى باليه ١٩١٧ - ٢ - ٤٠٤ ومحكمة ليون في ٢٧ يوليو سنة ١٩٣١ نفس المرجع ١٩٣٢ - ٢ - ٨٠ ) . وقضت محكمة الاسكندرية الكلية ( مستعجل ) في حكمها المنشور بالمهامة س ١٣ ص ٧٦٢ رقم ٣٧٥ في ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ بأنه إذا ترتب ضرر جسيم وأتى المستأنف إجمالاً من شأنها إزعاج السكان وإفلاق راحتهم أو الإخلال بأدائهم فإن للفضاء المستعجل إخراج المستأنف الذي استعمل العين المؤجرة إذا تجمعت الأدلة على ذلك ولم يسبق شك في اتراف المستأنف ما نسب له من الالتم وهذا المعنى حكم مصر الكلية مستعجل ٣٥/٣/٦ رقم ٣٠٢ قسم ثان ٦٥٦ السنة الخامسة عشرة محاماة .

د وحيث إن صور التحقيقات المقدمة أمام محكمة أول درجة قاطعة في صحة ما نسب للمستأنف في هذا الصدد من وجود أشخاص يلعبون الميسر وضبط معدات اللعب ومستلزماته وآثاره في ساعة متأخرة من الليل مما يزعج السكان ويقضى مضجعهم ويسبب السمعة للبزل وجسدياته وأصحابه وقد تقييد المحضر جنحة فعلاً وتقديم الجلسة وقد أشارت لذلك محكمة أول درجة بأسباب لا حاجة للمزيد فيه .

د وحيث إنه لهذا ولما جاء بأسباب محكمة أول درجة مما تأخذ به هذه المحكمة بتعين رفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف المصاريف ومقابل أتعاب

• وحيث إن المستأنف أقام استئنافه بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ ابتنى فيه قبوله شكلاً وفي الموضوع لإلغاء الحكم المستأنف وإيقاف تنفيذ الحكم رقم ٢٩٢٣ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر مع إلزام المستأنف بمصر مع إلزام المستأنف ضده الأول المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين تأسيساً على أن محكمة أول درجة استخلصت أنه لا يستند في وضع يده لسبب قانوني من أقواله في الشكوى رقم ٣١٦٠ لسنة ١٩٥١ لإداری الدرب الأحمر في ١٦/٦/١٩٥١ من أنه على استعداد لتحرير عقد إيجار مع المستأنف ضده الأول بالإيجار المناسب. وفي الشكوى رقم ٥٨٣٦ سنة ١٩٥١ لإداری الدرب الأحمر من أن وكيل خصيمه طلب منه تحرير العقد على أساس ٧ ج فرفض بحجة أنه اتفق معه على ثلاثة جنيهات. وردد المستأنف ما قرره في صحيفة الإشكال من حوله محل عمه وأنه يقبل إيجار المثل فلا محل لتنفيذ حكم العارد ضده.

• وحيث إن المستأنف قرر بحسبة ٥٢/٢٥ أنه اتفق على جعل الإيجار ٣ ج بدون أي دليل سبب وهذا القول يتناقض مع قوله أنه يقبل إيجار المثل.

• وحيث إن الإشكال في أي حكم لا يمكن رفعه من المحكوم عليه إلا متى كان سببه حاصلًا بعد صدور هذا الحكم. أما إذا كان سببه حاصلًا قبل صدوره فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفع في الدعوى سواء كان قد دفع به فعلاً أم كان لم يدفع به وأصبح في غير استطاعة هذا المحكوم عليه التحدى به على من صدر له الحكم (محكمة النقض المدنية في ١٩٣٤/٦/٢١ رقم ٤٣ قسم أول ص ٨٥ السنة الخامسة عشرة بحاماة استئناف مدني مستعجل القاهرة في الاستئناف رقم ١٣٢٧ سنة ١٩٥١ بحسبة ١٩٥١/١١/٢٧

يبقى قبوله شكلاً وإيقاف تنفيذ الحكم رقم ٢٩٢٣ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر مع إلزام المستأنف عليه الأول بالمصاريف ومقابل الأتعاب وقال شراحاً لدعواه إن المستأنف عليه الأول استصدر ضده الحكم المطلوب وقف تنفيذه بطرده من الدكان التي يشغلها بالمعارة رقم ٧ بإسارع الجهورية بدون حق ولا سند قانوني وأنه دفعها باتفاقه مع وكيل خصيمه على التاجر له ودفع ٢٨ ج إيجار شهر وتأميناً، فلم يوافق غريمه على هذه الإجارة وأضاف أنه مستأجر قديم في المعارة قبل هدمها وإعادة بنائها وأن المستأنف عليه الأول كان قد تمهد للمستأجرين المطلوب إخلاؤهم الأماكن المؤجرة إليهم في الدعوى رقم ١١٤٨ سنة ١٩٤٩ كلى مصر بإعادتهم إلى أماكنهم بعد إقامة البناء بشكل أوسع وحكم ضده بالرد. فرفع استئنافاً قدم فيه الحكم المفار إليه وأوضح أن اسمه ليس من بين المستأجرين فقرر أن عمه مرسى محمد سلام هو الذي كان يشغل الدكان وتوفى قبل رفع الدعوى بعد أن تنازل له عن الدكان وليث من سنة ١٩٤٨ في الدكان قبل الهدم وفي يده المفتاح الذي تسلمه من الوكيل الذي لم يتكر استلامه إيجار الشهر مقدماً. ولكن الحكم تأيد. غفيرة من التنفيذ بعد أن أعلن بحكم الطرد في ١٩٥١/١٢/١٣ ولأنه صرف مصاريف كثيرة أقام هذه الدعوى.

وبتاريخ ١٩٥١/١٢/٣١ قضت محكمة أول درجة بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع برفضه واستمرار تنفيذ الحكم رقم ٢٩٢٣ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر المؤيد استئنافياً برقم ١٢١١ لسنة ١٩٥١ وإلزام المستأنف المصروفات و ٣٠٠ ج مقابل أتعاب محاماة المستأنف عليه الأول.



وحيث لهذا ولما جاء بأسباب حكم محكمة أول درجة مما لا يتعارض مع هذه الأسباب وتأخذ به هذه المحكمة وتجعله أسباباً لها يكون حكم محكمة أول درجة في محله ويتمين رفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف المصاريف شاملة مقابل أتعاب المحاماة إعمالاً لحكم المادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات .

( قضية على محمد نصار الدخاقي ضد خليل جرجس شنوده وآخر رقم ١٦٧ سنة ١٩٥٢ س م و رئاسة وعضوية حضرات الأسادة عبد الستار خليفة الملقاوى وكيل المحكمة ومحمد صادق الرشيدي وحسين عوض برينى القاضيين ) .

وحيث إن كل ما دفع به المستشكل دهوى الطرد يرجع إلى نفس دفاعه الذى سبق أن أبداه فيها وهو ترديد لما سبق أن قرره المحكمة ووازنته في الدعوى المذكورة . وقد رفع المستشكل استئنافاً عن حكم الطرد فتأيد فهو هذا قد استنفذ كل دفاعه وأبداه لمحكمة الطرد فتقضت فيه نهائياً وأصبح حكمها حازماً لقوة الشيء المحكوم فيه إلا إذا تغيرت الظروف والأسباب التى أدت إلى صدوره وهى ما زالت قائمة ولم يطرأ جديد يدعو للمعدل عنها . وقد عالجت محكمة أول درجة جميع الأسباب التى ساقها المستشكل وردتها إلى ما تضمنته حكم الطرد النهائى في الرد عليه .

## القضية المستعجلة

المالك الحقيقي أو صاحب الحق في الحياة وهى وإن كانت قد أجبرت بصفة استثنائية على الوقف عحافظة على حقوق الدائنين إذا عجزوا عن اقتضاء ديونهم المترتبة في ذمة الوقف أو الناظر أو المستحقين فلأنه لم يكن هناك من سبيل الوصول إلى حقوقهم إلا من غلة هذا الوقف بسبب عدم جواز نزع ملكية الأعيان الموقوفة لدين ترتب في ذمة الوقف أو المستحقين فيه في تاريخ لاحق على إنشاء الوقف .

٢ - إن الشارع وقد نص في المادة

٧٢١

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢

١ - حراسة . إجراء تحفظ . إجازتها . عحافظة على حقوق الدائنين المأجزين من الوصول إلى حقوقهم .  
ب - وقف . زالت صفته . للدائنين حق اتخاذ إجراءات التنفيذ الواردة في قانون المرافعات على هذه الأعيان .

المبادئ القانونية

١ - إن الحراسة في الأصل هى إجراء تحفظي محض وضع أصلاً لحماية الأموال المتنازع على ملكيتها أو حيازتها لمصلحة

مع إلزام المدعى عليها بالمصروفات ومقابل  
أنعاب الحمامة وشمول الحكم بالنفاذ الممجل  
وبلا كفالة .

وحيث إنه عند نظر هذه الدعوى بمجلس  
١٩٥٢/١٠/٢١ تمسك أيضا المدعى في دفاعه  
بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢  
القاضي بحل الأوقاف الأهلية وأنه بذلك لم يمد  
هناك علل لوضع الأعيان موضوع النزاع تحت  
الحراسة القضائية بعد أن أصبحت الأعيان  
الموقوفة ملكا طبقا للمستحقين .

وحيث إن المدعى عليه الأول قرر بأن  
المستحق لا يصبح مالكا لحصته إلا إذا شبر  
حقه طبقا للإجراءات والقواعد المقررة في  
شأن حق الأثر في القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦  
الخاص بتنظيم الشهر العقاري .

وحيث إنه من المستقر عليه فقها أن  
الحراسة في الأصل هي إجراء تحفظي محض  
وضع أصلا لحماية الأموال المتنازع على ملكيتها  
أو حيادتها لمصلحة المالك الحقيقي أو صاحب  
الحق في الحياة وهي وإن كانت قد أجهزت  
بصفة استثنائية على الوقف محافظة على حقوق  
الدائنين إذا مجزوا عن اقتضاء ديونهم المترتبة  
في ذمة الوقف أو الناظر أو المستحقين فلأنه  
لم يكن هناك من سبيل للوصول إلى حقوقهم  
إلا من غلة هذا الوقف بسبب عدم جواز نزع  
ملكية الأعيان الموقوفة لدين ترتب في ذمة  
الوقف أو المستحقين فيه في تاريخ لاحق على  
إنشاء الوقف .

وحيث إن الفاعر وقد نص في المادة  
الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢  
بأن يعتبر متبها كل وقف لا يكون مصرفه في  
الحال خالصا لجهة البر كما عرضت المادة الثالثة

الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة  
١٩٥٢ بأن يعتبر متبها كل وقف لا يكون  
مصرفه في الحال خالصا لجهة البر كما عرضت  
المادة الثالثة لمآل ملكية الوقف المنتهى  
لجملتها للواقف إن كان حيا فإن لم يكن حيا  
آلت الملكية للمستحقين الحاليين فيه كل بقدر  
حصته ومن ثم فقد أصبح حقا للدائنين أن  
يتخذوا جميع الإجراءات التنفيذية المقررة في  
قانون المرافعات على الأعيان التي زالت عنها  
صفة الوقف هذا : استيفاء لديونهم التي ترتبت  
لهم من قبل في ذمة الوقف أو الناظر  
أو المستحقين .

#### المحكمة

ومن حيث إن وقائع هذه الدعوى تتصل  
في أثر المرحوم أحمد طوسن أفا أوقف بتاريخ  
١١ المحرم سنة ١٢٨٥ وقفا أهليا الأعيان المينة  
بكتاب الوقف على نفسه وذريته من بعده  
وبسبب مديونية السيدة جميلة محمد برتو إحدى  
المستحقات في الوقف للمدعى عليه الأول فقد  
استصدر هذا الأخير حكما من محكمة مصر  
المختلطة في القضية رقم ٨٠١٧ سنة ٥٩ قضائية  
باقامة المدعى عليه الثاني حارسا قضائيا على  
أعيان الوقف المذكورة لإدارته واستغلاله إلى  
حين الوفاء بدين المدعى عليه الأول . ثم  
رفع المدعى هذه الدعوى بصفته بصحيفة  
أعلنت لدى عليهما بتاريخ ١٩٥٢/٦/٢٩ قال  
فيها إنه استصدر قرارا من محكمة مصر الشرعية  
في المادة رقم ٢٨٦١ سنة ١٩٤٩ ثم أورد  
القول بأن هذا الجزء الذي اختص به هو  
وأخوته بمقتضى قرار المحكمة الشرعية المذكورة

٧٢٢

## محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - حكم . حجية أمد القضاء . حتى لو كانت باطلة أو مشوبة بالبطلان . لا يجوز رفع دعوى بطلانها إذا استنفدت طرق الطعن المقررة قانوناً .

ب - حراسة . الأصل فيها المحافظة على الأموال والحقوق المادية التي تقبل وضع اليد عليها مادياً . حراسة لا يجوز على الحقوق المنوطة .

## المبادئ القانونية

١ - إن الأحكام التي يصدرها القضاء قد افترض فيها القانون بأنها عنوان الحقيقة حتى ولو كانت باطلة أو مشوبة بالبطلان ومن ثم فهي تعزز قوة الشيء المقضى فيه ولا سبيل أمام المتضرر من الحكم إلا الطعن فيه بطرق الطعن المقررة قانوناً فإذا ما استنفدت هذه الطرق فلا يجوز الطعن فيها بدعوى بطلان أصلية لأن ذلك يعد إهداراً لقوة الشيء المقضى فيه .

٢ - إن الأصل في الحراسة أنها شرعت للمحافظة على الأموال والحقوق المادية التي تقبل وضع اليد عليها مادياً خوفاً من أن تمتد إليها يد أحد الخصمين المتنازعين فيستأثر بحيازتها وإدارتها واستغلالها انفراداً ، ومن ثم فلا يجوز فرض الحراسة على الحقوق المعنوية لأنها حقوق كامنة ليس لها مظهر مادي ملموس يعبر عن وجودها ظاهرياً ، ومن ثم فلا يمكن إدارتها أو استغلالها انفراداً ولا سبيل أمام مالك لخصه شائعة في حق معنوى إلا الرجوع على الشريك الآخر

لأن ملكية الوقت المنتهى لجهتها للرافق إن كان حياً لأن لم يكن حياً ألت الملكية للمتبعين الحاليين فيه كل بقدر حصته ومن ثم فقد أصبح حقاً للدائنين أن يتخذوا جميع الاجراءات التنفيذية المقررة في قانون المرافعات على الأعيان التي زالت عنها صفة الوقت هذا استيفاء لديونهم التي ترتبت لهم من قبل في ذمة الوقت أو الناظر أو المستحقين .

و حيث إنه تأسيساً على ما تقدم فلم يصد هناك مبرر لاستمرار الحراسة على الأعيان الموقوفة بعد أن قضى عليها .

و حيث إن ما ذهب إليه المدعى عليه الأول من أن ملكية المستحق للوقت لا تنتقل إليه إلا إذا شمر حقه طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ هو قول مردود لأن المستحق قد أصبح مالكا لخصته الموقوفة بقوة القانون وكل ما أراده الصادر عن شمر هذا الحق طبقاً للأوضاع المقررة في القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ هو إحاطة الكافة علماً به للاحتجاج به عليهم ولكن لم يقصد الصادر أن تظل الملكية معلقة إلى ما بعد شمر هذا الحق .

و حيث إنه ببين مما تقدم أن دعوى المدعى على أساس صحيح ويتعين لذلك إجابته إلى طلبه .

و حيث إنه عن المصروفات تترى المحكمة إضافتها على حاقق الحراسة .

و حيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملاً بالفترة الأولى من المادة ٤٦٦ مرافعات ولا تترى المحكمة عملاً للنص عليه في منطوق حكمها .

( قضية الأستاذ يوسف برلو يصفه ضد حالب جباي وآخر رقم ٣٣٦٤ سنة ١٩٥٢ مستجبل مصر وثيقة حجرة القاضي الأستاذ محمد عبد الحليم ) .

بالتضمينات بسبب استئثاره باستعمال هذا الحق .

### المحكمة

« من حيث إن وقائع هذه الدعوى تحصل في أن المدعى عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٠٢ / ١٩٤٩ ألاس كل مصر يطلب فيها الحكم بأشهار أفلاس مدينه وليم كاتز بسبب توفقه عن أداء مبلغ ٧٨٧ ج و ٣٢٠ م بمقتضى سندات اذنية محولة اليه من السيدة مرجريت فهي وقد قضى فيها بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٤٩ بأشهار أفلاسه وإقامة المدعى عليه الثاني وكلا للدائنين وأمرت بوضع الاختام على محله الكائن بشوارع سليمان باشا رقم ٤٩ المشهور باسم محل كارابلانكا وقد نفذ هذا الحكم بالغلق فاستكمل المدعى والمدعى عليه الثالث في تنفيذ هذا الحكم وتفيد إشكالها تحت رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٤٩ مستعمل مصر طلبا فيه وقف تنفيذ هذا الحكم بأن أسسا إشكالها بمقولتهما إنهما يمكن ثلاثة أرباع هذا المحل . وبما أنه استبان للمحكمة جديده هذا النزاع فقد قضت بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٤٩ بفرض الحراسة على المحل المذكور وإقامة المدعى عليه الثاني حارسا قضائيا عليه ليتولى إدارته واستغلاله وإيداع فائض دخله خزانه المحكمة على ذمة المحصوم جميعا إلى أن ينتهى النزاع الموضوعي بينهم على ما يزعمه كل فريق من حقوق تنصل بمسكية المحل وذلك تحت إشراف المدعى . وبتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٤٩ قضت محكمة الأمور المستعجلة في القضية رقم ٣٣٨٧ / ١٩٤٩ مستعمل مصر باقالة المدعى عليه الثاني من الحراسة وإقامة المدعى حارسا بدله لأداء نفس المأمرية المبينة بالحكم رقم ١٩٠٥ / ١٩٤٩ مستعمل مصر

ثم أقام المدعى الدعوى رقم ٢٢٧٤ / ١٩٤٩ مدنى كل مصر ضد المدعى عليه الأول والثاني والثالث وليم كاتز يطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى نصف المحل المذكور وقد قضت فيها المحكمة بطلباته في حكمها الصادر بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٥٠ وتأيد هذا الحكم استئنائيا بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٥٢ في الاستئناف رقم ٢٧٢ / ٢٧٢ قضائية استئناف مصر العليا . ثم استصدر المدعى حكما في القضية رقم ٢٧١٤ سنة ١٩٥٠ مدنى كل مصر ضد المدعى عليه الثاني بصفته وكيفا للدائنين في تغليبه وليم كاتز يقضى بالزامه بأن يؤدي له بصفته المذكورة مبلغ ٣٧٣ ج و ٥٦٠ م والمصروفات ومبلغ ٣٠٠ ق اتعاب للمحاماة وقد نفذ هذا الحكم بتوقيع الحجر على الربع الباقي الذى يملكه المفلس في المحل موضوع النزاع وقد تم بيع هذا الربع بالمراد العلنى ورسى مراده على المدعى بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ ثم رفع المدعى هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للمدعى عليهم بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢ قال فيها بأنه وقد أصبح مالكا لثلاثة أرباع المحل موضوع النزاع وبذلك المدعى عليه الثالث الرابع الباقي فلا موجب بعد ذلك لاستمرار الحراسة بعد زوال النزاع القائم حول ملكية هذا المحل وطلب في ختام الصحيفة الحكم بصفة مستعجلة بانهاء الحراسة المقضى بها في القضية رقم ٣٣٨٧ / ١٩٤٩ مستعمل مصر مع الزام من ترى المحكمة الزامه بالمصروفات والأتعاب .

« وحيث إن المدعى عليه لم يبد دفاعا في الدعوى .

« وحيث إن المدعى عليه الثاني قدم طلب عارضا طلب فيه الحكم بأقامة مصطفى جاد حارسا قضائيا بغير أجر لإدارة المحل موضوع النزاع

الثاني في أن الحكم الصادر في القضية رقم ٢٧١٤/٥٠ مدني كل مصر الذي اتخذه المدعي اذاعة للتنفيذ على ربيع موجودات المحل هو باطل لا يجوز قوة الشيء المقضي فيه هو قول مردود ذلك لأن الأحكام التي يصدرها القضاء قد افترض فيها القانون بأنها عنوان الحقيقة حتى ولو كانت باطلة أو مشوبة بالبطلان ومن ثم فهي تخور قوة الشيء المقضي فيه ولا سبيل أمام المتضرر من الحكم الا الطعن فيه بطرق الطعن المقررة قانونا فإذا ما استنفذت هذه الطرق فلا يجوز الطعن فيها بدعوى بطلان أصلية لأن ذلك يعد اهدارا لقوة الشيء المقضي فيه — يراجع لا كرسف في قوة الشيء المقضي فيه ص ٥١ نبذة ١٢١ إذ يقول صراحة ما يأتي :

Pour qu'un jugement ait autorité de chose jugée, il n'est pas nécessaire que la décision qui y est contenue soit conforme à la loi; il n'est même pas nécessaire que le jugement soit valable en la forme. La partie qui y veut faire prononcer la nullité d'une décision rendue contre elle est obligée d'user des voies de recours, ordinaires ou extraordinaires établies contre les jugements (opposition, appel, etc.). elle ne pourrait ni faire prononcer la nullité par voie d'action principale, ni l'opposer sous forme d'exception, la décision a provisoirement la même force qu'une décision valable, et si l'on a laissé passer les délais des voies de recours, elle est désormais inattaquable.

وحيث إن ما ذهب اليه المدعي عليه الثاني من أن الحجر الذي أوقعه المدعي بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٥١ على ربيع محتريات المحل نافذاً للحكم المذكور وبحضر مرمى المراد المؤرخ

واستغلاله وايداع صافي الربح خزانة المحكمة مع الكشف الحسابية المؤيدة بالمستندات كل ثلاثة شهور حتى تنهى حالة الشروع أن رضا أو قضاء. وقال شرحا لهذا الطلب في مذكرته المقدمتين منه بأن النزاع بين الطرفين ما زال متأصلا في الأمور الآتية :- ( أولا ) ان ما ذهب اليه المدعي من أنه قد أصبح مالكا لربيع المحل بطريق الحجر والبيع نافذا للحكم رقم ٢٧١٤/٥٠ مدني كل مصر هو ادعاء غير صحيح لأن الحكم المذكور وقد صدر من محكمة غير مختصة على خلاف ما تقتضيه المادة ٢٠ من قانون المرافعات التي نص على أنه في مسائل التفليس يكون الاختصاص للمحكمة التي قضت به فهو حكم باطل لا يجوز قوة الشيء المقضي فيه ( ثانيا ) ان الحجر الذي أوقعه المدعي بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ على ربيع محتريات المحل المذكور نافذاً للحكم المذكور هو حجر باطل لا يترتب عليه أي أثر لأنه لا يجوز التنفيذ الانفرادي من أحد الدائنين على أموال التفليسة بل يتعين حتماً الالتجاء إلى طريق تحقيق الديون لتحقيق المساواة بين جميع الدائنين وبالتالي فيجوز محضر مرمى المراد المؤرخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ باطلا ( ثالثا ) أن المفلس ما زال مالكا للربيع في الاسم للمحل التجاري كما شرح أيضا المدعي عليه الثاني الأسباب التي يستند اليها في عزل المدعي من الحراسة وهي تلخص في الأمور الآتية (١) عدم وفائه بتعهداته التي التزم بها (٢) تعارض مصالحه مع مصلحة المفلس وروكية الدائنين (٣) سوء الادارة والاستغلال .

وحيث إن المدعي عليه الثاني انضم إلى المدعي في دفاعه وطلب الحكم بانهاء الحراسة . وحيث إن ما ذهب اليه المدعي عليه

و حيث إنه تأسيسا على ما تقدم فلا يجوز فرض الحراسة على الحقوق المعنوية لأنها حقوق كاملة ليس لها مظهر مادي ملموس يصبر عن وجودها ظاهريا ومن ثم فلا يمكن إدارتها أو استغلالها انفراداً ولا سبيل أمام مالك لخصه شائعة في حق معنوي إلا الرجوع على الشريك الآخر بالتعويضات بسبب استنثاره باستعمال هذا الحق .

و حيث إن الحكم الصادر في القضية رقم ١٩٠٥/١٩٤٩ مستعجل مصر إذ طلق الحراسة حتى ينتهي النزاع القائم بين المدعي وبين المدعي عليه الثاني حول ملكية المحل موضوع النزاع وقد انتهى هذا النزاع وأصبحت ملكية هذا المحل شركة بين المدعي والمدعي عليه الثالث : الأول بحق الثلاثة أرباع وللآخر بحق الربع وقد اتفقا فيما بينهما على إنهاء الحراسة فيتين لذلك اجابتهما إلى طلبهما .

و حيث إنه عن مصر وفات الدعوى الأصلية فيتين إضافتها على حائق الحراسة ولكن وقد أخفق المدعي عليه الثاني في الطلب العارض فيتين لذلك إلزامه بمصروفاته .

و حيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤٦٦ من رفعات ولا ترى المحكمة عملا للنص عليه في منطوق حكمها .

( قضية الأستاذ عبد العزيز شريف شعاعه ضد الخواجة ايزاك اراماني وآخرين رقم ٤٦٨ سنة ١٩٥٢ مستعجل مصر وثلاثة حضرة القاضي الأستاذ محمد عبد اللطيف ) .

٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ قد وقعنا باطلين لأنه لا يجوز التنفيذ الانفرادي من أحد الدائنين على أموال التعليلة هو قول سبق أن أناره المدعي عليه الثاني في الاشكال رقم ١٩٥١/٨٤٥ مستعجل مصر وقد قضى لصالحه بوقف التنفيذ إلا أن هذا الحكم قد ألغى استئنافيا في الاستئناف رقم ١٩٥١/٥٢٥ س مصر إذ لم تأخذ الصليا بالنظر الذي اتجهت اليه محكمة الدرجة الأولى وقضت بأحقية المدعي في الاستمرار في التنفيذ ومن ثم فقد أصبحت هذه المحكمة مقيدة بالحكم الاستئنافي ولا سبيل أماما إلا أن تقر الوضع الذي انتهى اليه هذا الحكم وتعتبر التنفيذ الحاصل على ربيع المحل قد وقع جميعا شكلا وفق القانون وبالتالي فيعتبر محضر مرسى المارد المؤرخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ سببا صحيحا أيضا .

و حيث إن ما ذهب اليه المدعي عليه الثاني من أنه ما زال مالكا لربع الاسم التجاري للبعل المذكور فإنه مع التسليم له جدلا بصحة القول . فإن ذلك لا يحول له طلب الحكم باستمرار الحراسة على مقومات المحل المادية . لأن الأصل في الحراسة أنها شرعت للمحافظة على الأموال والحقوق المادية التي تقبل وضع اليد عليها ماديا خوفا من أن تمتد إليها يد أحد الخصمين المتنازعين يستأثر أحدهما بمخازنها وإدارتها واستغلالها انفراداً ومن ثم فقد انفتحت كلية الفقه والقضاء على أنه يجب أن تكون محل الحراسة شيئا ماديا ( يراجع قضاء الأمور المستعجلة لمحمد علي راتب ص ٣٧١ نبذة ٧٠٩ طبعة ثانية - وأيضا استئناف مختلط ٣ مايو سنة ١٩٢٨ جازيت أغسطس سنة ١٩٢٨ ص ٢٢٢ رقم ٢٨٣ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ جازيت سبتمبر سنة ١٩٣١ ص ٣٨٠ رقم ٤٣١ ) .

٧٢٣

## محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

- ١ - اختصاص الحاكم . أوامر إدارية . شروطها .  
 ب - مدارس أهلية . لا تعتبر هيئات عامة .  
 ج - قضاء مستعجل . اختصاصه . يستلزم توافر الاستعجال . حقه في اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية حقوق الطرفين .

## المبادئ القانونية

١ - إن المراد بالأعمال الإدارية التي لا يجوز للحاكم تفسيرها أو تأويلها أو تعطيلها هي الأعمال التي تباشرها الحكومة بوصفها سلطة عامة تنفذ القوانين أو اللوائح ومن ثم فيشترط ليكون الأمر الإداري غير خاضع لرقابة المحاكم أن توافر فيه الشروط الآتية : ( أ ) أن يكون أمراً صادراً من السلطات الحكومية أو الهيئات العامة الأخرى الموكول لها إدارة بعض الشؤون الحكومية نيابة عن الحكومة . ( ب ) أن يكون موضوعه عملاً إدارياً من نوع ماتخذته جهات الإدارة للقيام بوظيفتها . ( ج ) أن يكون متعلقاً بوظيفتها بصفتها سلطة عامة .

٢ - إن المدارس الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف لا تعتبر في عداد الهيئات العامة التي تستمد سلطتها من الحكومة ومن ثم فإن جميع القرارات التي تصدرها هذه المدارس أيما كان نوعها ليس لها أى طابع

إداري وبالتالي فهي خاضعة لرقابة المحاكم .

٣ - إن قوائم اختصاص القضاء المستعجل هو توافر الاستعجال وعدم المساس به بأصل الحق إلا أنه قد احتدم الجدل الفقهي لوضع معيار ثابت للقيود الأخير الذي يرد على هذا الاختصاص فذهب فريق من الفقهاء بأن عدم المساس بالموضوع معناه أن لا يكون في قضائه أو في الحل الذي يقضى به ما يضر أحد الطرفين ضرراً غير قابل للإصلاح ، إلا أن هذا الرأي قد انتقده رجال الفقه فاجتمعت كلتهم على أن مهمة القاضي المستعجل وإن كانت في جوهرها وحدودها توجب عليه عدم التعرض لصميم الحق أو أصل النزاع كما أن عليه أن يتحرز من القطع في ترجيح جانب على جانب حتى لا يسبق في قضائه حكم محكمة الموضوع إلا

هذا كله لا يمنع من اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية حقوق الطرفين ووضع الحلول التي تستقر معها العلاقة القانونية مؤقتاً إلى أن يقول القضاء الموضوعي كلمته فيها وله في سبيل أداء مأموريته هذه أن يتناول موضوع الحق ويتطرق إلى النزاع ليبحث وجه الجدبة فيه على أن يكون بحثه هذا بحثاً عرضياً يتحسس به ما يحتمل لأول نظرة على أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه على أن يبقى أصل النزاع سليماً

في حدود نشاطه الأولى يتناضل فيه الخصمان أمام القضاء الموضوعي .

### الحكم

• من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بصفته ولياً شرعياً على ابنته القاصرتين عنايات وسير صحيفة أعلنت للدهى عليهما بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٧ قال فيها إن كريمة المذكورتين التحقتا بمدرسة الليسيه الفرنسية منذ خمس سنوات كانتا خلالها مثلاً للخلق القويم ، إلا أنه منذ أكثر من سنة اعتادت طالبة تدهى فاطمة محمد كامل البوهي وشقيقتها شاهناز محمد كامل بالتمرد على كريمة تدهى فاطمة والسب حتى كان يوم ١٩٥٢/١١/١٤ إذ اعتدت — هاتان الشقيقتان على كريمة عنايات فلما نما إلى عليه هذا الخبر، توجه لإدارة المدرسة لفضله أحد الموظفين وهو عبد الحيد الدواخل الذي احتج عليه بأنه حرض عادمه على لطم الطالبة فاطمة محمد كامل على وجهها الأمر الذي ترتب عليه تحرير محضر الجنبحة رقم ٦٣٢٠ لسنة ١٩٥٢ عابدين ضد الخادم بحر أحمد محمود ، ثم أرفق القول بأن كريمة فوجئت يوم ١٩٥٢/١١/١٥ بحرمانها من تلقى الدروس وأبلغنا بفصلهما من المدرسة بدورن سب ، إذ لم يحصل منهما أى فعل يستوجب ذلك الفصل ومن ثم فقد طلب في ختام الصحيفة الحكم بصفة مستعجلة بتمكينهما من مواصلة الدراسة بالمدرسة المذكورة مع إلزام المدعى عليهما بالمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

• وحيث إن المدعى عليهما دفعا بطلان صحيفة الدعوى لرفضها من عنايات وسير السيد حسن وهما قاصرتان كما دفعا أيضاً بدم اختصاص

قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى بأن القرار الصادر من إدارة المدرسة بفصل هاتين الطالبتين هو قرار تأديبي صادر من هيئة خولت لها السلطات العامة سلطة النفاذ لأن المدارس الفرنسية خاضعة لتفتيش وزارة المعارف ، كما دفعا أيضاً بدم اختصاص هذه المحكمة بأن النظام أو الطعن في القرار الصادر بفصل هاتين الطالبتين هو من اختصاص محكمة عابدين الجزئية الذي اتفق الطرفان على اختصاصهما بالحكم في جميع المنازعات التي تنشأ بينهما طبقاً لطلب الالتحاق الموقع عليه منهما وفوق هذا فإن الفصل في هذا النزاع بما يمس أصل الحق ، كما طلبا احتياطياً برفض الدعوى وقالوا شرحاً لذلك أن قرار الفصل يفي على أسباب صحيفة بان استمرار وجود الطالبتين المذكورتين داخل المدرسة مما يخشى منه تكرار وقوع حوادث الاعتداء الأمر الذي يسيء إلى سمعة إدارة هذه المدرسة .

• وحيث إنه وقد ذكر في صلب صحيفة الدعوى أن الممثل للدعيتين هو والد هما السيد حسن محمد بصفته ولياً شرعياً عليهما كما وأنه كان المتحدث عنهما عند نظر الدعوى في جلسات المرافعة ، ومن ثم يتعين لذلك رفض الدلع بطلان صحيفة الدعوى والحكم بقبولها .

• وحيث إن القرار الصادر من إدارة مدرسة الليسيه بفصل الطالبتين لا يعتبر أمراً إدارياً لأن المراد بالأعمال الإدارية التي لا يجوز للمحاكم تفسيرها أو تأويلها أو تعطيلها هي الأعمال التي تباشرها الحكومة بوصفها سلطة عامة تنفيذاً للقوانين أو اللوائح ومن ثم فيشترط لكون الأمر الإداري غير خاضع لرقابة المحاكم أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون أمراً صادراً من السلطات



أصعب الحق أو أصل النزاع كما أن عليه أن يتحرز من القطع في ترجيح جانب على جانب حتى لا يسبق في قضائه حكم محكمة الموضوع إلا أن هذا كله لا يمتنع من اتخاذ كافة الإجراءات الوقتية الضرورية لحماية حقوق الطرفين ووضع الحلول التي تستقر معها العلاقة القانونية مؤقتاً إلى أن يقول القضاء الموضوعي كلمته فيها . وله في سبيل أداء ما موربه هذه أن يتناول موضوع الحق ويتطرق إلى النزاع ليبحث وجه الجدبة فيه على أن يكون بحثه هذا بحثاً عرضياً يتحسس به ما يحتمل لأول نظرة على أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه على أن يبق أصل النزاع سليماً في حدود نفاذه القانونية الأولى يتنازل فيه الخصمان أمام القضاء الموضوعي .

وحيث إن الذي تستشفه هذه المحكمة من ظاهر الأوراق المقدمة في الدعوى أنه بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قامت مشادة فيما بين الطالبة عنايات السيد حسن وبين الطالبة فاطمة كامل البوهي ترتب عليها أن تدخل خادمة الطالبة الأولى المدعو بجر أحد محمود فناء المدرسة فتضارب مع الأخيرة وكان من أثر ذلك أن أحدث كل منهما بالأخر الإصابات المبنية بالتقرير الطبي المرفق بالقضية رقم ٢٣٢٠ سنة ١٩٥٢ جنح عابدين .

وحيث إن مجلس التأديب بمدارس الليسب الفرنسية اجتمع في ذات اليوم لاتخاذ قرار بشأن هذا الحادث فقرّر بالإجماع محافظة على النظام بالمدارس المذكورة فصل الطالبتين عنايات وعشيقتهما سير ابتداء من يوم الاثنين الموافق ١٦/١١/١٩٥٢ على أن يقرر المجلس إعادتهما إذا تم الصلح بين أسرتهما وبين أسرة الطالبة

الحكومية أو الهيئات العامة الأخرى الموكول إليها إدارة بعض الشؤون الحكومية نيابة عن الحكومة .

( ٢ ) أن يكون موضوعه عملاً إدارياً من نوع ما تتخذه جهات الإدارة للقيام بوظيفتها .  
( ٣ ) أن يكون متعلقاً بوظيفتها بصفتها سلطة عامة .

وحيث إنه حتى مع التسليم جداً بأن إدارة مدارس الليسب خاضعة لتفتيش وزارة المعارف فإن ذلك لا يجعلها في عداد الهيئات العامة التي تستمد سلطتها من الحكومة ومن ثم فإن جميع القرارات التي تصدرها هذه المدارس أيأ كان نوعها ليس لها أى طابع إداري وبالتالي فهي تخضع لرقابة المحاكم ويتميز بذلك رفض الدفع بعدم الاختصاص .

وحيث إن المدعى عليهما إذ دفعا بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لأن التمرض للقرار الصادر بفصل الطالبتين بما يس أصل الحق فإنه يميز الفصل في هذا الدفع بتحديد معنى عدم مساس القضاء المستعجل بأصل الحقوق .

وحيث إن قوام اختصاص هذه المحكمة هو توافر الاستعجال وعدم المساس بأصل الحقوق إلا أنه قد اجتمع الجدول الفقهي لوضع معيار ثابت للتقيد الأخير الذي يرد على هذا الاختصاص فذهب فريق من الفقهاء بأن عدم المساس بالموضوع معناه أن لا يكون في قضائه أو في الحل الذي يقضى به ما يضر أحد الطرفين ضرراً غير قابل للعلاج ، إلا أن هذا الرأي قد انتبهه رجال الفقه الحديث فاجتمعت كلمتهم على أن مهمة ألقاضي المستعجل وإن كانت في جوهرها وحدودها توجب عليه عدم التمرض

يوم الخميس أو إحالتهم إلى مجلس تأديب لتوجيه اللوم إليهم مع إخطار أولياء أمورهم بذلك ، أما الأفعال الخطيرة التي يرتكبها الطلبة فإن عقوبتها الفصل المؤقت أو النهائي .

« وحيث إنه تأسيساً على هذا النص فإن الطالبين لم ترتكبا ذرأً يستوجب هذا الفصل النهائي لأن الفعل الذي ارتكبه عادمهما هو فعل شخصي وهو وإن كان قد حضر للمدرسة بقصد منع ما عساه أن يقع عليهما من عدوان ، قد أساء التصرف ، فعليه وحده تقاع التبعة إذا ما لوحظ أن هذه المحكمة قد استفسرت بمجلة ١٩٥٢/١١/٢٠ من ناظرة المدرسة عن سير الطالبين قبل وقوع الحادث فأقرت بأن أخلاقهما كانت طيبة .

« وحيث إن فصل الطالبين من المدرسة وسرمانهما من تلقى الدروس على غير ما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة السادسة يعتبر عملاً من أعمال العدوان كما وإن هذه الدعوى يكتنفها وجه الاستعجال إذ يفتش أن يستمر النزاع أمداً طويلاً أمام القضاء الموضوعي فحرم الطالبان خلاله من تلقى الدروس فتضيق عليهما السنة الدراسية بتمامها وفوق هذا فإنه من المسير إلحاقهما بالمدارس الأخرى بعد أن انصرم قرابة ثلاثة شهور من العام الدراسي ، ومن ثم فلا سبيل أمام هذه المحكمة إلا أن تتخذ اجراءاً عاجلاً تستقر على مقتضاها العلاقة القانونية التي قامت بين إدارة المدرسة وبين الطالبين بمقتضى طلب الالتحاق المؤرخ ١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ مؤقناً حتى لا يجرمان من مواصلة الدراسة وحتى يقول القضاء الموضوعي كلمته ويتم بذلك الحكم بوقف قرار الفصل وتمكينهما من مواصلة الدراسة .

« وحيث إنه بالنسبة للمصروفات فترى المحكمة إرجاء الفصل فيها إلى أن يستقر النزاع

فاطمة كامل البوهي حتى لا يتكرر مثل هذا الحادث في المدرسة .

« وحيث إنه وإن كان عادم الطالبين المذكورين قد افتتح قناه المدرسة يوم الحادث وهو محل تسميته هذه المحكمة لما فيه من العيب والخروج على النظام إلا أن هذه المحكمة تأخذ على إدارة المدرسة أنها أغفلت المضادة التي وقعت بين الطالبة عنايات وبين الطالبة فاطمة البوهي قبل حضور الحاحام المذكور وقد كان عليها تحقيقها لمعرفة سبب هذه المضادة ومن المسؤول عنها لأن الشاهد من الضادة الإدارية المحررة بخط الطالبة سناء أحمد على حسين والمقدمة من إدارة المدرسة أن الطالبة عنايات قد شككت وهي باكية الطالبة سناء اعتداء التلميذة فاطمة البوهي عليها بالضرب والشتم الأمر الذي يستلزم منه أن هذه الأخيرة هي التي بدأت بالعدوان .

« وحيث إن إدارة المدرسة إذ تستند في فصل الطالبين إلى فعل عادمهما فإن هذا الفعل مع ما فيه من استخفاف بالنظام لا يسأل عنه إلا هو ، ولئن كان والد الطالبين قد كلفه بالتوجه للمدرسة فلم يكن المراد من ذلك أن يكون ظهيرا لها يمنع ما عساه أن يقع عليهما من عدوان الطالبة فاطمة البوهي عليهما ومن ثم كان على إدارة المدرسة قبل أن تصدر قرار الفصل أن تقدر الظروف والملايسات المحيطة بالحادث كما كان في وسعها أن تصلح بين ذات البين من أسرى الفريقين وتكون بذلك قد أدت رسالتها على وجهها الصحيح .

« وحيث إن الفقرة الثانية من المادة السادسة من لائحة مدارس البسيه تصر صراحة بأن عقوبة الطلبة المجهلين أو الخارجين على النظام هو الحجر البسيط داخل المدرسة أو الحرمان من صطة

محدود في نطاق الولاية الممنوحة للحكمة المدنية الذي هو تابع لها وبالتالي فهو يتقيد عند اختصاصه النوعي بالحكم في الإجراءات الوقتية بنفس البنود والأوضاع التي تحد من اختصاص المحكمة الكلية المدنية سواء ما بنى على الفصل بين السلطات الإدارية والقضائية وما أسس على اختلاف درجات القضاء أو أنواعها .

٢ - إن الطابع القانوني الذي يتميز بها القضاء المدني هو أن ولايته تمتد لكافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ العقود والالتزامات وغيرها من سائر المنازعات الأخرى المتعلقة بالأموال ومن ثم فلا ولاية له في الفصل في المسائل المتعلقة بحريات الأفراد أو الاشكالات في تنفيذ الأحكام الجنائية المرفوعة من المتهم المحكوم عليه أو غير ذلك من المنازعات الخاصة التي تقوم بين الدولة والأفراد تطبيقاً للقوانين العامة لأنها بطبيعتها خارجة عن ولاية القضاء المدني .

#### المحكمة

من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بصحيفة أطلعت للمدعى عليها بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٧ قال فيها إن موكله محمد يوسف الجندى والأئمة نعمى كامل قضى معاقبتها في القضيتين رقمي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ سنة ١٩٤٩ أسكندرية العسكرية العليا ولما أن صدر المرسوم بقانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ ولعزى مادته الأولى بالعفو الشامل عن جميع الجرائم السياسية التي وقعت في الفترة ما بين ١٩٣٦/٨/٢٦ و ١٩٥٢/٧/٢٣ كما نص في مادته الثانية على

موضوعاً بين الطرفين .

وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفاً لواجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤٦٦ مرافعات ولا ترى المحكمة عملاً للنص عليه في منطوق حكمها .

( قضية السيد حسن محمد بصفه ضد مدير عام مدارس الميمنية الفرنسية وأخرى رقم ٥٦٦١ سنة ١٩٥٢ برئاسة حضرة القاضي الأستاذ محمد عبد الطيف ) .

٧٢٤

#### محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - قضاء مستعجل اختصاصه النوعي مفيد بنفس البنود والأوضاع التي تحد من اختصاص المحكمة الكلية المدنية سواء ما بنى على الفصل بين السلطات الإدارية والقضائية وما أسس على اختلاف درجات القضاء أو أنواعها .

ب - القضاء المدني . طابعه . ولايته تمتد لكافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ العقود وغيرها من سائر المنازعات الأخرى المتعلقة بالأموال . لا ولاية له في الفصل في مسائل الحريات .

#### المبادئ القانونية

١ - إن الشارع إذ حدد اختصاص القضاء المستعجل في المادة ٤٩ مرافعات بأن جعلها مقصورة فقط على الفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية بشرط ألا يتعرض في حكمه لتفسيرها وفي المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت وذلك بشرط عدم المساس بأصل الحق فإن هذا الاختصاص ليس مطلقاً بحيث تمتد ولاية القضاة المستعجل إلى كافة المنازعات أيأ كانت نوعها بل هو اختصاص

« وحيث إن الشارع إذ حدد اختصاص القضاء المستعجل في المادة ٤٩٠ مرفعات بأن جعلها مقصورة فقط على الفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والمستندات التنفيذية بشرط ألا يتعرض في حكمه لتفسيرها وفي المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من قورات الوقت وذلك بشرط عدم المساس بأصل الحق فإن هذا الاختصاص ليس مطلقاً بحيث تمتد ولاية القاضى المستعجل إلى كافة المنازعات أيا كانت نوعها بل هو اختصاص محدود في نطاق الولاية الممنوحة للحكمة المدنية التي هو تابع لها وبالتالي فهو يتقيد عند اختصاصه النوعى بالحكم في الاجراءات الوقتية بنفس القيود والأوضاع التي تحد من اختصاص المحكمة السككية المدنية سواء ما بنى منها على الفصل بين السلطات الادارية والقضائية وما أسس حل اختلاف درجات القضاء أو أنواعها .

« وحيث إن الطابع القانونى الذى يتميز بها القضاء المدنى هو أن ولايته تمتد لسكافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ العقود والالتزامات وغيرها من سائر المنازعات الأخرى المتعلقة بالأموال ومن ثم فلا ولاية له في الفصل في المسائل المتعلقة بحريات الأفراد أو الاشكالات في تنفيذ الأحكام الجنائية المرفوعة من المتهم المحكوم عليه أو غير ذلك من المنازعات الخاصة التى تقوم بين الدولة والأفراد تطبيقاً للقوانين العامة لأنها بطبيعتها خارجة عن ولاية القضاء المدنى .

« وحيث إن المدعى إذ يطلب الحكم له بالتقدير بالتظلم عن موكله محمد يوسف الجندى والآنسة نعموى كامل في الحكمين الصادرين في القضيتين رقمى ٧٢ و٦٨٨ سنة ١٩٤٩ الصادرين من محكمة اسكندرية العسكرية نفاذاً للرسوم

أن يعلن النائب العام كشفاً في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تول قضاياهم في دور التحقيق أو أمام المحاكم . أما من أغفل إدراج اسمه بتقرير حق فله أن يتظلم إلى النائب العموى وذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التى يقيم بدائرتها ثم أردف القول بأنه بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ أصدر النائب العام كشفاً بأسماء من شملهم العفو ولم يتضمن اسمى موكله ولا كان هذان الموكلان يقيان في فرنسا فقد وكلا بمقتضى برقيتين للنظم نيابة عنهما لأن اسميهما لم يدرجا في كشف من شملهم العفو . إلا أن قلم الكتاب رفض التقرير بالتظلم لأنه لم يعتمد التوكيل بطريق التفراف ومن ثم فقد طلب في ختام الصحيفة الحكم بصفة مستعجلة بالزام المدعى عليهما بقبول التقرير بالتظلم منه عن موكله المذكورين وإختيار صحيفة الدعوى بمثابة تقرير بالتظلم في القضايا المبنية بهذه الصحيفة في الزامهما بالمصرفات ومقابل أمام الحماية وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وأن يكون التنفيذ بنسخة الحكم الأصلية .

« وحيث إن الحاضر عن المدعى عليهما دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وقال شرحاً لهذا الدفع بأن المدعى لم يصدر له توكيلاً رسمياً حتى يملك التقرير بالتظلم عن المحكوم عليهما كما دفع بعدم الاختصاص لانتفاء ركن الاستعجال لأن القانون قد أعطى لمن يدرج أسمائهم في كشف من شملهم العفو مهلة شهر وقد كان من المتعين على المدعى أن يسارع في خلال هذه المدة وأن يقرر بالتظلم كما دفع أيضاً بعدم اختصاص القضاء المستعجل لأن القضاء المستعجل إنما هو فرع من القضاء المدنى ولا يملك الفصل في غير المسائل المدنية .

« وحيث إن من خسر الدعوى يلزم مصروفاتها فيتعين لذلك إلزام المدعى بها حلاً بالمادة ٣٥٧ من المرافعات » .

( قضية الأستاذ يوسف جلي الهامى ضد باشكباب محكمة مصر الابتدائية الوطنية وآخر رقم ٦٢٣٦ سنة ١٩٥٢ رئاسة حضرة القاضي الأستاذ محمد عبد العليط ) .

بقانون ٢٤١ سنة ١٩٥٢ فإن هذا المرسوم يدخل في نطاق القوانين العامة التي تربط الدولة بالأفراد وبالتالي فلا اختصاص القضاء المدني في المنازعات المنفردة عن تطبيق هذا القانون ويتعين لذلك قبول الدفع بعدم الاختصاص .

## قضاء المحاكم الجزئية القضاء المدني

سنة ١٩٥١ بوقف الدعوى لمدة ثلاثة شهور تطبيقاً لنص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات لعدم تنفيذ المدعى قرار المحكمة الذي سبق أن كلف به .

« وحيث إن المدعى عليه دفع بعدم جواز تمريك الدعوى بمعرفة المدعى وبعدم قبول صحيفة التمجيل تبعاً لذلك قولاً بأن التمجيل يجب أن يكون بإساعة قلم الكتاب » .

« وحيث إن المدعى عجل الدعوى بعدم انقضاء الميعاد المقرر لوقفها مراحياً في ذلك الجراء الذي حتمه القانون بالنص على بقاء الدعوى موقوفة مدة ثلاثة شهور لتخلطه عن تنفيذ الاجراء الذي كلف به وحتى تتاح له الفرصة الكافية لتنفيذ هذا الإجراء » .

« وحيث إن إعادة القضية للمحكمة كان بناء على إجراء صحيح في القانون وأن النص في المادة ١٠٩ / ٢ من المرافعات على تمجيل الدعوى بمعرفة قلم الكتاب على أثر معنى مدة الوقف إنما قصد به التيسير على الخصوم » . ومن ثم

٧٢٥

محكمة بندر الزقازيق

٩ يناير سنة ١٩٥٢

دعوى . تمجيلها بمعرفة قلم الكتاب على أثر معنى مدة الوقف . القضاء منه التيسير على الخصوم . خصم . تمويله الدعوى . لا بطلان .

المبدأ القانوني

إن النص في المادة ١٠٩ / ٢ من قانون المرافعات على تمجيل الدعوى بمعرفة قلم الكتاب على أثر معنى مدة الوقف إنما قصد به التيسير على الخصوم — ومن ثم فلا محل لبطلان صحيفة التمجيل إذا قام أحد الخصوم في الدعوى بتجريبها بما دام أن إعادة القضية للمحكمة كان بناء على إجراء صحيح في القانون .

المحكمة

« من حيث إن المحكمة قضت في ٢٦ أبريل

المدنى لم تأت بأحكام يفهم منها ما هو الفسخ التعسفى بل تركت ذلك لتقدير المحاكم —  
 وغاية ما فى الأمر أن هذه المادة تعرضت  
 لأمرين كثيراً ما يقعان فى العمل ويكونان  
 سبباً لفصل العمال فنصت على أنهما ليسا من  
 الأسباب المبررة للفصل وأوجبت المادة ٥٨٦  
 على العامل أن يؤدي العمل بنفسه وأن  
 يبذل فى تأديته من العناية ما يبذله الشخص  
 المعتاد وأن يحرص على حفظ الأشياء المسجلة  
 إليه لتأدية العمل — وبديهي أن هذه  
 الالتزامات لم ترد على سبيل الحصر إذ لا يتسنى  
 بداؤه رصد جميع واجبات العامل — وبالتالي  
 المخالفات التي تكون مبررة للفصل فى مادة  
 واحدة .

٣ — إن القانون المدنى فى المواد  
 ٦٧٤ — ٦٨٩ لم يبين مدة الاخطار السابقة  
 على إنهاء التعاقد بل أحال فى تحديد هذه المدة  
 على القوانين الخاصة — فإذا تبين أنه لم  
 يصدر قانون خاص يحدد مدة الاخطار  
 بالنسبة للعامل الزراعى يكون من الأنسب  
 الأخذ بأحكام قانون عقد العمل الفردى  
 فيما يتعلق بتحديد هذه المدة لتقرب الصلة  
 بين أحكام هذا القانون وبين العقد مناط  
 النزاع .

المحكم

د من حيث إن المدعى رفع هذه الدوى

فلا عمل للقول بإعلان صحيفة التحجيل وتعيين  
 المحكم برفض هذا الدفع .

( قضية شركة المعاملات التجارية ضد صادق عبده  
 بصفته ولم ١٧٢٨ سنة ١٩٤٨ رئاسة حضرة القاضي  
 الأستاذ محمد عبد المنعم أبو الخير ) .

٧٢٦

محكمة بندر الزقازيق

٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢

١ — مدد . لقضه . حكم المادة ١/٦٩٥ من  
 القانون المدنى .

ب — فسخ تعسفى . م ٢/٦٩٥ . تركته لتقدير  
 المحكمة .

ج — إخطار سابق على انتهاء التعاقد . لم تنص  
 منه م ٦٧٤ — ٦٨٩ . أحال الى القوانين الخاصة .

المبادئ القانونية

١ — نصت المادة ١/٦٩٥ من القانون  
 المدنى على الجزاء المترتب على نقض العقد  
 دون مراعاة ليعاد الإخطار لجماعته مرتب  
 العامل فى المدة المحددة للإخطار مع ما يتبعه  
 من ملحقات ثابتة ومعيّنة وذلك بغير نظير  
 إلى السبب فى الفصل إذ يبين أن القانون  
 افترض تعويض العامل بهذا الأجر كحل  
 جزئى لمشكلة البطالة التي تترتب على الفصل  
 بدليل أن القانون أغفل شرط التعسف فى  
 الفقرة الخاصة بالإخطار (م ١/٦٩٥) وأوجب  
 للحكم بالتعويض بسبب فسخ العقد  
 ( م ٢/٦٩٥ ) .

٢ — إن المادة ٢/٦٩٥ من القانون

نفوذه في دائرة عمله باستجاره أطيان التفتيش واستخدام العمال لمصلحته وإعماله قيد المحاصيل بالدقاتر وتصرفه فيها الأمر الذي يسقط حقه في المطالبة بأي تعويض في الفصل .

د وحيث إنه لا جدال في أن الحالة المروضة لا تنطبق عليها أحكام القانون رقم ٤ الخاص بعقد العمل الفردي إذ أن المادة الثانية فقرة أولى من هذا القانون استبعدت الأشخاص الذين يشتغلون بالزراعة من مجال تطبيق هذا القانون .

د وحيث إن المادة ٦٧٤ من القانون المدني نصت في بداية الفصل الثاني الخاص بعقد العمل على أن هذا العقد هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر ونحمت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر كما نصت المادة ٦٧٥ / ١ من القانون المذكور على عدم سريان الأحكام الواردة بهذا الفصل إلا بالقدر الذي لا تعارض فيه صراحة أو ضمناً مع التشريعات الخاصة التي تتعلق بالعمل .

د وحيث إن عقد المدعى تنطبق عليه أحكام هذا الفصل لأنه لم يخرج عن كونه تعهداً من المدعى عليه بالعمل في خدمة المدعى لقاء أجر معين دون تعارض صريح أو ضمني مع أي تشريع خاص من التشريعات التي تتعلق بالعمل .

د وحيث إنه بعد تقرير ما تقدم يتعين البحث فيما إذا كان المدعى طبقاً لأحكام عقد العمل التي فصلها القانون المدني في المواد ٦٧٤ - ٦٨٩ يستحق تعويضاً بسبب فصله بدون إخطار وهل تم فسخ العقد بتصف من المدعى عليه حتى يثبت للمدعى الحق في التعويض المترتب على فسخ العقد فسخاً تعسفياً ؟ ...

وقال شرحاً لها إنه التحق بخدمة المدعى عليه منذ أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ كانها بتفتيش الجرسق لقاء مرتب شهري مقداره عشرة جنيهات ومسكن بوازي حق انتفاعه به ثلاثة جنيهات وحق الانتفاع بمائة وستة تدر عليه ما قيمته ثلاثة جنيهات أخرى وقد راعى المدعى في عمله الدقة والأمانة بما جعله محل تقدير لدى المدعى عليه فرفاه إلى وظيفة باشكاتب الزراعة و زاد مرتبه إلى اثني عشر جنيهاً ونصف ابتداء من شهر مايو سنة ١٩٤٩ بخلاف المنح مسالفة الذكر . وبتاريخ ١١ / ١١ / ١٩٥١ طرده المدعى عليه من عمله في وقت غير لائق وبغير سابقة انذار بعد أن قضى في خدمته زهاء خمس سنين . وبما أن عقد المدعى لم يكن لمدة معلومة وأن الملاحظ في تعيينه هو مسابقة الدورة الزراعية التي تبدأ من أول أكتوبر من كل عام وتنتهي بانتهاء هذا الشهر فمر - أي المدعى - إجمالاً لنص المادة ٦٩٥ من القانون المدني بطلب الحكم على المدعى عليه بمبلغ ٩٢ ج ٥٠٠ م عبارة عن مرتب خمسة شهور مكافأة له في مدة الخدمة مضافاً إليه مبلغ ٥٥ ج ٥٠٠ م مرتب ثلاثة شهور في خلال فترة الإخطار الذي لم يتم ومحسوس ذلك ١٤٨ ج ، مع المصاريف والأتعاب .

د وحيث إنه لاختلاف بين الطرفين على الوقائع التي ذكرها المدعى بصحيفة الدعوى من حيث مقدار المرتب والمنح ووقت بدأ الخدمة وتاريخ الفصل وحصوله بغير سابقة إخطار ونوع العمل الذي كان يؤديه المدعى ، غير أن المدعى عليه دفع الدعوى قائلاً إنه فصل المدعى من عمله بسبب اشتغاله بالتجارة والمشاركة فيها مع آخرين إلى درجة أنه اتهم في قضية تموينية أمام محكمة جنح بلبليس ولاستغلال

د وحيث إنه عن السبب الثاني في طلب التعويض الخاص بالتعسف في الفسخ فقد تعرضت له المادة ٦٩٥ / ٢ من القانون المدني بالنص على أنه إذا فسخ العقد بتعسف من أحد المتعاقدين كان للمتعاقد الآخر الحق في تعويض ما أصابه من ضرر بسبب فسخ العقد فسخاً تعسفياً ويعتبر الفسخ تعسفياً إذا وقع بسبب حجب وجود وقعت تحت يد رب العمل أو وقع هذا الفصل بسبب ديون يكون العامل قد التزم بها للغير .

د وحيث إنه للحكم بما إذا كان الفصل تعسفياً أو غير تعسفى ينبغي النظر إلى ما قرره هذه الفقرة من أحكام ومقارنتها بالتزامات العامل التي يجب عليه احترامها طبقاً لما جاء في المادة ٦٨٥ من القانون سالف البيان .

د وحيث إن المستفاد من قراءة هاتين المادتين هو أن المادة الأولى ( ٢ / ٦٩٥ م ) لم تأت بأحكام يفهم منها ما هو الفسخ التعسفي بل تركت ذلك لتقدير الحاكم وعاية ما في الأمر أنها تعرضت لأمرين كثيرين ما يقعان في العمل ويكونان سبباً لفصل العمال فنصت على أنهما ليسا من الأسباب المبررة للفصل وأوجب المادة ٦٨٥ على العامل أن يؤدي العمل بنفسه وأن يبذل في تأديته من العناية ما يبذله الفخص المعتاد وأن يحرص على حفظ الأشياء المسلمة إليه لتأدية العمل - ويهدي أن هذه الأحكام لم ترد على سبيل الحصر إذ لا يتسنى بداية رصد جميع واجبات العمال وبالتالي المخالفات التي تكون مبررة للفصل في مادة واحدة .

د وحيث إن أهم ما جاء به المدهى عليه من مبررات الفصل هو ما قرره من أن المدهى استأجر جزءاً من الأطنان التي يشرف عليها بحكم عمله فقدم المدهى عليه نفسه الدليل على

د وحيث إن الأمر الأول الخاص بالفصل بدون إخطار فقد سبق القول إنه من المسلم به بين الخصمين أن الفصل تم بغير إخطار سابق .

د وحيث إن المادة ٦٩٤ / ١ مدنى نصت على أنه إذا لم تعين مدة العقد جاز لكل من المتعاقدين أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر ويجب في استعمال هذا الحق أن يسبقه إخطار . وطريقة الإخطار ومدته تبينهما القوانين الخاصة وأبرزت المادة ٦٩٥ / ١ الجراء المترتب على تقضى العقد دون مراعاة لميعاد الإخطار لجماعته مرتب الصامل في المدة المحددة للإخطار مع ما يتبعه من ملحقات ثابتة ومعينة .

د وحيث إن هذا القانون لم يبين مدة الإخطار بل أحال في ذلك على القوانين الخاصة .

د وحيث إنه لم يصدر بصدد العقد موضوع النزاع قانون خاص فيكون من الأنسب الأخذ بأحكام قانون عقد العمل الفردى فيما يتعلق بتحديد مدة المدة لقرب الصلة بين أحكام هذا القانون وبين العقد مناهل النزاع .

د وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم يتعين اعتبار مدة الإخطار ثلاثين يوماً كالمقرر بالمادة ٢٠ من قانون عقد العمل الفردى بالنسبة للعمال المعينين بأجر شهرى ومن ثم يبنى الحكم للمدهى بأجر شهر مع الملحقات أى بمبلغ ١٨ جنيتها بغير نظر إلى السبب في الفصل إذ يبدو أن القانون افترض تعويض العامل بهذا الأجر كحل جزئى لمشكلة البطالة التي تترتب على حصول الفصل وهى مشكلة اجتماعية عامة ينبغي المساهمة فيها بهذا الاجراء وبذلك أن القانون قد أهقل شرط التمسك في الفقرة الخاصة بالإخطار (٤/٦٩٥م) وأوجبه الحكم بالتعويض بسبب فسخ العقد (٢/٦٩٥ م) .



ذلك ضمن حافظته رقم ٦ دوسيه ، عقد شركة فيما بينه وبين كل من الحاج توفيق محمد وعطيه عبد الجواد من الجوسق ، تقوم على استئجار هذين الشريكين أطيانا من ملك المدعى عليه بزراعة الجوسق بلغت مساحتها حوالي ثلاثين فداناً لمدة سنة تبدأ ١٦ مايو سنة ١٩٥١ بإيجار قدره ٢٢ جنيهاً للفدان الواحد وجمعت هذه الأطيان شركة بين أطراف هذا التعاقد بقصد زراعتها خضر وطماطم بحيث يتحمل المدعى وفريقه من موطنى الدائرة نصيبهم في جميع ما يصرف على هذه الزراعة من تقاوى وأسمدة وكبريت وأجر شغالة وغير ذلك أولاً بأول .

وليس يخاف أن هذا العمل من جانب المدعى وهو بحكم عمله رئيس للكتابة ومن المشرفين على التأجير للغير أو هل الأقل عن لم شأن فيه ويستطيع بحكم مركزه أن يؤثر في القيمة التأجيرية للأطيان وفقاً لأوضاعه الشخصية — أن هذا العمل لا يمكن النظر إليه بعين الاعتمنان والثقة ولا أدل على إحاطة الشك بهذه العملية ومدى التأثير فيها من انخفاض الأجرة التي استأجر بها المستأجران الأصليان اللذان أجرا المدعى وفريقه من الباطن وتشاركاً معهم في الزراعة — إذ بلغت ٢٢ جنيهاً للفدان مع أنها مؤجرة لما لزراعة الطماطم في عام ١٩٥٢ الزاوى الذى ارتفعت فيه الإيجارات الى حد تتعادل أمامه هذه القيمة لاسيما إذا روى أن الأطيان تزود خضر وطماطم وهي بطبيعة صلاحيتها لهذا الغرض تكون من ذوات القيم الإيجارية الكبيرة بحيث لا يقل إيجار الفدان عن ستين جنيهاً في السنة — وهذا فضلاً عما في اشتغال المدعى بهذه الأمور من مضية لوقته على حساب مصلحة العمل الذى جردى عليه برفع مرتبه الى ثمانية عشر جنيهاً

في الشهر ومن مقدرة بحكم عمله على التأثير في العمال واستغلال المحاصيل الخاصة برب العمل في زراعته الخاصة وهو إن لم يستغل نفوذه بالفعل في هذه الناحية يكون عمله محوطاً بشكوك جدية تفقد الثقة فيه والاعتمنان اليه وينبى على ذلك أنه إذا قام المدعى عليه بفصله من العمل لا يكون متساقاً نحوه أو متجنباً عليه .

« وحيث إن أحد موطنى الزراعة المدعو هاشم قرر في التحقيق الإدارى الذى أجرى من قبل فصل المدعى في ٢٧/١٠/١٩٥١ أن المدعى استعمل عمال المدعى عليه في زراعته الخاصة وأعمل في قيد مبلغ من المبالغ التي حصلت من المستأجرين على ذمة أثمان ( السكون ديسك ) بالدفاتر . وبين بما قرره هذا الموظف من أنه تبى على المدعى بعدم العودة إلى ذلك أنه في مركز رئيس لا يدور للحد على المدعى أو الوشاية به ومن ثم فلا وشاية ولا حق للبدى في أى تعويض بسبب الفصل . « وحيث إنه قد حكم للبدى بجزء من طلباته فيتمتعين التحكم له بالمصاريف المناسبة لما قضى له به عملاً بالمادة ٣٥٩ مرافعات .

« وحيث إنه لا عمل للمسؤول الحكم بالنفاذ إذ لا سند له من القانون » .

( قضية جورجى ميخائيل ضد عبد العزيز رضوان رقم ١٢٠ سنة ١٩٥٢ بالهيئة السابقة ) .

## ٧٢٧

### محكمة روض الفرج الجزئية

٢٥ مارس سنة ١٩٥٣

مصاريف أمم الزوجة . من المكلف بها . الزوج .

المبدأ القانونى

مصاريف الدفن والمأتم اختلف في شأنها

مقدمة من المدعى في الدعوى الأصلية بتاريخ ١٩٥٢/٦/٨ ضد المدعى عليهما يطالب فيها بتعيينه في مصاغ زوجته المتوفاة وقد أقر المدعى عليه الأول بأن المصاغ يبيع وأودع ثمنه على سبيل الأمانة لدى المدعى عليه الثاني وقد اعترف المدعى عليه الثاني لدى سؤاله في الشكوى المذكورة بتسلمه مبلغ ٧٤ ج و ٢٥٠ م ثمن المصاغ المبيع وطلب خصم مبلغ عشرة جنيهات تسلم منها المدعى ٨ ج منه على سبيل القرض ومبلغ ٢٠٠ قرش دفعها له نظير اشتراكه في جمعية .

وحيث إن المدعى عليهما أقاما الدعوى المتضمنة وطلبا فيها إلزام المدعى في الدعوى الأصلية بأن يدفع لأولهما وهو رشيد خليفة ٤ ج و ٣١٧ م قيمة نصيبه في مؤخر صدقائه ابنته المتوفاة وأن يدفع لثانيهما مبلغ ١٠ ج المنه عنها بالشكوى الإدارية وقد طلبا في مذكرتهما إحالة الدعوى بالنسبة للشق الثاني إلى التحقيق وبالنسبة للدعوى الأصلية سلم المدعى عليهما منها بحصة المدعى من المصاغ وقال إنهما أودعا خزانة المحكمة مبلغ ٤٤ ج و ٥٠٣ م على ذمة الشكوى الإدارية وطلبا رفض الدعوى بالنسبة لمصاريف المأتم .

وحيث إنه بالنسبة للدعوى الأصلية فإن حصة المدعى في نصيبه هو وأولاده القصر في المصاغ غير منكور من المدعى عليهما في هذه الدعوى وقد أقر المدعى عليه الثاني بتسلمه ثمن جميع المصاغ على سبيل الوديعة ولم يقدم ما يؤيد إيداعه المبلغ ومن ثم يتعين إلزام المدعى عليه الثاني فؤاد محمد بدفع مبلغ ٦١ ج و ٨٧٥ م نصيب المدعى وأولاده القصر في المصاغ ولا ترى المحكمة للاستجابة إلى ماطلبه المدعى من إلزام المدعى عليه الأول بطريق التضامن مع المدعى

الفقهاء وقال أبو يوسف إنه يبدأ من تركه الميت بصرف ما يلزم له وكذلك يبدأ منها بتجهيز من تلزمه نفقته إذا مات قبله ولو بلحظة واحدة كولدته أو والديه وزوجته وإن كانت الزوجة ذات مال فيلزم الزوج تجهيزها والفتوى على قول أبي يوسف وهو الرأي الذي يجب الأخذ به .

### الحكم

و من حيث إن حسين عزام أقام الدعوى رقم ١٥٥٥ سنة ١٩٥٢ مدنى روض الفرج وحدد طلباته احتياطية في مذكرته المؤرخة ١٩٥٣/٥/٩ بالإزام المدعى عليهما بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ ٦١ ج و ٨٧٥ م وإلزام المدعى عليه الأول رشيد خليفة بأن يدفع له مبلغ ٥ ج و ٥٠٠ م وإلزامهما بالمصروفات ومقابل الأنساب وشمول الحكم بالنفاذ المسجل بلا كفالة وقال شرحا لدعواه إنه تزوج بالمرحومة السيدة فردوس ابنة المدعى عليه الأول في عام ١٩٤٦ وتوفيت في ١٩٥٢/٥/٦ عن تركه ومنها مصروفات يبعث بمحصل السرجاني بمبلغ ٧٤ ج و ٢٥٠ م أودع على سبيل الأمانة لدى المدعى عليه الثاني كما هو ثابت في الشكوى الإدارية رقم ٣٨٥٦ سنة ١٩٥٢ المتضمنة وأنه يستحق هو وأولاده القصر المشمولين بولاية الطبيعة في هذا المبلغ أى ٦١ ج و ٨٧٩ م وأضاف أنه قام بالاتفاق على تجهيز زوجته ومصاريف دفنها ومأتمها أنفق مبلغ ٣٥ ج يلتزم المدعى عليه الأول مبلغ ٥ ج و ٢٥٠ م سدس هذا المبلغ بقدر نصيبه من تركتها .

وحيث إنه واضح من الاطلاع على الصورة الرسمية للشكوى الإدارية المتضمنة أنها

وتنى ما تدون بهذا الحكم .

( الضيفان المرفوعة أولها من حسين محمد عزام من نفسه وبصفته ضد رشيد محمد خليفة وآخر والثانية من للمدى عليهما ضد المدعى برقى ١٥٥٥ سنة ١٩٥٢ و ٢٣٠ سنة ١٩٥٣ برئاسة حضرة الأستاذ حسن الفريوقى القاضى ) .

٧٢٨

محكمة روض الفرج الجزئية

٢١ أبريل سنة ١٩٥٣

شفعة ، حق الفسخ فى الثمار ، بدو . حكم الشفعة وأثره القانونى .

المبدأ القانونى

إن القانون المدنى الجديد لم يغير من أحكام المادتين ١٣ و ١٨ من قانون الشفعة القديم وقد نصت المادة ٩١٤ من القانون المدنى الجديد على أن الحكم الذى يصدر نهائياً لثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع وذلك دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل وعلى ذلك فإن حكم الشفعة يعتبر سبباً قانونياً Cause juridique للملكية الشفيع ومن ثم فإن دعوى الشفيع بريع العين المشفوع فيها عن المدة السابقة على الحكم المذكور لا سند له من القانون ولا يغير من هذا النظر أن يكون الشفيع قد عرض الثمن على المشتري عرضاً حقيقياً بأن يكون أو دعه خزانة المحكمة .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى على ماتين من مطالعة الأوراق تتحصل فى أن المدعية

عليه الثانى فى دفع هذا المبلغ لما ظهر من وقائع هذه الشكوى الواردة المنعضة من اعتراف المدعى عليه الثانى بتسليم المبلغ .

د وحيث إنه بالنسبة لمصاريف الدفن والمأتم فقد اختلف فى ذلك أبو يوسف ومحمد ورأى أولها أنه كما يبدأ من تركه الميت لصرف كل ما يلزم له كذلك يبدأ منها بتجهيز من تلزمه نفقته إذا مات قبله ولو بلحظة كوالده ووالديه وزوجته وإن كانت الزوجة ذات مال فأبو يوسف يرى إلزام الزوج بتجهيزها ولو كانت غنية أما محمد د فلا يلزمه ولو كانت معسرة وكان الزوج موسراً والفتوى على قول أبي يوسف أى يلزم فى الزوج وترى المحكمة الأخذ بهذا الرأى واعتبار الزوج ملزماً بمصاريف دفن زوجته ومأتمهما ( كتاب الأحوال الشخصية للشيخ زيد ج ٣ ص ٩ ) ومن ثم تكون الدعوى لهذا السبب على غير أساس ويتمين رفضها .

د وحيث إنه بالنسبة للدعوى المنعضة فقد تقدم والد الزوجة بقسمة زواجاها الثابت منها أن المؤجل من الصداق ٢٥ جنبها ولا شك أن لوالد الزوجة الحق فى المطالبة بهضيمه من مؤجل الصداق الذى يعتبر تركه مورثة من المتوفاة ومن ثم يتمين إلزام المدعى عليه الأول حسين عزام بأن يدفع لوالد الزوجة مبلغ ٤ جنبه و ١٦٧ مليم قيمة نصيبه فى مؤخر صداق لأمته .

د وحيث إن فؤاد محمد استند فى طلبه إلزام حسين عزام بمبلغ عشرة جنيهات عليهما البينة ما يطلب أمراً للقضاء من هذا المبلغ من المبلغ الذى فى ذمته ولا ترى المحكمة الاستجابة لهذا الطلب لعدم توافر شروط المقاصة وترى إحالة الدعوى بالنسبة لهذا الشق إلى التحقيق لإثبات

« وحيث إن المدعية ارتكبت في تأييد دعواها إلى الحكم رقم ٣٥٣٠ سنة ١٩٥١ كل معسر واستئنافه رقم ٤٦٠ سنة ٦٩ ق القاضي بثبوت حق الشفعة لها في نصف المنزل الموضح بصحيفة افتتاح الدعوى نظير مبلغ ٣٣٧٧ ج و٣٩٥ م كما قدمت تسع لإيصالات موقع عليها من المدعى عليها الأولى تتضمن استلاماً حصتها في الأجرة ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٥٢ حتى أبريل سنة ١٩٥٣ وقدرها ٤٦ قرش و٤٠٤ م وثابت من هذه الإيصالات أن أجرة الشقة التي تشغلها المدعى عليها الأولى ٣٧٥ قرشاً شهرياً وقالت إن حقها في ثمار العقار المشفوع فيه ثابت بمقتضى المادة ٩٤٥ من القانون المدني وأن المدعى عليها الأولى يجب أن ترد ما حصلت عليه من ثمار كاملة إلى الشفعية التي أحلها القانون محلها لأنها تعتبر مالكة من تاريخ وقوع البيع إذ أن المشتري يعتبر كأن لم يملك أصلاً .

« وحيث إن المدعى عليها الأولى أقرت بإقامتها بالشقة الكائنة بالطابق الثالث من المنزل من تاريخ شرائها نصف المنزل أي في يوليوس سنة ١٩٥١ كما أنها لم تنازع في أن أجرة هذه الشقة ٣٧٥ قرشاً شهرياً يخص المدعية بحق ١٨ ط مبلغ ٢٠٦ قروش شهرياً إذ أن باقي المنزل مملوك لميلاد إبراهيم والد المدعية وقالت إن حكم الشفعة منقضى للحق وليس مقرر له أي ليس له أثر رجعي والمشتري العقار المشفوع فيه الحق في الربيع إلى أن تزول الملكية بالحكم النهائي المثبت لحق الشفعة للشفيع ومن ثم فليس للمدعية الحق في الربيع إلا من تاريخ الحكم النهائي وقالت إنها عرضت على المدعية أجرة الشقة التي تشغلها عن أشهر يناير وفبراير ومارس سنة ١٩٥٣ ولما رفضت استلاماً أو دعيتها خزينة المحكمة وقدمت محاضر الإيداع بعد خصم رسمه .

قدمت طلباً بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ لتوقيع الحجر التحفظي تحت يد المدعى عليه الثاني على المبلغ المودع على ذمة المدعى عليها الأولى خزينة محكمة القاهرة الابتدائية وقدره ١٥٦٣ ج ٩٥٩ م وأسست طلبها على أن المدعى عليها الأولى اشترت من موريس ميلاد إبراهيم نصف المنزل رقم ٢٤ بشارع المدرسة التوفيقية قسم روض الفرج بشمن قدره ٣١٧٥ ج ٣ دفعت منه مبلغ ١٤٧٢ ج في شهر يوليو سنة ١٩٥١ وشغلت شقة بالدور الثالث من المنزل المذكور أجرتها بـ ٣٧٥ قرشاً شهرياً فأقامت المدعية دعوى الشفعة رقم ٣٧٣٠ سنة ١٩٥١ كل معسر ضد المدعى عليها الأولى بعد أن قامت بإيداع الثمن المدفوع وملحقاته خزانة محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ وقضت لصالح المدعية بملسة ١٤ أبريل سنة ١٩٥١ وتأييد هذا الحكم استئنافاً في القضية ٤٦٠ سنة ٦٩ ق بملسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ولما كانت المدعى عليها الأولى قد حصلت بمبلغ ٤٦ ج و٣٥٤ م من أجرة المنزل بمقتضى إيصالات موقع عليها منها ونظراً لإقامتها في الشقة الثانية بالطابق الثالث استحق عليها مبلغ ٤٩ ج و٥٠٤ م أجرة ١٨ شهراً ابتداء من أول يوليوس سنة ١٩٥١ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ فيكون مجموع ما في ذمتها مبلغ ٩٥ ج و٨٢٤ م وقد توقع الحجر تحت يد المدعى عليه الثاني وطلبت المدعية إلزام المدعى عليها الأولى بدفع المبلغ المذكور وفوائده بواقع ٢٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حتى الوفاء وما يستجد بواقع ٣٧٥ قرشاً شهرياً اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٣ ولإلزامها بالمصروفات ومقابل الأتعاب وبثبوت الحجر الموقع تحت يد المدعى عليه الثاني واعتباره حجراً تنفيذياً وشئول الحكم بالتفاد المجهل بلا كفالة .

ومشئاً الحقوق لا ينسحب على الماضى وأن نص المادة ١٣ من قانون الشفعة على حلول الشفعيع محل المشتري في حقوق التزاماته بالنسبة للبايع لا يمكن أصله يفيد ما ذهب اليه الطاعن من اعتبار الشفعيع الذى حكم له بطلبه حالا محل المشتري منذ هذا الطلب أو اعتباره كذلك لا يجوز إلا على تقدير أثر رجعى لحلوله محل المشتري وهو تقدير يثنى مع ماقرر من قبل من أن حكم الشفعة منسوخ لا مقرر لمح الشفعيع وانتهى الحكم إلى أن العين المشفوعة لا تنزى إلى ملك الشفعيع في غير حال التراضى إلا بالحكم النهائي القاضى بالشفعة وأن دعوى الشفعيع بربع هذه العين عن المدة السابقة هل الحكم المذكور تكون دعوى لا سند لها من القانون ولا يغير من هذا المنظر أن يكون الشفعيع قد عرض الثمن على المشتري عرضاً حقيقياً وأن يكون أودعه خزانة المحكمة إثر رفضه لأنه ما كان ليصبح مديناً بالثمن للمشتري بمجرد طلب الشفعة ولا كان ملزماً قانوناً بعرضه ولا بإيداعه فإذا كان قد أقدم نفسه بما لم يلزمه به القانون فهو وشأته على أنه ليس له أن يتوصل إلى حرمان المشتري من حقه وعلى هذا يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب إذ قصر مسئولية المظنون ضده على ربع العين التى اشتراها على المدة التالية للحكم القاضى للطاعة بالشفعة ويكون الطعن على هذا الحكم متعين الرافض موضوعاً (الطعن رقم ٨٥ سنة ١٥ ق بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ص ٢٨ المجموعة الأولى لأحكام النقض لمحمود عاصم).

وحيث إنه يخفى ما تقدم ألا حق للمدعية في التنازل إلا من تاريخ الحكم النهائي القاضى لها بالشفعة أى من يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

وحيث إنه لا نزاع بين طرفي الدعوى على أن حق المدعية في المنزل قاصر على ١٨ ط

وحيث إن القانون المدنى الجديد لم يغير من أحكام المادتين ١٣ و ١٨ من قانون الشفعة إذ نصت المادة ٤٤٤ من القانون المدنى الجديد على أن الحكم الذى يصدره نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفعيع وذلك دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل وهذا النص لا يختلف عن نص المادة ١٨ من قانون الشفعة فيما وتركه المشرع لأمر تسجيل حكم الشفعة لقواعد الشهر بعد نقلها من القانون المدنى لحذفت الفقرة الثانية من المادة ١٨ المذكورة التى كانت تنص على أن على المحكمة تسجيل حكم الشفعة من تلقاء نفسها وقد فسرت محكمة النقض المادتين ١٣ و ١٨ من قانون الشفعة اللتين استبدل بهما المادتين ٩٤٤ و ٩٤٥ من القانون المدنى بقولها إن الفاعر إذا كان قد نص في المادة ١٨ من قانون الشفعة على أن الشفعة تعتبر سنداً للملكية الشفعيع Titre de propriété فإنه لم يرد بهذا النص أن يعتبر الحكم المذكور حجة أو دليلاً على الملكية التى قضى بها وإلا لكان هذا النص عبثاً مع وجود نص المادة ٢٣٢ التى نصت على حجية الأحكام بل الذى أرادته الفاعر هو اعتبار حكم الشفعة سبباً قانونياً cause juridique للملكية الشفعيع كما أراد بنص المادة ٥٨٧ مرافعات قديم اعتبار حكم البيع سبباً قانونياً للملكية من رضى عليه المزارد وكما أراد بنص المادة ٦٠٨ من القانون المدنى القديم اعتبار مجرد وضع اليد سبباً صحيحاً للملكية وضع اليد على المنقول وكلمة «سند» التى وردت في هذه النصوص كلها إنما جاءت على معنى السبب القانونى المنشئ لمح الملكية ولم تعنى على معنى دليل الملكية أو جبرتها ويعتقضى هذا ألا يصير المشفوع إلى ملك الشفعيع إلا بعد هذا الحكم أما قبله فلا لأن السبب لا يوجد قبل سببه ولأن ما جعله الفاعر

الوقائع غير الصحيحة أن أثرت في عقيدة المحكمة .

### المحكمة

« حيث إن المتهم أسس اتقاؤه على وقوع غش من المتهم ضدها فاطمة إسماعيل كان من شأنه التأثير في الحكم وفي بيان ذلك يقول إن المتهم ضدها المذكورة صودرت للمحكمة مكان الغرف بالسطح بما يخالف الواقع وقالت إن حلي رزق ميخائيل كان يسكن الحجرة الثالثة التي أنشأتها .

« وحيث إن الغش الموجب لقبول الاتقاؤه يجب أن يكون عن وقائع لم يكن في مقدور المتهم أن يدحضها أو يتولى الرد عليها قبل صدور الحكم في الدعوى وكان من شأن هذه الوقائع غير الصحيحة أن أثرت في عقيدة المحكمة .

« وحيث إنه ظاهر من مطالعة الأوراق أن الواقعة التي يقول المتهم إنها غش وردت في مذكرته التي قدمت لجلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٥٢ ثم تداولت القضية بعد ذلك عدة جلسات فلم تكن هذه الوقائع خافية عليه وهذا وحده يكفي لعدم قبول الاتقاؤه دون تتبع المتهم في قوله إن هذه الواقعة كان لها تأثير في الحكم ومن ثم يتعين رفض الاتقاؤه موضوعا وإلزام المتهم بالمصروفات عملا بنص المادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات وتفرجه أربعة جنهات للخزانة عملا بنص المادة ٤٢٣ مرافعات » .

( قضية أدهب إبراهيم فهمي ضد فاطمة موسى إسماعيل وأخرى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة ) .

من ٢٤ ط أي أنها تستحق ٢٠٦ قروش شهريا من أجرة الشقة التي تقيم فيها المدعى عليها الأولى .

« وحيث إن المدعى عليها الأولى قدمت ما يدل على إبداع أجرة أشهر يناير وفبراير ومارس بعد رفض المدعية قبول الأجرة وقد استوفى الإبداع شروطه ومن ثم فلا محصل لها لبتها بأجرة هذه الأشهر .

« وحيث إن المدعى عليها الأولى لم تسدد ريع المدة من ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ عن الشقة التي تشغلها وهو مبلغ ١ ج و ١/٢ م فيتعين إلزامها بدفعها مع المصروفات المناسبة عملا بنص المادة ٣٥٩ مرافعات مع تأييد الحجر التحفظي المتوقع تحت يد المدعى عليه الثاني لاستيفاء شرائطه القانونية ولا ترى المحكمة مبرراً لطلب النفاذ » .

( قضية مابلدة ميلاد إبراهيم ضد منيرة حنا مسيحة وآخر رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة ) .

### ٧٢٩

### محكمة روض الفرج الجزئية

٢٠ مايو سنة ١٩٥٣

التماس . الغش الموجب له : بيانه .

### المبدأ القانوني

الغش الموجب لقبول الاتقاؤه يجب أن يكون عن وقائع لم يكن في مقدور المتهم أن يدحضها أو يتولى الرد عليها قبل صدور الحكم في الدعوى وكان من شأن هذه

## بحث في استحقاق غلة العقار المشفوع

لحضره الأستاذ راجب حنا الحاي  
وكيل النقابة

### في ظل القانون القديم :

لم يكن قانون الشفعة الملغى يوجب على الشفيع إبداء الفسخ قبل رفع دعوى الشفعة ، بل لم يكن يوجب عليه عرض الفسخ حقيقة . لذلك كان الرأي الراجح فقهاً وقضاً هو أن تكون غلة العقار المشفوع للمشتري إلى أن يقضى نهائياً للشفيع بأحقته لأخذ العقار بالشفعة ، وإلى أن يؤدي المشتري الفسخ وملحقاته القانونية .

وكان أصحاب هذا الرأي يؤيدون رأيهم بما نصت عليه المادة ١٨ من قانون الشفعة من أن الحكم الذي يصدر نهائياً بقبول الشفعة يعتبر سنداً للملكية للشفيع .

وهذا ما قرنته محكمة النقض في آخر حكم أصدرته في هذا الموضوع قبل صدور القانون المدني الجديد ، إذ قررت :

« إن العين المشفوعة لا تصير إلى ملك الشفيع في غير حال التراضي إلا بالحكم النهائي القاضي بالشفعة ، فتكون دعوى الشفيع برع هذه العين من المدة السابقة على هذا الحكم لا سند لها . من القانون . ولا يغير من هذا النظر أن يكون الشفيع قد عرض الفسخ على المشتري عرضاً حقيقياً وأن يكون قد أودعه خزانة المحكمة إثر رفضه لأنه ما كان ليصبح مديناً بالفسخ . للمشتري بمجرد طلب الشفعة ولا كان ملزماً قانوناً بعرضه ولا بإبداعه . فإن كان قد ألزم نفسه بما لم يلزمه به القانون فهو وشأنه ، على أنه ليس له أن يتوسل بفعله إلى حرمان المشتري من حقه » (١) .

ويؤيد هذا الرأي الأستاذ محمد كامل مرسى استناداً إلى أن الشفيع لا يصبح مالكا للعقار المشفوع إلا من وقت التراضي أو من وقت الحكم بالشفعة قضاء . وأن هذا ما يوافق حكم الشريعة الإسلامية الذي يقضي بأن يملك العقار قضاءً كان أو رضاً يعتبر شراءً جديداً في حق الشفيع (٢) .

• • •

(١) تقي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ يلحق الحاماة السنة ٢٧ من ٣٧٤ رقم ١٥٨ .

(٢) كتاب الحقوق المبلية الأصلية الجزء الثالث من ٤٦٩ ن ٤٨٣ .

## في ظل القانون المدني الجديد :

لم يرد بالقانون المدني الجديد نص صريح في شأن استحقاق غلة العقار المشفوع ، وإن كان نص المادة ٩٤٤ جاء مطابقاً لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة الملغى ، إذ يقرر أن « الحكم الذى يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع ، وذلك دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل » .

ولكن لما كان القانون الجديد قد أوجب على الشفيع أن يودع قبل رفع دعوى الشفعة كل الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع والا سقط حق الأخذ بالشفعة ( مادة ٩٤٢ فقرة ٢ ) ، فإن استحقاق المشتري لغلة العقار المشفوع فيه إلى أن يصدر الحكم النهائى بأحقية الشفيع لأخذ العقار بالشفعة أصبح محل نظر ، إذ ليس من العدالة فى شيء أن يفيد المشتري المنكر للحق من مطله ، وأن يحرم الشفيع الحق من فوائد الثمن وبيع العقار فى وقت مما ...

وقد رجعنا إلى ما كتبه الفقهاء شرحاً للقانون الجديد أعلننا نجد تفسيراً سكوت المشرع عن وضع نص يعالج الحالة الجديدة التى نشأت عن إيجاب إيداع كامل الثمن قبل رفع دعوى الشفعة - خلافاً لما كان عليه الحال فى ظل قانون الشفعة الملغى - فلم نجد ما يشى غليلاً ...

فلقد أمر الأستاذ محمد كامل مرسى على رأيه السابق - غير متق بالآ إلى النص الذى استحدثه القانون الجديد من ضرورة إيداع الثمن قبل رفع دعوى الشفعة - وهو فى هذا منطق مع نفسه لأنه كان يؤسس رأيه فى المقام الأول على أن الشفيع لا يصبح مالكا للعقار المشفوع إلا من وقت التراضى أو حكم القاضى ، وعلى أن الربع من حق المالك .

أما الدكتور شفيق شحاته فلم يتعرض فى مذكراته لموضوع استحقاق الغلة .

أما الدكتور محمد على عرفه فقد أشار فى تعليقه على المواد ٩٥٤ - ٩٤٧ من القانون المدني الجديد إلى حكم المحكمة النقض الصادر فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ثم قال : « والرأى عندنا أن ما ذهب إليه المحكمة العليا أصبح محلاً للنظر بعد أن أصبح طالب الشفعة ملزماً قانوناً بإيداع كل الثمن الحقيقي وإلا سقط حقه فى الشفعة » (١) . وأشار الدكتور عرفه كذلك إلى النص للمدنى اقترح فى مشروح التنقيح بأن تكون الغلة للشفيع من وقت إعلانه الأخذ بالشفعة .

وبالرجوع إلى الأعمال التحضيرية للقانون المدني الجديد يبين ان جاء بالمذكرة الإيضاحية للمشروح التمهيدى أن اللجنة (٢) تناقشت فى جلستها الأخيرة التى عقدتها للنظر فى نصوص الشفعة ( الجلسة الثانية عشرة ) فى إضافة نص يقضى بأن الغلة تكون للشفيع من وقت إعلانه الأخذ بالشفعة ، وعليه من ذلك الوقت أيضاً فوائد ما لم يودعه من الثمن فى خزانة المحكمة وقد اقترح أحد الأعضاء فى لجنة قرعية نصاً بهذا المعنى ولكن اللجنة لم تناقشه ( والرأى فى ذلك أن الشفيع

(١) التتبعين للمدنى الجديد ( تسليق على النصوص ) للدكتور محمد على عرفه من ٦٤٧ .

(٢) لجنة المرحوم كامل صدق باشا .



يجل محل المشتري في الصفقة فيملك من وقت البيع الأول ويعتبر المشتري كأنه لم يملك أصلاً ، إلا إذا استولى على ثمار المبيع إلى إعلان الرغبة فهو يملك الثمار بالحيازة إذ هو حسن النية إلى هذا الوقت ، وما دام قد تملك الثمار فلا يتقاضى فائدة على الثمن ، ومنذ يعلن بالرغبة في الأخذ بالشفعة لا يملك الثمار وتكون للشفيع إذ هو المالك ، والمشتري أن يطالب بالفوائد من الوقت الذي لا يملك فيه الثمار (١) .

وبلاحظ أن صاحب هذا الرأي من يرجعون تملك الشفيع إلى وقت البيع الأول ، نأسباً على أن القواعد القانونية تقضى بأن الأحكام مطلنة أو مقرررة للحقوق ، لا موجودة أو منسقة لها (٢) ، وهو الرأي الذي عارضته محكمة النقض في حكمها الذي أشرنا إليه فيما تقدم كما عارضه الأستاذ محمد كامل مرسى .

والرأى عندى أنه بعد أن نص القانون المدنى الجديد على وجوب إيداع كامل الثمن قبل رفع دعوى الشفعة لم يبق ثمة محل للخلاف في أمر استحقاق الشفع لثمة العقار المشفوع ليه من وقت إيداع الثمن . يؤيد هذا النظر ويؤكداه الاعتبار الآتية :

١ - لا يسوخ قانوناً ولا عدالة أن يوجب المشرع على الشفيع إيداع كامل الثمن قبل رفع الدعوى ثم يصره ثمار العقار فوق حرمانه من الانتفاع بالثمن ؛

٢ - إن المبادئ العامة في القانون لا تجهز للمشتري الذي أنكر حق الشفيع أن يفيد من إنكاره ومطاله ، ويملك الثمار رغم سوء نيته ، كما لا تجهز حرمان الشفيع الثمن في طلبه من ربيع العقار وفوائد الثمن ١١

٣ - إن حكم النقض الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ إذا كان قد رأى غير هذا الرأى فقد كان متأثراً بأحكام قانون الشفعة المعمول به وقتئذ ، والذي كان لا يوجب على الشفيع إيداع الثمن ولا عرضه عرضاً حقيقياً ، وقد أشار إلى ذلك صراحة إذ قال إن الشفيع لو عرض أو أودع الثمن فإنه يكون قد ألزم نفسه بما لم يلزمه به القانون ، وليس له أن يتوسل بفعله إلى حرمان المشتري من حقه ، . ونحن عن البيان أن هذا النظر يتغير حتماً بعد إذ ألزم القانون الشفيع بإيداع الثمن قبل رفع الدعوى والاسقط حقه ...

٤ - إن سند الرأى العكسى هو أن الربيع من حق المالك ، وأن الملكية لا تنتقل قانوناً إلى الشفيع إلا من تاريخ تسجيل الحكم التهاى الذى يصدر بأحقية الأخذ العقار ، وفقاً لنص المادة ٩٤٤ التى تقرر أن الحكم الذى يصدر نهائياً بآبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع

(١) مجموعة الأعمال التصديرية لقانون المدنى الجزء السادس من ٤٤٠ .

(٢) من هذا الرأى الأستاذ عبد السلام ذهبى في كتابه « الأموال » نبذة ٢٥٥ وحكم محكمة الاستئناف (دائرة سدد زغلول بك) في ١١ مارس سنة ١٩٠٦ المجموعة الرسمية السنة ٨ رقم ٦٠ من ١٣٠ .

وذلك دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل . . والواقع أنه سواء أ كان المقصود من هذا النص هو أن حكم الشفعة يعتبر دليل الشفيع على ملكية العين المشفوعة titre de propriété أم سببا قانونيا لملكية الشفيع cause juridique فإن غلة العين يجب أن تكون من حق الشفيع من وقت إيداعه الثمن سواء اعتبر مالكا من وقت طلب الشفعة أو من وقت البيع الأول أو من وقت الحكم النهائي ، حيث لا ارتباط بين الحق في الحصول على ثمار العين وبين تاريخ انتقال الملكية ، إذ من المبادئ المقررة أن المشتري بعقد غير مسجل يحق له الانتفاع بالعين المبيعة فاذا امتنع البائع عن تسليمها إليه حق له مطالبته بالتسليم وبالبيع من تاريخ دفع كامل الثمن — باعتبار هذا وذلك من الحقوق الشخصية التي تترتب على البيع ولا تتوقف على نقل الملكية .

هـ — إن هذا ما يستفاد من المذكرة الإيضاحية للشروع التهدي للقانون المدنى الجديد . وإذا كان المشرع لم يدون النص الذى اقترحه بعض أعضاء اللجنة ، بأن تكون الغلة للشفيع من وقت إعلانه الأخذ بالشفعة ، أو إيداع الثمن ، فأغلب الظن أن إغفال ذلك النص يرجع إلى أنه يقرر قاعدة بدئية يكتفى فيها الرجوع إلى القواعد العامة بعد إذ أوجب القانون على الشفيع إيداع الثمن كاملا قبل رفع دعوى الشفعة .

## بحث

### مدى تطبيق قواعد الاجراءات الجنائية أمام المجالس العسكرية

لخضرة البكباشي نائب الأحكام على الشريف .

- ٣ -

٢٥ - كيفية تقدير الأدلة - وفقا لنص المادة ٣٠٢ من قانون الج/ج يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته .

ومقتضى ذلك أن تكون له حرية في تقدير الأدلة وفي ترجيح بعضها على البعض أيا كان نوعها وأيا كان مصدرها وأيا كان نوع الجريمة وكانت خطورتها ولا رقابة عليه المحكمة النقض . وما دام الدليل يمكن أن يؤدي عقلا إلى ما رتبته عليه المحكمة فلا تصح مناقشتها أمام محكمة النقض ، لذلك كان القاضي غير مطالب إلا بأن يبين في حكمه العناصر التي استمد منها رأيه والأسانيد التي بني عليها قضاءه وذلك فقط للتحقق مما إذا كان ما اعتمد عليه من شأنه أن يؤدي عقلا إلى النتيجة التي خلص هو إليها ، راجع نقض ١٢ يونيو ١٩٣٩ بمجموعة القواعد القانونية جرد ٤ ص ٥٧٥ رقم ٤٠٦ .

فالمحكمة أن ترن كل قول صدر عن سئولوا في الدعوى متهمين أو مجنبا عليهم أو شهودا وأن تقدر قيمته من حيث صحته أو كذبه بل لها أن تنخير من قول كل مسئول ما تعتقد أنه هو الحق وتطرح منه ما لا تعتقده . فلها أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد دون البعض الآخر . وأن تأخذ بشهادة بعض شهود النفي وتطرح شهادة البعض الآخر . ولها أن تعتمد على أقوال مجي عليه لم يخالف الجين القانونية لحداثة سنه ما دامت قد اطمأنت إلى صدقها ، أو على ما يقرره الشاهد أمامها ولو جاء مخالفا لما قرره بالتحقيقات أو على ما قرره في التحقيقات ولو جاء مخالفا لما قرره بالجلسة .

ولها أن تأخذ بأقوال شاهد على متهم دون متهم آخر ولا حرج عليها أن تأخذ بأقوال شاهد بالنسبة إلى واقعة معينة ولا تأخذ بها بالنسبة إلى واقعة أخرى أو أن تأخذ بشهادة شهود الإثبات دون شهود النفي ، بل هي غير ملزمة بأن تبرر إطرارها شهادة هؤلاء وأخذها بشهادة أولئك . ولها أن تأخذ بأقوال المتهم في التحقيقات ولو عدل عنها بعد ذلك أمام المحكمة متى اعتقدت أن أقواله الأولى هي الأجدر بالصدق .

كما لها أن تأخذ بأقوال متهم ضد متهم آخر في القضية ولو لم تتميزز بدليل آخر .

كذلك للمحكمة أن تعتمد على أية ورقة من أوراق الدعوى وتطرح شهادة الشهود الذين

سنتهم ، فلها أن تستخلص من تقرير الطبيب الشرعى كيفية حصول الإصابة بالجنى عليه ولو كان ذلك عفائفا لما قرره المجنى عليه نفسه في هذا الصدد .

ولا حرج عليها أن تعتمد أقوال الشهود وتهدر أقوال الطبيب ، وأن تعول على تقرير طبيب يتسق مع شهادة شهود الإثبات في تعزيز شهادتهم وأن تطرح تقريراً آخر لا يتفق معها .

ومن الجائز أن يعتمد القاضى فى قضائه على القرائن وحدها ففى من طرق الإثبات الأصلية فى المواد الجنائية . ولا مانع من أن يستعان فى التحقيق بالكلاب البوليسية كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين ولا من أن يعزز القاضى بذلك ما بين يديه من الأدلة .

غير أن حرية القاضى الجنائى فى الاقتناع بتقيد بما يأتى :

أولاً — ليس للقاضى أن يبنى حكمه إلا على أدلة ، فيجب أن يتوافر لديه دليل كامل على الأقل ، ولا مانع بعد ذلك من أن يعوزه باستدلالات .

ثانياً — لا يبنى القاضى اقتناعه إلا على الأدلة التى طرحت أمامه فى الجلسة ( راجع المادة ٣٠٢ فقرة ٢ من قانون ١ / ج ) فلا يجوز للقاضى أن يحكم بناء على معلوماته الشخصية أو بناء على ما رآه أو سمعه بنفسه فى غير مجلس القضاء .

ثالثاً — تتبع المحاكم الجنائية فى المسائل غير الجنائية التى تفصل فيها تبعاً للدعوى الجنائية طرق الإثبات المقررة فى القانون الخاص بتلك المسائل ( راجع المادة ٢٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ) .

رابعاً — قيد القانون إثبات الرضا على الشريك بأدلة معينة ( راجع المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات ) كما جعل لبعض المحاضر حجية إلى أن يثبت العكس فقد نصت المادة ٣٠١ إجراءات جنائية على أن تعتبر المحاضر المحررة فى مواد المخالفات حجة بالنسبة للواقع التى يثبتها المأمورون المختصون إلى أن يثبت ما ينفيها .

والقانون العسكرية هو الآخر أخذ بمبدأ الأدلة الإقناعية ولو لم ينص عليه صراحة بنص صريح إلا أن هذا يفهم من بعض نصوصه . فقد نصت المادة ٢٥٨ من قانون الإجراءات العسكرية على أن البيئة بالمشاهدة ليست بالضرورة أفضل من البيئة بالقرينة أى المرتبطة بقرائن الأحوال والفرق بينهما هو فى نوع البيئة لا فى درجة أهميتها .

كما جاء فى المادة ٢٦٠ منه على أنه يجوز الاكتفاء بأقوال شاهد واحد من شهود العدول لأجل إثبات الحقيقة بشرط أن يكتفى المجلس بشهادته ويقتنع بها .

لكن القانون العسكرية رغم تقديره لهذه القاعدة إلا أنه وضع ضوابط لكل نوع من أنواع الأدلة ليسترشد بها المجلس عند تقديره الدليل ، وإليك هذه الضوابط التى نص عليها فى هذا الخصوص .

أولاً — لا يقبل كينة كل مالا يصلح لاثبات الادعاء أو نفيه مباشرة أو استدلالاً أو بعبارة أخرى يجب أن تكون البينة محصورة في دقائق الموضوع الجاري النظر فيه ، أى لا بد من اظهار أفضل بينة تسمح بها حالة القضية فلا يجوز قبول البينة التي يبقى بعدها وجه اللظن بوجود بينة أخرى أقوى أو أفضل منها لدى الفريق الذي قدمها أو في إمكانه الحصول عليها ( تراجع المادة ٢٦١ من قانون ج. ) .

فإذن ثبت لدى المجلس أنه ليس بالإمكان الحصول عن أفضل بينة قانونية في هذه الحالة لا في غيرها يجوز قبول البينة الثانوية أى التي تليها في الأهمية ، مثال ذلك شهادة الشاهد السكتانية ولو أنها بالعين لا يجوز قبولها إلا إذا تعذر حضور الشاهد بنفسه بسبب صهي .

كذلك في البينة السكتانية لا تقبل الشهادة الشفوية عن مشتملات ورقة ما متى كان بالإمكان استحضار الورقة نفسها ولا تقبل صورة ورقة ما متى كان بالإمكان اظهار الورقة الأصلية نفسها ويجب مراعاة ذلك في صور الأوراق الخصوصية أكثر من مراعاتها فيما يختص بصور الأوراق الرسمية (راجع المادة ٢٦١ ج. ) .

ثانياً — الشهادات الثقيلة لا تقبل كينة ، فالأقوال التي يكتبها أو يتلفظ بها أشخاص معلومون في غياب المتهم بدون استدعائهم للشهادة لا تقبل كينة ضد المتهم (راجع المادة ٢٦٢ من قانون ج. ) .

وقد استثنى من ذلك الحالتين الآتيتين .

١ — قبول البينة الثقيلة عن الأقوال عند الاحتضار — فالأقوال التي يتلفظ بها المقتول عن سبب قتله أو عن ظروف الفعل الذي نتجت عنه وفاته يجب قبولها كينة ويشترط في ذلك أنه كان وقت تلفظه بتلك الأقوال متيقناً أنه مشرف على الموت وليس له أدنى رجاء بالشفاء .

٢ — قبول البينة الثقيلة عن الأقوال التي هي جزء من نفس الفعل — فالأقوال المرتبطة بالجناية ارتباطاً كلياً كأنها جزء من نفس الفعل أو ناشئة بسببه يقبل كينة ولو قبلت في غياب المتهم .

ثالثاً — الرأى لا يقبل كينة فرأى الشاهد أو اعتقاده فيما يختص بوقائع القضية الجاري النظر فيها لا يقبل كينة .

وقد استثنى القانون من ذلك .

١ — رأى آل الخبرة فيجوز قبول رأيهم في أى موضوع يدخل في دائرة معرفتهم الخصوصية .

٢ — قبول رأى الشاهد في الوقائع التي لا يمكن للمجلس معرفتها من نفسه . فتقبل شهادة الشاهد متى قال أنه نظر المتهم في الوقت الفلاني ومن رأيه أنه كان في ذلك الوقت سكراناً . (راجع المادة ٢٦٣) .

رابعاً — تعد الاعترافات كافية قانوناً متى صدرت عن رغبة واختيار ولكن لا تقبل الا ضد الشخص الذى اعترف بها — ولا يعد الاعتراف أنه صادر عن رغبة واختيار متى كان سببه تديباً أو إغراء أو وعيداً صادراً من شخص ذي سلطة أو متى رأى المجلس أن لذلك التهديد أو الإغراء أو الوعيد تأثيراً في الشخص وجعله يعتقد أن اعترافه مفيد له في الاجراءات المتخذة ضده (راجع المادة ٢٦٥ من قانون ا.ج.)

ونلاحظ أخيراً ما نصت عليه المادة ٢٦٥ من أن قبول جزء من الاعتراف كبنية يترتب عليه قبول الاعتراف كله لأنه لا يجوز قبول الجزء الذى يضر بصالح المتهم فقط — وهذه القاعدة التى قررها القانون العسكرية متفقة مع الخطة التى جرى عليها فى الميل لجانب المتهم . كما يلاحظ فى هذا الخصوص أن قضاء محكمة النقض فى العهد الأخير يأخذ بتجزئة الاعتراف (راجع نقض ٣ مايو سنة ١٩٤٣ بمجموعة النقض جزء ٦ ص ٢٤١ رقم ١٧٣، ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ص ٣١٦ رقم ٢٣٨، ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بمجموعة القواعد القانونية جزء ٧ ص ٤٤٧ رقم ٤٨٥، ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بمجموعة أحكام النقض السنة الثانية ص ١٣٣ رقم ٥٣، ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ بمجموعة أحكام النقض السنة التالية ص ١٨٦ رقم ٦٩) .

٢٦ — التصديق .

أحكام المجالس العسكرية لا تنفذ إلا بعد التصديق عليها من الضابط المصدق وليست مهمة الضابط المصدق بمجرد التصديق على القرارات أو الأحكام بل يتحتم عليه معاودة النظر فى القضية برمتها والتثبت من أن ما انتهى اليه المجلس من قرارات وأحكام سليمة ومطابقة لأحكام القانون فتدخل هذه السلطة قبل تنفيذ الحكم يعطى فرصة لزيادة التحقيق فى القضية بمعرفة شخص منزه عن الأغراض فيمنع تنفيذ الاجراءات الشديدة أو غير القانونية أو كما تقول المادة ١١٩ من قانون ا.ج يفيد فى تطبيق العدالة عن المرحلة . فإذا لم يوجد تصديق لا تعتمد المحكمة وبالتالي لا تعتمد التبرئة ولا الادانة وتكون الاجراءات جميعها ساقطة ملغاة وبذلك تهوئ محاكمة المتهم ثانية .

٢٧ — من هو الضابط المصدق ؟

نصت المادة ١٢٠ من قانون ا.ج عن أن الملك هو الذى يصدق عن المجالس العسكرية العالية أو ضابط بمنوح السلطة اللازمة لذلك بمقتضى رخصة تصدر اليه من لدن الملك إما مباشرة أو بواسطة ولا يجوز أن تكون رتبة هذا الضابط المصدق أقل من رتبة أمير الاى ،

أما المجالس العسكرية المركزية فيصدقها الضابط الذى بيده رخصة تخوله تشكيل المجالس العسكرية العالية أو من يتدبه هو من الضباط الآخرين ( بشرط أن لا نقل رتبته عن البكباشى ) وذلك بأن يعطيه رخصة تخوله تشكيل المجالس العسكرية المركزية والتصديق عليها .

ومقارنة المادتين ٦٦ الخاصة بالضابط الأمر بالتشكيل بالمادة ١٣٠ الخاصة بالضابط المصدق نلاحظ الآتى .

١ - إن سلطة التشكيل وسلطة التصديق أصلاً للملك باعتباره القائد الأعلى للجيش .

٢ - أنه يحق للملك في الحالتين إعطاء رخصة بذلك لضابط أقل منه رتبة ، أما مباشرة أو بواسطة بشرط أن لا تقل رتبة الضابط المصدق عن رتبة أميرالاي ورتبة الضابط الأمر بالتشكيل عن بكباشي .

٣ - إن الأصل أن لا تجتمع سلطتي التشكيل والتصديق في شخص واحد نظراً لاختلاف الغرض من كل منهما حيث أن الأولى هي الوسيلة لتحريك الدعوى العسكرية ( أي سلطة اتهام ) والثانية وسيلة لتحقيق من صحة الاجراءات ومطابقتها لأحكام القانون ( أي سلطة حكم ) ولكن أحياناً استثناء اجتماع هاتين السلطتين في يد واحدة وذلك في المجالس العسكرية المركزية ولا نرى مع ذلك أن هذا يعتبر حيباً في القانون إذا لوحظ أن المجالس العسكرية المركزية تحكم عادة في مسائل الضبط والربط أي في الجنائيات البسيطة فلا مانع أن تكون بيد هذا الضابط سلطتي الاتهام والحكم خصوصاً إذا لوحظ أن هاتين السلطتين مجتمعة أصلاً في يد الضابط القومندان الذي يستطيع طبقاً لأحكام الباب الرابع من هذا القانون أن يتم ويوقع الجراء الإيجازي .

فمنها عن ذلك يشترط في الضابط المصدق أن لا يكون عضواً من أعضاء المجلس العسكري أو أن يكون هو المدعي أو نائب الأحكام لأن كل من هؤلاء سبق أن أبدى رأيه في القضية والمفروض في الضابط المصدق أن يكون شخصاً منزه عن الأفراس ( تراجع المادة ١٢٠ ع ) قانون ١٠ ع )

#### ٢٨ - سلطات الضابط المصدق :

يمكن حصر سلطات الضابط المصدق طبقاً لأحكام الباب السادس عشر من قانون ١٠ ع في أمور ثلاث :

أولاً - التصديق .

ثانياً - التحويل .

ثالثاً - رفض التصديق .

( أولاً ) التصديق - إذا تأكد الضابط المصدق من مطابقة الاجراءات لقانون بأن كان القرار أو القرار والحكم سليماً صدق عليها قيذه بصيغة التصديق المألوفة - وهي : أصدق على قرار المجلس ، إذا انتهت الاجراءات بالقرار فقط أو : أصدق على قرار المجلس وحكمه ، إذا انتهت الاجراءات بالحكم .

ومحذره في هذه المرحلة إذا رأى أن الجراء المتوقع شديد يخفضه أو يحذف منه شيئاً أو يستبدله كما يجوز له أن يوقف تنفيذ الحكم ( تراجع المادة ١٢١ ع ) على قانون ١٠ ع ) .

والتخفيف عبارة عن توقيع جراء من نوع الجراء الذي وقعه المجلس لكن أقل منه ويكون

تأثيره كتأثير حذف جزء من الحكم — مثال ذلك الحكم الذي تكون مدته سنة يمكن تخفيفه إلى حكم بالسجن مدته ستة أشهر تقويمية .

أما الحذف في الحكم فهو عبارة عن حذف الجزاء كله أو جزء منه فقط مثال ذلك الحكم الذي يصدر بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة ستة وخمسين يوماً يجوز حذف مدته بأكملها أو حذف واحد وعشرين يوماً منه أو حذف الأشغال الشاقة .

أما استبدال الحكم فهو عبارة عن تغيير الجزاء بجزء آخر أقل شدة من الجزاء الأول يليه بحسب ترتيب الجزاءات وفقاً للمادة ١٧٠ من قانون ١٠٠ ع . مثال ذلك يجوز استبدال حكم الإعدام بالحكم بالحبس أو بالسجن والحبس يجوز استبداله بالسجن أو الطرد .

والمقصود بإيقاف التنفيذ هو منع تنفيذ الحكم مع بقاء حكم الإدانة منتجاً لجميع آثاره القانونية ، وبما أن القانون العسكري لم يضع قواعد خاصة بإيقاف التنفيذ كما فعل قانون العقوبات في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ منه لذلك يمكن القول بأن إيقاف التنفيذ في القانون العسكري يكون حكمه كحكم حذف الحكم بأكمله .

( ثانياً ) التعوير — فإذا لم يستصوب الصابط المصدق القرار أو الحكم بأن براً للمجلس المتهم من ادعاء بينا كان الواجب إدانته فيه طبقاً للأدلة المقدمة في الدعوى أو كان الجزاء بسيطاً لا يتناسب مع الجناية أو الجنابات التي ثبتت على المتهم في هاتين الحالتين يمكنه أن يأمر بتعوير القرار الصادر بالتبرئة أو بزيادة الحكم .

وفي هذه الحالة يجتمع المجلس ثانية وتكون جلسته سرية وينظر في ملحوظات الصابط المصدق ( أى مذكره التعوير ) ولكن لا يجوز أخذ بينات ( تراجع المادة ١٢٢ من قانون ١٠٠ ع . والملة في عدم أخذ البينات أن القضية تكون في هذه المرحلة قد وخصت تماماً والمجلس بالخيار إما أن يأخذ بوجهة نظر الصابط المصدق عن القرار أو الحكم ( فيصدر القرار الصحيح أو يشدد الجزاء أو يصر على رأيه هو وفي هذه الحالة الأخيرة يحق للصابط المصدق إصدار الأمر بالتعوير مرة أخرى ( تراجع المادة ١٢٢ من قانون ١٠٠ ع ) .

ويلاحظ ما نصت عليه المادة ١٢٢ من قانون ١٠٠ ع من أنه إذا لم يحضر في جلسة التعوير أدنى عدد قانوني من الأعضاء أو غاب الرئيس ولم يكن بالإمكان تعيين أقدم الأعضاء محله أو لم يحضر نائب الأحكام فيصبح التعوير غير ممكن وتعاد الإجراءات إلى الصابط المصدق ويجب عليه في هذه الحالة أن يتصرف في القرار والحكم على حسب استصوابه وفي هذه الحالة يحل الصابط المصدق محل المجلس ويجرى الإصلاح المطلوب .

ويلاحظ أخيراً أن تعوير القرار يستتبع بالضرورة تعوير الحكم أى تشديده ولكن العكس غير صحيح فيصبح تشديد الحكم مع بقاء القرار كما هو ( تراجع المادة ١٢٢ من قانون ١٠٠ ع ) .  
( ثالثاً ) رفض التصديق .



وقد نصت المادة ١٣٠ من قانون الإجراءات العسكرية على الأحوال التي يحق فيها للعنايط المصدق رفض التصديق وهي :

- ١ - عند وجود خلل في إجراءات المجلس العسكري أى بطلان في الإجراءات .
  - ٢ - عند وجود خلل قانوني في الادعاءات أو القرار .
  - ٣ - عند ثبوت إدانة المتهم بناء على بينات لا يجوز سماها قانوناً .
  - ٤ - عند حصر حرية المتهم عن المدافعة عن نفسه جزئاً غير قانوني .
  - ٥ - عند وجود إجحاف بحق المتهم .
- وليكن معلوماً أن رفض التصديق يلغى الإجراءات ولا تكون الإدانة ثابتة بل يجوز محاكمة المتهم ثانية .

### القسم الثاني

#### طرق الطعن في الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية

طرق الطعن في القانون العام إما طرق طعن عادية وطريقها المعارضة والاستئناف أو غير عادية وطريقها النقض والتماس إعادة النظر .

فالمعارضة وهي تظل المحكوم عليه في غيبه لا يعرفها قانون الأحكام العسكرية لأن أحكامه كلها حضورية كما سبق أن بينت .

أما طريق الاستئناف ويقصد به إعادة النظر في الدعوى أمام محكمة أخرى أعلى منها درجة توصلاً إلى إلغاء الحكم المطعون فيه أو تعديله وأساسه احتمال وقوع خطأ في الحكم أصدرته محكمة أول درجة ففي طرح القضية على العنايط المصدق ما يفنى عنه لما لهذا العنايط من السلطة في أن يتدارك أى خطأ في القرار أو الحكم ويمنع تنفيذ الجراءات الجديدة كما سبق أن بينت .

أما طريق الطعن بالنقض لمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون أو لوقوع بطلان فيه ففي سلطة العنايط الأعلى من العنايط المصدق ( كما سيبي ) ما يفنى عنه هو الآخر .

أما طريق الطعن الوحيد الذي أوجده قانون الأحكام العسكرية هو الطعن في الأحكام بعد التصديق عليها ونشرها لدى السلطة الأعلى من العنايط المصدق .

٢٩ - السلطة الأعلى من العنايط المصدق .

تتضمن هذه السلطة طبقاً لنص المادة ١٣١ من قانون ١ / ع في شخص جلالة الملك فقط إذا كان المحكوم عليه عنايط وفي شخص الملك أو رئيس هيئة أركان حرب أو العنايط المصدق إذا كان المحكوم عليه غير عنايط .

فإذا ظهر بعد التصديق والنشر أن بعض الادعاءات أو القرارات فاسدة تعرض المسألة على

من ذكرنا آنفا لكي ينظروا في وجه الخلل ويخففوا الحكم ثم إذا ظهر أن الحكم نفسه فاسد فالذين سبق ذكرهم يمكنهم أن يصدروا حكما صحيحا يكون له التأثير نفسه كأنه صادر من المجلس العسكري ولكن لا يجوز أن يكون جزاء الحكم الجديد أعظم من الجزاء المذكور في الحكم الفاسد وطريق ذلك أن يتقدم صاحب المصلحة (المحكوم عليه) لدوى الشان بمذكرة مبدئا فيها أوجه طعنه في الادعاء أو في القرار أو في الحكم .

ولكن قد يحدث أن يكتشف وجود خلل في الاجراءات عند مراجعتها قبل حفظها فكيف السبيل إلى رفعه ؟

أجاب عن ذلك الفقرة الثانية من المادة ١٣١ من قانون الاجراءات العسكرية . فذكرت أنه لو ظهرت في الاجراءات مخالفة فهمه للقانون فالواجب تخفيض المتهم من جميع نتائج المحاكمة ويكون ذلك بأمر الضابط الأعلى الذي يراجع الاجراءات والضابط المذكور هو قومندان القسم أو اللواء في المجالس المركزية ورئيس هيئة أركان حرب في المجالس العالية .

والمقصود بمباراة مخالفة فهمه للقانون أن الاجراءات غير مطابقة لأحكام القانون مما يستدعي بطلانها ويلاحظ أن هذه الحالة شبيهة بحالة رفض التصديق وترتب عليها نفس الاثر .

أما إذا كانت الاجراءات مطابقة للقانون ولكن وجد فيها بعض الخلل فالإدانة تبقى ثابتة هل المتهم إنما يجوز للسلطات السابق ذكرها أن تنظر في المقدار الذي يجب تخفيضه من الحكم بسبب ذلك الخلل ( متى وجد حكم ) .

ويلاحظ ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٣١ من قانون أ / ع من أنه يجوز على المأموم للسلطة المستديمة أن يجرى بعد نشر الاجراءات كل ما هو جائز لإجراؤه للضابط المصدق قبل التصديق .

فقد يكون من حسن السياسة أن تخفف هذه السلطة الحكم أو تحذف منه شيئا أو تستبدله أو توقف تنفيذه .

ويلاحظ أنه فيما يتعلق بإيقاف التنفيذ يلزم أن يكون الحكم من الجسائر لإيقاف تنفيذه بأن يكون لا زال في مرحلة التنفيذ أما إذا انتهى تنفيذه كأن تكون العقوبة مقيدة للحرية ونفذ المحكوم عليه السجن أو اللبث المحكوم به عليه فلا يتصور أعمال هذه الرخصة .

ولكن ما الحكم في عقوبة الحرمان من الأقدمية .

هل يمكن أن يقال إن عقوبة حرمان الضابط من أقدمية رتبته قد تنفذت بمجرد توقيع هذه العقوبة عليه أم أنها تعتبر في مرحلة التنفيذ طالما أن الضابط لا يزال في الخدمة ولم يسترد بعد أقدميته المفقودة ؟

فيذا قيل بالرأى الأول فلا يمكن السلطة المستديمة إيقاف تنفيذها بعد توقيعها .

أما إذا قبل بالرأى الشئاني فيجوز إيقاف تنفيذها ويكون إيقاف التنفيذ هنا بمثابة حذف الحكم بأكمله .

ونحن نميل إلى الرأى الثانى .

### ٣ - حق العفو :

فى القانون العام يوجد نوعان من العفو — العفو عن العقوبة وهو المنصوص عنه فى المادة ٧٤ عقوبات والعفو الشامل وهو الذى يصدر عادة بقانون ( تراجع المادة ١٥٢ من الدستور الملغى ) .

والمفروض بوجه عام أن المتهم حوكم على جريمة محاكمة عادلة وأنه أدین فى كل أو بعض ما قارفه ومن أجل ذلك وقعت عليه العقوبة ولكن رؤى فى العفو عن العقوبة أن من حسن السياسة العفو عنها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها مقرررة قانونا أو رؤى فى العفو الشامل إسدال ستار النسيان على بعض الجرائم وبالتالي عمو الدعاوى التى رفعت أو يمكن أن ترفع عنها والأحكام التى صدرت بشأنها .

وقد لاحظ المشرع العسكرية بحق أن أحكام العفو بنوعيه لا لزوم للنص عليها لأن فى سلطة الضابط المصدق والضابط الأعلى من الضابط المصدق التى سبق أن بينتها ما يفتى عن العفو عن العقوبة ، أما بخصوص العفو الشامل فطالما أنه يصدر بقانون فسينال بالضرورة العسكرية أسوة بالمدينين لسكل هذا كان لحق العفو فى القانون العسكرية معنى مخالف له فى القانون العام فهو يقابل طلب إعادة النظر .

فقد نصت المادة ١٣١ على أنه : إذا حوكم المتهم محاكمة قانونية وثبتت ادانته ثم ظهر بعد ذلك أن العدالة لم تجر مجراها وأن المتهم برى فالواجب فى هذه الحالة تقديم طلب لرئاسة الجيش لاسترداد العفو عنه من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك .

فالمفروض وفقا لهذا النص أن العدالة لم تجر مجراها وأن المتهم برى لذلك رؤى استرداد العفو عنه .

والنص المقابل له فى قانون الاجراءات الجنائية هو نص المادة ١٤١ منه فقد نصت على أنه يجوز طلب إعادة النظر فى الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة فى مواد الجنابات والجنح فى الأحوال الآتية :

١ — إذا حكم على المتهم فى جريمة قتل ثم وجد المدعى قتله حيا .

٢ — إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهم .

٣ — إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور وفقا لأحكام الباب السادس

من الكتاب الثالث من قانون العقوبات أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمه أثناء نظر الدعوى وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم .

٤ - إذا كان الحكم مبنيًا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم .

٥ - إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه .

ويلاحظ في هذا الخصوص أن نص القانون العسكري مع اقتضائه يشمل جميع الحالات التي حدتها المادة ١٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .

---

## بحث

## التقادم في الدعوى الجنائية

للمضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة ميت غمر

## ١ - تمهيد :

من المسلم به أن القانون يربط آثاراً قانونية لمرور الزمن بشروط معينة في المواد المدنية قد يؤدي إلى اكتساب حق من الحقوق مثل اكتساب الملكية وسائر الحقوق العينية بمضي المدة كما قد ينشأ عنه انقضاء الدين أو الالتزام . أما في المواد الجنائية فأنه واضح في الدعوى الجنائية فيؤدي إلى انقضاءها والعقوبة يترتب عليه سقوطها ، وبعبارة أخرى يمكن القول أن التقادم مكسب acquisitive للحقوق ومسقط extinctive للالتزامات في المواد المدنية بينما هو مسقط دائماً في المواد الجنائية .

ولاشك أن التقادم المكسب والمسقط في المواد المدنية تناول شرحه وتفصيله فقهاء القانون المدني أما التقادم في المواد الجنائية وهو مسقط لحسب كما أسلفنا فعل دراسته بين مؤلفات القانون الجنائي وهو ما سنتناول شرح أحد شعره في هذا البحث وهو التقادم في الدعوى الجنائية .

## ٢ - أساس التقادم :

ونظام التقادم في الدعوى الجنائية مسلم به في كافة الشرائع وإن اختلفت في مدته ولعل حكمة هذا النظام وأساسه fondement هو ما أمله المصلحة العامة على المجتمع من أن مرور زمن معين على وقوع الجريمة يؤدي إلى نسيان الأفراد لها وهو أثرها من أذهانهم ومن ثم فلا داعي لمحاكمة الجناة فيها ، فضلاً على أنه ليس من العدالة محاكمة شخص بعد فوات زمن طويل على وقوع الفعل إذ يصعب على شهود الإثبات أن يذكروا تفاصيل الحادث كما قد يتعذر على المتهم أن يجد أساليب دفاعه الأمر الذي يؤدي إما إلى ضعف أدلة الاتهام وإما إلى ضياع أدلة البراءة مما قد يؤدي إلى وقوع القضاة في الزلل إذا أضفنا إلى ذلك أنه يكتفي الجنائي جراً ما لاقاه من الاضطراب والوجع أثناء المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فتشبع الجريمة بلاحقه أينما حل وحيثما سار يطمئنى دائماً وقوعه في يد العدالة للقصاص منه .

وقربة نسيان المجتمع للجريمة قريبة قاطعة غير قابلة لإثبات العكس فانقضاء المدة يؤدي إلى سقوط الدعوى الجنائية ولو قام الدليل على أن المجتمع لم ينس الجريمة بعد .

إلا أن التقادم وإن بقي على أسس معقولة — استهدف لانتقادات المدرسة الإيطالية التي أكدت أن هذا النظام يعتبر محركاً لروح الإحرام لدى المجرمين إذ يتمكنون من ارتكاب

جرائمهم التي تظل في ظل السكتان وقتاً طويلاً تسقط أثناءه الدعوى الجنائية ومن ثم فلا يقرون هذا النظام إلا بالنسبة للمجرمين بالصدفة فقط .

### ٣ - تطور تاريخي :

ولقد نشأت فكرة التقادم في ظل القانون الروماني فسلم بأثر مضي المدة في الدعوى الجنائية كمقاعدة عامة وحدد عشرين عاماً للدعوى الجنائية تنقضي بعد مرورها في أغلب الجرائم كما حدد هذه المدة بخمس سنوات في بعض جرائم قليلة من بينها جريمة الزنا *adultère* وجريمة اختلاس الأموال الأميرية *péculation* وبصفة استثنائية استبعد التقادم في بعض الجرائم فاعتبرها غير قابلة للانقضاء بمضي المدة *imprescriptible* كجريمة قتل الأب *paricide* .

ولما جاء القانون الفرنسي القديم أيد ما قرره القانون الروماني بل توسع في نظام التقادم في الدعوى الجنائية فاستبعد بعض الجرائم غير القابلة للانقضاء واعتبرها قابلة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمرور المدة المحددة ومن بينها جريمة قتل الأب .

إلى أن صدر القانون الفرنسي الحديث في عهد نابليون فاعترف بنظام التقادم في كافة الجرائم واستبعد فكرة عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في بعض الجرائم لحظورتها فلم يعد هناك أفعال غير قابلة لسقوط الدعوى الجنائية فيها بالتقادم كما كان الحال في ظل القانون الروماني وعهد القانون الفرنسي القديم ، ولقد تكلم هذا القانون على التقادم في المادة ٣٣٥ وما بعدها .

فقررت المادة ٣٣٧ أن انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضي عشر سنوات ومن يوم ارتكابها ما لم يجرى عمل من أعمال التحقيق أو المحاكمة أثناء هذه المدة وإلا فلا تنقضي إلا بمضي عشر سنوات من تاريخ آخر عمل وذلك حتى بالنسبة للأشخاص الذين لا صلة لهم بهذا العمل .

وأكدت المادة ٣٣٨ أنه في مواد الجنح تسقط الدعوى الجنائية بمضي ثلاث سنوات واعتبرت المادة ٦٤ مدة سنة واحدة كافية لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد المخالفات .

ولقد استلهم قانون تحقيق الجنايات الأهلى وقانون تحقيق الجنايات المختلط سنة ١٩٠٤ م هذا النظام من القانون الفرنسي وصدر على غراراه مؤكداً له في كافة الأفعال بلا استثناء فكل الجرائم قابلة للانقضاء بمرور زمن معين وبشروط معينة *prescriptible* فقضت المادة ٢٧٩ أهلى الواردة في الكتاب الخامس الخاص بسقوط العقوبة بالمدة الطويلة ويسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضي عشر سنين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق وبمضي ثلاث سنين في مواد الجنح وستة أشهر في مواد المخالفات .

وذكرت المادة ٢٨٠ : « لإجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة ، » .

ولما فكرت الحكومة في تعديل قانون تحقيق الجنايات ورد في مشروع الحكومة لقانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث الخاص بانقضاء الدعوى الجنائية .

المادة ٣١ : د تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة وفي مواد الجنح بمضى ثلاث سنين وفي مواد المخالفات بمضى سنة مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

المادة ٣٢ : د يوقف سير المدة في الفترة التي لا يمكن فيها بمقتضى القانون إتخاذ إجراءات في الدعوى وذلك فيما عدا حالة تعليق رفع الدعوى على شكوى أو طلب .

المادة ٣٣ : د تنقطع المدة بإجراءات التحقيق والمحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي وإجراءات الاستدلالات إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطرها وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع .

وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

ولا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية لأكثر من نصفها في الجنايات ولأكثر من مدة مساوية لها في الجنح والمخالفات .

المادة ٣٤ : د يسرى أثر إيقاف المسدة أو انقطاعها بالنسبة لكل من ساهم في ارتكاب الجريمة ولو لم تكن أسباب الإيقاف أو الانقطاع متعلقة به .

ولقد عدلت لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب المواد الثلاثة الأخيرة ووافقت عليها مجلسا البرلمان وصدر قانون الإجراءات الجنائية كالاتي : -

المادة ١٥ : د تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة وفي مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات وفي مواد المخالفات بمضى سنة مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

المادة ١٦ : د لا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأي سبب كان .

المادة ١٧ : د تنقطع المدة بإجراءات الاتهام أو التحقيق أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطرها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع .

وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء ولا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها .

المادة ١٨ : د إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة الية .

وبالإطلاع على المذكرة الإيضاحية لقانون الاجراءات الجنائية رقم ١ لم يرد شيء بشأن التقادم في الدعوى الجنائية وإن جاء في المذكرة الإيضاحية رقم ٢ سرد لهذه المواد الأربعة مع تعليق موجز .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ بإضافة أحكام إلى القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٥٠ وذلك بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ ونشر في الجريدة الرسمية ، الوقائع المصرية ، في العدد ٩٥ غير احتياذى . نصت المادة الأولى منه :

« يضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الاجراءات الجنائية الفقرتان الآتيتان نصهما :

ولا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ .

ويستمر ضبط البوليس . . . . . »

المادة الثانية : « على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، »

ولقد أثنى هذا القانون بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ سنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ والذي أثنى أيضاً الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ السالفة الذكر .

ولقد تناولت تعليقات النيابة العمومية في شأن تنفيذ قانون الاجراءات الجنائية نظام التقادم في البنود ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ .

وأخيراً يجب ملاحظة أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية تقرر .

« ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، فمن بين القوانين التي تضع مدة معينة للتقادم المرسوم بقانون ١٤٨ سنة ١٩٣٥ فنصت المادة ٧٧ منه :

« تسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا الباب عدا ما نص عليه في المادتين ٦٥ و ٧٤ بمضى ثلاثة شهور من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق . »

#### ٤ - المدة المسقطه للدعوى الجنائية :

اعتبر القانون الفرنسى وهل غراره القانون المصرى المدة المسقطه للدعوى الجنائية في مواد الجنبايات عشر سنين وفي مواد الجنج ثلاث سنين وفي مواد المخالفات سنة واحدة وذلك من يوم وقوع الجريمة وذلك ما لم يقرر القانون مدة أخرى كقانون الانتخاب ولقد حدث خلاف بشأن الجنبايات التي يحكم فيها بعقوبة الجنحة لوجود أعداء قانونية أو ظروف مخففة فيرى جران مولان أن العبرة بطبيعة الجريمة أى التكيف القانونى لها أما فوستان هيل فيرى أن العبرة في طبيعة



العقوبة الراجب تطبيقها peine applicable ولقد ذكر كل منهما الجميع اللازمة لتأييد وجهة نظره .

كما حدث جدل أيضا بحد جرائم السرقة والنصب وحيابة الأمانة والتزوير التي تصبغ جنائيات لعدد المتهمين فيها قبل تطبيق في شأنها مدة الجنابة باعتبار وضعها أم مدة الجنحة باعتبار طبيعتها الأصلية وأن ظرفاً شخصياً في المتهم يجعلها جنابة ؟

كما ثار خلاف شديد في أى القوانين الراجب التطبيق إذا صدرت عدة قوانين متتابعة تغير مدة التقادم هل العبرة بالقانون الأصاح للتهم la plus favorable au prévenu .

كما ذهب فوستان هيل أم العبرة بالقانون القديم المعمول به وقت ارتكاب الجريمة أم العبرة بالقانون الجديد كما ذهب أغلب الشراح ؟؟

وكان حساب المدة calcul du délai في القانون القديم تبعاً للتقويم العربى calendrier arabe إلا أن المادة ٥٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية ذكرت :

« جميع المواد المبينة في هذا القانون تحسب بالتقويم الميلادى » .

وهذا الحساب من يوم إلى يوم لا من ساعة إلى ساعة de date à date et non d'heure à heure ولا يحسب يوم الجريمة ولا عبرة بالأعمال التحضيرية في الحساب .

ولا شك أنه في الجرائم الوقتية instantanée تحتسب المدة من يوم ارتكاب الجريمة وفي الجرائم المستمرة continue من يوم انتهاء حالة الاستمرار ولقد وقع خلاف بحد جرائم العادة d'habitude قبل تحتسب المدة من تاريخ الفعل الأخير بشرط ألا يكون قد مضى على كل فعل ثلاث سنوات أم تحتسب من تاريخ الفعل الأخير ولا شأن بالأفعال السابقة أم تحتسب من تاريخ الفعل الأخير بشرط ألا تمضى هذه المدة بين كل فعل والفعل الذى سبقه ولا شك أن هذا الرأى الأخير يتفق مع القانون .

### ٥ - آثار التقادم :

يزول التقادم الصفة الإجرامية للفعل فيجعله قريب الشبه بنظام العفو عن الجريمة ويترتب على ذلك أنه يمتنع على النيابة العامة أن تقبل الدليل على عدم وقوع التقادم كما يجب على القاضى أن يفحص هذه المسألة من تلقاء نفسه وأن يذكر تاريخ الفعل في الحكم وألا يكون مستوجباً للنقض .

ونظام التقادم مقرر لمصلحة المجتمع ولمصلحة المتهم معاً فهو من النظام العام فلا عبرة بالنزاع عنه كدفع من الدفوع التي قد تؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية وبرادة المتهم ويجوز للتهم أن يتسلك بالتقادم في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف أو النقض بل يجوز للمحكمة أن تحكم بانقضاء الدعوى بمعنى المدة وبرادة المتهم من تلقاء نفسها ولو لم يتسلك به المتهم بل ولو قبل صراحة المحاكمة وإسقاط هذا الدفع .

## ٦ — إيقاف التقادم : Suspension

رغم أن المشرع المدني يعترف بأسباب معينة لإيقاف سريان المدة في المواد المدنية فإن قانون تحقيق الجنايات جاء خلواً من نص في هذا الشأن ومن ثم يمكن القول تبعاً لذلك أن التقادم لا يوقف بسبب إشكالات قانونية يتعين الفصل فيها بداية أو إشكالات فعلية تعترض مباشرة الدعوى العمومية كحالة الحرب أو الوباء أو الاحتلال الأجنبي ويمكن تبرير هذا الرأي من أن قرينة النسيان وهي أساس التقادم وعلته تظل تنتج أثرها خلال مدة إيقاف الدعوى العمومية لسبب ما أو استحالة مباشرتها وهذا ما أكدته جران مولان في مؤلفه سنة ١٩١٠ . إلا أن القضاء الفرنسي رغم تشابه قانونه بالقانون المصري يعترف بإيقاف سريان المدة بسبب مانع فعلي كالنقصان أو فقد ملف القضية أو مانع قانوني كضرورة الفصل في مسألة أولية question préalable ويرى بعض الفقهاء الفرنسيين أن المانع القانوني وحده هو الذي يوقف سريان المدة . ولما صدر قانون الإجراءات الجنائية جاء نصه جاسماً هذا الخلاف مؤكداً ما ذهب إليه جران مولان بأن قرره في مادته ١٦ :

« لا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأي سبب كان » .

## ٧ — انقطاع التقادم : Interruption

نص قانون تحقيق الجنايات الملغى في مادته ٢٨٠ على اعتبار أعمال التحقيق قاطعة للمدة actes interruptifs فذكره إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية ... » .

ورغم أنه لم ينص على أعمال المحاكمة actes de poursuite من بين الأعمال القاطعة للمدة فإنه من المسلم به وقتئذ أنها قاطعة للمدة وذلك لأن القانون الفرنسي في مادته ٣٣٧ نص عليها ولأن هذه الأعمال تعتبر قاطعة للمدة من باب أولى a fortiori .

ولما صدر قانون الإجراءات الجنائية توسع في الأعمال القاطعة للمدة فاعتبر إجراءات الاتهام أو التحقيق أو المحاكمة قاطعة للمدة وكذا الأمر الجنائي وإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أعطى بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

ولعل الفكرة في تأييد نظام الانقطاع هي أن أي فعل من هذه الأفعال القاطعة يعيد إلى ذهن المجتمع ذكرى الجريمة فيمتدخير كل فرد من أفراد هذا المجتمع .

ولكن لكي يكون الإجراء قاطعاً يجب أن يكون صحيحاً valable من الوجهة القانونية ، ولقد اعتبر القانون في مادته ١٨ الانقطاع ذا صفة عينية caractère réel بسيرة بالنسبة للمتهم كانه à l'égard de tous ولو كان بعضهم لا شأن له بالإجراء القاطع .

ولقد ذكرت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ قبل تعديلها ، ولا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها .

كما أدى في العمل إلى انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم في حالات كثيرة بما حمل المشرع إلى معالجة هذا العيب التشريعي فبادر بإصدار القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ الذي قرر بأنه لا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ — إلا أنه رغم ذلك فقد سار قضاء محكمة النقض والابرار إلى عدم الأخذ بما ورد في هذا القانون وعدم الاعتداد بما ذكرته مذكرته الإيضاحية . فاضطر المشرع المصري إلى إلغاء هذه الفقرة كلية فصدر المرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ فنص في مادته الأولى على الآتي : —

تعديل المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على الوجه الآتي : —

١ : تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام والمحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الاجراءات التي تنقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر لإجراء .

كما ورد في مادته الثانية :

٢ : تمحذف من المادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٥٠ الفقرة التي أضيفت بمقتضى القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ والتي نصها : « ولا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ » .

ولقد أحسن المشرع صنعا بهذا التعديل الأخير فانقضاء كثيرا من الدعاوى الجنائية من انقضاءها بمضي المدة . والله ولي التوفيق .



العدد العاشر	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رثم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٦٥٦	١٥٣٩	٤ ديسمبر ١٩٥١
		خيانة الأمانة . شرط قيام هذه الجريمة . تحسك المتهم بأنه لم يكن أمين صندوق الجمعية المتهم بتبديد أموالها وأنه إنما أعطى إقراراً بقبول سداد المبالغ التي تظهر في ذمة أخيه الذي كان أميناً للصندوق . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور .
٦٥٧	١٥٣٩	د د د
		١ - إجراءات . حكم من محكمة الجنابات . صدوره من هيئة مكونة من اثنين من المستشارين وأحد قضاء المحاكم الابتدائية . لا حيب في هذا التفصيل .
		٢ - حكم . تسييه . استناد الحكم في تنفيذ دفاع المتهم إلى مجرد القول بأن من أسند هو إليه ارتكاب الجريمة كان مريضاً بأصابه وفي حالة إعياء . قصور . كان يجب بيان مدى ذلك العجز . وجود أدلة أخرى . لا ينفي . تساند الأدلة في المواد الجنائية .
٦٥٨	١٥٤٠	د د د
		إصابة خطأ . سيارة . مؤاخذه قائد السيارة على أنه تجاوز الحد الذي يمكنه من إيقافها وتفادي الاصطدام . القول بأن القانون لم يقرر سرعة معينة في الجهة التي وقع فيها الحادث . لا محل له .
٦٥٩	١٥٤٠	د د د
		تحقيق . جمع الاستدلالات . قيام مساعدى رجال الضبطية القضائية به . جائز .
٦٦٠	١٥٤٠	د د د
		محكمة استئنافية . سماعها شهوداً . عدم إشارتها في حكمها إلى أقوالهم وتأيدتها بالحكم المستأنف . مفاده . ذلك لا يوجب حكمها . حكم . بيان الواقعة . وجوبه . عدم بيانها . بطلان الحكم .
٦٦١	١٥٤١	د د د
		إجراءات . سماح الشهود بالجلسة . واجب ما دام يمكنها .
٦٦٢	١٥٤١	د د د
		حكم . بيان النص الذي حكم بموجبه . ذكر الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه يعاقب المتهم بمادة الاتهام التي أثبتت في صدره . كاف .
٦٦٣	١٥٤١	د د د
٦٦٤	١٥٤٢	د د د
		دفاع . وجه دفاع هام . الرد عليه بما لا يفنده . يعيب الحكم . مثال في واقعة قتل .

رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٦٥	١٥٤٢	١٠ ديسمبر ١٩٥١	حكم . تسببه . إخفاء أشياء مسروقة . تمسك المتهم بأن الشيء المبيع إليه ليس هو المدعى سرقة . عدم الرد على ذلك . عدم كفاية الأدلة التي أوردتها على ثبوت علم المتهم بالسرقة . قصور .
٦٦٦	١٥٤٢	د د د	إثبات . مبلغ يزيد على النصاب الجائز لإثباته بالبينة في جريمة تبديد . الدفع بعدم جواز إثباته بالبينة . يجب إبدائه قبل التكلم في موضوع الدعوى . لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة التقض .
٦٦٧	١٥٤٣	د د د	شيك . إصدار شيك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب . العقاب عليه بمقتضى المادة ٣٣٧ ع . الادعاء بأن الشيك أصدر في تاريخ غير المثلث فيه وأنه حصل اتفاق بين مصدره والمجنى عليه على استبدال الدين المستحق له وسداده . لا يجدى .
٦٦٨	١٥٤٣	د د د	شهود . وجوب سماعهم ما دام ذلك ممكناً . الحكم بناء على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية دون إجراء أى تحقيق . حكم باطل .
٦٦٩	١٥٤٣	د د د	تلبس . جواز القبض على المتهم . الجدل في حصول التخلي عن المضبوطات قبل القبض أو بعده . لا محل له .
٦٧٠	١٥٤٣	د د د	شهود . حكم ابتدائي ببراءة المتهم دون سماع شهود . إلغائه استئنافاً مع عدم سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم . خطأ في الإجراءات وإخلال بالدفاع .
٦٧١	١٥٤٤	د د د	تموين . الإخطار عن الوفورات المتبقية لدى التجار من مواد التموين . واجب على التجار بصفة مطلقة مهما كان سبب هذه الوفورات .
٦٧٢	١٥٤٤	د د د	وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بتهمة الشروع في القتل العمد . اعتبار الواقعة جنحة ضرب . يصح .
٦٧٣	١٥٤٥	د د د	سرقة . شيك غير موقع عليه . يجوز أن يكون محلاً للسرقة والاختلاس .
٦٧٤	١٥٤٥	١٧ ديسمبر ١٩٥١	تفتيش . عامل بعنار السكة الحديد . قبوله العمل بها رضاه منه بالنظام الموضوع لها . تفتيشه . صحيح .

السنة الثالثة والثلاثون	فهرست	العدد العاشر	
ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	المحكمة	رقم الحكم
حكم . تسببه . مثال للقصور في جريمة ضرب نقات عنه عامة .	١٧ ديسمبر ١٩٥١	١٥٤٥	٦٧٥
١ - نقض . الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يحكم في الميعاد .	د د د	١٥٤٥	٦٧٦
٢ - استئناف . استئناف مرفوع من رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام بعد العشرة الأيام المحددة في القانون . قبوله شكلاً . المادة ٣٦ من نظام القضاء .			
٣ - شهود . طلب المحكمة الاستئنافية شهوداً لسماهم ، تغيير الطبيعة ، المدول عن هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .			
شهادة الزور . كذب الشاهد في واقعة واحدة مما شهد به . إدانته في شهادة الزور . جائزة .	د د د	١٥٤٦	٦٧٧
دفاع . حكم . تسببه . طلب استدعاء الطبيب الشرعي لتحقيق دفاع تملك به المتهم . رفضه بناء على أسباب غير مبررة . قصور .	د د د	١٥٤٦	٦٧٨
دعوى . رسوم دعوى مستحقة عن تبار كبرياتي . تقديرها بواسطة خبير . قضاء المحكمة بالرسوم المستحقة والتعويضات بناء على تقرير الخبير . المهادلة في ذلك . موضوعية .	د د د	١٥٤٧	٦٧٩
دفاع . تأجيل المحكمة القضية لتقديم مذكرات . حكمها في الدعوى في اليوم الأخير الذي كان من حق المتهم أن يقدم فيه مذكرته . إخلال بحق الدفاع .	د د د	١٥٤٧	٦٨٠
١ - قانون . شيعية . المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لمرضه عليه . لا جواز على مخالفة ذلك .	د د د	١٥٤٧	٦٨١
٢ - المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور .			
حكم . تسببه . دفاع هام . عدم الرد عليه بما يفنده . قصور .	د د د	١٥٤٨	٦٨٢
١ - إجراءات . تأجيل القضية والقبض على المتهم . النعى على المحكمة أنها كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال تحقيقها . لا محل له . القبض لا يعدو أن يكون إجراء تحفظياً تملكه المحكمة .	د د د	١٥٤٨	٦٨٣
٢ - تزوير . متى تتحقق رسمية الورقة ؟			

العدد العاشر	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
٦٨٤	١٥٤٨	١٧ ديسمبر ١٩٥١
حكم . تسليبه . قتل . قول الحكم إن الآلة التي استعملت في القتل كانت إما مطواة أو منجلا . القطع بأن المتهم قد استعمل آلة فاطمة استخلاصاً من الثابت في الدعوى . ذلك لا يقدح في سلامة الحكم .		
٦٨٥	١٥٤٩	١٩ ديسمبر ١٩٥١
إثبات . الاحتياط في إدانة المتهم على حكم آخر دون بيان اقتناع المحكمة بأسباب ذلك الحكم . فساد في الاستدلال يستوجب نقضه . وحدة الواقعة . نقض هذا الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الآخر .		
٦٨٦	١٥٤٩	د د د
عاهة . مسئولية محدث الإصابة التي تسببت عنها العاهة ولو وجدت عوامل أخرى تعاونت ولو بطريق غير مباشر على إحداثها .		
٦٨٧	١٥٤٩	د د د
حكم . تسليبه . محال هجومية . برفيه بناد خاص . إدانة المتهم في إدارة عمل عام قبل الحصول على ترخيص . دفع المتهم بأن هذا البوفيه ملحق بالنادي ومخصص لخدمة أعضائه . عدم بيان الحكم أن هذا الجزء من النادي كان مباحاً للترددين عليه من غير أعضاء النادي . قصور .		
٦٨٨	١٥٥٠	٢٤ ديسمبر ١٩٥١
تزيير . وثقة رسمية . لا يشترط أن تصدر فعلاً من مأمور رسمي . يكفي أن تعطى شكل الأوراق العمومية وأن تنسب إلى موظف مختص بإصدارها . مثال .		
٦٨٩	١٥٥٠	د د د
حكم . تسليبه . القضاء بتصحيح أعمال البناء المخالفة . الإحالة في تحديد هذه الأعمال على محضر ضبط الواقعة . لا مانع . هذا المحضر يكمل الحكم .		
٦٩٠	١٥٥١	د د د
دفاع . حكم . تسليبه . وجه دفاع جوهري . عدم الرد عليه .		
٦٩١	١٥٥١	د د د
١ - اختلاس أشياء محبوزة . وجود المحبوز بعد ثبوت حصول هرقلة التنفيذ . تنازل الحاجز من حجره للسداد بعد حصول التبديد . لا يمنع أيهما من قيام الجريمة .		
٢ - حجر . محضر المحبوز . محضر التبديد . توقيع شيخ البلد عليهما . لا يشترط .		



العدد العاشر	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	ملخص الأحكام
٦٩٢	١٥٥١	٢٥ ديسمبر ١٩٥١
٦٩٣	١٥٥٢	١ - رشوة . اعتراف الرأى . إغواءه من العقاب . لا يجوز الحكم له بمبلغ الرشوة الذى قدمه أو بتعويض .
٦٩٤	١٥٥٣	٢ - رشوة . الغرامة الواجب الحكم بها على مقتضى نص المادة ١٠٨ من قانون العقوبات هي غرامة نسبية تحددها حسب مقدار ما استولى عليه كل من المرتشين .
٦٩٥	١٥٥٣	دفاع شرعى . تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء . متى ينظر فيه ؟ عند ثبوت قيام هذه الحالة . مجرد التحدث عن عدم التناسب بين ما وقع من الطاعن وما وقع من غيره . قصور .
٦٩٦	١٥٥٣	نقض . نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن . يستتبع نقضه بالنسبة إلى المحكوم عليهم معه لاصحاله بهم ولو كانوا لم يقدموا طعناً . المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية .
٦٩٧	١٥٥٣	دفاع . خلاف بين تقرير الطب الشرعى وتقريرى الجيرين الاستشاريين . أخذ المحكمة برأى خبر مرجح استدعته وناقشته في هذا الخلاف . انتهى عليها أنها لم تجب المتهم إلى طلب الخبراء الثلاثة الذين قدموا تقارير في الدعوى . لا يصح .
٦٩٨	١٥٥٤	حكم . تسليه . هناك عرض بالقوة . إدانة المتهم . عدم استظهار ركن الإكراه مع دفع المتهم بأن الأفعال المنسوبة إليه وقعت برضاه المبنى عليه . قصور .
٦٩٩	١٥٥٤	حكم . تسليه . دفاع جوهري . عدم الرد عليه . قصور .
		١ - تفتيش . منزل خارج الدائرة البلورية . لا يكون لرجال خفر السواحل صفة في تفتيشه .
		٢ - رضا . القول بمحصول التفتيش بناء على رضا ابن الطاعن . لا يصح التفتيش الباطل ما دام الحكم لم يثبت أن هذا الرضا صدر عن علم بأن من قاموا بالتفتيش لم يكن لهم صفة فيه .
		١ - قصد . حكم ابتدائي باطل لعدم توقيعه في ثلاثين يوماً . تصدى المحكمة الاستئنافية الموضوع . لا مخالفة فيه للقانون . سماع

العدد العاشر	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		شهود الدعوى من جديد . غير لازم . البطلان لا يُلحق إجراءات المحاكمة .
		٢ - تحريات . تقدير جديدة التحريات . موضوعي .
١٥٥٥٧٠٠	٣١ ديسمبر ١٩٥١	إجراءات . المتهم آخر من يتكلم . سماع دفاعه . سماع المدعى بالحق المدعى . سكوت المتهم بعد ذلك وعدم طلبه من المحكمة أن تسمعه . هذا يعتبر تنازلاً منه عن حقه في التكلم بعد ذلك . لا بطلان في إجراءات المحاكمة .
١٥٥٥٧٠١	د د د	دفاع . عدم ادعاء المتهم أنه لم يعلن للجلسة في الميعاد القانوني . طلب تأجيل الدعوى الاستعداد . تقديره من سلطة المحكمة .
١٥٥٥٧٠٢	د د د	قتل . جريمة القتل . وجوب إثبات توافرها .
١٥٥٥٧٠٣	د د د	١ - شهود . سماع بعض الحاضرين بالجلسة شهوداً . جائز . عدم اعتراض المتهم على ذلك في حينه . إثارته ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز .
		٢ - إذن التفتيش . صدوره بناء على ما رأتها النيابة من كفاية تحريات البوليس . إقرار محكمة الموضوع ذلك . إذن موافق للقانون .
		(٢) قضاء محكمة النقض الجنائية
		الطعن في صحة نيابة أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب
١٥٥٦٧٠٤	١٧ نوفمبر ١٩٥١	سن . الاعتماد عند الترشيع على شهادة القيد بجدول الانتخاب في إثبات السن . لا يقدح في صحة الانتخاب متى ثبت أن شهادة القيد لا تختلف عن الواقع الثابت بالمستخرج الرسمي .
١٥٥٧٧٠٥	د د د	الطعن على حرية الانتخاب . سياقه في صيغة مبهمة لا تبين وقائع محددة ولا دليل يبررها . خلو محاضر لجان الانتخاب من الإشارة إلى أية مخالفة قانونية . لا يؤبه لهذا الطعن .
		(٣) قضاء محاكم الاستئناف المدنية
١٥٥٩٧٠٦	٢٤ أبريل ١٩٥١	١ - استئناف . من كان طرفاً في الدعوى الابتدائية . له حق استئناف الحكم . سواء كان أصلياً أم متدخلًا .

العدد العاشر	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٢ - استئناف ، قبوله . لا يشترط ظهور المستأنف بنفسه ما دامت النيابة عنه صحيحة .
		٣ - مدين متضامن . نأب عنهم أحدهم . يجوز استئنافه ولو لم يكونوا ظاهرين أمام المحكمة الابتدائية .
		٤ - اختصاص . اعتراض على قائمة شروط البيع . محكمة التنفيذ .
		٥ - قاضي البيع . يجب التحقق من جميع الأضرار المقدمة في الميعاد قبل مواصلة الإجراءات . حكم واجب النفاذ .
		( ٤ ) قضاء عاكم الاستئناف التجارية
٧٠٧	١٥٦٢	٢٧ ديسمبر ١٩٥١
		١ - ضرائب . لجنة التقدير ليست هيئة قضائية . هي هيئة إدارية . اشترك عضو في المداولة لم يسمع دفاع الممول . لا بطلان .
		٢ - لجان التقدير . لا بطلان على مخالفة الإجراءات أو المواعيد .
٧٠٨	١٥٦٤	٣ أبريل ١٩٥٢
		١ - ضريبة . تقادم . يبدأ من يوم إمكان المطالبة بالدين .
		٢ - مدة التقادم . احتسابها بالتقويم الميلادي .
		٣ - تقدير أرباح سنة ١٩٣٨ . لا يبدأ إلا من أول مارس سنة ١٩٣٩ . سببه . حق الممول في تقديم ما لديه حتى أول مارس .
		٤ - أحوال قطع التقادم . نصوص القانون المدني .
		٥ - لجان التقدير القديمة . لجان إدارية .
		٦ - ق ١٤٦ سنة ١٩٥٠ . تقريره أن اللجان ليس لها أن تزيد في تقدير مصلحة الضرائب .
		٧ - إعلان . خطاب موصى عليه . له قوة الإعلان القانوني .
		( ٥ ) قضاء عاكم الاستئناف ( هيئة التحكيم )
٧٠٩	١٥٧٤	١٥ أبريل ١٩٥٣
		١ - عمل . مكتب العمل . رأيه . ليس قاطعاً . الرأي لهيئة التحكيم . طبقاً للقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .
		٢ - رب العمل . لا يجوز إلزامه بإعطاء عماله علاوات دورية حتمية . سببه . تنافيه مع المنافسة الحرة المشروعة لعمل المؤسسات .

العدد العاشر	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٧١٠	١٥٧٨	١٤ مايو ١٩٥٣
المساواة بين الرجال . تساوى الظروف . تساوى المؤهلات . حق العامل . لا استثناء . استناده إلى مبادئ العدالة . التفرقة بين عمال مصريين وأجانب . لا تعود لعامل الجنسية . تناوب الخدمة بالمناطق الممتازة بالعمال العامة . تنظيم المناوبة . استحقاقه مع صالح المؤسسة وحسن إدارتها . حسن التية من أسس تنفيذ قرار الهيئة .		
(٦) قضاء المحاكم الكلية المدنية		
٧١١	١٥٨٤	١٨ نوفمبر ١٩٥٢
١ - قانون المرافعات . تحريمه تصحيح طلبات المدعى مع ما أسفر عنه التحقيق . أو ما آلت إليه العلاقة القانونية . ٢ - دعوى الصورية ودعوى إبطال التصرفات . جواز رفعها بطريق أصل . أو بطريق الدفع أثناء نظر الدعوى . ٣ - دائن . حقه في الدفع بالصورية ثم بالدعوى البوليصة أو بالاثنتين معا . ٤ - أركان دعوى إبطال التصرف .		
٧١٢	١٥٨٩	١٥ فبراير ١٩٥٣
١ - عامل . فصل في وقت غير لائق . يوجب مسئولية رب العمل . ٢ - تمريض . أساسه . نوع العمل وسن العامل ومدة الخدمة والعرف الجاري . ٣ - تنازل العامل عن حقه في التمريض . مخالف للنظام العام .		
٧١٣	١٥٩٨	١٧ فبراير ١٩٥٣
١ - عقد إيجار . الاتفاق على أن تكون الأجرة قدرأ من القطن . لا يغير من طبيعة القطن . ٢ - الحرارة الشديدة غير المتوقعة . تعتبر حادثاً استثنائياً عاماً . جواز انقاص الأجرة .		
٧١٤	١٦٠٢	٢٤ فبراير ١٩٥٣
انقطاع سبب الخصومة قطع المدة المقررة لانقطاع سير الخصومة . وجوب التفرقة بين حالة حصول سبب الانقطاع القانوني في شخص المدعى وحالة حصوله في شخص المدعى عليه .		
٧١٥	١٦٠٤	٧ أبريل ١٩٥٣
ماكينة طحين وضرب أرز . تحديد يوم ليحبها إدارياً من أجل الضرائب المستحقة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .		

العدد العاشر	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المعينة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		هل يجوز وقف هذا البيع بحجة النزاع في تقدير الضريبة وعدم الفصل فيه من الجهة المختصة . وهل هناك مجال لتطبيق المادة ٢٦ . مرافعات في هذه الحالة .
		(٧) قضاء المحاكم الكلية (جمع مستأنفة)
٧١٦	١٦٠٨	٤ نوفمبر ١٩٥٢
		أجر العامل . العلاوات تعتبر جزءاً منه . الاتفاق على غير ذلك . باطل لمخالفته للقانون والنظام العام .
٧١٧	١٦١٠	٢٥ نوفمبر ١٩٥٢
		١ - قبض . جواز في حالة وجود دلائل كافية على اتهامه . خضوع ذلك لإشراف المحاكم .
		٢ - تفتيش . نتيجة للقبض . اختلافه عن التفتيش الذي يحصل للبحث عن جريمة . الأول وقائي . والثاني قانوني لا يجوز إلا في أحوال التلبس أو بإذن النيابة .
		٣ - تفتيش غير المتهمين . لا يجوز للنيابة بغير إذن قاض التحقيق .
		(٨) قضاء الضرائب
٧١٨	١٦١٣	٢٤ فبراير ١٩٥٣
		ضرائب . بيع سيارة أجرة . لا يعتبر تنازلاً عن منفعة . عدم إلزام المتنازل له بإخطار مصلحة الضرائب .
		(٩) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٧١٩	١٦١٧	٢٢ يناير ١٩٥٢
		١ - قضاء مستعجل . ليس له بحث إساءة استعمال المستأجر العين المؤجرة للحكم بالطرد .
		٢ - استثناء . وجود شرط الصريح الفاسخ وعدم النزاع الجدي .
		٣ - القرائن والتحقيقات الإدارية . كفايتها للحكم بالطرد .
٧٢٠	١٦١٩	٣ مارس ١٩٥٢
		إشكال . لا يمكن رفعه بعد صدور الحكم المستشكل فيه . إذا كان قبله . تعيين رفض الإشكال موضوعاً . لأنه يتدرج ضمن الدفع في الدعوى .

العدد العاشر	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(١٠) القضاء المستعجل
١٦٢١ ٧٢١	٢٨ أكتوبر ١٩٥٢	١ - حراسة . إجراء تحفظي . إجازتها . محافظة على حقوق الدائنين المأجورين عن الوصول إلى حقوقهم .
١٦٢٣ ٧٢٢	٢٧ نوفمبر ١٩٥٢	٢ - وقف . زالت صفته . للدائنين حق اتخاذ إجراءات التنفيذ الواردة في قانون المرافعات على هذه الأعيان .
		١ - حكم . حجبته أمام القضاء . حتى لو كانت باطلة أو مشوبة بالبطلان . لا يجوز رفع دعوى بطلانها إذا استنفدت طرق الطعن المقررة قانوناً .
		٢ - حراسة . الأصل فيها المحافظة على الأموال والحقوق المادية التي تقبل وضع اليد عليها مادياً . حراسة لا تجوز على الحقوق المعنوية .
١٦٢٧ ٧٢٣	٩ ديسمبر ١٩٥٢	١ - اختصاص المحاكم . أوامر إدارية . شروطها .
		٢ - مدارس أهلية . لا تعتبر هيئات عامة .
		٣ - قضاء مستعجل . اختصاصه . يستلزم توافر الاستعجال .
		حقه في اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية حقوق الطرفين .
١٦٣١ ٧٢٤	١٧ ديسمبر ١٩٥١	١ - قضاء مستعجل اختصاصه النوعي مقيد بنفس البنود والأوضاع التي تحد من اختصاص المحكمة الكلية المدنية سواء ما بقي على الفصل بين السلطات الإدارية والقضائية وما أسس على اختلاف درجات القضاء أو أنواعها .
		٢ - القضاء المدني . طابعه . ولايته تمتد لكافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ العقود وغيرها من سائر المنازعات الأخرى المتعلقة بالأموال . لا ولاية له في الفصل في مسائل الحريات .
		(١١) قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
١٦٣٣ ٧٢٥	٩ يناير ١٩٥٢	دعوى . تمجيلها بمعرفة قلم الكتاب على أثر مضي مدة الوقف . القصد منه التيسير على الخصوم .
		خصم . تحويله للدعوى . لا بطلان .

العدد العاشر	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
٧٢٦	١٦٣٤	٣ أكتوبر ١٩٥٢
١ - عقد . نقضه . حكم المادة ١/٦٩٥ من القانون المدنى .		
٢ - قسح تسمى . م ٢/٦٩٥ . تركه لتقدير المحكمة .		
٣ - إخطار سابق على انتهاء التعاقد . لم تنص عنه م ٦٧٤ - ٦٨٩ . أحال إلى القوانين الخاصة .		
٧٢٧	١٦٣٧	٢٥ مارس ١٩٥٣
مصاريف مأتم للزوجة . من المكلف بها . الزوج .		
٧٢٨	١٦٣٩	٢١ أبريل ١٩٥٣
شفعة . حق الشفعة في الفار . بدؤه . حكم الشفعة وأثره القانونى .		
٧٢٩	١٦٤٢	٢٠ مايو ١٩٥٣
القاس . القس الموجب له . بيانه .		
١٦٣٤		بحث في استحقاق غلة العقار المشفوع لحضرة الأستاذ راضب حنا المحامى وكيل النقابة .
١٦٤٧		بحث مدى تطبيق قواعد الإجراءات الجنائية أمام المجالس العسكرية لحضرة البكباشى نائب الأحكام على الشريف .
١٦٥٧		بحث التقادم فى الدعوى الجنائية لحضرة الأستاذ احمد رفعت خفاجى وكيل نيابة ميت غمر .





## في عالم القانون

للاستاذ راغب حنا وكيل النقابة

كتب جديدة :

### ١ - الوسيط في القانون التجاري

من أحدث المؤلفات في عالم القانون : كتاب « الوسيط في القانون التجاري » للدكتور محسن شفيق أستاذ القانون التجاري والقانون البحري بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية . وهو مرجع قيم من جهتين : الأول ويقع في نحو سبعمائة صحيفة يتناول بعد المقدمات شرح الأهمال التجارية ، التاجر ، الدفاتر التجارية ، السجل التجاري ، العلامات والبيانات التجارية ، الأسماء التجارية ، الرسوم والفاذج الصناعية ، العمل التجاري ، وأخيراً الشركات التجارية بأنواعها . أما الجزء الثاني فيقع في أكثر من ألف ومائتي صحيفة ويتناول شهر الإفلاس ، وآثار الإفلاس بعد شهره ، وآثاره خلال فترة الرتبة ، وإدارة التفليسة وإعدادها للحل . والحقوق التي يحضج بها في مواجهة جماعة الدائنين ، ومركز الدائنين الممتازين في التفليسة ، وانتهاء التفليسة ، وجرائم الإفلاس ، ورد الاعتبار ، وإفلاس الشركات ، ثم مسائل الإفلاس المتعلقة بالقانون الدولي الخاص . والصلح الواقع من الإفلاس .

والمنطلع على هذا الكتاب يلبس الجهد الكبير المؤلف والبحث العلى الدقيق المدعم بالمراجع وأحكام القضاء ونصوص القانون المقارن ، وهو جهد مشكور يستحق كل تقدير .

\* \* \*

### ٢ - شرح قانون الاجراءات الجنائية

أخرج الأستاذ عدل عبد الباقي الهامى كتاباً في « شرح قانون الاجراءات الجنائية » من جزئين : الجزء الأول ويقع في ٥٣٧ صحيفة يتناول الكلام في الدعوى الجنائية ، والدعوى المدنية ، والنيابة العامة ، والضبط القضائي وقاضي التحقيق ، وغرفة الاتهام . والجزء الثاني ويقع في ٧٤٧ صحيفة ويتناول الكلام في المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها وتنفيذها . ويليه ملحق يشرح التعديلات التي أدخلت على القانون منذ صدوره حتى نهاية مارس سنة ١٩٥٣ .

وقد لنا حضرة المؤلف في بحثه تحواً طلياً دقيقاً ولم يترك جزئية لإفصلها ، وخاصة فيما استحدثه قانون الاجراءات الجنائية من نصوص وأوضاع لم يكن لها مثيل في قانون تحقيق الجنابات .

\* \* \*

### ٣ - في جرائم النشر

من أهم ما يعترض رجال القانون - قضاء وعامين وباحثين - في العمل وخاصة في الوقت

الحاضر : بحث جرائم النشر ، وما يتعلق بها من حرية الفكر وحرية العقيدة ، وحق النقد ومتى يكون مباحاً ومتى لا يكون ، وجريمة النشر وهل هي جريمة سياسية أم لا ....

وقد عني الأستاذ محمد عبد الله الحامى - وقت أن كان محامياً عاماً لدى محكمة النقض - يبحث هذه المسائل الدقيقة في كتاب « جرائم النشر » ، وهو يقع في ٥٥٤ صحيفة تناول فيه مؤلفه الكلام عن حرية الفكر كمقيدة ، وتطورها ، والصراع بين عقيدة الحرية وعقيدة المساواة ، وبين عقيدة الوطنية ، ومضمون حرية الفكر وصورها ، ثم تناول المؤلف شرح الأصول العامة لجرائم النشر ، وطرق التعبير والتثليل والعلانية ، والقصد الجنائى وصلته بحسن النية في جرائم التحريض والإثارة ، وفي جرائم الانشاء والتضليل ، وفي جرائم العدوان على الشرف والاعتبار ، وأسباب الإباحة وموانع المسؤولية - وتشمل حق النقد وحرية المنبر وحرية الدفاع وحق مخاطبة السلطات - وتنظيم المسؤولية في جرائم النشر واختلاف المذاهب فيه ، وأخيراً جرائم التحريض وتشمل : التحريض العام والنشاط الثورى ، والتحريض على ارتكاب الجرائم وتحسينها والتحريض على عدم الانقياد للقوانين ، وجرائم التحريض التى تقع على نظم الدولة ، وحل النظم الاجتماعية .

وقد تناول المؤلف كل هذه المواضيع بشرح تاريخى على دقيق ، في أسلوب جزل محب ، والحق أن هذا الكتاب فتح جديد في عالم القانون .

\*\*\*

#### ٤ - شرح قانون الإصلاح الزراعى

إن قانون الإصلاح الزراعى ، وما أدخل عليه من تعديلات وما صدر بشأنه من تفسيرات لجنة الإصلاح الزراعى التى تعتبر تفسيرات تشريعية ، كان فى حاجة إلى من يجمع شتات هذه النصوص والتفسيرات ويشرح ما غمض منها ويبين حكم القانون فيما نفاه عن تطبيقه من مصاعب وقضايا مرض بعضها على المحاكم وينتظر أن يمرض الكثير منها فى نهاية السنة الزراعية الحالية .

وقد تكفل الأستاذ دكتور سعيد البدروانى الحامى بهذا العمل الجليل فى كتابه « شرح قانون الإصلاح الزراعى » ، الذى بحث فيه تحديد الملكية الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بتحديد القيمة التجارية ومدة الإيجار وامتدادها والحد من تجزئة الأراضى الزراعية وبيان الضرائب الإضافية وتقرير حقوق العامل الزراعى وإنشاء جمعيات التعاون الزراعى ونقابات العمال الزراعيين ، وذيله بنص قانون الإصلاح الزراعى والمذكرة التفسيرية والتعديلات التى أدخلت عليه مع جميع التفسيرات الصادرة من اللجنة العليا للإصلاح الزراعى التشريعية وعادة ، وعنده بأسئلة مما يمرض فى مجال العمل من مصاعب والرد عليها ، وبعض المبادئ القانونية التى قررها القضاء فيما يمرض من منازعات بشأن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى .

وهذا الكتاب الذى يقع فى نيف ومائتى صحيفة قد سد فراغاً كبيراً كان يشعر به كل مشتغل بالقانون .







